

نشوء و سقوط القوى العظمى

♦ ترجمة: مالك البديري



مؤلف:
”الإعداد
للفرن
الحادي
والعشرين“

بول كيندي

بۇ كىتاپنىڭ
مەبلەغىنىڭ بىر قىسمىنى



الأهلية للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo

الفرع الأول (التوزيع)
المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، وسط البلد ، خلف مطعم القدس
هاتف 00962 6 4638688 ، فاكس 00962 6 4657445
ص. ب : 7772 عمان 11118
الفرع الثاني (المكتبة)
عمان ، وسط البلد ، شارع الملك حسين ، مقابل طيران الشرق الأوسط (ميم)
بجانب البنك المركزي ، مكتب القاصة
مكتب بيروت
لبنان ، بيروت ، بئر حسن ، شارع السفارات
هاتف : 00961 1 824203 ، مقسم 19

◆
نشوء وسقوط القوى العظمى
بول كيندي / مؤلف : الإعداد للقرن الحادي والعشرين
ترجمة : مالك البديري

الطبعة العربية الثالثة ، 2007
حقوق الطبع محفوظة

◆
تصميم الغلاف : زهير أبو شايب
ستيل سي ©

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو أي جزء منه ، بأي شكل من الأشكال ، إلا بإذن خطي مسبق من الناشر .

بول كينيدي

نشوء ووقوع القوى العظمى

مؤلف: الإعداد
القرن الحادي والعشرين

ترجمة: مالك البديري



اهداء

الى الزميلة سامية ايبف التي كتبت مسودة العمل بخط يدها وراجعت
بدلاً عني أخطاءه المطبعية الاملائية.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الترجمة

يقول الفيلسوف الالماني شبنجلر ان التاريخ الانساني ليس خطأ مستقيماً الى التقدم بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال وان كل حضارة هي أشبه بانسان . . . يولد وينمو وينضج ثم يشيخ ويموت . أما تويني فقد آمن ان التاريخ «دورات حلزونية» تولد وتنمو ثم تشيخ وتموت ، لكنه يرى ان القوى الحاضرة استفادت من خبرات التجارب السابقة وستعرف كيف تتجاوز المطبات التي امامها .

هنا ، وفي كتاب «نشوء وسقوط القوى العظمى» - الذي أراه دراسة تحليلية شاملة اكثر منه كتاباً او سجلاً تاريخياً - يستعرض بول كيندي الدورة الحضارية لتأريخ أمدته خمسمائة عام عبر نظرة شمولية استقت استنتاجاتها من الارضيات الواقعية للأمم هذه الفترة وترجمها بوجوهها المتعددة السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية اعطى فيها لكل جانب حقه غير منقوص .

ثم يسبر المؤلف غور تفاصيل أعمق فيحمل تحليله الدوافع والمسببات

الموضوعية لنشوء العروش الحاكمة وسقوطها وبلوغ بعض الامم منزلة «القوى العظمى» وتبدل التوازنات القارية والاقليمية مع امتياز الاحاطة بكل الارهاصات النفسية التي تسفر عنها نشوء وسقوط اية قوى عظمى .

والدراسة هذه ليست بمجرد سرد لأحداث الماضي في ميادين المذكوره أعلاه، وهي ليست بتحليل لتلك الاحداث ايضاً فحسب، بل هي قد حملت في ثناياها نظرة تأملية استقرائية للمستقبل تجلت - على سبيل الذكر لا الحصر - في ادراكه سقوط اركان الاتحاد السوفياتي قبل ان يسقط «صدر الكتاب بلغته الام قبل تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١». كما ولج بنا الى جذور المشكلة العرقية في يوغسلافيا «سابقاً» - الصرب والكروات والبوسنيون والهرسك - شارحاً علتها الحقيقية ومقدمات نبوءة موضوعية صادقة عما آل اليه الحال بعد سنوات عدداً.

بيد ان ذلك لا يعني ان نمنح المؤلف درجة مائة من مائة في كل ما بلغه من تحليل . فهو يقول « على سبيل المثال» ان ستالين حين وقّع الميثاق النازي السوفياتي في ٢٣ آب ١٩٣٩ قد كسب الوقت . غير ان الحقيقة ان ستالين لم يبلغ هذه الدرجة من التفكير - كما أرى - ولو كان غير ذلك لحصّن حدوده وأعدّ جيشه لحالة الحرب الوشيكة ولم يترك جبهة البلقان «بلغاريا ورومانيا وهنغاريا» تسقط وتنتقل الى يد هتلر وهو يتطلع اليها ببلادة . أما الدليل القاطع عن غفلة ستالين عن الامارات الساطعة للحرب المخيفة الوشيكة هي تركه ما يقارب عدة مئات من الطائرات دون حماية على الحدود الغربية فدمرتها «اللو فتوافة» بكل يسر . وهو يقول ايضاً ان سبب ميل الولايات المتحدة لجانب الحلفاء في الحرب الكونية الاولى هو التعاطف الايديولوجي مع الديمقراطية الغربية ، وبعد أن أثارتها حملة الغواصات الالمانية على سفن امريكا التجارية وكذلك بسبب الاعتماد المتزايد

للحلفاء على المصدرين الامريكان غير انه تجاهل حادث تفجير السفينة الامريكية «لويزيانا» على يد البحرية الالمانية عام ١٩١٥ والتي قتل فيها ما يربو على ألفي امريكي وهو ما أثار سخط واستنكار واشنطن فأشر ذلك «كما أراه» بداية الكره الحقيقي لألمانيا.

وبعد، لا يحق لنا ونحن نكتب عن سفر التأريخ الماضي أو حين ندون ملاحظتنا عن الحاضر تمهيداً لأعداد تأريخ اليوم مستقبلاً ان نتجاهل الابعاد الحضارية، وأقصد فيها الابعاد المرتبطة بالموروث الثقافي والاخلاقي والحكمة والفضيلة التي طالما هي تلعب دوراً في تحديد نزعات الشعوب وقاداتها - في أقل تقدير. اذ يرى نفر من المؤرخين ان أسباب انهيار الدولة العباسية مثلاً لا يشكل الغزو التتاري الجزء الاكبر منها وان كان هو «السبب المباشر» بل انها تعود الى اهمال الحكام واجباتهم وانغماسهم في ملذاتهم وترفعهم فعمت الفوضى واختلط الحق بالباطل وانهار ميزان العدالة. وان اسباب تدهور الحضارة اليمنية هي انسلاخ أهلها عن سماتهم الذاتية العربية واتاحتهم المجال للخرافات والاساطير والتعصب الطائفي ليسمم حياتهم وفشلهم في استصلاح ارضهم لأنهم تجاهلوا نواميس الطبيعة واتكلوا على ما أقنعوا انفسهم به من خزعبلات.

ويذهب سواد المؤرخين أن الحضارة الاسلامية هي حضارة «الاخلاق»، في تفسيرهم لقوله تعالى: «ألم تر كيف فعل ربك بعاد. ارم ذات العماد. التي لم يخلق مثلها في البلاد. وثمود الذين جابوا الصخر بالواد. وفرعون ذي الاوتاد. الذين طغوا في البلاد. فصب عليهم ربك سوط عذاب. ان ربك لبالمرصاد».

ترى ونحن نقرأ اليوم سفر أمم كانت بالأمس امبراطوريات العالم، أيجق لنا القول اننا نلج «مختبر تقوية عود القوى العظمى» لنقف على دقائق نمو بذور

فنائها المقبل؟ فلم تتعثّر بعض القوى في اولى خطوات رقيها؟ أهى لعنة الجمود قد أصابت عقولها؟ ولم تفلح غيرها في النهوض والبقاء دهوراً طويلاً؟ ومتى سيقراً المستقبل في دارسة تضم مثل هذه الصفحات عن انهيار قوى اليوم التي نراها لا تقارع ؟ أم سيعجل الزمن في انهيارها حتى نراها نحن في المستقبل القريب المنظور؟

أسأل الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا الذي استحق منا ان نتجشم من اجله العناء والله ولي التوفيق .

المترجم

مالك فاضل البديري

توطئة

يعرج هذا الكتاب على مناقشة القوى الإقليمية والدولية لعصر ما بعد النهضة الأوربية ساعياً الى تعقب ومن ثم شرح كيفية نشوء وسقوط القوى العظمى باختلاف ضروبها وعلاقاتها النسبية على مدى القرون الخمسة الماضية بعد تشكيل دول (الممالك الجديدة) في أوروبا الغربية وقيام الدول التي انتهجت النظام العالمي. وحتمة هذا الكتاب أنه أولى اهتماماً كبيراً بالحروب سيما الحروب الكبرى وطويلة الأمد والتي خاضت غماراتها تحالفات من دول عظمى كان لها وقعها على النظام الدولي. على ان الكتاب ليس بسجل تاريخي عسكري فحسب بل هو قد تعقب التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ عام ١٥٠٠. لكنه ايضاً ليس بسجل تاريخي اقتصادي. انه حصيلة (تفاعل) بين الاقتصاد والاستراتيجية بعد أن استنتج أن جميع دول الطليعة للنظام العالمي لم تأل جهداً كي تعزز ثروتها وقوتها العسكرية حتى تغدو (أو تبقى) ثرية وقوية مرة واحدة.

وعليه أثر الكتاب الاشارة الى (الصراع العسكري) في عناوينه الفرعية بـ(التغير الاقتصادي). فالنصر الذي حققته أي من القوى العظمى خلال تلك تلك الحقبة أو الهزيمة التي لحقت بقوة عظمى أخرى قد كانا في غالبها ثمرة أو عاقبة لحرب طويلة كانت هذه الدولة أو تلك طرفاً فيها. بيد ان هذا النصر أو تلك الهزيمة كانتا أيضاً حصيلة للاستثمار الكفاء بشكل أو بآخر لمصادر الانتاج الاقتصادي لهذا البلد إبان حربه وابتعد من هذا انها حصيلة للطريقة التي كان

فيها اقتصاد ذلك البلد ينمو أو ينهار مقارنة بدول الطليعة الأخرى وقبل أن تدخل تلك الدولة أوار الحرب. وعليه -ولهذا السبب تحديداً- تولي هذه الدراسة اهتماماً بالتغير الذي يشهده موقع الدولة العظمى في عصر السلم لا يقل بشيء عن الاهتمام الذي توليه للحرب التي تخوضها تلك الدولة.

وأما حجة الكتاب حيثما وردت، فقد نالت من التحليل شمولية استقطبها النص الذي وردت فيه، ومع ذلك يمكن إيجازها على النحو التالي :-

أن القوى النسبية لدول المقدمة ذات التأثير على الشؤون المالية العالمية لن تبقى ثابتة أبداً لسببين أولهما تباين معدل النمو للمجتمعات المختلفة وثانيهما تفاوت الاتجاهات التكنولوجية والتنظيمية التي تأتي في نهاية المطاف بمنفعة كبرى لهذا المجتمع على حساب الآخر. وهنا نذكر على سبيل الذكر أن قدوم السفن الشراعية ذات القدرة على الابحار لمسافات طويلة المزودة بالمدفعية وكذلك نشوء التجارة عبر المحيط الاطلسي بعد عام ١٥٠٠ لم يأتي بالمنفعة (المتساوية) لجميع أوروبا، بل أن بعضها إنتفع أكثر بكثير من البعض الآخر. كما أزداد التطور الأخير الذي شهدته الطاقة البخارية وكذلك نمو مصادر الفحم والمعادن من القوة النسبية لبعض البلدان وبالتالي قلل من القوة النسبية لبلدان أخرى. فالبلدان حيثما أدركت أن قدرتها الانتاجية قد تعاضمت، بات لها الأمر يسيراً أن تتحمل أعباء الانفاق على تسليح واسع النطاق في عصر السلم وأن تحافظ على جيش جرار وأساطيل ضخمة تأتيها بالذي تحتاجه في أيام الحرب. قد لا يبدو هذا التعبير ناضجاً من وجهة النظر التجارية، لكن الثروة سلاح لدعم القوة العسكرية والقوة العسكرية، ثروة مكتنزة تتيح الحصول على الثروة وحمايتها. فلو خصصت الدولة نسبة كبيرة من مصادرها لأغراض عسكرية فحسب بدلا من توظيفها لأغراض خلق الثروة وتنميتها لاختطت لنفسها طريق التداعي على المدى البعيد. وستلقي الدولة بنفسها في خطر توسعها الاستراتيجي المفرط - أي

احتلالها لمناطق شاسعة أو ولوجها حروباً باهضة التكاليف - لو رجحت كفة الانفاق الهائل على مثل هذا التوسع الخارجي الفائدة المرجوة منه وتلك مصيبة ستزداد حدة عندما تدخل تلك الدولة مرحلة الانهيار الاقتصادي النسبي . و يبين لنا تاريخ نشأة وسقوط بلدان كانت طليعية في ميزان القوى العظمى منذ التقدم التي شهدته أوروبا خلال القرن السادس عشر (اسبانيا - هولندا - فرنسا - الإمبراطورية البريطانية وحديثا الولايات المتحدة) ترابطا دالا (على المدى البعيد) بين الانتاج ونمو عوائده من جهة وبين القوة العسكرية من جهة أخرى .

يمكن هنا إيجاز قصة (نشوء وسقوط القوى العظمى) التي تتولى سردها فصول هذا الكتاب على الشكل التالي - يقدم الفصل الأول مشهداً لكل ما سيتعقبه من أحداث بأن يتمعن في عالم عام ١٥٠٠ عن طريق تحليل مواطن القوة والضعف لجميع (مراكز القوى) آنذاك -الصين في عهد ال منغ - الامبراطورية العثمانية وامتداداتها الاسلامية في الهند - الامبراطورية المغولية - موسكويا- اليابان ومجموعة دول وسط وغربي أوروبا . لقد بات واضحاً مع إطلالة القرن السادس عشر ان دول وسط وغربي أوروبا شرعت تسمو فوق جميع الدول والامبراطوريات الأخرى . فامبراطورية الشرق مهما بلغت تنظيمياً ونفوذاً مقارنة باوروبا كانت تعاني من عواقب السلطة المركزية التي أصرت على توحيد الإيمان والممارسة ليس في إطار الدين الرسمي للدولة فحسب بل وفي جوانب أخرى كالنشاط التجاري والتسليح . أما اوروبا فقد نالت لسبيين زخماً دفع بها الى مواكبة التطور العسكري الذي تفاعل بدوره مع التقدمين التكنولوجي والتجاري اللذين دخلا ايضاً حومة المنافسة بين هذه الدولة وتلك . هذان السببان هما تحرر بلاطات اوروبا وقصورها من ايادي السلطة العليا التي ميزت امبراطوريات الشرق وثنائهما وجود العديد من الاعداء المولعين بالحرب احدهما ضد الاخر داخل المملكة الاوروبية ومدنها المدنية . لقد دخلت المجتمعات الأوروبية مرحلة نمو

اقتصادي وعسكري تصاعدي لا يحولها دون بلوغه إلا بعضاً من عقبات هشة فمضت مع عجلة الزمن تقطع الشوط سابقة جميع مناطق العالم الأخرى .

وإذا كانت ميكانيكية التغير التكنولوجي والمنافسة العسكرية قد أفضت باوروبا إلى طريق التصادمية المتعددة الأطراف ، فإن ما تبقى لديها هو احتمالية أن تحصل إحدى الدول المتنافسة على ثروات كافية تؤهلها لتجاوز منافساتها . وفي هذا الاطار، يغطي الفصل الثاني التهديد الذي حملته الكتلة الدينية الحاكمة في اسبانيا والنمسا ابان حكم هابسبرغ وعلى مدى مائة وخمسين عاما بعد عام ١٥٠٠ كما يتناول الفصل مساعي دول اوربية كبرى اخرى لكبح جماح (هابسبرغ الطامح للسيادة المطلقة) . لقد سعى الفصل الثاني كما هو دأب الكتاب بأسره - على اتباع منهجية التحليل (النسبي) لمواطن القوة والضعف لأي من الدول الطليعية بالاعتماد على التغيرات التكنولوجية والاقتصادية الهامة وذات التأثيرات الجسام على المجتمع بأسره حتى يتمكن القاريء من استيعاب نتائج العديد من الحروب التي شهدتها تلك الفترة على نحو أفضل . أما المغزى الرئيسي الذي انطوى عليه هذا الفصل فهو أن ملوك هابسبرغ - برغم المصادر الضخمة التي حازوها - قد أفرطوا توسعاً في خضم الصراعات الكثيرة التي شنوها وأمسوا مثقلي الكاهل بالاعباء العسكرية بعد أن أخذ الضعف ينخر القاعدة الاقتصادية ولو أن قوى اوروبا الاخرى قد قاست نفس معاناة هابسبرغ جراء تلك الحروب طويلة الدهر لنجحت في الابقاء على توازن ما بين مصادرها المالية وقوتها العسكرية أفضل من التوازن الذي بلغه أعداؤها في هابسبرغ .

ليس من اليسير ايجاز صراعات القوى العظمى الواقعة بين عام ١٦٠٠ وعام ١٨١٥ - والتي انطوى عليها الفصل الثالث - على أنها مجرد منافسة بين كتلة كبيرة من جهة وبين خصومها الكثير من جهة أخرى . فهي تلك الفترة العصيبة التي شهدت هبوط بعض من القوى العظمى أمثال اسبانيا وهولندا الى الدرجة

الثانية وفي الوقت ذاته بروز خمس دول كبرى هي فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والتي فرضت هيمنة على الشؤون الدبلوماسية والحربية لاوروبا القرن الثامن عشر واضطلعت بحروب ائتلافية طويلة الأمد تميزت بالتغير السريع في تلك التحالفات. لقد كانت تلك الفترة فرنسية حين أضحت فرنسا تحت حكم لويس الرابع عشر أولاً ومن ثم تحت حكم نابليون قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على اوروبا، بيد أن مساعيها غالباً ما اصطدمت بعقبتها الكأداء (في أقل تقدير عند نهاية المطاف) المتمثلة بتحالف جمع باقي القوى العظمى ضدها - ولما أضحي بناء جيش دائم وأساطيل حربية باهض التكاليف مع مطلع القرن الثامن عشر، فإن البلد الذي استطاع أن يتدع لنفسه نظاماً مصرفياً وأتوماتياً (كما فعلت بريطانيا) قد تمتع بنقاط تفوق عديدة على خصومه المتأخرين في النظام المالي. لكن عامل الموقع الجغرافي كان من الأهمية بمكان في تحديد مصير القوى في منافساتها العديدة والمتقلبة - وربما يفسر لنا ذلك لم حازت روسيا وبريطانيا على موقع الدولتين ذات الأهمية الكبرى بحلول عام ١٨١٥ - فكلتاها قد احتفظت بقدرتها على التدخل في صراعات غربي ووسط اوروبا مدركة أن موقعها الجغرافي سيبقيها في مأمن من هذه النزاعات - وكلتاها توسعت الى خارج اوروبا مع اطلالة القرن الثامن عشر وأخيراً وخلال العقود المتأخرة من ذلك القرن كانت بذور الثورة الصناعية تنمو في بريطانيا وهو ما منحها قوة اضافية للسيطرة على بلاد ما وراء البحار وأن ترد الطموح النابليوني بالسيادة المطلقة على اوروبا على اعقابها.

بيد أن قرناً كاملاً بعد عام ١٨١٥ شهد غياباً ملحوظاً للحروب الائتلافية وظهر بدلا عنها التوازن الاستراتيجي الذي أرست دعائمه جميع القوى الطليعية الاوروبية - وبذلك لم تعد أية دولة قادرة على فرض هيمنة مطلقة على اوروبا أو حتى راغبة بمثل هذا الامر. لقد كان شاغل الحكومات خلال العقود التي تلت

عام ١٨١٥ هو معالجة الاضطراب المحلي أو التوسع خارج حدودها الموزعة على قارات العالم (لدول مثل روسيا والولايات المتحدة). لقد سمح مشهد الاستقرار الدولي النسبي هذا للامبراطورية البريطانية أن تبلغ أوجها كقوة عالمية في الميادين البحرية والاستعمارية والتجارية وأن تتفاعل مع هيمنتها الفعلية على الانتاج الصناعي المسير بالطاقة البخارية. ومع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وصل التصنيع مناطق أخرى في العالم وبدأت كفة ميزان القوى الدولية تميل بعيداً عن دول الطليعة السابقة وصوب بلدان ملكت مصادراً وتنظيماً أهلاًها لأستثمار وسائل الانتاج والتكنولوجيا الجديدة. وقبل هذا جلبت الصراعات الكبرى والقليلة التي شهدتها تلك الفترة لا سيما الحرب الاهلية الامريكية والحرب الفرنسية-البروسية الهزيمة للمجتمعات التي أخفقت في تحديث أنظمتها العسكرية والتي افتقرت أيضاً الى بنية تحية صناعية واسعة النطاق لدعم جيوشها الجارة والانفاق على وسائل التسليح المعقدة والباهضة التكلفة التي أخذت الآن تغير من طبيعة الحرب. وعليه، ومع اقتراب القرن العشرين، أحالت خطى التغير التكنولوجي ومعدلات النمو غير المتساوية النظام الدولي الى نظام أكثر تعقيداً واضطراباً مما كان عليه قبل خمسين سنة. وقد تجلّى ذلك بالتنافس المسعور بعد عام ١٨٨٠ بين القوى العظمى سعياً وراء الحصول على مستعمرات استيطانية اضافية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي يحدوها لهذا الأمر طموحها في الكسب وكذلك خشيتها أن يمسك بقصب السبق خصم لها او طرف آخر غيرها. كما تميز هذا القرن بتزايد سباقات التسليح براً وبحراً وكذلك باقامة تحالفات عسكرية مستقرة حتى في أيام السلم بعد أن ظنت الحكومات باختلافها أنها بحاجة الى حلفاء تخوفاً من أية حرب مستقبلية محتملة. وإذا ما وضعنا جانباً النزاعات الاستعمارية المتعددة والازمات الدولية التي سبقت الحرب الكونية الأولى عام ١٩١٤، لوجدنا أن دلائل القوة الاقتصادية كانت تسير عقداً بعد آخر نحو تغيرات أكثر جذرية في الموازين الدولية لصالح ما كان يعرف - وعلى مدى أكثر

من ثلاثة قرون - بالنظام العالمي، المتمركز اوروبياً. وهنا تخلفت في هذا السباق وبرغم المساعي الجبارة التي بذلتها دول احتلت يوماً موقع القوى الاوربية التقليدية العظمى أمثال فرنسا والنمسا - المجر ومن ثم ايطاليا فيما كانت تخطو حثيثاً صوب الصدارة دول ذات مساحات شاسعة أمثال الولايات المتحدة وروسيا - برغم التعثرات التي أصابت الدولة القيصريّة - وفي خضم ذلك أمست ألمانيا الدولة الاوربية الغربية الوحيدة التي ملكت قوة توصلها لشق طريقها الى نخبة دول العالم العظمى مستقبلاً فيما قوضت اليابان طموحها بالهيمنة على شرق آسيا لا غير. وكتحصيل حاصل، خلقت هذه التغيرات الجمة والحتمية مشاكل للامبراطورية البريطانية التي وجدت الامر أكثر صعوبة أن تدافع اليوم عن مصالحها في العالم كما فعلت قبل نصف قرن خلى.

وبرغم أن التطور الالهم الذي شهدته السنوات الخمسين بعد عام ١٩٠٠ يمكن رؤيته في اطار نشأة عالم ثنائي القطب بما تمخض عنه من أزمة للقوى (الوسطى) (الفصلان الخامس والسادس)، فإن عملية انسلاخ هذا النظام باكملة لم تكن بأي شكل من الاشكال عملية هادئة. بل أن معارك الحرب الكونية الاولى الطاحنة والدموية قد منحت المانيا بعض نقاط السبق على روسيا القيصريّة التي لما تزل متخلفة برغم نمو حركة التصنيع لديها بشكل سريع. وقد وجدت المانيا وخلال بضعة أشهر من انتصارها في الجبهة الشرقية انها تواجه الهزيمة على الجبهة الغربية في الوقت عينه الذي أخذ فيه حلفاؤها يتهاوون في مسارح الحرب الايطالية والبلقانية والشرق الادنى. ثم، ونتيجة للقوة التعزيزية التي جاء بها دعم أمريكا سيما المساعدات الاقتصادية، وجد الحلفاء الغربيون حاهم أفضل من خصومهم دول المحور. لكن الحرب كانت مجهدة لكل الاطراف المتحاربة الاصلية. فقد ولت امبراطورية النمسا - المجر وشرعت روسيا تطحن بذور ثورة وتذوقت المانيا الهزيمة فيما قاست ايطاليا وفرنسا وبريطانيا كثيراً حتى أدركت

نصرها - أما الاستثنائين الوحيدين فهما اليابان التي عززت موقفها أكثر في المحيط الهادي وكذلك الولايات المتحدة التي أصبحت دون ريب القوة الاولى في العالم بحلول عام ١٩١٨ .

لقد خلف العدول الامريكي المفاجيء عن التدخل الخارجي بعد عام ١٩١٩ ترافقه العزلة الروسية في ظل النظام البولشيفي نظاماً دولياً متشرباً بالوقائع الاقتصادية المبدئية أكثر من اي وقت مضى خلال القرون الخمسة التي غطاها هذا الكتاب . اذ ما برحت فرنسا وبريطانيا - برغم الضعف الذي أصابهما - في قلب المسرح الدبلوماسي حتى حقبة الثلاثينات حين شكلت دول ايطاليا واليابان والمانيا بنزعاتها العسكرية (والاصلاحية) تحدياً للموقع البريطاني - لا سيما المانيا التي غلبها طموحها للهيمنة على اوروبا بشكل أكبر مما كان عليه عام ١٩١٤ . وبعيداً عن الأنظار بقيت الولايات المتحدة الدولة الاقوى تصنيعاً على الاطلاق في العالم ومعها كانت روسيا التي شرعت تنقل نفسها الى قوة عظمى مصنعة . وعليه امست معضلة قوى (الوسط) الاصلاحية المستقبلية أن تحتم عليها أن تتوسع حالاً لو شاءت الا يكتسحها تيار العملاقين القاريين . واما معضلة الوضع الراهن لديها فكانت انها ستضعف من حالها أكثر لو شاءت محاربة التحديين الالمانى والياباني . وقد أكدت الحرب الكونية الثانية بكل مكاسبها وخسائرها مخاوف الانحلال هذه . وهكذا عجزت دول المحور - برغم النصر المبكر الذي احرزته - أن تتغلب نهاية المطاف على هذا اللاتوازن في المصادر الانتاجية الذي كان اعظم بكثير مما كان عليه في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ . فكان ما تحقق هو التفوق الفرنسي والضعف البريطاني الحتمي قبل أن تكتسح كلتيهما القوة العظمى . وبحلول عام ١٩٤٣ ، تحقق ما أنذرت به العقود الماضية بانقسام العالم الى قطبين وارتبط التوازن العسكري مرة ثانية بالتوزيع العالمي للمصادر الاقتصادية .

يتفحص الفصلان الأخيران السنوات التي بات فيها عالم القطبين قائماً حقاً

من النواحي الاقتصادية والعسكرية والفكرية والتي عكستها على الصعيد السياسي الازمات المتكررة للحرب الباردة، كما يتجلى ايضا موقع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- كقوتين عظميين لا منازع لهما- قد عززته الاسلحة النووية وأنظمة الارسال بعيدة المدى وهي اىباء أن المدين الاستراتيجي والدبلوماسي ليختلفان اليوم تماماً عما كانا عليه عام ١٩٠٠.

ومع ذلك، لم تتوقف عملية النمو والسقوط بين القوى العظمى - وهي عملية ذات نسب نمو وتغيرات تكنولوجية متباينة أفضت الى تغيرات في موازين الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بدوره وبشكل تدريجي على الموازين العسكرية والسياسية. فمن الناحية العسكرية وقفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الطليعة مع انقضاء حقبة الستينيات ومجيء حقبة السبعينيات والثمانينيات. ولأن كلاهما قد ترجمتا المشاكل الدولية في اطار المصطلحات الثنائية القطب، فقد افضى بهما نزاعهما الى سباق تسلح متزايد لم تستطع اية قوة اخرى مجاراته او حتى الشعور انها قادرة على ذلك. وخلال نفس هذه الفترة الزمنية، كانت موازين القدرة الانتاجية العالمية تتغير بشكل سريع أيضاً، فقد توسعت حصة العالم الثالث من مجموع التصنيع العالمي والنتاج الاجمالي القومي بشكل مطرد - بعد أن انخفضت طوال عقد بعد عام ١٩٤٥ - ونفضت اوروبا عن نفسها غبار الحرب وأصبحت السوق الاوروبية المشتركة أكبر وحدة تجارية في العالم. وبدأت الصين تحب الطريق لتبلغ نسباً انتاجية طيبة. واما نمو الاقتصاد الياباني لما بعد الحرب فقد شكل ظاهرة بحد ذاته حتى تفوق مؤخراً على اجمالي الناتج القومي للاتحاد السوفيتي. وعلى النقيض من هؤلاء، ركذ معدل النمو في الاقتصادين الامريكي والروسي وانخفضت كثيرا حصتهما من الانتاج والثروة العالميتين منذ مرحلة الستينيات. وعليه، وبالاكتفاء على القياسات الاقتصادية وحدها سيتجلى واضحاً ظهور عالم متعدد الاقطاب ثانية - إذا ما استثنينا جميع الدول الصغيرة.

من هنا وجد المؤلف أن من المناسب تعزيز الكتاب بفصل ختامي يستعرض
الانفصالية الراهنة بين الموازين العسكرية والموازين الانتاجية القائمة بين القوى
العظمى وأن يشير الى المشاكل والفرص التي تواجه اليوم (مراكز القوى) السياسية
- الاقتصادية الخمسة، وهي الصين واليابان، والسوق الاوروبية والولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي في صراعها مع المهمة القديمة المتمثلة بالربط بين وسائل الامة
وغاياتها. وبذلك لن يصل تأريخ نشأة وسقوط القوى العظمى الى نهاية فاصلة
بأي شكل من الاشكال.

الفصل الاول

نشوء العالم الغربي

أدركت شعوب اوروبا عام ١٥٠٠ - وهي السنة التي شكلت وفقاً لآراء أغلب الدارسين الحد الفاصل بين العصرين الحديث وما قبله - ان القدر قد شاء لقارتها هيمنة على أغلب العالم. أما المعلومة التي يدخرها المعاصرون في جعبتهم عن حضارات الشرق العظيمة فهي معلومة ضئيلة ومخطوءة في أغلبها قد استندت على ما رواه المسافرون الذين ما خسروا شيئاً ولما يسردوا. وعلى أية حال، كانت الصورة الراسخة عن وجود امبراطوريات شرقية شاسعة في مساحاتها وخرافية في ثرواتها صورة دقيقة ولا بد أن تكون مجتمعاتها قد وهبت ما لا قدرة لشعوب بلدان اوروبا الغربية أن تناله. بل ان مواطن الضعف كانت تتجلى على شعوب اوروبا أكثر وضوحاً من مواضع قوتها لو قورنت بمراكز الحضارة والنشاط الاقتصادي الشرقية العظيمة. اذ لم تكن اوروبا، باديء الأمر، بالارض الأخصب ولا بالمنطقة الأكثر سكاناً في العالم وبدلاً عنها تبوأ الهند والصين هذين الامتيازين. فمن الناحية الجغرافية، أخذت اوروبا شكلاً غير منتظم يحدها فيه الجليد والمياه من الشمال والغرب وهي مفتوحة من الشرق أمام الغزوات البرية ومكشوفة من الجنوب لعمليات التطويق الاستراتيجية. وتلك اعتبارات لم تكن في عام ١٥٠٠ - وكذلك خلال فترة طويلة قبل وبعد هذا التاريخ - بالحقائق المجردة. فقبل هذا التاريخ (١٥٠٠ م) بثماني سنوات فقط،

(١) استسلمت غرناطة وهي آخر مدينة اسلامية في اسبانيا لجيوش فيردناند وايزابيلا. بيد أن ذلك وضع نهاية للحملة الاقليمية وليس الى النزاع الاكبر بكثير بين المملكة المسيحية والقوات الاسلامية. أما الصدمة التي ما زالت آنذاك مخيمة على أغلب اوروبا الغربية فهي سقوط القسطنطينية عام (١٤٥٣) الذي لاح الحدث الاعمق معنى لأنه أشار بوضوح لا غبار عليه الى حدود تقدم الاتراك. ومع نهاية القرن، بسط الأتراك نفوذهم على اليونان وجزر ايونيا وبوسنيا والبانيا وباقي دول البلقان. واسوأ من ذلك كان ما شهدته عشرينيات القرن السادس عشر حين اندفعت الجيوش التركية الانكشارية الجرارة صوب بودابست وفيينا. وفي الجنوب، حين قصفت القادسات التركية الموانئ الايطالية، بدأ الخوف يدب الى قلوب البابوات الذين ظنوا أن مصير روما لن يختلف عن ذاك الذي آلت اليه القسطنطينية.

وفيما بدت هذه التهديدات جزءاً من استراتيجية موحدة وشاملة وجهها السلطان (محمد الثاني) وأسلافه، اتخذت الاستجابة الاوروبية حيالها طابعي الانشقاقية والعشوائية. اذ لم يشهد التاريخ ظهور اوروبا موحدة تعترف جميع اقاليمها بقائد ديني او دنيوي واحد- على غرار الامبراطوريتين العثمانية والصينية أو على غرار الحكم الذي أنشأه المغول في الهند. فكانت، بدلاً عن ذلك، خليطاً من مملكات صغيرة وولايات ومقاطعات حدودية أو دول مدنية، ومنها كانت تنشأ بعض المملكات القوية لا سيما اسبانيا وفرنسا وبريطانيا، بيد أنها جميعاً كانت تقاسي التوترات الداخلية وكل منها نظر الى الآخر عدواً له لا حليفاً معه في صراعه ضد الاسلام.

(١) المقصود هنا فيردناند الخامس (١٤٥٢-١٥١٦) وهو ملك اراغون، تزوج ايزابيلا ملكة قشتالة (١٤٦٩) وبذلك توحدت اسبانيا بأكملها تقريباً.

من ناحية أخرى، لا يحق القول أن أوروبا قد أكدت تفوقها في حقول الثقافة والرياضيات والهندسة والملاحة وباقي فروع التكنولوجيا مقارنة بحضارات آسيا العظيمة. ان جزءاً كبيراً من الموروث الثقافي والعلمي الأوروبي هو في حقيقة الأمر (استعارة) من الاسلام، وبالطريقة ذاتها التي استعارت فيها المجتمعات الاسلامية الكثير مما لديها وعلى مدى قرون من الصين عن طريق وسائل التجارة المتبادلة والغزوات. وعليه، فان نظرة الى التاريخ تذكرنا ان أوروبا كانت تصعد السلم تجارياً وتكنولوجياً بحلول نهاية القرن الخامس عشر. الا أن الأعدل من هذه الآراء هو القول أن جميع أقطاب الحضارة العظمى في العالم آنذاك قد ارتقت تقريباً نفس الدرجة من التطور. فبينما بزغ نجم الواحد منها في الحقل تراه قد أفل في حقل آخر. فمن الناحية التكنولوجية، وبالتالي الناحية العسكرية، كانت الامبراطورية العثمانية والصين في ظل حكم سلالة ال منغ، ثم شمال الهند في ظل المغول وكذلك الدول الأوروبية ومعها فروعها في موسكوفا، أكثر تفوقاً من المجتمعات المتناثرة في أفريقيا وأمريكا. وهذا قول ينطوي على حقيقة أن أوروبا لم تكن عام ١٥٠٠ م الا واحدة من أهم مراكز القوى الحضارية وبالتالي لم يلح آنذاك ما يوحي أنها ستطفق يوماً وتتربع العرش. من هنا سيكون من الضروري دراسة مواطن القوة والضعف لدى باقي مراكز القوى قبل الخوض في تفاصيل أسباب بروز أوروبا.

الصين في عهد سلالة ال منغ

لم يشهد عصر ما قبل التاريخ الحديث حضارة جمعت بين التقدم والشعور بالتفوق أكثر من الحضارة الصينية. لقد كسب الصينيون عوامل الوحدة والرقى بفضل جم من عوامل، منها عدد السكان الكبير الذي بلغ في القرن الخامس عشر (١٠٠ - ١٣٠) مليون نسمة مقارنة بعدد سكان أوروبا البالغ آنذاك (٥٠ - ٥٥) مليون نسمة، وحضارتهم العريقة، وسهولهم المعطاء المسقية رياً بفضل نظام قنواتي رائع شيد منذ القرن الحادي عشر، وكذلك وجود نظام اداري موحد وهرمي تولى ادارته طبقة بيروقراطية مثقفة كونفوشيوسية^(١). ها هنا أمسى الشعب الصيني محط حسد الزوار الاجانب. وبرغم أن تلك الحضارة قد تعرضت للتخريب على يد القبائل المنغولية ثم الى هيمنة الأخيرة بعد الغزوات التي شنّها قبلاي خان^(٢)، بقيت الصين على عادة لها في أن تغير غزاتها قبل ان يغيروا من حالها شيئاً. وهكذا ابقت البلاد على اغلب الانظمة القديمة وطرائق التعليم عندما ظهرت سلالة منغ عام ١٣٦٨م لتعيد توحيد الامبراطورية وبالتالي الحاق الهزيمة بالمنغول.

وليعلم القراء الذين ترعرعوا على احترام العلوم (الغربية) أن الصورة الأخاذة للحضارة الصينية هي نشاطها التكنولوجي المبكر فهي قد أسست المكتبات الضخمة منذ العهد المبكر وفيها ظهرت الطباعة باستخدام الحروف المتحركة منذ القرن الحادي عشر وهو ما عجل في ظهور العديد من الكتب. وشهدت التجارة والصناعة نفس التقدم بفضل بناء القنوات وبتحفيز من الضغط

(١) كونفوشيوس Confucius: ٥٥١ - ٤٧٩ ق.م. فيلسوف ومصلح اجتماعي صيني وهو مؤسس الكونفوشيوسية.

(٢) قبلاي خان Kublai Khan: (١٢١٥ - ١٢٩٤). امبراطور مغولي (١٢٦٠ - ١٢٩٤) حفيد جنكيز خان. فتح الصين وأخضع كوريا وبورما.

الذي أحدثه العدد السكاني. أما مدن الصين فكانت أكبر بكثير من نظيراتها مدن أوروبا القرون الوسطى وهكذا أيضاً كانت طرق التجارة الصينية. وقد سهلت الأوراق المالية في تدفق التجارة ونمو الأسواق منذ عهد مبكر حتى شهد شمالي الصين خلال العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر صناعة فولاذ ضخمة بلغ معدل إنتاجها ما يربو على ١٢٥ ألف طن سنوياً خصص أغلبها لأغراض عسكرية ولشؤون الدولة. فالجيش البالغ قوامه مليون شخص سيكون دون ريب سوقاً رائجة لمنتجات الفولاذ. (تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الرقم الانتاجي كان أكبر بكثير من اجمالي الانتاج البريطاني من الفولاذ خلال المراحل الأولى من الثورة الصناعية، أي بعد مرور سبعة قرون!!). وربما كان الصينيون أول من اخترع البارود الحقيقي، كما استخدمت سلالة منغ القوارب لتدمير المغول أواخر القرن الرابع عشر.

فاذا ما أخذنا بالاعتبار دليل التقدم الثقافي والتكنولوجي هذا، لن يبدو ادراك القاريء أن الصين قد اتجهت لاستكشاف بلاد ما وراء البحار والمتاجرة معها بالأمر الغريب. فهي قد اخترعت البوصلة المغناطيسية وفاق حجم بعض سفنها التجارية (اليانك) كثيراً حجم سفن التجارة والحرب الاسبانية (الغاليون). وكانت تجارتها عبر جزر المحيطين الهندي والهادي لا تقل منفعة عن تجارتها عبر طرق القوافل البرية. كما خاض الصينيون الحرب البحرية على ظهر سفنهم (اليانك) قبل عقود مبكرة. (لقد اضطر قبلاي خان في مسعاه لإذلال قوارب الصين (سانغ) خلال ستينيات القرن الثالث عشر إلى بناء اسطول عظيم من السفن الحربية المزودة بمكائن لاطلاق القذائف). وفي عام ١٤٢٠، بلغ عدد القوارب البحرية التي بحوزة بحرية ال منغ حوالي ١٣٥٠ قارباً قتالياً بضمنها (٤٠٠) قلعة عائمة و (٢٥٠) سفينة مصممة للطوفان مسافات طويلة. لقد طغت مثل هذه القوة على القوارب المملوكة للأفراد- دون أن تضمها إليها-

والتي كانت تتاجر قبل هذا الوقت مع كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا وحتى شرق افريقيا آنذاك آتية معها بالعوائد على الدولة الصينية التي لجأت الى فرض الضرائب على تلك التجارة البحرية .

كانت أشهر الرحلات (الرسمية) عبر البحار هي الحملات السبع البعيدة المدى التي تولاهها الادميرال (تشنغ هو) ما بين عامي ١٤٠٥ و ١٤٣٣ م . فقد تألفت الحملة الواحدة في أحيان معينة من مئات السفن وعشرات الالاف من الرجال مارة في زياراتها بموانئ تقع ما بين (سيلان) و (مالاكا) حتى مداخل البحر الأحمر و (زanzibar) . وهي فيما جمعت الهدايا من مختلف الحكام المحليين تراها قد أجبرت المتمردين منهم على الاعتراف والامتثال لـ (بكين) ، فعادت احداها حملة بالزرافات من شرقي أفريقيا بهدف تسلية الامبراطور الصيني ، وعادت الاخرى وعلى متنها الزعيم (سيلبنوس) الذي لم يكن جد حكيم في اعترافه بسيادة (ابن السماء) . (لا مندوحة من الاشارة هنا أن الصينيين ما عبثوا نهياً ولا أعاثوا قتلاً فكانوا على طرفي نقيض مع البرتغاليين والهولنديين وباقي غزاة اوروبا في غزوهم للمحيط الهندي) . لقد بلغ طول بعض السفن المحملة بالكنوز العظيمة التي ضمتها بحرية تشنغ هو - استناداً الى ما خبرناه من المؤرخين وعلماء الآثار عن حجم وقوة هذه السفن - حوالي ٤٠٠ قدم ، فيما تجاوزت حمولتها (١٥٠٠) طن ، وربما كانت قادرة على الابحار حول افريقيا (واكتشاف) البرتغال قبل حملات (هنري) الاستكشافية بعدة عقود .

لكن الحملة الصينية لعام ١٤٣٣ م شكلت نهاية المطاف للاسطول الصيني . اذ صدر مرسوم امبراطوري بعد ذلك العام بثلاث سنوات منع بناء السفن القادرة على الابحار عبر المحيطات ثم حظر قرار خاص صدر بعد ذلك وجود اية سفينة تحمل أكثر من شراعين . وهنا تحتم على طاقم البحرية الصينية العمل على قوارب صغيرة ورست سفن (تشنغ هو) الحربية الكبيرة حتى تأكلت . عندئذ

قررت الصين برغم جميع فرص التفوق التي لاحت أمامها عبر البحار أن تدير ظهرها الى العالم .

قد يقف وراء هذا القرار سبب استراتيجي - منطقي . اذ تعرضت الجبهات الشمالية ثانياً الى التهديد المنغولي فكان من الحكمة تخصيص أكبر المصادر العسكرية الى تلك المنطقة المكشوفة . وعليه أمست عملية بناء بحرية ضخمة تحت مثل تلك الظروف مجرد رفاهية مجهدة التكاليف ناهيك عن حقيقة أن محاولات التوسع الصينية جنوباً باتجاه فيتنام (اتام) قد أثبتت أنها قطفت أقل مما زرعت . لكن أحداً لا يبدو قد تبصر في هذا القرار الصائب ثانياً عندما تجلت واضحة بعدئذ مضار تخفيض الانفاقات على البحرية الصينية . فخلال قرن تقريباً ، هاجم القراصنة اليابانيون الساحل الصيني وحتى مدناً صينية تقع على (يانغ شي) دون أن يحرك الصينيون ساكناً لاعادة بناء بحريتهم الامبراطورية وبقوا مكتوفي الايدي حتى عندما تكرر ظهور القوارب البرتغالية قبالة الساحل الصيني . فكان شاغلهم الوحيد هو الدفاع براً .

أما السبب الرئيس وراء التراجع الصيني فهو التحفظية المطلقة التي تحلت بها البيروقراطية الكونفوشيوسية والتي تعمقت ابان عصر ال منغ كرد فعل للامتعاض الذي حملوه ضد التغيرات التي أحدثها المغول على المجتمع الصيني عنوة . وفي خضم هذا الجو (الاحيائي) ، انصب جل اهتمام طبقة الموظفين على استعادة الماضي والمحافظة عليه لا على صنع مستقبل زاهر قائم على التوسع عبر بلاد ما وراء البحار وعلى التجارة ايضاً . فالحرب - وفقاً للحكمة الكونفوشيوسية - كانت نشاطاً يرثى له وان القوات المسلحة ما كانت ضرورية الا تخوفاً من هجمات البرابرة والثورات الداخلية . وبذلك صاحب مقت طبقة الموظفين للجيش (والبحرية) شكوكهم حول التجار . وهم أعدوا تراكم الأموال الخاصة لدى التجار وممارستهم الشراء بابخس الثمن والبيع بأغلايه وكذلك

الغرور الذي أصاب التجار حديثي الثراء اهانة لهم ولبيروقراطيتهم ، فُشِروا يتدخلون ضد التجارة الفردية بمصادرة ممتلكات التجار ومنع أعمالهم . وأما التجارة (الخارجية) التي امتنها الافراد الصينيون فكانت موضع شك أكبر لدى الموظفين لانهم وببساطة كانوا أقل سيطرة عليها .

لكن هذا المقت للتجارة ورؤوس الأموال الخاصة لا يتعارض مع الانجازات التكنولوجية الكبيرة التي أشرنا اليها آنفاً . لقد أعاد ال منغ بناء سور الصين العظيم وطوروا النظام القنواتي وكذلك أعمال الفولاذ وأرسوا دعائم البحرية الامبراطورية لأنها كانت تخدم أغراض الدولة ولأن البيروقراطيين قد أشاروا على الامبراطور أن يفعل هكذا . أما نقطة التأكيد هنا فهي أن هذه المشاريع مثلما بدأت مثلما غدت منسية . فالقنوات قد تلاشت والجيش افتقر للسلاح الحديث وهجرت صناعة الفولاذ تدريجياً . ولم تكن تلك قط بالعقبات أمام التقدم الاقتصادي . فالطباعة قد اقتصرت على الأعمال البحثية فقط ولم يسمح باستخدامها لأغراض نشر المعرفة العلمية . وتوقف استخدام العملات المالية الورقية ولم تتمتع المدن الصينية بالاستقلال الذي حظيته مدن الغرب . . . ما كان هناك مواطن صيني بكل ما تنطوي عليه الكلمة من معنى ، فحيثما تغير بلاط الامبراطور انتقلت معه العاصمة ايضاً . ومع ذلك ، لم يكن لأولئك التجار والمقاولين أن ينتعشوا لولا التشجيع الحكومي ، بيد أن الذين كسبوا الثروة آثروا استثمارها على الأرض والثقافة بدلاً من تطوير الصناعة .

وعليه أضحت الصين في ظل ال منغ أقل نشاطاً وأضعف حباً للمغامرة من حالها أيام سلالة سانغ قبل اربعة قرون . فبرغم أن حكم منغ قد شهد تقدماً في التكنولوجيا الزراعية ، فان هذه الزراعة الواسعة واستخدام الاراضي السطحية قد تعثرا بعد فترة وجيزة في مواكبة النمو السكاني الناشيء الذي لا يمكن مراقبته الا بالرجوع الى الادوات المalthوسية المتمثلة بالمجاعة والفيضانات والحروب .

العالم الاسلامي

أدرك حتى أوائل البحارة الاوروبيين لدى زيارتهم للصين مطلع القرن السادس عشر أن البلاد قد اعتكفت على نفسها برغم امارات الاعجاب التي تركها فيهم حجمها وتعداد سكانها وغناها. هذه الملاحظة ما كان يصح اطلاقها على الامبراطورية العثمانية التي كانت عندئذ في مراحلها الوسطى في التوسع وبالتالي شكلت - لأنها الأقرب الى المنزل - التهديد الأكبر للمملكة المسيحية. وإذا ما نظرنا للأمر من زاوية أشمل تاريخياً وجغرافياً سيكون من العدل القول أن الدول الاسلامية هي شكل من أشكال قوات الانتشار السريع في شؤون العالم خلال القرن السادس عشر. فليست الامبراطورية التركية وحدها التي كانت تندفع غرباً، بل هناك الامبراطورية الفارسية ايام حكم السلالة الصفوية التي تمتعت بقوة جبارة وازدهاراً وثقافة عليا لا سيما في عهد اسماعيل الأول^(١) (١٥٠٠-١٥٢٤) وعباس الأول^(٢) (١٥٨٧-١٦٢٩) حيث لما نزل سلسلة الخانات الإسلامية القوية تحكم سيطرتها على (طريق الحرير) القديم عبر (كاشجار) و(طرفان) الى الصين متشابهة مع سلسلة الدول الاسلامية لغربي افريقيا امثال (بورنو) و(سوكوتو) و(تميكسو). واسقطت القوات الاسلامية الامبراطورية الهندوسية في جاوه اوائل القرن السادس عشر ودخل ملك (كابول) بابلور من^(٣) الشمال الغربي وأسس الامبراطورية المنغولية. وبرغم أن القبضة المنغولية على الهند

(١) اسماعيل الاول Ismail 1 : (١٤٨٧ - ١٥٢٤ م). شاه ايران (١٥٠١ - ١٥٢٤) وليس من سنة ١٥٠٠ م، ويعتبر مؤسس سلالة الصفوية.

(٢) عباس الاول Abbas 1 : (١٥٧١ - ١٦٢٩). شاه فارس من (١٥٨٨ - ١٦٢٩)، وهو أحد أكبر ملوك السلالة الصفوية ويكنى بالكبير.

(٣) بابر Baber : (١٤٨٣ - ١٥٣٠). امبراطور الهند (١٥٢٦ - ١٥٥٠). فتح مدينة دلهي عام ١٥٢٦.

كانت راحية باديء الأمر، فان حفيد بabor المسمى (اكبر)^(١) (١٥٥٦ - ١٦٠٥) قد أحكم بنجاح تلك القبضة وكبح الامبراطورية الهندية في الشمال والممتدة من بلوخستان من الغرب الى البنغال في الشرق. كما اندفع^(٢) خلال القرن السابع عشر اسلاف (اكبر) بعيداً الى الجنوب ضد (الماراثاويين) الهنود في الوقت ذاته الذي كان فيه الهولنديون والانجليز والفرنسيون يدخلون شبه الجزيرة الهندية من البحر. وقد يضيف المرء الى تلك الولايات المدنية للنمو الاسلامي تزايد اعداد المؤمنين بالاسلام في افريقيا والهند والتي وهنت أمامها حملات الهداية المسيحية.

الا ان التهديد الاسلامي الاكبر لدول اوروبا الحديثة قد حملته الامبراطورية العثمانية بما ملكت من جيش جرار واقوى قوافل حصار في عصرها. لقد امتدت هيمنة العثمانيين مع بداية القرن السادس عشر من (كريميا) - حيث اجتاحوا المحطات التجارية لجينوس - وبحر ايجي - يوم شتتوا امبراطورية البندقية - وحتى (شرقي البحر المتوسط). وبحلول عام ١٥١٦ استولت القوات التركية على دمشق ودخلت مصر في السنة التالية بعد أن مزقت قوات المماليك أشلاء باستخدامها القوارب. وهكذا وبعد أن أغلقوا طريق التوابل القادم من الهند، عبروا النيل واندفعوا عبر البحر الأحمر الى المحيط الهندي ليواجهوا الغزوات البرتغالية هناك. فاذا كانت هذه المواجهات قد أقلقت البحارة الايريين (البرتغاليين) فانها لا تأتي بجوار الخوف الذي زرعتة الجيوش العثمانية في قلوب أمراء وشعوب شرق وجنوب اوروبا. لقد أمسك الاتراك قبل هذا قبضتهم على بلغاريا وصربيا وكانوا القوة المسيطرة على (والاسيا) وكل ما حول البحر الاسود، لكن الاندفاع صوب اوروبا في أعقاب الزحف الجنوبي

(١) اكبر Akbar : (١٥٤٢ - ١٦٠٥). امبراطور هندي مغولي (١٥٥٦ - ١٦٠٥)، فتح البنغال وأخضع كشمير والسند.

(٢) الماراثاويون Marathas : شعب هندي في الركن الغربي واقليم بومباي.

باتجاه مصر والجزيرة العربية قد تولاه السلطان سليمان الاول (١٥٢٠-١٥٦٦). فقد عجزت هنغاريا (المجر) التي كانت آنذاك المعقل الشرقي للمملكة المسيحية أن توقف جيشان الجيوش التركية العملاقة فخسرت أمامها معركة (موهاكس)^(١) (١٥٢٦) وهي السنة ذاتها التي انتصر فيها بابور في معركة (بانيبات) وأسس الامبراطورية المغولية. فهل ستؤول اوروبا بأسرها الى ذات المصير الذي آل اليه شمال الهند؟؟ لقد بدا هذا الاحتمال بعيداً الى حد ما بحلول عام ١٥٢٩ مع الحصار الذي كانت تفرضه الجيوش التركية ضد فيينا. اذ لما يزل خط المواجهة الذي كان مستقراً في شمال هنغاريا والامبراطورية الرومانية المقدسة مصوناً، بيد أن الأتراك شكلوا بعدئذ تهديداً دائماً ومارسوا ضغطاً عسكرياً لم يمكن التغاضي عن أي من جوانبه. فقد عادوا لحصار فيينا أواخر عام ١٦٨٣ م.

ان ما دق ناقوس الخطر - في جوانبه المتعددة- هو التوسع الذي شهدته القوة البحرية العثمانية. فقد طور الاتراك بحريتهم- كما هو شأن قبلاي خان في الصين- ليس لغير هدف تقويض قلاع العدو البحرية التي تمثلها هنا القسطنطينية التي حاصرها السلطان (محمد الثاني) بسفنه الشراعية الكبيرة ومئات القوارب الحربية الصغيرة لدعم هجوم عام ١٤٥٣. بعد ذلك، استخدم الاتراك اساطيل من قدامات مهيبة في عملياتهم الحربية عبر البحر الأحمر وجنوباً باتجاه سوريا ومصر وكذلك في جميع معاركهم مع فينيسيا للسيطرة على جزر بحر ايجه ورودوس وكريت وقبرص. وبقيت القوة البحرية التركية متحفظة لبضع عقود من مطلع القرن السادس عشر بوجود الاساطيل البحرية لفينيسيا وجينيوس وهابسبرغ. لكنها أمست فاعلة بحلول منتصف القرن وعلى طول ساحل الشمال الافريقي وقصفت موانئ ايطاليا واسبانيا ونجحت أخيراً في الاستيلاء على

(١) موهاكس Mohacs :مدينة في المجر على الدانوب قرب حدود يوغسلافيا (سابقاً). انزل فيها سليمان الاول هزيمة ساحقة بالمجر وقتل (لويس الثاني) وانتصرت فيها النمسا على الاتراك عام ١٦٨٧.

قبرص (١٥٧٠ - ١٥٧١) قبل أن تتوقف عجلتها في معركة (ليبانت)^(١).

على أن الدولة العثمانية كانت أكبر من مجرد آلة حربية . لقد أقام العثمانيون بصفتهم نخبة فاتحة ، وحدة من الايمان (الرسمي) والثقافة واللغة على مساحة تجاوزت مساحة الامبراطورية الرومانية واعتنقتها اعداد هائلة من الشعوب . وبلغ التقدم التكنولوجي والحضاري الاسلامي وعلى مدى قرون قبل عام ١٥٠٠ مرحلة سبقت كثيراً المرحلة الاوروبية فكانت مدنها كبيرة المساحة ، وحسنة الانارة وفيها نظام لتصريف المياه ، فيما ضم بعضها جامعات ومكتبات عامة وجوامع جميلة الطراز . كما أمسك المسلمون قصب السبق في علوم الرياضيات والخرائط والطب وفي جوانب أخرى من العلم والصناعة- المصانع ، تربية الخيول ، انارة المنازل- . كما أثمر النظام العثماني بتجنيد اتباع للمستقبل من الشباب المسيحي في دول البلقان عن ولادة فيالق من الجند شديدي الولاء وحسني التنظيم ، بينما آتى التسامح الديني بالعديد من الموهوبين اليونانيين واليهود والمسيحيين للعمل في خدمة السلطان . وأشرفت البيروقراطية القوية في عهد سليمان الاول على رعاية اربعة عشر مليون تابع في عهد كان فيه عدد سكان اسبانيا خمسة ملايين وبريطانيا مجرد مليونين ونصف المليون قاطن .

ومع ذلك ، بدأت الامبراطورية العثمانية تعيش مرحلة التذبذب وتسلك خط التراجع حتى فقدت فرصتها في الهيمنة على العالم ، برغم أن هذا لم يتضح الا بعد مرور قرن على الانحلال المشابه الذي شهدته الصين في عهد ال منغ . وربما يصح الادعاء هنا أن هذه العملية جاءت نتيجة حتمية للنجاح التركي

(١) ليبانت Lepant : مدينة في اليونان على خليج ليبانت عندها انتصر (دون خوان) النمساوي على الاسطول التركي ١٥٧١م .

المبكر. فالجيش التركي، أنى نجحت ادارته، قد كان قادراً على حماية الجبهات العريضة، لكنه قلما توسع دون أن يتكبد خسائر فادحة في الرجال والأموال. ثم أن الامبراطورية العثمانية، على النقيض من الامبراطورية الاسبانية او الهولندية او البريطانية فيما بعد، لم تفكر جلياً بسبل المنفعة الاقتصادية. وبحلول النصف الثاني من القرن السادس عشر، أظهرت الامبراطورية دلائل التوسع الاستراتيجي المفرط من خلال جيوش جراحة رابضة في وسط اوروبا وبحرية مجهدة التكاليف تعمل في حوض البحر المتوسط وفيالق من جند يخوضون حرباً في شمال افريقيا وقبرص والبحر الاحمر ناهيكم عن التعزيزات التي يحتاجها الجيش للبقاء على (كريميا) لكبح جماح الثورة الروسية. ولم يشهد الشرق الأدنى استقراراً في جبهته بسبب الانشقاق الديني الرهيب الذي حدث للعالم الاسلامي عندما قاومت الطائفة الشيعية المتمركزة في العراق وايران الممارسات والتعاليم السنية السائدة. لقد شابه الموقف في أحيان معينة النزاعات الدينية المعاصرة في المانيا، فما كان على السلطان العثماني كي يبقي على هيمنته الا أن يسحق الانشقاق الشيعي بالقوة. لكن المملكة الشيعية في ايران تحت قيادة (عباس الكبير) قد هيأت نفسها للتحالف مع الدول الاوروبية ضد العثمانيين- مثلما فعلت فرنسا ذلك مع الاتراك- (غير النصرانيين) ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة-. ها هنا تحتم على الامبراطورية العثمانية كي تصد هذا الحشد من الخصوم وتبقي على نموها أن تمتلك قيادة قوية رشيدة، لكنها رضخت وبعد عام ١٥٦٦ لحكم ثلاثة عشر سلطاناً غير أكفيا أعقب واحداهم الآخر.

يبد أن العداءات الخارجية والاختفاء الشخصية ليسا بالتعليل الشافي لذلك الاخفاق. فقد قاسى النظام باكملة- كما هو شأن الصين في عهد سلالة منغ- من المركزية والطغيانية الحادة في مواقفها حيال المبادرات والانشقاقية والتجارة. فبات بوسع سلطان بليد أن يشل الامبراطورية العثمانية بطريقة لا يستطيع فيها (بابا)

أو امبراطور الدولة الرومانية المقدسة أن يعمل لاجل أوروبا بأسرها. فاذا لم يصدر توجيه صريح من السلطة العليا، تصلبت البيروقراطية وفضلت التحفظية على التغيير وأعاق الابتكار. وحدا توقف التوسع الاقليمي وما كان يرافقه من جني للغنائم بعد عام ١٥٥٠، وكذلك ارتفاع الاسعار الكبير بالاتباع الساخطين الى اللجوء الى السرقات الداخلية فوجد التجار والمقاولون (ومعظمهم من الأجانب) انهم عرضة اليوم الى ضرائب خيالية واستيلاء علني على ممتلكاتهم بعد التشجيع الذي لاقوه بالامس. وربما كان اسوأ من تضرر هم الفلاحون الذين أحال الجنود اراضيهم مرتعاً لهم وقطعانهم لقمة سائغة لجوعهم. واذ تردى الموقف، طمع الموظفون المدنيون فطالبوا بالرشاوى وصادروا مخازن البضاعة، فيما شددت الحكومة نفسها من مساعيها البائسة بحثاً وراء عوائد جديدة بعد أن أجهدتها الحرب تكاليفاً وأفقدتها صراعها مع الدولة الفارسية تجارتها الآسيوية.

والى درجة كبيرة، عكست الاستجابة العنيفة للتحدي الديني الشيعي المواقف الرسمية المتحجرة للدولة العثمانية ضد جميع أشكال التفكير الحر. فهي قد منعت الصحافة طائفة بها وسيلة لنشر الافكار المسمومة وبقيت المعايير الاقتصادية بدائية: فاستيراد السلع الأوروبية كان مرغوباً به، بيد أنهم منعوا التصدير وتضاعف الازدراء الديني للتجار. كما نفر الاتراك -لأنهم قد احتقروا الافكار والممارسات الأوروبية- عن تبني اية وسيلة جديدة لظنهم اياها مصدر اوبئة فكانت نتيجة ذلك أن تفشت كثير من الاوبئة. وباتت القوات المسلحة قلعة للتحفظية، اذ تباطأ الاكشيناويون كثيراً في تحديث جيشهم برغم أنهم لاحظوا - وفي أحيان معينة قاسوا من- الاسلحة الحديثة للقوات الأوروبية. فهم لم يستبدلوا قواربهم الضخمة بالصنادل الحاملة للمدافع المصنوعة من الحديد. ولم يبنوا بعد هزيمتهم في (ليبانت) سفناً كبيرة على الطراز الأوروبي فيما

تلقت الاساطيل الاسلامية في الجنوب الاوامر بالرسو في المياه الهادئة للبحر الاحمر والخليج (الفارسي) وبالتالي نأت الدولة العثمانية بنفسها عن مهمة بناء سفن قاطعة للمحيطات على النموذج البرتغالي. وقد تكون الاسباب التقنية وراء تبني مثل هذه القرارات، لكن التحفظية التكنولوجية والحضارية لعبت دورها ايضاً.

الخارجان - اليابان وروسيا

بحلول القرن السادس عشر، برزت دولتان اخريان وتجلت منهما امارات القوة السياسية والنمو الاقتصادي برغم انها لم يضاهيا بأي حال من الاحوال في حجمها وتعداد سكانها ما كانت عليه الامبراطوريات العثمانية والمنغولية والصينية في عهد (ال منغ). انها اليابان وروسيا. ففي الشرق الاقصى بدأت اليابان تقطع خطواتها الامامية مثلما كان التآكل ينخر جسد جارتها العملاقة (الصين)، اذ حبتها جغرافيتها موقعاً استراتيجياً متفوقاً (مثلما فعلت مع بريطانيا) ومنحتها جزيرتها حماية ضد الغزوات البرية وهي ميزة افتقرت اليها الصين. ولم تكن الفجوة بين الجزر اليابانية والارض البرية الاسيوية كاملة بأي شكل من الاشكال، ومع ذلك شكّل اليابانيون معظم حضارتهم وديانتهم من الحضارة القديمة. ولكن بينما حكمت الصين بيروقراطية موحدة، وقعت السلطة اليابانية بأيدي عشائر اقطاعية ذات سيادة فيما لم يكن الامبراطور الياباني الا صفرأ. واستبدل الحكم المركزي الذي كان قائماً في القرن الرابع عشر بنظام اقطاعي تتقاسمه العشائر والافخاذ وهذا لم يكن بالظرف المثالي للتجارة والتجارة، بيد أنها لم تحد - في الوقت عينه - كثيراً من النشاط الاقتصادي - ففي البحر كما على اليابسة - اصطدم المتعهدون مع القادة العسكريين والمغامرين العسكريين

وكل منهم يترجى منفعة من التجارة البحرية لشرق آسيا. وطهر القراصنة اليابانيون موانئ الصين وكوريا لاغراض السرقة في الوقت الذي رحب يابانيون آخرون بفرصة التبادل البضائعي مع البرتغاليين والهولنديين القادمين من الغرب. كما تسللت حملات التبشير المسيحية والحروب الأوروبية الى المجتمع الياباني على نحو اسهل بكثير من اختراقها اسوار الامبراطورية الصينية المتحفظة والمتوقعة على ذاتها في عهد آل منغ.

غير أن هذا المشهد الحيوي وربما المضطرب سرعان ما انقلب عاليه سافله مع تزايد استخدام السلاح الاوروبي المستورد. اذ امست القوة - كما هو شأنها في باقي اصقاع المعمورة - ملكاً للأفراد او المجموعات التي ملكت المصادر لقيادة جيش الماسكيتي الجرار (والماسكيت هي بندقية قديمة) واهم منها إن حصلت المجموعات تلك على القوراب. وفي اليابان كانت النتيجة ان توحدت السلطة بين يدي القائد العسكري (هيدوشي) الذي قاده طموحاته نهاية المطاف الى القيام بمحاولتي غزو لكوريا - واذا فشلت المحاولتان وتوفي هيدوشي عام ١٥٩٨ ، هددت الحرب الاهلية المجتمع الياباني ثانية. بيد أنه ما مرت سنوات قليلة حتى توحدت عناصر السلطة ثانية على يدي (اياسو) واتباعه من عشيرة (توكوكاوا) وهذه المرة لم تهتز اركان الحكم العسكري المركزي.

لقد اتسمت اليابان ابان حكم توكوكاوا بالعديد من صفات (الممالك الجديدة) التي نشأت في الغرب قبل قرن من الزمان. واما الفارق الاكبر بينهما ان اليابان قد تخلت عن اية نزعة توسعية لما وراء البحار، بل وقطعت كل اتصال بالعالم الخارجي - ففي عام ١٦٣٦ ، توقف بناء السفن ذات القدرة على الابحار عبر المحيطات ومنع الافراد اليابانيون من الابحار . وتحددت التجارة مع اوروبا بالسفن الهولندية التي اجيز لها الارساء في ميناء (ديشياما) في (تاكا ساكي). وقبل هذا، أبيد المسيحيون على نحو بشع (سواء اكانوا أجنبياً ام

محلين) بوصية من، الـ (شوكونات - اعضاء عشيرة نوكاكاوا) - وكان واضحاً ان الدافع الاساسي وراء هذا السلوك المشين هو نزعة عشيرة توكاكاوا الى بلوغ مركزية لا يقوى على تحديدها احد وهم بذلك تطلعوا الى الاجانب والمسيحيين فوجدوهم قوة كامنة هدامة - وهكذا ايضاً كان الاسياد الاقطاعيون، ولعل هذا يفسر لم تحتم على هؤلاء قضاء نصف العام في العاصمة ولم اضطروا الى البقاء ستة اشهر في مقاطعاتهم وعلى عوائلهم البقاء في (ايدو) (طوكيو حالياً) - كرهائن دون ريب - . لم يخنق هذا الاتساق المفروض، بحد ذاته، التطور الاقتصادي ولم يقف حجر عثرة دون الوصول الى انجازات فنية خلاقة . فالسلام القومي منشود للتجارة وفيه نمت مدن اليابان وازداد سكانها عدداً وجعل تزايد استخدام نظام المدفوعات نقداً من التجار والمصرفين اشخاصاً ذوي اهمية كبرى - بيد أن مصرفي اليابان لم يلجوا المنزلة التي بلغها اقرانهم في ايطاليا وهولندا وبريطانيا وكان واضحاً ان اليابانيين عجزوا ان يتعلموا اولاً ومن ثم تبني التكنولوجيا الجديدة والتطور الصناعي اللذين كانت عجلتهما دائرة في اماكن العالم الاخرى . وعلى نهج سلالة آل منغ - أثرت قبيلة توكاكاوا ان تنأى بنفسها عن باقي العالم . وهذا سلوك لم يفض الى اعاقه النشاط الاقتصادي في اليابان نفسها فحسب بل هو قد طال بأذاه القوة النسبية للدولة اليابانية عموماً . ولأنهم قد أنفوا من الدخول في التجارة وحرّم عليهم السفر او استعراض سلاحهم الا في الاحتفالات فقد عاش محاربو الساموراي اليابانيون حياة الطقوس والسأم . لقد ظل النظام العسكري الياباني برمته يتحجر على مدى قرنين من الزمن، وعليه عجزت الحكومة اليابانية المرهوبة ان تفعل شيئاً عام ١٨٥٣ عندما وصلت الى موانئها (السفن السود) الشهيرة للقائد البحري (بيري) سوى ان تضمن لها الطلب الامريكي بتزويدها بالفحم وتسهيلات اخرى .

وفي عديد من الجوانب، تشابهت روسيا مع اليابان ابان بواكير نموها

واتحادها السياسي . فتأثرت (موسكوفيا) كثيراً بالموروث الاوروبي برغم بعدها الشاسع عن الغرب - بسبب ضعف الاتصالات وكذلك بسبب الصدمات الدورية مع لتوانيا وبولندا والسويد . كما قطعت الامبراطورية العثمانية المسالك التي كانت موجودة آنذاك .- على أنه الغرب هو الذي آتاها بالسبيل للنجاة من خيالة السهول الاسيوية وجنود بنادق الماسكيت ورجال القوارب .

وبات بوسعها الان ان تقيم لنفسها (امبراطورية البارود) بما جاءها من سلاح جديد ولتتوسع بعدئذ . لقد كان مشقة عليها ان تتوسع غرباً اذا ما اخذنا بالاعتبار ان البولنديين ومعهم السويديين قد ملكوا نفس سلاح موسكو، لكن التوسع الاستيطاني صوب قبائل الجنوب وخاناته كان ايسر بكثير بفضل ما ملكت ايديها من سلاح جديد . وقد رافق هذا التوسع العسكري دوماً المستكشفون والرواد الذين اندفعوا دون اناة شرق (الاورال) عبر (سيبيريا) ووصلوا شواطئ المحيط الهادي بحلول عام ١٦٣٨ وقد تجلّى - برغم صعوبة تفوقها على خيالة الامبراطورية المنغولية - ان لا شيء يسير أو عسير ضد نمو الامبراطورية الروسية . فهي كلما ازدادت غزواً لشعوب اخرى كلما تعاظم الانشقاق الداخلي ونمت بذور الثورة - اذ غالباً ما كان النبيل الروسي في وطنه شموساً حتى بعد ان قضى (ايفان الرهيب) على غالبيتهم . وظلت خانات التتار في (كرىميا) عدوها الاقوى . ونهب جنودها موسكو سنة ١٥٧١ وحافظت على استقلالها حتى اواخر القرن الثالث عشر . وربما كان التهديد القادم اليها من الغرب اشد خطراً، اذ احتل البولنديون - على سبيل المثال - (موسكو) ما بين عام ١٦٠٨ وعام ١٦١٣ .

يكمن موطن الضعف الثاني ان روسيا ما برحت متأخرة تكنولوجياً ومتخلفة اقتصادياً برغم الذي استعارته من الغرب . وربما كان بسبب ذلك قساوة مناخها وضعف وسائل اتصالاتها والمسافات الشاسعة لارضيتها، لكن للعيوب

الاجتماعية الحادة ضلعاً في هذا الامر والمتمثلة بالاستبدادية العسكرية المطلقة للقيصرة وهيمنة الكنيسة الارثوذكسية على التعليم والفساد البيروقراطي وكذلك اقامة نظام القنانة الذي افضى الى الاقطاعية الزراعية - ومع هذا، وبرغم هذا التخلف النسبي والنكسات التي شهدتها، واصلت موسكو توسعها فاضعة على مقاطعاتها الجديدة القوة العسكرية ذاتها والحكم الاستبدادي الذي يأمر بطاعة موسكو والخنوع لها. فيما حازت موسكو على ما كانت في فاقة اليه من سلاح بينما صدت في غير ذلك اية احتمالية (تحديث) اجتماعية او سياسية. فهي قد عزلت على سبيل الذكر، الاجانب عن ابنائها المحليين حتى تتجنب اي تأثير هدام. لكن امبراطورية القيصرة في موسكو نجحت في البقاء ونمت روسيا لتغدو يوماً ما قوة عالمية. وهذا احتمال ظنه الفرنسيون والهولنديون والانجليز - في عام ١٥٠٠ وحتى اواخر عام ١٦٥٠ - احتمالاً غير وارد وهم الذين خبروا عن الحاكم الروسي ما خبروه عن الاسطوري (برستر جون)^(١).

(١) انظر تاريخ العالم (روبرت): لم يكن معروفاً عن روسيا الا القليل القليل وظل واقع الحال هكذا حتى في القرن السابع عشر ذلك ان الملك الفرنسي كتب الى القيصر ولم يعلم ان الامير الذي هو مخاطب قد توفي قبل عشر سنوات.

الفصل الثاني

مطامع هابسبرغ للسيطرة على اوروبا

(١٥١٩ - ١٦٥٩)

ساعدت نزاعات السيطرة على السلطة التي شهدتها القارة الاوروبية مطلع القرن السادس عشر على نهوض تلك القارة عسكرياً واقتصادياً فوق جميع مناطق العالم الاخرى. غير ان ما لم يتحدد بعد كان هوية الخصم الاوروبي الذي كان سينتزع ويستجمع أكثر المصادر التي تؤهله لقمع الخصوم الآخرين وبالتالي الهيمنة عليهم. اذ هددت وعلى مدى قرن ونصف القرن بعد عام ١٥٠٠ الوحدة الائتلافية القارية المكونة من الممالك والدوقيات والأقاليم التي يحكمها الاعضاء الاسبان والنمساويون لعائلة هابسبرغ بأن تغدو القوة السياسية والدينية المهيمنة في اوروبا. ويشكل الصراع الطويل والتقهقر النهائي لمطامع هابسبرغ على يد اتحاد ضم دولاً اوروبية اخرى فحوى هذا الفصل. فبحلول عام ١٦٥٩، وبعد أن سلمت اسبانيا أخيراً بهزيمتها في (بيرينيه)^(١)، أمست حقيقة التعددية السياسية في اوروبا والتي ضمت خمساً أو ستاً من دول كبرى ودول صغرى اخرى متعددة، حقيقة لا جدال فيها. وسنترك للفصل الثاني مهمة تعقب اي من الدول الطليعية التي انتفعت أكثر من التغيرات التي طرأت على نظام القوى العظمى، لكن ما كان واضحاً بحلول منتصف القرن السابع عشر هو أن جميع

(١) بيرينيه Pyrenees: سلسلة جبال بين فرنسا واسبانيا تمتد من خليج فاسكونيا في الاطلسي حتى خليج ليون في المتوسط. عرفها العرب باسم (البرانس).

الكتل العسكرية الحاكمة لم تكن قادرة على تقلد منصب سيد اوروبا، مثلما كان ذلك ممكناً في أحيان متعددة على مدى العقود المنصرمة قبل هذا التاريخ.

وعليه، فقد اختلفت الحملات المتواشجة الهادفة للسيطرة على اوروبا -والتي باتت العلامة الفارقة لهذا القرن ونصف قرن بعده- في درجتها وطبيعتها عن الحروب لفترة ما قبل عام ١٥٠٠. لقد تميزت النزاعات التي عكرت صفو اوروبا على مدى مائة عام بأنها (محلية) النطاق، وتراوحت ما بين صدامات بين الاقاليم الايطالية المختلفة وخصومات بين التاجين الفرنسي والبريطاني أو حروب فرسان (توتونيا) ضد اللتوانيين والبولنديين. ومع انقضاء القرن السادس عشر، انصبت تلك النزاعات الاقليمية داخل اوروبا في الاطار الاوسع الذي عرفه معاصرو اليوم بالصراع من أجل الهيمنة على القارة.

معنى الصراع وتسلسله الزمني

ثمة سببين عامين - بجانب الاسباب المحددة - يقفان وراء التحول في شدة وجغرافية مجال الحرب الاوروبية. أولهما كان مجيء (حركة الاصلاح الديني) التي اومضت شرارتها عام ١٥١٧ الثورة الذاتية لمارتين لوتر^(١) ضد الممارسات البابوية والتي أضافت وبسرعة بعداً جديداً حاداً لخصومات السلالات الحاكمة التقليدية داخل القارة الاوروبية. كما افضى قدوم حركة الاصلاح الديني البروتستانتي والاستجابة اليها -التي اتخذت شكل حركة الاصلاح الديني

(١) لوتر مارتين: Luther (١٤٨٣-١٥٤٦): راهب اغوسطيني لاهوتي ومفكر وكاتب. بدأ في المانيا الاصلاح الديني (البروتستانتية) وانفصل عن الكنيسة في شأن الغفرانات وسلطة البابا واکرام القديسين والمطهر والقداس ١٥١٧. نقل (التوراة) الى الالمانية فكانت الترجمة حدثاً دينياً وأديباً.

الكاثوليكي المضاد- الى عزل نصف اوروبا الجنوبي عن شمالها وكذلك نشوء الطبقات الدينية الوسطى من النظام الاقطاعي برغم وجود العديد من الاستثناءات لمثل هذا التنظيم العام. بيد أن النقطة الجوهرية هنا هي أن (المملكة المسيحية) قد نشطت وأن القارة باتت تضم الآن أعداداً كبيرة من الافراد دخلوا الصراع (المتخطي للحدود الاقليمية) بسبب المذهبية الدينية. وظل الحال هكذا حتى منتصف القرن السابع عشر حين ارتد رجال ادركوا اتساع نطاق الحرب الدينية وعبث جدواها حتى وصل الأمر درجة اعتراف عام بالتقسيم الطائفي للقارة الاوروبية.

أما السبب الثاني الذي يقف وراء نموذج الحرب الاوروبية الواسعة النطاق والمتداخلة لما بعد عام ١٥٠٠ فكان تأسيس الاتحاد الائتلافي الحاكم لسلالة هابسبرغ بهدف اقامة شبكة من مقاطعات تمتد من مضيق جبل طارق الى هنغاريا ومن صقليا الى امستردام متجاوزة في حجمها كل ما شهدته اوروبا منذ عهد شارلمان قبل سبعمائة سنة خلت. لقد نجح حكام هابسبرغ - الذين نبعوا أصلاً من النمسا- في تجديد انتخابهم الى منصب (رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة) وهو اللقب الذي اضمحل وجوده في السلطة الحقيقية منذ العصور الوسطى البعيدة دون أن يضمحل السعي وراءه لدى امراء غلبهم توقعهم أن يلعبوا دوراً أكبر في شؤون المانيا والقارة الاوروبية.

ومن الناحية العملية، ما كان أبناء سلالة هابسبرغ عادلين في توسيع المقاطعات والاراضي التي ضموها اليهم عن طريق الزواج أو الوراثة. اذ أن خطوة واحدة من هذا القبيل شرع بها (مكسيميليان الاول) امبراطور النمسا و (رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة للفترة من ١٥٠٨ - ١٥١٩) قد جاءت اليه بأراضي بورغنذا ومعها هولندا عام ١٤٧٧ وأضافت اليه خطوة أخرى (كنتيجة لعقد زواج عام ١٥١٥) الاراضي المهمة للمجر وبوهيميا- برغم أن المجر لم

تكن داخل الامبراطورية الرومانية المقدسة- لكنها منحت آل هابسبرغ مساحات شاسعة من الاراضي عبر وسط اوروبا. على أن أكبر عملية ضم اراضي جاءت من عقد زواج (فيليب) ابن مكسيميليان من (جون) ابنة ايزابيلا وفيردناند (ملك اسبانيا) - اللذين ضمّ زواجهما أصلاً أراضي قشتالة واراغون معاً ومعها صقليا وتابل-. أما وارث الفضلة لجميع عقود الزواج هذه فهو (شارل) الابن الاكبر لفيليب وجون. فقد ولد عام ١٥٠٠ وأصبح دوق بورغندا ولما يزل في الخامسة عشرة من عمره، ثم وبعد عام فقط غدا شارل الأول - ملك اسبانيا- وفي عام ١٥١٩ خلف مكسيميليان الاول -جده من أبيه- كرأس للامبراطورية الرومانية المقدسة وحاكم اراضي هابسبرغ الموروثة في النمسا. وعليه غدا شارل الخامس وريثاً لللقاب الاربعة حتى تخليه عن العرش عام ١٥٥٦. وبعد بضع سنوات وتحديداً عام ١٥٢٦، سمح مقتل لويس - ملك المجر - في معركة موهاكس على يد الاتراك - ولأنه لم ينجب ولداً - لشارل بأن يطالب بتاجي المجر وبوهيميا.

ان الولادة التلقائية والانتشار المطلق لتلك الاراضي قد تشير الى حقيقة أن امبراطورية ال هابسبرغ لم تكن يوماً بالمكافيء الحقيقي لامبراطوريات آسيا المركزية والموحدة. اذ سلم شارل خلال عشرينيات القرن السادس عشر الى شقيقه الاصغر فيردناند الادارة والسيادة الاميرية على أراضي النمسا الموروثة وهو اعتراف بأن الاراضي الموروثة في اسبانيا والنمسا لا يمكن لحاكم واحد ادارتها بشكل كفوء. برغم ذلك، (لم) تكن تلك بالطريقة التي ترقب فيها الدول والأمراء ذلك التكيب الجبار لسلطة هابسبرغ. اذ تطلع ملوك (فالو) في فرنسا الذين ما برحوا متلهفين لتعزيز سلطتهم محلياً وتوقى للتوسع الى شبه الجزيرة الايطالية المعطاء الى ممتلكات شارل الخامس التي كأنه قد نصب فيها طوقاً على الدولة الفرنسية، وليس من المبالغة القول هنا أن الهدف الرئيس وراء الاطماع

الفرنسية في أوروبا كان وعلى مدى القرنين التاليين تحجيم نفوذ هابسبرغ. أما أمراء المانيا ومن كان منهم مؤهلاً لاختيار رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة، والذين كان لهم باع طويل من النضال ضد من ملك من الاباطرة سلطة حقيقية داخل المانيا نفسها، فلم يحركوا ساكناً سوى أنهم تطلعوا مذهولين الى موقع شارل الخامس الذي عززته المقاطعات الجديدة التي ضمها اليه والتي قد تمنحه الآن المصادر ليفرض على الآخرين رغبته. كما مقت كثير من البابوات هذا التكتل في سلطة هابسبرغ برغم أنهم كانوا في حاجتها لمحاربة الاتراك واللوثريين وباقي الاعداء^(١).

وإذا ما أخذنا بالاعتبار حقيقة الخصومات المستوطنة داخل نظام الدول الأوروبية أمسى الأمر قائماً أن يطال التحدي سلالة هابسبرغ. الا أن ما أحال احتمال النزاع هذا الى واقع مر وطويل هو الارتباط الوثيق بين ذاك الاحتمال وبين النزاعات الدينية التي أشعل فتيلها الاصلاح الديني. فالحقيقة هنا هي أن أبرز ملوك هابسبرغ وأقواهم طوال قرن ونصف وهما شارل الخامس وخليفته فيرديناند الثاني (١٦١٩ - ١٦٣٧) وكذلك ملكي اسبانيا فيليب الثاني (١٥٥٦ - ١٥٩٨) وفيليب الرابع (١٦٢١ - ١٦٦٥) كانوا من أشرس المحاربين دفاعاً عن المذهب الكاثوليكي. وعليه غدا الأمر مستحيلاً أن نفصل السلطة السياسية عن التيارات الدينية التي هيكلت الخصومات الأوروبية والتي هزت أركان القارة خلال تلك الفترة. ومن هنا يرى المعاصرون أن شارل الخامس لو كان قد نجح في سحق أمراء المانيا البروتستانتين خلال أربعينيات القرن السادس عشر لأضحى نصراً ليس للمذهب الكاثوليكي فحسب وإنما نصر لنفوذ هابسبرغ. ويصح نفس هذا القول على مساعي فيليب الثاني لقمع الاضطراب

(١) لوثري Lutheran : ذو علاقة بالمصلح الديني مارتن لوتر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) او بمذهبه أو بالكنائس البروتستانتية المتمسكة بتعاليمه.

الديني في هولندا بعد عام ١٥٦٦ وكذلك على الارمادا الاسبانية (وهو اسطول حربي) لغزو انجلترا عام ١٥٨٨ . واذن نستشف أن النزاعات الاقليمية وتلك المتعلقة بالسلالات الحاكمة قد انصهرت الآن في قالب الحماس الديني بغية شحذ همم الرجال ليتقاتلوا اليوم على ما كانوا عليه بالامس أكثر رغبة للمساومة .

مع ذلك ، قد يبدو الأمر قسرياً بعض الشيء أن نصف كامل الفترة الممتدة من تسلم شارل الخامس لقب رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة عام ١٥١٩ وحتى الاعتراف الاسباني بالهزيمة في معاهدة بيرينيه عام ١٦٥٩ تحت عنوان (مطامع هابسبرغ للسيطرة على اوروبا) . لقد كان أمراً مقضياً أن آمن أعداء هابسبرغ أن ملوك هابسبرغ قد ملكتهم رغبة الهيمنة المطلقة على اوروبا . من هنا جاء وصف الكاتب الاليزابيثي (فرنسيس بايكون) تحت عنوان (مطامع ومظالم اسبانيا) غاية في الاثارة :

«قد انقلبت فرنسا عاليها سافلها واغتصبت البرتغال . . . وأكلت الحرب البلدان المنخفضة . . . وانصبت الانظار هذا اليوم صوب الاراغون . . . أما مساكين الهند فقد جيء بهم رقاً وهم من كانوا في وطنهم أحراراً» .

لكن سلالة هابسبرغ ، وبرغم خطب البلاغة المتناثرة بين الفينة والأخرى لنفر من وزرائهم حول (ملكية العالم) ، لم تنضج خطة واعية كاملة للهيمنة على اوروبا بالطريقة التي رسمها نابليون أو هتلر . اذ أن بعضاً من زواجات سلالة هابسبرغ ووراثاتهم في الحكم كانت تصادفية أكثر من كونها دليلاً لخطة طويلة الامد تبغي التوسع الاقليمي . وفي أحيان معينة - منها على سبيل المثال لا الحصر الغزوات الفرنسية المتتالية لشمالي ايطاليا - ظهر حكام هابسبرغ هم المغيضين لا المغاضين . كما اتخذت اسبانيا ومعها القوات الامبراطورية موقفاً دفاعياً في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط وعلى نحو متكرر بعد اربعينيات القرن السادس

عشر نتيجة للعمليات التي قام بها المسلمون لاعادة بعث الاسلام.

برغم ذلك تبقى حقيقة أن القدر لو كان قد منح هابسبرغ كل غاياتهم وأهدافهم الاقليمية - ومنها الاهداف الدفاعية- لانتهت السيادة الاوروبية بين ايديهم. اذ كانوا سيدفعون بالامبراطورية العثمانية على طول الساحل الشمالي الافريقي وخارج المياه الشرقية لحوض البحر المتوسط. وكان لهم أن يسحقوا الهرطقة في مهدها (المانيا)، ولاستأصلوا جذور الثورة في هولندا. وكان لهم أن يبقوا على الانظمة الصديقة في فرنسا وبريطانيا. غير أن ما لم يكن تحت طائلة سلطانهم ونفوذهم هو سكندنافيا وبولندا وموسكوفيا والاراضي التي ما زالت تحت الحكم العثماني، والنصر المصاحب لذلك والمتمثل بحركة الاصلاح الديني المضادة. ثم أن المباديء التي أقرها مركزي هابسبرغ التوأمين في مدريد وفيينا قد أزلت عن القارة الاوروبية- برغم أنها لم تبلغ الوحدة التي تمتعت بها الصين في عهد منغ- التعددية التي كانت وعلى مدى دهر طويل من الزمن علامتها الفارقة.

ان الجانب الذي ترك لدى القراء أثراً أكبر من ذاك الذي رسمته أسماء المعارك ونتائجها هو الفترة الزمنية الطويلة التي تحلت بها نزاعات تلك الحقبة الزمنية. اذ ظلت رعى الحرب دائرة ضد الاتراك عقداً بعد آخر واستمرت المحاولة الاسبانية لقمع الثورة في هولندا من ستينيات القرن السادس عشر حتى عام ١٦٤٨ دون أن تتخللها سوى فترة استراحة وجيزة لدرجة أن أشارت اليها بعض الكتب بـ (حرب الثمانين عاماً) فيما أطلقت على الصراع المتعدد الابعاد الذي أشعلت فتيله النمسا واسبانيا هابسبرغ مجتمعتين ضد الائتلافات المتعاقبة للدول الاعداء لها والواقع بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٨ يوم توقيع (معاهدة سلام وستفاليا) بـ (حرب الثلاثين عاماً). لقد أثقلت هذه الحروب الطويلة كاهل الدول ومصادرها النسبية بالاعباء المترتبة عليها سنة بعد أخرى وعقداً بعد آخر،

أما أهمية القاعدتين المادية والمالية للحرب فقد تجلت أكثر تجسيداً من غابر العهود لحقيقة أن تلك الفترة عينها قد شهدت (ثورة عسكرية) غيرت طبيعة النزاع وجعلته أكثر تكلفة من العهود السابقة.

كانت إيطاليا المرتع الاول لاولى حلقات سلسلة الحروب الكبيرة بعد أن أغوى غناها ودولها المدنية المكشوفة ملوك فرنسا لغزوها مع مطلع عام ١٤٩٤ ومخلقة في اعقابها تحالفات لقوى متخصصة متعددة (اسبانيا، النمسا هابسبرغ وحتى بريطانيا) لاجبار فرنسا على الانسحاب من إيطاليا. اذ لما نزل اسبانيا وفرنسا تتنازعان بحلول عام ١٥١٩ حول مطالبة فرنسا بحقها في (ميلانو) عندما وصلتها انباء انتخاب شارل الخامس رأساً للامبراطورية الرومانية المقدسة وضمه الاراضي الاسبانية والنمساوية لملك عائلة هابسبرغ. لقد حدا هذا الأمر بالملك الفرنسي الطموح فرنسيس الاول (١٥١٥ - ١٥٤٧) أن يثير سلسلة من خطوات مضادة ليس في إيطاليا نفسها فحسب، وإنما على طول الحدود مع بورغندا وجنوب هولندا واسبانيا. لكن مقامرة فرنسيس الاول في إيطاليا انتهت بهزيمة واستسلام جيشه في معركة (بافيا) عام ١٥٢٥، ولم يسلخ سوى أربع سنوات حتى عاد ثانية على رأس جيش الى إيطاليا لتوقفه جيوش هابسبرغ مرة أخرى. وبرغم أن فرنسيس قد تخلى عن مطالبه في إيطاليا بتوقيعه (معاهدة كامبريا) عام ١٥٢٩، فانه بقي في حرب مع شارل الخامس حول الممتلكات التي ضمها اليه (شارل) خلال حقبتى ثلاثينيات واربعينيات القرن السادس عشر.

لكن التفاوت العددي في حجم القوات الفرنسية وحجم قوات مقاطعات هابسبرغ قد عبّد الطريق أمام شارل الخامس في صد جميع محاولات التوسع الفرنسية. ومع ذلك، أمست تلك المهمة أكثر صعوبة بعد تقلده منصب رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة. فهو قد حصّد أعداء جدد كان الأتراك أشدهم عداءً والذين لم يتوسعوا عبر الاراضي الهنغارية المنبسطة خلال عشرينيات القرن

السادس عشر فحسب (حاصروا فيينا عام ١٥٢٩)، بل انهم فرضوا تهديداً بحرياً ضد ايطاليا وكذلك ضد السواحل الاسبانية نفسها بالتعاون مع القراصنة المغاربة لشمال افريقيا. وما أزداد الموقف تفاقمًا هو التحالف السري والآثم بين السلطان العثماني وفرنسيس الاول ضد نفوذ هابسبرغ حتى حل عام ١٥٤٢ حين اشترك الاسطول الفرنسي والتركي في هجوم مشترك ضد مدينة نيس.

جسدت المانيا العقبة الثانية التي اعترضت سبيل شارل الخامس بعد أن مزقتها شذر مذر حركة الاصلاح الديني وحيث لقي التحدي اللوثيري للنظام القديم دعم عصابة الدول الاميرية البروتستانتية. لكن شارل الخامس لم يلتفت للتحدي اللوثيري في المانيا الا بعد منتصف اربعينيات القرن السادس عشر، وهذا أمر ليس بالغريب اذا ما أخذنا بالاعتبار طبيعة الصعاب الأخرى التي تحتم عليه مواجهتها. وهو اذ فعل ذلك، تملكته نشوة النجاح الساحق سيما بعد هزيمته للجيش البروتستانتية في معركة (موهليرج) عام ١٥٤٧. لكن اي تعزيز في سلطات هابسبرغ ونفوذهم الامبراطوري غالباً ما دق ناقوس الخطر لدى خصوم شارل الخامس فانتفض لصدده أمراء شمال المانيا والاتراك وهنري الثاني -ملك فرنسا- (١٥٤٧ - ١٥٥٩) وحتى جماعة البابوات، يجمعهم هدف اضعاف موقعه. وبحلول عام ١٥٥٢، تحركت الجيوش الفرنسية صوب المانيا لدعم الولايات البروتستانتية التي كانت عندئذ قادرة على مقاومة نزعات الامبراطور باتجاه مركزية الحكم. لقد تم التسليم بذلك في معاهدة سلام (اوغسبورغ)^(١) عام ١٥٥٥ التي وضعت نهاية مؤقتة للحروب الدينية في المانيا وكذلك في بنود معاهدة (كاتيوكامبرس) عام ١٥٥٩ التي وضعت حداً للنزاع الفرنسي -

(١) اوغسبورغ Augsburg: مدينة في المانيا الاتحادية ببافاريا. اشتهرت باعلان عقيدة اللوثيرين ١٥٣٠. وبتحالف النمسا وهولندا وانكلترا واسبانيا ضد فرنسا ١٦٨٦ - ١٦٩٧.

الاسباني. كما أقر شارل الخامس نفسه بتلك النزعة المركزية حين اناط- بعد اعتزاله العرش عام ١٥٥٥- منصب رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة بأخيه فيردناند الاول (١٥٥٥ - ١٥٦٤) وحين أوكل لابنه فيليب الثاني (١٥٥٦ - ١٥٩٨) منصب ملك اسبانيا. ولو بقي الفرعان النمساوي والاسباني متلازمين بعد هذا التاريخ لكان لهما الآن - كالنسر الاسود ذي الرأسين - رأسان أحدهما في فيينا والآخر في مدريد يتطلعان صوب الشرق والغرب.

وبينما شهد الفرع الشرقي تحت ظل حكم فيردناند الاول ومن ثم تحت حكم خليفته مكسيميليان الثاني (رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة ١٥٦٤ - ١٥٧٦) سلاماً نسبياً (بعيداً عن الهجوم التركي الذي امتد للفترة من ١٥٦٦ - ١٥٦٧)، كان الفرع الغربي تحت حكم فيليب الثاني - ملك اسبانيا- أقل حظاً. اذ ما برح القراصنة المغاربة لشمال افريقيا يهاجمون سواحل البرتغال وقشتالة ومن خلفهم واصل الأتراك هجوماتهم للسيطرة على حوض البحر المتوسط. وعليه وجدت اسبانيا نفسها في وطيس حروب كبرى متتالية ضد الامبراطورية العثمانية القوية ابتداء من حملة عام ١٥٦٠ القاصدة (جربا) مروراً بصراعها حول (مالطا) عام ١٥٦٥ وحملة (ليبانت) عام ١٥٧١ وكذلك المعركة حامية الوطيس حول تونس وصولاً الى هدنة عام ١٥٨١. ومع ذلك، أحالت سياسات فيردناند في التعصب الديني وزيادة الضرائب الاستياء العام في هولندا المملوكة لسلالة هابسبرغ الى ثورة علنية. وكانت الاستجابة لانهيار السلطة الاسبانية هناك في منتصف ستينيات القرن السادس عشر ارسال جيش باتجاه الشمال تحت قيادة دوق (البا) وكذلك فرض الحكم العسكري المطلق وهو ما أثار مقاومة واسعة النطاق في الاقاليم الهولندية المحاطة بالبحر والقابلة للدفاع عنها والواقعة في هولندا وزيلاند فيما أعلنت بريطانيا وفرنسا وشمال غرب المانيا حالة التأهب تحسباً من النوايا الاسبانية. وربما عاش الانجليز أكثر قلقاً عندما أعلن فيليب الثاني عام ١٥٨٠

ضم البرتغال ومعها مستعمراتها واسطولها الى مملكة هابسبرغ. الا أن تلك المحاولة- شأنها شأن جميع محاولات هابسبرغ الأخرى الرامية الى تأكيد (او مد) سلطانهم- قد جاءت بالنتيجة المتوقعة لها والمتمثلة بمحاولة خصومها الحتمية منع توازن القوى أن يغدو جد مضطرب. وهكذا استحال - بحلول ثمانينيات القرن السادس عشر- ما كان تمرداً محلياً حمله البروتستانتيون الهولنديون ضد الحكم الاسباني الى نظام عالمي جديد. وفي هولندا نفسها، استمرت محاولات الحصار وكسر الحصار دون أن تلوح منها في الافق نتائج حاسمة. وعبر القتال الانجليزي، صدت الملكة اليزابيث الاولى- ملكة بريطانيا- جميع التهديدات الداخلية (الاسبانية منها او التي دعمتها البابوية) لسلطاتها وكانت تقدم الدعم العسكري للشوار الهولنديين. أما في فرنسا، فقد تسبب ضعف نظامها الملكي في اندلاع حرب اهلية دينية عنيفة ما بين العصبة الكاثوليكية (التي دعمتها اسبانيا) والهوغونوتيين (بروتستانتية فرنسا) (تدعمهم بريطانيا اليزابيث ومعها هولندا) وكل منهما يسعى لفرض سيادته. وفي البحر، اعترضت مراكب القراصنة الانجليز والهولنديين طريق الامدادات الاسبانية لهولندا واوصلوا ميدان النزاع الى أبعد من ذلك نحو البحر الكاريبي وغربي افريقيا.

لقد تراءى في بعض مراحل النزاع- سيما اواخر ثمانينيات القرن السادس عشر- أن الحملة الاسبانية القوية ستنتجح. اذ واصلت الجيوش الاسبانية، على سبيل المثال، عملياتها في (لاندغودا وبريتاني) فيما زحف جيش آخر بقيادة دوق (بارما) الى باريس من الشمال. لكن خطوط القوات المناوئة للجيوش الاسبانية بقيت- برغم وجود هذا النوع من الضغط- صامدة. فقد كان هنري (نافار) الهوغونوتي الفرنسي الفاتن والمطالب بتاج فرنسا مرناً الى الحد الذي تحول فيه من البروتستانتية الى الكاثوليكية كي يدعم مطالبه ثم ليقود أغلب الأمة الفرنسية ضد الغزاة الاسبان والعصبة الكاثوليكية المتطرفة. وبحلول عام ١٥٩٨- وهي

السنة التي توفي فيها فيليب الثاني ملك اسبانيا- وافقت مدريد على التخلي عن أي تدخل لها في الشؤون الفرنسية. آنذاك، كانت بريطانيا اليزابيث آمنة ايضاً. لقد فشلت الارمادا العظيمة لعام ١٥٨٨ ومن بعدها محاولتي الغزو الاسبانية فشلاً عظيماً، مثلما فشلت جهود استغلال التمرد الكاثوليكي في ايرلندا. وفي عام ١٦٠٤، ومع وفاة فيليب الثاني واليزابيث، توصلت اسبانيا وانجلترا الى اتفاقية سلام، لكنها احتاجت لخمس سنوات اخرى، حتى اتفاقية عام ١٦٠٩، قبل أن تتفاوض مدريد مع الثوار الهولنديين لأجل السلام. وقبل ذلك ايضاً، تجلّ واضحاً أن القوة الاسبانية لم تكن قط كافية لسحق هولندا سواء عن طريق البحر أو عبر الدفاعات الارضية (والمائية). ان استمرار وجود الدول الثلاثة- فرنسا وبريطانيا والاقاليم المتحدة الهولندية- بكل ما تمتلكه الواحدة منها من قدرات لمقاومة الحيلاء الاسبانية في المستقبل- ليؤكد ثانية أن أوروبا عام ١٦٠٠ كانت مؤلفة من عدة دول لا خاضعة لسيطرة دولة واحدة.

أما الحرب الكبيرة الثالثة التي زلزلت كيان أوروبا آنذاك فقد حدثت بعد عام ١٦١٨ واتخذت من المانيا أتوناً لها. لقد شهدت تلك الارض أواخر القرن السادس عشر نزاعاً طائفيّاً شاملاً، لكنها أمست هكذا بسبب ضعف السلطة وفطنة رادولف الثاني (رأس الامبراطورية المقدسة ١٥٧٦ - ١٦١٢) وعودة التهديد التركي ثانية في حوض الدانوب (١٥٩٣ - ١٦٠٦). وإلى جانب الوجه الكاذب للوحدة الالمانية، كانت القوات الكاثوليكية والبروتستانتية تناور وكل منها يطمح الى تعزيز موقفه الخاص واضعاف موقف عدوه. ومع نهاية القرن السابع عشر، ازدادت حدة الخلاف بين الاتحاد البروتستانتي (الذي تأسس عام ١٦٠٨) وبين العصبة الكاثوليكية (التي نشأت عام ١٦٠٩). علاوة على ذلك، ولأن اسبانيا هابسبرغ قد دعت أبناء عموماتها في النمسا، ولأن رئيس الاتحاد البروتستانتي (فريدريك الرابع) كانت له روابط مع بريطانيا وهولندا، فقد ظهر أن أغلب أقطار أوروبا قد ارتأت الحل النهائي لخصوماتها الدينية والسياسية.

مواطن القوة والضعف

لدى كتلة هابسبرغ

لماذا فشل آل هابسبرغ؟ إن هذه القضية لمتشعبة جداً وتفصيلها كثيرة ومسبباتها لا ترتبط والاسباب الشخصية كجنون الامبراطور رودولف الثاني، أو عدم كفاءة فيليب الثاني حاكم اسبانيا بأننى صلة. كما يصعب الدخول في جدل حول قصور سلالة هابسبرغ وضباطها الكبار اذا ما درس المرء عيوب العديد من الاسر الملكية المعاصرة في فرنسا وانكلترا، وفساد نفر من الامراء الالمان وحماقتهم. وسيتعاضم اللغز حين يتذكر المرء القوة المادية الهائلة التي كانت تحت يد آل هابسبرغ.

«لقد أتيح لاسرة هابسبرغ أن تجني ثروة طائلة لم تحظ أية قوة اوروبية بمقدارها. اذ تجمع لديها ميراث جارلس الخامس عن أربع سلالات ملكية كبرى هي حكومة كل من قشتالة، وأراغون، وبرغنديا، والنمسا، وكذلك المكتسبات الأخيرة لعروش كل من بوهيميا، والمجر، والبرتغال، وحتى انجلترا لفترة قصيرة. يضاف لذلك أن هذه الاحداث تزامنت مع غزو اسبانيا للعالم الجديد واستغلاله».

فاذا ما أخذنا بالاعتبار الثغرات العديدة واللادقة لأغلب الاحصائيات المتوفرة، سيكون على المرء ألا يعتمد كثيراً على أرقام اعداد السكان في هذه الحقبة؛ على أن من الخير أن نفترض أن حوالي ربع شعوب اوروبا الحديثة في عهدها الباكر كانت تعيش ضمن الاقليم الذي تحكمه اسرة هابسبرغ. وأن هذه

الارقام الكلية^(١) لأقل أهمية من حالة الثراء التي تنعمت بها تلك المناطق وهنا يبدو الميراث السلالي قد احيط ببركة الثراء .

كانت أموال هابسبرغ تنهل من خمسة مصادر رئيسية وبضعة مصادر أخرى صغيرة . وأهمها هو الميراث الاسباني من قشتالة ، ذلك أنها خضعت للحكم المباشر فأمكن جمع الضرائب بانتظام وتسليمها الى الاسرة الحاكمة عن طريق الحاشية والكنيسة ، وهي (ضرائب المبيعات ، وضريبة الصليب ، والملكية الدينية) . اضافة الى وجود أغنى منطقتين تجاريتين في العالم - الولايات البريطانية والبلدان المنخفضة- اللتين استطاعتا أن توفرأ مبالغ وفيرة نسبياً من خلال ثرواتها التجارية الهائلة ورأس مالها المدور . وأما المصدر الرابع الذي عظم شأنه مع مرور الزمن فهو العائدات الآتية من الامبراطورية الامريكية . وشكل (الخمس الملكي) من الفضة والذهب المعدّتين هناك اضافة الى ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية والضرائب الكنيسية المفروضة في العالم الجديد ، منحة دسمة لملوك اسبانيا ليس بصورة مباشرة فحسب بل وبصورة غير مباشرة أيضاً لبيوت المال الامريكية التي ذهبت الى جيوب بعض الافراد سواء كانوا اسبانيين أم فلمنكيين أم طلياناً ، فتحسن وضعهم وازدادت قدرتهم على دفع الضرائب الحكومية المفروضة عليهم ، واستطاعت الحكومة الملكية في حالات الطوارئ أن تقترض دوماً من المؤسسات المصرفية على أمل التسديد عند وصول اسطول الفضة . وتوجب إعتبار حقيقة تمتع أقاليم هابسبرغ بمراكز تجارية مالية - أي مراكز جنوبي المانيا وبعض المدن الايطالية ، وفي انتورب - امتيازاً اضافياً ومصدراً رئيسياً خامساً يدر دخلاً كبيراً . ولا ريب أنه اسهل على الحصول من عوائد المانيا (مثلاً) حيث لا يوافق الامراء وممثلوا المدن الحرة في الرايشستاغ على رفع الاموال الى

(١) يعني هذا بالمنظار التقريبي حوالي ٢٥ مليون من مجموع سكان اوروبا البالغين ١٠٥ في عام ١٦٠٠ .

الامبراطور إلا حين يكون الاتراك على الابواب .

وغدا توفر النقد الجاهز وامتلاك الرصيد الكافي شيئين أساسيين لأية دولة تخوض غمار أي حرب بعد أن انكمشت نسبة الاعتماد على الفرسان لتنفيذ مهام عسكرية في عهد ما بعد الاقطاع (في معظم البلدان في الاقل) وتلاشي احتمالية تزويد المدن الساحلية بسفينة قتالية . ولم يتسن تعبئة السفن اللازمة والسواحل البحرية ومواد الإعاشة ضمن اقتصاد السوق لاغراض تعبئة اسطول جاهز للقتال الا بواسطة الدفع المباشر (أو الوعد بالدفع) ؛ وبفضل تجهيز الارزاق وصرف الرواتب على أساس معقول ومستمر فقط يستطيع القائد أن ينأى بقواته عن دروب التمرد وتوجيه جهودها نحو مقاتلة الاعداء . وأكثر من هذا اعتماد جميع الحكومات على المرتزقة الاجانب لحشد جيوشها برغم انتعاش عهد (دولة الامة) . ها هنا بورك آل هابسبرغ تارة أخرى حيث استطاعوا دون كبير عناء أن يجندوا الجيوش في ايطاليا والبلدان المنخفضة اضافة الى اسبانيا والمانيا . فاشتمل جيش الفلاندرز الشهير على ست جنسيات رئيسية تدين بالولاء الى القضية الكاثوليكية ولكنها لا تزال تفتقر الى صرف الرواتب المنتظم . وهياً الميراث الهابسبرغي في المجال البحري عدداً من سفن القتال : ففي سني حكم فيليب الثاني الأخيرة مثلاً عززت قوادم^(١) البحر المتوسط ، والقراير الضخمة في جنوا ونابولي ، اضافة الى الاسطول البرتغالي ، قوة اسطولي قشتالة والاراغون .

وربما تجسد أعظم امتياز عسكري حازه آل هابسبرغ في المائة وأربعين سنة هذه بوجود المشاه المدربين في اسبانيا . وعملت البنية الاجتماعية وطبيعة الافكار السائدة من قشتالة قاعدة تجنيد مثالية ؛ وهنا يعلق لينش : « أصبحت الخدمة في

(١) جمع قادمس وهي سفينة شرعية ذات مجاذيف .

(٢) جمع قرقور وهي سفينة شرعية ضخمة .

الجندية مهنة لائقة ومربحة ليس بالنسبة للطبقة الارستقراطية فحسب بل حتى لعموم الشعب». وقد ادخل (الكابتن العظيم) غونزالودي كوردوبا تغيرات على نظام المشاة في بواكير القرن السادس عشر، ومذ حينها حتى منتصف حرب الثلاثين سنة كان الجيش الاسباني انشط وحدة في ميادين القتال الاوروبية. وتمكن بما يمتلكه من فصائل موحدة قوامها ثلاثة آلاف رجل من حملة الرماح والسيوف وبنادق القربينات، ومما تمتعت به من تدريب على المساندة المتبادلة، من قهر خصوم لا حصر لهم وسحق ما حظيت به فرق الخيالة الفرنسية وكتائب حملة الرماح السويسريين من سمعة طيبة. وحتى أواخر معركة نوردلنجن (١٦٣٤) صدت مشاة الكاردينال خمسة عشر هجوماً مفاجئاً شنه الجيش السويسري الجبار. ومن ثم انطلق المشاة مثلما حدث مع جنود ولنجتون في واترلو، لاكتساح عدوهم بسرعة وعزم كبيرين. وفي روكروي (١٦٣٤) قاتل الاسبان حتى الموت برغم احاطة الفرنسيين بهم. وهنا تجلّى حقاً أحد الاعمدة القوية لصرح هابسبرغ، وتجدر الإشارة الى أن القوة الاسبانية تعرضت للتصدع (الحقيقي) في منتصف القرن السابع عشر فقط حين تشكل معظم جيشها من المرتزقة الالمان والاطليان والاييرلنديين مع عدد قليل من القشتاليين.

ومع ذلك، وبرغم كل هذه الامتيازات، لم يوفق التحالف الاسباني - النمساوي أن يفرض هيمنته المطلقة. فقد كانت مصادرها المالية وكفاءاتها العسكرية أعجز من القيام بمهامها بالرغم من ضخامتها. ويرجع انعدام الكفاية هذا الى ثلاثة عوامل تداخلت مع بعضها البعض طوال تلك الفترة، والتي تقدم امتداداتها دروساً عظيمة عن طبيعة الصراعات المسلحة.

يتمثل أول هذه العوامل بـ (الثورة العسكرية) التي شهدتها اوروبا في مستهل دخولها العصر الحديث: أي الزيادة الهائلة في حجم وتكاليف التنظيم الحربي التي شهدتها المائة وخمسين سنة بعد عشرينيات القرن السادس عشر.

وهذا التغير في أصله كان نتيجة لمجموعة عديدة متشابكة من العناصر التكتيكية والسياسية والديموغرافية. فقد أوضحت الضربات التي تلقتها هيمنة الفرسان في الميدان - على يد الراحين السويسريين أولاً ومن ثم على يد تشكيلات مختلفة من حملة الرماح، والسيوف، والسهام والبنادق - إن الجزء الأكبر والأهم لجيش اليوم هو المشاة. وما دعم هذا الاستنتاج هو تطور نظام المتابعة والتشكيل المعقد لحصون المدينة ومعقلها والتي ذكرناها آنفاً، آخذين بنظر الاعتبار أن تعبئة هذه التشكيلات بالجند (أو محاصرتها) يتطلب أعداداً كبيرة من الجند.

وحقيقة أن القائد حسن التنظيم بحاجة (لنجاحه في الحملات الكبرى) إلى استخدام أعداد هائلة من الفرسان والمدفعية على حد سواء، بيد أن هذين السلاحين أقل وجوداً دائماً من فصائل الجنود المشاة. وعليه فإن المسألة لم تكن أن الأمم قد رمت بقواتها الخيالة، بل أن نسبة أعداد المشاة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، وازدادت أعداد المجندين المشاة كثيراً نظراً لرخص تجهيزهم وتموينهم، وخاصة بعد جنوح سكان أوروبا إلى الزيادة السريعة. كل هذا قد سلط أعباء تنظيمية على كاهل الحكومات، دون أن تبلغ درجة القضاء على بيروقراطيات (الممالك الجديدة) في الغرب - طالما أن الزيادة الكبيرة في حجم الجيوش لا تحتم استحالة مهمة الجنرال شريطة أن تتمتع قواته بتنظيم قيادي حسن ومهارات تدريبية عالية.

ويقدم جيش الامبراطورية الاسبانية خير مثال عن (الثورة العسكرية). إذ يشير مؤرخوها إلى «عدم وجود أي دليل يؤكد أن دولة ما قد جندت أكثر من ٣٠ ألف جندي في الخدمة الميدانية الفعلية» أبان الصراع الفرنسي - الاسباني على إيطاليا قبل عام ١٥٢٩؛ ولكن:-

«حشد الامبراطور جارس الخامس ما بين عامي ١٥٣٦ - ١٥٣٧ / ستين

ألف رجل في لومباردي وحدها دفاعاً عن (ميلانو) التي فتحها مؤخراً ولغزو الاقليم الفرنسي». ولما أغار سنة ١٥٥٢ على جميع الجبهات في وقت واحد - في ايطاليا، والمانيا وهولندا واسبانيا، والاطلسي والبحر المتوسط - نشر ١٠٩ ألف رجل في المانيا وهولندا، و ٢٤ ألف رجل آخر في لومباردي وصقلية، ونابولي، واسبانيا. لقد تولى تحت امرته ما يربو على ١٥٠ ألف رجل وبالتالي يكون قد أنفق على ما يربو على ١٥٠ ألف رجل. وتحقق له الاستمرار بذلك الاتجاه فعلاً. فبلغ تعداد الجيش الاسباني في عام ١٥٧٤ في الفلاندرز وحدها ٨٦ ألف رجل، فيما بلغ ما استطاع فيليب الرابع أن يجمعه ويتفاخر به بعد مرور نصف قرن وتحديدًا في عام ١٦٢٥ مجرد ٣٠٠ ألف رجل. لقد حصلت الزيادة في جميع هذه الجيوش بين صفوف المشاة سيما الراحين.

وما حصل في البحر كان موازياً لما حصل في البر لدرجة كبيرة. فقد تفاعلت التكنولوجيا الحديثة لبناء السفن مع التوسع في التجارة الملاحية (وخاصة عبر المحيطات)، ومع عوامل أخرى تمثلت باشتداد التنافس بين الاساطيل المشتبكة في القنال، والمحيط الهندي، وخارج البحر الاسباني، اضافة الى تأثير التهديدات التي سلطتها مراكب القراصنة البرابرة واساطيل القوادس العثمانية فأنتجت مراكب أكبر حجماً وأحسن تسليحاً. وما كان في تلك الايام تمييزاً واضحاً بين سفن القتال وسفن التجارة، ذلك أن بمستطاع جميع المراكب الكبيرة أن تحمل اسلحة بحجة طرد القراصنة والسلايين الآخرين. ان تلك الايام شهدت نزعة نحو تأسيس بحريات (ملكية) كي يتسنى للدولة أن تمتلك عدداً من السفن القتالية النظامية لتشكل نواة لاسطول عظيم من السفن التجارية، والغلياسات^(١) والمراكب المسلحة ليسهل حشدتها جميعاً ساعة الحرب. وهنا أولى

(١) الغلياس: سفينة شراعية قديمة ذات مجاذيف.

(هنري الثامن) ملك انجلترا اهتماماً بالغاً بهذا المشروع، فيما نزع (جارلس الخامس) الى التجنيد القسري للغليونات والغلياسات التي امتلكها الاهالي في المقاطعات الايطالية والاسبانية التابعة له اكثر من رغبته ببناء بحريته الخاصة. وفشل فيليب أن يدرك هذا الترف نتيجة لضغوط قاسية تعرض لها في البحر المتوسط ومن ثم في المحيط الاطلسي. فتحتم عليه أن يتولى تنظيم والانفاق على برنامج طويل لبناء القادسات في برشلونة ونابولي وصقلية؛ حتى بلغ مجموع ما كان ينفق على بنائه بحلول عام ١٥٧٤ حوالي ١٤٦ قادساً، أي ما يقارب ثلاثة اضعاف ما كان ينفق على بنائه قبل اثني عشر عاماً. ثم اقتضى الانفجار في آلات الحرب في الاطلسي أثناء العقد التالي بذل جهد اعظم: ذلك أن الحاجة دعت الى وجود سفن قتالية في المحيطات لحماية الممرات المؤدية الى الهند الغربية والشرق (بعد اضمحلال دور البرتغال عام ١٥٨٠)، ولحماية الخط الساحلي الاسباني من الغارات الانكليزية، ومن ثم ارسال جيش غاز الى الجزر البريطانية. وبقيت الحاجة قائمة الى اسطول كبير لحماية اسبانيا ضد الهجمات الهولندية في عرض البحر والابقاء على الاتصالات مع الفلاندرز حتى بعد استتاب السلام بين انكلترا واسبانيا عام ١٦٠٤. فأصبحت هذه السفن الحربية أثقل سلاحاً وأكثر تكلفة عقداً من بعد عقد.

فهذه الاكلاف المتزايدة حلزونيّاً هي ما شكل نقطة الضعف الحقيقية لنظام هابسبرغ. فقد تعرض التمويل الحكومي الى ضريبة ثقيلة الوطأة بسبب التضخم العام الذي أصاب أسعار المواد الغذائية فارتفعت خمسة أضعاف كما ارتفعت اسعار المواد الصناعية ثلاثة أضعاف ما بين الاعوام ١٥٠٠ و ١٦٣٠، وما زاد الطين بلة هو مضاعفة واعادة مضاعفة حجم الجيش والبحرية. فأصبحت النتيجة انغماس آل هابسبرغ في صراع مستمر من أجل الوفاء بالديون. ووجد جارلس الخامس أن دخله الاعتيادي والاستثنائي لا يستطيع بحال أن يغطي انفاقاته بعد

حملاته في أربعينيات القرن السادس عشر ضد الجزائر وفرنسا والبروتستانت الألمان، وأن العوائد التي يجنيها مرهونة لسنوات لصالح المؤسسات المصرفية. ولم يفلح في توفير الأموال لتمويل الحرب ضد الامراء البروتستانت الا باتخاذ اجراءات بائسة تمثلت بمصادرة أموال الهنود والاستيلاء على الممتلكات العينية للاسبان. وبلغت تكاليف حملته على (متر) سنة ١٥٥٢ مليونين ونصف من الدوكات - أي ما يقارب عشرة أضعاف دخل الامبراطورية الاعتيادي من الأمريكتين آنذاك. وهكذا لا عجب اذا لجأ تكراراً الى الاقتراض وفقاً لشروط أسوأ هذه المرة من سابقتها بعد أن ارتفعت اسعار الفوائد التي فرضها المصرفيون عليه نظراً لانخفاض رصيد التاج. وعليه، ذهب جل العوائد الاعتيادية الى مجرد تغطية الفوائد المترتبة على القروض السابقة. وهكذا ترك جارس، لما تنحى عن العرش، اثراً ثقيلاً من المديونية الاسبانية بلغ حوالي ٢٠ مليون من الدوكات على كاهل فيليب الثاني.

كما ورث فيليب عن سلفه حالة الحرب مع فرنسا، تلك الحرب المكلفة التي أعلن معها التاج الاسباني مجبراً افلاسه. وخرت المؤسسات المصرفية الكبيرة مثل (فوجرز) على اعقابها. وليس غير عزاء ضعيف لهم في اعلان فرنسا افلاسها بنفس العام أيضاً - وهو السبب الرئيسي وراء موافقة كلا الطرفين على التفاوض في كاتو - كامبريس عام ١٥٥٩ وأنداك تحتم على فيليب أن يجابه الخصم التركي القوي. لقد خدت حرب العشرين عاماً في البحر المتوسط والحملة على (مورشيوس) في (غرينادا)، ومن ثم الجهد العسكري المشترك في هولندا وشمال فرنسا والقنال الانجليزي، بالتاج الاسباني الى السعي وراء جميع المصادر الممكنة لجني الدخل. فازدادت العوائد في عهد جارسل الخامس ثلاثة مرات، وتضاعفت في عهد فيليب الثاني وتحديداً في الفترة ١٥٥٦ - ١٥٧٣ مرة واحدة فقط، وازدادت أكثر من ضعفين في نهاية عهده.

ومع ذلك ، تجاوزت مصروفاته عوائده الى درجة كبيرة . اذ قدرت تكاليف ايواء الاساطيل المسيحية وجنودها خلال حملة (ليبانت-١٥٧١) بأكثر من ٤ ملايين من الدوكات سنوياً برغم أن جزءاً لا يستهان به منها قد تحملته مدينة البندقية والبابوية . فيما كانت نفقات جيش الفلاندرز كبيرة منذ سبعينيات القرن السادس عشر وغالباً ما وصلت اليه بعد فوات الاوان وذلك ما أثار بدوره تمرد الجنود لا سيما بعد توقف فيليب عن دفع الفوائد لمصارف (جنوا) سنة ١٥٧٥ . لقد أنقذ أكبر تدفق للدخل من المناجم الامريكية - حوالي مليوني دوكات سنوياً بحلول ثمانينيات القرن السادس عشر مقارنة مع عشر هذا المبلغ قبل أربعة عقود- ميزانية التاج ورصيده مؤقتاً؛ غير أن اسطول الارمادا كلف ١٠ ملايين من الدوكات سنة ١٥٨٨ وخلق مصيره التعيس كارثة مالية وبحرية . وخاب فيليب مرة أخرى سنة ١٥٩٦ بعد أن قام بتعويم القروض بنسبة رهيبة . ووصلت ديونه بعد وفاته بعامين مبلغاً مخيفاً ناهز ١٠٠ مليون من الدوكات ، وبلغت مدفوعات الفوائد وفقاً لذلك حوالي ثلثي اجمالي مبلغ العائدات . وبرغم أن السلام مع انكلترا وفرنسا قد أعقب ذلك ، فان الحرب مع الهولنديين ظلت دائرة حتى حلت الهدنة عام ١٦٠٩ ، والتي عجل بحدوثها تمرد الجيش الاسباني وافلاس عام ١٦٠٧ .

لم تخفض الحكومة الاسبانية من انفاقها العسكري خلال سنوات السلم القليلة التي تلت . ففضلاً عن مدفوعات الفوائد الضخمة ، بقي البحر المتوسط متوتراً (وهو ما تطلب مشروعاً ضخماً لبناء تحصينات ساحلية) ، وما برحت الامبراطورية الاسبانية الممتدة بعيداً فريسة للقراصنة (وهو ما تطلب انفاقات دفاعية كبيرة في سواحل الفلبين والكاريببي اضافة الى الاسطول لما وراء البحار) . وأوضحت حالة الهدنة المسلحة التي سادت اوروبا بعد ١٦١٠ بالكاد لقادة اسبانيا المغرورين أن باستطاعتهم تقليص الانفاقات التسليحية . وان كل ما

صنعته حرب الثلاثين عاماً في ١٦١٨ ، هو أنها حولت الحرب الباردة الى حرب ساخنة وبالتالي تسببت بتسرب متزايد للقوات والاموال الاسبانية نحو الفلاندرز والمانيا . وحري بنا القول هنا أن سلسلة الانتصارات المبكرة لهابسبرغ في اوروبا والدفاع الناجح عن الأمريكتين في هذه الفترة قد ساعدت عليها (وتزامنت معها) الزيادات الكبيرة في ارساليات السبائك الذهبية والفضية من العالم الجديد . غير أن نقصان عوائد الخزنة بعد عام ١٦٢٦ ، واشهار الافلاس في العام التالي ، وكذلك النجاح الهولندي الصاعق في الاستيلاء على اسطول الفضة سنة ١٦٢٨ (وهو ما كلف اسبانيا وقاطنيها ما يقارب ١٠ ملايين من الدوكات) قد أدت الى استنزاف المجهود الحربي لفترة معينة . ولم تتيسر أية طريقة أمام اسبانيا لتعويض عجزها المالي عن طريق العوائد الالمانية (عدا فترة سيطرة ولنشتاين الموجزة) ، وبرغم التحالف الذي أبرمته مع الامبراطور.

ذلك اذن هو النموذج الاسباني للثلاثين عاماً من سير الحرب . فلولا القروض الجديدة التي حصلت عليها ولولا فرض ضرائب اضافية واستثمار أية مكاسب سريعة من الأمريكتين ، لفشلت في دعم اي مجهود حربي كبير مثل التدخل الكاردينالي في المانيا (١٦٣٤ - ١٦٣٥) . بيد أن التكاليف المرهقة للحرب أتت على هذه المكتسبات الآنية ، وتردى الوضع المالي في سنين قليلة الى أدنى مما سبقه . ولما حلت أربعينات القرن السابع وعلى اثر ثورتي قشتالة والبرتغال ، ونقصان تدفق الاموال الامريكية ، كان أمراً مقضياً أن يحصل الانحطاط البطيء وطويل الامد - فهل من مصير آخر ستؤول اليه امة - برغم أنها أنجبت أشد المقاتلين - غير الذي آلت اليه وقد سلمت دفتها للحكومات انفقت على الدوام مرتين أو ثلاثة مرات مقدار عوائدها الاعتيادية؟

أما السبب الرئيسي الثاني وراء الفشل الاسباني والنمساوي فقد اتضح بين ثنايا الحديث اعلاه : لقد تعددت واجبات آل هابسبرغ ، وتراصفت أمامهم

الأعداء من أصقاع الأرض، وكثرت عليهم جبهات القتال للدفاع عما ملكوا. وعليه فشلت قوة وشجاعة الجنود الاسبان في المعركة أن تعوض عن حقيقة أن هذه القوات ستتشبت على الحاميات الداخلية، وشمال افريقيا، وصقلية، وإيطاليا، وكذلك في العالم الجديد. وآل حال كتلة هابسبرغ، مثلما حصل الامر مع الامبراطورية البريطانية بعد ثلاثة قرون، الى صيورتها خليطاً من الاقاليم المبعثرة، ومعرضاً لاعمال الغطرسة السياسية للاسرة الحاكمة، وذلك ما اقتضى وجود مصادر مادية ضخمة وبراعة فذة للاستمرار في ذلك النهج. فقدمت أنموذجاً عظيماً في المبالغة الاستراتيجية في سفر التاريخ؛ ذلك أن ثمن امتلاك أقاليم جد كثيرة هو تكالب الأعداء الكثر عليها، وهو عبء تحملته الامبراطورية العثمانية بنفس ذلك العصر أيضاً.

ارتبطت بهذا الامر القضية الاكثر أهمية لتسلسل حروب هابسبرغ. انها مسألة الصراعات الاوروبية التي تكرر وقوعها آنذاك والتي شكلت تكاليفها عبئاً على جميع المجتمعات. لكن جميع الدول الأخرى - فرنسا، انجلترا، والسويد، وحتى الامبراطورية العثمانية - تمتعت بفترات للسلم والانتعاش. الا انه سوء طالع هابسبرغ، وبالاخص اسبانيا أن اشتبكت في صراع مع عدو جديد ولما تفرغ من نزاعها مع العدو الأول.

فأعقب السلام مع فرنسا حرب مع الأتراك؛ وتلا هدنة المتوسط صراع طويل في الأطلسي، وتلاه آخر بعد انقضائه في شمالي غربي اوروبا. بل انخرطت اسبانيا في أوقات مرعبة في حروب على ثلاث جبهات في آن واحد ضد أعداء يساعد أحدهم الآخر دبلوماسياً وتجارياً ان لم يكن عسكرياً. ويمكن تشبيه اسبانيا بالدب في حفرة حسب المفاهيم المعاصرة: وهذا الدب أقوى من جميع الكلاب التي تهاجمه، الا أنه عاجز عن تصفية حسابه مع جميع خصومه، فأصابه الاعياء الشديد عند اشتباكه معهم.

وعليه أنى لامبراطورية هابسبرغ-أن تفلت من هذه الحلقة المفرغة؟ لقد أشار المؤرخون الى البعثة المزمنة للطاقت، وقالوا أن على جارلس الخامس وخلفاءه أن يضعوا اولويات الدفاع. وفحوى الاشارة أن بعض المقاطعات- دون غيرها- كان ممكناً التضحية بها. ولكن أية مقاطعات هذه؟

ان مراجعة للماضي ستدفع المرء للجدال حول أن النمسا في عهد هابسبرغ وخاصة فرديناند الثاني كان من الحكمة لو احجمت عن الاندفاع قدماً بـ(حركة الاصلاح المضاد) في شمالي ألمانيا، فهو قد استنزفها خسائر باهظة ولم يأت عليها بغير مكتسبات نزيرة. ومع ذلك بقي الامبراطور بحاجة الى الابقاء على جيش كبير في ألمانيا لجس نبض النزعة الاقليمية الالمانية، والمكائد الفرنسية، والاطماع السويدية. ولم يكن مستحسناً تقليص القوة المسلحة لهابسبرغ ما دام الاتراك واقفين على أبواب المجر أي حوالي ١٥٠ كلم فقط عن فيينا. من جانبها، لم تكن الحكومة الاسبانية لتسمح بسقوط امبراطورية أبناء عموماتها في النمسا على يد الفرنسيين واللوثريين أو على يد الاتراك لما قد ينطوي عليه ذلك من تهديد لمكانة اسبانيا في اوروبا. بيد أن هذه الحسابات لم تتوافق وتفكير الامبراطورية النمساوية التي لم تشعر - وبعد تقاعد جارلس الخامس سنة ١٥٥٦ - أنها ميالة لتقديم العون لمريد في حروبها الأخيرة في اوروبا الغربية وما وراء البحار. لقد كانت النتائج طويلة المدى لهذا التباين في الشعور بين الامبراطوريتين محط انتباه. اذ يعود الفشل في تحقيق أهداف اسبانيا هابسبرغ في اوروبا اواسط القرن السابع عشر الى مشاكلها الداخلية وضعفها الاقتصادي النسبي، فخارت قواها بعد أن أجهدت نفسها في جميع الاتجاهات. فيما نجحت امبراطورية هابسبرغ في النمسا-وبرغم فشلها في الحاق الهزيمة بالبروتستانتية في ألمانيا- في (توطيد) سلطاتها في الاقاليم الخاضعة لسلالتها (النمسا وبوهيميا وغيرها) واستطاعت بفضل هذه القاعدة الاقليمية الواسعة وما أنشأته مؤخراً من جيش مخنك التدريب

ودائمي أن تبرز ثانية كقوة اوروبية عظمى في العقود الباقية من القرن السابع عشر في الوقت عينه الذي دخلت اسبانيا مرحلة الانحلال الاعمق . وأنداك لم يقدم نهوض النمسا مرة أخرى عزاءً طيباً لرجال الدولة الاسبان الذين شعروا بالحاجة الى البحث عن حليف آخر في مكان آخر .

كان يسيراً على اسبانيا أن تدرك في ممتلكات العالم الجديد أهمية حيوية لها . فهي قد أتت بتلك الاضافة المنتظمة لثروة اسبانيا وعلى مدى اكثر من قرن كامل ، فأطالت بتأثيرها الايجابي قوتها العسكرية التي لولاها لاستحالت ادامة مجهود هابسبرغ الحربي . وبقيت المكتسبات المباشرة وغير المباشرة التي جناها التاج الاسباني من هذه الاقاليم وفيرة حتى حين اقتضى الامر انفاقات دائمة التزايد لصد الهجمات الانكليزية والهولندية ضد المستعمرات الاسبانية- البرتغالية . فكان التخلي عنها شيئاً لم يكن له حساباً .

يترك هذا القول حيزاً للجدال حول ممتلكات هابسبرغ في ايطاليا والفلاندرز . فالانسحاب من ايطاليا لا يأتيها بالمقابل الأحسن . فقد استطاع الفرنسيون في النصف الاول من القرن السادس عشر أن يملأوا الفراغ الذي خلفته القوى العظمى هناك مستخدمة ثروة ايطاليا لتنفيذ مآربها الخاصة ومسببة الأذى لهابسبرغ . وغدت ايطاليا في النصف الثاني من هذا القرن الحصن الخارجي الحامي لأمن اسبانيا في وجه التوسع العثماني غرباً . وخسارة ذلك الحصن لو حصلت لشكلت نكسة استراتيجية طامة ناهيك عن توجيهها لطمة لسمعة اسبانيا والديانة المسيحية مصاحبة للهجوم التركي على صقلية ونابولي وروما . ولتوجب على اسبانيا أن تنفق مزيداً من الاموال على التحصينات الساحلية وبناء اساطيل القوادم ، وهو ما كان يستهلك- على أية حال- الجزء الاكبر من ميزانية الاسلحة في بداية عقود حكم فيليب الثاني . ولذا كان من اللازم عسكرياً اناطة مهمة الدفاع الفعلي عن وسط حوض البحر المتوسط بالقوات الموجودة هناك

أصلاً وبما يبقى العدو التركي بعيداً دوماً. إضافة الى ما سيترتب على هذا السلوك من منفعة اخرى تتمثل بمشاركة ممتلكات هابسبرغ في ايطاليا، والبابوية، ومدينة البندقية بعض الاحيان. ولم يكن الانسحاب من هذه الجبهة ليأتيها بفائدة تذكر بل سينطوي على مخاطر أكبر.

وبفضل هذه الاقاليم، تبقى هولندا الميدان الوحيد الذي كان ممكناً فيه تقليص خسائر هابسبرغ، وقبل هذا وذاك بلغت تكاليف جيش الفلاندرز في (حرب الثمانين عاماً) ضد الهولنديين حداً مجنوناً وفاقت خسائره ما تكبدته في اية جبهة أخرى لأسباب يرجع بعضها الى وعورة المنطقة والى درجة التقدم التي بلغتھا التحصينات المقامة ضده. وحتى في أشد أوار (حرب الثلاثين عاماً)، رصدت أموال لحامية الفلاندرز أكثر بخمسة الى ستة اضعاف الاموال المرصودة للقوات المتجحفلة في المانيا. فكانت الحرب في هولندا كما قال فيها أحد أعضاء المجلس الاسباني (تدميراً شاملاً لهذه المملكة). فقد أرسلت اسبانيا في الفترة من (١٥٦٦-١٦٥٤) مبلغاً قدره ٢١٨ مليون دوكات-في أقل تقدير- لصالح الخزينة العسكرية في هولندا، وهو رقم يفوق بكثير مبلغ عوائد التاج من جزر الهند (١٢١ مليون دوكات). والفلاندر أرض يصعب الدفاع عنها من الناحية الاستراتيجية: فالمر البحري دائماً ما خضع لرحمة الفرنسيين، والانكليز والهولنديين - وهو ما اتضح بجلاء حين حطم الاميرال الهولندي (ترومب) سنة ١٦٣٩ الاسطول الاسباني الحامل تعزيزات من الجند - بيد أن (الطريق الاسباني) من لومباردي المار عبر الوديان السويسرية أو عبر السافوا والممتلكات الفرنسية الى الحدود الشرقية لفرنسا وحتى الراين الاسفل قد احتوت ايضاً على العديد من النقاط الضيقة المكشوفة للاخطار. أفهل يستحق الامر عناء السيطرة على مليوني هولندي حرون يمكثون في أقصى نهاية خط طويل من المواصلات وتلك التكلفة الباهظة؟ ولم لا يترك المتمردون يتمرغون في طامة هرطقتهم عبثاً-

مثلاً صرح ممثلو المناطق المصطلية بنار الضرائب في قشتالة؟ فالعقاب السماوي مصيرهم الاكيد، وليس على اسبانيا أن تتحمل مزيداً من العبء.

لم تقنع الاسباب التي قدمت آنذاك والتي عارضت الانسحاب الامبراطوري عن مسرح أحداث تلك المناطق اولئك المتذمرين من تبديد المصادر، برغم أنها قد انطوت على بعض من المعقولة. ففي المقام الاول، لو تخلت اسبانيا عن الفلاندرز فستقع في يد واحد من اثنين فرنسا أو الاقاليم المتحدة، وبذلك ستتعزيز قوة وسمعة أحد أعداء هابسبرغ اللدودين. وتلك الفكرة تحديداً قد مقتها صانعوا السياسة الاسبان الذين آثروا (السمعة) أكثر من أي شيء آخر. ثم هناك - ثانياً - الجدل الذي أيده فيليب الرابع ومستشاروه والقائل أن المواجهة في تلك المنطقة ستبعد القوات المعادية عن الاماكن الأكثر حساسية: «برغم أن الحرب التي خضنا غمارها في هولندا قد استنزفت خزينتنا وأجبرتنا على اللجوء الى القروض، فانها قد شتتت اعداءنا في تلك الاماكن، ولو أننا لم نفعل ذلك، لكان لزاماً علينا الاقتتال في أرض اسبانيا او في مكان أقرب منها». وهم قد آمنوا - وهذا أحد الاسباب - بـ (نظرية الدومينو) فاذا ما خسروا هولندا، تساقطت باقي الاحجار وخسروا قضية هابسبرغ في المانيا، ومثلها مصير الممتلكات الاصغر مثل المنطقة الفرنسية وربما ايطاليا. وهذه مجادلات افتراضية دون ريب، على أن الشيء المهم أن رجال الدولة في مدريد وقادة جيشهم في بروكسل قد استوعبوا مفهوماً استراتيجياً متداخلاً شاملاً - يفصح عن حصول التفتت الكلي لو سقط احد الاجزاء.

« ذهب الحساب العقلاني للسنة المصيرية (١٦٣٥) الى القول أن أول وأعظم الأخطار هي تلك التي تهدد سلامة لومباردي وهولندا والمانيا، وان أية هزيمة تطال أحدها تعني هزيمة هذه المملكة، واذا ما باتت الهزيمة نكسة لتهافت أركان الامبراطورية. وهكذا سيتبع سقوط المانيا سقوط هولندا،

وسيتبع سقوط هولندا انهيار امريكا، وسيعقب لومباردي استسلام نابولي وصقلية دونها أدنى سبيل ممكن للدفاع عن أية واحدة منها» .

واذ قُبِل هذا المنطق، ألقى التاج الاسباني بنفسه في أتون حرب استنزاف واسعة سيظل اوارها مشتعلًا حتى يتحقق النصر، أو يبلغ تسوية سليمة، أو أن ينخر الاستنزاف أركان النظام برمته .

ان التكاليف الخالصة لحرب ظلت مستمرة ومعها ظل قائماً التصميم على عدم التخلي عن أية من الجبهات الرئيسية الاربع هما أمران لعبا دوراً في الحد من الاطماع الامبراطورية الاسبانية بأي حال من الأحوال . ومع ذلك تشير الدلائل الى وجود سبب لذلك يتعلق بفشل الحكومة الاسبانية تحديداً في تعبئة المصادر المتوفرة بأفضل طريقة ممكنة فتآكلت وبسبب سياساتها الاقتصادية الخرقاء قوتها التي ملكت .

وبرغم أن الاجانب قد وصفوا امبراطورية جارس الخامس أو امبراطورية فيليب الثاني بالامبراطورية المتجانسة وحسنة التدريب، فقد كانت في حقيقة الامر خليطاً من الاقاليم، لكل منها صفاته الخاصة وشاغراً بامتيازاته عن الاقاليم الباقية . فلم تكن ثمة ادارة مركزية (اذا ما استثنينا السلطة التشريعية أو القضائية)، والحلقة الرابطة الوحيدة هي الملك نفسه . لقد جعل غياب المؤسسات التي ربما شجعت على الوحدة بين الاقاليم الأمر عسيراً على الملك أن يجبي الضرائب من احدى مقاطعاته ليقاقل به الاخرى . وما رغبة دافعي الضرائب في نابولي وصقلية الا طمعاً في بناء اسطول لمقاتلة الاتراك، بيد أنهم أكثروا تدمراً من فكرة تمويل الصراع الاسباني في هولندا، فيما أثر البرتغاليون تأييد الدفاع عن العالم الجديد، ورغبوا في الوقت عينه عن الحروب الالمانية . لقد ساهمت هذه المحلية -وانعكست- في تجميد الحقوق المالية . ففي صقلية مثلاً

قاومت طبقات الشعب جهود هابسبرغ الرامية لزيادة الضرائب وثاروا ضد نائب ملك اسبانيا سنتي ١٥١٦ - ١٥١٧ ؛ وهي قد كانت نافرة من توفير حماية عامة لمصالح هابسبرغ بعد أن تفشى فيها الفقر وعمتها الفوضى ولأنها قد تحلت بوجود برلمان لديها . وفي نابولي والمنطقة المكتسبة الجديدة (ميلانو) ، لم يكن أمام المدراء الاسبانيين سوى بضعة عوائق تشريعية نتجت عن ضغوط مدريد لجمع أموال جديدة . ولذا استطاعت كلتاها ان توفرنا معونة مالية دسمة ابان حكم جارس الخامس ، الا أن صراع استعادة ميلانو وحروب الاتراك قد عنيا أن تدفق الاموال اتخذ الاتجاه المعاكس وتوجب على اسبانيا لتحافظ على حصنها في البحر المتوسط أن تبعت ملايين الدوكات الى ايطاليا لتضاف الى الاموال المجبة هناك . ثم انعكست الآفة مرة أخرى في حرب الثلاثين عاماً ، واستفادت هابسبرغ من الضرائب الايطالية في الانفاق على الحروب مع المانيا وهولندا ، على أننا لو نظرنا الى الفترة (١٥١٩ - ١٦٥٩) اجمالاً ، لبات من الصعب التصديق ان ممتلكات هابسبرغ في ايطاليا قد ساهمت بشكل كبير في زيادة الاموال العامة أكثر مما أنفق منها للدفاع عن تلك الممتلكات نفسها .

فلا ريب أن غدت هولندا منزقة للعوائد الامبراطورية العامة . فقد آتى لها البرلمان الهولندي باديء الأمر بإيرادات متزايدة من الضرائب المجبة برغم اختلافه معها بشأن المبلغ المقرر لها واصراره على أهمية اعترافها بحقوق الاعضاء الامتيازية . ولما دارت السنون الباقية لحكم الامبراطور ، تظافر الغضب من المنح الاستثنائية لتمويل متطلبات الحرب في ايطاليا ومانيا مع السخط الديني والمصاعب التجارية ليتولد شعور عام بكراهية الحكم الاسباني . لقد بلغ الدين الحكومي للبلدان المنخفضة بحلول سنة ١٥٦٥ عشرة ملايين فلورين ، وفاقت مدفوعات الديون ومعها مصاريف الادارة الاعتيادية مقدار العوائد وعليه وقعت مهمة تعويض العجز على عاتق اسبانيا . وحين أزفت ساعة تفجر الغليان المحلي

ليستحيل الى ثورة شاملة بعد أكثر من عقد من سوء الادارة الاسبانية أمست هولندا مستهلكاً لا ينضب للموارد الامبراطورية بما احتضنت من ٦٥ ألف جندي أو أكثر من قوات جيش الفلاندرز الذين استهلكوا عقداً بعد آخر ما يعادل ربع ما تنفقه الحكومة الاسبانية.

بيد أن الفشل الأكبر في تعبئة المصادر الاسبانية يكمن في اسبانيا نفسها حيث كانت حقوق التاج المالية محدودة جداً. فقد كانت لمالك اراغون (اراغون، وكاتالونيا، وفالنسيا) قوانينها الخاصة وأنظمتها الخاصة في جباية الضرائب، وذلك ما أعطاها حكماً ذاتياً واسعاً. فبقي العائد المضمون والوحيد للمملكة يأتي من الممتلكات الملكية؛ ولم يأتيها من منح اضافية الا قليلاً وقد انتزع بطريقة حاقدة. وخير مثال لنا في الحاكم اليأس فيليب الرابع الذي سعى عام ١٦٤٠ الى اجبار كاتالونيا أن تنفق من أموالها شيئاً على القوات المرسلة اليها دفاعاً عن الحدود الاسبانية، فكان كل ما جناه من ذلك التصرف هو تفجير ثورة عارمة طبقت الآفاق. والبرتغال قد تمتعت بالتصرف الذاتي المطلق في الشؤون المالية ولم تسهم نظامياً بتقديم الاموال لدعم قضية هابسبرغ العامة بالرغم من خضوعها لها للفترة من عام ١٥٨٠ حتى تمرداها عام ١٦٤٠، وتاركة قشتالة لتكون (البقرة الحلوب) لنظام الضرائب الاسباني برغم بقاء أقاليم الباسك حصينة هناك. وعادة ما رغبت الطبقة الارستقراطية من أصحاب الأراضي وذات التأثير القوي في المجالس البلدية القشتالية التصويت لصالح فرض الضرائب التي تم اعفاؤهم منها. وعملت بعض الضرائب المفروضة على التجارة وتبادل السلع، وعلى الناس الفقراء على تفشي الفقر وشتيع موجات الاستياء وأفضت الى تفريغ البلد من أهله (بالحجرة). وتلك الضرائب هي (الكابالا) أي ضريبة مبيعات تبلغ ١٠٪ وضريبة الرسوم الجمركية التي هي العوائد الاعتيادية، مع منح المناطق، وضريبة المواد الغذائية التي تتحملها المناطق أيضاً، اضافة الى التخصيصات

الكنيسة المختلفة، التي شكلت معظم العوائد الاستثنائية.

وإذن ارتكز مجهود هابسبرغ الحربي بشكل رئيسي على ظهور الفلاحين والتجار القشتاليين حتى جاء تدفق الفضة الامريكية بعوائد وفيرة للتاج الاسباني (في الفترة من ستينات القرن السادس إلى أوائل ثلاثينات القرن السابع عشر على وجه التقريب). ولم يشكل الدخل الملكي من مصادر العالم الجديد حتى في أوجه أكثر من ربع الى ثلث العوائد المستحصلة من قشتالة وقاطنيها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة. وهكذا يتضح أن هابسبرغ لن يحوزوا على غير قاعدة ضيقة فعلياً عبر مجمل اقاليمهم الشاسعة لدعم انفاقاتهم العسكرية المهولة في هذه الحقبة ما لم - وحتى - تتوزع الضرائب بطريقة أكثر انصافاً على نواحي المملكة.

وما أمعن في تأكيد هذا القصور هو الاجراءات الاقتصادية ذات الاثر الرجعي التي تبنتها الحكومة والرامية الى استغلال دافعي الضرائب القشتاليين. اضيف الى ذلك أن جو المملكة الاجتماعي لم يكن مشجعاً على التجارة، على أن البلد شهد انتعاشاً نسبياً مع مطلع القرن السادس عشر، متفاخراً بكثرة سكانه وامتلاكه بعض الصناعات الهامة. وعلى أية حال، اقتضت حركة (الاصلاح المضاد) وانغماس هابسبرغ في حروب كثيرة الى اطلاق طاقات العناصر الدينية والعسكرية داخل المجتمع الاسباني من عقالها مع اضعاف النشاطات التجارية في عين الوقت. وقد بينت الحوافز الاقتصادية في هذا المجتمع أن من الحكمة كسب الكنيسة أو الحصول على تأييد النبلاء الصغار. فهو يعاني من نقص حاد في اعداد اصحاب الحرف اليدوية المهرة - في الصناعة العسكرية مثلاً - وعرقلت اجراءات النقابات سير العمل وقتلت مرونة الممارسة كما ارتبط تدهور الزراعة بالامتيازات التي حازتها جماعة (المسيّتا) وهي نقابة أصحاب الاغنام المشهورة التي سمحت لأعضائها بالرعي على طول البلاد وعرضها. وسبب تزايد نفوس اسبانيا في النصف الأول من القرن السادس عشر زيادة الحاجة الى استيراد الحبوب. ولم

يلح في الاتفاق أي تعديل على هذا النظام طالما أن مدفوعات مستأ عن حقوق الرعي قد ذهبت الى صالح الخزانة الملكية وما دام الغاء هذا التعديل سيهيج شيطان أقوى مؤيدي التاج. وأخيراً يجدر القول أن الاقتصاد القشتالي برمته قد اعتمد على المستوردات الأجنبية والخدمات التي قدمها غير الاسبان وخاصة المتعهدون الجنويون والبرتغاليون والفلمنكيون، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات الواضحة - تجار البضائع الصوفية، والممول (سيمون روز)، والمنطقة المحيطة بسفيل. وهي قد اعتمدت على الهولنديين حتى في اوقات الصراعات؛ (اذ نقلت السفن الهولندية في سنة ١٦٤٠ ثلاثة أرباع البضائع التي وصلت الموانئ الاسبانية)، وهو ما جاء بالمنفعة لأشرس أعداء الأمة. فلا غرو اذن ان عانت اسبانيا من انعدام مزمن في التوازن التجاري الذي لا يصلحه غير اعادة تصدير الذهب والفضة الأمريكيين.

وهكذا فرضت التكاليف المربعة لحرب ظلت جمرتها مشتعلة لمائة وأربعين سنة ثقلاً على مجتمع غير متهييء اقتصادياً لتحملها. وحيث عجز آل هابسبرغ عن الحصول على الاموال بأنجع الوسائل ولجوا شتى الطرق السهلة على المدى القصير والبالغة الاذى على البلد على الامد البعيد. فارتفعت قيم مبالغ الضرائب باستمرار وبأثنى ذريعة، ولكنها قلما وقعت على أكتاف الذين استطاعوا يسيراً تحملها، وأطالت دوماً بضررها التجارة. والغت الحكومة اليائسة الطامعة في أي مبلغ جاهز مختلف الامتيازات والاحتكارات. وولجت طريقاً قاصراً لتمويل العجز اعتمد جزئياً على الاقتراض الكبير من المصارف بضمن الضرائب القشتالية المستقبلية أو الخزينة الأمريكية، واعتمد في جزئه الآخر على بيع عقود الحكومة ذات الفوائد، والتي سحبها أصحابها بعدئذ على شكل مبالغ نقدية كانت ستنتفع الحكومة في الاستثمار التجاري والصناعي. بل أن سياسة الاقتراض الحكومية صارته ناسلوب كطريقة عيش الكثاف فقط دون أدنى اعتبار للحدود

العقلانية، وبدون رقابة يفترض أن يفرضها البنك المركزي. وهكذا رھنت الحكومة في الفترة الاخيرة من حكم جارس الخامس عوائدها لسنوات مقدماً؛ وفي عام ١٥٤٣ توجب دفع ٦٥٪ من العوائد ثمناً للفوائد المستحقة على عقود الحكومة ذات الفوائد التي صدرت سابقاً. وكلما تحولت مصادر الدخل (الاعتيادي) للحكومة الى أطراف اخرى، كلما ازدادت بأساً وراء البحث عن عوائد استثنائية وضرائب جديدة. اذ تم -على سبيل المثال- تمذيق العملة الفضية بالنحاس مراراً ولجأت الحكومة في أحيان الى الاستحواذ على الفضة الامريكية الواردة للبلد لصالح الافراد الاهليين وأجبرتهم على قبول التعويض بعقود تحمل فوائد. وفي أحيان أخرى، جنح الملوك الاسبان الى تعليق دفع الفوائد وأشھروا افلاسهم في الوقت الحاضر. فاذا لم يسفر عن هذا السلوك الاخير خراباً للمؤسسات المالية نفسها، فهو، دون ريب، قد شكك في أهلية مدريد للاقتراض مستقبلاً.

لقد تعاظم تأثير الضربات التي تلقاها الاقتصاد القشتالي في هذه السنين - برغم أن بعضها لم يكن من صنع البشر- لا لشيء غير حماقة الانسان. فليس من أحد توقع أن يھجر الريف وما حوله قاطنوه بعد أن حلت بهم الرزايا مع مطلع القرن السابع عشر، بل انها اضافت سبباً آخر للاسباب التي حطمت المسيرة الزراعية - وهي الايجارات الباهظة، وتصرفات مستأ، والخدمة العسكرية. وأوشكت الفضة الامريكية أن تخلق مشاكل اقتصادية (لاسيما تضخم الاسعار) وما هناك من مجتمع ملك الخبرة العملية لمعالجتها، كما أن الظروف السائدة في اسبانيا عنت ان هذه الظاهرة الحقت الاذى الاكبر بالطبقة المنتجة، وان الفضة سوف تتدفق على عجل خارج (سيفل) الى أيدي المصارف الاجنبية وتجار التموينات العسكرية، وإن مصادر عبر المحيطات هذه قد استغلها التاج بطريقة لا تتناسب مع انشاء (نظام تمويل سليم). حتى قيل ان تدفق المعادن الثمينة من

جزر الهند الى اسبانيا كان كماء ينحدر من السطح - ينزل ثم يتلاشى بعيداً.

وعليه طفق في خضم الانحطاط الاسباني، الفشل في ادراك أهمية المحافظة على تدعيم الاسس الاقتصادية للماكنة العسكرية القوية. وتبنت الحكومة مرة بعد اخرى الاجراءات الخاطئة ذاتها. فقد أحجم شرر بعض من القرارات غير المدروسة وعلى المدى الطويل من قدرة اسبانيا على القيام بدورها العسكري الذي نذرت نفسها له في الشؤون الاوروبية وغير الاوروبية نذكر منها طرد اليهود ومن ثم الموريسكوس^(١) وقطع الاتصالات مع الجامعات الاجنبية؛ والتوجيه الحكومي بضرورة تركيز مسافن (بسكاي) على بناء سفن القتال الكبيرة لدرجة كادت أن تقضي على صناعة السفن الاصغر والاكثر فائدة تجارياً؛ وبيع الشركات الاحتكارية وهو شيء له أثره على تقليص النشاط التجاري؛ وكذلك فرض الضرائب المرهقة على صادرات الصوف والتي أفقدتها التنافسية في الاسواق الخارجية؛ اضافة الى تشريع القيود الجمركية (الداخلية) بين الممالك الاسبانية، وهو ما ألحق الضرر بالتجارة وسبب رفع الاسعار. وبرغم أن الانحطاط الذي انخر القوة الاسبانية لم يتجل واضحاً حتى اربعينيات القرن السابع عشر، فإن مسبباته كانت قائمة قبل عقود سلفاً.

(١) العرب الذين بقوا في اسبانيا بعد سقوط غرناطة ثم غادروها في القرن السابع عشر.

مقارنات دولية

من الاهمية بمكان التأكيد هنا أن فشل هابسبرغ المشار اليه اعلاه هو فشل نسبي . أما وقد بلغنا في التحليل هذا الحد، فحري بنا الالتفات الى تجارب القوى الاوروبية الاخرى وبما يجعل منه تحليلاً شاملاً . فالحرب كما قال فيها أحد المؤرخين (أقصى اختبار واجهته دولة في القرن السادس عشر). اذ احدثت التغيرات التي شهدتها الاساليب العسكرية التي خلقت بدورها الطفرة العظمى في حجم الجيوش وما رافقها من تطور متزامن لمفهوم الصراع البحري واسع النطاق ضغوطاً هائلة على كاهل المجتمعات الغربية المنتظمة . وتحتم على كل طرف محارب أن يتعلم كيفية تشكيل البنية الادارية المناسبة للحاق بركب (الثورة العسكرية). وعلى نفس الدرجة من الاهمية كان عليه أن يبتكر وسائل جديدة لتسديد التكاليف المتصاعدة للحرب . وربما كانت القيود التي كبلت حكام هابسبرغ وأتباعهم غير الاعتيادية قد أحدثتها السنوات الطويلة التي أمضتها جيوشها في القتال؛ لكن التحدي بالقدرة على الاشراف وتمويل أكبر القوات العسكرية اقضا مضجع سياسة جميع الدول (كما يوضح ذلك الجدول (١))، وبدا أن معظمها قد ملكت مصادراً أقل بكثير مما نالته اسبانيا . فكيف خاضت الاختبار يا ترى؟

الجدول (١) الزيادات في القوة العسكرية البشرية (١٤٧٠ - ١٦٦٠)

التاريخ	اسبانيا	الاقاليم المتحدة	فرنسا	انكلترا	السويد
سبعينات القرن ١٥	٢٠,٠٠٠	—	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	—
خمسينات القرن ١٦	١٥٠,٠٠٠	—	٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	—
تسعينات القرن ١٦	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
ثلاثينات القرن ١٧	٣٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	—	٤٥,٠٠٠
خسينات القرن ١٧	١٠٠,٠٠٠	—	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

لقد حذف من هذا المسح الموجز أحد ألد وأخطر أعداء هابسبرغ وهو الامبراطورية العثمانية لسبب رئيسي هو أننا عرجنا على مناقشة نقاط ضعفها وقوتها في الفصل السابق. بيد أن ما يستحق التذكير به هنا أن كثيراً من المشاكل والعجوزات التي عاناها الاداريون العثمانيون تبدو مشابهة لتلك التي اقلقت فيليب الثاني؛ الامتداد الاستراتيجي المفرط، واللاكفاءة في استغلال المصادر، وكذلك معارضة نظام التعهد التجاري بحجة الاستقامة الدينية أو الهية العسكرية. كما أغفل الجدول ذكر روسيا وبروسيا اللتين لم يبرز نجمهما في أفق الشؤون السياسية الاوروبية بعد؛ اضافة الى بولندا - لتوانيا التي (برغم امتدادها الاقليمي) قد امنت فيها اذى الصراعات العرقية وقيود الاقطاعية (نظام القنانة والاقتصاد المتخلف، وملكية انتخابية وهي « فوضى ارسقراطية جعلت من نفسها مرادفاً للحماقة السياسية» فأحالت بينها وبين الشروع بدخول مرحلة دولة الامة الحديثة. وأما الامم الواجب التطرق الى ذكرها فهي (الماليك الجديدة) في فرنسا، وانكلترا، والسويد، و(الجمهورية البرجوازية) للاقاليم المتحدة.

كان طبيعياً أن يصب المؤرخون جل اهتمامهم على محاسن فرنسا بعد أن باتت الدولة الأهل لاحتلال موقع اسبانيا كأعظم قوة عسكرية. ومع هذا سيكون من الخطأ أن ندرج مسبقاً تأريخ الهيمنة الفرنسية؛ فقد بدت فرنسا طوال معظم السنين التي غطاها هذا الفصل اضعف - وهي كذلك - من جارتها الجنوبية. فهي قد ظهرت - لا سيما في العقود القليلة التي اعقبت حرب المائة عام - مملكة ناجحة وموحدة قد تجاوزت مرحلة الاقطاع، بفضل تعاقد اقاليم التاج ضد انكلترا، وبرغنديا، وكذلك بفضل اتباعها عادة جباية الضريبة المباشرة (وخاصة ضريبة الطاية، وضريبة الرؤوس^(٢)) دون الرجوع الى البرلمان، والعمل

(١) سيمر شرحها لاحقاً.

(٢) ضريبة مفروضة على كل شخص من البالغين.

الدؤوب للوزارات الجديدة للدولة، وكذلك وجود جيش (ملكي) مدرب تدريباً مدفعياً فائقاً. ومع ذلك سرعان ما اتضحت هشاشة هذه البنية. فقد كلفتها الحروب الإيطالية أبهض التكاليف اضافة الى ما كشفتته تلك الحروب من قصور في المحاولات الفرنسية المتكررة للحصول على نفوذ في شبه الجزيرة الإيطالية، (حتى بعد تحالفها مع البندقية أو الاتراك): فليس آل هابسبرغ وحدهم من أشهر افلاسه بل هي فرنسا أيضاً قد أعلنت افلاسها مجبرة في السنة المصرية (١٥٥٧). بل وحتى قبل وقوع تلك الواقعة كانت المملكة الفرنسية منغمسة في القروض الضخمة من المؤسسات المصرفية بنسب فائدة عالية (١٠ - ١٦ ٪) بالرغم من زيادتها ضريبة الطاية والضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة الملح. والاشد مرارة من هذا أن فرنسا شهدت أكثر من اسبانيا أو انكلترا ظاهرة تفاعل التناحر الديني مع اطماع الاسر النبيلة الكبيرة وبعدها أسفر عن حرب أهلية دموية طويلة الامد. وهددت فرنسا، بجانب كونها قوة عظمى ذات تأثير في الشؤون الدولية، أنها ستغدو وبحلول عام ١٥٦٠ الميدان الاوروبي الجديد، ربما ليؤول بها الحال الى انقسام دائم على طول الحدود الدينية كما آل اليه قدر هولندا وألمانيا.

ظلت الاوضاع تراوح بمكانها حتى ارتقى هنري الرابع العرش الفرنسي (١٥٨٩ - ١٦١٠) الذي نهج سياسات التسوية في الداخل وتبنى الاجراءات العسكرية ضد اسبانيا في الخارج. فيما أتى السلام الذي عقده مع مدريد سنة ١٥٩٨ بطيب الأثر على فرنسا وأبقاها قوة مستقلة. غير أنها كانت بلداً أنهكته الحرب الاهلية، وغارات قطاع الطرق، والغلاء الفاحش، والتجارة والزراعة الراكدين، وتمزق نظامه المالي شر تمزق. وبلغ الدين القومي لسنة ١٥٩٦ ما يقارب ٣٠٠ مليون ليفر، وذهبت أربعة أخماس عوائد تلك السنة البالغة ٣١ مليون ليفر الى الخارج. وعليه بقيت فرنسا لزمن طويل بعد ذلك مجتمعاً هاجسه التعويض. ومع ذلك بقيت مصادرها الطبيعية وفيرة. وبلغ تعدادها السكاني ما

يقارب ستة عشر مليوناً أي ضعف سكان اسبانيا وأربعة أمثال سكان انكلترا. وهي فيما تخلفت عن ركب هولندا وشمالى ايطاليا وبريطانيا في حقول المدينة والتجارية والمالية، كانت زراعتها متنوعة ونشيطة، وتمتع البلد دوماً بوجود فائض غذائي. وأزيع النقاب عن ثروة فرنسا الكامنة في أواخر القرن السابع عشر حين تولى الوزير العظيم لهنري الرابع - سولي - الاشراف على اقتصاد الدولة ومالياتها. وهو لم يلجأ الى وسائل جديدة عدا بيع المناصب الموروثة وفرض الضريبة عليها، اذ تمعن في آلية جمع الضرائب بشكل دقيق، فشطب آلاف الافراد المدعين زوراً باستثنائهم من الضرائب، واسترجع أراضي التاج ودخلها، واعاد التفاوض حول نسب الفائدة المفروضة على الدين القومي. فاستعادت ميزانية الدولة توازنها في غضون سنوات قليلة بعد عام ١٦٠٠. كما سعى سولي الى تنشيط الزراعة والصناعة بشتى الوسائل: فقلل ضريبة الطاية، ونصب الجسور، وشق الطرق والقنوات لتسهيل نقل البضائع، كما شجع انتاج الملابس، وانشأ مصانع ملكية لانتاج ادوات الترف التي حلت محل نظيراتها المستوردة، وهلم جرا. وبرغم أن هذه الاجراءات لم تحقق جميعها النجاح المنشود منها، لكن الفارق عن اسبانيا في ظل حكم فيليب الثالث بات ملحوظاً جداً.

ليس من اليسير الحكم أن هذا النجاح كان له ليدوم لولا اغتيال هنري الرابع سنة ١٦١٠. بيد أن الذي تجلّى من هذه السياسة أن دول (الممالك الجديدة) لم تستطع ادارة دفة الحكم بأمان دون أن تنهياً لها قيادة كفوءة، وأن الفترة الواقعة بين رحيل هنري الرابع وبين توحيد (ريخليو) السلطة الملكية في ثلاثينيات القرن السابع عشر قد عملت على اضعاف قدرة البلاد على التصرف كقوة اوروبية عظمى نظراً لطبيعة السياسات الداخلية الفرنسية التي تحلت بها وانعدام تأثير الهوغونت^(١) وميل النبلاء للتآمر ثانية. وفوق ذلك لم تكن فرنسا يوم انخرطت في

(١) الهوغونت: هم البروتستانت الفرنسيون.

حرب الثلاثين عاماً موحدة الاطراف سليمة القوى كما صورها بعض المؤرخين ، بل كانت بلداً سقيماً يعاني من العديد من العلل . وازدهرت مكائد الارستقراطيين وبلغت ذروتها في ١٦٤٨ - ١٦٥٣ ، وتعرض أداء الحكومة بجملة من العوامل منها انتفاضات الفلاحين والمدنيين العاطلين عن العمل ، والبروتستانت الفرنسيين ، جنباً الى جنب مع سياسة الاعاقة التي نهجها اصحاب الوظائف الحكومية ؛ وعاشت فرنسا موقفاً لا تحسد عليه لتمويل حرب كبيرة بعد أن تداعى اقتصادها نظراً لانكماش عدد سكانها وقساوة مناخها ، وانخفاض انتاجها الزراعي ، اضافة الى وقوع نقمة الطاعون الذي شمل بلعنته معظم ارجاء اوروبا آنذاك .

وعليه ، توجب بحلول عام ١٦٣٥ زيادة الضرائب الفرنسية بطرق شتى فتفشيت ظاهرة بيع المناصب ؛ وارتفعت ضريبة الطاية التي انخفضت في السنين السابقة ، حتى بلغت الضعف في سنة ١٦٤٣ . بيد أن ذلك المبلغ فشل في تغطية نفقات الصراع ضد هابسبرغ ، سواء أكانت نفقات الجيش البالغ قوامه (١٥٠) ألف رجل أم الاعانات المقدمة الى حلفاء فرنسا . ولما حققت فرنسا انتصارها العسكري العظيم على اسبانيا سنة ١٦٤٣ بلغت الانفاقات الحكومية ما يقارب ضعف الدخل القومي ، وجنح خليفة ريخليو - مازارين الى اتخاذ اجراءات يائسة لبيع المناصب الحكومية ، وفرض رقابة أقسى على ضريبة الطاية ، فصادف التدبيران امتعاضاً شعبياً عارماً . ولذا لا يبدو محض مصادفة أن بدأ تمرد عام ١٦٤٨ بالاضراب عن دفع الضرائب احتجاجاً على اجراءات مازارين المالية الجديدة ، وأن يفضي مثل هذا الاضطراب بالحكومة الى خسارة رصيدها وأن تعلن على مضض افلاسها .

وهكذا ، آل حال طرفي الحرب الاسبانية - الفرنسية التي دامت أحد عشر عاماً حتى بعد اتفاقية سلام وستفاليا الشاملة لعام ١٦٤٨ ، الى أشبه بحال ملاكمين يترنحان اعياءً ينشب مخالبه في الآخر وهو منهك لا يقوى

على الاجهاض على خصمه نهائياً. فكلتا الدولتين قد قاست التمرد الداخلي وتفشي الفقر، ومقت الحرب، وكلتاها بلغت شفير الافلاس. وبرغم ان الجيش الفرنسي بقيادة جنرالات أمثال لونغين، وتورين، والمصلحين العسكريين مثل لويتلر كان يطل ببطيء ليغزو أعظم جيوش اوروبا؛ تعرضت القوة البحرية التي أنشأها ريخليو للتصدع بسبب متطلبات الحرب البرية، اضافة الى استمرار حاجة البلد الى قاعدة اقتصادية صلبة. وقد كان من حسن طالع فرنسا أن اختارت انكلترا المزهوة بقوتها البرية والبحرية بقيادة (كرومويل) الانضمام الى جانبها في الصراع، فأمالت الميزان أخيراً ضد اسبانيا المنحوسة. وأما معاهدة (بايرنيس) التي انتهت الصراع فقد كانت أقل رمزية الى عظمة فرنسا من رمزها الى الانحطاط النسبي الذي أصاب جارتها الجنوبية مترامية الاطراف والتي قاتلت بعناد يشار له بالبنان.

وبعبارة أخرى، امتلكت كلتا القوتين الاوربيتين نقاط ضعف وقوة، وحاجتهما الحقيقية كانت ألا تفوق احدهما الاخرى. ويصدق هذا القول تماماً على القوى الجناحية في الغرب والشمال - انكلترا والسويد - التي ساعد تدخلها على كبح جماح مطامح هابسبرغ في عديد من المناسبات. فقد صعب الحال على انكلترا (مثلاً) أن تقف ثابتة الخطى حسنة الاستعداد لخوض صراع ميدانه قارة اوروبا خلال تلك المائة وأربعين سنة. وهي اذ فاقت من غيبوبة حروب (الروزز) انها بفضل استتباب الاستقرار الداخلي والتزام الحكمة في الشؤون المالية اللتين سعى الى تحقيقهما جاهداً هنري السابع في أقل تقدير بعد حلول السلام مع فرنسا سنة ١٤٩٢. وخلقت مملكة تيودور الاولى حيزاً لتنفس البلاد الصعداء بعد أن مزقتها الحرب الاهلية وأعاثت فيها الاضطرابات الداخلية خراباً، أن لجأت الى تقليص الانفاقات المحلية وتسديد الديون وتشجيع تجارة الاصواف والصيد والتجارة بصورة عامة، بينما تكفلت بما يكفل للبلاد

النجاحات التي شهدتها الانتاجية الزراعية وانتعاش تجارة الاقمشة الى البلدان المنخفضة وتكثيف استخدام قواعد الصيد البعيدة عن الشواطىء، وكذلك الازدهار العام الذي شهدته التجارة الساحلية. وفي ميدان الميزانية القومية فقد التقت عدة روافد لتصب في ميزانية قوية، وهذه الروافد هي استعادة الملك أراضي التاج واستيلاؤه على أراضي المتمردين والمتبارين تنافساً على ارتقاء سدة العرش، زائداً الرسوم المجبة من التجارة الوفيرة، وكذلك أرباح قاعة النجوم^(١) والقنوات الأخرى.

بيد أن الاستقرارين السياسي والمالي لم يعنيا بالضرورة (قوة). فسكان انكلترا وويلز البالغون ثلاثة الى أربعة ملايين ليسوا بكثيرين عند مقارنتهم مع أعداد السكان الكبيرة لفرنسا واسبانيا. ومؤسساتها المالية وبنائها التجارية التحتية لما تزل طور النضوج لو قورنت بنظيراتها في ايطاليا وشمالى ألمانيا، والبلدان المنخفضة برغم النمو الصناعي الهائل الذي كان سيحصل في (قرن تيودور الزمني). فعلى الصعيد العسكري قد فتحت الفقرة فاها أكثر. فما كاد هنري السابع يشعر بثبات عرشه حتى قام بحل معظم وحدات جيشه وحظر نشاط الجيوش الخاصة للاقطاب الكبار في البلد (مع استثناءات نادرة) واذا ما استثنينا (الحرس الملكي البريطاني وبعض قوات الحاميات) لم يكن في بريطانيا جيش نظامي دائمى في هذه الفترة التي غيرت فيها الحروب الفرنسية - الهابسبرغية في ايطاليا طبيعة وابعاد الصراع العسكري. وبالتالي بقيت هذه القوات تزود كما حصل في بدء عهد تيودور بالاسلحة التقليدية (القوس الطويل، والشفرة المنقارية) وتعبئة الجند تمت بطريقة تقليدية أيضاً (ميليشيا البلدة، والجماعات المتطوعة، وهلم جرا). وعلى أية حال، لم يقف هذا التخلف حائلاً أمام

(١) قاعة النجوم: محكمة انكليزية سرية.

خليفته هنري الثامن للشروع بحملاته ضد الاسكتلنديين، ولم يشكل له رادعاً عن التدخل ضد فرنسا في الاعوام ١٥١٣ و ١٥٢٢ - ١٥٢٣، ما دام الملك الانكليزي بمستطيع أن يستخدم أعداداً كبيرة من القوات (الحديثة) - الراحين، وحملة القربينات، والخيالة- من المانيا.

واذا لم تكن العمليات الانكليزية الأولى في فرنسا ولا حملتا الغزو لعامي ١٥٢٨ م و ١٥٤٤ م قد انتهت بكارثة عسكرية - وبرغم انها اجبرت المملكة الفرنسية على دفع الاموال للتخلص من الغارات الانكليزية - فما هو مؤكد أنها قد أسفرت عن عواقب مدمرة مالياً. فمن مجموع ما خصصته وزارة الخزانة لانفاقات عام ١٥١٣ م والبالغ ٧٠٠ ألف جنيه استرليني، تم صرف مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه لدفع رواتب الجند، وتزويدهم بالمعدات، والسفن القتالية، والانفاقات العسكرية الأخرى. وسرعان ما استهلكت مطاعم وريث هنري السابع - هنري الثامن - احتياطات سلفه المتراكمة، ولجأ وزيره (وولزي) الى التشكي جهاراً ضد مساعي ملكه لجمع الاموال بقروض اجبارية، و (اعانات) ووسائل تعسفية أخرى. ولم ينفرج الوضع المالي الا حين قام (توماس كرومويل) بالاغارة على أراضي الكنيسة في ثلاثينيات القرن السادس عشر؛ والحق أن (الاصلاح الانكليزي) قد ضاعف العوائد الملكية وسمح بالانفاق سخياً على المشاريع العسكرية الدفاعية - كاقامة الحصون على طول ساحل (القنال) والحدود الاسكتلندية، وبناء سفن حربية قوية وجديدة للبحرية الملكية، وقمع المتمردين في ايرلندا. بيد أن الحروب الفاجعة ضد فرنسا واسكتلندا في أربعينيات القرن قد

(١) حذرني زميلي الاستاذ (روبرت أشتون) من أن أية أرقام معلنة عن عوائد وانفاقات انكلترا أو أية دولة أخرى، في مجمل هذه الفترة يجب النظر اليها وفق منظور أنها «أسمية»، فقد كان للمبالغ التي تتسرب عن طريق أصحاب المناصب والرشاوي، والفساد، وسوء مسك الدفاتر، أثرها السلبي الكبير في تقليل «مخصصات» الجيش والبحرية. وينفس المنوال تقريباً لا يصل الى المملكة غير جزء من «دخل» الملك. ولذلك فالاحصاءات المقدمة هنا تقريبية وليست دقيقة.

كلفت مليونين و ١٣٥ ألف جنيه، أي حوالي عشرة أضعاف الدخل الاعتيادي للتاج. وهو ما حدا بوزراء التاج ولوج أننى سبيل يائس فباعوا الممتلكات الدينية بأسعار بخسة واستولوا على عقارات النبلاء بذرائع ملفقة، واعدادوا فرض القروض العسكرية، وخفضوا قيمة العملة الى درجة مهولة، وأخيراً استعانوا بـ(فوجرز) ومؤسسات مصرفية أخرى لدعم الموقف. ولذا لاح أن تصفية انكلترا لخلافاتها مع فرنسا عام ١٥٥٠ سيشكل متنفساً رجباً للحكومة اقتربت من هاوية الافلاس.

واذن فكل ما أوضحه هذا الكلام هو الحدود الفعلية لقوة انكلترا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر. فهي دولة مركزية ومتجانسة نسبياً، برغم أن المناطق الحدودية وايرلندا التي استحوذت على موارد واهتمام المملكة دوماً كانت أقل تجسياً لهذه الصورة. وهي قد أمست أكثر قوة دفاعية بفضل اهتمام هنري الثامن، فتحصنت بالقلاع والمدفعية الحديثتين، والمسافن الجديدة، تدعمها صناعة تسليحية ضخمة مع بحرية حسنة التجهيزات. لكن جيشها كان متخلفاً نوعياً وعجزت ميزانيته عن تمويل حرب واسعة النطاق. ولما آل كرسى الحكم الى (اليزابيث الأولى) سنة ١٥٥٨، تبين انها تتمتع بالحصافة الكافية للتمييز بين هذه الحدود وبين بلوغ غاياتها دون تحدي تلك الحدود. لكن ذلك أضحي مهمة عسيرة التنفيذ في السنين الخطرة التي اعقبت عام ١٥٧٠، حين بلغ الاصلاح المضاد ذروته ونشطت القوات الاسبانية في هولندا. وسعت اليزابيث وهي تبصر أن بلدها لا يقوى تنافساً مع (القوى الاوروبية العظمى) الى المحافظة على استقلال انكلترا بالطرق الدبلوماسية. وحتى حين ساءت العلاقات الانكليزية - الاسبانية، عملت اليزابيث على شن (الحرب الباردة) ضد فيليب الثاني في الميدان البحري، فغدت حرباً اقتصادية في الأقل ومدرة للأرباح احياناً. وأفلحت اليزابيث ووزراؤها في تحقيق فائض مالي في غضون الخمسة وعشرين

عاماً من حكمها برغم بقاء الحاجة لتوفير اموال لتأمين الجناحين الاسكتلندي والاييرلندي، اضافة الى تقديم المساعدة للمتمردين الهولنديين في أواخر السبعينيات وهو تصرف تجلى حكيماً لأن الملكة قد احتاجت بالحاح الى (صندوق لتمويل الحرب) بعد قرار عام ١٥٨٥ بارسال قوة بقيادة (ليستر) الى هولندا .

لقد وضع صراع مابعد عام ١٥٨٥ مع اسبانيا اعباء استراتيجية ومالية على عاتق حكومة اليزابيث . ورأى القادة البحريون أمثال (هاوكنز) و (راليغ) و(دريك) وآخرون في اطار مساعيهم الاستراتيجية أن أفضل ما تفعله انكلترا هو أن تعترض قوافل تجارة الفضة الاسبانية والاغارة على السواحل والمستعمرات الاسبانية، أي استغلال امتيازات القوة البحرية لشن حرب بثمن بسيط ، وهو افتراض مغر نظرياً برغم صعوبته عملياً . وثمة حاجة اخرى تمثلت بارسال قوات الى هولندا وشمالى فرنسا لمساعدة من يقاتل الجيش الاسباني هناك - وهي استراتيجية لم يكن دافعها الحب الكبير المكنون للمتمردين الهولنديين أو البروتستانت الفرنسيين، بل لظن اليزابيث : «حين يزف اليوم الاخير لفرنسا سيكون ذلك عشية انهيار انكلترا » . وعليه كان من الضروري المحافظة على التوازن الاوروبي، حتى وان لزم الأمر التدخل . واستمرار هذا (الالتزام القاري) حتى مطلع القرن السابع عشر، في أقل تقدير على المستوى الشخصي، اذ بقيت قوات انكليزية كثيرة في محلها يوم اندمجت قوة الحملات في جيش الاقاليم المتحدة عام ١٥٩٤ م .

وبريطانيا اذ وقفت ضد مطامح فيليب الثاني برأ، وحاصرت امبراطوريته بحراً، تكون قد أسهمت في الحفاظ على التعددية السياسية الاوروبية، بيد أن دعم ثمانية آلاف رجل في الخارج شكل عبئاً ثقيلاً . فقد تجاوز مجموع الاموال المرسلة الى هولندا ١٠٠ ألف جنيه سنة ١٥٨٦ ، وأصبحت ١٧٥ ألف جنيه في سنة ١٥٨٧ ، وكلاهما مثل حوالي نصف اجمالي الانفاقات السنوية . وسنة ارسال

الارمادا قد تجاوزت فيها التخصيصات المرصودة ١٥٠ ألف جنيه . وبالنتيجة بلغت انفاقات اليزايث السنوية في نهاية ثمانينيات القرن السادس عشر ضعفي أو ثلاثة أضعاف بدايتها . وانفق التاج خلال العقد التالي ما يربو على ٣٥٠ ألف جنيه سنوياً ، فيما رفعت الحملة الايرلندية الرقم أكثر من ٥٠٠ ألف جنيه في الاعوام الاربعة الاخيرة من حكم الملكة . وما لاح أمام الحكومة في مساعيها الحثيثة لجمع الاموال من مصادر أخرى - كبيع أراضي واحتكارات التاج - من بديل سوى دعواتها المتكررة لعامة الشعب ومناشدتهم تقديم التبرعات . وجاءت الشهادة على مهارة وحنكة الملكة وسياستها من خلال نجاحها في استحصال ما مجموعه مليوناً جنيه ، وبهذا نأت الحكومة الانكليزية بنفسها عن اعلان افلاسها أو عجزها عن صرف رواتب الجنود ؛ غير أن سني الحرب أخضعت سائر النظام للاختبار ، وألقت بأعباء الديون على كاهل أوائل ملوك اسرة (ستوارت) ووضعته وخليفته في دائرة الاعتماد على مجلس عموم غير موثوق به وعلى سوق لندن المالي المتردد .

ولا يسع المجال هنا أن نحيط بشيء من التفصيل حلقات الصراع المستعر بين التاج والبرلمان الذي أريد له الهيمنة على مسرح السياسة الانكليزية طوال العقود الاربعة التالية لعام ١٦٠٣ ، ولعب فيه التمويل الدور الرئيسي . فقد أتت التدخلات المتقطعة وغير الفعالة للقوات الانكليزية في الصراع الاوروبي الكبير في عشرينيات القرن السابع عشر بتأثيرات ضئيلة على سير حرب الثلاثين عاما برغم فداحة تكاليفها . فحقيقة ان السكان قد ازدادوا عدداً ، والتجارة انتعشت توسعاً ، ومستعمرات وراء البحار كثرت ، وثروة انكلترا في هذه الحقبة قد تراكمت ، لكنها جميعاً قد عجزت أن توفر قاعدة مؤكدة لقوة الدولة دون تلاحم داخلي ؛ بل ان بعض النزاعات حول بعض الضرائب مثل ضريبة السفن - التي كانت ستدعم من الناحية النظرية قوة الامة العسكرية - اقتربت قاب قوسين أو

أدنى من القذف بالتاج والبرلمان في اتون حرب أهلية كان لها أن تكبل انجلترا كدولة لها وطأتها في الشؤون السياسية الأوروبية لجل اربعينيات القرن السابع عشر. وتحتم على انكلترا حين عاودت الظهور تارة اخرى، أن تتحدى هولندا في حرب تجارية ضروس (١٦٥٢ - ١٦٥٤) لم يكن لها غير دور ضئيل في التوازن الأوروبي العام أنى كانت أهداف طرفي النزاع.

واستطاعت انكلترا بزعامة كرومويل خلال خمسينيات القرن السابع عشر، مع هذا، أن تلعب دور القوة العظمى بنجاح أكثر من أية حكومة سابقة. وأفلح جيشه ذو القلب الحديد الذي ظهر من بين غبار ميادين الحرب الاهلية أن يرأب الصدع الموجود دوماً بينه وبين نظائره في اوروبا. وأمكن ارسال الجيش الانكليزي المنظم والمدرّب وفق أصول حديثة وضعها موريس وغوستا اودولفس، والذي صلبت عوده سنون من الصراع، وتحلى بالضبط العسكري وصرف الرواتب بانتظام، الى ميدان التوازن الأوروبي ليخلق تأثيراً له حساباً مثلما تجلّى في الهزيمة التي لحقها بالقوات الاسبانية في معركة الدون سنة ١٦٥٨. أما بحرية الكومنولث فكانت الاكثر تقدماً في هذا العصر. فقد شهد اسطولها - بعد أن دعمها مجلس العموم لوقوفها ضد جारلس الاول اثناء الحرب الاهلية - نهضة جبارة في اواخر اربعينيات ذلك القرن : فتضاعف حجمه من ٣٩ سفينة سنة ١٦٤٩ الى ثمانين سنة ١٦٥١. وازدادت رواتب منتسبيه ونالت المسافرين الدعم اللازم لها ووافق مجلس العموم الذي اعتقد أن الاموال والقوة يسيران جنباً إلى جنب على صرف كافة المخصصات المرصودة له. واتى هذا السلوك ثماره فسلّح البحرية قد ابدى في حربه الاولى ضد الهولنديين قوة صاعقة أحسن قيادتها (ترومب ورويتز) اللذين لم تكونا بأقل من كفاءة بليك ومونك. فلا عجب أن حققت انكلترا الانتصارات عندما اطلق لها العنان ضد الامبراطورية الاسبانية بعد عام ١٦٥٥ : فاستولت على اكاديا (نوبا سكويثا)، وجامايا بعد

اخفاق في (هسبانيولا)؛ ووضعت يدها على جزء من اسطول الخزانة الاسباني عام ١٦٥٦؛ وأغلقت الطريق على (كاذر) وحطمت الاسطول الاسباني (فلوتا) في (سانتاكروز) سنة ١٦٥٧ .

بيد أن ما تحقق من نجاح، برغم أن العمليات الانجليزية قد أمالت الميزان واجبرت اسبانيا على انتهاء حربها مع فرنسا عام ١٦٥٩، ما كان له أن يتحقق لولا تأثير الضغوط الداخلية. اذ تعرضت التجارة المربحة مع اسبانيا الى الخسارة لصالح الهولنديين المحايدون في هذه الاعوام عقب ١٦٥٥، واقتنصت مراكب قراصنة العدو غنيمة دسمة من السفن الانجليزية على طول الطرق الاطلسية والمتوسطية. وفوق هذا وذاك كان الانفاق على جيش قوامه ٧٠ ألف رجل وبحرية جبارة مهمة استنزفت جم الاموال. وهنا تشير احدى الاحصائيات ان من مجموع الانفاق الحكومي البالغ مليونين و ٨٧٨ ألف جنيه سنة ١٦٥٧ ذهب ما يربو على مليون و ٩٠٠ ألف جنيه لميزانية الجيش و ٧٤٢ ألف جنيه آخر للبحرية. ففرضت الضرائب وانتزعت من دافعيها انتزاعا وبلغت مقدارا لم يسبق له مثيل، ولم يكف في ذات الوقت لتغطية انفاقات للحكومة بلغت أربعة أضعاف المبلغ الذي عد غير محتمل في عهد جारلس الأول) قبل (الثورة الانكليزية). وعليه ارتفعت الديون بتواتر، وتأخر دفع رواتب الجنود والبحارة عن مواعيدها. وهكذا نفخت سنو الحرب الاسبانية هذه في كير النفور الشعبي من حكم (كرومويل) ودفعت بغالية طبقات التجار أن تنشد السلام. غير أن المؤكد من الأمر أن الصراع لم يكن ليسحق انكلترا عن بكرة ابيها، برغم تجلي حقيقة أن هذا المصير كان سيكون كذلك لو دخلت أتون صراعات مع القوى العظمى بجانب اسبانيا. لقد هيا نمو التجارة الداخلية والخارجية الانكليزية تدعمه الأرباح المتأتية من المستعمرات أرضية اقتصادية صلبة يمكن لحكومات لندن الاستناد عليها لو وقعت حرب جديدة، وهي قد حققت- ومعها الاقاليم المتحدة

وهولندا - لأنها قد طورت اقتصاد سوق كفوء، الانجاز الفريد بالدمج بين رفع مستوى المعيشة ونمو السكان العددي. ومع هذا، ثمة أمر حيوي لما يزل قائماً الا وهو الابقاء على توازن سليم بين الجهد العسكري والبحري للبلد من جهة وبين تشجيع نمو الثروة القومية من الجهة الثانية؛ الا أن هذا التوازن غدا في نهاية حكم آل كرومويل متقللاً بعض الشيء.

سيطفق هذا الدرس البليغ في فن الحكم أكثر تجلياً لو قارن المرء بين نهضة انكلترا وبين نهضة القوة الجناحية الأخرى - السويد. فقد بانت امارات الفقر على المملكة الشمالية طوال القرن السادس عشر. ولم تستطع السويد أن تفعل غير ما يجدي لادارة نفسها فقط بعد أن تعثر خطاها الاتصال بأوروبا الغربية على يد (لويك) والدنمارك تحديداً، وبعد أن تورطت بسلسلة من الصراعات في جناحها الشرقي ضد روسيا، ولأنها دوماً ما قطعت علاقتها مع بولندا، وألمحت هزيمتها الموجهة على يد الدنمارك في حرب ١٦١١-١٦١٣ أن الانكفاء لا التوسع سيكون مصيرها. وهي قد عانت من انشقاقات داخلية كانت طبقية بطبيعتها أكثر منها دينية، وأسفرت عن تأكيد الامتيازات الواسعة للنبلاء. لكن نقطة ضعفها الاكبر قد استوطنت في قاعدتها الاقتصادية. فأغلب أجزاء اقليمها مترامي الاطراف في القطب الشمالي كانت بوراً أو غابات. وشكل الفلاحون المتشتتون والمكتفون ذاتياً ٩٥٪ من اجمالي سكانها البالغ عددهم (٩٠٠) ألف نسمة والذين بلغوا مع عدد سكان فنلندا حوالي مليون وربع المليون وهو عدد أقل من عدد نفوس أغلب الولايات الايطالية. وهي لم تضم سوى مدن قليلة وصناعة محدودة، أما (الطبقة الوسطى) فقلما تميزت؛ ولما تزل مقايضة السلع والخدمات أهم شكل للتبادل لديها. وعليه كانت السويد مجرد قزم عسكري واقتصادي يوم ارتقى الشاب (غوستاف أدولفس) العرش سنة ١٦١١.

لقد ساعد السويد على نهضتها السريعة عاملان أحدهما خارجي والآخر

داخلي. الأول هو المتعهدون الاجانب وتحديدأ الهولنديون والالمان والولونيون^(١) الذي بدت لهم السويد أرضاً تعد خيراً و (غير نامية)، يحللها ثراها بالمواد الأولية كالخشب وخامات الحديد والنحاس. واتجه أشهرهم ويدعى (لويس دي غير) لا إلى بيع المتوجات الجاهزة الى السويديين مقابل شراء المواد الأولية منهم؛ بل قد انبرى مع مرور الزمن الى انشاء مصانع لتصنيع الأخشاب، ومسابك لسبك المعادن، ومصانع أخرى، وقام باقراض الملك، وألحق السويد (بالنظام التجاري العالمي) الذي يتخذ من امستردام مقره الرئيسي. وبين عشية وضحاها تبوأ السويد مكانة أعظم منتج للحديد والنحاس في أوروبا، وجنت العملات الاجنبية ثماراً لصادراتها تلك وهو ما أتاح لها سريعاً تحمل اعباء الانفاق على القوات المسلحة. ثم وصلت البلاد مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال التسلح وهو انجاز فريد يعود الفضل فيه ثانية الى الخبرة والاستثمار الأجنبيين.

يتجسد العامل الداخلي في سلسلة الاصلاحات الشهيرة التي جاء بها غوستاف أدولفوس واعوانه. فتعززت انتاجية وعطاء خزانة الدولة، والنظام الضريبي، والادارة القضائية المركزية، والنظام التعليمي في هذه الفترة. وازيح النبلاء عن عصب القيادة الى الخدمة المدنية. وتحقق التضامن الديني وانكبت الحكومة المحلية والمركزية خيراً على تأدية أعمالها. وارتكازاً على هذه الاسس الصلبة، نجح غوستاف في بناء بحرية سويدية لتتولى مهمة حماية سواحله من المنافسين الدنماركي والبولندي، ولتأمين ممر آمن للقوات السويدية عبر البلطيق. وقبل هذا، أدرك غوستاف أن شهرته ملكاً عظيماً ستنتقل من اصلاحاته العسكرية العظيمة: وهو اذ طور جيشاً قومياً دائماً قائماً على أساس من التجنيد الالتزامي، ودرب قواته على تكتيكات ميدانية جديدة، وأدخل التحسينات على

(١) الولونيون : هم شعب يسكن الاجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنسية المتاخمة لها.

صنف الخيالة، وزوده بالمدفعية المتحركة الخفيفة، وأخيراً شحنها بروح معنوية وانضباط مدهشين، قد وضع تحت يده أفضل قوة مقاتلة في العالم لما تحرك صوب شمالي ألمانيا في صيف ١٦٣٠ لنصرة قضية البروتستانت.

لقد كان لجميع هذه الامتيازات ضرورتها، ذلك أن أبعاد الصراع الأوروبي وتكاليفه قد تجاوزتا كثيراً أبعاد وتكاليف الحروب المحلية السابقة ضد جارات السويد. وبحلول نهاية سنة ١٦٣٠ عقد غوستاف لواء قيادة أكثر من ٤٢ ألف رجل؛ وتضاعف عددهم بعد اثني عشر شهراً فقط؛ ثم بلغ العدد ١٥٠ ألف رجل قبيل معركة (لوتزن) المصيرية. وفي الوقت الذي شكلت فيه القوات السويدية (فيلق النخبة) في جميع المعارك الرئيسية، واعتادت على اقامة الحاميات في النقاط الاستراتيجية الحساسة، فانها كانت من العدد أقل لتشكيل جيش بذلك الحجم، بل أن أربعة أخماس ذلك الجيش (السويدي) البالغ ١٥٠ ألف رجل كانوا، والحق يقال، مرتزقة أجانب من الاسكتلنديين، والانكليز، والالمان بلغت اجورهم أرقاماً فاحشة. وحتى الصراعات مع بولندا في عشرينيات ذلك القرن قد أثقلت كاهل الخزينة السويدية العامة، فيما هددت تكاليف الحرب الألمانية أن تستنزف أكثر مالا. وما تجسد واضحاً أن السويديين وفقوا في جعل الآخرين يدفعون الثمن. لقد غطت الاعانات الخارجية - لا سيما الفرنسية - جزءاً نزيهاً من التكاليف برغم وفرتها، لكن المانيا نفسها كانت مصدر العون الرئيسي. فالسويد قد طلبت من المقاطعات الاميرية والمدن الحرة المساهمة في قضيتها ان كانت صديقة، وعليها أن تدفع الجزية ان كانت عدوة حتى تتجنب لديارها السلب. وفوق هذا، استهلك الجيش السويدي الجرار من الاقاليم التي عسكر فيها تمويناتها من الغذاء والاعلاف. واكتمل هذا النظام على يد وكيل الامبراطور (ولنشتاين) الذي مولت سياسته الاستهلاكية (في المساهمات) جيشاً امبراطورياً يربو قوامه على ١٠٠ ألف رجل. غير أن جوهر الحديث هنا أن السويديين (ليسوا

هم من مول) القوة اللجبة التي ساعدت على قص جناح هابسبرغ في الفترة من (١٦٣٠ الى ١٦٤٨). ففي عين الشهر الذي وقع فيه على سلام (وستفاليا) كان الجيش السويدي منهمكاً في نهب بوهيميا؛ وكان من المناسب جداً أن لا ينسحب منها الا مقابل دفع (تعويض) يستحق الانسحاب لأجله.

لقد عكس هذا الانجاز برغم كبره صورة مشوهة عن الموقع الحقيقي للسويد في أوروبا. فماكتتها الحربية العملاقة كانت (طفيلية) لحد كبير، وما كان أمام الجيش السويدي في ألمانيا من سبيل غير السلب من أجل ان يقيم أوده - والا تمرد الجنود ولطالوا عندئذ الالمان بمزيد من الاذى. وكان من الطبيعي أن ينفق السويديون (أنفسهم) على بحريتهم وعلى الدفاع عن وطنهم وعلى قواتهم المنتشرة في أماكن غير المانيا، وهو اتفاق استنزف معظم الميزانية الحكومية، وأفضى الى إجراءات يائسة كييع أراضي التاج وإيراداته الى النبلاء وانخفض تبعاً لذلك دخلها على الامد البعيد. وانتزعت حرب الثلاثين سنة أموالها من قوت حياة الانسان وأرهقت الضرائب الاستثنائية كثيراً دخل الفلاحين. وفضلاً عن ذلك أضافت الانتصارات العسكرية للسويد ممتلكات عبر البلطيق - استونيا، وليفونيا، وبرمن، ومعظم أجزاء بومرانيا - جاءت عليها بمنافع تجارية ومالية، بيد أن تكاليف الابقاء على تلك الممتلكات في وقت السلم أو الدفاع عنها وقت الحرب آمنة من غير الاطراف المنافسة كانت جد باهظة حملت دولة السويد أعباءً فاقت تكاليف الحملة الكبرى عبر ألمانيا في ثلاثينيات القرن السابع عشر وأربعينياته.

بقيت السويد قوة لها حسابها حتى بعيد عام ١٦٤٨، ولكن على المستوى الاقليمي فقط. وهي قد بلغت أوج قوتها في المسرح البلطقي في عهد جارلس الخامس (١٦٥٤-١٦٦٠) وجارلس السادس (١٦٦٠-١٦٩٧) حيث صدت قوة الدنماركيين وأبقت على قوتها ضد بولندا، وروسيا، وضد القوة الصاعدة في

بروسيا. لقد أتاح التحول نحو الحكم الاستبدادي أيام جارلس السادس تراكماً للأموال وهو ما هياً بدوره ظرفاً للمحافظة على جيش كبير ونظامي في وقت السلم. وتلك لم تكن، مع ذلك، الا مجرد اجراءات للأخذ بيد السويد بعد أن انحدرت من المنازل العلى في اوروبا. ويقول الاستاذ روبرت: «ثملت السويد في فترة جيل بخمرة الانتصار وانتشت متشاخه بمكاسبها: فقد قادها جارلس السادس الى شمس التواجد اليومي، ورسم لها السياسات المناسبة لمصادرهما ومصالحها الحقيقية ثم زودها باللازم لتحقيقها، كما أعد لها مستقبلا ذا وزن وكرامة تليق بدولة من الطراز الثاني».

وما هذه بانجازات بسيطة، بيد أنها ذات أهمية محدودة لو وضعت في الاطار الاوروبي العام. ومن الاهمية الاشارة هنا الى الدرجة التي تأثر بها توازن القوى في البلطيق والذي استندت اليه السويد بشكل ليس أقل من الدنمارك وبولندا وبراندنبرغ، قد تأثرت و (تضاعف تأثيرها) في النصف الثاني من القرن السابع عشر على يد الفرنسيين والهولنديين وحتى الانكليز لتحقيق أغراضهم الخاصة عن طريق تقديم الاعانات، والتدخلات الدبلوماسية، والاستعانة بالاسطول الهولندي في عامي ١٦٤٤ و ١٦٥٩. وأخيراً، وفيما لا يحق لنا مطلقاً تسمية السويد بدولة (دمية) في هذه اللعبة الدبلوماسية الضخمة، فقد بقيت قرماً اقتصادياً مقارنة مع قوى الغرب الناهضة، ونزعت الى الاعتماد على اعاناتها. ولم تكن تجارتها الخارجية حوالي عام ١٧٠٠م سوى جزءاً يسيراً مما امتلكتها الاقاليم المتحدة أو انكلترا؛ وربما شكل انفاقها الحكومي مجرد واحد الى خمسة عشر جزءاً من انفاق فرنسا. فلاحت أمام السويد فرصة ضئيلة - بالرغم من استقرارها الاجتماعي والاداري المدهش - للمحافظة على هيمنتها العسكرية التي تمتعت بها أيام غوستاف دولفوس، لعوامل منها قاعدتها المادية القاصرة، وعجزها عن غزو مستعمرات وراء البحار. وفي العقود التالية، توجب عليها مجرد وقف تقدم

بروسيا في الجنوب وروسيا في الشرق .

ويجسد المثال الأخير عن قوة هولندا في هذه الفترة تناقضاً صريحاً مع حالة السويد . فهنا أمة بزغت من بين ظروف الثورة الفوضوية ، وهي سبعة أقاليم متنافرة عزلتها الحدود غير النظامية عن الأقاليم الباقية من هولندا الخاضعة لسلطان هابسبرغ ، كما أنها جزء من جزء من امبراطورية واسعة ، محدودة السكان عدداً والمساحة امتداداً ، انسلت سريعاً لتغدو قوة عظمى داخل (وخارج) أوروبا لقراءة قرن . وهي قد تميزت عن الدول الأخرى - ولو أنها لم تختلف عن سيدتها الإيطالية (البندقية) - بامتلاكها شكلاً لحكومة جمهورية أمسك بزمامها نخبة الأشراف . لكن أبرز خصائصها تميزاً هي أن أساسات قوتها قد ارتكزت في حقول التجارة والصناعة والمال . وتمتعت بقوة عسكرية جبارة في الميدان الدفاعي - في أقل تقدير - وامتلكت بحرية كانت الأقوى فعالية حتى بزتها انكلترا أواخر القرن السابع عشر . بيد أن سمات القوة المسلحة هذه كانت نتائج وليست اسساً للقوة والنفوذ الهولنديين .

لم يكن جوهر الموضوع - دون ريب - أن المتمردين الهولنديين السبعين ألف قد مثلوا من الأهمية شيئاً في الشؤون الأوروبية في بواكير ثورتهم . فهم لم يعدوا أنفسهم ولعقود عدة من الزمن أمة منفصلة مطلقاً ، وظلوا هكذا حتى مطلع القرن السابع عشر حين رسموا حدودهم . ولم تكن ما تسمى (بالثورة الهولندية) في بدئها سوى قضية منقطعة الاحداث عنت مجموعات اجتماعية مختلفة قاتلت أحدها الأخرى وعارضت حكام هابسبرغ - وفي أحيان أخرى عملت على مساومتهم - وثمة لحظات لاحت فيها سياسة دوق (بارما) في ثمانينيات القرن السادس عشر باسترداد الأقاليم الاسبانية قاب قوسين أو ادنى من النجاح . بيد أن الاعانات والنجدة العسكرية التي جاءت بها بريطانيا والدول البروتستانتية الأخرى ، واستيراد أعداد كبيرة من الاسلحة الانكليزية ، اضافة الى التحويل

الدائمي للجيش الاسبانية الى فرنسا قد وضع نهاية لحركة التمرد. ومع هذا، ولما كان المتمردون قد وضعوا أيديهم على أغلب مسافن ومواني هولندا، ولأن اسبانيا قد وجدت الامر مستحيلاً أن تفرض سيطرتها على البحر، تجلّى انتصار (بارما) بطيئاً وأن عمليات المحاصرة البحرية قد فقدت زخمها حينما صدرت الأوامر الى الدوق أن يسير بجيشه صوب فرنسا.

ونجحت الاقاليم المتحدة بحلول تسعينيات القرن السادس عشر في الصمود بل وأعادت فتح معظم الأقاليم والمدن التي فقدتها في الشرق. واعتمدت في ذلك على جيشها الذي أحسن تدريبه القائد (موريس) من (فاسوا) والذي تبوأ منزلة أحد أفضل الأمرين في هذا العهد بفضل ما أتى به من مستجدات تكتيكية واستغلاله الإقليم المائي خير استغلال. وان تسمية هذا الجيش بـ (الجيش الهولندي) لتسمية خاطئة: اذ تألف في سنة ١٦٠٠ من (٤٣) سرية انكليزية، و (٣٢) فرنسية، و (١١) أسكتلندية، و (٢٠) ولونية، مع (٩) ألمانية، و (١٧) سرية هولندية فقط، وقد أفلح موريس في صهر هذه القوات مختلفة الجنسيات بقلب متجانس برغم تنافرها البين. وهو دون ريب قد استفاد في هذا المسعى من القواعد المالية التي هيأتها الحكومة الهولندية؛ وتميز جنده على غرار أغلب اقرانهم في جيوش أوروبا باستلامهم المنتظم للرواتب تماماً، مثلما جنحت الحكومة الهولندية الى الانفاق الدائم على بحريتها الكبيرة من أجل ديمومتها.

وليس من الحصافة بشيء مبالغتنا في تقدير ثروة الجمهورية الهولندية أو استقرارها المالي، أو الاقتراح أنها وجدت الطريق معبداً - سيما في مراحلها الاولى - لتمويل حرب طويلة. فقد سببت الحرب في الاجزاء الشرقية والجنوبية للاقاليم المتحدة خسائر فادحة، واضعفت النشاط التجاري، وقلصت عدد نفوسها. وحتى اقليم هولندا المزدهر وجد في الضرائب عبثاً ثقيلاً؛ اذ توجب

عليه سنة ١٥٧٩م أن يدفع ٩٦٠ ألف (فلورين) ثمناً للحرب. ثم قفزت الضريبة الى ٥,٥ مليون فلورين سنة ١٥٩٩. وارتفعت مع اطلالة القرن السابع عشر تكاليف الحرب ضد اسبانيا الى عشرة ملايين فلورين، وهنا تساءل الكثيرون عن مدى امكانية استمرار تغذية مأكنة الحرب دون مزيد من الاعباء والضغط المالي. وكان من حسن حظ الهولنديين أن الاقتصاد الاسباني - وقدرته على الانفاق على جيش الفلاندرز الميال للتمرد - قد عانى اكثر وأجبر مدريد أخيراً على طلب هدنة ١٦٠٩.

ومع هذا، لم يستنفد الصراع المصادر الهولندية برغم أنه قد وضعها على محك الاختبار. أما الحقيقة فهي أن اقتصادها شرع بالنمو سريعاً منذ خمسينيات القرن السادس عشر وما تلاها، فأرسي أساساً متيناً (لثقة) يوم تحولت الحكومة - مثل سائر الدول في أوقات الحروب - الى التعامل مع سوق المال. ويكمن أبرز الاسباب وراء هذا الازدهار في التفاعل المتجانس بين النمو السكاني وبين روح العمل التعهدي فور سقوط حكم هابسبرغ وهي بالاضافة الى النمو الطبيعي في أعداد سكانها قد قدمها عشرات (وربما مئات) الألوف من اللاجئين من الجنوب وأماكن أخرى من أوروبا. وتبين أن كثيراً من هؤلاء المهاجرين عمالاً مهرة، ومعلمين أكفيا، وأصحاب حرف يدوية بارعين، يسبقهم رأسماليين ملكوا الكثير ليقدموه. وجاءت حوادث نهب (انتورب) على يد القوات الاسبانية سنة ١٥٧٦ لتمنح امستردام فرصاً وردية في النظام التجاري العالمي، كما انتهب الهولنديون كل ساحة اتاحت لهم لتطوير تجارتهم. وحصلوا على مصادر ثروة اضافية من هيمنتهم على تجارة سمك الرنكة الوفيرة وقيامهم باستصلاح الأرض المحاذية للبحر. واتاحت لهم تجارتهم الملاحية وخاصة سفن شحنهم النشيطة (فلايتس) المجال لحمل المواد التجارية لمعظم أجزاء أوروبا بحلول سنة ١٦٠٠: كالأخشاب، والجلوب، والالبسة، والملح، وسمك الرنكة ومن خلال جميع الممرات المائية.

وأثر تجار أمستردام تجهيز عدوهم اللدود اسبانيا بالمواد الغذائية حتى لو أثار ذلك حنق حلفائهم الانكليز وكهنة هولندا الكالفينيين^(١)، اذا ما فاقت كفة الارباح حجم المخاطر. وفي الداخل، تم استيراد المواد الأولية بكميات وفيرة لتعالج وتجهز تماماً على أيدي تجار أمستردام، و (دلفت) و (ليدن) وغيرهم. وسيتفني العجب لقولنا أن حوالي ٥٦٪ من نفوس هولندا البالغ عددهم بحلول عام ١٦٢٢م ٦٧٠ ألف نسمة قد عاشوا في مدن متوسطة الحجم، سيما وقد نشأت فيها صناعات كثيرة مثل (تنقية السكر، والتقطير، والتخمير، السجائر، وغزل الحرير، والمصنوعات الفخارية، والزجاجية، والاسلحة، والطباعة، وصناعة الورق). وهنا ستبدو أية منطقة أخرى في العالم متخلفة اقتصادياً لو قورنت بها.

وثمة حيزين آخرين في الاقتصاد الهولندي كان لهما أثراً في تعزيز قوتها العسكرية. يتجسد أولهما في التوسع فيما وراء البحار. فهو يمثل اضافة جديدة لمصادر الجمهورية برغم أنه لا يرقى الى مستوى التجارة الاذل ولكنها الاوسع في المياه الأوروبية. ففي الفترة بين ١٥٩٨ - ١٦٠٥، أبحرت سنوياً سفن بمعدل ٢٥ سفينة الى غربي أفريقيا و ٢٠ الى البرازيل و ١٠ الى الهند الشرقية، اضافة إلى ١٥٠ سفينة إلى الكاريبي، وأقيمت مستعمرات ذات سيادة في أمبونيا عام ١٦٠٥م وترينت سنة ١٦٠٧م، كما أنشأت المصانع والمراكز التجارية حوالي المحيط الهندي، وعلى مشارف الأمازون، وفي اليابان سنة ١٦٠٩. واستفادت الأقاليم المتحدة مثل انكلترا من التغير البطيء الذي شهدته التوازنات الاقتصادية من المتوسط الى الاطلسي والتي شكلت احد الإتجاهات الفريدة لتلك الفترة (١٥٠٠ - ١٧٠٠)؛ وأثارت كذلك في المجتمعات روح الاستعداد لجني أرباح التجارة العالمية في الوقت الذي عملت فيه بدءاً لمصلحة البرتغال واسبانيا.

(١) الكالفنية: مذهب كالفين اللاهوتي الفرنسي البروتستانتى (١٥٠٩-١٥٦٤) القائل بأن قدر الانسان مرسوم قبل الولادة.

وتمثل الحيز الثاني في دور أمستردام المتنامي كمركز للتمويل العالمي، وهو لازمة طبيعية لنجاح الجمهورية في اداء واجباتها في الشحن والتبادل السلعي في اوروبا. ولم يختلف ماقدمته مؤسساتها المالية (التي كانت تستلم الايداعات بفوائد معلومة، وتقوم بالتحويلات المالية، وتحرر فواتير الصرف والقروض العائمة) عن الممارسات التي سادت في البندقية وجنوا مثلاً؛ غير أنها عكست ثروة الاقاليم المتحدة من التجارة. لقد كانت تجارة واسعة النطاق وسارت اعمالها بدرجة إئتمان أعلى، وتحسن ذلك اكثر ما دام المستثمرون الرئيسيون جزءاً من الحكومة، ورغبوا بصيانة مبادئ التعامل المالي السليم والابداع الآمن والدفع النظامي للديون. فأثمر ذلك عن توفر أموال للقروض الحكومية، أضفت على الجمهورية الهولندية امتيازاً تفوقياً على منافساتها لا يعلوه ثمن؛ واستطاعت أن تقرض مبالغاً بأقل نسب فائدة طالما هي قد دفعت ديونها فور استحقاقها فأبقت على نسبة اعتماد ثابتة وغلبت بهذا الامتياز أغلب الحكومات آنذاك. بلى هو امتياز كان الاعظم في القرن السابع عشر وفي جميع العصور حقاً.

واكتسبت هذه السهولة في الحصول على القروض أعظم أهمية لها بعد نشوب النزاعات مع اسبانيا سنة ١٦٢١، فقد ارتفعت نفقات القوات المسلحة تصاعدياً من ١٣,٤ مليون فلورين سنة (١٦٢٢) الى ١٨,٨ مليون فلورين سنة (١٦٤٠). وهذه اكلاف باهظة لا يقوى عليها أكثر الناس مالأ. وثقلت وطأتها أكثر حين طال ضرر الحرب تجارة هولندا فيما وراء البحار من خلال الخسائر المباشرة التي تحملتها أو بأيلولتها الى أطراف محايدة. ولدات من الاسهل سياسياً تمويل أكثر ما يمكن من نفقات الحرب عن طريق القروض من العامة وبرغم أن هذا الاجراء قد أفضى الى زيادة هائلة في الدين الرسمي - حيث بلغ دين اقليم هولندا ١٤٣ مليون فلورين سنة ١٦٥١ - أكدت دلائل قوة البلد الاقتصادي وإمكانية تسديد الفوائد أن النظام المالي للبلاد لما يزل بعيداً عن خطر

الانهيار. وفيما تجلّى أن الدول الغنية بدأت تترنح من الانفاقات العسكرية، تأكد أيضاً أن النجاح في الحرب يعتمد على مطاولة خزينة الدولة وقد كسب الهولنديون هذه المطاولة مع الآخرين دوماً تقريباً.

حرب، ومال، ودولة الامة:-

أما وقد بلغنا هذا الحد، حري بنا ايجاز الذي حتواه هذا الفصل بين ثناياه. لقد ارتبط خوض غمار أنى حرب لفترة ما بعد عام ١٤٥٠ بأواصر قوية مع (ولادة دولة الامة). وشهدت معظم بلدان اوروبا في الفترة المحصورة بين أواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن السابع عشر، مركزة السلطة السياسية والعسكرية غالباً بيد الملك (وأحياناً بيد الامير المحلي أو بيد نخبة التجار المتنفذين)، ورافقها زيادة صلاحيات السلطة الحاكمة وتعدد اساليب الدولة في جباية الضرائب، وهو اسلوب نفذته وفق آلية أكثر بيروقراطية وسعة من حالها اليوم كان مفروضاً أن يعيش الملوك (على ما ملكوا) وان الجيوش القومية تلقى تمويلها من الضرائب الاقطاعية.

ثمة عديد من الاسباب تقف وراء تطور دولة الامة الاوروبية. اذ سحق التغير الاقتصادي معظم أركان النظام الاقطاعي، وتحتم على الطبقات الاجتماعية المختلفة أن ترتبط احدها بالآخرى من خلال أنماط التزام جديدة. اما (الاصلاح) من خلال تقسيمه العالم المسيحي على أساس طائفة الحكام الدينية فقد تمخض عن دمج السلطتين المدنية والدينية، فتفشيت النزعة الدنيوية على اساس قومي. وتعززت هذه الدنيوية أثر طمر اللغة اللاتينية وسريان اللهجة العامية على السنة الساسة ورجال القانون والبيروقراطيين والشعراء. وازاد تطور وسائل الاتصال وتوسع شبكة التبادل البضائعي، وابتكار المطابع، واكتشافات المحيطات مدارك الانسان وعياً لا بالناس الآخرين فحسب بل وبالفروقات المتأصلة في لغاتهم،

وأذواقهم، وعاداتهم الثقافية ودياناتهم. فلا غرابة في مثل هذه الظروف ان يؤمن العديد من الفلاسفة والكتاب الآخرون بفكرة دولة الامة لتغدو النمط الطبيعي والامثل للمجتمع المدني، أي أن تعزز سلطاتها وتحمي مصالحها، وأن يعمل الحاكم والمحكوم بانسجام من أجل الصالح القومي العام مهما كان نوع الدستور المعقود بينهما.

يبد أنها الحرب وعواقبها هي التي سلطت ضغطاً ملحاً ودائماً (لبناء الامة) أكثر من هذه الاعتبارات الفلسفية والنزعات الاجتماعية بطيئة البروز. واتاحت القوة العسكرية للسلاطات الاوروبية الحاكمة أن تبقى في منزلة فوق منزلة أصحاب الارض البارزين، وأن يضمنوا السلطة والانسجام السياسيين (حتى وان انطوى غالباً على تقديم التنازلات للنبلاء). وساعدت العوامل العسكرية - أو بالأحرى العوامل الاستراتيجية الجغرافية - على رسم الحدود الاقليمية لدول الامة هذه، فيما أيقظت الحروب المتكررة الوعي القومي على نحو سلبي في أقل تقدير، اذ علمت الانكليز مقت الاسبان، والسويديين مقت الدنماركيين، كما علمت المتمردون الهولنديين كراهية أسيادهم السابقين (هابسبرغ). وقبل كل شيء، هي الحرب - سيما التقنيات الحديثة التي عجلت في تنمية جيوش المشاة والتحصينات والأساطيل باهظة الثمن - التي حدت بالدول المتحاربة أن تنفق أموالاً أكثر من السابق، وأن تبحث عن سبل تأتيها بعوائد مكافئة. وتبقى جميع الملاحظات عن الارتفاع العام في حجم الانفاق الحكومي، أو عن منظمات جديدة لجمع العوائد، أو عن العلاقة المتغيرة بين الملوك والمؤسسات العقارية في بواكير اوروبا الحديثة مجرد ملاحظات (نظرية) حتى نستعيد الى ذاكرتنا أهمية الصراع العسكري. ففي السنين القليلة الأخيرة من حكم اليزابيث الانكليزية أو فيليب الثاني الاسباني كرسث ثلاثة ارباع اجمالي الانفاق الحكومي للحرب أو لتسديد القروض عن الحروب السالفة. ولعل النشاطات العسكرية والبحرية لم تكن دوماً سبب الوجود

لدول الامم هذه، لكن المؤكد من الأمر أنها كانت ألع وأغلى نشاط لها.

ومع هذا، سيكون من الخطأ الافتراض أن اجراءات جباية الايرادات وتعبئة الجيوش وتموين البحريات واصدار الاوامر وتوجيه الحملات العسكرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد جرت وفق طريقة هي أقرب تشبيهاً بالطريقة التي ميزت- لنقل- عملية غزو نورماندي. فقد كانت الماكنة الحربية الاوروبية في بداية نهوض اوروبا الحديثة متعثرة الخطى وقاصرة الاداء وكم تجشمت دول عناء لحشد جيشها والسيطرة عليه في هذه الفترة. وكم جزعت نفوس القادة من جنود رثاء الثياب، ومرترقة غير مضموني الولاء، وسلاح غير متماثل قاصر الاداء ونقص في التجهيزات لا يطاق، ومشاكل نقل لا تحتمل. وحتى لو خصصت أموال كافية للأغراض العسكرية، كان الفساد والاهدار يبتلعان حصتها منها.

وعليه لم تكن القوات المسلحة عماداً للدولة ولا معروفة النوايا يوم تحين ساعتها. وكثيرا ما أفلتت جماعات كبيرة من الرجال من سيطرة الجيش لنقص في التموين أو لقصور في دفع الرواتب وهو السبب الاخطر. وتمرد جيش الفلاندرز ست وأربعين مرة في الفترة المحصورة بين ١٥٧٢ - ١٦٠٧، ومثله تمردت، وان كان أقل عدد مرات، جيوش جرارة كالقوات السويدية في المانيا أو جيش كرومويل الحديث الطراز. وكتب ريخليو في كتابه (الوصية السياسية) بمرارة:

«يضم التاريخ في طياته كثيراً من الجيوش التي سحقها الفاقة والفوضى أكثر من جهود اعدائها؛ وكم شهدت من العمليات في عصري قد افتقدت لا شيء غير التعقل».

وألفت مشكلتي الرواتب والتموين بتأثيرهما على الأداء العسكري وبشتى الطرائق: وهنا علق أحد المؤرخين بقوله أن حملات غوستاف ادولفوس المتحركة

ببراعة مدهشة في ألمانيا قد عكست بحثاً مجرداً بل ملحاً عن الطعام والعلف لافراد قوته الكثر، بدلاً من تلقي الاوامر الاستراتيجية العسكرية حسب مفهوم (كلاوزفيتس)^(١). ورسخ في ذهن القادة قبل أن يسمعوا حكمة نابليون بوقت طويل، قول أن الجيش يسير على معدته.

بيد أن هذه القيود الفيزيائية قد انطبقت على الصعيد القومي أيضاً سيما في ميدان جباية الاموال لدعم المجهود الحربي. فلم تستطع أية دولة آنذاك مهما كان ثراؤها أن تدفع فوراً نفقات صراع طويل؛ وظلت دوماً موجودة - مهما بلغت الضرائب المستحصلة- فجوة دائمية بين الدخل والانفاق الحكوميين لا يملؤها سوى القروض المتأتية إما من المصارف الخاصة مثل فوجرز، أو لاحقاً من خلال سوق مالي يتعامل بالعقود مع الحكومة. لقد أجبرت التكاليف المتقافزة للحرب الممالك باختلاف اصقاعهم على التأخر عن ايفاء الديون، وتخفيض قيمة عملاتها، أو اتخاذ بعض الاجراءات اليائسة التي قطفت منها انتعاشاً قصير الامد ترتب عليه ضرر طويل الامد. وصار دأب الحكومات ان توفر عيش الكفاف المتذبذب مثلما دأب قادتها على تنظيم جيوشهم وتعليف خيولهم. واشتملت النشاطات المتواترة بدرجة او باخرى التي اضطر اليها الحكام ومرؤوسيهـم ابان تلك الفترة على ابرام اصل العقارات للحصول على ضرائب اضافية، وارغام الاثرياء والكنائس على تقديم (الصدقات)، والتساوم مع اصحاب المصارف ومتعهدي السلاح، وكذلك الاستيلاء على سفن المال الاجنبية والتهرب من ايفاء الديون.

(١) كلاوزفيتس (كارل فون) Clausewitz : (١٧٨٠ - ١٨٣١).

قائد بروسي خبير بفنون الحرب. حارب ضد نابليون ويات مدير المعهد الحربي في برلين ١٨١٨. اشتهر بنظرية في الحرب وبكتابه (عن الحرب) الذي أحدث تأثيراً كبيراً على تعليم قيادة الاركـان الالمانية وعلى التصور الماركسي للحرب عند انجلس ولينين.

وعليه ينبغي الا ينطوي جدل هذا الفصل على قول أن هابسبرغ قد فشلوا تماماً في بلوغ ما أدركه الآخرون. فلا يسطع هنا دليل شابه التناقض والنجاح والفشل، انما يقاس وفقاً لفروقات ضيقة النطاق. ثم ان جميع الدول حتى الاقاليم المتحدة تحملت وزراً ثقيل الوطأة بعد أن استهلكت الحملات العسكرية والبحرية مصادرها. وجميعها قاست من مصاعب مالية، وتمرد الجند، وشحة التموين، اضافة الى المعارضة الداخلية للضرائب الباهظة. كما شهدت هذه السنون مثلما حصل فيما بعد في الحرب العالمية لأولى، صراعات التحمل التي دفعت بالأطراف المتقاتلة أقرب فأقرب الى حالة الانهك. وبان في العقد الأخير من حرب الثلاثين سنة أن أياً من الحلفاء لن يقوى حالاً أن يستجمع جيشاً ميدانياً كبيراً كالذي قاده (غوستاف) و (لنشتاين)، لسبب بسيط هو أن طرفي النزاع كلاهما قد استنفد مالاً وافتقر رجالاً. ووفقاً لهكذا قياس سيغدو نصر القوات المعادية لهابسبرغ نصراً هامشياً ونسبياً. فتلك القوات قد نجحت- وكان ذلك نجاحها الوحيد- في الموازنة بين قاعدتها المالية وقواتها العسكرية بأفضل حال من خصومها (هابسبرغ). فقد رأى بعض المنتصرين- في أقل تقدير- أن استغلال مصادر الثروة القومية يتحتم أن يستند الى التعقل لا الطيش أثناء صراع طويل المدى. ولعلمهم أقروا- ولو على مضض- أن للتاجر والمصنع والمزارع أهمية لا تقل عن أهمية ضابط الخيالة وحامل الرمح. بيد أن مستوى تقييمهم ومعالجتهم للعناصر الاقتصادية كان ضحلاً.

الفصل الثالث

المال والجغرافيا وأثرهما في كسب الحروب

(١٦٦٠ - ١٨٥١)

لم يأت توقيع معاهدة الدول الرائدة (يابروتيز) بنهاية للعداءات بين القوى الأوروبية العظمى، أو حسمها خلال الحروب. غير أن القرن ونصف القرن من الصراع الدولي الذي نشب بعد سنة ١٦٦٠ قد جاء مختلفاً في نواحي هامة عن طبيعة الصراع الذي شهدته السنوات المائة المنصرمة. وعليه عكست هذه التغيرات مرحلة أخرى من السياسة الدولية.

وكانت أجلى سمة لاحت في مسرح القوة العظمى بعد ١٦٦٠ هي نضوج نظام (متعدد الاقطاب) للدول الأوروبية، وفيه نزع كل قطب سراعاً الى اتخاذ قرارات بشأن الحرب والسلام على أساس (المصالح القومية) لا على أساس القضايا الدينية أو مصالح ما وراء الحدود القومية. بيد أن ذلك لم يكن تغيراً وليد لحظته أو تغيراً مطلقاً: فالدول الأوروبية وقبل ١٦٦٠ قد ألقت بنفسها في أتون مناورات محددة وفي بالها مصالحها الآنية، وأنداك لما يزل المقت الديني حطباً للنزاعات الدولية في القرن الثامن عشر. ومع ذلك، تلاشت السمة البارزة للعهد المحصور بين ١٥١٩-١٦٥٩ والمتمثلة بصراع المحور النمساوي الهابسبرغي - الاسباني ضد تحالف الدول البروتستانتية ومعها فرنسا، وحل بدلاً عنها النظام الهش المؤلف من تحالفات قصيرة المدى وسهلة التغير. فانضوت البلدان التي

كانت خصوماً لبعضها في حروب سابقة وراء راية واحدة في الحرب التالية، وهذا أمر أكد تبني (السياسة الواقعية) المحسوبة أكثر من فسح المجال للعقيدة الدينية أن تدير دفة السياسة.

ها هنا أضفى شيء لم يكن عندئذ جديداً بل هو أمر معهود في كل العصور وتمثل بارتقاء دول عالي عصرها وتداعي أخرى الى سافله بسبب التذبذبات الموجودة في ميداني الدبلوماسية والحرب والتي كانت طبيعية لذلك النظام الهش متعدد الاقطاب. فقد انحدرت أمم كانت رائدة في الفترة السابقة أمثال (الامبراطورية العثمانية، واسبانيا، وهولندا، والسويد) الى المرتبة الثانية وأفل نجم بولندا في خضم هذا العداء الذي طاول لقرن ونصف القرن للفترة بين تولي لويس الرابع عشر السلطة المطلقة في فرنسا (١٦٦٠-١٦٦١) واستسلام (نابليون بونابرت) بعد معركة (واترلو) سنة ١٨١٥. أما النمسا هابسبرغ، فقد نجحت بفضل ما اتخذته من تعديلات اقليمية وبنوية مختلفة على أراضيها الموروثة، في البقاء في المرتبة الأولى، وهي درجة بلغتها بروسيا - شالي ألمانيا في عهد براندبرغ بعد بدايات غير واعدة. وفي الغرب، عززت فرنسا بعد سنة ١٦٦٠ قوتها العسكرية وباتت الاقوى دولة أوروبية، حتى لاحت لأغلب المراقبين القوة الطاغية الاقرب شهاً بقوات هابسبرغ قبل نصف قرن. ولم يكبح جماح قدرة فرنسا على الهيمنة على وسط وغرب أوروبا سوى تكتل لجاراتها البرية والبحرية عبر سلسلة من الحروب الطويلة (١٦٨٩ - ١٦٩٧ ، ١٧٠٢ - ١٧١٤ ، ١٧٣٩ - ١٧٤٨ ، ١٧٥٦ - ١٧٦٣ . لكنها استعادت انفاسها في الحقبة النابليونية فأحرزت سلسلة انتصارات عسكرية فرنسية لم يأت بنهاية لها غير ائتلاف القوى الاربع العظمى. وبقيت فرنسا حتى في هزيمتها سنة ١٨١٥ احدى الدول القائدة. وبين

(١) السياسة الواقعية Real Politik : مصطلح ألماني يقصد به السياسة القائمة على مصالح مادية وعملية وليس على المسائل النظرية والاخلاقية.

فرنسا في الغرب والدولتين الالمانيتين (بروسيا والنمسا في عهد هابسبرغ) في الشرق، ظهرت بطيئاً مجموعة من التوازنات الثلاثية في قلب أوروبا مع بزوغ شمس القرن الثامن عشر.

يبد أن التغيير الأهم في نظام القوة العظمى خلال ذلك القرن قد حصل في (جناحي) أوروبا، بل وحتى خارج بلدانها. فخرجت دول اوروبية غربية من افلاكها الصغيرة القلقة الى رحب ميادين واسعة كثيرة، وخاصة في الهند وأقاليم الهند الشرقية، وجنوبي أفريقيا حتى بلغت استراليا. وكانت بريطانيا أكثر من حالفها النجاح سيما وقد (استقرت) داخلياً بعد حلول (جيمس الثاني) محل (وليام وماري) سنة ١٦٨٨ ، واستغلاها قدراتها الاليزابيثية كأهم امبراطورية بحرية اوروبية. ولم يحد فقدانها السيطرة على المستعمرات الامريكية الشمالية الرخية في سبعينيات القرن الثامن عشر - وهو ما أتاح ظهور ولايات متحدة مستقلة ذات القوتين الدفاعية الكبيرة والاقتصادية الهائلة - الا مؤقتاً من التأثير البريطاني على العالم. ولاحت كبيرة أيضاً انجازات الدولة الروسية، التي مدت سلطانها شرقاً وغرباً عبر سهوب آسيا طوال القرن الثامن عشر. وكان لكلتيهما برغم وقوعهما عند حاشيتي أوروبا الغربية والشرقية، دوراً في تحديد مصير دول الوسط - ونقصد هنا التدخل البريطاني في الشؤون الالمانية نظراً لأواصر الرابطة التي جمعت الاسرة الحاكمة البريطانية مع أمراء هانوفر (عقب ارتقاء جورج الاول العرش سنة ١٧١٤)، وكذلك العزم الروسي على امتلاك اليد العليا في تقرير مصير بولندا. لقد أرادت حكومتا لندن وبيترسبورغ توازناً للقوى داخل القارة الاوروبية ورغبت كلتاهما في التدخل المتوازن في الشؤون الاوروبية لضمان توازن يتوافق ومصالحها. وبمعنى آخر، بات نظام الدول الاوروبية خماسياً مؤلفاً من: فرنسا، وامبراطورية هابسبرغ، وبروسيا، وبريطانيا، وروسيا - اضافة الى دول أقل شأنًا مثل (السافوا) والدول الآخذة بالانحطاط كاسبانيا.

فلم نجحت تلك القوى الخمس تحديداً لا سواها في البقاء (أو الدخول) في عصبة الدول العظمى - برغم أنها قد تباينت في حجم ما ملكت من قوة؟ ان الايضاحات العسكرية الصرفة لا تأتينا كثيراً بالذي نحن بصدده. فمن العسير التصديق هنا أن نشأة وسقوط القوى العظمى في تلك الحقبة قد أحدثتها فقط التغيرات التي شهدتها التكنولوجيا العسكرية والبحرية، وبالتالي نفعت بلداً أكثر من آخر ورجحت كفته عليه^(١). ولا ريب أن تطوراً ضيق النطاق قد شهدته ميدان صنع الاسلحة: فقد ازاحت بندقية الزناد (ذات الحربة الحلقية) كتائب الرماحين عن ساحة القتال؛ وتمتعت المدفعية بحرية حركة أكبر، لا سيما بعد ورود الاصناف الجديدة التي صممها (غريوفال) في فرنسا خلال ستينيات القرن الثامن عشر. وكذلك المدفع البحري قصير المدى المعروف بالمدفع القديم (الذي صممه شركة كارون أول مرة في اسكتلندا أواخر سبعينيات ذلك القرن) والذي عزز من الطاقة التدميرية للسفن الحربية. وهناك التطورات التي شهدتها الفكر التكتيكي ومن ورائه تقف الزيادات المتواترة في اعداد السكان ونمو الناتج الزراعي اللذين أتاحا المجال لتشكيل وحدات عسكرية أكبر حجماً (الفرقة والفيلق). ان من العدل القول هنا أن جيش (ولنجتون) سنة ١٨١٥ لم يكن مختلفاً كثيراً عن جيش مارلبورو سنة ١٧١٠، وما اسطول (نلسون) بذلك الفارق التكنولوجي الكبير عن ذاك الذي واجه سفن لويس الرابع عشر الحربية.

تكمن أهم التغيرات التي طرأت على الميدانين العسكري والبحري خلال القرن الثامن عشر في (التنظيم) نظراً لكثافة النشاط الذي اضطلعت به الدولة آنذاك. وخير مثال لهذا التحول هو فرنسا في عهد لويس الرابع عشر (١٦٦١ - ١٧١٥) حيث عزم وزراء مثل (كولبرت) و (لوتيلر) وآخرون على تعظيم سلطة

(١) على سبيل المثال، رجح حلول السفن الحربية المسيرة بالبخار بعد سنة ١٨٦٠ كفة بريطانيا (التي تملك فحماً كثيراً) على فرنسا (التي لا تملك غير كميات قليلة).

الملك في الداخل وتمجيده في الخارج . وهنا أرغمت دول- اذا ما أرادت لنفسها البقاء- على النموذج الفرنسي الذي ابتدع لنفسه وزارة حرب فرنسية لها من يشرف على شؤون التمويل والتمويل وتنظيم القوات وانا طت بمجموعة (ضباط صارمين) مهمة وضع مناهج تدريبية وانضباطية جديدة؛ اضافة الى نصب الثكنات وفتح المستشفيات، وتهيئة سوح الاستعراضات، واقامة مستودعات برية لدعم جيش الملك اللجب، جنبا الى جنب مع تشكيل اسطول بحرية هائل يخضع للسيطرة المركزية. ان احتكار وبيروقراطية السلطة العسكرية بيد الدولة هو بيت القصيد لقصة اسمها (بناء الامة)؛ والعملية هنا كانت متبادلة طالما أن مصادر الدولة وسلطتها المعززة قد منحت قواتها المسلحة شيئا من (الدائمة) لم تكن موجودة قبل قرن خلى. فلم يعد الامر مقتصرأ على وجود مجرد جيوش (محترفة) و (دائمة) وبحرية (ملكية) فحسب، بل ثمة بنية تحتية لاكاديميات حربية أكثر تطورا، وثكنات تدريبية، واحواض ترميم السفن واصلاحها، وغيرها اشرف عليها جميعاً مدراء متخصصيين. واصبحت السلطة الآن سلطة (وطنية)، سواء تكشففت من خلال الطغيان التنويري لاوروبا الشرقية، والقيود البرلمانية في بريطانيا، أم من خلال القوى الدهمائية في فرنسا الثائرة. ومن الوجه الآخر، لم تتجشم الدول الاخرى عناء محاكاة التطورات التنظيمية تلك (والمع الامثلة على ذلك هو نجاح بطرس الاكبر بتنمية جيش روسيا في غضون عقدين فقط بعد سنة ١٦٩٨).

وثمة عاملين يحتلان من الاهمية مكاناً أكبر من هذه التطورات العسكرية الضيقة يطرحان تفسيراً للمكانة النسبية التي حازت عليها القوى العظمى في السنوات ١٦٦٠ - ١٨١٥ : انها المال والجغرافيا. ونحن اذ نستعرضهما معاً تسنى لنا التطلع الى مشهد أوسع لما يبدو للوهلة الأولى نموذجاً محيراً في النجاح والفشل الذي اسفرت عنه الحروب الكثيرة في تلك الحقبة.

« الثورة المالية »

كانت جليلة أهمية التمويل والقاعدة الانتاجية الاقتصادية التي جاءت بعوائد للدولة لعيان أمراء عصر النهضة كما أوضح ذلك الفصل السابق . فقد أفضى ظهور ممالك النظام القديم (السابق للثورة) في القرن الثامن عشر بمؤسساتها العسكرية الضخمة واساطيلها الحربية الى احتداد حاجة الحكومة لدعم الاقتصاد وتأسيس مؤسسات مالية قادرة على زيادة الاموال وادارتها . علاوة على ذلك ، ومثلما هو الامر مع الحرب العالمية الأولى ، تميزت الصراعات الدائرة آنذاك مثل الحروب الانكلو - فرنسية السبع التي نشبت بين ١٦٨٩ - ١٨١٥ بأنها (حروب تحمل) . وعليه عقد لواء النصر لصالح القوة - وأكثر دقة لصالح تحالف القوة العظمى طالما أن فرنسا وبريطانيا كلتاهما قد ملكت حلفاء - ذات القدرة الاكبر على الاحتفاظ برصيداها المالي وعلى ديمومة تدفق التجهيزات لجيوشها . ومدت الحقيقة المجردة أن هذه الحروب كانت حروباً تحالفية في أمد تلك الصراعات طالما أن الطرف المتحارب الذي رأى مصادره وقد نضبت قد اتجه صوب حليف أقوى ليأتيه بالقروض ويمده بالتعزيزات فيطيل من عمره داخل سوح القتال . ها هنا أمست الحاجة الاوحد لكل طرف متحارب - آخذين بالاعتبار الطبيعة المكلفة والمنهكة لتلك الصراعات - هي المال والمال ومزيد من المال . وتلك هي الحاجة التي شكلت خلفية ما عرف بـ (الثورة المالية) لأواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، حين أنشأت بعض دول اوروبا الغربية نظاماً متطوراً نسبياً للصيرفة والايداع لا لشيء أكثر من تسديد نفقات حروبها .

ويقف وراء التغيرات في النظام المالي لذلك العصر سبب آخر لا يرتبط والاطار العسكري بصلة . انه النقص الدائم في العملات المسكوكة سيما في سني

ما قبل اكتشاف الذهب في البرازيل البرتغالية سنة ١٦٩٣ . وكان كلما انتعشت التجارة مع الشرق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ازداد تدفق الفضة لتعديل التوازن التجاري، وذلك ما حدا بالتجار والوسطاء الى رفع عقيرتهم بالشكوى من شحة العملات النقدية. يضاف الى هذا أن الزيادات المتواترة في حجم التجارة الاوربية وخاصة المنتوجات الاساسية كالملابس ومعدات البحرية وما رافقها من رغبة باستبدال الاسواق الموسمية لوسط اوربا بمراكز دائمية للتبادل، قد أسفرت عن تنظيم متنامٍ للاتجاهات المالية وقابلية على التنبؤ بها مسبقاً وانتشر لذلك استخدام سندات التبادل وبطاقات الائتمان. وظهر في امستردام على وجه الخصوص، ولندن، وليونز، وفرانكفورت، ومدن أخرى فريق كامل من المقرضين، وتجار البضائع، والصاغة (الذين تعاملوا على الغالب بالقروض)، وسماسرة الاوراق التجارية، وكذلك سماسرة تعاملوا بأسهم الشركات المساهمة المتزايدة الاعداد. وبفضل تبني هذه الممارسات المصرفية التي تجلت في ايطاليا ابان عصر النهضة، أرسى هؤلاء الاشخاص والمؤسسات المالية دعائم بنية ائتمان وطني ودولي كانت حجر الاساس لنظام عالمي اقتصادي حديث.

لقد كانت الحرب ولحد بعيد الداعم الاكبر (للثورة المالية) في أوروبا وإذا كانت الاعباء المالية في عهد فيليب الثاني وفي عهد نابليون ذات مستوى واحد، فان ذلك الفرق كان جد ملحوظ. فاذا كانت أكلاف حرب القرن السادس عشر قد بلغت ملايين الباونات؛ فانها قد ارتفعت مع نهاية القرن السابع عشر الى (عشرات) الملايين من الباونات؛ وبلغت - لأطراف الحرب الكبار - بحلول نهاية الحرب النابليونية مائة مليون باون سنوياً أحياناً. وسواء - والجديد هنا للغة التجارة - جلبت صراعات القوى الكبرى تلك الطويلة والمتكررة فائدة أكبر الى النهضة التجارية والصناعية الغربية مما كانت ستأتيها به حالة الاحرب أم

أصابتها بأذى أشد وأكبر، ما كان ممكناً قط حل تلك الصراعات تراضياً. وستعتمد الاجابة هنا - ولحد كبير- على محاولة المرء تقييم النمو (المطلق) للبلد مقارنة برخائه وقوته (النسبيتين) لما قبل أو بعد الصراع الطويل. والامر الواضح هنا أن (أحدث) دول القرن الثامن عشر وأكثرها نجاحاً قد فشلت في التسديد الفوري لنفقات حروب تلك الحقبة من عوائدها الاعتيادية. وفوق هذا، أن الزيادات الضريبية العالية وبرغم وجود آلية سهلة لتحصيلها، أمكن لها يسيراً اثارة الاضطراب الداخلي وهو أمر أقلق مضاجع الانظمة باختلاف ضروبها سيما لو واجهت تحدياً خارجياً في الوقت عينه.

وعليه أضحي الخيار الوحيد أمام الحكومة لتمويل الحرب هو الاقتراض: أي بيع سندات الفائدة وأفضل منها بيع الاسهم طويلة الاجل التي تأتي بفوائد لصالح كل من مولوا الدولة. وهكذا استطاع المسؤولون وقد اطمأنوا على تدفق الاموال، أن يقرروا بالدفع الى متعهدي تجهيز الجيش، وتجار الارزاق، وبناء السفن، والقوات المسلحة نفسها. لقد عمل هذا النظام ثنائي الاتجاه بتحصيل الاموال وانفاقها (في ذات الوقت) ك (كير) ينفخ في تطوير الرأسمالية الغربية ودولة الامة نفسها.

من الأهمية بمكان التأكيد هنا أن نجاح مثل هكذا نظام - وان بدا طبيعياً لأي عين باصرة- قد اعتمد على عاملين حاسمين: أولهما توفر آلية كفاء لتحصيل القروض، وثانيهما تمتع الحكومة ب (رصيد) في الاسواق المالية. ومن الجانبين شقت الاقاليم المتحدة طريقها وما ذلك بشيء مدهش لما كان تجارها جزءاً من الحكومة وتوقى لرؤية شؤون الدولة تديرها عين مبادئ السياسة المالية المتبعة في الشركات المساهمة مثلاً. ولذلك استطاعت الولايات الهولندية التي رفعت حجم الضرائب على نحو كفاء ومنتظم لتغطية الانفاق الحكومي، ان تضع على ديونها نسب فوائد واطئة جداً، فأبقت على تسديد مدفوعات الديون

باقساط منخفضة. لقد أضفى هذا النظام الذي حظى بدعم عظيم من لدن العديد من المؤسسات المالية في أمستردام على الاقاليم المتحدة سمعة دولية في مجال تسديد سندات الديون، وتبادل العملات، وتقديم الائتمانات، وهذا ما خلق لها بنية - وجواً- أمكن في ظله اعتبار دين الدولة طويل الاجل شيئاً اعتيادياً تماماً. وهكذا اصبحت أمستردام مركزاً ناحجاً (لفائض رأس المال) الهولندي وأمكن لها الاستثمار في أسهم الشركات الاجنبية. بل والاهم من ذلك الاكتتاب على مختلف أنواع القروض العائمة للحكومات الاجنبية، وخاصة في اوقات الحروب.

كان واضحاً أثر هذه النشاطات على اقتصاد الاقاليم المتحدة برغم حقيقة ان أمستردام ما كان لها أن تغدو العاصمة المالية لقارة اوربا لولا دعم قاعدة تجارية وانتاجية مزدهرة لها في المقام الأول. علاوة على هذا، ربما كانت عاقبة القروض طويلة الاجل ضارة طالما أن الفوائد الثابتة والمترتبة على قروض الحكومة قد دفعت بالاقاليم المتحدة بعيداً وبعيداً عن الاقتصاد التصنيعي نحو الاقتصاد (الدخلي) الذي تسلل منه الى اصحاب البنوك هاجس الرغبة عن المخاطرة برؤوس أموالهم في مشاريع تصنيعية ضخمة مع نهاية القرن الثامن عشر. فيما أثقلت الانسيابية التي حصلت بموجبها الحكومة الهولندية على القروض كاهل تلك الحكومة باعباء مدينية ضخمة، تم دفعها من ضرائب جبيت على السلع المحلية وأفضت بدورها الى رفع الاجور والاسعار الى مستويات غير تنافسية.

ها هنا نكون قد بلغنا الحيز الأهم في جدالنا هذا. اذا ما شاءت الحكومة الهولندية الاكتتاب في قروض حكومية أجنبية، اكرثت أقل بكثير لايدولوجية ودين عملائها من اكرائها لمصادقية تلك الحكومات واستقرارهم المالي. وعليه يمكن رؤية الشروط الموضوعية على القروض المقدمة لصالح قوى اوروبية

كروسيا واسبانيا والنمسا وبولندا والسويد، بمثابة معيار للامكانات الاقتصادية لتلك الدول، والقروض المضمونه اضافياً والمقدمة للصيارفة، وسجلها المتضمن فوائد اعادة الدفع وأقساط التأمين وأخيراً آفاق خروجها الناجح من حرب تتطاحن فيها القوى الكبرى وهكذا عكس هبوط اسعار اسهم الحكومة البولندية أواخر القرن الثامن عشر والارتفاع الكبير المقابل (وغير الملحوظ دوماً) في اعتماد النمسا عقداً من بعد عقد المطاولة النسبية التي ميزت هذه الدول جميعاً.

بيد أن خير مثال يجسد هذه العلاقة الجادة بين القوة المالية وسياسات القوة ينطوي تحت أجنحة أكبر خصمين لتلك الحقبة؛ بريطانيا وفرنسا. ولما كانت نتيجة صراعهما قد ألفت دوماً بتأثيرها على مجمل توازن القارة الاوروبية، سيكون من الجدير هنا معاينة تجاربهما بشيء من التفصيل. لم تعد سليمة الفكرة القديمة عن بريطانيا العظمى للقرن الثامن عشر والمتجسدة في قوة جبارة متنامية لا تقاوم في التجارة والصناعة، واعتماد مالي عصي على الاهتزاز، وبنية اجتماعية مرنة تنو الى الامام - مقارنة بـ (النظام القديم) في فرنسا الذي أقامته على رمال متحركة في ظل طمأنينة عسكرية وتحلف اقتصادي، ونظام الطبقات الاجتماعية الصارم. ومن بعض الوجوه، كان النظام الضرائبي الفرنسي أقل ارتدادية من النظام البريطاني. ومن وجوه أخرى، كشف الاقتصاد الفرنسي في القرن الثامن عشر عن امارات التوثب (للانطلاق) نحو ثورة صناعية برغم أنها امتلكت خزيناً محدوداً لمواد أساسية كالقمح. لقد تميز انتاجها التسليحي بوفرتها، وامتلكت عدداً كبيراً من الحرفيين المهرة وبعض المتعهدين الكبار. وغدت أكثر ثراء من جارتها الجزرية بفضل نفوسها الاكثر عدداً وزراعتها الاوسع والأكثر عطاءاً. وبزت عائدات حكومتها وحجم جيشها الجرار جميع خصومها في اوروبا الغربية، ومنحها نظامها الموجه أكثر تلاحية وأشمل تصوراً لما يأتي به المستقبل مقارنة مع سياسات وستمنستر القائمة على الأحزاب وتباين نظراتها. وبالنسبة تطلع

بريطانيو القرن الثامن عشر صوب بلادهم فأدركوا فيها مواطن ضعفها أكثر من قوتها كلما مدوا أبصارهم عبر القنال.

وعليه، ملك النظام الانكليزي الافضليات الاساسية في عالم المال والتي عززت من قوة البلاد وقت الحرب ودعمت استقراره السياسي ونموه الاقتصادي أيام السلم. وفيما كان النظام البريطاني الضريبي (العام) أكثر ارتدادية من النظام الضريبي الفرنسي - أي انه اعتمد أكثر على الضرائب غير المباشرة من الضرائب المباشرة - طفقت كثير من الدلائل تؤكد أن هذا النظام قد لاقى امتعاضاً من العامة الانجليز أقل بكثير من امتعاض الفرنسيين من نظامهم. فهي (بريطانيا) لم تشهد على سبيل الذكر شيئاً أشبه بطوابير جامعي الضرائب الفرنسية ووسطائها، وأغلب ضرائبها كانت (غير منظورة) (فهي قد فرضت الضريبة على بعض المنتوجات الاساسية)، أو أنها ألقت بثقلها على الاجانب (ضرائب الجمارك). وهي لم تفرض رسوماً جمركية داخلية، كتلك التي ازعجت التجار الفرنسيين وثبطت التجارة الداخلية؛ ولم تنطو ضريبة الارض البريطانية التي هي الضريبة البريطانية المباشرة الرئيسية في القرن الثامن عشر على أية استثناءات امتيازية وكانت (غير منظورة) أيضاً في عيون القسم الاعظم من المجتمع. لقد طرحت هذه الضرائب على بساط المناقشة وخُوِّلَ لسنّها مجلس انتخابي ظهر برغم جمّة عيوبه أكثر تمثيلاً من النظام القديم في فرنسا. فاذا ما ثار عضو وهو يناقش النقطة الأهم القائلة أن دخل الفرد البريطاني - بحلول سنة ١٧٠٠ - كان أعلى من دخل الفرد الفرنسي، لم يلق قوله استياءً. وبدا سكان الجزيرة توقي وقادرين على دفع نسبة ضرائب أعلى من الفرنسيين. وأخيراً قد يطفق الجدل القائل - برغم صعوبة اثباته احصائياً - أن العبء الخفيف نسبياً للضرائب المباشرة في بريطانيا لم يسهم فقط في تعزيز النزعة لدى أثرياء المجتمع بتوفير المزيد من المال (وهو ما سمح بتراكم رأس المال الاستثماري في سني السلام)، بل وخلق

احتياطياً ضخماً من الثروة التي تجبى عنها الضرائب في (زمن الحرب)، حين سنت ضريبة اعلى على الاراضي سنة ١٧٩٩، وضريبة دخل مباشرة من أجل تلبية متطلبات حالة الطوارئ التي مرت بها البلاد. وهكذا، ابان الحرب النابليونية، كان الحاصل البريطاني السنوي من الضرائب أعلى بكثير وللمرة الاولى من جارتها فرنسا برغم أنها ملكت عدداً من السكان أقل من نصف عدد سكان فرنسا.

وهذا الانجاز، مهما تجلى واضحاً، قد تضاعف أمام أهمية الفرق القائم آنذاك بين النظامين البريطاني والفرنسي في الائتمان العام. فالحقيقة هي أن ثلاثة أرباع الاموال الاضافية التي جمعتها الحكومة لدعم النفقات الاضافية لأغلب حروب القرن الثامن عشر قد تأتت من القروض. وهنا اكثر من أي مكان آخر، كانت المنافع البريطانية حاسمة. كان أولها تطوير اطار مؤسسي سمح باستحصال القروض طويلة الاجل بأسلوب كفء، وأعدت في الوقت عينه انسيابية منتظمة لدفع الفوائد على الديون المستحقة. وأسهم قرار تأسيس مصرف انكلترا سنة ١٦٩٤ (الذي أريد منه بادئ الأمر وسيلة نافعة وقت الحرب)، ومن ثم التنظيم اللاحق للدين القومي من جهة، وانتعاش اسواق تبادل الاسهم اضافة الى نمو (مصارف البلاد) من جهة أخرى، في دعم تدفق ما متوفر من مال الى الحكومة ورجال الاعمال. فأتى توفر الاوراق المالية بأشكالها المتنوعة (دون) أن ينجم عنها تضخماً خطيراً ولا فقداناً بالارصدة، بفوائد كثيرة في عصر عزت فيه العملات المسكوكة. ومع هذا، لم تكد تنجح (الثورة المالية) نفسها لولا الضمانات التي قدمتها البرلمانات المتعاقبة بتسديد التزامات دولتها بما تمتعت به من صلاحيات بجباية ضرائب اضافية؛ ولولا سعي الوزراء الجاد - من (البول) الى (بت الاصغر) - في اشباع عقول أصحاب المصارف خاصة والمواطنين عامة بفكرة أنهم أنفسهم قد شحذت همهم مبادئ النزاهة المالية والسياسة الحكومية

(المقتصدة) بدعمهم التوسع الثابت والملاحظ الذي شهدته بعض الميادين التجارية والصناعية والذي أثمر عن زيادات ملازمة في العوائد الواردة من الرسوم الجمركية وضريبة البضائع. ولم يضع حتى اندلاع الحرب حداً لهذه الزيادات بعد ان تولت البحرية الملكية حماية تجارة الوطن فيما وراء البحار وتضييق الخناق على تجارة خصومها في الوقت نفسه. وتلك هي الاساسات الصلبة التي استقر عليها (الاثنان) البريطاني على الرغم من بقاء الشكوك الاولى ضده، والمعارضة السياسية الصاخبة وحصول نكسات هي أقرب الى الكارثة المالية مثل انهيار (شركة بحر الجنوب) سنة ١٧٢٠. وفي ذلك قال أحد المؤرخين الانكليز: «لقد بقيت بريطانيا حتى نهاية القرن أكثر نزاهة وكفاءة من أية دولة أوروبية أخرى بالرغم من جميع العيوب التي اكتنفت التصرف باموال الشعب الانكليزي العامة».

لقد تمخض كل ذلك لا عن انخفاض مستمر في نسب الفائدة^(١) على مديونيتها فحسب، بل أن الاسهم الحكومية البريطانية قد استقطبت اليها المستثمرين الاجانب سيما الهولنديين. وهكذا غدا التعامل المنتظم بهذه السندات في اسواق أمستردام جزءاً مهماً من العلاقات التجارية والمالية الانكليزية- الهولندية وما لازمه من تأثير مهم على اقتصاد البلدين. وفي اطار مصطلحات (سياسة القوة)، تكمن القيمة التي ينطوي عليها هذا التعامل في الطريقة التي تهيأت بها مصادر الاقاليم المتحدة مراراً لمساعدة المجهود الحربي البريطاني، حتى حين استبدل التحالف الهولندي في صراع بريطانيا ضد فرنسا بحياد متقلقل. ولم يتوقف تدفق الاموال الهولندية الى بريطانيا الا في أيام الحرب الثورية الأمريكية حيث لاحت جلية مواطن الضعف البريطانية في ميادين الجيش والبحرية

(١) استطاعت الحكومة إبان حرب العرش النمساوي (١٧٣٩ - ١٧٤٧)، أن تقترض مبالغ كبيرة بنسبة فائدة ٣ أو ٤٪، وهي نصف نسبة الفائدة التي سادت في عصر مالبورو.

والدبلوماسية والتجارة وهو ما انعكس سلباً على درجة مصداقية ائتمائها، وأنداك لم تجد نفعاً جميع نسب الفائدة التي عرضتها بريطانيا من أجل الحصول على تلك القروض. ومع هذا، وجدت الحكومة البريطانية بحلول سنة ١٧٨٠، حين دخلت هولندا الحرب بجانب فرنسا، ان قوة اقتصادها وتوفر رأس المال المحلي قد بلغا حداً يستطيع فيه مستثمروها المحليون تسديد كامل القروض. ويوضح الجدول (٢) الابعاد الحقيقية والنجاح النهائي لقدرة بريطانيا في الحصول على قروض الحرب.

يمثل الجدول (٢) انفاق وعوائد بريطانيا في زمن الحرب (بالبائونات)، ١٦٨٨ - ١٨١٥

السنوات	الانفاق الاجمالي	الدخل الاجمالي	المبلغ المستحصل بالقروض	نسبة القروض الى الانفاق (بالمئة)
١٦٨٨ - ٩٧	٤٩,٣٢٠,١٤٥	٣٢,٧٦٦,٧٥٤	١٦,٥٥٣,٣٩١	٣٣,٦
١٧٠٢ - ١٣	٩٣,٦٤٤,٥٦٠	٦٤,٢٣٩,٤٧٧	٢٩,٤٠٥,٠٨٣	٣١,٤
١٧٣٩ - ٤٨	٩٥,٦٢٨,١٥٩	٦٥,٩٠٣,٩٦٤	٢٩,٧٢٤,١٩٥	٣١,١
١٩٥٦ - ٦٣	١٦٠,٥٧٣,٣٦٦	١٠٠,٥٥٥,١٢٣	٦٠,٠١٨,٢٤٣	٣٧,٤
١٧٧٦ - ٨٣	٢٣٦,٤٦٢,٦٨٩	١٤١,٩٠٢,٦٢٠	٩٤,٥٦٠,٠٦٩	٣٩,٩
١٧٩٣ - ١٨١٥	١,٦٥٧,٨٥٤,٥١٨	١,٢١٧,٥٥٦,٤٣٩	٤٤٠,٢٩٨,٠٧٩	٢٦,٦
المجموع	٢,٢٩٣,٤٨٣,٤٣٧	١,٦٢٢,٩٢٤,٣٧٧	٦٧٠,٥٥٩,٠٦٠	٣٣,٣

وكانت النتيجة الاستراتيجية لهذه الارقام أن استطاع البلد (الانفاق على الحرب من عوائد الضرائب)، وهكذا قذف لساحة المعركة مع فرنسا وحلفائها بأعداد السفن والرجال القادرين على تقرير مصير الحرب. وبرغم أن كثيراً من معلمي القرن الثامن عشر البريطانيين أشفقوا من ذكر الحجم الصافي للدين القومي ونتائج المحتملة، بقيت الحقيقة (حسب تعبير الاسقف باركلي) أن الائتمان البريطاني كان نقطة السبق الاولى التي تفوقت فيها بريطانيا على فرنسا. وأخيراً، شكل النمو العظيم في الانفاق الحكومي والطلبات الكبيرة التي اقترتها امارة البحرية لا سيما بشأن الحديد والاشخاش والملابس والسلع الأخرى «حلقة تغذية راجعة عززت الانتاج الصناعي البريطاني وحفزت على بلوغ سلسلة من الانجازات التكنولوجية منحت البلاد امتيازاً آخر على حساب فرنسا».

بات يسيراً الآن معرفة أسباب الاخفاق الفرنسي في مواكبة الركب البريطاني. وبإحدى ذي بدء نقول أن فرنسا لم تعرف نظاماً سليماً في التمويل (العام). فهي قد أناطت ومنذ العصور الوسطى (ادارة) العمليات المالية الملكية بلفيف من الهيئات مثل الحكومة البلدية، ورجال الدين، والاملاك الاقليمية، وجباة الضرائب بشكل واسع - لتتولى مهمة جمع العوائد والاشراف على احتكارات التاج مقابل نسبة من العوائد. وتلك الهيئات قد قدمت سلفاً الأموال الى خزينة الحكومة الفرنسية (مع نسب طيبة من الفوائد) بانتظار الدخل المتوقع اتيانة من وراء هذه العمليات، ولم ينحصر نطاق هذا الفساد على جباة الضرائب الذين استحصلوا ضريبة التبغ وضريبة الملح، بل استشرى ليصل الى جمعيات البر البرشية ومستلمي أموال الضواحي والأقاليم والذين أمسوا جميعاً مسؤولين عن الضرائب المباشرة كضريبة (الطاية). وكل نفر من هذا الجمع (يقتطع غنيمة) قبل تسليمه ما جبي من أموال الى مرجعه الاعلى، تضاف لها نسبة فائدة مقدارها ٥٪ على مجموع المبلغ الذي دفعه لمكتبه المباشر، وعهد الى كثير من كبار موظفي

الدولة بدفع المبالغ التي يستحقه متعهدي الحكومة (كأجور) مباشرة وقبل تسليم الاموال المجبة الى الخزينة الملكية. وفوق هذا، اقترض هؤلاء الرجال التاج بأموال ذات نسب فائدة عليها.

لقد كان ذلك التنظيم العشوائي المهلهل فاسداً في أساسه. اذ استقرت أموال دافعي الضرائب في جيوب الخاصة. وفي أحياء أخرى، أجرت الحكومة- سيما بعد انقضاء الحروب- تحقيقات مع مسؤولي التحصيل المالي غالباً ما انتهت باغرائهم لدفع (تعويضات) أو القبول بنسبة فائدة قليلة. وما هذه التحقيقات الا حركات تعبيرية و (المجرم الحقيقي) كما يقول أحد المؤرخين هو (النظام نفسه). والعاقبة الثانية التي نجمت عن هذا العجز في الاداء كانت، وحتى مجيء اصلاحات (نيكر) في سبعينيات القرن الثامن عشر، ان افتقرت فرنسا الى الشعور العام بأهمية الحسابات القومية ولم تنظم لنفسها سجلات بالعوائد والانفاقات السنوية ولم يكثر أحد من جموعها الى مشكلة العجز في الميزانيات. ولم يلق التزايد المستمر في الدين القومي غير أهمية ضئيلة طالما أن الحكومة الملكية قد استطاعت جباية الأموال حيثما دعت الحاجات المستجدة للجيش والبلاط.

لقد أفلحت بريطانيا في القرن الثامن عشر، برغم أنها قد شهدت نموذجاً مماثلاً في اللامسؤولية على يد أسرة ستيوارت^(١)، في تطوير نمط من الانفاق العام خضع لسيطرة البرلمان عليه منح بريطانيا امتيازات عظيمة في صراعها من أجل الاولوية. وفيما لم تسبب زيادة الانفاق الحكومي والدين القومي ضرراً (وربما آتياً بدعم حقيقي) للاستثمار البريطاني في التجارة والصناعة، يبدو أن الظروف السائدة في فرنسا قد شجعت اصحاب رؤوس الاموال الفائضة على شراء

(١) ستيوارت: عائلة حكمت اسكتلندا (١٣٧١-١٦٠٣) وبريطانيا واسكتلندا (١٦٠٣-١٧١٤).

المناصب أو الحصول على دخول سنوية بدلاً من استثمارها في عالم التجارة. وحقيقة أن فرنسا قد شهدت بعض المحاولات الرامية الى انشاء مصرف قومي للتجارة يتولى الادارة الصائبة للديون وتوفير بعض الاعتمادات البسيطة، فان تلك المحاولات قد اصطدمت دوماً بعقبتها الكأداء المتمثلة بالشخص ذوي المصلحة في النظام القائم. وعليه، ارتضت السياسة المالية للحكومة الفرنسية -ان استحققت هذه التسمية- لنفسها سياسة كفاية دوماً.

لقد أصاب الضرر ايضاً التنمية التجارية الفرنسية ومن جوانب عديدة. ومما يستحق الاشارة اليه هنا- على سبيل الذكر لا الحصر- الجوانب السلبية التي عمل في ظلها ميناء (لاروشيل) الفرنسي مقارنة بمينائي ليفربول الانكليزي أو كلاسكو. لقد تهيأت الموانئ الثلاثة جميعها لاستغلال (اقتصاد الاطلسي) المزدهر في القرن الثامن عشر، وتمتع ميناء لاروشيل بموقع جد مناسب للتجارة ثلاثية الاتجاهات نحو غربي افريقيا والهند الغربية. ويا بؤس تلك التطلعات التجارية، فقد عانى الميناء الفرنسي من اغتصابات التاج المتكررة (فهو نهم لا يشبعه أنى مقدار مال ولم يكل له ساعد بحثاً عن مصادر جديدة وكبيرة للعوائد). من جانب آخر، أبقت السلسلة الطويلة من (الضرائب المرهقة والجائرة والمتعسفة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة) في تخلف النمو الاقتصادي. وأبعدت سياسة بيع المناصب رأس المال المحلي عن الاستثمار في التجارة، فيما عززت الأجور التي جباها اصحاب المناصب المرتشون ذلك الاتجاه. وهذا ما حدا بالشركات الكبرى الى الحد من المشاريع الحرة. فضلاً عن ذلك، وبرغم أن الحكومة أجبرت مسؤولي لاروشيل ببناء ترسانة ضخمة وباهضة التكاليف خلال ستينيات القرن الثامن عشر (والا استولت على جميع عوائد المدينة)، فانها لم تقدم للمدينة تعويضاً عن ذلك في جميع الحروب التي نشبت. ولما كانت الحكومة الفرنسية قد بذلت جل اهتمامها بالجيش اكثر من البحرية، فان جميع صراعاتها ضد البحرية الملكية

المتفوقة قد جاءت بكوارث حقيقية لمدينة لاروشيل، التي رأت سفنها التجارية تسلب من بين أيديها وتجارتها المربحة بالرقيق تتوقف، واسواقها عبر البحار في كندا ولويزيانا تنغلق. وكل هذا قد وقع في وقت قفزت فيه الفوائد على التأمين البحري وفرضت فيه في ضرائب الطوارئ. واثت الضربة الأخيرة حين شعرت الحكومة الفرنسية بأنها مرغمة على السماح لمستعمراتها فيما وراء البحار بالمتجارة بسفن محايدة في زمن الحرب، غير أن هذه السياسة قد فاقمت من صعوبة أن تسترد تلك الاسواق عافيتها بعد بلوغ السلام. وعلى نقيض الحال الفرنسي، شهد الاقتصاد البريطاني في قطاع الاطلسي نمواً متواصلاً طوال سني القرن الثامن عشر، وانتعش في وقت الحرب (برغم هجمات القراصنة الفرنسيين) بفضل السياسة الحكومية التي لم تفضل بين الربح والقوة وبين الهيمنة والتجارة.

بيد أن الطامة الكبرى التي أصابت السياسة المالية الفرنسية القاصرة هي تآكل الجهد البحري والعسكري في زمن الحرب وبشتى الطرق. اذ تطلب الامر وبعد أن فقد النظام المالي مصداقيته وتحلى بعجزه وقتاً اطول لتأمين تجهيز المخازن البحرية في الوقت عينه الذي احتاج فيه المتعهدون عادة الى أموال للدفع أكثر من حاجتهم من البحريتين البريطانية أو الهولندية. وانطوى الحصول على أموال كثيرة في زمن الحرب على مشاكل للمملكة الفرنسية أكثر من فائدها حتى حين سحبت المزيد من الاموال الهولندية في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر، ذلك ان تاريخها الطويل في مضمار اعادة تحديد قيمة العملة، وانكارها لبعض الديون المستحقة عليها، وكذلك تصرفاتها العشوائية الأخرى ضد حملة الاسهم طويلة المدى وقصيرته، قد حدت باصحاب المصارف ان يطالبوا بنسب فائدة اعلى بكثير من النسب المفروضة على الحكومة البريطانية وكثير من الحكومات

الاوروبية الأخرى وما كان أمام الدولة الفرنسية الا الرضوخ لتلك المطالب.^(١) بل وحتى هذه الرغبة بالاقتراض مقابل نسب الفائدة الغربية كهذه لم تضع بين ايدي ملوك آل بوربون المبالغ اللازمة لدعم المجهود الحربي الشامل والضروري لحرب طويلة.

وجاءت اجلى صورة عن هذا الضعف الفرنسي النسبي في السنين التي اعقبت الحرب الثورية الامريكية. فهي ما كانت صراعاً مجيداً للانجليز الذين فقدوا أكبر مستعمراتهم وارتفع دينهم القومي الى حوالي ٢٢٠ مليون جنيهاً استرلينياً. غير أن مجموع المستحقات السنوية قد بلغت ٣٣,٧ مليون جنيهاً لا غير ما دامت الحكومة البريطانية قد اقترضت تلك المبالغ بنسب فائدة مقدارها ٣٪ فقط فيما كانت التكاليف الفعلية التي تكبدتها فرنسا في الحرب اقل من ذلك بكثير آخذين بنظر الاعتبار انها دخلت الصراع في منتصفه وبعد الجهود التي بذلها (نيكر) لموازنة الميزانية، ولأنها أيضاً لم تكن بحاجة هذه المرة الى نشر جيش عرمرم. ومع ذلك كلفت الحرب الحكومة الفرنسية ما يربو على مليون ليفر دفعت جميعها عن طريق القروض العائمة وبنسب فوائد بلغت في أقل تقدير ضعف فوائد ديون الحكومة البريطانية. لقد استهلك سداد الدين في كلا البلدين نصف الانفاقات السنوية. الا أن الحكومة البريطانية اتخذت سلسلة اجراءات (الرصيد الادائي،^(٢) وصندوق ايفاء الديون العائداتية، ودعم حسابات الاشخاص المصرفية) أدارت فيها الاستقرار على ذلك الدين وتقوية رصيدها وربما عد ذلك اعظم انجازات بطرس الاصغر. وعلى الجانب المتناقض تقف فرنسا، وفيها طفت قروض كبيرة جديدة سنوياً نظراً لعجز العوائد (الاعتيادية) المطلق عن

(١) من المثير للتناقض أنه وفي سني حكم لويس الرابع عشر الأولى، استطاعت فرنسا الاقتراض بنسب فائدة أقل من النسب التي اقترض عليها آل ستيوارت، أو حتى وليام الثالث.

(٢) الرصيد الادائي Sinking fund: الايراد المرصود لتغطية فوائد دين ما، وتوقف فوائده على سداد دين الحكومة .

تلبية حتى انفاقات زمن السلم . فيما استمر ضعف رصيد الحكومة بالتفاقم مع تنامي العجز السنوي في الميزانية .

وجاءت النتيجة الاحصائية المذهلة بحلول نهاية ثمانينيات القرن الثامن عشر . اذ بلغ الدين القومي الفرنسي مقدار الدين البريطاني تقريباً - حوالي ٢١٥ مليون جنيه - بفارق أن نسبة الفائدة على الديون الفرنسية قد بلغت ضعف الفائدة المستحقة على الديون البريطانية (١٤ مليون جنيه) . والاسوأ من هذا كانت جهود وزراء المالية المتعاقبين لجباية ضرائب جديدة وما لاقاها من مقاومة شعبية متشددة . فقد أطلقت ، أولاً وقبل كل شيء ، اصلاحات (كالون) المقترحة للنظام الضريبي والتي أفضت الى تشكيل (مجلس الاعيان) وما رافقها من تحركات ضد اعضاء البرلمان ، اضافة الى احجام الخزينة عن الدفع ، وأخيراً دعوة مجلس الطبقات^(١) عام ١٧٨٩ (لأول مرة منذ عام ١٦١٤ م) قد أطلقت شرارة الانهيار الاخير للنظام الفرنسي القديم . وتجلت الصلة بين الافلاس القومي والثورة واضحة المعالم . واصدرت الحكومة في الظروف اليايسة التي اعقبت ذلك مزيداً من الأوراق النقدية (وصلت الى مقدار ١٠٠ مليون ليفر سنة ١٧٨٩ ، و ٢٠٠ مليون سنة ١٧٩٠) ، وهي وسيلة استعريض عنها باستيلاء المجلس الدستوري على أراضي الكنيسة واصدار اوراق مالية وفقاً لقيمتها المقدرة . وتلك اجراءات انتهت بمزيد من التضخم فاقم من مقداره قرار الحرب سنة ١٧٩٢ . وفيما يصح القول ان الاصلاحات الادارية التي اعقبت ذلك والتي شهدتها الخزينة الفرنسية نفسها وكذلك تصميم النظام الثوري على وضع الأمور في نصابها ، قد أسفرت عن تركيبة موحدة وبيروقراطية تولت جمع العوائد وكانت أقرب شَبهاً بقرينتها في بريطانيا والدول الأخرى ، فان الاضطرابات الداخلية

(١) مجلس الطبقات : (State General) : مجلس طبقات الامة الثلاث وهي طبقة النبلاء وطبقة الاكليروس وطبقة الشعب في فرنسا قبل الثورة .

والتوسع الخارجي المفرط اللذين استمرا حتى عام ١٨١٥ قد أفضيا بحال الاقتصاد الفرنسي الى درك اوطأ من خصمها الأقوى.

لقد باتت مشكلة استحصال العوائد لتغطية نفقات الحروب القائمة الآن والسابقة الشغل الشاغل لـ (جميع) الانظمة ورجالات دولتها. فقد استهلك الانفاق العسكري حتى في وقت السلم ٤٠-٥٠٪ من انفاقات الدولة. وارتفعت في زمن الحرب الى ٨٠ أو حتى ٩٠٪ من مجمل الانفاقات! وعليه أمست مشكلة جميع انظمة اوروبا باختلاف مشاربها وتباين أنظمتها الدستورية مشكلة واحدة تقريباً وسواء أكانت تلك الانظمة امبراطوريات اوتوقراطية، أم ممالك محددة، أم جمهوريات برجوازية. وبعد كل جولة حرب (سيما في صراعات عامي ١٧١٤ و ١٧٦٣) احتاجت معظم البلدان يائسة أن تتنفس الصعداء، وأن تفيق من غيبوبة الاستنزاف الاقتصادي ولترأب صدع الانشقاقات الداخلية التي كثيراً ما اثارها الحرب والضرائب الباهظة. غير أن الطبيعة التنافسية الأتانية للدول الأوروبية عنت دوماً ان السلام الطويل الامد لا محل له في قاموسها فشرعت حثيثة الخطى تستعد لحملة قادمة في غضون سنين قليلة آتية. فاذا ما تجشمت أغنى ثلاث دول اوروبية (فرنسا، بريطانيا، هولندا) أكبر عناء لتحمل أعباء الحرب، فأنى تسنى لدول فقيرة أخرى رفع وزرها؟

لن تستطيع. هكذا تقول الاجابة. فحتى بروسيا أيام (فريدرك الكبير) والتي سحبت كثيراً من عوائدها من الاحتكارات والمقاطعات الملكية الشاسعة المساحة، قد أخفقت في تلبية المطالب الكبيرة لحرب العرش النمساوي، وحرب الاعوام السبعة دون الالتجاء الى ثلاثة مصادر (غير اعتيادية) للدخل: من تخفيف قيمة عملاتها المسكوكة، والغنائم من الدول المجاورة مثل سكسونيا^(١)

(١) تقع حالياً في ألمانيا.

ومكلنبورغ، والمعونات التي انهالت عليها من حليفاتها الثرية بريطانيا بعيد سنة ١٧٥٧. وتتعاظم مشاكل الدفع لدى امبراطورية هابسبرغ الأقل كفاءة والأكثر لامركزية. ولكن سيصعب التصديق ان حالتها كانت افضل باي مقياس من حالة روسيا أو اسبانيا، حيث لا تلوح واعدة آفاق جني الاموال من غير مزيد من الضغط على الفلاحين والطبقات الوسطى المتخلفة. ونظراً لتعددية الاوامر الصادرة (من النبلاء الهنغارين، ورجال الدين الاسبان) والتي طالبت باستثناءات لها في ظل الانظمة القديمة، لم تكف مبادرات استحداث ضرائب باهظة غير مباشرة وتخفيض قيمة العملة المسكوكة وطبع اوراق مالية تكفي لتغطية احتياجات الجيوش الضخمة وقياداتها في زمن السلم. وبينما نجم عن شرارة الحرب الاولى اتخاذ اجراءات مالية استثنائية استجابة لحالة الطوارئ، فان تلك الاجراءات عينها قد، أكدت وجوب الاعتماد المتزايد على اسواق المال الاوروبية الغربية، وأفضل منها على الاعانات المباشرة من لندن وأمستردام وباريس، للاستفادة منها بعدئذ استيراد المرتزقة والتجهيزات.

وهذا القول لا يعني، مع ذلك، أن العنصر المالي قد رسم (دوماً) قدر الامم في حروب القرن الثامن عشر. اذ تبوأ أمستردام لأغلب ذلك القرن منصب أعظم مركز مالي في العالم، غير ان هذا وحده لم يمنع دون تنحي الاقاليم المتحدة عن لقب القوة الرائدة، وعلى نقيضها بزغ التأثير والقوة الروسيين ينموان سريعاً في الشؤون الاوروبية وهي من كانت ترسف في التخلف الاقتصادي وحكومتها شبه تفتقر الى رأس المال. ولايضاح ذلك التناقض الظاهر، حري بنا ابداء اهتمام مماثل للعامل المؤثر المهم الآخر، الا وهو تأثير الجغرافيا على الاستراتيجية القومية.

السياسة الجغرافية^(١)

غالباً ما واجهت الدول الأوروبية المتخاصمة ظروفاً ملموس تباينها، وأحياناً ملكت ثروات جد كبير تفاوتها، وهي تنتقل من صراع كبير الى آخر أكبر، وهو تباين قد نجم عن الطبيعة التنافسية الموروثة في قوى أوروبا السياسية وعن تطايرية علاقات الدول المتآلفة كل في ائتلافه طوال القرن الثامن عشر. لقد خلقت المعاهدات السرية و «الثورات الدبلوماسية» تكتلات للقوى سمتها التبدل فتولدت عنها انقلابات مستمرة في التوازن الأوروبي سواء على الصعيد العسكري أم البحري. وبينما نشأ عن ذلك ركون كبير على خبرة دبلوماسي الدولة ناهيك عن الاعتماد على كفاءة القوات المسلحة، لاحت أيضاً أهمية العامل الجغرافي في الأفق. وما نعينه هنا بالعامل الجغرافي لا مجرد عناصر مناخ البلد، وموارده الأولية، وخصوبته الزراعية، ووقوعه على طرق التجارة، برغم أهميتها في الرفاهية الشاملة، بل المقصود هنا القضية الحاسمة المتعلقة بـ «الموقع» الاستراتيجي أثناء تلك الحروب متعددة الأطراف. أكان بوسع دولة معينة أن تحشر طاقاتها على جبهه واحدة، أم توجب عليها أن تقاتل على جبهات عدة؟ هل اشتركت بحدود مع دول ضعيفة أم قوية؟ أكانت دولة قوية براً أم بحراً أم برية وبحرية في آن واحد وأية منافع أو مضار جلب عليها ذلك؟ أكان بوسعها النجاة بسهولة من حرب عظمى في وسط أوروبا لو رامت ذلك؟ وهل أمكنها تأمين مصادرها اضافية مما وراء البحار؟

يتجسد في مصير الاقاليم المتحدة لهذه الفترة خير مثال عن تأثير الجغرافيا على السياسة. فهي قد تمتعت مطلع القرن السابع عشر بكثير من المقومات الداخلية اللازمة للنمو القومي - اقتصاد مزدهر، واستقرار اجتماعي، مع جيش

(١) ويعني هذا المصطلح: تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والسكانية على سياسة الدولة الخارجية.

حسن التدريب اضافة الى بحرية ضاربة، ولم يبدو أن الناحية الجغرافية قد أضرت بها، بل وعلى النقيض من ذلك، وهبتها شبكتها النهرية حاجزاً (لدرجة ما في أقل تقدير) ضد القوات الاسبانية، وهياً لها موقعها في بحر الشمال فرصة استغلال مسامك الرنكة^(١). غير أن مرور قرن واحد، حتم على الهولنديين الصراع للصمود بوجه خصوم متعددة. فقد ألحقت السياسات التجارية لكرومويل الانكليزي وكولبرت الفرنسي الضرر بالتجارة وحركة السفن الهولندية. وهنا وبرغم البراعة التكتيكية للقادة أمثال (تروم ودي روتير)، تحتم على التجار الهولنديين ابان الحروب البحرية ضد بريطانيا المخاطرة بالمرور من أحد الطريقين اما القنال أو الطرق الاطول والعاصفة حول اسكتلندا، وهو طريق غير آمن ضد هجوم قد يشن من بحر الشمال (مثلما هو الحال مع مسامك الرنكة). ولعبت الرياح الغربية دورها في نصر البحرية الانكليزية؛ فيما قوضت المياه الضحلة قبالة هولندا في اضعاف قوة وحجم السفن الحربية الهولندية. وبنفس الطريقة التي تعرضت فيها تجارتها مع الأمريكتين وجزر الهند بشكل متزايد الى اعتراضات القوة البحرية البريطانية، أصاب الكساد مراكزها التجارية في البلطيق - وهي أحد مرتكزات رفاهيتها منذ القدم - على يد السويد وأعداء محليين آخرين. وبرغم أن الهولنديين قد أكدوا وجودهم عبر ارسالهم بين الفين والآخر أسطول كبير مقاتل صوب المواقع المهددة، فانهم قد أضلوا السبيل الى توفير حماية دائمة لمصالحهم الممتدة والمكشوفة في البحار النائية.

وما أزداد المعضلة سوءاً هو الانكشافية الهولندية أمام التهديد البري الذي أحدثه لويس الرابع عشر منذ ستينيات القرن السابع عشر. وأمام هذا الخطر الذي كان أعظم من الخطر الاسباني قبل قرن خلا وجد الهولنديون أنفسهم

(١) الرنكة herring: نوع من الأسماك السردين.

مرغمين على توسيع جيشهم (البالغ قوامه ٩٣ ألف مقاتل سنة ١٦٩٣)، وعلى تخصيص مزيد من المصادر لتوفير حمايات لحصون الحدود الجنوبية. لقد كان هذا الاستهلاك في الطاقات الهولندية ذا وجهين: فهو قد حول مبالغ هائلة من الاموال لحساب الانفاق العسكري مؤدياً الى زيادة لولبية في ديون الحرب، ونسب الفوائد عليها، كما رفع مقدار الضرائب على السلع المنتجة ومعها الاجور التي تركت اثرها السلبي على القابلية التنافسية للبلد على المدى البعيد؛ والوجه الآخر قد تجسد في الخسارة المفجعة في الأرواح أثناء الحرب لشعب ظل تعداده البالغ قرابة مليوني نسمة مستقراً طوال تلك الفترة. وهكذا جاء الانذار المبرر أثناء المعارك الشرسة لحرب العرش الاسباني (١٧٠٢ - ١٧١٣) للخسائر الثقيلة التي نجمت عن رغبة مالبورو في قذف الجيش الانكليزي والهولندي في أتون هجمات حدودية دامية ضد الفرنسيين.

عمل التحالف الانكليزي الذي عزز أركانه (وليام الثالث) سنة ١٦٨٩ منفذاً للاقاليم المتحدة وفي الوقت عينه عاملاً رئيسياً مساهماً في انهيارها كقوة عظمى مستقلة وبالطريقة ذاتها التي عمل فيها وبعد قرنين تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا بقانون الاعارة والتأجير كعامل انقاذ واضعاف معاً للامبراطورية البريطانية التي كانت آنذاك تقاتل من أجل البقاء بزعامة ونستون تشرشل وهو النسب البعيد لمارلبورو. وجسد نقصان المصادر الهولندية في الحروب المختلفة ضد فرنسا بين عامي ١٦٨٨-١٧٤٨ الحاجة الى تخصيص حوالي ثلاثة ارباع مصاريف الدفاع على الجيش البري، وهذا ما قذف بالاسطول الى زوايا النسيان، فيما رصدت بريطانيا حصة متزايدة للبحرية وللحملات الاستعمارية، وللنفقات التجارية المجنية منها. واذا انتعشت تجارة لندن وبرستول قاسى تجار أمستردام الأمرين. وازداد الأمر مرارة نتيجة للمساعي البريطانية الرامية الى قطع « جميع » قنوات التجارة مع فرنسا زمن الحرب خلافاً لرغبة

الهولنديين بالحفاظ على هذه الروابط المربحة - وهذا ما يعكس مدى الاتكال الهولندي على التجارة والتمويل «الخارجين» طوال تلك الفترة التي لما يزل فيها الاقتصاد البريطاني شبه مكتفياً ذاتياً. وهي لم تجن من وقوفها على الحياد أثناء اندلاع نيران حرب الاعوام السبعة من الفائدة الا قليلاً. فالبحرية الملكية المزهوة بنفسها رفضت قبول مبدأ «سفن حرة، وبضائع حرة» وقررت منع تجارة فرنسا عبر البحار من استخدام سفن محايدة. وتارة أخرى نشب النزاع الدبلوماسي الانكليزي - الهولندي (١٧٥٨-١٧٥٩) حيال هذا الأمر في السنين الأولى للحرب الثورية الامريكية وفتح باب العداءات غير المنتهية بعد عام ١٧٨٠، والتي لم تأت بمنفعة للتجارة البحرية سواء أكانت بريطانية أم هولندية. ثم حل عصر الصراعات الثورية الفرنسية والناپليونية، وفيه وجد الهولنديون أنفسهم محصورين أكثر بين بريطانيا وفرنسا، مكابدين رفضاً واسع النطاق لا قراضهم، ومعانين من انشقاقاتهم الداخلية، وفقدان التجارة عبر البحار وانسلاخ المستعمرات عنهم في خضم صراع كوني لم يتسن لهم لا الافلات من ويله ولا الاستفادة منه. وفي مثل هذه الظروف، تجلت قاصرة عن رأب الصدع الخبرة المالية والاعتماد على «رأس المال الفائض».

وهكذا أيضاً اصطلت فرنسا بنار كونها قوة هجينة بأقصى حدة خلال القرن الثالث عشر. فهي قد شتت طاقاتها بين غاياتها القارية من جهة، وبين طموحاتها البحرية والاستعمارية من الجهة الثانية. بيد أن هذه الازدواجية الاستراتيجية لم تكن واضحة جداً في العصر الاول من حكم لويس الرابع عشر اذ ارتكزت قوة فرنسا آنذاك على الموارد «الطبيعية»: اقليمها الواسع والمتجانس، واكتفائها الزراعي، وكذلك تعداد سكانها البالغ عشرين مليون نسمة، وهو ما أغوى لويس الرابع أن يزيد عدد افراد جيشه من ٣٠ ألف فرد في سنة ١٦٥٩ الى ٩٧ ألف في سنة ١٦٦٦ ومن ثم الى رقم مخيف بلغ ٣٥٠ ألف بحلول عام ١٧١٠.

لقد كانت تقليدية واقتصرت على البر - أهداف سياسة (ملك الشمس) الخارجية - واكتفت بتحجيم أكبر لمواطيء أقدام امبراطورية هابسبرغ، من خلال التحرك جنوباً ضد اسبانيا، وباتجاه الشرق والشمال نحو الشريط المفتوح للاقاليم الاسبانية - النمساوية - والالمانية: كومتة الفرنسية، واللورين، والالزاس، ولوكسمبرغ، وكذلك جنوبي الاراضي المنخفضة. وهكذا وبعد أن أضنى التعب اسبانيا، وبعد أن سرق التهديد التركي أبصار النمسا اليه، وبين هذا وذاك وقف الانكليز موقف الصديق أو المحايد، تمتع لويس بعقدين من النجاح الدبلوماسي. وحينها قرعت جمة المطالب الفرنسية ناقوس الخطر لدى القوى الأخرى.

تكمن المشكلة الاستراتيجية الكبرى التي واجهت فرنسا في أنها لم تكن في الموقع الانسب للنهوض بحملة غزو مصيرية برغم ما ملكت من قوة دفاعية. فقد ضاقت عليها الدنيا جزئياً بسبب الحدود الجغرافية، وجزئياً قوضت طموحاتها مطالب ومصالح عدد من القوى العظمى فالهجوم على جنوبي الأراضي المنخفضة (الواقع في قبضة هابسبرغ) (مثلاً) انطوى على حملات طاحنة عبر أراضي مليئة بالحصون والممرات المائية، وأثارت رد فعل لا من جانب قوى هابسبرغ نفسها فحسب، بل وكذلك من الاقاليم المتحدة وانكلترا. كما أتت الجهود العسكرية الفرنسية ضد ألمانيا بالمشاكل ايضاً: فقد سهل اختراق الحدود كثيراً، بيد ان خطوط المواصلات كانت أطول، ومرة أخرى كان لزاماً عليها أن تواجه تحالفاً ضم النمساويين، والهولنديين، والبريطانيين (ولا سيما بعد ايلولة العرش الى هانوفر سنة ١٧١٤)، ومن ثم الپروسيين. وحتى حين تآقت فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر الى اتحاد شريك ألماني قوي - إما النمسا أو بروسيا-، كانت العاقبة الطبيعية لمثل هذا التحالف هي وقوف القوة الالمانية «الأخرى» ضدها، والادهى من ذلك هو مساعي تلك القوة لنيل الدعم البريطاني او الروسي بغية تحييد المطامح الفرنسية.

وفوق هذا، انطوت أي حرب ضد القوى البحرية على تقسيم الطاقات الفرنسية وصرف الانتباه عن القارة الأوروبية، وهو ما قلص آفاق نجاح الحملة البرية. وهكذا انتهت الاستراتيجية الفرنسية دوماً في حالة « الضياع في دوامة اختيار المكان الأفضل » بعد أن مزقت حالها قتالاً في الفلاندرز، وألمانيا وشمال إيطاليا من جهة، وفي القنال والهند الغربية وكندا السفلى والمحيط الهندي من جهة أخرى. والحكومات الفرنسية المتتالية اذ جنحت بعيداً عن الرغبة في توظيف الجهد المالي الشامل واللازم لتحدي تفوق البحرية الملكية^(١)، فانها قد خصصت مبالغ لسلاح البحرية ربما كانت ستعزز أكثر القوة البرية - لو كانت فرنسا (مجرد) قوة برية-. أما المرة الوحيدة التي أفلحت فيها فرنسا في اذلال خصمها البريطاني فجاءت ابان حرب السنوات ١٧٧٨-١٧٨٣ عن طريق دعم المتمردين الامريكان في نصف الكرة الارضية الغربي مقابل احجامها عن أية تحركات باتجاه ألمانيا. وهي قد فشلت تماماً في جميع حروبها الباقية أن تتمتع برفاهية التركيز الاستراتيجي. وعليه عانت لهذا السبب تحديداً.

وقصارى القول ان فرنسا ظلت في عهد النظام القديم وبما ملكت من كبر مساحة وكثرة سكان ووفرة ثروة، الاعظم على الدوام بين دول اوروبا، لكنها لم تكن كبيرة أو منظمة للحد الذي يجعل منها « قوة عظمى ». وهي اذا انحصرت براً وتشتت بحراً لم تفلح في الهيمنة على الائتلاف الذي اثارته عليها اطماعها، وقدمت السلوكية الفرنسية تأكيداً اسطع من الاضطرابات على تعددية القوى في اوروبا. ولم تستطع ان تفرض أفكارها على القارة ولفترة معينة الا بعد ان

(١) خصصت فرنسا على سبيل المثال في حربي (١٦٨٩ - ١٨٩٧) و (١٧٠٢ - ١٧١٤) أقل من ١٠٪ من اجمالي انفاقها لحساب البحرية وحوالي ٥٧ - ٦٥٪ لجيشها البري. (فيما كانت الأرقام البريطانية المناظرة : ٣٥٪ للبحرية و ٤٠٪ للجيش البري). وتلقت البحرية الفرنسية سنة ١٧٦٠ ربع المبلغ المخصص للجيش. وحتى حين كانت الاموال متوفرة، أعطى موقع فرنسا الجغرافي الصعوبة العسيرة الدائمة للوصول الى المخازن البحرية في البلطيق في زمن الحرب، والمحافظة على الاسطول بحالة طيبة .

أمسكت الثورة بزمام طاقاتها والتي أحسن نابليون بعدئذ نشرها، وأنذاك أيضاً لم يكن نجاحها الا مؤقتاً، ولم تضمن أية عبقرية عسكرية سيطرة فرنسا الدائمة على ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، ناهيك عن روسيا وبريطانيا.

ان مشكلة الاستراتيجية الجغرافية المنطوية على مواجهة أعداء ذوي إمكانات قوية في جبهات متعددة ليست بالحالة الفريدة، حتى لو أزدادت فرنسا من حالها سوءاً بالعداءات المتكررة يرافقها ضعفها المزمّن في اختيار الجبهة الانسب. فقد شاء القدر لعظمى القوتين الألمانية في تلك الفترة - النمسا هابسبرغ وبراندنبورغ - بروسيا - ان تصارعا ذات المشكلة المتمثلة بموقعهما الجغرافي. ولم يكن ذلك بشيء جديد لنمسا هابسبرغ. اذ تطلب التكتل المربك للاقاليم التي تولوا حكمها (النمسا وبوهيميا وسيليزيا ومورافيا وميلانو ونابولي وصقلية وكذلك جنوبي هولندا بعد سنة ١٧١٤) وكذلك موقع القوى الأخرى بالنسبة لتلك الاراضي، تصرفاً دبلوماسياً وعسكرياً مخادعاً مرهّباً لمجرد المحافظة على الميراث، كما احتاجت زيادة ذلك الموروث الى العبقرية أو الحظ العظيم وربما كليهما.

هكذا، وبينما رست الحروب المتعددة مع الأتراك (١٦٦٣ - ١٦٦٤، ١٦٨٣ - ١٦٩٩، ١٧١٦ - ١٧١٨، ١٧٣٧ - ١٧٣٩، ١٧٨٨ - ١٧٩١) حقيقة أن جيوش هابسبرغ تعزز موقعها في البلقان عموماً فان ذلك الصراع ضد الامبراطورية العثمانية المتداعية قد استنزف جل مصادر فيينا في تلك الفترات. ففيما وقفت الفصائل التركية على عتبة عاصمته الامبراطورية سنة ١٦٨٣ (على سبيل الذكر)، لم تكن امام (ليوبولد الاول) من حيلة غير الوقوف محايداً تجاه فرنسا برغم استفزازات لويس الرابع عشر «بإعادة ضم» الألزاس ولوكسمبورغ في تلك السنة عينها. ولم تكن هذه الازدواجية النمساوية هكذا جلية في حرب السنوات التسع (١٦٨٩ - ١٦٩٧) وما أعقبها من حرب العرش الاسباني (١٧٠٢)

- (١٧١٣) بعد ان غدت فيينا انذاك جزءاً من تحالف عملاق ضد فرنسا، برغم انها (الازدواجية) لم تختف كلياً. وبدا مسار اغلب حروب اواخر القرن الثامن عشر أكثر تذبذباً واصعب تنبؤاً بما سيألوا اليه مصير سواء اتخذ ذلك المسار لنفسه وسيلة الدفاع عن مصالح هابسبرغ العامة في اوروبا، أو المحافظة الخاصة على المصالح الكاثنة في ألمانيا نفسها بعد بروز قرون بروسيا. ومذ ساعة استيلاء بروسيا على (اقليم سليزيا) سنة ١٧٤٠ وما بعدها، تحتم على فيينا أن ترنو بسياستها الخارجية والعسكرية صوب برلين لا غيرها، وهذا ما جعل دبلوماسية هابسبرغ أكثر شمولية في نظرتها من السابق: اي ان تحدد جناح بروسيا الناهضة داخل ألمانيا، واحتاج النمساويون طلب معونة فرنسا في الغرب وأكثر منها روسيا في الشرق؛ غير ان فرنسا نفسها كانت غير جديرة بالاعتماد واحتاج امر كبح جماحها الى تحالف انكلو - نمساوي في بعض الأوقات (في السنوات ١٧٤٤ - ١٧٤٨ مثلاً). ويعدو شكل النمو الروسي المضطرد نفسه مصدر قلق آخر سيبا حين هددت السياسة القيصرية التوسعية المسكة العثمانية على أراضي البلقان التي سال لعاب النمساويين لها. وأخيراً حين تحدت الامبراطورية النابليونية استقلال « جميع » القوى الأخرى في أوروبا لم يبق امام امبراطورية هابسبرغ من طريق تسلكه سوى الانضمام لأي ائتلاف ضخم ينشد مجابهة السيطرة الفرنسية.

قد لا يُستقى من الحرب الائتلافية ضد لويس الرابع عشر في مطلع القرن الثامن عشر، أو من الحروب ضد بونابورت في نهاية ذلك القرن غير نظرة لنقاط الضعف النمساوية أقل وضوحاً مما يستقى من الصراعات التي نشبت بين هاتين القوتين. وأكثر من اماط اللثام عن هذه الحقيقة هو الصراع الطويل ضد بروسيا بعد عام ١٧٤٠، الذي اخفقت فيه فيينا برغم الاصلاحات العسكرية والمالية والادارية التي احدثتها خلال تلك الحقبة أن تظفر على الدولة الألمانية الاصغر مساحة والأكثر كفاءة في اعداد جيشها وتحصيل عوائدها وادارة بيروقراطيتها. وفوق هذا، كان يتضح يوماً بعد آخر أن رغبة القوى غير الألمانية، أي فرنسا

وبريطانيا وروسيا لم تشأ أن تقضي احدي الدولتين بروسيا او النمسا على الاخرى. اذ أصبحت امبراطورية هابسبرغ - في الاطار الاوروبي الاوسع - قوة من الطراز الأول (قاب قوسين أو أدنى)، وبقيت هكذا حتى حلول عام ١٩١٨. وهي لم تهو - دون ريب - لأسفل القائمة الأوروبية مثلما هو شأن اسبانيا والسويد، كما نأت بنفسها عن المصير الذي آلت اليه بولندا. بيد انها وبسبب لامركزيتها وتعددية اعراقها وظرفها الاقتصادي المتخلف أجهضت جميع محاولات ادارات فيينا المتعاقبة الرامية الى جعلها اعظم قوة اوروبية. ومع هذا، يكمن هنا خطر محاولة التنبؤ بمثل هذا الانحلال. وهنا اشار (أولوين هوفتون) بقوله « ان رفض الامبراطورية النمساوية المشرقية لتقطيع أوصالها هو الماحة أنها تتمتع بقوى محجوبة عن الأنظار ». فدوماً ما خلفت الكوارث وراءها حملات اصلاح تكشف عنها مصادر الامبراطورية الهائلة حتى وان كشفت في الوقت عينه النقاب عن المصاعب التي واجهتها فيينا في احكام قبضتها عليها. وسيتحتم على من سيكتب من المؤرخين عن تداعي هابسبرغ ان يبين شيئاً عن المقاومة العسكرية الحرون والمدهشة احياناً ضد قوة فرنسا الدينامية طوال ١٤ عاماً تقريباً من الحقبة الممتدة بين عامي ١٧٩٢ - ١٨١٥.

لقد تشابه الحالان البروسي والنمساوي كثيراً في النواحي السياسية الجغرافية، برغم انها اختلفتا تماماً في ظروفهما الداخلية. واسباب ذلك الارتقاء البروسي الى مصاف أقوى مملكة ألمانية فهي جد معروفة لا تستدعي غير الذكر هنا : التنظيم والعسكرية العسكيتين لثلاثة قادة هم، (الكتور العظيم) (١٦٤٠ - ١٦٨٨)، و (فريدرك وليام الأول) (١٧١٣ - ١٧٤٠)، و (فريدرك الكبير) (١٧٤٠ - ١٧٨٦)، وكفاءة الجيش البروسي الذي تعهده ضباط اليونكر^(١) والذي أكل أربعة أخماس واردات الدولة الضريبية، والاستقرار المالي «النسبي» المعتمد

(١) الطبقة الارستقراطية الاقطاعية البروسية.

على القطاعات الملكية مترامية الأطراف، وعلى تشجيع التجارة والصناعة، ثم تأتي الرغبة باستغلال الجنود الاجانب والمقاولين ومعهم فضل أشهر البروقراطيين البروسيين الذين عملوا تحت إمرة الادارة الحكومية العسكرية العامة. وسيبقى القول صحيحاً ايضاً ان نهضة بروسيا تزامنت مع انهيار القوة السويدية، ومع تفكك المملكة البولندية الهشة والفوضوية، وبينهما الاضطرابات التي خلقتها الحروب العديدة وخلافات العرش التي انغمست فيها امبراطورية هابسبرغ وفرضتها على فيينا في العقود المبكرة من القرن الثامن عشر. فاذا قلنا ان ملوك بروسيا قد انتهزوا الفرص، فذلك لأن الفرص كانت قائمة تنتظر من ينتهزها، والدولة البروسية اذ ملأت (فراغ القوة) الذي شغل بعد عام ١٧٧٠ شمالي وسط اوروبا، قد انتفعت كثيراً من موقعها وجهاً لوجه امام القوى العظمى الاخرى. كما ساهمت نهضة روسيا في الهاء و (اضعاف) السويد وبولندا والامبراطورية العثمانية. أما فرنسا فكانت في موقعها غرباً أبعد من أن تشكل خطراً مميتاً، بل هي قد عملت في احيان حليفاً نافعاً لها ضد النمسا. من ناحية اخرى، لو اندفعت فرنسا عدائية ضد المانيا، لوقف في وجهها آنذاك قوات هابسبرغ، وهانوفر (وبريطانيا تبعاً لذلك)، وربما هولندا وبروسيا ذاتها. وأخيراً لو شيء لهذا الائتلاف الفشل لكانت بروسيا اوفر حظاً في السلام مع باريس من سواها من القوى. فالتحالف ضد فرنسا كان نافعاً احياناً ولكنه غير ملزم لبرلين.

هكذا وفي خضم هذا الجو الدبلوماسي والجغرافي الملائم، أجاد ملوك بروسيا لعبتهم. لقد منحها ضم سليزيا تحديداً - التي وصفها البعض (بمنطقة الشرق الصناعية) - دعماً كبيراً للقوة العسكرية - الاقتصادية. الا أن حدود قوة بروسيا الحقيقية في الشؤون الاوروبية، أي حدود الحكم والسكان قد تعرت في حرب السنوات السبع في الفترة بين ١٧٥٦ - ١٧٦٣ حين لم تعد الظروف الدبلوماسية مواتية كما ارادت وحين عازمت جارات (فريدريك الكبير) القوية على

معاقبته لسياساته الملتوية . وما كان فريدريك ليتفادى الهزيمة من هذا «الطوق» المرعب لولا فضل الجهود الجبارة للمملكة الروسية وبراعة قواته رائعة التدريب يدعمهما ضعف التنسيق بين جيوش اعدائه . ومع هذا كانت الخسائر جسيمة بالرجال والتجهيزات ، وغدت برلين وقد بدأ جيش بروسيا بتبيس منذ سبعينيات القرن الثامن عشر في موقع العاجز على الصمود بوجه الضغط الدبلوماسي الروسي الاخير، ناهيك عن مواجهة الهجوم النابليوني الجسور في عام ١٨٠٦ . وخابت النهضة التي احدثها شارنهورست وجنيسناو ومصلحون عسكريون آخرون في موازنة مواطن النقص التي لما تزل موجودة في القوة البروسية في الفترة من ١٨١٣ - ١٨١٥ . والآن فقط قد جاء دور روسيا لتتفوق عليها بعد أن اعتمدت كثيراً على الاعانات البريطانية - التي هي محول الائتلاف - ولم تكن آنذاك قادرة على تحدي فرنسا وهي وحيدة . وهكذا امست مملكة فريدريك وليام الثالث (١٧٩٧ - ١٨٤٠) شأنها شأن النمسا، قابضة من بين أواخر القوى العظمى وأن تبقى حيث هي حتى بدء تحولاتها الصناعية والعسكرية في ستينيات القرن التاسع عشر.

وعلى خلاف ذلك، تمتعت قوتان بعيدتان (الولايات المتحدة وروسيا) بحماية نسبية وتحرر من التناقضات الاستراتيجية التي اصابها بلعنتها دول وسط أوروبا في القرن الثامن عشر. لقد ملكتا القوتين العظيمتين المستقبليتين «حدوداً متصدعة» تطلبت لها دوماً عيناً حارسة. بيد أن كلا التوسعين الأمريكي عبر (اليغين) والسهول العظيمة والروسي عبر السهوب لم يواجه مجتمعات متقدمة عسكرياً شكلت خطراً على الوطن الام. وعليه انتفعتا اثناء تعاملهما مع أوروبا الغربية من ميزة «الجهة» المتجانسة نسبياً. وتسنى لكليهما أن تشكل لإحدى القوى العظمى القائمة - أو اشغالها في أقل تقدير - وهما مدركتان في الوقت ذاته ان موقعهما قد منحهما ملجأ عن مسارح القتال الأوروبية الرئيسية.

من الهمية التأكيد هنا - ونحن نمسح فترة طويلة تقع بين عامي ١٦٦٠ - ١٨١٥ أن تأثير الولايات المتحدة وروسيا قد تجسد أكثر في خاتمة تلك الفترة لا في مستهلها. ف « امريكا » الأوروبية لم تكن في فترة ستينيات القرن السابع عشر وسبعينياته أكثر من شريط من المستوطنات الساحلية المعزولة فيما كانت موسكويا قبل حكم بطرس الأكبر (١٦٨٩-١٧٢٥) بعيدة كبعد امريكا تقريباً وأكثر منها تخلفاً. وكاننا وفقاً للمصطلحات التجارية (متخلفتان) اكتفيتا بإنتاج الأخشاب والقنب ومواد أولية أخرى وابتاعتا البضائع المصنعة من بريطانيا والاقاليم المتحدة. لقد كانت القارة الأمريكية - ولأغلب فترات تلك الحقبة هدفاً للصراع من أجله لا عامل قوة بحد ذاتها. والذي قلب ذلك الوضع هو الانتصار البريطاني الكاسح في نهاية حرب السنوات السبع (١٧٦٣) الذي أزاح فرنسا عن كندا ونوفاسكوشيا، وطرد اسبانيا من فلوريدا الغربية. وبعد أن وجد المستوطنون الامريكان انفسهم أحراراً من التهديدات الخارجية التي وجهت حتى هذه اللحظة الولاء صوب وستمنستر، تسنى لهم الآن الاصرار على مجرد ارتباط اسمي ببريطانيا. فاذا ما رفضت ذلك الحكومة الامبراطورية وتقدمت بأراء غير ذلك حق لهم عندئذ الانضمام الى تمرد ضدها. وهكذا بلغت المستعمرات الأمريكية الشمالية بحلول عام ١٧٧٦ من النمو حداً هائلاً: فقد أخذ عدد سكانها البالغ مليونين يتضاعف كل ثلاثين سنة، وتوسعت غرباً وانتعشت اقتصادياً واكتفت من الغذاء وياقي السلع ذاتياً. هذا القول يعني - كما حسب الانكليز على مدى السنوات السبع التالية - أن الولايات المتمردة كانت أحصن من غزوها عبر العمليات البحرية وهي اوسع من أن تخضعها لهيمنتها قوات برية جاءت تسحب بأنفاسها من جزيرة تبعد ثلاثة آلاف ميل.

لقد تمخضت عن وجود ولايات متحدة مستقلة - مع مرور الوقت - نتيجتان كبيرتان لهما اثرهما على قصة هذا النموذج المتبدل للقوى العالمية. اولاهما

ولادة مركز مهم غير اوروبي للانتاج والثروة وبالتالي للقوة العسكرية خلق ومنذ عام ١٧٨٣ تأثيراته بعيدة المدى على توازن القوى العالمي بطرق عجزت المجتمعات غير الاوروبية الاخرى (مع انحطاطها الاقتصادي) كالصين والهند عن احداثها. فقد تهيأ للمستعمرات الامريكية بحلول منتصف القرن الثامن عشر ان تحتل فعلياً مكاناً يشار لها بالبنان في حقل التجارة البحرية وخطت أولى خطواتها المتردة في عالم التصنيع. وتقول بعض الروايات ان الامه البارزة حديثاً انتجت سنة ١٧٧٦ من الحديد الخام وحديد القضبان كميات اكثر مما انتجت بريطانيا العظمى بأسرها. وبعدها «تضاعف الانتاج التصنيعي حوالي ٥٠ مرة، حتى جعل منها بحلول سنة ١٨٣٠ سادس قوة صناعية بين دول العالم المتقدم». فاذا ما أخذنا بالاعتبار معدل خطى النمو تلك لن نجد الامر غريباً ان يتنبأ لها المراقبون حتى في تسعينيات القرن الثامن عشر بدور عظيم خلال القرن القادم. أما النتيجة الثانية فلن تأخذ من الوقت للاحساس بها الا هنيهات سيما من جانب بريطانيا التي تأثر دورها كقوة «جتاحية» في السياسة الاوروبية، سلباً بظهور دولة في جبهتها الاطلسية تضرر لها العداء وتحمل تهديداً لامتلاكها الكندية والهندية الغربية. وتلك لم تكن - دون ريب - مشكلة دائمة لبريطانيا، ثم ان البعد النائي بينهما ومعه انعزالية الولايات المتحدة افصححت ان لندن لن تحتاج الاكتراث لشأن الامريكان بنفس الدرجة التي تطلعت فيها فينا (على سبيل المثال) للخطر التركي أو الروسي فيما بعد. ومع ذلك كشف تجربة حربي (١٧٧٩ - ١٧٨٣) و (١٨١٢ - ١٨١٤) بوضوح لا يقبل اللبس صعوبة الموقف البريطاني لو دخلت بلادهم بما ملكت من قوة أتون صراعات اوروبية ومن خلفها تقف الولايات المتحدة معادية لها.

لقد أحدث بروز روسيا القيصرية تأثيراً مباشراً على توازن القوى العالمي. فقد قرعت الهزيمة النكراء التي اطال فيها الروس السويد في بولتافا. (سنة

١٧٠٩) ناقوس الانذار في آذان القوى الأخرى منبهاً الى حقيقة أن دولة الروس البعيدة والبربرية لحد ما لراغبة في لعب دور في الشؤون الأوروبية. ها هنا رفع السويديون عقيرتهم مناشدين يدعون البحرية الملكية (البريطانية) للحيلولة دون أن تهزمهم يد العملاق الروسي سيما وقد لاحت مطامح القيصر الأول (بطرس الأكبر) ونزوعه السريع الى انشاء قوة بحرية لاكمال مواطىء قدمه الجديدة في البلطيق (كارليا، واستونيا، وليفونيا). بيد أن الحقيقة هي أن البولنديين والأتراك هم من قاسى الأمرين من نهضة روسيا. فقد اضافت (كاترين العظيمة) قبيل وفاتها سنة ١٧٩٦ مساحة ٢٠٠ ألف ميل مربع الى امبراطورية شاسعة الحجم أصلاً. والأشد وطأة من ذلك الغزوات المؤقتة التي شنّها الجيش الروسي على الغرب. وحدا ما تميزت به القوات الروسية من وحشية وعناد مذهلين في حرب السنوات السبع، وكذلك الاحتلال المؤقت لبرلين، بفريدريك الأكبر أن يغير نظرته عن جارته. وبعد أربعة قرون، بزغ من القوات الروسية بقيادة الجنرال (سوفوروف) فعاليتها في الحملتين الايطالية والالبانية اثناء حرب التحالف الثاني (١٧٩٨ - ١٨٠٢) وهي عملية بعيدة أطلقت انذاراً عن التقدم العسكري الروسي الشموس من موسكو حتى باريس في عامي ١٨١٢ و ١٨١٤.

انه لأمر عسير ان نحدد مكانة روسيا في القرن الثامن عشر. فقد ملكت جيشاً أكبر من جيش فرنسا في غالب الأحيان، كما حققت تقدماً مشهوداً في الصناعات المهمة (المنسوجات والحديد). وهي بلد من العسير أو المستحيل على أي من خصومه احتلاله في أقل تقدير من الغرب. واستطاعت لأنها «امبراطورية متسلحة بالبارود» الحاق الهزيمة بالقبائل الخيالة الآتية من الشرق، وبالتالي اكتسابها مصادر اضافية من القوى العاملة والمواد الأولية والأراضي الصالحة للزراعة، تضافرت جميعها وعززت مكانتها بين القوى العظمى. وجنح البلد بفضل التوجيهات الحكومية الى (التحديث) بأننى سبيل تيسر - برغم ان

المبالغة قد طغت على أغلب هذه السياسة في نجاحها وخطاها . فملاحم التخلف لما تزل كثيرة على وجهها: الفقر المدقع، والوحشية وتدني الدخل الفردي كثيراً، رداءة وسائل الاتصالات، وقساوة مناخها، وكذلك التخلف التكنولوجي والتعليمي، ناهيك عن الرجعية والهشاشة اللتين ميزتا أغلب اعضاء اسرة (آل رومانوف). وحتى كاترين الرهيبة لم تكن مؤثرة عند عروجها على المسائل الاقتصادية والمالية.

الا أن الاستقرار النسبي الذي شهدته التنظيم العسكري الاوروبي وتكتيكة في القرن الثامن عشر هيأ روسيا (بفضل استعانتها بالخبرة الأجنبية) لأن تلحق بركب البلدان الاقل مصادراً ومن ثم التفوق عليها. ولم تتصد هذه المنفعة العمياء للتفوق العددي حتى غيرت الثورة الصناعية من مدى وسرعة الحرب في القرن التالي. لقد أضحى الجيش الروسي - برغم جهة العيوب آنفة الذكر - في احيائين من فترة ما قبل اربيعينيات القرن التاسع عشر، قوة هجومية مرعبة. وربما خصصت ثلاثة أرباع اموال الدولة للجيش، فيما حمل الجندي الروسي بروح رواقية^(١) القسوة والقيم اللتين انطوت عليهما عمليات الكتائب الروسية بعيدة المدى والتي كانت خارج قدرة الجيوش الأخرى في ذلك القرن. وحقيقة ان القاعدة السوقية الروسية كانت عاجزة عن دعم حملة جبارة اعتماداً على نفسها (قلة في اعداد الجياد وقصور في نظام التجهيز وضعف في كفاءة المسؤولين) - وخير شاهد لنا في حملة عامي ١٨١٣ - ١٨١٤ صوب فرنسا التي سارت عبر اراض (صديقة) واستعانت كثيراً بالمعونات البريطانية - فان تلك العمليات المشتتة قد اضفت على روسيا سمة السمعة المدوية ومنحتها مكاناً قائداً في مجالس أوروبا حتى ابان حرب السنوات السبع. وهنا، وفي اطار كبرى المعايير

(١) الرواقية: مذهب فلسفي أتى به زينون سنة ٣٠٠ ق.م يقول أن الرجل الحكيم عليه أن لا يفعل ولا يتأثر بالفرح أو الحزن وأن يرضخ برحابة صدر للضرورة القاهرة.

الاستراتيجية ثمة قوة أخرى يمكن لها إعادة التوازن وبالتالي المساعدة على ضمان أن جهود فرنسا للسيطرة على القارة الأوروبية آنذاك لن يكون مصيرها غير الفشل.

لقد أشار عدد من أوائل كتاب القرن التاسع عشر مثل (توكوفل) في حديثهم عن المستقبل (البعيد) الى « ان ارادة السماء قد اختارت روسيا والولايات المتحدة ليتحكما بمصائر نصف العالم ». لقد كانت دولة بحرية (بريطانيا العظمى) وليس هذان العملاقان القاريان، هي التي حققت أعظم تقدم حاسم في الفترة ١٦٦٠ - ١٨١٥، وأزاحت في خاتمة المطاف فرنسا عن موقعها كأعظم القوى على الاطلاق. وهنا، تارة أخرى، لعبت الجغرافية دوراً حيوياً وان لم يكن وحيداً. وكان (ماهان) قد تطرق الى وصف هذا الامتياز البريطاني المكاني قبل قرن في مؤلفه الموسوم بـ « أثر القوة البحرية في التاريخ » سنة ١٨٩٠:

« لو احتلت أمة موقعاً كهذا الموقع الذي لن تضطر فيه الى الدفاع عن نفسها براً ولن تحتاج فيه الى مد أقاليهما عن طريق البر، للمكت، وقد توحدت اهدافها صوب البحر، امتيازاً مقارنةً بشعب احد حدوده قارية ».

تنطوي عبارة ماهان - دون ريب - على عدد آخر من الابعاد الاعمق فحوى. اولها انتهاء حاجة الحكومة البريطانية الى الانشغال في تفكير حول (اجنحتها) وهذا ما أثبت صحته لدرجة كبيرة بعد فتح ايرلندا وصدور قانون الاتحاد مع اسكتلندا (سنة ١٧٠٧) - برغم ان يضع محاولات فرنسية قد وقعت مؤخراً كان الهدف منها مضايقة بريطانيا على طول التخوم السلتيّة^(١)، وهو أمر

(١) السلتيّة: سلالة هندية أوروبية استوطنت أجزاء واسعة من غربي أوروبا آنذاك.

حملته لندن محمل الجدد أحياناً. وتميزت الاضطرابات الايرلندية أنها اقرب بكثير الى عقر دار بريطانيا من المضايقات الاستراتيجية التي سببها المتمررون الامريكان. وربما كان الامر محض حظ أن فشل اعداؤها اغتنام فرصة ذلك العجز احسن اغتنام.

أما البعد الثاني الذي انطوت عليه عبارة ماهان فهو المكانة المتفوقة للحرب البحرية والقوة البحرية على نظيراتها في البر. وهذا اعتقاد شديد الرسوخ فيما أطلق عليه مدرسة الاستراتيجية « البحرية » ولقي ما زكاه في الاتجاهات السياسية والاقتصادية لفترة ما بعد عام ١٥٠٠م. اذ كان طبيعياً أن ينتفع بلد يقع قبالة الجناح الغربي من القارة الاوروبية من التغير المتواتر في ممرات التجارة الرئيسية من البحر المتوسط الى المحيط الأطلسي، ومن الأرباح الوفيرة المتأتية من المشاريع الاستيطانية والتجارية في الهند الغربية، وشمال افريقيا، وشبه القارة الهندية، اضافة الى الشرق الأقصى. لقد تطلب امر كهذا ادراكاً من الحكومة بأهمية التجارة البحرية واستعداداً منها لدفع نفقات بناء اسطول حربي كبير. والنخبة السياسية البريطانية اذ قبلت بهذه الشروط المسبقة، بدا بحلول القرن الثامن عشر انها اكتشفت ثمناً جزيلاً لقاء النمو المتواتر في الثروة والقوة القوميتين. فحققت التجارة المزدهرة عبر البحار الاقتصاد البريطاني بمصل منشط، وشجعت عمليات بناء السفن وفن الملاحة، وزودت الخزانة القومية بالأموال وجسدت عرق الحياة للمستعمرات. ولم تكن المستعمرات مجرد منافذ أمام المنتوجات البريطانية، بل زودت كثيراً من المواد الخام كالسكر الثمين والتبغ والأقمشة القطنية الى المخازن البحرية الامريكية الشمالية ذات الاهمية المتزايدة. والبحرية الملكية قد صانت هيبة التاجر البريطاني في أوقات السلم ووفرت لتجارته الحماية وكنزت أقاليم مستعمرة جديدة في زمن الحرب، وهو ما صب في مصلحة البلد السياسية والاقتصادية. وهكذا شكلت التجارة والمستعمرات

والبحرية « مثلثاً صالحاً » تفاعل وعوامل أخرى لاسقاء مصلحة بريطانيا طويلة الاجل .

واذا كان هذا الايضاح لنهضة بريطانيا صادقا جزئياً، فهو ليس في الوقت نفسه بكامل الحقيقة . فقد نزعت عبارة ماهان شأنها شأن كثير من الاعمال التجارية الادبية، الى التأكيد على أهمية التجارة الخارجية البريطانية بمقارنة بالانتاج المحلي، بل قد نزعت تحديداً الى المغالاة في أهمية التجارة «المستعمراتية» . اذ بقيت الزراعة اساس الثروة البريطانية طوال القرن الثامن عشر، أما الصادرات - التي ربما بلغت نسبتها الى اجمالي الدخل القومي أقل من ١٠٪ حتى ثمانينيات ذلك القرن- فغالباً ما خضعت لمنافسة خارجية قاسية، وكذلك الى التعريفات التي عجزت عن تعويضها اي قوة بحرية . وبدا ايضاً أن وجهة نظر البحرية أثرت نسيان الحقيقة الابدع وهي أن التجارة البريطانية مع البلطيق والمانيا واقاليم البحر المتوسط لا تزال (برغم نموها الابطأ من نمو تجارات السكر والتوابل والرقيق) ذات أهمية اقتصادية كبرى^(١) . وعليه بات توسع الهيمنة الفرنسية الدائمة - كما كشفت ذلك احداث اعوام (١٨٠٦ - ١٨١٢) - ان توجه ضربة موجعة لصناعة التصنيع البريطانية . وهكذا في ظل مثل هذه الظروف، امست العزلة عن سياسات القوة الاوروبية مجرد حماقة كبيرة .

وثمة بعد «قاري» حاسم ومهم ارتبط بالاستراتيجية البريطانية البعيدة، قد تجاهلته أنظار المحدثين بعيداً صوب الهند الغربية وكندا والهند . فكان لها الاشتباك بحرب بحرية أمراً جد منطقي أثناء الصراعات الانكلو - هولندية في ١٦٥٢ - ١٦٥٤ ، ١٦٦٥ - ١٦٦٧ ، ١٦٧٢ - ١٦٧٤ ما دامت الخصومات التجارية

(١) ناهيك عن الأهمية « الاستراتيجية » للمخازن البحرية في البلطيق التي اعتمدت عليها البحرية الملكية والنشاطات التجارية البحرية . وهو الاعتماد الذي عكسته عمليات الارسل المتواصلة للاسطول البريطاني .

مركز داء تلك الروح العدائية . وعلى أية حال انقلب الوضع الاستراتيجي عاماً بعد الثورة المجيدة في ١٦٨٨ حين أنقذ وليام اورنج العرش الانكليزي انذاك . فقد كان التحدي الذي واجه المصالح البريطانية في الحروب السبعة التي نشبت بين عام ١٦٨٩ و ١٨١٥ قد شكلته «قوة برية» هي فرنسا . وحقيقة ان فرنسا كان عليها نقل ميدان الصراع الى نصف الكرة الغربي أو الى المحيط الهندي أو مصر أو الى مكان آخر ، بيد أن تلك الحملات ، برغم اهميتها الى تجار لندن وليفربول ، لم تسلط قط تهديداً مباشراً على الامن القومي البريطاني ، ولم يكن له ليتحقق الا عند سطوع نجم الانتصارات الفرنسية العسكرية على الهولنديين ، والهانوفريين ، والبروسيين ، وهو ما ترك فرنسا صاحبة الذراع الطولى في غربي ووسط اوروبا تواقه لتكديس موارد لبناء السفن تكفي لتحطيم السيادة البريطانية البحرية . وعليه ليس وحده الاتحاد الشخصي الذي ربط (ويليام الثالث) مع الاقاليم المتحدة او اواصر الربط مع الهانوفريين هو الذي حدا بحكومات بريطانيا المتعاقبة أن تتدخل عسكرياً في شؤون القارة الاوروبية في تلك العقود . بل هناك الجدل المخيف الذي اقلق مضاجع (اليزابيث الاولى) حيال اسبانيا - أي ان اعداء فرنسا يستحقون المساعدة داخل اوروبا - لاحتواء الاطماع البوربونية (والنابوليونية) وبالتالي المحافظة على مصالح بريطانيا بعيدة المدى . وعليه غدت الاستراتيجية البحرية والقارية - كما تراها وجهة النظر هذه - شيئاً تكميلياً لا مظهراً عدائياً .

وأجمل تعبير لجوهر هذا الحساب الاستراتيجي جاء على لسان دوق نيوكاسل في سنة ١٧٤٢ :

«ستملك فرنسا قصب السبق علينا في البحر حين لا تجد ما تخشاة على البر . ودائماً ما اوضحت أن على بحريتنا حماية حلفائنا في القارة ، وهكذا ستحفظ تفوقنا في البحر عن طريق تشتيت جهود فرنسا هنا وهناك في اصقاع القارة المختلفة» .

لقد اتخذ الدعم البريطاني الهادف الى « تشتيت جهود فرنسا » شكلين رئيسيين أولهما طابع العمليات العسكرية المباشرة أما عن طريق شن الغارات الخفيفة بهدف اشغال الجيش الفرنسي أو من خلال ارسال قوة عسكرية كبيرة للقتال طول الحدود مع أي حليف قد انضم الى الصف البريطاني. لقد تبين أن استراتيجية شن الغارات هي الأقل تكلفة وحازت على استحسان بعض الوزراء، غير ان تأثيراتها عادة ما انتهت مهولة واحياناً لكارثة (كما حصل في حملة والكرن سنة ١٨٠٩). وتطلبت مسألة تموين جيش قاري أكثر مالاً ورجالاً، غير انها اسهمت أكثر في المحافظة على التوازن الأوروبي كما أبانت ذلك حملتا مارلبورو وولنغتون.

أما الشكل الآخر في المساعدة البريطانية، فكان مالياً اما بالشراء المباشر للمرتزقة الهسنيين وغيرهم من المرتزقة لمقاتلة فرنسا، أو بتقديم الاعانات للحلفاء. اذ تلقى (فريدريك الكبير) على سبيل المثال، اعانة بريطانية مقدارها ٦٧٥ ألف جنيه استرليني سنوياً في الفترة من ١٧٥٧ - ١٧٦٠. وبلغت تلك الاعانات نسباً جد عالية في المراحل الأخيرة من الحرب النابليونية (ناهزت على سبيل المثال في سنة ١٨١٣ مبلغ ١١ مليون جنيه لجميع الحلفاء و ٦٥ مليون جنيه طول فترة الحرب). غير أن ذلك ما كان له ان يحصل لولا توسع التجارة والنقل البريطانيين، وخاصة في الاسواق المربحة كثيراً عبر البحار، فأتاحت للحكومة الحصول على القروض والضرائب لم تكن قد جمعتها من قبل ودون أن تعاني من مشكلة الافلاس القومي. وهكذا. وبينما كانت سياسة « تشتيت جهود فرنسا » داخل أوروبا عملية مكلفة، ضمنت بريطانيا في الوقت نفسه عجز فرنسا عن تنظيم حملة مثابرة ضد تجارتها البحرية وكذلك تحجيم هيمنتها على قارة أوروبا وبالتالي ستكون بمنأى عن التهديد الفرنسي للجزر البريطانية الام وذلك ما فتح

(١) الهسنيين: هم الجنود الألمان المرتزقة المنخرطين في القوات البريطانية في الثورة الامريكية.

الآفاق رحبة أمام لندن لتمويل حروبها وتقديم الاعانات لحليفاتها. وهكذا اندمج الامتياز الجغرافي مع الفائدة الاقتصادية وامتد بريطانيا كثيراً بيد العون^(١) لتمضي في العمل باستراتيجية الوجهين: «وجه يتجه صوب القارة للمحافظة على توازن القوى، ووجه ثان الى البحر لتعزيز هيمنتها البحرية».

واذن ليس بمقدور المرء أن يدرك مغزى احصائيات النمو السكاني واحصائيات القوتين العسكرية والبحرية في هذه الفترة الا بعد أن يتفهم أهمية العوامل المالية والجغرافية الوارد شرحها اعلاه. (انظر الجدول ٣ - ٥)

الجدول (٣)

أعداد سكان القوى العظمى (١٧٠٠ - ١٨٠٠)

(بالملايين)

١٨٠٠	١٧٥٠	١٧٠٠	
١٦,٠	١٠,٥	٩,٠	الجزر البريطانية
٢٨,٠	٢١,٥	١٩,٠	فرنسا
٢٨,٠	١٨,٠	٨,٠	امبراطورية هابسبرغ
٩,٥	٦,٠	٢,٠	بروسيا
٣٧,٠	٢٠,٠	١٧,٥	روسيا
١١,٠	٩,٠	٦,٠	اسبانيا
٢,٣	١,٧	—	السويد
٢,٠	١,٩	١,٨	الاقاليم المتحدة
٤,٠	٢,٠	—	الولايات المتحدة

(١) الوجهين: Janus - Faced (الباب المفتوح): نسبة الى يانوس وهو اله روماني موكل بالابواب والنهايات والبدايات وله وجهان امامي وخلفي.

الجدول (٤)

اعداد الجيش بالافراد (١٦٩٠ - ١٨١٤)

١٦٩٠	١٧١٠	١٧٦٠/١٧٥٦	١٧٧٨	١٧٨٩	١٤/١٨١٢	
٧٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	بريطانيا
٤٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	فرنسا
٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	امبراطورية هابسبرغ
٣٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	بروسيا
١٧٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	—	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	روسيا
—	٣٠,٠٠٠	—	—	٥٠,٠٠٠	—	اسبانيا
—	١١٠,٠٠٠	—	—	—	—	السويد
٣٧,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	—	—	—	الاقاليم المتحدة
—	—	—	٣٥,٠٠٠	—	—	الولايات المتحدة

الجدول (٥) حجم القوات البحرية

١٦٨٩ - ١٨١٥

(اعداد السفن)

١٦٨٩	١٧٣٩	١٧٥٦	١٧٧٩	١٧٩٠	١٨١٥	
١٠٠	١٢٤	١٠٥	٩٠	١٩٥	٢١٤	بريطانيا
٢٩	—	—	—	٣٨	—	الدنمارك
١٢٠	٥٠	٧٠	٦٣	٨١	٨٠	فرنسا
—	٣٠	—	٤٠	٦٧	٤٠	روسيا
—	٣٤	—	٤٨	٧٢	٢٥	اسبانيا
٤٠	—	—	—	٢٧	—	السويد
٦٦	٤٩	—	٢٠	٤٤	—	الاقاليم المتحدة

سيدرك القراء ممن لهم باع مع الاحصائيات ان هذه الارقام تحتم على قارئها الحذر في التعامل معها. فمجمل عدد السكان سيما للفترة الاولى قد جاء تحتمياً (وفي حالة روسيا يكون هامش الخطأ بضعة ملايين). كما تذبذبت اعداد افراد الجيوش بمعدلات عالية، اعتماداً على تأريخ اجراء الاحصاء ان صادف مع مستهل حرب معينة او عند منتصفها أو عند حمي وطيسها. وغالباً ما اشتملت الارقام الاجمالية على أعداد

و-عدات المرتزقة وحتى القوات الحليفة المجندة قسراً (كما في حالة الجيش النابليوني). ولا تشير اعداد السفن الى درجة استعدادها للمعركة او الى وجود طاقم مدرب لقيادتها. وبعد، فهي قد اغفلت ايضاً ايضاح شيء عن القيادات العسكرية والبحرية، او الى الاعجاز في الاداء والعجز فيه او مدى وجود الحماية الوطنية أو التخاذل. ومع هذا، تعكس هذه الأرقام « على وجه التقريب » اتجاهات القوى السياسية الرئيسية في ذلك العهد: تفوق فرنسا وروسيا بدرجة متزايدة في المجالات العسكرية والسكانية؛ الهيمنة البريطانية المطلقة في البحر؛ التفوق البروسي على اسبانيا والسويد والاقاليم المتحدة؛ اضافة الى دنو فرنسا من مرحلة الهيمنة على اوروبا بفضل جيوشها اللجبة في عهد لويس الرابع عشر ونابليون أكثر من أي وقت في القرن الواقع بينهما.

بنظرة ثاقبة الى الابعاد المالية والجغرافية لصراعات امدها ١٥٠ عاماً طحنت رحاها القوى العظمى، سيدرك المرء الحاجة الى اجراء مزيد من التعديلات على الصورة التي عرضتها الجداول الثلاثة. فعلى سبيل المثال، لم يتكرر ذكر الانخفاض المفاجيء في عدد أفراد جيش الاقاليم المتحدة قياساً الى الامم الأخرى في حقل التمويل الحربي فيما كان دوره حاسماً لفترة طويلة جداً. ثم ان السمة غير العسكرية للولايات المتحدة قد اخفت حقيقة قدرتها على تسليط تهديد استراتيجي هائل. كما تستشف ايضاً ان هذه الأرقام قللت من شأن المساهمة العسكرية البريطانية التي مولت ما يربو على ١٠٠ ألف جندي حليف (وفي سنة ١٨١٣ بلغ عددهم ٤٥٠ ألف جندي!) بالاضافة الى الانفاق على جيشها الخاص وعلى طاقم بحريتها البالغ قوامه ١٤٠ ألف رجل في عامي ١٨١٣ - ١٨١٤. وعلى النقيض من ذلك، نرى في الاحصائيات مبالغة في القوة الحقيقية لبروسيا وامبراطورية هابسبرغ اللتين اعتمدتا على الاعانات في معظم حروبهما. ونستدل ايضاً ان التشكيلات العسكرية الفرنسية امست اقل فعالية وتداعت القوة الروسية من التخلف الاقتصادي والبعد الشاسع. واذن علينا ان

نصطحب دوماً مواطن القوة والضعف تلك التي ميزت القوى انذاك بعضها مع بعض ونحن نغوص في اعماق سرد اشمل للحروب نفسها.

كسب الحروب (١٦٦٠ - ١٧٦٣)

كان المسرح الاوروبي يوم تسلم لويس الرابع عشر تحديداً زمام السلطة المطلقة في فرنسا في اذار عام ١٦٦١ مهيناً ليتولى ادارته ملك اراد عن سابق اصرار ان يفرض اراءه عليه . فالى الجنوب ، لما تزل اسبانيا تستنزف قواها في مسعاها العظيم استعادة البرتغال . وعبر القنال كانت مملكة مرممة تحت حكم جارس الثاني تبحث عن موطىء لقدمها ، فيما اشبعت الغيرة من الهولنديين صدور الدوائر التجارية الانكليزية . وفي الشمال ، تركت حرب قد وضعت اوزارها قريباً الدنمارك والسويد بلا حول ولا طول . وفي المانيا ، رقب الامراء البروتستانتيون عن كثب وامارات الريب تعلو وجوههم اية بادرة هابسبرغية جديدة لتحسين موقعها ، ولكن للحكومة الامبراطورية في فينا مشاكلها العويصة في المجر وترانسلفانيا وتبعها بعد قليل القلق من النهضة العثمانية . وبولندا كانت تترنح اعياء من الجهود التي بذلتها لتقي نفسها من افتراس الوحشين السويدي والروسي . وهكذا استطاعت الدبلوماسية الفرنسية بفضل انتهاجها تقاليد ريشيليو^(١) أن تستفيد من هذه الظروف فخرطت البرتغال ضد اسبانيا ، واثارة أحقاد أمراء المجر وتركيا وألمانيا ضد النمسا ، والانكليز ضد الهولنديين - بينما نجحت في تدعيم موقعها الجغرافي وتطوير نظام تجنيدها بفضل اتفاقية معاهدة ١٦٦٣ مع الكانتونات السويدية . فأتاح كل ذلك وقتاً كافياً للويس الرابع عشر لتثبيت

(١) ريشيليو : Richelieu : (١٥٨٥ - ١٦٤٢) كبير وزراء فرنسا في عهد لويس الثالث عشر ومن كبار سياساتها . ترك اثراً واسعاً في السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية . اسس الاكاديمية الفرنسية وحد من سلطة الاشراف والمتنفذين .

نفسه ملكاً ذا سلطة مطلقة، وفي مأمن من التحديات الداخلية التي ابتليت بها الحكومة الفرنسية في القرن السابق. والأهم من هذا انها أتاحت المجال أمام (كولبرت و لوتلير) وكبار الوزراء الآخرين لاصلاح الادارة والانفاق ببذخ على الجيش والبحرية أملين ادامة أجماد «ملك الشمس».

وعليه كان من السهولة بمكان أن (يدير) لويس حدود فرنسا في المراحل المبكرة من حكمه، سيما وأنها افضل الظروف التي تهيأت منذ تدهور العلاقات الانكلو - هولندية الى مرحلة العداءات السافرة في سنة ١٦٦٥ (الحرب الانكلو - هولندية الثانية). وبرغم ان فرنسا قد تعهدت بتقديم يد العون للاقاليم المتحدة، فهي لم تلعب الا دوراً هامشياً في الحملات البحرية، وبدلاً عنها اعدت نفسها لغزو جنوب الاراضي المنخفضة الخاضعة لسلطة اسبانيا الواهية. وهي اذ بدأت تلك الحملة في مايس ١٦٦٧ سقطت بين ايديها المدن واحدة تتبعها الاخرى. وجسد ما تبع ذلك مثلاً مبكراً على التبدلات الدبلوماسية السريعة لتلك الفترة. فتصالح الانكليز والهولنديون في مدينة (بريلا) في تموز ١٦٦٧ بعد ان اعيتهما حرب غير مجدية وأخافتهما المطامع الفرنسية، وسعوا بعد انضمام السويد اليهما الى «التوسط» في النزاع الفرنسي - الاسباني وهدفها الحد من انتصارات لويس. كان هذا ما حققته معاهدة (اكس لا شابيل)^(١) في سنة ١٦٦٨ ولكن على حساب اغاظة الملك الفرنسي الذي قرر أخيراً الثأر من الاقاليم المتحدة التي رآها حجر العثرة الاكبر أمام طموحاته. وعلى مدى السنوات القليلة التالية، وبينما لوح كولبرت بحرب الاتاوات ضد الهولنديين، أكمل الجيش والبحرية الفرنسية بناءهما، فيما اغوت الدبلوماسية السرية انكلترا والسويد فأبعدتهما عن التحالف مع الاقاليم المتحدة وبددت مخاوفها من النمسا وألمانيا. وبحلول سنة ١٦٧٢

(١) اكس لا شابيل : Aix -La- chapell : الاسم الفرنسي لمدينة آخن الالمانية.

استعدت الآلة الحربية الفرنسية (يعاونها الانكليز في البحر) لتسديد ضربتها.

وبرغم انها لندن من أعلن اولاً الحرب على الاقاليم المتحدة، فان الجهد الانكليزي الضنين في الصراع الانكلو - هولندي الثالث (١٦٧٢ - ١٦٧٤) سيأخذ منا اقل حيزاً ممكناً. لقد وقعت حكومة جارس الثاني تحت وابل الانتقادات المحلية المتزايدة اثر نجاح الجهود الرائعة لـ (رويتز) في كبح جماح الاسطول البريطاني بحراً وبالتالي عجز بريطانيا عن تحقيق شيء في البر. واشعل تجلي الدليل على الإزدواجية السياسية وسوء الادارة المالية، وما رافقها من مقت شديد للتحالف مع سلطة أوتقراطية كاثوليكية مثل السلطة الفرنسية، نفوراً شعبياً من الحرب أضطرت معه الحكومة الى الانسحاب من الحرب سنة ١٦٧٤. وهذا برهان أن قصور وتشوش الدوائر السياسية والمالية والادارية في الحكومة الانكليزية ما زال قائمين حتى بحلول اواخر عهد آل ستيوارت. ومع هذا، اكتسب التغير في سياسة لندن أهمية « عالمية ». فهي قد عكست في بعضها حالة الحيلة التي ايقظتها خطط لويس الرابع عشر في أوروبا بطولها وعرضها. وبعد سنة واحدة لا أكثر افلحت الدبلوماسية والمساعدات الهولنديتين ان يجدا لهما من الحلفاء كثر توفى لإلقاء ثقلهم ضد فرنسا. فدخلت في القضية الولايات الألمانية، وبراندنبورغ (التي هزمت شريك فرنسا الوحيد الباقي، السويد، في فهربلن سنة ١٦٧٥)، والدنمارك، واسبانيا، وامبراطورية هابسبرغ. ولم يكن الامر أن ائتلاف هذه الدول كان من القوة ما تكفيه « للتغلب » على فرنسا، فمعظمها جيوش صغيرة، عليها معالجة أجنحتها الخاصة بها أو أن جوهر هذا الائتلاف المضاد لفرنسا كان وما زال الاقاليم المتحدة تحت سيطرة حاكمها الجديد (وليام أوف أورنج). بل أن الحاجز المائي في الشمال وتعرض خطوط الجيش الفرنسي الى شتى الخصوم في أرض الراين قد عنيا أن لويس نفسه لعاجز عن تحقيق أي مكاسب مثيرة. وحصل مثل هذا المختنق في البحر، اذ سيطرت

- البحرية الفرنسية على البحر المتوسط ، وامسك الاسطولان الهولندي والدنماركي بالبلطيق ، وعجز كلاهما أن ييسط ذراعه على جزر الهند الغربية . واصابت الحرب التجارتين الفرنسية والهولندية بأشد أذى وهو ما أثمر عن فائدة غير مباشرة للأطراف المحايدة مثل بريطانيا . وهذا ما حدا بالطبقات التجارية في أمستردام الى حث حكومتها بحلول عام ١٦٧٨ على عقد سلام منفصل مع فرنسا ، وهو ما دلّ بدوره أن الدول الألمانية (الراكنة على الإعانات الهولندية) لم تعد قادرة أن تواصل القتال بالاعتماد على انفاقها الخاص .

انذاك ، اقلقت مضاجع الالمان والهولنديين والاسبان والانكليز على حد سواء رغبة لويس الرابع عشر المبيتة أن (يوسع) حدود فرنسا الشمالية ونزعته أن يغدو (حكم اوروبا) واشد من كليهما الحقيقة المخيفة بامتلاكه جيشاً قوامه (٢٠٠) الف جندي في وقت السلم وبذلك لم تجد نفعا لتبديد هذه المخاوف معاهدات (فيمخن) للسلام ١٦٧٨ - ١٦٧٩ التي وضعت حداً للاقتتال المفتوح . غير أن هذا لم يعن عودة فورية لامتشاق الحسام . فقد أثر التجار الهولنديون أن المتاجرة بسلام ، وارتبط الأمراء الألمان (مثلما هو شأن جارس الثاني حاكم انكلترا) مع باريس بالمساعدات . فيما اشتبكت امبراطورية هابسبرغ في صراع يائس مع الأتراك . وها هنا توجب على اسبانيا في مسعاها حماية أقاليمها في لوكسمبروغ من فرنسا سنة ١٦٨٣ ، أن تقاتل وحيدة وتقاسي هزيمة لا مفر منها .

ومع ذلك ، وبحلول عام ١٦٨٥ والذي تلاه ، سارت الاحداث لفرنسا في غير مجراها . فقد أجج اضطهاد فرنسا لمواطنيها البروتستانتين مشاعر الامتعاض لدى بروتستانتية اوروبا في غضون سنتين أخريين ، تذوق الأتراك طعم هزيمة نكراء واخرجوا بعيداً عن ديار فيينا واستطاع الامبراطور (ليوبولد) بفضل الهيبة والقوة العسكرية اللتين حاز عليهما أن يتجه ببعض اتهامه غرباً . وفي أيلول من

عام ١٦٨٨ قرر ملك فرنسا النزق الآن غزو ألمانيا، فحول أخيراً الحرب الأوروبية «الباردة» الى حرب «ساخنة». ولم يسفر هذا السلوك الفرنسي عن استفزاز خصومها في القارة الأوروبية فأطلقت لعداواتها العنان فحسب، بل عبد كذلك الطريق لوليام أوف أورنج ليزحف عبر القنال ويخلف جيمس الثاني (السيء السمعة) في العرش الانكليزي.

وهكذا حين اسدل العام ١٦٨٩ الستار على احداثه وقفت فرنسا وحيدة في الميدان ضد الأقاليم المتحدة، وإنكلترا، وامبراطورية هابسبرغ، واسبانيا، والسافوا، والولايات الألمانية الكبرى. ولم يكن هذا تجمعاً حمل في ثناياه الانذار بالخطر الذي اوحى به حجمه. ف (الجوهر الصعب) لهذا (التحالف العظيم) قد تألف حقاً من القوات الانكلو - هولندية والولايات الألمانية. لقد ملك هذا التجمع - وإن بدا يائساً في بعض جوانبه - عزماً راسخاً ومصادر مالية وجيوش وأساطيل كافية لتحقيق التوازن أمام فرنسا في عهد ملك الشمس. وربما كانت لفرنسا قبل عشرة أعوام أن تبسط ذراعها، ولكن مواردها المالية وتجارها قد تقوضتا عقب رحيل كولبرت، وما كان الجيش ولا البحرية بمجهزين لقتال ضار في مناطق نائية بالرغم من الزيادة الموهلة في حجميهما. أن مجرد هزيمة سريعة تلحق بأحد الحلفاء الكبار كانت تكفي لفصم عرى التحالف، بيد أن أي صوب عليها ان تسدد الضربة اليه، وهل ملك لويس الارادة ليوجه باوامر جريئة؟ لقد تردد لثلاثة أعوام، وحين حشد أخيراً عام ١٦٩٢ قوة غزو مؤلفة من ٢٤ ألف جندي لارسالها عبر القنال، كانت «القوات البحرية» جد قوية فحطمت السفن المقاتلة والبوارج الفرنسية في بارفلورلا هوغ.

على أن الصراع البحري غدا بطيئاً منذ عام ١٦٩٢ وتحول الى حرب متبادلة التدمير ضد التجارة. ولما نزع الحكومة الفرنسية الى تطبيق استراتيجية الغارات التجارية، شجعت قراصنتها على الانقضاض على سفن الشحن الانكلو

- هولندية في الوقت الذي قلصت اعتماداتها لاسطولها القتالي. من جانبها حاولت البحريات الحليفة أن تزيد ضغوطها على الاقتصاد الفرنسي من خلال فرض حصار تجاري وبالنتيجة انهاء عادة الهولنديين بالتجارة مع العدو. لم يركع العدد لكلا الاجرائين، بل أزداد كلاهما الابعاء الاقتصادية للحرب فغدت ممقوتة من التجار ومعهم الفلاحين الذين قاسوا وقبل هذا حصداً فقيراً. كما كانت مكلفة ايضاً الحملات البرية التي تجسدت بصراعات بطيئة بمواجهة الحصون وعبر الممرات المائية: فقد جعلت تحصينات (فوبان) من فرنسا حصناً منيعاً على الإختراق، بيد أن عين هذه المعرقات حالت دون تقدم فرنسي سهل نحو هولندا أو البلاطين^(١). واذ سار كل طرف الى وطيس المعركة وبمعيته (٢٥٠) ألف رجل، بلغت اكلاف الحرب ارقاماً مخيفة حتى للبلدان الثرية. وثمة حملات خارج نطاق أوروبا (الهند الغربية، ونيوفونلاند، واكاديا، وبوندشري) لم تحتل شأنًا كافياً لقلب التوازن القاري أو البحري. فلما أتى عام ١٦٩٦، والمحافظون ومواطنو أمستردام يضجون بالشكوى من الضرائب المرهقة، ومعهما ابتلاء فرنسا بالمجاعة، وجد كل من وليام ولويس حيلة مقنعة بنزع قفاز المنازلة.

وعليه، شهدت معاهدة رايزويك (١٦٩٧) وفيما ابقت على بعض اولى مكتسبات لويس الحدودية، عودة عامة الى حالة ما قبل الحرب. ومع ذلك، لم تكن نتائج حرب الاعوام التسعة (١٦٨٩ - ١٦٩٧) غير مهمة كما يزعم النقاد المعاصرون. اذ تضاءلت الأطماع الفرنسية في المجال البري، وتآكلت قوتها في البحر. ولقيت الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨ الدعم الذي تحتاج، واطمأنت انكلترا على جناحها الايرلندي؛ ودعمت مؤسساتها المالية، وأعادت بناء جيشها وبحريتها. وارسيت دعائم تقليد انكلو - هولندي - الماني للبقاء على فرنسا

(١) البلاطين : مقاطعتان ألمانيتان في عهد الامبراطورية الألمانية المقدسة ، وكان يحكمها أميران بلاطينيان.

خارج الفلاندرز والراين . وهكذا توطدت التعددية السياسية الاوروبية ولو بكلفة باهظة .

فاذا ما أخذنا بالاعتبار حالة النفس الضجرة من الحرب في أغلب العواصم ، بدا بعيداً احتمال تجدد حالة الحرب . ومع هذا ، وجد ملك الشمس حين عرض على حفيد لويس وراثة العرش الاسباني ، في ذلك فرصة مثالية قد سنحت لتعزيز سلطة فرنسا ، فاكسح بالنيابة عن حفيده ، الاقاليم الهولندية الجنوبية بسرعة خاطفة بدلاً من عقد تسوية مع خصومه الأقوياء ، وحصل على امتيازات تجارية (استثنائية) للتجار الفرنسيين في الامبراطورية الاسبانية الشاسعة في نصف الكرة الغربي . فأهاج هذا السلوك ومعه استفزازات عديدة أخرى آنذاك شيطان البريطانيين والهولنديين ومنحها حجة قوية للانضمام الى النمسا في سنة ١٧٠١ في صراع تحالفي آخر لصد أطماع لويس : حرب العرش الاسباني .

ومرة أخرى اوضح ميزان القوى العام والواردات الضريبية ان بوسع اطراف التحالف ان يصيب احدهم الآخر باشد الاذى دون ان يسحقه عن بكرة أبيه . فقد كان لويس ، في بعض الجوانب ، افضل حالاً من حالته في حرب ١٦٨٩ - ١٦٩٧ . والاسبان ما لاقوا مشقة للوصول الى حفيده ، وibat الآن بمستطيع حاكمهم فيليب الخامس و «سلطان يوربون» العمل سوية وفي مسارح متعددة ؛ ودون ريب قد تنامت الاموال الفرنسية بفضل استيراد الفضة الاسبانية . علاوة على ذلك ، رفعت فرنسا حجم قوتها العسكرية حتى استطاعت ان تجهز حوالي نصف مليون جندي دفعة واحدة . ومع هذا ، لعب النمساويون وبعد تضاؤل قلقهم على جناحهم في البلقان ، دوراً اعظم في هذه الحرب أكبر عن سابقتها . على أن الأهم من كل ذلك ، هو عزم الحكومة البريطانية على توظيف كل مصادرها القومية الوفيرة على شكل اعانات هائلة للحلفاء الألمان مع اسطول جبار بالاضافة الى جيش قاري عرمرم بأمرة القائد اللامع مالبورو - وهذا شيء

استثنائي - . فانضم هذا الجيش بما لديه من ٤٠ - ٧٠ ألف جندي بريطاني وقوات مرتزقة الى جيش هولندي ممتاز قوامه يربو على ١٠٠ ألف رجل اضافة الى جيش هابسبرغ المكون من نفس العدد، لاحباط مسعى لويس أن يفرض ارادته على أوروبا.

بيد أن هذا القول لا يعني أن التحالف العظيم استطاع أن يفرض أهواءه على فرنسا أو حتى اسبانيا. وصواب القول ان الاحداث قد سارت بثبات لصالح الحلفاء خارج نطاق هاتين المملكتين. فانتصار مالבורو الحاسم في (بلنهام) (١٧٠٤) قد أعاث ايزاء بالجيش الفرنسي - البافارية وانقذ النمسا من التهديد بغزو فرنسي لها، ومنحت معركة (راميز) (١٧٠٦) القوات الانكليزية - الهولندية معظم أراضي جنوبي هولندا. وفي معركة (اودنارد) (١٧٠٨) أوقفت القوات المتحالفة جميع المساعي الفرنسية الرامية الى استعادة موطىء قدم لها هناك.

وفي عرض البحر، وبعد ان غاب عن انظارها أي اسطول معاد قد تقصم ظهره بعد معركة (مالاغا) غير الحاسمة (١٧٠٤) تسنى للبحرية الملكية مع نظيرتها الهولندية الضعيفة ان تستعرض انسيابية القوة البحرية الاقوى. فامكن دعم الحليف الجديد (البرتغال) عن طريق البحر، بينما قدمت لها لشبونة قاعدة اسطول متقدمة واصبحت البرازيل مصدراً للذهب. وبات مستطاعاً ارسال القوات الى نصف الكرة الغربي لمهاجمة الممتلكات الفرنسية في الهند الغربية وامريكا الشمالية، وأن تنقض الكتائب المغيرة على الاساطيل الاسبانية المحملة بسبائك الذهب. ولم يمنح احتلال مضيق جبل طارق البحرية الملكية قاعدة التحكم بمنفذ البحر من هناك فحسب، بل ودق أسفينا بين القواعد الفرنسية والاسبانية واساطيلهما. وضمنت الاساطيل البريطانية استيلاءها على مينوركا وسردينيا؛ ووفرت غطاء للسواحل الايطالية والسافوية ضد هجوم فرنسي

محتمل، ولما أعد الحلفاء عدتهم للهجوم، أعدت لهم القيادة وهيأت التجهيزات اللازمة للجيش الامبراطورية في عملية غزوها اسبانيا ودعموا فوق ذلك الهجوم على ميناء طولون.

وفي البدء، هيكلت ميزة قدرة الحلفاء على الايذاء لا القتل اغلب حملاتهم العسكرية ضد فرنسا واسبانيا. فتقهقر جيش الغزو الحليف بحلول سنة ١٧٠٩ من مدريد بعد احتلال قصير لها لعجزه على الاحتفاظ بالبلاد بوجه الهجمات الاسبانية المتزايدة. وفي شمالي فرنسا، لم تسنح للجيش الانكلو - هولندية فرص أخرى للانتصار مثلما فعلت في بلنهايم. بل اضحت الحرب شرسة ودموية ومكلفة. حتى اذا جاء عام ١٧١٠ تولت مقاليد الحكم وزارة محافظة في وستمنستر كانت توقي لسلام يضمن مصالح بريطانيا البحرية والامبراطورية ويقلص انفاقاتها في حرب قارية النطاق. وأخيراً، وعلى نحو غير متوقع نجح الارشيدوق (جارلس) الذي كان مرشح الحلفاء للعرش الاسباني، في تبوء منصب الامبراطور وهذا ما افقد شركاءه كل حماس لتنصيبه موقع القابض على مقاليد الحكم في اسبانيا. ومع الانسحاب البريطاني من طرف واحد من الحرب في مطلع عام ١٧١٢ وما اعقبه من انسحاب هولندي، وجد الامبراطور جارلس الذي كان متشوقاً أن يغدو (كارلوس الثالث) لاسبانيا ان الحاجة تدعوه للسلام بعد سنة اخرى من الحملات العقيمة.

تم تثبيت بنود السلام الذي آتى بنهاية لحرب العرش الاسباني في معاهدي (أوترخت) (١٧١٣) و (راستادت) (١٧١٤). اللتين اذا ما امعنا النظر فيهما تجلى ان المستفيد الأكبر هو بريطانيا. فهي لم تتجاهل مسألة التوازن الاوروبي برغم حصولها على مضيق جبل طارق ومينوركا، ونوفاسكونيا، ونيوفوندلاند، وخليج هدسون، اضافة الى حصولها على التنازلات التجارية في العالم الاسباني الجديد. وعلى الصعيد الفعلي، قدمت المجموعة الطويلة من المعاهدات الاحدى عشرة

المنفصلة التي خلقت تسوية (١٧١٣ - ١٧١٤) دعماً مقنعاً ومتربطاً لهذا التوازن . فتحتم على المملكتين الفرنسية والاسبانية البقاء منفصلتين ابدأً، فيما تم الاعتراف رسمياً بالوراثة البروتستانتية في بريطانيا . واعطيت امبراطورية هابسبرغ أثر فشلها في اسبانيا، الأراضي المنخفضة الجنوبية وميلانو (وهذا ما بيني مزيداً من العقبات لفرنسا) ومعهما نابولي وسردينيا . وتم الحفاظ على الاستقلال الهولندي بينما لم تعد الاقاليم المتحدة قوة بحرية وتجارية مرعبة، وباتت اليوم مضطرة على تكريس الجزء الأكبر من طاقاتها لاقامة الحاميات على حدودها الجنوبية . وفوق هذا وذاك، تقوضت وبدرجة قاطعة أطماع لويس الرابع عشر الوراثة والاقليمية، وتأدبت الامة الفرنسية بسبب الاكلاف الباهظة للحرب التي ضاعفت الدين الحكومي الاجمالي الى «سبعة أضعاف» ناهيك عن العواقب الأخرى . واستتب الان ميراث القوى في ربوع الأرض، فيما ظلت بريطانيا في البحر بلا منازع . وهنا برز أمر صغير مصدره (الهويغيين)^(١) مفاده أن هؤلاء، وبعد عودتهم مباشرة الى المسؤولية في ظل جورج الأول على العرش سنة ١٧١٤، قد سكنهم القلق خوفاً على تسوية اوترخت وطفحت منهم رغبتهم بمعاينة فرنسا في (حلف) حالما رحل حاكمها والعدو الرئيسي لويس في السنة التالية .

تميزت عملية اعادة توزيع القوى بين الدول الاوروبية التي حدثت في النصف قرن هذا من الحرب انها أقل اثارة من التغيرات التي حصلت في الشرق . اذ كانت حدودها أكثر مسهولة من الحدود في الغرب، وخضعت أصقاع شاسعة من أراضيها لسيطرة سادة الحدود، والكرواتيين العصاة، وجنود القوقاز، بدلاً من سيطرة الجيوش المحترفة لدى ممالك عصر النهضة . وحتى حين

(١) الهويغيين : Whigs : اعضاء حزب بريطاني أيد الاصلاح وعرف في ما بعد بحزب الاحرار .

ذهبت دول الامة الى سوح الوغى تقاتل احداها الاخرى، دارت حملاتها على مساحات شاسعة واشتملت على الاستعانة بالقوات غير النظامية، والهوصار^(١) وغيرهم بغية تحقيق ضربة استراتيجية ماحقة. بيد أن النجاح أو الفشل هنا وبخلاف حملات البلدان المنخفضة، قد حول الى ملكيته او عنها مساحات شاسعة من الارض فرسم بالتالي الافق الاوسع لمراحل النشوء والسقوط في حظوظ القوى المتطاحنة. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، شهدت هذه العقود القليلة وحدها اخر تهديد عسكري تركي واسع النطاق صوب فيينا، لكنهم قاسوا الخسارة الخاطفة وبدءوا مرحلة الانحطاط. ولم يقتصر نفع الاستجابة الأولية الملموسة للقوات النمساوية والالمانية والبولندية على انقاذ المدينة الامبراطورية من تطويق الجيش التركي سنة ١٦٨٣، بل اسفرت عن حملات مكثفة قادتها (العصبة المقدسة) المتوسعة. وبعد انجلاء غبار معركة مجلجلة قرب (هوماكس) (١٦٨٧)، سحقت القوة التركية في السهل الهنغاري عن بكرة أبيها. واذا كانت الخطوط التركية قد أعيد ارساؤها استجابة للدعوات المتكررة من قوات هابسبرغ والقوات الألمانية ضد فرنسا أثناء حرب ١٦٨٩ - ١٦٩٧، فقد أكدت الهزائم المتكررة للجيش التركي في (زالانكمن) (١٦١٩) و (زنتا) (١٦٩٧) ذلك الاتجاه. ولو استطاعت امبراطورية هابسبرغ صب جل مصادرها على الجبهة البلقانية وملكّت قادة من عيار عقلية الأمير (يوجن)، لامسكت بزمام المبادرة على أكثر من الجبهة التركية. وهي برغم قصورها في التنظيم الكفء لاراضيها غير المتجانسة بمستوى ادارة الممالك الغربية لأراضيها، قد ضمنت مستقبلاً لها كاحدى دول اوروبا العظيمة.

واستناداً الى هذا المعيار تلوح السويد أقل حظاً بكثير. فعشية ارتقاء جالس

(١) الهوصار: هم جنود الوحدات العسكرية الأوروبية المدربة حسب تقاليد الفرسان المجريين في القرن الخامس عشر.

السابع العرش السويدي سنة ١٦٩٧ ، انطلقت غرائز النهب من عقالها وتفتحت شهية الدنمارك ، وبولندا ، وروسيا على أجزاء دولة السويد المطلة على البلطيق واتفقت في خريف عام ١٦٩٩ على التجمع ضدها . فما ان اشتعلت الشرارة الأولى للحرب حتى بدا لأول وهلة كأن الجيش السويدي الجرار ومملكه ذا العقلية العسكرية النيرة ومعهما الدعم البحري الانكلو - هولندي اقل قدرة على سد ثغرات الحدود السويدية المفتوحة . غير أن العوامل الثلاثة تضافرت وعبدت طريقاً امام جارس لتهديد كوبنهاجن وإخراج الدنماركيين من الحرب بحلول آب عام ١٧٠٠ ، اعقبه بالسير في جيشه عبر البلطيق ، ودحر الجيش الروسي في (نارفا) بعد ثلاثة اشهر . ولما دان لجارس زمام الفتح وعاش غبطة الانتصارات ، قضى السنوات التالية في اجتياح بولندا والانطلاق نحو سكسونيا .

يرى المؤرخون - اذا شئنا الاستئناس بحكمة المتروين منهم - ان تركيز جارس السابع المتهور على بولندا وسكسونيا قد ابعد عينيه عن رؤية الاصلاحات التي شرع بطرس الاكبر في فرضها على روسيا بعد هزيمة نارفا . فهو قد بنى - مستعيناً بالمستشارين الاجانب وتحدوه رغبته الى الاقتباس واسع النطاق من خبرة الغرب - جيشاً بالغ العظم وبحرية عزوم بنفس الهمة النشطة التي اخرج فيها مدينة بطرسبرغ من اوحالها . فلما ازفت الساعة وسار جارس بجيش قوامه ٤٠ ألف جندي للقاء بطرس سنة ١٧٠٨ ، كان السيف قد سبق العذل . فتخبط الجيش السويدي في غير هدى ولم يجده نفعاً بلأه الحسن في حمى المعركة وتكبد خسائر جسيمة ، وعجز مرة اخرى أن يسحق قلب الجيش الروسي ، وتعثرت خطاه بسبب قصور في السوقيات - وتفاقت تلك المصاعب لما سارت قوات جارس جنوباً صوب اوكرانيا ، وقاست الشتاء القارس لموسم ١٧٠٨ - ١٧٠٩ . فلما دارت اخيراً المعركة الكبيرة في (بولتافا) في تموز عام

١٧٠٩ كان الجيش الروسي المتفوق عددياً والاكثر تحصيناً في مواقعه الدفاعية . فكان مخاض المعركة لا أن جعلت الجيش السويدي كعصف مأكول فحسب ، بل ان رحلة جارلس اللاحقة الى الاقليم التركي والاقامة الطويلة هناك قربت أجل الفرصة السانحة أمام اعداءه . وحين للمم جارلس شتات قواته وعاد الى السويد في كانون الأول ١٧١٥ ، كانت جميع ممتلكاته عبر البلطيق قد افلتت من يديه ، واستحوذت روسيا على أجزاء من فنلندا .

وأخيراً وبعد سنين أخرى سلختها في القتال (حيث قتل فيها جارلس في صدام آخر مع الدنماركيين سنة ١٧١٨) اضطرت السويد الخائرة القوى والمثخنة الجراح والمعزولة الى الاعتراف بخسارتها جلّ أقاليمها البلطيقية في اتفاقية سلام (نيستاد) لعام ١٧٢١ . فهوت الآن الى المرتبة الثانية في تسلسل القوى بينما ارتقت روسيا المرتبة الاولى . وهكذا ومع نشوة انتصار عام ١٧٢١ على السويد تبوأ بطرس الأكبر لقب (الامبراطور) . وأبانت روسيا للملأ انها كشأن بريطانيا وفرنسا « تمتلك من القوة ما يمنحها الاستقلالية في التصرف كقوة عظمى دون الحاجة الى دعم خارجي » برغم الضعف الأخير الذي اصاب اسطولها القيصري البحري وبرغم التخلف الكبير الذي ينخر في البلاد . فنشأ الآن في شرق أوروبا كما في غربها - حسب تعبير دهيو- « وزن معادل يدعو الى التركيز على الوسط » .

لقد هيا الانفراج في العلاقات الانكلو - فرنسية ضماناً لتوازن القوة الاوروبية السياسية والعسكرية والاقتصادية دام حوالي عقدين بعد عام ١٧١٥ . وأنداك احتاجت فرنسا تحديداً الى النهوض بعد حرب كانت شديدة الوطأة على تجارتها الخارجية وازادت من ديون البلاد الخارجية الى درجة تساوت عندها الفوائد المستحقة على ديون البلاد مع عوائدها الاعتيادية . وبعد ، تجهمت مملكتا لندن وباريس وقد اطمأنتا على وراثة عرشيهما ، من أية محاولة لقلقلة الوضع الراهن ووجدتا الامر مربحاً لكليهما التعاون في نواح كثيرة . ففي عام ١٧١٩

(مثلاً) لجأت كلتاها الى القوة لصد اسبانيا عن تبني سياسة توسعية في ايطاليا . وعلى أي حال ، اتجه نموذج العلاقات الدولية الى التبدل في ثلاثينيات القرن الثامن عشر . فآنذاك ، تخافت الحماس الفرنسي حيال العلاقة مع بريطانيا وأثر الفرنسيون بدلاً من ذلك استعادة مقامهم السالف بصفتهم ابناء الأمة القائدة لأوروبا . فدولتهم قد اطمأنت على عرشها واثمرت لها سني السلم المتوالية عن رفاهية طيبة وعن توسع بعيد المدى في تجارة ما وراء البحار ، وتحدياً للقوى البحرية هناك . وبينما نجحت فرنسا حثيثة الخطى في تحسين علاقاتها مع اسبانيا بفضل جهود وزيرها (فلوري) وتوسيع نشاطاتها الدبلوماسية في أوروبا الشرقية ، انكفت بريطانيا في ظل (وولبول) على وجهها وارتأت البقاء بعيدة عن الشؤون الأوروبية ، والى الحد الذي فشل فيه حتى الهجوم الفرنسي على الممتلكات النمساوية في اللورين وميلان سنة ١٧٣٣ ان يثير أنى رد فعل بريطاني وهكذا كان رد فعلها حيال مصير التحرك الفرنسي نحو أرض الراين . ولما وجدت النمسا نفسها لن تستقي من وولبول المنعزل ومن هولندا المرعوبة شيئاً ، ذهبت مضطرة الى التفاوض مع باريس من أجل سلام مهين سنة ١٧٣٨ . ها هنا تربعت فرنسا مقاماً لم ترتبه منذ العقود الأولى لحكم لويس الرابع عشر بفضل عديد من العوامل المتكاثفة منها النجاحات العسكرية والدبلوماسية في أوروبا الغربية ، والتحالف مع اسبانيا ، وتبجيل الاقاليم المتحدة لها ، وكذلك المطاوعة المتزايدة من السويد وحتى النمسا . وتجلى ذلك أكثر في العام التالي حين وضعت الدبلوماسية الفرنسية بطريق المفاوضات نهاية للحرب النمساوية - الروسية ضد الامبراطورية العثمانية (١٧٣٥ - ١٧٣٩) ، وأعادت الى الحوزة التركية كثيراً من الاقاليم التي احتلتها المملكتان الشريقتان .

واذا كان الانجليز قد تجاهلوا في عهد وولبول هذه الحوادث داخل النطاق الاوروبي ، فان القلق من الصدمات متزايدة الاعداد مع الحليف الفرنسي

-اسبانيا- في نصف الكرة الغربي قد دب الى نفوس اصحاب المصالح التجارية وساسة المعارضة . وهناك هيأت تجارات المستعمرات الثرية وصراعات الاستيطان التوسعية وقوداً وإفراً لأي نزاع . وربما بقيت الحرب الانكلو - اسبانية التي تولدت عن هذه الصراعات والتي قبل وولبول الذهاب اليها على مضض في تشرين الاول ١٧٣٩ واحدة من سلسلة النزاعات الاقليمية الصغيرة التي اندلعت بين هذين البلدين في القرن الثامن عشر، وواحدة من أكثر النزاعات التي استقر فيها القرار الفرنسي بتقديم جميع أنواع الدعم لاسبانيا ولا سيما من «وراء الخط» في البحر الكاريبي . ومقارنة لهذا الصراع بحرب العرش الاسباني (١٧٠٢-١٧١٣) ستفصح ان قوى (بوربون) في حال أفضل بكثير للتنافس فيما وراء البحار، سيما وأن جيش بريطانيا وبحريتها كانا اقل تجهيزاً بما يكفي لغزو المستعمرات الاسبانية التي استحسنها المتعاملون في البلاد .

ثم رحل جالس السادس ، فخلفته على العرش ماريا تريزا . وهنا ظن فريدريك العظيم في ذلك فرصة سانحة فقرر الاستيلاء على سيليزيا في شتاء ١٧٤٠ - ١٧٤١ ، الذي قلب الوضع غالية سافله واعاد فيه الانجليز اهتمامهم لشؤون القارة الاوروبية . فقد دعمت الدوائر الفرنسية المعادية للنمسا - بعد ان فشلت ان تكظم غيظها - بروسيا وبافاريا في هجماتها على ميراث هابسبرغ . على أن هذا أفضى بدوره الى تجدد التحالف الانكلو - نمساوي قطفت منه ماريا تريزا المحاصرة الكثير من المساعدات . وأفلحت بريطانيا في اغاثة النمسا وحماية هانوفر وإزالة التأثير الفرنسي على ألمانيا بفضل تقديمها الاموال ، والتوسط لابعاد روسيا (مؤقتاً) وسكسونيا عن حلبة الصراع ، وكذلك عبر العمل العسكري في (دتنجن) سنة ١٧٤٣ . ثم تأججت نار الصراع أكثر بعد ان اتخذت روح المعادة الانكليزية-الفرنسية طابع العداء الرسمي في سنة ١٧٤٤ . فاندفع الجيش الفرنسي شمالاً عبر التحصينات الحدودية للاراضي المنخفضة النمساوية ، وصبوب هولندا

المذعورة. فيما فرضت البحرية الملكية في البحر حصاراً محكماً تدريجياً على التجارة الفرنسية. وما وراء البحار، استمرت الهجمات والهجمات المضادة في الهند الغربية حتى وصلت نهر القديس لورنس، وحول (مدراس)، وعلى طول الطرق التجارية الى سواحل البحر المتوسط. اما بروسيا التي عادت لمقاتلة النمسا في عام ١٧٤٣ فقد استميت للخروج من المعركة بعد سنتين على بدئها. واستثمرت الاعانات البريطانية في المحافظة على موقف النمسا، وشراء المرتزقة لحماية هانوفر، وحتى شراء الجيش الروسي للدفاع عن هولندا. وتلك كانت وفقاً لمقاييس القرن الثامن عشر، طريقة مكلفة في خوض حرب ما، واشتكى كثير من البريطانيين من الضرائب المتزايدة وتضاعف الدين القومي ثلاثة أضعاف؛ غير انها اجبرت وعلى نحو تدريجي فرنسا الاكثر انهاكاً على عقد سلام مهين.

واذن؛ أرغمت الجغرافيا مثلما هو حال المال - وهما العنصران الرئيسيان اللذان تمت مناقشتها آنفاً - الحكومتين البريطانية والفرنسية أخيراً على تسوية خلافاتها بمعاهدة (أكس-لا-شاييل) (١٧٤٨) آنذاك، وقع الهولنديون تحت رحمة الجيش الفرنسي. ولكن أيعوض ذلك عن القبضة شديدة الاحكام المفروضة على التجارة البحرية الفرنسية، أو عن خسارتها لمعظم المستعمرات؟ ومقابل ذلك، ما الفائدة التي ترجى من استيلاء بريطانيا على لويسبرغ وعلى اللورنس وكذلك الانتصارات البحرية في (انسون) و (هاوك) اذا ما غزت فرنسا البلدان المنخفضة؟ ونتيجة لذلك، ثم الترتيب لمحادثات دبلوماسية ناشدت عودة عامة الى حالة ما قبل الوضع الراهن مع الاستثناء المميز لغزو فريدريك لسيلزيا. لقد كانت معاهدة اكس - لا - شاييل بطبيعتها هدنة أكثر من كونها تسوية دائمة سواء نظرنا اليها في حاضرها ام تطلعنا من خلالها الى الاحداث السابقة. اذ تركت ماريا تريزا متوثبة للثأر من بروسيا، وفرنسا تتلفت يميناً وشمالاً لتكون الامة المنتصرة في البحر مثلما في البر، فيما طمعت بريطانيا والقلق يملؤها الى رؤية عدوها

الجبار منكسراً شر انكسار في حرب برية قارية مثلما هو الحال في الصراع البحري أو الاستعماري.

وفي المستعمرات الامريكية الشمالية كثيراً ما اصطدم المستوطنون البريطانيون والفرنسيون يعاونهما الهنود وبعض الحاميات العسكرية المحلية بعضهم ببعض في مطلع خمسينيات القرن الثامن عشر، حتى غدت كلمة (هدنه) شيئاً مغلوطاً. وفيها استحوالت سيطرة الحكومات المحلية على القوات المتصادمة لا سيما بعد قيام « اللوبي الوطني» في كل بلد بالضغط لكسب الدعم الى مستوطنيه والترويج لوجهة النظر القائلة ان القتال المتطرف قائم فعلاً ليس فقط في وديان المسيسيبي وأوهايو فحسب بل وحتى في كندا والكاريبى والهند بل وفي جميع أرجاء العالم خارج أوروبا. هنا شرعت دول اخرى وهي ترى الاطراف المعنية ما فتأت تبعث بمزيد من التعزيزات وباتت على شفا حرب بحرية بحلول عام ١٧٥٥، تكيف حالها استعداداً لصراع انكلو-فرنسي جديد. فيما كان الحياد الخيار الأوحده لدول كاسبانيا والاقاليم المتحدة اللتين طحتتا مرارة انها الآن في المنزلة الثانية وعاشتاً خوف أن يفرقهما تيار العملاقين شذر مذر - برغم ما قد ينطوي عليه الحياد من مصاعب لتجار كالتجار الهولنديين.

غير ان الامر كان محالاً على الممالك الشرقية؛ النمسا، وبروسيا، وروسيا ان تتحاشى دخول الحرب الانكلو - فرنسية لاسباب يكمن اولها في نزعة باريس الى مهاجمة بريطانيا عن طريق هانوفر التي هي مؤخرة «أخيل» الاستراتيجية لقاطني الجزيرة، برغم جدل بعض رجالها على ضرورة تحييد النزاع في البحر وفي المستعمرات. وهذه النزعة لم توقظ الولايات الألمانية من غفوتها فحسب، بل اجبرت بريطانيا على البحث عن حلفاء عسكريين لها وتقديم الاعانات لكبح جماح الفرنسيين داخل القارة الاوروبية. ويحمل السبب الثاني الاهمية الاكبر. فقد شحذ النمساويون همهم لاستعادة سيليزيا من قبضة بروسيا؛ وتطلع

الروس بزعامة القيصر اليزابث الى فرصة يكيلوا فيها مر العقاب للجشع فريدريك . فاستجمعت جميعها ما استطاعت من قوة بلغت من بروسيا أكثر من ١٥٠ ألف مقاتل، ومن النمسا حوالي ٢٠٠ ألفاً، ومن روسيا ٣٣٠ ألفاً وهي فيما عملت على قدم وساق ترقب الساعة التي تراها الانسب لتسديد ضربتها، ادركت دون استثناء ان لا غنى لها عن مساعدة الغرب للبقاء على حجم جيشها الذي بنت . وأخيراً كان من منطق الاشياء القول ان أياً من هؤلاء الخصوم لو وجد شريكاً له في باريس أو لندن، كان على الآخرين الانضمام الى الطرف الآخر.

وهكذا بدت « الثورة الدبلوماسية » لسنة ١٧٥٦ من الناحية الاستراتيجية مجرد عملية استبدال في الأوراق . فقد طوت فرنسا خلافاً الماضي الموروثة مع هابسبرغ، وانضمت الى النمسا وروسيا في حربها ضد بروسيا، فيما اتخذت لندن من برلين حليفاً قارياً لها بدلاً عن فيينا . وللوهلة الاولى ظهر الائتلاف الفرنسي - النمساوي - الروسي الصفقة الافضل . فهو ائتلاف جبار بالمعايير العسكرية، وفقد فريدريك سنة ١٧٥٧ جميع مكاسبه الاقليمية واستسلم دوق كمبرلاند عن الجيش الانكليزي - الألماني، تاركاً مستقبل هانوفر (وبروسيا نفسها) في ظلال من الشك . وسقطت (منوركا) بيد الفرنسيين وجنح حلفاؤهم في المسارح البعيدة الى تحقيق مكاسب أيضاً . واذن تجلّى جد ممكن الغاء معاهدة اولترخت، ومعاهدة اكس - لا - شاييل (بالنسبة للنمسا) .

الا ان هذا الالغاء لم يحدث لسبب يكمن في بقاء الحلف الانكلو - بروسي في منزلة الأفضل في الميادين الحيوية الثلاثة : القيادة، والقوة المالية الراسخة، والخبرة العسكرية والبحرية، فما كانت هناك ذرة شك في الانجاز الذي حققه فريدريك في تسخير كامل الطاقات البروسية لديمومة النصر، ولم تعل ذرة غبار اخرى بصدد حنكته في قيادة ميدان المعركة . غير ان الجائزة كانت تذهب دوماً

(١) الى (بت) الذي لم يكن قبل كل شيء ملكاً مطلقاً بل مجرد فرد من السياسيين تحتم عليه المخادعة مع زملاء غيورين سيئي الخلق، وجماهير متقلبة الأهواء، ومن ثم مع ملك جديد وهو يدرك في الوقت عينه ان عليه السعي دوماً وراء استراتيجية كبيرة وفاعلة وهو لم يشأ من تلك الفاعلية احتلال جزر السكر أو اسقاط النواب^(٢) الذي تدعمه فرنسا. فتلک له مكتسبات تبقى، برغم قيمتها مجرد مكتسبات مؤقتة لو احتل العدو هانوفر وقضى على بروسيا. بل اراد لها اتمام استراتيجية « الحرب البحرية » الشعبية مع استراتيجية « قارية » وان توفر دعماً واسع النطاق لقوات فريدريك والانفاق على « جيش رصد » كبير في ألمانيا لحماية هانوفر والمساعدة على احتواء قوة فرنسا.

الا ان هذه السياسة اعتمدت بدورها ولدرجة كبيرة على امكانية الحصول على موارد كافية للمطالبة سنة بعد أخرى من حرب طاحنة. ولم يعدم جبابة الضرائب حيلة في استحصال الاموال في بروسيا، بيد أن قدرة بروسيا تقزمت أمام قدرة بريطانيا التي امتلكت في حومة الصراع اسطولاً من أكثر من ١٢٠ سفينة راسية، وما يزيد على ٢٠٠ ألف جندي (بضمهم المرتزقة الألمان) مدرجين بقوائم الرواتب، ناهيك عن تقديمها الاعانات الى بروسيا. لقد استهلكت حرب السنوات السبع من الخزينة البريطانية ما يربو على ١٦٠ مليون جنيه، استوفيت ٦٠ مليون منها (٣٧٪) من أسواق المال. فاذا كان هذا الارتفاع الهائل في الدين القومي قد اشاط غضب زملاء (بت) عليه وأسهم في اسقاطه في تشرين الأول ١٧٦١، فان تجارة ما وراء البحار - وبمعكس ذلك - قد انتعشت سنة بعد أخرى مثمرة عن جبايات جمركية وفيرة ورفاهية رغيدة. وهنا تجلى مثال ممتاز عن

(١) بت: سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزراء (١٧٥٦ - ١٧٦١) و (١٧٦٦ - ١٧٦٨) ويلقب (بالارشد)

(٢) النواب: حاكم اقليمي من حكام الامبراطورية المغولية في الهند.

الأرباح التي تتحول الى قوة، وعن القوة البحرية البريطانية التي استثمرت لجني أرباح قومية (كما حصل في الهند الغربية). بل ان الأمر تجسد بما أخبر به السفير البريطاني لدى بروسيا « علينا أن نكون تجاراً قبل أن نكون جنوداً... » . فالتجارة والقوة البحرية تستند احدهما على الأخرى، كما أن الثراء الذي هو مصادر هذا البلد الحقيقية يعتمد على تجارته ». وعلى النقيض من ذلك، عانت اقتصاديات الأطراف المتصارعة الأخرى ويلات هذه الحرب، وحتى بداخل فرنسا اضطر الوزير (شويسل) حانقاً الى الاعتراف:

«في الحالة الراهنة لأوروبا ثمة مستعمرات وتجارة، وفي عقييها قوة بحرية هي التي تقرر ميزان القوى في القارة. فدول النمسا وروسيا وبروسيا مجرد قوى من المرتبة الثانية مثلما هو الحال مع جميع الدول التي لاتستطيع الذهاب الى حرب من دون الاستعانة بمساعدات القوى التجارية» .

لقد اثمرت الخبرة العسكرية والبحرية للتحالف الانكلو - بروسي (بعد التفهقر المبكر في اقل تقدير) بالطريقة الآتية. فرضت قوة جبارة من البحرية الملكية بأمرة (انسون) حصاراً متواصلاً في عرض البحر على موانئ فرنسا الاطلسية، ونشرت فائضها الكافي من القوات لحجب ميناء طولون والحياة على الأفضلية البحرية في البحر المتوسط أيضاً. فما ان استهل الاسطول نشاطاته في قرطاجنة، وقبالة لاغوس، وفي رحلة (هوك) الفريدة المليئة بالعواصف صوب خليج كيبرون وراء أسطول (كونفلانس) حتى لاح التفوق الملاحى البريطاني اعظم مرة بعد اخرى. واكثر اهمية من هذا، ان سياسة الحصار هذه التي لم تكثرث للظروف الطقسية ونفذتها، كتائب مزودة بنظام تموين شامل - لم تخنق أغلب تجارة فرنسا الملاحية وحثت بذلك التجارة البريطانية وأمنها الاقليمي وحسب، بل ووقفت عقبة كأداء دون ايصال تعزيزات كافية للقوات الفرنسية المرسلة الى الهند الغربية وكندا والهند. ففي سنة ١٧٥٩، تهاوت المستعمرات

الفرنسية الواحدة بعد الاخرى في يد بريطانيا، فأكملت الانتصار الكبير للقوات الانكلو - المانية على الجيشين الفرنسيين في (مندين). وهكذا ايضاً كان مصير المستعمرات الاسبانية في الكاريبي والفلبين لما دخلت اسبانيا عن حماقة الحرب عام ١٧٦٢.

وفي غضون ذلك تراءى لمجلس اعيان براندنبرغ حصته من المعجزات، فيما لم يكتف فريدريك في معركتي (روسباخ) و (ليوتين) بتحطيم الجيشين الفرنسي والنمساوي متعاقبين، بل أطفأ رغبة هاتين الأمتين في الاندفاع نحو شمالي ألمانيا. فأضحت النمسا مفلسة تماماً بعد دحرها مرة أخرى على يد فريدريك في ليتنز وتورغو سنة ١٧٦٠. ومع ذلك، نخرت التكاليف الخالصة لهذه الحملات ببطء بنية القوة البروسية (اذ فقدت ٦٠ ألف جندي في عام ١٧٥٩ وحده). وأثبت الخصم الروسي أنه أكثر جبروتاً لسبيين احدهما جزئي يكمن في حق القيصرة اليزابيث على فريدريك، وثانيهما رئيسي يتجسد في حقيقة أن اي مجابهة مع الجيش الروسي تمثل تلاحماً دموياً. غير ان بروسيا ظلت تشعر -برغم احساس الاطراف المتحاربة بالباقية بوطأة الحرب عليها وبرغم نزعة فرنسا الى السلام يحدوها شوقها الى التصالح مع حكومة بريطانيا- انها لما تزل تملك من القوة ما يكفيها لوضع النمسا وروسيا في حالة عجز، وما فتأت كذلك حتى أنقذهما موت اليزابيث في ١٧٦٢. وما أعقب ذلك وبعد انسحاب القيصر الجديد (بترس) من ميدان الحرب، ان ادركت النمسا وفرنسا أن لا شيء خير لهما من تسوية سلمية. على أساس العودة الى حالة ما قبل الحرب في أوروبا - وهذا في الواقع هزيمة لمن تطلعوا الى القضاء على بروسيا.

ومرة أخرى، كان المنتفع الاكبر من تسويات ١٧٦٢ - ١٧٦٣ هو بريطانيا العظمى. فهي وان اعادت كثيراً من الاقاليم المستولى عليها الى فرنسا واسبانيا، قد حققت تقدماً في الهند الغربية وغربي افريقيا، وقضت تقريباً على الهيمنة

الفرنسية في الهند، وبات لها، وهو الأهم من هذا وذاك، اليد العليا على معظم أجزاء قارة أمريكا الشمالية. وهكذا هيمنت بريطانيا على أراض ذات مساحات أكبر وثروات أوفر من اللورين وسيليزيا والمناطق الأخرى التي اقتتلت عليها دول القارة بشراسة. وفوق هذا، انما طبقت على الدبلوماسية الفرنسية واطماعتها العسكرية داخل أوروبا وبذلك حفظت توازن القوى العام. وبالمقارنة، لم تخسر فرنسا حجم ممتلكاتها عبر البحار وحسب، بل وفشلت أيضاً في أوروبا - على عكس ما حصل في عام ١٧٤٨، كما افصح نشاطها العسكري الفاتر أن مركز الثقل قد تحول من غربي أوروبا الى شرقها، وتلك حقيقة أكدها تجاهل الرغبات الفرنسية في أول تقسيم لبولندا سنة ١٧٧٢. فأراحت كل هذه التطورات بالالدوائر البريطانية فرضيت بتفوقها خارج أوروبا، ورغبت عن الدخول تارة أخرى في التزامات داخل القارة الأوروبية.

كسب الحروب (١٧٦٣ - ١٨١٥)

اعطت « الاستراحة القصيرة » التي دامت عقداً قبل المرحلة الجديدة من الصراع الانكليزي - الفرنسي تلميحات موجزة عن المقدار الذي سيصيب الحصّة البريطانية من المرحلة المقبلة. فحرب السنوات السبع أرهقت القدرة الضريبية ومزقت النسيج الاجتماعي للقوى العظمى حتى نفر معظم قادتها من السياسة الخارجية السافرة؛ وأضحى شغل يومهم الشاغل تأمل التراث واجراء الاصلاحات. لقد زلزلت خسائر الحرب الرهيبة التي تكبدتها بروسيا (نصف مليون قتيل بضمهم ١٨٠ ألف جندي) سلام فريدريك الذي آثر الآن العيش حياة أكثر وداعة. أما جيش هابسبرغ فقد ابقى على صفوفه برغم خسارته ٣٠٠ ألف رجل، بيد أن النظام الحكومي بأسره كان بحاجة واضحة للتغير الذي لا محالة

سيهيج استياء محلياً (سيماً بين المجريين)، وسيلفت اليه انتباه وزراء ماريا تريزا. وفي روسيا، كان على كاترين الثانية أن تصارع الاصلاحات التشريعية والادارية لتخمد بعدئذ ثورة (بوغاشوف) (١٧٧٣ - ١٧٧٥). لكن هذا لم يكبل يدي روسيا عن التوسع جنوباً او عن المناورة للحد من استقلالية بولندا. وتلك ليست الا قضايا يمكن درجها في اطار القضايا المحلية المختلفة تماماً عن التكتلات «الأوروبية» الكبرى التي انضوت تحت لوائها القوى أثناء حرب السنوات السبع، وأمست فيها الآن الروابط الروسية مع الممالك الأوروبية أقل أهمية.

وفي بريطانيا وفرنسا ايضاً، استقطبت الشؤون الداخلية مركزي الاهتمام هناك. اذ افضى الارتفاع المهول في حجم الديون القومية لكلا البلدين الى البحث عن مصادر بكر للعوائد وحث على تبني الاصلاح الاداري، وهو ما اسفر عن خلافات. أساءت للعلاقات الضعيفة أصلاً بين جورج حاكم بريطانيا الثالث والمعارضة، وبين تاج فرنسا والبرلمان. وكان امراً مقضياً ان تنتهي هذه الاستغراقات الذهنية الذاتية بالسياسة البريطانية الخارجية في أوروبا الى أكثر عشوائية مما كانت عليه في أيام (بت). وتلك نزعة عززها النزاع مستعر الاوار مع المستوطنين الامريكان على جباية الضرائب وفرض (قانون التجارة والملاحة). وعلى الجانب الفرنسي، لم تزدحم شؤون السياسة الخارجية نفسها بهذا المقدار من الهموم الداخلية. فهناك انكب شويسل مع خلفائه، الذين تجرعوا علقم هزيمة عام ١٧٦٣، على اتخاذ التدابير لتحسين مستقبل موقع فرنسا. فنهضوا لبناء البحرية الفرنسية على قدم وساق، برغم بقاء الحاجة الماسة للاقتصاد في الانفاق، ورسخوا « ميثاق العائلة » مع اسبانيا. وهنا يتبين القول صادقاً ان لويس الخامس عشر قد مقت تشجيع شويسل الماثب لاسبانيا ضد بريطانيا في نزاع عام ١٧٧٠ حول جزر فولكلاند، طالما أن حرب القوى العظمى في تلك النقطة ستغدو جد كلفة ومع ذلك، بقيت سياسة فرنسا معادية لبريطانيا وارادت لنفسها

دوماً الانتفاع من أية مشكلة قد تواجه بريطانيا فيما وراء البحار.

لقد دلّ هذا أن لندن كانت في نزاعها مع المستوطنين الامريكان الذي استحال الى عداءات سافرة، اكثر ضعفاً في العديد من الجوانب من حالها عامي ١٧٣٩ و ١٧٥٦ . وربما كان اكثر ما يقف وراء هذا الضعف هم الأشخاص الممسكون بزمام الامور. فهذا (نورث) وذاك (شلبورت) والساسة الذين من حولهما قد تعثروا جميعاً في الاتيان بقيادة وطنية أو استراتيجية شاملة مترابطة. فانقسمت الامة البريطانية بفعل الانشقاق السياسي الذي اشبعته تدخلات جورج الثالث نفسه وكذلك الجدل الحاد حول امتيازات قضية المستعمرين الامريكان ناهيك عن تآكل ركني القوة البريطانية التوأمين - الاقتصاد والبحرية - في هذه السنين . وتقلص كثيراً حجم الصادرات - على مدى سبعينيات القرن الثالث عشر - بعد ان عانت ركوداً عقب ازدهارها في فترة حرب السنوات السبع لأسباب يرجع بعضها الى مقاطعة المستعمرين لها وبعضها الاخر يعود الى الصراع حامي الوطيس مع فرنسا واسبانيا وهولندا. وعلى نحو مرتب، ونى عزم البحرية الملكية خلال خمسة عشر عاماً من السلم، واحتل بعض من كبار ضباطها غير مواقعهم وتردت أنواع الأخشاب الواصلة الى مصانع بناء السفن. وربما وفر قرار هجر استراتيجية الحصار المحكم عند دخول فرنسا الحرب في ١٧٧٨ على المراكب البريطانية الانهاك، غير ان القرار مثل في ناحيته الفعلية هجراً لقيادة البحر. وما كانت قط حملات تنفس الصعداء صوب مضيق جبل طارق، أو الى الهند الغربية، وحتى الى ساحل أمريكا الشمالية ببديل حقيقي للسيطرة الفاعلة على المقتربات الغربية قبالة الساحل الفرنسي، التي كان لها أن تمنع ارسال أية أساطيل معادية لتلك المسارح النائية بأي حال من الأحوال. وفي عين الوقت الذي أعيد فيه بناء البحرية الملكية واستعادة هيمنتها، عبر انتصار (رودني) لانقاذ (سانت وهاو) في مضيق جبل طارق سنة ١٧٨٢، وضعت

الحرب في أمريكا أوزارها من الناحية الفعلية .

لقد حمل صراع الاعوام ١٧٧٦-١٧٨٣ مشكلتين استراتيجيتين لم تشهدهما قط جميع حروب القرن الثالث عشر التي خاضت غماراتها بريطانيا وما كانت البحرية الملكية لتفعل بأزائها شيئاً وان تحلت بافضل تسليح وما كان للأمم البريطانية ان تردهما على اعقابها وان تكحلت بأحلك قيادة . أولهما ان التمرد الأمريكي قد انتشر كالنار في الهشيم فاستدعى قمعه قتالاً (قارياً) واسع النطاق كان على القوات البريطانية خوضه على بعد ثلاثة آلاف ميل عن القاعدة الأم . وبخلاف آمال بريطانيا الأولية لم تفلح الأفضلية البحرية وحدها في تركيع المستعمرين المكتفين ذاتياً لحد كبير على أعقابهم (برغم حيلولتها دون تدفق كثير من الأسلحة والمجندين من أوروبا) . كانت عسيرة مهمة غزو الاقاليم الشرقية من أمريكا وتشديد القبضة عليها لجيش نابليون الجرار، فضلاً عن عسارتها لجيش بريطانيا في سبعينيات القرن الثامن عشر: فالمسافات الطويلة التي قطعتها المهمة وما ترتب عليها من تأخير في الاتصالات لم يقف عائقاً امام وصول التوجيهات الاستراتيجية من لندن أو نيويورك وحسب، بل وفاقمتا من المشكلة السوقية أيضاً: «فكل قطعة كعك وكل رجل وكل طلقة احتاجتها القوات البريطانية في أمريكا توجب نقلها عبر ثلاثة آلاف ميل عبر المحيط» . ثم ان أزمات الشحن ومصاعب القيادة كانت عويصة للغاية برغم التدابير الطيبة التي اتخذتها وزارة الحرب البريطانية . ومما زاد الطين بلة أن المجتمع الاستعماري قد اتسم تماماً باللامركزية التي جعلت من الاستيلاء على مدينة أو بلدة كبيرة مجرد شيء قليل . وعليه لم تستطع السلطة البريطانية أن تقول انها قد تسيدت الموقف في هذا الاقليم او ذاك الا بعد ان تكمل القوات النظامية احتلالها . وحيثما انسحبت تلك القوات اعاد المتمردون فرض انفسهم على الموالين . واذا كان الأمر قد اقتضى وجود ٥٠ ألف جندي بريطاني «مع دعم هائل من المستعمرات» لغزو كندا

الفرنسية قبل عقدين من الزمن، فكم يتطلب الحال الآن اذن لاعادة فرض الحكم الامبراطوري - ١٥٠ ألفاً، أو ربما ٢٥٠ ألفاً ؟ لقد صرح أحد المؤرخين: « ربما كان استعادة السلطة البريطانية هيمنتها في امريكا مشكلة يقع حلها خارج حدود الوسائل العسكرية مهما بلغت من الاداء دقة ».

وتجسدت الصعوبة الثانية التي ما شهدت لها بريطانيا سابقة في مجرى الاستراتيجية الشاملة في انها دخلت اوار الحرب وحيدة ولم تجد من شريكاتها الاوروبية معيناً لها قد يشاغل فرنسا عنها. وتلك كانت، لدرجة كبيرة، مشكلة دبلوماسية لدرجة أكبر من كونها عسكرية. فقد أزفت الساعة التي ستدفع فيها بريطانيا ثمن انفصالها عن بروسيا سنة ١٧٦٢، وغطرسستها تجاه اسبانيا، وجحودها القاسي مع السفن الملاحية للدول المحايدة أمثال الدنمارك والاقاليم المتحدة، وعن فشلها في نيل الاسناد الروسي. وهكذا لم تجد لندن نفسها عديمة الأصدقاء في أوروبا فحسب بل وواجهت بحلول سنة ١٧٨٠ (عصبة الحياد المسلح - روسيا والدنمارك والبرتغال) اضافة الى الاقاليم المتحدة المعادية، وفي الوقت عينه الذي أمدت فيه كثيراً من وجودها جراء التعامل مع المتمردين الأمريكان والأساطيل الفرنسية - الاسبانية. على أن للقصة جانباً من الحديث آخر أكبر من الحماقة الدبلوماسية البريطانية. فكما أشرنا سابقاً، انفصلت مصالح الممالك الشرقية في ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر عن مصالح الغرب، وصبت اهتمامها على مستقبل بولندا وقضية العرش البافاري، والعلاقات مع الأتراك. بيد أن نزعة فرنسا أن تغدو «حاكم أوروبا» أيام لويس الرابع عشر أعاقَت تماماً هذا الانفصال. ومع هذا، عني الانحطاط النسبي الذي أصاب جيشها بعد حرب السنوات السبع وافتقارها للتدخل السياسي في شؤون الشرق أن قلق لندن الحاد ازاء المخططات الفرنسية لم يعد لها من يشاركها فيه من حلفائها السابقين ابتداءً من عام ١٧٧٩. وربما كان الروس في عهد كاترين الثانية أكثر تعاطفاً، لكنهم

لن يتدخلوا ما لم يلح أفق حقيقي تدرك منه أن بريطانيا ستندحر على أعقابها.

وأخيراً، تجلت الحقيقة الأهم ومفادها أن فرنسا وبعد أن أخذت يوماً بحجة شويسل قد قاومت الآن فكرة مهاجمة هانوفر أو التمرد على الألمان. وستخوض المعركة ضد بريطانيا وراء البحار «فقط»، وهكذا ستخلع الحرب (القارية) ذراع (الحرب البحرية) لاستراتيجية بريطانيا التقليدية. وتلك هي المرة الأولى التي ستصب فيها فرنسا جل مصادرها على حرب بحرية واستعمارية.

وجاءت النتائج مدهشة، وشوشت تماماً جدل دعاة العزلة البريطانيين القائلين أن صراعاً كهذا لا يقف لهم فيه حلفاء قاريون ولا ينطوي على حملات مفيدة للدولة الجزرية. ففي غضون حرب السنوات السبع خصصت فرنسا لبحريتها ٣٠ مليون ليفر سنوياً وهو ما يمثل ربع مخصصات جيشها وخمس الأموال المرصودة للبحرية الملكية سنوياً. ثم ارتفعت الميزانية البحرية الفرنسية بأطراف منذ سبعينيات القرن الثامن عشر وما تلاها حتى بلغت عام ١٧٨٠ حوالي ١٥٠ مليون ليفر، ووصلت في سنة ١٧٨٢ حداً مدهشاً مقداره ٢٠٠ مليون ليفر. وحازت فرنسا يوم دخولها الحرب على ٥٢ سفينة راسية في مياهاها كان معظمها أكبر من نظيراتها البريطانية، ثم سرعان ما قفز العدد إلى ٦٦ سفينة. وإليها يضاف عدد سفن الاسطول الإسباني البالغة ٥٨ سفينة، وكذلك سفن الاسطول الهولندي البالغة أكثر من عشرين سفينة جاهزة للخدمة الفعلية سنة ١٧٨٠. وبينما بقيت البحرية الملكية متفوقة على جميع خصومها البحريين (إذ امتلكت ستاً وستين سفينة عام ١٧٧٨، وتسعين بحلول عام ١٧٧٩)، فقد وجدت من يبيزها الآن بصورة متكررة. وآل الحال سنة ١٧٧٩ إلى فقدانها حتى السيطرة على القنال، ولاحت امكانية قيام غزو فرنسي - إسباني له. ولما نشب القتال بين اسطولي (غريفس) من جهة و (دي غريس) من جهة أخرى قبالة (شسابيك)

سنة ١٧٨١ ، أبقي التفوق العددي الفرنسي القوة البريطانية في خطر دائم انتهى باستسلام (كرونوالس) في (بورك تاون) وبذلك كتبت النهاية الفعلية للحملة الأمريكية . وحتى حين ازداد حجم البحرية الملكية وتضاءل حجم البحريات الأخرى (اذ امتلكت بريطانيا سنة ١٧٨٢ أربعاً وتسعين سفينة مقابل ثلاث وسبعين لدى فرنسا ، وأربع وخمسين لدى اسبانيا ، وتسع عشرة لدى الاقاليم المتحدة) ، ظل هامش الفرق قليلاً لا يفي بأداء «جميع» المهام المطلوبة : حماية قوافل شمال الاطلسي ، ومناوبة الدوريات في مضيق جبل طارق بانتظام ، وحراسة المنفذ من البلطيق ، وارسال الكتائب الى المحيط الهندي ، ثم دعم العمليات العسكرية في الكاريبي . لقد أضحت القوة البحرية البريطانية قوة وقتية واقليمية بخلاف دأبها في الحروب السابقة ، يوم كانت قوة طاغية . وكان لحقيقة ابعاد فرنسا ميدان قتالها عن أوروبا الأثر الكبير في صيرورة سكان الجزيرة الى هذا الحال غير السعيد .

ولما حل عام ١٧٨٢ أثقل العبء المالي المنفق للمحافظة على بحرية كبيرة كاهل الاقتصاد الفرنسي وفرض نوعاً من تقليص الانفاق . فأضحى من الصعب الآن انشاء مخازن بحرية وغدت أزمة البحارة أكثر خطورة . وفوق هذا ، خشي بعض الوزراء الفرنسيين أن تنقل الحرب المصادر والانتباه نحو مناطق خارج أوروبا ، وتحجم الدور الفرنسي تماماً في الشؤون الأوروبية . هذا الحساب السياسي ، وما رافقه من الخوف من احتمالية بلوغ بريطانيا وأمريكا تسوية لخلافتهما قد زرع لدى باريس أملاً بوضع نهاية سريعة للعداءات . فمن الناحية الاقتصادية قاسى حلفاؤها الهولنديون والاسبان نفس الضراء . ومع ذلك ، فشلت القوة المالية البريطانية والارتفاع الملموس في الصادرات منذ عام ١٧٨٢ وما بعده ، اضافة الى التحسينات المتواصلة التي شهدتها البحرية الملكية في انتزاع النصر والافلات من الهزيمة ، وأخفقت أيضاً في اقناع الكتل السياسية المحلية

بدعم الحرب ما ان لاحت واضحة الخسارة البريطانية لأمريكا. وبرغم أن التنازلات التي قدمتها بريطانيا في اتفاقية سلام فرساي لسنة ١٧٨٣ (مينوركا، وفلوريدا، وتوباغو) لم تكن بالكاد نقيضاً للمكتسبات الامبراطورية العظيمة لسنة ١٧٦٣، أشبع الفرنسيون أنفسهم بالرضا أن ولايات متحدة مستقلة قد ولدت وأن ضربة قد تلقاها موقع بريطانيا العالمي. اذ ترى وجهة النظر الفرنسية ان التوازن الاستراتيجي الذي تعرض لهزة في حرب السنوات السبع أفقده استقراره، قد استعاد وضعه برغم جسامه الخسارة التي انطوى عليها.

أما أوروبا الشرقية، وعلى نقيض ذلك، فلم تضطرب توازاناتها الاستراتيجية كثيراً بمناورات أعظم ثلاث ممالكها خلال العقود التي تلت عام ١٧٦٣. وهو ما يعزى في أغلبه الى الطبيعة المثلثية لتلك العلاقة: فلا برلين ولا فيينا تحديداً، ولا حتى بطرسبرغ الأكثر حزمياً رغبت في استفزاز الدولتين الأخريين نحو تشكيل حلف معاد، ولم تشأ الانخراط في قتال له أبعاد حرب السنوات السبع. وجاءت الحملة الصغيرة والحذرة غاية الحذر في حرب العرش البافاري (١٧٧٨ - ١٧٧٩) التي عارضت فيها بروسيا مسعى النمسا التوسعي، لتؤكد هذه الرغبة الجارفة بتفادي عواقب صراع القوى العظمى. وليست عمليات ضم مزيد من الاقاليم بين هذه الممالك الثلاثة الا نتيجة لـ « صفقات » دبلوماسية جاءت على حساب القوى الأضعف وبرزها بولندا التي تمزقت أشلاء على نحو متتابع في ١٧٧٢ - ١٧٧٣، ١٧٩٣ و ١٧٩٥. وعلى نحو متزايد، طالت الثورة الفرنسية القدر البولندي في السنوات التالية، والمقصود هنا تصميم كاترين الثانية على سحق «يعاقبة» وارشو، ومعه رغبة بروسيا والنمسا بالحصول على تعويض في الشرق مقابل فشلها في الغرب ضد فرنسا؛ ولكن حتى هذا القلق الجديد من الثورة الفرنسية لم يغير جذرياً سياسات العداة المتبادل والتسوية القسرية التي أقنعت بها الممالك الثلاث احداها الأخرى في تلك السنين.

واذا ما أخذنا بالاعتبار الحدود الجغرافية والدبلوماسية التي أطرت تلك العلاقة الثالوثية، لم تعد مفاجئة حقيقة أن تحسن موقع النمسا وبروسيا نسبياً كان تحسناً متواصلاً للمملكة الروسية التي كانت برغم تخلفها الاقتصادي أكثر بكثير حصانة جغرافية من جارتها الغربيتين اللتين ما فتئتا تصارعان لا شيء غير ترضية الامبراطورة كاترين الرهيبة. وأكدت هذه الحقيقة اضافة الى المطالب الروسية التقليدية بأحقيتهم في التأثير على الشؤون البولندية إن الغنيمة الأكبر من هذه الدولة المنحوسة ستقع أثناء تقسيمها بيد بطرسبرغ. وعلاوة على ذلك، كان لروسيا جبهة «سهلة التفتت» ومفتوحة الى الجنوب، وهو ما أتاح لها في مستهل سبعينيات القرن الثامن عشر أن تحقق تقدماً شاسعاً على حساب تركيا، والحققت بها (كريميا) رسمياً في عام ١٧٨٣، وجنت أيضاً مكتسبات اقليمية جديدة على طول الساحل الشمالي للبحر الأسود عام ١٧٩٢. لقد قدمت كل هذه الحوادث دليلاً ملموساً على التداعي الذي أصاب القوة القتالية النمسا وبروسيا تماماً مثلما سعت بلدان أخرى أمثال (السويد عام ١٧٨٨، وبريطانيا في عهد بت الأصغر سنة ١٧٩١) وبهمة أعلى الى الحد من سياسة روسيا التوسعية. بيد أن تنامي الامبراطورية الروسية القيصرية سار على قدم وساق تدعمه رغبة فيينا وبرلين الى الابقاء على نوايا بطرسبرغ الطيبة، ومعهما انشغال القوى الغربية الى اذنيها عن لعب دور فعال ودائمي في اوروبا الشرقية.

وعليه قدمت بنية العلاقات الدولية في العقد الذي سبق عام ١٧٩٢ أو حوالياه اشارة واهنة عن التحولات الجارية فيها لسبب رئيسي يعزى الى حقيقة أن النزاعات المتواترة بين القوى الكبرى كانت في رمتها قضايا اقليمية لا رابط بينها وهو ما أخفى أية ايماء بوجود تهديد لميزان القوى العام. فاذا كان مستقبل بولندا والامبراطورية العثمانية قد استقطب اليه تماماً اهتمام أمم الشرق العظيمة، فان المناورات التقليدية حيال مصير البلدان المنخفضة وحول « تجارة

الامبراطوريات المعادية « قد سلبت اهتمام القوى الغربية. فقد أوصل النزاع الانكليزي الاسباني حول(نوكتا ساوند) سنة ١٧٩٠ كلا البلدين الى شفير الحرب حتى تنازلت اسبانيا مكرهة. وفيما خفت حدة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا نتيجة الاعياء المتبادل الذي أصابها عقب عام ١٧٨٣، استمر عداؤهما التجاري ينمو مسرعاً. كما أماطت شكوكهما المتبادلة اللثام عن حقيقة طبيعتهما في غضون أزمة داخلية في هولندا سنة ١٧٨٧ - ١٧٨٨، حين أقصي الحزب «الوطني» المؤيد لفرنسا من السلطة على يد القوات البروسية بدعم من الانكليزي (بت الصغير).

لقد عكست دبلوماسية بت الأكثر فاعلية ونشاطاً شخصيتها المستقلة وكذلك النهوض العام الذي حققته بريطانيا في مصاف «القوى» منذ انتكاسة عام ١٧٨٣. فضياع أمريكا لم يقوض تجارة البلد عبر الاطلسي، بل ما برحت الصادرات البريطانية صوب الولايات المتحدة تزدهر، وشكل السوق الامريكي ومعه السوق الهندي مستهلكاً للصادرات البريطانية أكبر من أي سوق آخر تمسك فيه التجارة الفرنسية زمام الأولوية. وتضاعفت تجارة الشحن البريطانية في السنوات الست المحصورة بين ١٧٨٢-١٧٨٨. وكانت الثورة الصناعية سائرة في طريق الظهور الذي استحثه الطلب الاستهلاكي المحلي والخارجي اضافة الى التسهيل الذي قدمه فيض المخترعات الحديثة. كما واكب الانتاج الزراعي البريطاني حاجة السكان المتزايد العدد الى الطعام. وجاءت اصلاحات بت المالية لتوازن للدولة انفاقها المالي وتعيد لها (رصيدها) برغم أن أموالاً كثيرة ذهبت دوماً لصالح البحرية التي تمتعت بالقوة وحسن الادارة. وهنا شعرت الحكومة البريطانية وهي تستند على هذه الأسس الراسخة أن بوسعها أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في الخارج عندما تقتضي مصالحها القومية العظمى ذلك. ومهما يكن من أمر لم يتصور القادة السياسيون في (وايتهول) و (وستمنسر) نشوب حرب بين القوى العظمى في أوروبا في المستقبل المنظور.

يكمن أجلى الأسباب، كما بدا، وراء عدم الخوف الاوروبي من حرب عامة في حالة التردى التي أخذت تعيشها آنذاك فرنسا. اذ برز وضعها الدبلوماسي لسنوات قلائل بعد عام ١٧٨٣ قوياً كسابق عهده، ونما الاقتصاد الداخلى والتجارة الخارجية مع مناطق البحر المتوسط والهند الغربية بسرعة مطردة. غير أن اجمالى تكاليف حرب ١٧٧٨ - ١٧٨٣ (التي كبدت فرنسا أكثر مما خسرت في الحروب الثلاثة السابقة معاً) وفشلها في الاصلاحات المالية الوطنية تضاعفت مع الاضطرابات السياسية المستمرة والضائقة الاقتصادية اضافة الى موجات التذمر الشعبى، فافقدت الثقة «بالنظام القديم» في فرنسا. حتى اذا جاء عام ١٧٨٧ وما بعده بدت فرنسا بتأثير تفاقم الأزمة الداخلية أقل قدرة على القيام بدور حاسم في الشؤون الخارجية. وترجع الهزيمة الدبلوماسية في هولندا بشكل رئيسي الى ادراك الحكومة الفرنسية عجزها عن تمويل حرب ضد بريطانيا وبروسيا، بينما يعزى انسحابها من دعم اسبانيا في نزاع (نوكتا ساوند) الى تحدي المجلس الفرنسي لحق لويس الرابع عشر في اعلان الحرب. فأوحى كل ذلك أن فرنسا ستنزح قريباً الى قلب « النظام القديم » في أوروبا برمته.

وهكذا بدأ الصراع الذي كتب له أن يمتص طاقات القارة لأكثر من عقدين بطيئاً ومهدداً. فلم يكثرث الفرنسيون لغير الصراعات الداخلية في الفترة التي تلت سقوط الباستيل، وبالرغم من القلق الذي انتاب بعض الحكومات الاجنبية من تطرف سياسات فرنسا، فقد أوضح الاضطراب الناشئ في باريس والاقاليم الأخرى أن لفرنسا شأنأ ضئيلاً في سياسات القوى الأوروبية. ولهذا السبب سعى بت الى اجراء تقليصات في الانفاق العسكري البريطاني في شباط ١٧٩٢، فيما ظلت الممالك الشرقية الكبيرة منهمكة بتقطيع أوصال بولندا. ولم يحصل ما يعد تصعيداً للأزمة نحو الحرب على الصعيدين الداخلى والخارجي الا بعد ما شيع عن اللاجئين عزمهم استعادة الحكم الملكى وعن نزعة الثوريين

الفرنسيين نحو سياسة أكثر عدوانية نحو الحدود. ووضحت المناورات المرتابة البطيئة التي قامت بها القوات المتحالفة عند انطلاقها باتجاه الحدود الفرنسية، كم هزيل استعدادها لهذه المنازلة، وهو ما سمح بدوره للثوريين أن يدعو الانتصار بعد المواجهة القصيرة في فالمي (أيلول ١٧٩٢). ولم تتكشف المبادئ الجمهورية المتطرفة للنظام الجديد في باريس الا في العالم التالي حين تجلى نجاح تهديد الجيوش الفرنسية لأرض الراين والبلدان المنخفضة وإيطاليا وكذلك اعدام لويس السادس عشر، تلك المبادئ التي كشفت أن الصراع قد بلغ جميع أبعاده الاستراتيجية والايديولوجية. وهنا انضم الى بروسيا وامبراطورية هابسبرغ وهما المحاربان الاصيلان حشد من الدول الأخرى تتزعمها بريطانيا وروسيا اضافة الى جميع جارات فرنسا نفسها.

وبرغم أن من السهل معرفة أسباب الفشل الذريع لـ (التحالف الأول) (١٧٩٣ - ١٧٩٥) ضد فرنسا، فإن الحصيلة كانت مفاجأة وخيبة أمل مريرة لعصرها. فبعد كل شيء، كان التفاوت كبيراً وأكبر مما حصل في (أية) حرب سابقة. لقد أفضى الدافع الخالص للثورة الفرنسية الى تبني الاجراءات اليائسة - التراصف البشري الهائل، وتوظيف لجميع المصادر القومية الكبيرة لمقارعة خصوم فرنسا الكثر. هنا أشار العديد من الكتاب أن فترة الاصلاحات المهمة التي مر بها الجيش الفرنسي - على صعد التنظيم، وتدريب الكوادر، واعداد المدفعية، والتكتيك القتالي - حدثت في غضون العقدين أو الثلاثة قبيل عام ١٧٨٩، وكل ما فعلته الثورة انها أزاحت المعوقات الارستقراطية جانباً وأتاحت الفرصة للمصلحين (مع زيادة أعدادهم) لوضع أفكارهم موضع التنفيذ يوم قرعت طبول الحرب. واستخدمت أساليب «الحرب الشاملة» في الجبهة الداخلية، وبدا أن التكتيكات الجديدة ليست سوى انعكاس للطاقات الدهاوية الفرنسية التي تفجرت لتوها، فيما بدت مناورات الجيوش المتحالفة هيابة وجلة متبينة

ذات الاسلوب القديم . فسرعان ما اكتسح الجيش الفرنسي بقوامه البالغ حوالي ٦٥٠ ألف جندي (في تموز ١٧٣٩) والحماسة تملأ قلوبهم والرغبة تشتعل في صدورهم راكباً المخاطر التي تنطوي عليها مسيرات طويلة وتكتيكات هجومية ، الاقاليم المجاورة - وهي اياماً أن أعباء الانفاق الهائل على مثل هذه القوة الجرارة ستقع مذ تلك اللحظة وما بعدها على عاتق السكان المقيمين «خارج» حدود فرنسا، وذلك ما فتح بدوره منفذاً أمام الاقتصاد الفرنسي ليستعيد بعض أنفاسه .

ولذلك توجب على أية قوة نوت كبج هذا التوسع السريع ، أن تبتدع لنفسها الوسائل المناسبة لاحتواء مثل هذا الشكل الجديد والهائج من الحرب . وما تلك بمهمة مستحيلة . فالعمليات العسكرية الفرنسية التي أنيطت أولاً بالقائد (دوموريز) وحتى الحملات (النابليونية) الاكثر حجماً وتعقيداً قد كشفت عن موطن عيب في التنظيم والتدريب ، ونواحي ضعف في التجهيز والاتصالات ، كان بوسع أنى خصم أحسن جيشه تدريباً أن يستفيد من تلك العيوب أقصى فائدة . ولكن أين كان ذلك الخصم جيد التدريب ؟ إن ما شكل عيباً تكتيكياً لدى الحلفاء بوجه سرايا المناوشين الفرنسيين ليس مجرد وجود قادة تجاوز الزمن عقولهم وقوات أثقلت الاحمال خطاها ، بل ان النقطة الجوهر قد تجسدت في فقدان اعداء فرنسا الأداء السياسي والوضوح الاستراتيجي . فكان من الواضح غياب الايديولوجية السياسية السامية التي ستشبع الرغبة لدى جنود الحلفاء لاطلاق النار على جنود ومواطني «النظام القديم» . والحق أن كثيراً من الحلفاء قد سلبت لبهم الافكار الخلافة للثورة . ولم يتسن استغلال الروح الوطنية للحد من الهيمنة الفرنسية الا في وقت متأخر حين حولت جيوش نابليون «التحرير» الى «غزو» و «نهب» .

وفوق ذلك ، لم يحمل الا نفر قليل من أعضاء التحالف الخطر الفرنسي محمل الجحد في مرحلته المبكرة . فلم يكن ثمة اتفاقات على الاهداف أو

الاستراتيجية فيما بين الاعضاء المختلفين في التحالف الذي تجسدت وحدته الهشة بحاجة اعضائه الى الاعانات البريطانية ولا شيء غيرها. كما تداخل أيضاً، وبعد كل شيء، حادث وراثة بولندا مع سني الحرب الثورية الأولى وربما غطى عليها. اذ كان جل اهتمام كاترين الثانية، برغم استنكارها الشديد للثورة الفرنسية، هو القضاء على استقلال بولندا أكثر من ارسالها القوات الى أرض الراين. وذلك ما حدا بالحكومة البروسية التي سال لعابها منذ حملات الغرب المبكرة، ان تنقل مزيداً ومزيداً من قواتها من مواضعها في الراين نحو الفستولا فأضطرت النمسا الى الاحتفاظ بستين ألف رجل على حدودها الشمالية تحسباً لأي تحرك روسي أو بروسي لنهش ما تبقى من الاقاليم البولندية. ولما حان أوان التقسيم الثالث والأخير لها في سنة ١٧٩٥، بات جلياً أن بولندا كانت - وهي تحتضر - خير حليف لفرنسا من حالها اليها يوم كانت دولة حية نشيطة. وأنداك جنحت بروسيا للسلام وتخلت عن الضفة اليسرى للراين لصالح فرنسا، تاركة ألمانيا في حالة حياد متضعع سمح لفرنسا نقل اهتمامها صوب أماكن أخرى. فما كان من معظم الولايات الألمانية غير الاقتداء بالخطوة البروسية؛ وسقطت هولندا وحولت الى (جمهورية باتافان). أما اسبانيا فقد هجرت الحلف وعادت الى انحيازها السابق مع فرنسا ضد بريطانيا.

لقد فشلت الحكومة البريطانية في مواصلة الحرب بالزخم اللازم لها والوضوح الاستراتيجي برغم رغبة (بت الصغير) باقتفاء خطى والده في قتل الروح التوسعية الفرنسية. اذ افتقدت الحملة المرسلة الى الفلاندرز وهولندا بقيادة دوق يورك للفترة من عام ١٧٩٣ - ١٧٩٥ الى القوة والخبرة العملية اللازمتين للتعامل مع الجيش الفرنسي، وعاد ما تبقى منها خالي الوفاض الى دياره عبر (بريمن). فضلاً عن هذا، أثر الوزراء البريطانيون - الحلف منهم والسلف - « مثل دنداس وبت »، « اسلوب الحرب البريطاني » - أي عمليات

استعمارية، وحصار بحري، وغارات على سواحل العدو - على أية عملية قارية واسعة النطاق. وقد بدا هذا خياراً مشوقاً وسهلاً نظراً الى التفوق المطلق للبحرية الملكية وتردي نظيرتها الفرنسية. بيد أن خسائر القوات البريطانية الناجمة عن الاصابة بالأوبئة أثناء عمليات الهند الغربية في ١٧٩٣ - ١٧٩٦ أفصحت أن لندن قد دفعت ثمناً مفرطاً لتلك الافكار الاستراتيجية (اللاهية): فتكبدت ٤٠ ألف قتيل، و ٤٠ ألفاً آخرين باتوا غير لائقين للخدمة- وتلك أرقام تخطت جميع خسائر حرب شبه الجزيرة الاسبانية - وبلغت تكاليف الحملات ما يربو على ١٦ مليون جنيه في أقل تقدير. ومع ذلك يبقى ما يثير الشك ان كانت هيمنة بريطانيا المعززة دوماً على المسارح غير الأوروبية أو العمليات الخارجية ضد (دنكيرك) و (طولون) قد عوضت عن قوة فرنسا المتنامية في أوروبا. وأخيراً كانت الاعانات التي طلبتها بروسيا والنمسا للابقاء على جيشها في الميدان جد مرهقة حتى استحالت تلبيتها. يعني هذا القول، وبعبارة أخرى، أن الاستراتيجية البريطانية كانت قاصرة ومكلفة في الوقت عينه، وتعرضت في عام ١٧٩٧ أسس النظام برمته الى هزة - مؤقتة في أقل تقدير - بعد توقف بنك انكلترا عن الدفع نقداً وبسبب حالات التمرد داخل البحرية في (سيثيد) و (نور). وفي خضم هذه الحقبة المضطربة، رنت النمسا الى السلام وانضمت الى قافلة باقي الدول التي اعترفت بتفوق فرنسا في أوروبا.

فاذا ما كان الانكليز قد عجزوا عن هزيمة فرنسا، فان الحكومة الثورية الفرنسية قد عجزت بدورها أن تحط من شأن تفوق عدوها البحري. فهي لم تجن من محاولتها الأولى لغزو ايرلندا أو الاغارة على سواحل بريطانيا الغربية غير حصيلة تافهة برغم أن مرد ذلك رداءة الطقس مثلما هو قوة الدفاعات المحلية، كما حفظ النظام الائتماني البريطاني ثباته برغم تعليق بنك انكلترا الدفع النقد مؤقتاً عام ١٧٩٧. وتسبب دخول اسبانيا وهولندا ساحة المعركة بجانب فرنسا في

تخطيط الاسطول الاسباني قبالة (رأس القديس فنسنت) (شباط ١٧٩٧) وكذلك الحاق أشد الاذى بالهولنديين في (كامبرداون) (تشرين الأول ١٧٩٧). لقد توجب على حلفاء فرنسا الجدد معاناة الضياع المستمر لمستعمراتها وراء البحار - في الهند الشرقية والغربية، وكولومبو، ومالاكا، ورأس الرجاء الصالح. وجميعها وفرت أسواقاً جديدة للتجارة البريطانية وقواعد اضافية لسراياها البحرية. وهم اذ رغبوا عن دفع الثمن الباهظ الذي طلبته فرنسا مقابل السلام، اندفع (بت) وأتباعه الوزراء أكثر الى الحرب فارضين ضريبة الدخل اضافة الى استحصالهم قروض جديدة للانفاق على ما أضحى صراعاً من أجل البقاء القومي مثلما هو من أجل الأمن الامبراطوري، ضد القوات الفرنسية التي احتشدت على طول ساحل القنال.

وهنا استقر القياس الأقرب الاستراتيجي الرئيس الذي تخطت فيه فرنسا وبريطانيا على مدى العقدين التاليين من الحرب. لقد كانتا - كالحوت والفيل - أكبر ماردين في ميدانها، ذاك في البحر وهذا في البر. فما استطاعت الهيمنة البريطانية على الطرق البحرية سحق السيطرة الفرنسية على أوروبا ولا قدر تفوق نابليون العسكري زل أقدام سكان الجزيرة إلى الاستسلام. وعلاوة على ذلك، لم تطمئن حكومة باريس وهي تدرك أن تجاوزات فرنسا الاقليمية وارهابها جاراتها قد أثارت عليها الاستياء الكبير، أن قوى أوروبا الأخرى ستقبل بشكل دائم بالسيادة الفرنسية عليها طالما بقيت بريطانيا - بما تقدم من الاعانات. والذخيرة، وربما حتى الجند - مستقلة. وكان هذا رأي نابليون قلباً وقالباً «لنسع جل ما نسعى الى بناء اسطولنا وتدمير انكلترا. فاذا بلغنا ذلك غدت أوروبا تحت اقدامنا». الا أن بلوغ هذا الهدف الفرنسي لا يتأتى الا بانتهاج استراتيجية بحرية وتجارية ناجحة ضد بريطانيا طالما أن المكتسبات العسكرية في البر ليست كافية تماماً مثلما احتاج الانجليز لتحدي هيمنة نابليون على القارة الى التدخل المباشر

وتأمين حلفاء آخرين حين أدركوا أن تفوق البحرية الملكية في البحر لن يقطفوا منه كامل الثمار. وهكذا دب الخوف وسكن القلق كليهما فسعيا الى تبني وسائل قتال جديدة والفوز حتى يميل ميزان القوى لصالحه.

فكانت محاولة نابليون تغيير ميزان القوى لصالحه جريئة ومحفوفة بالمخاطر: فقد انتهز فرصة ضعف الموضع البريطاني في البحر المتوسط في صيف عام ١٧٩٨ وغزا مصر بجيش من ٣١ ألف جندي وبذلك وضع نفسه في مكان يتحتم فيه عليه أن يفرض هيمنته على شرق البحر المتوسط وعلى الامبراطورية العثمانية، والطريق المؤدي الى الهند. وفي نفس هذا الوقت تقريبا، انشغل البريطانيون بحملة فرنسية أخرى على ايرلندا. فكانتا ضربتان لو شيء لهما النجاح المطلق لسدتا ضربة قاصمة لموقف بريطانيا المتصدع. لكن حملة غزو ايرلندا كانت ضيقة النطاق ومتأخرة التوقيت، وتم احتواؤها في مطلع أيلول ويومها كانت أوروبا بأسرها تنهل العبر من هزيمة نلسون للاسطول الفرنسي في (أبي قير)، وكذلك «أسر» قوات الغزو الفرنسي في مصر. وحصل ما خشيته باريس. فقد شجعت النكسة جميع الاطراف التي سأمت الهيمنة الفرنسية على التخلي عن حيادها والانضواء تحت راية حرب (التحالف الثاني)(١٧٩٨-١٨٠٠). فالى جانب الدول الأصغر وهي البرتغال ونابولي، انضمت روسيا، والنمسا، وتركيا الى صف بريطانيا وجميعها قد حشدت جيوشها وتفاوضت للحصول على الاعانات. وآل حال فرنسا الى العيش في طامته الكبرى سيما وقد فقدت مينوركا ومالطا، ولحققتها الهزيمة في سويسرا وإيطاليا على يد القوات الروسية-النمساوية، ومعهما عجز نابليون نفسه عن تحقيق أي انتصار في الشرق.

بيد أن التحالف الثاني قد ارتكز كسابقه على أسس سياسية واستراتيجية واهية. اذ ترك غياب بروسيا فراغاً واضحاً فاستحال فتح جبهة ألمانية من الشمال. فيما أفضت حملة فجأة قام بها ملك نابولي الى كارثة. وفشلت حملة

انكليزية - روسية سيئة الاعداد صوب هولندا في اثاره السكان المحليين وتفككت في آخر الأمر. وبدلاً من أن تستقي الحكومة البريطانية العبر من أن العمليات القارية تحتاج الى مزيد من التركيز، والوعي الجاد بالمصاعب المالية والسياسية التي تكتنف قيادة جيش جرار، نكصت وعادة الى عاداتها القديمة بشن «غارات» على سواحل العدو؛ غير أن هجماتها ضيقة النطاق على جزيرة بل، وفيرون، وكادز، وأماكن أخرى لم تأت بها بغرض استراتيجي نافع. واسوأ من هذا هو خيبة النمساويين والروس في التعاضد دفاعاً عن سويسرا، فأزيح الروس شرقاً عبر الجبال. . وفي تلك الحال، تعمقت لدى القيصر رغبته في التحرر من الحلفاء وتحولت الى ارتياب عميق من السياسة البريطانية، ونزعة الى التفاوض مع نابليون، الذي أقفل عائداً الى فرنسا قادماً من مصر. لقد ترك الانسحاب الروسي النمسا تتلقى كامل عبء الغضب الفرنسي في (مارنجو) و(هوخستادت) في عام ١٨٠٠، ثم أضطرت فينا بعد ستة أشهر الى التفاوض تارة أخرى منشدة السلام في (هوهنلندن). آنذاك، وتحديدأ في عام ١٨٠١، وجدت بريطانيا نفسها وحيدة في المضمار تماماً كحالتها قبل أعوام ثلاثة خلت، سيما وقد جنحت بروسيا والدنمارك الى انتهاز هذا التحول في الأحداث والتغلب على هانوفر، ومعهما شنت اسبانيا هجوماً لغزو البرتغال، بينما انخرطت دول أوروبا الشمالية: روسيا، والدنمارك، والسويد، وبروسيا، سوية في (عصبة حياذ مسلح) جديدة.

من جانب آخر، أبلى الانجليز بلاءً حسناً في البحر وفي حملاتهم خارج أوروبا تارة أخرى. اذ استولت بريطانيا على مالطا من أيدي فرنسا فهيات قاعدة استراتيجية حيوية للبحرية الملكية. وسحقت الاسطول الدنماركي قبالة (كوبنهاجن) وهو الخط الأول من أساطيل عصبة الحياذ المسلح المراد له القضاء على تجارة بريطانيا في البلطيق (برغم أن العصبة لفظت أنفاسها الأخيرة بأية حال بعد اغتيال القيصر (بول) قبيل أيام من تحطم الاسطول). وفي نفس ذلك الشهر

(آذار ١٨٠١) ألقت قوة بريطانية هزيمة منكرة بالجيش الفرنسي في الاسكندرية وذلك ما كان ايداناً ببدء الانسحاب الفرنسي الشامل من مصر. وفي الميادين البعيدة اجتاحت القوات البريطانية جيش (تيبو) المدعوم فرنسياً في (ميسوري)، وواصلت تحصد المزيد في الشمال. كما سقطت الممتلكات الفرنسية والهولندية والسويدية في الهند الغربية بأيدي البريطانيين.

ومع ذلك، أفضى الافتقار الى حليف قوي سنة ١٨٠١ والطبيعة غير الحاسمة للحملة الانكلو - فرنسية بالعديد من صانعي السياسة في بريطانيا الى -التفاوض طلباً للسلام. وقد وجد هذا الشعور ما يعززه سيما من المؤسسات التجارية التي تضررت تجارتها كثيراً في حوض البحر المتوسط، وأقل منه في البلطيق. وربما عجل تسليم (بت) بالانعتاق الكاثوليكي بالتحرك نحو المفاوضات. فيما قالت حسابات نابليون أن فرنسا لن تخسر الا القليل من فترة السلام. فتأثير الهيمنة الفرنسية على الدول التابعة سيظل قائماً، وبينما ستفقد بريطانيا الامتيازات التجارية والدبلوماسية السابقة لها في تلك المناطق؛ ستجد البحرية الفرنسية المشتتة في شتى الموانئ متنفساً لتلم شتاتها وتعيد بناء نفسها، وسيستقر ايضاً الاقتصاد الفرنسي قبل الشروع بالجولة القادمة من الصراع. وحيال ذلك، مال الرأي البريطاني - الذي لم يتقد كثيراً حكومته لتوقيعها معاهدة السلام في امينس (آذار ١٨٠٢) - باتجاه آخر وهو يرقب فرنسا تواصل صراعها بوسائل أخرى. لقد حرموا على التجارة البريطانية دخول كثير من مناطق أوروبا، وابلغوا لندن مراراً اياها والتدخل في الشؤون الهولندية والسويسرية والاطالية. وتوالت التقارير التي تشكو من مكائد واعتداءات فرنسا من مسقط الى الهند الغربية، ومن تركيا الى بيدمونت. وعلية، رفضت الحكومة البريطانية - استناداً لتلك التقارير ومعها توفر الدليل القاطع عن جنوح فرنسا نحو برنامج واسع النطاق لاعادة بناء قوتها التسليحية- بزعامه (أدنجتون)

تسليم مالطا، وارتأت في مايس ١٨٠٣ تحويل الحرب الباردة الى حرب حارة.

دامت الجولة السابعة والأخيرة من الحروب الانكلو - فرنسية التي وقعت بين الفترة من ١٦٨٩ الى ١٨١٥ اثني عشر عاماً، تذوق فيها الطرفان أكثر جولاتهما مرارة. وكشأنهما سابقاً، كان للطرفين مواطن قوة وضعف. فقد لاحت البحرية الملكية - برغم تقليص ميزانيتها - في موقع الاقوى ما ان بدأت من جديد الأعمال العدائية. وفيما اغلقت السرايا القوية الساحل الفرنسي، تعرضت اصقاع ما وراء البحار التابعة للامبراطورية الفرنسية ودولها التابعة لاعادة الاستيلاء عليها. فسقطت كل من سان بيار وميكلون، ولوشيا، وتوباجو، وغويانا الهولندية قبل الطرف الأغر، كما تم التوغل أكثر في الهند. وسقط الرأس في ١٨٠٦، وكوراسو والهند الغربية الدانماركية في ١٨٠٧، اضافة الى العديد من أجزاء مولوكاس في سنة ١٨٠٨. ثم توالى سقوط كل من كاين وغويانا الفرنسية وسان دومنجو والسنغال ومارتنك في سنة ١٨٠٩، أما جادلوب ومورشيوس وأمبونيا وباندا فسقطت في ١٨١٠، وأخيراً تم الاستيلاء على جاوة في عام ١٨١١. وتارة أخرى لم يكن لذلك أي تأثير « مباشر » على التوازن الأوروبي على أنه خلق تعزيزاً للهيمنة البريطانية وهياً « منافذ » جديدة للصادرات المحظور عليها المرور عبر الطريق التقليدي الى انتورب ولغورت. وحثت الحرب في مراحلها الاولى نابليون أكثر من أي وقت مضى على غزو جنوبي انكلترا.

وفي ضوء الحقائق الواقعية، كشفت الحملات البحرية والعسكرية مرة ثانية سنة ١٨٠٥ الى ١٨٠٨ أثر القيود الاستراتيجية على الحرب، بالرغم من وقوع بعض المعارك الشهيرة ابان تلك الفترة. فالجيش الفرنسي كان ثلاثة أضعاف حجم الجيش البريطاني واغنى منه تجربة، لكن السيطرة على البحر كانت أساسية حتى يتسنى له النزول بسلام على ارض انكلترا. ومن الناحية العددية، كانت البحرية الفرنسية كثيرة العدد لما دخلت فرنسا الحرب (حوالي سبعين) سفينة

راسية (وهي دلالة على حجم المصادر التي تمتع بها نابليون)، معززة بدعم البحرية الاسبانية (أكثر من عشرين سفينة) يوم دخلت اسبانيا الحرب في أواخر عام ١٨٠٤. وعلى أية حال، توزع الاسطولان الفرنسي - الاسباني على ما لا يقل عن ستة موافيء، واستحال الاتصال بينها بمنأى عن ركوب المخاطرة بالاشتباك مع البحرية الملكية ذات الخبرة الطويلة في المعارك، وهذا ما أكدته الهزيمة النكراء التي ألحقتها البحرية الملكية بالاسطولين الفرنسي - الاسباني في معركة (الطرف الأغر) شهر تشرين الأول عام ١٨٠٥، والتي أزاحت النقاب عن «الفجوة النوعية» بين البحريات المتخاصمة بطريقة شنعاء. ومع هذا، لم يقلل النصر المثير الذي أمن على الجزر البريطانية، من شأن هيمنة نابليون في البر. ولهذا السبب جاهدت لاغراء روسيا والنمسا الى تشكيل حلف ثالث بدفع ١,٧٥ مليون جنيه لكل ١٠٠ ألف رجل يرسل الى الميدان لمواجهة فرنسا. غير أن نابليون، وقبل معركة الطرف الأغر، اندفع بجيشه من بولون الى اعلى الدانوب فسحق النمساويين في (آلم)، ثم تحرك شرقاً ليبيد قوة نمساوية - روسية تعدادها ٨٥ ألف رجل في (اوسترلز) في شهر كانون الأول، فتنازلت النمسا طالبة السلام للمرة الثالثة، وتهيأ لفرنسا مرة أخرى أن تؤكد سيطرتها على شبه الجزيرة الايطالية وأن تأمر بانسحاب سريع للقوات الانكلو - روسية من هناك.

لقد اوضحت تلك الضربات الموجعة، سواء أكان لايقاعها ضلع في موت بت في مطلع عام ١٨٠٦ أم لا، صعوبة اخضاع عملاق عسكري مثل نابليون. والحق أن السنوات القليلة التي اعقبت ذلك بشرت بنبوء فرنسا قمة السيطرة على أوروبا. وتلك بروسيا التي اضعف غيابها التحالف، أعلنت بكل تهور الحرب على فرنسا في تشرين الأول ١٨٠٦ فحق عليها التدمير في عين ذلك الشهر. على أن الجيوش الروسية الجراءة العنيدة كانت شيئاً مختلفاً تماماً، لكنها وبعد معارك عديدة، أثخن بها جراحاً في معركة فريدلاند (حزيران ١٨٠٧). وأثناء توقيعها

على معاهدات السلام في (تلست)، تحولت بروسيا الى تابع فرنسي حقيقي، فيما وافقت روسيا وهي تحاول التخلص خلسة أن تحظر التجارة البريطانية ووعدت أخيراً بالانضمام الى الحلف الفرنسي. وهكذا لم يعد للانكليز من حليف أو دولة مستقلة بين السويد والبرتغال، بعد أن ذاب جنوبي ومعظم الجزء الغربي من ألمانيا في اتحاد الراين الكونفدرالي، وتحول غربي بولندا الى دوقية تابعة لوارشو، وبعد أن أضحت اسبانيا وإيطاليا والبلدان المنخفضة بلدان سائرة في فلك فرنسا ومعها الامبراطورية الرومانية المقدسة تلفظ أنفاسها الاخيرة. لقد أهدى هذا الوضع نابليون ما كان يرقب من فرصة بتحطيم « أمة الدكاكين » بأحدث الاساليب كفرض حظر على صادراتها الى أوروبا، وإيذاء اقتصادها، وفي عين الوقت تحقيق أغراضه بتجميع الأخشاب والصواري والمصادر الأخرى اللازمة لبناء سفنه والمحظورة الآن على البحرية الملكية. وهذا ما يعني أن القوة البريطانية بدأت تتداعى على نحو غير مباشر قبل شن الهجوم المباشر عليها. فاذا ما أخذنا بالاعتبار حجم الاعتماد البريطاني في صادراته على الاسواق الاوروبية وعلى الصواري البلطيقية والبلوط الدلماسي^(١) في بناء أساطيل البحرية الملكية، تجلى واضحاً كم كان كبيراً حجم التهديد النابليوني عليها. ثم ان انخفاض حجم إيرادات الصادرات سيقطع على لندن امكانية توفير العملة الصعبة اللازمة لتقديم الاعانات لأي حليف لها، وشراء السلع اللازمة لتجهيز جيوشها.

وهكذا اذن اختلطت العوامل الاقتصادية في هذه الحرب مع الاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى. وفي هذه المرحلة المركزية من التكالب الانكليزي - الفرنسي على نيل سمة التفوق، وهي الفترة المحصورة بين قرارات نابليون المفروضة على برلين وميلان التي تحظر المتاجرة مع بريطانيا (١٨٠٦ - ١٨٠٧)

(١) تقع دلماسيا في الجزء الغربي من يوغسلافيا.

وتقهقر الفرنسيين من موسكو سنة ١٨١٢، تستحق الميزات النسبية لهذين النظامين المتضاربين تحليلاً أوفى. لقد سعى النظامان الى سحق أحدهما الآخر اقتصادياً، فكانت نتيجة ذلك أن تكشفت مواطن الضعف عاجلاً أم آجلاً وآتت بعواقب سياسية وقدراتية وخيمة.

لا شك أن اعتماد بريطانيا الأكبر وغير الاعتيادي على التجارة الخارجية في هذا الوقت تحديداً قد طالها ياكثير ضرر نتيجة الحظر التجاري الذي فرضه عليها «نظام نابليون القاري». ففي عام ١٨٠٨ وبعده في ١٨١١-١٨١٢ أسفرت الحرب الاقتصادية التي شنتها فرنسا وحليفاتها الأكثر اذعاناً (مثل الدنمارك) أزمة في تجارة الصادرات البريطانية فتراكمت الصناديق الكبيرة المليئة بالمصنوعات في المستودعات، وازدحمت أرصفة لندن بالانتاج المصنع للمستعمرات. وتفاقت مخاوف رجال الاعمال من اسراب العاطلين في المدن والمقاطعات، وجنح العديد من رجال الاقتصاد الى السلام؛ وهكذا فعل الارتفاع المذهل في الدين القومي. ويوم ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة وهبطت معدلات الصادرات لتلك الاسواق المهمة بعد ١٨١١، بدت الضغوط الاقتصادية عصية على الاحتمال.

ومع ذلك استطاعت بريطانيا أن تتحمل وزر الضغوط الاقتصادية عليها لسبب رئيسي هو ان تلك المقاطعة لم تستمر طويلاً أو أنها لم تأخذ طابع المقاطعة المستمرة حتى تأتي بمفعولها. اذ خلقت الثورة في اسبانيا ضد التسلط الفرنسي انفراجاً في الأزمة البريطانية لعام ١٨٠٨ وجاءت قطعة روسيا مع نابليون باغاثة طيبة للركود البريطاني ١٨١١-١٨١٢ وفسحت المجال للبضائع البريطانية لتتدفق على البلطيق وشمال أوروبا. فضلاً عن ذلك، تم طوال تلك الفترة تهريب كميات ضخمة من المصنوعات البريطانية والمواد المعاد تصديرها من دول المستعمرات، نحو باقي أرجاء القارة - من هليجولاند الى سالونيك- مقابل نسب ارباح عالية للمستوردين وغالباً تحت تستر المسؤولين المحليين المرتشين؛

بنفس المنوال الذي انتقلت به بين كندا وانكلترا الجديدة في غضون الحرب الانكلو - أمريكية في عام ١٨١٢ . وأخيراً حصل الاقتصاد الصادراتي البريطاني على مصطلح منعش من التجارة مع المناطق التي لم يطلها (النظام القاري) أو السياسة الأمريكية في (اللاتعامل) مع الانكليز، وتلك المناطق هي آسيا، وأفريقيا، والهند الغربية، وأمريكا اللاتينية (رغمًا عن جميع جهود الحكام المحليين الاسبان)، والشرق الأدنى. وعليه، وهذه الاسباب جميعها، وبرغم الكساد الكبير الذي أصاب التجارة البريطانية في «بعض» الاسواق و «لفترة معينة» من الزمن، بان الاتجاه النهائي جلياً: ارتفاع مستوى الصادرات من المنتجات البريطانية من ٢١,٧ مليون جنيه (١٧٩٤ - ١٧٩٦) الى ٣٧,٥ مليون جنيه (١٨٠٤ - ١٨٠٦)، ومن ثم الى ٤٤,٤ مليون جنيه (١٨١٤ - ١٨١٦).

أما السبب الرئيسي الآخر وراء عدم تقوض أركان الاقتصاد البريطاني بوجه الضغوط الخارجية فهو، لسوء حظ نابليون، الاستعداد البريطاني التام آنذاك لدخول عهد الثورة الصناعية. لقد كان واضحاً تفاعلاً هذين الحدثين التاريخيين مع بعضهما البعض بشتى الطرق: اذ انعش الطلب الحكومي على السلاح تجارة الحديد والفولاذ والفحم والاششاب، وأثر انفاق الدولة الهائل (حوالي ٢٩ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي) على النشاطات الاجمالية. وحفزت اسواق تصدير جديدة العديد من المصانع على مزيد من الانتاج. ان الكيفية التي أثرت بها الحربان الثورية والنابليونية على نمو الاقتصاد البريطاني «بأكمله» هي موضوع معقد مثير للجدل ما فتأ المؤرخون يحققون فيه وربما خامر معظمهم شعور أن المفاهيم المبكرة عن النمو الصناعي البريطاني السريع في تلك العقود مبالغ فيها. بيد أن « الشيء الواضح » على أية حال هو أن الاقتصاد حقق نمواً في تلك الحقبة. فقد تضخم انتاج الحديد المصهور من مجرد ٦٨ ألف طن سنة ١٧٨٨ الى ٢٥٥ ألف طن في سنة ١٨٠٦ ومن ثم قفز الى ٣٢٥ ألف طن في سنة

١٨١١. وأما القطن الذي كان صناعة جديدة قبل الحرب، فقد توسع انتاجه لدرجة هائلة في العقدين التاليين مستهلكاً المزيد من الآلات والطاقة التجارية والفحم والأيدي العاملة، حتى أضحت السلع القطنية بحلول سنة ١٨١٥ أكبر الصادرات البريطانية اطلاقاً. وأعان على تحسين المواصلات وحفز على مزيد من الانتاج بناء سلسلة طويلة من المستودعات الجديدة، وفتح قنوات جديدة في الداخل وطرق رئيسية، وشق طرق لقاطرات نقل الحديد. وسواء أكان هذا «الازدهار» سينشط أكثر بغياب الصراع العسكري والبحري ضد فرنسا أم لا، تبقى حقيقة أن الانتاجية والثروة البريطانيتين ما برحتا في نمو مضطرد وكان لهما أشد العون في رفع الاعباء التي فرضها بت ومن بعده بغرض الانفاق على ماكنة الحرب، فقد قفزت إيرادات الضرائب الجمركية (مثلاً) من ١٣,٥ مليون جنيه (١٧٩٣) الى ٤٤,٨ مليون (١٨١٥) فيما ارتفعت عوائد ضرائب الدخل والممتلكات الجديدة من ١,٦٧ مليون جنيه في عام ١٧٩٩ الى ١٤,٦ مليون في العام الأخير من الحرب.

وأكثر من هذا أن الحكومة البريطانية أفلحت في الفترة من ١٧٩٣-١٨١٥ في تأمين مبلغ مذهل مقداره ١,٢١٧ مليار جنيه من عوائد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومضت تجمع ٤٤٠ مليون جنيه آخر على شكل قروض من أسواق المال من دون استنزاف رصيدها - وسط دهشة نابليون الأكثر تحفظاً في شؤون المال. وفي السنين الأخيرة القليلة الحاسمة من الحرب استدانّت الحكومة أكثر من ٢٥ مليون جنيه سنوياً لتمنح نفسها ذلك الهامش الإضافي الحاسم. وللتأكيد نقول ان طريقة جباية الضرائب البريطانية وقفت خارج حدود استيعاب بيروقراطيي القرن الثامن عشر، وان الدين القومي قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً، غير أن الثروة الجديدة سهلت هذه الاعباء، ومكنت الانكليز برغم صغر حجم بلدهم وقلة سكانهم أن يتحملوا تكاليف الحرب بصورة أفضل من

الامبراطورية الفرنسية.

أما قصة الاقتصاد الفرنسي في الفترة من ١٧٨٩ و ١٨١٥ وقدرته على دعم حرب واسعة النطاق فهي أكثر عسراً على فهم المؤرخين. اذ أحدث انهيار (النظام القديم) والاضطراب الذي أعقبه فتوراً في النشاط الاقتصادي لفترة من الزمن. الا أن الحماس الشعبي الذي هتف للثورة وتطويع المصادر القومية لمواجهة الاعداء الخارجيين قد افضيا الى زيادة مدهشة في انتاج المدافع والاسلحة الصغيرة والمعدات الحربية، وهو ما أعطى زخماً جديداً لتجارة الحديد والمنسوجات. كما أزيلت بعض العراقيل التي فرضها النظام القديم بوجه الاقتصاد مثل التعريفات الداخلية، وساعدت اصلاحات نابليون القانونية والادارية على ازدهار آفاق التحديث. وبرغم أن مجيء الحكومة القنصلية الفرنسية^(١) والامبراطورية قد أعادت لفرنسا كثيراً من ملامح النظام الملكي (مثل الاعتماد على أصحاب المصارف الاهلية)، فان تلك العودة لم تحد من النمو الاقتصادي الذي استمد ديمومته من الزيادات السكانية، ومن حوافز أخرى منها الانفاق الحكومي وقانون حماية التعريفات اضافة الى قدوم التكنولوجيا الحديثة.

هنا ينبغي القول أن نسبة النمو في الاقتصاد الفرنسي كانت أبطأ من نظيرتها في الاقتصاد البريطاني، لسبب هو الأعرق بين الأسباب ويتجسد في حقيقة أن القطاع الزراعي وهو أكبر القطاعات في فرنسا لم يتغير الا قليلاً: فما قيل عن استبدال الاقطاعيين بالفلاحين ليس بثورة «زراعية» بحد ذاته، وما زعم أنها سياسات كبرى مثل تطوير زراعة بنجر السكر (تعويضاً عن قصب السكر الموجود في المستعمرات البريطانية) فلم يأت الا بأقل النتائج. وقيدت طرق المواصلات الرديئة المزارعين بأسواقهم المحلية، وغابت أغلب الحوافز التي من

(١) حكومة فرنسا (١٧٩٩ - ١٨٠٤).

شأنها أحداث التجديد الجذري . كما يسهل رؤية هذا النمط الجامد من التفكير في القطاع الصناعي الفتى حيث غدت المكننة الحديثة والمشاريع الكبيرة هما الاستثناء لا القاعدة - في مصانع انتاج الحديد مثلاً . أجل لقد تحقق تقدم مشهود لكن جلّه تحطم على صخرة التأثير المدمر للحرب والحصار البحرى البريطانى . فكان الذى انتفعت به صناعة القطن من (النظام القارى) هو الحماية ضد المنافسة البريطانية الاقوى (ناهيك عن منافسة الدول التابعة أو المحايدة التى استثنيت بضائعها من التعريفات الفرنسية العالية) ؛ كما استفادت من السوق المحلى القوي سيما وقد ازادت فتوحات نابليون للدول المجاورة عدد « الشعب الفرنسى » من ٢٥ مليون نسمة عام ١٧٨٩ الى ٤٤ مليون عام ١٨١٠ . هذه الزيادة قد وازنها من الجانب الآخر نقص القطن الخام وارتفاع اسعاره بالاضافة الى التعثر فى ادخال التكنولوجيا البريطانية الحديثة الى فرنسا . ومجمل القول ان فرنسا برزت من الحرب بحالة «أقل قابلية على التنافس» وبشكل ملحوظ بسبب هذه الحماية من الخصوم الخارجيين .

وفاقم تأثير الحصار البحرى هذا الانكفاء الداخلى لدى الاقتصاد الفرنسى : فقد أحكمت البحرية الملكية غلق قطاع فرنسا الاطلسى الذى هو الاسرع نمواً فى القرن الثامن عشر (مثلما كان الأمر مع بريطانيا) و المحفز الكامن نحو التصنيع . وسدد فقدان (سانتا دومينجو) ضربة قاسية لتجارة فرنسا عبر الأطلسى . كما خسرت فرنسا مستعمرات أخرى وراء البحار، وتوقفت تجارتها عبر السفن المحايدة بعد عام ١٨٠٦ . وتعرضت بورود الى اضرار رهيبة بينما استحوالت تجارة نيس بالرقيق صفراً . وحتى مارسيليا ذات شركاء التجارة الكثر فى المناطق النائية هبط انتاجها الصناعى الى الربع فى الفترة المحصورة بين ١٧٨٩ و ١٨١٣ . وعلى النقيض من ذلك ، تمتعت مناطق الشمال والجنوب الفرنسى كاللّزاس بالضمان المتأتى من التجارة البرية . وحتى لو انتفعت هذه المناطق

وسكانها من مزارعي الكروم وحائكي القطن من بيئتها المحمية، فان تأثيرها (الكلي) على الاقتصاد الفرنسي كان أقل بكثير من كونه تأثيراً مرضياً. وهكذا انكفأت فرنسا على وجهها واتجت داخلاً صوب فلاحيتها وتجارة مدنها الصغيرة وصناعاتها الوطنية الصغيرة وغير المنافسة، بعد أن انعدم سوقها الصناعي في القطاع الاطلسي وانقطعت عن العالم الخارجي.

فلو أخذنا بالاعتبار هذا التحفظ الاقتصادي - وفي أحيان أخرى الدليل القاطع على التخلف - بدت قدرة فرنسا على تمويل عقود حرب ضد قوة عظمى شيئاً مدهشاً. فاذا ما أعطت التعبئة الشعبية من مطلع تسعينيات القرن الثامن عشر حتى أواسطه سبباً جاهزاً لتلك القدرة، فانها ستعجز عن ايضاح الفترة النابليونية بشكلها الدقيق، والمقصود من أين تأتي لها الانفاق على ما يربو على ٥٠٠ ألف رجل (وربما احتاج الى ١٥٠ ألف مجند جديد كل سنة) مكثوا في الخدمة دهرأ. ثم ان الانفاقات العسكرية التي بلغت قرابة ٤٦٢ مليون فرنك سنة ١٨٠٧، قد ارتفعت الى ٨١٧ مليون فرنك سنة ١٨١٣. وعليه لا يبدو مفاجئاً ان عجزت العوائد الاعتيادية تماماً سد هذه النفقات. أما الضرائب المباشرة فقد مقتتها الشعب فاستحال رفعها كثيراً وذلك ما يوضح عودة نابليون الى فرض الرسوم على الدخان والملح والضرائب الاخرى غير المباشرة التي تميز بها عهد «النظام القديم». لكنها لم تفلح ومعها الرسوم الجمركية في الحيلولة دون أن يبلغ العجز السنوي ملايين الفرنكات. فكان من الصواب القول أن تأسيس مصرف فرنسا جنباً الى جنب مع سلسلة متكاملة من المؤسسات المالية والمصرفية قد أتاح للدولة نهج سياسة مقنعة من خلال طرح الأوراق النقدية وبالتالي أبقت على نفسها عائمة الرصيد، برغم شحناء الامبراطور المزعومة ضد الاستقراض. غير أن ذلك لم يكن كافياً أيضاً. فرأب الصدع يتأتى من أماكن أخرى.

وللحقيقة نقول أن فتوحات نابليون الامبراطورية قد تم تمويلها - لدرجة

كبيرة ان لم تكن مطلقة- من ايراد النهب . لقد بدأت هذه العملية من الداخل بمصادرة وبيع أملاك من أطلق عليهم «أعداء الثورة» . وحين حملت الحملات العسكرية الجيوش الفرنسية الى الاراضي المجاورة دفاعاً عن ثورتهم ، بدا طبيعياً أن يدفع الاجنبي ثمن ذلك . وجهاراً نقول ان الحرب تدعم الحرب . لقد استطاع نابليون لا تغطية مصاريف حملاته العسكرية الهائلة فحسب ، بل وأن يعود بأرباح وفيرة لفرنسا ولنفسه من خلال مصادرة التاج وأملاك الاقطاعيين في البلدان المهزومة ، ومن الغنائم المستولى عليها مباشرة من جيوش الاعداء وحامياتهم ومتاحفهم وخزائنها وبفرض تعويضات الحرب نقداً وعيناً اضافة الى ايواء الكتائب الفرنسية على نفقة الدول التابعة لسلطانة وتكليفها بتجهيز جيوشه بالارزاق . وكانت المبالغ التي طلبها المسؤولون في أوج مجد فرنسا باهظة جداً بل وفاقت أحياناً كمية الغنائم التي استولت عليها ألمانيا النازية من البلدان التي قهرتها في الحرب العالمية الثانية . اذ توجب على بروسيا (مثلاً) تسديد عقوبة مقدارها ٣١١ مليون فرنك بعد (جينا) ، وهو ما كان يساوي نصف عوائد الحكومة الفرنسية الاعتيادية ، وارغمت امبراطورية هابسبرغ بعد كل هزيمة على التخلي عن الاقاليم « مع » دفع تعويضات حرب كبيرة . وفي ايطاليا ما بين ١٨٠٥ و ١٨١٢ ذهب نصف ايرادات الضرائب هناك الى جيب الفرنسيين فخلق لها ذلك منفعة توأم تمثلت بالابقاء على أغلب الجيش الفرنسي «خارج» الوطن من جهة ، وحماية دافعي الضرائب الفرنسيين من تكاليف الحرب من الجهة الاخرى . ولو ظلت لهذا الجيش قيادته اللامعة ، لبدا النظام الفرنسي حصيناً عصياً على أعدائه . ولذا فلا غضاضة إن سمعنا الامبراطور يؤكد مراراً:

«ان قوتي مستمدة من أمجادي الآتية من انتصاراتي . وستتلاشى قوتي لو لم أحصد أمجاداً جديدة وانتصارات جديدة . فالفتوحات هي التي جعلتني ما أنا عليه ، وليس غير الغزو من مجير لي لاحتفظ بمكانتي» .

واذن كيف «يمكن» اسقاط نابليون؟ لقد عجزت بريطانيا -التي افتقرت الى القوة العسكرية البشرية- أن تفعل ذلك بمفردها. وكان الفشل على الدوام نصيب اي هجوم قام به خصم اوروبي واحد ضد فرنسا وقد أثبت ذلك الحال دخول بروسيا سبيء التوقيت لحومة الصراع سنة ١٨٠٦ برغم أنها لم تمنع النمساويين الخائبين دون تجديد العداءات مع فرنسا مرة أخرى في مطلع ١٨٠٩. ومع ذلك وبينما قاتلت النمسا بروحية عالية في معركتي اخمول واسبرت، فان خسائرها الأخرى في (فاكرام) قد ارغمت فينا مرة أخرى على طلب السلام والتنازل عن الأراضي الاضافية الى فرنسا وحلفائها. لقد جاءت نجاحات فرنسا ضد النمسا مباشرة في أعقاب اندفاع نابليون نحو اسبانيا لسحق الثورة هناك. وهكذا بدا انه اينما نشأت معارضة لارادة الامبراطور، تمت معالجتها بسرعة خاطفة، وبرغم أن البريطانيين أظهروا في البحر قساوة مماثلة تجاه أعدائهم سواء أكانت قساوة فعلية أم مبطنة كما حصل في هجومهم على كوبنهاجن (آب ١٨٠٧)، فقد ظلوا على عادتهم بتبديد مصادرههم العسكرية في غارات صغيرة النطاق جنوب الساحل الايطالي، وفي هجوم أحرق على (بوينس آيرس)، وفي عملية (وولكشرن) الكارثية صيف عام ١٨٠٩.

ومع هذا، لاحت جلية التصدعات الاولى في الصرح الامبراطوري تماماً في عين الوقت الذي بدت فيه قوة نابليون أحصن من (أن ترام). فبالرغم من الانتصارات العسكرية المتلاحقة، كانت الخسائر الفرنسية في تلك المعارك رهيبة، اذ فقدت ١٥ ألف رجل في ايلاو مع ١٢ ألف آخرين في فريدلاندر، اضافة الى مقتل أو استسلام ٣٢ ألف في برلين، وبلغت الخسائر الكلية في اسبرن ٤٤ ألف رجل، فضلاً عن ٣٠ ألف آخرين في فاكرام. وانخفضت اعداد الجند ذوي العقلية العسكرية - في أقل تقدير خارج كتائب الحرس الخاص. فعلى سبيل المثال، كان ضمن ال ١٤٨ ألف رجل الذين يشكلون (جيش الالمين) (فصائل

خاصة من الحرس) سنة ١٨٠٩ ، ما يربو على ٤٧ ألف رجل أقل من سن التجنيد. وبرغم أن جيش نابليون (مثلما هو شأن جيش هتلر) قد اشتمل على كثير من جنود الاقاليم المحتلة والدول التابعة، تعرض احتياطي القوة البشرية الفرنسية الى التآكل بشكل واضح، بينما احتفظ القيصر باحتياطي ضخمة. وامتلك النمساويون ومقاومتهم العنيدة حتى بعد فاكرا «جيشاً جاهزاً» كبير العدد. ولكل هذا دلائل ستوضح في المستقبل القريب.

علاوة على ذلك، لم «يقرر» اندفاع نابليون نحو اسبانيا أواخر ١٨٠٨ مصير الحملة كما تخيل ذلك. فهو بخطوته ببعثرة الجيوش الاسبانية النظامية انما شجع من دون قصد السكان المحليين على اللجوء الى حرب العصابات التي هي أصلب على الاتحاد، وضاعفت المشاكل السوقية للقوات الفرنسية. واضطر الجيش الفرنسي الى الاعتماد كلياً على خطوط امداداته غير الآمنة للحصول على ما يحتاج من غذاء وتجهيز اثر توقف السكان الاسبان المحليين عن تموينه. وبما زاد الطين بلة أن نابليون حين اختار اسبانيا ساحة للمنازلة وأضاف اليها البرتغال، فانما اختار وهو لا يدرك احدى المناطق القليلة التي يمكن لها اغواء الانكليز الحذرين اليها بشكل متردد في بادئ الأمر ثم ليأتوها والثقة تحذوهم سيما وقد رأوا كيف استغل (ولنجتون) التعاطف المحلي وجغرافية شبه الجزيرة تلك واشرافها على البحر، وأخيراً وليس آخراً استغلال كتائبه المحنكة لاحتواء حماس الفرنسيين. فجاءت خسارة ٢٥ ألف رجل في الحملة العقيمة بقيادة (ماسينا) باتجاه لشبونة في ١٨١٠ - ١٨١١ لتقدم ايباءة ان «القرحة الاسبانية» لا يمكن نكؤها، حتى بعد ارسال ما يقارب ٣٠٠ ألف جندي فرنسي الى جنوب بيرينيه.

لقد تنفست بريطانيا الصعداء استراتيجياً واقتصادياً من هذا الانجاز الاسباني الذي افضى في جانبه الآخر الى اضعاف فرنسا. وبعد كل شيء، قاتلت

اسبانيا في معظم الحروب الانكلو- فرنسية السابقة الى جانب فرنسا - وهو ما لم يسلط تهديداً برياً لمضيق جبل طارق وتهديداً بحرياً (بشكل اساطيل فرنسية اسبانية مشتركة) للتفوق البحري البريطاني، بل قد أثر أيضاً على اسواق التصدير في شبة الجزيرة الايبيرية ، وأمريكا اللاتينية، والبحر المتوسط عموماً. فان غدت اليك اسبانيا صديقة لا عدوة، تلاشت عنك هذه الضغوط. والآن قد خف كثيراً العبء الذي لحقه (النظام القاري) بالتجارة البريطانية، وعادت منتوجات لانكاشاير ومدلاندس الى أسواقها القديمة، وبلغت إيرادات الصادرات البريطانية بحلول عام ١٨١٠ ٤٨ مليون جنيه (مقارنة بـ ٣٧ مليون جنيه في عام ١٨٠٨). وقد كان ذلك الفرج كافياً للتجارة البريطانية برغم محدودية فترته وتأثره كثيراً بغلق البلطيق وبالنزاع الانكلو- أمريكي حول الحصار وتسخير الطاقات الامريكية لخدمة المصالح البريطانية. وهو قد ساهم أيضاً في دعم خصم نابليون القوي (خارج) القارة، وفي عين الوقت الذي أوشكت فيه اوروبا نفسها على اشعال فتيل ثورة.

وعلى الصعيد الواقعي، استند النظام النابليوني في أوروبا على التناقض. فمهما كانت حسنات وسيئات الثورة داخل فرنسا نفسها، ها هي أمة صرخت تنشد الحرية والاخاء والمساواة وتقوم الآن - بتوجيه امبراطورها - بغزو الشعوب غير الفرنسية وتنصب الثكنات لجيشها عليها، وتصادر سلعها، وتفسد تجارتها، وتجنّي منها تعويضات الحرب المرهقة والضرائب الفاحشة، وتجنّد شبابها. وتصاعدت موجات الاستياء من الانظمة التي فرضها «النظام القاري»، فليست نانّس وبوردو فقط قاستا ويلات الحرب الاقتصادية التي شنها نابليون على بريطانيا، بل قد طالت بضررها أمستردام وهامبورغ وتريست ايضاً. وتجرات دول قليلة على رفع السلاح مثل اسبانيا، أو قررت الانسحاب بنفسها من النظام القاري المتهريء مثل روسيا في كانون الأول ١٨١٠. ومهما يكن من أمر،

فقد ظهرت امارات افول نجم الهيمنة الفرنسية بمجرد تحطم جيش نابليون العظيم في حملة موسكو وتقهقر الجيش الاسباني الى بيرينيه. فكل ما احتاجه البروسيون والروس والسويديون والنمساويون والآخرين هو التجهيز الفوري بالبنادق والأحذية والكسوة -ناهيك عن الاموال- وذلك ما زود به البريطانيون حلفاءهم البرتغاليين والاسبان. وهكذا تضافر أمن الجزر البريطانية ورفاهيتها (النسبية) من جهة، مع التوسط المفرط للحكم الفرنسي وطبيعته القاسية من الجهة الثانية ليشعرا بالاطاحة بالامبراطورية.

لقد طغى هذا التحليل الشامل للعوامل الاقتصادية والسياسية الجغرافية على دور أكثر العوامل الشخصية تأثيراً في هذه القصة، مثل شخصية نابليون في لامبالاتها وخداع ذاتها. وربما أخفى الطبيعة المتقلقلة للتوازن العسكري حتى العام الأخير من الحرب تقريباً - فالفرنسيون حتى بعد امتلاكهم المصادر اللازمة لبناء بحرية عملاقة، ثابروا على تلك الطبيعة. وتلقى اقتصاد الصادرات البريطاني أقسى اختبار له في عام ١٨١٢ فقط؛ وحتى موعد معركة ليزج (تشرين الأول ١٨١٣)، لاحت آفاق طيبة عن قدرة نابليون على تحطيم أحد أعدائه الشرقيين وليفكك بذلك الحلف المحتشد ضده.

ومع هذا، عكس (التوسع الفرنسي المفرط) غطرسة نابليون - التي كانت في أشدها- وأن أية نكسة كبرى كانت ستصدع باقي أجزاء النظام الأخرى- لسبب بسيط هو أن هذه الأجزاء ستفرغ من قواتها لتغطية الجبهة المفتوحة. لقد كان في اسبانيا بحلول عام ١٨١١ حوالي ٣٥٣ ألف جندي فرنسي، بيد أن هذه القوات، كما رقب ولنجتون، لم تملك سلطة أبعد من النقطة التي تتواجد فيها، واستنفذ الدفاع عن خطوط مواصلاتها معظم جهود تلك القوات فكشفها أمام هجوم القوات الانكليزية - البرتغالية - الاسبانية عليها. وحين أراد نابليون في العام المقبل للحد من استقلالية روسيا، لم يستطع أن يسحب أكثر من ٢٧ ألف

رجل من اسبانيا للاحاقهم بمسيرته الى موسكو. ولم يكن من بين ما يربو على ٦٠٠ ألف رجل شكلوا الجيش العظيم سوى ٢٧٠ ألف جندي فرنسي. ولما شملت الآن تسمية «الفرنسيون الاصليون» البلجيكي والالمان وكثيراً من الطليان في الاقاليم الملحقة، فان القوات المشكلة من داخل حدود ما قبل سنة ١٧٨٩ قد مثلت اقلية واضحة أثناء الحملة الروسية. وربما كان لذلك شأن قليل في مستهل عصر النجاحات المشهودة، غير أنه استحال مهماً أثناء التقهقر، حين استمات المقاتلون للفرار من عضه البرد الروسي الرهيب وغارات القوقاز وتاقوا للعودة لأوطانهم.

فجاءت خسائر الجيش العظيم فادحة مرعبة. اذ لقي ما يربو على ٢٧٠ ألف جندي مصرعهم ووقع في الاسر قرابة ٢٠٠ ألف آخرون، ودمرت حوالي ألف قطعة سلاح و ٢٠٠ ألف جواد. واضعفت الجبهة الشرقية معنويات الجيش الفرنسي أكثر من أية جبهة أخرى. ولا مندوحة هنا من فهم كيف تداخلت حملات اوروبا الشرقية وحملات شبه الجزيرة لتصنع السقوط الأخير: فآنذاك لم يملك الجيش الروسي الا قدرة قليلة (وبعض من حماس جنرالاتها القليل) لتطارد بها القوات الفرنسية عبر ألمانيا؛ فيما انشغل البريطانيون بعض الشيء بالحرب الامريكية؛ وشكل نابليون قوة جديدة قوامها ١٤٥ ألف رجل في مطلع صيف ١٨١٣ تمكن بفضلها من الاحتفاظ بخط في سكسونيا والتفاوض للوصول الى هدنة. وبقيت القوى الشرقية منقسمة وغير مطمأنة الجانب لبعضها البعض برغم انضمام بروسيا الحازم للجانب الروسي، وتهديد (مترنيخ) بالتدخل بجيش نمساوي مكون من ربع مليون رجل. وهكذا شجعت أنباء دحر قوات ولنجتون لجيش جوزيف بوناپورت في فيتوريا (حزيران ١٨١٣) وأجبارها على التراجع الى بيرينيه، النمساويين على اعلان الحرب والانضمام الى جانب القوات الروسية والسويدية والبروسية لطرد الفرنسيين من الاراضي الألمانية. فبادرت رحي

المعركة التالية في ليزج في تشرين الأول وفق معيار لم يألفه الجيش البريطاني من قبل. اذ خسر الفرنسيون ١٩٥ ألفاً من قواتهم في غضون أربعة أيام من القتال بمواجهة ٣٦٥ ألف من جنود الحلفاء الذين تلقت بلدانهم دعماً اقتصادياً كبيراً من بريطانيا، اضافة الى تزويدهم بـ ١٢٥ ألف بندقية مسكيت، و ٢١٨ قطعة مدفعية، مع تجهيزات أخرى كثيرة من الدولة الجزرية نفسها.

من جانب آخر، شجعت الهزيمة الفرنسية في ليزج ولنجتون - المتواجد حالياً في بيرينيه - على التقدم نحو بايون وطولوز. وعندما اندفعت جيوش بروسيا والنمسا عبر الراين وغزا القوقاز هولندا، أعد نابليون في مطلع عام ١٨١٤ دفاعاً تكتيكياً لامعاً ذوداً عن شمال شرقي فرنسا؛ لكن جيشه أمسى خائر القوى وضم بين صفوفه كثيراً من المجندين الاغرار. وما زاد في الأمر مرارة أن الشعب الفرنسي (كما توقع له ولنجتون) قد فقد الحماس الذي ملك سابقاً وهو يرى القتال دائراً على ارضه. هنا واصلت الحكومات المتحالفة ضغطها على فرنسا نزولاً عند الرغبة البريطانية الملحة بتقليص فرنسا الى سابق حجمها وطمعاً في الضمان الجديد ومقداره ٥ ملايين جنيه الذي تعهدت به بريطانيا بموجب معاهدة شامونت المؤرخة في التاسع من آذار عام ١٨١٤. وبحلول الثلاثين من آذار عام ١٨١٤ لقي مارشالات نابليون مالقوا من ألوان المهانة، فلم يجد الامبراطور بداً من التنازل في الاسبوع التالي.

ان مقارنة للحرب الانكلو-أمريكية (١٨١٢-١٨١٤) مع هذه الاحداث الملحمية ستجعل منها عرضاً استراتيجياً فرعياً. فمن الجانب الاقتصادي، كان لها أن تطال المصالح البريطانية ببلغ الاذى لو لم تتزامن تلك الحرب مع انهيار (النظام القاري)، ولو لم تبق الولايات الانكليزية الجديدة (المعتمدة لحد كبير على التجارة الانكلو - أمريكية) مكتوفة الايدي (ومحايدة غالباً) حيال الصراع. فتلاشت آمال «المسيرة الى كندا» التي أرادت القوات الامريكية. وسواء في البر

ام في البحر، أثبت الطرفان من خلال الغارات على يورك (تورنتو) وواشنطن أو من خلال العمليات الجريئة بالفرغاطة وحيدة السفينة، أن بوسعهما الحاق الاذى بالآخر لا هزيمته تماماً. وأبانت الحرب للانجليز تحديداً الاهمية القصوى للتجارة الامريكية وكشفت لهم عن مصاعب الاحتفاظ بقوة عسكرية وملاحية كبرى فيما وراء البحار في ذات الوقت الذي استدعى فيه المسرح الاوروي تلك القوات العسكرية اليه. وكما كان الحال في الهند، لعبت الممتلكات والتجارة عبر المحيطات دوراً في تعزيز موقع القوة البريطانية وشاغلاً استراتيجياً للقوى الاخرى.

أما الحملة النابليونية الأخيرة التي استمرت من آذار الى حزيران ١٨١٥، فلم تكن عرضاً فرعياً على المسرح الاوروي، بل أعطت هامشاً استراتيجياً للحرب العظمى في أوروبا؛ فقد قطعت عودة نابليون المفاجئة من منفاه الى فرنسا مشاجرات المنتصرين حول مستقبل بولندا وسكسونيا والاقاليم الاخرى، دون أن تهز اوتاد التحالف. وحتى لو لم يهزم (ولنجتون) و (بولشر) القوات الفرنسية المجمعة على عجل في (واترلو) فان من العسير استيعاب كيف استطاعت مقاومة الجيوش الاخرى المتجهة الى بلجيكا وأصعب منها استيعاب كيف استطاعت فرنسا اقتصادياً تحمل اعباء حرب طويلة من ذلك الحين فصاعداً. ومع ذلك انطوى تصرف نابليون الأخير الأحمق على أهمية سياسية. فقد عزز من مكانة بريطانيا أوروبياً ودعم الرأي أن فرنسا بحاجة لمن يحيطها مستقبلاً بصف من «الدول الصادة» القوية كما كشف النقاب عن نهضة بروسيا العسكرية بعد موقعة (جينا) وبذلك عدلت الميزان جزئياً في أوروبا الشرقية. وهو قد أجبر القوى في فينا على طي خلافاتها المتبقية بهدف تحقيق سلام يقدرس مباديء توازن القوى. وهكذا بعد مرور عقدين من الحرب شبه المستمرة وبعد انقضاء قرن من التوترات والصراعات بين القوى العظمى، استتب نظام الدول

الأوروبية أخيراً على أسس ضمنت توازناً هشاً.

بيد أن تسوية (فيينا) لسنة ١٨١٥ لم تنته بتقسيم فرنسا مثلما اقترح البروسيون، بل أحاطت ممتلكات لويس الثامن عشر بوحدات اقليمية متينة - مملكة الاراضي المنخفضة في الشمال، ومملكة سردينيا المتوسعة (بيدمونت) الى الجنوب الشرقي، وبروسيا على الراين؛ وضمنت اسبانيا، التي عادت الى حكم آل بوربون، وحدتها بجهود جميع تلك القوى. وأبعد الى الشرق، استبد (توازن) القوى بعد نزاعات حامية بين المتتصرين، واستعصى على بروسيا ابتلاع سكسونيا بسبب المعارضة النمساوية، وقبلت بدلاً من ذلك تعويضاً في (بوسن) و (الراين) مثلما قبل النمساويون تعويضاً في ايطاليا وأجزاء من جنوب شرقي ألمانيا، ذلك انها استعادت منطقة غاليسيا البولندية فقط. وحتى روسيا التي وجب الاعتراف لها بحصة الأسد في الاقاليم البولندية، ذهلت في مطلع ١٨١٥ من تهديد الحلف الانكليزي - الفرنسي - النمساوي بمقاومة تحديدها لمصير سكسونيا، فانزوت بعجالة عن المواجهة. وبدا أذن، أن-ما من قوة لا حق لها في املاء رغباتها على باقي دول اوروبا بالطريقة التي اتبعها نابليون. ولم يبد ايضاً أن أحداث الفترة من ١٧٩٣ - ١٨١٥ قد بخرت أنانية الدول الرائدة، غير ان المبدئين التوأمين «الاحتواء والتعويض المتبادل» قد عنيا أن القبضة الفردية للهيمنة على أوروبا غدت أمراً غير مرجح؛ وأن أبسط التغيرات الاقليمية بحاجة الى مصادقة أغلبية أعضاء الاسرة الاوروبية.

وان بلغنا في الحديث «حكومة خماسية» أوروبية، بات من المهم استذكار حقيقة أن (القوى العظمى) الخمس لم تكن فيما بينها على ذات العلاقة التي جمعتها في عام ١٧٥٠ أو حتى ١٧٨٩. ومن الصواب القول أن توازناً راسخاً للقوى قد تحقق على البر بعد سقوط نابليون برغم النمو الروسي المشهود. ومن الجانب الآخر، لم يكن للانجليز من منافس على البحر حيث تمتعوا بهيمنة شبه

مطلقة على القوة البحرية التي عززتها المتانة الاقتصادية التي فاقت بها بريطانيا جميع خصومها. وثمة حالات، كالهند، حصلت نتيجة للتوسع العسكري المتواصل والنهب، تفاعلت فيها الحرب مع السعي وراء الأرباح فجرت شبه القارة تلك الى السير في الفلك البريطاني مع نهاية القرن الثامن عشر. وهكذا كان أيضاً احتلال سانتو دومينجو - التي كانت الشريان الرئيسي لثلاثة أرباع تجارة فرنسا الاستعمارية قبل الثورة - فقدت هذه المنطقة في أواخر تسعينيات القرن الثامن عشر سوقاً رائجة للسلع «البريطانية» ومصدراً كبيراً لاعادة تصدير المتوجات «البريطانية». وازدادة لذلك، لم تشهد أسواق ما وراء البحار (في أمريكا الشمالية، والهند الغربية، وأمريكا اللاتينية، والشرق) نمواً أسرع من أسواق أوروبا فحسب، بل ان التجارة البعيدة آتت دوماً بأكبر ربح وشكلت حافزاً أقوى لنشاط الشحن، وتجارة السلع، والتأمين البحري، والنشاطات المصرفية التي عززت كثيراً مكانة لندن المالية بصفتها المركز المالي الجديد في أوروبا. وبرغم تشكيك الكتابات الأخيرة في نسبة نمو الاقتصاد البريطاني خلال القرن الثامن عشر ودور التجارة الخارجية في ذلك النمو، تبقى الحقيقة ان التوسع وراء البحار قد هيا للبلد منفذاً لا ينازعه فيه أحد الى ثروة جديدة وفيرة لم يتسنَ لجميع منافسيها الحصول عليه. وغدا الانجليز الآن اصحاب أعلى دخل فردي بفضل سيطرتهم على معظم مستعمرات أوروبا بحلول عام ١٨١٥، وفرض هيمنتهم على الممرات الملاحية، وحيازهم على أرباح تجارة اعادة التصدير، اضافة الى تفوقهم الساحق على مجتمعات أخرى في مسيرة التصنيع. بل وازدادوا ثراء في نصف القرن التالي - كما سنرى في الفصل المقبل - عندما بلغت بريطانيا درجة «الاقتصاد الاكبر هيمنة» في البنية التجارية العالمية. وبدا التوازن الذي رفعه (بت) و (كاستلريغ) ملائماً للتطبيق على الاوضاع الاقليمية الاوروبية، وليس على المدييات الاستعمارية أو التجارية.

ان قليلاً من ذلك كان سيفاجيء عباقرة مراقبي القرن التاسع عشر. فبرغم أن نابليون أحاط نفسه بأكاليل العظمة، بدا موسوساً بالبريطانيين مرات غير قليلة - موسوساً بحصانة بريطانيا، وسيطرتها الملاحية، وقوة نظامها المصرفي والاقتصادي - وأكل قلبه الاشتياق الى رؤيتها تتهاوى وتتمرغ في الوحل. ودون ريب قد كان هذا الشعور بالحقد والكراهية - وان كان بأقل درجة - لدى الاسبان، والهولنديين والاقوام الأخرى الذين شاهدوا البريطانيين يحتكرون العالم الخارجي. ولعل الجنرال الروسي كوتوسوف كان يتحدث لآخرين أكثر من حديثه لنفسه حين نوى ايقاف تقدم جيشه غرباً في عام ١٨١٢ ابان انسحاب الجيش العظيم من وطنه. اذ انه شكك بحكمة التدمير الكلي لجيش نابليون، ذلك أن « الزعامة لن تؤول الى روسيا ولا أية قوة أخرى في القارة، بل الى صالح القوة التي تسيطر الآن على البحر، والتي لن تطاق هيمنتها». ومها يكن من أمر، كانت النتيجة حتمية مع انطواء ذلك اليوم: فلم تنته غطرسة نابليون ورفضه التسوية بسقوطه فحسب، بل وصنعت المع نصر ساحق لعدوه الاعظم. ومثلما استنتج بامتعاض (جنيسنا) الجنرال الذي عالج قضايا اخرى أكبر:

«ليس امام بريطانيا من شيء ملزم أكبر من ذلك الوحش (نابليون). فخلال جميع الحوادث التي افتعلها نابليون، شمتحت عظمة بريطانيا ورفاهيتها وثروتها عالياً. انها لعشيقه البحر وليس أمامها لا في هذا الميدان ولا في العالم بأسره أي خصم واحد تحشاه».

الاستراتيجية والاقتصاد في العصر الصناعي

الفصل الرابع

التصنيع وتغير التوازنات العالمية

١٨٨٥ - ١٨١٥

اتسم النظام الدولي الذي تطور في النصف قرن وأكثر عقب سقوط نابليون بمجموعة من السمات غير المألوفة؛ بعضها مؤقت فيما طبع البعض الآخر بصماته الدائمة على العصر الحديث.

تجسدت السمة الأولى في النمو المتواصل ومن ثم واسع النطاق (بعد أربعينيات القرن التاسع عشر) لاقتصاد عالمي متكامل استقطب مزيداً من المناطق الى عالم التجارة عبر المحيطات وعبر القارات، وخلق شبكة مالية تركزت في أوروبا الوسطى، وتحديداً في بريطانيا العظمى. ورافق عقود الهيمنة الاقتصادية البريطانية هذه تطورات شاملة في مجالي النقل والاتصالات، وانتقال متسارع للتكنولوجيا الصناعية من منطقة لأخرى، وكذلك طفرة كبيرة في معدلات الانتاج الصناعي، وتلك عوامل حفزت على فتح المناطق ذات الارض الزراعية ومصادر المواد الخام. ثم أوحى سقوط القيود التعريفية والمعوقات التجارية الأخرى، وما رافقها من نشر واسع لمفاهيم جديدة حول التجارة الحرة والانسجام العالمي، أن نظاماً عالمياً جديداً قد بزغ نجمه الآن وأنه مختلف قلباً وقالباً عن عالم القرن الثامن عشر المثخن بصراعات القوى العظمى. ان ثمرة الفتنة المرة والخسائر التي تكبدتها دول صراع الفترة ١٧٩٣ - ١٨١٥ - الذي عرفه القرن التاسع عشر بـ «الحرب العظمى» - هي ما حدث بالمحافظين والاحرار على

السواء أن ينشدوا السلام والاستقرار أنى استطاعوا اليه سبيلا، ذلك السلام الذي رعته عديد من الوسائل منها المجلس الاوروبي واتفاقيات التجارة الحرة. فكان من الطبيعي أن تشجع هذه الأجواء الاستثمار التجاري والصناعي طويل الأمد، وبذا دفعت عجلة نمو الاقتصاد العالمي.

ان غياب حروب (القوى العظمى) الطويلة، وتلك هي السمة الثانية، لم يعنِ أنها وضعت نهاية لصراعات الدول فيما بينها. فقد حمي وطيس حروب الغزو الاوروبية والامريكية الشمالية لشعوب العالم الأقل تطوراً، فكانت في أغلب وجوهها غزواً عسكرياً لازم الفتح الاقتصادي لعالم ما وراء البحار، أو كان غزواً مصاحباً للانخفاض المفاجيء في حصة الدول الغازية من الانتاج التصنيعي. اضافة لذلك، لما يزل مستمراً سعي الصراعات الاقليمية والفردية بين القوى الأوروبية، وخاصة على مسائل الهوية القومية والحدود الاقليمية. بيد أن الصراعات المفتوحة - كما سنرى لاحقاً - كالحرب الفرنسية - النمساوية في عام ١٨٥٩، أو حرب (توحيد ألمانيا) في ستينيات القرن التاسع عشر، وحتى (حرب الكريمية) بالكاد صح عليها تسمية (حرب كبرى) من ناحيتي طول فترتها وسعة نطاقها. ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو (الحرب الأهلية الأمريكية) التي تستحق منا دراستها بصفقتها حرباً كبرى.

أما السمة الثالثة فقد تجسدت في الأثر الذي رسمته التكنولوجيا المنبثقة عن الثورة الصناعية على وسائل الحرب البرية والبحرية. غير أن التغيرات التي أتت بها كانت بطيئة الظهور، ولم يتسنَ الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مشاهدة السكك الحديد، والتلغراف، والاسلحة سريعة الرمي، والقاطرات البخارية والسفن الحربية المدرعة كدلائل حاسمة في تحديد القوة العسكرية. وبينما أزدادت التكنولوجيا الجديدة من قوة السلاح الناري وسرعة التنقل التي تمتعت بها القوى العظمى في عالم ما وراء البحار، تحتم انطواء عقود عديدة قبل

أن يراجع القادة العسكريون في البر والبحر أفكارهم في كيفية ادارة حرب اوروبية جديدة. ومع ذلك كان للقوتين التوأمين وهما التغير التكنولوجي والتطور الصناعي تأثيراً مستمراً على سير النشاطات في البر والبحر اضافة الى تأثيرهما على القدرات النسبية للقوى العظمى.

ورغم صعوبة التعميم، نقول أن التغيرات في موازين القوى العظمى التي أحدثها النموذج غير المنتظم للتغير الصناعي والتكنولوجي ربما أثرت على نتائج حروب منتصف القرن التاسع عشر أكثر من تأثير المال والرصيد. ويكمن السبب الثانوي وراء ذلك في أن التوسع الهائل في أعمال الصيرفة الوطنية والدولية في القرن التاسع عشر وكذلك انتشار الدوائر الحكومية (وزارات الخزانة، ودوائر التفتيش، وجباة الضرائب) جعل من السهل على أغلب الانظمة استحصال الاموال من اسواق المال ما لم يكن رصيدها جد واطيء أو ثمة أزمة سيولة مؤقتة في النظام المصرفي الدولي. أما السبب الرئيسي فيعزى الى حقيقة أن معظم حروب تلك الفترة كانت قصيرة الأمد نسبياً، وفيها طمعت جميع الاطراف على احراز نصر سريع في الميدان مستخدمة ما اوتيت من قوة عسكرية بدلاً من التعبئة طويلة المدى للمصادر القومية وجمع عوائد جديدة. فليس من مبلغ جديد من المال أننى بلغ مقداره كان سينقذ النمسا- على سبيل المثال- من هزائمها في الميدان عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٦، ولم تجد فرنسا نفعاً ثروتها بعد أن تضعضع جيشها في حرب عام ١٨٧٠. وحقيقة أن الميزانيات الأقوى قد أعانت الشمال على الجنوب في الانتصار بالحرب الاهلية الامريكية، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا في موقع الأفضل لتمويل ماكنة حرب الكريما من المفلسة روسيا، ولكن ذلك عكس التفوق العام لاقتصادياتهما لا الامتياز الوحيد الذي كان في جعبتهما في حقلي المال والائتمان. ولهذا السبب تحديداً، ليس في القول الا قليلاً عن دور (تمويل الحرب) في القرن التاسع عشر مقارنة بالفترة السابقة.

لقد تضافرت عوامل السبق وهي نمو الاقتصاد العالمي، وبروز القوى الانتاجية التي اطلقت عنانها الثورة الصناعية، واستقرار أوروبا النسبي، وتحديث التكنولوجيا العسكرية والبحرية على مر الزمن، وكذلك نشوب بعض الحروب المحلية وقصيرة الامد فاسعفت بعضاً من القوى العظمى أكثر من الاخريات، وتقدم بريطانيا أنموذجاً لأكثر الدول التي انتفعت من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية -الجغرافية العامة في حقبة ما بعد عام ١٨١٥ حتى غدت طرازاً من القوى مختلفاً تماماً عن أمثاله. فقد تأثرت جميع البلدان الأخرى -لدرجة خطيرة أحياناً- بقوتها النسبية -المقصود قوة تلك البلدان نفسها-. فلاح بحلول ستينيات القرن التاسع عشر أن الانتشار الابعد للتصنيع بدأ يغير من ميزان القوى العالمية مرة أخرى.

حري بنا هنا الحديث عن ملمح آخر لتلك الفترة. لقد ساعدت الاحصائيات التاريخية لمطلع القرن التاسع عشر وما تلاه، (لاسيما المؤشرات الاقتصادية) على تعقب درجة التغير في موازين القوى وبالتالي قياس دينامية ذلك النظام بدقة أكبر. ومع ذلك، يبقى مهماً ادراك حقيقة أن معظم البيانات المستحصلة كانت تقريبية لا سيما للبلدان التي افتقرت الى الانظمة الادارية، فظهرت حسابات معينة (مثل حصصها من اجمالي الناتج التصنيعي العالمي) مجرد تقديرات وضعها خبراء الاحصاء بعد سنين عديدة، وأن الثراء الاقتصادي لم يترجم فوراً ولا دوماً الى قوة عسكرية. ان كل ما يسع الاحصائيات القيام به هو اعطاء الاشارات التقريبية عن امكانات البلد المادية وموقعه في تسلسل الدول الرائدة.

ان (الثورة الصناعية) -التي يتعنى أكثر المؤرخين الاقتصاديين لتأكيدھا- لم تحدث بين عشية وضحاھا. فهي عملية متدرجة وبطيئة المسير مقارنة «بالثورات» السياسية للاعوام ١٧٧٦، ١٧٨٩، ١٩١٧. وهي قد اقتصرت في تأثيرھا على

حفنة من دول مصنعة وعلى وسائل انتاجية معينة . وهي قد بلغت بلاداً ما منطقة بعد أخرى واقلية بعد آخر لا جميع أصقاعه مرة واحدة . وبعد ، لا يسع هذه الايضاحات أن تتجنب حقيقة أن تحولاً جذرياً ومهماً في ظروف الانسان الاقتصادية بدأ في الحدوث حوالي عام ١٧٨٠ ، لا يقل أهمية حسب نظر سلطة معينة (مع الاعتراف بالبطء) من تحول الانسان البدائي الصياد في العصر الحجري القديم الى انسان مزارع مقيم في فترة العصر الحجري الحديث . فما فعله التصنيع (وبخاصة طاقة البخار) هو انه استبدل مصادر الطاقة الحية بالمصادر غير الحية ؛ عن طريق تحويل الحرارة الى طاقة حركية باستخدام المكائن - «آلات سريعة الاداء ، ونظامية ، ودقيقة ولاتعرف التعب» - فهكذا استطاع الانسان أن يستغل مصادر طاقة جديدة هائلة . أما نتائج ادخال هذه المكننة الجديدة فكانت مذهشة : ففي عشرينيات القرن التاسع عشر أنتج الشخص العامل على تشغيل بضعة أنوال تعمل بالطاقة ، عشرة أضعاف ما ينتجه العامل اليدوي ، بينما بلغ معدل انتاج ماكينة الغزل المسيرة بالطاقة مائتي مرة أكثر من معدل انتاج عجلة الغزل اليدوية . واستطاعت قاطرة السكك الحديد الواحدة نقل بضائع تطلب نقلها مئات من الدواب بل وبأقل زمناً . وللتأكيد نقول أن ثمة أوجه مهمة كثيرة أخرى للثورة الصناعية - نظام المصانع أو تقسيم العمل مثلاً - على أن النقطة الالهة لنا في هذا الشأن هي الزيادات الكبرى التي أحدثتها الثورة الصناعية في الانتاجية ، وخاصة ما يتعلق بالصناعات النسيجية التي خلقت بدورها طلباً ملحاً على مزيد من المكائن ، ومزيد من المواد الأولية (وعلى رأسها القطن والحديد) ومن سفن الشحن مع توفير طرق مواصلات أفضل ، وهلم جرا .

لقد كانت الزيادة غير المسبوقة في انتاجية الانسان ذاتية الاكتفاء - وكما أشار اليها الاستاذ لاندس :

«إذا كان سابق العصر قد شهد زيادة سكانية أعقبت زيادة الفرصة

الاقتصادية والتحسين الذي شهدته ظروف الوجود - وبالتالي كان تحسناً لأجل البقاء- فاستهلكت أخيراً المكتسبات المحققة، نرى اليوم ولأول مرة في التاريخ أن الاقتصاد والمعرفة أخذاً ينموان بسرعة كافية لخلق تدفق مستمر من الاستثمار والاختراع التكنولوجي، ذلك التدفق الذي رفع ما وراء الحدود المئوية من سقف جميع احصائيات مalthus الايجابية».

والملاحظة الثانية لها من الأهمية مكان. لقد بدأت أعداد سكان العالم بالتزايد المتسارع من القرن الثامن عشر وما تلاه. اذ قفز عدد سكان أوروبا من ١٤٠ مليون نسمة سنة ١٧٥٠ الى ١٨٧ مليوناً سنة ١٨٠٠ وإلى ٢٦٦ مليون نسمة سنة ١٨٥٠. فيما ازداد عدد سكان آسيا من ٤٠٠ مليون نسمة سنة ١٧٥٠ الى حوالي ٧٠٠ مليون بعد انسلاخ قرن واحد. ان تلك الزيادات قرعت جرس الانذار مهما كانت أسبابها - ظروف مناخية أفضل، أم تزايد معدلات الانجاب، أم انحسار الأمراض. وبرغم أن الانتاج الزراعي في أوروبا وآسيا قد ازداد خلال القرن الثامن عشر وكان أحد أسباب هذه الزيادة السكانية، فان العدد المتزايد من الرؤوس (والبطون) قد هدد بمرور الزمن باستنفاد جميع الفوائد التي جاءت بها الزيادة في الانتاج الزراعي. وليس الضغط الناشيء على الاراضي الحدية^(١)، وبروز ظاهرة البطالة الريفية، وزحف العوائل الكثيرة صوب المدن المكتظة بساكنيها أساساً في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر الا بعضاً من أعراض هذا المد السكاني المتزايد.

ان مافعلته الثورة الصناعية في بريطانيا (في اطار أقل المصطلحات الاقتصادية نضوجاً) أنها أزدادت الانتاج كثيراً بالاستناد على اساس ذاتي، أي أن التوسع الناتج عنها في الثروة القومية وقدرة السكان الشرائية قد تخطيا اعداد

(١) الارض الحدية: الارض التي ناتجها يساوي ما أنفق عليها.

الزيادة السكانية. فبينما ازداد عدد سكان بريطانيا من ١٠,٥ مليون نسمة في عام ١٨٠١ الى ٤١,٨ مليون في عام ١٩١١ (بزيادة سنوية مقدارها ١,٢٦٪) ارتفع انتاجها القومي بسرعة أكبر ربما بمقدار أربعة عشر مرة خلال القرن التاسع عشر. واستناداً للمنطقة التي تناولتها الاحصائيات^(١) شهد معدل الانتاج القومي الاجمالي زيادة سنوية تراوحت بين ٢ - ٢,٢٥٪. وارتفع معدل الانتاج الفردي بمقدار مرتين ونصف المرة في عهد حكم الملكة فكتوريا.

ان نسب النمو هذه لا تمثل -على أية حال- أرقاماً كبرى لو قورنت بمعدلات النمو التي شهدتها العديد من الدول بعد عام ١٩٤٥. وسيكون من الصواب القول- كما أشار علينا بذلك المؤرخون الاجتماعيون- أن الثورة الصناعية فرضت تكاليف مهولة على الطبقة العاملة الجديدة التي عملت في المصانع والمناجم وعاشت في مدن غير صحية ومكتظة بالسكان ومتداعية البناء. ومع ذلك تبقى الحقيقة الاساسية وهي أن الزيادات الذاتية في الانتاجية في عصر المكننة قد أتت بفوائد جمة على مر الزمن: اذ ارتفعت معدلات الاجور في بريطانيا بين ١٥ - ٢٥٪ في الفترة ١٨١٥ - ١٨٥٠، بل والى ٨٠٪ في النصف قرن التالي. لقد أعاد (اشتون) الى أذهان متقدي الثورة الصناعية الذين آمنوا أن الثورة الصناعية كارثة حقيقية «ان مشكلة العصر الجوهري هي ايجاد السبيل الى اطعام واكساء وتشغيل أجيال الاطفال الذين فاقت أعدادهم ما كانت عليه في جميع العصور السالفة» فلم تنفع المكننة الحديثة في تشغيل اعلی نسبة من أعداد السكان المتزايدة، بل عززت اجمالي دخل الامة للفرد الواحد؛ وسرعان ما لبثت ثورة المواصلات المسيرة بالبخار حاجة عمال المدن المزايمة للمواد الغذائية والسلع الأساسية ومعها أشبعت قاطرات سكك الحديد والسفن البخارية حاجة

(١) وهذا يعني أن بعض الاحصائيات تشير الى بريطانيا العظمى (عدا ايرلندا) وبعضها الى المملكة المتحدة (بضمنها ايرلندا) والبعض الآخر يشير الى ايرلندا الشمالية وليس الجنوبية.

العالم القديم بما حملته من الفائض الزراعي من العالم الجديد .

ان بمقدورنا استيعاب هذه النقطة بطريقة أخرى استناداً الى حسابات الاستاذ لاندس . فهو يقول ان المملكة المتحدة استخدمت في سنة ١٨٧٠ مائة مليون طن من الفحم وهي كمية «مساوية لـ ٨٠٠ مليون مليون سرعة حرارية كافية لتغذية ٨٥٠ مليون ذكر بالغ لمدة سنة (وكان العدد الفعلي للسكان آنذاك حوالي ٣١ مليون نسمة)». كما عادت قدرة الطاقة البخارية في بريطانيا سنة ١٨٧٠ (التي بلغت ما يقارب ٤ ملايين قوة حصائية)، الطاقة التي يولدها ٤٠ مليون رجل؛ بيد أن « هؤلاء الرجال الكثيرون استهلكوا حوالي ٣٢٠ مليون بوشل^(١) من الدقيق سنوياً - أي أكثر بمقدار ثلاث مرات من اجمالي انتاج المملكة المتحدة في الفترة ١٨٦٧ - ١٨٧١ ». وقد هيأت امكانية الاستعانة بالمصادر الآلية لرجال الصناعة تجاوز القيود البيولوجية وتحقيق زيادات مثيرة في الانتاج والثروة دون الاستسلام لوطأة السكان سريعى النمو. وعلى نقىض هذا، أوضـح اشتون بطريقة واقعية (في أواخر عام ١٩٤٧):

«يوجد اليوم في سهول الهند والصين رجال ونساء يفتك بهم الطاعون والجوع، ويعيشون حياة أفضل بقليل ظاهرياً من حياة الماشية التي تكدح وايهم نهاراً وتقاسمهم أماكن النوم ليلاً. فمثل هذه الاتجاهات الآسيوية وهذه الأهوال غير المعالجة هي قدر أولئك الذين يزيدون أعدادهم دون المرور بمحطة الثورة الصناعية» .

(١) البوشل: مكىال للحبوب يستوعب ٨ غالونات أو حوالي ٣٢ لتر ونصف .

تدهور العالم غير الاوروبي

يجدر بنا قبل العروج على مناقشة تأثيرات الثورة الصناعية على نظام القوى العظمى أن نستوعب تأثيراتها على مناطق ابعد، سيما على الصين والهند والمجتمعات الأخرى غير الأوروبية. لقد تكبدت تلك الدول خسائر مضاعفة، سواء أكانت نسبية أم مطلقة. فليست القضية كما تخيلها أحدهم أن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عاشت حياة سعيدة ووجوداً مثالياً قبل أن يطاها تأثير الرجل الغربي، «يجب التأكيد على الحقيقة الطبيعية وهي أن سمة أي بلد قبل الثورة الصناعية والتحديث هي الفقر... وأن أي اقتصاد يعتمد على الانتاجية الواطئة والانتاج الفردي النزير وتشكل الزراعة ركنه الرئيسي للدخل القومي لن يطرح من الفائض الانتاجي ما يزيد على متطلبات الاستهلاك الآتية...» ومن الجانب الآخر، لم تكن كبيرة الفروقات في الدخل الفردي للمجتمعات الاوروبية وغير الاوروبية في ضوء حقيقة ان الانتاج الزراعي في عام ١٨٠٠ قد شكل أساس المجتمعات الأوروبية وغير الاوروبية، وكذلك لحقيقة تواجد كثير من التجار ومنتجي المنسوجات وأصحاب الحرف اليدوية في بعض البلدان كالهند والصين؛ وربما جنى النسيج اليدوي الهندي (على سبيل الذكر) نصف ما جناه نظيره الأوروبي قبل التصنيع. وهو قول قد دلّ أن آسيا -أخذين بالاعتبار الاعداد الكبيرة للفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية- لا تزال تمتلك حصة من الانتاج التصنيعي العالمي أكبر بكثير من حصة أوروبا الاقل سكاناً قبل أن تغير الماكينة البخارية وطاقة النول التوازن العالمي. ويمكن رؤية الطريقة التي تغيرت فيها تلك الموازين نتيجة للتصنيع والتوسع الاوروبيين في احصائيتي بايروش الدقيقتين (انظر الجدولين ٦ - ٧).

يكمن السبب الجوهري وراء هذه التحولات، كما يبدو واضحاً، في الزيادات المهولة في الانتاجية الناجمة عن الثورة الصناعية. فقد ساهمت مكنته

الغزل في بريطانيا في الفترة بين سبعينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر - على سبيل المثال - في زيادة انتاجية ذلك القطاع وحده بنسبة ٣٠٠ الى ٤٠٠ مرة، فلا عجب اذن اذا ازدادت حصة بريطانيا من اجمالي التصنيع العالمي جذرياً - ومن ثم ديمومتها لتلك الزيادة لما جعلت من نفسها «الامة الصناعية الأولى». وحين سلكت دول اوروبية أخرى والولايات المتحدة سبيل التصنيع نفسه، ارتفعت حصصها الانتاجية أيضاً وهكذا كان شأن مستويات الانتاج الفردي وثرواتها القومية. بيد أن قصة الهند والصين كانت مختلفة تماماً، فلم يقتصر الامر على انخفاض حصتيهما النسبي من اجمالي الناتج الصناعي العالمي كنتيجة للنمو الجارف في الانتاج التصنيعي الغربي، بل ان اقتصاديهما ركدا وخضعت أسواقهما التقليدية لغزو منتجات مصانع لانكشاير النسيجية الاجود نوعية والأرخص سعراً. وبعد عام ١٨١٣ (حين انتهى احتكار شركة شرق الهند)، تعاظم استيراد الهند من الأقمشة القطنية لدرجة كبيرة من مليون ياردة (عام ١٨١٤) الى ٥١ مليون (عام ١٨٣٠) وإلى ٩٩٥ مليون (عام ١٨٧٠)، مزيجاً بذلك بضاعة المنتجين المحليين من ساحة المنافسة؛ وأخيراً ربما قللت الزيادة الكبيرة في سكان الصين والهند وبلدان العالم الثالث من الدخل الفردي لابنائها جيلاً بعد آخر - وذلك ما يعيدنا الى ملاحظة اشتون عن الفقر المدقع لـ «اولئك الذين يزدادون عدداً دون المرور بمحطة الثورة الصناعية». وهكذا بلغ معدل الانتاج الفردي من التصنيع لدول العالم الثالث ما يعادل واحد الى ثمانية عشر انتاج الفرد الاوروبي بحلول سنة ١٩٠٠ (أي ٢٪ الى ٣٥٪)، وواحد الى خمسين من معدل انتاج الفرد في بريطانيا (أي ٢٪ الى ١٠٠٪) بعد أن كان فارقاً ضئيلاً في عام ١٧٥٠ وفقاً لملاحظة بايروش . .

وهكذا كان «تأثير الرجل الغربي» أحد أبرز الجوانب الملحوظة لدينامية القوة العالمية في القرن التاسع عشر. وهذا التأثير قد عرض نفسه في شتى ضروب العلاقات الاقتصادية ابتداء من «التأثير غير الرسمي» لتجار السواحل،

وأصحاب الشحن البحري وصولاً الى السيطرة المباشرة للمستعمرين وبناء السفن وشركات التنجيم، بل تجدد أيضاً في عمليات التسلل للمستكشفين، والمغامرين، والبعثات، وفي ادخال الأمراض الغربية، والهداية الى دروب الايمان الغربي.

جدول (٦) الحصص التقريبية من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي (١٧٥٠ - ١٩٠٠)

١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
٢٣,٢	٢٨,١	٣٤,٢	٥٣,٢	٦١,٣	٦٢,—
١,٩	٤,٣	٩,٥	١٩,٩	٢٢,٩	١٨,٥
المتحدة					
٢,٩	٣,٢	٣,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٧
امبراطورية					
هابسبرغ					
٤,—	٤,٢	٥,٢	٧,٩	٧,٨	٦,٨
فرنسا					
٢,٩	٣,٥	٣,٥	٤,٩	٨,٥	١٣,٢
الولايات					
الامانية/ المانيا					
٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥
الولايات					
الايطالية/ ايطاليا					
٥,—	٥,٦	٥,٦	٧,—	٧,٦	٨,٨
روسيا					
٠,١	٠,٨	٢,٤	٧,٢	١٤,٧	٢٣,٦
الولايات					
المتحدة					
٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٤
اليابان					
٧٣,—	٦٧,٧	٦٠,٥	٣٦,٦	٢٠,٩	١١,—
العالم الثالث					
٣٢,٨	٣٣,٣	٢٩,٨	١٩,٧	١٢,٥	٦,٢
الصين					
٢٤,٥	١٩,٧	١٧,٦	٨,٦	٢,٨	١,٧
الهند/ باكستان					

جدول (٧) مستويات الانتاج الفردي من التصنيع (١٧٥٠ - ١٩٠٠)

(بالنسبة الى المملكة المتحدة في سنة ١٩٠٠ = ١٠٠)

١٩٠٠	١٨٨٠	١٨٦٠	١٨٣٠	١٨٠٠	١٧٥٠	
٣٥	٢٤	١٦	١١	٨	٨	اوروبا مجتمعة
(١٠٠)	٨٧	٦٤	٢٥	١٦	١٠	المملكة المتحدة
٢٣	١٥	١١	٨	٧	٧	امبراطورية هابسبرغ
٣٩	٢٨	٢٠	١٢	٩	٩	فرنسا
٥٢	٢٥	١٥	٩	٨	٨	الولايات الالمانية/ المانيا
١٧	١٢	١٠	٨	٨	٨	الولايات الايطالية/ ايطاليا
١٥	١٠	٨	٧	٦	٦	روسيا
٦٩	٣٨	٢١	١٤	٩	٤	الولايات المتحدة
١٢	٩	٧	٧	٧	٧	اليابان
٢	٣	٤	٦	٦	٧	العالم الثالث
٣	٤	٤	٦	٦	٨	الصين
١	٢	٣	٦	٦	٧	الهند

لقد حصل ذلك في أواسط القارات، غرباً من ميزوري وجنوباً من بحر الآرل مثلما حصل في مصبات الأنهار الأفريقية وحوالي أرخبيلات سواحل المحيط الهادي. وإذا كان ذلك الرجل الغربي قد ترك آثاراً واضحة المعالم على الطرق، وشبكات السكك الحديد، ونصب التلغرافات، وأنشأ الموانئ، والمباني المدنية (كالتى شيدتها بريطانيا في الهند)، فإن وجهه المربع كشف عن سفك الدماء، وأعمال السلب والنهب التى أثارت نقمة الحروب الاستعمارية آنذاك^(١). والحق أن نزعة القوة والاحتلال كانت موجودة نفسها منذ أيام (كورتس) غير أن تطبيقها الآن يجري بوتيرة أسرع. ففي عام ١٨٠٠، احتل الأوروبيون أو سيطروا على ٣٥٪ من أرض العالم، ثم ما لبث أن ارتفعت هذه النسبة سنة ١٨٧٨ إلى ٦٧٪ حتى أصبحت سنة ١٩١٤ أكثر من ٨٤٪.

لقد منحت التكنولوجيا المتقدمة للمحركات البخارية والأدوات المصنعة آلياً أوروبا نقاط سبق حاسمة في المجالين الاقتصادي والعسكري. فالتحسينات التى طرأت على سلاح الحشو الفوهي (وكبسولات القذح، وتجزير الماسورة، الخ) ليست بشيء يمكن تجاهلة. وحقق تصميم حمالة البندقية بهدف تسريع الرمي المتعاقب تقدماً لا يستهان به؛ حتى جاءت بنادق (جاتلنغ) و (ماكسمز)، والمدفعية الميدانية الخفيفة لتضع اللمسات الأخيرة على «ثورة جديدة في القوة النارية» وذلك ما فوت تماماً فرص المقاومة الناجعة التى اتبعتها الشعوب البدائية المتكئة على الأسلحة القديمة. والأكثر من ذلك أن الزوارق المزودة بالمدفعية والمسيرة بالطاقة البخارية عنت أن القوة البحرية الأوروبية المتفوقة أساساً في المياه المفتوحة، صار بوسعها أن تتوغل في الأراضي الداخلية من خلال الممرات المائية الرئيسية مثل نهر النيجر والاندس ويانتز: وبذلك فإن قابلية الحركة والقوة

(١) كورتس (هرنان) Cortez: (١٤٨٥ - ١٥٤٧). فاتح اسباني غزا المكسيك سنة ١٥١٩ - ١٥٢١ وقضى على امبراطورية الازتيك بوحشية.

(١) النارية للمدرعة « نيميس » أيام حرب (الأفيون) (١٨٤١ - ١٨٤٢) قد حملت الكارثة للقوات الصينية المدافعة التي أزيحت جانباً من الحلبة يسيراً. ومما لا شائبة حوله أن التضاريس الوعرة (كما في أفغانستان) قد أعاقت تقدم الامبريالية العسكرية الغربية، وإن القوات غير الأوروبية التي تبنت الأسلحة والتكتيكات الجديدة (كالسيخ والجزائريين في أربعينيات القرن التاسع عشر) قد أبدت مقاومة عنيدة وعظيمة. أما حين وقع القتال في بلد مفتوح حيث استطاع الغرب نشر رشاشاته وأسلحته الثقيلة فالقضية محسومة له دون شك. ولعل أعظم تفاوت قد تجلّى في نهاية القرن أثناء معركة أم درمان (١٨٩٨) حين أبادت قوات كتشنر بفضل بندق ماكسمز (ولي انفيلد) أحد عشر ألف درويش في ظرف نصف نهار لمجرد أنها فقدت ٤٨ جندي من جنودها. وهكذا نجد أن التفاوت في القدرة النارية شأنه شأن الفجوة التي فغرت فاهها في الانتاجية الصناعية، قد عنى أن الامم الرائدة ملكت مصادراً أكثر بخمسين أو مائة مرة مما لدى الامم القابعة في القعر. ولم يعد أمام الهيمنة الغربية على العالم المطمورة منذ أيام (دي جاما) الا بعض القيود القليلة الآن.

هل أن بريطانيا قوة مهيمنة ؟

إذا كانت شعوب البنجاب والأنام والسيوكس والبانثو هي «الخاسرة» (طبقاً لمصطلح أريك هوبسباون) في موجة التوسع مطلع القرن التاسع عشر، فإن الشعب البريطاني ولا شك هو «الرابع». فقد بلغ - كما أشار لذلك الفصل

(١) ومعناها الأصلي «النقمة».

السابق- درجة عالية في التفوق العالمي بحلول عام ١٨١٥ ، بفضل دمج البارع بين السيادة البحرية ، والاستقرار المالي ، والخبرة التجارية ، ودبلوماسية التحالفات . وما فعلته الثورة الصناعية أنها عززت مكانة بلد حقق قبل هذا الوقت نجاحاً في الصراعات الصناعية والتجارية التي شهدتها القرن الثامن عشر ، ومن ثم ترجمها الى شكل آخر من القوة . ولو حصلت خطى التغيير تدريجياً لا على شكل انقلاب مباشر لأثمرت عن نتائج مثيرة للغاية . فبين عامي ١٧٦٠ و ١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة مسؤولة عما يقارب «ثلثي حاصل الانتاج الصناعي الأوروبي» . ووثبت حصتها من اجمالي الناتج الصناعي العالمي من ٩,١ ٪ الى ٩,٥ ٪ ؛ وارتفع في غضون الثلاثين عاماً التي أعقبت تلك الفترة الى ١٩,٩ ٪ . ورغم انتشار التكنولوجيا الحديثة الى أقطار غربية أخرى . وأنتجت المملكة المتحدة في عام ١٨٦٠ -الذي زبها كان ربيع بريطانيا الصناعي- ٥٣ ٪ من انتاج الحديد العالمي و ٥٠ ٪ من الفحم والفحم الحجري ، واستهلكت أقل بقليل من نصف الانتاج العالمي من القطن الخام . لقد بدا أن بريطانيا التي شكل نفوسها آنذاك ٢ ٪ من نفوس العالم و ١٠ ٪ من نفوس أوروبا ، اقدر على انتاج ما يقارب ٤٠-٥٠ ٪ من الانتاج العالمي من الصناعات الحديثة وحوالي ٥٥-٦٠ ٪ من انتاج أوروبا . وبلغ استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة (الفحم ، والفحم الحجري ، والزيت) في عام ١٨٦٠ خمسة أضعاف استهلاك الولايات المتحدة أو بروسيا ألمانيا ، وستة أضعاف استهلاك فرنسا ، و ١٥٥ مرة بقدر الاستهلاك الروسي ! وكانت لوحدها مسؤولة عن خمس تجارة العالم وخمسي تجارة البضائع المصنعة . ومخرت أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم في عباب البحار رافعة العلم البريطاني ، وأخذت هذه النسبة بالتزايد المستمر . واذن فلا عجب إن جذل الشعب البريطاني في أواسط العهد الفكتوري مبهجاً بدولته الفريدة التي غدت الآن مركز الكون التجاري كما أشار اليها الاقتصادي (جفونس) سنة ١٨٦٥ :

«لنا في سهول أمريكا الشمالية وروسيا حقول القمح، وتحتضن شيكاغو وواوديسا مخازنه؛ وفي كندا والبلطيق غابات أخشابنا؛ وتضم استراليا مراعي اغنامنا؛ وفي مروج الأرجنتين وغربي أمريكا الشمالية تقع مراعي ثيراننا، وتلك بيرو ترسل فضتها، فيما تستقبل لندن ذهب جنوب افريقيا واستراليا؛ وهناك الهنود والصينيون يزرعون الشاي لنا، والهند تقيم لنا مزارع القهوة والسكر والبهارات. أما اسبانيا وفرنسا فهما مزارع كرومنا، وحوض المتوسط حديقة فواكهنا، ومزارعنا من القطن التي ملأت الولايات المتحدة الجنوبية لوقت طويل مضى قد امتدت الآن الى جميع أصقاع الارض الحارة».

واذا أوحى دلائل الثقة بالنفس هذه وكذلك الاحصائيات التجارية التي استندت عليها تلك الدلائل أن بريطانيا قد احتلت موقعاً للهيمنة لا ينازعها عليه أحد، سيكون من العدل طرح بضع نقاط أخرى من شأنها وضع هذا القول في سياقه الافضل. فأولاً، لا يبدو مرجحاً أن الناتج الكلي البريطاني كان الاكبر في العالم خلال العقود التي تلت عام ١٨١٥. فاذا ما أخذنا بالاعتبار العدد الكلي لسكان الصين (ومن ثم روسيا) وحقيقة أن الانتاج والتوزيع الزراعي قد شكل قاعدة الثراء القومي لجميع ارجاء البسيطة حتى في بريطانيا قبل عام ١٨٥٠، لم يبد الناتج الكلي القومي البريطاني كبيراً لحد يوازي انتاجها الفردي أو يليق بمنزلتها في عالم التصنيع. ولما تزل حقيقة أن حجم الناتج الكلي القومي بحد ذاته لا يملك أهمية بارزة، وربما استطاع مئات الملايين من الفلاحين بانتاجهم اليدوي اكتساح معدلات انتاج خمسة ملايين عامل في مصنع، ولكن أغلب الحاصل يستهلك في لحظته. وعليه لم يبق منه ما يفضي الى فائض في الثروة أو الى قوة عسكرية ضاربة. لقد كانت بريطانيا قوية -وربما لم تجد من يتحداها- وفي عام ١٨٥٠، باتت حديثة وذات صناعة تدر عليها ثروة طائلة مع جميع الفوائد المتحققة من ورائها.

ومن الناحية الثانية، لم تكن الآلة الصناعية البريطانية منتظمة في عقود ما بعد عام ١٨١٥ بما يتيح للدولة وصولاً أسرع للمعدات العسكرية أو تعبئة القوة البشرية مثلما فعلت هيمنة (ولنشتاين) في ثلاثينيات القرن السابع عشر ومثلما كان سيفعل الاقتصاد النازي. وعلى النقيض من ذلك، رحبت أيديولوجية الاقتصاد الحر عن تدخل الحكومة (التي ازدهرت طوال الفترة الباكورة من التصنيع)، بأفكار السلام الدائم، وانخفاض الانفاق الحكومي (وخاصة الانفاق الدفاعي)، مع تقليل قيود الدولة المفروضة على الاقتصاد والافراد. وقد تدعو الضرورة مثلما اعترف (آدم سميث) في كتابه «ثروة الأمم» (١٧٧٦) الى تحمل تكاليف الابقاء على جيش وبحرية لحماية المجتمع البريطاني «من بربرة وغزو المجتمعات المستقلة الأخرى» ولكن لما كانت القوات المسلحة بحد ذاتها «غير منتجة» ولا تضيف الى الثروة القومية ما يضيفه اليها المصنع أو المزرعة من عطاء، توجب تقويضها الى أقل مستوى شريطة أن يضمن صيانة حدود الوطن. وانطلاقاً من الافتراض (أو الأمل في الأقل) أن الحرب هي الملاذ الأخير وأنهم لا يتوقعون نشوبها في المستقبل، سكن الروع طلبية (سميث) وأكثر منه (ريتشارد كوبدن) من فكرة الاستعداد لحالة الحرب. وبالتالي لم تواز التطورات التي طرأت على الجيش البريطاني درجة «التحديثية» التي شهدتها الصناعة والاتصالات البريطانية فظل الجيش يراوح في مكانه طيلة عقود ما بعد ١٨١٥ (مع بعض الاستثناءات).

وبرغم التفوق الذي حاز عليه الاقتصاد البريطاني في أواسط فترة الحكم الفكتوري، فانه كان، وعلى الأرجح، أقل (تعبئة) لحرب قد يشتعل اوارها من أي وقت مضى منذ عهد آل ستيوارت. لقد أزيلت القيود على النشاط التجاري مع التأكيد على تعزيز الروابط بين الأمن القومي والثروة القومية: فألغيت التعريفات الحمايةيه، ورفع الحظر عن تصدير التكنولوجيا المتقدمة (مثل مكائن النسيج)؛ وإلغيت قوانين الملاحة القاضية بالاحتفاظ بأكبر عدد من السفن

التجارية البريطانية وأطقمها تحوطاً لاندلاع نار حرب ما . وانتهى مبدأ «الافضليات» الامبراطورية . وعلى النقيض من ذلك ، لم ينل الانفاق الدفاعي الا أقل الميزانية التي تراوحت بين ١٥ مليون جنيه استرليني سنوياً في أربعينيات القرن التاسع عشر الى ما لا يزيد عن ٢٧ مليون جنيه سنوياً في ستينيات نفس القرن المليئة بالمشاكل ، برغم وصول اجمالي الانتاج القومي البريطاني في الفترة الأخيرة الى مليار جنيه سنوياً . وعلى الصعيد الفعلي استهلكت القوات المسلحة في الخمسين عاماً التي تلت عام ١٨١٥ ما يتراوح بين ٢ - ٣٪ فقط من اجمالي الانتاج القومي ، وبلغت انفاقات الحكومة المركزية جميعاً أقل من ١٠٪ - وهي نسب أقل بكثير مما هي عليه في القرنين الثامن عشر والعشرين . وتلك أرقام جد قليلة حتى لبلد رسم طموحات دنيا وملك وسائل متواضعة . وبالنسبة لدولة شدت العزم على ان «تتحكم بالتيارات» وتبسط سلطانها على امبراطورية مترامية الأطراف والتي لما تزل تولي الحفاظ على التوازن الاوروبي اهتمامها البالغ ، فذلك شيء يستدعي غاية الدهشة .

وكما هو شأن الحال في الولايات المتحدة مطلع عشرينيات القرن العشرين ، لم ينعكس حجم الاقتصاد البريطاني في العالم في قوة البلاد القتالية ، ولم تتمكن بناها المؤسساتية الحرة وبيروقراطيتها القليلة والمفصولة أكثر يوماً بعد آخر أن توظف المصادر البريطانية لحرب شاملة دون احداث ثوران كبير . ومثلما سنرى لاحقاً ، زعزعت حتى حرب الكريما المحدودة جداً أركان النظام ، ومع ذلك سرعان ما تلاشى القلق الذي أثارته تلك الزعزعة . ولم يتوقع رجال أواسط العهد الفكتوري بعيداً عن التدخلات العسكرية في أوروبا وهي غالباً ما كانت مكلفة ، وربما لا أخلاقية أيضاً ، بل أدركوا أيضاً أن التوازن بين القوى القارية العظمى الذي ساد في العقود الستة بعد عام ١٨١٥ قد جعل من أي التزام بريطاني مطلق حيال أوروبا غير ضروري . وهي بينما لم تدخر وسعاً للتأثير

عبر قنواتها الدبلوماسية وحركات اساطيلها البحرية على الاحداث السياسية على طول التخوم الأوروبية الحيوية (البرتغال، وبلجيكا، والدردنيل)، نراها نزعت الى الاحجام عن التدخل في أي مكان آخر. وعُدت بحلول أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر ومطلع ستينياته حتى حملة الكريمية شيئاً خطأ. وعليه اضمحل الدور البريطاني في تحديد مصير (بيدمونت) في السنة الحاسمة (١٨٥٩) بعد أن فقدت الرغبة والفاعلية لذلك، وعارضت «تطفل» (بالمرستون) و (روسل) في قضية (شلزوج - هولشتاين) عام ١٨٦٤، وتطلعت متفرجة على الهزيمة التي ألحقها بروسيا بالنمسا في عام ١٨٦٦ وبفرنسا بعد أربعة أعوام. فليس مما يثير الدهشة أن تنعكس القدرة العسكرية البريطانية على حجم جيشها المتواضع خلال هذه الفترة (راجع الجدول (٨))، ولم يكن من المستطاع توظيف الا جزءاً صغيراً منه للمسرح الأوروبي على أي حال.

الجدول (٨) عدد أفراد بعض الجيوش (١٨١٦ - ١٨٨٠)

١٨٨٠	١٨٦٠	١٨٣٠	١٨١٦	
—	—	—	—	
٢٤٨,—	٣٤٧,—	١٤٠,—	٢٢٥,—	المملكة المتحدة
٥٤٤,—	٦٠٨,—	٢٥٩,—	١٣٢,—	فرنسا
٩٠٩,—	٨٦٢,—	٨٢٦,—	٨٠٠,—	روسيا
٤٣٠,—	٢٠١,—	١٣٠,—	١٣٠,—	بروسيا / المانيا
٢٧٣,—	٣٠٦,—	٢٧٣,—	٢٢٠,—	امبراطورية هابسبرغ
٣٦,—	٢٦,—	١١,—	١٦,—	الولايات المتحدة

وحتى في أقطار خارج أوروبا حيث جندت بريطانيا نشر كتائبها فيها، لم ينقطع دابر الشكوى على السنة المسؤولين السياسيين العسكريين في تلك الأماكن كالهند من (عدم كفاية) القوات التي تحت امرتهم لتغطية المساحات الشاسعة للأقاليم الخاضعة لسيطرتهم. وأدرك ضباط القواطع أن عليهم ادارتها بامكانات غير كافية ولن يجديهم نفعاً الحجم الذي تشغله امبراطوريتهم على خريطة العالم. بيد أن كل ما ذكر كان مجرد القول أن بريطانيا جسدت نوعاً مختلفاً من القوى العظمى خلال الفترة من مطلع حتى منتصف القرن التاسع عشر، وان تأثيرها لا يقاس بمجر الاعتماد على معيار الهيمنة العسكرية. فقوتها تجلت في حقول معينه أخرى خالتها بريطانيا أكثر أهمية من الجيش الدائمى باهظ التكاليف.

كانت البحرية أول هذه الحقول. فعلى مدى أكثر من قرن قبل عام ١٨١٥ كانت البحرية الملكية هي الأكبر في العالم. على أن تفوقها الملاحي دوماً ما وجد من يياريه سيما من آل بوربون. لقد تمثلت السمة الملحوظة في الثمانين عاماً التي اعقبت معركة الطرف الأغر في عدم قدرة أي بلد ولا أي مجموعة من البلدان على اثاره تحد جدي لسيطرة بريطانيا على البحار. وكان ثمة « فزع » فرنسي أحياناً، وأبقت الادميرالية عينيها باصرتين على برامج بناء السفن الروسية وعلى برنامج الامريكان لبناء فرغاطات كبيرة. الا أن هذه التحديات لم تكن الا زوبعة في فنجان تلاشت بأمد قصير، تاركة العنان لبريطانيا لتمارس (كما يقول الاستاذ لويد) «أوسع تأثير شهده تاريخ الامبراطوريات البحرية». وتبوأّت البحرية الملكية احياناً بالرغم من تقليص اعدادها بعد عام ١٨١٥ منصب ثالث أو رابع بحرية في العالم من ناحية القوة القتالية الفعلية. و (لعبت) أساطيلها الرئيسية دوراً في سياسة أوروبا. وثمة براهين من القوة البحرية البريطانية أرهقت تفكير الحكومات الاوروبية برغم ضيق افقها الجغرافي. فهي الاسطول الذي رابط في تاجوس لحماية المملكة البروجوجية ضد الاخطار الداخلية والخارجية؛

والاستخدام الحاسم للقوة البحرية في البحر المتوسط ضد القراصنة الجزائريين في عام ١٨١٦؛ وكذلك تحطيم الاسطول التركي في نافارينو عام ١٨٢٧؛ وإيقاف قوة محمد علي في (اكر) سنة ١٨٤٠؛ وإرسال أحد اساطيلها دوماً ليرسو قبالة سواحل الدردنيل حال احتداد «المسألة الشرقية». أما خارج اوروبا، حيث تطلب الامر أصغر اساطيل البحرية الملكية وربما سفناً حربية منفردة لقمع القرصنة، واعتراض سفن الرقيق، وترويع الحكام المحليين من كانتون الى زنبار، فقد تجلّى أن وقع فعلها كان حاسماً.

يكمن الحقل البريطاني الثاني في التوسع الاستعماري الامبراطوري. وهنا كان الموقف العام مرة أخرى أقل تنافسية مما كان عليه في القرنين الماضيين يوم لم تجد بريطانيا بداً غير القتال ومن بعده القتال دفاعاً عن امبراطوريتها ضد اسبانيا وفرنسا وأقطار أوروبية أخرى. أما الآن، فلم يعد لديها خصم تخشاه حق الخشية اذا ما استثنينا يقظتها المتكررة من التحركات الفرنسية في المحيط الهادي ومن التوغل الروسي في تركستان. وليس من المبالغة القول أن معظم الامبراطورية البريطانية قد أقامت نفسها في الفترة بين عام ١٨١٥ وعام ١٨٨٠ في فراغ سياسة القوة الذي تركته الدول الاخرى، وهذا ما يفسر سبب الابقاء على جيشها الامبراطوري صغيراً. ومن نافلة القول أن ثمة حدود -ومشاكل معينة- أعاقَت سبيل الامبراطورية البريطانية وتعلقت بالتوسع الامريكي غربي الكرة الارضية اضافة الى التوسعين الروسي والفرنسي شرق المعمورة. ومع هذا، لم تواجه المصالح البريطانية في أصقاع شتى ولحقب طويلة من الزمان سواء تمثلت بـ (التجار، والمستعمرين، والمستكشفين، والمبشرين) أي أجنب عدا الشعوب الاصلية.

لقد افضى انعدام الضغط الخارجي ونهج البلاد سياسة الليبرالية الحرة في الداخل بالعديد من المعلقين الى القول أن المكتسبات الاستعمارية غير ضرورية

وهي مجرد «أحجار رحي» حول أعناق دافعي الضرائب البريطانيين المثقل كاهلهم بما عليهم من ضرائب. ومهما كانت حجة المعارضين للامبريالية داخل بريطانيا، واصلت الامبراطورية نموها وتوسعها بمعدل بلغ (وفقاً لاحدى الاحصائيات) حوالي ١٠٠ ألف ميل مربع سنوياً في الفترة ما بين عامي ١٨١٥ - ١٨٦٥. فنالت من توسعها مكتسبات كان بعضها ذا أهمية استراتيجية وتجارية كسنغافورة، وعدن، وجزر فولكلاند، وهونج كونج، ولاجوس، فيما غدت مناطق اخرى محطة للمستوطنين البيض الباحثين عن أرض و المتجولين في مروج جنوب افريقيا، وغابات كندا، والاصقاع الاسترالية قليلة السكان، والتي أثارت عليهم المقاومة الشعبية التي لم يكبحها شيء غير الاستعانة بالقوات البريطانية أو قوات الهند البريطانية. وحتى حين لقي الضم الرسمي الاعتراض عليه من الحكومة المحلية القلقة حيال الابعاء والمسؤوليات الجديدة، نرى «التأثير غير الرسمي» ضد المجتمع البريطاني المتوسع قد سرى من أورغواي حتى شرق البحر المتوسط ومن الكونغو حتى يانكتز. وعند مقارنة للانجليز بصفتهم استعماريين مع الفرنسيين في مسعاهم المتشئت ومع الامريكان والروس في مسعاهم الاستعماري الاكثر محلياً، سيدون الانجليز في هذا الحيز في صف لا يرتقيه أياً من هؤلاء لأغلب سني القرن التاسع عشر.

يتجسد الحقل الثالث للقوة البريطانية في المال. وللتأكيد نقول أن من الصعب فصل العنصر المالي عن تقدم البلد الصناعي والتجاري العام. لقد كان المال ضرورياً لتحريك عجلة الثورة الصناعية، التي درت بدورها مزيداً من الاموال على شكل عواء على رأس المال المستثمر. وكما اوضح الفصل السابق، خبرت الحكومة البريطانية ومنذ فترة طويلة كيف تستغل رصيدها في أعمال الصيرفة وأسواق الاسهم. بيد أن ما حصل من تطور في المجال المالي في منتصف القرن التاسع عشر اختلف كماً ونوعاً عما كان عليه قبل هذا الوقت. وما يجذب

النظر اليه أولاً هو الاختلاف الكمي . فقد حثت فترة السلم الطويلة وتوفر رأس المال في المملكة المتحدة وما رافقهما من تحسين في أداء مؤسسات البلاد المالية ، البريطانيين على الاستثمار الخارجي لدرجة لم يسبق لها مثيل : فالسنة ملايين جنيهاً أو حواليها المصدرة سنوياً في عقد ما بعد معركة واترلو ارتفعت الى ما يزيد على ٣٠ مليون جنيه سنوياً بحلول منتصف ذلك القرن . ثم قفزت الى ٧٥ مليون جنيه سنوياً بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٧٥ . فأصبح دخل بريطانيا المستحصل من هذه الفوائد وايرادات الاسهم التي بلغت ٨ ملايين جنيه استرليني سنوياً في نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أكثر من ٥٠ مليون جنيه سنوياً في أواخر سبعينياته، غير أن معظم هذا العائد اعيد استثماره مباشرة في الخارج وفق اسلوب متصاعد حلزونياً لم يزد بريطانيا ثراءً فحسب بل اعطى حافزاً مستمراً للتجارة والاتصالات بين أرجاء العالم .

كان لهذا الخروج الواسع لرأس المال نتائج عديدة ومهمة . أولها أن الارباح المتحققة من الاستثمارات الخارجية قلصت لحد كبير الفجوة التجارية السنوية على البضائع المنظورة والتي دوماً ما عانت منها بريطانيا . وبهذا السياق اضاف دخل الاستثمار عوائده الى الاموال غير المنظورة الكثيرة أصلاً والواردة من أعمال الشحن ، والتأمين ، والصيرفة ، وابرام الصفقات السلعية وهلم جراً . وهذا الدخل لم يضمن انتهاء أزمة ميزان المدفوعات ، بل قد ازدادت بريطانيا ثراءً متواصل الازدياد في الداخل وفي الخارج . والنقطة الثانية هي أن الاقتصاد البريطاني عمل بما يشبه الكير الكبير الذي يمتص مقادير هائلة من المواد الأولية لينتج كميات كبيرة من المنسوجات ، والمواد الحديدية ، والمصنوعات الأخرى ، ووقفت موازية لهذا النموذج من التجارة المنظورة وأكملته شبكة من خطوط الشحن ، واجراءات التأمين ، والاتصالات المصرفية التي انطلقت خارج لندن وخاصة من ليفربول ، وجلاسكو ، ومعظم المدن الأخرى ابان القرن التاسع

وإذا ما أخذنا بالاعتبار انفتاحية السوق البريطاني المحلي ورغبة لندن في إعادة استثمار مدخولها خارجاً في انشاء سكك حديد، وموانئ، ومشاريع عامة، إضافة الى مشاريع زراعية تمتد من جورجيا الى كوينزلاند^(١)، تجلى وجود تكامل عام بين تدفق التجارة المنظورة وبين أنماط الاستثمار. يضاف الى ذلك تزايد القبول بقاعدة الذهب وتطور آلية دولية في الدفع وتبادل العملات ارتكزت على سندات تسحب على لندن وهو ما جعل الامر غير غريب أن يؤمن رجال العهد الفكتوري أنهم باتباعهم مبادئ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد اكتشفوا السر الذي ضمن كلاً من الرفاهية المتزايدة والانسجام العالمي. وبرغم أن كثيراً من الافراد -أمثال الحمائيين المحافظين، وطغاة الشرق، والاشتراكيين المحدثين- كانوا وما زالوا أعمى من الاعتراف بالحقيقة، فان الوقت كفيل أن يدرك فيه هؤلاء الانفجار الجدوى الفعلية لاقتصاد الحكومة الحر واجراءاتها النفعية.

وفيا جعلت كل هذه العناصر بريطانيا أكثر غنى على المدى القريب، الم تنطو على عناصر خطر استراتيجي على المدى البعيد؟ ان نظرة رشيدة للأمر وسيكتشف المرء عاقبتين في أقل تقدير لهذه التغيرات البنيوية الاقتصادية أثرتا لاحقاً على قوة بريطانيا النسبية على الصعيد العالمي. الأولى هي الطريقة التي ساهمت بها بريطانيا في التوسع طويل الأمد للدول الأخرى، سواء باقامة وتطوير

(١) ستجد الأرجنتين على سبيل المثال سوقاً رائجة في المملكة المتحدة لصادراتها من لحم البقر والحبوب، وهكذا لن تستطيع الدفع مقابل المصنوعات البريطانية المستوردة والخدمات الأخرى، بل ستكون قادرة على الوفاء بديونها طويلة الأجل المستحقة عليها في لندن، وهكذا ستحافظ على رصيدها عالياً لمزيد من الاقتراض. ووجه التناقض بينه وبين طريقة الاقتراض الأمريكي لأمريكا اللاتينية في القرن العشرين أن القروض الأمريكية كانت قصيرة الاجل ولم تسمح بتوريد المنتجات الزراعية اليها.

الصناعات الاجنبية وتشجيع الزراعة عن طريق العون المادي المتواصل أو من خلال انشاء السكك الحديدية، والموانئ، والبواخر والذي شجع بدوره منتجي أقم ما وراء البحار على منافسة الانتاج البريطاني نفسه في العقود التي تلت ذلك. وبهذا الصدد، حري بنا القول أن طاقة البخار، ونظام المصانع، والسكك الحديدية، ومن ثم الكهرباء، بينما ساعدت بريطانيا على التغلب على العراقيل الطبيعية والمادية التي وقفت حائلاً أمامها دون الانتاجية الأعلى، وبذلك ازادت من ثروة البلد وقوته، فانها عينها قد ساعدت الولايات المتحدة وروسيا ووسط اوربا بدرجة أعظم نظراً لأن العراقيل الطبيعية والمادية التي اعترضت سبيلها نحو تنمية مصادره الكامنة كانت الاشد صعوبة. واذن ما فعله التصنيع كان مساواة الفرص أمام استثمار المصادر الطبيعية الموجودة في هذا البلد أو ذاك وبذلك الغى بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها وحتى الآن الدول الأصغر، والبعيدة، والمتفوقة في التجارة البحرية وأعطاهما الى الدول المعتمدة أكبر على التجارة البرية.

يقع موطن الضعف الاستراتيجي الثاني في الاعتماد المتزايد للاقتصاد البريطاني على التجارة الدولية، والأهم من ذلك، اعتماده على التمويل الدولي. اذ شكلت الصادرات في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر خمس الدخل القومي وهي نسبة أعلى بكثير مما كانت عليه في عهد (ولبول) أو (بت)، بعد أن غدت أسواق الخارج مكاناً رائجاً للصادرات البريطانية وتحديدًا الانسجة القطنية. بيد أن الاستيراد الخارجي للمواد الأولية والغذائية (على نحو متزايد) قد بات حيويًا سيما وقد تحولت بريطانيا من مجتمع زراعي الى مجتمع حضري - صناعي. وغدا الاعتماد على السوق العالمي أكثر إلحاحاً لدى أسرع القطاعات نمواً، انه قطاع الخدمات «غير المنظورة» كالصيرفة والتأمين والصفقات السلعية والاستثمار الخارجي. لقد أمسى العالم (مدينة لندن) مجازاً التي أكثر ما انتعشت

ايام السلم؛ ولكن كيف سيؤول الحال لو دخلت بريطانيا أتون حرب عظمى جديدة؟ هل ستتضرر أسواق الصادرات البريطانية أكثر مما أصابها في فترتي ١٨٠٩ و ١٨١١ - ١٨١٢؟ ألم يتكل الاقتصاد برمته، والسكان المحليون أجمعون لدرجة بعيدة على البضائع المستوردة التي ربما سيكون من اليسير حظرها في أوقات الصراع؟ أفلا ينهار النظام المصرفي المالي العالمي المتخذ من لندن مقراً له في مستهل حرب كونية أخرى طالما أن الاسواق ستغلق على الأرجح وستتعلق نشاط التأمين ويتأخر تحويل رأس المال الدولي؟. وفي مثل هذه الظروف، سيتلي الاقتصاد البريطاني المتقدم، ويا للسخرية، بضرر أكبر من الذي سيصيب اقتصاد دولة أخرى أقل «نضوجاً» وأقل في الوقت ذاته اعتماداً على التجارة والتمويل العالميين.

فاذا ما اهتدينا بالآراء الليبرالية عن الانسجام بين الدول وعن الرفاهية المتنامية باستمرار، بدت هذه التساؤلات مخاوف باطلة. فكل ما رجال الدولة بحاجة اليه هو التصرف بعقلانية وأن يتجنبوا الحماقة العتيقة بافتعال المشاجرات مع الشعوب الأخرى. لقد جادل مناصرو سياسة عدم التدخل الحكومي في التجارة قائلين انه كلما ازدادت الصناعة والتجارة البريطانية تداخلاً مع واعتماداً على الاقتصاد العالمي، كلما كبرت روادع نهج سياسة ستفضي الى نشوب صراع. وبنفس الطريقة، توجب الترحيب بتنامي القطاع المالي بعد أن اضطلع لا بتغذية انتعاش بريطانيا خلال منتصف القرن التاسع عشر فحسب، بل أظهر أيضاً درجة تقدم بريطانيا وتطورها؛ وحتى لو حذت دول أخرى حذوها وانكبت على التصنيع، كان بوسع بريطانيا ان توجه جهودها لخدمة ذلك التطور فتربح أكثر من وراء ذلك. لقد كانت بريطانيا، كما وصفها (برنارد بورتر)، أول جنين ضفدع نما له ساقان، وأول شرغوف تحول الى ضفدع، وأول ضفدع قفز خارج البركة. فقد كانت اقتصادياً مختلفة عن الدول الباقية وليس ذلك الا لأنها قطعت

شوطاً في التقدم أبعد من تلك الدول . فاذا ما نظرنا لهذه الظروف الميمونة ، استحوالت المخاوف من الضعف الاستراتيجي عديمة الأساس . وربما آمن معظم رجال منتصف العهد الفكتوري أن قدراً كونياً سيناط بهم ، مثلما ذرف (كنجسلي) دموع الفخر أثناء اقامة (المعرض الكبير) في (قصر الكريستال) سنة ١٨٥١ قائلاً :

« ان دولاب الغزل والسكة الحديد ، وكذلك بواخر لاينر والتلغراف الكهربائي هي بالنسبة لي آيات توحى أننا وفي بعض النواحي في أقل تقدير على انسجام مع الكون ، وأن وراءنا روحاً جبارة تعمل فيما بيننا . انه الرب الخالق والمرشد » .

وكشأن الحضارات الاخرى لما بلغت أعلى سلم قدرها ، تسنى للبريطانيين الاعتقاد أن منزلتهم «طبيعية» ومقدر لها الديمومة . ومرة أخرى كحال الحضارات الأخرى ، كانت ثمة صدمة عارمة بانتظارهم . لكنها لاتزال في طي المستقبل البعيد قليلاً ، وما بدا للعيان في عهد (بالمرستون) و (ماكاولاوي) كان مواطن القوة البريطانية وليس ضعفها .

« القوى الوسطى »

كان تأثير التغير الاقتصادي والتكنولوجي على الموقع النسبي للقوى العظمى في قارة أوروبا أقل اثارة في النصف قرن الذي تلا عام ١٨١٥ لسبب رئيسي يعزى الى حقيقة ان التصنيع الذي حدث هناك قد بدأ من أساس أكثر انخفاضاً بكثير من الاساس البريطاني . وكلما سار المرء شرقاً ، كلما غدا الاقتصاد المحلي أكثر اقطاعياً وزراعياً ، بل حتى دول أوروبا الغربية التي كانت أقرب الى بريطانيا في كثير من مجالات التطور التجاري والتكنولوجي قبل عام ١٧٩٠ ، ترك عليها عقدان من الحرب آثاراً جسيمة ؛ تراوحت بين خسائر بشرية ، وقيود

جبركية كثيرة التبديل وضرائب مرهقة، وتحول القطاع الاطلسي الى «نشاطات ريفية»، وفقدان أسواق ما وراء البحار وموادها الأولية، وصعوبة الحصول على أحدث المخترعات البريطانية. كل ذلك شكل عراقيل أمام النمو الاقتصادي العام، حتى وان تنعمت بعض المناطق بالازدهار وانتعشت تجارات معينة أثناء الحروب النابليونية (لأسباب خاصة). وإذا ما أكد حلول السلام استئناف التجارة الاعتيادية وأتاح المجال أمام متعهدي القارة رؤية في أية بؤرة خلف بريطانيا العظمى هم يقبعون، فان ذاك السلام لم يأت لها بالتحديث بين عشية وضحاها. فتلك الدول قد افتقرت الى رأس المال الكبير، وإلى الطلب المحلي أو الحماس الرسمي اللازم لحصول التحول؛ وعارض كثير من تجار أوروبا، وأصحاب الحرف اليدوية، ونساجو النول اليدوي وبشراة التقنيات الانكليزية، واجدين فيها (والحق معهم هنا) تهديداً لنمط حياتهم السابق. وبالتالي وبرغم التقدم الذي حققه المحرك البخاري والنول العامل بالطاقة، وقاطرات السكك الحديد، «بقيت سمات الاقتصاد التقليدية بارزة خلال الفترة بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨، أفضلية الزراعة على الانتاج الصناعي، وغياب وسائل النقل الرخيصة والسريعة، وأولوية انتاج السلع الاستهلاكية على الصناعات الثقيلة».

وما كانت الزيادات النسبية في معدلات الانتاج التصنيعي الفردي خلال القرن الذي تلا عام ١٧٥٠ ذات شأن كبير مثلما يوضح ذلك الجدول (٧)؛ ولم تبدأ الصورة بالتغير الا في خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته.

ثم عملت الظروف السياسية والدبلوماسية السائدة والمصاحبة لـ «إحياء أوروبا» على تجميد الوضع الدولي الراهن آنذاك أو في الأقل سمحت بمجرد تبديلات ضيقة النطاق في النظام القائم. ولأن الثورة الفرنسية -تحديداً- قد شكلت تهديداً مرعباً للأعراف الاجتماعية الداخلية وللنظام التقليدي لدول أوروبا، نظر مترينخ ورفاقه المحافظون لأية تطورات جديدة بعين الريبة. ومقتوا

الدبلوماسية المغامرة التي لا تعبأ بمخاطر الانجراف الى حرب عامة، كما مقتوا حملة تقرير المصير أو الاصلاح الدستوري. وعلى العموم شعر القادة السياسيون بكفاية ما بين أيديهم من مسائل الاضطرابات الداخلية وطففت مصالح الفئات التي بدأ معظمها يشعر بتهديد ظهور البوادر الأولى للمكننة الجديدة، وتنامي نطاق التحضر، والتحديات الأولية الأخرى التي تواجه النقابات وأصحاب الحرف والنظم التي كانت تحمي مجتمع ما قبل الصناعة. ان ما وصفه أحد المؤرخين بـ «حرب أهلية دائمة اسفرت عن اندلاع العصيان المسلح في عام ١٨٣٠ اضافة الى نشوب عديد من الثورات المتوسطة النطاق»، قد عني أن رجالات الدولة عموماً لم يملكو القدرة أو الرغبة للانخراط في صراعات خارجية قد تزلزل كيانات أنظمتها.

وهنا، تجدر الإشارة الى حقيقة أن كثيراً من الاجراءات العسكرية التي وقعت آنذاك قد أشعلت فتيلها الرغبة في الدفاع عن النظام السياسي الاجتماعي القائم ضد التهديدات الثورية - منها قيام الجيش النمساوي بسحق حركة المقاومة في بيدمونت سنة ١٨٢٣، واندفاع فرنسا العسكري الى اسبانيا في نفس السنة أعلاه لاعادة الملك فيرناند الى قوته السابقة، وربما كان أبرزها الاستعانة بالقوات الروسية لاختاد الثورة المجرية سنة ١٨٤٨. واذ كانت هذه الإجراءات التعسفية قد ولدت نفوراً شعبياً متزايداً لدى الرأي العام البريطاني، فان الانعزالية البريطانية قد عنت أنها لن تتدخل لانقاذ القوات الليبرالية من القمع. وفيما يتعلق بالتغيرات الاقليمية داخل اوروبا، فما كان لها أن تحدث دون موافقة «جوقة» القوى العظمى التي ربما اجتاحت بعضها الى تعويضها بطريقة أو بأخرى. لقد عملت الفترة الواقعة بين ١٨١٥ - ١٨٦٥، وبخلاف عهد نابليون السابق لها وعهد بسمارك اللاحق لها، على تدويل معظم مشاكلها السياسية الدقيقة (بلجيكا، واليونان) وعارضت الاجراءات الفردية. فأفضى ذلك الى استقرار (ولو متقلقل) في نظام الدول القائم آنذاك.

لقد تأثر الموقف الدولي لبروسيا في العقود التي اعقبت عام ١٨١٥ لدرجة بعيدة بهذه الظروف السياسية والاجتماعية العامة. وبدأت دولة (هوهنتزولرن) أقل فاعلية مما كانت عليه في عهد فريدريك الكبير بالرغم من توسعها الكبير أثر ضم الراين. ولم تشهد توسعها الاقتصادي الاسرع مما في باقي أرجاء أوروبا الا بعد خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته. لقد بدأت البلاد الروسية، وعلى النقيض من ذلك، في النصف الاول من ذلك القرن قزماً صناعياً وضاع انتاجها السنوي من الحديد والبالغ (٥٠) ألف طن بين انتاج بريطانيا وفرنسا وروسيا وحتى امبراطورية هابسبرغ. وفوق ذلك، لم يقتصر أثر ضم بروسيا لاراضي الراين على تقسيم البلاد جغرافياً بل انه فاقم الانقسامات السياسية بين الأقاليم الغربية «الليبرالية» والأقاليم الشرقية «الاقطاعية». اذ تصدرت التوترات الداخلية قائمة الاهتمام السياسي في جل هذه الفترة، ودوماً ما تلقت القوات الرجعية تحذيراً من الاتجاهات الاصلاحية في الأعوام ١٨١٠-١٨١٩، وأصابها ثورة ١٨٤٨-١٨٤٩ بالهلع المطبق. وحتى حين أعاد الجيش فرض نظام غير ليبرالي، حدا الخوف من الاضطرابات الداخلية بالنخبة البروسية الى التفكير في تبني مغامرات السياسة الخارجية؛ وشعر المحافظون، على العكس من ذلك، بحاجتهم أكثر الى مساومتهم مع قوى الاستقرار الأخرى في أوروبا، وخاصة روسيا والنمسا.

لقد تعقدت آراء السياسات الداخلية البروسية أكثر بالجدال حول «المسألة الألمانية» أي حول امكانية التوحيد النهائي للتسع وثلاثين ولاية ألمانية، والوسائل التي يمكن بفضلها تأمين ذلك الهدف. ذلك ان القضية لم يتحدد تأثيرها بانشقاق الطبقة البرجوازية البروسية الليبرالية القومية عن أغلب المحافظين بل وشملت أيضاً مباحثات حساسة مع ولايات ألمانيا الوسطى والجنوبية، والأهم من ذلك انها أحييت نار العداء مع امبراطورية هابسبرغ والتي ظلت خامدة منذ آخر خلافات ساخنة بينهما حول سكسونيا سنة ١٨١٤. وفي تلك العقود، مال

ميزان المنفعة السياسية لصالح كفة فيينا برغم وجود بروسيا زعيماً لا ينازعه أحد لاتحاد الجمارك الألماني (زولفرين) ذي الأهمية المتزايدة والذي تطور منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، والذي عجزت النمسا عن الانضمام اليه بسبب الضغوط الحمائية من جانب صناعيها. ففي المقام الأول، خشى كل من فريدريك وليام الثالث (١٧٩٧ - ١٨٤٠) وفريدريك وليام الرابع (١٨٤٠ - ١٨٦١) من عواقب الاصطدام بامبراطورية هابسبرغ أكثر مما خشي مترينخ وخليفته (شورننبرغ) من جارتها الشمالية. يضاف لذلك أن النمسا ترأست اجتماعات الاتحاد الألماني الفدرالي في فرانكفورت؛ ولقيت تعاطفاً عميقاً من الولايات الألمانية الأصغر ناهيك عن تأييد المحافظين الروسين القدامى؛ حتى بدت (قوة أوروبية) لا جدال حولها، بينما كانت بروسيا أكبر بقليل من مجرد دولة ألمانية. وبرزت أجلى علامة على تعاظم شأن فيينا عند توقيع اتفاقية ١٨٥٠ في (اولتزر) التي انتهت لفترة مؤقتة مناوراتها الدبلوماسية للاستفادة من المسألة الألمانية بعد موافقة بروسيا على تسريح جيشها والتخلي عن مخططاتها التوحيدية. فالاذلال الدبلوماسي كان في نظر فريدريك الرابع أسلم عاقبة من حرب ربما نشبت بعد ثورة ١٨٤٨ بقليل. وأدرك حتى القوميون البروسيون مثل بسمارك الذين تألموا من هذا الخنوع للمطالب النمساوية، أن لا حول لهم ولا طول لفعل شيء كبير في مكان آخر ما لم يحسم نهائياً «الصراع حول السيادة على ألمانيا».

يكمن أحد العوامل الرئيسية وراء خضوع فريدريك وليام في اولتزر، في معرفته أن القيصر الروسي قد دعم القضية النمساوية بـ «المسألة الألمانية». فعلى مدى الفترة من ١٨١٢ الى ١٨٧١ تجشمت برلين عناء تفادي اثاره ماردي الشرق العسكريين. ومن المؤكد أن الاسباب الايديولوجية والوراثية (المرتبطة بالسلالة الحاكمة) قد ساعدت على تبرير هذا التذلل، دون أن تحجب كاملاً امارات الدونية التي ما قتأت بروسيا تشعرها، ثم توغر هذا الشعور أكثر في صدور البروسيين بعد كسب روسيا لأغلب مجلس بولندا عام ١٨١٤.

ان امارات الرفض التي ابدتها بطرسبورغ حيال أي تحرك صوب الليبرالية البروسية وايمان القيصر نيقولا الأول الراسخ ان توحيد ألمانيا ما هو الا هراء غير قابل للتطبيق (سيما اذا أخذت طابع محاولة جماعة فرانكفورت الراديكالية سنة ١٨٤٨ تقديم تاج الامبراطور الى الملك البروسي!)، وكذلك مساندة روسيا للنمسا قبل أولتزم ما هي الا دلائل لهذا التأثير الخارجي الراجح. من هنا ليس في الامر غرابة أن تنزع الحكومة البروسية في حرب الكريميا سنة ١٨٥٤ الى الحياد لخوفها من عواقب الانخراط في حرب ضد روسيا حتى وان كظمت غيظها لفقدانها احترام النمسا والقوى الغربية. ونحن اذا ما تبصرنا في ظروف بروسيا لأدركنا المنطق في موقفها، غير أن بريطانيا والنمسا -وبسبب مقتتها لسياسة برلين (المراوغة)- لم تسمحا للدبلوماسيين البروسيين بالانضمام الى باقي الوفود والمشاركة في (مؤتمر باريس) (عام ١٨٥٦) الى أن تقطع المحادثات مشواراً معيناً. وهو ما يعني أن روسيا لما تزل هامشية في معاملة الآخرين لها.

وفي مجالات أخرى وجدت بروسيا نفسها مقيدة بسطوة القوى الأجنبية. وكان شجب بالمرستون لتحرك الجيش البروسي نحو شلزوج - هولشتاين سنة ١٨٤٨ أقل تلك القيود. وأكثر هلعاً من هذا، كان التهديد الفرنسي لارض الراين سنة ١٨٣٠ ومرة أخرى عام ١٨٤٠ وأخيراً في ستينيات القرن التاسع عشر. وما فترات التوتر تلك الا تأكيدات لما أوحى به النزاعات مع فينا والشكاوي المتكررة من جانب بطرسبرغ: أي أن بروسيا كانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر أصغر القوى العظمى شأنًا، فقد أضرتها جغرافيتها، وأخففتها بين جوانحها جاراتها الاقوى، وأشغلتها مشاكلها الداخلية ومشاكل ألمانيا وبدت مشلولة تماماً عن لعب أي دور كبير في الشؤون الدولية. وقد يبدو هذا الحكم جائراً جداً في ضوء نواحي القوة المتعددة لدى بروسيا: ف نظامها التعليمي ابتداءً من الابرشية وانتهاء بالجامعات كان النظام الأفضل في اوروبا؛

وكفوء هو نظامها الاداري حقاً؛ وكان جيشها وهيئة اركانها القوية السباق الى دراسة الاصلاحات التكتيكية والاستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بالمضامين الحربية لاستخدام (السكك الحديد والبنادق). بيد أن المسألة هي أن تلك الامكانيات لم يمكن استثمارها قبل التغلب على الأزمة الناشبة بين الليبراليين والمحافظين، وقبل ارتقاء عرش السلطة قيادة عزوم لتحل بدلاً عن فريدريك وليام الرابع المتردد، أو قبل تطوير القاعدة الصناعية البروسية. ولذلك لم يتسن لدولة (هوهنتزولدن) أن تنهض من مصاف مرتبة الدول الثانوية الا بعد عام ١٨٦٠.

مع ذلك، ومثلما هو حال كثير من أشياء هذه الدنيا، ليس الضعف الاستراتيجي غير شيء نسبي؛ ولعل مشاكل بروسيا ليست بالعصية على العلاج لو قورنت مع امبراطورية هابسبرغ الى الجنوب منها. واذا كانت الحقبة المحصورة بين ١٦٤٨ - ١٨١٥ قد شهدت (بزوغ) نجم الامبراطورية و «تأكيد نفسها»، فان ذاك التوسع لم يركب المصاعب التي رزحت تحتها فينا وهي تسعى لتلعب دور القوة العظمى. وعلى عكس ذلك فاقمت تسوية عام ١٨١٥ هذه المصاعب أكثر على المدى البعيد في أقل تقدير. فعلى سبيل المثال، أفصح صراع النمساويين المستمر ضد نابليون وخروجهم مع الطرف المنتصر، عن حقيقة مطالبتهم بـ (تعويضات) عن تعديل الحدود العام الذي اتفق عليه في مفاوضات ١٨١٤-١٨١٥؛ وبرغم أن آل هابسبرغ وافقوا بتحكم على الانسحاب من جنوبي هولندا، وجنوبي غرب ألمانيا (فورلاند)، ومن أجزاء من بولندا، فانهم قد وازنوا هذا الانسحاب بتوسعهم واسع النطاق في ايطاليا وتأكيد دورهم الريادي في الاتحاد الالماني المولود حديثاً.

ونحن اذا نظرنا الى النظرية العامة للتوازن الأوروبي وخاصة للنماذج التي حبذها المعلقون البريطانيون ومترينخ نفسه، تجلت محاولة النمسا اعادة ترسيخ قوتها امراً جديراً بالاطراء. اذ ستغدو امبراطورية هابسبرغ وهي تبسط سلطانها

عبر أوروبا من سهول شمالي إيطاليا الى غاليشيا، عمود الارتكاز للميزان الأوروبي، فهي ستقوض الاطماع الفرنسية في أوروبا الغربية وإيطاليا، وستحفظ الوضع الراهن على ما هو عليه في ألمانيا ضد كل من قومي «ألمانيا الكبرى» وتوسعيي بروسيا، إضافة الى صيرورتها حاجزاً بوجه الاختراق الروسي للبلقان. وحقيقة ان كل هذه المهام قد لقيت دعم احدى القوى الكبرى أو أكثر طبقاً للوضع آنذاك، لكن دور امبراطورية هابسبرغ كان حيويّاً لا كمال هذه المهمة الخماسية الوجوه. ولا لشيء سوى أنها بدت الطرف الأكثر انتفاعاً من تجميد تسوية ١٨١٥ (حيث رغبت فرنسا وبروسيا وروسيا سواء عاجلاً أم آجلاً في احداث بعض التغيرات)، وجدت بريطانيا - التي رأت أسباباً استراتيجية وايدولوجية ضعيفة لمساندة مترينخ بعد عشرينيات القرن التاسع عشر- نفسها أقل ميلاً لدعم جهود النمسا في المحافظة على جميع جوانب النظام القائم. بل يرى بعض المؤرخين ان السلام الشامل الذي أسدل جناحيه على ربوع أوروبا لبضعة عقود بعد عام ١٨١٥ صنعه مكانة ونشاط امبراطورية هابسبرغ. وهي لما أدركت أنها لن تلقى دعماً عسكرياً من القوى الأخرى للمحافظة على الوضع القائم في إيطاليا وألمانيا في ستينيات القرن التاسع عشر، كان لها أن تنسحب من هذين المسرحين، وحين بات بقاءها مهدداً بعيداً عام ١٩٠٠ أضحي أمراً مقضياً اشتعال حرب عظمى لوراثة العرش بكل مضامينها المصيرية المؤثرة على التوازن الأوروبي.

لقد أخفى اتحاد القوى المحافظة الأوروبية من أجل الابقاء على الوضع الراهن في أوروبا ضد النهضة الفرنسية، أو «الثورة عموماً» موطن ضعف امبراطورية هابسبرغ. ومن خلال مناشدته التضامن الايدولوجي لـ (الحلف المقدس) ضمن مترينخ كالعادة دعم روسيا وبروسيا اللتين أطلقنا يده لترتيب التدخلات ضد أية تحركات ليبرالية -سواء حين أرسل القوات النمساوية لسحق

عصيان نابولي سنة ١٨٢١ ، أم بالسماح لفرنسا بالتصرف العسكري في اسبانيا لدعم نظام بوربون ، أم من خلال الترتيب لفرض املاءات كارلسباد الرجعية (١٨١٩) على الولايات الاعضاء في الاتحاد الالماني . وبذات السبيل تقريباً ، انتفعت علاقة امبراطورية هابسبرغ مع بطرسبرغ وبرلين من المصلحة المشتركة لهذه الدول لقمع الروح الوطنية البولندية ، والتي جسدت للحكومة الروسية قضية أكثر حيوية من اللهات وراء الخلافات حول اليونان أو المضايق ؛ وقد أوضح قمع هذه الدول للثورة البولندية في غاليسيا ، وكذلك تأسيس النمسا (المدينة الحرة) في (كراكاد) سنة ١٨٤٦ بمعونة روسيا وبروسيا ، الفوائد الممكن جنيها من وراء مثل هذا التضامن بين الممالك .

ومها يكن من أمر ، تصدعت استراتيجية مترنيخ كثيراً على المدى البعيد . فاوروبا القرن التاسع عشر أمكن لها يسيراً كبح جماح الثورة «الاجتماعية» الراديكالية وأينما نشبت ثورة (في عام ١٨٣٠ ، و ١٨٤٨ ، وثورة كوميون^(١) عام ١٨٧١) ، ارتدت الطبقات الوسطى المذعورة الى جانب « القانون والنظام » . على أن الفشل نهاية الامر كان مصير ما تبقى من محاولات كبت الافكار والحركات التي انتشرت هنا وهناك ونادت بالحق الوطني في تقرير المصير مستمدة بعضاً من عزمها من الثورة الفرنسية وحروب التحرير المتعددة في بواكير هذا القرن . واستنزفت محاولات مترنيخ سحق الحركات الاستقلالية قوة امبراطورية هابسبرغ وهكذا فقدت النمسا تعاطف حليفها القديمة بريطانيا بعد أن دأبت على مقاومة أية تطلعات لنيل الاستقلال الوطني ، وأثار لجوئها المستمر للقوة العسكرية في ايطاليا رد فعل صفوف جميع الطبقات ضد «السجان» الهابسبرغي ، وهو ما غدا بعد عقود قليلة ورقة رابحة بين يدي نابليون الثالث ذلك الملك الفرنسي الطموح

(١) الكوميون : حكومة باريس الاشتراكية (١٨ آذار - ٢٧ مايس ١٨٧١) .

(١)
الذي نجح في مساندة (كافور) في طرد النمساويين من شمال إيطاليا. وبنفس الطريقة، خيبت عدم رغبة امبراطورية هابسبرغ الانضمام الى صف (زولفرين) لأسباب اقتصادية واستحالة صيورتها جزءاً من «المانيا الكبرى» لأسباب دستورية وجغرافية، أمل العديد من القوميين الالمان الذين اداروا أنظارهم عندئذ صوب بروسيا يترجوها الزعامة. وحتى النظام القيصري الذي ساعد جهود فينا عموماً في سحق الثورات، وجد ان أسهل عليه من النمسا أن يتولى أمر المسائل القومية: مراقبة سياسة الكسندر الأول المتجسدة بالوقوف مع بريطانيا في دعم استقلال اليونان في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر برغم جميع اعتراضات مترنيخ.

والحقيقة هي ان امبراطورية هابسبرغ تصرف في غير زمانها الذي ازداد فيه تيار الوعي القومي. لقد أشارت احصائيات جميع القوى العظمى الى :-

«تتقاسم غالبية المواطنين ديناً ولغة مشتركين. فتسعين بالمائة من الفرنسيين يتحدثون الفرنسية وتدين نفس النسبة اسماً في أقل تقدير للكنيسة الكاثوليكية. ويشكل الالمان ثمانية من كل عشرة بروسين (وأغلب البقية من البولنديين) وطائفة ٧٠٪ من الألمان هي البروتستانت. ويضم السبعون مليون روسي في حوزة القيصر أقليات بارزة (خمسة ملايين بولندي، وثلاثة ملايين ونصف فنلندي واستوني ولاتفيا، اضافة الى ثلاثة ملايين قوقازي من انحاء متفرقة)، بيد أن هذا ترك خمسين مليون روسي اورثوذكسي آخرين. وأما قاطنو الجزر البريطانية فيتحدث ٩٠٪ منهم الانكليزية و ٧٠٪ منهم بروتستانت. ومثل هذه البلدان لا تحتاج لغير مجهود قليل لدمجها في بودقة واحدة؛ فشعوبها تملك نقاط

(١) كافور (كميلونيسوري) Cavour : (١٨١٠ - ١٨٦١). رجل دولة ايطالي ولد في تورينو وبات رئيس وزراء سردينيا سنة ١٨٥١. عمل على تحقيق الوحدة الايطالية وعلان مملكة ايطاليا بزعامة عمانويل ١٨٦١.

تلاحم فطرية. واذا ما عرج الحديث على امبراطورية النمسا، نجد أن الامبراطور النمساوي حكم خليطاً عرقياً متنافراً جعله يضع يده على رأسه متأوهاً كلما فكر في ذلك. فهو وحوالي ثمانية ملايين من مواطنيه ألمان، وضعف عددهم كانوا سلافيين من أصل أو آخر (تشيك، أو سلوفاكيين، أو بولنديين، أو روتينين، أو كروات، أو صربيين)، مع خمسة ملايين مجري، وخمسة ملايين ايطالي اضافة الى مليوني روماني». فأية دولة سيشكلها هذا الخليط؟ الاجابة لاشيء على الاطلاق.

لقد عكس هذا التنوع العرقي طبيعة جيش هابسبرغ الذي اعتبر «أحد أهم المؤسسات الاحادية ان لم يكن أهمها اطلاقاً» في طول الامبراطورية وعرضها. اذ ضم الجيش في عام ١٨٦٥ (أي العام الذي سبق الاشتباك الحاسم مع بروسيا من أجل السيادة على ألمانيا) ٢٨٦,١٢٨ جندي ألماني، ٣٠٠,٩٦ تشيكي وسلوفاكي، و ٥٢,٧٠٠ ايطالي، و ٢٢,٧٠٠ سلوفيني، و ٢٠,٧٠٠ روماني، و ١٩,٠٠٠ صربي، و ٥٠,١٠٠ روتيني، و ٣٧,٧٠٠ بولندي، و ٣٢,٥٠٠ مجري، و ٢٧,٦٠٠ كرواتي، و ٥,١٠٠ رجل من جنسيات أخرى. وبرغم أن هذا الخليط جعل الجيش متنوعاً تقريباً مثلما هو حال الفصائل البريطانية - الهندية بقيادة (راج)، فانها قد خلقت جميع ضروب المساويء مقارنة مع الجيوش الاكثر تجانساً في فرنسا أو روسيا.

وما أمعن ضعفاً في هذا الجيش هو الافتقار الى التمويل الكافي والذي يرجع في أسبابه جزئياً الى المصاعب التي اكتنفت جباية الضرائب من شتات الامبراطورية ورئيسياً الى هشاشة القاعدة التجارية والصناعية. وخلافاً لما يتحدث به المؤرخون الآن عن «النهضة الاقتصادية في امبراطورية هابسبرغ»، في الفترة من ١٧٦٠ - ١٩١٤، كانت حقيقة الأمر ان التصنيع قد ازدهر في النصف

الأول من القرن التاسع عشر في مناطق غربية محددة لا غيرها كبوهيميا، وارااضي الالب، وحوالي فيينا نفسها، بينما بقي الجزء الأكبر من الامبراطورية بعيداً نسبياً عن يد التصنيع. وإذا كانت النمسا نفسها متقدمة، فإن الامبراطورية «برمتها» قبعت خلف بريطانيا وفرنسا وبروسيا في سياقات معدلات التصنيع الفردي، واجمالي انتاج الحديد والفولاذ وقدرات الطاقة البخارية. . . الخ.

وأشد وطأة من هذا أن أكلاف الحروب مع فرنسا «أتعبت الامبراطورية مالياً، وأثقلت كاهلها بأعباء الدين القومي الثقيل وتبعة الاوراق المالية ضعيفة القيمة». فأجبر الحال الحكومة على تقليص الانفاق العسكري الى اقصى حد، حتى بلغ عام ١٨٣٠ ما يعادل ٢٣٪ من مجموع العوائد (أي أقل من ٥٠٪ من مجموع الانفاق العسكري في عام ١٨١٧)، وانخفضت الحصة الى ٢٠٪ سنة ١٨٤٨. لكن موافقة تمت على رصد زيادات استثنائية للانفاق العسكري لما وقعت أزمات الاعوام ١٨٤٨ - ١٨٤٩، ١٨٥٤ - ١٨٥٥، و ١٨٥٩ - ١٨٦٠ و ١٨٦٤؛ وهي برغم ذلك لم تكن تكفي ليستعرض الجيش كامل قوته. ثم تناقضت تلك التخصيصات الاستثنائية ما ان ادرك الساسة امكانية زوال الازمة. فمثلاً انخفضت الميزانية العسكرية من ١٧٩ مليون فلورن سنة ١٨٦٠ الى ١١٨ مليون سنة ١٨٦٣، وارتفعت الى ١٥٥ مليون سنة ١٨٦٤ في صراعها مع الدنمارك، ثم انخفضت الى فقط ٣٦ مليون عام ١٨٦٥. ان أياً من هذه الميزانيات لم تتجاوز أو تساوي الميزانيات العسكرية لفرنسا وبريطانيا وروسيا، أو حتى بروسيا (بعد وقت قليل) واستناداً الى ما عرف عن الادارة العسكرية النمساوية من الفساد واللاكفاءة حتى بمقاييس منتصف القرن التاسع عشر، فان تلك الادارة لم تحسن تصرفاً في الاموال المرصودة للجيش. وخلاصة القول أن القوة المسلحة لامبراطورية هابسبرغ لم تكن بأنّى شكل بمستوى الحروب التي ربما دعيت لخوض غمارها.

وهذا القول لا يرجى منه التعجيل بموت الامبراطورية . فقدرتها الموجودة كانت وبشهادة العديد من المؤرخين شيئاً من الاستثناء: فهي بعد أن نجت من الاصلاح وصدت الاتراك وقاومت عن نفسها الثورة الفرنسية، عادت لتبرهن قدرتها على الخروج من احداث عامي ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، ومن هزيمة ١٨٦٦ ، وحتى من أعباء الحرب العالمية الأولى الى آخر مراحلها . واذا ما لاحت منها مواطن ضعفها، فان نقاط قوتها كانت جليةً أيضاً . فقد نالت اليها ولاء العناصر الالمانية وكذلك كثير من (الارستقراطيين) وعوائل (المقاتلين) في الاراضي غير الالمانية . وكان حكمها -لنقل- في بولندا طيباً وعادلاً مقارنة مع الادارتين الروسية والبروسية . كما أتاحت لها طبيعة الامبراطورية المعقدة ومتعددة الجنسيات، ووجود طواير الخصوم المحليين، مركزية محدودة لنشاط الامبراطورية كما تجلى في استخدامها الحذر لوحدات الجيش : اذ عسكرت الفصائل المجرية بصورة رئيسية في ايطاليا والنمسا، والفصائل الايطالية في المجر، مع ايواء نصف فصائل (هوسار) في الخارج وهكذا .

وأخيراً، أصيبت النمسا بالامتياز السلبي الذي لم تعرف أي من القوى العظمى -حتى حين تورطت بعداءات مع امبراطورية هابسبرغ - ما الذي تضع بديلاً عنه . فربما امتعض القيصر نيقولا الأول من المطالب النمساوية بالبلقان، لكنه كان جد راغب بارسال جيش والمساعدة في سحق الثورة المجرية لسنة ١٨٤٨ ؛ وفرنسا التي ربما تأمرت على طرد آل هابسبرغ من ايطاليا، قد وجدت في عهد نابليون الثالث في فيينا حليفاً مستقبلياً مفيداً ضد بروسيا أو روسيا؛ أما بسمارك الذي اعتزم انهاء نفوذ امبراطورية هابسبرغ في ألمانيا، فقد كان تائقاً للمحافظة على امبراطورية هابسبرغ حال استسلامها سنة ١٨٦٦ . فلما كان الوضع^{١٠} كذلك، غدا بامكان الامبراطورية البقاء - انه سبيل الصبر والتحمل .

كان موقف فرنسا، برغم خسائرها في الحرب النابوليونية، في النصف قرن

الذي تلا (عام ١٨١٥) أفضل بكثير من موقف بروسيا أو امبراطورية هابسبرغ من وجوه عديدة، كالدخل القومي الأكبر، وتوفر رأس المال بسهولة؛ وتفوق سكانها عددياً على بروسيا وانسجامهم أكثر من سكان امبراطورية هابسبرغ؛ واستطاعتها أن تتحمل تكاليف جيش عظيم بيسر أكبر، وكذلك مقدرتها على الانفاق لبناء بحرية ضاربة. وبرغم كل ذلك، تم تصنيفها هنا بـ «قوة وسطى» لسبب بسيط هو أن الظروف الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية قد تكالبت جميعها لتحول دون تركيز فرنسا لمصادرها وتبوء موقع قيادي حاسم في أي ميدان معين.

إن الحقيقة الساطعة عن العامين ١٨١٤-١٨١٥ على صعيد القوة السياسية هي أن جميع الدول العظمى قد أظهرت تصميمًا على اجهاض المحاولات الفرنسية الرامية الى فرض سيطرتها على ربوع أوروبا؛ ولم تكتف لندن وفينا وبرلين وبطرسبرغ بالرغبة في تسوية نزاعاتها حول القضايا الأخرى (مثل سكسونيا) من أجل احباط طرح نابليون الاخير، بل انتوت ارساء نظام لما بعد الحرب يقضي بقطع طرق فرنسا التقليدية التوسعية مستقبلاً. هكذا، وبينما لعبت بروسيا دور شرطي الراين، وعززت النمسا من موقعها في شمالي ايطاليا، واتسع النفوذ البريطاني في شبه جزيرة ايبيريا؛ وقف وراء هؤلاء جميعاً جيش روسي عظيم متأهب للانشال عبر أوروبا للدفاع عن تسوية ١٨١٥. وكنتيجة لذلك، ربما حث كثير من رجالات فرنسا على نهج سياسة «انتعاش» وتعني ببساطة أن لا تطورات مهمة يمكن أن تحدث الآن. وأفضل ما لهم أن يبلغوه حينها هو الاعتراف -من الجانب الاول- أن فرنسا شريك لا يقل شأنًا عن باقي أعضاء المجلس الاوروبي، وكذلك استعادة فرنسا -من الجانب الآخر- نفوذها السياسي في المناطق المجاورة (جنباً الى جنب) مع نفوذ القوى الأخرى الموجودة فيها. ومع هذا، خشي الفرنسيون، حتى وإن حققوا نفوذاً متساوياً، لنقل، مع النفوذ

الانجليزي في شبه جزيرة ايبيريا وعاد لهم دورهم الريادي في شرق حوض البحر المتوسط، أن يثيروا ضدهم تحالفاً آخر. فكما أوضحت عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، أهاج أي تحرك فرنسي نحو البلدان المنخفضة -فطرياً- تحالفاً انكلو-بروسياً كان من المستحيل عليها مقاتلته.

أما الورقة الأخرى بيد فرنسا فكانت اقامة علاقات وثيقة مع «احدى» القوى العظمى يمكن استغلالها فيما بعد لتحقيق أهداف فرنسا. فاذا ما اخذنا بالاعتبار العداءات الدفينة بين الدول الاخرى وكذلك الفوائد الكبرى التي يمكن لأي تحالف فرنسي تقديمها من (أموال، وجنود، وأسلحة) بدا الافتراض اعلاه معقولاً. ومع هذا، أحاطت بهذا الافتراض ثلاثة عيوب. أولها احتمالية أن يستغل طرف آخر الفرنسيين أكثر من استغلال الفرنسيين له - مثلما عمل مترنيخ في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر حين قبل بمقترحات فرنسية لمجرد ايقاع الشقاق بين لندن وباريس. وثاني العيوب أن التغيرات المستمرة التي شهدتها النظام الفرنسي في هذه العقود قد ألقت بظلالها حتماً على العلاقات الدبلوماسية في فترة لعبت فيها الايديولوجية دوراً لا يستهان به. فعلى سبيل المثال، تلاشت الآمال المعقودة منذ أمد طويل باقامة تحالف مع روسيا مع مجيء ثورة ١٨٣٠ في فرنسا. وأخيراً تبقى المشكلة الكأداء: اذ بينما ارادت بعض الدول التعاون مع فرنسا في أوقات معينة، رفضت نفس تلك الدول احداث أي تغيير في الوضع القائم: أي انها عرضت على فرنسا صداقتها الدبلوماسية، لا وعداً بأية مكتسبات اقليمية. واذن لم يكن هناك أي تعاطف واسع خارج فرنسا أو نية لاعادة ترسيم حدود حتى نشوب حرب الكريما.

ربما ظهرت هذه العقبات أقل مشقة لو ملكت فرنسا -مقابل باقي رون اوروبا- القوة التي عاشتها أيام حكم لويس الرابع عشر أو حكم نابليون في أوجهما. غير أن الحقيقة هي أن فرنسا ما كانت بعد عام ١٨١٥ بذلك البلد

النشيط . ولعل ذلك يعود الى مصرع مليون ونصف المليون رجل فرنسي في حروب الفترة من عام ١٧٩٣ - عام ١٨١٥ ، وأهم من ذلك أن الزيادة السكانية في فرنسا سارت بمعدل ابطأ من أية قوة عظمى أخرى على مدى القرن التاسع عشر. ولم ينجم عن الصراع الطويل الامد الخراب الذي قوض أركان الاقتصاد الفرنسي بالطرق المختلفة التي ذكرناها سابقاً فحسب، بل ان حلول السلام قد عرض البلاد الى التحدي التجاري الذي أظهره خصمه البريطاني القوي . «ان الحقيقة الجوهرية في عيون معظم المنتجين الفرنسيين بعد عام ١٨١٥ كانت وجود منتج صناعي قوي ومسيطر لدرجة الطغيان ليس باعتباره جارهم الاقرب فحسب بل لانه قوة ضاربة في جميع الاسواق الخارجية وأحياناً في سوقهم الداخلي المحمي بقوة». لقد افضى انعدام الروح التنافسية وغياب حوافز التحديث داخل فرنسا (صغر مساحات الاراضي الزراعية ورداءة طرق المواصلات ووجود أسواق محلية مغلقة وكذلك عدم توفر الفحم الرخيص) اضافة الى غياب ما يمكن أن يكون لها في أسواق ما وراء البحار الى انخفاض معدل نموها الصناعي كثيراً أمام المعدل البريطاني خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨١٥ - ١٨٥٠ . فكان معدل الانتاج الصناعي البريطاني في مطلع القرن التاسع عشر مساوياً لنظيره الفرنسي، لكنه تخطاه بحلول عام ١٨٣٠ بمعدل ١٨٢,٥٪ وارتفع الفارق في عام ١٨٦٠ الى ٢٥١٪. وبعد، حتى حين بدأت فرنسا تعجل من انشاء السكك الحديد ومن التصنيع عموماً في النصف الثاني من ذلك القرن، وجدت أن المانيا أخذت تنمو أسرع منها -فدق لديها جرس الانذار.

ومع ذلك لم يعد من السهل الآن على المؤرخين مجرد رفض الاقتصاد الفرنسي لأنه «متخلف» أو «مغيب للأمل». فالطريق الذي سلكه الفرنسيون نحو الرفاهية القومية كان ومن وجوه كثيرة منطقياً لا يقل بشيء عن الطريق

الذي سلكه الانجليز وان كان مختلفاً عنه تماماً. فقد كانت الاهوال الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية أقل انتشاراً في فرنسا؛ وبرغم هذا وبفضل التركيز على النوع أكثر من الكم، كانت القيمة الفردية المضافة على كل منتج صناعي كبيرة جداً. وحقيقة أن الفرنسيين عموماً لم يستثمروا مصادرههم محلياً في مشاريع صناعية واسعة النطاق فتلك مسألة حسابات أكثر من كونها دليل تخلف أو فقر. لقد كان في البلاد فائض من رأس المال الفردي، لكن أغلبه ذهب الى الاستثمار في مشاريع صناعية في أرجاء أوروبا الأخرى. ولم يبد أن الحكومات الفرنسية قد أخرجها نقص الاموال، فـ «ثمة» استثمار في مجال صنع الذخائر، ومعالجة المعادن العائدة لنشاطات القوات المسلحة. وهم الفرنسيون الذين اخترعوا المدفع الرشاش تحت امرة الجنرال (بيكزان)، وهم الذين صنعوا «عهداً جديداً في تصاميم السفن» (نابليون ولاكلوري) وانتجوا كذلك الطلقة الصغيرة وحزروا الماسورة.

ومع كل ذلك تبقى الحقيقة ان قوة فرنسا «النسيية» قد تآكلت من الناحية الاقتصادية مثلما تآكلت النواحي الأخرى. وهنا نعيد القول ان فرنسا وبينما كانت أقوى من بروسيا أو امبراطورية هابسبرغ، لم يكن لها ثمة حيز تبوأ فيه موقع القيادة الحق كما كان لها قبل قرن خلى. لقد كان جيشها كبيراً ولكنه في المرتبة الثانية عددياً بعد جيش روسيا. واسطو لها البحري الذي نال دعم الادارات الفرنسية المتعاقبة، قد حل دوماً ثانياً في الحجم بعد البحرية الملكية - بيد أن الفجوة بينهما كانت واسعة جداً. وفي اطار الناتج الصناعي والانتاج القومي، قبعبت فرنسا خلف جارتها الرائدة. وسرعان ما طغى صيت السفينة (وورير-المحارب) على السفينة الفرنسية (لاكوري-المجد) مثلما تخلفت مدفعيتها الميدانية عن مستوى نجاح النماذج الجديدة للمدفع (كروب). لقد لعبت فرنسا دوراً خارج أوروبا ولكن ممتلكاتها ونفوذها كانا أقل بكثير مما لبريطانيا.

كل ذلك يشير الى مشكلة حادة أخرى جعلت من الصعب قياس وتوزيع

قوة فرنسا الحتمية. اذ بقيت قوة «هجينة» تقليدية، مشتتة على الدوام بين مصالحها الأوروبية وغير الأوروبية؛ وذلك ما ألقى بتأثيره على دبلوماسيتها المعقدة أساساً بفعل الاعتبارات الايديولوجية وتوازن القوى. أكان ايقات تقدم روسيا صوب القسطنطينية أهم لها من الوقوف بوجه المطالب البريطانية في الشرق؟ وهل انبغى عليها المحاولة لطرد النمسا من ايطاليا أم تحدي البحرية الملكية في القنال الانجليزي؟ وهل كان المفروض بها أن تؤيد أم تعارض الخطوات الأولى باتجاه توحيد ألمانيا؟ فاذا ما أخذنا بالاعتبار الاسوات المؤيدة والمعارضة لهذه السياسات، لن يبدو الأمر مفاجئاً أن نجد الفرنسيين منقسمين ومترددین حتى عند اعتبارهم عضواً كاملاً في الاسرة الأوروبية.

ومن الناحية الثانية، يجب الانسى أن الظروف العامة التي قيدت يدي فرنسا قد مكنتها أيضاً من الوقوف بوجه القوى العظمى الأخرى. واذا كان هكذا واقع الحال في عهد نابليون الثالث فقد كان كذلك حتى في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. ان لنهوض فرنسا مضامين في شبيهي الجزيرتين الايبيرية والايطالية، وفي البلدان المنخفضة وأماكن بعيدة أخرى، وما ذلك الا بسبب حجمها. فاحتاجها البريطانيون والروس في محاولاتها التأثير في سير أحداث الامبراطورية العثمانية. وكانت فرنسا -أكثر بكثير من امبراطورية هابسبرغ المترنحة أو حتى بريطانيا- هي التي فرضت أعظم سد عسكري بوجه روسيا في حرب الكريما. وفرنسا هي التي صدعت موقف النمسا في ايطاليا، وهي التي ضمنت بشكل رئيسي (ولو باثارة أقل) عدم احتكار بريطانيا الكامل للنفوذ على طول السواحل الافريقية والصينية. وأخيراً لما بلغ (التصارع من أجل السيادة على ألمانيا) بين النمسا وبروسيا أشده، تبدى من الخصمين قلقهما الكبير بما سيفعله نابليون الثالث أو ما لا يفعله. وخلاصة القول أن فرنسا بقيت بعد نهوضها في الحقبة التي تلت عام ١٨١٥ قوة كبيرة ونشيطة جداً دبلوماسياً، وقوية عسكرياً لحد معقول، وكان من الأفضل أن تكسبها صديقة لا تتخذها عدوة

-حتى لو أدرك قادتها أنها لم تعد بتلك الهيمنة التي كانت عليها في القرنين المنصرمين .

حرب الكريما وتآكل قوة روسيا

قدر للقوة الروسية «النسيية» ان تتداعى لاقصى ما يمكن في عقود ما بعد عام ١٨١٥ التي شهدت السلم العالمي والتصنيع -برغم ان ذلك لم يلح واضحاً الا حين اندلعت حرب الكريما (١٨٥٤ - ١٨٥٦). فقد أصاب الذعر أوروبا ساعة تقدم الجيش الروسي صوب الغرب، وصرخت الحشود الباريسية بنبرة حازمة «يعيش الامبراطور الكسندر!» لحظة دخول القيصر مدينتهم خلف كتائبه من جنود القوقاز. وفيها كتب الجيش الروسي نفسه بقوامه البالغ (٨٠٠) الف مقاتل معاهدة السلام التي أكدت وبشدة عدم احداث أية تغيرات اقليمية أو سياسية مستقبلاً. لقد كان جيشاً فوق جميع خصومه في البر مثلما علت البحرية الملكية خصومها في البحر. وطغى هذا العملاق الشرقي على بروسيا والنمسا اللتين ارتعدتا من جبروته حتى وان طالبتا بالتضامن المالكى معه. وان كان في الجعبة من شيء ليقال فهو أن دور روسيا ك (شرطي) اوروبا قد تعاظم حين ورث الحكم القيصر المستبد نيقولا الأول من سلفه الكسندر الأول، والذي دعمت مركزه الاحداث الثورية لعامي ١٨٤٨ - ١٨٤٩ لما كانت روسيا وبريطانيا (مثلما أشار بالمرستون) الدولتين الوحيدتين اللتين بقيتا «مرفوعتي الهامة». ولقيت المناشدة المستميتة من حكومة هابسبرغ لمساعدتها في قمع الثورة المجرية الاستجابة الروسية لها أن أرسلت ثلاثة جيوش. وعلى العكس من ذلك، أثارت مناورات فريدريك وليام الرابع حاكم بروسيا حيال حركات الاصلاح الداخلي وكذلك مقترحاته باجراء تغيرات في بنية الاتحاد الألماني، ضغطاً روسياً كبيراً ضد هذه السلوكيات ظل متواصلاً حتى قبل بلاط برلين بسياسات الاجراء المضاد الداخلية والتراجع الدبلوماسي عن اولتزر. وفيما يتعلق بـ (قوى التغير) نفسها لما

بعد عام ١٨٤٨ ، فقد اتفقت جميع عناصرها سواء تلك التي هزمت القوميين البولنديين والمجريين ، أم التي أحبطت مساعي البرجوازيين الليبراليين أم الماركسيين ان الطامة الكبرى أمام التقدم الاوروبي ستبقى لأمد طويل -انها امبراطورية القياصرة .

بيد أن روسيا أخذت تفقد في الفترة من ١٨١٥ - ١٨٨٠ على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي أرضيتها بطريقة دقت ناقوس الخطر -مقارنة بالدول الاخرى في أقل تقدير . ومرة أخرى لا يعني هذا القول أنها افتقرت التطور الاقتصادي حتى في عهد نيقولا الأول الذي تميز أغلب اتباعه بعدائهم لقوى السوق أو لأية دلائل صوب التحديث . اذ تزايد عدد سكان روسيا بسرعة (من ٥١ مليون نسمة سنة ١٨١٦ الى ٧٦ مليوناً في ١٨٦٠ ، وإلى ١٠٠ مليون نسمة في عام ١٨٨٠) ، وشهدت المدن نمواً أسرع بكثير من الريف . وتعاظم انتاج الحديد وتضاعفت صناعة المنسوجات في حجمها . وقيل أن عدد المصانع أو المشاريع الصناعية ارتفع بين عامي ١٨٠٤ و ١٨٦٠ من ٢,٤٠٠ مصنع الى أكثر من ١٥ ألفاً . وتم استيراد المحركات البخارية والمكائن الحديثة من الغرب ؛ وبدأت شبكة سكك حديد بالظهور في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وما بعدها . وإن مجرد حقيقة اختلاف المؤرخين حول احتمالية حصول «ثورة صناعية» في روسيا آنذاك تعني أن شيئاً ما كان في طور الظهور .

لكن النقطة المخيفة هي أن روسيا أخذت تفقد أرضيتها في الوقت عينه الذي كانت بقية اوروبا تقطع الشوط قدماً . فهي قد تصدرت دول اوروبا -بسبب ضخامة عدد سكانها- في اجمالي الانتاج القومي مطلع القرن التاسع عشر . غير أن هذا الحال انقلب عاليه سافله بعد مرور جيلين على ذلك كما يوضحه جدول رقم ٩ .

الجدول (٩) اجمالي الانتاج القومي للقوى العظمى الأوروبية (١٨٣٠-١٨٩٠)

(بأسعار السوق بالدولار الأمريكي لسنة ١٩٦٠ بالمليارات)

١٨٩٠	١٨٨٠	١٨٧٠	١٨٦٠	١٨٥٠	١٨٤٠	١٨٣٠	
٢١,١	٢٣,٢	٢٢,٩	١٤,٤	١٢,٧	١١,٢	١٠,٥	روسيا
١٩,٧	١٧,٣	١٦,٨	١٣,٣	١١,٨	١٠,٣	٨,٥	فرنسا
٢٩,٤	٢٣,٥	١٩,٦	١٦,—	١٢,٥	١٠,٤	٨,٢	بريطانيا
٢٦,٤	١٩,٩	١٦,٦	١٢,٧	١٠,٣	٨,٣	٧,٢	المانيا
١٥,٣	١٢,٢	١١,٣	٩,٩	٩,١	٨,٣	٧,٢	امبراطورية هابسبرغ
٩,٤	٨,٧	٨,٢	٧,٤	٦,٦	٥,٩	٥,٥	ايطاليا

بل ان حتى هذه الأرقام تغدو أكثر اثارة عند دراسة مقدار الانتاج الفردي من اجمالي الانتاج القومي (انظر الجدول ١٠)

الجدول (١٠) الانتاج الفردي من اجمالي الانتاج القومي للقوى العظمى الأوروبية

(١٨٣٠ - ١٨٩٠) بقيمة الدولار الأمريكي لسنة ١٩٦٠

١٨٩٠	١٨٨٠	١٨٧٠	١٨٦٠	١٨٥٠	١٨٤٠	١٨٣٠	
٧٨٥	٦٨٠	٦٢٨	٥٥٨	٤٥٨	٣٩٤	٣٤٦	بريطانيا
٣١١	٣١١	٣١٢	٣٠١	٢٧٧	٢٧٠	٢٦٥	ايطاليا
٥١٥	٤٦٤	٤٣٧	٣٦٥	٣٣٣	٣٠٢	٢٦٤	فرنسا
٥٣٧	٤٤٣	٤٢٦	٣٥٤	٣٠٨	٢٦٧	٢٤٥	المانيا
٣٦١	٣١٥	٣٠٥	٢٨٨	٢٨٣	٢٦٦	٢٥٠	امبراطورية هابسبرغ
١٨٢	٢٢٤	٢٥٠	١٧٨	١٧٥	١٧٠	١٧٠	روسيا

توضح هذه الأرقام ان الزيادة الحاصلة في اجمالي الانتاج القومي الروسي الكلي في تلك السنين يعزى أساساً الى الارتفاع الحاصل في عدد السكان سواء عن طريق الولادات أم بالفتوحات في تركستان وأماكن أخرى، ولا شأن لها بالولادة الحقيقية في الانتاجية وخاصة الانتاجية الصناعية. لقد ظل دوماً معدل الدخل الفردي والانتاج القومي الروسي سائرين خلف نظيريهما لاوروبا الغربية. والآن قد تخلفا أكثر، من (على سبيل المثال) نصف دخل الفرد البريطاني عام ١٨٣٠، الى ربع الرقم بعد ستين سنة.

وبنفس الطريقة تراجع انتاج روسيا من الحديد الذي تضاعف مطلع القرن التاسع عشر عند مقارنته مع الزيادة البريطانية البالغة ثلاثين ضعفاً. وفي غضون فترة جيلين فقط، تحولت روسيا من أكبر منتج ومصدر للحديد في أوروبا الى بلد ازداد اعتماداً على المستوردات من المصنوعات الأوروبية. وهنا أمست الحاجة ضرورية لالقاء الضوء على التطورات التي شهدتها خطوط سكك الحديد والسفن الأخرى. فما كان لديها بحلول عام ١٨٥٠ الا ما يزيد قليلاً على ٥٠٠ ميل من طرق السكك الحديدية مقارنة مع ٨,٥٠٠ ميل لدى الولايات المتحدة؛ وتركزت معظم تجارة البواخر سواء عبر الانهار العظمى أم عبر البلطيق والبحر الأسود على نقل عبوات الحبوب للشعب الروسي متزايد الأفواه والعمل على توفير أثمان البضائع المستوردة من خلال شحن القمح الى بريطانيا. اما التطورات الجديدة التي حصلت فكانت بين يدي التجار والمتعهدين الأجانب فحولت روسيا أكثر من السابق الى مجهز للمواد «الأساسية» لدول الاقتصاديات المتقدمة. وسيتجلى بمجرد نظرة فاحصة الى ما يتيسر أمامنا من دليل أن معظم «المصانع» الجديدة و «المشاريع الصناعية» قد استخدمت أقل من ستة عشر فرداً، ونادراً ما دخلتها المكتنة. واذن اكتنفت آفاق «النهضة» الروسية مصاعب كانت الأعقد في أية دولة أوروبية وتمثلت بالنقص العام في رؤوس الأموال وانخفاض الطلب

الاستهلاكي، وتضاؤل حجم الطبقة الوسطى، وبعد المسافة الشاسع بين أقاليمها وقساوة الظروف المناخية وفوق هذا سطوة دولة مستبدة وشكوكية.

بيد أن الاتجاهات الاقتصادية المشؤومة لم تترجم، وعلى مدى فترة طويلة، الى ضعف عسكري ملحوظ. بل على العكس، تجلى في أفضليات القوى العظمى لفترة ما بعد عام ١٨١٥ نزوعاً الى بنى «النظام الفرنسي القديم» أكثر ما تجلى في التلاحم الاجتماعي، والتسليح، وتكتيك الجيوش. وفي ظل الظلال التي القتها الثورة الفرنسية، بات شاغل الحكومات الأكثر هو اعتماديتها على البنيتين السياسية والاجتماعية لجيوشها لا القيام بالاصلاحات العسكرية، وشدد جنرالات الجيش انفسهم سيما وقد غاب عنهم امتحان الحرب الحقيقي الآن على البناء الهرمي للرتب العسكرية وعلى الطاعة والحذر- وتلك هي السمات التي عززها نيقولا الأول المهووس بالاستعراضات الرسمية والمسيرات الكبرى. فاذا ما نظرنا الى الظروف العامة، بدا أن الحجم الجرار للجيش الروسي وثباتية جنده الكثر قد استقطبتا اليهما نظرة المراقبين الاجانب أكثر من القضايا السرية كالعمليات السوقية ومعدل ثقافة ضباط الفيالق. والاكثر من هذا ان الجيش الروسي «كان» نشيطاً وناجحاً على الغالب في حملاته المستمرة للتوسع في القوقاز وعبر تركستان - تلك التي اقلقت مضاجع البريطانيين في الهند، وبسببها تأزمت العلاقات الانكليزية - الروسية في القرن التاسع عشر أكثر مما كانت عليه في القرن الثامن عشر. وما شد اليه انظار الاجانب ايضاً هو القمع الروسي لحركة التمرد المجرية عامي ١٨٤٨ - ١٨٤٩، وادعاء القيصر انه يقف متأهباً لارسال ٤٠٠ ألف جندي لاختاد الثورة التي تزامن وقوعها في باريس. ان ما فشل اولئك المراقبون في ملاحظته هو الحقيقة الأقل تجلياً والمتجسدة في أن الجزء الأعظم من الجيش الروسي قد آذته واجبات الحاميات الداخلية ونشاطات «الشرطة» في بولندا واورانيا، وممارسات أخرى مثل الدوريات الحدودية والمستعمرات

العسكرية ، وان ما بقي منه ليس بذى أهمية كبيرة - اذ توفي (على سبيل المثال) الف رجل من مجموع أحد عشر ألفاً خاضوا الحملة المجرية بسبب نقص الخدمات الادارية والطبية.

لقد قدمت حملة الكريما من عام ١٨٥٤ حتى ١٨٥٥ تأكيداً جازماً ومريعاً على تخلف روسيا. فقد عجزت القوات القيصرية عن تجميع نفسها. وأبقت عمليات الحلفاء في البلطيق (برغم انها غير خطيرة بالمرّة) ومعها التهديد السويدي بالتدخل، على (٢٠٠) الف جندي روسي مكبلين في الشمال. وتعرضت بسارابيا وغربي اوكرانيا وبولندا الروسية الى خطر محقق سببته الحملات الاولى على الامارات الدانوبية وأشد منها خطر ترجمة النمسا تهديداتها الى تدخل حقيقي. وخلق القتال ضد الترك في القوقاز مطالب ضخمة على عاتق الجيش وأنظمة التجهيز، مثلما حصل عند الدفاع عن الاقاليم الروسية في الشرق الاقصى. ولما أوصل الهجوم الانكليزي - الفرنسي على الكريما ميدان الحرب الى أكثر منطقة حساسة من الاقاليم الروسية، وجدت القوات المسلحة القيصرية نفسها بلا حول لصد قوات لغزو.

وفي البحر، امتلكت روسيا بحرية كبيرة الحجم ادارها اميرالات أكفاء، وكانت قادرة على تحطيم الاسطول التركي الضعيف عن بكرة أبيه في (سينوب) في تشرين الثاني عام ١٨٥٣؛ غير أن دخول الاسطولين الانكليزي والفرنسي حومة القتال قلب الآية رأساً على عقب. فقد كانت كثير من السفن الروسية مصنوعة من خشب التنوب وغير جديرة بالقتال البحري، وكانت قوتها النارية ضعيفة، ونقص طواقمها التدريب الكافي بينما حاز الحلفاء على أكثر سفن مسيرة بقوة البخار، وزود بعضها بالقذائف المتشظية وصواريخ (كونكريف). وفوق كل شيء، تمتع اعداء روسيا بالقدرة الصناعية على بناء سفن جديدة (بما في ذلك عشرات الزوارق المقاتلة المتحركة بالبخار)، فكانت لهم اليد الطولى عندما طال

أمد الحرب .

بيد أن حال الجيش الروسي كان أكثر سوءاً. لقد أبلى المشاة الاعتياديون بلاءً حسناً، وبفضل القيادة الملهمة للأميرال (ناكهيموف) والعسكرية الهندسية للعقيد (تدلين)، كان الدفاع الروسي المستميت عن (سفاستوبول) مأثرة مشهودة. لكن الجيش كان قاصراً من جميع النواحي الأخرى لدرجة تثير الأسى. اذ غابت روح المغامرة عن فصائل الخيالة، وجياد الاستعراضات لم تكن قادرة على المطاولة في الحملات الشاقة (وهنا ظهرت القوات القوقازية بوضع أفضل). وأشد سوءاً من ذلك سوء تسليح الجنود الروس، فبنادقهم المسكيت ذات الزناد قد بلغ مداها ٢٠٠ ياردة بينما وصل مدى الرمي القاتل لبنادق الحلفاء الى ألف ياردة، وهكذا تكبد الروس أشد الخسائر.

والأسوأ من كل ذلك أن النظام الروسي برمته لم يكن قادراً على الاستجابة السليمة حتى بعد أن عرف حجم المهمة التي هو بصدددها. وكانت قيادة الجيش هشة استبدت بها الأثنية الشخصية وأضحت عاجزة عن رسم استراتيجية موحدة كبرى - وهنا عكست ببساطة عدم أهلية حكومة القيصر. وقليل جداً هم الضباط المدربين والمتعلمين من ذوي الرتب المتوسطة، مثلما عَجَّ بهم الجيش البروسي، وقتلت روح المبادرة في مهدها حيثما ولدت. وغريب كان أيضاً قلة أعداد قوات الاحتياط لدعوتها اذا ما استجد طارئ^(١). وما دام تبني نظام الخدمة القصيرة وجيش جرار قد انطوى على زوال نظام القناة فقد تجلت إحدى عواقب هذا النظام في احتواء جيش الخدمة الطويلة الروسي على كثير من الجنود كبار السن؛ والعاقبة الاكبر أن ٤٠٠ ألف جندي من المجندين الجدد دخلوا الحرب في

(١) خضعت للجدل مسألة أن أي رجل أكمل ستين أو ثلاث لا يجوز أن يستخدم عبداً لزراعة الارض، وان الاسلام أن تجند نسبة صغيرة من الذكور كل عام في قوات الخدمة الطويلة.

مستهلهها وهم غير مدرين، ثم ان سحب ذلك العدد الكبير منهم من الأراضي الزراعية سبب أضراراً بليغة للاقتصاد الروسي.

وأخيراً، كان هناك الضعف السوقي والاقتصادي. فبسبب عدم وجود سكك حديد جنوب موسكو (!) تحتم على عربات التجهيزات التي تجرها الجياد أن تقطع مئات الاميال من السهوب التي كانت تتحول الى بحر من الاوحال عند ذوبان الثلوج في الربيع، وهطول الامطار في الخريف. وأكثر من هذا أن الجياد نفسها كانت بحاجة لعلف كثير (وهذا ما تطلب حمله على ظهور جياد حمل أخرى وهكذا) فأسفر المجهود الاداري الجبار عن نتائج ضئيلة متضاربة: فجند الحلفاء وامداداتهم استغرقت ثلاثة اسابيع لارسالها من فرنسا وانجلترا الى الكريمية بحراً، بينما استغرق وصول جند روسيا من موسكو الى الجبهة ثلاثة أشهر أحياناً. ومما زاد الأمر تخوفاً هو نضوب مخازن التموين الروسية. « كان لديها في بداية الحرب مليون قطعة سلاح مخزونة في المشاجب وفي نهاية عام ١٨٥٥ لم يبقَ غير ٩٠ ألف قطعة ولم يتوفر غير ٢٥٣ قطعة سلاح ميدان من مجموع ١,٦٥٦. . . ووجدت مخازن البارود والذخيرة في حالة يرثى لها». وهكذا كلما طال أمد الحرب برز تفوق الحلفاء أكثر، في الوقت الذي عمل فيه الحصار البريطاني على وقف استيراد الروس لاسلحة جديدة.

غير أن وقع الحصار كان اكبر من ذلك: فقد قطع عليها تدفق الحبوب والصادرات الروسية الأخرى (عدا الذهابة عبر الطريق البري الى بروسيا) وجعل محالاً عليها دفع نفقات الحرب الا من خلال قروض ضخمة. وارتفعت الانفاقات العسكرية التي استهلكت حتى في وقت السلم أربعة أخماس عوائد الدولة، من حوالي ٢٢٠ مليون روبل سنة ١٨٥٣ الى مايقارب ٥٠٠ مليوناً في سنتي الحرب (١٨٥٤ - ١٨٥٥). فاقتضت الخزانة الروسية من برلين وأمستردام سعياً للتغطية على عجز الميزانية الفاضح، لكن الروبل شهد عندئذ انخفاضاً

كبيراً في قيمته الدولية؛ وفي سبيل التغطية على ما تبقى من عجزها لجأت الخزانة الروسية الى طبع الاوراق المالية من دون رصيد فأدى ذلك الى تضخم رهيب واثارة هيجان الفلاحين. أما المساعي الباكرة والشجاعة لوزارة المالية باخراج روبل يستند الى قاعدة الفضة وابطال جميع النقود (الموعودة بقيمة مؤجلة)، والتي سببت خراب (التمويل المأمون) أثناء الحرب النابليونية والحملات على المتمردين في فارس وتركيا وبولندا، قد تحطمت الآن بفعل حرب الكريمية. ولو واصلت روسيا صراعها العقيم لسقطت الدولة في هاوية الافلاس - كما حذر بذلك مجلس التاج في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٥٦م. فالطريق الوحيد لتحاشي الكارثة هو التفاوض مع القوى العظمى.

لكن هذا لا يعني أن الحلفاء وجدوا حرب الكريمية سهلة. لقد انطوت حملاتهم على مضاعب وصدمات جمة، فكانت فيها فرنسا هي الاقل تضرراً واستفادت هذه المرة من ميزة قوتها الهجينة. وكانت اقل تخلفاً اقتصادياً وصناعياً من روسيا وأكثر «عسكرة» من بريطانيا. فكانت القوات المسلحة المرسله شرقاً بزعامة الجنرال سانت - ارناو حسنة التجهيز والتدريب بفضل العمليات التي نفذتها في شمال افريقيا والخبرة المستقاة من حملات ما وراء البحار؛ أما أنظمتها الادارية والطبية فكانت من الكفاءة في ذروة ما بلغت إدارة أواسط القرن التاسع عشر. وكانت قوة الحملة الفرنسية هي الأكبر حجماً وحققّت افضل انجازات الحرب. واستنهضت الأمة لدرجة ما ميراثها النابوليني في هذه المنازلة.

ولما دارت رحى المعارك اللاحقة من الحملة، بانت مكان من الضعف في البنية الداخلية الفرنسية. فقد وجدت الحكومة نفسها مجبرة برغم ثراء بلدها على التنافس مع متعهدي نصب السكك الحديد وآخري ممن يبحثون عن أموال جاهزة من بنوك الائتمان وغيرها. واستنزفت الكريمية والقسطنطينية الذهب فالتهمت أسعاره في الداخل، ولم تفعل شيئاً غلة الحبوب القليلة. وبرغم أن

خسائر الحرب الكلية (قدرت بمائة ألف قتيل) لم تكن معروفة، تلاشي الحماس الفرنسي المبكر للحرب سريعاً وأكد التدمير الشعبي من التضخم الجدل المنتشر بسرعة بعد أنباء سقوط ستاستوبول والقائل أن الحرب قد أطيل أمدّها لغايات بريطانية جشعة وأنانية. وأنذاك فقط طمع نابليون الثالث بوضع نهاية للاقتتال، فروسيا تلقت درساً تأديبياً، وتعززت هيبة فرنسا (وستبزع أعلى بعد عقد مؤتمر سلام دولي في باريس)، وكان مهماً بالنسبة لها عدم الانشغال عن ألمانيا وإيطاليا من خلال تعزيز النفخ في كير الحرب حول البحر الأسود. وبرغم عجز نابليون عن إعادة رسم خريطة أوروبا بتغيير ملموس في سنة ١٨٥٦، تأكد له الشعور بأن آفاق فرنسا غدت أكثر اشراقاً من أي وقت مضى منذ (واترلو) وقد أتاح شقايات فترة ما بعد حرب الكريمية داخل الأسرة الأوروبية القديمة والتي استمرت عقداً كاملاً لهذا السراب الفرنسي أن يستمر.

من جهتهم لم يقنع الانجليز بحرب الكريمية، فكانوا بخلاف الفرنسيين. فبرغم بعض المساعي الإصلاحية، لما يزل جيشهم على نفس نموذج ولنجتون، بل أن قائده (راجلان) كان نفسه السكرتير العسكري لـ (ولنجتون) في حرب شبه الجزيرة الأيبيرية. إذ أسيء استخدام سرايا الخيالة برغم كفايتها عددياً (ليس في بالانكافا وحسب)، وتجشمت أشد العناء حتى تم نشرها بالكاد لفرض حصار سفاستوبول. وإذا كان الجنود قد أبلوا في القتال الضاري بلاءهم، فانهم منوا بخسائر كان بالامكان تلافيها فأهاجت غضب الامة البريطانية بسبب افتقار الجنود الى ملاجيء دافئة تقيهم شتاء وأمطار الكريمية، وعجز الخدمات الطبية الأولية لدى الجيش عن معالجة الأعداد الغفيرة التي ابتليت بالزحار والهيضة، إضافة الى ندرة وسائل النقل البري - وما سبب أشد ضيقاً هو قلة أعداد الاحتياط المدربين الذين يمكن استدعاؤهم في أوقات الحرب (طالما أن الجيش البريطاني قد تألف من قوات الخدمة الطويلة التي تصلح -كقوات الجيش

الروسي- لأداء واجبات الحاميات). غير أن الروس كان بوسعهم تجنيد مئات الآلاف من المجندين الجدد قسراً وهذا ما عجزت عنه السياسة الحرة البريطانية تاركة حكومتها تجار في موقع لا تحسد عليه ومعلنة عن حاجتها الى مرتزقة أجنب لسد النقص من الجنود الحاصل في جبهة الكريما. وبعد، وبينما بقي جيشها شريكاً فتيماً للجيش الفرنسي^(١)، لم تقتنص بحريتها فرصة حقيقية واحدة لتحقيق نصر (نلسوني) ضد خصم سحب أسطوله بأناة وقبع به في موانئ محصنة!

لا يسعنا في التالي من قليل السطور غير ذكر فورة الغليان الشعبي في بريطانيا بعد نشر صحيفة (التايمز) اللندنية لحقائق كشفت عن انعدام الكفاءة العسكرية وأبرزت معاناة وأنين الجنود المرضى والجرحى. ذلك الغليان الذي لم يسفر عن تغيير الوزارة، بل أثار جدلاً حامي الوطيس حول المصاعب الناشئة عن «كون البلاد دولة ليبرالية وقت الحرب». لقد كشفت الصحيفة أن ما بدا مواطن قوة استثنائية تحلت بها بريطانيا لا سواها -حكومة حرة، وجيش امبراطوري صغير العدد، واعتماد اساسي على القوة البحرية، وتأكيد على الحريات الفردية والصحافة الحرة، وصلاحيات الوزراء والبرلمان- قد استحالت يسيراً الى مواطن ضعف عندما دعت البلاد للقيام بحملة عسكرية واسعة سلخت جميع فصول السنة ضد خصم جبار.

هنا اتخذت الاستجابة البريطانية (الشبيهة نوعاً بالاستجابة الامريكية لحروب القرن العشرين) شكل تخصيص مبالغ طائلة للقوات المسلحة تعويضاً عن الاهمال السابق. ومرة اخرى توضح الأرقام الاجمالية للانفاق العسكري

(١) نلسون Nelson : (١٧٥٨-١٨٠٥). أميرال انجليزي. انتصر على الاسطول الفرنسي في معركتي ابي قير والطرف الأغر وفيها قتل.

للدول المتصارعة الحصيلة النهائية للصراع (انظر الجدول (١١))

الجدول (١١) الانفاق العسكري للقوى المشتركة في حرب الكريمية

(بملايين الباونات)

الدولة	السنة				
	١٨٥٢	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
روسيا	١٥,٦	١٩,٩	٣١,٣	٣٩,٨	٣٧,٩
فرنسا	١٧,٢	١٧,٥	٣٠,٣	٤٣,٨	٣٦,٣
بريطانيا	١٠,١	٩,١	٧٦,٣	٣٦,٥	٣٢,٣
تركيا	٢,٨	؟	؟	٣,٠٠	؟
ساردينيا	١,٤	١,٤	١,٤	٢,٢	٢,٥

ولم تستطع بريطانيا، وإن اجهدت نفسها، أن تخلق سريعاً عناصر القوة الأمتن، فربما ضاعفت انفاقها العسكري، وربما تطلبت مئات السفن البخارية، وربما حازت قوة الحملة على عدد «وافر» من الخيم والبطانيات والذخيرة بحلول سنة ١٨٥٥، وربما شدد المحارب بالمرستون على الحاجة الى تحطيم الامبراطورية الروسية، ولكن سيظل الجيش البريطاني الصغير الحجم قصير اليد لو جنحت فرنسا للسلام ووقفت النمسا على الحياد - وهذا ما حصل تماماً في الأشهر التي أعقبت سقوط سفاستوبول. ولو سارت الأمة البريطانية واقتصادها السياسي أكثر في طريق «العسكرة» لاستطاعت عندئذ فقط أن تصمد في الحرب وحدها

ضد روسيا بأية صورة كانت ؛ لكن الأكلاف المتوقعة كانت جد باهظة لقيادة سياسية اعيتها المصاعب الاستراتيجية والدستورية والاقتصادية التي جاءت بها حرب الكريمية . هنا رغب البريطانيون بالتسوية بعد أن شعروا بخدعة النصر . وما تمخض عنه كل ذلك كان الارتياح لدى الشعوب الأوروبية «الفرنسيين ، والنمساويين ، إضافة الى الروس» من غايات بريطانيا ومصاداقتها ، وعليه ، حين أمست فرنسا بزعامة نابليون في قلب المسرح الأوروبي سنة ١٨٥٦ ، كانت بريطانيا تدب في حافته ، ذلك الانجراف الذي فاقمه التمرد الهندي (سنة ١٨٥٧ م) واجراءات الاصلاح الداخلي .

واذا كانت حرب الكريمية قد هزت أركان بريطانيا ، فهي ليست بشيء لو قورنت بالضربة التي تلقتها قوة روسيا وهيبتها - ناهيك عن الخسائر الثقيلة التي تكبدتها (٤٨٠ ألف قتيل) . لقد صرخ الغراندوق قسطنطين نيقولا فيتش جهاراً «ليس بوسعنا أن نخدع أنفسنا أكثر من هذا . . . فنحن أهش بنية وأدقع فقراً من قوى الصف الاول ، ونحن لسنا بالأفقر في الماديات فحسب بل وفي العقول وما ضعفنا الاداري الا دليلاً على هذا القول» . فدفع هذا الاعتراف بمصلحي الدولة الروسية الى اتخاذ سلسلة تغيرات جذرية أبرزها الغاء نظام القنانة . ولقيت أعمال بناء السكك الحديد ونشاطات التصنيع تشجيعاً أكبر في عهد الكسندر الثاني من عهد ابيه . وارتفعت معدلات انتاج الفحم والحديد والفولاذ وازدادت أعداد المشاريع الصناعية الكبيرة منذ ستينيات القرن التاسع عشر وما بعدها . وأوضحت احصائيات تاريخ روسيا الاقتصادي نمواً مؤثراً في أول نظرة اليه .

ومع هذا ، قد يحدث تغير في وجهة النظر تأثيراً على حكم المرء . فهل يستطيع هذا التحديث أن يفي بمطالب (دعك عن التفوق على) الزيادات السنوية الهائلة في أعداد الفلاحين الفقراء الجهلاء؟ وهل أمكن له اللحاق بالزيادات الانفجارية في انتاج الحديد والفولاذ والمصنوعات الأخرى في غرب

مدلاند والروهر وسليزيا التي حدثت في العقدين اللاحقين؟ هل هو قادر، حتى بعد إعادة تنظيم جيشه على مجارة «الثورة العسكرية» التي كان البروسيون على وشك الكشف عنها للعالم والتي ستعزز عناصر النوع لا الكم لقوة الامة؟ ان الاجابة على كل تلك الاسئلة لتخيب آمال القوميين الروس الذي كانوا واعين تمام الوعي أن مكانة بلدهم في أوروبا قد انحدرت عما كانت عليه في عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨ .

الولايات المتحدة والحرب الأهلية

شعر مراقبوا السياسة الكونية من (دي توكفي) ومن جاء بعده أن نهضة الامبراطورية الروسية قد سارت موازية لنشأة الولايات المتحدة، كما أشرنا آنفاً. لقد أقر الجميع أن ثمة اختلافات جوهرية بين البلدين من ناحية الثقافة والمؤسسات السياسية، بيد أنهما بديا في اطار مفاهيم القوة العالمية متشابهين كثيراً من نواحي الحجم الجغرافي، والحدود «المفتوحة» والمتغيرة والنمو السريع للسكان، اضافة الى تمتعها بالمصادر عديمة النضوب تقريباً. ومع أن جل هذا الكلام صائب، تبقى الحقيقة أن القرن التاسع عشر أفصح عن تناقضات اقتصادية هامة بين الولايات المتحدة وروسيا كان لها تأثيراً متزايداً على قوتها القومية. تعلقت اول المتناقضات بعدد السكان الاجمالي، فبرغم أن الفجوة توسعت بينهما كثيراً بين عامي ١٨١٦ (حيث بلغ عدد سكان روسيا ٥١,٢ مليون نسمة، وأمريكا ٨,٥ مليوناً) و ١٨٦٠ (حيث بلغ عدد سكان روسيا ٨٦ مليوناً وأمريكا ٣١,٤ مليوناً)، فان أكثر ما يرتبط بهذا الامر هي سمة السكان. فبينما شكل النسبة الطاغية من الروس رقيق الاراضي الذين كسبوا دخلاً ضئيلاً وأثمروا عن أقل انتاج، تمتع الامريكان أصحاب أراضيهم أو الذين قطنوا المدن المتنامية سراعاً بمستوى

(١) عدا العبيد السود، وجزر الهند التي لاتزال مزدهمة بالسكان نسبياً.

معيشي واجمالي انتاج قومي عاليين قياساً الى الدول الاخرى . بل وبلغت الاجور فيها حوالي الثلث أعلى من الأجور في اوروبا الغربية بحلول عام ١٨٠٠ وظلت هكذا-ان لم تزد أكثر- طيلة القرن. وبرغم التدفق الهائل للمهاجرين الأوروبيين في خمسينيات القرن التاسع عشر، عمل توفر الأرض غرباً ومعها النمو الصناعي المستمر على خفض نسبة العمالة دوماً ورفع مستوى الأجور، وهو ما حدا بالمصنعين الى الاستثمار باستخدام المكننة والذي رفع بدوره كثيراً معدل الانتاج القومي . وأكد انعزال الجمهوريات الحديثة عن صراعات القوى الاوربية، ووجود «النطاق الآمن» الذي فرضته البحرية الملكية (أكثر مما فرضه مبدأ مونرو) لفصل العالم القديم عن الجديد، ان التهديد الوحيد لرفاهية الولايات المتحدة مستقبلاً سيأتي من بريطانيا نفسها . ومع هذا ما كان راجحاً نشوب حرب انكلو - أمريكية برغم الذكريات المريرة لعامي ١٧٧٦ و ١٨١٢ ، ونزاعات الحدود الشمالية الغربية . فقد ساهم تدفق رأس المال والمصنوعات البريطانية الى الولايات المتحدة، وكذلك تدفق المواد الخام الأمريكية (لا سيما القطن) الى بريطانيا، في ربط اقتصادي البلدين بعرى أوثق وحفز على تنشيط النمو الاقتصادي الأمريكي . لذلك وبدلاً من بعثرة المصادر المالية على الانفاقات الدفاعية الكثيرة، استطاعت الولايات المتحدة الآمنة استراتيجياً أن تركز أموالها (وأموال بريطانيا) على تطوير امكاناتها الاقتصادية الوفيرة . ولم يشكل صراعها مع الهنود وحرب ١٨٤٦ مع المكسيك مصدر استنزاف كبير لهذا الاستثمار الانتاجي . فكانت ثمرة ذلك أن أمست الولايات المتحدة حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية في نيسان ١٨٦١ ، عملاقاً اقتصادياً، برغم أن هذه الحقيقة قد أخفتها بعض الاسباب منها بعد أمريكا عن اوروبا، وتركيزها على التنمية الداخلية (أكثر من التجارة الخارجية)، والطبيعة الوعرة لمناطقها الريفية . وهي اذ تخلفت عام ١٨٦٠ عن بريطانيا العظمى في حصتها من اجمالي الانتاج العالمي، فقد تخطت ألمانيا وروسيا وكادت أن تبز فرنسا . واشتمل تركيبها السكاني البالغ ٤٠٪ من سكان روسيا

سنة ١٨٦٠ ، على مدنيين أكثر من الضعف في روسيا ، وانتجت ٨٣٠ ألف طن من الحديد مقارنة مع انتاج روسيا البالغ ٣٥٠ ألفاً، واستهلكت طاقة من مصادر الوقود الحديثة بمقدار خمسة عشر مرة ضعف الاستهلاك الروسي ، وبلغ طول مالديها من السكك الحديد ثلاثين ضعف مالدي روسيا (وحتى أطول مما لدى بريطانيا بثلاث مرات). ولكنها خلافاً لهذه الأرقام الكبيرة امتلكت جيشاً قوامه ٢٦ ألف رجل فقط مقارنة مع قوة روسيا العملاقة المكونة من ٨٦٢ ألف رجل . وربما لم يتجل فرق شاسع بين المؤثرات الاقتصادية والعسكرية لهاتين الدولتين الشاسعتي المساحة أكثر ما يتجلى في هذين الخيزين .

وفي غضون سنة لاحقة ، بدأت الحرب الاهلية الامريكية في تحويل المصادر القومية الامريكية الى الاغراض العسكرية . ان اصول وأسباب تلك الحرب لا تعنينا مناقشتها الآن ، لكننا نقول أن الصراع كان له أن يطول أكثر طالما أن قيادتي الطرفين قد عزمتا المضي في القتال حتى آخره وما دام باستطاعتها استدعاء مئات الالوف من الرجال كلما دعت الحاجة لذلك . وما عزز ذلك هي المساحات التي انطوت عليها الحرب - (جبهة) امتدت من ساحل فرجينيا الى المسيسيبي وأبعد منها غرباً الى ميسوري واركansas - معظمها غابات وجبال ومستنقعات . وهكذا اشتمل ايضاً حصار الشمال البحري الذي فرضته عليها موانيء خصمها ، على نصب دوريات على الخط الساحلي الممتد تقريباً بنفس المسافة بين هامبورغ وجنوا . وبعبارة أخرى غدا اقتحام الجنوب مهمة بالغة الصعوبة عسكرياً وعملياً ، سيما لشعب ابقى على حجم أقل لقواته المسلحة ولم يستق بعد خبرة الحرب واسعة النطاق .

ومع ذلك وبينما سبب صراع الاعوام الاربعة خسائر مرهقة وأراق دماء كثيرة - اذ خسرت الولايات المتحدة حوالي ٣٦٠ ألف رجل ، والولايات

الكونفدرالية الأخرى^(١) ٢٥٨ ألف رجل^(٢)، فانه أطلق الكامن من قوى الامة الامريكية من عقالها وهو ما جعل الولايات المتحدة (لفترة قصيرة في أقل تقدير) أكبر امة عسكرية على وجه الارض قبل تسريح جيشها عقب عام ١٨٦٥. ومن بدايات متواضعة حولت القوات المسلحة لكلا الطرفين انفسها الى جيوش كثيرة الجند، مزودة بالمدفعية والبنادق والاسلحة الصغيرة الحديثة، صقلتها حرب حصار شمالي فرجينيا ونقلت حشودها بالقطارات، واتجهت الى المسارح الغربية تجري اتصالاتها بالتلغراف مع مقرات الجيش. وعلاوة على ذلك شهدت الحملات البحرية أول استخدام للسفن المدرعة، والابراج الدوارة، وأول استخدام للطوربيدات والالغام البحرية، اضافة الى مراكب القرصنة التجارية السريعة والمسيرة بالطاقة البخارية. ولما استحق هذا الصراع تسميته -أكثر من حرب الكريميا وحروب توحيد بروسيا- أول «حرب شاملة» اعتمدت على المبتكرات الصناعية بمقاييس بدايات القرن العشرين، غدا من الأهمية بمكان ذكر أسباب قوة الشمال على الجنوب.

السبب الأول والأوضح - على افتراض ان قوة الارادة متساوية لدى الطرفين - هو اللاتكافؤ بالمصادر والسكان. ربما كان من الصواب القول ان الجنوب تتمتع بميزة المعنويات لانه قاتل من أجل وجوده وعلى أرضه (عادة)؛ وانه استطاع استدعاء الذكور البيض الذين اعتادوا ركوب الخيل واطلاق النيران، وأنه امتلك قادة ذوي عزم ثابت وكفاءة، ومن انه استطاع -ولفترة طويلة- أن يستورد الذخيرة والتجهيزات الأخرى للتعويض عن عجزه في

(١) الولايات الأخرى Confederacy : هي الولايات الاحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة الامريكية (١٨٦٠ و ١٨٦١).

(٢) لقي حوالي ثلثهم حتفه في ساحة القتال، أما الباقون فماتوا متأثرين بأمراضهم على الغالب. وكانت مجمل الخسائر البالغة ٦٢٠ ألف رجل أكثر من مجموع ما تكبدته أمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الكورية.

المصادر المادية. لكن هذا برمته ما كان ليعوض عن الفارق العددي الرهيب بين الشمال والجنوب. فبينما بلغ عدد سكان الشمال ما يقارب عشرين مليون فرد أبيض، لم يتجاوز عدد سكان الجمهوريات الكونفدرالية الستة ملايين فرداً. وما أزداد من هذا الفارق هو استمرار تدفق المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية (الشمال) الذين بلغوا ما يربو على ٨٠٠ ألف بين ١٨٦١ و ١٨٦٥، وكذلك قرار سنة ١٨٦٢ القاضي بتجنيد الجنود السود-وهو شيء تحاشاه الجنوب حتى الاشهر القليلة الأخيرة من القتال. فخدم حوالي مليوني رجل في الجيش الاتحادي الذي بلغت أوج قوته مليون رجل في عامي (١٨٦٤-١٨٦٥)، فيما حارب في صفوف الجيش الكونفدرالي حوالي ٩٠٠ ألف رجل لم تتجاوز اعلی قوتهم (٤٦٤,٥٠٠) رجل، في نهاية ١٩٦٣.

على ان ثمة أشياء تؤثر في سير الحرب أكثر من الارقام المطلقة. فحتى حين حصل الجنوب على حجم الجيش الذي يريد، خاطر بانتزاع ايدي عاملة كثيرة جداً من ميدان الزراعة والمناجم والمسابك، فأضعف بذلك قدرته المشكوك اساساً في مدى تحملها حرباً طويلة. لقد وجد الكونفدراليون انفسهم ومنذ البداية في موقع المتضرر اقتصادياً. فقد حاز الشمال سنة ١٨٦٠ على ١١٠ ألف مؤسسة تصنيعية مقارنة مع ١٨ ألف مؤسسة فقط لدى الجنوب اتكل معظمها على الخبرة التكنولوجية الشمالية وعمالها المهرة؛ وانتج الجنوب ٣٦,٧٠٠ طن من حديد الصب بينما تجاوز اجمالي انتاج بنسلفانيا وحدها ٥٨٠ ألف طن. وصنعت ولاية نيويورك ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار تقريباً من السلع - اي أكثر من أربعة اضعاف انتاج فرجينيا والاباما ولوريزانا وميسيسيبي جميعاً. وهكذا تحول هذا التفاوت الرهيب في حجم القاعدة الصناعية لكل من طرفي النزاع الى عامل تأثير عسكري حقيقي على سير القتال.

لقد استطاع الجنوب، على سبيل المثال، أن يصنع بنادق قليلة جداً (أغلبها

من المكنائ المستولى عليها من هاربر فيري) واعتمد اساساً على البنادق المستوردة، أما الشمال فقد وسع صناعاته المحلية من البنادق على نطاق كبير بلغ المستخدم منها ما يقارب ١,٧ مليون بندقية. وتمكن ايضاً من صيانة بل وتوسيع شبكة السكك الحديد اثناء الحرب (البالغة ٢٢ ألف ميل اجمالاً والممتدة من الشرق الى الغرب)، بينما اهترأت طرق الجنوب البالغة ٩ آلاف ميل، وتعطلت المراكب بسب نقص قطع الغيار. وبنفس المقياس، لما كان كلاهما لا يمتلك قطعاً بحرية كثيرة ساعة اندلاع القتال، خسر الجنوب امتياز حصوله على ورشة بحرية لبناء محركات بحرية، بينما حاز الشمال على عشرات من تلك المنشآت. واذا ما استغرق الامر وقتاً ليرز تفوق القوة البحرية الاتحادية - وهي الفترة التي جلب فيها المحاصرون ذخيرة اوروية الصنع للجيش الكونفدرالي، والحقت فيها سفن القرصنة التجارية الجنوبية خسائر قاسية بالتجارة البحرية الشمالية - فان ذلك التفوق قد شدد الخناق على موانئ الجنوب ببطء وبقوة. وهكذا اشتملت البحرية الاتحادية بحلول كانون الأول ١٨٦٤ على ٦٧١ سفينة مقاتلة بضمنها ٢٣٦ باخرة بنيت منذ بدء الحرب. ولعبت القوة البحرية الشمالية دوراً حيوياً في سيطرة قواتها المسلحة على الانهار الداخلية الكبيرة لا سيما حوض المسيسيبي-تينيسي؛ ذلك هو الاستخدام «المشترك» الموفق للنقل المائي وعبر السكك الحديد، الذي ساعد الاتحاد في هجوماته في المسرح الغربي.

وأخيراً، وجد الكونفدراليون أنفسهم أعجز عن تمويل الحرب. فقد اعتمد الجنوب وقت السلم في عوائده الرئيسية على تصدير القطن، ولما توقفت هذه التجارة ولم تتدخل أية دولة أوروبية في الصراع - لسوء حظ الكونفدراليين - لم يعد ثمة سبيل يعوض عن الخسارة. ولم يكن في الجنوب الا مصارف قليلة وسيولة نقدية شحيحة، وما جاءت ضرائب الارض والعييد الا بأقل العوائد بعد ان تضررت الانتاجية كثيراً في الحرب. ولم يأت الاقتراض من الخارج الا

بشيء ضئيل، وسيكون من الصعب بلا عملة صعبة أو مواد عينية تسديد أثمان المستوردات الحيوية. فكان من المحتم أن تلجأ الخزانة الكونفدرالية الى طبع الاوراق المالية، لكن الاوراق المالية الكثيرة جداً تضافرت مع نقص حاد في السلع الاستهلاكية فخلقت تضخماً هائلاً، وجه بدوره ضربة عنيفة لارادة الشعب في مواصلة القتال. وعلى العكس استطاع الشمال دوماً جمع أموال كافية من الضرائب والقروض لتمويل الصراع، أضف الى ذلك أن طباعته للعملة النقدية «خضراء الخلفية» قد حفز العديد من الطرق النمو الصناعي والاقتصادي أكثر. فتعاظمت الانتاجية الاتحادية لحد كبير أثناء الحرب ليس على صعيد صنع الذخائر ونصب السكك الحديد وصنع سفن مدرعة فحسب، بل وكذلك على صعيد الانتاج الزراعي. فلما أوشكت الحرب أن تضع أوزارها، كان الجنود الشماليون الافضل تغذية والأحسن تجهيزاً من أي جيش آخر في التاريخ. وإذا كانت ثمة طريقة أمريكية متميزة في الصراع العسكري أي - «أسلوب أمريكي في الحرب» حسب تعبير الاستاذ (ويغلي) فهي قد تبلورت هنا: في تعبئة الاتحاديين ونشرهم امكاناتهم الصناعية - التكنولوجية الهائلة لسحق خصمهم.

إذا كان الكلام أعلاه ذا تحديد وايضاح مسهبين لنتيجة صراع اشتمل على كرفر طيلة اربع سنوات تقريباً، فلعل الاشارة تجدر الى المشكلة الاستراتيجية الرئيسية التي جابهت الجنوب. فاذا ما أخذنا بالاعتبار اللاتناسب في الحجم والسكان، لم يعد أمام الجنوب من طريقة لسحق الشمال، وخير ما يمكن تحقيقه هو اتعاب جيوش العدو، وقوة ارادته حتى يتخلى عن سياسة الاكراه ويقبل بمطالب الجنوب (المتعلقة بالاسترقاق أو الانشقاق أو كلاهما). وكان لهذه الاستراتيجية ان تنفع كثيراً لو صوتت الولايات المتاخمة أمثال ميريلاند وكنتاكي بقوة بالانضمام لصالح الكونفدراليين، غير أن ذلك لم يحصل. وكان لها أن تقدم من العون خارج التصور لو أن قوة أجنبية كبريطانيا جنحت الى التدخل، لكن

افتراضاً كهذا يعني سوء فهم خطير في قراءة اولويات السياسة البريطانية في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر. واذا انعدم هذان الاحتمالان اللذان لو وجدا لانقلب ميزان الصراع باكملة «لصالح الجنوب»، آل الكونفدراليون الى اتباع استراتيجية مقاومة ضغوط الاتحاديين على أمل اتعاب الشماليين من الحرب. ومرة اخرى، عنى هذا القول أن الجنوب سيحيل الحرب الى صراع استنزاف طويل، وكلما طال امده كلما عبأ الاتحاديون أعظم ما يمكن من مصادرهم الاثرى، واستطاعوا أن يعززوا انتاج الذخائر، وينزلوا مئات من السفن القتالية. وكذلك تشديد الخناق على الجنوب عن طريق الحصار البحري، وانزال ضغط عسكري لا هوادة فيه في شمالي فرجينيا وعن طريق الحملات واسعة النطاق غرباً. وهكذا لما استبد الضعف باقتصاد الجنوب وانهارت معنويات جنده وخارت قوى قوات خط الجبهة، تقلصت «قوات المهات» بحلول عام ١٨٦٥ الى ١٥٥ ألف رجل - ولم يبق من خيار واقعي سوى الاستسلام.

حروب توحيد ألمانيا

برغم أن عدداً من المراقبين العسكريين الاوروبيين درسوا الحرب الاهلية الامريكية، فان سماتها الخاصة (البعد، قفرها، وطبيعتها كصراع مدني) أظهرتها أقل مؤشراً للتطورات العسكرية العامة من الصراعات المسلحة التي صارت اوروباً مسرحاً لها خلال ستينيات القرن التاسع عشر. فحرب الكريميا لم تقتصر على النخر في الاساس القديم للاخوة الدبلوماسية فحسب بل جعلت ايضاً كل «جناح» من القوى يشعر راغباً عن التدخل في شؤون الوسط؛ اذ لزم روسيا سنون طوال لتفريق من هزيمتها المذلة؛ وآثرت بريطانيا التركيز على الشؤون

الامبراطورية والقضايا الداخلية. ولذلك آلت سيادة الشؤون الأوروبية، كما بدت سطحياً، الى يد فرنسا. أما بروسيا التي حازت كما بدا مركزاً مرموقاً تحت ظل فريدريك وليام الرابع في حرب الكريمية، فقد انهمكت الآن في النزاعات بين وريثه وليام الأول والبرلمان البروسي وخاصة حول مسألة اصلاح الجيش. وامبراطورية هابسبرغ لما تنزل غارقة في المشكلة المتشابكة بين الحفاظ على مصالحها في ايطاليا ضد بيدمونت، ومصالحها في ألمانيا ضد بروسيا، وفي الوقت عينه احتواء الاضطرابات المجرية في عقر دارها.

لكن فرنسا بقيادة نابليون الثالث بدت بخلاف هؤلاء حصينة البناء واثقة الخطى. اذ شهدت المصارف والسكك الحديد والتنمية الصناعية تقدماً منذ أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر. وامتد ذراعها الاستعماري في غربي افريقيا، والهند الصينية والمحيط الهادي أكثر. كما توسع اسطولها البحري وشد اليه في احيان معينة (مثلما حصل عام ١٨٥٩) يقظة الطرف الآخر من القنال الانكليزي. فغدت عسكرياً ودبلوماسياً ثالث قوة حاسمة في أي حل للمسألتين الألمانية أو الإيطالية واتضح هذا بجلاء عام ١٨٥٩ يوم تدخلت فرنسا بسرعة نيابة عن بيدمونت في الحرب القصيرة ضد النمسا.

ومهما يكن من أمر، ومع أهمية معركتي ماجنتا وسولفرينو في اجبار امبراطورية هابسبرغ على رفع قبضتها عن لومباردي، لاحظ اذكاء المراقبين ستة ١٨٥٩، انه العجز العسكري النمساوي وليس البهاء العسكري الفرنسي (وتأكيداً ليس تفوق بيدمونت اللامع) الذي قرر النتيجة. لقد حاز الجيش الفرنسي على امتياز امتلاك بنادق أكثر من النمسا - وهذا هو السبب المسؤول عن الخسائر الكثيرة التي أهاجت شيطان الامبراطور فرانسس جوزيف - غير أن عيوب فرنسا كانت واضحة ايضاً: فقد افتقرت الى التجهيزات الطبية والتموينية لحد مؤلم، وكانت الخطط التعبوية عشوائية، ثم ان قيادة نابليون الثالث ما كانت بارعة.

بيد أن ذلك لم يعن كثيراً آنذاك ما دام جيش هابسبرغ أضعف حالاً وقيادة الجنرال (غيولاي) أكثر تأرجحاً. وبعد، ليست الفعالية العسكرية الا شيئاً «نسبياً» - وهو ما تجلى لاحقاً بحقيقة استمرار قدرة قوات هابسبرغ على مقارعة الايطاليين بسهولة في البر (في كوستوزا سنة ١٨٦٦) وفي البحر (في ليزا) حتى حين لم تكن قادرة على الوقوف بوجه فرنسا أو بروسيا أو روسيا. لكن هذا عني، توسعاً في الرأي، ان فرنسا نفسها لن تكون الاقوى في صراع مستقبلي ضد خصم «مختلف». وستعتمد نتيجة تلك الحرب على المستويات المتباينة للقيادة العسكرية، ومنظومات الاسلحة، والقاعدة الانتاجية التي يمتلكها كل طرف.

ولما كانت فترة خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر تحديداً هي التي شهدت التأثيرات الحقيقية للانفجار التكنولوجي الذي خلقتة الثورة الصناعية على آلية الحرب، لا غرو. ان شاهدنا القوات المسلحة في كل مكان تقاسي مشاكل عملياتية لا سابق لها. فأى سلاح له أهمية أكثر في المعركة - المشاة مع بنادقهم الجديدة التي تحشى من عقبها، أم المدفعية ذات المواسير الفولاذية والرشاش المتحرك؟ ما هو تأثير السكك الحديد والتلغراف على القيادة في الميدان؟ هل أعانت تكنولوجيا الحرب الحديثة الجيش الصائل أم الجيش المدافع؟ من المؤكد ان الاجابة المناسبة على هذه الأسئلة هي أنها اعتمدت على الظروف. أي أن نتيجة الحرب لم تتأثر بمجرد وجود الاسلحة الحديثة وحسب، بل وتأثرت ايضاً بطبيعة تضاريس الميدان الذي استخدمت فيه تلك الاسلحة، وبمعنويات الجند وكفاءتهم التكتيكية، وكذلك بنشاط أنظمة التجهيز وعوامل أخرى لا حصر لها ساعدت على تحديد مصير المعارك. وطالما أن التنبؤ مسبقاً بمجرى الاحداث كان أمراً مستحيلاً، غدا العامل الرئيسي لتحديد ذلك المجرى هو امتلاك قيادة عسكرية - سياسية ماهرة في حساب العناصر المختلفة، وآلة عسكرية مرنة لدرجة تستطيع عندها التكيف بنجاح للظروف الجديدة. وفي هذين العاملين الحيويين، لم ترق

امبراطورية هابسبرغ ولا حتى فرنسا ما بلغته منها بروسيا .

لقد استندت «الثورة العسكرية البروسية» في ستينيات القرن التاسع عشر، والتي أنتجت ما أسماها (دزرائيلي) «الثورة الألمانية» في الشؤون الأوروبية، الى عدد من العناصر المتداخلة. كان أولها نهج نظام فريد من الخدمة القصيرة تبناه الملك الجديد (ويلهلم الأول) ووزير حربيته ضد خصومهم الليبراليين، وانطوى على خدمة الزامية أمدها ثلاثة أعوام في الجيش النظامي ومن ثم أربعة أعوام أخرى في خدمة الاحتياط قبل التسريح النهائي - وهذا عنى أن الجيش البروسي كامل التعبئة استقطب سبع دفعات سنوياً^(١). وحيث لم يسمح بنظام البديل وأتيح للمسرحين تولي واجبات الحاميات وواجبات «المناطق الخلفية»، هياً هذا النظام الجديد لبروسيا جيشاً جبهوياً أكبر بالقياس الى عدد سكانها من أي جيش آخر لدى القوى العظمى. واعتمد هذا بدوره على مستوى عال نسبياً من الثقافة -الاساسية في أقل تقدير- لدى الشعب. اذ يرى أغلب الخبراء ان نظام الخدمة القصيرة سريع التوسع يصعب نجاحه في أمة يتألف شعبها من الفلاحين غير المتعلمين. واعتمد ايضاً على تنظيم رائع في ادارة هذه الاعداد الغفيرة من الناس. فليس من فائدة تجنى من حشد قوة تقدر بنصف مليون أو مليون رجل دون أن تنال هذه القوة الكافي من التدريب والكساء والارزاق والنقل الى ساحة المعركة الحاسمة، وسيكون الامر هدرًا للقوة البشرية والمصادر اذا عجز قادة الجيش عن الاتصال والسيطرة على الجموع التي تحت لوأهم.

آلت السيطرة على هذه القوة الى يد «الاركان العامة البروسية» التي بزغت -بقيادة العبقري المحنك (مولتكه) من ظلمات المجهول لتغدو في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر «عقل الجيش المدبر». اذ تألفت معظم الجيوش (حتى يومنا هذا) في فترات السلم من وحدات هجومية يساندها ضابط التموين والامدادات،

(١) وهو أول جيش بري استقطب سبع دفعات سنوياً.

مع كوادر بشرية وهندسية وأخرى غيرها. ولا تجتمع الاركان العسكرية العامة فعلياً الا ساعة بدأ الحملة لتختار القيادة لها. أما في بروسيا، فقد جند مولتكه ألمع خريجي (الأكاديمية الحربية) وعلمهم كيفية التخطيط والتحضير لأي صراع مستقبلي محتمل. وتوجب وضع خطط العمليات وتعديلها دوماً قبل اندلاع اي قتال. وتمعن الدارسون بأناة في لعب الحرب ومناوراتها كما نفذتها القوى الأخرى في الحملات والعمليات التاريخية السالفة. وافتتح شعبة خاصة للإشراف على شبكة السكك الحديد البروسية وضمان النقل السريع للجند والمعدات الى جهاتها. وفوق هذا وذاك، سعى نظام مولتكه الى أن يغرس في أذهان فيلق الضباط الممارسات العملية للتعامل مع حشود كبيرة من الرجال (فيالق الجيش أو الجيوش برمتها) التي ستتحرك وتقاتل مستقلة بذاتها مع استعدادها الدائم للتحويل الى مسرح المعارك الحاسمة. وإذا تعذر الاتصال بمقرات مولتكه الخلفية، أحق لضباط الجبهة الامامية المبادرة الذاتية والتصرف وفقاً لعدد من قواعد القتال الاساسية.

لا شك ان القول أعلاه يشكل نموذجاً مثالياً. فلم يكن الجيش البروسي كاملاً وقاسى معضلات أليمة كثيرة في حومة المعركة الفعلية حتى بعد اصلاحات مطلع ووسط ستينيات القرن التاسع عشر، وتجاهل كثير من قواد الميدان نصائح مولتكه واندفعوا بطيش في هجمات سابقة لاوانها أو بالاتجاه الخاطيء - وابتليت الحملة النمساوية سنة ١٨٦٦ بمثل هذه الاخطاء الجسام. وعلى الصعيد التكتيكي ايضاً جسد الهجوم الامامي (والخسائر الثقيلة) للحرس البروسي في (جرافلتو سانت برايفت) سنة ١٨٧٠ هذا الغباء المطبق. ولم يضمن نظام التجهيزات بواسطة السكك الحديد نفسه نجاح هذه المهمة. اذ تكسدت المستودعات في خطوط الجبهة الامامية في الوقت الذي تحركت فيه الجيوش التي هي بحاجة لتلك المخازن بعيداً عن أية خطوط قريبة. كما لا يحق القول أن

التخطيط العلمي البروسي قد ضمن لجيشه أفضل سلاح . فالمدفعية النمساوية كانت الاكثر تفوقاً عام ١٨٦٦ فيما كانت البندقية الآلية الفرنسية شايبورت هي الافضل عام ١٨٧٠ .

ان النقطة الجوهرية في الحديث عن النظام البروسي العسكري لا تتعلق بخلو هذا النظام من الاخطاء ، وانما في حقيقة ان هيئة الاركان العامة البروسية قد درست بعناية أخطاءها في الماضي وأعدت اساليب التدريب والتنظيم والتسلح وفقاً لذلك . فلما بان ان مواطن ضعف مدفعيتها سنة ١٨٦٦ ، لجأ الجيش البروسي سريعاً الى استخدام بنادق (كروب) التي تملأ من مؤخرتها والتي كانت فعالة للغاية عام ١٨٧٠ . وعندما تأخرت الامدادات عبر السكك الحديدية ، تم وضع آلية جديدة لتحسين الاوضاع . وأخيراً تجلّى تأكيد مولتكة على نشر بضعة جيوش كاملة قادرة على العمل بشكل مستقل ومع مساعدة احدها الآخر وهو ما عني أن أحد هذه الجيوش اذا ما سحق عن بكرة ابيه فلن تنهار كامل الحملة .

واذن فهي مجموعة من عوامل -ادركها نفر قليل من المراقبين- تضافرت معاً ومنحت بروسيا نصرها السريع على النمسا في صيف عام ١٨٦٦ . وبرغم انضمام هانوفر ، وسكسونيا ، وولايات المانية شمالية أخرى الى جانب هابسبرغ ، ضمنت دبلوماسية بسمارك عدم تدخل أي من القوى العظمى في المراحل الأولى من الصراع ؛ وهذا ما أتاح بدوره لمولتكة فرصة ارسال ثلاثة جيوش عبر ثلاثة ممرات جبلية متفرقة تلتقي في الساحل البوهيمي ، لتشن بعدها هجوماً على النمساويين في سادوا . والنتيجة تبدو هنا لعين المراقب الحكيم معروفة تماماً . اذ دعت الحاجة الى استخدام أكثر من ربع الجيش النمساوي في ايطاليا (حيث كانوا منتصرين) ودل نظام التجنيد البروسي ان بوسع مولتكة نشر قوات على خط الجبهة بقدر قوات خصومه برغم أن عدد سكان بروسيا كان أقل من نصف عدد سكان أي من خصومها . لقد افتقر جيش هابسبرغ الى التمويل ، والى نظام

أركان حقيقي، وقاده (بندك) بحماسة . ولم تنفع الشجاعة التي أبداهها أفراد الوحدات النمساوية في انقاذهم من حتفهم بنيران البنادق البروسية المتفوقة في أول الاشتباكات المفتوحة . فبحلول تشرين الأول ١٨٦٦ اضطرت النمسا الى التخلي عن البندقية والتخلي عن أية مصالح لها في ألمانيا - وأنداك بدأت طريقها في إعادة التنظيم تحت لواء الاتحاد الألماني الشمالي بزعامة بسمارك .

لقد وضع «الصراع على السيادة في ألمانيا» أوزاره تقريباً؛ على أن الخلاف حول من هو الأقوى في أوروبا الغربية، بروسيا أم فرنسا المتزايدة الشكوك والاهتياج، قد احتد أكثر، وبدأ كل طرف بحلول نهاية ستينيات القرن الثامن عشر يحسب خطواته . لقد بدا ظاهرياً أن فرنسا لما تزل الأقوى . فسكانها أكثر بكثير من سكان بروسيا (بالرغم من أن العدد الإجمالي للناطقين بالألمانية في أوروبا أكثر). ونهل الجيش الفرنسي خبرة متتالية نالها من حروب الكريما وإيطاليا وما وراء البحار، وحاز على أفضل بندقية في العالم وهي (شاسبوت) التي فاقت مدى البندقية البروسية الرفيعة؛ ولديها الآن السلاح السري الجديد (رشاشة المتروليه السريعة) التي باستطاعتها إطلاق ١٥٠ قذيفة في الدقيقة . ووقف التفوق الكبير بجانب بحريتها وتوقعت المساعدة أيضاً من امبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا . ولما آن الأوان في حزيران ١٨٧٠ لتأديب البروسيين على وقاحتهم (على سبيل المثال دبلوماسية بسمارك المرواغة حول مستقبل لوكسمبرغ وعن امكانية ترشيح أحد أعضاء عائلة هوهنتزلرن لوراثة العرش الاسباني) لم يساور الفرنسيين شك الا قليلاً في نتيجة المعركة .

لقد كان مدى وسرعة الانهيار الفرنسي لطمة مدوية لهذه التوقعات الوردية . ففي الرابع من ايلول استسلم الجيش المتقهقر في سيدان ، واقتيد نابليون الثالث أسيراً، وسقط النظام الامبراطوري في باريس . وكما بان بعدئذ، لم تلق فرنسا عون امبراطورية النمسا - المجر ولا إيطاليا ، واثبتت القوة البحرية

الفرنسية فشلها الذريع . ولذا اعتمد كل شيء على الجيشين المتنافسين ، وهنا برهن البروسيون تفوقهم المبرز . فقد كانت التعبئة الفرنسية أضعف بكثير من نظيرتها البروسية بالرغم من استخدام كليهما لشبكات السكك الحديدية في نقل قوات كبيرة الى الجبهة . وتوجب على الجنود الاحتياط الذين استدعوا حديثاً ، الالتحاق بكتائبهم التي تحركت مسبقاً الى خطوط المواجهة . وتبعثرت بطاريات المدفعية على طول فرنسا وعرضها وتعذر تجميعها . وعلى عكس هذا ، توغلت في غضون خمسة عشر يوماً من اعلان الحرب ثلاثة جيوش ألمانية (قوامها أكثر من ٣٠٠ ألف رجل) في اقليم السار واللازاس . وانتفى تفوق بنادق شاسبوت بفضل التكتيك البروسي بتقديم المدفعية المتحركة وسريعة الرمي لتكون طليعة الجيش . وأبقى على رشاشات المتروليه في مؤخرة الجيش فغدت غير فاعلة . ولا يحيط الوصف بشيء من كسل وبلادة المارشال (بازين) ونابليون نفسه لم يكن بأفضل منه الا قليلاً . وبخلاف حال فرنسا ، وبينما تحببت الوحدات البروسية المستقلة وتكبدت خسائر جسيمة في «ضباب الحرب» ، نجح اشراف مولتكه من بعد على الجيوش المختلفة ، وارادته باعادة ترتيب خططه لاستغلال أية ظروف غير محسوبة ، في الاحتفاظ بزخم الهجوم حتى تصدع الجدار الفرنسي . فشددت القوات الالمانية من قبضتها حول باريس وشمال فرنسا برغم وجود القوات الجمهورية لاذكاء نار المقاومة لعدة شهور أخرى . وفشلت الهجمات المضادة العقيمة التي شنّها جيش (لوار) في اخفاء حقيقة أن فرنسا ك (قوة عظمى) مستقلة قد تهمشت .

لقد كان الانتصار البروسي - الالمانى انتصاراً واضحاً للنظام العسكري . بيد أن ميشيل هوارد يقول «ان النظام العسكري للامّة ليس بقسم منفصل عن النظام الاجتماعي بل هو احد وجوهه المكملّة له» . لقد وقفت وراء التوغلات الكاسحة للصفوف الالمانية والتنسيق المحسوب للأركان العامة ، أمة كانت

الاحسن. تجهيزاً والافضل استعداداً لخوض غمار حرب عصرية من أية أمة أخرى في أوروبا. فهذه الولايات الألمانية قد أتحدت سنة ١٨٧٠ فشكلت تعداداً سكانياً أكبر من تعداد فرنسا، غير أن الانفصال وحده أخفى هذه الحقيقة. ولدى ألمانيا خطوط سكك حديد أطول وأكثر تنظيماً للأغراض العسكرية. وتخطى إجمالي إنتاجها القومي وإنتاجها من الحديد والفولاذ إجمالي إنتاج فرنسا. وبلغ إنتاجها من الفحم مرتين ونصف أكثر من إنتاج فرنسا، أما استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة فكان أكثر بنسبة ٥٠٪ من الاستهلاك الفرنسي وأضحت الثورة الصناعية في ألمانيا تنشيء مزيداً من المصانع الكبيرة، مثل مجمع كروب للفولاذ والأسلحة، وهو ما أعطى الدولة البروسية - الألمانية العضلة الصناعية والعسكرية. وبات نظام الخدمة القصيرة هدفاً لهجمات الليبراليين داخل وخارج البلد - وكثرت الانتقادات «للعسكرية البروسية» في تلك السنين - لكنها وظفت القوة البشرية للأمة لأغراض حرية بصورة انجح مما فعله الغرب ذي السياسة الحرة، أو الشرق الزراعي المتخلف، ووراء كل ذلك اصطف شعب تمتع بمستوى تعليمي أولي وفني متقدم ومؤسسات جامعية وعلمية لا منافس لها، وكذلك مختبرات كيميائية ومعاهد بحث عدم نظيرها.

واذن، فقدت أوروبا - كما تقول نكتة اليوم - عشيقه وكسبت سيدياً. فقد آل نظام القوى العظمى بقيادة الداهية المدهش بسمارك الى سيطرة المانيا عقدين بأسرها بعد عام ١٨٧٠. وأمست جميع الطرق، مثلما علق الدبلوماسيون، تؤدي الآن الى برلين. ومع ذلك، ليس مجرد عبقرية وقسوة المستشار الامبراطوري ما جعل ألمانيا أهم قوة في أوروبا. بل هي أيضاً الصناعة والتكنولوجيا الألمانيان اللتان ازدهرتا بسرعة حال اكتمال التوحيد القومي؛ انه العلم ونظام التعليم الألماني والإدارة المحلية؛ ولا ننسى الدور الفعال للجيش البروسي. ولم يلاحظ المراقبون الخارجيون وجود العيوب الداخلية في بنية الرايخ الثاني الا نادراً وهي

تلك النقاط التي اغتاز منها بسمارك على الدوام. فتأثرت جميع الأمم في أوروبا حتى بريطانيا المنعزلة لدرجة ما بهذا العملاق الجديد. أما الروس الذين وقفوا على الحياد اثناء حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ وانتهزوا فرصة نشوب الازمة في أوروبا الغربية لتحسين موقعهم في البحر الاسود، فقد مقتوا حقيقة انتقال مركز الثقل الاوروبي الى برلين، وقلقوا في سرهم من احتمالات ما سوف تفعله ألمانيا مستقبلاً. وبالنسبة للطلليان الذين احتلوا روما سنة ١٨٧٠ يوم سحق الفرنسيون (حماة البابا) في اللورين، فقد انجذبوا على عجل نحو برلين. وهكذا فعلت امبراطورية النمسا - المجر (وهو اسمها الجديد بعد تسوية فينا عام ١٨٦٧ مع المجريين) والتي عللت النفس بأمل ان تجد في البلقان تعويضاً عما فقدته من اراضي في المانيا وإيطاليا - مع ادراكها التام لاحتمالية ان يثير هذا الطموح رد فعل روسي. وأخيراً شعرت فرنسا المفجوعة المغتازة بضرورة اعادة فحص وترميم ميادين عديدة داخل الحكومة والمجتمع (التعليم، والعلوم، والسكك الحديد، والقوات المسلحة، والاقتصاد) في مسعى عقيم لها لاستعادة التوازن مع جارتها القوية عبر الراين. فغدت سنة ١٨٧٠ سواء في توقيتها أم في حوادثها حداً فاصلاً حاسماً في التاريخ الاوروبي.

ومن الجانب الآخر، تحول التاريخ الدبلوماسي للقوى العظمى طيلة العقد الذي تلا عام ١٨٧١ أو حوالية الى محاولات لنشدان الاستقرار، ربما لشعور معظم البلدان بالحاجة الى تنفس الصعداء وبعد الاضطرابات التي شهدتها ستينيات القرن التاسع عشر أو لأن رجالات الدول تصرفوا بحذر في ظل النظام الجديد. ولم تكن الولايات المتحدة ولا اليابان جزءاً من هذا «النظام» لانشغال الاولى باعادة اعمار مادمرة الحرب الاهلية، والثانية بمعالجة ما خلفته الثورة الميجية، وبذلك غدا النظام الجديد هو (أوروبا) أكثر من أي وقت مضى. وبينما تواجه الآن اعادة صب لـ «أوروبا الخماسية»، تبدلت التوازنات تماماً عما كانت

عليه بعيد عام ١٨١٥ . اذ غدت بروسيا - ألمانيا بفضل توجيهات بسمارك اقوى الدول الاوروبية واعظمها نفوذاً، بدلاً من بروسيا التي كانت الاضعف دوماً . وهناك قوة جديدة اخرى هي ايطاليا المتحدة، لكن تخلفها الاقتصادي اليأس (لا سيما افتقارها للفحم) دلّ أنها لن تتوقع مطلقاً قبولها عضوة في عصبة القوى العظمى الاوروبية - حتى وان تمتعت باهمية في الشؤون الدبلوماسية الاوروبية أكثر من بلدان أخرى مثل اسبانيا أو السويد . ان ما فعلته وبسبب مطالبته في البحر المتوسط وشمال افريقيا، هو تحويلها الى دولة خاضعت فرنسا فقدمت بذلك حليفاً قوياً لألمانيا مستقبلاً . وثانياً أنها أقلقت، وبسبب وراثتها لحروب التحرير ضد فيينا ولطامحها في البلقان الغربية، امبراطورية النمسا- المجر (في أقل تقدير حتى رآب بسمارك الصدع في «الحلف الثلاثي» النمساوي - الالماني - الايطالي عام ١٨٨٢) وهذا ما عنى أن النمسا-المجر وفرنسا وهما أكبر (ضحايا) النهوض الالماني لم يعد بوسعهما تركيز طاقتهما ضد برلين، مادامت ايطاليا القوية (ان لم تكن خارقة القوة) تكمن خلفهما، وحيث شكلت هذه الحقيقة مبرراً مضافاً للنمسا لتسليم نفسها بيد المانيا وتحويلها الى شبه تابع لها تبعاً لذلك فقد عنت ايضاً أن منزلة فرنسا العليا في سلم القوى القومية وجدارتها لأي تحالف ستكون عرضة للمساومة في أي صراع مستقبلي ضد ألمانيا نظراً لوقوف ايطاليا المعادية ومجهولة المنوال الى الجنوب .

وهكذا، وبعد أن عاشت فرنسا العزلة، ودب الخوف الى النمسا -المجر، واندجحت «ولايات الصد» الوسطى لجنوبي المانيا وايطاليا في بوادقها القومية الأكبر، لم يبق من عائق قوي أمام العظمة الالمانية الاكبر سوى قوتي «الجناحين» - روسيا وبريطانيا العظمى . فأما مسألة التوازن الاوروبي فكانت غير ملحة بالنسبة للادرايتين البريطانيتين المتأرجحتين بين تركيز غلادستونيا على الاصلاحات الداخلية (١٨٦٨ - ١٨٧٤) وبين تشديد دزرائيلي على توجهات البلد

«الامبراطورية» و «الآسيوية». ولعل الامر لم يكن كذلك مع روسيا، اذ استاء المستشار (غوركاشوف) وآخرون من انتقال «زبونتهم» بروسيا الى صف المانيا القوية؛ على أن هذا الشعور سرعان ما تلاشى بفعل التعاطف السلافي الايديولوجي القائم بين بلاطي بطرسبرغ وبوتسدام بعد عام ١٨٧١، وبالحاجة الروسية الملحة باستعادة عافيتها بعد كوارث حرب الكريما، وبأمل كسب تأييد برلين للمصالح الروسية في البلقان، وبتجديد مصالحها في أواسط آسيا. ومجمل الصورة يوحي ان احتمال تدخل قوى الجناحين في شؤون وسط غربي اوروبا اعتمد اساساً على ما فعلته المانيا نفسها. فليست من حاجة الى التورط اذا تأكد ان الرايخ الالمانى الثانى غدا اليوم قوة مكثفية.

ذلك هو التأكيد الذي تاق بسمارك نفسه اليه بعد عام ١٨٧١ ما دام غير راغب بخلق «ألمانيا الكبرى» التي ضمت ملايين من النمساويين الكاثوليك، والذي حطم الامبراطورية النمساوية المجرية، وترك ألمانيا معزولة بين فرنسا المتطلعة للتأثر وروسيا المرتابة، وبدا ان الاسلام له المضي قدماً في بناء (عصبة الابطاطرة الثلاثة) (١٨٧٣) وهي شبه تحالف أكد على التضامن الايديولوجي للممالك الشرقية (ضد فرنسا «الجمهورية») وفي ذات الوقت هدم الفجوات النمساوية الروسية حول مصالحها في البلقان. وعندما أشارت الدلائل -خلا أزمة «افق الحرب» عام ١٨٧٥- أن الحكومة الالمانية قد تخالجت ذاتها في شن حرب وقائية ضد فرنسا، اقنعت تحذيرات لندن ولا سيما بطرسبورغ بسمارك أن أية تغييرات اخرى في الميزان الاوروي ستجابه معارضة جد قوية. وعليه بقيت المانيا ضمن الحدود المرسومة سنة ١٨٧١ لاسباب سياسية - داخلية ودبلوماسية - خارجية محافظة على وصف «نصف قوة مهيمنة» الذي اطلقه عليها بعض المؤرخين بانتظار أن يضعها نموها الصناعي - العسكري وطموحاتها السياسية لما بعد قيادة بسمارك في موضع يتيح لها مناقشة النظام الاقليمي القائم.

ستفضي بنا متابعة ذلك التحول الى عتبة الفصل القادم . ذلك أن دبلوماسية بسمارك في عقدي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر ضمنت الحفاظ على الوضع القائم الذي عده بسمارك الآن شيئاً لازماً للمصالح الألمانية . لقد ساعد المستشار جزئياً في مسعاه هذا نشوء مرحلة حادة جديدة سنة ١٨٧٦ تتعلق بـ « المسألة الشرقية » العتيقة حين سرقت مذبحه تركيا للمسيحيين النمساويين ، ورد الفعل الروسي ازاءها ، جميع الانظار من مسرح الراين الى القسطنطينية والبحر الاسود . لقد كان حقيقة ان نشوب العداءات في الدانوب الاسفل أو الدردنيل سيضمّر خطراً حتى على ألمانيا لو بلغت الأزمة حرباً شاملة بين القوى العظمى مثلما بان هذا ساطعاً بحلول مطلع عام ١٨٧٨ . وعلى أية حال أزدت براعة بسمارك الدبلوماسية في تقمص دور « الوسيط النزيه » لجلب جميع القوى الى مائدة التسوية في مؤتمر برلين من الضغوط الهادفة لحل الازمة سلمياً وعززت مرة أخرى الموقع المركزي - والثابت - الذي احتلته ألمانيا في الشؤون الأوروبية الآن .

كما ان الأزمة الشرقية الكبرى (١٨٧٦-١٨٧٨) رسخت كثيراً مكانة ألمانيا «التنسية» . فبينما ابلى الاسطول الروسي صغير الحجم بلاءً حسناً ضد الاتراك في البحر الاسود ، كشفت حملة الجيش الروسي لعام ١٨٧٧ أن اصلاحات ما بعد حرب الكريميا لم تحدث مفعولها . فثمة أمثلة كثيرة على « الاستطلاع الفاشل تماماً لمواضع العدو ، وانعدام التنسيق بين الوحدات ، والارتباك الذي أصاب صفوف القيادة العليا » ، برغم الانتصار النهائي الذي أتت به الحشود الكبيرة والباسلة للجيش الروسي . واضطرت الحكومة الروسية تحت وطأة التهديد البريطاني والنمساوي بالتدخل لصالح الاتراك ، وكذلك لتخوفها من شبح الافلاس الوشيك ، الى الموافقة على التفاوض على مطالبها في أواخر ١٨٧٧ . واذا كان عموم السلافيين في روسيا قد وضعوا اللوم بعدئذ على بسمارك لادارته مؤتمر برلين

الذي صاغ تلك الاستسلامات المهيمنة، بقيت الحقيقة ان الكثيرين من نخبة رجال بطرسبورغ ادركوا الآن أكثر من الأمس الحاجة الى المحافظة على علاقات طيبة مع برلين - وحتى الدخول مرة ثانية في تفاهم امبراطوري ثلاثي آخر -الصيغة منقحة- عام ١٨٨١. ويصح ذات القول على فينا التي هددت في ذروة أزمة عام ١٨٧٩ على التخلص من قيد بسمارك، ثم أعادها الاتفاق النمساوي-الاماني السري الى المعصم الالماني تارة اخرى بعد عام فقط، مثلما فعل التحالف الثلاثي الامبراطوري (١٨٨١) والتحالف الثلاثي بين برلين وفيينا وايطاليا (١٨٨٢). لقد استلقت كل هذه الاتفاقيات اطرافها الموقعة بعيداً عن الغمد الفرنسي وقذفت بها الى الاعتماد على المانيا لحد معين.

لقد وطدت أحداث أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر التنافس الانكليزي - الروسي طويل الأمد في الشرق الأدنى وآسيا، وهو ما استجنى كلتا القوتين على التماس برلين التزام الحياد، وصرف الانتباه العام بعيداً عن الالزاس واللورين ووسط اوروبا. وكان لهذه النزعة أن تقوى أكثر مع مستهل ثمانينيات القرن التاسع عشر ولتؤشر بداية عهد «الاستعمار الجديد» مع وقوع سلسلة من الاحداث منها استيلاء فرنسا على تونس (١٨٨١)، والتدخل البريطاني في مصر (١٨٨٢)، والزحف الشامل على افريقيا المدارية (١٨٨٤ وما بعده)، وكذلك التهديد المتجدد بنشوب حرب انكلو - روسية حول أفغانستان (١٨٨٥). فكانت النتيجة قصيرة المدى لهذه الموجة الاستعمارية الغربية المتجددة هي تأكيد النفوذ الدبلوماسي الالماني في اوروبا وبالتالي مساعدة بسمارك في مسعاه المحافظة على الوضع الراهن برغم أن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الموجة كانت ستؤول الى تغيير عميق في مواقع كثير من القوى العظمى. واذا كان غير مرجح للنظام الملتوي في ثمانينيات القرن التاسع عشر أن يصنع استقراراً دائماً، فقد بدا مع ذلك أن السلام سوف ييسط جناحيه بين القوى الاوروبية في المستقبل القريب في أقل تقدير.

الخلاصة

لم تشهد الفترة المحصورة بين عامي ١٨١٥-١٨٨٥ -إذا ما استثنينا الحرب الاهلية الامريكية- أية صراعات عسكرية طويلة ومتبادلة الاستنزاف. ولم تؤثر أقل حملات تلك الفترة مثل الاشتباك الفرنسي - النمساوي سنة ١٨٥٩ والهجوم الروسي على تركيا سنة ١٨٧٧ الا قليلاً على نظام القوى العظمى. وحتى الحروب الاكثر أهمية كانت محدودة بطريقة أو بأخرى: فحرب الكريما كانت اقليمية بشكل رئيسي، ونفّضت أطرافها أيديها منها قبل ان تحشد بريطانيا مصادرها لها؛ وحلت نهاية الحربين النمساوية - البروسية والفرنسية - البروسية في حملة فصل واحد - وهو اختلاف ساطع عن الصراعات الطويلة التي شهدتها القرن الثامن عشر. ولذا لا عجب ان أصبحت نظرة القادة العسكريين والعلماء الاستراتيجيين عن صراعات القوى العظمى المستقبلية هي حرب الانتصارات الخاطفة على الطريقة البروسية التي حصلت سنة ١٨٧٠ - فيما يتعلق بشبكات السكك الحديدية وخطط التعبئة، وخطط الاركان العامة الرامية لشن هجوم سريع، واستخدام أسلحة سريعة الرمي وجيش كثير العدد وقصير الخدمة. وتلك عوامل من شأنها متظافرة ان تطيح بالعدو في ظرف أسابيع فقط. أما مسألة ان الاسلحة الجديدة سريعة الرمي ستفنع في الدفاع أكثر من الهجوم لو استخدمت بصورة حسنة، فلم تلق اهتماماً منهم ذلك الوقت بل وتجاهلوا -للأسف- نذر الحرب الاهلية الامريكية، حيث اجتمعت المبادئ الشعبية المتضاربة مع الاراضي الشاسعة لتصنع حرباً أطول وأشد شراسة من أي صراع اوروبي عنيف في هذه الحقبة.

ومع ذلك أفضت جميع هذه الحروب الى نتيجة واحدة سواء تلك التي

دارت رحاها في وادي تنسي أم سهل بوهيميا، أم في شبه جزيرة كريميا أم في حقول اللورين: ان القوى التي ذاقت الهزيمة هي تلك التي فشلت في تبني «الثورة العسكرية» لمنتصف القرن التاسع عشر، أي الحصول على الاسلحة الجديدة، وتعبئة وتسليح جيوش جرارة واستخدام وسائل اتصالات متطورة التي قدمتها السكك الحديدية، والبواخر، والتلغراف، وكذلك امتلاك قاعدة انتاجية صناعية لدعم القوات المسلحة. وارثكب قادة وجنود الطرف المنتصر -ومن وقت لآخر- اخطاء مميتة في ميدان المعركة وفي جميع الصراعات، ولكنها لم تكن كافية لمحو نقاط السبق التي ملكها ذلك الطرف المتحارب على صعيد القوة البشرية المدربة، والتجهيز، والتنظيم، والقاعدة الاقتصادية.

وهذا يقودنا الى سلسلة أخيرة وطويلة من الملاحظات عن الفترة التي تلت عام ١٨٦٠. اذ شهد نصف القرن الذي تلا معركة واترلو (كما أشرنا في بداية هذا الفصل) نمواً متسارعاً في الاقتصاد العالمي، وزيادات هائلة في الانتاجية خلقتها التنمية الصناعية والتطور التكنولوجي، واستقراراً نسبياً في نظام القوى العظمى وكذلك وقوع الحروب المحلية وقصيرة الامد فقط. وبالإضافة لذلك، وبينما حصل بعض التحديث في الاسلحة البرية والبحرية، كانت التطورات الجديدة في نطاق القوات المسلحة أقل بكثير مما حصل في الميادين المدنية التي شهدت الثورة الصناعية والتحول الدستوري - السياسي. واضحت بريطانيا المستفيد الأول من هذا التغيير في نصف القرن هذا سواء على صعيد الطاقة الانتاجية أم النفوذ العالمي، ولعلها بلغت أوج شأنها في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر (حتى لو حجبت سياسات وزارة غلادستون هذه الحقيقة). أما أكبر الخاسرين فهم المجتمعات الفلاحية غير المصنعة والواقعة خارج أوروبا، والتي عجزت عن الوقوف بوجه المنتجات الصناعية الغربية وعن الصمود أمام غزوات الغرب. ولذات السبب اعلاه، شرعت قوى اوروبا العظمى الاقل

تصنيعاً. -وهي روسيا وامبراطورية هابسبرغ- تفقد مكانتها السابقة، ولم ترتق الدولة المتحدة حديثاً - ايطاليا - للمرتبة الأولى مطلقاً. ^١

وبعد، تعززت هذه التيارات منذ ستينيات القرن التاسع عشر وما تلاها. فازداد سريعاً حجم التجارة العالمية، وأهم منه تنامي اجمالي الانتاج الصناعي. وبدأ التصنيع الذي كان مقتصرأ على بريطانيا وأجزاء معينة من أوروبا وأمريكا الشمالية بالانتقال الى مناطق أخرى، وعزز تحديداً موقع ألمانيا التي امتلكت سنة ١٨٧٠ / ١٣٪ من مجموع الانتاج العالمي « الصناعي ». وكذلك مكانة الولايات المتحدة التي امتلكت آنذاك ٢٣٪ من مجموع الانتاج التصنيعي. وهكذا بات ممكناً التنبؤ بالسماة البارزة للنظام العالمي الذي أخذ يتراءى في نهاية القرن التاسع عشر، حتى لو أفلح مراقبون قلة فقط في ادراكها. ومن الناحية الأخرى، بدأ مجلس الحكومات الخماسي الذي كان راسخاً نسبياً لما بعد عام ١٨١٥ بالتفكك ليس بسبب رغبة أعضائها بمقاتلة بعضهم البعض بحلول ستينيات القرن التاسع عشر أكثر من رغبتهم قبل عقود قليلة فحسب، بل ولأن بعض تلك الدول غدت مرتين أو ثلاث مرات أكثر قوة من دول المجلس الباقية. ومن ناحية ثانية تم كسر احتكار أوروبا للانتاج الصناعي الحديث عبر الاطلسي. فليس ثمة ما يمنع طاقة البخار، والسكك الحديد، والطاقة الكهربائية ووسائل التحديث الأخرى أن تفيد أي مجتمع ملك الارادة والحرية لتبني تلك التسهيلات.

وربما أوحى غياب الصراعات في فترة ما بعد ١٨٧١ التي شهدت سيادة بسمارك على الدبلوماسية الاوروبية، باكتمال وضع لبنات توازن اوروبي جديد، أعقب انشقاقات خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته. وبعيداً عن عالم مليء بالجيوش والاساطيل البحرية، نشأت على قدم وساق تطورات صناعية وتكنولوجية بعيدة المدى غيرت التوازنات الاقتصادية الكونية بسرعة لم تشهد لها

مثيلاً في السابق. وهي ليست الا هنيهات حتى تبصم تبدلات القاعدة الانتاجية والصناعية تأثيراتها على القدرات العسكرية والسياسات الخارجية للقوى العظمى.

الفصل الخامس

نشوء عالم ثنائي القطب وأزمة

«القوى الوسطى»

الجزء الاول، ١٨٨٥ - ١٩١٨

اجتمعت في برلين في شتاء (١٨٨٤-١٨٨٥) القوى العظمى في العالم ومعها بعض الدول الصغيرة في محاولة منها لبلوغ اتفاق حول التجارة، والملاحة، والحدود في افريقيا الغربية والكونغو، وكذلك الاتفاق حول مبادئ الوجود الفعال في افريقيا عموماً. أي أن مؤتمر برلين - افريقيا الغربية كان (في العديد من الجوانب) رمزاً لأوج الهيمنة الأوروبية القديمة والمطلقة على الشؤون العالمية. وما كانت اليابان عضوة في المؤتمر، فما برح الغرب يراها دولة عجز متخلفة. وبخلافها « حضرت » الولايات المتحدة المؤتمر لادراكها أن قضايا التجارة والملاحة التي ناقشها المؤتمر ذات صلة بمصالحها في الخارج. بيد أنها ظلت وفي جميع الجوانب الاخرى خارج المسرح الدولي، ولم ترفع القوى الأوروبية العظمى درجة تمثيلها الدبلوماسي لدى واشنطن من درجة قائم بالاعمال الى سفير الا في عام ١٨٩٢ - وهي علامة دولة الصف الاول. وحضرت روسيا المؤتمر ايضاً، غير أنها لم تملك في افريقيا الا أقل المصالح قياساً بمصالحها العظمى في آسيا. وقد جاء اسمها في واقع الامر في القائمة الثانية لأسماء الدول المدعوة ولم تلعب دوراً يذكر سوى تقديمها العون لصالح فرنسا

ضد بريطانيا. وعليه غدا مصب الاهتمام هو العلاقة الثلاثية بين لندن وباريس وبرلين ومعها بسمارك في موقع الوسط عظيم الاهمية. وما فتىء مصير الكون مثلما كان قبل قرن أو أكثر بين أيدي مستشاري اوروبا. وللتأكيد نقول ان المؤتمر لو انبرى الى تقرير مستقبل الامبراطورية العثمانية بدلاً من حوض الكونغو، لتقمصت بلدان مثل النمسا - المجر وروسيا دوراً أكبر. لكن هذا لا يتناقض والحقيقة الدامغة لذلك الوقت: ان اوروبا كانت مركز العالم. وتلك هي الفترة عينها التي اعلن فيها الجنرال الروسي (دراجيمиров) ان «شؤون الشرق الاقصى تتقرر في اوروبا».

وفي غضون ثلاثة عقود تالية فقط - وهو زمن قصير حقاً في مجرى احداث نظام القوى العظمى - شرعت قارة اوروبا ذاتها تمزق نفسها شر تمزق وبات كثير من اعضائها قاب قوسين او ادنى من الانهيار، وفي ظرف ثلاثة عقود أخرى اكتملت النهاية وأضحت قارة اوروبا يباباً اقتصادياً، واستحالت اجزاء منها قاعاً صفصفاً، بل وآل مستقبلها الى أيدي صناع القرار في واشنطن وموسكو.

وبينما كان واضحاً أن أحداً لم يتنبأ بدقة بالدمار والقفر اللذين أصابا اوروبا بنقمتها في السنين التالية، فقد كان هناك بعض من المراقبين ثاقبي الفكر أواخر القرن التاسع عشر والذين تحسسوا الاتجاه الذي بدأت تسير فيه دينامية القوى العالمية. وتحدث المفكرون والصحفيون وكذلك السياسيون المعاهدون وكتبوا المقالات عن عالم يتطاحنه صراع دارويني مبتدل، وعن عالم الفلاح والاختفاق، والرفاء والشقاء. وأكثر من هذا، أنهم رقبوا أن النظام العالمي المستقبلي شرع يأخذ نمطاً آخر في أقل تقدير بحلول سنة ١٨٩٥ أو ١٩٠٠.

لكن أهم سمة انتعشت كانت انتعاش فكرة (دي توكفي) بتربع الولايات المتحدة وروسيا عرش القوتين العظميين في المستقبل. ولا عجب اذا فقدت هذه

النظرة ارضيتها ابان كارثة روسيا في الكريميا وظهور قوتها من طراز الدرجة الثانية في حرب عام ١٨٧٧ ضد تركيا، وكذلك خلال الحرب الاهلية الامريكية ومن ثم في عقود اعادة الاعمار والتوسع غرباً. غير أن نهاية القرن التاسع عشر وما رافقها من التوسع الصناعي والزراعي للولايات المتحدة وكذلك التوسع الروسي في آسيا قد زرعت في العديد من المراقبين الاوروبيين الخوف حيال النظام العالمي للقرن العشرين والذي ستؤول الهيمنة فيه الى السوط الروسي وحقية المال الامريكية. وطفق ميل اقوى من السابق الى القول أن تغير القوة الاقتصادية سيفضي الى تغييرات سياسية واقليمية ايضاً، سيما وأن الافكار التجارية الحديثة قد طغت على نظام التجارة الحرة العالمي المهيمن آنذاك. وأقر حتى رئيس الوزراء البريطاني الحذر اللورد (سالزبري) عام ١٨٩٨ أن العالم قد انقسم الى قوى «تعيش» وأخرى «تحتضر». وترجمت كثير من الاحداث على أنها تطبيق لقانون «البقاء للأصلح» الذي بدأ يحدد مصير الامم مثلما يحدد مصير أجناس الحيوانات: الهزيمة الصينية الاخيرة في حربها مع اليابان (١٨٩٤ - ١٨٩٥)، واسبانيا التي أذلتها الولايات المتحدة في صراعهما القصير عام ١٨٩٨ وتقهقر فرنسا أمام بريطانيا في حادث فاشودا حول النيل الاعلى (١٨٩٨ - ١٨٩٩). ولم تعد نزاعات القوى العظمى متكلفة حول القضايا الاوروبية - مثلما كان حالها عام ١٨٣٠ أو حتى ١٨٦٠ - حول أسواق وأقاليم امتدت في ربع الكون بأسره.

ولكن اذا غدت الولايات المتحدة وروسيا بفضل مساحتيهما وأعداد سكانيهما من بين القوى العظمى مستقبلاً، فمن ذا سيشاركهما؟ أما نظرية «الامبراطوريات العالمية الثلاث» أي الاعتقاد الشعبي أن ثلاث أكبر وأقوى أمم أو أربع في أقصاها ستبقى مستقلة لا غيرها فهي نظرية تنم عن مفهوم استعماري. لقد أخبر وزير المستعمرات البريطاني (جوزيف تشمبرلين) في سنة

١٨٩٧ بعض الحضور: « يبدو لي أن تيار الزمن سيلقي بكامل القوة بين ايدي الامبراطوريات الاقوى وأن الممالك الصغرى -أي غير المتقدمة- ستسقط في فلك الدول التابعة». ولذا حض الادميرال (ترتبس) زعيمه (ويلهلم) على بناء بحرية كبيرة كي تغدو المانيا: «احدى القوى العظمى الاربع في العالم»، بالاضافة الى روسيا، وانكلترا، وامريكا. كما حذر المسيو دارسي : «يجب أن ترتقي فرنسا أعلى السلم. فمن لا يتقدم مصيره التراجع ومن يتراجع سيداس بالاقدام». فللقوى التليدة كبريطانيا وفرنسا والنمسا -المجر، كان جوهر الأمر مدى استطاعتها الصمود بوجه التحديات الجديدة التي تهدد الوضع الدولي الدائم. فيما كانت مشكلة القوى الجديدة كالمانيا وايطاليا واليابان مدى استطاعتها اختراق ما اسمته برلين «عالم الحرية السياسية» قبل أن يسبق السيف العذل.

لا أرى حاجة للقول أن مثل هذه الافكار لم تأسر اليها جميع أبناء الاعراق البشرية لما أوشك القرن التاسع عشر على اسدال ستاره. فكثير منهم اقلقتهم القضايا الداخلية والاجتماعية، وكثير غيرهم تعلقوا بمثاليات الليبرالية والتجارة الحرة والتعاون السلمي. ومع ذلك هيمنت على النخبة الحاكمة والدوائر العسكرية والمنظمات الاستعمارية وجهة نظر تعلقت بالنظام العالمي الذي شدد على الصراع، والتغيير، والتنافس واستخدام القوة، وكذلك تنظيم المصادر القومية لدعم قوة الدولة. هنا انجرفت سريعاً مناطق العالم الأقل تطوراً، لكن ذلك كان مستهل القصة فقط؛ فقد جادل السياسي الجغرافي السير (هالفورد ماكيندر) أن الكفاءة والنمو والداخلي يجب أن يستبدلا التوسعية كهديف اساسي للدولة الحديثة بعد أن تضم اليها بعض الاقاليم القليلة. وسينشأ ارتباط أوثق من الآن «بين العموميات الجغرافية الاكبر والعموميات التاريخية الاطول»، أي أن الحجم وعدد السكان سوف ينعكسان بدقة أكبر على التوازنات العالمية، شريطة الاستغلال الامثل للمصادر الطبيعية. وسيكون شأن البلد ذي مئات

الملايين من السكان ضعيفاً. من ناحية أخرى، سيخبو بريق حتى الدولة الحديثة ان لم تستند الى اساس صناعي وانتاحي واسع. وهنا حذر الاستعماري البريطاني (ليوآمري): «ان القوى الناجحة هي تلك التي ملكت أعظم قاعدة صناعية، وان الشعوب التي حازت على القوة الصناعية وامتلكت ناصية العلم والاختراع لقادرة أن تهزم الشعوب الأخرى».

ثم سار جل تاريخ الشؤون الدولية في نصف القرن التالي ليؤكد صحة هذه النبوءات. اذ شهد تغيرات جذرية في موازين القوى سواء داخل اوروبا أم خارجها. فتقوضت اركان امبراطوريات عتيقة ورفعت رايات آخر جديدة. وبرز في الافق عالم (ثنائي القطب) بديلاً عن «عالم متعدد الاقطاب» (كما شهدناه عام ١٩٤٣). وحيي وطيس الصراع الدولي فاستعرت اوار حروب مختلفة جملة وتُفصّلاً عن الصدمات المحدودة في اوروبا القرن التاسع عشر. وأمست الانتاجية الصناعية -ومعها العلم والتكنولوجيا- أهم عنصر في القوة القومية، حتى انعكست التبدلات في الحصص الدولية من الانتاج التصنيعي على الحصص الدولية المتباينة من القوة والنفوذ الدبلوماسي. وما برح للافراد شأن في ذلك سيما في سياسات القوة لانهم استطاعوا السيطرة على واعادة تنظيم القوى الانتاجية للدولة العظمى، ومن كان سيقول أنهم بغير شأن في عصر لينين وهتلر وستالين؟ كما تجلت حقيقة، كالتي أماط عنها اللثام مصير المانيا النازية، أن اختبار قوة العالم عن طريق الحرب لم يبدِ قلامة ظفر من الرحمة على أية امة افتقرت الى القوة الصناعية - التقنية، وبالتالي افتقارها الى القوة التسليحية لتحقيق طموحات زعيمها.

واذا كانت الخطوط العريضة لصراعات القوى العظمى خلال العقود الستة هذه قد رسمتها تسعينيات القرن التاسع عشر، فان نجاح أو فشل البلدان «المنفردة» لما يزل قيد تقرير المصير. وما كان واضحاً أن جل هذا المصير اعتمد

على قدرة البلد على الحفاظ على او زيادة انتاجه التصنيعي . غير أن جزءاً كبيراً ارتكز أيضاً على حقائق الجغرافية الثابتة . هل كان البلد قريباً الى مركز الازمات العالمية، أم قابلاً في اطرافها؟ أكان حصيناً ضد الغزو؟ هل توجب عليه أن يتصدى لثلاث جبهات في آن واحد؟ ولعب التلاحم القومي، والروح الوطنية وكذلك القيود التي فرضتها الدولة على مواطنيها دوراً في هذا . فمدى قدرة مجتمع ما على رفع أوزار حرب قد اعتمد كثيراً على تركيبته الداخلية . وبما اعتمد على سياسة التحالف وصنع القرار . أيتصارع البلد كجزء من حلف كبير أم بمفرده؟ وهل دخل ذاك البلد ساحة المنازلة في مستهل الصراع أم عند منتصفه؟ وهل دخلت القوى الأخرى (المحايدة سابقاً) الحرب الى صف الاعداء؟

تشير هذه الاسئلة الى حقيقة أن أي تحليل سليم لموضوع «نشوء عالم ثنائي القطب وأزمة القوى الوسطى» بحاجة الى دراسة ثلاثة مستويات منفصلة ومتفاعلة في ذات الوقت: أولها هو التغيرات في القاعدة الانتاجية الصناعية - العسكرية طالما أن دولاً معينة باتت أكثر أو (أقل) قوة . وثانيهما العوامل الجغرافية السياسية والاستراتيجية والثقافية الاجتماعية التي أثرت على استجابات الدولة «المنفردة» للتغيرات الكبرى في التوازنات العالمية؛ وثالث المستويات هو التغيرات الدبلوماسية والسياسية التي أثرت ايضاً على فرص النجاح أو الفشل في حروب الائتلافات الكبرى في مطلع القرن العشرين .

التوازن المتبدل لقوى العالم

اتفق مراقبو الشؤون العالمية أن خطى التغير السياسي والاقتصادي كانت تتسارع أكثر من ذي قبل وهو ما سيققل النظام الدولي أكثر من السابق. لقد أسفرت التغيرات في موازين القوى عن زعزعة في الاستقرار أو عن حرب على الغالب. كتب ثوسيددس في «حرب البلبونسيان»: «ان ما جعل الحرب أمراً قائماً هو تنامي قوة أثينا والخوف الذي أثارته في اسبرطة». لكن التغيرات التي شهدتها الربع الاخير من القرن التاسع عشر والتي أثرت على نظام القوى العظمى كانت أكثر اتساعاً وسرعة من السابق.

لقد عنت شبكة التجارة والاتصالات الكونيين - التلغراف، والسفن البخارية، والقاطرات، والمطابع الحديثة - ان الانجازات العلمية والتكنولوجية وكذلك الطفرات الجديدة في الانتاج الصناعي يمكن نقلها من (قارة) الى اخرى في غضون سنوات فقط. ففي غضون خمس سنوات من محاولة (جلكرست و ثوماس) اختراع طريقة لتحويل المعادن الخام الفسفورية الرخيصة الى فولاذ خام، شهدت اوروبا أربعة وثمانين عملية تحويل جديدة كما انتقلت العملية الى الاطلنطس. فاضحت التنمية ولادة اكثر من تغيير في حصص البلدان من انتاج الفولاذ وهو ما انطوى بدوره على تغيير كبير في الامكانيات العسكرية.

غير أن الامكانيات العسكرية ليست هي القوة العسكرية كما رأينا آنفاً. فربما ارتأى عملاق اقتصادي أن يكون قزماً عسكرياً لأسباب تتعلق بثقافته

السياسية أو أمنه الجغرافي، وربما آثرت دولة لا تتمتع بالموارد الاقتصادية الضخمة أن تجعل من مجتمعتها قوة عسكرية جبارة. وقد شهدت هذه الفترة مثلها في غيرها المعادلة المبسطة: «القوة الاقتصادية = القوة العسكرية»، وهذا ما يحتم مناقشتها أدناه. ومع هذا، أمست الأصرة بين الاقتصاد والاستراتيجية أشد ارتباطاً في عصر الحرب الحديثة والمعتمدة على الصناعة. وهنا يتحتم علينا النظر إلى البيانات الاقتصادية في محاولتنا فهم التغيرات طويلة الأمد في موازين القوى العالمية بين ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. وقد انتقلت هذه البيانات على أساس إيضاح قدرة أمة ما على خوض حرب ما، ولذا لا تتضمن أية مؤشرات اقتصادية معروفة إذ إنها أقل فائدة في هذا الصدد.^(١)

(١) مثلاً: حصص التجارة العالمية التي تدعم بشكل غير متساو موقع القوى البحرية والتجارية، وتقلل من شأن القوة الاقتصادية للدول ذات القدرة الممتازة على الاكتفاء الذاتي.

جدول ١٢ : عدد السكان الكلي للقوى ، ١٨٩٠ - ١٩٣٨ (بالملايين)

١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨	
١١٦,٨	١٣٥,٦	١٥٩,٣	١٧٥,١	١٢٦,٦	١٥٠,٤	١٨٠,٦	١- روسيا
٦٢,٦	٧٥,٩	٩١,٩	٩٧,٣	١٠٥,٧	١١٩,١	١٣٨,٣	٢- الولايات المتحدة
٤٩,٢	٥٦,٠	٦٤,٥	٦٦,٩	٤٢,٨	٥٥,٤	٦٨,٥	٣- ألمانيا
٤٢,٦	٤٦,٧	٥٠,٨	٥٢,١	—	—	—	٤- النمسا - المجر
٣٩,٩	٤٣,٨	٤٩,١	٥١,٣	٥٥,٩	٦٢,١	٧٢,٢	٥- اليابان
٣٨,٣	٣٨,٩	٣٩,٥	٣٩,٧	٣٩,٠	٤١,٠	٤١,٩	٦- فرنسا
٣٧,٤	٤١,١	٤٤,٩	٤٥,٦	٤٤,٤	٤٥,٧	٤٧,٦	٧- بريطانيا
٣٠,٠	٣٢,٢	٣٤,٤	٣٥,١	٣٧,٧	٤٠,٣	٤٣,٨	٨- إيطاليا

ان عدد السكان لا يمكن أن يشكل مؤشراً عن القوة. بيد أن الجدول (١٢) يوحي كيف يمكن النظر الى روسيا والولايات المتحدة من الناحية الديموغرافية في أقل تقدير، نوعاً مختلفاً من القوى العظمى ومعها ألمانيا (وفيها بعد) اليابان التي بدأت كلتاها تبحر بنفسها عن الاخريات .

ثمة طريقتين للتعامل مع الأرقام المجردة للجدول (١٢). الأولى هي مقارنة عدد السكان الكلي لبلد ما مع جزئه القاطن في المدن (الجدول ١٣)، ذلك ان هذا مؤشر مهم عن التحديث الصناعي / التجاري؛ والطريقة الثانية تتلخص بمقارنة تلك النتائج مع مستويات التصنيع الفردي، مثلما تم قياسها لبلد «الصوة» بريطانيا العظمى (الجدول ١٤).

ومن السهل استخلاص تعميمات مفيدة من النظر الى هذه المؤشرات الرقمية في الجدولين ١٣ و ١٤ دون الحاجة الى الاستغراق في التفاصيل. فحالما دخلت معايير «التحديث» كحجم السكان المدنيين ومدى التصنيع، تغيرت مواقع القوى عن مواقعها المبينة في الجدول ١٢: فستهبط روسيا من الاول الى القاع، في أقل تقدير، حتى فترة التوسع الصناعي في ثلاثينيات القرن العشرين، وستقفز المانيا وبريطانيا من موقعيهما، فيما ستنفرد الولايات المتحدة بموقع المتميز لما ملكته من مجتمع وافر الاعداد وفاق التصنيع. وحتى في مستهل هذه الفترة، كانت الفجوة بين الامم الاقوى والاضعف جد واسعة، سواء بالمعيار المطلق أم النسبي. ومع عشية الحرب الكونية الثانية، ظلت تلك الفروقات قائمة. وربما شملت عملية التحديث هذه جميع البلدان وهي تمر بنفس «الاطوار»؛ الا ان هذا لم يعنِ بمصطلحات «القوة» ان جميعها قد استفادت بنفس الدرجة.

وتتضح «الفروقات» المهمة بين القوى العظمى أكثر اذا ما تمعن المرء في تفاصيل الانتاجية الصناعية. وهكذا اعيد ادراج الأرقام الانتاجية للحديد والفولاذ في (الجدول ١٥) باعتبارهما مؤشرين على القوة العسكرية الكامنة -في هذه الفترة، بالاضافة الى القدرة التصنيعية.

غير أن أفضل قياس لطاقة بلد ما التصنيعية يتأتى من حجم استهلاكه للطاقة من المصادر الطاقة الحديثة (الفحم، والنفط. والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية)، ذلك ان هذا يشكل مؤشراً لقدرة البلد الفنية على استثمار اشكال الطاقة غير الحية وكذلك مؤشراً لدرجة انتعاشه الاقتصادي. (الجدول ١٦).

الجدول ١٣ : سكان القوى العظمى من المدنيين (بالملايين) والنسبة المئوية التي شكلها الى اجمالي عدد السكان ١٨٩٠ - ١٩٣٨ .

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨
١- بريطانيا	١١,٢	١٣,٥	١٥,٣	١٥,٨	١٦,٦	١٧,٥	١٨,٧
(١)	(%٢٩,٩)	(%٣٢,٨)	(%٣٤,٦)	(%٣٤,٦)	(%٣٧,٣)	(%٣٨,٢)	(%٣٩,٢)
٢- الولايات المتحدة	٩,٦	١٤,٢	٢٠,٣	٢٢,٥	٢٧,٤	٣٤,٣	٤٥,١
(٢)	(%١٥,٣)	(%١٨,٧)	(%٢٢,٠)	(%٢٣,١)	(%٢٥,٩)	(%٢٨,٧)	(%٣٢,٨)
٣- ألمانيا	٥,٦	٨,٧	١٢,٩	١٤,١	١٥,٣	١٩,١	٢٠,٧
(٤)	(%١١,٣)	(%١٥,٥)	(%٢٠,٠)	(%٢١,٠)	(%٣٥,٧)	(%٣٤,٤)	(%٣٠,٢)
٤- فرنسا	٤,٥	٥,٢	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٦,٣	٦,٣
(٣)	(%١١,٧)	(%١٣,٣)	(%١٤,٤)	(%١٤,٨)	(%١٥,١)	(%١٥,٣)	(%١٥,٠)
٥- روسيا	٤,٣	٦,٦	١٠,٢	١٢,٣	٤,٠	١٠,٧	٣٦,٥
(٨)	(%٣,٦)	(%٤,٨)	(%٦,٤)	(%٧,٠)	(%٣,١)	(%٧,١)	(%٢٠,٢)
٦- إيطاليا	٢,٧	٣,١	٣,٨	٤,١	٥,٠	٦,٥	٨,٠
(٥)	(%٠,٩)	(%٩,٦)	(%١١,٠)	(%١١,٦)	(%١٣,٢)	(%١٦,١)	(%١٨,٢)
٧- اليابان	٢,٥	٣,٨	٥,٨	٦,٦	٦,٤	٩,٧	٢٠,٧
(٦)	(%٦,٣)	(%٨,٦)	(%١٠,٣)	(%١٢,٨)	(%١١,٦)	(%١٥,٦)	(%٢٨,٦)
٨- النمسا- المجر	٢,٤	٣,١	٤,٢	٤,٦	—	—	—
(٧)	(%٥,٦)	(%٦,٦)	(%٨,٢)	(%٨,٨)			

الجدول ١٤ : مستويات التصنيع الفردي (١٨٨٠ - ١٩٣٨)

(بالنسبة الى بريطانيا العظمى سنة ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٩٣٨	١٩٢٨	١٩١٣	١٩٠٠	١٨٨٠	
٢	١٥٧	١٢٢	١١٥	(١٠٠)	٧٨	١- بريطانيا العظمى
١	١٦٧	١٨٢	١٢٦	٦٩	٣٨	٢- الولايات المتحدة
٤	٧٣	٨٢	٥٩	٣٩	٢٨	٣- فرنسا
٣	١٤٤	١٢٨	٨٥	٥٢	٢٥	٤- ألمانيا
٥	٦١	٤٤	٢٦	١٧	١٢	٥- إيطاليا
	—	—	٣٢	٢٣	١٥	٦- النمسا
٧	٣٨	٢٠	٢٠	١٥	١٠	٧- روسيا
٦	٥١	٣٠	٢٠	١٢	٩	٨- اليابان

الجدول ١٥ : انتاج القوى من الحديد / الفولاذ (١٨٩٠ - ١٩٣٨)
(بملايين الاطنان، انتاج الحديد الخام السنة ١٨٩٠ ، وما بعده من الفولاذ)

١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨	
٩,٣	١٠,٣	٢٦,٥	٣١,٨	٤٢,٣	٤١,٣	٢٨,٨	الولايات المتحدة
٨,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٧	٩,٢	٧,٤	١٠,٥	بريطانيا
٤,١	٦,٣	١٣,٦	١٧,٦	٧,٦	١١,٣	٢٣,٣	المانيا
١,٩	١,٥	٣,٤	٤,٦	٢,٧	٩,٤	٦,١	فرنسا
٠,٩٧	١,١	٢,١	٢,٦	—	—	—	النمسا - المجر
٠,٩٥	٢,٢	٣,٥	٤,٨	٠,١٦	٥,٧	١٨,٠	روسيا
٠,١٢	—	٠,١٦	٠,٢٥	٠,٨٤	٢,٣	٧,٠	اليابان
٠,٠١	٠,١١	٠,٧٣	٠,٩٣	٠,٧٣	١,٧	٢,٣	ايطاليا

الجدول ١٦ : استهلاك القوى من الطاقة (١٨٩٠ - ١٩٣٨)

(بملايين الاطنان المترية من مكافئ الفحم)

١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨	
١٤٧	٢٤٨	٤٨٣	٥٤١	٦٩٤	٧٦٢	٦٩٧	الولايات المتحدة
١٤٥	١٧١	١٨٥	١٩٥	٢١٢	١٨٤	١٩٦	بريطانيا
٧١	١١٢	١٥٨	١٨٧	١٥٩	١٧٧	٢٢٨	المانيا
٣٦	٤٧,٩	٥٥	٦٢,٥	٦٥	٩٧,٥	٨٤	فرنسا
١٩,٧	٢٩	٤٠	٤٩,٤	—	—	—	النمسا - المجر
١٠,٩	٣٠	٤١	٥٤	١٤,٣	٦٥	١٧٧	روسيا
٤,٦	٤,٦	١٥,٤	٢٣	٣٤	٥٥,٨	٩٦,٥	اليابان
٤,٥	٥	٩,٦	١١	١٤,٣	٢٤	٢٧,٨	ايطاليا

يؤكد كلا الجدولين ١٥ و ١٦ التغيرات الصناعية السريعة التي حصلت بالمعايير «الشاملة» لبعض القوى في فترات معينة - المانيا قبيل عام ١٩١٤ ، وروسيا واليابان في الثلاثينيات ويشيران الى نسب النمو الابطأ لدى بريطانيا وفرنسا وايطاليا. كما يمكن لهما الاشارة «بالمعايير النسبية» الى مقارنة موقع البلد صناعياً عبر الزمن (الجدول ١٧).

الجدول ١٧ : اجمالي الامكانيات الصناعية للقوى بالمنظور النسبي (١٨٨٠ - ١٩٣٨)
(المملكة المتحدة سنة ١٩٠٠ = ١٠٠)

١٩٣٨	١٩٢٨	١٩١٣	١٩٠٠	١٨٨٠	
١٨١	١٣٥	١٢٧,٢	(١٠٠)	٣٧,٣	بريطانيا
٥٢٨	٥٣٣	٢٩٨,١	١٢٧,٨	٤٦,٩	الولايات المتحدة
٢١٤	١٥٨	١٣٧,٧	٧١,٢	٢٧,٤	المانيا
٧٤	٨٢	٥٧,٣	٣٦,٨	٢٥,١	فرنسا
١٥٢	٧٢	٧٦,٦	٤٧,٥	٢٤,٥	روسيا
—	—	٤٠,٧	٢٥,٦	١٤	النمسا - المجر
٤٦	٣٧	٢٢,٥	١٣,٦	٨,١	ايطاليا
٨٨	٤٥	٢٥,١	١٣	٧,٦	اليابان

وسيكون من الضروري أخيراً العودة في (الجدول ١٨) الى أرقام بايروش المتعلقة بالحصص من الانتاج الصناعي العالمي لايضاح مدى التغيرات الحاصلة بعد تحليل توازنات القرن التاسع عشر في الفصل السابق:

الجدول ١٨ : الحصص النسبية من الانتاج الصناعي العالمي (١٨٨٠ - ١٩٣٨) (بالمئة)

١٩٣٨	١٩٢٨	١٩١٣	١٩٠٠	١٨٨٠	
١٠,٧	٩,٩	١٣,٦	١٨,٥	٢٢,٩	بريطانيا
٣١,٤	٣٩,٣	٣٢,٠	٢٣,٦	١٤,٧	الولايات المتحدة
١٢,٧	١١,٦	١٤,٨	١٣,٢	٨,٥	المانيا
٤,٤	٦,٠	٦,١	٦,٨	٧,٨	فرنسا
٩,٠	٥,٣	٨,٢	٨,٨	٧,٦	روسيا
—	—	٤,٤	٤,٧	٤,٤	النمسا - المجر
٢,٨	٢,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٥	ايطاليا

موقع القوى في الحقبة من (١٨٨٥ - ١٩١٤)

واذا افقدتنا هذه الارقام تحديداً جأشنا، أي أن تمتلك قوة ما ٢,٧٪ من الناتج التصنيعي العالمي سنة ١٩١٣، وأخرى لم تملك من القدرات الصناعية عام ١٩٢٨ الا حوالي ٤٥٪ فقط من قدرات بريطانيا سنة ١٩٠٠، جدير بنا التأكيد أن جميع هذه الاحصائيات هي مجردة حتى يعاد صلبها في سياق تاريخي وسياسي جغرافي معين. ومع ذلك قد تنال البلدان ذات الناتج الصناعي المتساوي ترتيباً مختلفاً جذرياً في اطار مدى فاعلية القوة العظمى، لأسباب تقع خارج نطاق الناتج الصناعي وداخل حيز التماسك الاجتماعي لذلك البلد، وقابليته على تعبئة المصادر لنشاط البلاد، وكذلك موقعه الجغرافي، وقدراته الدبلوماسية. فاذا ما أخذنا بالاعتبار حدودنا في الحديث، لا يبدو ممكناً أن يستوعب هذا الفصل جميع الابعاد التي ذهب اليها (كوريلي بارنت) في دراسته الشاملة عن بريطانيا قبل سنين خلت. على أن الآتي من الحديث سيجعل من فحواه أقرب الى عمل بارنت الاوسع والذي يجادل فيه:

«ترتكز قوة دولة الامة بلا ريب على قوتها المسلحة، ومصادرها الاقتصادية والتكنولوجية؛ وكذلك على سمات البراعة والدهاء وبعد النظر التي تتميز بها سياستها الخارجية؛ وعلى كفاءة تنظيمها الاجتماعي والسياسي. وهي تتكىء على الامة نفسها، وعلى شعبها في مهاراته وطاقاته، وطموحاته، وانضباطه وروح المبادرة لديه، وكذلك معتقداته واساطيره واوهامه. وهي تقوم على درجة التلازم بين جميع هذه العوامل واحداً بالآخر. وفوق هذا لا يصح حساب القوة القومية بحد ذاتها ولا بترامي اطرافها بل بعلاقة قوتها بالتزاماتها الخارجية أو الامبراطورية؛ كما يتوجب حسابها نسبياً الى قوة الدول الأخرى».

ولعل خير من لنا فيه ايضاح للتباين في الفاعلية الاستراتيجية الكبرى هو النظر أولاً الى الثلاثة الجدد القادمين للنظام الدولي وهم ايطاليا والمانيا واليابان. لقد تحولت ايطاليا والمانيا الى ولايات متحدة في عامي ١٨٧٠ - ١٨٧١؛ فيما خرجت الثالثة من قوقعتها بعد تولي (ميجي)^(١) الامبراطورية سنة ١٨٦٨. كانت ثمة دوافع تعتمل في نفوس الشعوب الثلاثة لمحاكاة القوى القائمة. وكانت جميعها تكتسب أقاليم فيما وراء البحار عند ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر؛ وشرعت كل منها ببناء اسطول حديث لاتمام ركائز جيشها الدائم. وامست كل منها ايضاً عنصراً مهماً في الحسابات الدبلوماسية في هذا العهد، وباتت في نهاية عام ١٩٠٢ شريكاً متحالفاً مع احدى القوى القديمة. وبرغم هذا عجزت كل سمات التشابه هذه عن التغلب على الاختلافات ضاربة الاطناب في القوة الحقيقية التي امتلكتها كل منها.

إيطاليا : جسد نشوء الامة الايطالية المتحدة، في الوهلة الاولى، انتقالاً كبيراً في الموازين الاوروبية. فها هي كتلة منسجمة الاعراق يقطنها ثلاثون مليون نسمة ويتكاثرون بسرعة اقتربت بعددهم من عدد سكان فرنسا لعام ١٩١٤، نأت بنفسها عن صيرورتها حفنة من الولايات الصغيرة المتطاحنة بسبب الهيمنة الاجنبية أو بسبب التدخل الخارجي. ولم يكن جيشها وبحريتها جد كبيرين في هذه الفترة لكنها كانا ذا شأن لا يستهان به، كما يوضح الجدولان ١٩ و ٢٠.

(١) ميجي تنو او موتسوهيتو Meiji Tenno (١٨٥٢ - ١٩١٢): امبراطور اليابان ١٨٦٧ الغى النظام الاقطاعي وأقر الدستور. أدخل المدنية الغربية وانتصر على الصين ١٨٩٥ وروسيا ١٩٠٥.

الجدول ١٩ : الملاكات العسكرية والبحرية للقوى من الافراد (١٨٨٠ - ١٩١٤)

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
روسيا	٧٩١,-	٦٧٧,-	١,٦٢,-	١,٢٨٥,-	١,٣٥٢,-
فرنسا	٥٤٣,-	٥٤٢,-	٧١٥,-	٧٦٩,-	٩١٠,-
المانيا	٤٢٦,-	٥٠٤,-	٥٢٤,-	٦٩٤,-	٨٩١,-
بريطانيا	٣٦٧,-	٤٢٠,-	٦٢٤,-	٥٧١,-	٥٣٢,-
النمسا - المجر	٢٤٦,-	٣٤٦,-	٣٨٥,-	٤٢٥,-	٤٤٤,-
ايطاليا	٢١٦,-	٢٨٤,-	٢٥٥,-	٣٢٢,-	٣٤٥,-
اليابان	٧١,-	٨٤,-	٢٣٤,-	٢٧١,-	٣٠٦,-
الولايات المتحدة	٣٤,-	٣٩,-	٩٦,-	١٢٧,-	١٦٤,-

الجدول ٢٠ : حمولة السفن الحربية للقوى (بالاطنان) (١٨٨٠ - ١٩١٤)

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
بريطانيا	٦٥٠,-	٦٧٩,-	١,٠٦٥,-	٢,١٧٤,-	٢,٧١٤,-
فرنسا	٢٧١,-	٣١٩,-	٤٩٩,-	٧٢٥,-	٩٠٠,-
روسيا	٢٠٠,-	١٨٠,-	٣٨٣,-	٤٠١,-	٦٧٩,-
الولايات المتحدة	١٦٩,-	٢٢٤٠,-	٣٣٣,-	٨٢٤,-	٩٨٥,-
ايطاليا	١٠٠,-	٢٤٢,-	٢٤٥,-	٣٢٧,-	٤٩٨,-
المانيا	٨٨,-	١٩٠,-	٢٨٥,-	٩٦٤,-	١,٣٠٥,-
النمسا - المجر	٦٠,-	٦٦,-	٨٧,-	٢١٠,-	٣٧٢,-
اليابان	١٥,-	٤١,-	١٨٧,-	٤٩٦,-	٧٠٠,-

لقد اصطدمت نهضة إيطاليا دبلوماسياً، كما موضح اعلاه، بجارتها من القوى العظمى وهما فرنسا والنمسا - المجر، وبينما بدا ظاهرياً أن دخول إيطاليا الحلف الثلاثي عام ١٨٨٢ قد بدد «الخصومة» الإيطالية - النمساوية، فهو قد أكد أن فرنسا المنعزلة قد أضحت بمواجهة خصوم على جبهتين. وبدأت إيطاليا بعد عقد واحد فقط من توحيدها عضواً كاملاً في نظام القوى الأوروبية العظمى، وباتت روما من بين العواصم الكبيرة الأخرى (لندن وباريس وبرلين وبطرسبرغ وفيينا والقسطنطينية) التي اعتمدت لديها سفارات كاملة.

بيد أن تبوء إيطاليا منزلة القوى العظمى قد غطى على عدد من نقاط الضعف وأولها التخلف الاقتصادي، لا سيما في الجنوب الريفي. فكانت نسبة الامية لديها - ٦, ٣٧٪ وأكثر منها في الجنوب (أعلى بكثير من نسبتها في أية دولة أوروبية غربية أو شمالية، وهذا يعكس تخلف الزراعة الإيطالية): اراض صغيرة، وتربة رديئة، واستثمار ضئيل، ومواصلات سيئة. وضارع مجمل انتاج إيطاليا ودخلها الفردي نظيريهما لدى المجتمعات الفلاحية في اسبانيا وأوروبا الشرقية لا نظيريهما في هولندا أو ويستفاليا. وإيطاليا لم تملك فحمًا، ومع هذا، وبرغم تحويلها الى الطاقة الكهربائية، ظل الفحم البريطاني مصدراً لـ ٨٨٪ من الطاقة الإيطالية، وهو ما شكل استنزافاً لميزان مدفوعاتها ونقطة ضعف استراتيجية مروعة. وفي خضم هذه الظروف، ، أمست الزيادة السكانية دون توسع صناعي اساسي نعمة مزدوجة، ذلك انها قلصت النمو الصناعي على المستوى الفردي مقارنة بالقوى الغربية الأخرى، وكان لهذه المقارنة ان تسوء لو لم يهاجر مئات الالوف من الطليان عبر المحيط الاطلسي سنوياً. كل هذا جعل منها -وفقاً لعبارة (كمب)- «القادم الجديد المتضرر».

وما هذه بأمارات انعدام التحديث في إيطاليا. فهي تلك الفترة التي أشار فيها المؤرخون الى «الثورة الصناعية للعهد الجيوليشياني» والى «تغيير حاد في الحياة

الاقتصادية لبلادنا». ففي الشمال - في أقل تقدير- ثمة انتقال كبير نحو الصناعات الثقيلة - الحديد والفولاذ، وبناء السفن، وتصنيع السيارات، إضافة الى المنسوجات. كما شهدت إيطاليا في السنوات ١٨٩٦ - ١٩٠٨ «اندفاعاً كبيراً» نحو التصنيع حسب رأي (جرينشركون)؛ وهنا انتعشت الصناعة الإيطالية أسرع من أية صناعة أوروبية أخرى، وازدادت الهجرة من الريف الى المدن، واعاد النظام المصرفي ترتيب أعماله كي يوفر الاموال اللازمة للصناعة، كما نما الدخل القومي الحقيقي بقوة. وحقت زراعة سفوح الجبال تقدماً مشابهاً.

وعلى أية حال، سرعان ما سيبدأ هذا الاجمالي بفقدان بريقه عند مقارنة الاحصائيات الإيطالية بنظيراتها. فبرغم ان إيطاليا انشأت صناعة حديد وفولاذ، لم يبلغ انتاجها في عام ١٩١٣ الا واحد الى ثمانية من انتاج بريطانيا فقط، وواحد الى سبعة عشر من انتاج المانيا، وخمسي انتاج بلجيكا. وهي قد حققت معدلات سريعة في النمو الصناعي، لكن ذلك بدأ من مستوى واطيء جداً فكانت النتائج الحقيقية غير كبيرة. ولم تنل الدولة عشية الحرب الكونية الاولى الا أقل من ربع القوة الصناعية البريطانية لسنة ١٩٠٠، وانخفضت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي من ٢,٥٪ سنة ١٩٠٠ الى مجرد ٢,٤٪ سنة ١٩١٣. وما تجدر الاشارة اليه ان جميع القوى العظمى الأخرى - باستثناء اليابان - قد امتلكت ضعفين ان لم تكن ثلاثة اضعاف محصلة إيطاليا الصناعية التي ادرجت في آخر قائمة القوى العظمى، بل كان لبعضها أمثال بريطانيا ومانيا ستة أضعاف القوة الإيطالية وواحدة وهي الولايات المتحدة فأعظم منها بأكثر من ثلاث عشرة مرة.

لقد كان ممكناً التعويض عن هذا الضعف لدرجة ما لو ابدى الشعب الإيطالي روحاً أعلى من التلاحم الوطني والتصميم. غير أن كليهما كان غائباً. فالولاءات ضمن الكتلة السياسية الإيطالية لم تكن قط قومية بل عشائرية أو محلية

وربما اقليمية . وفاقمت روح العدائية بين الحكومة الايطالية وبين الكنيسة الكاثوليكية -التي منعت أعضائها من خدمة الدولة- في اتساع الهوة المتأصلة بين الشمال والجنوب والتي ازادها اتساعاً التصنيع الذي حظي به الشمال . وعرقلت ايضاً اخراج المجتمع القروي لمعظم أجزاء شبه الجزيرة الى العالم الخارجي . وتعسر التجنيد الالزامي واستحال تشكيل الوحدات العسكرية بالاعتماد على المبادئ الاستراتيجية بدلاً من الحسابات السياسية الاقليمية . واتسمت العلاقات بين السلطتين المدنية والعسكرية بسوء الفهم المتبادل وانعدام الثقة . وحامت الشكوك حول الكفاءة العسكرية الايطالية طويلاً قبل وقت كارثة (كابوريتو) سنة ١٩١٧ أو فاجعة الحملة المصرية سنة ١٩٤٠ ، بسبب نزعة المجتمع الايطالي الكارهة للعسكرة ، واتحطاط مستويات ضباط فيالقها وكذلك شحة الانفاق على الاسلحة الحديثة . أما حروب توحيدها فقد اعتمدت على التدخل الفرنسي ، ومن ثم التهديد البروسي للنمسا - المجر . وجاءت مصيبة (ادوا) (في الحبشة) فوصمت جيش ايطاليا بالعار ، فهو الجيش الاوروبي الوحيد الذي ذاق علقم الهزيمة على يد مجتمع افريقي لم يملك بعد أيأ من وسائل الاستجابة الفاعلة . وجسد قرار الحكومة الايطالية بمحاربة ليبيا (١٩١١-١٩١٢) الذي أخذ الأركان العامة الايطالية على حين غرة ، كارثة مالية من الطراز الاول . وبحريتها التي لاحت جد كبيرة عام ١٨٩٠ ، فقد تآكلت على وتيرة مستمرة وتعاضم الارتياب حيال كفاءتها . ودوماً ما أملت قيادات البحرية الملكية المتعاقبة في البحر المتوسط أن يقف الاسطول الايطالي محايداً لا حليفاً لو اشتبكت في حرب مع فرنسا بهذه الفترة .

كانت عواقب كل ذلك على موقف ايطاليا الدبلوماسي والاستراتيجي غريبة للآمال . لقد أدركت الاركان الايطالية العامة ليس فقط قلة أفراد جيشها وضعف تجهيزاته مقارنة مع فرنسا تحديداً أو النمسا - المجر ، بل وفقهت أيضاً

أن رداءة شبكة السكك الحديدية الإيطالية وكذلك تجذر النزعة الإقليمية قد أحالتا بينهم وبين النشر المرن وواسع النطاق للقوات الإيطالية على الطريقة البروسية . ولم تخبر البحرية الإيطالية عجزها فحسب بل وعلمت أن انكشاف ساحل إيطاليا وطوله قد جعل من سياسات بلادها التحالفية جد متأرجحة ، وبذلك استحال تخطيطها الاستراتيجي أكثر فوضوية من قبل . وقد بدت معاهدة التحالف التي وقعتها إيطاليا مع برلين عام ١٨٨٢ مريحة أول وهلة سيما وقد بدا أن بسمارك شل حركة فرنسا ، لكن إيطاليا سعت آنذاك جاهدة الى تمتين علاقاتها مع بريطانيا باعتبارها الوحيدة القادرة على تحييد الاسطول الفرنسي . ثم شعرت إيطاليا بعد عام ١٩٠٠ ، لما تقاربت بريطانيا وفرنسا أكثر ، وتعددت بريطانيا مع ألمانيا عقب تعاونهما ، ان لا خيار لها غير الانضمام الى الائتلاف الانكليزي - الفرنسي ، وعزز المتبقي من المقت للنمسا - المجر هذه الخطوة . وبذلك احتلت إيطاليا عام ١٩١٤ موقعاً أشبه بموقعها عام ١٨٧١ . لقد كانت «أقل القوى العظمى» : مجهولة المرامي في عيون جيرانها والتي حازت على اطماع تجارية وتوسعية في الالب ، والبلقان ، وشمال افريقيا واماكن أخرى تصادمت بسببها بمصالح الاصدقاء والاعداء على السواء . وظلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تحد من تأثيرها في مسرح الاحداث ، ومع هذا بقيت لاعباً في الساحة . ان تحصيل هذا القول الحاصل أن معظم الحكومات أرادت لها إيطاليا شريكاً لا عدواً ، بيد أن هامش الفائدة منها ما كان كبيراً .

اليابان :

إذا كانت إيطاليا عضواً هامشياً في نظام القوى العظمى سنة ١٨٩٠ ، فما كانت اليابان حتى في ذلك النادي - فهي قد خضعت وعلى مدى قرون لحكم اقطاعي غير مركزي تألف من أسياذ الاراضي (طبقة النبلاء الاقطاعية) (وايميو)

وطبقة المحاربين الارستقراطيين (ساموراي). لقد افتقدت اليابان وبسبب فقرها للمصادر الطبيعية وكذلك وجود التضاريس الجبلية التي لم تترك لها الا ٢٠٪ من الاراضي صالحة للزراعة، الى جميع المستلزمات الأولية المألوفة للنهضة الاقتصادية. وظل اليابانيون لا يبصرون لشيء غير بلدهم ولم يستجيبوا لأي تأثير خارجي حتى منتصف القرن التاسع عشر، بعد أن عزلتهم لغتهم المعقدة وشعورهم العميق بتفردهم الحضاري عن باقي أجزاء المعمورة. وعليه، وهذه الاسباب مجتمعة، ظهرت اليابان كأن قدرها أن تبقى غير ناضجة سياسياً، ومتخلفة اقتصادياً، وقاصرة عسكرياً بمعايير القوى العظمى. ومع ذلك امست لاعباً أساسياً في السياسة الدولية في الشرق الاقصى في غضون فترة جيلين.

أما سبب هذا التحول الذي خلقتة عودة مييجي عام ١٨٦٨ فهو عزم اعضاء النخبة اليابانية المتنفذة على تحاشي سيطرة واستعمار الغرب، كما حصل في ربوع آسيا الاخرى، حتى وان انطوت اجراءات الاصلاح على تقويض النظام الاقطاعي وتبدي مقاومة قاسية من عشائر الساموراي. كان يجب أن تشهد اليابان تحديثاً ليس لأن المقاولين والتجار أرادوا ذلك، وانما لأن «الدولة» احتاجت هذا الشيء. فبعد الفراغ من سحق المعارضة المبكرة سار التحديث يخطى حثيثة تقزمت أمامها مساعي كولبرت وفريدريك الاكبر. وتأسس دستور جديد استند الى الاسلوب البروسي- الالماني. واعيد صياغة النظام القضائي، وتوسع النظام التعليمي كثيراً فبلغت البلاد درجة متفردة في التعليم. وتغير التقويم واستبدلت الازياء ونشأ نظام مصرفي حديث وتم جلب الخبراء من البحرية الملكية البريطانية لاستقاء أحدث الآراء حول بناء اسطول ياباني حديث، واستدعت خبراء الاركاب البروسية العامة للمساعدة في تحديث الجيش. وارسل الضباط اليابانيون الى الاكاديميات العسكرية والبحرية الغربية؛ وابتيعت الاسلحة الحديثة من الخارج بالرغم من انشاء صناعة اسلحة محلية. وشجعت الدولة على

انشاء شبكة سكك حديد، وخطوط شحن؛ وتعاضدت مع المقاولين اليابانيين البارزين لتطوير صناعة ثقيلة، وصناعات الحديد، والفولاذ، وبناء السفن، اضافة الى تحديث انتاج المنسوجات. واستثمرت الاعانات الحكومية في تشجيع المصدرين، وتحفيز الشحن وارساء قواعد صناعة حديثة. فارتفعت صادرات اليابان وخاصة من الحرير والمنسوجات. ويكمن وراء كل هذه التطورات الالتزام السياسي الجاد بتحقيق الشعار الوطني: «بلد غني ذو جيش قوي». فسارت القوة الاقتصادية والعسكرية اليابانية جنبا الى جنب.

غير أن ذلك سلخ من الوقت دهرأ، وبقيت المعوقات كأداء. فبرغم أن سكانها المدنيين قد تضاعفوا عدداً بين ١٨٩٠ - ١٩١٣، بقيت اعداد العاملين بالزراعة نفسها تقريباً، وظل اكثر من ثلاثة أخماس اليابانيين حتى عشية الحرب الكونية الاولى يحترفون الزراعة، والصيد، وقطع الاخشاب، ومنعت طبيعة الريف الجبلية وصغر حجم الاراضي الزراعية اليابان أن تشهد (ثورة زراعية) على غرار النموذج البريطاني، مثلاً، برغم التحسينات العديدة التي شهدتها التقنية الزراعية. وبسبب هذه القاعدة الزراعية عميقة الجذور اتجهت جميع مقارنات الامكانيات الصناعية أو مستويات التصنيع الفردي الى الاقتراب من أو عند النهاية الصغرى لمستويات القوى العظمى في هذين الحيزين (انظر الجدولين ١٤ و ١٧ أعلاه) وما برحت اليابان متخلفة في ميادين كثيرة بالرغم من انتعاشها الصناعي قبل عام ١٩١٤ الذي أكدته حجم استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة، وتزايد حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي. وكان انتاجها من الحديد والفولاذ ضئيلاً، واعتمدت شديداً على المستوردات. وظلت تشتري سفناً حربية من الخارج برغم التوسع الكبير في صناعة سفنها. وعانت من ازمة مريرة في رأس المال، واحتاجت الى الاقتراض، لكنها لم تنل ما يكفيها للاستثمار في الصناعة أو البنية التحتية أو القوات المسلحة. ومن الناحية الاقتصادية، اجترحت المعجزات

لتغزو الدولة غير الغربية الوحيدة التي انطلقت في غمار الثورة الصناعية في عهد الامبريالية الحديثة، ومع هذا لما تزال دولة ذات وزن خفيف صناعياً ومالياً بالمقارنة مع بريطانيا، والولايات المتحدة، والمانيا.

ثمة عاملين أمدوا اليابان بيد العون لتبلغ مصاف القوى العظمى وتتخطى إيطاليا، مثلاً. الاول هو عزلتها الجغرافية. اذ لم يهدد الساحل القاري القريب شيء أكبر من الامبراطورية الصينية المتهالكة. وبينما تراءت احتمالية سقوط الصين ومنشوريا وكوريا في ايدي قوة عظمى أخرى، وضعت الجغرافية اليابان في أقرب موقع الى تلك الاقاليم التي لن تطلها أية دولة امبريالية أخرى - وهو ما اكتشفته روسيا، ولسوء حظها، حين حاولت اسعاف جيشها على طول ستة آلاف ميل من السكك الحديد عامي ١٩٠٤ - ١٩٠٥، ومثلما اكتشفت البحرستان البريطانية والامريكية ذلك بعد بضعة عقود حين أعيتهما العضلات السوقية في سعيهما انقاذ الفلبين وهونغ كونغ وملايا.

وثاني العاملين هو «معنوي». لقد كان أمراً مقضياً أن يفضي شعور اليابانيين العميق بتفردهم الحضاري وتقليدهم الموروث بتبجيل امبراطورهم وتعظيمهم لدولتهم وروح الساموراي في الشجاعة العسكرية وشرفها وتأكيدها على التدريب والجلد العسكريين، الى ولادة ثقافة سياسية متقدمة الوطنية ولا تهاب التضحيات فعززت دوافع اليابانيين بالتوسع لتغزو دولتهم (سيده آسيا الشرقية) بما يخدم أمنهم القومي ويهيأ لهم الاسواق الخارجية والمواد الاولية. وقد انعكست هذه المفاهيم على الحملة العسكرية والبحرية الناجحة ضد الصين سنة ١٨٩٤ يوم اشتبك البلدان بسبب مطالبهما في كوريا. وبدأت القوات اليابانية ذات التجهيز الافضل في البر والبحر أنها تقا تل بارادة تحقيق النصر. حتى اضطرت اليابان في نهاية الحرب و بسبب التهديد الثلاثي (الروسي، والفرنسي، والالمانى) ان تتخلى على مضض عن مطالبها في (بورت آرثر) و (شبه جزيرة لياتونغ)، لكن هذا

عزز تصميم طوكيو على تكرار المحاولة لاحقاً. وقليلون هم، إن وجدوا، في الحكومة الذين امتنعوا من استنتاج البارون هاياشي الكتيب:

«ان دعت الضرورة الى وجود سفن قتالية جديدة فعلينا بناءها بأي ثمن كان؛ وان نقصت الكفاية جيشنا فيجب تعزيزه من الآن؛ بل وتغيير نظامنا العسكري بأسره ان تطلب الامر ذلك»

ولهذه اللحظة أقول أن على اليابان الهدوء والتزام الصمت كي تبدد من حولها الشكوك، واثناء ذلك لا بد من ارساء اسس القوة القومية؛ وما عسانا أن نفعل الآن أكثر من أن نرقب ونتحين الفرصة في الشرق التي لا بد أن تأتي يوماً ما. ولسوف تقرر اليابان مصيرها بنفسها عند حلول ذلك اليوم»

وأزفت ساعة الثأر بعد عشر سنين حين اصطدمت اطماعها في كوريا ومنشوريا بأطماع روسيا القيصرية. وفيما أسر اسطول الادميرال الياباني (توكو) عيون المراقبين وهو يسحق السفن الروسية في معركة تسوشيما الحاسمة، اذهلت قابلية المجتمع الياباني على التحمل المراقبين الآخرين. واستحسن الغرب الضربة المباغثة في بورت آرثر (وهي عادة بدأت في الصراع مع الصين عام ١٨٩٤ وانتعشت في ١٩٤١) مثلما ابهره حماس القوميين اليابانيين لتحقيق نصر شامل مهما كانت التضحيات. وأكثر من هذا استحساناً كان أداء الضباط والجنود اليابانيين في المعارك البرية حوالي بورت آرثر وموكدين حيث توفي عشرات الالوف من الجنود أثناء عبورهم حقول الالغام ، والاسلاك الشائكة، واختراقهم وابل نيران الرشاشات قبل احتلالهم الخنادق الروسية. ولاح جلياً أن روح الساموراي لقادة أن تصنع الانتصارات في ميدان الوغى بمجرد الحراب حتى في عهد الحروب الصناعية. فان كانت المعنويات وروح الانضباط ما برحت مستلزمات حيوية للقوة القومية كما استنتج ذلك جميع الخبراء العسكريين المعاصرين،

فاليابان ثرية بهذه المستلزمات .

ومع ذلك لم تكن اليابان قوة عظمى كاملة الجوانب . فقد حالفها الحظ في مقاتلة الصين الاكثر تخلفاً ، وروسيا المنهكة باعبائها العسكرية والمشتتة بين المسافة الشاسعة بين بطرسبرغ والشرق الاقصى . فضلاً عن أن التحالف الانلكو - ياباني لعام ١٩٠٢ أتاح لها القتال بعيداً عن تدخل قوى ثالثة . واعتمدت بحريتها على سفن القتال البريطانية البناء ، وقاتل جيشها ببنادق كروب . والاهم من كل شيء انها أدركت استحالة تمويل تكاليف الحرب الباهظة من مصادرها فقط ، فاتكلت على القروض العائمة من الولايات المتحدة وبريطانيا . وكما اتضح ، انحدرت اليابان الى شفير الافلاس بنهاية عام ١٩٠٥ يوم دخلت في مفاوضات السلام مع روسيا . وربما لم تدرك جماهير طوكيو ذلك التي كان رد فعلها الغضب من الشروط الضعيفة التي أنقذت روسيا . ومع ذلك نالت القوات المسلحة اليابانية اثر تحقيقها النصر آيات الفخار وأكاليل الغار ، وانتعش اقتصاد البلاد واعترف الجميع بمكانتها كقوة تعظمى (ولو قوة اقليمية) . ولم يعد بوسع احد أن يمد اصبعاً للشرق الاقصى دون أن يضع لرد فعلها حساب . غير أن ما لم يكن واضحاً بعد هو استطاعتها التوسع دون أن تثير على نفسها رد فعل القوة العظمى الاخرى .

المانيا: أكد عاملان ان نشأة المانيا الامبراطورية له تأثير أعجل واعظم على موازين القوى العظمى مما « للقادمين الجديدين » الآخرين (ايطاليا واليابان). كان أولهما أنها برزت، وبخلاف اليابان، في قلب نظام الدول الاوروبية القديم؛ فاصطدمت مباشرة بمصالح النمسا - المجر وفرنسا، وبدل وجودها المواقع النسبية «لجميع» القوى العظمى في اوروبا. أما العامل الثاني فهو النمو السريع والشامل لألمانيا في المجالات الصناعية، والتجارية والعسكرية، والبحرية. فأضحت قوتها القومية بمطلع الحرب الكونية الاولى ثلاثة أو أربعة أضعاف قوة اليابان أو ايطاليا، بل وتخطت كثيراً فرنسا وروسيا وربما حتى بريطانيا. فغدت الآن اقوى دولة في اوروبا ولا تزال آخذة بالنمو. وهذا وحده ما جعل «المسألة الالمانية» الشغل الشاغل للسياسة العالمية لاكثر من نصف قرن بعد عام ١٨٩٠، مثلما صرح في حزيران من عام ١٩١٤ اللورد (ولبى) البالغ آنذاك من العمر ثمانين عاماً «أن المانيا التي أتذكر في خمسينيات عمري كانت مجموعة من ولايات لا تخشى فيها شيئاً يتسببها أمراء لا توليهم أنى اهتمام».

ولا يسعنا هنا سوى ايراد تفاصيل قليلة عن النمو الانفجاري في الاقتصاد الالمانى. اذ ارتفع عدد سكانها من ٤٩ مليون سنة ١٨٩٠ الى ٦٦ مليون نسمة سنة ١٩١٣ - فغدت الثانية اوروبياً بعدد سكانها بعد روسيا - لكنها تخطت بفضل ما ملك شعبها من مستوى تعليمي ومعدل دخل فردي أعلى من نظيريهما في روسيا القوة الروسية كما ونوعاً. فاذا كان ٣٣٠ شخص من كل ألف مجند ايطالي هم أميون (حسب احد المصادر الايطالية)، فان النسب المقابلة هي ٢٢٠ / ١٠٠٠ في النمسا - المجر و ٦٨ / ١٠٠٠ في فرنسا، و ١ / ١٠٠٠ في المانيا. ولم تقتصر هذه الفوائد على الجيش البروسي، بل ان النظام التعليمي الالمانى من جامعات ومعاهد فنية أخرج ما تحتاجه المصانع من عمال مهرة، والمؤسسات من مهندسين حسني التدريب، والمختبرات من كيميائيين والشركات من مدراء ومندوبي

مبيعات. وحين استثمرت هذه المعرفة في الزراعة لم يأل المزارع الألماني جهداً في استخدام الاسمدة الكيماوية وأن يلجأ الى أساليب الزراعة الحديثة لزيادة حاصل أرضه التي أنتج الهكتار منها غلة أكثر من إنتاج اية ارض أخرى لأي من القوى العظمى الاخرى. وأعطيت الزراعة الألمانية تعريفاً حمائياً ضخماً بوجه المواد الغذائية الامريكية والروسية الارخص ترضية للمنظمات الفلاحية الألمانية وجماعات الاقطاعيين البروسيين. ومع هذا وبسبب الكفاءة النسبية للقطاع الزراعي الكبير، لم يعيق هذا القطاع اجمالي الدخل القومي الألماني أو اجمالي انتاجها بالدرجة التي أصابت باقي القوى الاخرى.

بل أن ألمانيا ميزت نفسها في هذه السنين بفضل توسعها الصناعي. فانتاج الفحم طفر من ٨٩ مليون طن عام ١٨٩٠ الى ٢٧٧ مليون طن عام ١٩١٤، أي أقل من بريطانيا فقط (٢٩٢ مليون طن)، واعدى من انتاج النمسا - المجر (٤٧ مليون طن)، وفرنسا (٤٠ مليون طن) وروسيا (٣٦ مليون طن). اما زيادات انتاج الفولاذ فكانت مذهلة تخطت في عام ١٩١٤ بانتاجها البالغ (٦, ١٧ مليون طن) انتاج بريطانيا، وفرنسا، وروسيا مجتمعة. وأهم من ذلك كانت صناعاتها الجديدة للقرن العشرين من الكهربائيات، والبصريات، والمواد الكيماوية. وهيمنت الشركات العملاقة ك (سيمنز) و (أي ئي جي) اللتين استخدمتا ١٤٢ ألف موظف على صناعة الكهربائيات الاوروبية. فيما انتجت شركات المواد الكيماوية الألمانية وعلى رأسها (باير) و (هوشت) ٩٠٪ من اصباغ العالم. فانعكست قصة النجاح هذه على ارقام التجارة الخارجية الألمانية، اذ تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٨٩٠ - ١٩١٣، مقربة ألمانيا أكثر الى بريطانيا باعتبارها زعيمة العالم في ميدان التصدير. ولا عجب إن توسعت بحريتها التجارية، لتغدو ثاني أكبر بحرية تجارية عالمية يوم دقت طبول الحرب العالمية الاولى؛ اذ تجاوزت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي آنذاك (٨, ١٤٪) حصة بريطانيا

(٦, ١٣٪) وبلغت ضعفي ونصف حصة فرنسا (١, ٦٪). فأصبحت قلب القوة في أوروبا، ولم تبطيء قلة رأسها كثيراً من تقدمها. فلا غرابة إن أبتهج القوميون مثل (فريدريك ناومان) من مظاهر النمو هذه ومضامينها لمكانة ألمانيا في العالم. فكتب: «إن العرق الألماني ليأتي بها وهي ستأتي إليه بالجيش والبحرية والمال والقوة . . . ولا تنهياً أدوات القوة الحديثة إلا حين يشعر الشعب النشيط بربيع الحياة يدب في أوصاله».

فليس من قبيل المفاجأة أن يهلل القوميون مثل (ناومان) وتحث الجماعات الداعية للتوسع مثل العصبة الألمانية وعصبة البحرية الألمانية على مد النفوذ الألماني عبر أوروبا وفيما وراء البحار. وفي الواقع شهدت جميع أروقة القوى العظمى في هذا العهد «الامبريالي الجديد» دعوات مماثلة للدعوة الألمانية؛ فأشار (جلبرت موراي) سنة ١٩٠٠ أن «جميع البلدان» نزعت إلى نفخ أوداجها «نحن نخبة وزهرة الأمم . . . ونحن مؤهلون من جميع النواحي لنحكم الآخرين». ولعل الأهم أن النخبة الألمانية الحاكمة بعد عام ١٨٩٥ اقتنعت بالحاجة إلى التوسع الإقليمي واسع النطاق لما حان الوقت، فصرخ الأدميرال (تربتس) أن تصنيع ألمانيا وفتوحات ما وراء البحار هي أمور «لا يمكن مقاومتها مثلما هو قانون الطبيعة»؛ وأعلن المستشار بولو جهاراً: «ليست القضية هل نريد أن نستعمر أم لا، بل القضية أننا «يجب» أن نستعمر، شئنا أم أبينا»، ومعها تصريح ويلهلم نفسه أن أمام ألمانيا «مهام عظيمة يجب إنجازها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة» برغم أنه جسد ممارستها لدور «التفوق النابليوني» على القارة بلهجة سليمة. وهذا انعطاف حاد عن إصرار بسمارك المتكرر أن ألمانيا قوة «مكتفية» وتواقة للمحافظة على الوضع القائم في أوروبا وهي غير تائقة للهيمنة على أقاليم أجنبية (بالرغم من مطالبها الاستعمارية في عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٥). وربما لا يصح هنا المبالغة بالطبيعة العدوانية لهذا «الاجماع الأيديولوجي» الألماني

بشأن التوسع؛ فرجالات الدولة في كل من فرنسا وروسيا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة وايطاليا اعلنوا كذلك عن «مصير بلادهم» الواضح، وان كان بلهجة اقل تعصباً وعنصرية.

وما كان مثيراً حيال التوسعية الالمانية هو ان البلد اما أن يكون قد امتلك مسبقاً عناصر القوة الكافية لتغيير الوضع القائم أو حاز على المصادر المادية الضرورية لخلق هذه العناصر. وتجلي أبرز مظهر لهذه القابلية في بناء البحرية الالمانية السريع بعد عام ١٨٩٨ والتي تحولت بأمره (تربتس) من سادس أكبر اسطول في العالم الى ثاني بحرية بعد البحرية الملكية. فاشتمل اسطول عرض البحار مع عشية الحرب على ثلاث عشرة سفينة حربية مدرعة وست عشرة سفينة قديمة مع خمس طرادات مقاتلة، فكانت قوة كبيرة اجبرت الادميرالية البريطانية تدريجياً على سحب جميع اساطيلها الكبيرة من السفن من مراسيها في ما واء البحار نحو بحر الشمال. فيما لاحت دلائل (بناء داخلي أمتن، دروع، معدات بصرية، تحكم في مدى الرمي، تدريب ليلي) ان السفن الالمانية هي الافضل ضربة بعد ضربة. وبرغم أن تربتس لم يفلح في تأمين الاموال السخية لتحقيق هدفه الحقيقي بخلق بحرية «مساوية في قوتها لبحرية انكلترا»، استطاع مع ذلك ان يبني قوة اربعبت الاساطيل الفرنسية والروسية المنافسة.

وظهرت قدرة المانيا على القتال البري الناجح أقل فاعلية في انظار بعض المراقبين؛ والحق ان الجيش البروسي لاج لاول وهلة في العقد السابق لعام ١٩١٤ قزماً أمام قوات روسيا القيصرية، ومناظراً لقوات فرنسا. بيد أن مظاهر كهذه كانت خداعة. فقد لجأت الحكومة الالمانية لاسباب سياسية محلية معقدة الى الابقاء على حجم معين للجيش والسماح بزيادة حصة اسطول تربتس من الميزانية الدفاعية الاجمالية. وحين دعت الظروف الدولية الحادة بين عامي ١٩١١ - ١٩١٢ برلين الى توسيع حجم جيشها كثيراً، لم تتدخر الحكومة الالمانية وسعاً في

ذلك . فرفعت ميزانية جيشها في الفترة (١٩١٠ - ١٩١٤) من ٢٠٤ مليون دولار الى ٤٤٢ مليون دولار بينما ارتفعت ميزانية الجيش الفرنسي من ١٨٨ مليون الى ١٩٧ مليون دولار فقط - برغم ان فرنسا جندت ٨٩٪ من شبابها المؤهل للخدمة مقارنة مع ٥٣٪ في المانيا . وحقيقة أن روسيا كانت تنفق ٣٢٤ مليون دولار على جيشها بحلول عام ١٩١٤ لكن ذلك خلق عبئاً ثقيلاً: اذ استهلكت الانفاقات الدفاعية ٦,٣ من اجمالي الدخل القومي الروسي فيما استنزفت انفاقات المانيا الدفاعية ٤,٦٪ فقط من الدخل القومي . لقد تحملت المانيا «عبء التسليح» بسهولة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى (ما خلا بريطانيا) . يضاف الى ذلك أن الجيش البروسي كان بوسعه دعوة وتجهيز ملايين الجنود الاحتياط ونشرهم على خطوط جبهة العمليات مستنداً على درجة تعليمهم وتدريبهم ، وهي ميزة عجزت عنها فرنسا وروسيا معاً . فقد راوحت الاركان العامة الفرنسية في رأيها أن احتياطيتها من الجند لا ينفعون في غير الخطوط الخلفية ، أما بروسيا فلم تمتلك سلاحاً ولا أحذية ولا كساء لجيشها الاحتياطي وكانت في عوز ايضاً الى من يشرف عليهم من الضباط . بيد أن كل ذلك لا يجسد أعماق القدرة العسكرية الالمانية ، والتي انعكست ايضاً في العوامل غير المحدودة كخطوط الاتصالات الداخلية الرائعة ، وخطط التعبئة السريعة ، وتدريب الاركان المتفوق ، وتكنولوجياها المتقدمة ، الخ .

بيد أن الامبراطورية الالمانية ، نخرت فيها جغرافيتها ودبلوماسيتها . لأنها وقعت في وسط قارة اوروبا ، طلع في نموها تهديداً لعدد من القوى العظمى الاخرى مرة واحدة . اذ ايقظت كفاءة ماكنتها العسكرية وما رافقها من دعوات قومية المانية باعادة ترسيم حدود اوروبا ، الفرنسيين والروس ومعاً وقررت أكثر فيما بينهما . كما أقض توسع البحرية الالمانية السريع مضجع بريطانيا وهكذا كان تأثير التهديد الالمانى الكامن على البلدان المنخفضة وشمالى فرنسا . ان المانيا كما

قال احد المؤرخين «ولدت مطوقة». فحتى لو اتجه التوسع الالماني خارجاً، فأين كان له أن يذهب دون التعدي على مناطق نفوذ القوى العظمى الأخرى؟ فالمغامرة صوب امريكا اللاتينية لا تمر بلا ثمن يدفع عن حرب مع الولايات المتحدة. والتوسع نحو الصين اغضب روسيا وبريطانيا في تسعينات القرن التاسع عشر، وبات مستحيلاً بعد الانتصار الياباني على روسيا سنة ١٩٠٥. وأثارت محاولات تطوير سكة حديد بغداد حنق لندن وبطرسبرغ. وأحبطت بريطانيا مساعي المانيا في حماية المستعمرات البرتغالية. فبينما استطاعت امريكا تمرير نفوذها في نصف الكرة الغربي، وتعدت اليابان على الصين، وتغلغلت روسيا وبريطانيا في الشرق الاوسط، واحتفظت فرنسا بممتلكاتها في شمالي غرب افريقيا، عادت المانيا ادراجها خالية الوفاض. وعندما اعلن (بولو) بغضب في خطابه الشهير «المطرقة ام السندان» عام ١٨٩٩، : «لن نسمح لأية قوة خارجية أنى كانت أن تجربنا ماذا عسانا أن نفعل، فالعالم قد بدأ يتقسم»، فهو انما كان يعبر عن امتعاض شديد. وهنا لم يبد غريباً أن يدعو خبراء الشؤون الدولية الالمان الى اعادة تقسيم الكون.

وللحقيقة نقول أن جميع القوى الناشئة تدعو الى اجراء تغييرات في النظام الدولي الذي فصل على مقاس مصالح القوى الاقدم. لقد انطوت وجهة نظر السياسة الواقعية على مدى قدرة هذا المتحدي على احداث تغييرات دون أن يثير على نفسه كثيراً من المعارضة. ففي الوقت الذي لعبت فيه الجغرافيا هنا دوراً مهماً كانت للدبلوماسية اهميتها هي الأخرى، لقد جاهد بسمارك، وهو يدرك حجم الغيرة والقلق الذي أثاره الظهور المفاجيء للرايخ الثاني عند الآخرين، لاقتناع باقي القوى العظمى بعد عام ١٨٧١ (وخاصة دولتي الجناحين روسيا وبريطانيا) بأن المانيا لا تطمح الى أية مطامع اقليمية اخرى. اما ويلهلم ومستشاروه الذين غلبهم توقعهم لاظهار حماسهم فكانوا أقل حذراً بكثير. ولم

يكتفوا بابداء استيائهم من النظام القائم، بل أخفت عملية صنع القرار في برلين وراء برقع الاغراض الامبريالية فوضى واضطرابات ادهشت القاصي والداني - وهذا كان اعظم الاخطاء. ومرد جل هذا الى ضعف شخصية ويلهلم الثاني نفسه، والى العيوب الكامنة في دستور بسمارك؛ وبالنظر لانعدام وجود هيئة (كمجلس الوزراء مثلاً) مسؤولة عن سياسة الحكومة العامة، انطلقت الدوائر المختلفة وجماعات المصالح في تحقيق غاياتها دون أن يردعها قيد من علٍ أو ترتيب للاولويات. فمثلاً اتجه تفكير البحرية صوب حرب مع انكلترا لا غير وخطط الجيش للقضاء على فرنسا؛ ورغب رجال الاعمال واصحاب المصارف بالتحرك نحو البلقان، وتركيا، والشرق الادنى وتصفية النفوذ الروسي في طريقهم. فكانت النتيجة حسبما رفع المستشار (بتمان) عقيرته في تموز من عام ١٩١٤: « تحدي الجميع، واعتراض طريق الجميع، فبذلك لن نستطيع اضعاف أحد منهم». فما هذا بسبيل للفلاح في عالم مليء بالانانية ودول الامم المرتابة.

وأخيراً يبقى الخطر الناجم عن الفشل في تحقيق نجاح دبلوماسي أو اقليمي وأثره على العلاقات الداخلية الضعيفة لمانيا ويلهلم الذي أربك صفوته من النبلاء الانحطاط النسبي للنشاط الزراعي، ونمو العمل النقابي وكذلك تنامي تأثير الحزب الاشتراكي الديموقراطي في فترة الانتعاش الصناعي. وكان من السليم القول أن السعي وراء السياسة الواقعية بعد عام ١٨٩٧ قد أعطته أكبر زخم من الحسابات أن هذا العالم سيصرف الانتباه عن انشغالات المانيا السياسية الداخلية. بيد أن نظام برلين دوماً ما تبني المخاطرة المزدوجة، فهو لو نكص عن مواجهة «كوكب المشتري الخارجي»، لربما رفع الرأي العام الالماني راية التمرد واستنكر للقيصر واعوانه، وهو لو قاد البلاد الى أتون حرب شاملة لم يكن واضحاً له أن تغلب روح الوطنية الفطرية لحشود العمال والجنود والبحارة كرههم للدولة البروسية - الالمانية المحافظة. واذا ما شعر بعض المراقبين أن

الحرب ستوحد الأمة الألمانية خلف الامبراطور، خشي آخرون أن تسحب تلك الحرب خيوط النسيج الاجتماعي - السياسي الألماني. وهكذا القوا بحاجة الى وضعه في اطار جديد، فنقاط ضعف المانيا الداخلية، مثلاً، ما كانت خطيرة كمواطن ضعف روسيا او النمسا -المجر، لكنها كانت «موجودة» وكان لها أن تؤثر على قدرة البلد على دخول حرب «شاملة» طويلة.

لقد جادل كثير من المؤرخين أن المانيا الامبراطورية كانت «حالة خاصة» سائرة في «طريق خاص» سيؤول في منتهاه الى «الاشتراكية الوطنية». غير أن هذا ادعاء عسير التصديق اذا ما نظرنا اليه في اطار الثقافة السياسية والبلاغية لعام ١٩٠٠. فالعداء الروسي والنمساوي للسامية كان قوياً لا يقل عن العداء الألماني لها في أقل تقدير، والشوفينية الفرنسية واضحة كالألمانية، ولم يختلف الاحساس الياباني بالتفرد الحضاري في عمقه عن الشعور الألماني في هذا الاطار. فجميع القوى التي استعرضناها هنا كانت «خاصة» وتاقت كل منها في مرحلة معينة من امبراطوريتها الى تأكيد خصوصيتها. غير أن المانيا حظيت في معيار سياسات القوة بسماة فريدة عظيمة الاهمية. فهي القوة العظمى الوحيدة التي زاوجت بين القوة الصناعية الحديثة للديمقراطيات الغربية، وبين الاساليب الاستبدادية في صنع القرار في الممالك الشرقية. كما انها القوة العظمى الوحيدة «من القادمين الجدد» عدا الولايات المتحدة، التي حازت على القوة الكافية لتحدي النظام القائم. وهي القوة العظمى الناشئة الوحيدة التي لو مدت حدودها شرقاً أو غرباً لأنجزت ذلك على حساب جيران اقوياء. وهي البلد الوحيد، كما يقول (كاليو)، التي خلخل نموها المستقبلي التوازن الاوروبي على نحو «مباشر» لا على نحو «غير مباشر». فذا هو الدمج المتدفق لدى أمة شعرت -حسب تعبير تربتس- «انها مسألة حياة أو موت مسألة خلق القاعدة المفقودة».

لقد بدا الامر حيويًا للدول الصاعدة ان تقتحم الميدان، لكنه أكثر حيوية

للقوى العظمى الراسخة الاساس أصلاً في سعيها الحفاظ على ما هي ماسكة به .
هنا سيكون من الضروري الاشارة الى الفروقات المهمة جداً بين القوى الثلاث
المعنية وهي : النمسا - المجر وفرنسا وبريطانيا لاسيما الفروقات بين القوتين
الاولى والثانية . وسيتضح أن الموقع النسبي لأي منها في الشؤون الدولية كان
أضعف من حاله قبل خمسين أو سبعين سنة حتى وان ازدادت ميزانيتها الدفاعية
عن سابقتها وحتى وان توسعت حدودها الاستعمارية . وسيكون من العدل
القول أن قيادات هذه الأمم كانت تعلم أن المشهد الدولي بات أشد تعقيداً
وأخطر تهديداً من الذي لاقاه اسلافهم وأن هذه المعرفة قد اضطروا معها الى
اجراء تغييرات جذرية في مضمار السياسة في جهدهم الجهد للاستجابة الى
الظروف المستجدة .

النمسا - المجر : لا يبدو من نظرة الى الاحصائيات الاقتصادية الدقيقة
أن امبراطورية النمسا - المجر - برغم أنها كانت الاضعف بكثير من اي القوى
العظمى القائمة ، حسب تعبير تايلور، - قد استحققت هذا التعبير . اذ ارتفع عدد
سكانها من ٤١ مليون نسمة سنة ١٨٩٠ الى ٥٢ مليوناً سنة ١٩١٤ ، برغم
الهجرة الكبيرة منها ، متجاوزة سكان فرنسا وايطاليا وتخطت بريطانيا قليلاً . كما
شهدت الامبراطورية تصنعاً قوياً في هذه العقود برغم أن وتيرة التغير ربما كانت
قبل عام ١٩٠٠ أسرع مما بعده . فيما بلغ انتاجها من الفحم عام ١٩١٤ ٤٧
مليون طن أي أكثر من انتاج فرنسا أو روسيا ، ولم يكن انتاجها من الفولاذ أو
استهلاكها من الطاقة أقل كثيراً عن ارقام أي من قوتي الحلف الثنائي . وحققت
صناعة منسوجاتها طفرة انتاجية ، وانتعش انتاج بنجر السكر والخمور ، كما
استغلت حقول النفط في غاليسيا ، وتضاعف عدد مصانع سلاح سكودا ،
ودخلت الكهرباء المدن الرئيسية ، ودعمت الدولة بقوة انشاء السكك الحديد .

حتى ساوى اجمالي الانتاج القومي النمساوي - المجري لسنة ١٩١٣ (حسب احصائيات بايروش) نظيره الفرنسي. وتجلى أن معدلات النمو الامبراطوري (١٨٧٠ - ١٩١٣) كانت من بين اعلى المعدلات في اوروبا، وأن « جهدها الصناعي» كان ينمو بسرعة اعلى مما حتى في روسيا.

بيد أن المرء سيتستشف عيوباً أخطر لو تمعن في تفاصيل اشمل لاقتصاد امبراطورية النمسا - المجر ومجتمعها. وربما كان أولها وأخطرها الفروقات الاقليمية الشاسعة بين الدخل والانتاج الفرديين واللذين عكسا التباينات الاجتماعية - الاقتصادية والعرقية لدى امة امتدت من الالب السويسرية حتى بوكوفينا. وليس الامر مجرد حقيقة اشتغال ٧٣٪ من سكان غاليسيا وبوكوفينا سنة ١٩١٠ في الزراعة مقارنة مع ٥٥٪ من سكان الامبراطورية بأسرها، بل أن الاهم والخطر كان الفروقات الواسعة في المردود من الثروة، اذ بلغ الدخل الفردي في النمسا المنخفضة (٨٥٠ كراون) وبوهيميا (٧٦١ كراون) وهو مستوى اعلى بكثير مما في غاليسيا (٣١٦ كراون) ودالمشيا (٢٦٤ كراون) ويوكوفينا (٣١٠ كراون). وبينما حصل « النهوض » الصناعي في الاقاليم النمساوية والاراضي التشيكية، ودخلت الزراعة المجرية طور التحسن، كان السكان يتكاثرون بتسب أسرع في تلك المناطق السلافية المبتلاة بالفاقة. وعليه ظل معدل التصنيع الفردي في امبراطورية النمسا - المجر أقل بكثير من أي من القوى الطليعية الاخرى، وراوحت حصتها من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي حول ٤,٥٪ في هذه العقود. وما هذه بقاعدة اقتصادية قوية يمكن ان تستند اليها النمسا - لمجر ذات المهام الاستراتيجية الكبيرة.

وربما كان ممكناً التعويض عن هذا التخلف النسبي لو تأتى لها درجة عالية من التلاحم القومي - الحضاري كالذي لدى اليابان أو فرنسا، غير أن فيينا حكمت بلاداً فيها أكثر شعوب اوروبا اختلافاً في الاعراق - فمثلاً حين اشتعلت

الحرب في أوروبا، اذيع قرار التعبئة بخمس عشرة لغة مختلفة. ولم يكن التوتر المزمّن بين الناطقين بالالمانية والناطقين بالتشيكية في بوهيميا أخطر المشاكل على الإطلاق التي واجهت الامبراطور (فرانسس جوزيف) ومستشاريه، حتى إن جعلت حركة «الشبيبة التشيك» الامر يبدو كذلك. فقد بلغت العلاقات المتوترة مع المجر (برغم حالة ما بعد عام ١٨٦٨ التي اعتبرت فيها فينا شريكاً مساوياً) مرة أخرى حول قضايا مثل التعريفات، والاقليات العرقية و «تمجير» الجيش وغيرها درجة أوجس فيها المراقبون الاجانب عام ١٨٩٩ خيفة من تقوض اركان الامبراطورية برمتها، فعمد وزير خارجية فرنسا (ديلاكاسيه) الى التفاوض سرّاً حول بنود الحلف الثنائي مع روسيا لكف يد المانيا عن وراثة الاراضي النمساوية والوصول الى ساحل الادرياتيكي. وبحلول عام ١٩٠٥، شرعت الاركاب العامة في فينا بالتحضير لخطة طوارئ لاحتلال المجر عسكرياً لو تأزم الموقف أكثر. ولم تنته قائمة مشكلة الجنسيات الوطنية عند التشيك والمجريين. فقد ضاق الطليان في الجنوب ذرعاً بـ «ألمنة» اقاليمهم، وشخصوا بأبصارهم عبر الحدود الى مساعدة روما كما تطلع الرومانيون الى بوخارست. أما البولنديون فكانوا، بخلاف ذلك، هادئين الاهدأ من غيرهم لسبب يعود في بعضه الى تمتعهم بحقوق في ظل الامبراطورية الهابسبرغية افضل من حقوق قاطني الاقاليم الخاضعة لهيمنة المانيا وروسيا. بيد أن اعظم خطر على وحدة الامبراطورية أتى من السلافيين الجنوبيين ما دامت الجماعات المنشقة هناك قد رنت نحو صربيا وأبعد منها صوب روسيا. واصطدمت دعوات الدوائر الاكثر ليبرالية في فينا بالتفاوض حول طموحات السلافيين الجنوبيين بمقاومة المجريين الذين عارضوا أي تقليل من شأن حالة المجر الخاصة وابقوا على حدود التمييز القوية بين الاقليات العرقية ضمن المجر نفسها. فلما رفض المعتدلون حل القضية سياسياً، وجد القوميون النمساويون - الالمان أمثال رئيس الاركاب الجنرال (موتراد) الباب مفتوحاً على مصراعيه ليشيروا الى وجوب التعامل مع الصرب ومن

تعاطف معهم بحد السيف . وقد ظل هذا الرأي حلاً أخيراً لو تعرض بقاء الامبراطورية للتهديد الحقيقي برغم الضغط الذي مارسه الامبراطور فرانسس جوزيف نفسه .

لقد أثر كل هذا على قوة النمسا - المجر وبجميع الطرق . فلا تعني التعددية العرقية بالضرورة ضعفاً عسكرياً . اذ بقي الجيش مؤسسة تصهر جميع الاعراق في بودقتها ، وخبر كيف يستثمر هذه السلسلة الطويلة من لغات القيادة ، ولم ينس المهارات القديمة لسياسة فرق تسد اذا ما بلغ الامر توزيع الحاميات ونشر القوات . غير أن الاتكال الدائم على التعاون المطلق مع الفصائل التشيكية أو المجرية في ظروف معينة لم يكن يسيراً . واضمحل الولاء التقليدي للكروات (الذين استخدموا وعلى مدى قرون كجيش محدود) بسبب الاضطهاد المجرى . فيما اتخذت استجابة فينا التقليدية ازاء هذا الجور صيغة التخفيف منه بانشاء اللجان الكرواتية وتهيأة فرص عمل جديدة وتخفيض الضرائب واقامة سكك حديد جديدة وغيرها . «كان هناك في سنة ١٩١٤ ما يربو على ثلاثة ملايين موظف مدني توزعوا على المدارس ، والمستشفيات ، ومديريات الضرائب ، والسكك الحديدية ، ودوائر البريد . . . وغيرها حتى لم يتبق من الأموال ما يكفي لتغطية احتياجات الجيش نفسه» . ويتضح من الارقام التي اوردها رايت أن المخصصات الدفاعية استهلكت حصة من المخصصات القومية (كمخصصات الحكومة المركزية مثلاً) أقل بكثير مما لدى أية قوة عظمى أخرى . وعليه تراوحت ميزانية جيش الامبراطورية النمساوية - المجرية ما بين ثلث الى نصف الميزانية التي تمتع بها الجيشان الروسي والبروسي - في الوقت عينه الذي افتقر فيه اسطولها البحري الى ما يكفيه من أموال لمجارات البحرية الايطالية في حوض البحر المتوسط - ناهيك عن البحرية الفرنسية . أما اسلحة الجيش ، لا سيما المدفعية ، فكانت شحيحة في اعدادها وقد تقادم عليها الزمن . وبسبب نقص

الاموال جندت الامبراطورية من رجالها المؤهلين للخدمة فقط ٣٠٪ وأغلبهم منح «اجازة دائمية» أو تلقوا تدريباً امدته ثمانية اسابيع . فليس هذا بنظام سليم يفي بتهيئة حشود من قوات احتياطية زمن الحرب .

وبان وضع الامبراطورية النمساوية - المجرية الاستراتيجي عصبياً حين اشتدت التوترات الدولية في عقد ما بعد عام ١٩٠٠ أو حواليه . وهددت انقساماتها الداخلية بتقطيع اوصال البلد واساءت للعلاقات مع معظم جاراتها . ولم يتح لها نموها الاقتصادي برغم انتعاشه ان تواكب مسيرة القوى العظمى الأخرى كبريطانيا والمانيا . وانفقت على الدفاع أقل بكثير مما أنفقتة معظم القوى العظمى الباقية ، وجندت من شبابها المؤهلين للخدمة نسبة اقل بكثير من أية أمة في القارة . وخلاصة القول ان الامبراطورية خلقت لها كثر من الخصوم المحتملين حتى توجب على هيئة اركانها أن تخطط لشتى أنواع الحملات - وهو أمر معقد لم يتورط به الا حفنة من القوى العظمى الأخرى .

أما سبب اتخاذ الامبراطورية النمساوية - المجرية كثيراً من الخصوم لها فهو أمر يعزى بحد ذاته الى موقعها الجغرافي والمتعدد الاقليم المنفرد . اذ لم ينفع (الحلف الثلاثي) في التخفيف من حدة التوترات مع ايطاليا بعد عام ١٩٠٠ للدرجة التي حض فيها (كونراد) علناً وفي مناسبات متعددة على توجيه ضربة عسكرية ضد هذه الجارة الجنوبية ؛ ومضى في بناء الحاميات والقلاع على طول الحدود الايطالية برغم أن وزارة الخارجية والامبراطور قد رفضا وبشدة مقترحه هذا . وفي ميدان أبعد ، شكلت رومانيا اثر انضمامها بحلول عام ١٩١٢ الى المعسكر المعادي تهديداً مستقلاً توجب على فيينا القلق حياله . غير أن البلد الذي اثار اقصى حقد هو صربيا التي بدت في ظل مونتغرو محور جذب للسلافيين الجنوبيين في الامبراطورية فخلقت نمواً سربانياً استوجب استئصاله . أما المشكلة الوحيدة التي أحالت دون هذا الحل فهي أن الهجوم على صربيا قد يستفز رد

فعل عسكري من أقوى خصوم الامبراطورية وهو روسيا القيصرية، التي ستغزو الجبهة الشمالية الشرقية حال اندفاع جل الجيش النمساوي - المجري جنوباً وراء بلغراد. وافصحت خطط حرب كونراد لما قبل عام ١٩١٤ عن نزوع هائج نحو العمل العسكري توجب على الجيش الاستعداد له، برغم تأكيد كونراد ان «الأمر أمام الدبلوماسيين» لتجنب الامبراطورية من مقاتلة جميع هؤلاء الاعداء في آن واحد. وانطوت الخطة على نشر جيش رئيسي من تسعة فيالق على الجبهة الروسية أو الايطالية فيما سيتم نشر جيش صغير من ثلاثة فيالق صربيا - مونتغمرو. وسيتهياً جيش احتياطي من اربعة فيالق لـ «تعزيز الجيش الرئيسي وجعله قوة هجومية ساحقة او الانضمام الى الجيش الصغير وشن هجوم فاعل ضد صربيا اذا ما تأكد زوال الخطر الايطالي أو الروسي».

وذهب احدهم الى القول ان «قلب المشكلة يكمن في محاولة النمسا - المجر التصرف كقوة عظمى وهي تمتلك موارد قوة من الدرجة الثانية». وقد جعلتها الجهود اليائسة للظهور قوية في جميع الجبهات ضعيفة في كل مكان؛ اذ حملت - في أقل تقدير - منظومة العمل على السكك الحديد وضيابط الاركان المشرفين على نقل القطعات ما لا طاقة لهم به. والاكثر من هذا ان هذه المعضلات العملية أكدت الحقيقة التي قبلها معظم المراقبين في فينا على مضض منذ ١٨٧٠ والقائلة ان النمسا - المجر لسوف تحتاج الى الاسناد الالماني لو اندلعت حرب قوى عظمى. ولن يكون الامر كذلك لو دخلت النمسا الحرب ضد ايطاليا، بيد أن المؤكد هو الحاجة للعون الالماني لو خاضت النمسا - المجر غمار حرب مع صربيا واحتاجت الاخيرة للدعم الروسي؛ ولذلك جاءت مساعي كونراد المتكررة قبل عام ١٩١٤ لضمان تأكيدات برلين بهذا الصدد. وأخيراً تعكس هذه الطبيعة الفريدة للتخطيط العملياتي مرة أخرى ما استطاع كثير من المعاصرين رؤيته والذي رغب المؤرخون فيما بعد عن الاعتراف به: لو استمرت النزعات القومية

وموجات التدمير في البلقان وفي الامبراطورية نفسها، لأمت فرص المحافظة على الميراث الفريد للقيصر جوزيف أقرب الى المستحيل. ولما حصل ذلك الشيء فعلاً، بات التوازن الاوروبي قاب قوسين أو أدنى من الاهمال.

فرنسا: تمتعت فرنسا عام ١٩١٤ بامتيازات كثيرة على النمسا - المجر. ولعل أهمها انها لقيت عدواً واحداً فقط امامها وهو المانيا التي امكن حشد جميع المصادر لمواجهةها. ولم يكن هذا الأمر كذلك في نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين تجددت فرنسا بريطانيا في مصر وغربي افريقيا واشتبكت في سباق بحري مبيت ضد البحرية الملكية، وتنازعت مع ايطاليا لحد الاقتتال الفعلي تقريباً وهيأت نفسها للثأر من المانيا. وبقيت معضلة فرنسا الاستراتيجية عويصة حتى حين نأى بها سياسيوها الحذرين عن شفير المواجهة وساروا بها في اولى مراحل التحالف مع روسيا. وهما هي اقوى اعدائها، الامبراطورية الالمانية، قد غدت أكثر قوة مما سبق. بيد أن التحدي البحري والاستعماري الايطالي (حسبما رآته فرنسا) كان مزعجاً هو الآخر ليس بحد ذاته فحسب بل لان الحرب ضد ايطاليا ستقذف بها الى مقاتلة المانيا - حليفة ايطاليا. وعنى هذا الأمر للجيش أن تربض اعداد كبيرة من فرقته في الجنوب الشرقي: وهو قد فاقم المشكلة المزمنة للقوة البحرية والمتمثلة بتركيز اسطولها في البحر المتوسط أو الموانئ الاطلسية أم ينبغي المخاطرة بتقسيمه الى قوتين صغيرتين.

وتأزم هذا الموقف أكثر بعد التدهور السريع للعلاقات الانكليزية - الفرنسية عقب احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢. فانهمك كلاهما منذ عام ١٨٨٤ بسباق بحري متصاعد التوتر، ارتبط للجانب البريطاني بخسارة محتملة لخطوط مواصلاتها في البحر المتوسط، (وفي احيان اخرى) بمخاوف من غزو فرنسي

عبر القنال. وأشد خطورة من ذلك وأكثر تهديداً كانت الاصطدامات الاستعمارية المتكررة بين البلدين. فتنازعتا حول الكونغو (١٨٨٤ - ١٨٨٥) وأفريقيا الغربية على مدى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. وبدأ في عام ١٨٩٣ انهما بلغتا عتبة الحرب حول سيام. حتى حلت اخطر أزمة على الاطلاق عام ١٨٩٨، حين بلغ التنافس الذي بدأ منذ ست عشرة عاماً للسيطرة على وادي النيل أقصى مداه بين جيش كتشنر وحملة مارشاند الصغيرة على فاشودا: وابدى الفرنسيون نشاطاً فاعلاً وجرأة امبريالية برغم تقهقرهم في هذه المنازلة. وما اعتبر لا قاطنو تيمبوكوتو ولا قاطنو تونكين فرنسا قوة مترنحة مطلقاً. فحاشا لها ذلك. اذ اضافت لاقاليمها السابقة خلال الفترة من عام ١٨٧١ الى عام ١٩٠٠ ٣,٥ مليون ميل مربع، وامتلكت اكبر امبراطورية فيما وراء البحار بعد بريطانيا. كما انشأت جيشاً استعمارياً لجباً وعدداً من القواعد البحرية الرئيسية من دكار الى سايجون وان كانت التجارة مع هذه الاقاليم غير دسمة. كما اتسع نفوذها حتى في المناطق التي لم تستعمرها كالشرق والصين الجنوبية.

وقيل ان فرنسا ملكت القدرة على تنفيذ هكذا سياسة استعمارية دينامية لأن بنية الحكومة قد اتاحت لمجموعة صغيرة من الحكام الاستعماريين البيروقراطيين والمتحمسين لمبدأ الاستعمار فرصة تنفيذ استراتيجيات «مستقبلية» لن يلوح الا نزير أمل في السيطرة عليها أمام الوزارات سريعة التبدل في عهد الجمهورية الثالثة. ولكن اذا كانت سياسات البرلمان الفرنسي المتقلبة قد منحت قوة وفاعلية للسياسة الامبريالية عن طريق تسليمها لأيدي موظفين دائمين واصدقائهم في «اللوبي» الاستعماري - فقد كان لها تأثيراً سيئاً جداً على الشؤون البحرية والعسكرية. فمثلاً، اتت التبدلات السريعة في النظام بوزراء جدد من البحرية، وكان بعضهم مجرد «عبد مأمور»، وبعضهم تمسك بآراء عنيدة عن الاستراتيجية البحرية. وعليه اسيء انفاق الاموال المخصصة للبحرية برغم

ضخامتها في هذه العقود. فعكست برامج البناء التقلبات المستمرة للادارات المتتالية والتي تراوحت بين تفضيل هذه الادارة على بناء سفن القرصنة التجارية وبين رأي الاخرى ببناء سفن الاسطول الحربي تاركة البحرية الفرنسية نفسها لا تملك سوى مجموعة غير منسجمة من السفن لا تقف نداً أمام السفن البريطانية أو الالمانية فيما بعد. بيد أن تأثير الساسة على البحرية الفرنسية قد تضاعف أمام تأثيرهم على الجيش حيث اهتراء النسيج الفرنسي ودب الشك في ولاء الجيش وكفاءته؛ نتيجة للمقت الذي كنه ضباط الفيالق للسياسيين الجمهوريين، وكنتيجة للخصومات بين السلطتين المدنية والعسكرية (التي كان أشهرها فضيحة دريفوس). وما فتأ الحال هكذا حتى عودة القوميين بعد عام ١٩١١ حين طويت الخلافات المدنية العسكرية وتراصفت الامة لدحر العدو الالمانى. ومع هذا تساءل العديدون ان كانت الجرعة الثقيلة التي حقنها الساسة لم تحدث في القوات المسلحة الفرنسية علة تعذر شفاءها.

أما العبء الداخلى الآخر على القوة الفرنسية فهو حالة اقتصادها. فالموقف هنا معقد وتفاقم أكثر نتيجة لنزعة المؤرخين الاقتصاديين الى اعتماد مؤشرات متباينة. وعلى الجانب الايجابى:

«شهدت هذه الفترة تطوراً مدهشاً في نشاط المؤسسات المصرفية والمالية المشاركة في الاستثمار الصناعى والاقراض الخارجى، واستندت صناعة الفولاذ والحديد الى اسس حديثة وشيدت مصانع جديدة. لا سيما في حقول اللورين. وتحققت طفرات عريضة في مضمار الهندسة والصناعات الجديدة وحازت فرنسا على متعهدين ومخترعين كسبوا موقعاً ريادياً في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين في حقول صناعات الفولاذ والسيارات والطائرات. ووقفت على رأس القائمة شركات مثل شنيدر، وبيجو، وميشلين، ورينو».

وظلت فرنسا اعظم منتج للسيارات في المعمورة حتى تم تطوير اساليب الانتاج الكبير على يد هنري فورد. وشهد انشاء سكك الحديد طفرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر تضافرت مع التطور الذي شهده النظام البريدي والتلغراف، -وقنوات المياه الداخلية- لتفرز الاندفاع نحو السوق الوطني. ونالت الزراعة حماية تعريفية (ميلين) لعام ١٨٩٢، واستمر التركيز على انتاج المواد فائقة النوعية. وهكذا سيبدو معدل الانتاج نسبة الى سكان فرنسا رائعاً، اذا ما نظرنا الى مؤشرات اجمالي التوسع الاقتصادي الفرنسي والزيادة السكانية الضئيلة في هذه العقود.

وأخيراً، كانت هناك الحقيقة الراسخة عن ثراء فرنسا الفاحش في رأس المال المنقول والذي امكن استثماره لخدمة مصالح البلد الدبلوماسية والاستراتيجية. وجاء اسطع دليل لهذه الحقيقة من خلال التسديد السريع جداً للتعويضات الى المانيا عن عام ١٨٧١ والتي ظن فيها بسمارك مخطئاً انها كافية لشل قوة فرنسا لسنين آتية. لكن رأس المال الفرنسي انشال في السنين التالية لاغراض الاستثمار الى دول مختلفة داخل اوروبا وخارجها. وبلغت استثمارات فرنسا الخارجية بحلول عام ١٩١٤ تسعة ملايين دولار لتحل ثانية بعد بريطانيا. فعادت هذه الاستثمارات على فرنسا بمكاسب دبلوماسية وسياسية واسعة في عين الوقت الذي ساعدت فيه على انعاش صناعات أجزاء واسعة من اوروبا بما في ذلك اسبانيا وايطاليا. وربما كان سبب الابعاد الايطالي البطيء عن الحلف الثلاثي هو حاجتها لرأس المال. ثم ان القروض الفرنسية - الروسية للصين مقابل حقوق اقامة السكك الحديد وامتيازات أخرى قد جمعت في أغلبها في فرنسا ومرت من خلال بطرسبرغ. اضافة الى ان استثمارات فرنسا السخية في تركيا والبلقان - التي فشل الالمان في مواكبتها قبل عام ١٩١٤ - قد اوصلتها الى مد بعيد ليس بالمعايير السياسية - الثقافية وحسب، بل الى تأمين عقود لبيع

السلاح الفرنسي بدلاً من الألماني. وبعث كل شيء أهال الفرنسيون الاموال لتحديث حلفائهم الروس، منذ القرض الاول من سوق باريس في تشرين الاول ١٨٨٨ حتى العرض الحاسم لعام ١٩١٣ بأقراضهم ٥٠٠ مليون فرنك - شريطة مد منظومة السكك الحديد الروسية الاستراتيجية في الاقاليم البولندية كثيراً حتى يتسنى «للقاطرة الروسية» الاستعداد أسرع ما يمكن لسحق المانيا. فهذا أجلى تجسيد للقدرة الفرنسية على الاستفادة من قوتها المالية في دعم قوتها الاستراتيجية (برغم ما ينطوي عليه هذا الدعم من سخرية تكمن في حقيقة أن الماكينة العسكرية الروسية كلما تقوت أكثر كلما أضحى الالمان أكثر استعداداً لتوجيه ضربتهم السريعة الى فرنسا).

ومع هذا، سيتلاشى بريق هذه الصورة الايجابية حال استخدام بيانات الاقتصاد المقارن. فبينما تأكد أن استثماراً واسع النطاق كان لفرنسا خارجاً، غاب الدليل القاطع أن هذا الاستثمار عاد عليها بالفائدة الاحسن، سواء على شكل فوائد مكتسبة أم على شكل زيادة الطلبات الخارجية على المنتجات الفرنسية: فالذي حصل دوماً هو استحواذ التجار الالمان على حصة الاسد من تجارة الواردات، حتى في روسيا، وفاقت حصة المانيا من المصنوعات الاوروبية المصدرة حصة فرنسا في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، وبلغت ضعفها تقريباً في عام ١٩١١. غير أن هذا القول كشف النقاب عن الحقيقة المؤلمة أن الاقتصاد الفرنسي وبينما قاسى المنافسة الصناعية البريطانية قبل جيل أو جيلين، ها هو الآن قبالة العملاق الألماني الناهض. وتقيط الاحصائيات المقارنة اللثام عن واقع هذا التقهقر مرة أثر مرة باستثناءات قليلة مثل صناعة السيارات. فصارت امكانياتها الصناعية عشية الحرب الكونية الاولى حوالي ٤٠٪ فقط من الامكانية الألمانية، وبلغت صناعة فولاذها سدس صناعة المانيا، ووصل انتاج الفحم السبع بالكاد. وما أنتجه الفحم والفولاذ والحديد كان أعلى ثمناً من الانتاج الألماني

وتأتى من مصانع أصغر ومناجم أفقر. وذات القول يصح على صناعة الكيماويات الفرنسية التي اعتمدت فيها كثيراً على الواردات الألمانية برغم ما زعم أنها حققت طفرات مذهشة في هذا الميدان. فإذا ما أخذنا بالاعتبار صغر مصانعها وأساليبها في الصناعة التي تقادم عليها الزمن وكذلك الاعتماد الشديد على الاسواق المحلية المحمية، لا يبدو غريباً أن يوصف نمو الاقتصاد الفرنسي خلال القرن التاسع عشر بأنه «متعثر ومتردد وبطيء».

وليس ريفها النشط بعزاء، في أقل تقدير من ناحية القوة والثروة النسبية. فهو لم يستفد بعد من غيبوبة الضربات التي أصابت انتاج الحرير والنبذ؛ ولم تتخط تعريفة (ميلين) في محاولته حماية دخل المزارع والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، حدود تقليل وإبطاء الهجرة من الاراضي الزراعية وتقديم العون للمنتجين غير الكفوئين. وأنداك جسدت الزراعة التي ما برحت تشغل ٤٠٪ من السكان حوالي عام ١٩١٠ والقائمة بشكل طاغ على اراض صغيرة، عائقاً أمام الانتاجية الفرنسية واجمالي الثروة القومية. وكشفت بيانات بايروش أن اجمالي الانتاج الفرنسي عام ١٩١٣ كان ٥٥٪ فقط من نظيره الألماني، وبلغت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي حوالي ٤٠٪ من حصة المانيا؛ وذكر رايت أن دخلها القومي بلغ عام ١٩١٤ حوالي ٦ مليار دولار مقارنة مع الدخل الألماني البالغ ١٣ مليار دولار. وعليه فان أية حرب ضد جارتها الشرقية ستأتي على فرنسا، لو وقفت وحيدة، لا بشيء غير عاقبة عامي ١٨٧٠ - ١٨٧١.

كما انحدرت فرنسا في عديد من هذه المؤشرات مقارنة بأمريكا، وبريطانيا، وروسيا، اضافة الى المانيا حتى باتت خامس قوة عظمى في مطلع القرن العشرين. غير أن ما يعنينا هنا هو تآكل قوة فرنسا مقابل القوة الألمانية -لسبب رئيسي هو طبيعة العلاقات المرة بين البلدين. وفي هذا الاطار أمسى تباين اتجاهات البلدين نذير شؤم. فبينما ازداد عدد سكان المانيا حوالي ١٨ مليون

نسمة بين عامي ١٨٩٠ - ١٩١٤ ، ولم يشهد الفرنسيون زيادة غير أكثر بقليل من مليون نسمة لنفس الفترة المذكورة. لقد عنت هذه الزيادة الالمانية ومعها تنامي الثروة الاسخى أن الفرنسيين ومهما اجهدوا أنفسهم عناء تطوير جيشهم لن يستطيعوا اللحاق بالركب الالمانى المتفوق عددياً. لقد أعدت فرنسا جيشاً عرمرماً حين جندت ما يربو على ٨٠٪ من شبابها اللائقين للخدمة، وذلك معدل هائل وفقاً لبعض الحسابات: فالفرق الثمانون التي حشدتها من مجموع سكان قدره ٤٠ مليون نسمة تمثل افضلية عند مقارنتها مع فرق النمسا الثماني والاربعين من مجموع سكان قدره ٥٢ مليون نسمة. لكن هذا لا يأتي بغير عون متواضع عند مواجهة المانيا. فلم تستطع هيئة الاركان البروسية العامة (التي استخدمت احتياطها الاحسن تدريباً) تجنيد ما يربو على مائة فرقة وحسب، بل وتمتعت باحتياطي مضمون من الرجال - بلغ حوالي عشرة ملايين رجل في سن الخدمة، بالمقارنة مع خمسة ملايين احتياطي لدى فرنسا؛ اضافة الى امتلاكها عدداً مذهلاً من ضباط الصف (حوالي ١١٢ الفاً) وهم العنصر الاساسي في أي جيش واسع، مقارنة مع ضباط الصف الفرنسيين البالغ عددهم (٤٨ الفاً). وعلاوة على هذا، فاق معدل الانفاق العسكري الالمانى نظيره الفرنسى برغم أن المانيا خصصت نسبة أقل من عائداتها القومي في هذا الاطار. فعلى مدى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، جاهدت القيادة الفرنسية العليا عبثاً ضد «حالة التردى غير المقبولة»؛ حتى ابانت المذكرة السرية عن التفوق المادى العسكري الالمانى عشية الحرب حقائق رهيبية: «فلدى المانيا ٤,٥٠٠ مدفع رشاش مقابل ٢,٥٠٠ لدى فرنسا، وستة آلاف مدفع عيار ٧٧ ملم مقابل ٣,٨٠٠ مدفع فرنسي عيار ٧٥ ملم، مع هيمنة مطلقة تقريباً في المدفعية الثقيلة».

ومع ذلك، سار الجيش الفرنسى الى معارك سنة ١٩١٤ واثقاً من النصر. اذ وجه استراتيجيته الدفاعية على الهجوم الشامل، ليعكس بذلك تأكيد

(غراندوميسون) المفرط على المعنويات التي غرسها هو واعوانه في جندهم - وهو ما يفسره علم النفس تعويضاً عن النواقص المادية. فراح الجنرال ميسنغ يبشر: «لن يصنع النصر لا الحشود الكبيرة ولا الأسلحة الوفيرة، بل جرأة الجنود الشجعان الاشاوس - وأعني التحمل الجسدي والمعنويات العالية، وكذلك القدرة الهجومية». وترافق هذا التأكيد مع «النهوض الوطني» في فرنسا بعيد أزمة مراکش عام ١٩١١ التي اوحت ان البلاد ستقاتل الطبقة السياسية التي صورت البلاد كأنها أكثر تعرضاً للشقاق سيما أثناء فضيحة درينوس. وقد افترض معظم الخبراء العسكريين أن الحرب التالية ستكون قصيرة وعليه ليس ثمة شيء أكثر أهمية من عدد الفرق الممكن نشرها فوراً في الميدان، لا حجم صناعة الفولاذ أو الكيماويات الألمانية، ولا وجود ملايين المجندين الاحتياط لدى ألمانيا.

ربما كان انتعاش الشعور الوطني بالثقة ثمرة تحسن موقف فرنسا الدبلوماسية الخارجي على يدي وزير خارجيتها (ديلكاسيه) ودبلوماسيه بعد انطواء القرن التاسع عشر. اذ لم ينجحوا بتوطيد اواصر العلاقة الحيوية مع بطرسبرغ برغم جهود حكومة ألمانيا الدبلوماسية لاضعافها، بل وعملوا على تحسين العلاقات مع ايطاليا فأخرجوها فعلاً من صومعة الحلف الثلاثي (فخفخوا بذلك من المشكلة الاستراتيجية المنظوية على اضطراهم للقتال في السافوا اضافة الى اللورين). بيد أن الاهم من ذلك احتواءهم للخلافات الاستعمارية مع بريطانيا في بودقة معاهدة ١٩٠٤ ومن ثم اقناعهم الحكومة الليبرالية في لندن أن أمن فرنسا يمثل مصلحة قومية بريطانية. وبرغم أن الاسباب السياسية الداخلية لبريطانيا احوالت دون الوصول الى حلف ثابت مع فرنسا، لاحت فرص فرنسا في نيل الدعم البريطاني أقوى في كل مرة أضافت فيها ألمانيا شيئاً الى اسطوطها في اعالي البحار ومع كل ايماءة أن الضربة الألمانية غرباً ستمر عبر بلجيكا المحايدة. فان دخلت بريطانيا حومة الصراع لتوجب على الألمان الخوف لا من الروس

فحسب بل ومن البحرية الملكية واسطولها في اعالي البحار ومن دمار تجارتها فيما وراء البحار، ناهيك عن خوفها من قوة الحملات البريطانية الصغيرة المتمكزة في شمال فرنسا. هذا هو الحلم الذي داعب مخيلة الفرنسيين منذ عام ١٨٧١ : مقاتلة المانيا وفي صفهم روسيا وبريطانيا، وها هو الآن أصبح حقيقة ساطعة.

ما كانت فرنسا قوية لتقاوم المانيا في صراع رجل لرجل وهو أمر صممت الحكومات الفرنسية على تحاشيه. فاذا كانت علامة القوة العظمى انها الدولة القادرة على تخطي أي بلد آخر فان فرنسا قد انزلت الى الموقع الأدنى (مثل حال النمسا - المجر). بيد أن هذا التعريف بدا جد ساذج في عام ١٩١٤ ولا يتلاءم وأمة شعرت نفسياً أنها استعدت للحرب وانها اثري واقوى عسكرياً من السابق، بل وأول كل شيء أنها حظيت بحلفاء عظام. وستبقى مفتوحة مسألة ان كان تظافر هذه العوامل مجتمعة كان سيساعد فرنسا في الصمود بوجه المانيا؛ بيد أن معظم رجالات فرنسا ظنوا ذلك.

بريطانيا العظمى: كانت بريطانيا، للوهلة الاولى امة عملاقة. فهي قد حازت سنة ١٩٠٠ على اكبر امبراطورية في تاريخ المعمورة امتدت على مدى اثني عشر مليون ميل مربع من الارض وربما خيم سلطانها على ربع سكان الكون. وكانت قد اضافت في العقود الثلاثة الفائتة ٢٥, ٤ مليون ميل مربع مع ٦٦ مليون نسمة الى ممتلكات الامبراطورية. فخامر اذهان المؤرخين البريطانيين اللاحقين وكذلك الفرنسيين والالمان قولهم:

«شهدت السنوات الخمسين أو حواليها قبل عام ١٩١٤ توسعاً هائلاً في القوة البريطانية صاحبه تجاهل تام لأية طموحات مشابهة لدى أية أمة أخرى. فان كانت ثمة أمة رنت للسيطرة على الكون فهي بريطانيا العظمى. وفي الواقع

هي قد صنعت أكثر من طموح وهي قد حققت ذلك . وما فعل الالمان شيئاً غير الحديث المجرد عن اقامة سكة حديد برلين - بغداد . فيما كانت ملكة انكلترا هي امبراطورة الهند . وان كانت ثمة أمة في العالم اخلت بالتوازن العالمي فهي بريطانيا العظمى» .

لما يزل أمامنا العديد من مؤشرات القوة البريطانية : الزيادات الكبيرة في البحرية الملكية المساوية في قوتها لأكبر اسطولين بعدها ؛ شبكة القواعد البحرية الفريدة من نوعها ومحطات الابراق المنتشرة في ارجاء البسيطة ؛ حيازتها على أكبر بحرية تجارية في العالم والمحملة ببضائع امة ما فتئت هي الاعظم تجارياً في الكون ؛ اضافة الى احتضانها الخدمات المالية لمدينة لندن التي جعلت من بريطانيا أكبر مستثمر ، وصيرفي ، وسمسار بضائع في الاقتصاد العالمي . فحق للحشود التي اكتظ بها مهرجان اليوبيل الماسي الفكتوري عام ١٨٩٧ أن تزدهي متفاخرة بما ملكت .

واذا ما نظرنا للامر من زاوية اخرى -ولنقل الحسابات الواقعية لـ «العقل الرسمي البريطاني» أو من حسابات المؤرخين اللاحقين عن انهيار القوة البريطانية - فسيبدو آخر القرن التاسع عشر ليس بالوقت لتسعى فيه الامبراطورية الى «تحقيق السيادة العالمية» . وعلى عكس ذلك ، حصلت هذه (السيادة) قبل قرن خلا وبلغت ذروتها في نصر عام ١٨١٥ ، الذي أتاح للبلد أن يعيش في بحبوحة من الترف لنصف القرن اللاحق باسطاً سلطانه البحري والامبراطوري عديم النظير . غير أن التبدل الذي طرأ على ميزان القوى العالمي بعد عام ١٨٧٠ عمل على نهش التفوق البريطاني بطريقتين مشؤومتين ومتفاعلتين فيما بينهما . أولهما أن توسع الصناعة وكذلك التغيرات في الثقلين العسكري والبحري والناشئة عن هذا التوسع قد أضعفا موقع الامبراطورية البريطانية النسبي اكثر من غيرها ، ذلك انها «القوة العظمى» القائمة اصلاً التي تكسب أقل

عما تخسر من التغيرات الكبيرة التي يشهدها الوضع الراهن . وحقيقة ان بريطانيا لم تتأثر بشكل مباشر من نشوء المانيا الموحدة القوية كما تأثرت فرنسا والنمسا - المجر (ولم يتوجب على لندن أن تتداول مع هذه القضية بجدية حتى عامي ١٩٠٤ - ١٩٠٥)، غير أنها الدولة الأكثر تضرراً من نشوء الولايات المتحدة طالما أن المصالح البريطانية (كندا . وقواعدها البحرية في الكاريبي ، وتجارتها واستثماراتها في امريكا اللاتينية) كانت هي الاكبر في نصف الكرة الغربي من مصالح أي بلد اوروبي آخر؛ وهي أكثر من تضرر من توسع حدود روسيا وشبكة سككها الحديدية في تركستان لما ينطوي عليه ذلك من تهديد للنفوذ البريطاني في الشرق الادنى والخليج (الفارسي)، وكذلك على سلطانها على شبه القارة الهندية؛ وهي البلاد التي كانت أكثر من ستتضرر مصالحها التجارية مع الصين (فهي تمتعت بأكبر حصة من التجارة الخارجية الصينية) لو انطلق المارد الصيني من قمقمه، او ظهرت قوة أخرى في تلك المنطقة، وهي أكبر قوة تضرر موقعها النسبي في افريقيا والمحيط الهادي بزحف ما بعد عام ١٨٨٠ على المستعمرات طالما هي قد «استبدلت الامبراطورية غير الرسمية الممتدة عبر أغلب العالم غير النامي بامبراطورية رسمية حجمها ربع حجم الاولى»، (كما وصفها هكذا هويسباوم)، وتلك ليست بصفقة رابحة حتى وان استمرت تنال الجديد لتضيفه الى دومينون الملكة فكتوريا.

واذا كانت بعض هذه المشاكل (في افريقيا أو الصين) جديدة، فالمشاكل الاخرى (التنافس مع روسيا ومع الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي) سبق وأن تمرست عليها الادارات البريطانية. العلامة الفارقة هنا هي اشتداد القوة النسبية للدول المتحدية وتفاقم التهديدات في آن واحد تقريباً. ومثلما انشغلت امبراطورية النمسا - المجر بصراعات لها مع اكثر من عدو في أوروبا، آل الامر مع رجال الدولة البريطانية الى الانغماس دبلوماسياً واستراتيجياً في مهام خداع

ساحتها مشارق الارض ومغاربها. فمثلاً اقض مضجع مجلس الوزراء البريطاني في سنة ١٨٩٥ الحاسمة احتمال تقهقر الصين عقب حربها مع اليابان واحتمال انهيار الامبراطورية العثمانية كنتيجة للأزمة الامريكية وكذلك الاصطدام الوشيك مع المانيا حول جنوبي افريقيا في عين وقت التنازع مع الولايات المتحدة بشأن حدود غويانا البريطانية - فنزويلا، يضاف لها القلق من الحملات العسكرية الفرنسية في افريقيا الاستوائية، ومن المسيرة الروسية صوب كوش الهندوسية. وهذا هو واجب الخداع الذي اقتضى أن تقوم به البحرية ايضاً؛ فمهما بلغت الزيادات المنتظمة في ميزانية البحرية الملكية، لم تعد قادرة على «التحكم بالامواج» بوجه خمسة أو ستة اساطيل اجنبية تعاضم بناؤها في تسعينات القرن التاسع عشر كما كانت عليه في منتصف القرن. لقد كان بوسع البحرية الملكية، كما اشارت لذلك ادميرالاتها تكراراً، أن تواجه التحدي الامريكي في نصف الكرة الغربي، ولكن عن طريق سحب السفن الحربية من المياه الاوروبية، مثلما استطاعت ان تزيد حجم البحرية الملكية في الشرق الاقصى ولكن على حساب فاعلية اساطيلها في البحر المتوسط. فلم يسعها أن تكون قوية في كل مكان. وأخيراً كان عملاً خادعاً توجب على الجيش القيام به عن طريق نقل كتابه من (الدرشوت) الى القاهرة، أو من الهند الى هونغ كونغ لمواجهة احدث المستجدات في الأحداث.

أما نقطة الضعف الثانية المشؤومة والمتفاعلة مع الاول فربما كانت أكثر خطورة، فهي تآكل التفوق البريطاني الصناعي والتجاري وهو ما اعتمدته القوة الامبراطورية البحرية والعسكرية ملاذاً أخيراً. اجل لقد عززت الصناعات الدائمة كالنسيج والمنسوجات والادوات الحديدية انتاجها ضمن المعايير المطلقة في هذه العقود، الا أن حصتها النسبية من الانتاج العالمي تراجعت باستمرار؛ وفي ميدان الصناعات الجديدة متزايدة الاهمية كالفولاذ والكيماويات والعدد الميكانيكية

والسلع الكهربائية سرعان ما فقدت بريطانيا الموقع الريادي الذي بلغته سابقاً في صناعات أخرى. وتباطأ كثيراً نمو الانتاج الصناعي بعد أن نما بمعدل سنوي بلغ ٤٪ في الفترة من (١٨٢٠ - ١٨٤٠) وحوالي ٣٪ من (١٨٤٠ - ١٨٧٠)؛ فبلغت نسبته في الفترة من (١٨٧٥ - ١٨٩٤) ١,٥٪ سنوياً، أي اقل بكثير من نمو منافسي البلد الرئيسيين. لقد أحست بريطانيا وبسرعة بفقدان تفوقها الصناعي من خلال المنافسة المريعة بحثاً عن الزبائن. فقد ازيمحت الصادرات البريطانية أولاً عن موقعها المفضل في اسواق اوروبا وامريكا الشمالية الصناعية -المحمية دوماً بقيود التعرفة العالية- ثم عن اسواق بعض المستعمرات حيث نافستها قوى أخرى تجارياً أو عن طريق وضعها نظام التعريفات حول مستعمراتها الجديدة، واخيراً وجدت الصناعة البريطانية نفسها ينخر فيها الضعف بفعل انشغال المصنوعات الاجنبية المستورده على سوقها المحلي غير المحمي - وتلك اشارة ساطعة أن البلاد لم تكن تخشى المنافسة لها.

لقد بات تباطؤ الانتاجية البريطانية وتداعي تنافسيتها خلال أواخر القرن التاسع عشر احدى أكثر القضايا دراسة في التاريخ الاقتصادي. اذ انطوى على مسائل مثل الشخصية القومية، والفروقات بين الاجيال، والعقائد الاجتماعية، وكذلك النظام التعليمي، ناهيك عن الاسباب الاقتصادية مثل ضعف الاستثمار وقدم المصانع، وتردي العلاقات في مضمار العمل الخ، ان هذه الايضاحات لتبدو في عيون طلبة الاستراتيجية الكبرى المهتمين بالصورة «النسبية»، أقل خطورة من حقيقة أن البلد برمته أخذ يفقد أرضيته. حيث تقلصت حصة المملكة المتحدة سنة ١٨٨٠ من الانتاج التصنيعي العالمي من ٢٢,٩٩٪ الى ١٣,٦٪ سنة ١٩١٣، ويوم كانت حصتها من التجارة العالمية ٢٣,٢٪ سنة ١٨٨٠، أضحت ١٤,١٪ في الفترة ١٩١١ - ١٩١٣. فيما تخطتها كل من الولايات المتحدة والمانيا بالقوة الصناعية. وغدا الآن (مصنع العالم) الثالث مكانة ليس لأنه توقف عن

التمويل بل لأن آخرين شرعوا بالنمو اسرع منه .

وما خان الامبرياليين البريطانيين شيء أكثر من هذا الانحطاط الاقتصادي النسبي ، لما له من تأثير على «الهيمنة البريطانية» . «افترضوا تعرض صناعتنا للتهديد (بالمنافسة الخارجية) وتلك الصناعة تمثل اساس نظامكم الدفاعي القومي ، فأين تصبحون اذن؟» . هذا هو سؤال الاستاذ (اي . اس . هوينس) سنة ١٩٠٤ . وكان تعقيبه : «ليس بوسعكم النهوض وأنتم لا تملكون صناعة حديدية نشيطة ، وتجارة هندسية كبيرة ، لأنكم لن تملكوا عندئذ وسائل الانتاج للحرب الحديثة ، وهذا ما سيؤثر بدوره على مستوى كفاءة جيوشكم واساطيلكم» . فان جنحنا للمقارنة مع هذا التطور لبدت النزاعات حول حدود المستعمرات في افريقيا الغربية أو مستقبل جزر ساموان بالغة التفاهة . ولذلك جاءت مصالح الامبرياليين بشكل اصلاح تعريفي ، والغاءهم مبادئ التجارة الحرة كي يحمو الصناعات البريطانية - وعلاقات أمتن مع الدومينونات البيض ، من أجل تأمين كل من المساهمات الدفاعية والسوق الامبراطورية الخاصة . فأمست بريطانيا الآن طبقاً لعبارة جوزف تشمبرلين المرعبة «العملاق المنهك الذي أخذ يسير مترنحاً بين فكي كماشة مصيره التعس» . ثم دوى تحذير لورد الادميرالية الاول : «لن تبقى المملكة المتحدة محتفظة بجبروتها قبالة الولايات المتحدة أو روسيا ، وربما حتى المانيا . فسوف يطاح بنا جانباً» .

فاذا ما كان الامبرياليون على صواب «على المدى البعيد» ، «أفهل ستصمد الامبراطورية التي تحتفل بالذكرى المئوية لمعركة الطرف الاغر حتى ذكرى مئوية اخرى؟» ذلك ما استفهم عنه الصحفي (كارفين) سنة ١٩٠٥ . لقد نزعوا جميعاً الى تهويل الاخطار المعاصرة . فصحيح ان تجارة الحديد والفولاذ والآلات الميكانيكية اضمحلت في عديد من الاسواق ، لكنها لم تلفظ انفاسها بعد . اذ انتعشت صادرات المنسوجات في سني ما قبل عام ١٩١٤ . ولما تزل صناعة بناء

السفن الحيوية لكل من البحرية الملكية والتجارة البحرية هي المتفوقة دون منازع فاطلقت الى عباب البحار سفناً حملت ما يربو على ٦٠٪ من الحمولة التجارية العالمية وصنعت ٣٣٪ من سفنها الحربية في هذه العقود، وهو ما هياً بعض العزاء لمن خشوا اعتماد بريطانيا الكبير على مستوردات المواد الغذائية والمواد الاولية زمن الحرب. ومن صواب القول أن بريطانيا لو تورطت في صراع طويل شديد الاعتماد على الصناعة ضد القوى العظمى، فسوف تجد ان كثيراً من صناعاتها التسليحية ك (الذخيرة والمدافع والطائرات ومحامل الكريات والاجهزة البصرية والمغنيطات) غير كافية، ولتعكس ذلك الاعتقاد التقليدي أن الجيش البريطاني لا يصلح نشره وتجهيزه لغير حروب مستعمراتية صغيرة لا لصراعات كبيرة قارية. لكن تلك الحروب هي ما نشبت فعلاً في جل هذه الفترة واشتبك فيها الجيش.

غير أن مواطن قوة بريطانيا تمثل تجسيدا يعارض الوصف الكئيب والسريع لمشاكل البلد. فبرغم أن التأريخ البريطاني للفترة من ١٨٧٠ - ١٩٧٠ قد شهد انحطاطا متزايداً ومتواصلاً تقريباً، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، مقارنة بأمم أخرى فأسقطها من قمة الرفاهية والقوة اللتين اعطتهما اياها ثورتها الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر؛ لكن هناك خطر المغالاة في حجم وسرعة ذلك الانحطاط، وفي تجاهل موجودات البلد الثرية جداً حتى في الميدان غير الصناعي: اذ كانت بريطانيا في المقام الاول ثرية للغاية في الداخل والخارج بالرغم من تعرض الخزانة البريطانية نفسها لضائقة عسيرة في عقدي ما قبل عام ١٩١٤ حين عملت التكنولوجيا الحديثة على رفع سعر السفن القتالية اكثر من الضعف. وفضلاً عن هذا، ادت زيادة عدد جمهور الناخبين الى انفاق «اجتماعي» سخي لأول مرة. وهكذا اذا بدا الانفاق على «المدافع والزبدة» كبيراً بالارقام الاجمالية، ذلك أن الدولة الساهرة كانت تأخذ نزراً يسيراً من دخل الفرد على شكل ضرائب، وتنفق قليلاً جداً من الدخل القومي على الاغراض الحكومية. فبلغ

مجموع الانفاق المركزي والحكومي المحلي ١٢,٣٪ فقط من اجمالي الانتاج القومي عام ١٩١٣. وعليه، وبرغم أن بريطانيا كانت أسخى من أنفق على الشؤون الدفاعية قبل عام ١٩١٤، احتاجت الى تخصيص حصة من دخلها القومي لذلك الغرض أقل مما خصصته أية قوة عظمى أخرى في اوروبا؛ وإذا استخف الامبرياليون المغالون بقوة بريطانيا «المالية» قياساً الى قوتها «الصناعية» فقد استثمرت مبلغاً دسماً (حوالي ١٩,٥ «مليار» دولار) فيما وراء البحار، وهو ما ساوى ٤٣٪ من استثمارات العالم الخارجية، وهو مصدر للثروة القومية لا ترقاه الريبة. وما كان ثمة شك في قدرتها على تمويل حتى حرب واسعة النطاق باهظة التكاليف لو دعت لذلك الحاجة؛ بيد أن الامر غير الواضح هو ما اذا كان بوسعها الحفاظ على حضارتها السياسية الحرة - أي الابقاء على التجارة الحرة والانفاقات الحكومية الواطئة، وقلة المجندين والاعتماد الرئيسي على البحرية - لو اضطرت الى تخصيص كثير وكثير من مواردها القومية للتسلح والى حرب صناعية حديثة. ان ما لم يعلوه غبار الشك انها ملكت رصيذاً كافياً.

ثمة عوامل أخرى عملت على تعزيز مكانة بريطانيا بين القوى العظمى. فعلى الرغم من صعوبة التفكير بالدفاع عن الحدود البرية للامبراطورية في عهد أخذت فيه السكك الحديدية الاستراتيجية والجيش الجراة تهدد الامن الجغرافي السياسي للهند والممتلكات الباقية، ظلت عزلة الجزر البريطانية امتيازاً بالغ العظمة - يحرم سكانها من مخاوف الغزو المفاجيء على ايدي الجيوش المجاورة، وأتاح التركيز على القوة البحرية أكثر من البرية، وسنح لساسة البلد حرية أكبر للتصرف حيال قضايا الحرب والسلم من ساسة أي من دول القارة الاخرى. يضاف لذلك أن حياة امبراطورية مترامية الاطراف صعب الدفاع عنها قد تأتي بمنافع استراتيجية كبيرة برغم ما انطوى عليه من مشاكل استراتيجية عويصة. اذ غلب الموقف البريطاني نظيره لدى أية قوة اوروبية أخرى في أي صراع خارج

القارة بفضيل^(١) ما ملكت من سلسلة ضخمة من الحاميات الامبراطورية، ومرافئ الاستفحام وقواعد الاساطيل الممكن حمايتها من البحر. ولما كان بمستطاع بريطانيا ارسال الاعانات لممتلكاتها فيما وراء البحار (وخاصة الدومينيونات المتمتعة بالحكم الذاتي والهند) نزعَت هذه الممتلكات في الوقت ذاته الى اعانة قوة الامبراطورية بالجند والسفن والاموال والمواد الأولية - وهذا هو الوقت الذي سال فيه لعاب رجال الوايتهول نحو جني ثمار هيمنتهم على ما وراء البحار بحجة بلوغ «دفاع امبراطوري» أكثر تنظيماً. وأخيراً لعل هناك من يجادل أنه وبفضل امتداد الهيمنة والنفوذ البريطانيين كثيراً في الازمنة السابقة، حازت بريطانيا الآن على كثير من مناطق الصد، وكثير من مناطق ذات مصالح أقل حيوية، وعليه حازت على أرحب مجال «للاخذ والعطاء»، وخاصة في ميادينها المتعارف عليها بـ «الامبراطورية غير الرسمية».

وفي الحقيقة لا توحى معظم البلاغة العامة للامبراطورية البريطانية أن التنازلات والانسحابات كانت شرعة يومها. بيد أن التقييم المتأني للاولويات الاستراتيجية البريطانية - الذي سمح به نظام التشاور بين الوزارات وآلية صنع قرارات مجلس الوزراء - استمر سنة بعد أخرى يتمعن في تفاصيل كل مشكلة «في اطار» التزامات البلد الكونية، ومقرراً سياسة البلاد في المساومة او الثبات. وهكذا ولأن دخول حرب ضد أمريكا سيكون مأساة اقتصادية، وعمقوت شعبياً، وبالغ الصعوبة استراتيجياً، بدا سليماً تقديم تنازلات في النزاع حول فنزويلا، وتخوم آلاسكا، الخ. وعلى نقيض هذا، وفيما بدت بريطانيا راغبة بالتفاوض مع فرنسا في تسعينات القرن التاسع عشر حول نزاعاتها الاستعمارية في افريقيا الغربية وجنوب شرقي آسيا، والمحيط الهادي، لاح منها عنادها في

(١) مرافئ الاستفحام: هي المرافئ التي تزود السفن بالفحم الحجري.

التمسك بؤادي النيل . وسعت بعد انسلاخ عقد واحد الى تبديد العداوة مع المانيا (بعرض اتفاقات معينة حول حجم قوتيهما البحريتين والمستعمرات البرتغالية وسكة حديد بغداد) ؛ لكنها كانت شديدة الوجل من قطع وعد بالتزام الحياد لو نشبت حرب قارية . لقد كشف نجاح جهود وزير الخارجية (غراي) تجاه برلين قبيل عام ١٩١٤ وقبله نجاح مساعي (سالزبري) للاتفاق مع بطرسبرغ بشأن آسيا عن اعتقاد مشترك أن بوسع الدبلوماسية حل معظم المشاكل الناشئة في الشؤون العالمية . أما الاقتراح ، من الجانب الاول ، أن موقع بريطانيا العالمي عام ١٩٠٠ كان ضعيفاً كموقعها في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين ، وكذلك الجدال ، من الجانب الآخر ، أن ثمة «توسع هائل في القوة البريطانية» قبل عام ١٩١٤ أحدث خللاً في التوازن العالمي ، انما هما « وجه واحد » لصورتين جسدتا موقعاً أكثر تعقيداً من كليهما .

ففي العقود القليلة السابقة للحرب العالمية الاولى ، وجدت بريطانيا نفسها تتراجع في الميدان الصناعي العام أمام الولايات المتحدة ومانيا ومجبرة على دخول منافسة حادة أمامهما في الميادين التجارية والاستعمارية والبحرية . ومع ذلك عنى امتلاكها للمصادر المالية والطاقة الانتاجية والممتلكات الامبراطورية والقوة البحرية «معاً» انها ما برحت القوة العالمية «رقم واحد» ، حتى وان اضمحلت ريادتها عما كانت عليه عام ١٨٥٠ . على أن منصب الدولة رقم واحد هو مشكلة بريطانيا الاولى . فهي الآن دولة «ناضجة» ذات غاية ثابتة هي الحفاظ على الترتيبات القائمة أو في أقل تقدير ضمان حصول أية تغيرات بطريقة سليمة وبطيئة وكانت ستقاتل لبلوغ بضع اهداف واضحة منها الدفاع عن الهند والمحافطة على تفوقها البحري سيما في مياهها الاقليمية وربما صيانة توازن القوى الاوروبي - بيد أن أياً من هذه القضايا كان لازماً وضعها في اطارها الاوسع ومقارنتها بمصالح بريطانيا الأخرى . ولهذا السبب تحديداً عارض سالزبري أي

التزام عسكري ثابت « مع » ألمانيا سنة ١٨٨٩ وفي الفترة ١٨٩٨ - ١٩٠١ ، وهو عين سبب تملص غراي من أي التزام عسكري « ضد » ألمانيا في الفترة ١٩٠٦ - ١٩١٤ . فعكست سياسة بريطانيا المستقبلية هذه مقولة بالمرستون بعيدة الاصدقاء أن للبلد مصالح دائمة لا حلفاء دائمون ، في الوقت الذي اهتمت فيه وغمّت على انظار صناع القرار في باريس وبرلين . واذا كانت الظروف التي سمحت بحرية التصرف هذه قد زالت مع انطواء صفحة القرن التاسع عشر ، استمر على منواله القديم اسلوب الخداع التقليدي بين مصالح بريطانيا المختلفة - المصالح الامبراطورية ضد المصالح القارية ، والاستراتيجية ضد المالية .

روسيا : افادت معظم التحليلات أن امبراطورية القيصرية ستكون ، تلقائياً ، عضواً في نادي «القوى العظمى» في القرن العشرين القادم . وما ضمن لها هذا الموقع هو مساحتها الشاسعة الممتدة من فنلندا الى فلادفوستوك - ونفوسها الهائلة وسريعة التكاثر والتي بلغت ما يقارب ثلاثة أضعاف نفوس ألمانيا واربعة اضعاف نفوس بريطانيا تقريباً . فهي لم تتوقف عن مد حدودها وعلى مدى اربعة قرون غرباً وشرقاً وجنوباً ، تحدها عن بلوغ هذه الغاية جل الهزائم التي مرت بها . وكان جيشها الدائمى الاكبر بين جيوش اوروبا ، طوال القرن التاسع عشر وبقي هكذا حين دنا أوان الحرب العالمية الاولى فقوامه (١,٣) مليون محارب في الخطوط الامامية و (٥) ملايين جندي احتياطي . كما كانت الانفاقات العسكرية الروسية عالية وشكلت مع المنح «الاستثنائية» مبلغاً ربما ساوى اجمالي الانفاق الالماني . ومضى انشاء سكك حديدتها بسرعة عجيبة قبل سنة ١٩١٤ - مما هدد ، وخلال فترة قصيرة ، بافساد الخطة الالمانية (أي ما أطلق عليه خطة شليفين) القائمة على توجيه الضربة الاولى الى الغرب - وانشأت الاموال لبناء الاسطول الروسي بعد حرب اليابان . حتى قيل أن الاركان البروسية

العمامة اوجست خيفة من تعاضم القوة الروسية، اذ اكد (مولتكه الاصغر) أن قوة « اعداء » بروسيا ستتعاظم بحلول عامي ١٩١٦ و ١٩١٧ لدرجة أنه لم يعد يعرف كيف سيتدبر الامر. غير ان بعض الفرنسيين استبشروا بذلك وفركوا ايديهم مترقيين اليوم الذي ستهدر فيه «القاطرة الروسية» وتنطلق لتطرح برلين أرضاً وهرع عدد من البريطانيين وخاصة أصحاب العلاقة مع سفارة بطرسبرغ الى ابلاغ زعماءهم أن «روسيا ما فتئت تضيف قوة الى قوتها فعلينا أن نعجل الى استعادة صداقتها بأي ثمن». لقد سرى قلق هائل من نمو القوة الروسية من غاليسيا الى فارس الى بكين.

ترى أباتت روسيا قاب قوسين او أدنى من تحولها الى دركي اوربا مرة أخرى كما أوحى بذلك هذه التصورات؟ لقد شكّل تقييم القوة الروسية مشكلة لمراقبي الغرب منذ القرن الثامن عشر حتى الآن، ودائماً ما تعقدت أكثر بسبب الاختلافات في المعلومات المقارنة وبسبب التناقضات في ما يقوله الروس للاجانب وما يصارحون به انفسهم اضافة الى الاعتماد على المعلومات الذاتية المحضّة لا الحقائق الموضوعية. ولم تبد الدراسات التي تناولت «الكيفية التي قيمت فيها اوربا القوة الروسية قبيل عام ١٩١٤»، ومهما بلغت شمولية، بذات الدقة التي بلغت تحليلات «القوة الروسية» ذاتها.

واستناداً الى الدليل المعقول الموجود بين ايدينا بدا أن روسيا كانت في عقود ما قبل سنة ١٩١٤ قوية وضعيفة في آن واحد - وذلك يعتمد كشأنه دائماً على نهاية التلسكوب التي ننظر من خلالها. فباديء ذي بدء نقول أن روسيا كانت أقوى الآن صناعياً من حالها خلال حرب الكريمية. وتزايد اجمالي الانتاج الصناعي الروسي في الفترة (١٨٦٠ - ١٩١٣)، وهي حقبة طويلة جداً بمعدل عال سنوياً (٥ ٪) وبلغ في تسعينيات القرن التاسع عشر ما يقارب ٨ ٪. وبرز انتاجها من الفولاذ عشية اشتعال شرارة الحرب العالمية الاولى انتاج فرنسا

والنمسا - المجر وتقدمت كثيراً أمام إيطاليا واليابان كما نما انتاج الفحم بوتيرة اسرع، من ٦ ملايين طن سنة ١٨٩٠ إلى ٣٦ مليون طن سنة ١٩١٤ . وكانت ثاني أكبر منتج في العالم من النفط . وبينما ازدادت صناعتها النسيجية العريقة، فانها ملكت مغازل قطن أكثر من فرنسا والنمسا - المجر . وشهدت صناعاتها الكيماوية والكهربائية تطوراً في الفترة المتأخرة ناهيك عن انتعاش صناعة الاسلحة . وانتشرت المصانع الكبيرة التي استوظفت ألوف العمال حول بطرسبرغ وموسكو ومدن كبيرة أخرى . وامتدت شبكة السكك الحديد البالغة ٣١ ألف ميل سنة ١٩٠٠ لتصل الى ٤٦ ألف ميل عام ١٩١٤ . وتضاعفت التجارة الخارجية التي رسخها اعتماد روسيا قاعدة الذهب سنة ١٨٩٢ ثلاث مرات تقريباً بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤ حيث تبوأَت روسيا منزلة سادس دولة تجارية في العالم . وعادت الاستثمارات الخارجية بمقادير دسمة من رأس المال لتحديث الاقتصاد، تلك الاستثمارات التي اجتذبت اليها الحكومة الروسية اضافة الى امكانات عالم التجارة الروسي . فانضم تدفق الاموال هذا الى اكوام الاموال (المستحصلة من الضرائب العالية على الواردات والضرائب على الفودكا ومواد استهلاكية أخرى التي وجهتها الحكومة نحو تعزيز البنية التحتية الاقتصادية فأوضحت روسيا بقدوم عام ١٩١٤ رابع قوة صناعية في العالم طبقاً لما اشار اليه كثير من المؤرخين . ولو شيء لهذه الاتجاهات أن تستمر، أما كان لها آخر الامر أن تمتلك قوة اقتصادية لازمت امتداد اقليمها وكثرة نفوسها؟ .

مهما يكن من أمر، ستلوح أمامنا صورة اخرى مختلفة عن سابقتها لو نظرنا من نهاية التلسكوب الاخرى . فالثلاثة مليون عامل الذين اشتغلوا في المصانع الروسية بحلول ١٩١٤ لا يمثلون سوى ١,٧٥٪ من عدد سكان البلاد؛ واذا بدا رقم عشرة آلاف عامل في مصنع منسوجات واحد رقماً مذهلاً على الورق، يتفق معظم الخبراء ان تلك الارقام ربما كانت مضللة، ذلك أن المغازل

استوظفت ليلاً رجالاً ونساءً جدداً بطريقة « الورديات » في هذا المجتمع الكثير بعدد عماله والمتخلف تكنولوجياً. ولعل ما هو أهم هو المدى الذي دفع اليه الاجانب عجلة الصناعة الروسية - كالشركة العالمية (سنجر)، أو العدد الكبير من المهندسين البريطانيين - بالرغم من وجود بعض المستثمرين المحليين. لقد امتلك الاجانب في روسيا بحدود عام ١٩١٤ « ٩٠٪ من صناعة التعدين، و ١٠٠٪ تقريباً من صناعة استخراج النفط، و ٤٠٪ من الصناعة المعدنية، و ٥٠٪ من الصناعات الكيماوية، وحتى ٢٨٪ من صناعة المنسوجات ». وما هذا بشيء غير اعتيادي - فحال ايطاليا كان هكذا ايضاً- لكنه ابرز اعتماداً قوياً على الادارة ورأس المال الاجنبي وهو ما يمكن أو لا يمكن أن يحافظ على مصالحها. فتحملت روسيا مطلع القرن العشرين اعلى دين اجنبي في العالم حتى اضطرت الى الاقتراض بأعلى نسبة فائدة الى المستثمرين، من أجل المحافظة على استمرار تدفق الاموال اليها، وعليه رجحت كفة المدفوعات عن الفوائد على كفة ميزان التجارة «المنظورة»، وباختصار كان هذا موقفاً متأرجحاً.

ولعل تلك مجرد علامة أخرى على «عدم النضوج» الاقتصادي مثلما هي حقيقة أن الجزء الاكبر من الصناعة الروسية خصص للمنسوجات وتصنيع الاغذية (بدلاً من الصناعات الهندسية والكيماوية مثلاً). وكانت تعريفاتها هي الاعلى في اوروبا - بهدف حماية صناعاتها الرديئة الفجة معاً. ومع ذلك آل مؤشر المصنوعات المستورده الى الارتفاع مع كل زيادة في الميزانية الدفاعية وانشاء سكك الحديد. لكن اسطع اشارة على تخلفها هي حقيقة أن الصادرات الروسية تألفت وحتى عام ١٩١٣ من المنتجات الزراعية، و ١١٪ من الاخشاب، وكلاهما ضرورياً للغاية لدفع مبالغ شراء معدات الزراعة الامريكية الصنع، والعدد الميكانيكية الالمانية، وكذلك تسديد الفوائد على قروض البلد الكثيرة - وهذا ما لم يتوفق الروس في تدبيره على أية حال.

مع هذا، سيتردى تقييم قوة روسيا أكثر حين نخرج على الانتاج «المقارن». اذ قبع الانتاج الروسي كثيراً وراء الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا برغم أنها كانت رابع أكبر دولة صناعية في العالم. وفاقته بريطانيا والمانيا في ميادين انتاج الفولاذ، واستهلاك الطاقة والحصة في الانتاج التصنيعي العالمي. وفي اجمالي الامكانيات الصناعية؛ واذا ما قورنت هذه الارقام بعدد السكان وتم حسابها على اساس معدل الدخل الفردي، ظهرت الفجوة شاسعة الاتساع. فأضحى مستوى التصنيع الفردي الروسي عام ١٩١٣ أقل من ربع نظيره الالماني وأوطأ من سدس نظيره البريطاني.

كانت روسيا مجتمعاً فلاحياً يوم اربعبت سنة ١٩١٤ مولتكه الاصغر والسفير البريطاني في بطرسبرغ. لقد كسب ٨٠٪ من السكان ارزاقهم من الزراعة فيما ابقى جزء كبير من النسبة الباقية على علاقات وثيقة مع الريف والزراعة. وهنا لا بد من ربط هذه الحقيقة الراسخة بحقيقتين اخريين. الاولى هي أن اغلب الزيادة الكبيرة في السكان (والبالغة ٦١ مليوناً بين عامي ١٨٩٠ - ١٩١٤) حدثت في القرى وفي أشد المناطق تخلفاً والتي عانت من رداءة تربتها، وشحة اسمدتها، وشيوع استخدام المحارث الخشبية. أما الحقيقة الثانية فهي. أن جميع البيانات الدولية المقارنة لتلك الفترة قد اوضحت قصور الزراعة الروسية اجمالاً - فغلتها من الحبوب كانت أقل من ثلث نظيرتها الالمانية البريطانية وبلغ انتاجها من البطاطا حوالي النصف. وحتى مع وجود المزارع الحديثة في منطقة البلطيق، قضى التملك العشائري للارض على حوافز الاستثمار الفردي. وهكذا نقل ايضاً الاسلوب الدوري في اعادة توزيع الاراضي. فباتت امثل طريقة امام العائلة لزيادة حصتها من الارض هي انجاب مزيد ومزيد من الاطفال قبيل التوزيع المقبل. لقد فاقم المشكلة البنوية رداءة المواصلات وتأثير الطقس القاسي على المحاصيل، والتباين الشاسع بين الاقاليم «ذات الفائض» الزراعي الواقعة جنوباً

وبين الاقاليم المكتظة بالسكان والأقل خصوبة في حدود روسيا القديمة . فأتت زيادة السكان (٥ , ١ ٪ سنوياً) على معظم الزيادة المتحققة في الانتاج الزراعي في هذه العقود (حوالي ٢ ٪ سنوياً) . وبسبب الزيادة الكبيرة في الانتاج الزراعي «نسبة لكل فرد» حوالي ٥ ٪ سنوياً ، فان اجمالي «الانتاج القومي الروسي الحقيقي» زاد حوالي ١ ٪ فقط لكل فرد - وهي نسبة أقل بكثير من نظيرتها في المانيا ، وأمريكا ، واليابان ، وكندا ، والسويد ، وهو مناقض على نحو أكيد للزيادة المزعومة في الصناعة (٥ - ٨ ٪) .

ان العواقب الاجتماعية لكل هذا هي عوامل لها أهميتها في تقييم «قوة» روسيا . اذ أدرك الاستاذ (غروسمان) أن «النمو السريع الاستثنائي في الصناعة قد تزامن مع ركود كبير في قطاعات أخرى لا سيما الزراعة وفي معدل الاستهلاك الفردي ، كما اتجه الى تجاوز خطوات تحديث المجتمع ان صح التعبير» . انها لعبارة معقولة في واقع الأمر . ذلك ان ما كان يحصل هو أن البلد الذي كان يعاني من تخلف اقتصادي مريع قد دفع به الى عصر التحديث على أيدي سلطات سياسية مهووسة بالحاجة الى «بلوغ واستعادة مكانتها كقوة اوروبية عظمى» . وهكذا اذا استطاع المرء أن يرصد النشاطات التي خلقها الاندفاع الفردي الذاتي ، فان اعظم قفزة نحو التحديث قد حققتها الدولة وارتبطت بالاحتياجات العسكرية - السكك الحديدية ، والاسلحة ، والفولاذ ، والحديد ، وهلم جراً . ولكن الدولة الروسية احتاجت الى تحقيق زيادة مطردة في الصادرات الزراعية (ولا سيما القمح) حتى في فترة المجاعات الكبرى مثلما حدث عام ١٨٩١ وذلك من أجل التسديد مقابل التدفق الهائل للمصنوعات الاجنبية ودفع فوائد القروض الخارجية الضخمة ، كما لم تهيء الزيادة البطيئة في انتاج المزارع في كثير من السنين مستوى معيشي افضل للفلاحين المعدمين . وهكذا تحتم ايضاً جباية ضرائب مرهقة (غير مباشرة على الغالب) وتقليل الاستهلاك الفردي ، للتسديد عن

استثمارات الدولة نفسها في الصناعة، وعن انفاقاتها الدفاعية. أي أن الحكومة القيصرية كانت تؤمن مدخرات «اجبارية» من شعبها المعدم. من هنا كانت الحقيقة المذهلة «اقتطعت الدولة من دخل الروسي العادي بحلول عام ١٩١٣ لاغراض الدفاع الراهن أكثر من ٥٠٪ مما اقتطعته الدولة البريطانية من فردها برغم أن دخل الروسي يمثل ٢٧٪ فقط من دخل نظيره البريطاني».

من السهل ملاحظة الثمن الاجتماعي الاكبر لهذا الجمع بين التخلف الزراعي والصناعي، والانفاقات العسكرية الباهظة للغاية. فقد خصصت الحكومة الروسية سنة ١٩١٣ (٩٧٠) مليون روبل للقوات المسلحة في حين صرفت (١٥٤) مليون روبل فقط على الصحة والتعليم؛ ولم يتسن تعويض النقص في أي مجال آخر لان التنظيم الاداري لم يمنح السلطات المحلية صلاحية مالية مثلما لدى الولايات المتحدة أو الحكومة المحلية الانكليزية. واقسر العمال في المدن سريعة النمو على الرضاء بالعيش في مناطق عديمة المجاري ومقاساة اوضاع صحية خطيرة، وتحمل ظروف سكنية سيئة، مع دفع ايجارات باهظة. فارتفعت معدلات ادمان المسكرات كملاذ ولو قصير من مرارة الحقيقة. ووضحت معدلات الوفيات الاعلى في اوروبا. فكانت من نتائج هذه الظروف وما رافقها، من انضباط قسري في المصانع، وافتقار الى أي ارتفاع حقيقي في المستوى المعيشي، أن خلقت تدمراً حروناً من النظام هياً بدوره جواً مثالياً لتشكيل التيارات الشعبية، البلشفية، والنقابية الفوضوية، والرايكية، بل وفي الواقع تسنى المجال لكل فرد (برغم الرقابة) ان يبرز مجادلاً باجراء تغييرات متطرفة. فلما انقضى أجل شغب عام ١٩١٥ استقرت الاوضاع حتى حين، بيد أن السنوات الثلاث (١٩١٢ - ١٩١٤) شهدت الكثير من حوادث الاضرابات، والاحتجاجات الجماهيرية، والاعتقالات، والقتل. ومع هذا، سيتمتع هذا التطور عند مقارنته مع القضية التي اوعيت جميع الزعماء الروس من كثرين الكبرى الى النظام الحالي

- انها «مسألة الفلاحين». فلما شحت المحاصيل وارتفعت الاسعار، انضم الفلاحون الى قافلة المستائين من الإيجارات الباهظة وظروف العمل القاسية فأحدثوا فتنة امتد لهيبها لمساحات واسعة كنار في هشيم. هنا دوّن المؤرخ نورمان سنون ما بعد عام ١٩٠٠ :

«احيل اقليما بولتيرا وتامبوف قاعاً صفصفاً؛ فأحرقت دور الملاكين حتى تقوضت اركانها، وبقرت الحيوانات. فتدخلت القوات الحكومية سنة ١٩٠١ ١٥٥ مرة (مقابل ٣٦ مرة سنة ١٨٩٨) و٣٢٢ مرة عام ١٩٠٣ ومعها ٢٩٥ سرية خيالة و ٣٠٠ كتيبة مشاة، وبعضها مزود بمدافع. حتى اتت الذروة سنة ١٩٠٢. اذ استعين بالقوات المسلحة لسحق الفلاحين في ٣٦٥ حادثة وحشدت في سنة ١٩٠٣ قوة لحفظ النظام الداخلي أضخم لحد بعيد من جيش عام ١٨١٢. وعمت الفوضى ثمان وستين مقاطعة من أصل خمس وسبعين في قلب الارض السوداء وتحولت اربع وخمسون ولاية اخرى الى حطام مكوم. أما أشد المناطق تضرراً فهي سراتوف».

ويوم حاول وزير الداخلية ستولبن تخفيف شدة الغضب عن طريق تشتيت كوميونات الفلاحين بعد سنة ١٩٠٨ ، اثار تصرفه هذا حوادث شغب جديدة - سواء من جانب قاطني القرى المصممين على المحافظة على نظامهم الكونيوني أم من جانب المزارعين المستقلين حديثاً الذين افلسوا سريعاً. وهكذا احتيج الى القوات المسلحة في (١٣,٥٠٧ واقعة في كانون الثاني ١٩٠٩ ، وفي ١٠٨, ١١٤ واقعة طوال تلك السنة. وشتت ١٠٠ ألف حملة اعتقالات سنة ١٩١٣ بتهمة «تحدي سلطة الدولة»). فلا عجب أن أجهد ذلك الجيش الممتعض ، الذي كان منهكاً ايضاً في اباداة الاقليات العرقية المغتابة - البولنديين ، والفنلنديين ، والجيورجيين ، واللاتفيين ، والاستونيين، والارمنين - التي عازمت على الاحتفاظ بالتنازلات التي قدمتها روسيا حول «تروسة» تلك الاقليات ، ابان ضعف النظام

الروسي (١٩٠٥ - ١٩٠٦) والتي ادركت الآن أن أية هزيمة عسكرية أخرى للجيش من شأنها أن تخلص هذه الجماعات من ربطة الهيمنة الروسية. وبرغم أننا لانمتلك التحليل الدقيق لهذا القول، فإن نسبة هائلة من هذه الجماعات المترنحة من مجموع مليوني روسي اسرعوا بالزواج في آب ١٩١٤ لينأوا بأنفسهم عن الانجرار في مصائب الجيش.

وباختصار، ليس بوسع المرء استناداً لمعطيات ما بعد الثورة البلشفية أن يرى أن روسيا قبل عام ١٩١٤ كانت وعاءاً سريع الانفجار اجتماعياً وسياسياً وقاب قوسين أو أدنى من استعمار فتنة كبيرة داخلها لو حدث تدهور آخر في إنتاج المحاصيل، أو انخفاض في المستوى المعيشي لعمال المصانع. أو ربما نشوب حرب عظمى. فلا يسع المرء هنا سوى القول «محمّل جداً»، طالما كان هناك ولاء عميق للقيصر والدولة في مناطق كثيرة، مع وجود تجمعات قومية واسعة الانتشار وتعاطف جلي من السلافيين ومقت للاجانب. وفي الواقع ظهر كثير من الدماسقة والمروجين العجّز في عام ١٩١٤ مثلما في عام ١٩٠٤، من الذين جادلوا أن النظام لن يقوى على الظهور ساكتاً في القضايا الدولية الكبرى. ونادوا أن دعا للقتال داع فعلى رجال الامة ان تنفر خفافاً وثقلاً بهدف تحقيق النصر..

ترى اكان النصر طوع بنان روسيا اذا ما أخذنا بالاعتبار من كنّ لها العدااء في عام ١٩١٤؟ ها هو الجندي الروسي قد قاتل ضد اليابان بشجاعة وجلد - مثلما هو دأبه في حرب الكريميا سنة ١٨٧٧ ضد تركيا - ولكن الخلل كمن في قصور عمل الاركان، ورداءة الاسناد السوقي، مع ضعف التكتيكات الحربية. هل للقوات المسلحة اليوم ان تتحدى النمسا - المجر - وبالاخص القوة العسكرية للامبراطورية الالمانية - لتصنع نتيجة افضل؟ لقد بقيت الحقيقة القاسية رغماً عن كل زيادات الانتاج الصناعي تفصح أن القوة الصناعية كانت «تراجع» قياساً الى نظيرتها الالمانية. فازداد انتاجها من الفولاذ مثلاً بين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٣ من

٢,٢ الى ٤,٨ مليون طن، بيد أن انتاج المانيا وثب من ٦,٣ الى ١٧,٦ مليون طن كما لم تكن الزيادات في استهلاك الطاقة الروسية ومجمل الامكانيات الصناعية الروسية بمثل حجم نظيرتها الالمانيتين كلياً أم نسبياً. وأخيراً تجلت ظاهرة انخفاض حصة روسيا من الانتاج الصناعي العالمي في السنوات من (١٩٠٠ - ١٩١٣) من ٨,٨٪ الى ٨,٢٪ بسبب توسع حصتي المانيا وامريكا. فما هذه باتجاهات مشجعة.

وبرغم ذلك، فقد قيل ان روسيا كانت قوية «بالمساحات التي قورنت فيها الجيوش عام ١٩١٤» طالما أن خبراء العسكرية لم يتكهنوا بنتيجة حرب ستجسد اختباراً لاقتصاديات البلاد وبناءه البيروقراطية اضافة الى قوة الجيش. فان كان الحال كذلك، لتساءل المرء عن سبب نزوع المؤشرات المعاصرة عن القوة العسكرية الالمانية الى التأكيد على صناعة فولاذ كروب، وتوسيع المسافن، وكفاءة السكك الحديد «اضافة الى» فاعلية قوات الخطوط الامامية. ومع ذلك ان كان التعديل ينصب على المعايير العسكرية المجردة فالحقيقة هي ان روسيا كانت تشكل مزيداً من الفرق، وبطاريات المدفعية، والسكك الحديد الاستراتيجية، كما كانت سفنها الحربية لا يستهان بها. واذا افترض أحد أن أمد الحرب المقبلة قصير فما هي الاحصائيات العامة تشير الى قوة روسيا المتنامية.

بيد أن القضية العسكرية نفسها ستكون أكثر تعقيداً لو أزعنا هذه الاحصائيات الرقمية جانباً. فمرة اخرى كان العامل الحاسم هو تخلف روسيا الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي فمجرد عدد الفلاحين الهائل عنى تجنيد خمس الشباب المؤهلين فقط؛ وأما لو لجأت الدولة الى تجنيد كل اللاتقين جسمياً لغرقت البلاد في لجة من الفوضى. بل ان من العسير اعتبار هؤلاء المجندين من الفلاحين عنصراً مثالياً للحرب الحديثة المعتمدة على الصناعة. لقد تخلفت روسيا لدرجة مخيفة على مستوى الكوادر الوظيفية، بفضل تركيزها المفرط على السلاح

بدلاً من أنشطة القوة القومية الأخرى الأوسع نطاقاً (كمستويات التعليم العامة، والنشاطات التكنولوجية، وتقليص البيروقراطية). وبلغت فيها نسبة التعليم عام ١٩١٣ ٣٠٪ فقط وهي اقل بكثير من نسبة تعليم انكلترا في منتصف القرن الثامن عشر. وإذا كان صواباً تخصيص مبالغ سخية للمجندين الجدد، فهل سيأتي ذلك بفائدة طيبة ان ضم الجيش ضباط صف قليلين؟ ما اعتقد ذلك خبراء الاركان الروسية العامة الذين تطلعوا «بمشاعر الاستصغار والحسد» تجاه قوة المانيا في هذا الصدد، كما ادركوا النقص البائس في اعداد الضباط الكفوئين (مثلما ادركه بعض المراقبين الأجانب). ومن الدليل المتوفر، يبدو أن الجيش الروسي قد علم بمواطن ضعفه التي عانت منها ومن جميع الوجوه تقريباً - المدفعية الثقيلة، والرشاشات، وادارة حشود ضخمة من المشاة، ومستويات التدريب الفني، والمواصلات، وحتى اسطولها الكبير واسراب طائراتها.

ولو تفحصنا مفصلاً آلية تعبئة روسيا المبرمجة ومنظومة السكك الحديدية الاستراتيجية، لحصلنا على استنتاجات بنفس درجة الانحطاط. فمع ان الطول «الاجمالي» لشبكة السكك الحديدية بدا سنة ١٩١٤ هائلاً، ستتضح تفاهة شأنها بمجرد مقارنتها بحدود الامبراطورية الروسية المترامية، أو مع شبكات اوربا الغربية الاكثر كثافة. ومما ضاعف تعقيد المشكلة أن بعض القاطرات تستهلك فحمًا، وبعضها الآخر زيتاً، وأخرى خشباً - بل ليست هذه غير مشكلة يسيرة قياساً الى الحقيقة الرهيبة بتغيير اماكن ثكنات الجيش في السلم عن مناطق انتشاره زمن الحرب، كما عانى الجنود الاخرين من سياسة تشتيتهم المقصودة (خدمة البولنديين في آسيا، والقوقازيين في اقاليم البلطيق، الخ). فان نشبت حرب عظمى ستتولى نقل حشود الجنود هيئة ضعيفة من كتائب السكك الحديدية، الذين تبلغ نسبة اميتهم الثلث أو أكثر، علاوة على أن ثلاثة ارباع الضباط لم يتلقوا تدريباً فنياً.

وفاقم محنة تعبئة القوات ونشرها الصعوبة الكأداء تقريباً الناجمة عن التزامات روسيا الى فرنسا وصرىيا. لقد تراءى من الحكمة للقيادة الروسية قبل عام ١٩٠٠ أن تلتزم الدفاع في مستهل الحرب وتشرع بسرعة ببناء قوتها العسكرية، بالنظر الى ضعف منظومة مواصلاتها واحتمالية تعرض قواتها المبعثرة على الحدود البولندية الى هجوم «كماشى» من شرقي صربيا وغاليسيا؛ والواقع ان نفراً من الجنرالات ظلوا يجادلون في هذا حتى عام ١٩١٢. وارتأى جنرالات آخرون تحطيم النمسا - المجر (لوثوقهم من النصر عليها)، ومساعدة بلغراد (عندما تصاعدت حدة التوتر بينها وبين فيينا) في حالة غزو النمسا - المجر لصرىيا. بيد أن تركيز قوات روسيا على الجبهة الجنوبية بات مستحيلاً خوفاً مما ستقدم عليه المانيا. وقد اعتقد المخططون لعقود ما بعد عام ١٨٧١ أن مستهل الحرب الروسية - الالمانية سيكون هجوماً المانيا كاسحاً تجاه الشرق. ولكن ما ان تجلت خطة شليفين حتى تعرضت بطرسبرغ الى ضغوط فرنسية قاسية لشن هجوم ضد المانيا (بأسرع ما تستطيع) لراحة حليفاتها الغربية. فلما تخوف المخططون الروس من اندحار فرنسا، وتذكروا اصرار باريس على ان تعزيز قروضها الدسمة مرتبط بتحسن امكانات روسيا «الهجومية»، وجدوا انفسهم مضطرين الى تسديد ضربتهم غرباً بأسرع ما يمكن. فخلق كل هذا انشغاقات داخل هيئة الاركان العامة في السنين القليلة قبيل عام ١٩١٤، كما عارضت المدارس الفكرية قاطبة عدد فيالق الجيش التي ستنتشر في الجبهة الشمالية مقارنة مع اعدادها التي ستنتشر في الجبهة الجنوبية، ولم توافق على خطة تدمير التحصينات الدفاعية القديمة في بولندا (التي، من دواعي السخرية، اقيمت عليها الكثير من المدفعية الجديدة)، كما سفهت فكرة التعبئة الجزئية بدلاً من الشاملة. ولعل هذه الازدواجية لم تكن مفهومة نظراً الى التزامات روسيا الدبلوماسية؛ لكنها لم تساعد في تهيئة ماكنة عسكرية قادرة على تأمين انتصارات عاجلة ضد الاعداء.

وتطول قائمة العضلات. ففرق الخيالة الروسية الخمسين برغم اهميتها في بلد قليل الطرق الحديثة قد احتاجت الى الكثير من العلف حتى كادت ان تنحقر منظومة السكك الحديد (فهناك حوالي مليون حصان)، ولا ريب ان جهود توفير العلف أبطأت من أية عملة هجومية سائدة وحتى حركة الجنود الاحتياط. وأمسى مستحيلاً اعتبار ملايين الجند في زمن الحرب جنود جبهة أماميين نظراً لتخلف منظومة المواصلات وطبيعة الدور السياسي الداخلي للجيش. وحتى المبالغ الضخمة المرصودة للجيش قبل عام ١٩١٤ قد أنفق أغلبها على ابتياع الارزاق والاعلاف والكساء. وافتقرت بحريتها الى المستوى العالي من التدريب الفني والى الممارسات التكتيكية بين كوادرها لاكتساب فاعلية أكيدة برغم الزيادات الملموسة في حجم اسطولها وبرغم وصف كثير من التصاميم الجديدة بأنها «ممتازة». ولأنها قد افتقرت لذلك واجبرت على بعثرة قواتها بين البلطيق والبحر الاسود، غمت آفاق قوة روسيا البحرية - الا اذا قاتلت الاتراك وحدهم.

وأخيراً لا يمكن لأي تقييم لكامل القوة الروسية أن يتجنب الحديث عن النظام نفسه. فاذا أعجب بعض المحافظين الاجانب بالنظام الروسي المركزي المتسلط قائلين انه خلق انسجماً ومنح الدولة قوة قومية اكبر من التي منحها الديمقراطية الغربية، فمجرد اطلاع قريب سيزيح النقاب عن عيوب ذلك النظام التي لا تحصى ولا تعد. فالقيصر نيقولا الثاني قروي في شخصيته، وذو عقلية ساذجة، وانعزالي، يمقت القرارات المصيرية وهو مقتنع عن عمى بعلاقته المقدسة بالشعب الروسي (الذي لم يبد لأجل رفاهيته اي اهتمام). وتكفي اساليب صناعة القرار في المراجع العليا لاعطائنا صورة «بيزنطية»: الغراندقة عديمو الشعور بالمسؤولية، والامبراطورة متذبذبة العواطف، والقادة الرجعيون، وكذلك المضاربون الفاسقون الذين طغى عددهم كثيراً على الوزراء الاذكياء

المجتهدين الذين استطاع النظام تجنيدهم والذين بلغ كلامهم اسماع القيصر في بعض المناسبات فقط . وبلغ انعدام التشاور وسوء الفهم بين وزارة الخارجية والجيش مثلاً مراحل تنذر بالشر المستطير . وبات الازدراء العلني سمة موقف البلاط من البرلمان الروسي (الدوما) . وعليه بات مستحيلًا تحقيق اصلاحات جذرية في جو ما فتئت الطبقة الارستقراطية مهووسة بامتيازاتها لا غير والقيصر مهتم براحة باله فقط . وهنا انبثقت صفوة تخوفت من شغب يقوم به العمال والفلاحون ، ومع ذلك وبرغم ان انفاق الحكومة هو الاعلى في العالم بالمقاييس الشاملة ، ابقت الحكومة على اقل مقدار للضرائب المباشرة المفروضة على الاغنياء (٦٪ من عوائد الدولة) وازدادت ضرائب مرهقة على الاغذية والفودكا (٤٠٪ تقريباً) . فتقلقل ميزان المدفوعات وبالع في ذلك عدم اقدام احد على الحيلولة دون التدفق الهائل في الاموال التي ينفقها الارستقراطيون الروس في الخارج (او فرض ضرائب عليها في الاقل) . كما افتقرت روسيا للكوادر المؤهلة من الموظفين المدنيين الذين سيروا أمور الانظمة الادارية في المانيا ، وبريطانيا ، واليابان مثلاً ، لاسباب ترجع الى تقاليد الاوتوقراطية الجائرة ، وتصعد النظام الطبقي ، اضافة الى تردي مستويات التعليم وانخفاض المرتبات . فالحقيقة ان روسيا لم تكن بدولة قوية ، وهي ما برحت ، آخذين بعين الاعتبار اندفاعية قيادتها ، تتخبط غير مستعدة في تعقيدات خارجية غير آبهة لدروس عام ١٩٠٤ .

ترى ، انى لنا ان نقيم قوة روسيا الحقيقية في هذه السنين؟ فلا غبار على نموها الصناعي والعسكري سنة بعد أخرى . كما أصاب من قال انها تمتعت بنقاط قوة أخرى - حجم جيشها ، والروح الوطنية المتقدة في صدور شعبها والايان بالقدر لدى بعض طبقات المجتمع ، وحصانة قلب البلد تقريباً ضد الهجمات المعادية . وأمامها آفاق مشرقة لحمل غصن النخيل لو حاربت النمسا - المجر ، أو تركيا ، أو ربما حتى اليابان الآن . لكن الشيء المرعب ان الاصطدام

بالمانيا قد أذفت ساعته. لقد تبجح ستولييين عام ١٩٠٩ : «أمهل الدولة عشرين عاماً من السلام الداخلي والخارجي، ولن يتاح لك أن تعرف روسيا». «قد» يكون هذا صحيحاً، حتى وإن تعاظمت قوة ألمانيا خلال نفس الفترة. مع هذا، أشارت بيانات الاستاذين (دوران و بارسونز) (المخطط ١) ان « القوة النسبية » لروسيا في هذه العقود كانت ترتفع فقط عن حدها الواطيء بعد عام ١٨٩٤ فيما دنت ألمانيا من أوجها.

ان الاكيد في الامر أن القوة والنفوذ الروسيين قد انخفضا على مدى اغلب القرن التاسع عشر بنسبة اقرب الى تخلف اقتصادها المتزايد. وهي حيثما دخلت حرباً جديدة (حرب الكريمية والحرب الروسية اليابانية) تكون قد كشفت عن الضعف العسكري القديم منه والجديد، وأجبرت النظام الحاكم على بذل المساعي لرأب الصدع بين روسيا والأمم الغربية. وبدا لبعض المراقبين قبل عام ١٩١٤ كأن الفجوة قد اغلقت برغم أن نقاط الضعف الاخرى لما تزال موجودة. ولأن روسيا لم تنل العقدين من الزمان اللذين ارادها لها ستولييين، فقد توجب عليها تارة اخرى أن تمر عبر امتحان حرب لترى ان كانت قد استعادت مكانتها في سياسات القوة الاوروبية التي حازت عليها في عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨.

المخطط ١ : القوة النسبية لروسيا والمانيا .

الرموز الدالة :

ص = سنة القيمة الصغرى

ع = سنة القيمة العظمى

أ = سنة نقطة الانقلاب (التحول)

روسيا

أ : ١٨٢١

ص : ١٨٩٤

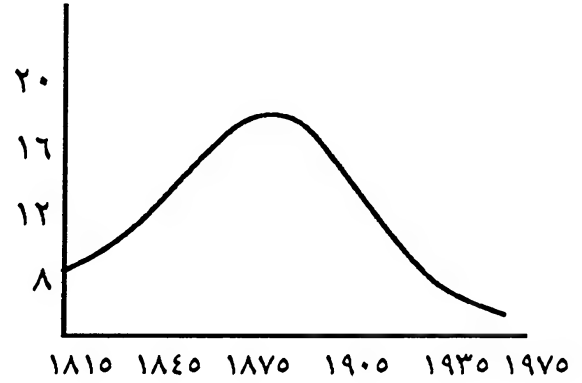
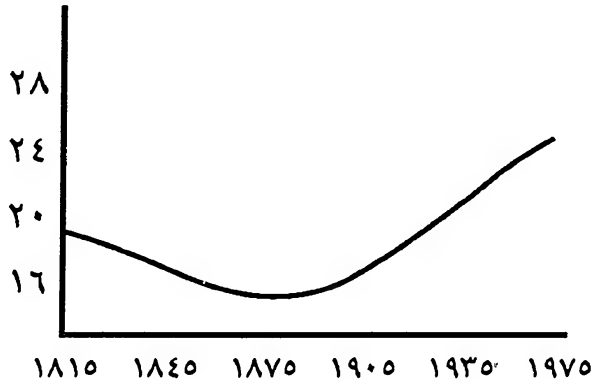
أ : ١٩٦٠

المانيا

أ : ١٨٥٩

ع : ١٩٠٢

أ : ١٩٤٢



الولايات المتحدة :

لم يخامر أحداً شك بأن أعظم التغيرات التي طرأت على موازين القوى العالمية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين كان تنامي قوة الولايات المتحدة. اذ استطاعت الولايات المتحدة بعد ان اسدلت ستار الحرب الاهلية ان تستغل جميع نقاط التفوق الواردة آنفاً - ارض زراعية معطاء ومواد اولية وفيرة، وكذلك حيازتها التكنولوجية الحديثة بوتيرة مذهلة (السكك الحديدية، والمحركات البخارية، ومعدات التعدين) لتحسين مديات الاستفادة من هذه المصادر؛ فانطلق البلد بسرعة صاعقة في تقدمه مستغلاً قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الاخطار الخارجية الجسيمة، اضافة الى تدفق رأس المال الاستثماري وخاصة الداخلي. فمثلاً تعاظم انتاج القمح ٢٥٦٪ بين انطفاء جمره الحرب الاهلية تقريباً سنة ١٨٦٥ واندلاع لهيب الحرب الاسبانية سنة ١٨٩٨، كما ازداد انتاج الشعير ٢٢٢٪، والسكر المكرر بنسبة ٤٦٠٪، والفحم ٨٠٠٪، والقضبان الفولاذية ٥٢٣٪، في حين تجاوزت اطوال مسارات السكك الحديدية ٥٦٧٪. أما الزيادات في الصناعات الجديدة التي بدأت من الصفر تقريباً فهي مذهشة لا تحيط بها النسب المئوية. فقد قفز انتاج النفط الخام من حوالي ٣ ملايين برميل سنة ١٨٦٥ الى ما يزيد على ٥٥ مليون برميل سنة ١٨٩٨، وفولاذ الصلب والقوالب من أقل من ٢٠ ألف طن انكليزي^(١) الى ما يقارب ٩ ملايين طن انكليزي. ولم يتوقف هذا النمو مع الحرب الاسبانية؛ بل على العكس طفر اعلى بنفس السرعة الخاطفة طوال القرن العشرين. ومن هذه الامتيازات تجلّى دوام هذه العملية: أي أن لا شيء كان سيعثر هذا التوسع الا عجز الانسان الدائمي، أو حرب أهلية لا ينجمد لهيبها، أو كارثة مناخية - وهي عوامل كانت ستعثر ايضاً سبيل ملايين المهاجرين

(١) الطن الانكليزي = ٢٢٤٠ باون.

الذين تدفقوا عبر الاطلسي لينالوا حظهم من الدنيا فينالوا ذهباً ويبتلعوا القوة العاملة الانتاجية .

لقد بدا ان الولايات المتحدة امتلكت «جميع» المنافع الاقتصادية التي امتلكت «بعض» القوى الاخرى «جزءاً منها»، لكن امريكا لم تصب (بأي) من نقاط الضعف. لقد كانت ساشعة المساحة بيد أنها تقلصت بفضل وجود ٢٥٠ ألف ميل من السكك الحديدية سنة ١٩١٤ (مقارنة بسكك حديد روسيا البالغة ٤٦ ألف ميل موزعة على طول منطقة أكبر من امريكا بمرتين ونصف). وتفوقت غلتها الزراعية على غلة روسيا؛ وازدهر القمح والشعير ولحم البقر والمنتجات الامريكية الأخرى اخص مما في اوروبا بفعل حجم المساحات المزروعة وكفاءة آليتها الزراعية، اضافة الى انخفاض كلفة النقل (لوجود السكك الحديدية والسفن البخارية). وفي التكنولوجيا، غدت الشركات الامريكية الرائدة امثال انترناشيونال هارفستر وسنجر ودو بونت وبل وكولت على قدم المساواة ان لم تكن افضل من أية شركات أخرى في العالم؛ ولقيت سوقاً داخلياً رحباً لم تحظ به منافساتها الالمانية والبريطانية، والسويسرية، ولم تكن «العملاقة» في روسيا مؤشراً جيداً عن الكفاءة الصناعية، لكنها كانت كذلك في الولايات المتحدة. وصنع مصمم السفن الحربية البريطانية الشهير (وليام وايت) يوم زار امريكا عام ١٩٠٤ حين رأى بناء اروع عشرة سفن مقاتلة مع ثلاثة عشر طراد مدرع في المسافن الامريكية في آن واحد (على الرغم من بقاء البحرية التجارية الامريكية صغيرة). اضيف الى ذلك اتصاف الصناعة والزراعة وطرق المواصلات الامريكية بالكفاءة والحجم . وعليه ليس من المدهش ان يغدو اجمالي الدخل القومي الامريكي والفردى اعلى مما لدى جميع البلدان بحلول عام ١٩١٤ .

الجدول ٢١ : الدخل القومي والسكان والدخل الفردي للقوى عام ١٩١٤

الدخل القومي (مليار دولار)	السكان (مليون نسمة)	الدخل الفردي (دولار)	
٣٧	٩٨	٣٧٧	الولايات المتحدة
١١	٤٥	٢٤٤	بريطانيا
٦	٣٩	١٥٣	فرنسا
٢	٥٥	٣٦	اليابان
١٢	٦٥	١٨٤	المانيا
٤	٣٧	١٠٨	ايطاليا
٧	١٧١	٤١	روسيا
٣	٥٢	٥٧	النمسا - المجر

وانعكست نتائج هذا التوسع المتسارع في الجدول ٢١، وفي الاحصائيات المقارنة المتعلقة به. فانتجت امريكا عام ١٩١٤ (٤٥٥ مليون) طن من الفحم متفوقة على بريطانيا (٢٩٢ مليوناً) والمانيا (٢٧٧ مليوناً). وكانت أكبر منتج للنفط في العالم، واعظم مستهلك للنحاس. وتخطى انتاجها من الحديد الخام انتاج الدول الثلاث التي تليها مجتمعة (المانيا، وبريطانيا، وفرنسا). كما ساوى انتاجها من الفولاذ تقريباً انتاج الدول الاربع التي تقف وراءها (المانيا، وبريطانيا، وروسيا، وفرنسا). فيما تساوى استهلاكها الطاقة من مصادر الوقود الحديث سنة ١٩١٣ مع استهلاك بريطانيا، والمانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا - المجر مجتمعة. أما بالنسبة للمركبات فقد انتجت واقتنت منها اكثر من كل ما

لدى ارجاء المعمورة الباقية، فهي والحق يقال منافس قاري تام نما سراعاً بحيث اقترب من نقطة تجاوز اوروبا بأسرها. ولو استمرت معدلات النمو هكذا وأمكن تجنب الحرب العالمية، لبزت امريكا اوروبا ولغدت المنطقة ذات الانتاج الاقتصادي الاعظم في العالم بحلول عام ١٩٢٥. وما فعلته الحرب العالمية الاولى أنها ارجأت ذلك النمو ست سنوات.

ان دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي الامريكي لصغير حقاً (اذ شكلت التجارة الخارجية حوالي ٨٪ من اجمالي الانتاج القومي لسنة ١٩١٣ مقارنة مع بريطانيا (٢٦٪))، لكن تأثيره الاقتصادي على البلدان الاخرى كان كبيراً. لقد جرت عادة امريكا على تصدير المواد الاولية (لا سيما القطن) واستيراد المواد تامة التصنيع، وهي قد غطت على عجزها المالي في التجارة «المنظورة» بتصدير الذهب. بيد أن انتعاش الصناعة بعد انقضاء الحرب الاهلية قلب ذلك النمط. فبعد تبوء امريكا مكانة اعظم منتج عالمي للمصنوعات، اخذت تدفع الى السوق العالمي بآليتها الزراعية، ومعداتها الحديدية والفولاذية، وموادها الكهربائية، وكذلك منتوجات أخرى. وفي نفس الوقت كان لوبي الصناعيين الشماليين ذا سطوة بحيث ضمن إبعاد المنتوجات الأجنبية عن السوق المالي بفرض تعريفات باهظة؛ وبخلاف ذلك استوردت المواد الاولية والبضائع الخاصة مثل (الاصباغ الالمانية) بكميات ضخمة لتدوير عجلة الصناعة الامريكية. وجاءت «ثورة النقل» بعون آخر لصادرات المزارع، الى جانب الارتفاع الممتاز في صادرات البلد الصناعية. فشق الانتاج الزراعي الامريكي عباب الاطلسي وترواحت كلفة نقل البوشل الواحد من القمح من شيكاغو الى لندن من ٤٠ سنتاً الى ١٠ سنتات في نصف القرن السابق لعام ١٩٠٠، وبلغت صادرات الشعير قمته سنة ١٨٩٧ (٢١٢ مليون بوشل)، وصادرات القمح سنة ١٩٠١ (٢٣٩ مليون بوشل).

لا شك أن نتائج هذا التحول التجاري كانت اقتصادية بشكل رئيسي، لكنها شرعت تؤثر على العلاقات الدولية. إذ خلق الفائض الكبير في الانتاج الصناعي والزراعي تحوفاً واسع النطاق من عجز حتى السوق المحلي الفسيح عن امتصاص هذه البضائع قريباً. وهو ما حدا بالجماعات ذات المصالح القوية الى الضغط على الحكومة للمساعدة في فتح أو في الاقل الابقاء على فتح اسواق ما واء البحار. فجاء التحريض على المحافظة على «باب مفتوح» في الصين وكذلك الاهتمام الجماهيري بجعل امريكا القوة الاقتصادية المهيمنة في امريكا اللاتينية، ليمثل وجهين فقط لهذا الاهتمام بتوسيع حصة البلد في التجارة العالمية. فقد تضاعفت صادرات امريكا من الفترة (١٨٦٠-١٩١٤) اكثر من سبع مرات (من ٣٣٤ مليون دولار الى ٢,٣٦٥ مليار دولار)، فيما زادت مستورداتها خمسة أضعاف فقط بسبب التزاماتها الحماية على سوقها المحلي (من ٣٥٦ مليون دولار الى ١,٨٩٦ مليار دولار). فرفع المزارعون الاوروبيون عقيرتهم مطالبين بفرض تعريفات اعلى على الاغذية الامريكية لأنها انهالت على القارة بسعر زهيد - وعادة ما حصلوا على مبغاهم؛ أما في بريطانيا التي ذبحت مزارعي حبوبها على قبلة قضية التجارة الحرة، كان فيضان الآليات الامريكية، والحديد والفولاذ هو الذي قرع جرس الانذار. ويوم كتب الصحفي (و.تي ستيد) محذراً من «امركة العالم» (وهو عنوان كتابه الذي اصدره عام ١٩٠٢)، لمح القيصر ويلهلم مع نفر من قارة اوروبا بالحاجة الى التكاتف ضد العملاق التجاري الامريكي «الظالم».

وثمة شيء زعزع الاستقرار أكثر برغم أنه اقل وضوحاً، انه تأثير الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي. فبعد أن ملكت امريكا فائضاً تجارياً ضخماً مع اوروبا، توجب سد عجز اوروبا بنقل رأسها الى امريكا - فلحق رأس المال هذا تيار الاستثمارات الاوروبية هذا في الصناعة والخدمات الامريكية (الذي بلغ ٧ مليارات دولار سنة ١٩١٤). فكان هذا الاستنزاف في رأس المال

الاداري رهيباً واخذ بالتزايد باستمرار، برغم عودة بعض هذه الاموال على شكل عوائد على الاستثمارات الاوروبية أو على شكل مدفوعات امريكية عن خدمات الشحن والتأمين مثلاً. بل وتفاقم اكثر اثر سياسة وزارة المالية الامريكية بمراكمة حوالي ثلث رصيد العالم من الذهب (ومن ثم تجميده لديها). فضلاً عن ذلك، ما برحت البنية المالية الامريكية غير نامية بالرغم من صيرورتها جزءاً من نظام تجاري عالمي متكامل - فعانت من عجز مالي مع البلدان المجهزة لها بالمواد الاولى ومن فائض كبير مع اوروبا. فهي قد انجزت جل تعاملها التجاري الخارجي بالاسترليني، وتصرفت لندن كمقرض للذهب كملاذ أخير. وتظافرت جملة من العوامل لتجعل من امريكا في سني ما قبل ١٩١٤ اكسيراً فعالاً لا يمكن التنبؤ بتأثيره، يستطيع انعاش النظام التجاري العالمي، أو امتصاص نسغ حياته احياناً منها غياب مصرف مركزي قادر على السيطرة على الاسواق المالية، والدخول والخروج الموسمي المدرار للأموال بين نيويورك والولايات الزراعية المتكئة فقط على غلة الحبوب، اضافة الى وجود المضاربين القادرين على افساد النظام المالي الداخلي بل وكذلك افشال الطلييات المتواصلة على الذهب في لندن. ان الازمة المصرفية الامريكية لعام ١٩٠٧ (التي اثارها اساساً المضاربون لاحتكار سوق النحاس)، بكل عواقبها على لندن وامستردام وهامبورغ ما هي الا مثال عن الطريقة التي أثرت بها امريكا على الحياة الاقتصادية لباقي القوى العظمى، حتى قبل الحرب العالمية الاولى.

ومن نافلة القول ان تنامي القوة الصناعية الامريكية والتجارة الخارجية قد صاحبتة -ربما بشكل لا مفر منه- دبلوماسية رصينة واسلوب امريكي بلاغي في سياسة القوة. واختلطت الادعاءات الامريكية أنهم منحوا مقاماً خاصاً بين شعوب الارض والتي جعلت السياسة الخارجية الامريكية افضل من سياسات (العالم القديم)، مع المجادلات الاجتماعية الداروينية والعرقية ومع الحاح جماعات

الضغط الصناعية والزراعية على تأمين اسواق فيها وراء البحار^(١) كما أن الانذار التقليدي وان كان مغالى فيه دوماً عن التهديد ضد مبدأ (مونرو)، قد ترافق مع دعوات للولايات المتحدة للقيام بـ «قدرها الجلي» عبر المحيط الهادي. ودعيت الولايات المتحدة من اطراف داخلية متعددة الى تبني سياسة اكثر فاعلية في الوقت الذي نزعت الى تحاشي الدخول في أحلاف ملزمة - وهذه هي السياسة التي نفذتها في عهد ماكنلي وثيرودور روزفلت. فقدت امريكا بنفسها في حرب ضروس مع اسبانيا حول القضية الكوبية عقب ثلاثة اعوام على نزاعها عام ١٨٩٥ مع بريطانيا حول حدود فنزويلا - الذي تم تبريره على اساس بنود مبدأ مونرو. ثم تتابعت النشاطات الامركية لتوحي بتصميم امريكا على تعجيز أي قوة عظمى اخرى عن تحديها في نصف الكرة الغربي منها: مطالبة واشنطن بالتمتع بالسيطرة الكاملة على قناة اسثما (بدلاً من المناصفة مع بريطانيا) واعادة ترسيم حدود الاسكا رغماً عن الاحتجاجات الكندية، وكذلك الاستعدادات للمعارك البحرية في الكاريبي بعد التحركات الالمانية ضد فنزويلا. فبدأت الادارات الامريكية اظهرت نفسها راغبة بالتدخل عن طريق الضغوط الدبلوماسية والاجراءات العسكرية في شؤون بلدان امريكا اللاتينية مثل نيكاراغوا، وهاييتي، والمكسيك، وجمهورية الدومينيكان، عندما لا تتفق تصرفاتها وأهواء امريكا.

بيد أن الشيء الغريب في سياسة امريكا الخارجية في هذه الفترة هو تدخلها ومشاركتها في احداث «خارج» نصف الكرة العربي، فكان حضورها مؤتمر برلين -افريقيا الغربية (١٨٨٤ - ١٨٨٥) محيراً ومتناقضاً: فبعد الخطب الطنانة للوفد الامريكي الداعية للتجارة الحرة والابواب المفتوحة، لم تتم المصادقة على المعاهدة

(١) مونرو (جيمس) Monroe : رئيس الولايات المتحدة الخامس (١٨١٧ - ١٨٢٥). نادى بالاعزلة الامريكية.

الخاصة بذلك مطلقاً. وحتى في عام ١٨٩٢ اقترحت صحيفة (نيويورك هيرالد) حل وزارة الخارجية طالما أنها لا تعالج غير أمور نزيرة فيما وراء البحار. فجاءت الحرب الاسبانية عام ١٨٩٨ لتغير كل ذلك، ليس من خلال اعطاء امريكا موقعاً في غربي المحيط الهادي (الفلبين) فحسب؛ وهو نوع من الهيمنة الاستعمارية على آسيا، بل وعززت الفرص السياسية امام الذين ايدوا السياسة الهجومية. ومثلت ملاحظة وزير الخارجية هاي عن «الباب المفتوح» في العام التالي اشارة مبكرة عن رغبة امريكا أن تكون لها كلمة في الصين، حيث ارسل ٢,٥٠٠ جندي امريكي الى الجيش الدولي لاعادة النظام في الصين سنة ١٩٠٠. كما ابدى روزفلت ميلاً لتبني السياسة الشاملة فصار وسيطاً في محادثات انهاء الحرب الروسية-اليابانية، واصر على مشاركة امريكا في مؤتمر عام ١٩٠٦ بشأن مراكش، وكذلك التفاوض مع اليابان ودول أخرى في محاولة للمحافظة على «الباب المفتوح» في الصين. وقد نظر الخبراء فيما بعد لمعظم هذه الخطوات على أنها لم تستند الى حساب رصين لمصالح البلد الحقيقية في العالم بقدر ما عكست عدم نضج السياسة الخارجية، ورغبة بافتتان الجماهير في الداخل والخارج. وتلك ظاهرة كان من شأنها تعقيد السياسة الخارجية الامريكية «الواقعية» في المستقبل؛ وحتى ان كان هذا صحيحاً، فما كانت امريكا وحيدة في عهد التبخر الامبراطوري والكبرياء القومي هذا. وعلى أية حال، وباستثناء الشؤون الصينية، لم يحفظ خلفاء روزفلت هذه الجهادية الدبلوماسية، بل أثروا ابعاد امريكا عن الاحداث الدولية الواقعة خارج نصف الكرة الغربي.

وجنحت امريكا لتعزيز انفاقاتها التسليحية جنباً الى جنب هذه النشاطات الدبلوماسية - وحظيت البحرية بالحصة الاكبر، ما دامت تمثل خط الدفاع الجبهوي الاول عن الامة لو حصل هجوم اجنبي (او تحد لمبدأ مونرو)، ولأنها الاداة الافعل لدعم الدبلوماسية الامريكية والتجارة في امريكا اللاتينية والمحيط

الهادي ومناطق اخرى. وبدأت فعلاً في اعادة بناء اسطولها في نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر. بيد أن الاندفاع العظيمة جاءت في عهد الحرب الاسبانية - الامريكية حيث سار بناء الاسطول بخطى حثيثة نظراً لان الانتصارات السهلة في ذلك الصراع سوغت مطالب الاميرال (موهان) ولوي «البحرية الجبارة»، ونظراً لقلق الخبراء الاستراتيجيين من احتمالية الحرب مع بريطانيا وبعد عام ١٨٩٨ مع المانيا. وما أكد الاهتمام الامريكي بالقوة البحرية انشاؤها قواعد في هاواي وساموا والفليين والكاريببي، واستخدامها المراكب البحرية للعمل ك «شرطي» في امريكا اللاتينية، اضافة الى الماعة روزفلت المثيرة عن ارسال «اسطول ابيض جبار» ليطوق العالم سنة ١٩٠٧.

وعليه وبينما شكلت الانفاقات البحرية سنة ١٨٩٠ البالغة ٢٢ مليون دولار (٩, ٦٪) فقط من الانفاق الاتحادي (الفدرالي)، فقد مثل مبلغ ١٣٩ مليون دولار المخصص لسنة ١٩١٤ (١٩٪) واتت النتيجة مؤثرة برغم أن انفاق هذه المبالغ لم يكن سليماً في اغلبه - اذ انشئت العديد من القواعد البحرية في الداخل (نتيجة للضغوط السياسية الداخلية) وبنيت سفن قليلة للحماية. وباتت البحرية الامريكية ثالث أكبر بحرية في العالم سنة ١٩١٤ برغم ضآلة حجمها قياساً للبحرية الملكية، وامتلاكها سفن مدرعة أقل مما لدى المانيا. ولم يوقف شق امريكا قناة بنما عويل المخططين الامريكيين الاستراتيجيين من المعضلة الاستراتيجية بتقسيم الاسطول أو ترك أحد سواحل البلد مكشوفاً؛ وكشفت مذكرات بعض الضباط عن هذه السنين ارتياباً مجنوناً من القوى الاجنبية. ولو استقرأنا مسيرة التقارب مع بريطانيا العظمى طوال هذا القرن، لتجلت حقيقة أن امريكا آمنة حصينة، وحتى ان وجلت من نهضة قوة المانيا البحرية فهي في الواقع ابعد عن مكنم الخطر من أية قوة رئيسية في العالم.

ان حجم الجيش الامريكي هو انعكاس لحالة الأمان تلك. فتلقى الجيش

دعماً آخر حين استعرت الحرب مع اسبانيا، في الاقل الى الحد الذي ادرك عنده الشعب كم كان ضعيفاً وإلى أي مدى استشرت الفوضى في بنية (الحرس القومي)، وكذلك دنوه من عتبة الكارثة التي بلغت الحملة المبكرة في كوبا. بل وبدا الجيش قليل الشأن عند مقارنته مع جيوش دول اورويا المتوسطة الحجم كصربيا أو بلغاريا، حتى بعد مضاعفة حجمه ثلاث مرات بعد انطواء عام ١٩٠٠ واضطلاعه بمهام حاميات في الفلين واماكن أخرى. لقد نفرت امريكا اكثر من بريطانيا من تعبئة الجيوش الحاشدة الدائمة، وتملصت من الالتزامات العسكرية الثابتة الى أي حليف. ومنحت الشؤون الدفاعية أقل من ١٪ من اجمالي انتاجها القومي. وهي وان قامت بنشاطات امبريالية في الفترة ١٨٩٨ - ١٩١٤، بقيت موسومة بما اسماه عالم الاجتماع (هربرت سبنسر) مجتمعاً «صناعياً» لا «عسكرياً» مثل روسيا. وبعد أن اشار مؤرخون الى ان «نشأة القوى العظمى» قد تجلت في هذه الفترة، حري بنا أن نؤشر «الفروقات» البارزة بين روسيا والولايات المتحدة عشية نشوب الحرب العالمية الاولى. لقد كان حجم الجيش الجبهوي لروسيا أكبر بحوالي عشر مرات من الجيش الامريكي؛ بيد أن امريكا انتجت ستة اضعاف انتاج روسيا من الفولاذ، واستهلكت طاقة أكثر عشرة اضعاف، وتجاوز انتاجها الصناعي نظيره الروسي بأربع مرات (وعلى الصعيد الفردي أكبر بست مرات). ودون ريب بدت قوة روسيا هي الطاغية في اذهان الاركان الاوروبية الذين فكروا بحرب خاطفة قوامها حشود من الجنود، غير أن امريكا كانت وبجميع المعايير الاخرى قوية وروسيا ضعيفة.

فعقد لواء القوة العظمى للولايات المتحدة. بيد أنها ما كانت جزءاً من منظومة القوى العظمى. ولم يعمل تقسيم الصلاحيات بين الرئيس والكونغرس على استحالة تبني سياسة تحالف فعلي، بل اتضح ايضاً غياب من حيد التخلي عن حالة العزلة المريحة هذه. فبقيت الولايات المتحدة بحلول سنة ١٩١٣ على

شفا هاوية منظومة القوى العظمى لأسباب؛ هي انفصالها عن الامم القوية الباقية بألوف الاميال عبر المحيط، وحيازتها على جيش ضئيل، واستحسانها الهيمنة على نصف الكرة الغربي وانحسار رغبتها بعد رحيل روزفلت بادلاء دلوها في الدبلوماسية العالمية. وبعد أن أدارت معظم البلدان بعد سنة ١٩٠٦ ظهرها الى آسيا وافريقيا صوب التطورات الجارية في البلقان وبحر الشمال، فانها قد وجدت في امريكا عنصراً أقل اهتماماً في موازين القوى الدولية مما كانت عليه مع بداية القرن. وما هذا الا أحد الافتراضات العامة قبل عام ١٩١٤ والتي ثبت خطأها.

التحالفات والانجرار الى اتون الحرب ١٨٩٠ - ١٩١٤

بقي ثالث وآخر عنصر في فهم نمط تغيير نظام القوى العظمى في هذه العقود، انه دراسة سياسة التحالفات التطايرية منذ سقوط بسمارك حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى. فقد كان الاتجاه العام بعد تسعينات القرن التاسع عشر هو ما أطلق عليه فليكس جلبرت «تصليب» كتل التحالف حتى وان نشبت صراعات صغيرة (الحرب الصينية - اليابانية، والحرب الاسبانية - الامريكية، وحرب البوير، والحرب الروسية - اليابانية). ورافق هذا اعتقاد جل الحكومات أنها ستفيء الى خيمة تحالف ما لو استعرت حرب عظمى جديدة. وهذا ما سيفضي الى تعضيد وتعزيز محاولات تقييم القومية النسبية ما دام ينطوي على سلبات اضافة الى الايجابيات.

كان مؤكداً ان التوجه نحو دبلوماسية التحالف لم يؤثر على امريكا النائية في هذا الوقت وهو (التوجه) لم يصب اليابان الا على المستوى الاقليمي من خلال التحالفين الانكلو - ياباني ستي ١٩٠٢ و ١٩٠٥. بيد ان دبلوماسية التحالف حكمت تصرفات جميع قوى اوروبا العظمى حتى بريطانيا المنعزلة بعد

أن استشرت فيها المخاوف والخصومات المتبادلة التي حمي وطيسها بهذه السنين . كان بسمارك اول من ارسى التحالفات العسكرية الثابتة في زمن السلم - وهي شيء نادر سابقاً ان وجد - حين سعى عام ١٨٧٩ الى « تكييف » سياسة فيينا الخارجية وكف يد بطرسبرغ عنها من خلال عقد حلف نمساوي - الماني . وكان قد أزمع من هذه الخطوة طبقاً لحساباته السرية ، دفع الروس الى التخلي عن سياستهم « الضالة » والانخراط في عصبة الامبراطوريات الثلاث - وهو فعله الروس حتى حين ؛ غير ان نتيجة تصرف بسمارك طويلة الامد الزمت المانيا بنجدة النمسا - المجر في حالة حصول أي هجوم روسي . وحل عام ١٨٨٢ ف وقعت المانيا ايضاً معاهدة مماثلة مع روما للدفاع المتبادل في حالة حصول هجوم فرنسي ، كما عقدت في السنة التالية تحالفاً سرياً آخر مع النمسا - المجر يقضي بالدفاع عن رومانيا ضد اي اعتداء روسي . ويؤكد دارسو هذه الدبلوماسية أن بسمارك أراد اساساً أهدافاً دفاعية قصيرة المدى - لراحة الاصدقاء مشدودي الاعصاب في فيينا ، وروما ، وبوخارست ، والابقاء على عزلة فرنسا الدبلوماسية ، وتهيئة مواقع « للتراجع » لو غزا الروس البلقان . لاغبار على صحة هذا ؛ غير ان الحقيقة هي انه « قدم » تعهدات ، وابتعد منها أن هذه المعاهدات السرية ، وان كانت الطبيعة الحقيقية لها غير معروفة علناً ، قد زرعت القلق في كل من فرنسا وروسيا حول عزلتهما ، وارتابتا بلجوء محرك الخيوط في برلين الى بناء ائتلاف قوي لقهرهما في زمن الحرب .

واذ حال « خيط بسمارك السري » مع بطرسبرغ (الذي اطلق عليه معاهدة اعادة التطمين لعام ١٨٨٧) دون نشوء قطيعة بين المانيا وروسيا ، فثمة شيء مصطنع ويأئس تخلل تلك الجهود الخؤونة والمبهرجة التي بذلها المستشار لتحاشي الانجراف الى تحالف سريع بين فرنسا وروسيا بنهاية القرن التاسع عشر . أما تطلعات فرنسا لاستعادة الالزاس - اللورين ، ونزعة روسيا الى التوسع في

اوروبا الشرقية فقد بددهما التخوف من المانيا . وهنا تجلت الفائدة المتبادلة للقروض والاسلحة الفرنسية الى روسيا والعون العسكري الروسي لفرنسا . وبينما عملت الاختلافات العقائدية بين برجوازية فرنسا ورجعية نظام روسيا القيصري على ابطاء هذا التوجه لبرهة، جاء ابتعاد بسمارك عام ١٨٩٠ والحركات الاكثر تهديداً لحكومة ويلهلم الثاني ليسدلا الستار على القضية . وتوازن الحلف الثلاثي (المانيا ، والنمسا - المجر ، وايطاليا) عام ١٨٩٤ مقابل الحلف الثنائي (فرنسا ، وروسيا)، وهو التزام سياسي وعسكري دام مع بقاء الحلف الثلاثي حياً .

فترأى من خلال أكثر من منظور، ان هذا التطور قد عمل على ثبات المشهد الاوروبي . لقد نشأ توازن فظ بين كتلتي التحالف ، جاعلاً لصراع القوى العظمى أكثر من عاقبة ، وبالتالي قلص احتمالات نشوبه أكثر مما سبق . أما فرنسا وروسيا فقد استدارتا الى الشؤون الاسيوية والافريقية بعد شقهما شرنقة العزلة ، وساعدهما على بلوغ هذا برود التوترات في الالزاس وبلغاريا ؛ ففي عام ١٨٩٧ اتفقت فيينا وبطرسبرغ على اعتبار دول البلقان شبه مضمونة والاكثر من هذا تحول المانيا الى السياسة العنيفة ، في حين انغمست ايطاليا في الحبشة . وشد انتباه الشعوب في منتصف تسعينات القرن التاسع عشر التطورات في جنوب افريقيا ، والشرق الاقصى ، ووادي النيل ، وبلاد فارس . انه كذلك عهد «البحرية الجديد» الذي بذلت فيه جميع القوى قصارى جهودها لتعزيز أساطيلها يراودها ايمانها أن قوة البحريات وكثرة المستعمرات تسيران جنباً الى جنب . وعليه ليس من العجيب ان تشعر بريطانيا في هذا العقد وان ابتعدت عن الشؤون الاوروبية عموماً ، بتكبتها اقل الاعباء من المنافسين القدامى كفرنسا وروسيا ، وكذلك من المتحدين الجدد كألمانيا واليابان والولايات المتحدة . وفي هذه الظروف تضاءلت يوماً بعد آخر قيمة البنود العسكرية لأحلاف الكتل الاوروبية نظراً لاستحالة

الانجراف الى هوة حرب عظمى من خلال بعض الحوادث الطفيفة كالاشتباك الانكليزي - الفرنسي في فاشودا (١٨٩٨) ، أو حرب البوير ، أو النزاع من أجل نيل الامتيازات في الصين .

ولكن كان لهذه التنافسات الامبريالية على المدى الابعد شيئاً من التأثير على علاقات القوى العظمى حتى ضمن الاطار الاوروبي . فحين اخذت سني القرن بالانطواء تكاثفت الضغوط على الامبراطورية البريطانية بحيث طالبت بعض دوائر وزير المستعمرات (جوزيف تشمبرلين) بوضع نهاية لـ «العزلة العجيبة» وعقد حلف مع برلين ، في حين اقر زملاؤه الوزراء كـ (بلوفر ولانسداون) بالحاجة الى التسويات الدبلوماسية . وكانت عاقبة سلسلة كاملة من التنازلات للولايات المتحدة بخصوص قناة اسدما ، وحدود آلاسكا ، واماكن صيد الفقم ، الخ - تحت بند «التقارب» الانكلو - امريكي - انها هبطت ببريطانيا من مكانتها الاستراتيجية غير المنازعة في النصف الغربي من الارض ، والانكى انها غيرت ما ظن به ساسة الامبراطورية في القرن التاسع عشر أمراً مقضياً ، اي أن العلاقات الانكلو - امريكية ستكون دوماً باردة وفظة وعدائية احياناً . وأمل ساستها في اطار صياغة الحلف الانكليزي - الياباني لعام ١٩٠٢ تخفيف العبء الاستراتيجي الشديد عن كاهل الصين ، وان كان على حساب دعم اليابان في ظروف محددة . وظهرت بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ دوائر بريطانية مؤثرة آمنت بإمكانية الوصول الى تسوية بشأن القضايا المستعمارية مع فرنسا التي ابدت في مستهل ازمة فاشودا عدم رغبتها بدخول حرب حول وادي النيل .

وفيما لاح ان هذه الترتيبات تعلق بالشؤون الاوروبية الخارجية ؛ فانها تركت آثارها غير المباشرة على موقف الدول العظمى داخل اوروبا . فخفت اعباء البحرية الملكية بعد حل العضلات الاستراتيجية البريطانية في نصف الكرة الغربي ، وبفضل الدعم الذي ستناله من الاسطول الياباني في الشرق الاقصى ،

فأشرفت آفاق قوتها في حالة الحرب؛ ثم ان انهاء التنافس الانكليزي - الفرنسي يعني توفر ضمان أقوى للامن البحري البريطاني. وشمل كل هذا ايطاليا ايضاً التي كانت سواحلها مكشوفة لا تسمح لها ان تنخرط في معسكر معاد للمعسكر الانكليزي - الفرنسي؛ ومهما يكن من أمر، صار لدى فرنسا وايطاليا في مطلع القرن العشرين اسباباً وجيهة (مالية ومتعلقة بشمال افريقيا) لتحسين علاقاتهما. وعلى أية حال، ان كان لايطاليا أن تتنصل من الحلف الثلاثي فسيؤثر ذلك على نزاعاتها مع النمسا - المجر. وأخيراً، كان للحلف الانكليزي - الياباني البعيد تأثيراته على نظام الدول الاوروبية، طالما أنه أحال دون تدخل أية قوة ثالثة يوم قررت اليابان تحدي روسيا سنة ١٩٠٤ حول مستقبل كوريا ومنشوريا؛ وأكثر من هذا، حين اندلعت تلك الحرب، حثت البنود الخاصة بالمعاهدة الانكليزية اليابانية^(١)، والحلف الفرنسي - الروسي «الدولتين الشائيتين» بريطانيا وفرنسا على التوالي على التعاون من أجل تحاشي الانزلاق الى اتون صراع مفتوح. وعليه، لم يبد مفاجئاً ان هربت لندن وباريس لما نشبت عداءات الشرق الاقصى الى انهاء خصوماتها وتحقيق «انفراج» نيسان عام ١٩٠٤. فاختمت بذلك فصول الخلاف الانكليزي-الفرنسي الذي اثاره احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢.

ولعل حتى هذا لم يخلق «الثورة الدبلوماسية» الشهيرة لعامي ١٩٠٤ - ١٩٠٥ لولا مشاركة عاملين آخرين. الاول هو الشك الفطيع الذي سكن عقول بريطانيا وفرنسا من المانيا التي بدت غاياتها، وبرغم عدم وضوحها، طموحة وخطرة طبقاً لادعاء المستشار (بولوف) وزعيمه الامبراطوري ويلهلم الثاني أن

(١) على بريطانيا ان تلتزم «الحياة الايجابية» تجاه اليابان اذا قاتلت الاخيرة عدواً واحداً، وعليها أن تقدم المساعدة العسكرية ان قاتلت أكثر من عدو واحد؛ وعلى نفس الشكل صيغت الاتفاقية الفرنسية لمساعدة روسيا. فان لم تبتعد كل من بريطانيا وفرنسا عن ساحة الحرب لانهارت صداقتها الجديدة.

«القرن الألماني» أذف موعده. فحدا اسطول اعالي البحار في عامي ١٩٠٢-١٩٠٣ الذي شيد وفق تصاميم ومديات لمواجهة بريطانيا اساساً، بالادميرالية البريطانية الى التفكير بالخطوات المضادة. وبينما لم تطمئن باريس الى الاهداف الألمانية تجاه النمسا - المجر، مقت الانجليز اطماعها في وادي الرافدين. وحقق كلا البلدين بعين السخط الى جهود بولوف الدبلوماسية لاثارة حرب في الشرق الاقصى عام ١٩٠٤ وجرهما اليها - وفي كلتا الحالتين ستكون المانيا هي الرابع الاول.

ونجم تأثير اقوى على التوازنات والعلاقات الاوروبية من الانتصارات البحرية والعسكرية اليابانية الماحقة في الحرب، والتي تزامنت مع الاضطراب المخيف في روسيا عام ١٩٠٥. وعلى اثر انحدار روسيا على نحو غير متوقع الى قوة من الدرجة الثانية، مال التوازن العسكري في اوروبا لصالح برلين بحدة - وهو ما أساء لموقف فرنسا وهبط بها لأنكى مما كانت عليه عام ١٨٧٠. وربما كان صيف ١٩٠٥ هو خير فرصة لالمانيا لتوجيه ضربتها غرباً. غير أن ما حال دون ذلك هو قلق القيصر حول الاضطراب الداخلي ورغبته في تحسين العلاقات مع روسيا وتخوفه من بريطانيا التي اعادت نشر سفنها القتالية من الصين حتى مياه الوطن، كما أخذ بعين الاعتبار المناشدات الفرنسية طلباً للمساعدة في حالة هجوم المانيا. فآثرت برلين بدلاً من الانجرار الى حرب تحقيق انتصارات دبلوماسية والاحاطة بخصمها الرئيسي وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسيه وكذلك الاصرار على عقد مؤتمر دولي للحد من المطالب الفرنسية في مراكش. لكن نتائج المؤتمر التي ابانت تأييد معظم مشاركيه لمطالب فرنسا بموقع خاص في مراكش، كانت تأكيداً مهولاً على المدى الذي انحدر اليه نفوذ المانيا الدبلوماسي منذ عهد بسمارك رغماً عن تنامي قوتها الصناعية والبحرية والعسكرية.

فأعادت ازمة مراكش الاولى حلبة التنافس الدولي من افريقيا الى اوروبا. وسرعان ما تعزز هذا الاتجاه بتأثير ثلاثة احداث مهمة. جاء الاول سنة ١٩٠٧

نتيجة للانفراج الروسي - الانكليزي حول فارس ، والتبت ، وافغانستان . وبرغم أن هذا شأن اقليمي فانه انطوى على مضامين أبعد . فهو لم يمهّن نزاعات لندن وبطرسبرغ بشأن آسيا التي كشرت لها جميع قوى أوروبا طوال القرن التاسع عشر ، وبذلك سهلت الدفاعات البريطانية في الهند فحسب ، بل انه اثار حنق الالمان من «تطويقهم» في أوروبا . وبينما ظهر بعض الانجليز وخاصة في صفوف الحكومة الليبرالية الذين «لم» يروا انفسهم جزءاً من الائتلاف المعادي لالمانيا ، فقد ضعفت قضيتهم بضربة الحدث الثاني : انه «السباق البحري» المحموم بين بريطانيا ومانيا في الفترة (١٩٠٨ - ١٩٠٩) الذي تبع اضافات في برنامج (تربتس) لبناء السفن ، ومخاوف البريطانيين من فقدان زيادتهم البحرية حتى في بحر الشمال . وحين قوبلت المساعي البريطانية في الاعوام الثلاثة التالية لتقليص حدة التنافس ، بطلب الماني بالتزام لندن الحياد في حالة نشوب حرب اوروبية ، تراجع البريطانيون المرتابون . وتطلعوا مع الفرنسيين بقلق الى أزمة البلقان (١٩٠٨ - ١٩٠٩) التي اسفر فيها السخط الروسي على ضم النمسا - المجر الرسمي لاقاليم البوسنة - الهرسك عن مطالبة المانيا لروسيا أن تقبل الامر الواقع أو تتحمل العواقب . فرضخ الروس الذين هدّتهم الحرب مع اليابان . بيد أن هذا التمر الدبلوماسي اثار في الروس رد الفعل الوطني ، فازادوا انفاقاتهم الدفاعية ، وصمموا على الاقتراب من مستويات القوى الباقية .

وعليه قوى اتجاه «التصلب» بعد عام ١٩٠٩ رغماً عن المحاولات المتكررة لتحقيق انفراج بين عاصمة وأخرى . حتى حلت أزمة مراكش الثانية (١٩١١) يوم تدخلت بريطانيا بقوة لصالح فرنسا ضد المانيا ، فأثارت العاطفة الوطنية للبلدين الأخيرين وجرى الحديث عن تضخم حجم جيشهما عندما نفخ القوميون اوداجهم بالصراخ عن الصراع المقبل ، فيما اجبرت الازمة الحكومة على التنسيق بين الخطط العسكرية والبحرية المتضاربة في حالة الانخراط في حرب

أوروبية . ولم ينطو غير عام واحد حتى مجتحت لندن الى قبول الاتفاقية البحرية الانكليزية - الفرنسية (١٩١٢) على أثر فشل مهمة الوزير البريطاني اللورد هالدين في برلين ، وتعاضم الاسطول الألماني . وفي تلك الاثناء حذت دول عصبة البلقان حذو الهجوم الايطالي الناجح على تركيا ، ذلك الحذو الذي اقصى الامبراطورية العثمانية فعلياً من أوروبا قبل ان يتكالب اعضاؤها على الاسلاب . لقد كان احياء «المسألة الشرقية» العتيقة اخطر حادث على الاطلاق ، أولاً لعجز القوى العظمى عن السيطرة تماماً على التطلعات العاطفية صوب التفوق لدى دول البلقان المتنافسة ، وثانياً لان تطورات جديدة معينة هددت المصالح الحيوية لعدد من تلك القوى : فارتعدت فيينا من نهضة صربياً حربياً ، وواجست بطرسبرغ خيفة من أفق النفوذ الألماني على تركيا - فلما استفز اغتيال الارشيدوق فرديناند في حزيران ١٩١٤ التحرك النمساوي - المجري ضد صربيا ، ومن ثم رد الفعل الروسي المضاد ، صدقت حقيقة أن موت الارشيدوق كان مجرد الشرارة التي اشعلت الصهرج .

ان محاولة اغتيال في حزيران ١٩١٤ هي أحد الأمثلة البارزة في التاريخ عن حادث خاص أفضى الى أزمة عامة ، ومن ثم الى حرب عالمية . فقد ادت مطالب النمسا - المجر في صربيا ، ورفضها لقبول المصالحة الصربية ، وكذلك هجومها على بلغراد ، الى اسراع روسيا باعلان التعبئة العامة لنجدة حليفها صربيا . بيد أن هذا بدوره حدا بالاركان البروسية العامة الى النهوض وتنفيذ خطة شليفين ، أي هجومها الوقائي غرباً ، عبر بلجيكا ضد فرنسا - والذي له اثر آخر هو جر بريطانيا الى حومة الصراع .

واذا كانت كل من هذه القوى قد تصرفت طبقاً لادراكها مصالحها القومية ، فان قرارها بالاشتراك في الحرب قد تأثر بالخطط العملية المتيسرة لديها مسبقاً . فقد ألزمت ألمانيا نفسها منذ عام ١٩٠٩ وما بعده بالنمسا - المجر

دبلوماسية وعسكرياً ايضاً الى درجة لم يهجرها حتى بسمارك مطلقاً. فضلاً عن ذلك، تضمنت خطة العمليات الالمانية هجوماً فورياً وحاشداً على فرنسا من خلال بلجيكا مهما كانت حجة الحرب. وبخلاف ذلك لا زال مخططو فيينا العسكريون مشغولين بالتفكير حول الجبهات المختلفة، على أن تصميمهم على توجيه الضربة الاولى الى صربيا كان متعاضداً. واخذت روسيا على نفسها التعبئة الاسرع والوثوب نحو الغرب ان اشتعلت نيران حرب، متلقية الدعم المالي - الفرنسي، بينما تبنت فرنسا الخطة السابعة عشرة الشهيرة لسنة ١٩١١ المنطوية على الانطلاق العاجل نحو الالزاس - اللورين. واذا قل احتمال مقاتلة ايطاليا مع دول الحلف الثلاثي الآن، ازدادت امكانية التدخل البريطاني في حالة هجوم المانيا على بلجيكا وفرنسا. وغني عن القول وجود الافتراض الاكبر لدى جميع الاركان العسكرية العامة أن «السرعة» هي الشيء الاساسي؛ أي ما ان تلوح علامات الحرب توجب تعبئة قوات البلد وزجها داخل وعبر الحدود قبل ان يمتلك الخصم زمام المبادرة. واذا كان ذلك هو اعتقاد برلين بشكل خاص، حيث اعد الجيش نفسه لتوجيه الضربة القاضية في الغرب ومن ثم العودة للشرق لتصفية أمر الجيش الروسي بطيء الحركة، فان هذا التفكير نفسه قد جال في عقول قادة الدول الاخرى. فان وقعت أزمة خطيرة، لن يجد الدبلوماسيون متسعاً من الوقت قبل أن تتم الغلبة لصالح المخططين الاستراتيجيين.

ان المأخذ على خطط الحرب هذه لا يقتصر على ظهورها كخط من قطع (الدمينو) التي تتتابع سقوطاً حالما تسقط القطعة الاولى. فطالما أن وقوع حرب التحالفات بات أكثر احتمالية مما كان عليه عامي ١٨٥٩ أو ١٨٧٠ مثلاً، تعاضمت احتمالية ان الحرب ستطول فترة اطول من سابقاتها، بالرغم من استيعاب قلة من الخبراء المعاصرين ذلك. فالحساب الخاطيء المشؤوم أن الحرب التي استعرت في تموز وآب ١٩١٤ سوف «تضع اوزارها بحلول عيد رأس السنة» قد فشل في حدس

ان اللجوء الى القصف المدفعي السريع واستخدام المدافع الرشاشة قد جعل «حرب المناورات» أمراً مستحيلاً واجبرا حشود الجنود على القبوع في خنادقهم، حيث ينذر اخراجهم منها؛ وان القيام فيما بعد بالقصف المدفعي المكثف وهجمات المشاة الكثيرة لا يقدمان حلاً ما دام القصف ببساطة احدث حفراً في الارض وعين للعدو وجهة الهجوم المقبل. وبنفس الطريقة تقريباً، أخطأ ادميرالات اوروبا ايضاً في قراءة نوع الحرب الآتية فكرسوا انفسهم واستعدوا لمعركة حاسمة بين الاساطيل، وتناسوا أن التضاريس الجغرافية لبحر الشمال والمتوسط والاسلحة الجديدة (الالغام، الطوربيدات، والغواصات) ستجعل من العمليات الاسطولية بالاسلوب التقليدي بالغة الصعوبة فعلاً. وعليه ابتعد احتمال تحقيق نصر سريع في البحر وفي البر لاسباب فنية.

لا ريب ان كل هذا صحيح، لكنه بحاجة الى وضعه ضمن اطار نظام التحالف نفسه. فقبل كل شيء، لو أتيح لروسيا ان تهاجم النمسا - المجر وحدها، أو استطاع الالمان أن يعيدوا حرب عام ١٨٧٠ ضد فرنسا حين بقيت القوى الاخرى محايدة، لما كان أي شك في تحقيق النصر (وان تأخر قليلاً). لكن تلك التحالفات عنت أنه حتى لو اندحرت احدى القوى أو رأت عدم كفاية مصادرها لمزيد من الصراع، فسوف تشجع على البقاء في ساحة الوغى على أمل المساعدة من حلفائها. فما كان لفرنسا أن تواصل القتال بشق الانفس بعد هجوم نيفيل الكارثي وتمرد عام ١٩١٧، ولا أتيح لاطاليا أن تتجنب الانهيار بعد هزيمتها سنة ١٩١٧، ولا استطاعت امبراطورية النمسا - المجر أن تنهض بعد خسائرها المفجعة في عام ١٩١٦ (أو حتى فشلها عام ١٩١٤ في غاليسيا وصربيا)، لولا ان جميعها تلقت الدعم حسن التوقيت من حلفائها. وهكذا ضمن نظام التحالف نفسه ان الحرب «لن» تحسم بسرعة، وان النصر في هذا الصراع الطويل سوف يعقد لواؤه للجانب الذي حاز على اعظم مزيج من المصادر العسكرية والبحرية اضافة الى المالية والصناعية والتكنولوجية.

الحرب الشاملة وموازنين القوى (١٩١٤ - ١٩١٨)

لعل من المفيد ان نستذكر موقف كل قوة عظمى ضمن النظام العالمي عام ١٩١٤ ، قبل أن نتطرق لمسيرة الحرب العالمية الاولى في ضوء الاستراتيجيات الكبرى للتحالف والمصادر العسكرية والصناعية التي بجعبتهما . لقد وقفت الولايات المتحدة جانبا - حتى وان جعلت روابطها التجارية والمالية الوثيقة مع بريطانيا وفرنسا من مناشدة ويلسون أن تكون «محايدة قولاً وفعلاً» أمراً مستحيلاً . أما اليابان فترجمت بنود الحلف الانكليزي - الياباني حرفياً باحتلال الممتلكات الالمانية في الصين ووسط المحيط الهادي . بيد أنه لا هذا ولا مهمات الحماية البحرية في الموانئ الابعـد قد حسمت أمراً ، وكل ما كان واضحاً أن الحلفاء ارادوا اليابان صديقاً لا عدواً . وعلى نقيضهما اختارت ايطاليا الحياد سنة ١٩١٤ ونظراً لهشاشة بنيتها العسكرية والاقتصادية الاجتماعية كان من الحكمة لها البقاء على سياستها تلك : فان كان قرارها عام ١٩١٥ بدخول الحرب «ضد» القوى الوسطى ضربة للنمسا - المجر ، يصعب القول أن في ذلك الفائدة العظيمة لبريطانيا وفرنسا وروسيا التي حلمت فيها دبلوماسية هذه القوى . وبنفس المقياس تقريباً يصعب تحديد من استفاد أكثر من قرار تركيا دخول الحرب الى جانب برلين في تشرين الثاني ١٩١٤ . نعم انها اغلقت المضائق وبذلك اوقفت صادرات روسيا من الحبوب ووارداتها من الاسلحة ؛ غير أن حلول عام ١٩١٥ جعل من الصعب نقل القمح الروسي «لأي مكان آخر» ، ونفذت مؤونة الغرب «الاحتياطية» . ولكن من الناحية الثانية ، فتح القرار التركي الشرق الادنى أمام التوسع الامبراطوري الفرنسي والانكليزي - برغم أنه صرف الزعماء الامبرياليين في الهند والوايتهول عن التركيز التام على طول الجبهة الغربية .

وعليه فان المواقع الحاسمة هي تلك التي احتلتها «القوى الخمس» الكبرى

في اوروبا. ومن قبيل الخطأ أن يعامل احد النمسا - المجر في هذه المرحلة كياناً منفصلاً تماماً عن المانيا، فبرغم أن غايات فيينا ابتعدت عن غايات برلين في احايين معينة، فما كانت الاولى بقيادة على قدح زناد الحرب أو تحقيق السلم - وربما الابقاء على نفسها كقوة عظمى شبه مستقلة - من دون أمر حليفاتها القوية. اذ كان الاتحاد الالماني - النمساوي مربعاً. فان كانت جيوشه الامامية اصغر بكثير من جيوش فرنسا أو روسيا، نراها عملت خطوط داخلية فعالة وكان ممكناً لها تلقي اسناد عدد كبير من المجندين. وهي قد تمتعت كما يبين (الجدول ٢٢)، بأفضلية ساحقة على الحلف الثنائي بالقوة الصناعية والتكنولوجية.

وعلى نقيض هذا تماماً، كان وضع فرنسا وروسيا. فاذا ابعدهما عن بعضهما البعض مسافة هي نصف مساحة اوروبا، وجدتا صعوبة في تنسيق استراتيجيتهما العسكرية. وبينما تجلّى تفوق جيشيهما في مطلع الحرب، فقد تقهقرتا على أثر استخدام المانيا البارع للاحتياطيين المدربين على قتال الخطوط الامامية، ثم اضمحل هذا التفوق بعد الهجمات الفرنسية- الروسية العنيفة في خريف ١٩١٤. ولما لم يعد النصر مكتوباً لصالح الاسرع، صار مرجحاً أكثر فأكثر انه سيتحول لصالح الاقوى؛ اضيف الى ذلك أن المؤشرات الصناعية ما كانت مشجعة. فلو تورطت روسيا وفرنسا لوحدهما في حرب طويلة «شاملة» ضد القوى الوسطى، صعب التفكير بكيفية كسب الحرب لصالحهما.

لكن الحقيقة المؤكدة كانت أن قرار المانيا بتسديد ضربة وقائية ضد فرنسا عن طريق بلجيكا قد اعطى اليد العليا لدعاة التدخل البريطانيين. فكان القرار البريطاني بدخول الحرب حاسماً سواء لاسباب تقليدية تتعلق بـ «توازن القوى» أم دفاعاً عن «بلجيكا الصغيرة المسكينة»، برغم ان تأثير جيش بريطانيا الصغير وطويل الخدمة على التوازن العسكري العام كان هامشياً في اقل تقدير حتى حولت تلك القوة نفسها الى جيش حاشد بالمجندين المرسلين الى حدود القارة.

لقد أمست نقاط القوة البريطانية عظيمة ما دامت الحرب «ستستمر» فترة اطول من مجرد بضعة شهور. فتمكنت بحريتها من تحييد الاسطول الالماني ومحاصرة القوى الوسطى - وهو ما لم يجعل هذه القوى تخر على ركبتيهما، بل منعها من الحصول على مصادر التجهيزات من خارج حدود اوروبا. وبعكس ذلك، ضمنت الحصول الحر لدول الحلفاء الى مصادر التجهيز، وتعاضمت هذه الافضلية بفضل ثراء بريطانيا تجارياً وما لها من صلات ممتدة عبر اصقاع المعمورة واستثمارات هائلة فيما وراء البحار. ومن الناحية الدبلوماسية، عنت علاقات بريطانيا فيما وراء البحار أن قرارها بالتدخل قد أثر على النشاط الياباني في الشرق الاقصى وعلى اعلان ايطاليا الحياد (والتحرك فيما بعد)، والتزام امريكا العزلة. ثم انهال مزيد من الدعم مما وراء البحار لحد كاف من خلال الدومنيونات ذاتية الحكم والهند، التي توغلت قواتها سراعاً نحو مستعمرات الامبراطورية الالمانية ومن ثم نحو تركيا.

وفضلاً عن ذلك، كان ممكناً نشر مصادر بريطانيا التي لما تنزل ثرية صناعياً ومالياً في اوروبا، من خلال جمع القروض وارسال المؤن الى فرنسا وبلجيكا وروسيا وايطاليا، وفي تجهيز والانفاق على الجيش اللجب الذي تسلم زمامه (هاينغ) والمزعم نشره في الجبهة الغربية. و توضح المؤشرات الاقتصادية في الجدول (٢) اهمية التدخل البريطاني في اطار مصطلحات القوة.

الجدول ٢٢: مقارنات صناعية وتكنولوجية، بين حلفي عام ١٩١٤

(مستقاة من الجداول ١٥ - ١٨ أعلاه)

النسبة المئوية للإنتاج التصنيعي العالمي (١٩١٣)	ألمانيا/ النمسا - المجر	فرنسا/ روسيا+بريطانيا
١٩,٢%	١٤,٣%+١٣,٦%	٢٧,٩%
استهلاك الطاقة (١٩١٣)، ٢٣٦,٤	١١٦,٨+١٩٥,٠	٣١١,٨=
بما يعادل مليون طن متري من الفحم		
إنتاج الفولاذ (١٩١٣) ٢٠,٢	٧,٧+٩,٤	١٧,١=
بملايين الأطنان		
إجمالي الامكانية الصناعية ١٧٨,٤	١٢٧,٢+١٣٣,٩	٢٦١,١=
(المملكة المتحدة سنة ١٩٠٠=١٠٠)		

وفي الواقع خلق هذا تفوقاً ملموساً وليس جازماً لصالح الحلفاء من الناحية المادية، أما دخول إيطاليا الحرب سنة ١٩١٥ فما أضاف لكفة ميزان الحلفاء الا قليلاً. ومع ذلك، اذا كان النصر في حرب قوى عظمى طويلة الأمد يقف دوماً بجانب الائتلاف ذي القاعدة الانتاجية الاكبر، فالسؤال الذي سيرز هنا هو لمَ عجز الحلفاء عن الهيمنة حتى بعد سنتين أو ثلاث من القتال - بل وتعرضهم لخطر الخسارة سنة ١٩١٧ - ولمَ وجدوا الامر حيويّاً أن تدخل الولايات المتحدة لحومة الصراع؟.

يكمن احد اوجه الاجابة في ان النواحي التي كان بها الحلفاء هم الاقوى ليس لها أن تحقق نصراً حاسماً سريعاً على القوى الوسطى. وكانت اصقاع

الامبراطورية الالمانية سنة ١٩١٤ ضعيفة اقتصادية لدرجة أن خسارتها لا تعني الا القليل، بينما انطوى القضاء على تجارة المانيا وراء البحار على اشد أذى. ولكن ليس الى الدرجة التي تصورها المتحمسون لـ «تأثير القوة البحرية»؛ في حين اعيد ترتيب تجارة الصادرات الالمانية لصالح الانتاج الحربي، اضافة الى اكتفاء كتلة القوى الوسطى غذائياً على اساس سلامة منظومة طرق مواصلاتها، وغطت فتوحاتها العسكرية (استغلالها لخامات لوكسمبرغ، والقمح والنفط الروماني) على كثير من نقص المواد الاولية لديها، بينما جاءت امدادات اخرى من خلال جاراتها المحايدة. أجل كان للحصار البحري تأثيره. ولكن فقط حين تزامن مع ضغوط عسكرية على جميع الجبهات، واتى حتى في ذلك الحين بنتائج بطيئة. وأخيراً، لم يكن ممكناً استخدام السلاح التقليدي البريطاني المتمثل بعمليات خارجية على خطوط حرب شبه الجزيرة (١٩٠٨ - ١٩١٤) ضد الساحل الالمانى وذلك لقوة الدفاعات البحرية والبرية، وهي حين استخدمت ضد قوى اضعف - في غاليبولي أو سالونيكاً مثلاً، افسدت عليهم حالات الفشل العملياتي لدى الجانب الحليف وكذلك الاسلحة الجديدة (حقول الانعام، والمدفعية الساحلية سريعة الرمي) التأثير المأمول. فأذن قذف البحث عن «البطن الرخوة» للعدو بالقوات المتحالفة بعيداً عن ساحة المنازلة الفرنسية، وذا هو عين ما حصل في الحرب الكونية الثانية.

ويمكن استخلاص عين المؤشرات عن تفوق القوة البحرية الحليفة. فقد عنت جغرافية بحر الشمال والبحر المتوسط حصانة خطوط مواصلات الحلفاء «بدون» الحاجة الى البحث عن مراكب العدو في مرافئها أو فرض حصار قد ينطوي على مخاطر قريباً من سواحل العدو. أما الاسطولان الالمانى والنمساوي - المجري فقد تحتم عليهما الظهور وتحدي البحریات الاتكليزية - الفرنسية - الايطالية لو أرادا تبوء «الزعامة البحرية» ولو لازما الميناء لضاعت قيمتهما. ومع هذا لم تشأ أي من بحريتي القوى الوسطى ارسال اسطولها في مهمة انتحارية ضد

قوات افضل منها بكثير. وهكذا فالاصطدامات السطحية المتفرقة التي حصلت كانت مجرد عمليات تصادفية (مثل ضفة دوكر، وجوتلاند) وغير ذات أهمية استراتيجية اللهم سوى تأكيد سيطرة الحلفاء على الممرات المائية. ثم تقلصت احتماليات وقوع اي تصادم آخر بسبب التهديد الذي لقيته السفن الحربية من الانغام، والغواصات، وطائرة الاستطلاع أو الزبلين، والتي جعلت زعماء كلا الطرفين اكثر احتراساً من ارسال اساطيلهم ما لم يعلموا باقتراب سفن العدو من سواحلهم (وهو شرط بعيد الاحتمال). فتحولت بحرية القوى الوسطى تدريجياً، آخذين بعين الاعتبار أهمية ذلك للحرب البرية، الى استخدام الغواصات لمهاجمة سفن الحلفاء التجارية وهو ما شكل تهديداً أكثر خطورة؛ ولكن حملة الغواصات بحد ذاتها كانت بطيئة، وعملاً مرهقاً، ولا يمكن قياس نجاحها الحقيقي الا بوضع حمولة السفن التجارية المفقودة مقابل حمولة سفن الحلفاء المنزلة في مرافئها. وهذا بدوره يقاس مقابل عدد الغواصات المدمرة. فما هذه بطريقة حرب اوعدت بانتصارات خاطفة.

وانطوت طبيعة الصراع العسكري على السبب الثاني للاهمية النسبية لتفوق الحلفاء العددي والصناعي. فعلى اثر امتلاك كلا الطرفين ملايين الجنود المبعثرين عبر مئات الاميال من الارض نشأت صعوبة (بل وفي اوروبا الغربية استحالة) تحقيق نصر حاسم منفرد على نمط جينا أو شادوا؛ وحتى لو تم التخطيط «لاندفاع كبير» وأعد له قبل أشهر، فسيشتت عادة الى مئات العمليات الميدانية صغيرة النطاق كما سيرافقه تعطل شبه تام في المواصلات. واذا كان خط المواجهة يتقدم ويتراجع في اماكن معينة، فقد افضى عدم امتلاك كلا الطرفين وسائل تحقيق اختراق حقيقي الى نزوعهما نحو استدعاء القوات الاحتياطية، وجلب ذخيرة اضافية، واقامة الاسلاك الشائكة ونصب المدفعية استعداداً للاشتباك المقبل. لقد عجز أي من الجيوش حتى فترة متأخرة من الحرب عن اكتشاف طريقة للاختراق بقواته عبر الدفاعات المعادية «الواقعة على عمق اربعة اميال

غالباً»، الا باستخدامها النيران المضادة لتفريق تلك القوات أو احداث حفر كبيرة في الارض عن طريق القصف المبكر فيتعسر التقدم جراء ذلك . وحتى لو عبرت قوات هجوم مباغت الخطوط القليلة الاولى من خنادق العدو، لفشلت في استغلال هذا الانجاز نظراً لافتقارها للمعدات اللازمة لذلك، فخطوط السكك الحديد باتت على بعد بضعة اميال في المؤخرة وتكشفت الخيالة لهجمات العدو (وحركتها مقيدة بآماكن تزويدها بالعلف)، وعجز المشاة المنهكين عن التقدم أكثر، وتقيدت حركة المدفعية الفعالة لاعتمادها على قافلة طويلة من عربات التجهيز التي تجرها الخيول.

وهنا تبرز حقيقة تمتع المانيا بأفضليتين خاصتين أخريين، الاولى انها استولت من خلال تقدماتها السريعة داخل فرنسا وبلجيكا في آب / ايلول من عام ١٩١٤ على نجد الارض المشرفة على الجبهة الغربية، فبقيت منذ ذلك الوقت بوضع دفاعي في الغرب (مع استثناءات قليلة مثل معركة فردون)، مرغمة الجيشين الانكليزي والفرنسي على شن هجمات في ظروف غير مواتية، وبقوات رغم تفوقها العددي غير كافية للتغطية على هذا الضعف الاساسي. وأما الثانية فهي التعويض النسبي الذي اتى به موضع المانيا الجغرافي مع وسائل المواصلات الداخلية الجيدة بين الشرق والغرب عن (تطويق) الحلفاء لها من خلال اتاحة المحال للجنرالات مثل فولكنهاين ولودندورف ان ينقلا الفرق من جبهة لأخرى بيسر وذات مرة ارسال جيش كامل عبر اوروبا الوسطى في اسبوع واحد.

ولاحقاً لذلك، عمدت الاركاب البروسية العامة سنة ١٩١٤ بتهور الى اعادة نشر فيلقين لتدعيم جبهتها الشرقية المفتوحة، بالرغم من ارتباط جل جيشها بهجوم في الغرب. ما كان هذا الاجراء ضربة مميتة للهجوم الغربي، وهو غير سليم من الناحية السوقية بأي حال؛ وقدم مساعدة للامان في معالجة الهجوم الروسي الفج على بروسيا الشرقية بتنفيذ عملياتهم حوالي البحيرات المازورية. وبعد ان اقنع القتال الضاري في بيرس بتشرين الثاني ١٩١٤ (فولكنهاين) باستحالة

تحقيق نصر سريع في الغرب، لجأ الى نقل ثماني فرق المانية أخرى الى أمرة القيادة الشرقية. وقد بدا انه في الاراضي المفتوحة فقط من بولندا الروسية أو غاليسيا يمكن ان ينفع الاختراق، ذلك بعد تعرض القوات النمساوية - المجرية لضربة مذلة في حملتها على صربيا، وبعد توقف الخطة الفرنسية السابعة عشرة غير الواقعية عام ١٩١٤ في اللورين مع خسارة أكثر من ٦٠٠ ألف رجل - برغم ان إعادة انتصار روسيا على النمسا - المجر في لمبرغ، أو إعادة انتصار المانيا في تاننبرغ/ البحيرات المازورية لم تكن واضحة تماماً. ولما سدد الجيشان الانكليزي والفرنسي ضرباتهما في الغرب طوال عام ١٩١٥ (فقدت فرنسا ١,٥ مليون رجل وبريطانيا ٣٠٠ ألف رجل)، أعدت المانيا عدتها لضربات طموح على طوال الجبهة الشرقية لكسر قيد الجيش النمساوي - المجري في كاربانيا، والاهم من ذلك تحطيم الجيش الروسي في الميدان. غير ان حقيقة الامر هي فظاعة حجم الجيش الروسي لدرجة استحالة عندها تحطيمه؛ وعلى أية حال قاسى الروس بنهاية ١٩١٥ وإبلاً من الضربات الموجهة على أيدي الالمان الافضل تكتيكياً وسوقياً، وطردها من مواقعهم في لتوانيا، وبولندا، وغاليسيا. وانضمت التعزيزات الالمانية في الجنوب الى القوات النمساوية والبلغارية في قهر صربيا. فما من شيء فعله الحلفاء الغربيون عام ١٩١٥ اعان الروس حقيقة أو بدا انه تحدى كتلة القوى الوسطى المتعاضدة - من حملة غاليبولي سيئة الادارة، الى الانزال العظيم في سالونيك، الى اغراء ايطاليا بدخول الحرب.

وفي عام ١٩١٦، اكد نقض فولكنهاين غير الحضيف للاستراتيجية الالمانية، صحة السياسة القديمة، اذا انطوت الخطة الجديدة على نقل القوات غرباً بهدف استنزاف فرنسا حتى آخر رفق بصولات متكررة على (فردون). فبعد سحق اعداد كبيرة من الفرق الالمانية في حملة فردون، استطاع الروس القيام بهجومهم العظيم الاخير في الشرق بقيادة الجنرال بروسيلوف في حزيران ١٩١٦، فقهقروا جيش هابسبرغ سيء التنظيم حتى بلغ جبال كاربانيا واوشك

على الانهيار. وفي عين الوقت تقريباً نفذ الجيش البريطاني بأمرة هاينغ هجومه الحاشد على (السوم) ضاغطاً لأشهر على النجود التي احكمت المانيا قبضتها عليها. وحالما عمل هذا الهجوم الحليف المزدوج على التقليل من شأن حملة فردون (ومن ثم استبدال فولكنهاين بهندنبيرغ ولودندورف في آب ١٩١٦)، اخذ الوضع الاستراتيجي الالماني يسترد عافيته. لقد كانت خسائر المانيا في السوم قاسية، لكنها اخف وطأة من خسائر هاينغ؛ وسمح اتخاذ الموقف الدفاعي في الغرب مرة اخرى للالمان نقل الجند نحو الشرق فقوي موقف القوات النمساوية، وقهرت رومانيا، وامكن بعد ذلك تقديم العون للبلغار في الجنوب.

وهناك مسألة «التوقيت» بالاضافة الى نقاط التفوق الالماني في الخطوط الداخلية والسكك الحديد والمواقع الدفاعية الحصينة. اذ أخفق الحلفاء في التعبئة الفورية لمصادرهم الاسخى لتحقيق النصر عام ١٩١٤. أما الروس فاستطاعوا تهيئة دفعات جديدة من المجندين لتعويض لنقص في خطوط الجبهة، ولكنهم افتقدوا الى الاسلحة والهيئات اللازمة لتوسيع القوة اكثر من حد معين. ولم يبلغ تعداد جيش هاينغ في الغرب مليوناً الا في عام ١٩١٦ وحتى في ذلك الوقت اغري البريطانيون بتشتيت قواتهم في حملات خارج اوروبا فخففوا الضغط على المانيا، وهو ما عنى أيضاً ان روسيا وفرنسا تحملتا العبء الاكبر للصمود في وجه الماكينة العسكرية الالمانية في العامين الاولين من سير القتال. وقاتلت كلتاها ببسالة، غير أن عام ١٩١٧ كشف عن حجم الاجهاد الذي تحملته؛ اذ اوشك جيش فرنسا على الانهيار بسبب خسائر فردون مثلما اوضحت هجمات نيفيل عام ١٩١٧؛ وبرغم أن هجوم بروسيلوف عمل على تخطيط جيش هابسبرغ كقوة مقاتلة، فان هذا الهجوم لم يصب المانيا نفسها بسوء بل سلط اعباء مضاعفة على سكك حديد روسيا، ومذاخرها الغذائية، وامكانية الدولة المالية اضافة الى التفريط بمعظم قوة روسيا البشرية حسنة التدريب. ثم ان جيوش هاينغ الجديدة لم تبشر بنصر حليف في الغرب في الوقت الذي عوضت فيه عن الانهك

الفرنسي . ولسوف تظل المانيا قادرة ، وان تشتت قواها في هجوم أمامي ، على الصمود في الفلاندرز بينما تواصل اكتساحها للشرق . وأخيراً لا عوناً يرجى من جنوب الالب حيث جأر الطليان يائسين بطلب المساعدة .

سار الوضع المالي - الصناعي جنباً الى جنب مع نموذج التضحيات العسكرية الكبيرة لدى كلا الجانبين - ونفس النتائج (حتى عام ١٩١٧ في أقل تقدير) . لقد قيل الكثير في الدراسات اللاحقة عن الاسلوب الذي حفزت به الحرب العالمية الاولى النشاط الاقتصادي القومي وبرزت صناعات جديدة لحيز الوجود في مناطق عديدة ، وحقت طفرات عريضة في الانتاج التسليحي . ومع ذلك ليس هذا بمفاجأة . فبالنسبة لعويل الليبراليين وغيرهم عن اكلاف سباق تسليح ما قبل عام ١٩١٤ ، نقول أن نسبة صغيرة جداً من الدخل القومي (بمعدل أكثر بقليل من ٤٪) خصصت للتسلح . فلما رفع نشوب «الحرب الشاملة» هذا الرقم الى ٢٥ أو ٣٣٪ - أي حين آلت اليد العليا للحكومات المتحاربة على الصناعة ، والتجارة ، والاموال - كان تضخم الانتاج التسليحي امراً حتمياً نظراً لضج جنرالات «جميع» الجيوش في أواخر عام ١٩١٤ ومطلع ١٩١٥ بالشكوى من «ازمة ذخائر» حادة لم يعد أمام الساسة الذين خشوا عواقب النقص غير المساهمة مع قطاع الاعمال والتجارة لانتاج السلع المطلوبة . فاذا ما أخذنا بالاعتبار امكانية الدول البيروقراطية على تعويم القروض وجباية الضرائب ، لم يعد أمامها الآن عقبات مالية لتمويل حرب طويلة كانت قد شلت دول القرن الثامن عشر . فكان جد حتمي وبعد أن كيفت الدول انفسها للحالة الجديدة في بواكير الحرب الاولى ، ارتفاع معدل انتاج السلاح في جميع الاقطار .

وعليه سيكون من الاهمية بمكان السؤال عن مواطن ضعف اقتصاديات فترة الحرب لدى الدول المتحاربة طالما أن مواطن الضعف قد تقود بها الى هاوية الانهيار ما لم تتلق عون الحلفاء الافضل حالاً . سنخصص مجالاً ضيقاً لضعف قوتين من القوى العظمى - النمسا - المجر وايطاليا - بعد اتضاح ان النمسا -

المجر كان لها أن تسقط بمنازلتها روسيا لولا تدخل المانيا المتكرر. الذي حول امبراطورية هابسبرغ الى تابع لبرلين؛ أما ايطاليا التي لم تكن بحاجة الى تلك الدرجة من العون العسكري حتى كارثة كابوريتو فكانت شديدة الاعتماد على حلفائها الاثرى والاقوى، فتزودت بالشحنات الضرورية من الاغذية، والفحم، والمواد الاولية اللازمة للشحن، وكذلك حصلت على ٢,٩٦ مليار دولار استفادت منها في استيراد الذخائر ومنتجات أخرى. وحتى «نصرها» النهائي عام ١٩١٨ مثلما هي هزيمة وذوبان امبراطورية هابسبرغ، اعتمد أساساً على قرارات اتخذت في اماكن أخرى.

لقد قيل أن كل من ايطاليا، والنمسا - المجر، وروسيا كانت تسابق احداها الأخرى قبل عام ١٩١٧ الى طريق الانهيار. أما حقيقة أن روسيا هي الاولى التي سلكت هذا الطريق فتعزى الى مشكلتين نجت منهما ايطاليا والنمسا - المجر. تمثلت الاولى في انفتاح حدودها الممتدة مئات الاميال أمام الهجمات الالمانية القوية الشرسة؛ بينما تجسدت المشكلة الثانية في عزلتها الاستراتيجية حتى في آب ١٩١٤ وبعد دخول تركيا الحرب. وهكذا عجزت عن تأمين العون العسكري أو الاقتصادي الضروري من حلفائها لمواصلة دوران ماكنتها العسكرية. وبات عليها ان توسع انتاجها المحلي بعد أن ادركت أن مخازن ذخيرتها بدأت تنفذ بسرعة اعلى بعشر مرات من تقديرات ما قبل الحرب - وهو قرار تبين انه أكثر جدارة بالاعتماد عليه من وصول طلبيات ما وراء البحار المتأخرة جداً، حتى ان انطوى ذلك تحويل المصادر الى ايدي صناعيي موسكو اصحاب المصلحة الشخصية. غير أن الارتفاع المذهل في انتاج الاسلحة الروسية بل وحتى في الانتاج الصناعي والزراعي اثناء العامين والنصف الاولين من الحرب اضرا كثيراً بمنظومة المواصلات الضعيفة التي ما كانت قادرة على مواكبة زخم نقل الجنود، واعلاف الخيول، وهلم جراً. ولذا تراكمت مخازن العتاد على بعد اميال عن الجبهة؛ وتعذر نقل المواد الغذائية للمناطق المحتاجة لا سيما في المدن؛

فيما كانت تتراكم التجهيزات الحليفة لاشهر في ارصفتة موانئ (مورمانسك وارشانجل). ولم يكن بوسع البيروقراطية الروسية الفاشلة أن تتجاوز هذه العيوب في البنية التحتية، وما أتى من عون الا القليل من لدن القيادة السياسية العليا المتناحرة والمشلولة. بل حفر النظام القيصري قبره بيديه بسياساته المالية غير الموزونة. فقد الغى تجارة المشروبات الروحية (والتي جاءت اليه سابقاً بعوائده) وفقد كثيراً من سككه الحديدية (التي كانت مصدر دخل عظيم ايام السلم) وفشل في فرض ضرائب الدخل على الطبقة الميسورة، لم يعد أمامه الا تعويم مزيداً من الديون وطبع مزيد من الاوراق المالية لدفع نفقات الحرب.

وكما في الانتاج التصنيعي، كان الاداء العسكري الروسي طيباً في العامين أو الثلاثة اعوام الاولى من الحرب. فأبّلت قواتها حسن البلاء بأسلوبها العنيد المألوف، وذاقت قسوة وقوة ضبط لم يعرفها الغرب؛ فكان السجل الروسي سلسلة انتصارات متواصلة ضد جيش النمسا - المجر منذ انتصار ايلول ١٩١٤ في لمبرغ الى هجوم بروسيلوف رائع التنفيذ، فضاهت هذه الانجازات حملة القوقاز ضد الاتراك. على أن الآية انعكست ضد الالمان الاسرع والافضل تجهيزاً؛ لكن الحاجة تدعونا الى وضع هذا القول في اطار اكبر شمولية طالما أن خسائر حملة معينة (مثل تاننبرغ/ البحيرات المازورية عام ١٩١٤، الاشتباك في كارباتيا سنة ١٩١٥) قد تم التعويض عنها بسحب دفعات جديدة من المجندين كل سنة ثم اعدادهم لعمليات الموسم المقبل. لقد تأثرت، دون ريب، معنويات الجيش بالخسائر الجسيمة التي تكبدها - ٢٥٠ ألف جندي في تاننبرغ/ البحيرات المازورية، ومليوناً في معارك كاربانيا في مطلع عام ١٩١٥، مع ٤٠٠ ألف آخرين لقوا حتفهم حين صال ماكتزن على التتواءات البولندية، اضافة الى ما يناهز مليون جندي قتلوا في معارك سنة ١٩١٦ التي بدأت بهجوم بروسيلوف وانتهت بمحنة رومانيا. فعانى الجيش الروسي مع نهاية عام ١٩١٦ من خسائر بلغت ٣,٦ مليوناً بين قتيل وجريح ومريض، وأسر ١,٢ مليون آخرين على أيدي

القوى الوسطى. ثم استدعي في هذا الوقت أيضاً مجندو الصف الثاني (وهم الذكور كاسبي لقمة عيش اسرهم) وهو ما أثار اضطرابات فلاحية عارمة في القرى واتى للجيش بمئات الالوف من المجندين المتذمرين الساخطين. وتمثلت عيوب أخرى بتضاؤل اعداد ضباط الصف المتدربين، ونقص شحنات الاسلحة، والمؤن، والارزاق في الجبهة، اضافة الى الشعور المستطير بالضعف أمام الآلة العسكرية الالمانية التي بدا أنها تعرف نوايا روسيا مقدماً^(١)، وامتلكت مدفعية متفوقة وقدرة اسرع على الحركة نحو أي مكان. وبحلول عام ١٩١٧ استشرى التناحر بين صفوف الجيوش على أثر الهزائم المتكررة في الميدان وتفاعلها مع اضطرابات المدن واستفحال اشاعات عن توزيع الاراضي. حتى جاءت الضربة الأخيرة متمثلة بهجوم كيرنسكي في حزيران ١٩١٧ الذي نجح مرة أخرى ضد النمسا في مستهله، بيد أنه تقطع ارباً ارباً على أثر هجوم ماكنزن المقابل. كان الجيش حسب استنتاج ستافكا: «حشد غوغاء تعيين مرهقين ساخطين، جمعهم احباطهم وتعطشهم للسلام». فكل ما بقي امام روسيا هو هزيمة وثورة داخلية اشد خطورة من ثورة عام ١٩٠٥.

من العبث التفكير في الكيفية التي اقتربت فيها فرنسا من الوقوع في ذات المصير الروسي بمنتصف سنة ١٩١٧ حين تمرد مئات الالوف من الجنود عقب هجوم نيفيل الاخرق. فالحقيقة أن الفرنسيين برغم نقاط التشابه السطحي مع الروس امتلكوا امتيازات اساسية ابقت عليهم في ساحة المنازلة. الاول هو الدرجة الاعلى من الوحدة الوطنية والعهد لرد نحر الالمان على اعقابهم الى الراين. والثاني ولعله الحاسم هو قدرة الفرنسيين الاستفادة من خوض حرب «تحالف» بطريقة لم تتمتع بها روسيا. فهم قد خبروا منذ عام ١٨٧١ أنهم أعجز عن الوقوف وحيدين بوجه المانيا، فجاءت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨. لتؤكد ذلك

(١) وما ذاك بعجيب لاهمال الروس تحوطات امان اتصالاتهم اللاسلكية بشكل لا يصدق.

الامر، وما هذا بتقليل لشأن المساهمة الفرنسية في الحرب سواء من الناحية العسكرية أم الاقتصادية ولكن لمجرد ايراد الحقيقة. فقد كانت النهضة الفرنسية الصناعية بعد عام ١٩١٤ مدهشة بعد أن استولى الالمان على ٦٤٪ من رصيد البلد من الحديد الخام، و ٢٤٪ من فولاذه، و ٤٠٪ من فحمه. وبنيت مصانع صغيرة وكبيرة على طول البلد وعرضه واستخدم فيها النساء والاطفال والمحاربون القدامى وحتى العمال المهرة المجندين الذين سحبوا من خنادقهم. وانخرط المخططون والتجار والجمعيات في اطار مجهود قومي لينتجوا أكثر ما يمكن من الخراطيش والاسلحة الثقيلة، والطائرات، والدبابات. فحدا الارتفاع الانتاجي بأحد الدارسين الى المجادلة بقوله «باتت فرنسا أكثر من بريطانيا وامريكا ترسانة للدول الديمقراطية في الحرب العالمية الاولى».

بيد أن هذا التركيز الثقيل على انتاج الاسلحة زاد انتاج الرشاشات بـ ١٧٠ ضعفاً والبنادق ٢٩٠ ضعفاً - ما كان له ان يتحقق لولا اعتماد فرنسا على المعنويات البريطانية والامريكية التي انثالت التواصل متمثلة بمستوردات الفحم، والحديد الخام، والفولاذ، والعدد الميكانيكية الحيوية جداً لصناعة العتاد الجديدة؛ وكذلك على شكل قروض انكليزية وامريكية بلغت ٣,٦ مليار دولار اتاحت لفرنسا ان تسدد اثمان المواد الاولية الآتية مما وراء البحار؛ وتخصيص المبالغ المتزايدة لسفن الشحن البريطانية التي استحالت نقل هذه المواد لولاها؛ وكذلك دفع أثمان شحنات المواد الغذائية. ان ذكر المواد الغذائية هنا يعني عيباً فاضحاً لدولة انتجت فائضاً زراعياً زمن السلم؛ بيد أن الحقيقة هي ان الفرنسيين شأنهم شأن المحاربين الاوربيين الآخرين (عدا البريطانيين) اشروا بزراعتهم بانتزاع رجال كثيرين من اراضيهم الى الجبهة، ووزعوا الخيول على قوات الخيالة أو استغلوها لاغراض نقل الجنود، ونصبوا الالغام والمدفعية بحيث افسدوا تأثير الاسمدة واعاقوا عمل المكنتنة الزراعية. فاستمت سنة ١٩١٧ وهي سنة جذب بشحة الاغذية وارتفاع فاحش في الاسعار، وتقلص مخزون الجيش الفرنسي من

الحبوب الى ما يعادل قوت يومين فقط من الاسبوع - وانه لوضع نم عن ثورة كامنة (خاصة بعد موجات التمرد) قد استحال تحاشيها الا بالطلب الطارئ الى السفن البريطانية لجلب الحبوب الامريكية.

وينفس الطريقة تقريباً، احتاجت فرنسا الى الاعتماد على المساعدة «العسكرية» البريطانية ومن ثم الامريكية على طول الجبهة الغربية. فهي قد رفعت وزر القتال ايضاً وتكبدت في السنين الثلاث الاولى من الحرب خسائر مروعة - أكثر من ٣ ملايين رجل حتى قبل هجوم نيفيل لسنة ١٩١٧؛ وصعب عليها كثيراً تعويض هذه الخسائر لعدم امتلاكها القوة البشرية الاحتياطية المدربة التي ملكتها المانيا وروسيا والامبراطورية البريطانية.

وعلى أية حال، توسع جيش هايج في الجبهة الغربية بحلول عام ١٩١٧ الى ثلثي حجم الجيش الفرنسي وسيطر على أكثر من ثمانين ميلاً من الخط الجبهوي؛ وبرغم ان القيادة البريطانية العليا كانت متحمسة للسير في الهجوم بأي حال، لم يكن ثمة شك بأن حملة سوم ساعدت على تخفيف الضغط على فردون - تماماً مثلما حفر هجوم (باشندايل) سنة ١٩١٧ الطاقات الالمانية بعيداً عن خط الجبهة الفرنسي بينما حاول (بيتان) يائساً انعاش معنويات قواته بعد تمرد لها، منتظراً وصول العجلات والطائرات والمدافع الجديدة لاداء المهمة التي عجزت عنها جموع المشاة. وأخيراً اتيح لفرنسا في ملاحم الكر والفر على طول الجبهة الغربية بين آذار وآب ١٩١٨ أن تنال دعم الفرق الامريكية ناهيك عن البريطانية والامبراطورية. واستطاع (فوش) حين نظم هجومه المقابل الأخير في ايلول ١٩١٨ أن يقابل ١٩٧ فرقة المانية منهكة بـ ١٠٢ فرقة فرنسية و ٦٠ فرقة امبراطورية بريطانية، مع ٤٢ فرقة امريكية (مضاعفة الحجم)، و ١٢ فرقة بلجيكية. وهكذا ومن خلال «تجميع» الجيوش استطيع أخيراً طرد الالمان الاقوياء من ارض فرنسا ورفرت رايات الحرية على ربوعها ثانية.

ما كان من ريب ان بريطانيا حين دخلت الحرب في آب ١٩١٤ ستعتمد هي الاخرى على قوة عظمى ثانية بهدف تحقيق نصر نهائي . لقد تصور خبراء الاستراتيجيات بالاعتماد على خطط واستعدادات ما قبل الحرب انه في الوقت الذي ستردع فيه البحرية الملكية سفن التجارة الالمانية (وربما حتى اسطول عرض البحار) وبينما تستولي قوات الدومينيونات والهنود والانكليز على مستعمرات الامبراطورية الالمانية، سيتم ارسال قوة صغيرة وفعالة عبر القنال (لسد) ثغرة بين الجيشين الفرنسي والبلجيكي وايقاف الهجوم الالمني حتى تتوغل القاطرة الروسية وقوات الخطة الفرنسية السابع عشرة نحو ارض المانيا الام . فما كان البريطانيون مثلما هو حال سائر القوى الباقية مستعدين لحرب طويلة حتى إن اتخذوا اجراءات معينة لتجنب انقطاع مفاجيء في شبكاتهم التجارية والمالية . ولكنهم اختلفوا عن باقي القوى في عدم استعدادهم لعمليات واسعة النطاق في اوروبا . فليس عجيباً أن تنشأ الحاجة لسنة أو سنتين من الاستعداد المكثف قبل وقوف مليون رجل على أهبة الاستعداد في فرنسا، وان يفضح الانفاق السخي على انتاج البنادق والمدافع ، والرشاشات والطائرات والعجلات والاعتدة عيوباً انتاجية لا تعد ولا تحصى صححت منها ببطيئاً وزارة تموين لويد جورج . وهنا حدث ارتفاع انتاجي مذهل مرة أخرى كما يتراءى في الجدول (٢٣) . وليس بمدحش اذا ادرك المرء ارتفاع الانفاقات الدفاعية من ٩١ مليون جنيه سنة ١٩١٣ الى ١,٩٥٦ مليار جنيه سنة ١٩١٨ فشكل ٨٠٪ من اجمالي الانفاقات الحكومية و ٥٢٪ من اجمالي الانتاج القومي .

الجدول ٢٣ : انتاج المملكة المتحدة من الذخائر، ١٩١٤ - ١٩١٨

١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨	
٩١	٣,٣٩٠	٤,٣١٤	٥,١٣٧	٨,٠٣٩	المدافع
—	—	١٥٠	١,١١٠	١,٣٥٩	الدبابات
٢٠٠	١,٩٠٠	٦,١٠٠	١٤,٧٠٠	٢٣,٠٠٠	الطائرات
٣٠٠	٦,١٠٠	٣٣,٥٠٠	٧٩,٧٠٠	١٢,٩٠٠	المدافع الرشاشة

وعليه لا أهمية كبيرة للتفاصيل الكاملة عن تزايد عدد الفرق البريطانية والامبراطورية واسراب الطائرات، وبطاريات المدفعية الثقيلة، مقارنة مع نقاط ضعف وضعها الاستراتيجي العام التي ازاحت الحرب الكونية الاولى عنها النقاب. الاولى هي عدم استعداد البحرية الملكية غالباً لخوض حرب الغواصات التي شنها الالمان مطلع عام ١٩١٧ مع أن امتيازي الجغرافيا والتفوق العددي (للاسطول العظيم) عنيا احتفاظ الحلفاء بالافضلية على البحر في الصراع «السطحي». والثانية انه وبينما اتضح عدم جدوى الاجراءات الاستراتيجية الرخيصة (الحصار البحري، والحملات على المستعمرات، والعمليات البرمائية) ضد عدو يتمتع بمصادر القوى الوسطى السخية، بدت ايضاً عبثية الاستراتيجية البديلة القائمة على التصدي العسكري المباشر للجيش الالمانى - اضافة الى فداحة تكاليفها البشرية. لقد تجاوزت الخسائر البريطانية حين أشرفت حملة السوم على نهايتها في تشرين الثاني ١٩١٦ ٤٠٠ ألف رجل. وبرغم أن هذه الفاجعة قضت

على صفوة المتطوعين الانجليز وقوضت عزيمة ساستها، فانها لم تضعف ثقة هايغ بالنصر الحاسم. فانبرى في منتصف عام ١٩١٧ يحضر لهجوم آخر من (يبرس) الى الشمال الشرقي حتى باشندايل - وهو كابوس مرعب آخر ازهق ارواح ٣٠٠ ألف رجل آخر وثبط معنويات جل افراد الجيش في فرنسا. وبالتالي ورغماً عن كل احتجاجات الجنرالين هايغ وروبرتسون تحمس لويديجورج ومجلس الحرب ذو الميول الامبريالية الى ارسال فرق أكثر صوب الشرق الادنى اغرثم بها المكتسبات الاقليمية وقلة الخسائر عما تكبدوه في مناطق المانيا في حرب الخنادق.

لقد تربعت بريطانيا على عرش الزعامة في الصراع ضد المانيا حتى قبل معركة باشندايل. وربما لما يزل جيشا فرنسا وروسيا الاكثر عدداً في الميدان، لكن خسائر صولات نيفيل والضربة الالمانية المقابلة لهجوم بروسيلوف قد انهكت كليهما. وتجسدت هذه الزعامة اكثر على الصعيد الاقتصادي حين اضحت بريطانيا مصرف ومستحصل قروض لاسواق المال العالمية ليس لنفسها فحسب، بل بضمانها للاموال التي اقترضتها روسيا وايطاليا وحتى فرنسا - طالما عجز أي من الحلفاء عن تسديد ائتمان الذخائر الكثيرة والمواد الاولية المستوردة مما وراء البحار بالاعتماد على استثماراته الخارجية أو مقتنياته من الذهب فقط. فارتفعت القروض فيما بين الحلفاء في نيسان ١٩١٧ الى ٤,٣ مليار دولار غطت الحكومة البريطانية ٨٨٪ منها. وان كان هذا اعادة لدور بريطانيا في القرن الثامن عشر «كمصرف لقوى الائتلاف» فثمة فرق اساسي: فبضائع قليلة بالمقابل تطلبها العجز التجاري الكبير مع الولايات المتحدة التي زودت الحلفاء بأغذية وذخائر بقيمة مليارات الدولارات (وليس للقوى الوسطى بسبب الحصار). ولم ينجح لا نقل الذهب ولا بيع سندات الدولارات السخية في سد هذه الثغرة؛ وما نفع في تمرير المشكلة سوى الاقتراض من اسواق المال في شيكاغو ونيويورك لتسديد

أثنان المؤن الامركية بالدولارات . فعنى هذا بدوره اعتماد الحلفاء أكثر على المساعدة المالية الامريكية لدعم مجهودهم الحربى . فأطلق وزير المالية البريطانية في تشرين الاول ١٩١٦ تحذيره «سيغدو رئيس الولايات المتحدة في حزيران المقبل أو قبله، في موضع ليملي علينا شروطه ان شاء». انه لوضع خطير حقاً بالنسبة لقوة عظمى «مستقلة» .

ترى ماذا عن المانيا؟ فما اعجب بلاؤها في الحرب . يقول الاستاذ نورنج «استطاعت المانيا من دون كثير مساعدة من حلفائها ان تضع بقية انحاء العالم في موضع حرج . فهي قهرت روسيا، وابعدت القوات الفرنسية . ها هو العملاق العسكري الاوربي لاكثر من قرنين يدنو من آخر طوله وبات عام ١٩١٧ قاب قوسين او ادنى من تجويع بريطانيا لارغامها على الاستسلام» . يعزى جزء من هذا الى الامتيازات الموضحة آنفاً: خطوط مواصلات جيدة، ومواقع غربية سهلة الحماية، وتوفر مجال مفتوح لحرب قائمة على الحركة ضد خصوم أقل كفاءة في الشرق . كما يعزى الى نوعية افراد الجيش الالماني الذين وجد بينهم سلسلة من ضباط الاركان الاذكياء ذوي البصيرة الثاقبة وتكيفوا مع ظروف الاشتباك الجديد اسرع من أي جيش آخر، وهم الذين اعادوا التفكير سنة ١٩١٦ بأساليب كل من الحرب الدفاعية والهجومية .

وأخيراً استطاعت الدولة الالمانية الاعتماد على شعب كبير وقاعدة صناعية واسعة لتلبية متطلبات «حرب شاملة» . فقد جندت حقاً رجالاً اكثر مما جندت روسيا - ١٣,٢٥ مليون مقابل ١٣ مليون - وهو انجاز مدهش بالنظر الى تعداديهما؛ وامتلكت دوماً فرقاً في الميدان اكثر من روسيا . وطفرت انتاجها من الذخائر تحت اشراف دقيق من القيادة العليا والتجار البيروقراطيين الاذكياء أمثال (والتر رايتيناو) الذي اسس اتحادات انتاجية لتخصيص التجهيزات الحيوية وتحاشي المرور بعنق الزجاجة . وتوفق الكيمياءويون بانتاج مواد بديلة عن التي منعها عنهم

الحصار البريطاني (كنترات شيليان). وتم استغلال الاراضي المحتلة (لوكسمبورغ وشمالى فرنسا) فحماً وخامات، وسحب العمال البلجيك الى المصانع الالمانية، وغنم القمح والنفط الروماني بعيد الغزو عام ١٩١٦. واذن سعت القيادة الالمانية الى جعل الغزو يتكفل بنفقاته المادية، مثلما صنع نابليون وهتلر. فاقتربت المانيا عتبة النصر بحلول عام ١٩١٧ على أثر انهيار روسيا وترنح فرنسا، ومعاناة بريطانيا من «الحصار المضاد» الذي فرضته الغواصات الالمانية. وتسارعت الى رجالات الدولة في لندن وباريس رغبة عارمة لدراسة احتماليات عقد تسوية سلمية للاشهر الاثنى عشرة القادمة حتى يتبدل التيار (برغم شعاراتهم الطنانة بـ «القتال حتى النهاية المريرة»).

على أن ثمة مشاكل كمنت تحت ستار هذه القوة العسكرية - الصناعية التيوتونية، ولم تتضح قبل صيف عام ١٩١٦ أي حين وقف الجيش مدافعاً في الغرب ويوجه ضرباته الكاسحة في الشرق. لقد كانت حملتا فردون والسوم وجهاً جديداً للمطاوله سواء بمعيار القوة النارية أم الخسائر الناجمة عنها؛ اذ قفزت اعداد الضحايا الالمان من ٨٥٠ ألف سنة ١٩١٥ الى قرابة ١,٢ مليون سنة ١٩١٦. وارهق هجوم السوم الالمان لدرجة بعيدة لانه كشف ان البريطانيين انبروا أخيراً الى تعبئة شاملة للمصادر القومية لتحقيق النصر في الميدان؛ وهذا ما افضى بدوره الى ما اطلق عليه برنامج هندنبرغ في آب ١٩١٦ المتضمن توسعاً هائلاً في انتاج الذخائر وفرض درجة سيطرة اشد على الاقتصاد والمجتمع الالمانيين لتلبية متطلبات حرب شاملة.

لقد وجه هذا التظافر بين نظام استبدادي مارس كل انواع السلطة على الشعب - من جهة، وبين تعاظم الاقتراض الحكومي وزيادة طبع الاوراق المالية بدلاً من زيادة الدخل وتقسيم الضرائب (والتي اطلقت بدورها تضخماً رهيباً) من جهة اخرى، لطمة قوية الى معنويات الشعب التي هي عنصر اساسي في

الاستراتيجية الكبرى وبدا أن لودندورف أقل استيعاباً لها وتسليحاً بها من لويد جورج مثلاً.

كما كبلت المشاكل برنامج هندنبرغ حتى ان كان مجرد اجراء اقتصادي . اذ ادى طلب انتاج مقادير هائلة من الاسلحة - مضاعفة انتاج المتفجرات ، ومضاعفة انتاج الرشاشات ثلاث مرات - الى المرور بجميع انواع اعناق الزجاجات على اثر انهاك الصناعة الالمانية نفسها لتلبية هذه المطالب . اذ لم تقتض وجود عمال اضافيين وحسب ، بل واستثمار في البنية التحتية من الافران العالية الحديثة الى نصب جسور عبر الراين ، وهو ما تطلب قوة عاملة ومصادر اكثر . فتبين في فترة وجيزة ان البرنامج لا ينفذ الا باعادة العمال المهرة من صفوف الجيش ، ولذا تم تسريح ١,٢ مليون جندي في ايلول ١٩١٦ ، و ١,٩ مليون آخر في تموز ١٩١٧ . ثم تجلّى تورط شعب المانيا في مصائب الحرب لأبعد حد ، على أثر التضحيات الفادحة في الجبهة الغربية والتضحيات التي لا زالت فظيعة في الشرق . وحتى ان كانت باشاندايل كارثة بالنسبة للجيش البريطاني فقد اعتبرها لودندورف فاجعة حين رأى ٤٠٠ ألف آخرين من جنوده عجز . فباتت القوة البشرية الالمانية في كانون الاول ١٩١٧ أقل بكثير من ٥,٣٨ مليون رجل وهو عددها قبل ستة اشهر .

أما آخر ضربة لبرنامج هندنبرغ فكانت الاهمال الشديد للزراعة . فهنا ، اشد من فرنسا وروسيا ، نقل الرجال والخيول والوقود ، من الارض لتلبية متطلبات الجيش أو صناعة الذخائر - وهو عمل جنوني غير متزن طالما أن المانيا عاجزة عن التعويض عن هذه الهفوات التخطيطية عن طريق جلب الاغذية مما واء البحار لسد النقص (كفرنسا مثلاً) . وعلى أثر تدهور الزراعة قفزت الاسعار وجأر الناس بكل حذب وصوب من شحة الغذاء وقال احد الخبراء «سار اُداريو الجيش الالمان من خلال تركيزهم اللامعقول على انتاج الذخائر

بالبلد نحو كارثة المجاعة في نهاية عام ١٩١٨».

على أن ذلك الوقت كان بعيداً مطلع عام ١٩١٧ حين اضحى الحلفاء هم الشعارين بوطأة الحرب الرهيبة، وغرقت روسيا فعلاً في لجة من الفوضى عميقة، ولم تبعد فرنسا وإيطاليا كثيراً عن هذا المصير. هنا تحتم على المرء ان يضع سياسات القيادة العليا الخرقاء تجاه الولايات المتحدة في الاشهر المبكرة من عام ١٩١٧ في هذا السباق الاستراتيجي الاكبر حيث انهكت الحرب كلتا الكتلتين الا المانيا التي بقيت متمتعة بالافضلية العسكرية المطبقة. فالولايات المتحدة كانت تميل لجانب الحلفاء ولو بشكل شبه خفي وباتت واشنطن اقل من المحايد التام تجاه المانيا نظراً للتعاطف الايديولوجي العام مع الديموقراطيات الحليفة، برغم بعض الخلافات حول الحصار البحري، ولل اعتماد المتزايد للمصدرين الامريكان على الاسواق الاوروبية الغربية. غير أن ما دفع ويلسون والكونغرس أخيراً الى امتشاق الحسام هو اعلان المانيا عن شن حملة غواصات شاملة ضد السفن التجارية، اضافة الى افتضاح المساعي السرية الالمانية لعقد تحالف مع المكسيك.

لا تكمن اهمية دخول امريكا حلبة الصراع في الناحية العسكرية فقط، في اقل تقدير خلال الاثني عشر الى خمسة عشر شهراً بعد نيسان ١٩١٧، طالما كان جيشها اقل استعداداً للحملة الحديثة مما كانت عليه أي من قوى اوربا عام ١٩١٤. لكن قوتها الانتاجية المدعومة بملايين الدولارات المستحصلة من الطلبات الحربية للدول الحليفة كانت لا تضاهي. اذ بلغت امكاناتها الصناعية الاجمالية وحصتها من الانتاج التصنيعي العالمي ضعفي ونصف امكانات اقتصاد المانيا المرهق الآن. واستطاعت ارسال السفن التجارية بالمئات، وهو مطلب حيوي في سنة اغرقت فيها المانيا ما يربو على ٥٠٠ ألف طن شهرياً من السفن البريطانية والحليفة. واستطاعت بناء مدمرات في فترة مذهلة امدها ثلاثة شهور.

وانتجت نصف صادرات العالم الغذائية التي أمكن ارسالها الآن الى فرنسا وايطاليا اضافة الى سوقها التقليدي - بريطانيا .

وعليه قلب دخول امريكا المنازلة الموازين الاقتصادية تماماً، وعوض في ذات الوقت اكثر عن انهيار روسيا . ويوضح الجدول ٢٤ (الذي ينبغي مقارنته بالجدول ٢٢) الفرق الشاسع عند مقارنة الامكانيات الانتاجية بنظيراتها لدى القوى الوسطى .

الجدول ٢٤ : مقارنات صناعية وتكنولوجية مع الولايات المتحدة (بدون روسيا)

المملكة المتحدة/الولايات المتحدة/فرنسا	المانيا/النمسا - المجر
النسبة المئوية للانتاج التصنيعي ٥١,٧	١٩,٢
العالمي (١٩١٣)	
استهلاك الطاقة (١٩١٣)، ٧٩٨,٨	٢٣٦,٤
مليون طن متري من معادل الفحم	
انتاج الفولاذ (١٩١٣) بملايين ٤٤,١	٢٠,٢
الاطنان	
اجمالي الامكانيات الصناعية ٤٧٢,٦	١٧٨,٤
(المملكة المتحدة سنة ١٩٠٠=١٠٠)	

وجاءت النتائج الفورية لدخول امريكا مزدوجة نظراً لـ «الوقت الفاصل» اللازم لتحويل هذه الامكانية الاقتصادية الى فعالية عسكرية. فلم تستطع الولايات المتحدة في الوقت القصير المتيسر ان تنتج دباباتها ومدفعتها الميدانية، وطائراتها بالاعداد المطلوبة. (والواقع انها اضطرت الى استعارة بعض هذه الاسلحة الثقيلة من فرنسا وبريطانيا) بيد انها استطاعت أن تواصل شحن اعتدة الاسلحة الصغيرة التي اعتمدت عليها لندن وباريس وروما أكثر. واستطاعت أن تعمل مع المؤسسات المصرفية ترتيبات قروض خاصة لتدفع مقابل هذه البضائع، وتحويلها الى ديون بين الحكومات. وعلاوة على هذا استطاع الجيش الامريكي على المدى البعيد أن يتوسع الى قوة جاشدة قوامها ملايين الجنود الجدد المدعومين بالثقة والمتغذين جيداً، الذين قذف بهم الى الميدان الاوروبي. وفي تلك الاثناء تحتم على البريطانيين أن يشقوا طريقهم عبر احوال باشندايل، في حين تفكك الجيش الروسي، واتاحت التعزيزات الالمانية للقوى الوسطى أن تسدد ضربة مدمرة لاطاليا في كاربوريتو، أما لودندورف فسحب بعضاً من قواته من الشرق ليووجه ضربة اخيرة صوب الخطوط الانكليزية - الفرنسية الضعيفة. وفي خارج اوروبا ما برحت بريطانيا تحقق مكاسب مهمة ضد الاتراك في الشرق الادنى. بيد أن الاستيلاء على القدس أو دمشق تعويض ضئيل عن خسارة فرنسا لو أفلح الالمان أخيراً في الغرب في تنفيذ ما فعلوه في جميع باقي مناطق اوروبا.

فذا سبب اعتبار قيادات القوى المتحاربة الرئيسية حملات سنة ١٩١٨ المقبلة حوادث حاسمة للحرب بأسرها. إذ ارتأى لودندورف نقل قوات نحو الغرب بمعدل عشر فرق كل شهر منذ مطلع تشرين الثاني ١٩١٧ بالرغم من وجود ما يربو على مليون رجل تركهم الالمان لاحتلال الامبراطورية الشاسعة الجديدة في الشرق وهو مانال اعتراف البلاشفة أخيراً طبقاً لمعاهدة برست - ليتوفسك (آذار ١٩١٨)، وحازت المانيا زمن استعدادها لتوجيه الضربة في نهاية

آذار ١٩١٨ تفوقاً بمقدار ثلاثين فرقة تقريباً على القوات الانكليزية - الفرنسية ، وتلقت كثيراً من قواتها تدريباً على يد (بروشمولر) وضباط اركان آخرين على اساليب حرب (قوات العاصفة). فان افلحت في احداث ثغرة في خطوط الحلفاء واندفعت نحو باريس أو القنال فذلك هو اعظم انجاز عسكري في تاريخ الحرب. بيد أن المخاطر كانت رهيبة ذلك أن لودندورف أخذ بتعبئة جميع المصادر المتبقية من أجل هذه الحملة المفردة، فتلك هي مقامرة «كل شيء أو لا شيء». في حين كان الاقتصاد الالماني آخذاً بالتردي خلف ذلك المنظر. فهبط الانتاج الصناعي الى ٥٧٪ من معدل سنة ١٩١٣. وتعرضت الزراعة للاهمال أكثر وساهم سوء الطقس في تخفيض الانتاج؛ وافضى ارتفاع اسعار الاغذية الى مفاقمة السخط الداخلي. وكان من بين المائة واثنين وتسعين فرقة نشرها لودندورف (٥٦) فرقة مسماة « فرق هجوم » كأسلوب لتبرير حقيقة استئثارها بحصة الاسد من مستودعات الذخيرة والمعدات الآخذة بالنفاد. انها لمقامرة اعتقدت القيادة العليا بنجاحها. ولكن لو فشلت فمصير المصادر الالمانية النضوب - في وقت استطاع فيه الامريكان بعث ما يقارب ٣٠٠ ألف جندي شهرياً الى فرنسا، وتعرضت حملة الغواصات الشاملة الى تصدي القوافل الحليفة الناجح.

كان من ثمرات نجاح لودندورف المبكر - سحق الجيش البريطاني الخامس الاكثر عدداً ، ودق اسفين بين القوات الفرنسية والبريطانية والتوغل في مطلع حزيران ١٩١٨ لمسافة ٣٧ ميلاً عن باريس في أحد اندفاعاته - فقذف الرعب في قلوب الحلفاء فأناطوا بفوش مهمة تنسيق قوات الجبهة الغربية، وارسلوا التعزيزات من انكلترا، وايطاليا، والشرق الادنى، وقلقوا مرة أخرى وسعوا (سراً) الى دراسة عقد تسوية سليمة. ولكن الحقيقة كانت ان الالمان بالغوا في «ارهاق» انفسهم، وعانوا من العواقب الاعتيادية للتحويل من الدفاع الى الهجوم.

اذ اسقطت الصولتان القويتان الاوليان على القطاع البريطاني مثلاً ٢٤٠ ألف قتيل بريطاني و ٩٢ ألف فرنسي، لكن خسائر المانيا نفسها ارتفعت الى ٣٤٨ ألف قتيل وفي تموز خسر الالمان ما يقارب ٩٧٣ ألف رجل واصابت الامراض بلعنتها أكثر من مليون آخرين. فما حل تشرين الاول حتى بقي ٢,٥ مليون رجل في الغرب فأضحى موقف الجند يائساً. ومال التفوق الى كفة الحلفاء من منتصف حزيران فما فوق ليس بالمقاتلين الجدد وحسب، بل وبالمدفعية والدبابات والطائرات - وهو ما سمح لفوش قيادة سلسلة من العمليات الهجومية بالجيش البريطاني والجيش الامريكي والفرنسي لئلا يترك للالمان فرصة لالتقاط الانفاس. وفي الوقت عينه أظهرت القوات الحليفة تفوقها العسكري بالانتصارات الباهرة في سوريا وبلغاريا وإيطاليا. وما كادت تبزغ شمس شهر ايلول وتشرين الاول ١٩١٨ حتى بدت الكتلة التي تقودها المانيا قد استبد بها ذعر الانهيار، وفرقتها الفتن وهدتها الثورات الداخلية التي تزامنت الآن مع الهزائم في الجبهة لتفضي الى الاستسلام، والفوضى والاضطرابات السياسية. فلم تقبر المحاولة الالمانية فحسب، بل ان (النظام القديم) في اوربا تحطم هو الآخر.

وفي ضوء الخسائر التي لحقت بالافراد، والمعاناة والتدمير اللذين عانى منهما الرجال سواء «في ساحة القتال» أم في «الجبهات الداخلية»، وبالنظر الى الطريقة التي لاحت فيها الحرب العالمية الاولى كضربة مميتة وجهتها أوروبا بنفسها لحضارتها ونفوذها في العالم من الناحية المادية يتجلى جد ضروري ادراج جدول احصائي جديد (جدول ٢٥). تشير حقيقة هذه الارقام الى ما نوقش اعلاه: ان الامتيازات التي حازت عليها القوى الوسطى - خطوط المواصلات الجيدة، وقوة الجيش الالمانى، واحتلال واستغلال اقاليم كثيرة شاسعة، ومن ثم هزيمة روسيا وعزلتها - لا يمكن لها مطلقاً على المدى الطويل ان تغطي على مواطن الضعف الكثيرة التي اصابت القدرة الاقتصادية وعلى جميع خسائر

القوات المسلحة. ان يأس لودندورف حين لجأ الى استنفاد الرجال اللائقين للخدمة في تموز ١٩١٨ كان انعكاساً لانعدام توازن القوى، مثلما جسد ذهول جنود الميدان الالمان من حسن تجهيز وحدات الحلفاء التي قهروها في ربيع تلك السنة اشارة على عدم توازن الانتاج.

الجدول ٢٥: الانفاقات الحربية ومجمل القوات المعبئة، ١٤ - ١٩١٩

مجمل القوات المعبئة (بالملايين)	الانفاقات الحربية بأسعار عام ١٩١٣ بـ(مليارات الدولارات)	
٩,٥	٢٣,٠	الامبراطورية البريطانية
٨,٢	٩,٣	فرنسيا
١٣,٠	٥,٤	روسيا
٥,٦	٣,٢	ايطاليا
٣,٨	١٧,١	الولايات المتحدة
٢,٦	-٠,٣	الحلفاء الآخرون(*)
٤٠,٧	٥٧,٧	مجموع مالدى الحلفاء
١٣,٢٥	١٩,٩	المانيا
٩,٠٠	٤,٧	النمسا - المجر
٢,٨٥	٠,١	بلغاريا - تركيا
٢٥,١٠	٢٤,٧	مجموع ما لدى القوى الوسطى

(*) وهي: بلجيكا، وزومانيا، والبرتغال، واليونان، وصربيا.

فاذا كان من الخطأ تماماً القول أن حصيلة الحرب العالمية الاولى كانت محسوبة سابقاً، فان الدليل المتوفر يوحي أن مسار الصراع الكامل كان يتماشى عن كثب مع الانتاج الصناعي والاقتصادي ومع توفر القوات حسنة التعبئة لدى كلا المعسكرين على مدى مراحل الصراع المختلفة، ذلك المسار المتمثل بـ : حالة التوتر المبكر بين الطرفين، وانعدام فاعلية دخول ايطاليا الحرب، والانهاك البطيء لروسيا، ودخول امريكا الحرب فتعزز ضغط الحلفاء ومن ثم حسم الصراع، وانهيار القوى الوسطى أخيراً. والحق ان الجنرالات ما زالوا مجبرين على توجيه (أو اساءة توجيه) حملاتهم، وما برح على الجند أن يستجمعوا شجاعتهم ليصولوا على مواضع العدو، وبقي البحارة مرغمين على خوض غمار حرب البحار؛ لكن سجل الحرب يشير الى وجود هذه المواهب الايجابية لدى «كلا» الطرفين، ولم يحز عليها احدهما بدرجة اعلى بكثير مما تمتع بها الآخر. فالشيء الذي تمتع به طرف واحد فقط، وخاصة بعد عام ١٩١٧ هو التفوق الملحوظ في «القوة الانتاجية». ومثلما كان الامر سابقاً. اتضح ان هذا الأمر في الحروب التحالفية الطويلة، هو العامل الحاسم.

الفصل السادس

نشوء العالم ثنائي القطب

وأزمة «القوى الوسطى»:

الجزء الثاني، ١٩١٩ - ١٩٤٢

النظام الدولي بعد الحرب

وجد ساسة الدول الأعظم منها والاضعف الذين اجتمعوا في باريس في مطلع عام ١٩١٩ للترتيب لعقد تسوية سلام، انفسهم ازاء قائمة من المشاكل المتشعبة والعسيرة على الحل لم يواجه نظيراً لها اسلافهم في الاعوام ١٨٥٦، ١٨١٤ - ١٨١٥، و ١٧٦٣. فبينما امكن ادراج وحسم مشاكل كثيرة في معاهدة فرساي نفسها (٢٨ حزيران ١٩١٩)، فقد عنت اشياء كثيرة: منها الاضطراب الذي عم اوروبا الشرقية نتيجة تثبيت الجماعات العرقية لتأسيس (دول الخلف) والحرب الاهلية والتدخل في روسيا، وكذلك الرد التركي على النوايا الغربية بتقسيم آسيا الصغرى، أن كثيراً من القضايا الاخرى لا يمكن تسويتها حتى عام ١٩٢٠ وربما حتى عام ١٩٢٣. وسيعرج هذا الفصل على مناقشة مجموعة الاتفاقيات هذه كوحدة واحدة دون مراعاة التسلسل الزمني توخياً للاختصار.

كان أجل تغيير شهادته اوروبا، وفقاً للمقاييس الشرعية الاقليمية، هو بروز حفنة من (دول الامم) - بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والنمسا، والمجر، ويوغسلافيا، وفنلندا، واستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا - في الاراضي التي كانت سابقاً تعرف بإمبراطورية هابسبرغ ورومانوف، وهوهنتزولدن. واذا كانت المانيا المتجانسة عرقياً قد خسرت في اوروبا الشرقية اراض أقل بكثير من التي اضاعتها

روسيا السوفيتية أو امبراطورية النمسا - المجر التي ذابت تماماً، فقد تضررت قوتها بطرق أخرى: بعودة الالزاس - اللورين الى فرنسا، تعديل الحدود مع بلجيكا والدنمارك، احتلال الحلفاء لأرض الراين، الاستثمار الاقتصادي الفرنسي في اقليم السار، وفرض نزع السلاح على المانيا على نحو عسير غير مسبوق (تقليص الجيش وبحرية الدفاع الساحلي، لا قوة جوية، أو دروع، أو غواصات، اضافة الى حل هيئة الاركان البروسية، ودفع تعويضات حرب بمبالغ طائلة). وفضلاً عن ذلك، خسرت المانيا امبراطوريتها الشاسعة لصالح بريطانيا ولصالح الدومينيونات المستقلة وفرنسا - مثلما وجدت تركيا اقليمها في الشرق الادنى تذهب الى ايدي الانتدابين البريطاني والفرنسي اللذين اشرفت عليهما من بعيد عصابة الامم حديثة التكوين. وفي الشرق الاقصى ورثت اليابان مجموعة الجزر الالمانية السابقة الواقعة شمال خط الاستواء بالرغم من أنها اعادت جزيرة (شانغتون) الى الصين سنة ١٩٢٢. وفي مؤتمر واشنطن (١٩٢١ - ١٩٢٢)، اعترفت الامم بالوضع القائم الاقليمي في المحيط الهادي والشرق الاقصى، واثبتت على تحديد حجم الاساطيل الحربية حسب صيغة نسبية فنزعت بذلك فتبين سباق التسلح البحري الانكليزي - الامريكي - الياباني. وهكذا بدا أن النظام الدولي في الشرق كما هو في الغرب اتجه الى الاستقرار في مطلع العشرينيات، وأن ما تبقى من مصاعب - أو التي قد تنشأ مستقبلاً - فانيط حلها بعصبة الامم التي داومت على الالتقاء دورياً في جنيف بالرغم من الانسحاب الامريكي المفاجيء.

لقد جسد الارتداد الامريكي المفاجيء نحو عزلة دبلوماسية نسبية - في اقل تقدير - بعد عام ١٩٢٠ تناقضاً آخر لاتجاهات القوى العالمية التي أخذت تتقوّل منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. لقد كان جلياً في عيون خبراء السياسة العالمية في تلك الفترة المبكرة أن المنظر العالمي في طريقه لاسلاس قياده

للقوى الناهضة الثلاث: المانيا وروسيا والولايات المتحدة - ان لم تتسيده تماماً . وبدلاً من أن يحدث الذي توقعوه، ذاقت الاولى علقم الهزيمة الماحقة، وانهارت الثانية بفعل الثورة ثم تفوقعت في عزلتها التي شاءها لها البلاشفة، أما الثالثة فقد آثرت الانزواء عن مركز الساحة الدبلوماسية برغم صيرورتها أقوى امة عام ١٩١٩ . وعليه آلت الشؤون الدولية اiban حقبة العشرينيات وما بعدها، كما كانت، الى ايدي فرنسا وبريطانيا وان تضررت كلتاهما بشدة من الحرب العالمية الاولى، أو الى مداولات عصبة الأمم التي ما برح رجالاات الدولتين بريطانيا وفرنسا هم الألعع فيها. وها هي النمسا - المجر قد ولت، وصار السكون سمة ايطاليا بعد أن عزز الحزب الفاشي بزعامة موسوليني قبضته بعد عام ١٩٢٢ . كما ظهرت اليابان وديعة أثر قرارات مؤتمر واشنطن (١٩٢١ - ١٩٢٢).

ولذلك تجلى أن العالم قد امسى، كما كان، عالماً مركزه اوروبا. اذ تركزت الاحداث الدبلوماسية لتلك الفترة على فرنسا وجهودها في «البحث عن الأمن» ضد انبعاث الماني جديد. ولما فقد الفرنسيون الضمانة العسكرية الانكلو - امريكية في عين الوقت الذي رفض مجلس الشيوخ الامريكي معاهدة فرساي، سعو الى ايجاد العديد من البدائل منها تشجيع اقامة كتلة «معارضة التعديلية» في اوروبا الشرقية(والتي دعيت الحلف الصغير لعام ١٩٢١)؛ وعقد ائتلافات منفردة مع بلجيكا (١٩٢٠)، بولندا (١٩٢١)، تشيكوسلوفاكيا (١٩٢٤)، رومانيا (١٩٢٦)، يوغسلافيا (١٩٢٧)، والاحتفاظ بجيش مع قوة جوية كبيرين لردع الالمان والتدخل حين تتخلف المانيا عن دفع التعويضات - كما حصل في أزمة الروهر (١٩٢٣)؛ وكذلك السعي الى اقناع الادارات البريطانية المتعاقبة بتقديم ضمانة عسكرية جديدة لسلامة الحدود الفرنسية وهو شيء كتب له الانجاز بشكل غير مباشر فقط بموجب معاهدة لوكارنو (١٩٢٥) متعددة الاطراف . وانها لفترة امتازت كذلك بالدبلوماسية المالية النشطة طالما أن المشكلة المتفاعلة

بين التعويضات الالمانية وبين ديون الحلفاء من الحرب افسدت العلاقات ليس بين المنتصرين والخاسرين فحسب، بل وبين امريكا وحلفائها الاوروبيين السابقين ايضاً. وجاءت التسوية المالية لخطة داوس (١٩٢٤) بتهدئة لهذه الاضطرابات وادت بالتالي الى تهيئة ارضية لمعاهدة لوكارنو في العالم التالي؛ الذي اعقبه دخول المانيا الى عصبة الأمم ومن ثم تعديل التسوية المالية لخطة يونغ (١٩١٢). وهكذا بدا أن الساحة الدبلوماسية قد عادت الى الوضع الطبيعي في نهاية العشرينات بفضل عدة عوامل: عودة الرفاهية الى ربوع اوروبا، وتقبل العصبة ظاهرياً عنصراً جديداً في النظام الدولي، واتفاق عدد كبير من الدول (بموجب ميثاق باريس لسنة ١٩٢٨) على عدم اللجوء الى الحرب لحسم النزاعات في المستقبل. وبدا للعيان أن رجال الدولة أمثال (ستزسمان) و (بريان) و (اوستن شميرلين) قد التقوا في هذا المتجع الاوروبي ليصرفوا شؤون الدنيا.

وعلى أية حال وبالرغم من هذه الانطباعات السطحية فان البنى الداخلية للنظام الدولي لما بعد عام ١٩١٩ كانت مختلفة لحد بعيد واكثر هشاشة من تلك التي اثرت على الشؤون الدبلوماسية قبل نصف قرن خلا. ففي المقام الاول كانت الخسائر البشرية والاضرار الاقتصادية التي نجمت عن اربع سنوات ونصف من الحرب « الشاملة » جسيمة جداً. اذ لقي ما يقارب ٨ ملايين نسمة مصرعهم في ساحات المعارك، وتعوق ٧ ملايين آخر، واصيب ما يربو على ١٥ مليون باصابات بليغة - والغالبية العظمى من هؤلاء كانت في أوج عطائها انتاجاً. وفضلاً عن ذلك، خسرت اوروبا عدا روسيا ما يزيد على خمسة ملايين شخص مدني نتيجة ما أطلق عليه «اسباب أحدثتها الحرب» - الامراض، والمجاعة، والفاقة اضافة الى الذين سقطوا من جراء الصراع العسكري. أما مجموع ما فقدته روسيا التي فاقمتها مآسي الحرب الاهلية فهو أكثر بكثير. وسجلت نسب الولادة في زمن الحرب انخفاضاً ملحوظاً (لغياب كثير من الرجال بسبب ذهابهم الى الجبهة). وأخيراً، نشبت الصراعات الحدودية وسقط

العديد من الضحايا حتى بعد توقف المعارك بعيد الحرب، ومثال ذلك ما حصل في أوروبا الشرقية، وأرمينيا، وبولندا، ولم تنج أي من هذه المناطق التي انهكتها الحرب من عدوى وباء الانفلونزا (١٩١٨ - ١٩١٩) الذي قضى على ملايين آخرين. وهكذا قد يبلغ العدد النهائي لضحايا هذه الحقبة ما يقارب ٦٠ مليون شخص نصفهم تقريباً من روسيا مع تضرر فرنسا وألمانيا وإيطاليا بشدة.

كما كانت الخسائر المادية كبيرة لدرجة لم يسبق لها مثيل، وبدأت أشد هولة لأولئك الذين شاهدوا خراب مناطق شمالي فرنسا وبولندا وصربيا: إذ تهدمت مئات الآلاف من الدور السكنية، واطلفت المزارع، ونسفت الطرق والسكك الحديدية وخطوط التلغراف، ونفقت المواشي، وقضي على الغابات، وباتت مساحات شاسعة من الأراضي غير صالحة للزراعة بسبب القذائف والالغام غير المنفجرة. ولو اضيفت خسائر الشحن والتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعبيث، والأموال المرسودة للقتال إلى القائمة، لغدا المجموع الكلي عصبياً على التصديق لضخامته. لقد بلغ حوالي ٢٦٠ مليار دولار « مثلت ما يقارب ستة أضعاف ونصف مبلغ الدين القومي المتراكم في العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى عشية نشوب نيران الحرب الكونية الأولى ». وجنح الانتاج التصنيعي العالمي إلى الانخفاض الحاد بعد عقود من الانتعاش؛ ففي عام ١٩٢٠ صار أقل بـ ٧٪ منه العام ١٩١٣، وهبط الانتاج الزراعي إلى ثلث معدله الاعتيادي، واضحى حجم الصادرات حوالي نصف ما كان عليه قبل الحرب. وقد سجلت روسيا في فترة عام ١٩٢٠ أقل انتاج صناعي مساوياً لـ ١٣٪ من انتاج عام ١٩١٣ وانخفض بنسبة (٣٠٪) في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ومعظم أجزاء أوروبا الشرقية من معدله قبيل الحرب.

وإذا كانت الحرب قد أثرت بقسوة على بعض البلدان، فإن بلداناً أخرى افلتت من لوعتها - بل وتحسنت أحوال بلدان أخرى بسببها. وما ذلك إلا لأن

للحرب الحديثة والانتاجية الصناعية التي تتولد عنها نتائج ايجابية. واستناداً الى المعايير الاقتصادية والتكنولوجية البحثية نرى أن هذه السنين قد شهدت تطورات عديدة؛ في انتاج السيارات والجرارات، وفي الطيران، وتكرير النفط والمواد الكيماوية، وفي الصناعات الكهربائية وسبك المعادن، والتبريد والتعليب، وهكذا بالنسبة لصناعات اخرى. وسيكون من الطبيعي الاستفادة تجارياً من هذه التطورات الاقتصادية لو كان البلد بعيداً عن نيران الخطوط الامامية. وهكذا وجدت الولايات المتحدة تحديداً ومعها كندا واستراليا وجنوب افريقيا والهند واجزاء من امريكا الجنوبية، اقتصادياتها تنمو وتحفز بالطلب المتزايد لاوروبا - التي ترنحت بحرب استنزاف- من الصناعات والمواد الخام والمواد الغذائية. وكما هو شأن الصراعات التجارية السابقة، فان مصائب قوم عند قوم فوائد شريطة أن يتجنب القوم المستفيد كلفة الحرب أو أن يحمي نفسه في أقل تقدير من عصفه الحرب الكلية.

الجدول ٢٦: الانتاج التصنيعي العالمي، ١٩١٣ - ١٩٢٥

<u>١٩٢٥</u>	<u>١٩٢٠</u>	<u>١٩١٣</u>	
١١١,٦	٩٣,٦	١٠٠	العالم
١٠٣,٥	٧٧,٣	١٠٠	اوروبا*
٧٠,١	١٢,٨	١٠٠	الاتحاد السوفيتي
١٤٨,٠	١٢٢,٢	١٠٠	الولايات المتحدة
١٣٨,١	١٠٩,٥	١٠٠	بقية العالم

(*) وتشمل: المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، هولندا، المانيا، الدنمارك، النرويج، السويد، فنلندا، سويسرا، النمسا، ايطاليا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، بولندا، رومانيا، اليونان، اسبانيا.

ان هذه الارقام عن الانتاج التصنيعي العالمي مثيرة للشفقة، ذلك أنها دونت الدرجة التي تضررت عندها اوروبا (وخاصة روسيا) بسبب الحرب، فيما ربحت مناطق اخرى لحد بعيد. وان من المؤكد أن انتشار التصنيع من اوروبا الى الأمريكتين واليابان والهند واستراليا وزيادة حصة هذه الاقاليم في التجارة العالمية ما هو الا استمرار للاتجاهات الاقتصادية التي تجلت منذ اواخر القرن التاسع عشر. وهكذا واستناداً الى احدى الحسابات الغامضة التي ذكرناها مسبقاً، بلغ نمو امريكا الاقتصادي قبل عام ١٩١٤ أوجه حتى فاق اجمالي الانتاج الاوروبي عام ١٩٢٥. ومن الناحية الثانية وبخلاف التغيرات التي شهدتها الفترة المحصورة بين ١٨٨٠-١٩١٣، لم يحصل نظيراً لهذه التغيرات في التوازنات الاقتصادية العالمية خلال فترة السلم وعلى مدى بضعة عقود وبانسجام مع قوى السوق. وبدلاً عنها، خلقت آليات الحرب والحصار مطالبها القاسية وافسدت بالتالي الانماط الطبيعية للانتاج والتجارة العالميين. فعلى سبيل المثال ازدادت امكانية صناعة السفن كثيراً (خاصة في الولايات المتحدة) في فترة منتصف الحرب للتعويض عن السفن التي تغرقها الغواصات الالمانية. وتقلص انتاج الصناعات الفولاذية في اوروبا مرة اخرى ابان الحرب بينما ارتفع معدله في امريكا وبريطانيا بشكل ملحوظ؛ بيد أن السعة الانتاجية الاوروبية باتت مرعبة لما استفاقت من صدمة الحرب. وأثرت تلك المشكلة على قطاع أهم في الاقتصاد - الزراعة. اذ تقلصت غلة المزارع في سني الحرب في قارة اوروبا، وتلاشت تجارة الصادرات الروسية من الحبوب، في حين تحققت زيادات كبيرة في انتاج امريكا الشمالية والجنوبية وفي استراليا التي اضحى مزارعوها اعظم المستفيدين من مقتل الارشيدوق. ولما استعادت الزراعة الاوروبية نشاطها في نهاية العشرينات لقي المنتجون عبر العالم طلباً فاتراً واسعاراً واطئة. لقد امتد تأثير هذه الاختلالات الى جميع المناطق، لكن أكثر من تضرر منها هي مناطق شرقي ووسط اوروبا حيث

تصارعت «دول الخلف» الهشة مع حدود جديدة واسواق متفككة وطرق مواصلات مشوهة. ولم تجد خطوات السلام في فرساي وتعديل خريطة اوربا وفقاً للخطوط العرقية نفعاً لضمان استعادة الاستقرار الاقتصادي.

وأخيراً، خلق تمويل الحرب مشاكل اقتصادية - وسياسية فيما بعد اتسمت بتعقيد لا نظير له مسبقاً. فعدد قليل جداً من القوى المتحاربة سعى الى دفع جزء من نفقات الحرب عن طريق زيادة الضرائب (بينما كانت بريطانيا وامريكا استثناءان)، فيما اعتمدت معظم القوى الأخرى على الاقتراض بشكل تام تقريباً، على افتراض ان الخصم المهزوم سوف يجبر على دفع الفاتورة - مثلما حصل لفرنسا عام ١٨٧١. وارتفعت المديونية العامة التي رفع عنها غطاء الذهب كثيراً؛ وادت الاوراق النقدية التي انطلقت من الخزانات الحكومية الى تصاعد الاسعار. واخفقت جميع الدول في السير وراء امريكا في تبني قاعدة الذهب سنة ١٩١٩، بعد أن تعرضت للتدمير الاقتصادي والفتن الاقليمية من جراء الحرب، واسهمت السياسات المالية المتساهلة في الابقاء على استمرار ارتفاع التضخم، بكل ما يحمله من نتائج مأساوية على وسط وشرقي اوروبا. وافضى تخفيض العملات الوطنية كاجراء يائس لدعم الصادرات الى عدم استقرار مالي اكبر بالاضافة الى نزاعات سياسية. وتفاقم هذا بفعل القضايا المتفاعلة والمتعلقة بالقروض بين الدول الحليفة ومطالب المنتصرين (وخاصة فرنسا) بالتعويضات الالمانية، فكان جميع حلفاء اوروبا مدينين لبريطانيا وأقل منها فرنسا؛ بينما كانت كلتاها مدينتين لامريكا. واتسم الوضع بالتشاحن المرير لبضعة اعوام وهو ما وسع هوة التعاطف السياسي بين اوروبا الغربية وامريكا المستاءة من تخلف البلاشفة عن تسديد ديونهم البالغة ٦, ٣ مليار دولار ورفض فرنسا وإيطاليا ايضاً دفع ما بذمتها حتى تستلم تعويضات المانيا، واعلان المانيا نفسها عجزها عن دفع المبالغ المستحقة عليها.

واذا صح القول ان هذه النزاعات قد خفضت من وطأتها خطة داوس لعام ١٩٢٤ ، فقد كانت العواقب السياسية والاجتماعية لهذه الفتنة عظيمة ، وتحديدأ اثناء فترة التضخم المفرط الذي اصاب المانيا في العام السابق . لقد كانت أرضية الاستقرار الاقتصادي العالمي ، لمنتصف العشرينات أقل ثباتا من ارضية ما قبل الحرب . واذا كانت قاعدة الذهب قد أعيد اعتمادها في معظم البلدان فان الآلية محكمة التدبير لما قبل عام ١٩١٤ في التجارة الدولية وتدفق الاموال المقامة على مدينة لندن لم تعيد دورها . والواقع أن لندن بذلت مساعي يائسة لاستعادة ذلك الدور - بما في ذلك تثبيت عام ١٩٢٥ لنسبة تحويل الاسترليني الى معدلها قبل الحرب والبالغ ٤,٨٦ دولار لكل استرليني والتي أضرت كثيراً بالمصدرين الانجليز . ومع ذلك ، كانت الحقيقة أن مركز التمويل العالمي قد انتقل عبر الاطلسي بين ١٤ - ١٩١٩ نتيجة ازدياد ديون اوروبا القومية وصيرورة الولايات المتحدة أكبر أمة دائنة في العالم . ومن الناحية الاخرى عنت البنية الاقتصادية الامريكية المختلفة عن غيرها أن النظام الدولي المالي والتجاري قد دار حول محور متقلب وقلق «تميزت البنية الاقتصادية الامريكية باعتماد اقل على التجارة الخارجية وأقل اندماجاً مع الاقتصاد العالمي ، ونزعة الى الحماية (وخاصة في الزراعة) أكثر من التجارة الحرة ، وافتقرت الى مماثل كامل لـ «مصرف بريطانيا» وخضع ساستها على نحو مباشر الى تأثيرات اللوبيات المحلية . ولم يعد الآن ثمة «دائن الملاذ الاخير» الحقيقي الذي يقدم قروضاً طويلة الاجل لتطوير البنية التحتية للاقتصاد العالمي وتسوية الاضطرابات المؤقتة في الحسابات الدولية .

وتهيأ لهذه العيوب البنيوية أن تحتجب عن الانظار في أواخر العشرينات على أثر تدفق مقادير سخية من دولارات الولايات المتحدة بشكل قروض قصيرة الاجل الى الحكومات والبلديات الاوروبية الراغبة جميعاً بتقديم نسب فوائد عالية مقابل الحصول واستخدام هذه الاموال للتنمية وسد الثغرة الكائنة في ميزان

مدفوعاتهما. ثم انهار هذا النظام في صيف عام ١٩٢٨ لما قلص الازدهار الداخلي وبحدة تدفق الاموال خارجاً وبعد أن استخدمت القروض قصيرة المدى في مشاريع طويلة الاجل مبالغ كبيرة للاستثمار (لا سيما في وسط وشرقي اوروبا) الى الزراعة فازادت بالتالي الضغوط التخفيضية على اسعار المزارع.

وعليه اثار انقضاء ذلك الازدهار بـ «انهيار وول ستريت» في تشرين الاول ١٩٢٩ وتقليص مقدار القروض الامريكية سلسلة ردود فعل بدت عصية على التحمل؛ اذ قلص نقص الاعتمادات الجاهزة حجم الاستثمار والاستهلاك؛ وخلق الطلب الفاتر للبلدان الصناعية اضراراً بمنتجي المواد الغذائية والمواد الاولية، الذين ردوا بياس بزيادة العرض ليشهدوا بعد ذلك انهيار الاسعار تماماً تقريباً. وهكذا صارت سمات اليوم هي الانكماش النقدي، واختفاء الذهب، وانخفاض قيمة العملة، واتخاذ التدابير التقييدية على التجارة ورأس المال، وكذلك التخلف عن دفع الديون الدولية، فوجه كل شيء من هذا ضربة اضافية للنظام الدولي للتجارة والاعتماد. وبما فاقم صعوبة الحصول على الدولارات هو صدور تعريف (سموث هاولي) زعيم الحمايين الامريكان (لمساعدة مزارعي امريكا) من البلد الوحيد الذي يتمتع بالفائض التجاري الكبير - مما حدا بتلك البلدان الى القيام بالثار حتماً فتحطم نظام الصادرات الامريكية. فأضحى الانتاج الصناعي في كثير من البلدان سنة ١٩٣٢ مجرد نصف ما كان عليه سنة ١٩٢٨، كما تقلصت التجارة العالمية الى الثلث، وواصلت قيمة التجارة الاوروبية (٢٨ مليار دولار عام ١٩٢٨) انخفاضها لمستوى (٢٠,٨ مليار دولار عام ١٩٣٥) وهو انخفاض كان له أثره السيء على نشاطات الشحن، وبناء السفن، والتأمين الخ.

وازاء هذا الكساد الحاد وتفشي البطالة الناجمة عن ذلك، لم يعد امام السياسة الدولية من سبيل تسلكه لتنجو من آثارة الرهيبة. فخلقت المنافسة

حامية الوطيس في مجال المصنوعات، ومواد الخام والمزارع استياءً قومياً متعظماً واجبرت كثيراً من السياسيين الذين ادركوا اسباب ذلك على تبني الدفع الخارجي، وانتهزت جماعات متطرفة من اليمين بخاصة هذا الاضطراب الاقتصادي لتشن هجوماً على النظام الليبرالي - الرأسمالي برمته داعية الى اتخاذ سياسات «قومية» متطرفة، داعمة مسعاها بالسيف عند الضرورة. فرضت الديمقراطية الاكثر هشاشة في المانيا فايمار، واسبانيا، ورومانيا، واماكن اخرى لهذه الاتجاهات السياسية-الاقتصادية. وتعرض المحافظون اليابانيون الحذرون الى الطرد على ايدي القوميين والعسكريين. واذا كانت ديمقراطيات الغرب قد قاومت هذه العواصف بشكل لا بأس به فقد أُجبر ساستها على التركيز على ادارة اقتصادية محلية تميل الى موقف تسولي بازدياد. وما كانت لا امريكا ولا فرنسا وهما اولى الدول في امتلاك فائض الذهب، راغبة بكفالة الدول المدينة، والواقع ان فرنسا نزعت اكثر فأكثر الى استخدام قوتها المالية في كبح السلوك الالمانى (الذي فاقم غضبها في الجانب الآخر من الراين) ودعم دبلوماسيتها في اوروبا. وعلى نفس المنوال لا يمكن فصل تأجيل دفع التعويضات الالمانية (وهو ما أعاظ الفرنسيين بشدة) عن قضية التخفيضات في ديون الحرب (والتخلف عن تسديدها) وذلك ما اثار سخط الامريكان. واكتملت هذه الصورة القائمة بالانخفاضات التنافسية في قيم العملات، وبروز الخلافات في مؤتمر الاقتصاد العالمي لعام ١٩٣٣ عن نسبة تحويل الدولار - الاسترليني.

وفي ذلك الوقت ذاب النظام العالمي الى وحدات ثانوية متناحرة: كتلة الاسترليني القائمة على انماط التجارة البريطانية والمعززة بـ «الافضليات الامبريالية» لمؤتمر أوتاوا عام ١٩٣٢، وكتلة الذهب التي قادتها فرنسا، وكتلة اللين المعتمدة على اليابان في الشرق الاقصى، ومن ثم كتلة الدولار التي تزعمتها امريكا (بعد أن تخلت روزفلت ايضاً عن الذهب)، وأخيراً ناء الاتحاد السوفيتي

بـ«الاشتراكية في بلد واحد» وهو اتجاه مستقل تماماً عن هذه التوترات . ولذا فان التوجه نحو الحكم المطلق قد بدأ فعلاً قبل ان يستهل ادولف هتلر برنامج الاكتفاء الذاتي و (رايخ الالف عام) الذي اقتصرت فيه التجارة الخارجية على صفقات معينة واتفاقيات «مقايضة» . ثم آل حال هذه الديمقراطية بشكل لا مفر منه الى عدم التعاون في معالجة الضغوط المتزايدة الناجمة عن النظام الدولي لعام ١٩١٩ المليء بالعيوب، ذلك أن فرنسا عارضت باستمرار التصرفات الانكلو - امريكية بشأن معالجة التعويضات الالمانية، وادعاء روزفلت بأن امريكا قد خسرت على الدوام في صفقاتها مع البريطانيين، واقتناع نيفيل تشمبرلين بقوله ان السياسة الامريكية مجرد «كلمات» .

فلقي سياسة دول العالم القديم ووزراء الخارجية على الدوام صعوبة في فهم والتعامل مع القضايا الاقتصادية، بل وربما كانت السمة الاكثر ايلاماً للناظرين الى الورا بحبور نحو دبلوماسية مجالس الوزراء في القرن التاسع عشر هي التأثير المتعاضم للرأي الجماهيري العام على الشؤون الدولية خلال العشرينات والثلاثينات . وقد كان هذا الشيء حتمياً من بعض النواحي . فحتى قبل الحرب العالمية الاولى اتجهت الجماعات السياسية عبر اوروبا الى توجيه انتقاد مرير للاساليب السرية ومفاهيم النخبة المسبقة التي شكلت مبادئ «الدبلوماسية القديمة» وداعين بدلاً من ذلك الى نظام معدل تعرض فيه شؤون الدولة على انظار الشعب ومثليه . ولقيت هذه المطالب دعماً عظيماً في صراع (١٩١٤ - ١٩١٨) لادراك القيادة التي أمرت بالتعبئة الشاملة للمجتمع أن مجتمعها بدوره يريد تعويضات عن تضحياته ويزعم الى قول كلمة له في السلام، وكذلك لأن الحرب التي دعتها الدعاية الخليفة بأنها صراع من أجل الديمقراطية وتقرير المصير القومي قد حطمت فعلاً الامبراطوريات الاستبدادية لشرقي ووسط اوروبا، وثمة سبب ثالث وهو شخصية (ويلسون) ودوره القوي الذي عزز

الضغوط من أجل نظام عالمي متنور حتى حين أدعى كليمنصو ولويد جورج بالحاجة الى نصر شامل.

غير أن مشكلة « الرأي العام » لما بعد عام ١٩١٩ هي أن العديد من بنوده لم تنطبق مع النظرة الغلادستونية والويلسونية عن الشعب الحر، والمتعلم، وصاحب العقل النير، والمتشرب بأفكار عالمية، واحترام الحكم القانوني. وكانت «الدبلوماسية القديمة» حسب تعبير آرنو ماير التي صنعت الحرب العالمية قد لقيت تحدياً ليس من طرف السياسة الاصلاحية لويلسون وحسب، بل وحتى من طرف البلاشفة الذين صبوا انتقادهم اللاذع للنظام القائم - وابانوا عيوب الطبقات العاملة المنظمة في «كلا» المعسكرين. وبينما حدا هذا بالسياسة الحاذقين كلويد جورج الى ابتكار «طريقة» خاصة بهم في تحقيق التقدم الداخلي وتولي السياسات الخارجية، ولتحييد نداء ويلسون والوقوف بوجه الانجراف نحو الاشتراكية، كان التأثير على أكثر الشخصيات وطنية ومحافضة في المعسكر الحليف لمختلفاً تماماً. اذ رأت وجوب رفض مبادئ ويلسون بحزم من أجل المصالح «الامنية» التي لا تقاس الا من خلال تعديل الحدود، والمكتسبات الاستعمارية، والتعويضات وادركوا وجوب التصدي بلا هوادة لتهديدات لينين، والتي كانت أكثر رعباً، في عقر دارها البولشفية والمتجسدة تحديداً في المقلدين السوفيت الذين انتشروا نحو الغرب. وعليه فان سياسة ودبلوماسية صانعي السلام قد شحنتا بعناصر سياسية محلية الى درجة لم يعرفها حتى مؤتمرا ١٩٥٦ أو ١٩٧٨.

وثمة الكثير. انها، في الديموقراطيات الغربية، صور الحرب العالمية الاولى التي انتشرت في اواخر العشرينات التي تكشف عن الموت، والدمار، والرعب، والضياع، وتفاهة كل شيء. انها قرارات تموز لعام ١٩١٤ التي عليها يقع اللوم من «السلام القرطاجي» لعام ١٩١٩، وضالة الفوائد التي وعد بها سياسة الحرب مقابل تضحيات الشعوب، ومشاهد ملايين المشوهين والارامل، اضافة الى

المشاكل الاقتصادية في أواخر العشرينات ، وفقدان الايمان وانحسار العلاقات الفكتورية الاجتماعية والشخصية . غير ان هذا الارتداد الشعبي المتزايد عن الحرب ونبذ النزعة العسكرية الذي اندمج في كثير من الاقطار مع امل حيلولة عصابة الامم دون اعادة تلك الكارثة ، لم تشترك به جميع الاطراف المتحاربة - وقد اظهرت الادبيات الانكلو - امريكية ذلك الانطباع ايضاً . اذ جسد الصراع لمئات الالوف من المحاربين القدماء من الالمان عبر اوروبا ، من الذين ضاقوا ذرعاً بالبطالة والتضخم وقرقوا من النظام البرجوازي ، شيئاً قاسياً وإيجابياً في ذات الوقت ؛ سيادة القيم الحربية والصدقات الحميمة بين المتحاربين وتفشي العنف ومفهوم القوة . ووضحت افكار اقامة أنظمة فاشية تجد تربة خصبة لدى هذه الجماعات لا سيما في الامم المدحورة كألمانيا والمجر والدولة غير المقتنعة بانتصارها (ايطاليا) ، وحتى لدى اليمين الفرنسي - تلك الفاشيات المتسمة بالنظام والضبط والمجد القومي مع تصفية اليهود والبلاشفة وذوي العقول المنحطة وكذلك الطبقات الوسطى الحرة الراضية عن نفسها . ولاح في عيونهم (وعيون نظرائهم في اليابان) ان الصراع والقوة والبطولة هي سمات التحمل في الحياة وان العقائد الويلسونية بالتعاون بين الامم خاطئة وعفا عليها الزمن .

فكان ما عناه ذلك ان العلاقات الدولية خلال العشرينات والثلاثينات قد استمرت بالتعقد بسبب الايديولوجيات وتصعد المجتمع الدولي الى كتل سياسية لم تتداخل الا جزئياً مع التقسيمات الاقتصادية الثانوية المذكورة آنفاً . ومن الناحية الثانية ، لجأت الديمقراطية الغربية وخاصة في العالم الناطق بالانجليزية الى النفور من تذكر احوال الحرب العالمية الاولى ، فركزت على القضايا الداخلية (وخاصة الاجتماعية - الاقتصادية) ، وقلصت مؤسساتها الدفاعية بشدة ، وبينما احتفظت القيادة الفرنسية بجيش جرار وقوة جوية خوفاً من اعادة انبعاث المانيا ، كان جلياً ان غالبية شعبها قد قاسم غيره هذا النفور من الحرب والرغبة باعادة بناء

المجتمع . ومن ناحية ثالثة ، كان هناك الاتحاد السوفيتي الذي انعزل بطرق عديدة عن النظام السياسي - الاقتصادي العالمي وبقي مع ذلك مثيراً لاجباب الغرب بسبب عرضه نموذجاً «ظاهرياً» لـ «مدنية جديدة» افلتت من بين اشياء أخرى من «الكساد العظيم» ، برغم ان الاتحاد السوفيتي كان ممقوتاً أيضاً . وأخيراً هناك ، في اقل تقدير في نهاية الثلاثينيات الدول «الاصلاحية» الفاشستية : المانيا ، واليابان ، وإيطاليا التي لم تكن شديدة العداء للبلشفية وحسب بل وادانت النظام الرأسمالي الحر الذي اعيد انشاؤه في عام ١٩١٩ . فجعل كل ذلك من تصريف شؤون السياسة الخارجية أمراً بالغ الصعوبة على رجال الدول الديمقراطية الذين حازوا على قبضة أقل قوة مما لدى البلاشفة أو الفاشيين ، وسعوا الى مجرد العودة الى الحالة «السوية» الادواردية التي حطمت الحرب اسسها ايضاً .

واذا اتجهنا الى مقارنة هذه المشاكل مع تحديات ما بعد عام ١٩١٩ للعالم الذي مركزه اوروبا والذي بدأ بالظهور في المدارين لبدت هذه التحديات أقل تهديداً - ولكنها لا تزال خطيرة . وهنا مرة أخرى يستطيع المرء أن يكتشف أحداث ما قبل ١٩١٤ ، كثورة عرابي باشا في مصر ، وانتفاضة الشباب الاتراك بعد عام ١٩٠٨ ، ومحاولات تيلاك لتحويل حركة الكونغرس الهندية الى الراديكالية ، وحملة سن يات - سن ضد الهيمنة الغربية على الصين ، وعلى نفس المنوال لا حظ المؤرخون كيف أن بعض الاحداث مثل هزيمة اليابان لروسيا سنة ١٩٠٥ والثورة الروسية الفاشلة في نفس السنة قد اثارت وحفزت القوى القومية الاولى في آسيا والشرق الاوسط . ومن المثير للسخرية أنه كلما اخترقت الحركات الاستعمارية المجتمعات غير المتطورة وادخلتها في شبكة التجارة والتمويل العالمية ، وجعلتها تتصل بمنظورة الافكار الغربية ، كلما استفز ذلك تلك المجتمعات وأثار فيها رد الفعل الثوري ، سواء بصورة احتجاجات قبلية ضد

القيود المفروضة على انماطها الحياتية والتجارية التقليدية أو (وهذا هو الالم) بواسطة رجالات قانون ومفكرين، دارسين في الغرب يسعون الى تشكيل احزاب جماهيرية وداعين الى تقرير المصير الوطني، فكانت النتيجة تحد متزايد للقيود الاستعمارية الاوروبية.

فجاءت الحرب الكونية الاولى كنار في هشيم لتزيد في التعجيل بجميع هذه الاتجاهات. ففي المقام الاول كان أمراً مقضياً أن يؤدي الاستغلال الاقتصادي المكثف للمواد الخام ومحاولات مساهمة المستعمرات بالمجهود الحربي - بالقوة البشرية والضرائب معاً - الى اثاره اسئلة عن «التعويض» تماماً كما حصل مع الطبقات العاملة في اوروبا. والاكثر من هذا، تعالت الاسئلة على اثر شن الحملات في الغرب، وجنوب الغرب، وشرقي افريقيا، والشرق الادنى، والمحيط الهادي، عن صمود واستمرارية الامبراطوريات الاستعمارية بصورة عامة - وهو اتجاه تعزز بفعل الدعاية الحليفة عن «تقرير المصير الوطني» و «الديمقراطية»، والدعاية الالمانية المضادة عن الغرب، وايرلندا، ومصر والهند. وفي عام ١٩١٩ وحين كانت القوى الاوروبية تقيم اسس عصبة الامم - حاجة عن الانظار مصالحها الامبراطورية خلف خمس اوراق سميكة - كما وصفها المؤرخ الشهير أ. جي. بي تايلور - كان مؤتمر جميع مناطق افريقيا منعقداً في باريس لبلورة وجهة نظره، وتأسس حزب الوفد في مصر، بينما ازداد نشاط حركة الرابع من مارس في الصين، وبرز كمال اتاتورك مؤسساً لتركيا الحديثة، واعاد حزب الدستور في تونس صياغة تكتيكاته وبلغت عضوية اسلام السارحات ٢,٥ مليون في اندونيسيا، بينما كان غاندي يحفز الاتجاهات المتعددة المختلفة على معارضة الحكم البريطاني في الهند.

وأهم ذلك هو أن هذه «الثورة ضد الغرب» لم تعد تجد القوى العظمى موحدة على افتراض أن الفروقات بينها مهما بلغت درجة هي أقل من الفجوة

الهائلة بينها وبين الشعوب الاقل تطوراً في ارجاء الكون، وهذا ايضاً فرق كبير منذ عهد مؤتمر برلين- افريقيا الغربية. وسرعان ما اصبحت هذه الوحدة شيئاً فائضاً على اثر دخول اليابان الى نادي القوى العظمى، والتي بدأ بعض مفكرها بترويج مفاهيم « الرفاهية المختلطة » الشرق آسيوية منذ عام ١٩١٩. وقد طغى على هذا وبشكل مطلق نموذجاً «الدبلوماسية الجديدة» اللذان طرحهما لينين وويلسون - يجمعها، برغم الاختلافات السياسية بينهما، كرهما المشترك للنظام الاستعماري الاوروبي القديم ورغبة بتحويله الى شيء آخر. لكن كلاهما لم يفلح، لعدد من الاسباب، أن يحول دون مزيد من الامتداد للنظام الاستعماري، غير أن نفوذهما تسلل عبر المناطق الامبراطورية واختلط بتعبئة وطني البلدان الاصليين. وهذا ما اتضح في الصين في نهاية العشرينات حيث شرع النظام الاوروبي القديم المتعلق بامتيازات المعاهدات والاختراق التجاري والممارسات القتالية المتفرقة بفقدان ارضيته لصالح «الانظمة» البديلة المنافسة التي وضعتها روسيا والولايات المتحدة واليابان، والتراجع بوجه انبعاث القومية الصينية.

ولم يعن هذا ان الحركة الاستعمارية البريطانية قد أشرفت على الانهيار. اذ تمثلت القوة المتبقية للجيش الاوروي وفاعلية اسلحتها في رد الفعل البريطاني الحاد في آمرستار سنة ١٩١٩، وفي أسر الهولنديين لوكارنو والزعماء القوميين الاندونيسيين الآخرين مع حل الاتحادات التجارية في أواخر العشرينات، وفي رد الفعل الفرنسي ضد الاضطرابات التونكية بشأن التطوير المكثف لزراعة الرز والمطاط. ويصح ذات القول عن الاندفاع الايطالي الامبريالي المتأخر تجاه الحبشة في اواسط الثلاثينات. ولم يستطع من شيء تخفيف حدة هذه السيطرة الامبريالية سوى الصدمات التي أتت بها الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، كان لهذا الاضطراب الاستعماري بعض الاهمية للعلاقات الدولية في العشرينيات وفي الثلاثينيات بصورة خاصة. فقد شغلت اولاً انتباه (ومصادر) عدد معين من

القوى العظمى عن اهتمامها بتوازن القوى في أوروبا. وتلك هي قضية بريطانيا بشكل بارز التي قلق زعمائها حيال فلسطين والهند وسنغافورة أكثر من أراضي السودان أو ممر دانزيغ - وهي الأولويات التي انعكست في سياستها الدفاعية «الامبراطورية» لما بعد عام ١٩١٩، بيد أن التورط في إفريقيا أثر على فرنسا بنفس الدرجة، وشغل بنفس المقدار الجيش الإيطالي أيضاً. وفضلاً عن هذا، اتجه بروز القضايا الاستعمارية خارج أوروبا مرة أخرى إلى بذر بذور الشقاق في البنية الحليفة للأعوام ١٩١٤ - ١٩١٨. فليست قضية السياسة الامبريالية الانكلو - فرنسية التي زرعت في الأمريكان ريباً، بل إن أحداثاً أخرى كالغزو الإيطالي للحبشة والعدوان الياباني على أراضي الصين قد دقت اسفيناً بين روما وطوكيو وبين لندن وباريس في أواخر الثلاثينات - وخلقت شركاء محتملين للإصلاحين الألمان. وهنا باتت الشؤون الدولية مرة أخرى أكثر صعوبة على المعالجة وفقاً لقواعد «الدبلوماسية القديمة».

أما السبب الرئيسي الأخير لانعدام الاستقرار في فترة ما بعد الحرب فهو الحقيقة القاسية عن عدم حسم «المسألة الألمانية» بل وتعقدها أكثر، فقد تعرض الوطنيون واليمينيون إلى صدمة رهيبة بسبب انهيار ألمانيا السريع في تشرين الأول ١٩١٨ حين كانت جيوشها تسيطر على اصقاع تمتد من بلجيكا غرباً حتى أوكرانيا شرقاً، واتجهوا إلى صب لومهم على «الخونة في الداخل» لأنهم كانوا وراء الاستسلام المهين. وحين جاءت تسوية باريس باذلالات أكثر راح كثير من الألمان يشجبون «معاهدة العبودية» وساسة فيمار الديمقراطيين الذين وافقوا على تلك البنود. ثم ملأت قضية التعويضات والتضخم المروع في عام ١٩٢٣ الكأس الألماني بمزيد من السخط. فظهرت حفنة صغيرة متطرفة كتطرف الاشتراكيين الوطنيين كحركة ديماغوجية متقلقلة في جل عقد العشرينات، لكن قليلاً جداً من الألمان لم يكونوا ثوريين بشكل أو بآخر. لقد عيل صبرهم حيال مسائل معينة:

التعويضات، والممر البولندي، والقيود على القوات المسلحة، وفصل المناطق التي يتكلم سكانها الألمانية عن الوطن الام. والمسألة الوحيدة هي متى يمكن الغاء هذه القيود ولأية درجة ينبغي تفضيل الدبلوماسية على القوة من أجل تغيير الوضع القائم. وفي هذا الصدد لم يفعل ارتقاء هتلر السلطة في عام ١٩٣٣ سوى تعجيل الاندفاع الالماني نحو التصرفات الثورية.

لقد تعقدت مشكلة وضع المانيا في مكانها «المناسب» اوروبياً بالتوزيع غير المتوازن للقوة العالمية بعد الحرب العالمية الاولى. ذلك أن المانيا لا تزال قوة عظمى «بامكاناتها» وشديدة البأس بالرغم من خسائرها الاقليمية وفرض القيود على قواتها المسلحة، وانعدام استقرارها الاقتصادي. وسيجد القارئ تحليلاً اوفى عن نقاط ضعفها وقوتها لاحقاً، وسيكون من الضروري الاشارة هنا الى امتلاكها سكاناً أكبر بكثير من سكان فرنسا ومصادر حديدية وفولاذية أكبر بحوالي ثلاثة اضعاف. وبقاء شبكة مواصلاتها الداخلية سليمة، مثلما هو حال مصانعها الكيماوية والكهربائية وجامعاتها ومعاهدها الفنية. «اضحت» المانيا في عام ١٩١٩ في حالة يأس. إن المشكلة الحالية هي الضعف الالماني، لكنها لو أعطيت سنين قليلة من الحياة «الاعتيادية» لغدت المشكلة هي القوة الالمانية. وعلاوة على ذلك لم يعد ينفع ميزان القوى الاوروبي القديم الذي عمل على تكبيل التوسع الالماني. فقد انسحبت روسيا، وتلاشت امبراطورية النمسا - المجر. ولم يبق سوى فرنسا وايطاليا الضعيفتين بالمواد الاقتصادية والقوة البشرية وأنهكتها الحرب. وابتدت بمرور الزمن امريكا اولاً وبريطانيا ثانياً نفوراً متعظماً من التدخل في اوروبا وعدم موافقة على الجهود الفرنسية للبقاء على المانيا في حالها الضعيف. بيد أن هذا الفهم تحديداً (أن فرنسا غير آمنة) هو الذي حدا بفرنسا الى البحث عن أنى سبيل لمنع احياء المانيا: الاصرار على دفع المانيا كامل التعويضات، والاحتفاظ بجيشها الكبير والمكلف، والسعي الى تحويل عصبه

الامم الى منظمة مكرسة للمحافظة على الحالة القائمة، ورفض جميع المقترحات الرامية الى السماح لالمانيا بالتسلح بمستوى فرنسا - فكان من المتوقع ان تغذي كل هذه التصرفات نار الغضب الالماني وتثير متطرفي الجناح اليميني.

أما الوسيلة الاخرى لدى سلاحى الدبلوماسية والسياسة الفرنسيين فكانت علاقاتها مع (دول الخلف) الاوروبية الشرقية. فقد بدا دعم بولندا وتشيكوسلوفاكيا والاطراف الاخرى المستفيدة من تسوية ١٩١٩ - ١٩٢١، استراتيجية معقولة وواعدة، يمكن من خلالها الحد من التوسع الالماني في كلا الجناحين. لكن الخطة محفوفة بالمصاعب من الناحية الواقعية. فبسبب التنوع الجغرافى للشعوب المختلفة المنضوية تحت لواء الامبراطوريات السابقة، لم يكن ممكناً في عام ١٩١٩ خلق تسوية اقليمية متجانسة الاعراق، ولذا قطنت اقلية كثيرة في الجانب الخطأ من حدود دولة اخرى فشكلت نقطة ضعف داخلي ومصدر امتعاض خارجي. وبعبارة اخرى لم تكن المانيا هي الوحيدة في ابداء الرغبة بتعديل معاهدات باريس، وحتى ان كانت فرنسا مصرة على عدم اجراء أي تغييرات على الوضع القائم، فانها ادركت انه لا امريكا ولا بريطانيا شعرت بأي التزام جدي بالحدود المرسومة بعجالة وبتهور في هذه المنطقة، وذلك ما اوضحته لندن عام ١٩٢٥ بقولها أن لا ضمانات من نوع لوكارنو ستكون في اوروبا الشرقية.

لقد جعل الوضع الاقتصادي في وسط شرقي اوروبا من هذه الامور أكثر سوءاً، ذلك أن نشوء التعريفات و القيود الجمركية حوالي هذه البلدان المولودة حديثاً قد ازاد حدة العداءات واعاق التنمية العامة. فظهرت الآن ٢٧ عملة مستقلة في اوروبا بدلاً من ١٤ عملة قبل الحرب، وتغيرت ١٢,٥٠٠ ميل من الحدود، فعزلت كثير من المصانع عن اماكن موادها الخام، ومصانع الحديد عن حقول الفحم، والمزارع عن اسواقها. ومع هذا، وبالرغم من تحرك المصارف

والمشاريع الفرنسية والبريطانية الى دول الخلف هذه بعد عام ١٩١٩، طففت المانيا شريكاً تجارياً «طبيعياً» لهذين البلدين ما ان استعادت استقرارها الاقتصادي في الثلاثينيات. فهي ليست الأقرب والأفضل ارتباطاً بالطرق البرية والسكك الحديد بالسوق الشرقية وحسب، بل واستطاعت ان تمتص الفائض الزراعي للمنطقة بطريقة عجزت عن مضاهاتها الفوائض الزراعية الفرنسية والاولويات الامبراطورية البريطانية، فمنحت بذلك مقابل القمح الهنغاري والزيت الروماني ما يحتاجه من المكائن (ومؤخراً) السلاح. وفضلاً عن ذلك عانت هذه البلدان مثل المانيا نفسها من مشاكل عملائية فوجدت ان الخير لها المتاجرة وفق قاعدة «المقايضة».

ادرك معظم المشاركين في مفاوضات باريس عام ١٩١٩ بعض المشاكل المطروحة اعلاه (لا جميعها). فقد شعروا، (مثل لويد جورج)، أن بوسعهم النظر الى عصبة الامم المقامة حديثاً اداة «تعالج، وتصلح، وتعاقب، . . . وستكون بمثابة محكمة الاستئناف لرد الحقوق الى اهلها، وتسوية الاضطرابات، ورد المظالم». لقد اضحى الآن ممكناً تسوية أي نزاع سياسي أو اقتصادي بين الدول على ايدي رجال حصيفين يجتمعون حول مائدة في جنيف، وبدا ذلك اقترافاً معقولاً في عام ١٩١٩ ولكنه اصطدام بحقيقة قاسية. فالولايات المتحدة لم تنضم للعصبة. وعموم الاتحاد السوفيتي مثل دولة منبوذة وابتعدت عن العصبة وكذلك كان أمر الدول المقهورة خلال السنين القليلة الاولى في أقل تقدير. وغادرت العصبة ايضاً الدول الثورية لما شرعت بأعمالها العدوانية في الثلاثينيات.

وأكثر من هذا، وبسبب الاختلاف في وجهات النظر الفرنسية والبريطانية بشأن طبيعة العصبة - هل هي شرطي أم اداة اصلاح - افتقدت الهيئة الى قوى الدعم ولم يكن لها آلية حقيقية لتحقيق الامن الجماعي. ولذلك كان من السخرية ان تحولت مهام العصبة الفعلية من اداة ردع للمعتدين الى اداة ارباك

لديمقراطيات. لقد تمتعت بشعبية طاغية بين صفوف الرأي العام الغربي الذي مقت الحرب، بيد ان تأسيسها تحديداً سمح بحيز للجدال أن لا حاجة الى قوات دفاع وطني مادامت العصابة ستحول دون نشوب الحروب مستقبلاً. وبالتالي حدا وجود العصابة بمجالس الوزراء ووزراء الخارجية الى المرافحة بين الدبلوماسية «القديمة و الجديدة»، فاشلين في تحقيق اية فوائد من كلا الدبلوماسيتين عادة، مثلما تجلى ذلك في قضيتي غزو منشوريا والحبشة.

وفي ضوء هذه المصاعب وتجلي الحقيقة الطاغية أن اوروبا قد انغمست في حرب عظمى أخرى بعد عقدين فقط على توقيع معاهدة فرساي، لا يبدو مفاجئاً ان يطلق المؤرخون على هذه الفترة «هدنة العشرين عاماً» وان يصفوها بأنها فترة عصيبة شائكة - مليئة بالازمات، والدسائس، والعنف، والرديلة. ولكن مع صدور كتب تحمل عناين مثل «العالم المتصدع» و «السلام الضائع» و «ازمة العشرين عاماً» واصفة هذين العقدين بتمامهما، نشأ خطر احتمال تجاهل الفروقات الكبيرة بين العشرينيات والثلاثينيات، واذا ما اعدنا الى الازهان ملاحظة فيلت أواخر العشرينيات اتضح ان الحرب العالمية الاولى قد انتهت أخيراً على قدر تعلق الامر بالعلاقات الدولية وتجسدت بتوقيع معاهدي لوكارنو وكيلوغ - برايان (ميثاق باريس) وتسوية كثير من الخلافات الفرنسية - الالمانية واجتماعات العصابة، وعودة الرخاء العام. وعلى أية حال جاء الانهيار المالي والصناعي في غضون عام أو اثنين فكدر ذلك الانسجام وبدأ بالتفاعل مع التحديات التي سلطها القوميون اليابانيون والالمان (والطليان فيما بعد) على النظام القائم. فعادت سحب الحرب تتكاثف مرة أخرى في فترة زمنية قصيرة بشكل ملحوظ. لقد تعرض النظام الى التهديد (بطريقة خطيرة) فقط في اللحظة التي كانت فيها الديمقراطيات هي الاقل استعداداً نفسياً وعسكرياً لمواجهة تلك التهديدات، وفقط حين تقطعت عرى التنسيق فيما بينها لحد لم تشهده في أية

حقبة بعد تسوية عام ١٩١٩ . ولذلك مهما كانت التقصيرات والحقاقات التي قدم بها أي طرف جنح الى سياسة «الترضية» في حقبة الثلاثينيات الكئيبة، يبقى ثمة دور للتعقيدات غير المسبوقة التي توجب على ساسة الدول معالجتها.

من الاهمية بمكان هنا وقبل الاطلاع على الكيفية التي بلغت فيها الأزمات الدولية حالة الحرب، دراسة مواطن القوة والضعف لكل من القوى العظمى التي تأثرت جميعاً ليس بصراع ١٩١٤ - ١٩١٨ وحده بل وبالتطورات الاقتصادية والعسكرية لسنوات بين الحربين. وفي هذا الصدد، سنشير مرة اخرى الى الجداول ١٢ - ١٨ أعلاه التي توضح الانتقالات في التوازنات الانتاجية بين القوى. وسندرج أيضاً نقطتين اضافيتين عن اقتصاديات التسليح هنا. الاولى تتعلق بنسب النمو المختلفة التي تباينت في الثلاثينيات أكثر مما في العقد السابق للاعوام ١٩١٤ - ١٩١٨ مثلاً. فالتشتت الاقتصادي العالمي الى كتل مختلفة وتباين الطرق التي طبقت بها السياسة الاقتصادية القومية (من الخطط الرباعية و «الصفقات الجديدة» الى الميزانيات التقليدية (المنكمشة) قد عنت أن الانتاج والثروة قد يرتفعا في بلد واحد بينما ينحطان تماماً في بلد آخر. والثانية ان التطورات في التكنولوجيا العسكرية في سني ما بين الحربين جعلت القوات المسلحة أكثر اعتماداً مما سبق على القوى الانتاجية لبلدانها. أي اضحى من المستحيل احراز النصر في حرب عظمى من دون وجود قاعدة صناعية مزدهرة بل بالاحرى مجتمع علمي متقدم يمكن للدولة تعبئته من أجل مواكبة التطورات الحديثة في ميدان التسليح. ولو وقع المستقبل بأيدي الكتائب الكبيرة (حسب تعبير ستالين) فهي بدورها تعتمد باطراد على التكنولوجيا الحديثة والانتاج الكبير.

المتحدون

لم تتجل صورة أكثر وضوحاً لقابلية تعرض القوة العظمى للاضرار الاقتصادية، مهما كان طموح ونشاط قيادتها السياسية، أكثر من إيطاليا في الثلاثينيات. اذ اتى نظام موسوليني الفاشي بالبلد من زوايا النسيان الى طليعة العالم الدبلوماسي. فأصبحت مع بريطانيا أحد الكفلاء الخارجيين لاتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥؛ ووقعت مع كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا على تسوية ميونخ (١٩٣٨) وتأكدت اولوية ايطاليا بالبحر المتوسط من خلال هجومها على كورفو (١٩٢٣) وتشديدها على «تطويع» ليبيا، والتدخل اللجب (٥٠ ألف جندي) ايطالي في الحرب الاهلية الاسبانية. وثأر موسيليني في الفترة من ١٩٣٥ - ١٩٣٧ من هزيمته في أدوا بغزوه الحبشة بلا هوادة متحدياً بجرأة عقوبات العصبة والرأي العام الغربي المعادي. ولجأ في اوقات اخرى الى المحافظة على الوضع القائم، فحرك قواته نحو (بريز) عام ١٩٣٤ لردع هتلر عن الاستيلاء على النمسا، ووقع على اتفاقية (سترسا) ضد الالمان عام ١٩٣٥. وكسب بتقريره البلشفية اعجاب كثير من الاجانب (ومن ضمنهم تشرشل) في العشرينيات، وتوددته جميع الاطراف في العقد التالي - فسافر تشميرلين الى روما في نهاية كانون الاول ١٩٣٩ ساعياً لايفاف ايطاليا عن الانجرار الى المعسكر الالماني.

لكن التفوق الدبلوماسي ليس بالوجه الوحيد لعظمة ايطاليا الجديدة. اذ بدا أن هذه الدولة تقدم نموذجاً جديداً لمجتمع اوروبي متحرر من الاوهام بعد الحرب، انه مجتمع الدولة الفاشية التي انصبت الاحزاب السياسية التعصبية، ونزعت الى التخطيط «النقابي» للاقتصاد بدلاً من الانغماس في مشاكل رأس المال والقوى العاملة والتزامها بطبيعة العمل الحكومي، حتى اوضحت مثلاً جذاباً لكل المجتمعات التي خشيت «النموذج» الذي عرضته البلشفية. وحقق النشاط

الصناعي فيها طفرة من ١٩١٥ - ١٩١٨ بفضل استثمارات الحلفاء في مجال الصناعات الثقيلة المتعلقة بالانتاج التسليحي في أقل تقدير. وأخذت الدولة في عهد موسوليني وعداً على نفسها باتباع برنامج تحديث طموح تراوح بين تجفيف اهورار (بونتون) الى التطوير العظيم للطاقة الكهرومائية، والى تحسين منظومة السكك الحديدية. وانتعشت الصناعة الكيميائية الكهربائية، وتم تطوير صناعة الرايون والالياف الصناعية الأخرى، وازداد انتاج السيارات، وبدأ أن صناعة معدات الفضاء الإيطالية من بين الصناعات المرموقة في العالم، وحققت طائراتها ارقاماً قياسية في معدلات السرعة الاجمالية ومدى ارتفاع طيرانها.

واعطت القوة العسكرية ايضاً اشارات طيبة عن بروز مكانة ايطاليا. وانبرى موسوليني يدفعه ايمانه بالقوة والفتح ورغبته بتوسيع اقاليم ايطاليا، الى انفاق مبالغ طائلة على النشاط الدفاعي في الثلاثينات، بالرغم من انه لم ينفق الا قليل على القوات المسلحة في العشرينات. فخصص في منتصف الثلاثينات أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي الى القوات المسلحة اضافة الى ثلث الدخل الحكومي، وهو رقم يمثل بالارقام المطلقة أكثر مما أنفقته بريطانيا، أو فرنسا، وحتى أكبر بكثير مما أنفقته امريكا. ودخلت الى الخدمة سفن قتالية جديدة لمنافسة البحرية الفرنسية والاسطول البريطاني في البحر المتوسط. وكان بجعبة ايطاليا يوم دخلت الحرب ١١٣ غواصة وهي أكبر قوة غواصات في العالم باستثناء الاتحاد السوفيتي. وخصصت مبالغ أكبر للقوة الجوية في سني ما قبل عام ١٩٤٠ ربما لمواكبة التركيز الفاشي على التحديث، والعلم، والسرعة. وظهر الطليان في الحبشة واسبانيا براعتهم في استخدام القوات الجوية واقتنوا انفسهم - وكثيراً من المراقبين الاجانب - أن لديهم أكثر قوة جوية تطوراً في العالم. فلم يترك بناء القوتين الجوية والبحرية سوى اموال قليلة للقوة البرية برغم حقيقة أن الفرق الايطالية الثلاثين قد اعيد تنظيمها في نهاية عقد الثلاثينات وتم التخطيط لتزويدها بدبابات ومدافع جديدة. والى جانب ذلك شعر موسوليني بامتلاكه

الكثير من الاسراب الفاشستية والجماعات المدربة ولذا سوف تحوز الامة في حرب شاملة أخرى على «ثمانية ملايين حربة». فشكل كل ذلك مقومات خلق (امبراطورية رومانيا) ثانية.

واسفاه على هذه الاحلام ! ذلك أن ايطاليا ضعيفة حقاً بمعايير سياسات القوة. فالمشكلة الاساسية أن ايطاليا كانت حتى في نهاية الحرب العالمية الاولى بلداً نصف نام من الناحية الاقتصادية. وربما كان دخل الفرد الواحد لديها عام ١٩٢٠ مساوياً لنظيره في بريطانيا أو أمريكا في مطلع (القرن التاسع عشر) ومساوياً لدخل الفرد الفرنسي بعد عدة عقود من بداية القرن التاسع عشر. واخفت بيانات الدخل القومي حقيقة أن دخل الفرد في الشمال أكبر بمقدار ٢٠٪ من المعدل، وفي الجنوب أقل بمقدار ٣٠٪، وأما الفجوة فأخذت بالاتساع. وازداد نفوس ايطاليا في سني بين الحربين بمعدل ١٪ فقط سنوياً والفضل في ذلك للمهاجرين، وطالما نما اجمالي الانتاج المحلي بنسبة ٢٪ سنوياً، فقد ارتفع معدل الدخل الفردي ١٪ سنوياً وهو ليس برقم مأساوي بل يكاد يمثل معجزة اقتصادية. وتكمن في جذور ضعف ايطاليا مسألة الاعتماد المستمر على الزراعة ضيقة النطاق التي مثلت عام ١٩٢٠ ما يعادل ٤٠٪ من اجمالي الانتاج القومي وامتصت ٥٠٪ من اجمالي عدد السكان المنخرطين للعمل. ولعل اشارة اخرى تكشف عن هذا التخلف الاقتصادي وتتجسد في انفاق ما يربو على نصف مصروف العائلة على ابتياع الطعام في عام ١٩٣٨. وبدلاً من تقليص هذه النسب، سعت الفاشية وهي تشدد على فضائل الحياة الريفية الى دعم الزراعة من خلال سلسلة من الاجراءات شملت التعريفات الحمائية واستصلاح الاراضي، واخيراً فرض السيطرة التامة على سوق القمح. وكان مهماً في حسابات النظام الاتجاه الى تقليل الاعتماد على استيراد الطعام الاجنبي، وكذلك الرغبة العارمة بمنع مزيد من هجرة الفلاحين الى المدن، حيث سيفاقمون مشكلة البطالة ويشيرون مشاكل اجتماعية. فجاءت العاقبة بزيادة اعداد الايدي

العاملة في الريف، بكل مظاهرها المرافقة: الانتاجية القليلة، والامية، والاختلافات الاقليمية.

واذن لا غرو ان عرفنا ان المدخرات من أجل الاستثمار التجاري كانت واطئة بالنظر الى الطبيعة المتخلفة نسبياً للاقتصاد الايطالي ورغبة الدولة بانفاق الاموال على التسليح والمحافظة على الزراعة القروية. واذا كانت الحرب العالمية الاولى قد قلصت خزينة رأس المال المحلي فقد وجه الكساد الاقتصادي والتحول نحو الحماية ضربات اضافية. وان شئنا الحقيقة فان الشركات التي تلقت دعم الحكومة لصناعة الطائرات أو الجرارات كان بوسعها تحقيق ارباح طيبة، لكن من غير المرجح ان تستفيد التنمية الصناعية الايطالية (تحصيل حاصل) من المساعي نحو الاكتفاء الذاتي، وما اعطت التعريفات سوى مجرد حماية الى المنتجين غير الكفوئين، بينما قلصت النشاطات التجارية الحديثة من تدفق الاستثمارات الاجنبية التي كان لها دوراً مؤثراً في تحفيز الصناعة الايطالية سابقاً. وبقيت ايطاليا حتى سنة ١٩٣٨ تمتلك ٢,٨٪ فقط من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي، وانتجت ٢,١٪ من فولاذها، و ١٪ من الحديد الخام، و ١,٠٪ من الفحم العالمي، بينما استهلكت طاقة من المصادر الحديثة بمقدار أقل بكثير من استهلاك أي من باقي القوى العظمى. وأخيراً وفي ضوء لهفة موسوليني الى المضي لمحاربة فرنسا، وفي احيان اخرى فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، سيكون جديراً بالذكر الاشارة الى بقاء ايطاليا معتمدة لحد محرج على المستوردات من الاسمدة والفحم والزيت والحديد الخردة والمطاط والنحاس والمواد الاولية الحيوية الأخرى - تم نقل ٨٠٪ منها عبر مضيق جبل طارق والسويس وحملته سفناً بريطانية. ولم يكن لدى النظام خطة طوارئ للعمل بها في حالة توقف ورود هذه المستوردات، اما سياسة تخزين هذه المواد الاستراتيجية فلم تكن واردة، ذلك ان ايطاليا ومنذ الثلاثينيات افتقرت الى العملة الصعبة اللازمة للوفاء باحتياجاتها الراهنة. ويوضح هذا النقص الحاد في العملة الصعبة سبب

عدم قدرة الطليان على الدفع مقابل المكائن الالمانية الحيوية جداً لانتاج احدث الطائرات والدبابات والبنادق والسفن والتي أخذت تتطور في سني ما بعد عام ١٩٣٥ أو حواليه .

ويعلل التخلف الاقتصادي سبب ضعف اداء القوات المسلحة الايطالية وتوغله بهذا الضعف برغم الاهتمام والمصادر اللتين كرسهما موسوليني لها . فربما كانت البحرية افضل القوات الثلاث تجهيزاً، لكنها كانت اضعف من طرد البحرية الملكية من البحر المتوسط . و افتقرت الى حاملات الطائرات - فقد حظر موسوليني بناءها - واضطرت الى الاعتماد على «رجيا آيرونوتكا» وهو اجراء غير مجد بسبب فقدان التعاون بين القوات . وأما طراداتها فكانت قوارب للعمل في الطقس المثالي فقط ، واثبتت مجموعة غواصاتها الضخمة انها استثمار كبير بقي في طي الاهمال : اذ افتقدت الزوارق الى كمبيوترات الهجوم ، ونفشت منظومات تهويتها غازات سامة حين ثقت الانابيب بسبب هجوم من قنابل الاعماق ، وكانت بطيئة نسبياً في الغوص ، وهو ما خلق مأزقاً عند اقتراب طائرات الاعداء ، وذات علامات الاهمال تتجلى في القوة الجوية الايطالية التي أبدت نفسها قادرة على قصف السكان القبليين الاحباش ، وبهرت كثيراً من المراقبين بنشاطاتها في الحرب الاهلية الاسبانية . غير أن اداء الطائرات ثنائية الجناح (فيات سي . آر - ٤٢) تراجع مع اقتراب الثلاثينيات من نهايتها وراء مستوى الطائرات البريطانية والالمانية الحديثة احادية السطح ، وعانت حتى قوة القاصفات من امتلاكها مجرد القاصفات الخفيفة والمتوسطة فقط ذات محركات ضعيفة وقنابل غير مؤثرة برغم أن كلا السلاحين استهلك حصصاً متزايدة من الميزانية الدفاعية . وبخلاف ذلك ، هبطت حصة القوات البرية من ٥٨,٢ ٪ وفي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الى ٤٤,٥ ٪ في ١٩٣٨ - ١٩٣٩ في وقت احتاجت فيه اكثر من اي وقت مضى الى دبابات ومدافع وناقلات وأنظمة اتصالات حديثة . وشكلت دبابة (فيات ال - ٣) الدبابة الايطالية الرئيسية لـ (معارك الدبابات) يوم دخلت

ايطاليا الحرب العالمية الثانية والتي بلغ وزنها ثلاثة اطنان ونصف وغير مزودة بجهاز لاسلكي ومنصوب عليها مدفعي رشاش فقط - وهذا في وقت اقتربت فيه التصاميم الالمانية والفرنسية نسبة من انتاج دبابات ذات عشرين طن وزناً ومجهزة بأسلحة ثقيلة أكثر.

فاذا ما أخذنا بالاعتبار نقاط الضعف هذه العvisية على العلاج والتي اصابا الاقتصاد الايطالي تحت الحكم الفاشي، سيكون من الحماقة القول أنها كانت ستفوز بأي حرب ضد اي من القوى العظمى الاخرى الافضل حالاً منها. بل وأمست آفاق النجاح أكثر قتامة مع حقيقة أن قواتها المسلحة كانت ضحية اعادة تسليحها بالاسلح القديم والاهمال السريع الذي اطبق عليها. ولأن هذا جسد مشكلة مشتركة أصابت بدائها فرنسا وروسيا في الثلاثينيات، فحري بنا أن نعرج في الحديث عليها قبل العودة الى نقطة تحليلنا الاساسية حول الضعف الايطالي.

ان العامل الاساسي كان التطبيق المكثف للعلم والتكنولوجيا على التطورات العسكرية في هذه الفترة التي شهدت تحويل جميع منظومات الاسلحة في القوات الثلاث. فقد تبدلت الطائرات المقاتلة مثلاً من طائرات مناورات ثنائية الجناح (ذات سلاح خفيف ونسيجية الغطاء) تطير بسرعة حوالي ٢٠٠ ميل/ساعة الى طائرة مصنوعة من الالومنيوم المقسى احادية الجناح المحملة بتشكيلة من الرشاشات والمدافع الثقيلة ذات مقصورة قيادة مدرعة ومخازن الوقود ذاتية الانغلاق تطير بسرعة ٤٠٠ ميل/ساعة وتطلب محركات اكثر قوة. وتبدلت الطائرات القاصفة - في البلدان التي تتحمل كلفة هذا التبدل - من ثنائية المحرك متوسطة الحجم قصيرة المدى الى القاصفات الاكثر تكلفة ذات الاربع محركات والقادرة على رفع حمولة أكثر من القنابل والطيران بمدى دائرة نصف قطرها أكثر من الفي ميل. ثم جاءت سفن قتال ما بعد معاهدة واشنطن (مثل

الملك جورج الخامس، وبسبارك، وشمال كارولينا) ذات القدرة على الابعار بسرعة اعلى، والاقوى درعاً، والمزودة بدفاعات مضادة للطائرات أثقل من سابقتها. ثم ظهرت حاملات الطائرات الجديدة المتسمة بكبر حجمها وحسن تصميمها وعظم قوتها الضاربة التي فاقت قوة حاملات الطائرات البحرية لفترة العشرينيات. واندفع مطورو الدبابات الى تصميم نماذج اثقل وافضل تسليحاً واسمك درعاً احتاجت الى محركات أكثر قوة بكثير من التي سَيرت النماذج الاولى الخفيفة المصنوعة للتجربة قبل عام ١٩٣٥. وفضلاً عن ذلك، طال جميع منظومات الاسلحة الجديدة هذه أثر التغيرات في الاتصالات الكهربائية، والتحسينات التي طرأت على المعدات الملاحية ومعدات كشف الغواصات وكذلك معدات الرادار واللاسلكي المنظورة - التي لم تجعل الاسلحة الجديدة أكثر تكلفة وحسب بل وساهمت في تعقيد عملية الحصول عليها. هل امتلكت احدى هذه الدول أو تلك الادوات، والمقاييس، والموجهات الحديثة اللازمة لصنع هذه النماذج المحسنة؟ وهل استطاعت مصانع السلاح وشركات تزويد المواد الكهربائية تلبية الطلب المتزايد عليها؟ وهل امتلكت مصانع كافية لانتاج قطع الغيار مع مهندسين مدربين اكفاء؟ وهل جرؤت احدى البلدان على «ايقاف» انتاج النماذج المجربة وربما القديمة وانتظرت حتى تتجلى نتائج التجارب على النماذج الجديدة لتشروع بعدئذ بصناعتها؟ واخيراً، كيف ارتبطت جهود اعادة التسليح المستميتة بحالة اقتصاد دولة الامة، وبوصولها المصادر الخارجية والمحلية وقدرتها على الدفع للسير بهذا الاتجاه؟ تلك ليست بمعضلات جديدة - لكنها سلطت ضغطاً على صانعي قرار حقبة الثلاثينيات أشد وطأة من سابقه.

فهذا هو السياق التكنولوجي - الاقتصادي (اضافة الى السياق الدبلوماسي) الذي يمكن من خلاله فهم النماذج المتباينة لاعادة تسليح القوى العظمى في حقبة الثلاثينيات بأفضل صورة. وهناك اختلافات كثيرة في وتيرة الانفاق الدفاعي الكلي السنوي للدول كل على حدة بيد ان الجدول (٣٧) يجسد دليلاً عادلاً يرشد الى ما كان يحدث آنذاك.

الجدول ٣٧: الانفاقات الدفاعية للقوى العظمى، ١٩٣٠ - ١٩٣٨
(بملايين الدولارات الجارية)

اليابان	ايطاليا	المانيا	الاتحاد السوفيتي	المملكة المتحدة	فرنسا	امريكا	
٢١٨	٢٦٦	١٦٢	٧٢٢	٥١٢	٤٩٨	٦٩٩	١٩٣٠
١٨٣	٣١٥	٤٥٢	٧٠٧	٣٣٣	٥٢٤	٥٧٠	١٩٣٣
(٣٥٦)	(٣٦١)	(٦٢٠)	(٣٠٣)	(٥٠٠)	(٨٠٥)	(٧٩٢)	
(٣٨٧)							
٢٩٢	٤٥٥	٧٠٩	٣٤٧٩	٥٤٠	٧٠٧	٨٠٣	١٩٣٤
(٣٨٤)	(٤٢٧)	(٩١٤)	(٩٨٠)	(٥٥٨)	(٧٣١)	(٧٠٨)	
(٤٢٧)							
٣٠٠	٩٦٦	١,٦٠٧	٥,٥١٧	٦٤٦	٨٦٧	٨٠٦	١٩٣٥
(٩٠٠)	(٩٦٦)	(٢,٠٢٥)	(١,٦٠٧)	(٦٧١)	(٨٤٩)	(٩٣٣)	
(٤٦٣)							
٣١٣	١,١٤٩	٢,٣٣٢	٢,٩٣٣	٨٩٢	٩٩٥	٩٣٢	١٩٣٦
(٤٤٠)	(١,٢٥٢)	(٣,٢٦٦)	(٢,٩٠٣)	(٩١١)	(٩٨٠)	(١,١١٩)	
(٤٨٨)							
٩٤٠	١,٢٣٥	٣,٢٩٨	٣,٤٤٦	١,٢٤٥	٨٩٠	١,٠٣٢	١٩٣٧
(١,٦٢١)	(١,٠١٥)	(٤,٧٦٩)	(٣,٤٣٠)	(١,٢٨٣)	(٨٦٢)	(١,٠٧٩)	
(١,٠٦٤)							
١,٧٤٠	٧٤٦	٧,٤١٥	٥,٤٢٩	١,٨٦٣	٩١٩	١,١٣١	١٩٣٨
(٢,٤٨٩)	(٨١٨)	(٥,٨٠٧)	(٤,٥٢٧)	(١,٩١٥)	(١,٠٦٤)	(١,١٣١)	
(١,٧٠٦)							

ولذا تتضح المشكلة الإيطالية في ضوء هذه الحقائق أكثر. فلم تكن تنفق كثيراً على التسليح بالمعايير الشاملة في النصف الأول من الثلاثينات على الرغم من حاجتها الى تكريس نسبة من دخلها القومي على القوات المسلحة اعلى مما تكرسه جميع الدول باستثناء الاتحاد السوفيتي. لكن الحملة الحبشية المطولة وتداخلها مع التدخل في اسبانيا أفضت الى زيادات هائلة في الانفاق الدفاعي في الفترة (١٩٣٥ - ١٩٣٧). وهكذا ذهب جزء من الانفاق الدفاعي في تلك السنين الى العمليات الجارية لا لبناء القوات ودعم صناعة الاسلحة. فأدت الحملتان الحبشية والاسبانية على العكس من ذلك الى اضعاف ايطاليا بشدة، ليس بسبب الخسائر وحدها، بل لأن ايطاليا كلما استمرت في القتال ازدادت حاجتها الى استيراد المزيد من المواد الأولية الاستراتيجية - ودفع أثمنها، فتقلصت احتياطات بنك ايطاليا الى الصفر تقريباً في عام ١٩٣٩. واضحى البلد « أضعف » في الاعوام الثلاثة السابقة لسنة ١٩٤٠ بسبب عدم قدرته على شراء المعدات الميكانيكية واللوازم الأخرى الضرورية لتحديث قوته الجوية والبرية. ولم تأت إعادة تنظيم الجيش بأي نفع له، ذلك أن طريقة انشاء فرق عديدة من خلال تقليص ملاك كل فرقة من ثلاثة افواج الى فوجين قد اسفرت عن ترقيات كثيرة في صفوف الضباط ولم تأت بأية زيادة في الكفاءة. وادعت القوة الجوية التي تدعمها صناعة «أقل» انتاجية مما كانت عليه في ١٩١٥ - ١٩١٨ ان لديها ٨,٥٠٠ طائرة، حتى كشفت تحقيقات اخرى ان مجموع الطائرات بلغ ٤٥٤ قاصفة و ١٢٩ مقاتلة، وقليل منها يمكن اعتبارها من الطراز الاول. فقذف موسوليني ببلده سنة ١٩٤٠ في أتون حرب قوى عظمى اخرى وهو لا يملك دبابات كفوءة، ولا اسلحة مضادة للطائرات، ولا مقاتلات سريعة، ولا حاملات طائرات، ولا رادارات، ولا عملة صعبة، ولا ادارة سوقية نشيطة وكل ما كان في جعبته افتراضه أن الحرب قد كسبت اصلاً.

ان كل هذا التأكيد على الاسلحة والارقام يتجاهل عناصر القيادة، وطبيعة القوى البشرية، والميل الطبيعي نحو القتال، ولكن الحقيقة الكثيرة البعيدة عن معاناة ايطاليا من النقص المادي، تقول ان هذه العناصر قد اضيفت ببساطة الى ضعفها النسبي. فعلى الرغم من التثقيف العقائدي الفاشي السطحي، لم يتغير شيء في المجتمع الايطالي وثقافته السياسية بين ١٩٠٠- ١٩٣٠ ليجعل من الجيش مهنة أكثر جذباً أو موهبة أو اثارة للطموح. بل على العكس من ذلك اذهلت عدم كفاءته الجماعية وفقدانه روح المبادرة الملحقية الالمانية والمراقبين الآخرين. فلم يكن الجيش الادارة المطواع بيد موسوليني، اذ استطاع (وغالباً ما حصل) أن يربط امانيه مقدماً اسباباً متعددة عن استحالة تحقيقها. وكان مصيره ان القي به في صراعات «فات اوانها» فأضحت محنة الجيش عشية حرب القوى العظمى ميؤوساً منها بعد اناطة قيادته بايدي ضباط قدماء هيايين وغير كفوئين، وافتقاره الى ضباط صف اصحاب خبرة وهم العمود الفقري للجيش. أما حال البحرية فكان افضل بقليل جداً (باستثناء نشاط الغواصات الصغيرة). ولو كان فيلق الضباط وطواقم (رجيا آيرونوتيكا) أكثر تعلماً وافضل تدريباً لما اعانهم ذلك الا قليلاً وهم يخلقون بطائرات مهمولة استسلمت محركاتها لرمال الصحراء، وذات قنابل عديمة الفاعلية وقوة نارية تثير الشفقة. سيكون غنياً عن القول أن ايطاليا افتقرت الى هيئة اركان للتنسيق بين القوات الثلاث أو مناقشة (دعك عن حسم) اولويات الدفاع.

وأخيراً يأتي موسوليني نفسه بصفته المسؤول الاستراتيجي الاول. فقد أثير جدل أنه ليس بالزعيم الهام الذي يقف على خط هتلر كما ادعى لنفسه. وسعى الملك فيكتور عمانويل الثالث الى الاحتفاظ بامتيازاته ونجح في الحفاظ على الولاء للبروقراطية وفيلق الضباط. كما كانت البابوية سلطة مستقلة ومنافسة وتمثل مركز السلطة بالنسبة لكثير من الطليان.

وما كان لا الصناعيون ولا الفلاحون متحمسين للنظام في الثلاثينات، وبدا الحزب الفاشي القومي نفسه أو زعماءه الاقليميين أكثر اهتماماً بتوزيع المناصب من شق مسيرة المجد القومي. وحتى لو كان حكم موسوليني مطلقاً فما كان لمكانة إيطاليا أن تتحسن، اذا ما أخذنا بالاعتبار ولع (الدوج الثاني) بخداع الذات، ولجؤه إلى التبجح والغطرسة، والكذب المتأصل، وعجزه عن التصرف والتفكير السليمين اضافة الى عدم الكفاءة الحكومية.

لقد تدارس الخلفاء الغربيون كثيراً محاسن ومساويء انخراط ايطاليا للقتال بجانب المانيا أو البقاء على الحياد. وبصورة عامة أثرت هيئة الاركان البريطانية الابقاء على ايطاليا بعيدة عن ساحة المنازلة من أجل صون السلام في البحر المتوسط والشرق الادنى، لكن هناك الجدل المعارض الذي سيبدو صحيحاً لو استرجعنا احداث الماضي. فنادرًا ما شهد تأريخ الصراع البشري جدالاً أن دخول طرف اضافي سيؤدي الجانب (الذي انضم اليه الخصم) أكثر من ايذاء الطرف الآخر. غير أن ايطاليا في عهد موسوليني كانت كذلك وهذا شيء فريد.

إن التهديد للوضع القائم الذي سلطته اليابان هو أيضاً من نوع نادر. بيد أن الحاجة دعت إلى دراسته بجدية اعظم في دوائر القوى العظمى، فقد اتجه الكثيرون في الغرب في عالم العشرينات والثلاثينات المليء بالكره العرقي والثقافي الى ابعاد اليابانيين باعتبارهم «الاقزام الصفر» ولم يكشف هؤلاء الاقزام ضيقو العيون والمفتقرون الى المكننة عن مطلعهم الا اثناء الهجوم المدمر على ميناء (بيرل هاربور) والفلبين والملايا. لقد تدربت البحرية اليابانية بقسوة على القتال الليلي والنهاري.

وغذت دوائرها تياراً متوالياً من المعلومات الاستخبارية الى المخططين ومصممي السفن في طوكيو. وأحسن الجيش والقوات الجوية ل سلاح البحرية تدريباً وتمتعاً بطواقم كثيرة من الطيارين الكفيااء والطواقم البحرية الممتازة.

ووقف في طليعة الجيش فيلق ضباط ذوي عزم غلت الروح الوطنية في عروقهم وتشربوا بروح البوشيبدو (القانون الاخلاقي للفرسان اليابانيين واستماتتهم في سبيل الامبراطور). فاضحت تلك القوات على مستوى مذهل في الاستعداد للحرب الهجومية وكذلك الدفاعية. أما الحماس المتعصب الذي غلب ضعف الوزراء (كما زعموا) فكان سهلاً عليه أن يحقق ميدان المعركة بجرعات من الفاعلية. وبينما رفعت الجيوش الاخرى شعار القتال حتى آخر رجل، التزم الجنود اليابانيون بذلك حرفياً ونفذوه فعلياً.

لكن الذي ميز اليابانيين عن المقاتلين الزولووين^(١) (مثلاً) هو أن الاول قد حاز في هذه الحقبة على الافضلية العسكرية - التكنولوجية اضافة الى الشجاعة التي لا تهاب منية. اذ لقي تصنيع ما قبل عام ١٩١٤ دعماً جباراً بفضل الحرب العالمية الاولى، لأسباب يرجع بعضها الى ابرام الحلفاء عقوداً لاستيراد الذخائر واشتداد الطلب على سفن الشحن اليابانية، ويعزى بعضها الآخر الى وصول الصادرات اليابانية الى الاسواق الآسيوية التي لم يعد بمقدور الغرب تجهيزها. فتضاعفت الواردات والصادرات ثلاث مرات اثناء الحرب، وازداد انتاج الفولاذ والاسمنت أكثر من مرتين، وتحققت طفرات عريضة في الصناعات الكيماوية والكهربائية. وكما حصل مع الولايات المتحدة فقد صفت اليابان ديونها الخارجية اثناء الحرب وتحولت الى دولة دائنة. وامست بلداً رئيسياً في بناء السفن، شاحنة ٦٥٠ ألف طن عام ١٩١٩ مقارنة مع ٨٥ ألف طن فقط عام ١٩١٤. وكشف «مسح العالم الاقتصادي» الصادر عن عصبة الامم ان الحرب قد دعمت انتاجها التصنيعي أكثر حتى من الولايات المتحدة، وان استمرار هذا النمو في فترة ١٩١٩ - ١٩٣٨ عني أنها تبوأَت المنزلة الثانية في العالم في نسبة التوسع الاجمالي بعد الاتحاد السوفيتي. (انظر الجدول ٢٨).

(١) شعب ناطق بلغة البانتو في جنوبي افريقيا.

الجدول ٢٨: المؤشرات السنوية للإنتاج التصنيعي، ١٩١٣-١٩٣٨

(١٩١٣=١٠٠)

السنة	العالم	أمريكا	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا	الاتحاد السوفياتي	إيطاليا	اليابان
١٩١٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٢٠	٩٣,٢	١٢٢,٢	٥٩,٠	٩٢,٦	٧٠,٤	١٢,٨	٩٥,٢	١٧٦,٠
١٩٢١	٨١,١	٩٨,٠	٧٤,٧	٥٥,١	٦١,٤	٢٣,٣	٩٨,٤	١٦٧,١
١٩٢٢	٩٩,٥	١٢٥,٨	٨١,٨	٧٣,٥	٧٨,٨	٢٨,٩	١٠٨,١	١٩٧,٩
١٩٢٣	١٠٤,٥	١٤١,٤	٥٥,٤	٧٩,١	٩٥,٢	٣٥,٤	١١٩,٣	٢٠٦,٤
١٩٢٤	١١١,٠	١٣٣,٢	٨١,٨	٨٧,٨	١١٧,٩	٤٧,٥	١٤٠,٧	٢٢٣,٣
١٩٢٥	١٢٠,٧	١٤٨,٠	٩٤,٩	٨٦,٣	١١٤,٣	٧٠,٢	١٥٦,٨	٢٢١,٨
١٩٢٦	١٢٦,٥	١٥٦,١	٩٠,٩	٧٨,٨	١٢٩,٨	١٠٠,٣	١٦٢,٨	٢٦٤,٩
١٩٢٧	١٣٤,٥	١٥٤,٥	١٢٢,٠	٩٦,٠	١١٥,٦	١١٤,٥	١٦١,٢	٢٧٠,٠
١٩٢٨	١٤١,٨	١٦٢,٨	١١٨,٣	٩٥,١	١٣٤,٤	١٤٣,٥	١٧٥,٢	٣٠٠,٢
١٩٢٩	١٥٣,٣	١٨٠,٨	١١٧,٣	١٠٠,٣	١٤٢,٧	١٨١,٤	١٨١,٠	٣٢٤,٠
١٩٣٠	١٣٧,٥	١٤٨,٠	١٠١,٦	٩١,٣	١٣٩,٩	٢٣٥,٥	١٦٤,٠	٢٩٤,٩
١٩٣١	١٢٢,٥	١٢١,٦	٨٥,١	٨٢,٤	١٢٢,٦	٢٩٣,٩	١٤٥,١	٢٨٨,١
١٩٣٢	١٠٨,٤	٩٣,٧	٧٠,٢	٨٢,٥	١٠٥,٤	٣٢٦,١	١٢٣,٣	٣٠٩,١
١٩٣٣	١٢١,٧	١١١,٨	٧٩,٤	٨٣,٣	١١٩,٨	٣٦٣,٢	١٣٣,٢	٣٦٠,٧
١٩٣٤	١٣٦,٤	١٢١,٦	١٠١,٨	١٠٠,٢	١١١,٤	٤٣٧,٠	١٣٤,٧	٤١٣,٥
١٩٣٥	١٥٤,٥	١٤٠,٣	١١٦,٧	١٠٧,٩	١٠٩,١	٥٣٣,٧	١٦٢,٢	٤٥٧,٨
١٩٣٦	١٧٨,١	١٧١,٠	١٢٧,٥	١١٩,١	١١٦,٣	٦٩٣,٣	١٦٩,٢	٤٨٣,٩
١٩٣٧	١٩٥,٨	١٨٥,٨	١٣٨,١	١٢٧,٨	١٢٣,٨	٧٧٢,٢	١٩٤,٥	٥٥١,٠
١٩٣٨	١٨٢,٧	١٤٣,٠	١٤٩,٣	١١٧,٦	١١٤,٦	٨٥٧,٣	١٩٥,٢	٥٥٢,٠

وبحلول عام ١٩٣٨ لم تعد اليابان أكبر قوة من إيطاليا اقتصادياً وحسب، بل وتفوقت على فرنسا وفق جميع مؤشرات الانتاج التصنيعي والصناعي (راجع الجداول ١٤ - ١٨ أعلاه). ولو انها لم تنغمس في الحرب في الصين عام ١٩٣٧، ونأت بنفسها عن حرب المحيط الهادي عام ١٩٤١ (وهي الاكثر مأساوية) لانبرى المرء الى استنتاج تفوقها على الانتاج البريطاني بزمان مبكر كثيراً عما حققته فعلاً في منتصف الستينيات.

* هذا القول لا يعني ان اليابان قد تغلبت من دون جهد جهيد على جميع مشاكلها الاقتصادية، وانها أخذت ببساطة تنمو بوتيرة اسرع. فلأن نظامها المصري عتيق الآلية لم تجد من السهل عليها التكيف مع متطلبات أمة دائنة خلال الحرب العالمية الاولى، وخلقت لها طريققتها في تجهيز الأموال تضخماً رهيباً - ناهيك عن «شغب الرز» عام ١٩١٩. وحين وضعت الحرب اوزارها واستعادت أوروبا نشاطها في انتاج المنسوجات وفي السفن التجارية والسلع الاخرى، شعرت اليابان بضغط تجدد المنافسة، وبقيت كلفة مصنوعات في هذه المرحلة اعلى مما موجود في الغرب عموماً. علاوة على ذلك، بقيت نسبة كبيرة من الشعب الياباني معتمدة على انتاج الاراضي الزراعية الصغيرة المساحة. وعانت هذه المجاميع ليس من ارتفاع كمية صادرات الرز من تايوان وكوريا فحسب، بل ومن انهيار تجارة الحرير الحيوية لها أثر هبوط الطلب الامركي عليها بعد عام ١٩٣٠. وصار السعي الى النهوض من هذه الكبوة من خلال التوسع الامبراطوري ثمرة مغرية لرجال السياسة اليابانيين القلقين والطموحين - فقد عني غزو منشوريا مثلاً الحصول على فوائد اقتصادية الى جانب المكاسب العسكرية. ومن ناحية اخرى، ازداد اعتماد اليابان على المواد الاولية (وهي بهذا ضارعت إيطاليا) حين استعادت صناعاتها وتجارتها عافيتها في الثلاثينيات من

خلال اعادة التسليح أو من خلال استغلال الاسواق الاسيوية الشرقية الواقعة تحت سيطرتها. فهي قد احتاجت الى كميات أكبر من الحديد الخام من الصين ومالايا لما توسعت صناعاتها الفولاذية. ولم تكف مصادرها المحلية من الفحم والنحاس لسد متطلباتها الصناعية، بيد أن هذا أقل الحاحاً من اعتماد البلد الكلي تقريباً على الوقود النفطي بجميع انواعه. فسعى اليابان الى تحقيق «الامن الاقتصادي» - وهو شيء طيب في نظر القوميين المتعصبين والقادة العسكريين - قد دفع بها قدماً الى الامام، لكنها جنت منه نتائج مزدوجة.

وبالرغم من هذه المضلات الاقتصادية - وحياناً بسببها - رغبت وزارة المالية تحت ادارة تاكاهاشي بالاقتراض بلا هوادة في بداية الثلاثينات من أجل تخصيص المزيد من الاموال للقوات المسلحة التي ارتفعت حصتها من الانفاق الحكومي من ٣١٪ في الفترة (١٩٣١ - ١٩٣٢) الى ٤٧٪ في الفترة (١٩٣٦ - ١٩٣٧)، ولما ادرك العواقب الاقتصادية المترتبة على ذلك وسعى الى تعديل الزيادات الاخرى، اغتاله العسكريون وبقيت الانفاقات التسليحية تتصاعد اعلى فأعلى. فأضحت القوات المسلحة في العام التالي تستهلك ٧٠٪ من الانفاق الحكومي، وبذلك امست اليابان تنفق بالمعايير الشاملة على الجانب العسكري أكثر من اية دولة ديمقراطية اثرى منها. وهكذا غدت في وضع افضل بكثير من ايطاليا في نهاية الثلاثينات، وربما أفضل من فرنسا وبريطانيا. أما البحرية الامبراطورية اليابانية التي قيدت رسمياً بموجب معاهدة واشنطن بأكثر قليلاً من نصف حجم القوة البحرية البريطانية أو الامريكية، فكانت في الواقع أكثر قوة من ذلك. وبينما اقتصدت القوتان البحريتان الكبريان في العشرينيات والثلاثينيات بنت اليابان بحريتها الى الحدود المطلوبة في المعاهدة، بل وتجاوزتها سراً. فكانت جميع سفنها القتالية فائقة السرعة ومزودة بأسلحة ثقيلة ابعد من التي نصت عليها المعاهدة، واجرت التحديثات على سفنها القتالية القديمة،

وادخلت للخدمة مراكب من طراز (ياماتو) وهي الاضخم في العالم. الا أن أهم شيء في هذا، برغم أن ادميرالات القتال البحري لم يدركوا جميع حيثياته، كانت القوة الجوية للبحرية اليابانية بما ملكت من ثلاثة آلاف طائرة وثلاثة آلاف وخمسمائة طيار والتي تركزت على عشر حاملات في الاسطول وشملت ايضاً عدداً من القاصفات فائقة الكفاءة وكذلك السرايا حاملة الطوربيدات في البر. ولم يكن للطوربيدات اليابانية نظيراً في القوة والنوعية. وأخيراً حاز البلد ايضاً على أكبر ثالث بحرية تجارية في العالم، بالرغم من ان البحرية نفسها قد اهملت الحرب المضادة للغواصات.

كما ضم الجيش الياباني بفضل التجنيد الالزامي قوة بشرية كبيرة وافلح في تشريب افراده بتقاليد الطاعة المطلقة وبذل قصارى الجهود الجماعية. واذا كان قد بقي الحجم المحدد في السنين البواكر فقد كشف برنامج توسيعه عن ان الـ ٢٤ فرقة والـ ٥٤ سرية جوية في عام ١٩٣٧ قد أصبحت ٥١ فرقة فعلية و ١٣٣ سرية جوية بحلول عام ١٩٤١. اضافة لذلك تواجدت عشر فرق تحت التدريب وعدد كبير من الالوية المستقلة وقوات الحاميات التي بلغ ملاكها ما يعادل ٣٠ فرقة. وهكذا كان بجعبة اليابان عشية الحرب جيشاً قوامه مليون رجل يسندهم مليونان من القوات الاحتياطية. وهي لم تكن قوية بالدروع ذلك ان تضاريس آسيا الشرقية والجسور الخشبية ليست ملائمة لها، ولكنها حازت على مدفعية متنقلة جيدة ومدربة على حركة الادغال وعبور الانهار والهبوط البرمائي. كما اشتملت تشكيلة الجيش من الالفي طائرة من الخط الاول على المقاتلة العملاقة (زيرو) والتي لم تقل سرعة ولا قوة عن اية طائرة انتجت في أوروبا في هذه الحقبة.

واذن كانت الفاعلية العسكرية اليابانية عالية للغاية، وهي ليست، في الوقت عينه، نزيهة من العيوب. اذ اوضحت عمليات صنع القرار الحكومي في

الثلاثينات عقيمة وأحياناً متضاربة بسبب الصدمات بين الكتل المختلفة، والنزاعات بين السلطات المدنية والعسكرية والأغتيالات. وهناك أيضاً نقص في التنسيق السليم بين الجيش والبحرية - وهو ليس بالموقف الفريد على أية حال، لكنه الأكثر خطورة في الحالة اليابانية ذلك أن لكل منهما عدواً ومنطقة عمليات مختلفين تماماً عما للزميل الآخر. فبينما حدثت البحرية أستعار حرب مستقبلية مع بريطانيا أو الولايات المتحدة، تحولت عيون الجيش تماماً على قارة آسيا والتهديد الذي سلطه الاتحاد السوفيتي على المصالح اليابانية، وسادت الهيمنة لصالح الجيش عموماً لأنه شكل تأثيراً أكبر في رسم السياسة اليابانية ووجوداً أكبر في المقرات الإمبراطورية العامة. وانعبدت المعارضة الفاعلة ضده سواء من طرف البحرية أم وزارة الخارجية برغم استياء كليهما لما أصر الجيش سنة ١٩٣٧ على القيام بعمل آخر ضد الصين في أعقاب حادث جسر (ماركو بولو) المدمر. وقد عجز الجيش الياباني عن تحقيق نصر حاسم بالرغم من الغزو واسع النطاق لشمال الصين من أرض منشوريا والانزال على طول الساحل الصيني. ولم تكن مشكلة مقر القيادة الإمبراطورية العامة الخسائر الثقيلة التي منيت بها تلك الحملة فحسب، - قدرت بحوالي ٧٠ ألف قتيل - بل في التكاليف المرهقة لهذه الحرب العقيمة. فكان هنالك في نهاية ١٩٣٧ ما يربو على ٧٠٠ ألف مقاتل ياباني في الصين ما برحت أعدادهم تزداد (برغم أن الرقم الذي ذكره «اولوت» وهو ١,٥ مليون يبدو عالياً جداً) لم يفلحو جميعاً في إجبار الصينيين على الاستسلام، فبدأ «الحادث الصيني» حسبما أشارت إليه طوكيو يكلف خمسة ملايين دولار كل يوم وسبب زيادة أكبر في الانفاق الدفاعي. فأدخل نظام البطاقات التموينية سنة ١٩٣٨، ووضعت سلسلة كاملة من المراسيم اليابان في حالة تعبئة لـ «حرب شاملة». وقفز الدين القومي الى نسبة مخيفة مع استمرار الحكومة في الاقتراض أكثر فأكثر لتمويل النفقات الدفاعية الباهظة. فبعد سنة واحدة من الحرب، كان

لأدوماً يجعل هذه الاستراتيجية أكثر عسراً فهو تقلص احتياطي اليابان من
العمالة الصناعية والمواد الأولية، وكذلك اعتمادها المتزايد على الاستيراد من
الأمريكان والإنجليز والهولنديين. وبعد أن استهلكت قواتها الجوية كميات كبيرة
من الوقود في الحملة الصينية صدرت الأوامر بتقليل صرف الوقود للمصانع
بنسبة ٣٧٪ وللسفن بنسبة ١٥٪ وللمركبات بنسبة ٦٥٪ فكان وضعاً نفذت معه
حيلة اليابانيين الذين اعتقدوا أن قوات شيانغ كاي - شك استطاعت المقاومة
فقط مع تدفق التجهيزات الغربية عن طريق بورما، أو الهند الصينية الفرنسية،
أو من ممرات أخرى. وتنامى الاعتقاد بشكل راسخ أن لزاماً على اليابان كان أن
تضرب جنوباً لعزل الصين ولأحكام قبضتها الفولاذية على النفط والمواد الأولية
الأخرى لجنوب شرق آسيا، وجزر الهند الشرقية الهولندية، وبورنيو. ودون
ريب كان هذا هو الاتجاه الذي حبذته البحرية اليابانية دوماً: بل وحتى الجيش
برغم قلقه المسبق من الاتحاد السوفيتي وعملياته الواسعة في الصين، اجبر ببطء
على الاعتراف بأن ذلك التحرك كان ضرورياً لضمان أمن اليابان الاقتصادي.

لقد افضى هذا إلى عسر مشكلة على الإطلاق، إذ استطاعت اليابان
وبسهولة بفضل قوتها المسلحة التي أعدها في نهاية الثلاثينيات، إبعاد
الفرنسيين من الهند الصينية والهولنديين من الهند الشرقية. ووجدت حتى
الإمبراطورية البريطانية صعوبة في الاحتفاظ بممتلكاتها ضد اليابان كما اعترف
بذلك المخططون الاستراتيجيون في البايتيهول سراً في الثلاثينيات، ولذا أصبح
الالتزام البريطاني الكامل بالشرق الأقصى مستحيلاً. يوم استعرت نيران الحرب في
أوروبا وعلى أية حال كان توجه اليابان للاشتباك في حربٍ أما ضد روسيا أو
أمريكا أمراً مختلفاً تماماً. فعلى سبيل المثال دُعرت مقرات القيادة الإمبراطورية
العامة من تفوق المدفعية والطائرات السيوفيتية الكاسح ومن القوة النارية الشديدة
للباباتها خلال الضدات الحثودية الطويلة الدامية مع الجيش الأحمر حوالي

(نومونهان) بين مايس وآب ١٩٣٩. وقد ادرك حتى اشد ضباط اليابان تطرفاً بأن الحرب ضد الاتحاد السوفيتي ينبغي تحاشيها - حتى تغدو الظروف العالمية أكثر مواتاة لذلك في أقل تقدير، سيما وقد لاح أمامهم أن جيش منشوريا ملك فقط نصف عدد الفرق التي وضعها الروس في منغوليا وسيبيريا، وكذلك الارهاق الأخذ بالازدياد الذي اصاب أعداداً كبيرة من قواتهم في الصين.

ولكن اذا كان من شأن حرب شمالية أن تكشف عن حدود القدرة اليابانية، أما كان لحرب جنوبية أن تفعل ذلك سيما اذا ما جلبت لمسارحها الولايات المتحدة؟ أم ستقف ادارة روزفلت المتمعة جداً من العمليات اليابانية في الصين مكتوفة الايدي بينما ساعدت طوكيو نفسها بعمليات في الهند الشرقية الهولندية ومالايا ففلت بذلك من الضغط الاقتصادي الأمريكي؟ لقد اوضحت سلسلة من الاجراءات منها: «الحصار المعنوي» على تصدير المعدات الفضائية في حزيران ١٩٣٨، والغاء معاهدة التجارة الامريكية - اليابانية في العام التالي، والاهم من ذلك الحظر البريطاني - الهولندي - الأمريكي على تصدير النفط وخامات الحديد عقب استيلاء اليابان على الهند الصينية في تموز ١٩٤١ أن «الأمن الاقتصادي» لا يمكن الوصول اليه الا بدفع ثمن حرب مع الولايات المتحدة. لكن عدد سكان الولايات المتحدة بلغ ما يقارب ضعف عدد سكان اليابان وتجاوز دخلها القومي «سبع عشرة» مرة الدخل القومي الياباني، وانتجت فولاذاً أكثر منها بخمس مرات، وفحمًا أكثر بسبع مرات، وبلغ انتاجها من السيارات ثمانين مرة أكبر من انتاج اليابان كل عام. كما أن امكانياتها الصناعية كانت اكبر مما لدى اليابان بسبع مرات حتى في سنة عصيبة مثل ١٩٣٨، وستغدو في ظرف سنين معدودة تسع أو عشر مرات. واليابان وان ضمنت نخوة شعبها الوطنية العظيمة وتذكرت النجاحات الماحقة التي حققها على اعداء أكبر مثل الصين (١٨٩٥) وروسيا (١٩٠٥)، فان ما تخطط له الآن ليستند الى

الحماقة واللامعقولية. اذ بدا لبعض الاستراتيجيين اليابانيين المتعقلين مثل (ياماتانو) أن من السذاجة الهجوم على بلد قوي مثل الولايات المتحدة، سيما وقد اتضح أن جل قطعات الجيش الياباني ستبقى مرابطة في الصين، ومع ذلك فإن عدم تحدي الولايات المتحدة بعد تموز ١٩٤١ سيعرض اليابان الى الابتزاز الاقتصادي الغربي الذي كان هو الآخر شيئاً لا يطاق. ولذا شرع القواد العسكريون اليابانيون في الاعداد للمضي قدماً بعد أن وجدوا أنفسهم عاجزاً عن التراجع.

بدأت المانيا في عشرينيات القرن العشرين الاضعف بين القوى العظمى وأشدّها ابتلاءً بالمعضلات وشعوراً بعدم الرضا عن الاجراءات الاقليمية والاقتصادية لما بعد الحرب. فهي قد افتقدت حرية التصرف في الشؤون الخارجية التي تمتعت بها ايطاليا واليابان بعد أن كبلتها قيود معاهدة فرساي، وأثقلت كاهلها الحاجة الى دفع تعويضات الحرب وقيدتها استراتيجياً تحويل مناطقها الحدودية لحساب فرنسا وبولندا، وزعزع كيائها الداخلي التضخم والفتن الطبقية. وبينما تحسنت الأمور كثيراً مع نهاية العشرينيات كنتيجة للازدهار العام ولنجاحات (سترسمان) في تعزيز مكانة المانيا دبلوماسياً، ظلت البلاد «نصف حرة» ومتوترة سياسياً حين سحقت الأزمات التجارية والاقتصادية للفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ اقتصادها المتقلقل وديمقراطية فايمار المفقوتة.

واذا كان مجيء هتلر قد غير مكانة المانيا اوروبياً في غضون سنين قلائل، فسيكون مهماً أن نتذكر النقاط التي سبق ايرادها: ان كل فرد الماني كان «ثورياً» صرفاً بدرجة أو أخرى وان جل برنامج السياسة الخارجية النازي قد مثل «استمراراً» للطموحات السابقة التي تراءت للوطنيين الالمان والقوات المسلحة المقهورة، وأن التسويات الحدودية (١٩١٩ - ١٩٢٢) في شرقي وسط اوروبا قد اعتبرت أمم وجماعات عرقية أخرى غير مرضية وشددت على تغييرها قبل تسلم

النازيين دفعة الحكم بوقت طويل ، وكانت تواقفة للانضمام الى برلين من أجل تعديلها . وعلينا أن نستذكر أن ألمانيا استعادت قدرتها الصناعية على التحول الى واحدة من أعظم القوى الأوروبية بالرغم من فقدانها بعض اقاليمها وشعبها وموادها الأولية ، وان التوازنات الدولية المطلوبة لاحتواء قيام القوة الألمانية قد أضحت الآن متباينة جداً وأقل تنسيقاً مما كانت عليه قبل عام ١٩١٤ . فما من غبار على حقيقة أن هتلر حقق نجاحات مذهلة في برنامجه لتحسين مكانة ألمانيا الدبلوماسية والعسكرية ، لكن الواضح من الامر ايضاً ان كثيراً من الظروف القائمة آنذاك قد ساعدته ايما مساعدة في اقتناصه الخاطف للفرص .

تكمن «خصوصية» هتلر على قدر تعلق الامر بالافكار التي يتعقبها هذا الكتاب في نطاقين . الاول هو الطبيعة المتشددة والمهوسية لـ (ألمانيا الاشتراكية الوطنية) التي نوى خلقها اي مجتمع «نقي» عرقياً عن طريق القضاء على اليهود والغجر والعناصر الأخرى التي زعم انها غير توتونية^(١) ، وشعب وهب عقله وروحه لدعم النظام على نحو لا يحتمل شكاً ، فحل بذلك محل الولاء السابق للطبقة أو الكنيسة أو العائلة ، وهي تعني اقتصاداً معبأً وخاضعاً لاغراض التوسع الامبراطوري في أي زمان وأنى مكان يصدر الزعيم مرسوماً بضرورة ذلك ، وضد أي من تكون من القوى العظمى ، مع التشرب بأيديولوجيا القوة والصراع والحقد ، وهي ما افلحت في تحطيم الاعداء واحتقار فكرة التسويات . وبالنظر الى حجم وتعقيد المجتمع الألماني في القرن العشرين ، لا حاجة بنا الى القول ان هذه نظرة غير واقعية : اذ ان هناك «حدوداً لقوة هتلر» في البلد ، وان هناك افراداً وجماعات مستفيدة قدمت له الدعم في عامي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، وحتى الى عامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، لكن حماسهم كان يخفت يوماً بعد آخر ، وبالنسبة لأولئك

(١) توتوني : Teuton : احد من الشعوب الألمانية الشمالية (كالألمان والهولنديين والاسكندنافيين).

الذين عارضوا النظام جهازاً، فلا شك ان هناك افراداً آخرين كثيرين قد تبنا مقاومة فكرية له . ولكن على الرغم من هذه الاستثناءات لم يكن ثمة شك في ان النظام الاشتراكي الوطني كان يحظى بشعبية هائلة - والاهم من ذلك - غياب اي متحد له من ناحية تصرفه بالمصادر القومية . ودخلت المانيا في تحالف مختلف عما دخلته أية دولة اوروبية غربية اثر اعتمادها ثقافة سياسية تقوم على الحرب والفتح ، واقتصاد مكرس للسياسة بحيث ذهب ٥٢٪ من الانفاق الحكومي سنة ١٩٣٨ و ١٧٪ من اجمالي الانتاج القومي الى صناعة الاسلحة . وأضحت المانيا من الناحية الواقعية في سنة اتفاق ميونخ تنفق على التسليح أكثر مما تنفق كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مجتمعة . وعبأت كل امكاناتها الاقتصادية وطاقاتها القومية من أجل صراع جديد .

والنطاق الثاني الرئيسي لاعادة التسليح الالماني فهو حالة الاقتصاد القومي المتقلقلة لحد مخيف كنتيجة لهذا التوسع . فقد عانت كل من ايطاليا واليابان كما نوهنا سابقاً من مشاكل متشابهة في أواخر الثلاثينات - وحصل نفس الشيء مع فرنسا وبريطانيا حين سعتا الى الاستجابة لوتيرة زيادة التسليح المخيفة . بيد أن اياً من هذه البلدان لم يشهد سرعة في بناء القوات المسلحة كما حصل مع المانيا . كان مقررأ من الناحية القانونية أن يكون قوام جيشها في كانون الثاني ١٩٣٣ (١٠٠) ألف رجل ، بالرغم من وجود خطط سرية قبل تسلم هتلر الحكم تقضي بالتوسع من سبع فرق الى ٢١ فرقة - مثلما تم التخطيط سراً لاعادة تأسيس قوة جوية ، وتشكيلات دروع ، وعناصر أخرى حظرتها معاهدة فرساي . وأما توجيه هتلر العام الى فون فريتشة «بانشاء جيش يتمتع بأعظم قوة ممكنة» فقد اتخذ المخططون ببساطة اشارة انطلاق الى الامام لتنفيذ المخطط السابق علماً دون النظر الى أية قيود مالية أو بشرية . وبقدوم عام ١٩٣٥ ، على أية حال ، تم اعلان التجنيد الالزامي وارتفع عدد فرق الجيش الى ست وثلاثين فرقة . ثم ارتفع هذا

الرقم الى حد أعلى بعد ضم الوحدات النمساوية عام ١٩٣٨ ، والاستيلاء على ارضين الراين ، وإنشاء وحدات مدرعة ، مع إعادة تنظيم الحرس الوطني حتى بلغ مجموع فرق الجيش في أزمة نهاية عام ١٩٣٨ (٤٢) فرقة خدمة فعلية ، و(٨) فرق احتياطية و (٢١) فرقة حرس وطني . ويوم بدأت الحرب في الصيف التالي كان عدد الفرق الميدانية المسجلة (١٠٣) فرقة - وهذا يعني اضافة (٣٢) فرقة في ظرف عام واحد . وأما توسع القوة الجوية (الفتوافه) فكان اعظم واسرع . اذ ارتفع انتاج المانيا من الطائرات من ٣٦ طائرة عام ١٩٣٢ الى ١,٩٣٨ طائرة عام ١٩٣٤ وإلى ١١٢,٥ عام ١٩٣٦ ، وظهر عدد سرايا الخدمة من ٢٦ سرية الى ٣٠٢ سرية (بموجب توجيه تموز ١٩٣٣) ، مع ما يربو على ٤ آلاف طائرة للخط الامامي عشية بدء الحرب . واذا كان توسع البحرية أقل هولاً فذلك يعزى الى حقيقة أن بناء اسطول حربي جبار يحتاج عقد الى عقدين من الزمن (كما اكتشف تربتس) . ومع ذلك - قاد الادميرال رايدر عام ١٩٣٩ عدداً من سفن القتال الحديثة والسريعة ، وكان عدد أفراد البحرية يفوق ما كان عليه عام ١٩٣٢ بخمسة أضعاف كما بلغت اتفاقاتها أكثر بخمسة اضعاف ما كانت عليه قبل مقدم هتلر . فكان برنامج إعادة التسلح الالمانى اذن يروم الى تغيير موازين القوى بأسرع ما يمكن في البحر والبر والجو .

وبينما يبدو هذا شيئاً عظيماً التأثير في بزته الخارجية ، كان الوضع الداخلي الالمانى مهلهلاً . ذلك أن الضربات التي اصابا الاقتصاد الالمانى نتيجة لترتيبات معاهدة فرساي الاقليمية ، والتضخم الكبير عام ١٩٢٣ ، ودفع التعويضات ، وصعوبة دخول الاسواق الخارجية لما قبل عام ١٩١٤ ، جسدت كلها حقيقة أن الانتاج الالمانى لم يستطع الا في عامي ٢٧ - ١٩٢٨ مساواة ما حققه قبل الحرب الكونية الاولى . بيد أن هذا النهوض سرعان ما تحطم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العظمى في السنين القليلة اللاحقة والتي أخرت المانيا أكثر من معظم

البلدان الباقية، فأضحى الانتاج الصناعي لعام ١٩٣٢ معادلاً لـ ٥٨٪ فقط منه لعام ١٩٢٨، وتراجعت الواردات والصادرات كثيراً، وهبط اجمالي الانتاج القومي من ٨٩ مليار الى ٥٧ مليار مارك الماني، وقفزت اعداد البطالة من ٤,١ مليون الى ٥,٦ مليون شخص. وبان أن جل شعبية هتلر قد نبعت من حقيقة امتصاص برامج شق الطرق والكهربية والاستثمار الصناعي لاعداد البطالة لحد كبير حتى قبل ان يتكفل التجنيد الالزامي بالاعداد الباقية. على أن النهوض الاقتصادي تأثر في عام ١٩٣٦ بالانفاق المذهل على التسليح. ومن المنظور قصير الامد، نرى في هذا الانفاق دعماً لاستثمار رأس المال والنمو الصناعي. ومن المنظور متوسط الامد، دعك عن طويله، فله عواقب اقتصادية مرعبة. فربما استطاع اقتصاد الولايات المتحدة لا غيره تحمل ذلك الضغط الناشئ عن مستوى الانفاق التسليحي هذا، أما المانيا فعجزها عن ذلك أكيد.

ان المشكلة الخطيرة الاولى والتي لم يلحظها المراقبون الاجانب الا قليلاً آنذاك فتمثلت في الطبيعة الفوضوية الصرفة لصنع القرارات في المانيا الاشتراكية الوطنية، وهو شيء حظي بتشجيع هتلر لأجل الاحتفاظ بالسلطة المطلقة. فبرغم الاعلان عن الخطة الرباعية، لم تشهد المانيا أي برنامج قومي متوازن للربط بين البناء التسليحي وبين قدرات البلد الاقتصادية وتحديد اولويات الانفاق بين صنوف القوات المسلحة. وليس أكثر من اداري ميئوس منه كان غورنغ وهو المسؤول الاسمي عن الخطة. فمضى كل فرع في توسعه الرهيب، راسماً أهدافاً جديدة (مستحيلة على الغالب) ثم انخرط للتنافس من أجل الحصول على التخصيصات اللازمة من استثمار رأس المال وخاصة المواد الأولية. والواقع أن الوضع كان سيزداد فوضى لولا لجوء الحكومة الى فرض قيود مشددة على العمل، واجبار اصحاب الصناعات من الاهالي على استثمار ارباحهم في صناعات حددتها الدولة، وعن طريق تحويل مقدار ضخم من الانتاج القومي

الى رأس مال استثماري في صناعة الاسلحة من خلال فرض ضرائب مرهقة، والاقتراض لسد العجز، وتقليص الاجور والاستهلاك الفردي. مع هذا، وبرغم أن الانفاق الحكومي ارتفع الى ٣٣٪ من اجمالي الانتاج القومي بحلول عام ١٩٣٨ (وأن كثيراً من الاستثمارات «الخاصة» تمت بأمر من الحكومة)، لم تكن المصادر كافية للايفاء بالمتطلبات المتشعبة واحياناً النامية عن جنون العظمة للقوات المسلحة. فلو نفذت خطة (ز) المعدة للبحرية الالمانية، لاحتاجت الى ٦ ملايين طن من زيت الوقود (أي ما يعادل استهلاك المانيا الكلي لعام ١٩٣٨)، ولتطلبت خطة القوة الجوية الرامية الى امتلاك ١٩ ألف طائرة (!) عام ١٩٤٢ ٨٥٪ من انتاج الزيت «العالمي» آنذاك. وفي غضون ذلك كافح كل فرع للفوز بالحصة الاكبر من القوة البشرية الماهرة، والفولاذ، والمواد الاستراتيجية الحيوية الأخرى.

ثم اصطدم البناء التسليحي هذا أخيراً بصخرة اعتماد المانيا الحاد على المواد المستوردة. فلثراء المانيا بالفحم فقط، احتاج الرايخ لكميات كبيرة من النحاس وخامات الحديد والبوكسايت والرصاص والنفط والمطاط، ومواد أخرى كثيرة اعتمدت عليها الصناعة الحديثة - ومنظومات الاسلحة الحديثة. بيد أن الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت بخلاف ذلك ثرية بجميع هذه المواد، فيما سددت المانيا قبل عام ١٩١٤ اثمان هذه المستوردات من عوائد صادراتها التصنيعية المزدهرة: وفي الثلاثينيات لم يعد هذا ممكناً ذلك أن الصناعة الالمانية الآن قد اعيد توجيهها لانتاج الدبابات والبنادق والطائرات لاستهلاك الجيش (الفير ماخت). ومازاد الطين بلة خواء جعبة المانيا من العملة الصعبة بسبب تكاليف الحرب الكونية الاولى والتعويضات اللاحقة، اضافة الى انهيار تجارة الصادرات التقليدية، فامتلك عام ١٩٣٨ ما يعادل ١٪ فقط من احتياطي العالم من الذهب والمال، مقارنة مع حصة الولايات المتحدة البالغة

٥٤٪ وفرنسا وبريطانيا البالغة ١١٪ لكل منها. ولذلك فرض النظام قيوداً قاسية على تحريك العملة، ولجأ الى اتباع المقايضة و«الصفقات» الخاصة الاخرى من أجل التسديد مقابل الواردات الحيوية دون نقل الذهب أو العملة الصعبة. وهذه هي اذن الجهود المعلن عنها بدوي للتخلص من هذه المعضلة عن طريق انتاج البدائل الاصطناعية (الزيت، الاسمدة، . . . الخ) بموجب الخطة الرباعية. لقد احدثت كل هذه الوسائل نفعاً، لكن نفعاً لم يرج منها ولا من جميعها في موازنة طلبات التسليح. وفي هذا ايضاح للأزمة المتواترة التي اصابته صناعة التسليح. الالمانية بعد ان نصبت المستودعات الوطنية من المواد الاولية وذهبت الاموال لابتياح تجهيزات جديدة. فاطلق رايدر في عام ١٩٣٧ صيحته بوجوب ايقاف بناء البحرية برمتها ما لم يتم تأمين مزيد من المواد، حتى اذا حل كانون الثاني ١٩٣٩ أمر هتلر بنفسه اجراء تخفيضات كبيرة في تخصيصات الجيش من الفولاذ والنحاس، والمواد الاخرى في حين شن الاقتصاد «معركة تصدير» من أجل استحصال عملة صعبة.

الا أن هناك ثلاث عواقب لما ذكر اعلاه والمتعلقة بقوة المانيا وسياساتها. الاولى هي أن المانيا لم تكن قوية عسكرياً في الفترة (١٩٣٨ - ١٩٣٩) بمثلما اشتهى هتلر أن يتبجح وواجست الديموقراطيات الغربية منه خيفة. فقد امتلك الجيش الميداني البالغ عدد افراده ٢,٧٥ مليون رجل في مطع الحرب عدداً صغيراً من الفرق الآلية وحسنة التسليح، وكان لديه عدداً كبيراً من الفرق سيئة التجهيز، وتحمل الضباط وضباط الصف اصحاب الخبرة أشد ضغط عليهم من الحاجة الى تدريب هذه الحشود من الجنود الأغرار. كما كانت مستودعات الذخيرة شحيحة المخزون. وضمت حتى وحدات البانزر ذات السمعة المجلجلة دبابات أقل مما لدى فرنسا وبريطانيا سووية عند اشتداد العداءات. ووصفت البحرية التي كانت تخطط لحرب في منتصف الاربعينيات نفسها بأنها «مسلحة

لدرجة غير كافية تماماً للاشتباك بالصراع الاعظم مع بريطانيا^(١). وهو ايجاز صائب عن حالة سفن القتال السطحي حتى لو سعت (اليوبوتات) الى استعادة التوازن. أما عظم القوة الجوية فقد جاءت من ضعف اعدائها - لكنها عانت على الدوام من نقص الاحتياطي والقوات المساندة. ولم تكن ابان الازمات الدولية في نهاية الثلاثينات قوية كما تصور خصومها - ووجد كل من صانعي طائراتها وطواقمها صعوبة بالغة في التكيف مع «الجيل الثاني» من الطائرات. اذ كانت، على سبيل المثال لا الحصر، اعداد طواقم الطيارين «كاملي الاعداد للعمليات» أقل بكثير من العدد المقرر «للخط الاول» خلال أزمة ميونخ، وكانت ايضاً فكرة قصف لندن حتى تغدو ركاماً فكرة مضحكة.

وهكذا قد يكون من غير الحصافة التوغل في تفاصيل عدم تهيؤ المانيا للحرب عام ١٩٣٩. ففي نهاية المطاف نرى أن القوة العسكرية شيء نسبي وقليلة هي صنوف الجيش - ان وجدت - التي ادعت بتلبية كامل احتياجاتها، ويتوجب هنا قياس مواطن الضعف الالماني بالمقارنة مع نقاط ضعف خصومها. فان حصل هذا لاتضح تفوق برلين الساطع سيما بسبب كفاءة قواتها المسلحة في مضمار «العقيدة العملية»: اذ استعد جيشها لتركيز دروعه ومن ثم أتاح لها المبادرة في ميدان القتال والبقاء على اتصال مستمر معها لاسلكياً. وتدربت قواتها الجوية على تقديم الاسناد للجيش عند اندفاعه الى الامام برغم صب جل اهتمامها على المهمات «الاستراتيجية»، وتمتعت غواصاتها برغم صغر حجمها بالمرونة التكتيكية. فكل هذا كان تعويضاً مهماً عن شحة مخازن المطاط (مثلاً).

يحيلنا هذا الى العاقبة الثانية. لقد اغوى اعادة تسليح القوات المسلحة الالمانية بسرعة هائلة انهكت معها الاقتصاد الالماني، هتلر باللجوء الى الحرب من

(١) اليوبوتات: U-boat : غواصة المانية.

أجل تجاوز هذه المصاعب الاقتصادية. فأتى له ضم النمسا (كما كان يعرف) ليس بمجرد خمس فرق حربية وعدد من حقول الحديد والنفط وصناعة معدنية ضخمة بل وجاء له بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار على شكل ذهب واحتياطات من العملة الصعبة. وكان اقليم السويد أقل فائدة اقتصادية بالرغم من امتلاكه عدد من مناجم الفحم، وضحى موقف الرايخ من العملة الصعبة في مطلع عام ١٩٣٩ بالغ الحراجة. ولذلك ليس من الامر مفاجأة كبيرة اذا صوب هتلر نظره الى بقية اجزاء تشيكوسلوفاكيا واندفع نحو براغ في آذار ١٩٣٩ ليتفحص حجم الغنيمة جال أتم الاحتلال. فاستولى الالماني على مناجم المعادن الكبيرة فضلاً عن موجودات الذهب وأموال البنك الوطني التشيكي، ثم استفيد منها بسرعة لانعاش الصناعة الالمانية، بينما تم استغلال صناعة الاسلحة التشيكية المربحة لجني العملات لصالح المانيا عن طريق بيع (أو مقايضة) منتوجاتها الى الزبائن في البلقان. واستولى كذلك على الطائرات والدبابات والاسلحة التشيكية لتزويد الفرق الالمانية بها ولبيع القسم الباقي لجني عملة صعبة. فأعطى كل هذا بالاضافة الى الانتاج الصناعي التشيكي دعماً عظيماً للقوة الالمانية في اوروبا، وفتح لبرنامج هتلر التسليحي العليل ان يستمر حتى الازمة المقبلة. وكان «الحل» الوحيد أمام هذا النظام لحل الصعوبات البنيوية والازمات الناجمة عن الدكتاتورية واعادة التسلح هو مزيد من الدكتاتورية واعادة التسلح . . . هذا ما اشار اليه تيم ماسون.

وثالث العواقب - والمشاكل - فكانت: الى أي مدى ستستطيع المانيا الاستمرار بسياسة الغزو والنهب هذه دون انهاك نفسها؟ لقد بدا ممكناً أن تقهر المانيا ضعاف جاراتها وتجنّي مواد أولية وعملات صعبة وتكسب اقليم جديدة ما انطلقت في مسيرة اعادة التسلح وتجهزت قواتها المسلحة بأسلحة حديثة. وبحلول نيسان/ ايار عام ١٩٣٩ كان واضحاً أن بولندا هي المحطة التالية. هنا

يطفئ السؤال التالي: أكان بوسع ألمانيا، وإن سهل عليها غزو بولندا، أن تواجه فرنسا وبريطانيا - أي الانغماس في حرب سيخلق تهديداً مهولاً لاقتصاد ألمانيا الكبرى التي لا تزال شديدة الاعتماد على المواد الأولية المستوردة؟ يوحى المتوفر من الدليل أن هتلر حين انتوى المخاطرة بمقارعة الديمقراطيات الغربية عام ١٩٣٩ فإنما فعلها والامل يحذوه أن تتسحب تلك الديمقراطيات مرة أخرى وتسمح له بخوض حرب تهب محدودة أخرى؛ ضد بولندا وحدها، وهذا ما سيتيح للاقتصاد الألماني التحضير لحربه الأولى مع القوى العظمى في منتصف الأربعينيات تقريباً. وبدأ هتلر أنه حتى الصراع المبكر مع هذه القوى يستحق المخاطرة به نظراً لضعف القوة الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا وبريطانيا، وتردد قيادتهما السياسيتين سنة ١٩٣٩، وحتى لو تعثرت العمليات العسكرية في خطوط حرب ١٩١٤ - ١٩١٨، فإن زمام المبادرة الألمانية بفضل سلاحها الحديث لن يتآكل الا بصورة بطيئة. بيد أن المصاعب ستمسك بخناق الفوهرر ونظامه لو مدت الولايات المتحدة يد العون للحلفاء، أو إذا طالت العمليات الاراضي الروسية، حيث ستحتضن ارض البلد الواسعة قتال استنزاف طويل وهذا ما يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد.

ومن الناحية الأخرى ولما كان النظام النازي يعتاش على الغزو، وهتلر يستدير من ضم اقاليم هنا الى اقاليم هناك، فأنى أمكن إيقاف ذلك؟ لقد اوحى له منطق جنون عظمته انه ما من دولة اوروبية أخرى ينبغي أن ترتدي قفاز التحدي لألمانيا، وربما في العالم. وبهذه الوسيلة لا غيرها سيقضي على خصومه، وسينهى «المشكلة اليهودية» وسيقف رايج الالف عام على اسس صلبة. فكان الفوهرر الألماني مختلفاً تماماً عن سلفيه فريدريك وبسمارك في مشاريعه المجنونة للسيطرة على العالم واستهانتة المطلقة بكل العوائق التي تقف في طريق تنفيذ مخططاته. وهكذا انكب هتلر كبشأن اليابانيين على محاولة تغيير النظام العالمي

بأسرع ما يمكن بعد أن سكنت في نفسه هذه الاطماع الجنوبية طويلة الامد،
وبعد أن اراد منها الهرب من الازمات الراهنة.

فرنسا وبريطانيا

كان موقف فرنسا وبريطانيا ازاء هذه العاصفة المكثفة صعباً وحرماً على
نحو متزايد. اذ كانت كلتاهما، برغم وجود الاختلافات الكثيرة بينهما،
ديمقراطيتين رأسماليتين حرتين تضررتا بشدة في الحرب، وبقينا عاجزين (برغم
بذل اقصى الجهود) عن استعادة ذكريات وضع الاقتصاد الإدواري السياسي
المزدهر في سالف الاعوام، وشعرتا بوطأة ضغط قاس ومتنام من الحركة العمالية
المحلية، ومن الرأي العام لديهما الراغب في تحاشي أي صراع آخر والأكثر اهتماماً
بالقضايا الداخلية «الاجتماعية» من الشؤون الخارجية. وهنا لا يمكن القول بأي
حال أن دبلوماسيتي لندن وباريس كانتا متطابقتين. اذ اختلفت احدهما عن
الآخرى في كيفية معالجة «المشكلة الالمانية» وهو ما يعزى الى تباين موقعهما
الجغرافي - الاستراتيجي واختلاف الضغوط التي تعرضت لها حكومتا البلدين.
لكنهما وان اختلفتا في الوسيلة قد اجتمعتا على الغاية فأمستا ابرز قوتين في
الوضع القائم في سني ما بعد ١٩١٩ المليئة بالازمات.

ثم برزت فرنسا في مطلع الثلاثينيات الأقوى والأكثر نفوذاً، في أقل تقدير
على المسرح الاوروبي الأهم فامتلكت طوال هذه السنين ثاني أكبر جيش بين
القوى العظمى (بعد الاتحاد السوفيتي؛ وكذلك ثاني أكبر قوة جوية (بعد الاتحاد
السوفيتي أيضاً). أما نفوذها الدبلوماسي فكان عظيماً، وخاصة في جنيف
وأوروبا الشرقية. وكانت قد عانت من انحطاط اقتصادي رهيب في اعقاب عام
١٩١٩ حين اضطرت الى تعديل الفرنك بعد أن أدركت صعوبة الاعتماد على

الاعانات الانكلو - امريكية، وان التعويضات الالمانية ابعد مما توقعت . لكن تثبيت بوينكار للعملة عام ١٩٢٦ وضع الصناعة الفرنسية في بحبوحة من الانتعاش : اذ قفز انتاج الحديد الخام من ٣,٤ مليون طن سنة ١٩٢٠ الى ١٠,٣ مليون طن سنة ١٩٢٩ ، وانتاج الفولاذ من ٣ مليون الى ٩,٧ مليون طن، والسيارات من ٤٠ ألف الى ٢٤٥ ألف سيارة، بينما افلتت المواد الكيميائية والكهربائية من الهيمنة الالمانية قبيل الحرب . وادى تثبيت الفرنك الى انعاش التجارة الفرنسية، واعطاها رصيد بنك فرنسا من الذهب نفوذاً في اوروبا الوسطى والشرقية . وبدأت فرنسا حتى يوم «الاكتساح العظيم» أقل البلدان تأثراً بفضل مقتنياتها من الذهب وقيمة عملتها الطيبة، ولاعتماد الاقتصاد الفرنسي على السوق العالمية أقل من بريطانيا (مثلاً).

ومهما يكن من أمر، أخذ الاقتصاد الفرنسي بالانهيار بطريقة مستمرة مرعبة . وعنت المحاولات العقيمة لتجنب انخفاض قيمة الفرنك حين نفذ رصيد البلدان الكبيرة الأخرى من الذهب أن الصادرات الفرنسية فقدت قابليتها التنافسية أكثر وأكثر، وان تجارتها الخارجية قد انحطت : فبعد بضع سنين من الشلل جاء قرار عام ١٩٣٥ بتخفيض مقدار العملة ليوجه ضربة قاصمة للقطاع الصناعي المترنح، الذي تضرر أكثر حين فرضت ادارة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ نظام الاربعين ساعة عمل في الاسبوع وازدادت الاجور . فعمل هذا القرار اضافة الى انحطاط قيمة الفرنك الرهيب في تشرين الاول ١٩٣٦ على التعجيل في تسريب الذهب خارج فرنسا ومفاقمة الوضع السيء لرصيدها الدولي . أما بالنسبة للقطاع الزراعي الذي استثمر نصف مساحة البلد والذي بقيت محاصيلة أقل نفوذاً في اسواق اوروبا الغربية فقد ابقى فيض الانتاج على انخفاض الاسعار وقلل مقدار الدخل الفردي المنخفض اساساً، وهو اتجاه ساهم في نموه رجوع فاقد اعمالهم في الصناعة الى القرى . لقد كانت الفائدة الوحيدة (والمشكوك

فيها) المرجوة من هذه العودة هو تغطيتها على العدد الحقيقي للبطالة. فتضاءل تشييد البيوت، وركدت الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات في فرنسا في ذات وقت انتعاشها في الاماكن الأخرى. فصارت قيمة الفرنك عام ١٩٣٨ ما يعادل ٣٦٪ من قيمته عام ١٩٢٨، وانخفض الانتاج الصناعي الى ٨٣٪ فقط مما كان عليه قبل عقد خلا، وانتاج الفولاذ الى ٦٤٪، والبناء الى ٦١٪. وربما كان اسوأ رقم - بالنظر الى مضامين القوة الفرنسية - هو مقدار الدخل القومي الذي انخفض بمقدار ١٨٪ في سنة ميونخ أقل مما كان عليه عام ١٩٢٩، في سنة كانت فيها المانيا أشد خطورة، وفي وقت اصبحت فيه اعادة التسليح امراً حيوياً.

وعليه سيكون من السهل ايضاح تردي كفاءة فرنسا العسكرية في الثلاثينيات من خلال النظر الى المعايير الاقتصادية فقط. فقد عززت فرنسا بسخاء انفاقاتها الدفاعية (وخاصة للجيش) في ميزانية السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ مستفيدة من الرخاء النسبي لنهاية العشرينيات ولقلقها من اعادة التسليح الالماني السري. وأسفاه على الآمال الخادعة التي شعلت بصيصها محادثات نزع السلاح في جينيف، ونتائج الكساد التي اعقبتها. فلا زالت الانفاقات الدفاعية تمثل في عام ١٩٣٤ (٤,٣٪) من اجمالي الدخل القومي الذي تم انجازه عام ١٩٣٠ - ١٩٣١، لكن معدل الانفاق لم ينخفض الا بمقدار اربعة ملايين فرنك نتيجة لركود الاقتصاد سريعاً. وبرغم سعي حكومة الجبهة الشعبية بقيادة (ليون بلوم) الى قلب هذا الانخفاض في الانفاقات الدفاعية، فقد ظلت انفاقات عام ١٩٣٠ هي الاعلى ولم يتم تخطيطها الا بحلول عام ١٩٣٧ - وذهبت معظم تلك الزيادة الى اصلاح ابرز العيوب في جيش الميدان، ولبناء مزيد من التحصينات. وفي تلك السنين الخطرة انطلقت المانيا قدماً اقتصادياً وعسكرياً: «تراجعت فرنسا خلف بريطانيا و المانيا في انتاج السيارات، واحتلت المرتبة الرابعة في تصنيع الطائرات، من المرتبة الاولى الى الرابعة في ظرف أقل من عقد،

وحقق انتاجها من الفولاذ زيادة ضئيلة بلغت ٣٠٪ بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٧ مقارنة مع الزيادة الصناعية الالمانية البالغة ٣٠٠٪، وركد انتاجها من الفحم كثيراً في نفس هذه الاعوام الخمسة، وهو تطوير يجد ايضاحه الجلي بعودة حقول فحم السار في مطلع ١٩٣٥ والزيادة المتحققة في الانتاج الالمانى من ذلك».

فاستحال على فرنسا أن تعيد تجهيز صفوفها المسلحة الثلاثة بشكل مرضي وان انفقت (كما في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨) أكثر من ٣٠٪ من ميزانيتها على الامور الدفاعية بسبب انحطاط اقتصادها السريع، وتحملها فوائد الديون وانفاقات حرب (١٩١٤ - ١٩١٨) التي استهلكت نصف مقدار الانفاق الكلي. ومن دواعي السخرية أن تتمتع البحرية العقوق بأكثر حصة من تلك الانفاقات، وامتلكت اسطولاً حديثاً عام ١٩٣٩ - وذلك ما لم يقدم غير عون ضئيل في صد الضربة الالمانية برأ. وأما أكثر قوة تضررت فهي القوة الجوية التي عانت من العوز المالي، والتي احتالت عليها صناعة المعدات الجوية المبعثرة وصغيرة النطاق بانتاجها خمسين أو سبعين طائرة فقط شهرياً في الفترة (١٩٣٣ - ١٩٣٧)، أي حوالي عشر الانتاج الالمانى. فقد انتجت المانيا في عام ١٩٣٧ (مثلاً) ٦٠٦, ٥ طائرة بينما انتجت فرنسا ٣٧٠ طائرة فقط (أو ٧٤٣ طائرة كما جاء في احد المصادر) ولم تبدأ الحكومة بتحويل الاموال الى صناعة الطائرات الا بحلول عام ١٩٣٨، فبلغت عنق الزجاجة الحتمي الذي تزامن مع توسيع مفاجيء تماماً، ناهيك عن نشوء مشاكل التصميم والطيران الناجمة عن التحول نحو انتاج طائرات جديدة فائقة الاداء. ولم توافق القوة الجوية على استخدام أولى ثمانين مقاتلة ديوتين الا في كانون الثاني - نيسان ١٩٤٠ مثلاً، وشرع طياروها بالتدريب عليها يوم بدأت الحملة الخاطفة لالمانيا.

ويعترف الكثير من المؤرخين بوجود مشاكل اجتماعية وسياسية ضاربة

الجنود، كرامة وراء هذه المضاعف الاقتصادية والسياسية. اذ تعرض المجتمع الفرنسي الى انهيار مروع في المعنويات والتلاحم الاجتماعي مع تقدم الزمن في الثلاثينيات، وذلك نتيجة لصدمة خسائر الحرب العظمى، وقنوطه بسبب الضربات الاقتصادية والاحباطات المتكررة، وهموم الانقسامات الطبقيّة والتناحرات الايديولوجية التي فاقمها جنوح الساسة غير المجدي لمعالجة مشاكل انخفاض قيمة العملة، والتضخم، ونظام العمل الاسبوعي لاربعين ساعة، اضافة الى اشتداد وطأة الضرائب الباهظة، واعادة التسلح. كما خلق ظهور الفاشية في أوروبا (في الاقل ابان الحرب الاهلية الاسبانية) مزيداً من الانشقاقات في الرأي العام الفرنسي بدلاً من ان يفضي الى تلاحم مقدس بين صفوف الجماهير، فأثر اليمين المتطرف ان يهتفوا في الشوارع: «الى بلوم يا هتلر»، ومقت كثيرون من اليسار زيادة الانفاقات التسليحية وكذلك الالغاء المزمع لنظام العمل اربعين ساعة في الاسبوع. فتعاورت هذه التناحرات الايديولوجية مع تقلب الاحزاب وانعدام الاستقرار المزمع لحكومات فرنسا بين الحزبين (اذ حدث ٢٤ تغييراً بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٠) لتقدم انطباعاً عن مجتمع وصل احياناً الى شفير حرب اهلية. فاستطاع بالكاد حتى حين اقتربت الازمات من ذروتها أن يقف بوجه تحركات هتلر الوقحة واندفاعات موسوليني في تحقيق مآربه.

فترك كل هذا تأثيره على العلاقات بين السلطتين العسكرية والمدنية مثلما هو شائع في الشؤون الفرنسية سابقاً، وامتد حتى الى مكانة الجيش في المجتمع. ولكن كانت هناك سلسلة من مواطن الضعف الفرنسي، بعيداً عما وجب على الزعماء خلقه من جو مريب أو مزيج. اذ انعدم وجود هيئة فاعلة مثل لجنة الدفاع الامبراطوري أو اللجنة الفرعية لرؤساء الأركان في بريطانيا العظمى، من أجل لم شمل الفرعين المدني والعسكري لغرض التخطيط الاستراتيجي بطريقة نظامية، أو حتى للتنسيق بين وجهات نظر الفروع المتضاربة. وكان الأشخاص

الذين تبوءوا الزعامة في الجيش مثل غاميلان، وجورج، وويغاند، وأخيراً بيتان قد تجاوزوا الستين والسبعين من اعمارهم، وتميل آراؤهم الى الدفاع والحذر، وعدم الاهتمام بالابتكارات التكتيكية. ولما رفضوا ببلاهة مقترحات ديغول بتشكيل جيش دروع حديث لم يكلفوا انفسهم عناء تبني طرق بديلة لاستخدام اسلحة الحرب الجديدة. كما اهملوا تطبيق سياسة الجيوش المتجحفلة. وتجاهلوا مسائل السيطرة على المعركة ولم يعيروا اهتماماً لمجهود الاستخبارات الفرنسية التي توفقت في جمع معلومات دسمة عما كان يزعم الالمان تنفيذه، فقد استشرى عدم اقتناع بجدوى استخدام التشكيلات المدرعة واسعة النطاق، وهو ما اتبعه الالمان في مناوراتهم، ولم يمس احد أياً من التراجع عن مدرعات غودريان (البانزر) التي ارسلت لمكتبات جميع الحاميات. ان ما عناه هذا هو أنه حتى حين تحفزت الصناعة الفرنسية وانتجت اعداداً ضخمة من الدبابات - مثل السوموا - ٣٥ بنوعية جيدة جداً - لم يكن ثمة اقتناع طيب باستخدامها. وهكذا سار الامر الى بروز مصاعب استثنائية بوجه الجيش الفرنسي في مهمة تعويضه عن الخور الاجتماعي السياسي والانحطاط الاقتصادي اللذين سينتابا البلد لو قدر له ان يذهب الى حرب عظمى أخرى، وما تلك المصاعب الا بسبب هذه العيوب التي اصابته بنيته القيادية والتدريبية.

كما لم يتسن التغلب على هذه المعوقات مثلما كانت الحالة قبل عام ١٩١٤ عن طريق النجاحات الدبلوماسية الفرنسية واستراتيجية التحالف النافعة. بل على العكس من ذلك اصبحت تناقضات سياسة فرنسا الخارجية أكثر انفصاحاً منذ مطلع الثلاثينات. وتكمن أولى هذه السمات في تشوش تبني سياسة دفاعية خلف خط ماجينو لما بعد اتفاقية لوكارنو، وكذلك الرغبة بايقاف التوسع الالماني في اوروبا الشرقية لو دعت الحاجة لذلك عن طريق التقدم «الى الإمام» لمساعدة حلفاء فرنسا في القارة كما نصت المعاهدات. غير ان استعادة المانيا لاقليم

(اليسار) عام ١٩٣٥ واعادة احتلال هتلر لمنطقة الراين المنزوعة السلاح ليلاً قوض من امكانية التقدم الفرنسي، حتى وان تدارس القادة العسكريون فكرة شن عمليات هجومية. الا أن ذلك لا يقارن بشيء أمام الضربات التي تلقتها فرنسا من الناحيتين الدبلوماسية والاستراتيجية عام ١٩٣٦: اذ حول النزاع حول الازمة الحبشية ايطاليا من حليف محتمل ضد المانيا الى خصم لفرنسا، ثم كانت بداية الحرب الاهلية الاسبانية بكل ما حملته من آفاق بروز فاشية أخرى في مؤخرة فرنسا، وانكفاء بلجيكا ووقوفها على الحياد بكل ما إنطوى عليه ذلك من مضامين استراتيجية. ومع نهاية تلك السنة المأساوية، لم يعد بوسع فرنسا الوقوف وحيدة على حدودها الشمالية الشرقية، واستبعدت فكرة الاندفاع نحو الراين لمساعدة حليف شرقي ما في أوروبا. ولما حلت ازمة ميونخ ارتعب كثير من الزعماء الفرنسيين من احتمالية وجوب الوفاء بالتزامهم تجاه تشيكوسلوفاكيا. وأخيراً وجدت فرنسا بمجرد توقيع اتفاقية ميونخ ان الاتحاد السوفيتي هو الاكثر عداءً للاتفاق مع الغرب، ولم يعد ينظر الى الميثاق الفرنسي - الروسي لعام ١٩٣٥ بجدية.

وفي خضم هذه الظروف الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية المعقدة، لا يبدو مثيراً لكثير من الدهشة أن تتكأ الاستراتيجية الفرنسية على الدعم البريطاني الشامل في أية حرب مستقبلية لها ضد المانيا. وثمة اسباب اقتصادية جلية وراء ذلك. اذ اعتمدت فرنسا كثيراً على الفحم المستورد (٣٠٪) والنحاس (١٠٠٪) والنفط (٩٩٪)، والمطاط (١٠٠٪)، وكذلك مواد اولية حيوية أخرى جاء جلها من اصقاع الامبراطورية البريطانية وحملة الاسطول التجاري البريطاني. فاذا جاءت «حرب شاملة» فلربما اجتاج الفرنك المتداعي القيمة مرة أخرى الى مساعدة بنك انكلترا ليبقى في السوق المالي، والواقع أن فرنسا شعرت بالاعتماد القوي على الدعم المالي الانكليزي في عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٧. وعلى عكس

هذا، لا يمكن قطع المانيا عن امدادات ما وراء البحار الا بفضل الاستعانة بالبحرية الملكية. كما نشأت الحاجة في أواخر الثلاثينات الى عون القوة الجوية الملكية، وفي جميع هذه الوجوه، ثمة منطق طويل المدى في سياسة فرنسا في المقاومة السلبية الاستراتيجية. فهي اذ افترضت امكانية صد اي هجوم الماني على الغرب كما حصل عام ١٩١٤، فاذا ستكون الهيمنة للمصادر الانكلو - فرنسية أخيراً، وبالتالي ارغام المانيا على التخلي عن الاقاليم التشيكية والبولندية التي فقدت مؤقتاً في الشرق.

ومع ذلك يصعب القول أن استراتيجية فرنسا المنطوية على «انتظار بريطانيا» كانت رحمة. فمن الواضح انها سلمت زمام المبادرة الى يد هتلر الذي اوضح بعد عام ١٩٣٤ مراراً انه عارف بكيفية تولي هذا الامر. فضلاً عن ذلك كبلت هذه الاستراتيجية ايدي فرنسا بالرغم من وجود اشخاص أثروا سياسة الحزم أمثال غاملان وبونيه، وما برحت بريطانيا منذ عام ١٩١٩ تحت فرنسا^(١) على تبني سياسة تصالحية ألطف تجاه المانيا، وكرهت بشدة ما سمي بالعناد الغولي المتصلب، ولم تظهر بريطانيا لسنوات بعد تولي هتلر زمام السلطة في المانيا حكومة وشعباً اي تقييم كبير لمعضلة الأمن الفرنسي، بل ان بريطانيا عارضت وبشدة الالتزامات العسكرية الفرنسية تجاه «الدول الخلف» في اوروبا الشرقية، وحين اضحى التعاون الانجليزي الفرنسي أمراً لا مفر منه عمدت بريطانيا الى الضغط على فرنسا للتخلي عن التزاماتها. وقد عملت بريطانيا حتى قبل أزمة تشيكوسلوفاكيا على خلع سياسة فرنسا القديمة المتشددة حيال برلين دون تقديم أي شيء جوهري بديلاً عنها. وفي ربيع ١٩٣٩ فقط اندمج البلدان سوية بشكل حقيقي في اطار حلف عسكري مناسب، وحينئذ ايضاً بقيت شكوكهما السياسية

(١) Galic : خاص او متعلق بفرنسا وكانت تسمى سابقاً بلاد الغول.

المتبادلة غير مبددة. ويبدو ان من العدل القول، كما سئرى ادناه، أن «بريطانيا» لم تكن «خوؤنة» بالدرجة التي كانت فيها قصيرة النظر ملكها تفكيرها التأملى وغلبها هاجس عشرات المشاكل الداخلية والامبراطورية التي رزحت تحت وطأتها. بل ان ذلك يؤكد حقيقة انها اضعف من ان تركز اليها السياسة الفرنسية اذا ما اريد احتواء التوسع الالماني.

ولعل اسوء الحسابات الفرنسية واشدها خطأ هو الاعتقاد بأن بريطانيا كانت في أواخر الثلاثينات قادرة على المساعدة على وقف التحديات الالمانية مثلما كانت عليه عام ١٩١٤. فبرغم أن بريطانيا كانت لما نزل قوة هائلة تتمتع بامتيازات استراتيجية عديدة ولديها اجمالي ناتج صناعي وامكانيات تصنيعية بلغت ضعف ما لدى فرنسا، فان مكانتها أمست أقل تأثيراً ونفوذاً مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. ومن الناحية النفسية، أصاب الامة البريطانية ذعر الحرب العالمية الاولى، وتحررت من اوهامه بعدئذ بسلام «قرطاجي» عقيم. وتزامن الانقلاب الشعبي ضد التسليح والالتزامات القارية وأي اهتمام بتوازن القوى، مع التحقيق الكامل للديمقراطية البرلمانية من خلال توسيع (حق التصويت الدستوري في عامي ١٩١٨ و ١٩٢٨) وكذلك ظهور حزب العمال. وبدا أيضاً أن السياسة الوطنيين أجالوا المسألة «الاجتماعية» في باهم أكثر من سياسة فرنسا - وهي حقيقة عكسها المبلغ الصغير من الانفاق العام المخصص للقوات المسلحة (١٠,٥٪) عام ١٩٣٣ مقارنة مع مبالغ المرصودة للخدمات الاجتماعية (٦,٤٦٪) وعمد بالدوين وتشمبرلين مراراً الى تذكير رفاقهم في مجلس الوزراء أن هذا ليس بالجو المناسب لكسب الاصوات من خلال التدخل في المشاكل العويصة لوسط وشرقي اوروبا التي تتمتع حدودها بقدااسة اقل (في عيون الوايتهول).

كما اوحى المنظر الدولي بعد عام ١٩١٩ بالحذر وعدم الالتزام حتى بالنسبة للجماعات السياسية والمخططيين الاستراتيجيين الذين اهتموا بالشؤون

الخارجية أكثر من القضية الاجتماعية. فما ان انجلى غبار الحرب، حتى شرعت الدومينيونات المستقلة تطالب باعادة الاعتراف بمكانتها. وحين حصل لها ذلك بمقتضى اعلان بلفور لعام ١٩٢٦ وتشريع وستمنستر لعام ١٩٣١، اصبحت دولاً مستقلة من الناحية الفعلية ولها سياساتها الخارجية المستقلة إن شاءت. فلم تكن أي منها راغبة بخوض غمار حرب من أجل الشؤون الأوروبية، بل ان بعضها مثل جنوب افريقيا وكندا كانت نافرة من القتال على أي شيء. فاذا جنحت بريطانيا الى المحافظة على صورة الوحدة الامبراطورية فهذا يقتضي أن تذهب فقط الى الحرب على قضية تجتذب دعم الدومينيونات، وقد بقيت لندن واعية بأهمية البعد غير الأوروبي في جميع قراراتها الخارجية حتى حين اتحدت الدومينيونات بوجه التهديد الألماني واليطالي والياباني. ويبقى الشيء الأكثر أهمية وهو نشاطات «السياسة الامبراطورية» حسب المصطلحات العسكرية البحتة، التي انشغل بها الجيش البريطاني والقوة الجوية الملكية في الهند والعراق ومصر وفلسطين، وأماكن أخرى. والواقع أن الجيش البريطاني وجد نفسه في أكثر سني ما بين الحربين يحاكي الدور الفكتوري: اذ اعتبر التهديد الروسي للهند اعظم تهديد استراتيجي، وانصب النشاط العملياتي اليومي على ابقاء الشعب هادئاً. وأخيراً، تعزز هذا الاتجاه الامبراطوري في السياسة البريطانية الكبرى مع انهماك البحرية الملكية بارسال «اسطول رئيسي» الى سنغافورة، ومع اهتمام الوايتهول المبرر بالدفاع عن ممتلكاتها البعيدة المكشوفة أمام اليابانيين.

فبرغم ان الازدواجية الاستراتيجية لـ (اليانوس) زي عتيق، فان ما هو أشد مخافة هو أن عليها الآن السير في ذلك بقاعدة صناعية بالغة الضعف. فالانحذار اضحى سبيل الانتاج التصنيعي البريطاني في العشرينات والسبب الجزئي هو عودة الاسترليني الى قاعدة الذهب بمستوى عال جداً. وتعرض الاقتصاد البريطاني السقيم لهزة طالت حتى جذوره نتيجة الانحطاط العالمي لعام

١٩٢٩. برغم أنه اصابه اذى أقل من الذي أصاب امريكا أو المانيا. فانحطت صناعة المنسوجات البريطانية التي كانت تشكل ٤٠٪ من الصادرات الى الثلثين، وهبط انتاج الفحم بنسبة الخمس وهو ما كان يشكل ١٠٪ من الصادرات، وتضرر بناء السفن حتى وصل عام ١٩٣٣ الى ٧٪ من انتاج ما قبل الحرب، وتقلص انتاج الفولاذ الى ٤٥٪ في الاعوام الثلاثة (١٩٢٩ - ١٩٣٢) وكذلك الحديد الخام بنسبة ٣٥٪ وهكذا استمرت حصة بريطانيا في التجارة العالمية بالانخفاض من ١٤،١٥٪ (١٩١٣) الى ١٠،٧٥٪ (١٩٢٩) والى ٩،٨٪ (١٩٣٧). وأشد مرارة من ذلك، أن الارباح غير المنظورة المكتسبة من بناء السفن والتأمين واستثمارات ما وراء البحار أضحت عاجزة عن سد الفجوة التجارية المنظورة، فعاشت بريطانيا في مطلع الثلاثينات على رأسها. وهنا ادرك سياسة بريطانيا الخطر المحيى باقتصاد امتهم بعد أزمة عام ١٩٣١ التي افضت الى سقوط حكومة العمال ثم القرار بالتخلي عن قاعدة الذهب.

ولدرجة ما، ربما انطوى استيعاب هؤلاء السياسيين للمعضلة على بعض المبالغة. فبحلول عام ١٩٣٤ شرع الاقتصاد يستفيق ببطء من صدمته. وبينما ذويت الصناعات القديمة في الشمال، أخذت بالنمو صناعات جديدة - الطائرات والسيارات والبترو كيمياويات والسلع الكهربائية. وهيات المتاجرة مع (كتلة الاسترليني) دعماً معيناً للصادرات البريطانية. وساعد المستهلك البريطاني الهبوط الذي حصل في اسعار المواد الغذائية والمواد الخام البريطانية. لكن هذه المنعشات لم تكن كافية لخزينة قلقت على رصيد بريطانيا الضعيف في الخارج وعلى اي طلب آخر على الاسترليني. وكانت الاولوية المطلقة حسب وجهة نظر المعنيين هي استمرار البلد في شق طريقه في العالم وهو ما عنى الابقاء على الضرائب لاقصى حد والسيطرة على انفاق الدولة وموازنة حسابات الحكومة. وحتى حين أجبرت ازمة منشوريا الحكومة عام ١٩٣٢ الى نقض قاعدة السنين

العشر،^(١) سارعت وزارة المالية الى القول: «يجب الا يتخذ هذا ذريعة لزيادة الانفاق على القوات المسلحة دون النظر الى الوضع المالي والاقتصادي الخطير الذي نحن فيه».

يوحى هذا المزيج من الضغوط الداخلية - السياسية والاقتصادية أن بريطانيا، كفرنسا، شرعت بتخفيض الانفاق على قواتها المسلحة في مطلع الثلاثينيات بمجرد أن بدأت الدول الدكتاتورية بزيادة انفاقها التسليحية. ولم يشهد التسلح البريطاني أول زيادة ملموسة الا حين حل عام ١٩٣٦ بعد مضي بضع سنين على دراسة «النواقص الدفاعية» وصدمة تسلح هتلر والازمة الحبشية، ولكن انفاق ذلك العام كان أقل من انفاق ايطاليا ومساوياً لربع أو ثلث الانفاق الالماني. وحتى في هذه المرحلة حالت ضوابط وزارة المالية وقلق الساسة من الرأي المحلي دون اعادة التسلح بنطاق كامل وهو ما لم يبدأ فعلياً الا عشية أزمة ١٩٣٨. وعلى أية حال، حذرت القوات المسلحة قبل ذلك التاريخ بوقت طويل من استحالة حماية «تجارتنا، واقاليمنا، ومصالحنا الحيوية ضد المانيا، وايطاليا واليابان في وقت واحد»، وحضت الحكومة على «تقليص عدد الإعداء المحتملين والحصول على مساندة الحلفاء المحتملين». وبكلمة أخرى انها الدبلوماسية - دبلوماسية التهدة - المطلوبة للدفاع عن هذه الامبراطورية الضعيفة اقتصادياً والمترامية الاطراف استراتيجياً ضد التهديدات في الشرق الاقصى، والبحر المتوسط وأوروبا نفسها. وشعر رجال الاركان ان بريطانيا لم تكن قوية تماماً في أي مسرح، وتعززت تلك الحقيقة المزعجة مع نهضة القوة الجوية الالمانية التي عرضت قاطني الجزيرة لأول مرة الى العمليات العسكرية المعادية.

(١) أي الامر الذي صدر عن فترة ما بعد عام ١٩١٩ الذي ينص على انخراط القوات المسلحة في حرب كبرى في السنين العشر القادمة.

وثمة دليل على أن هيئة الأركان البريطانية هي الأخرى كانت متشائمة لحد بعيد من مستقبل البلد، مثلما هو شأن المحترفين العسكريين في كل دولة أخرى، إذ زرعت فيهم الحرب العالمية الأولى الحذر وجعلت سمّتهم التشاؤم. غير أن ما لا يعلوه غبار الشك أن بريطانيا قد تفوقت عليها ألمانيا جواً بحلول عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٧، أي أن جيشها الضئيل المعد للخدمة الطويلة لن يفعل إلا القليل في أوروبا، وأن بحريتها لتجد الأمر مستحيلاً عليها السيطرة على المياه الأوروبية «مع» إرسال أسطول رئيسي إلى سنغافورة، ولعل ما أقض مضجع صانعي القرار البريطاني هو الصعوبة البالغة التي اكتنفت عملية إيجاد أولئك «الحلفاء المحتملين» الذين احتاجتهم هيئة الأركان، فلم يعد ممكناً إيجاد الائتلافات التي سبق أن حبكتها بريطانيا للوقوف بوجه نابليون، أو تلك «الصدقات والوئامات» التي آتت ثمارها بعد عام ١٩٠٠. فقد انقلبت اليابان من حليف إلى عدو، وعين الأمر حصل مع إيطاليا. وأمست روسيا وهي القوة «الجناحية» الأخرى (حسب تعبير دوهيو) التي انضمت إلى بريطانيا في معارضة أية هيمنة على القارة تعيش في قوقعة عزلتها الدبلوماسية وشديدة الشك في الديمقراطيات الغربية. أما سياسة الولايات المتحدة في مطلع ووسط الثلاثينيات فكانت مبهمّة أنهكت معها عقول رجال الوايتهول. فهي قد عمدت باصرار إلى نقض الاستراتيجية البريطانية الكبرى بنفس الطريقة - وربّما عن قصد - التي نقضت بها بريطانيا استراتيجية فرنسا تجاه أوروبا الشرقية، حين نأت بنفسها عن أية التزامات دبلوماسية أو عسكرية، وما زالت راغبة عن الانضمام إلى عصبة الأمم، وعارضت بشدة المساعي البريطانية المختلفة لشراء رأي الدول المنادية بالتعديل (عن طريق الاعتراف بمكانة اليابان الخاصة في شرق آسيا، أو تقديمها مدفوعات وترتيبات دفع خاصة (ألمانيا))، وجعلت من خلال سنّها تشريع الحياد لعام ١٩٣٧، الأمر مستحيلاً على بريطانيا الاقتراض من السوق الأمريكية بالطريقة التي فعلتها سابقاً لتمويل الحرب بين ١٩١٤ - ١٩١٧. وعليه ظلت فرنسا حليف بريطانيا

الوحيد ومعها باقي اجزاء الامبراطورية . ومهما يكن من أمر جرّت احتياجات فرنسا الدبلوماسية بريطانيا الى تقديم التزامات في وسط اوروبا وهو شيء عارضته الدومنيونات بحزم والذي لم تكن بنية «الدفاع الامبراطوري» بمستطاعة الوفاء بها . من جانب آخر، استحوذت الاهتمامات الامبراطورية «خارج» اوروبا على الاهتمام والمصادر اللازمين لاحتواء التهديد الالماني . وبالتالي وجد البريطانيون انفسهم في الثلاثينات في ورطه دبلوماسية واستراتيجية دولية لم يكن لها من حل مرض .

هذا القول لا يلغي حقيقة أن بالدوين وتشمبرلين ورفاقهما كان لهم أن يفعلوا الكثير، أو أن ندعي أن المقررين لسياسة التهدة رفضوا جميع السياسات البديلة التي قدمها تشرشل ونقاد آخريّن على أنها غير عملية . فقد ساورت الحكومة البريطانية رغبة صميمية، بالرغم من كل الدلائل المناقضة، بالتوصل الى تقارب «معقول» مع النظام النازي . وأفضى الكره العاطفي للشيوعية الى اهمال أو التقليل من شأن روسيا كعضوة في الائتلاف المعادي للفاشية . واعتبرت الدول المعرضة للخطر الفاشي في اوروبا الشرقية مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا مصدر ازعاج، وعكس انعدام التعاطف مع مشاكل فرنسا روحاً انهماكية . وبولغ في تقدير القوة الالمانية والايطالية باستمرار على اسس واهية، واعتبرت نقاط الضعف البريطانية، مبرراً لعدم اتخاذ اجراء ما . وتطلع رجال الوايتهول الى توازن القوى الاوروبي بنظرة قصيرة الامد ونفعية . وفرضوا الرقابة الدائمة على معارضي سياسة التهدة كتشرشل واجبروهم على الوقوف على الحياد حتى حين زعمت الحكومة أن ليس لها الا أن تأخذ بالرأي العام . وعليه، ثمة قدر كبير من الريبة حيال موقف بريطانيا اللثيم وضيق الافق حتى في هذه الفترة الحرجة، نظراً للمعقولية والموضوعية اللتين انطوت عليهما الارضية التي وقفت وراء رغبة الحكومة البريطانية بتفادي الوقوف بوجه الدول الدكتاتورية .

ومن الناحية الثانية، يوحى أي اطلاع على الحقائق الاقتصادية والاستراتيجية في اواخر الثلاثينيات أن حل المشاكل الأساسية التي اكتفت الاستراتيجية البريطانية الكبرى لا يتأتى بمجرد تغيير الموقف او تبديل رئيس الوزراء. بل ان التناقضات الجذرية كانت تبرز أكثر كلما اضطر تشمبرلين الى التخلي عن التهدئة - بسبب مزيد من اعتداءات هتلر، واهتياج الرأي العام البريطاني. وكما اصرت هيئة الاركان على زيادات كثيرة في الانفاق الدفاعي جادلت وزارة المالية بقولها ان مثل هذا الانفاق سيفضي الى كارثة اقتصادية. وفي عام ١٩٣٧، كانت بريطانيا، كشأن فرنسا، تنفق على الدفاع من اجمالي انتاجها القومي أكثر مما انفقته هي وفرنسا في سنوات ازمت ما قبل عام ١٩١٤، دون أي تحسن ملموس في الناحية الامنية - والسبب يعود ببساطة الى الانفاق التسليحي الاعلى والمحموم لالمانيا المسعورة بهذا النشاط. وما أن ارتفع الانفاق الدفاعي البريطاني من ٥,٥٪ تقريباً من اجمالي الانتاج القومي (١٩٣٧) الى ٨,٥٪ (١٩٣٨) ومن ثم الى ١٢,٥٪ (١٩٣٩)، حتى شرع الاقتصاد المتضعضع بالتضرر. وحين اطلقت الاموال لزيادة التسليح، ابطأت عدم كفاءة المصانع البريطانية والنقص الحاد في المهندسين المهرة من الانتاج المرتقب للطائرات والدبابات والسفن. بيد أن ذلك أجبر بدوره صنوف القوات المسلحة على زيادة طلبياتها من الاسلحة وحاملات الكريات وصفائح الفولاذ والمواد الاخرى من البلدان المحايدة كالسويد والولايات المتحدة، وذلك ما أفضى الى استهلاك احتياطي العملات الصعبة أكثر وخلق تهديداً لميزان المدفوعات. فأضحى رصيدها العالمي اوهى مما سبق نظراً لتقلص خزينها من الذهب والدولارات. وقد أشارت وزارة المالية في تبريرها لاجراءات اعادة التسليح في نيسان ١٩٣٩: «اذ ما كنا تحت تأثير الانطباع أننا قادرون على خوض غمار حرب طويلة مثلما كنا عليه عام ١٩١٤ فنحن كمن يدفن رأسه في الرمال». وما كانت هذه نبوءة طيبة لدولة اعتقد مخطوطها الاستراتيجيون بعدم وجود فرصة لكسب حرب قصيرة،

ولكنهم يأملون لدرجة ما بالسيادة في صراع مطول .

وعلى نفس الدرجة من الخطورة كانت التناقضات التي سادت الوضع العسكري عشية الحرب . فبينما صدر قرار بريطانيا عام ١٩٣٩ بقبول «التزام قاري» رسمي آخر مع فرنسا وكذلك قرارها باعطاء البحر المتوسط اولوية على سنغافورة في نشر القوات البحرية بعض المسائل الاستراتيجية العالقة ، فقد تركا ايضاً المصالح البريطانية في الشرق الاقصى عرضة للعدوان الياباني المقبل . وبنفس الطريقة المنطوية على التناقض ، كانت ضمانات بريطانيا العاجلة تجاه بولندا في ربيع ١٩٣٩ والضمانات اللاحقة لليونان ورومانيا وتركيا ، كلها علامات على اعادة اعتراف الوايتهول بأهمية اوروبا الشرقية والبلقان في توازن القوى الاوروبي بيد أنه لم يكن أمام القوات المسلحة البريطانية غير أفق ضئيل للدفاع عن هذه الاراضي ضد هجوم الماني مبيت .

وباختصار، لم تقدم ، لا سياسات تشمبرلين المتزمتة تجاه المانيا بعد آذار ١٩٣٩ ولا سياسات بديله تشرشل في مايس ١٩٤٠ « حلا » لمعضلات بريطانيا الاستراتيجية والعسكرية وكل ما فعلاه هو اعادة تحديد المشاكل . لقد اصابته سياسته التهدة واللاتهدة بأضرارهما الامبراطورية البريطانية المترامية الاطراف في هذه المرحلة المتأخرة من التاريخ - والتي ما برحت تسيطر على ربع الكون لكنها ملكت ٩-١٠٪ فقط من قوته التصنيعية و « امكاناته » الحربية ، وما كان أمامها سوى أن تختار من بين الشرور . وما لا شك فيه أن قرار ١٩٣٩ بالوقوف بوجه اي اعتداء آخر من جانب هتلر كان قراراً صائباً . لكن ميزان القوى في تلك المرحلة مال ضد المصالح البريطانية في اوروبا وبدرجة أكثر في الشرق الاقصى وبات من الصعب تحقيق نصر نهائي ضد الفاشية دون تدخل القوى العظمى المحايدة . وهذا ما سيأتي معه بمشاكله أيضاً .

القوتان العظميان

البعیدتان عن المسرح

جسد الغموض الذي اكتنف موقف القوتين العملاقتين والمنعزلتين لحد ما (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) أحد أعظم المصاعب التي واجهت صانعي القرار البريطانيين والفرنسيين ولما صارعوا التحديات الدبلوماسية والاستراتيجية في الثلاثينات. أكان الامر يستحق بذل جهود أخرى لاقتناعهما بالتحالف ضد الدول الفاشية حتى ان انطوى ذلك على الرضوخ لمطالب موسكو وواشنطن، واثار موجات النقد الداخلي؟ وأي منهما ينبغي خطب ودها بقوة، وفي أي مجال؟ أوسيكون من شأن التحرك العلني تجاه موسكو، لنقل، أن يستفز بدلاً من أن يردع ألمانيا أو اليابان؟ لقد كان لموقف روسيا وأمريكا نفس الاهمية في نظر برلين وطوكيو. ترى هل ستبقى هاتان القوتان نائيتين بنفسهما لو اعاد هتلر ترسيم حدود اوروبا الوسطى؟ وما سيكون رد فعلهما تجاه اي توسع ياباني في الصين أو حيال العمليات ضد الامبراطورية الاوزوية القديمة في جنوب شرق آسيا؟ وهل ستقدم الولايات المتحدة المعونة الاقتصادية في أقل تقدير للديمقراطيات الغربية مثلما حصل بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٧؟ أو يمكن شراء موقف روسيا بصفقات اقتصادية واقليمية؟ وأخيراً هل تعني شيئاً سياسات هاتين الدولتين المبهمة والتي تنم عن الانطواء على النفس؟ ما هي درجة قوتها في الواقع؟ وما هي اهميتهما في تغيير النظام العالمي؟

ان من الصعب استقاء الاجابة على هذه الاسئلة من مجتمع «مغلق» كالاتحاد السوفيتي. ومع ذلك تبدو الآن اركان النمو الاقتصادي السوفيتي وقوته العسكرية لتلك الحقبة جلية للعيان. والنقطة الاولى والاسطع هي ان الضعف

انتاب قوة روسيا لحد أبعد مما تعرضت له أية دولة عظمى أخرى كنتيجة لخسائر صراع ١٩١٤-١٩١٧ ومن ثم اندلاع الثورة ونشوب الحرب الاهلية. وقل عدد نفوسها من ١٧١ مليون نسمة عام ١٩١٤ الى ١٣٢ مليون عام ١٩٢١. كما ادى فقدان بولندا وفنلندا ودول البلطيق الى حرمان البلد من كثير من المصانع والسكك الحديد والمزارع، فيما حطم القتال الطويل معظم ما تبقى لديه. وعمل الانخفاض الرهيب في التصنيع - أقل من ١٣٪ من انتاجها لعام ١٩١٣ في سنة ١٩٢٠ على اخفاء الانهيار الاكبر في المواد الاساسية: «فانتج ١,٦٪ فقط من خامات الحديد، و ٤,٠٪ من الفولاذ، و ٥٪ من القطن». وتلاشت التجارة الخارجية تماماً، واضحى مجمل انتاج المحاصيل أقل من نصف ما كان عليه قبل الحرب، اضيف الى ذلك أن مجمل الدخل القومي للفرد الواحد تراجع من أكثر من ٦٠٪ الى مستوى يرثى له. ومهما يكن من أمر ولما كان سبب هذه التعاسة المفرطة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية للسنوات ١٩١٧-١٩٢١، فهذا يعني أن تثبيت اركان النظام السوفيتي (وأي نظام آخر في الواقع) مرتبط بتحقيق نهضة في عديد من الميادين. اذ ورث البلاشفة البنية الصناعية لما قبل الحرب واثناءها والمتتمثلة بسلسلة من المصانع، وشبكات السكك الحديد ومعامل الفولاذ. وثمة بنية تحتية اساسية من السكك الحديد والطرق وخطوط التلغراف. وهناك عمال صناعيون بوسعهم العودة الى مصانعهم حال انجلاء غبار الحرب الاهلية. وفي البلاد ايضاً نموذج راسخ للانتاج الزراعي ونمط في بيع المواد الغذائية للمدن والضواحي سهلت العودة اليه يوم قرر لينين (طبقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١) أن يتخلى عن المحاولات العقيمة لـ (شيوعية) الفلاحة والسماح بدلاً عن ذلك للمزارع الفردية بممارسة نشاطها. ولذلك عاد الانتاج الزراعي بحلول عام ١٩٢٦ الى مستواه قبل الحرب، وتبعه في ذلك الانتاج الصناعي بعد عامين. لقد كلفت الحرب والثورة روسيا ثلاثة عشر عاماً من النمو الاقتصادي، لكنها استعدت الآن لاستئناف زحفها الامامي.

بيد أن هذا «الزحف» لا يتوقع له أن يتم بالسرعة المرجوة - ربما ليس كما اراد الطاغية ستالين- وروسيا تزرع تحت وطأة عيوبها الاقتصادية التقليدية. فهي اذ افتقرت الى الاستثمارات الاجنبية توجب عليها جباية رأس المال بطريقة ما من المصادر المحلية لتمويل الصناعة واسعة النطاق «اضافة الى» تأسيس قوات مسلحة في أحضان عالم عدواني. أما وقد زالت الطبقة الوسطى التي كان ممكناً تشجيعها لخلق رأس المال أو سلبها مقابل ديمومة وجودها، وبقاء ٨٧٪ من الشعب الروسي (١٩٢٦) يزرعون في قاع القطاع الزراعي الذي لا زال معظمه في ايدي الاهالي، لم يجد ستالين من بد سوى جمع الاموال وفي ذات الوقت زيادة التوجه من الزراعة الى الصناعة الى التحول الى المزارع الجماعية واجبار الفلاحين على المشاعية، والغاء دور الكولاكين^(١)، والسيطرة على المحصول بعد حصاده مباشرة، وثبتت قيمة الاجور المدفوعة لعمال المزارع واسعار الغذاء (الاعلى بكثير) المقررة لاعادة بيع المحصول. وهكذا أقحمت الدولة نفسها بين المنتجين في الريف والمستهلكين في المدن بطريقة وحشية قاسية، وانتزعت الاموال من كلا الطرفين لحد لم يجرؤ النظام القيصري على بلوغه. وفاقم هذا رفع الاسعار المتعمد، وفرض سلسلة من الضرائب والرسوم، والضغط المسلطة على كاهل الفرد لبيان مدى ولائه للنظام من خلال بيعه سندات الدولة. فكانت النتيجة النهائية أن انحطت حصة اجمالي الانتاج القومي الروسي المخصصة للاستهلاك الفردي الى مستوى مخيف هو ٥١ - ٥٢٪ فيما بلغت تلك الحصة في بلدان أخرى بفضل انطلاقها في التصنيع حوالي ٨٠٪.

ولهذا «الاقتصاد المبني وفق الاوامر» الاشتراكية عاقبتان اقتصاديتان متضاربتان. الاولى هي الانحطاط الكارثي في الانتاج الزراعي السوفيتي بسبب المقاومة التي ابداهها الكولاكيون (واشخاص آخرون) ضد المزارع الجماعية

(١) المزارعون الاغنياء المسيطرون على المزارع في روسيا.

المفروضة بالقوة حتى تمت تصفيتهم . كما خلق ذبح حيوانات المزارع كاجراء وقائي انخفاضاً كبيراً في مقادير اللحم و انتاج الحبوب وانحدر المستوى المعيشي كثيراً - اذ انخفض عدد الخيول من ٣٣,٥ مليون عام ١٩٢٨ الى ١٦,٦ مليون عام ١٩٣٥ ، وعدد المواشي من ٧٠,٥ مليون الى ٣٨,٤ مليون رأس ، ولم يستعد المستوى المعيشي عافيته الا في عهد خروشوف . واجريت الحسابات الخاصة المتعلقة بنسبة الدخل القومي الذي عاد فيما بعد الى الزراعة على شكل جرارات ومعدات كهربائية - مقابل المبالغ التي امتصها نظام المزارع الجماعية وتحديد الاسعار - لكن هذه محاولة غامضة النسبة لغرضنا هنا ، ذلك أن مصانع الجرارات مثلاً قد صممت من يوم انشائها لتحويلها الى مصانع لانتاج الدبابات الخفيفة ، أما الفلاحون فلا يرجى منهم فائدة في مجابهة الفيرماخت (الجيش الالمانى) . واما الشيء الذي لا جدال فيه فهو ان الانتاج الزراعي السوفيتي في هذا الوقت قد انهار . ويمكن تخمين عدد الضحايا وخاصة الذين هلكوا في مجاعة عام ١٩٣٣ بملايين الانفس . ولما بدأ الانتاج بالتحسن في نهاية الثلاثينات ، انما ساعدته مئات الالوف من الجرارات وحشود العلماء الزراعيين وجيوش من العاملين في المزارع الجماعية المسيطر عليها عن كثب . لكن الثمن كان باهظاً من الناحية البشرية .

وأما العاقبة الثانية فكانت حميدة للغاية في أقل تقدير لأغراض القوة الاقتصادية - العسكرية السوفيتية . فبعد هبوط الحصص الاستهلاكية من اجمالي الانتاج القومي الى مستوى لم تبلغه دولة في التاريخ الحديث ، اضحى الاتحاد السوفيتي قادراً على تخصيص نسبة هائلة تبلغ ٢٥٪ من اجمالي انتاجه القومي للاستثمار الصناعي مع بقاء امتلاكه مقادير كبيرة لانفاقها على التعليم ، والعلوم ، والقوات المسلحة . وبينما تم تغيير مكان عمل جل الشعب الروسي بنسبة عالية وانخفض عدد العاملين بالزراعة من ٧١٪ الى ٥١٪ في الاعوام ١٩٢٨ - ١٩٤٠ ،

كان الشعب ايضاً متعلماً بنسبة لم يسبق لها مثيل . وكان هذا امراً حيوياً لأن روسيا عانت دوماً - بالمقارنة مع المانيا أو أمريكا مثلاً - من امتلاكها قوة عاملة سيئة التدريب والتعليم ، ووجود عدد ضئيل من المهندسين والمدراء المطلوبين للتعليم العالي و «التطور المتواصل» للقطاع التصنيعي . فامتلك البلد اخيراً الملاكات المدربة الضرورية للنمو المطرد بعد أن تدرب ملايين العمال في مدارس المصانع أو في الكليات الفنية، وتوسع عدد المجتمعات، فقفز عدد المهندسين المتخرجين المتخصصين « بالاقتصاد القومي » مثلاً من ٤٧ ألف عام ١٩٢٨ الى ٢٨٩ ألف عام ١٩٤١ . وكثير من هذه الارقام التي اعلنتها الدعاية السوفيتية مبالغ فيها بدون ريب وتخفي نقاط ضعف مختلفة، الا أن تخصيص المصادر للنمو شيء لا يرقى له الشك، وكذلك الامر بالنسبة لانشاء محطات الطاقة الكهربائية الضخمة ومصانع الفولاذ الجديدة، والمعامل فيما وراء الاورال والأمنة من هجوم الغرب واليابان .

لقد كان ذلك الارتفاع في الانتاج التصنيعي شيئاً غير مسبوق في تاريخ التصنيع حتى ان شك المرء بصحة تلك التقديرات . وكانت التغيرات المؤية عديمة المعنى تقريباً بسبب الانخفاض الرهيب في القيمة والحجم الحقيقيين للانتاج في السنوات الخوالي (في عام ١٩١٣ مثلاً ناهيك عن ١٩٢٠) - حتى وان اوضح الجدول (٢٨) النقطة المهمة المتعلقة بمدى توسع الانتاج التصنيعي السوفيتي اثناء (الكساد العظيم) . وعلى أية حال لو نظر المرء فقط الى الخطتين الخمسيتين (١٩٢٨ - ١٩٣٧) لبدا له ارتفاع الدخل القومي من ٢٤,٤ الى ٩٦,٣ مليار روبل، وتزايد انتاج الفحم من ٣٥,٤ الى ١٢٨ مليون طن، وانتاج الفولاذ من ٤ الى ١٧,٧ مليون طن وتضاعف انتاج الطاقة الكهربائية سبع مرات، وازدياد انتاج الجرارات حوالي اربعين مرة فبز الانتاج الصناعي السوفيتي في نهاية الثلاثينات انتاج فرنسا واليابان وايطاليا وربما حتى بريطانيا ايضاً .

بيد أن ثمة عيوب تكمن وراء هذا النمو الكبير. اذ بالرغم من ارتفاع الانتاج الزراعي ببطء في منتصف الثلاثينات كانت الزراعة السوفيتية أقل قدرة على اطعام الشعب عن ذي قبل، دعك عن انتاج فائض للتصدير، وما فتئت نسبة الغلة التي ينتجها كل أكر واطئة جداً. وما برحت المواصلات بدائية وغير لائقة لتلبية احتياجات البلد المتنامية بالرغم من الاستثمارات الجديدة في السكك الحديدية. وما هي صناعات كثيرة بقيت معتمدة بقوة على الشركات والخبرات الأجنبية وخاصة من الولايات المتحدة. وادت «عملقة» المصانع والعمليات التصنيعية المختلفة الى عرقلة اية تعديلات سريعة نحو الانتاج المختلط أو ادخال تصاميم جديدة. فكان لا بد من بلوغ اعناق الزجاجات نظراً لعدم تناسب الرصيد الموجود من المواد الاولية أو القوة العاملة الماهرة مع التوسع المخطط لصناعات معينة. وأما بعد عام ١٩٣٧ فقد اتجه الاقتصاد السوفيتي الى الانتاج التسليحي الهائل وذلك ما أتى على استمرارية الصناعة وأفسد التخطيط السابق. وهناك حملات التطهير الكبرى بعد كل شيء. ومهما كانت اسباب اضطهاد ستالين المسعور لقطاعات كبيرة من شعبه فان النتائج الاقتصادية كانت مروعة: اذ زج «بالموظفين المدنيين، والمدراء، والفنيين، وخبراء الاحصاء، وحتى كبار الرجال» في المعتقلات ففاقم بذلك ازمة روسيا من الملاكات المدربة أكثر. وبينما حدا الرعب بالكثيرين الى اظهار الولاء المطلق للنظام، فانه عمل على تثبيط روح التجديد، وقتل محاولات التجريب، وانهى النقاش المفتوح والنقد البناء: «وكان ابسط شيء عليك ان تفعله هو تحاشي المسؤولية، واستحصال موافقة رئيسك على أي تصرف، واطاعة أي أمر تستلمه بصورة آلية، بغض النظر عن الظروف الداخلية». لقد عمل هذا التصرف على انقاذ جلد المرء، ولكنه لم يساعد في نمو اقتصاد متجدد.

وكان الاتحاد السوفيتي قد خصص حصة كبيرة من ميزانية الدولة (١٢) - ١٦٪) على الانفاقات الدفاعية في جل فترة العشرينيات، نظراً لتعرضه للانهاك في الحرب الكونية الاولى، وشعوره الحاد بتهديد الاعداء المحتملين - بولندا، واليابان، وبريطانيا. ثم انخفضت تلك الحصة في مطلع سني الخطة الخمسية، في الوقت الذي قلصت القوات المسلحة الى ٦٠٠ ألف رجل تدعمها ميليشيا تبلغ ضعف هذا العدد ولكنها غير كفوءة. ولما نشبت ازمة منشوريا وارتقى هتلر العرش، ازداد حجم الجيش فبلغ ٩٤٠ ألف رجل عام ١٩٣٤ و ١,٣ مليون عام ١٩٣٥. وعلى أثر ارتفاع الانتاج الصناعي والدخل القومي المستحصل من الخطة الخمسية، صنعت اعداد كبيرة من الدبابات والطائرات. ورغب الضباط المجددون المحيطين بتوخاشوفسكي بدراسة افكار دوهيت، وفولر، وليدل هارت، وغودريان، والنظريات الحربية الغربية الأخرى (ان لم يقبلوها كلية). وحاز الاتحاد السوفيتي في مطلع الثلاثينات ليس على تشكيلات دروع فحسب بل وقوة مظلية كبيرة ايضاً بينما بقيت القوة البحرية صغيرة وغير فعالة، وقيمت صناعة طائرات عظيمة في اواخر العشرينات انتجت الى حين معلوم عدداً من الطائرات سنوياً أكثر من انتاج باقي القوى مجتمعة. (راجع الجدول ٢٩)

الجدول ٢٩ : انتاج القوى من الطائرات (١٩٣٢ - ١٩٣٩)

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
٣,١٦٣	١,٣٨٢	٧٤٣	٨٩٠	٧٨٥	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)
٨,٢٩٥	٥,٢٣٥	٥,٦٠٦	٥,١١٢	٣,١٨٣	١,٩٦٨	٣٦٨	٣٦
(٢,٠٠٠)	١,٨٥٠	(١,٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	(٧٥٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)
٤,٤٦٧	٣,٢٠١	١,٥١١	١,١٨١	٩٥٢	٦٨٨	٧٦٦	٦٩١
٧,٩٤٠	٢,٨٢٧	٢,١٥٣	١,٨٧٧	١,١٤٠	٧٤٠	٦٣٣	٤٤٥
٢,١٩٥	١,٨٠٠	٩٤٩	١,١٤١	٤٥٩	٤٣٧	٤٦٦	٥٩٣
١٠,٣٨٢	٧,٥٠٠	٣,٥٧٨	٣,٥٧٨	٣,٥٧٨	٢,٥٩٥	٢,٥٩٥	

بيد أن هذه الأرقام هي الأخرى تستر عيوباً خطيرة. ذلك أن الأزمة الطبيعية «للعملقة» الروسية هي التركيز المفرط على الكمية. وبالنظر لطبيعة الاقتصاد هناك، انتجت روسيا أعداداً هائلة من الطائرات والدبابات في مطلع الثلاثينيات، والواقع أن الاتحاد السوفيتي انتج بحلول عام ١٩٣٢ أكثر من ٣ آلاف دبابة وما يربو على ٢,٥٠٠ طائرة - وهو أعلى رقم في العالم اطلاقاً. وضحى من الصعب لحد استثنائي إيجاد ضباط وضباط صف حسني التدريب للإشراف على كتائب الدروع وسرايا الجو اثر النمو الكبير الذي عاناه الجيش النظامي بعد عام ١٩٣٤، والاصعب من ذلك تزويد جيش وقوة جوية حديثتين بالجند في بلد يكتظ بفائض من الفلاحين ويقاسي أزمة يائسة في العمال المهرة، ولعل الضعف الاساسي الذي عانى منه البلد في الثلاثينات بالرغم من برنامج التعليم واسع النطاق، يكمن في رداءة تدريب كثير من العمال والجند. وفضلاً عن ذلك، امست روسيا مثل حال فرنسا ضحية للاستثمار المفرط في صناعة طرازات الطائرات والدبابات العائدة لمطلع الثلاثينيات. فما ان كشفت الحرب الاهلية الاسبانية مديات هذه الاسلحة (من الجيل الاول)، وسرعتها، وقابليتها على المناورة حتى حمي وطيس السباق لبناء طائرات اسرع ودبابات اقوى. بيد أن صناعة الاسلحة السوفيتية كالمراكب الكبيرة في البحر، لم تستطع ان تغير منهجها (وبهذا الصدد تجدر الإشارة الى وجود ٩٦٧ دبابة فقط من مجموع ٢٤ ألف دبابة كانت حديثة التصميم لحد مساو أو أفضل من الدبابات الالمانية في حزيران ١٩٤١). وفي خضم هذه الاحداث جاءت حملات التطهير. اذ ادى كسر ظهر الجيش الاحمر - حيث فقد ٩٠٪ من مجموع الجنرالات و ٨٠٪ من مجموع العقداء من جراء حملة ستالين المسعورة - ليس الى مجرد القضاء على ضباط كثيرين مدربين وحسب، بل وكان له نتائج اخرى اضررت بالقوات المسلحة بقسوة. ذلك ان ازاحة توخاشوفسكي والمتحمسين «للحرب الحديثة»، وتصفية اولئك الضباط الذين درسوا الاساليب الالمانية والنظريات البريطانية في تلك التطهيرات

القيتا بالجيش في ايدي رجال مأمونين عسكرياً ولكنهم متخلفون فكرياً كفوروشيلوف وكولوك. فكانت اولى النتائج حل الفيالق الميكانيكية السبعة، وهو قرار جاء بعد الجدل حول ان الحرب الاهلية الاسبانية قد كشفت أن تشكيلات الدروع ليس بوسعها القيام بدور هجومي مستقل في ميدان المعركة وأنه ينبغي توزيع العجلات على كتائب الرماة من أجل توفير الاسناد للمشاة. وبنفس الطريقة تقريباً صدر القرار بأن القاصفات الاستراتيجية (تي. بي. ٣) ضئيلة الفائدة للاتحاد السوفيتي.

وهكذا غدت روسيا أضعف كثيراً في نهاية الثلاثينات مما كانت عليه قبل خمس أو عشر سنوات، بالنظر الى اهمال القوة الجوية وحل الوحدات المسلحة، وارتياح رجال القوات المسلحة من حملات التطهير ولجوئهم الى الطاعة العمياء. وفي تلك الاثناء كانت كل من المانيا واليابان تزيدان انتاجهما التسليحي وضحيتا أكثر عدوانية. لقد تضمنت الخطة الخمسية لما بعد عام ١٩٣٧ صناعة تسليحية ضخمة مساوية وأكثر في كثير من المجالات من انتاج المانيا - مثل صناعة الطائرات. ولكن ما أن ترجم هذا الاستثمار الى قوات مسلحة كبيرة وحسنة التجهيز حتى شعر ستالين بأن روسيا تمر في «منطقة الخطر» التي توحى بتهديد مثل الذي حصل في السنوات ١٩١٩-١٩٢٢ في الاقل. تساعدنا هذه الظروف الخارجية على ايضاح التغيرات المختلفة التي تقمصتها الدبلوماسية السوفيتية في الثلاثينات، اذ واجه ستالين افق حرب محتملة على جبهتين في مسرحين منفصلين بمسافة آلاف الاميال، وذلك بعد أن ساوره القلق من العدوان الياباني على منشوريا وربما بدرجة اعمق من المانيا في عهد هتلر (وهي عين المعضلة الاستراتيجية التي شلت صانعي القرار البريطانيين). ومع ذلك لم يأت تعامله الدبلوماسي مع الغرب بتعزيز للامن الجماعي المطلوب، فقد انضمت روسيا الى عصبة الامم سنة ١٩٣٤ وعقدت معاهدات في سنة ١٩٣٥ مع فرنسا

وتشيكوسلوفاكيا. والواقع أنه من دون الاتفاق مع بولندا لن تستطيع روسيا الا قليلاً تقديم المساعدة لفرنسا أو تشيكوسلوفاكيا - وبالعكس. ثم ان البريطانيين نفروا من هذه الجهود الرامية الى تشكيل «جبهة شعبية» ضد المانيا، وهو ما يفسر جزئياً ارتياب ستالين من الغرب اثناء الحرب الاهلية الاسبانية، كما خشيت موسكو من احتمالية أن تجر الجمهورية الاشتراكية المنتقدة في اسبانيا كلاً من بريطانيا وفرنسا الى اليمين اضافة الى توريط روسيا بصراع مفتوح مع داعمي فرانكو: ايطاليا والمانيا.

فلا بد أن الموقف الخارجي لعامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بدا أكثر تهديداً في عين ستالين (وهو ما جعل حملاته التطهيرية أشد حماقة وعصياناً على التفسير). ان تسوية ميونخ لا تؤكد اطماع هتلر في وسط وشرقي اوروبا فحسب بل ان الامر الاكثر اقلاقاً انها كشفت النقاب عن عدم استعداد الغرب للتصدي لتلك الاطماع وربما فضل في الواقع تحويل الطاقات الالمانية الى الشرق أكثر. وبعد أن شهد هذان العامان اصطدامات حدودية دامية بين الجيشين السوفيتي والياباني في الشرق الاقصى (وهو مادعا الى التعزيزات الكثيرة في الفرق الروسية في سيبيريا)، ليس مما يثير العجب ان ستالين قرر هو الآخر انتهاج سياسة «ترضية» تجاه برلين حتى لو عنى ذلك الجلوس مع خصمه الايديولوجي. ونظراً لوجود اطماع سياسية روسية في اوروبا الشرقية لم يبق لدى موسكو تحفظات كثيرة بشأن اشتهاؤها ازدياد الدول المستقلة في تلك المنطقة على اساس ان حصتها شيء رئيسي. وزوده الميثاق النازي - السوفيتي المفاجيء في آب ١٩٣٩ بمنطقة صادة في جناحه الغربي ووقتاً اطول لاعادة التسليح في حين اضطرع الغرب مع المانيا نتيجة الهجوم على بولندا. فاطعام التمساح بدا افضل بكثير من افتراسه اياك (حسب تعبير تشرشل).

فمن شأن كل ذلك أن يصعب لدرجة غير اعتيادية مهمة قياس القوة

السوفيتية في نهاية الثلاثينات ، لا سيما ان الاحصائيات عن «امكانات الحرب النسبية» لم تعكس لا المعنويات في الداخل ولا نوعية القوات المسلحة ولا حتى طبيعة الموقع الجغرافي . والواضح أن الجيش الاحمر لم يعد يضارع تلك «القوة الحديثة الجبارة ذات الوزن العظيم والتجهيزات المتطورة والرجال المقاتلين الاشداء لحد استثنائي» (باستثناء الشيء الاخير) حسب وصف ماكتوش لجيش في عام ١٩٣٦ ، ولكن من غير الواضح مدى فقدان أرضيته . وقد فضحت «حرب الشتاء» ضد فنلندا انحطاطه الشديد، بيد أن الصدمات الاقل شهرة في عام ١٩٣٩ مع اليابانيين في نومونهان أفصحت عن قوة حديثة ذات قيادة ذكية في النشاط القتالي . كما ان من الواضح اصابة ستالين بالذعر من انتصارات الجيش الالماني الساحقة بأسلوب الحرب الخاطفة في أيار ١٩٤٠ ، فأسمى مشتاقاً أكثر من السابق الى عدم استفزاز هتلر لاشعال نار حرب معه . وأما قلقه الواضح الثاني فهو من أين سوف توجه طوكيو ضربتها في الشرق - ليس لان اليابان عدو دائم بل لأن الدفاع عن سيبريا أكثر استنزافاً من الناحية السوقية ويضعف قدرة روسيا أكثر على الوقوف بوجه التهديد الالماني . وجاءت الصورة عن هذا التصرف المخادع المتقلب على أثر استدعاء مدرعات زوكوف بسرعة للانضمام الى حملة غزو بولندا في ايلول ١٩٣٩ حال ترتيب هدنة حدودية في الشرق مع اليابان . ومن الناحية الأخرى تمت معالجة الاضرار التي لحقت بالجيش الاحمر بسرعة وزيدت اعداده (الى ٤,٣٢٠,٠٠٠ رجل عام ١٩٤١)، وشيدت مصانع كبيرة جديدة في وسط روسيا وتم اختبار الطائرات والدبابات المحسنة (مثل الدبابة الضخمة تي - ٣٤) . وقفزت حصة الميزانية المرسودة للانفاق الدفاعي من ١٦,٥ ٪ سنة ١٩٣٧ الى ٣٢,٦ ٪ سنة ١٩٤٠ . وأمست روسيا شأنها شأن معظم القوى العظمى الأخرى تتسابق مع الزمن . واحتاج ستالين بصورة اقوى مما في عام ١٩٣١ الى حث رجال الريف الروس على غلق الثغرة بينهم وبين الغرب مردداً «ان من يرخي الزمام سيقبع في الخلف ، ومن يقبع في الخلف مصيره

الهزيمة». وقد ذقت روسيا في عهد القياصرة «هزائم متواصلة» لأنها قبعت في الخلف في مجال الانتاجية الصناعية والقوة العسكرية. وهكذا عزم الاتحاد السوفيتي في ظل دكتاتوره القاسي على المسير الى الامام بسرعة. ويستحيل القول ما اذا كان هتلر سيفتح له المجال ام لا.

وأما النفوذ النسبي للولايات المتحدة في الشؤون العالمية في سني ما بين الحربين فكان بعكس نفوذ روسيا والمانيا كليهما. وبكلمة أخرى كانت امريكا قوية بدرجة غير اعتيادية في العشرينات، ولكنها انحطت لمستوى اوطأ من مستوى أي من القوى العظمى في الثلاثينات التي شهدت الكساد، ولم تنهض الا بشكل جزئي في نهاية هذه الحقبة. وقد تطرقنا الى سبب تفوقها في اول هذه العقود. اذ كانت امريكا البلد الكبير الوحيد الذي استفاد من الحرب الكونية الاولى (باستثناء اليابان). واضحت اعظم امة دائنة اضافة لكونها أكبر منتج للمصنوعات والمواد الغذائية. وتمتعت لحد بعيد بأعلى احتياطي من الذهب. وامتلكت سوقاً داخلياً عظيم الاتساع بحيث اهل الشركات العملاقة والمنتجين الكبار لا سيما في مجال صناعة السيارات المزدهرة، ان تشبع متطلبات اقتصاديات بالغة الضخامة. وتظافر مستواها المعيشي العالي مع توفر رأس المال الاستثماري بشكل متبادل النفع ليرفعا مستوى الاستثمارات الكبيرة في الصناعة التصنيعية، مادام الطلب الاستهلاكي يمتص جميع السلع التي وفرتها الانتاجية المعززة.

فأنتجت امريكا في سنة ١٩٢٩ مثلاً ما يربو على ٤,٥ مليون سيارة مقارنة مع ٢١١ ألف سيارة أنتجتها فرنسا، و ١٨٢ ألف أنتجتها بريطانيا، وأما انتاج المانيا فكان ١١٧ ألف سيارة. ولذلك ليس من العجيب أن تحقق امريكا طفرات مثيرة في استيراد المطاط، والقصدير والنفط والمواد الاولية الاخرى لتغذية انتعاشها التصنيعي، بيد أن الصادرات وخاصة من السيارات والمكائن الزراعية،

والمعدات المكتبية، والمواد المماثلة قد اتسعت هي الأخرى في عقد العشرينات . وقد نالت العملية بأسرها معونة النمو الأمريكي السريع في استثمارات ما وراء البحار. ومع أن هذا شيء معروف جيداً، يبقى من المذهل أن نقول ان امريكا كانت تنتج في تلك السنين انتاجاً اضخم من انتاج باقي القوى العظمى «مجتمعة» وأن قوتها التصنيعية الطاغية قد دعمتها أكثر حقيقة ان القيمة الاجمالية للمصنوعات المنتوجة لكل فرد من سكانها كانت تبلغ حوالي ضعف نظيرتها في بريطانيا العظمى أو المانيا ، وأكثر من نظيرتها في الاتحاد السوفيتي او ايطاليا بعشر الى احدى عشرة مرة.

ومع صحة القول أن امريكا لم تتمتع بنفوذ سياسي عالمي يتناسب مع قوتها الصناعية فان ذلك قد لا يكون له كبير أهمية في العشرينات. ففي المقام الاول رفض الشعب الأمريكي الاضطلاع بدور قيادي في السياسة العالمية، بكل ما يلحق به من ارتباطات دبلوماسية وعسكرية، ولم يكن غير سبب واه يدعو امريكا الى التورط بالاحداث العالمية وخاصة في اوروبا الشرقية والقرن الافريقي بالنظر الى ان مصالح امريكا التجارية لم تتأثر بأفعال الدول الاخرى بشدة. وثانياً وبالنسبة لجميع الزيادات «الشاملة» في الصادرات والواردات الامريكية، لم تكن مكانتها في الاقتصاد القومي عظيمة والسبب يعود ببساطة الى ان البلد مكتف ذاتياً، والواقع «انخفضت نسبة المواد المصنعة المصدرة الى الانتاج الاجمالي الى حوالي ١٠٪ سنة ١٩١٤ الى حوالي ٨٪ سنة ١٩٢٩»، وثبتت القيمة الدفترية للاستثمارات الخارجية المباشرة كحصة من اجمالي الانتاج القومي - وهذا ما يسعفنا بتفسير جنوح السياسة الاقتصادية الامريكية الى الاستجابة المحلية بالرغم من القبول الواسع لافكار السوق العالمية «مبدئياً». ثم انه ما كان العالم الخارجي مهما للرخاء الأمريكي باستثناء بعض المواد الاولية. وأخيراً لم توح الشؤون العالمية في عقد ما بعد عام ١٩١٩ بوجود أي تهديد كبير للمصالح الامريكية:

فما زال الاوروبيون يتشاحنون ولكن بدرجة أقل مما في مطلع العشرينات ، وانعزلت روسيا ، والتزمت اليابان الهدوء . وتم احتواء الخصومات البحرية بفضل معاهدات واشنطن . فاستطاعت الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف ان تقلص جيشها الى حجم صغير جداً (حوالي ١٤٠ ألف جندي نظامي) ، بالرغم من سماحها بأنشاء قوة جوية حديثة وكبيرة لدرجة معقولة وفسحها المجال أمام البحرية لتطوير برامجها المتعلقة بحاملات الطائرات والطرادات الثقيلة . وبينما اشتكى الادميرالات من تلقي مصادر غير كافية من الكونغرس ، وتعرض الامن القومي الى اجراءات ضارة به (مثل قرار ستمسون عام ١٩٢٩ بالغاء قسم حل الجفرة على اساس ان «الرجال المهذبون لا يقرأ احدهم بريد الآخر» ، كانت الحقيقة ان هذا عقد ما برحت الولايات المتحدة فيه قادرة على البقاء عملاقاً اقتصادياً ولكنها متوسطة الوزن عسكرياً . ولعل ما دل على فترة السكون هذه عدم امتلاك امريكا لحد الآن لهيئة مدنية- عسكرية عليا للتداول بالقضايا الاستراتيجية ، مثل لجنة الدفاع الامبراطوري في بريطانيا أو مجلس الامن القومي الامريكي فيما بعد . فما الحاجة الى أي منهما حين رفض الشعب الامريكي بحزم افكار الحرب؟ .

لقد سردنا دور الولايات المتحدة الرئيسي في احداث الانهيار المالي لعام ١٩٢٩ والشيء الاكثر أهمية لاغراض قياس القوة النسبية هو ان الكساد اللاحق وحروب التعريفات قد اضرت امريكا أكثر مما اضرت أي اقتصاد متقدم آخر . واذا عزي هذا جزئياً الى طبيعة الرأسمالية الامريكية التطايرية وغير القابلة للسيطرة نسبياً ، فقد تأثرت أيضاً بالقرار الرهيب بايثار الحماية عن طريق تعريفات سموت - هاولي لعام ١٩٣٠ . وكانت انتاجية البلد الصناعية والزراعية بالرغم من شكاوي مزارعيه وبعض اللوبيات الصناعية من المنافسة الاجنبية غير العادلة ، سخية الى درجة أن تحطيم النظام التجاري العالمي من شأنه أن يلحق

الضرر بمصدرها أكثر من الآخرين - كما اوضحت ذلك فوائض الصادرات على الواردات. فانحدر اجمالي الانتاج القومي للامة من ٩٨,٤ بليون دولار سنة ١٩٢٩ الى النصف بعد ثلاثة اعوام. ووضحت قيمة السلع المصنعة سنة ١٩٣٣ أقل من ربع قيمتها عام ١٩٢٩. وفقد ما يقارب ١٥ مليون عامل اعمالهم وبقوا من دون مصدر رزق، وانخفضت قيمة الصادرات الامريكية في نفس الفترة من ٥,٢٤ مليار دولار الى ١,٦١ مليار دولار، أي حققت انخفاضاً نسبته ٦٩٪. واصاب الانهيار الصناعات الامريكية التي حذت حذو الامم الأخرى بالاسراع بالانضمام للكتل التجارية الحمائية معتمدة على الصادرات. اذ تراجعت صادرات القمح التي بلغت ٢٠٠ مليون دولار قبل عشرة اعوام، الى ٥ مليون دولار سنة ١٩٣٢، وقلت صادرات المواد الآلية من ٥٤١ مليون سنة ١٩٢٩ الى ٧٦ مليون دولار سنة ١٩٣٢. صحيح أن التجارة العالمية انهارت بشكل عام ولكن حصة امريكا من التجارة الخارجية تقلصت بصورة اسرع من ١٣,٨٪ سنة ١٩٢٩ الى أقل من ١٠٪ سنة ١٩٣٢. والاكثر من هذا انه في الوقت الذي عوضت فيه بعض القوى الكبرى انتاجها في منتصف الثلاثينات، عانت امريكا من شلل اقتصادي آخر عام ١٩٣٧ أفقدها معظم الارضية التي اكتسبتها في السنين الخمس الفائتة. لأن هذا الانحدار الامريكي الثاني لم يضر بلداناً أخرى كما أضّر امريكا بهذه الحدة، وهذا عائد الى ما أطلق عليه «الاقتصاد العالمي المفكك» أي الانجرار باتجاه الكتل التجارية التي كانت أكثر اكتفاءً ذاتياً مما عليه في العشرينيات فانكشفت العاقبة النهائية في سنة أزمة ميونخ: ان حصة امريكا من الانتاج التصنيعي العالمي كانت أقل مما كانت عليه في أي وقت منذ عام ١٩١٩ (راجع الجدول ٣٠).

الجدول ٣٠: حصص القوى العظمى من الانتاج العالمي، ٢٩ - ١٩٣٨ (بالمئة)

	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٢	١٩٢٩
امريكا	٢٨,٧	٣٥,١	٣١,٨	٣٤,٣
روسيا	١٧,٦	١٤,١	١١,٥	٥,—
المانيا	١٣,٢	١١,٤	١٠,٦	١١,١
المملكة المتحدة	٩,٢	٩,٤	١٠,٩	٩,٤
فرنسا	٤,٥	٤,٥	٦,٩	٦,٦
اليابان	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٢,٥
ايطاليا	٢,٩	٢,٧	٣,١	٣,٣

وهكذا جنحت السياسة الامريكية في عهد هوفر وبصورة خاصة في عهد روزفلت الى الانطوائية بسبب قساوة هذا التقهقر وانحطاط حصتها من التجارة العالمية ضمن اجمالي الانتاج القومي. وليس من المحتم ان يعطي روزفلت الشؤون الدولية ذلك الاهتمام الذي أمله كل من كوردل هل ووزارة الخارجية، نظرا لقوة الرأي المناادي بالعزلة وضغط المشاكل الداخلية. ومع ذلك وبسبب الموقع الحساس الذي استمرت امريكا باحتلاله في ساحة الاقتصاد العالمي يبقى شيء من الحق في انتقاد «الانشغال بالنهوض الداخلي» و «العادة القومية بتشكيل مسارات السياسة التي تعطي اهتماماً قليلاً بتأثير البرنامج الامريكي على البلدان الأخرى». اذ اتخذت امريكا اجراءات جعلت البريطانيين والفرنسيين شكوكين أكثر من السابق في مسألة الوقوف بوجه الدول الفاشية: حظر عام ١٩٣٤ على القروض الى أية حكومة اجنبية تخلفت عن دفع ديون الحرب، وحظر الاسلحة

لعام ١٩٣٥ في حالة نشوب حرب، ومنع القروض فيما بعد عن أية دولة مشتبكة في حرب. ورافقت حملات الشجب الامريكي لاطاليا عام ١٩٣٥ تزايد شحنات النفط الى نظام موسولينى وهو ما أثار ذعر الادميرالية البريطانية. وأما القيود التجارية المختلفة على المانيا واليابان كرد فعل جزئي على عدوانها، فقد اثارت عدائهما من دون تقديم عون ذي معنى لخصومهما. فخلقت السياسة الاقتصادية الامريكية اعداء لها من دون كسب اصدقاء أو دعم الحلفاء المحتملين. ولعل اخطر عاقبة نجمت عن ذلك - بالرغم من أن المسؤولية يتحملها كل من امريكا والديمقراطيات الاوروبية - هي نشوء الشكوك المتبادلة بين الوايتهول وواوشنطن في عين الوقت الذي سلطت به الدول الدكتاتورية تهديدها.

ومهما يكن من أمر اضحى روزفلت في العامين ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أكثر قلقاً من التهديدات الفاشية، ولو حال الرأي العام والمصاعب الاقتصادية بينه وبين اتخاذ الدور الريادي. فحملت رسائله الى طوكيو وبرلين لهجة أكثر حزمًا. وقوي تشجيعه للديمقراطية الغربية. وانطوت المحادثات البحرية السرية الانكلو - امريكية لعام ١٩٣٨ على كيفية التعامل مع التهديدين الالماني والياباني. وكان خطاب الرئيس عن العزل الاقتصادي اشارة مبكرة عن تحركه الى التمييز في التعامل الاقتصادي ضد الدول الدكتاتورية. وفوق كل شيء حث روزفلت الآن على زيادات واسعة في الانفاق الدفاعي. فكما رأينا في الجدول ٢٦ أعلاه انفقت امريكا حتى في عام ١٩٣٦ على التسليح اقل من انفاق بريطانيا او اليابان، وأكثر بقليل جداً من انفاق المانيا والاتحاد السوفيتي على تسليحهما. لكن انتاج الطائرات تضاعف بين عامي ٣٧ و ١٩٣٨، وسن الكونغرس في السنة الأخيرة قانون «البحرية الاولى» ساعماً بتوسع هائل في الاسطول. كما اجريت في ذلك الوقت اختبارات على نموذج القاصفة (بي - ١٧)، ونزع فيلق المارينز (مشاة البحرية) الى تطبيق اصول الحرب البرمائية، أما الجيش (حين لم يمتلك دبابات

مرضية) فكان يعالج مشاكل الحرب المدرعة ويخطط لتعبئة قوة واسعة. ويوم اندلعت الحرب في اوروبا لم يكن أي من فروع القوات المسلحة مستعداً تماماً، ولكنها كانت في وضع افضل بالنسبة لمتطلبات الحرب الحديثة مما كانت عليه عام ١٩١٤.

وبالكاد اثرت اعادة التسلح هذه على اقتصاد كالاقتصاد الامريكي. ان الحقيقة الاساسية بالنسبة للاقتصاد في نهاية الثلاثينات هي أنه كان «غير مستغل» لدرجة كبيرة. فالبطالة كانت حوالي عشرة ملايين شخص عام ١٩٣٩، ومع ذلك تحسنت الانتاجية الصناعية لكل شخص / ساعة بفضل الاستثمارات في الاحزمة الناقلة للبضائع، والمحركات الكهربائية (بدلاً من المحركات البخارية)، والتقنيات الادارية الافضل، بالرغم من أن هذه المزايا لم تعط غير زيادة انتاجية «اجالية» ضئيلة بسبب التقليل الكبير في ساعات العمل للقوة العاملة. وبسبب ضعف الطلب في عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لم تكن برامج (العهد الجديد) ناجعة لتحفيز الاقتصاد والاستفادة من هذه الامكانية الانتاجية غير المستغلة. فقد انتجت امريكا في عام ١٩٣٨ مثلاً ٤, ٢٦ مليون طن من الفولاذ، متفوقة كثيراً على المانيا (٢٠, ٧)، وروسيا (١٦, ٥ مليون)، واليابان (٦, ٠ مليون)، بالرغم من ان صناعات الفولاذ في هذه الدول الثلاث الاخيرة كانت تعمل بكل طاقاتها، في حين كان «ثلثا» مصانع الفولاذ الامريكية معطلاً. ثم اتضح أن هذا الاستغلال غير الكامل كان في طريقه للتغير قريباً بفضل برامج اعادة التسليح الواسعة. فشهد الاقتصاد الامريكي تأثراً هائلاً، ذلك الاقتصاد الذي لم يكن يعاني من مشاكل بنيوية معقدة مثل اقتصاديات ايطاليا، أو فرنسا، أو بريطانيا، بل انه لم يستغل تماماً بسبب الكساد، هذا التأثير الذي جاء بفعل: تفويض عام ١٩٤٠ بمضاعفة (!) اسطول الهجوم البحري، ورسم خطة فيلق الجيش الجوي بانشاء ٨٤ مجموعة مزودة بـ ٧, ٨٠٠ طائرة، وتعبئة جيش يقرب تعداداه من

مليون رجل (بمقتضى قانون الخدمة والتدريب الالزامي). ولما كان الولايات المتحدة طاقة احتياطية جبارة في حين كانت الاقتصاديات الاخرى آخذة بالنفاد، فلعل اهم الاحصائيات الواجبة لفهم نتيجة الصراع مستقبلاً ليست هي ارقام عام ١٩٣٨ عن انتاج الفولاذ أو الانتاج الصناعي الفعلي، بل تلك الارقام التي تسعى الى قياس الدخل القومي (الجدول ٣١) وكذلك «امكانيات الحرب النسبية» مهما تكن دقتها (الجدول ٣٢)، ذلك انها تذكرنا في كلتا الحالتين بأنه ان كانت امريكا قد عانت خلال الكساد العظيم، فانها مع ذلك كانت عملاقاً هاجعاً (حسب تعبير الادميرال ياماموتو).

الجدول ٣١: الدخل القومي للقوى العظمى عام ١٩٣٧ والنسبة المئوية للانفاق الدفاعي

النسبة المئوية للانفاق الدفاعي	الدخل القومي (بمليارات الدولارات)	
١,٥	٦٨	الولايات المتحدة
٥,٧	٢٢	الامبراطورية البريطانية
٩,١	١٠	فرنسا
٢٣,٥	١٧	المانيا
١٤,٥	٦	ايطاليا
٢٦,٤	١٩	الاتحاد السوفيتي
٢٨,٢	٤	اليابان

الجدول ٣٢: الامكانيات الحربية النسبية لتلك القوى عام ١٩٣٧

٤١,٧٪	الولايات المتحدة
١٤,٤٪	المانيا
١٤,٠٪	الاتحاد السوفيتي
١٠,٢٪	المملكة المتحدة
٤,٢٪	فرنسا
٣,٥٪	اليابان
٢,٥٪	إيطاليا
<hr/> ٩٠,٥٪	<hr/> المجموع

ان استيقاظ هذا العملاق بعد عام ١٩٣٨ وخاصة بعد عام ١٩٤٠ ليزودنا بتأكيد أخير على القضية الحاسمة « للتوقيت » في سباق التسلح والحسابات الاستراتيجية لهذه الحقبة. فأمريكا الآن تسعى مثل بريطانيا وروسيا الى سد الثغرة التسلحية التي فغر فاهها الاتفاق المسبق والمفرط على التسلح لدى الدول الدكتاتورية. واتضح من خلال الاحصائيات مقدرة امريكا على بز أي بلد آخر في الاتفاق لو شاءت الارادة السياسية في البلد ذلك: فقد شكل الاتفاق الدفاعي الامريكي حتى في عام ١٩٣٩ ما يعادل ١١,٧٪ فقط من مجمل الانفاقات و ١,٦٪ من اجمالي الانتاج القومي - وهي نسبة اقل بكثير مما انفقته أي من القوى العظمى، فزيادة حصة الاتفاق الدفاعي من اجمالي الانتاج القومي كي تقترب من المبالغ التي انفقتهها الدول الدكتاتورية ستجعل امريكا تلقائياً أقوى دولة عسكرية في المعمورة. وهناك على أية حال اشارات كثيرة عن استيعاب برلين وطوكيو لحقيقة كيف ان هذا التطور سوف يضيق فرصهما للتوسع مستقبلاً. وقد

تعقدت المسألة في حالة هتلر بسبب احتقاره للولايات المتحدة على أساس كونها قوة متفسخة ومتعددة الاجناس، ولكنه احس بأنه لا يجرؤ على الانتظار حتى منتصف الاربعينات لاستئناف فتوحاته، ذلك ان التوازن العسكري آنذاك سوف يميل بشكل حاسم للمعسكر الانكليزي - الفرنسي - الامريكي. أما من ناحية اليابان فكانت الحسابات أكثر دقة بسبب التعامل مع امريكا بجدية أكبر: وهكذا قدرت البحرية اليابانية انه في الوقت الذي ستبلغ سفنها الحربية ٧٠٪ من البحرية الامريكية في أواخر ١٩٤١، سوف ينخفض هذا الرقم الى ٦٥٪ عام ١٩٤٢، وإلى ٥٠٪ عام ١٩٤٣، بل وإلى ٣٠٪ عام ١٩٤٤. ولذلك كان لدى اليابان مثلما هو حال المانيا حافزاً استراتيجياً للتحرك الفوري ان كانت ترغب بالافلات من مصيرها كقوة وسطى في عالم سلس قياده بسرعة للقوى العظمى.

أزمات الفترة (١٩٣١ - ١٩٤٢)

حين استعرضنا نقاط القوة والضعف النسبية للقوى العظمى بمجملها، وكذلك وهي مندمجة مع التحركات الاقتصادية والتكنولوجية لتلك الحقبة، اضحى مسار الدبلوماسية الدولية في الثلاثينات مفهوماً. لا ينطوي هذا على ان الجذور «المحلية» للازمات المختلفة - سواء أزمة موكدن، أم أثيوبيا، أم السودان - كانت منفصلة تماماً، أو انه ما كانت المشاكل الدولية لتنشأ لو أن القوى العظمى كانت منسجمة. بيد أن الواضح انه حين تنشأ أزمة اقليمية ينزع سياسة الدول في العواصم الرائدة الى النظر في هذه الاحداث في ضوء المنظر الدبلوماسي الاوسع، ولا سيما المشاكل الداخلية الملحة. لقد كشف ذلك بدقة رئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد لبالدوين بعد ان تزامنت أزمة منشوريا عام

١٩٣١ مع أزمة الاسترليني وانهيار حكومة العمل الثانية: (اننا لمأخوذون يوماً بعد يوم بالمشاكل التي لم تترك لنا على الاطلاق فرصة لمسح الموقف العام وصياغة سياسة تناسبه، بل صار علينا أن نخرج من اضطراب لتتوه بآخر).

فهذه اشارة بارعة عن ان شؤون السياسة كانت في الغالب تعالج بطريقة عاجلة وعملية بدلاً من الطريقه طويلة المدى والمنطوية على تنظيم استراتيجي. ولكن حتى حين استردت الحكومة البريطانية انفاسها لم تنطلق أية اشارة عن تفكيرها بتغيير سياسة الاحتراس تجاه غزو اليابان لمنشوريا. كما كان القادة البريطانيون واعين لضغوط الدومينونات نحو السلام وكذلك الحالة التعيسة للدفاعات الامبراطورية في منطقة تمتعت فيها اليابان بالتفوق الاستراتيجي، فضلاً عن علمهم بالحاجة المتواصلة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، ونفور الشعب الطاغي من الارتباطات في الشرق الاقصى، وعلى أية حال كان كثيراً من ابناء الشعب البريطاني موافقين على قرار طوكيو بتورطها مع الوطنيين الصينيين المثيرين للاضطرابات، وهناك آخرون أكثر ارادوا الابقاء على علاقات طيبة مع اليابان. وحتى حين فتر هذا التعاطف اثر مزيد من الاعتداءات اليابانية، كانت الطريقة الوحيدة أمام الوايتهول اذا اراد التصرف بحزم تشترط مشاركة عصبة الامم أو القوى العظمى الأخرى.

لكن عصبة الامم نفسها برغم مبادئها لم يكن لديها الوسائل الفعالة للحيلولة دون الاعتداءات اليابانية على منشوريا من دون نشاط القوات المسلحة لاعضاءها الكبار. وهكذا اعطى لجوئها لبعث لجنة لتقصي الحقائق (لجنة لايتون) ذريعة للقوى العظمى لارجاء العمل العسكري في عين الوقت الذي واصلت اليابان غزوها. والحق انه لم يكن لايطاليا مصالح حقيقية في الشرق الاقصى. أما المانيا فبالرغم من علاقاتها التجارية والعسكرية مع الصين آثرت ان تقعد وتلاحظ ما اذا كان بوسع اليابان «التوسعية» أن تقدم سابقة مفيدة لاوروبا. بيد

أن الاتحاد السوفيتي كان «معنياً» بالعدوان الياباني ولكن لم يكن من المرجح دعوته للتعاون مع القوى الأخرى، وما كان لديه نية الاندفاع الى الامام وحيداً. ثم ان فرنسا وقعت في ورطة: فكانت مستاءة من رؤية سابقة لتغيير الحدود الاقليمية القائمة وتجاهل قرارات العصبة، ومن الناحية الثانية وبالنظر للقلق المتزايد من اعادة التسليح السري الالماني والحاجة للمحافظة على الوضع القائم في اوروبا، ارتاع الفرنسيون من التعقيدات الناشبة في الشرق الاقصى وهو ما من شأنه ان يصرف الانظار وربما المصادر العسكرية بعيداً عن المشكلة الالمانية. وبينما بقيت باريس ملتزمة علناً بجميع مبادئ العصبة، اعلمت طوكيو من خلف الكواليس انها تفهمت مطالب اليابان في الصين. بيد أن الحكومة الامريكية بخلاف ذلك - ممثلة في الاقل بوزير خارجيتها ستمسون - لم تغفر لليابان تصرفاتها معتبرة اياها تهديداً للعالم المفتوح الذي تعتمد عليه طريقة الحياة الامريكية كثيراً من الناحية النظرية. على أن احتجاجات ستمسون المبالغ في مبدئيتها لم تجتذب لا هوفر الذي خشي من تورط لاحق، ولا الحكومة البريطانية التي آثرت الانسحاب على الاصطراع. فآلت النتيجة الى نزاع بين ستمسون وهوفر، والاهم من ذلك تفاقم انعدام الثقة بين لندن وواشنطن. فقدم كل ذلك مثلاً عما أطلق عليه أحد الخبراء «حدود السياسة الخارجية».

وسواء أتم تحرك اليابان العسكري نحو منشوريا في عام ١٩٣١ بمعرفة الحكومة في الوطن أم لا، فهو شيء ليس مهماً بقدر اهمية حقيقة ان هذا العمل قد نجح وان التوسع قد أفلح فيه من دون قدرة الغرب على فعل أي شيء له قيمته. فانكشفت العواقب الكبرى لعدم فاعلية العصبة في الحيلولة دون الاعتداءات، اضافة الى عجز الديمقراطيات الغربية الثلاث عن اتخاذ فعل موحد. واتضح هذا أيضاً في النقاش في نفس تلك الفترة في جنيف والمتعلق بنزع السلاح في البر والجو، وهنا افتقد مكان الولايات المتحدة بالطبع، لكن

الخلافات الانكليزية - الفرنسية حول من يرد على المطالب الالمانية «بالمساواة»، وكذلك التملص البريطاني من اعطاء اية ضمانات لتخفيف مخاوف فرنسا، عنت ان بمقدور نظام هتلر الجديد أن ينسحب من المحادثات ويبطل المعاهدات من دون خوف من أي عقوبة قد تلحق به.

وجاء تجدد التهديد الالماني بحلول عام ١٩٣٣ ليلسط اعباء اضافية على عاتق التعاون الدبلوماسي الانكليزي - الفرنسي - الامريكي في وقت فشل (المؤتمر الاقتصادي العالمي) ونزوع الديمقراطيات الثلاث الى الرجوع نحو عملاتها وكتلها التجارية. ومع أن فرنسا هي أكثر بلد معرض للتهديد الالماني المباشر، كانت بريطانيا هي التي شعرت بأن حريتها في المناورات سوف تعترض بصورة اشد. وأقر كل من مجلس الوزراء ولجنة الاحتياجات الدفاعية سنة ١٩٣٨ انه ان كانت اليابان اعجل خطر عليهم فان المانيا هي التهديد الاعظم والطويل الامد. بيد أنه مادام البلد ليس قوياً لدرجة تمكنه من الصمود امام كليهما، فمن المهم تحقيق مصالحة في احدى هاتين المنطقتين. وبينما ارتأت بعض الدوائر تحسين العلاقات مع اليابان من أجل الاستعداد الافضل للوقوف أمام المانيا، جادلت وزارة الخارجية بأن التفاهم الانكليزي - الياباني في الشرق الاقصى يحطم علاقات لندن الضعيفة بالولايات المتحدة. ومن الناحية الثانية، يمكن التلميح لتلك الدوائر الامبراطورية والبحرية التي رغبت باعطاء الاولوية لتقوية الدفاعات البريطانية في الشرق، ان من المستحيل ادارة الظهر للقلق الفرنسي من التوسع الالماني، وان من الاخطاء القاتلة تجاهل التهديد الالماني الذي تسلطه اللفتوافه (بعد عام ١٩٣٥). فسعى صانعو السياسة في الوايتهول في بقية العقد الى التملص من هذه العضلة الاستراتيجية المنطوية على مواجهة اعداء محتملين في نهايات متطرفة من الكون.

وعلى أية حال بدت هذه العضلة في عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ مقلقة ولكنها

ليست حادة. فان كان نظام هتلر غير مريح لحد خطير، فقد اوضح نفسه انه راغب بشكل عجيب بالتفاوض من أجل تسوية مع بولندا، ومهما يكن من أمر فان المانيا ما برحت أضعف عسكرياً لحد بعيد من فرنسا أو روسيا. وفضلاً عن هذا استفز التحرك الالماني نحو النمسا بعد اغتيال دولفوس عام ١٩٣٤، نظام موسوليني وحدا به الى نشر قوات على ممر برينر بمثابة تحذير. فأراح تعاون ايطاليا للحفاظ على الوضع القائم، فرنسا بشكل خاص فسعت الى عقد ائتلاف مضاد للامان في « جبهة سترسا » بنيسان ١٩٣٥. وفي نفس الوقت تقريباً اشار ستالين انه هو الآخر راغب في الائتلاف مع الدول «المحبة للسلام» ولم يكتف الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٣٥ بالانضمام الى عصبة الامم حسب بل ووقع ميثاقى الامن مع باريس وبراغ. فهكذا بدا أن المانيا قد امن احتواؤها من جميع الجهات بالرغم من ايضاح هتلر معارضته لـ «لوكارنو شرقية». وأما في الشرق الاقصى فكانت اليابان ساكنة.

ومن المثير للسخرية تلاشي هذا المنظر المشجع في النصف الثاني من عام ١٩٣٥ بدون أن يرفع هتلر اصبعاً واحداً. فقد كشفت المفاهيم الانكليزية الفرنسية المختلفة عن «مشكلة الامن» النقاب عن عدم الارتياح البريطاني من تجدد الروابط الفرنسية مع روسيا من ناحية، وعن الامتنعاض الفرنسي من الاتفاقية البحرية الانكليزية - الالمانية في حزيران ١٩٣٥ من الناحية الثانية. لقد اتخذ كلا الاجراءان بصورة انفرادية للحصول على امن اضافي، ففرنسا رغبت بادخال الاتحاد السوفيتي الى معادلة التوازن الاوروبي، في حين ازمنت بريطانيا تلبية احتياجاتها البحرية في مياه اوروبا والشرق الاقصى، ولكن كلتا الخطوتان بدتا بالنسبة للجار الآخر اشارة سيئة بخصوص برلين، وحتى في هذه الحالة كانت التناقضات مدمرة ولكنها ليست كارثية وهو ما لا يقال عن قرار موسوليني بغزو الحبشة بعد سلسلة من الاصطدامات الداخلية، وكاستجابة

فارغة لاطماعه بخلق امبراطورية رومانية جديدة. وهذا هو الآخر مثال جيد عن النزاع الاقليمي الذي حمل عواقب متشعبة لحد غير اعتيادي. فكانت الحملة الحبشية برمتها ثقيلة الوطأة بالنسبة للفرنسيين المستائين من تحويل مصادر حليف جديد ضد المانيا الى جهة أخرى: فالسماح بانتهاك فظيع لمبادئ العصبة شيء مزعج، مثل استعراض موسوليني لعضلاته (واين سيوجه ضربته في المرة القادمة؟) ومن الناحية الثانية كان دفع ايطاليا الى المعسكر الالماني عملاً اخرق بمعايير «السياسة الواقعية» الضيقة - ولكن هذا الاحتمال لم يرجح أن يغير نظرة البريطانيين المثاليين. ثم ان معضلة الوايتهول كانت اكبر، ذلك انها لم تحتم عليها معالجة التذمر الشعبي من انتهاك ايطاليا الصارخ لمبادئ العصبة وحسب، بل انها قلقت ايضاً مما يمكن ان تفعله اليابان في الشرق الاقصى لو انغمس الغرب في اشتباك في البحر المتوسط. وحيث خشيت فرنسا من ان الاصطدام بايطاليا سوف يغري هتلر بالانثيال الى الراين، اوجست بريطانيا خيفة من ان ذلك سوف يشجع اليابان على مزيد من التوسع في آسيا، ولا سيما أن اليابان بلغت في ذلك الحد مرحلة إبطال المعاهدات البحرية وانطلقت في برامج غير محدودة لبناء الاسطول. وبمفهوم اوسع، كانت كلتاها على حق، فالصعوبة كما هو معتاد تكمن في التوفيق بين المشكلة الحالية والمضامين بعيدة المدى.

وثبتت صحة المخاوف الفرنسية أولاً. فقد ادى العرض الانكليزي - الفرنسي بتعديل اقليمي في شمالي شرق افريقيا لعام ١٩٣٥ لصالح ايطاليا (اتفاق هور - لافال) الى تفجر الرأي العام وخاصة في بريطانيا. ولذلك في الوقت الذي تشتت فيه حكومتا لندن وباريس بين الاستجابة لذلك السخط الشعبي وعدمه، وانغمستا سراً في استيعاب الاسباب الاستراتيجية والاقتصادية العقيمة وراء عدم خوضهما حرب مع ايطاليا، ارتأى هتلر ان يأمر باعادة احتلال ارض الراين المنزوعة السلاح (آذار ١٩٣٦). وما كانت هذه بضربة قوية بالمصطلحات

العسكرية المجردة، فكان من غير المرجح لحد كبير أن تستطيع فرنسا آنذاك توجيه ضربة هجومية لالمانيا ، وكان من المحال تماماً على بريطانيا أن تفعل ذلك لوحدها. ولكن الخرق المتواصل لتسوية فرساي - والتنكر لمعاهدة لوكارنو - اثارا القضية العامة المتعلقة بالطريقة المقبولة أو غير المقبولة دولياً في تغيير الوضع القائم. فأمست العصبة الآن غير جديرة بالثقة بسبب فشل اعضائها الكبار في ايقاف عدوان موسوليني (١٩٣٥ - ١٩٣٦)، ثم انها لعبت دوراً هامشياً او لم تلعب على الاطلاق مثلاً في الحرب الاهلية الاسبانية أو العدوان الياباني على الصين (١٩٣٧). واذا ما أريد الوقوف بوجه مزيد من التغييرات في النظام الاقليمي القائم، أو السيطرة عليها في الاقل، فذلك لا يمكن الا بتحركات عزوم من جانب قوى «الوضع القائم» ضد الدول «التوسعية».

ولم يبد من الممكن عملياً اللجوء الى امتشاق الحسام في كلتا الحالتين. وعلى الصعيد الواقعي، في تمام الوقت الذي تقاربت فيه البلدان الفاشية واحداً من الآخر أكثر (اذ وقعت المانيا واليابان في تشرين الثاني ١٩٣٧ الميثاق المعادي للكونترن، بعد قليل من اعلان موسوليني لمحور روما - برلين)، صار خصومها المحتملون أكثر تفرقاً وانكفاءً. وعلى الرغم من الاستياء الامريكي من الغزو الياباني للصين وقصف (باناي) الامريكية، لم تكن سنة ١٩٣٧ بوقت مناسب لروزفلت كي يتخذ تدابير حاسمة في شؤون ما وراء البحار حتى ان رغب بذلك: فقد تعرض الاقتصاد الى ركود جديد، وكان الكونغرس يسن تشريعات أكثر حيادية. فاتجهت سياسات روزفلت ببساطة الى تقوية الشكوك الانكليزية - الفرنسية بجدارة أمريكا بالاعتماد عليها، ذلك لان كل ما استطاع روزفلت ان يعمل به هو الشجب من دون قطع الوعود باتخاذ تحركات فعلية. وبطريقة مختلفة تماماً كان ستالين هو الآخر مركزاً على الشؤون الداخلية لأن تطهيراته ومحاكماته الصورية كانت في ذروتها. ومع انه قدم مساعدة الى

الجمهورية الاسبانية بحذر في الحرب الاهلية ، فقد كان متنبهاً الى ان كثيراً ممن في الغرب مقتوا «القمصان الحمر» ، وان من الخطر الفظيع الاندفاع الى الامام في صراع مفتوح مع المحور. كما ازداد حذره بسبب تصرفات اليابان العسكرية في الشرق الاقصى وتوقيعها الميثاق المعادي للكومنترن.

على أن أكثر دولة تأثرت سلباً في سبتي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ هي فرنسا بلا ريب. اذ لم يركد اقتصادها وينقسم رجال السياسة فيها لدرجة بلوغهم شفير حرب اهلية فحسب، بل أن نظامها الامني الواسع في اوروبا قد تعرض للتحطم بسلسلة من الضربات القاسية. اذ استبعدت اعادة احتلال الراين أية امكانية لقيام الجيش الفرنسي بعمليات هجومية لتسليط ضغوط على برلين، وبدا البلد مفتوحاً على نحو خطير أمام اللفتوافه في الوقت الذي تضاعف نشاط القوة الجوية الفرنسية، وعملت الازمة الحبشية ومحور روما - برلين على تحويل ايطاليا من حليف محتمل الى خصم مجهول ومهدد، كما افضى انزواء بلجيكا في عزلتها الى افساد الخطط المرسومة للدفاع عن الحدود الشمالية الفرنسية، ولم يكن من سبيل لمد خط ماجينو لغلق تلك الثغرة (بسبب الكلفة المترتبة على ذلك)، اضافة الى ان الحرب الاهلية الاسبانية فتحت افقاً مرعباً باقامة دولة فاشية في مؤخرة فرنسا مؤيدة للمحور ، وأما في اوروبا الشرقية فقد أخذت يوغسلافيا بالتقرب الى ايطاليا، فبدأ الانفراج الضئيل شيئاً لا وجود له.

فبات دور بريطانيا العظمى في هذه الظروف العابسة القريبة من الشلل ذا اهمية حاسمة يوم خلف نيفيل تشمبرلين السيد بالدوين في رئاسة الوزارة (في مايس ١٩٣٧). فكان تشمبرلين مصمماً على «تذويب» أية أزمة اوروبية مستقبلاً بتقديم عروض «ايجابية» لارضاء طمع الدكتاتوريين، ذلك أنه كان قلقاً من تعرض البلد اقتصادياً واستراتيجياً الى افق الحرب اضافة الى مقتته الحرب اساساً. فباشر بتطبيق استراتيجية لتأمين السلام عن طريق الترضية، ولهذا التصرف

اسبابه : لشكه بالاتحاد السوفيتي ، وازدراثة «طنطنة» روزفلت ، ونفاد صبره مما شعر به من ارتباك وسلبية وتصلب في الدبلوماسية الفرنسية ، . اضافة الى اعتباره العصبية منظمة لا فاعلية لها . ثم ان لندن كانت حتى قبل مجيئه تجار لبرلين بالتنازلات التجارية والمستعمراتية ، وما اسهم به تشمبرلين هو تعزيز هذا الاتجاه بدراسة اجراء تغييرات اقليمية في اوروبا نفسها . ولما رأى ان المانيا هي الخطر الاكبر سعى في نفس الوقت الى تمتين علاقاته مع ايطاليا على أمل اخراجها من صف المحور . لا ريب أن يَكُون كل هذا مثيراً للجدل - فقد ادى ضمن ما أدى اليه الى استقالة وزير خارجيته (ايدن) في مطلع عام ١٩٣٨ ، وتصاعد الانتقادات من عدد صغير ولكنه متزايد من المناوئين للترضية في الداخل - وعزز الشكوك لدى واشنطن وموسكو - ولكن يمكن الجدل ايضاً بأن كثيراً من التحركات الجزئية في تاريخ الدبلوماسية كانت مثيرة للجدل ايضاً . ان العيب الحقيقي في استراتيجية تشمبرلين والذي استوعبه قليلون في اوروبا وليست الاكثرية ، هو أن هتلر «لا يمكن ترضيته» اطلاقاً وانه مصمم على رسم نظام اقليمي مستقبلي بيده ، ولا تشبعة التعديلات صغيرة النطاق وحدها .

اذا كانت هذه الخلاصة قد اتضحت بحلول عام ١٩٣٩ وأكثر في عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١ فانها لم تتضح للحكومة البريطانية ولا الفرنسية في سنة الازمات (١٩٣٨) . كان الاستيلاء على النمسا في ربيع ذلك العام فريسة غير مشبعة لهتلر المولع بالتحركات غير المعلنة ، ولكن أبوسع احد ان يرفض حقاً ضم الالمان الى الالمان؟ فان كان ثمة شيء في ذلك فقد عزز اعتقاد تشمبرلين بوجوب تسوية قضية الاقلية المتحدثة بالالمانية في تشيكوسلوفاكيا قبل ان تجلب تلك القضية القوى العظمى مرة أخرى وأخرى الى شفير الحرب . وعلى سبيل الاعتراف نقول ان مسألة ارض السودان مسألة طويلة العمر فتشيكوسلوفاكيا هي الأخرى لها حقوق بالسيادة ونالت الضمانة الدولية . لقد بدت الرغبة الغربية الآن بارضاء

هتلر متأثرة بالانانية السلبية أكثر من المبادئ الايجابية - ولكن الحقيقة هي أن الفوهرر كان القائد الوحيد المستعد للقتال في هذا الوقت ، وقد تضايق فعلاً من تلاشي افق تحطيم التشيك بسبب التنازلات التي حصل عليها في مؤتمر ميونخ . وهكذا احتاج الامر سابقاً الى اثنين ليشعلا حرب قوى عظمى ، وأما في عام ١٩٣٨ فلم يكن ثمة خصم راغب بالبروز أمام هتلر .

• ولن ينفعنا هنا الا قليلاً لو دخلنا في جدل حول ما كان يمكن ان يحصل لو أن بريطانيا وفرنسا امتشقتا الحسام نيابة عن تشيكوسلوفاكيا ، ذلك أن الارادة السياسية والشعبية بالقتال كانت غير موجودة لدى الغرب ، بالرغم من جدارة الاشارة الى ان التوازن العسكري لم يكن من صالح المانيا كما اوحى مبررو سياسة الترضية . وعلى أية حال فالشيء الواضح هو أن الميزان انقلب لكفة هتلر بعد تسوية ميونخ . وادى تلاشي تشيكوسلوفاكيا كقوة وسطى اساسية في القوة الاوروبية في آذار ١٩٣٩ ، ووضع الالمان يدهم على اسلحتها ، ومصانعها ، وموادها الاولية ، اضافة الى تزايد شكوك ستالين بالغرب ، الى التفوق على العوامل التي كانت تعمل لصالح لندن وباريس مثل الزيادات الكبيرة في الانتاج التسليحي البريطاني ، أو قوة عرى التعاون العسكري الانكليزي - الفرنسي ، أو توجه تيار الرأي العام في الدومنيونات لصالح الوقوف بوجه هتلر . واخفق تشمبرلين في نفس الوقت (كانون الثاني ١٩٣٩) في اخراج ايطاليا من المحور ، وكذلك في ردعها عن الاعتداءات في البلقان - حتى ان كان موسوليني لاسباب خاصة به لم يرغب بالقتال على طول المدى مع صاحبه الدكتاتور هتلر في حرب قوة عظمى ضد الامم الغربية .

واذ بدء هتلر بالضغط على بولندا في ربيع عام ١٩٣٩ ، اوضحت امكانيات تجنب الصراع أوهى مما بالسنة الماضية ، بل أن أفق الانتصار الانكليزي - الفرنسي

لو نشبت الحرب بات أكثر ضالة. وراحت الديمقراطية الغربية بسبب ضم هتلر لبقية تشيكوسلوفاكيا في آذار ١٩٣٩ وتحرك ايطاليا نحو البانيا بعد شهر واحد، واستجابة للضغوط الجماهيرية « بايقاف هتلر »، تقدم الضمانات لبولندا، واليونان، ورومانيا، وتركيا، فارتبط بذلك مصير اوروبا الغربية بمصير اوروبا الشرقية لدرجة لم تجل في بال البريطانيين قبلاً. ومع ذلك استحالت مساعدة بولندا مباشرة على يد الحلفاء الغربيين، وأما أية مساعدة «غير مباشرة» فستكون ضئيلة لفترة ما حتى يعد الجيش الفرنسي دفاعاته الاستراتيجية، ويركز الجيش البريطاني كثيراً من مصادره على الدفاعات المتطورة في ارض الوطن. وأما المساعدة المباشرة الوحيدة الممكن تقديمها لبولندا، فيجب أن تأتي من الشرق، وإن كانت حكومة تشمبرلين غير متحمسة للاتفاق مع موسكو فسوف يجد البولنديون انفسهم يواجهون الجيش الاحمر في اراضيهم. ولما كان هم ستالين الطاعى هو شراء الوقت وتجنب الحرب، وحاجة هتلر هي زيادة الضغوط على الغرب للتخلي عن بولندا، صار لكلا الدكتاتورين مصلحة خاصة في عقد «صفقة» على حساب وارشو، مهما كانت خلافاتهم الايديولوجية. ولم يقتصر تأثير اعلان ميثاق (مولوتوف - ريبنتروب في ٢٣ آب ١٩٣٩) على تعزيز موقع المانيا الاستراتيجية وحسب، بل وجعل من الحرب ضد بولندا امراً لا مفر منه من الناحية الفعلية. وما عادت «الترضية» هذه المرة خياراً مفتوحاً أمام لندن ولا باريس، حتى لو أوحث الظروف الاقتصادية والعسكرية بتحاشي صراع قوى عظمى.

وهكذا جعل اندلاع الحرب العالمية الثانية بريطانيا وفرنسا تقارعان ألمانيا مرة أخرى، فأرسلت بريطانيا قوة حملاتية عبر القنال مثلما حصل عام ١٩١٤، وفرضت البحريتان الانكليزية والفرنسية حصارهما البحري. وكانت السمات

الاستراتيجية في مجالات أخرى كثيرة مختلفة تماماً عما في الحرب السابقة، وغير ملائمة للحلفاء. اذ لم تنعدم الجبهة الشرقية فحسب، بل أن الاتفاقية السياسية بين برلين وموسكو بتقطيع اوصال بولندا ادت الى ترتيبات تجارية، ولذا الغت شحنات المواد الاولية المتواصلة من روسيا أية فوائد للحصار البحري الذي فرضه الحلفاء. أجل ان مخازن النفط الالماني ومواد اولية اخرى لا تزال شحيحة في المانيا في السنة الاولى من الحرب، ولكن الثغرة اغلقت بواسطة انتاج المواد البديلة، ووصول الحديد الخام السويدي، والتجهيزات المتزايدة من روسيا. وفضلاً عن ذلك، عني جمود الحلفاء في الجبهة الغربية ان هناك ضغطاً قليلاً على ممتلكات المانيا من النفط والذخائر. وأخيراً، لم يكن لدى المانيا حلفاءً صغاراً لتتكفل بدعمهم، مثل امبراطورية النمسا - المجر في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ - وربما سلطت نواقص ايطاليا الاقتصادية عبئاً ثقيلاً على مخزون الرايخ لو انها اشتركت بالحرب في ايلول ١٩٣٩، وربما افسدت فرصة توجيه ضربة المانية غرباً في عام ١٩٤٠. والواقع ان اشتراك ايطاليا ربما عمل على تعقيد الموقف الانكليزي - الفرنسي في البحر المتوسط، ولكن ليس لدرجة خطيرة، وقد جعل حياد روما من ايطاليا ممراً مفيداً للتجارة الالمانية - وهنا يكمن سبب رغبة كثير من المخططين الالمان ببقاء موسوليني محايداً.

لقد اتيح لالمانيا أن تتم امتلاك عناصر الاستراتيجية القومية التي كان بها الفيرماخت (الجيش الالماني) متفوقاً جداً، ذلك لأن « الحرب الصورية » لم تعرض اقتصاد المانيا للاختبار الجدي. وتلك العناصر هي العقيدة العملية، والاسلحة المختلطة، والقوة الجوية التكتيكية، والحرب الهجومية غير المركزية. وأكدت الحملة البولندية على وجه الخصوص جدوى الحرب الخاطفة، وكشفت عن عدد من مواطن الضعف (التي امكن معالجتها فيما بعد)، ورفعت الثقة

الالمانية بالقدرة على قهر الخصوم بهجمات سريعة مفاجئة وبالتركيز على القوة الجوية والدروع. واتضح هذا مرة أخرى في الاكتساح السريع للدنمارك وهولندا، وقد جعلت الجغرافيا من النرويج ارضاً عصية على اقتحام فرق المدرعات الالمانية (البانزر)، فبقيت تحت تأثير القوة البحرية البريطانية، فتعرض الموقف الالماني للاحراج حتى هيمنت اللفتوافه. على أن خير مثال لتفوق العقيدة العسكرية الالمانية والقدرة التكتيكية العملية، جاء في الحملة الفرنسية في مايس - حزيران ١٩٤٠، حين شطرت تشكيلات غودريان من الدبابات والمشاة المزودين بالعجلات قوات المشاة الحليفة الاكثر عدداً والاقل تنظيماً وكذلك دروعها. وقد تمتع الطرف المهاجم بالتفوق الجوي فية جميع هذه الاشتباكات. ولذلك كشفت حملات عام ١٩٤٠ عن التفوق الالماني الذي بدا انه سيغطي على قصور الاقتصاد على الامد الطويل، وذلك أمر لم تشهده معارك ١٩١٤ - ١٩١٦ التي لم يظهر فيها أي من الطرفين مهارة أكبر في التعامل مع حالة الحرب الجديدة.

والاكثر من هذا، وسعت ماكنة الحرب الالمانية نتيجة لهذه المكتسبات الحاسنة في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٠ مصادرها من النفط والمواد الاولية. ولم تستطع مجرد نهب اعدائها المدحورين، بل وعنت هزيمة فرنسا وانعدام قدرة بريطانيا على شن حملة عسكرية كبرى أنه لن يكون ثمة استنزاف خطير لمخزون الفيرماخت اثناء الحملات الطويلة. فقد استحصلت المواد الاولية الاسبانية بطريق بري، وسلمت الخامات السويدية من اذى الحملات الحليفة، أما روسيا المذهولة من انتصارات هتلر الخاطفة فأزادت تجهيزاتها. وفي هذه الظروف، ما كان دخول ايطاليا للحرب بمجرد سقوط فرنسا شيئاً محرجاً اقتصادياً كما يفترض ان يكون - والواقع انه حول المصادر البريطانية بعيداً عن اوروبا الى الشرق الادنى، بالرغم من عمل حملاتها الفاشلة على اماطة اللثام عن تخلف البلد طوال

الثلاثينيات .

ومن الصعب القول عن مدى استمرار هذه الحرب لو بقيت اطرافها هذه الثلاثة فقط . فقد صممت الامبراطورية البريطانية بقيادة ونستون تشرشل على مواصلة القتال ونزعت الى تجنيد اعداد كبيرة من الرجال وتعبئة مخازن هائلة من التموينات - وبزت المانيا في مجال انتاج الطائرات والدبابات عام ١٩٤٠ مثلاً . ولما كانت مقتنيات بريطانيا من الذهب والدولارات غير كافية للانفاق مقابل التجهيزات الامريكية ، اتجه روزفلت الى نقض تشريع الحياد المدمر واقنع الكونغرس بأن من مصلحة امن البلد دعم بريطانيا - من خلال قانون الاعارة والتأجير، وصفقة «الدمرات مقابل القواعد» ، وحماية القوافل ، الخ . فآلت النتيجة الى ترك المتحاربين الرئيسيين وحدهما في وضع لا يقدر احدهما على الحاق الهزيمة بالآخر بشكل حاسم . واذ جعلت معركة بريطانيا من المستحيل غزو بريطانيا بقوات عبر القنال ، فان انعدام توازن القوى البرية جعل من دخول بريطانيا العسكري الى المانيا شيئاً غير وارد .

أما الغارات البريطانية على المانيا فكانت جيدة من ناحية انعاش المعنويات ولكنها الحقت اضراراً بسيطة في هذه المرحلة . وبالرغم من الغارات المتقطعة في شمال الاطلسي لم يكن الاسطول الالماني بمستوى البحرية الملكية ، ومن الناحية الثانية كانت حملات اليوبوتات مرعبة والفضل يعود لتكتيكات دوينتز الحديثة والزوارق الاضافية . ووجدت قوات الامبراطورية البريطانية سهولة في الاستيلاء على المواضع التي تسيطر عليها ايطاليا في شمال افريقيا ، والصومال ، واثيوبيا ، ولكنها صادفت صعوبة بالغة في الوقوف بوجه النموذج الشرس في الحرب الذي مثله فيلق رومل الافريقي أو القوات الالمانية الغازية في اليونان . ولذلك اتسمت السنة الثانية مما سمي بـ «الحرب الاوروبية الأخيرة» بانتصارات دفاعية

ومكتسبات صغيرة النطاق بدلاً من صدامات وفتوحات ملحمية.

واذن فمن المحتم ان يغير قرار هتلر بغزو روسيا في حزيران ١٩٤١ سائر ابعاد الصراع. فمن الناحية الاستراتيجية عنى أن المانيا توجب عليها الآن أن تقاتل على جبهات عدة وهكذا ستعود الى ورطة ١٤ - ١٩١٧ - وهذا عبء ثقيل الوطأة على اللفتوافه التي نشرت اسرابها بأعداد قليلة بين الغرب، والشرق، والبحر المتوسط. كما ضمن ان مواضع الامبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط سوف تبقى مثل الجزر البريطانية الام بمثابة نقطة انطلاق للهجمات المقابلة المعادية في المستقبل - وهي ما أمكن بالتأكيد الاستيلاء عليها لو أن هتلر أرسل ربع القوات والطائرات المستخدمة في عملية بارباروسا (غزو الاتحاد السوفياتي). والاهم من كل ذلك على أية حال ان الامتداد الجغرافي المجرد والاحتياجات السوقية لشن حملات على بعد مئات الاميال في العمق الروسي قد قللت من شأن اعظم امتيازات الفيرماخت: قدرته على شن هجمات ضمن مناطق محدودة من أجل الهيمنة على العدو قبل أن تبدأ تجهيزات الفيرماخت بالتباطؤ والنفاد. وبخلاف القوة الضاربة التي ظهرت في خط الجبهة لصالح المانيا وحلفائها في حزيران ١٩٤١، كان الاسناد والمتابعة في اسوأ حالاتهما، لا سيما بسبب رداءة شبكة المواصلات، ثم ان حرب الشتاء لم يعرهما احد اهتماما، لان الاقتراض كان ان الحرب ستنتهي في غضون ثلاثة أشهر، ثم أن انتاج المانيا من الطائرات والدبابات سنة ١٩٤١ أمسى اقل بكثير من انتاج بريطانيا او روسيا، دعك عن الولايات المتحدة، وحاز الفيرماخت على دبابات أقل لحد بعيد من دبابات روسيا، واستهلكت التجهيزات من النفط والذخائر بسرعة في الحملات الطويلة.

وحتى حين كان الفيرخامت منتصراً ظافراً في الميدان فان ذلك لم يحل

المشكلة، بالرغم من ان اوامر ستالين بنشر القوات بشكل خاطيء في وجه الهجوم الالماني الوشيك قد اتاحت للامان قتل وأسر ثلاثة ملايين روسي في الاشهر الاربعة الاولى من القتال. لقد عانت روسيا من خسائر مرعبة في الرجال والمعدات وتخلت عن مليون ميل مربع من ارضها، بيد أنها بقيت حية لم تمت، وأما الاستيلاء على موسكو أو حتى القبض على ستالين نفسه فلن يؤدي الى الاستسلام، بالنظر لاحتياطات البلد الضخمة لحد استثنائي. وباختصار، كانت هذه حرباً لا حدود لها، ولم يكن الرايخ الثالث متهيئاً لها بشكل مناسب بالرغم من كل النجاحات الساحقة والبراعة العملية.

وأما قدرة روسيا على البقاء أمام الجيش الالماني وهو على ابواب موسكو «مع» هجوم ياباني كبير على سيبريا في كانون الاول ١٩٤١ فهو مسألة ثانية وعصية على الاجابة. وقد املت اليابان من توقيع الميثاق الثلاثي مع المانيا وايطاليا (ايلول ١٩٤٠)، ومعاهدة الحياد مع الاتحاد السوفيتي (نيسان ١٩٤١) ان تكف يد الاتحاد السوفيتي عنها اثناء اهتمامها بتوسعها جنوباً، ولكن اغري كثيرون في طوكيو مرة أخرى بشن حرب ضد روسيا على أثر الانباء الواردة عن التوغل الالماني نحو موسكو. ولو أن الجيش الياباني انطلق فعلاً ضد خصمه التقليدي في آسيا بدلاً من تنفيذ عملياته الجنوبية، فلعل ذلك يصعب من مهمة روزفلت في اقناع الشعب الامريكي بالذهاب بكل ثقل امريكا في هذه الحرب، ولبلغت المساعدات التي يمكن ان تنالها روسيا من بريطانيا في الشرق الاقصى (لو ان تشرشل دخل ذلك الصراع لوحده) اقل حد لها. فاستطاع ستالين أن يطلق فرقته حسنة التدريب والمعتادة على الفعاليات الشتوية من سيبريا في نهاية ١٩٤١ للمساعدة في صد الهجوم الالماني ومن ثم ردة على اعقابه، بدلاً من مواجهة سيناريو الجبهتين المروع. وعلى أية حال كان القرار بالتوسع جنوباً

منطقياً بمعنى الكلمة حسب وجهة النظر اليابانية. ولاح أمام اليابان افق التحطم الاقتصادي في ظرف شهور بسبب حظر الغرب المتاجرة معها وتجميد موجوداتها في تموز ١٩٤١ (بعد استيلاء طوكيو على الهند الصينية الفرنسية)، وذلك ما فتح عيون الجيش والبحرية على الرضوخ للمطالب السياسية الأمريكية «أو» السعي الى الاستيلاء على مصادر النفط والمواد الأولية في جنوب شرق آسيا، ولذلك استحال شن حرب في الشمال ضد روسيا منذ تموز ١٩٤١ من الناحية العملية، فيما اوضحت العمليات الجنوبية شيئاً لا مفر منه فعلاً - ولكن لأنهم حسبوا ان الاميركان من النادر أن يقفوا مكتوفي الايدي الى أن تعد اليابان نفسها في بوريتو، وملايا، والهند الشرقية الهولندية ، فلا بد من القضاء على منشأتهم العسكرية في غربي المحيط الهادي - وكذلك قاعدتهم الاسطولية في ميناء (بيرل هاربر).

ووجد الجنرالات اليابانيون ان من الضروري مساندة عمليات واسعة النطاق على بعد آلاف الاميال عن الوطن ضد اهداف لم يكادوا يسمعون بها - وذلك لمجرد الابقاء على زخم «الحادث الصيني».

وحل كانون الاول ١٩٤١ ليؤشر ثاني نقطة تحول رئيسية في حرب اصبحت الآن كونية. وبرهنت الهجمات الروسية المضادة حوالي موسكو في نفس الشهر ان الحرب الخاطفة قد فشلت هنا في الاقل. واذا كانت سلسلة النجاحات اليابانية المذهلة في الاشهر الستة الاولى من حرب المحيط الهادي قد سددت ضربات موجعة للحلفاء، فانها لم تفقدهم أياً من اراضيهم الحيوية حقاً بالمصطلحات الاستراتيجية الشاملة (حتى سنغافورة والفلبين). والشيء الاكثر اهمية هو أن التصرفات اليابانية واعلان هتلر غير المبرر للحرب على امريكا قد جاء بأقوى دولة في العالم الى ساحة الحرب. والحق ان الانتاجية الصناعية

وحدها لا تستطيع ان تؤمن الفعالية العسكرية - مثلما عنت المهارات العملية
الالمانية ان مقارنات الرجل بالرجل والدولار بالدولار البسيطة كانت سخيفة -
غير ان الحلف الاعظم حسبها سماه تشرشل بحبور كان افضل بالمعايير العادية من
المحور، وقواعده الانتاجية افضل بكثير مما لدى القوات المسلحة الالمانية
واليابانية، بحيث امتلكت المصادر والفرصة لبناء قوة عسكرية طاغية لم يأمل أي
من الخصوم الفاشيين والعدوانيين بامتلاكها سابقاً. والحق انه في غضون سنة
أخرى صدقت نبوءة دي توكفي لعام ١٩٣٥ المتعلقة بظهور العالم ثنائي القطب.

الاستراتيجية و الاقتصاد اليوم و غداً

الفصل السابع

الاستقرار والتغير في عالم ثنائي القطب

(١٩٤٣ - ١٩٨٠)

إبتهج ونستون تشرشل جهاراً حين بلغت مسامعه انباء دخول الولايات المتحدة حلبة الحرب، ولهذه البهجة سببها الوجيه. اذ أوضح فيما بعد «أن هتلر قد ولى ومعه حسم مصير موسوليني، وسوف يقذف باليابانيين خارج الحلبة. وكل ما تبقى مجرد استخدام مناسب لقوة عارمة». ومع ذلك بدت هذه الثقة مبالغ فيها في نظر الحلفاء الحذرين خلال عام ١٩٤٢ والنصف الاول من ١٩٤٣. فقد احكمت اليابان بعد واقعة (بيرل هاربر) بستة أشهر قبضتها على المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، فأمسكت بخناق مستعمرات الامبراطورية الاوربية، وضربت طوقاً حول الصين من الجنوب، وسلطت تهديداً على الهند واستراليا وهاواي. وفي الساحة الالمانية الروسية استأنف الجيش الالمانى هجماته الضارية بمجرد انتهاء شتاء ١٩٤١ - ١٩٤٢ واندفع يشق طريقه صوب القوقاز؛ وفي عين الوقت تقريباً، توغلت القوة الالمانية الصغيرة بزعامة رومل في شمال افريقيا بعمق خمسة وخمسين ميلاً عن الاسكندرية، وقدم هجوم اليوباتات على قوافل الحلفاء دليلاً آخر على عمق تأثيره الساحق، فأُنزل اكبر الخسائر بالنشاط التجاري في ربيع عام ١٩٤٣؛ غير ان «الحصار المضاد» الانكلو - امريكي للاقتصاد الالمانى عن طريق التفجير الاستراتيجي لم يقلح في تحقيق أغراضه وافضى الى إحداث خسائر مؤلة في صفوف البحارة. واذا كان مصير قوى المحور «قد حسم» بعد كانون الاول ١٩٤١، فليس هناك غير اشارة ضئيلة على انها قد ادركت الحال.

«الاستخدام المناسب للقوة العارمة»

كان افتراض تشرشل الاساسي، برغم ذلك، سليماً. وربما عمل حقاً تحويل الصراع من حرب اوروبية الى حرب كونية على تعقيد نشاط بريطانيا الاستراتيجية - مثلما اشار بعض المؤرخين بقولهم أن سقوط سنغافورة كان نتيجة لتركيز المقاتلات والفرق البريطانية على ميدان البحر المتوسط - ولكن توازن القوى العام تبدل كلياً حال تعبئة الاطراف المتحاربة الجديدة بشكل حسن. وفي تلك الاثناء، كانت ماكتا الحرب الالمانية واليابانية قادرتين على مواصلة الفتوحات، ولكن كلما توسعتا اكثر ضعفت قدرة البلدين على التصدي للهجمات المضادة التي اخذ الحلفاء يعدون العدة لها ليل نهار.

فجاءت اولى هذه الهجمات في المحيط الهادي حيث صدت المقاتلة المنطلقة من حاملتها في نيمتز اندفاع اليابان الى بحر المرجان (مايس ١٩٤٢) والى مدواي (حزيران ١٩٤٢) مميطة اللثام عن الالهية العظيمة لسلاح الطيران البحري في امتدادات المحيط البعيدة. ولم تحل نهاية السنة حتى طردت القوات اليابانية من غوادا القنال وانطلقت القوات الاسترالية - الامريكية قدماً نحو غينيا الجديدة. وحين شرع بالهجوم المضاد على منتصف المحيط في أواخر عام ١٩٤٣ كان الاسطولان الامريكيان الشيطان المعظيان لعملية (جلبرت) محميان «بأربع» وحدات من قوات المهمات السريعة (أي بوجود اثنتي عشر حاملة) مع سيطرة طاغية على الجو. كما أتاح الانعدام الكبير في توازن القوة لفرق الامبراطورية البريطانية أن تغير على المواضع الالمانية في العلمين بتشرين الاول ١٩٤٢ واجبار قوات رومل على التقهقر باتجاه تونس؛ فحين اصدر مونتغمري امره بالهجوم، كان لديه دبابات اكثر بستة اضعاف مما لدى خصمه، وعدد من الجنود يفوق

جنود خصمه بثلاث مرات، مع سيطرته التامة على الجو تقريباً. وحط في شمال افريقيا الفرنسي في الشهر التالي جيش ايزنهاور الانكلو - امريكي المكون من ١٠٠ ألف رجل للشروع بـ «حركة كماشة» من الغرب ضد القوات الالمانية - الايطالية، وهي الحركة التي قدر لها أن تبلغ أشد تأثيرها في مايس ١٩٤٣ يوم استسلمت الأخيرة. كما اضطر دونتز آنذاك الى سحب مجاميع غواصاته من شمالي الاطلسي حيث تكبدت خسائر موجعة على يد القوافل الحليفة المحمية الآن بفضل الحاملات المرافقة، والحاميات المصاحبة للقتال والمزودة بأحدث الرادارات والغام الاعماق - والتي تتلقى الانذار بالاستعانة بمحلات جفرة فائقة القدرة عن تحركات اليوبوتات. واذا كان لابد من وقت أطول للحلفاء كي تستتب لهم «السيطرة على الجو» في اوروبا من أجل اتمام سيطرتهم على البحر، كان لا بد من الاستعانة بالمقاتلة موستانغ طويلة المدى التي استخدمت في البدء على يد اساطيل الهجوم الجوي الامريكي في كانون الاول ١٩٤٣؛ فخارت القوة الجوية الالمانية بعد أشهر قليلة وباتت عاجزة عن الدفاع عن سماء الرايخ الثالث ومصانعه، وسكانه المدنيين دون أمل في نهوضها.

وما تجلّى أكثر شؤماً للقيادة العليا للجيش الالمانى هو تغير التوازن في الجبهة الشرقية. ففي مطلع آب ١٩٤١ وعديد من المراقبين شعروا بدنو أجل روسيا كقوة عظمى، دون (هالدر) في يوميات اركان الحرب:

(اعتقدنا اننا بمواجهة ٢٠٠ فرقة معادية ولكننا الآن أمام ٣٦٠ فرقة غير مسلحة ومجهزة بمثلما عليه فرقنا، وقيادتها التكتيكية ضعيفة غالباً . . . ولكننا لو دمرنا اثنتي عشر فرقة منها لاستطاع الروس أن يأتوا بغيرها. فالزمن لصالحهم لقربهم من مصادرههم، في حين اننا نبتعد عن مصادرها أكثر فأكثر).

لقد أضحت مجموع الخسائر التي تكبدها العالم في الحرب العالمية الاولى

رقماً متواضعاً حال مقارنتها مع ما أسفر عنه هذا القتال الجماعي الطاحن، اذ ادعى الالمان انهم قتلوا وجرحوا وأسروا في الاشهر الخمسة الاولى أكثر من ثلاثة ملايين روسي. ومع ذلك امتلك الجيش الاحمر في اللحظة الحاسمة حين خطط ستالين وستافكا لأول هجوم مضاد حول موسكو ٢, ٤ مليون رجل في جيوش الميدان، وبمعيّتهم اعداد أكبر من الدبابات والطائرات. والحق ان ما امتلكه الجيش الاحمر من قوات بشرية لم تكن متمتعة بالخبرة العملية مثل خصمها الالماني سواء في البحر أو في الجو - وحتى عند نهاية عام ١٩٤٤ كان الروس يفقدون خمسة الى ستة رجال مقابل كل الماني واحد - واستطاعت ماكنة هتلر الحربية بمجرد انتهاء الشتاء القدرى (١٩٤١ - ١٩٤٢) ان تستأنف هجماتها هذه المرة تجاه ستالينغراد ومن ثم تعرضها للكارثة. وحاول الجيش البرى تارة ثانية بعد ستالينغراد أن يجرب صيف ١٩٤٣ فسحب قواته المسلحة من أجل قيام فرق البانزر السبع عشرة بتطويق كورسك. فدارت رحى اعظم معركة دبابات في تاريخ الحرب العالمية الثانية... وقاتل الجيش الاحمر بما لديه من فرق مدرعة بلغ عددها ٣٤ فرقة مع ٤ آلاف عجلة مقابل ٢,٧٠٠ المانية. ومع أن عدد الدبابات السوفيتية تقلص الى النصف في غضون اسبوع واحد، فقد أفلحت في تحطيم الجزء الاكبر من جيش الدروع الهتلري وأضحت الآن مستعدة لشن الهجمات المقابلة الشرسة باتجاه برلين. وعند ذلك الحد وردت الانباء عن هبوط الحلفاء في ايطاليا، فوجد هتلر ذريعة لينسحب بقواته من اتون كارثة رهيبة، كما أكدت الحد الذي بلغه اعداء الرايخ في مسعاهم لاحكام الطوق عليه.

واذن، أكان هذا ببساطة «الاستخدام المناسب للقوة العارمة؟» من الواضح ان القوة الاقتصادية لم تكن العامل المؤثر «الوحيد» في الكفاءة العسكرية حتى في الحرب الميكانيكية الشاملة (١٩٣٩ - ١٩٤٥). فللاقتصاد مكانة في القتال الحديث تضارع مكانة السيف في المشاقفة، حسبما يقول كلاوفيتز. وهناك امثلة

كثيرة على ارتكاب القيادتين الالمانية واليابانية أخطاء سياسية واستراتيجية جسيمة بعد سنة ١٩٤١ وكلفتها ثمناً باهظاً. وتراوح هذه الاخطاء بين اتخاذ القرارات ضيقة الافق نسبياً مثل ارسال التعزيزات الى شمال افريقيا مطلع ١٩٤٣ في تمام الوقت الذي تهيأت الظروف لاسرها، والمعاملة المروعة والاجرامية الغبية للاوكرانيين والاقليات الروسية الاخرى في الاتحاد السوفيتي التي كانت مغتبطة بالافلات من قبضة ستالين الى أن وقعت في قبضة الوحشية النازية. وكذلك الاعتقاد المتغطرس باستحالة حل الجفرة الالمانية الى الاحتقار الايديولوجي لتشغيل نساء المانيا في مصانع الذخيرة، بينما استغل جميع اعداء المانيا ذلك الرصيد العمالي غير الناضب تقريباً. ومما فاقم الحال نشوب الخلافات في صفوف قيادة الجيش الهتلري نفسه ففقدت فاعليتها في الوقوف بوجه رغبة هتلر المجنونة اطامعة بأكثر من قابلية جيشه في غزو ستالينغراد وكورسك. وفوق كل شيء هناك ما أشار اليه الخبراء بـ «الفوضى متعددة الاقطاب» للوزارات والامبراطوريات الصغيرة المتناحرة (الجيش، الحرس الخاص، وزارة الاقتصاد)، فتعذر عمل أي تقييم مترابط ورصد معقول للمصادر، ناهيك عما أطلق عليه في اماكن اخرى «استراتيجية كبرى». فما هذه بطريقة جادة في ادارة الحرب.

أما أخطاء اليابانيين الاستراتيجية فتثير الدهول مع أنها أقل هولاً وأخف اضراراً. فبسبب اضطلاعها باستراتيجية «قارية» يفرض فيها الجيش هيمنته، شرعت اليابان بتنفيذ عملياتها في المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا بأصغر قوة ممكنة - احدى عشر فرقة فقط مقارنة مع ١٣ فرقة في منشوريا و ٢٢ فرقة في الصين. بل وكانت التعزيزات اليابانية من الجند والقوة الجوية الى وسط المحيط الهادي متأخرة ومتواضعة جداً حتى حين شرعت امريكا بشن الهجمات المقابلة في تلك المنطقة - وخاصة عند مقارنتها بالمصادر المخصصة للهجمات الكبيرة على الصين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٤. ومن المثير للسخرية انه حتى حين أطبقت قوات

نيمتز على اليابان مطلع ١٩٤٥ ، وتعرضت مدنها للتدمير من الجو كان هنالك مليون جندي حتى ذلك الوقت في الصين اضافة الى ٧٨٠ ألف آخرين في منشوريا ، استحال سحبهم الآن بسبب شراسة الحملة البحرية الامريكية .

لكن جزءاً من اللوم لا بد أن يوجه الى البحرية اليابانية الامبراطورية . فكثرة الاخطاء كانت سمة ادارة المعارك الرئيسية مثل مدواي ، بل وحتى حين اثبتت حاملة الطائرات تفوقها في حرب المحيط الهادي ، كان كثير من الادميرالات بعد رحيل ياماموتو مشدوهين بالمعركة وبقوا يتحينون الفرص للاشتباك في معركة تسوشيما ثانية - على منوال عملية (خليج ليت - ١٩٤٤) والمهمة الانتحارية (ياماتو) . كما ان الغواصات اليابانية بكل ما تملكه من طوربيدات ضخمة قد أسيء استخدامها لحد بعيد باعتبارها ادوات استطلاع للاسطول المقاتل أو تأمين التجهيزات للحاميات الجزرية المشتبكة بالقتال ، بدلاً من استخدامها في قطع خطوط مواصلات العدو . وما يدعو الى التناقض أن البحرية عجزت عن حماية خطوط ملاحتها التجارية وكانت متخلفة حقاً في تطوير نظام لسير القوافل ، وتقنيات الدفاع ضد الغواصات ، وحاملات الطائرات الصغيرة ، بالرغم من اعتماد اليابان على الواردات اكثر من بريطانيا . وما يدل على الهوس بصنع الاساطيل القتالية ان البحرية حين رصدت المصادر لبناء سفن من طراز ياماتو ، لم تقم ببناء أي حامية مدمرات بين عامي (١٩٤١ - ١٩٤٣) - على النقيض من امريكا التي بنت ٣٣١ سفينة . كما خسرت اليابان تماماً معركة الاستخبارات ، والجفر ، وحل الجفر . فكان لكل ذلك دوراً في افشال مساعي المحافظة على كيان (عملاق شرقي آسيا) ورفاهيته تماماً كدور الاخطاء الالمانية في احباط مهمة الحفاظ على رايش الالف عام .

ليس هناك ما يفسر ارتكاب هذه الاخطاء ، لكن الحلفاء لو لم يرتكبوا اخطاء استراتيجية وسياسية من جانبهم ، لصار من العسير فهم سبب عدم هيمنة

قوتهم الانتاجية على الميدان في المدى الطويل . فمن البارز للعيان ان الاحتلال الالماني لموسكو في كانون الاول ١٩٤١ كان مقدراً له أن يحطم مجهود روسيا الحربي (ونظام ستالين)، ولكن أكان الشعب السوفيتي سيستسلم ومصيره الوحيد الابداء - ولا تزال لديه احتياطات انتاجية وعسكرية وفيرة على بعد آلاف الأميال الى الشرق؟ فبالرغم من الخسائر الاقتصادية التي سببتها (عملية بارباروسا) - حيث انخفض انتاج الفحم ٥٧٪ والحديد ٦٨٪، وغيرها - سيكون جديراً بالاشارة أن روسيا انتجت أربعة آلاف طائرة أكثر من المانيا سنة ١٩٤١، وبأكثر من ١٠ آلاف طائرة سنة ١٩٤٢، وكان هذا حساب جبهة واحدة مقابل ثلاث جبهات المانية . وكان بوسع الجيش الاحمر بما يتمتع به من تفوق متزايد في اعداد الرجال، والدبابات، والمدفعية، والطائرات ان يتحمل الخسائر بمعدل خمسة أو ستة مقابل واحد (ولو بكلفة باهظة على حساب جنوده) وبقي يندفع الى الامام ضد الالمان الآخذين بالضعف . حتى أصبح التفوق السوفيتي بحلول عام ١٩٤٥ في جبهتي أوكرانيا وروسيا البيضاء مطلقاً ومرعباً متمثلاً بامتلاكه خمسة أضعاف ما لدى خصمه من القوة البشرية، وخمسة أضعاف عدد دروعه، وسبعة أضعاف أعداد مدفعيته، مع سبعة عشر ضعفاً في القوة الجوية .

ويوم تمتعت القوات الانكلو-امريكية في فرنسا قبل اشهر قليلة بـ «أفضلية ممتازة بنسبة ٢٠ دبابة لكل دبابة واحدة و ٢٥ طائرة لكل طائرة واحدة»، فالحقيقة المذهلة ان الالمان كانت لديهم نفس الافضلية سابقاً لفترة طويلة؛ بل وحتى عند اقتراب عام ١٩٤٤ من نهايته لما تزل المانيا مثلما كانت عليه في ايلول ١٩١٨ مهيمنة على أقاليم بعيدة جداً عن حدود الرايخ في مستهل الحرب . وهنا يبدي المؤرخون العسكريون رد فعل جماعي : أن العقيدة العملياتية الالمانية التي تؤكد على المرونة واللامركزية في اتخاذ القرار في ميدان القتال، قد اثبتت افضليتها على تكتيكات بريطانيا الحذرة الوجلة، والهجمات الروسية الدامية على طول الجبهة،

وأفضلية على الاندفاعات الامريكية المتحمسة الفجة. وفاقبت خبرة الجيوش الالمانية «المتوحدة» خبرة أي جيش آخر. وظل مستوى وتدريب ضباط الاركان وضباط الصف الالمان عالياً بشكل استثنائي حتى في العام الاخير من الحرب.

على أن اعجابنا بالاداء العملياتي للقوات الالمانية لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة أن برلين ومثلها طوكيو أفرطت في اجهاد نفسها. فقد قدر الجنرال (يودل) في تشرين الثاني ١٩٤٣ أن ٣,٩ مليون الماني (ومعهم ٢٨٣ ألف جندي محوري حليفي) كانوا يحاولون الوقوف بوجه ٥,٥ مليون روسي في الجبهة الشرقية، وهناك ١٧٧ ألف جندي الماني آخر يرابطون في فنلندا، بينما تم تعبئة حاميات النرويج والدنمارك بـ ٤٨٦ ألف رجل، اضافة الى قوات الاحتلال البالغة مليون و ٣٧٠ ألف رجل في فرنسا وبلجيكا ناهيك عن مرابطة قوة قوامها ٦١٢ ألف رجل في البلقان، وقوة أخرى في ايطاليا تعدادها ٤١٢ ألف رجل. فتبعثرت جيوش هتلر على طول اوروبا وعرضها. وانحدرت الى مستوى اوطأ من ناحيتي القوة العددية والتجهيز في كل الجبهات. ونفس القول ينطبق على الفرق اليابانية التي انتشرت باعداد ضئيلة عبر الشرق الاقصى من بورما الى جزر اليوسيان^(١).

وسيتسائل المرء حتى في تلك الحملات التي تبدو قد «غيرت مسار الحرب»، إن كان الامر سيؤول الى ليس مجرد ارجاء النتيجة النهائية لو انتصر المحور بدلاً من الحلفاء. فمثلاً لو خسرت نيتمز أكثر من حاملة واحدة في مدواي، لأمكن تعويضها في نفس السنة بثلاث حاملات اسطولية جديدة، مع ثلاث حاملات اسطولية خفيفة وخمسة عشر حامية مرافقة؛ وبحلول عام

(١) اليوسيان Aleutian :- أرخبيل بركاني يمتد بين الاسكا وكمشتكا. يضم نحو ١٥٠ جزيرة. يفصل بين بحر بيرنغ والمحيط الهادي. تخلت عنه روسيا للولايات المتحدة سنة ١٨٦٧.

١٩٤٣، كان ممكناً التعويض بخمس حاملات اسطولية، وست حاملات اسطولية خفيفة، وفي عام ١٩٤٤، بتسع حاملات اسطولية و ٣٥ حامية مرافقة. وبنفس المنوال خسر الحلفاء في الاعوام الحرجة في (معركة الاطلسي) ٨,٣ مليون طن من مجمل ما شحنوه سنة ١٩٤٢ و ٤ ملايين طن سنة ١٩٤٣، على أن هذه الارقام المهولة تم تعويضها بفضل ارسال الحلفاء سفناً تجارية بحمولة ٧ ملايين و ٨ ملايين طن على التوالي. وهذا يعزى بشكل رئيسي الى الانفجار المدهش الذي شهده قطاع بناء السفن الامريكية والذي استطاع بحلول منتصف عام ١٩٤٢ ان ينزل الى البحر سفناً بمقدار أكبر مما تستطيع اليوبوتات اغرقه - وهو ما حدا بأحد المسؤولين الكبار الى القول «ربما اجلت حملة الغواصات الالمانية في الحرب الكونية الثانية بروز الحقيقة النهائية لكنها لم تؤثر عليها». أما في البر فكان انتاج المانيا من قطع المدفعية، والاسلحة ذاتية الدفع والدبابات اقل بكثير من انتاج روسيا ناهيك عن المعدلات الاجمالية لباقي دول الحلفاء. (راجع الجدول ٣٣)

الجدول (٣٣) انتاج الدبابات سنة ١٩٤٤

المانيا	١٧,٨٠٠
روسيا	٢٩,—
بريطانيا	٥,—
الولايات المتحدة	١٧,٥٠٠ (وفي ١٩٤٣ : ٢٩,٥٠٠)

الا أن أهم الاحصائيات المفيدة في هذا الجانب هو انتاج الطائرات (الجدول ٣٤) حيث يتجلى ان لولا احكام السيطرة على الجو لاستحال على الجيوش والبحريات شن عملياتها بفاعلية؛ «وبفضل» السيطرة على الجو لا يستطيع البلد المحارب بلوغ النصر في حملاته وحسب، بل وتوجيه ضربات قاسية الى اقتصاد عدوه الحربي.

الجدول (٣٤) انتاج الطائرات (١٩٣٩-١٩٤٥)

١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	
٤٩,٧٦١	٩٦,٣١٨	٨٥,٨٩٨	٤٧,٨٣٦	٢٦,٢٧٧	١٢,٨٠٤	٥,٨٥٦	الولايات المتحدة
٢٠,٩٠٠	٤٠,٣٠٠	٣٤,٩٠٠	٢٥,٤٣٦	١٥,٧٣٥	١٠,٥٦٥	١٠,٣٨٢	الاتحاد السوفيتي
١٢,٠٧٠	٢٦,٤٦١	٢٦,٢٦٣	٢٣,٦٧٢	٢٠,٠٩٤	١٥,٠٤٩	٧,٩٤٠	بريطانيا
٢,٠٧٥	٤,٥٧٥	٤,٧٠٠	٤,٥٧٥	٢,٦٠٠	١,١٠٠	٢٥٠	الكومنولث البريطاني
٨٤,٨٠٦	١٦٧,٦٥٤	١٥١,٧٦١	١٠١,٥١٩	٦٤,٧٠٦	٣٩,٥١٨	٢٤,١٧٨	مجموع طائرات الحلفاء
٧,٥٤٠	٣٩,٨٠٧	٢٤,٨٠٧	١٥,٤٠٩	١١,٧٧٦	١٠,٢٤٧	٨,٢٩٥	المانيا
١١,٠٦٦	٢٨,١٨٠	١٦,٦٩٣	٨,٨٦١	٥,٠٨٨	٤,٧٦٨	٤,٤٦٧	اليابان
—	—	١,٦٠٠	٢,٤٠٠	٢,٤٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	ايطاليا
١٨,٦٠٦	٦٧,٩٨٧	٤٣,١٠٠	٢٦,٦٧٠	١٩,٢٦٤	١٦,٨١٥	١٤,٥٦٢	مجموع طائرات المحور

ومع هذا، تخفي هذه الأرقام حقيقة أن إجمالي أرقام الطائرات الانكلو - أمريكية لم تشمل على عدد كبير من القاذفات رباعية المحركات، ولذا فتفوق الحلفاء يتجلى أكثر عند مقارنة عدد المحركات أو وزن الطائرة مع نظائرها لدى المحور. وهنا يكمن تعليل التدمير المتزايد الذي لحق بالمدن الألمانية ومصانعها وخطوط السكك الحديدية ورغم من جهود الألمان الاستثنائية للسيطرة على الجو، وذلك ما حصل بدرجة أشد للوطن الياباني غير المحمي تماماً تقريباً. وهناك يتجلى أيضاً سبب اضطراب يوبوتات دونتز إلى البقاء تحت السطح؛ واستطاعة جيش (سلم) في بورما إرسال التعزيزات إلى (امفال)؛ ونجاح الطائرات الأمريكية في شن هجمات متكررة على القواعد اليابانية على طول غربي المحيط الهادي؛ وكذلك فلاح جنود الحلفاء في استدعاء دوماً طائرات لسحق العدو ومواصلة هجومهم حالما تعترضهم الدفاعات الألمانية العنيدة. فلم يستطع الألمان في يوم هجوم النورماندي (٦ حزيران ١٩٤٤) غير أن يحشدوا ٣١٩ طائرة ضد ١٢,٨٣٧ طائرة حليفة في الغرب. وعند العودة لمقولة كلاوزفيتز، نرى أن فن المثاقفة (مثل فن الحرب) يقتضي حقاً مهارة وخبرة؛ غير أن ذلك يفيد المقاتل أقل إذا قاربت جعبة سيوفه على النضوب. فاتضح في معركة النورماندي باكراً أن الحلفاء سيكسبون الجولة.

لقد كانت القوتان الاقتصادية والانتاجية للامبراطوريتين الألمانية واليابانية بعد توسعها أكثر تذبذباً منهما في الحرب العالمية الأولى، وبالنظر إلى التقديرات التي رأيناها مسبقاً اتضح أن ألمانيا الكبرى لعام ١٩٣٨ امتلكت حصة من إنتاج العالم التصنيعي و«امكانات حربية نسبية» مساوية لما حازته بريطانيا وفرنسا مجتمعين. وربما كانت أقل من إجمالي المصادر والامكانية الحربية (للإمبراطوريتين) البريطانية والفرنسية مجتمعين، بيد أنهما لم يبلغا درجة تعبئة مصادر ألمانيا يوم اشتعال أوار الحرب، وكان الحلفاء أقل قوة من ناحية الخبرة العملية كما ناقشنا

ذلك سابقاً. ونجحت مكتسبات المانيا الاقليمية في ١٩٣٩ (وعام ١٩٤٠ على وجه الخصوص) ان تضع البلاد الالمانية متقدمة بخطوات عن القوة المنعزلة والمتضررة نسبياً التي امسك تشرشل بزمامها. ووضع انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الامبراطورية البريطانية امام الامر الواقع بمواجهة حشد القوة من العسكرية كانت وفقاً لمقاييس الامكانيات الحربية اقوى منها بمرتين. ومن الناحية العسكرية كان محور برلين - روما حصيناً في البر والاضعف في البحر، وعلى قدم المساواه في الجو تقريباً - وهكذا آثرت بريطانيا أن تنقل ميدان صراعها الى شمال افريقيا بدلاً من اوروبا. ولم يبد لاول وهلة أن الهجوم الالمانى على الاتحاد السوفيتي سيغير هذا التوازن، لو تعلق الامر بمجرد الخسائر الفادحة في صفوف الجيش الاحمر والتي تفاقمت بعدئذ بفقدان بعض الاقاليم والمصانع السوفيتية.

ومن الناحية الأخرى عملت الاحداث الحاسمة في كانون الاول ١٩٤١ على تغيير هذه التوازنات كلية: فقد اوضح الهجوم الروسي المضاد من موسكو ان الاتحاد السوفيتي لن يسقط تحت وطأة الحرب الخاطفة، وأن دخول اليابان والولايات المتحدة في خضم ما أصبح الآن صراعاً عالمياً قد شكل «حلفاً اعظم» من قوة انتاجية وصناعية قائمة هائلة. هذا الحلف لم يستطع أن يؤثر (فوراً) في مجرى الحرب ما دامت المانيا لما تزال قادرة على تجديد هجومها على روسيا في صيف ١٩٤٢، واليابان لا تزال تحقق انتصارات سهلة في الاشهر الستة الاولى ضد القوات غير المستعدة للولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا. لكن ذلك لا يقلل من حقيقة امتلاك الحلفاء «ضعف» القوة الصناعية (بالاستناد الى أرقام سنة ١٩٣٨ غير المؤكدة التي تقلص حصة الولايات المتحدة)، و«ثلاثة اضعاف» الامكانيات الحربية، وكذلك «ثلاثة اضعاف» الدخل القومي لقوى المحور حتى حين اضيفت حصص فرنسا الى اجمالي حصة المانيا. وتحولت الامكانيات هذه في عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ الى عملة صعبة من الطائرات والدبابات والسفن؛ والحق

أن الولايات المتحدة وحدها اصبحت تنتج في عامي ٤٣ - ١٩٤٤ سفينة كل يوم وطائرة كل خمس دقائق ! والاكثر من هذا أن الحلفاء اتجهوا الى انتاج «أنواع» جديدة كثيرة من الاسلحة (مثل الحاملات الاسطولية الخفيفة)، في حين لم تستطع قوى المحور انتاج اسلحة متطورة سوى (المقاتلات النفاثة، واليوبوتات (٢٣) بكميات صغيرة نسبياً.

وتجسد ارقام (فاجنفوهر) عن اجمالي الانتاج التسليحي لكبرى الدول المتحاربة خير مقياس لهذا التغير الحاسم في التوازنات. انظر الجدول (٣٥).

الجدول (٣٥) الانتاج التسليحي للقوى (١٩٤٠-١٩٤٣)

(بمليارات دولارات ١٩٤٤)

١٩٤٣	١٩٤١	١٩٤٠	
١١,١	٦,٥	٣,٥	بريطانيا
١٣,٩	٨,٥	(٥,٠)	الاتحاد السوفيتي
٣٧,٥	٤,٥	(١,٥)	الولايات المتحدة
٦٢,٥	١٩,٥	٣,٥	المجموع
١٣,٨	٦,٠	٦,٠	ألمانيا
٤,٥	٢,٠	(١,٠)	اليابان
—	١,٠	٠,٧٥	إيطاليا
١٨,٣	٩,٠	٦,٧٥	المجموع

وهكذا كان الانتاج التسليحي البريطاني لعام ١٩٤٠ أقل من انتاج المانيا بشكل ملحوظ ولكنه أخذ بالنمو المتسارع حتى فاق نظيره قليلاً في العام التالي - وهو العام الأخير الذي تمتع فيه الاقتصاد الالماني برخاء نسبي. حتى جاءت صدمتا ستالينغراد والعلمين، وكذلك اناطة منصب وزير الاقتصاد لـ«سبير» فشهد الانتاج التسليحي الالماني اندفاعاً قوياً سنة ١٩٤٣؛ كما ضاعفت اليابان هي الأخرى انتاجها ومع ذلك تساوت الزيادات في الانتاج البريطاني والسوفيتي مجتمعين في هذين العامين مع الزيادات في انتاج المحور (زيادة بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي كانت ١٠ مليار دولار (١٩١٤ - ١٩٤٣) وزيادة المحور كانت ٩,٨ مليار دولار)، وابقينا على تفوقهما في مجمل الانتاج التسليحي. على أن التغير الجذري جاء مع نمو انتاج السلاح الأمريكي بمعدل أكثر من «ثمانية اضعاف» في سنتي ١٩٤١ - ١٩٤٣ وهو ما عني أن مجمل سلاح الحلفاء اصبح في العام التالي أكثر من ثلاثة اضعاف ما لدى اعدائهم - وهكذا تأكد انعدام التوازن في «امكانات الحرب» والدخل القومي وهي الارقام المتواضعة في مستهل الحرب. ومهما يكن الذكاء الذي شن به الجيش الالماني هجماته المضادة على الشرق والغرب، كان مصيرها الاخفاك التام بفعل القوة النارية الهائلة لسلاح الحلفاء. ولما حل عام ١٩٤٥، برزت للمحور اوجه مختلفة لنفس الحقيقة القائمة: قيام الطائرات القاذفة بقصف الرايخ كل يوم، وتوجيه فرق الجيش الاحمر نيرانها صوب برلين وفيينا. فمرة اخرى، يتجلى في حرب تحالفية شاملة طويلة، ان النصر يعقد لواءه اخيراً للبلدان ذات الاموال الأسخى.

ويصح هذا ايضاً على انهيار اليابان في حرب المحيط الهادي. فمن الواضح الآن أن اسقاط القنبلة الذرية سنة ١٩٤٥ قد شكل حداً فاصلاً في التاريخ العسكري العالمي، وان كان ثمة ما يهدد وجود الجنس البشري فهو حرب قوى عظمى تستخدم فيها الاسلحة الذرية. ومع ذلك وفي سير العمليات عام ١٩٤٥،

كان بجعبة الولايات المتحدة عدداً من الوسائل العسكرية الممكن استخدامها لاجبار اليابان على الاستسلام. فحملة الغواصات الامريكية الناجحة كانت تهدد اليابان بالمجاعة؛ وكانت اسراب المقاتلات (ب - ٢٩) تدك المدن والضواحي فتجعلها اثرأ بعد عين (اذ قتلت «غارة النار» على طوكيو ما يقارب ١٨٥ ألف ضحية وهدمت ٢٦٧ ألف بناية)؛ كما كان المخططون الامريكيون وحلفاؤهم يعدون لغزو الجزر اليابانية. ان خليط الدوافع التي قادت الى قرار القاء القنبلة برغم بعض التحفظات لا يزال مثيراً للجدل حتى اليوم: الرغبة بتقليص ضحايا الحلفاء والنية بارسال تحذير الى ستالين، والحاجة الى تبرير الانفاقات الباهظة على المشروع الذري. بيد أن النقطة المهمة هنا هي أن الولايات المتحدة وحدها امتلكت في هذا الوقت المصادر الانتاجية والتكنولوجية الكافية والاموال (حوالي ملياري دولار) في تطوير سلاح جديد قد ينجح أو لا ينجح. وان التدمير الذي أصاب هيروشيما، مع سقوط برلين في أيدي الجيش الاحمر لم يؤثرا نهاية حرب أخرى وحسب بل أوحيا كذلك ببداية تشكل نظام جديد يمسك بمقاليد الشؤون العالمية.

المنظر الاستراتيجي الجديد

وصف المخططون العسكريون الامريكان حيثيات ذلك النظام الجديد والقتال مازال في اشده . وقد جاء في احدى وثائقهم السياسية :

(ستأتي النهاية الناجحة لهذه الحرب مع اعدائنا الحاليين بعالم تغير الى غور عميق في القوى العسكرية الوطنية النسبية ، انه التغير الأقرب مكانة بعالم ما بعد سقوط روما وأكثر اختلافاً عن أي تغير آخر حدث في الالف وخمسمائة عاماً التالية . . . وستغدو الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي بعد أن تندحر اليابان القوتين العسكريتين الوحيدتين من الطراز الاول . وهذا راجع الى طبيعة الموقع والامتداد الجغرافيين لكليهما ، اضافة الى امكاناتهما الواسعة النطاق التسليحي).

وبينما قد يوارب المؤرخون حول الادعاء أن لا شيء قد حصل خلال الالف وخمسمائة سنة الماضية نظراً للتغير الحاصل الان ، اخذ الامر يتجلى ان توازن القوى العالمي بعد الحرب سيكون مختلفاً تماماً عن توازن ما قبل الحرب . فقد أفل نجم القوى العظمى السابقة - فرنسا ، وايطاليا ، وانهار المشروع الالمانى لفرض السيادة على ربوع اوروبا ، وكذلك كان مصير امنية اليابان في الشرق الاقصى والمحيط الهادي . كما ذوت بريطانيا رغماً عن جهود تشرشل وتحققت أخيراً الحالة التي تم التكهن بها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - عالم ثنائي القطب ؛ وتحرك النظام العالمي حسب قول دي بورتير «من نظام الى آخر» . وأصبح للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحدهما وزنها في الميزان ، ومن بين هاتين «القوتين العظميين» كانت الولايات المتحدة هي الافضل بكثير .

لقد اوضحت القوة الامريكية سنة ١٩٤٥ «متقدمة صناعياً كثيراً مثلما كان حال بريطانيا سنة ١٨١٥، بعد ان اصاب الاعياء اغلب باقي دول المعمورة بسبب الحرب أو أنها لا تزال في مرحلة التخلف الاستعماري. ومع ذلك، لم يكن للابعاد الفعلية للقوة الامريكية نظيراً من قبل. فبعد ان تحفزت البلاد بفعل الزيادة الهائلة في الانفاقات الحربية ارتفع اجمالي الدخل القومي بالدولارات الثابتة لعام ١٩٣٩ من ٨٨,٦ مليار دولار (١٩٣٩) الى ١٣٥ مليار دولار (١٩٤٥)، وأكثر (من ٢٢٠ مليار دولار) بالدولارات الجارية، وعليه تم معالجة الضعف الذي فشل «الاصلاح الجديد» في تجاوزه، وامكن استغلال المصادر غير المستغلة تماماً وكذلك الاستفادة التامة من القوة البشرية بطريقة مناسبة «فما حجم مصانع البلاد الانتاجية في سني الحرب لما يقارب ٥٠٪ وقفز انتاج البضائع يدويا لما يربو على ٥٠٪». والحق أن التوسع الصناعي في السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٤ في الولايات المتحدة طفا بسرعة بلغت أكثر من ١٥٪ سنوياً - وهي اعلى من أي معدل سرعة سابق. وقد ازداد انتاج السلع الامريكية غير الحربية ايضاً، برغم ان اغلب ذلك النمو قد جاء به الانتاج الحربي، بعد أن نأت عن اقحام القطاع المدني في مشاريع الحرب مثلما فعل المحاربون الآخرون. وكان معدل المستوى المعيشي لها هو الاعلى وكذلك كان انتاجها الفردي. وهي الوحيدة من بين القوى العظمى التي ازدادت ثراءً - بل أكثر ثراءً بكثير - بسبب الحرب بدلاً من ان تغدو افقر من حالها قبل الحرب. وحازت مع نهاية الحرب على احتياطي ذهب مقداره ٢٠ مليار دولار، أي ما يقارب ثلثي اجمالي احتياطي الذهب العالمي البالغ ٣٣ مليار دولار، وأنتجت أكثر من نصف اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي وذلك ما جعلها تزود العالم بثلث احتياجاته من جميع السلع. وباتت أكبر مصدر للسلع في نهاية الحرب وامنت بعد سنوات ثلث احتياجات العالم من الصادرات. وأمنت الآن بفضل التوسع الهائل في تسهيلات بناء سفنها حاجيات العالم من سفن الشحن.

لقد انعكست هذه القوة الاقتصادية على القوة العسكرية للولايات المتحدة فملكّت عشية انتهاء الحرب ١٢,٥ مليون موظف خدمة بضمنهم ٧,٥ مليون فيما وراء البحار. وبرغم أن هذا العدد الاجمالي قد تقلص في زمن السلم (حيث غدا عدد موظفي الخدمة العسكرية سنة ١٩٤٨ واحد الى تسعة مما كان عليه قبل أربعة أعوام) فان ذلك عكس الخيارات السياسية فقط وليس القدرة العسكرية. وإذا ما نظرنا الى افتراضات ما بعد الحرب عن الدور المحدود للولايات المتحدة فيما وراء البحار، تطالعنا دلائل اسطع عن قوتها من خلال سجلات تسليحها الحديثة. فآنذاك لم يكن للبحرية الامريكية من نظير، واضحى اسطولها المكون من ١٢٠٠ سفينة قتال كبيرة (المكون اقله من عشرات حاملات الطائرات وليس من سفن المعارك) أكبر بكثير من اسطول البحرية الملكية، وآنذاك ايضاً غلبت اية قوة بحرية اخرى. وبرهنت الولايات المتحدة سواء باستخدام قوات المهمات الخاصة ام قوات (المارينز) قدرة على اظهار قوتها في جميع بقاع العالم اكثر من اية منطقة اخرى ذات منافذ للوصول عن طرق البحر. بل أن السيطرة الجوية الامريكية لأشد تأثيراً؛ بفضل ما ملكت من الفني طائرة تساندها القاذفات الثقيلة التي دكت اوروبا هتلر والى طائرة (بي - ٢٩) بعيدة المدى التي احوالت مدن اليابان انقراضاً، والتي عززتها اكثر القاذفات الاستراتيجية النفثة مثل (بي - ٣٦). وفوق كل ذلك احتكرت الولايات المتحدة امتلاك القنابل الذرية التي وعدت بالحقاق تدمير شامل لأي عدو مستقبلي بمثل الذي اصاب هيروشيما وناغازاكي. وربما كانت القوة العسكرية الامريكية - كما اشار بعض المحللين لاحقاً - اقل مما بدت عليه (فلديها قنابل ذرية قليلة جداً في مستودعاتها، وينطوي إلقاءها على مضامين سياسية بعيدة جداً). وكان من العسير استخدامها للتأثير على سلوك بلد كالاتحاد السوفيتي البعيد والغامض والمريب؛ بيد أن صورة التفوق الذي لا يحيطه وصف، التي عززتها طلبات الدول العديدة للقروض الامريكية والاسلحة والوعود بتقديم الدعم العسكري، بقيت ناصعة حتى

نشوب الحرب الكورية.

ان اندفاع الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ الى العالم الخارجي بفضل ما حازت عليه من مكانة اقتصادية واستراتيجية استثنائية ينبغي أن لا يشكل مفاجأة للعارفين بالتاريخ السياسي الدولي. فعلى أثر انزياح القوى العظمى التقليدية بعيداً، انطلقت الولايات المتحدة سراعاً الى ملأ الفراغ الذي خلفه غياب تلك القوى؛ ولم تتمكن من كبح جماح نفسها ضمن سواحلها بعد صيرورتها الدولة الاولى في العالم، ولا حتى ضمن نصف الكرة الغربي. وان شئنا الحقيقة فإن الحرب هي الحجة الرئيسية لهذا الانطلاق الخارجي للقوة والنفوذ الأمريكي؛ ولهذا السبب كان لديها مثلاً سنة ١٩٤٥ تسعاً وستين فرقة في اوروبا، وستاً وعشرين في آسيا والمحيط الهادي، مع انعدام وجود أية فرقة في الولايات المتحدة نفسها. لقد تواجدت هناك لانها تولت اعادة ترتيب شؤون اليابان والمانيا (والنمسا)، وكان لها قوات في المحيط الهادي وشمال افريقيا وايطاليا واوروبا الغربية لانها ارسلت عبر الجزيرة مجاميع اليها. ومع هذا، امل الكثير من الامريكان (يضمنهم الجنود)؛ بالعودة جميعاً الى الوطن في ظرف فترة قصيرة، وعودة نشر القوات المسلحة الامريكية في مواضعها السابقة لفترة ما قبل عام ١٩٤١. وبينما اخافت فكرة كهذه رجالاً أمثال تشرشل واجتذبت اليها الجمهوريين من أنصار العزلة، فان واقع الحال اثبت أن من مستحيلات الاشياء اعادة عقارب الساعة. كما وجد الامريكان انفسهم، مثلما هو حال البريطانيين بعيد عام ١٨١٥، أن نفوذهم غير الرسمي في الاقاليم المختلفة قد استقوت عراه فغداً أمراً رسمياً - وعثروا كما عثر البريطانيون قبلهم، على « حدود جديدة غير آمنة » كلما ازمعوا رسم الحدود. لقد حان عهد «الايقونة الامريكية».

وكان ممكناً التنبؤ بالساعات الاقتصادية لهذا العهد. اذ جادل دعاة العالمية مثل (كوردل هل) بشيء من المعقولية أن الأزمة الكونية في الثلاثينيات يرجع

سببها لجزء كبير الى سوء تدبير الاقتصاد العالمي حين فرض التعريفات الحمائية، والتنافس الاقتصادي غير النزيه، والاستخلاص غير الرشيد للمواد الخام، وسياسات الاكتفاء الذاتي الحكومية. لقد ترافق معتقد الحركة التنويرية للقرن الثامن عشر هذا بأن «التجارة سلسلة الحركة تتعاشق مع السلام» مع الضغوط التي خلقتها صناعات الصادرات نحو الشرق التي خشي اصحابها أن يعقب ركود ما بعد الحرب انخفاض في الانفاق الحكومي الامريكي ما لم يتم فتح اسواق جديدة في الخارج لامتصاص منتجات الانتاجية الامريكية المتزايدة. واضيف الى ذلك التصميم الراسخ وربما المفرط من جانب القيادة العسكرية الامريكية للسيطرة على (أو الاستحواذ غير المقيد على) المواد الحاسمة استراتيجياً كالزيت، والمطاط، وخامات المعادن. فتظافرت كل تلك الدوافع لتحديد بالولايات المتحدة الى خلق عالم دولي جديد يتواءم مع احتياجات الرأسمالية الغربية، وبالتأكيد مع احتياجات الدول الغربية الأكثر ازدهاراً - بالرغم من تأكيد (آدم سميث) أن «أنسب توزيع للمصادر تأتي به التجارة الحرة من شأنه أن يرفع معدل الانتاجية في كل مكان وبذلك يقوي القدرة الشرائية لكل فرد على المدى البعيد». وهكذا تشكل رسم مسار الترتيبات الدولية بين (١٩٤٢ - ١٩٤٦) على أثر تأسيس صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتنمية وإعادة البناء - ومن ثم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات). ووجدت البلدان الراغبة بتخصيص بعض أموالها للتنمية وإعادة البناء انها مضطرة الى التماشي مع المطالب الامريكية بالتحويل الحر للاموال والتنافس غير المقيد (مثلما حصل في بريطانيا بالرغم من جهودها للمحافظة على تفوقها الامبراطوري)، والا توجب عليها أن تنزع يدها عن كل هذا النظام (كما فعل الروس حين ادركوا أن ذلك يتعارض مع القيود الاشتراكية).

ثمة عيوب عملية لهذه الترتيبات تتمثل في: أولاً أن مقدار الاموال المتوفرة

كان غير كاف ببساطة لمعالجة التدمير الذي لحقته ستة اعوام من الحرب الشاملة. وثانياً أن نظام التجارة الحرة يعمل لمصلحة البلد الذي يتمتع بافضل مكانة تنافسية - وهو في هذه الحالة الولايات المتحدة التي لم يطلها التدمير وذات انتاجية فائقة - ويؤدي البلدان الاقل استعداداً للمنافسة - وهي البلدان التي سحقها الحرب، وتعرضت حدودها الى التعديل، وتدفق عليها حشود النازحين، وهدمت منازلها، وتعطلت آلياتها، واثقلت الديون الكبيرة كاهلها، وفقدت اسواقها. ولم يحصل أن انطلقت الاموال لاعادة التنمية الصناعية الكبرى لـ «العالم الحر» الا بعد ادراك الامريكان فيما بعد للخطر المزدوج الناجم عن السخط الاجتماعي واسع الانتشار في اوروبا وتزايد النفوذ السوفيتي - وهو ما أدى الى ابتكار خطة مارشال. وفي ذلك الوقت على أية حال كان النفوذ الاقتصادي الأمريكي يسير جنباً الى جنب مع ارساء قواعد عسكرية وإبرام معاهدات أمنية عبر أرجاء الكون. وهنا أيضاً نقول أن هناك أحداثاً كثيرة تشابهت مع توسع القواعد البريطانية وإبرام المعاهدات بعد ١٨١٥، بيد ان الفارق الملحوظ أن بريطانيا بشكل عام استطاعت تحاشي كثرة التحالفات الثابتة والمتشابكة مع البلدان الأخرى ذات السيادة، وهي التحالفات التي أخذت تلتزم بها الولايات المتحدة الآن. وكانت جميع هذه الارتباطات الأمريكية تقريباً «استجابة لاحداث» كما كشفت عنها الحرب الباردة؛ لكنها، وبغض النظر عن اي تبرير اخر، قد انطوت على تدخل الولايات المتحدة بدرجة مفرطة يختلف تماماً عما شهده تاريخها الباكر.

ويبدو أن قليلاً من هذا اقلق صناع القرار سنة ١٩٤٥، الذين شعر معظمهم أن هذا ليس مجرد صنيع «المصير الجلي»، بل ان الفرصة الذهبية أمامهم الآن لاصلاح الذي عمهت فيه القوى العظمى السابقة. لقد صرح (هنري لوس) في حديثه لمجلة (الحياة) «أن التجربة هي مفتاح المستقبل . . . ولا بد أن

تكون امريكا الأخ الاكبر للامم ضمن رابطة الاخوة البشرية». وتشجعت ليست الصين وحدها (التي حدتها آمال عراض) فحسب، بل جميع الدول الاخرى التي اطلق عليها العالم الثالث، على محاكاة المبادئ الامريكية المتعلقة بالتعويل على النفس، والتجارة الحرة، والتزام المقاولات، والديمقراطية. وبشرّ (هل) «أن جميع هذه المبادئ والسياسات ستؤتي ثمارها الطيبة وتنطلق من ينبوع العدالة، وتبغى رفاهية الشعوب الحرة في كل حذب وصوب. وفي غضون سنين قليلة يجب ان تعمل المسيرة العالمية على نحو مرض تماماً». وكل من تبلد ذهنه وما اقام لهذه الحقيقة وزنها الحق - سواء كانت الامبراطوريتان العتيقتان بريطانيا وهولندا أم الاحزاب الاوروبية اليسارية، أم مولوتوف العبوس - فلسوف يقتنع بها باستخدام الجزرة والعصا كي يسير في الطريق الصواب. وقال أحد المسؤولين الامريكان «انه دورنا الآن كي نطوف في آسيا» ولعله اضاف «وفي أي مكان آخر».

ان المنطقة الوحيدة التي لا يرجح للنفوذ الامريكي اختراقها هي تلك التي يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي الذي زعم عام ١٩٤٥ (وما بعدها) انه المنتصر الحقيقي في الصراع ضد الفاشية، فقد حطم كما تقول احصاءات الجيش الاحمر ما مجموعه ٥٠٦ فرقة المانية؛ وان ١٠ من بين ١٣,٦ مليون قتيل وأسير الماني لقوا حتفهم في الجبهة الشرقية. ومع ذلك وحتى قبل انهيار الرايخ الثالث كان ستالين يبعث بعشرات الفرق الى الشرق الاقصى وهي مستعدة للاشتباك مع جيش (كوانتنغ) في منشوريا عندما تحين الساعة؛ التي حانت كما اتضح وربما بشكل غير مفاجيء، بعد واقعة هيروشيما بثلاثة أيام. وعملت الحملة الكبيرة في الجبهة الغربية على قلب مكانة روسيا لما بعد عام ١٩١٧ في اوروبا؛ والحق انها استعادت شيئاً شبيهاً بما نالته في الفترة ١٨١٤ - ١٨٤٨ حين غدا جيشها العرموم دركي وسط شرقي اوروبا. وتوسعت الحدود الروسية في الشمال على حساب

فنلندا، وفي الوسط على حساب بولندا، واستعادت بساراييا في الجنوب على حساب رومانيا. واعيد ضم دول البلطيق (استونيا، ولتوانيا، ولاتفيا) الى روسيا. كما تم الاستيلاء على جزء من بروسيا الشرقية وشريط من تشيكوسلوفاكيا الشرقية (روتينيا) وبذا تم تأمين ممر مباشر صوب هنغاريا. وتشكل «شريط وقائي» من الدول التابعة للاتحاد السوفيتي من جهتي الغرب والجنوب الغربي: بولندا، والمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، ورومانيا، وبلغاريا، وكذلك يوغسلافيا والباينا حتى شقت طريقها للتحرر. وكان «الستار الحديدي» في ما بينها وبين الغرب في طور السقوط؛ في حين عازمت كوادر الحزب الشيوعي وشرطته السرية على تسير المنطقة بأسرها وفق مبادئ تختلف جملة وتفصيلاً عن آمال (هل). وانطبق نفس الحال على الشرق الاقصى، حيث لم يقتصر تأثير الاحتلال السريع لمنشوريا وكوريا الشمالية وساخالين على الانتقام من حرب ١٩٠٤ - ١٩٠٥ فحسب، بل وسمح بالارتباط بشيوعي الصين في عهد ماو الذين كانوا هم الآخرين غير متهيئين لاستيعاب افكار الرأسمالية الحرة.

واذا ما كان النفوذ السوفيتي قد تنامي، فقد تضررت قاعدته الاقتصادية بقسوة من جراء الحرب - على نقیض ازدهار الولايات المتحدة الذي تم دون ان يعيقه عائق. اذ كانت خسائر روسيا البشرية مروعة: ذلك انها فقدت ٧,٥ مليون نسمة في صفوف القوات المسلحة؛ وما بين ٦ - ٨ مليون مدني لقوا حتفهم على يد الالمان؛ اضافة الى خسائر الحرب «غير المباشرة» التي نشأت عن تقليص حصص التموين، والعمل الاجباري، وزيادة ساعات العمل كثيراً، ولذلك وكتحصیل حاصل «ربما مات ٢٠ - ٢٥ مليون مواطن روسي قبل أوانهم في الاعوام (١٩٤١ - ١٩٤٥)». ولما كان الرجال يشكلون معظم التضحيات، ترك انعدام التوازن الجنسي تأثيره السلبي العميق على البنية الديمغرافية للبلد وخلف

انخفاضاً شديداً في نسبة المواليد. أما التدمير المادي الذي لحق بالاجزاء الاوروبية من روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء التي احتلها الالمان فقط كان عصياً على التصور الاعتيادي.

«قتل ٧ ملايين حصان من مجموع ١١,٦ مليون في الاقاليم المحتلة، وكذلك كان مصير ٢٠ مليون خنزير من مجموع ٢٣ مليوناً. وتعرض للتدمير ١٣٧ ألف جرار زراعي، و ٤٩ ألف حاصدة دارة. واصابت الاضرار قطاع النقل بسبب اندثار ٦٥ ألف كيلومتر من خطوط السكك الحديد، مع فقدان أو تعطل ١٥,٨٠٠ مركبة، و ٤٢٨ ألف عربة بضائع، اضافة الى ٤,٢٨٠ قارب نهري ونصف عدد جسور السكك الحديد في الاقاليم المحتلة. مع تلف ٥٠٪ تقريباً من مجمل الاقاليم السكنية وتهدم ١,٢ مليون دار، فضلاً عن تقوض ٣,٥ مليون دار في المناطق الريفية، واحيلت بيوت كثيرة الى اشلاء، ودمرت بضعة آلاف من القرى. وعاش الناس في أنفاق تحت سطح الارض».

ولذلك فليس في الامر ما يثير الدهشة الا قليلاً حين نعلم أن الروس عندما انهالوا الى « منطقة الاحتلال » في المانيا، سعو الى سلبها من كل الموجودات المنقولة، ومصانعها، وخطوط سككها الحديد، الخ، اضافة الى مطالبتهم بتعويضات من الاقاليم الشرقية الأخرى (الزيت الروماني، والخشب الفنلدي، والفحم البولندي).

وحقيقة أن الاتحاد السوفيتي بز ألمانيا الكبرى في معركة التسليح مثلما بزها في القتال الجبهوي؛ غير انه نجح في هذا بلجوه الى تركيز مجنون على الانتاج التصنيعي العسكري عن طريق احداث تخفيضات قاسية في جميع القطاعات - السلع الاستهلاكية، وتجارة المفرد، والتجهيزات الزراعية (برغم أن انخفاض انتاج الغذاء فاقمته اعمال السلب الالمانية). وعليه باتت روسيا عام ١٩٤٥

عملاقاً عسكرياً وقزماً اقتصادياً في الوقت عينه، قاسى الفاقة وانعدام التجانس .
وعاد الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء مدة قانون الاعارة والتأجير ورفضه الاموال
الامريكية فيما بعد بسبب الشروط السياسية الملحقة بها، الى برنامجها لما قبل عام
١٩٢٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي الاجباري من مصادره - بنفس التأكيد على
السلع الانتاجية (الصناعة الثقيلة، والفحم، والطاقة الكهربائية، والسمنت)
والنقل على حساب السلع الاستهلاكية والزراعة، مع تخفيض طبيعي في
الانفاقات العسكرية عما كانت عليه زمن الحرب. فكانت النتيجة بعد تجاوزها
الصعاب الاولى «معجزة اقتصادية ثانوية» الى الحد الذي ارتبط بالصناعة الثقيلة
التي تضاعف انتاجها تقريباً بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠. ولما خالجت الحاجة لاعادة بناء
اوتار القوة القومية بال النظام الستاليني، لم يجد أية صعوبة في تحقيق ذلك الهدف
الخاوي ولا في الابقاء على مستوى معيشة معظم ابناء الشعب الروسي أوطاً مما
كان عليه قبل الثورة. ومع هذا، حري بنا القول ان اغلب «نهضة» الانتاج
الصناعي تكمن في العودة الى انتاج «ما قبل الحرب»، كما حصل في نمو ما بعد
عام ١٩٢٢. ففي اوكرانيا مثلاً، ساوت ارقام انتاج المعادن والكهربائيات بحلول
عام ١٩٥٠ نظيرتها لعام ١٩٤٠ أو تجاوزتها قليلاً. وتراجع النمو الاقتصادي
الروسي بسبب الحرب مرة أخرى الى الوراء عقداً كاملاً تقريباً. وسبب هذا على
المدى البعيد هو فشل القطاع الزراعي الحيوي بشكل متواصل: اذ تعثرت
نشاطات المزارعين وانخفض انتاج الغذاء بسبب الغاء الاجراءات التحفيزية في
زمن الحرب، وبسبب الاستثمار غير المجدي (فاشل التوجيه). ثم ان ستالين بقي
حتى يوم رحيله على عاداته القبيحة بالتأثر من تفضيل الفلاحين لامتلاك الاراضي
الخاصة، فأمعن ذلك في انخفاض الانتاجية وعدم كفاءة الزراعة الروسية على
الدوام.

وبخلاف ذلك كان ستالين تائفاً بوضوح للمحافظة على مستوى عال من

الامن العسكري في عالم ما بعد الحرب . وبالنظر الى الحاجة لاعادة بناء الاقتصاد فليس ما يثير الدهشة تقليص حجم الجيش الاحمر الى الثلثين بعد عام ١٩٤٥ : فبقيت ١٧٥ فرقة تدعمها ٢٥ ألف دبابة جبهوية و ١٩ ألف طائرة . ومع ذلك غدا الجيش الاحمر أكبر مؤسسة دفاعية في العالم بأسره - وتلك الحقيقة لقيت تبريرها (في اقل تقدير في عيون السوفيت) بالحاجة الى ردع المعتدين مستقبلاً ، والاحتفاظ بالسيطرة على الدول التابعة الجديدة في اوروبا ، اضافة الى متطلبات الفتوحات في الشرق الاقصى . وكانت معظم الفرق هيكلية فقط بالرغم من انها تمثل قوة لجة ، أو كانت مجرد قوات حاميات بصورة اساسية . علاوة على هذا أتت الخدمة العسكرية بالخطر الذي أصاب الجيش الروسي العملاق في عقود ما بعد ١٨١٥ - اي الانزواء في غياهب النسيان في مواجهة موجات التقدم العسكري الجديدة . وعلاج هذا لا يكمن فقط في اعادة تنظيم وتحديث فرق الجيش ، بل وفي تعبئة المصادر الاقتصادية والعلمية للدولة السوفيتية لتطوير أنظمة تسليح جديدة . فدخلت الخدمة الطائرة النفائة الكبيرة ميغ - ١٥ بحلول عامي ١٩٤٧-١٩٤٨ وكذلك تم تشكيل قوة جوية استراتيجية بعيدة المدى في اطار محاكاة القوتين الجوييتين الامريكية والبريطانية . وتمت الاستعانة بالعلماء والفنيين من الاسرى الالمان لتطوير العديد من الصواريخ الموجهة . وحتى في زمن الحرب خصصت المصادر لتطوير قنبلة ذرية سوفيتية . أما البحرية السوفيتية التي كانت مجرد سلاح مساعد في الصراع ضد الالمان فقد تم تحويلها و اضافة طرادات ثقيلة جديدة وحتى مزيد من الغواصات الجواله في المحيطات . لقد كانت معظم هذه الاسلحة مشتقة عن غيرها وغير متطورة حسب المعايير الغربية . بيد أن الاكيد من القول هو تصميم السوفيت على عدم انزوائهم في الخلف .

كان العنصر الثالث وراء تعزيز قوة روسيا تأكيد ستالين المتجدد على

الانضباط الداخلي والخضوع التام للذين سادا في نهاية الثلاثينات . ومن العسير القول ما اذا كان هذا عائداً الى اصابته بجنون الارتياب أم أنها خطوات محسوبة لتقوية مكانته الدكتاتورية - أم مزيجاً من الاثنين؛ لكن الحوادث تحدثت عن نفسها . فكل شخص لديه أية ارتباطات اجنبية لهو موضع شك ! فأطلقت النيران على اسرى الحرب العائدين؛ وادى خلق دولة اسرائيل وبالتالي نشوء مصدر بديل للموالين اليهود الى تجديد الاجراءات المضادة للساميين داخل روسيا . وتم تقليص حجم قيادة الجيش مع ابعاد المارشال زوكوف طيب السمعة كقائد للجيش البرية السوفيتية سنة ١٩٤٦ . واشتدت الضوابط اكثر في صفوف الحزب الشيوعي نفسه؛ وتم تطهير قيادة الحزب في لينغراد برمتها (التي مقتها ستالين دوماً) . وازدادت الرقابة ليس على الاداب والفنون الابداعية فحسب، بل وعلى العلوم الطبيعية والاحياء واللغات أيضاً . فانسجم (التشدد) الشامل للنظام مع اجراءات التحول الى المزارع الجماعية، ومع نشوء توترات الحرب الباردة . ولذا بات من الطبيعي حصول نفس العملية المتعلقة بالتشدد الايديولوجي والقيود الاستبدادية في الدول الخاضعة للاتحاد السوفيتي في اوروبا الشرقية، اذا اصبح نظام اليوم تصفية الاحزاب المنافسة، وشن الحملات على الحقوق والممتلكات الفردية . فأفضى كل ذلك وخاصة (القضاء على الديمقراطية في بولندا وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٤٨)) الى برود متزايد في التحمس الغربي للنظام السوفيتي . وليس من الواضح مرة اخرى ما اذا كانت هذه الاجراءات محسوبة كلها بعناية - فهناك منطق سوفيتي في رؤوس نخبة السوفيت لعزل البلدان التابعة لهم مع شعوبها عن افكار وثراء الغرب - أم أنها عكست ببساطة جنون العظمة المتنامي الذي شعر به ستالين وهو يحس بدنو أجله . ومهما يكن الامر، ستكون النتيجة ولادة اقليم مترامي الاطراف حصين تماماً من اي تأثير لـ «الايقونة الامريكية» بل وقدم بديلاً عنها .

لقد بدا أن نمو الامبراطورية السوفيتية هذا قد أكد التنبؤات الجغرافية السياسية لـ (ماكندر) وخبراء آخرين بقولهم أن القوة العسكرية العملاقة ستسيطر على مصادر «قلب الارض» الأوروبية الآسيوية؛ وإن التوسع الآخر لتلك الدولة الى «الارض الطرفية» سيجبرها على التباري مع دول بحرية عظمى أخرى اذا شاءت المحافظة على توازن قوى-كوني. وستمر بضعة سنوات أخرى حتى تتخلى الادارات الامريكية التي هزتها صدمة الحرب الكورية تماماً عن افكارها السابقة بـ «عالم واحد» وتستبدلها بصورة صراع قوى عظمى لا هوادة فيه يكون مجمل الكون ميدانه. ومع ذلك، قد استر هذا القول في ظروف سنة ١٩٤٥؛ فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما الامتان الوحيدتان حسب تعبير (دي توكفي) القادرتان على تحديد مصائر نصف الكرة الارضية؛ وكلتاها غدت فريسة تفكيرها بـ «الكوننة».

هنا يقول مولوتوف: «بات الاتحاد السوفيتي الآن (١٩٤٦) احد اقوى البلدان في العالم. وليس بوسع احد أن يصدر حكماً على «أية» مشكلة خطيرة في العلاقات الدولية ولا يحسب حساب الاتحاد السوفيتي». لقد جاء هذا القول رداً على احدى التلميحات الامريكية المبكرة لموسكو - حين بدا أن تشرشل وستالين على وشك ان يصلا لاتفاق خاص حول اوربا الشرقية - «في هذه الحرب الكونية ليس ثمة مسألة سياسية أم عسكرية لا تهم الولايات المتحدة». فبدا ان صداماً خطيراً حول المصالح كان حتمياً.

ولكن، أي من القوى العظمى السابقة التي غدت الآن مجرد بلدان وسطى، شكل انهيارها الوجه المقابل لنهضة القوى العظمى؟ تجدر الحاجة الى القول فوراً أن الدول الفاشية المقهورة وهي المانيا واليابان وايطاليا تقع في صنف مختلف عن بريطانيا العظمى وربما فرنسا في الحقبة التالية مباشرة لعام ١٩٤٥. اذ اندفع الحلفاء بعيد ان وضعت الحرب اوزارها قدماً بخطتهم لضمان تعجيز المانيا

واليابان عن تشكيل خطر مستقبلي على النظام الدولي، واشتمل هذا ليس على الاحتلال القسري طويل الامد لكلا البلدين وحسب، بل وتقسيم المانيا الى اربع مناطق احتلال ومن ثم الى دولتين المانيتين منفصلتين. وتجريد اليابان من مكتسباتها فيما وراء البحار (مثلما حصل مع ايطاليا سنة ١٩٤٣)، كما انتزعوا من المانيا مكتسباتها في اوروبا وأقاليمها السابقة في الشرق (سيليزيا، وبروسيا الشرقية، الخ) وفاقم الحلفاء تعاسة دول المحور بفرض قيودهم على الصناعة، تلك التعاسة المتمثلة بآثار القصف الاستراتيجي وتلف منظومة النقل، وانهيار البنية التحتية والافتقار الى كثير من المواد الاولية وفقدان اسواق الصادرات اضافة الى تجريد المصانع التصنيعية الالمانية من معداتها. فتردى الدخل والانتاج القومي الالمانيين عام ١٩٤٦ الى أقل من ثلث نظيرهما عام ١٩٣٨، انه لانحطاط رهيب. وعانت اليابان من تخلف اقتصادي مماثل؛ فغدا الدخل القومي الحقيقي عام ١٩٤٦ حوالي ٥٧٪ مما كان عليه في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٦ وتداعت الاجور التصنيعية الى ٣٠٪ فقط لنفس الفترتين اعلاه؛ وتقرضت التجارة الخارجية الى درجة انه حتى بعد مرور عامين كانت الصادرات مجرد ٨٪ والواردات ١٨٪ مقارنة بما كانت عليه في الفترة (١٩٣٤ - ١٩٣٦). وتركت الحرب تأثيرها القاسي على نشاط الشحن الياباني وتراجع عدد مغازل القطن من ١٢,٢ مليون الى مليون فقط، وانخفض انتاج الفحم الى النصف وهكذا دواليك. فبدا أن شمس الامم القوية قد أفلت سواء من الناحية الاقتصادية أم العسكرية.

أما مصير ايطاليا الاقتصادي فلم يكن اقل تجهماً برغم تحولها الى جانب الحلفاء سنة ١٩٤٣. ذلك أن القوات الحليفة قد قصفت طرق مواصلاتها وهي تشق طريقها الى شبه الجزيرة فامعنت في البلاد ايذاءً فوق الضرر الذي سببه اياها توسع موسوليني استراتيجياً. وعاد اجمالي الانتاج القومي الايطالي سنة ١٩٤٥ الى معدله في عام ١٩١١ وتقلص بحوالي ٤٠٪ حسب الاحصاءات الدقيقة عند

مقارنتها بما كان عليه عام ١٩٣٨ . اما سكانها فقد جنحوا الى التزايد بالرغم من
تضحيات الحرب وهذا يعزى الى اعادة اللاجئين الى الوطن من المستعمرات
وايقاف الهجرات . وانحط مستوى المعيشة لحد مخيف ، ولولا الاعانات الدولية
وخاصة من الولايات المتحدة لصار مصير اعداد غفيرة من الطليان الموت
جوعاً . ثم ان الاجور شهدت انخفاضاً بلغ ٢٦,٧٪ سنة ١٩٤٥ عما كانت عليه
في سنة ١٩١٣ . والواقع ان جميع هذه البلدان اتكلت لحد بعيد على المساعدة
الامريكية في تلك الحقبة ، وبذلك اصبحت اكثر بقليل من كونها توابع
اقتصادية .

ليس سيراً بيان الفرق بين فرنسا والمانيا في المصطلحات الاقتصادية . فها
هي اربعة اعوام من السلب الالماني اعقبها اشهر من الاقتتال واسع النطاق سنة
١٩٤٤ ؛ «أغلقت فيها الكثير من الموانئ والممرات المائية وهدمت معظم الجسور،
وغدت أغلب أجزاء منظومة السكك الحديد غير صالحة للاستعمال» . وتكشف
مؤشرات (فوهلت) انخفاض الواردات والصادرات الفرنسية الى الصفر من
الناحية الواقعية (١٩٤٤ - ١٩٤٥) ؛ فالدخل القومي الفرنسي في تلك الحقبة قد
استحال الى مجرد نصف دخل عام ١٩٣٨ الذي كان عاماً سيئاً بحد ذاته . ولم
يعد لفرنسا عملة صعبة ، وتوقف التعامل بالفرنك في التداول الخارجي ، ولما
ثبتت قيمته ليصبح واحداً الى خمسين من الدولار عام ١٩٤٤ ، صار «مجرد عملة
وهمية» حتى تردى في ظرف عام واحد الى واحد من ١١٩ جزء من الدولار،
والى واحد الى ٤٢٠ من الدولار سنة ١٩٤٩ حين بدا أن الظروف استقرت .
فانغمس سياسيو الاحزاب الفرنسية ، وخاصة الحزب الشيوعي بهذه المشاكل
الاقتصادية الصرف المتعلقة باعادة الاعمار والتأمين والتضخم .

ومن الجانب الثاني كان (الفرنسيون الاحرار) اعضاء في «الحلف الاعظم»
ضد الفاشية وشاركوا في العديد من الحملات الكبرى اضافة الى انتصارهم في

حربهم «الاهلية» ضد القوات الموالية لـ «فيشي» في غربي افريقيا وشرق المتوسط والجزائر. وبالنظر للاحتلال الالماني لفرنسا وانشقاق ولاء الفرنسيين ايام الحرب، اتكل تنظيم ديغول لدرجة كبيرة على المساعدة الانكلو - امريكية التي امتعضها ديغول نفسه حتى حين كان يطالب بالمزيد. ومع ذلك تاق البريطانيون الى رؤية فرنسا تعيد تثبيت نفسها كقوة عسكرية كبيرة في اوروبا لحفظ التوازن ضد روسيا بدلاً من المانيا المنهارة، وهكذا نالت فرنسا سمات (قوة عظمى): منطقة احتلال في المانيا، وعضوية دائمة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة. وبرغم انها لم تستطع استعادة انتدابها للبنان وسوريا، سعت الى تأكيد وجودها في الهند الصينية وفرضت الحماية على تونس والمغرب؛ ولازالت بامتلاكها اقاليم ما واء البحار تتمتع بتسمية الامبراطورية الاستعمارية الثانية في العالم وصممت على البقاء بهذا الحال. ورأى المراقبون الاجانب وخاصة الامريكان منهم في السعي الفرنسي الى التشبث بمنصب القوة العظمى من الطراز الاول برغم تآكل قوتها الاقتصادية لحد يرثى له - وبرغم اعتمادها الكبير الدعم المالي الامريكي - انه ليس غير جنون عظمة. وهي قد كانت كذلك لحد بعيد. ولعل العاقبة الرئيسية كانت الاحتجاب لعدة سنوات اخرى حتى يتغير بفعل الحرب المشهد الاستراتيجي العالمي.

وبينما شعر معظم البريطانيون سنة ١٩٤٥ بالسخط من هذه المقارنة، عمل الظهور المستمر لامتهم وامبراطوريتهم كواحدة من القوى العظمى في العالم على التغطية على التوازنات الاستراتيجية الجديدة. وكانت الامبراطورية البريطانية الدولة العظمى الوحيدة التي قاتلت في الحرب العالمية الثانية من بدايتها الى نهايتها. واصبحت بقيادة تشرشل احد «الثلاثة الكبار» من دون ريب. وكان اداؤها العسكري افضل مما عليه في الحرب العالمية الاولى بحراً وبراً وجواً. وآلت جميع الممتلكات الامبراطورية في آب ١٩٤٥ الى بريطانيا مرة أخرى

بضمئها هونغ كونغ . وانتشرت قوات بريطانيا وقواعدها الجوية عبر شمال افريقيا وايطاليا والمانيا وجنوب شرقي آسيا . وحازت البحرية الملكية رغم خسائرها الفادحة على ألف سفينة مقاتلة وحوالي ٣ آلاف سفينة حربية صغيرة وما يقارب ٥,٥٠٠ قارب انزال على الشاطئ . وكانت القوة الجوية الملكية ثاني أكبر قوة جوية استراتيجية في العالم . ومع هذا وكما اشار (كوريلى بارنت)، لم يكن النصر مرادفاً للحفاظ على القوة البريطانية . فهزيمة المانيا ليست الا احد العوامل وان كان عاملاً مهماً في هذا الحفاظ . اذ كان ممكناً هزيمة المانيا (وحلفائها) وفي الوقت عينه تقويض القوة البريطانية . ان الهم في هذا الشأن ليس النصر بحد ذاته وانما الظروف التي احاطت بهذا النصر، وتحديد الظروف التي وجدت فيها بريطانيا نفسها . ولكن الحقيقة القاسية تبقى ان البريطانيين في اطار جهودهم لتأمين نصر نهائي على اعدائهم عمدوا الى انهاء أنفسهم بافراط ، اذ انخفضت احتياطاتهم من الذهب والدولارات واضروا بمعداتهم المحلية ، واستحالوا معتمدين كثيراً على الذخائر والسفن والاغذية الامريكية من أجل مواصلة القتال ، بالرغم من التعبئة الاستثنائية لمواردهم وشعبهم . وسجلت تجارتهم الخارجية انخفاضاً ملحوظاً فيما ازدادت حاجتهم للمستوردات عاماً بعد عام آخر ، فغدت مجرد ٣١٪ سنة ١٩٤١ قياساً بتجارتهم سنة ١٩٣٩ . ولما آلت السلطة الى حكومة العمال في تموز ١٩٤٥ ، كانت الوثيقة الاولى التي تحتم عليها قرائتها هي مذكرة (كينيس) الصاعقة عن « دنكرك المالية » التي تواجهها البلاد . فقد عنت الفجوة التجارية الواسعة والقاعدة الصناعية الركيكة والمؤسسات الكثيرة فيما وراء البحار ، ان البلاد بحاجة للمساعدة الامريكية للتعويض عن ابطال (قانون الاعارة والتأجير)^(١) . والا «سيحتم علينا الحال درجة

(١) قانون الاعارة والتأجير: Lend Lease: ترتيب وضعته الولايات المتحدة لتقديم المساعدات من المعدات الحربية والاعمال للدول التي كانت في حرب مع المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية .

من التقشف لم نشهدها من اي وقت مضى خلال الحرب». ومرة اخرى، وكما حدث بعد الحرب العالمية الاولى، يجب تعديل غاية خلق منزل يلائم الابطال. بيد ان التصديق اضحى مستحيلاً هذه المرة أن بريطانيا ستكون في قلب العالم السياسي.

ومع ذلك، عششت اوهام منزلة الدولة العظمى حتى في عقول وزراء حزب العمال الذين طمحو الى خلق «دولة رفاهية». فشهد تاريخ السنين القليلة التالية محاولة بريطانية متحمسة للتشبث بهذه المتناقضات - تحسين مستويات المعيشة، والانطلاق صوب «اقتصاد مختلط» واغلاق الثغرة التجارية، وفي نفس الوقت دعم سلسلة القواعد متزايدة الانتشار فيما وراء البحار؛ في المانيا، والشرق الادنى، والهند، والابقاء كذلك على قوات مسلحة جرارة تحسباً للعلاقات المتردية مع روسيا. واستناداً الى ما جاء في الدراسات المفصلة لادارة (أتلي)، نجحت بريطانيا في العديد من النواحي: اذ ارتفعت مستويات الانتاجية الصناعية، وتم تضيق الفجوة التجارية، وبوشر بالاصلاحيات الاجتماعية واستقر المشهد الاوروبي. ووجدت حكومة العمال ان من الحكمة أن تنسحب من الهند، وتناهى بنفسها عن مشاكل فلسطين، والتخلي عن ضمانتها لتركيا واليونان، فتنسى لها بذلك أن تتخلص من اقصى الاعباء فيما وراء البحار في الأقل. ومن الجانب الآخر، اعتمد ذلك النهوض الاقتصادي نفسه على القروض الكبيرة التي فاوض عليها كينيس الامريكان سنة ١٩٤٥، وعلى الدعم الاسخي الذي جاءت به خطة مارشال، وكذلك بسبب الوضع المزري لمعظم منافسي بريطانيا التجاريين في اوروبا. وهكذا فهو نهوض طيب وتصادفي في آن واحد. وعلى نفس الدرجة من الغموض على المدى الاطول كان النجاح البريطاني في انسحابات عام ١٩٤٧. فمن المؤكد انها انتهت اعباء ثقيلة، ولكن «العمل المأمول» استند الى افتراض ان بريطانيا بمجرد تخليها عن مناطق معينة سوف يتاح لها أن تعيد

قواعدها لتتواءم مع مصالحها الامبراطورية الحقيقية - النفط العربي بدلاً من الهند وقناة السويس بدلاً من فلسطين. وفي هذه المرحلة لم يكن ثمة رغبة حقيقية في الوايت هول للتخلي عن «بقية» الاجزاء التابعة للامبراطورية، التي غدت بالمصطلحات الاقتصادية أكثر أهمية لبريطانيا من أي وقت مضى. وفي هذه الاثناء ستبقى بريطانيا تشهد امتداداً مفرطاً ولكنها ستبقى كياناً قوياً استراتيجياً متكلاً على الولايات المتحدة في حفظ أمنها ناهيك عن انها تمثل اقوى حلفائها وأهمهم استراتيجياً في عالم تتقاسمه كتلتان كبيرتان.

ومع هذا، وبرغم جميع جهود الحكومتين البريطانية والفرنسية، لم يكن ثمة شك في «افول شمس اوربا». ففي الوقت الذي ارتفع فيه اجمالي الدخل القومي الامريكي لأكثر من ٥٠٪ خلال سني الحرب، انخفض نظيره الاوروبي اجمالاً الى حوالي ٢٥٪ (عدا الاتحاد السوفيتي فكان أكثر من هذه النسبة) بل وانحدرت حصة اوربا من الانتاج التصنيعي العالمي الى اقل مما كانت عليه في أي وقت منذ مطلع القرن التاسع عشر. وامتلك، حتى حين حل عام ١٩٥٣ واصلاح معظم ما دمرته الحرب، ٢٦٪ فقط من الانتاج العالمي مقارنة بحصة الولايات المتحدة (٤٤,٧٪) وشكل سكانها ما يقارب ١٥ - ١٦٪ فقط من عدد سكان العالم. وصار اجمالي الانتاج القومي الفردي في عام ١٩٥٠ نصف نظيره في الولايات المتحدة. وفضلاً عن هذا افلح الاتحاد السوفيتي في سد الثغرة. وهكذا اصبح اجمالي الانتاج القومي للقوى كما مدرج في الجدول (٣٦).

الجدول (٣٦) اجمالي الانتاج القومي والانتاج القومي للفرد الواحد للقوى
عام ١٩٥٠ (بدولارات ١٩٦٤)

البلد	اجمالي الانتاج القومي	اجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد
الولايات المتحدة	٣٨١ مليار	٢,٣٥٦
الاتحاد السوفياتي	١٢٦	٦٩٩
المملكة المتحدة	٧١	١,٣٩٣ (١٩٥١)
فرنسا	٥٠	١,١٧٢
المانيا الغربية	٤٨	١,٠٠١
اليابان	٣٢	٣٨٢
ايطاليا	٢٩	٦٢٦ (١٩٥١)

كما انعكس هذا الركود لدى القوى الاوروبية بدرجة اوضح على عدد افراد القوات المسلحة ومعدلات الانفاق عليها. فقد انفقت الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠ مثلاً ١٤,٥ مليار دولار على الدفاع وكان لديها ١,٣٨ مليون فرد في القوات المسلحة، في حين انفق الاتحاد السوفياتي أكثر بقليل من ١٥,٥ مليار دولار على قواته المسلحة الاكثر والمكونة من ٤,٣ مليون رجل. وتفوقت كلتا القوتان بكلا المعيارين (معدل الانفاق وعدد الافراد) على بريطانيا (٢,٣ مليار دولار و ٦٨٠ ألف رجل)، وفرنسا (١,٤ مليار دولار و ٥٩٠ ألف رجل)، وايطاليا (٥,٠ مليار دولار و ٢٣٠ ألف رجل) وكذلك المانيا واليابان اللتين لا زالتا خاضعتين لحظر النشاط العسكري. وسببت توترات الحرب الكورية زيادات مشهودة في الانفاق الدفاعي للقوى الوسطى الاوروبية سنة ١٩٥١،

ولكنها تتضاءل عند مقارنتها مع انفاقات الولايات المتحدة (١٢,٣ مليار دولار) والاتحاد السوفياتي (٢٠,١ مليار دولار) مقارنة مع الانفاقات الدفاعية لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا «مجتمعة» في تلك السنة وحدها وبالغة أقل من خمس انفاق الولايات المتحدة وأقل من ثلث انفاق الاتحاد السوفيتي؛ ولم يعادل عدد افراد قواتها المسلحة «مجتمعة» سوى نصف عدد افراد قوات الولايات المتحدة وثلث قوات الاتحاد السوفيتي. فبدت الدول الاوروبية قد انزوت خلفاً سواء من الناحية الاقتصادية النسبية أم القوة العسكرية.

وتأكد هذه الانطباع اثر ظهور الاسلحة النووية ومنظومات الارسال البعيد المدى. فقد اتضح وثائقياً ان كثيراً من العلماء العاملين في صنع القنبلة النووية أدركوا تماماً انهم على عتبة دخول منعطف فاصل في تاريخ الحروب ومنظومات الاسلحة وقدرة الانسان على التدمير؛ وأكد الاختبار الناجح في (الاموغوردو) في السادس عشر من تموز ١٩٤٥ للمراقبين: «لقد بنزع الى الوجود شيء كبير وجديد سيثبت انه اهم من اكتشاف الكهرباء أو أية اكتشافات أثرت على وجودنا». ولم يبق من شك في القوة الفعلية للسلاح بعد ان جاء البرهان الساطع المرعب الذي أنذر بمقدم يوم القيامة وتكرر في مجزقي هيروشيا وناغازاكي. والقى بصناع القرار الامريكي في دوامة العواقب العملية الكثيرة مستقبلاً. كيف هو تأثيرها على الحرب التقليدية؟ هل ينبغي ان تستخدم بمجرد اشتعال الحرب أم ان تحفظ لتكون الملاذ الاخير؟ وما هي مضامين وامكانات تطوير نماذج أكبر (القنبلة الهيدروجينية) ونماذج اصغر (تكتيكية) من الاسلحة النووية؟ أو يفترض ان يقاسموا الآخريين هذه المعلومات؟ لقد قدم هذا دفعة غير مشكوك فيها لبرنامج تطوير الاسلحة النووية السوفيتي يوم جعل ستالين رئيس جهاز أمنه (بريا) مسؤولاً عن البرنامج الذري بعد يوم من كارثة هيروشيا. لقد استوعب السوفييت المعلومات بسرعة أكبر مما تصور الامريكان بالرغم من تخلفهم في هذا المجال. وتحلى لبضع سنين بعد عام ١٩٤٥ أن امتياز

الامريكان بحيازتهم على السلاح النووي قد ساعدهم على «التفوق على» كثرة الروس العددية بالقوات التقليدية. لكن ذلك لم يدم طويلاً في تاريخ العلاقات الدولية بعد ان استطاعت موسكو أن تلحق بالركب وتثبت قولها أن احتكار الولايات المتحدة لهذا السلاح صار مجرد شيء من أشياء الماضي.

لقد عمل حلول الاسلحة الذرية على تغيير «المنظر الاستراتيجي» ذلك انها منحت كل دولة تمتلكها قابلية على التدمير الشامل بما في ذلك الانسان نفسه. وسلط ظهور مستوى جديد من تكنولوجيا الاسلحة ضغوطاً متزايدة على عاتق الدول الاوروبية التقليدية في مسعاها للحاق بالركب - والا الاعتراف بأنها مازالت في مصاف الدرجة الثانية. وكان مؤكداً انعدام أي افق للانضمام للنادي الذري بالنسبة لمانيا و اليابان والبلد الضعيف اقتصادياً وتكنولوجيا (ايطاليا). بيد أن الامر لا يبدو معقولاً الى حكومة لندن، حتى حين جاء (اتلي) بعد تشرشل، انها لا تملك تلك الاسلحة التي تمثل حصناً للبلاد، ولانها «مظهر للتفوق العلمي والتكنولوجي لابد أن تعتمد عليه قوة بريطانيا الضعيفة بمقاييس «الاعداد المجردة للأفراد»». أي أنها تطلعت الى الاسلحة النووية بطريقة «رخيصة» كأداة لاستعادة نفوذ القوة العظمى - وهو افتراض تبنته فرنسا لاحقاً. ومهما كانت جاذبية هذا المنطق فقد اضعفته عوامل عملية: ان كلتا الدولتين لن يتاح لهما أن تمتلكا تلك الاسلحة ومنظومات الارسال سنوات عدداً؛ وان ترسانيتهما النوويتين ستغدوان ثانويتين قياساً بما لدى القوتين العظميين، وربما ستغدو شيئاً عفا عليه الزمن لو تحققت قفزة أخرى في مضمار التكنولوجيا. وغدت طموحات لندن وباريس (والصين فيما بعد) للانضمام الى النادي النووي في العقود البواكر لما بعد عام ١٩٤٥ شيئاً مشابهاً تقريباً للجهود الايطالية والنمساوية - المجرية لامتلاك سفن قتالية (مدرعة) قبل عام ١٩١٤. انها، بكلمة أخرى، انعكاس لموطن ضعف لا لموطن قوة.

أما العامل الأخير الذي اكد وجوبية النظر الى العالم استراتيجياً وسياسياً

على اساس انه ثنائي القطب وليس متعدد الاقطاب هو الدور المتعاظم لـ «الايدولوجية». فالعوامل الايدولوجية قد لعبت حقاً دوراً في السياسة حتى في ايام دبلوماسية القرن التاسع عشر التقليدية - مثلما أكدت ذلك تصرفات مترنيخ، ونيقولا الاول، وبسمارك، وغلادستون^(١). وتجلى ذلك اكثر في سني الحرب، حين برز «اليمن الراديكالي» و «اليسار الراديكالي» ليتحديا الافتراضات السائدة لـ «المركز - البرجوازي - الليبرالي». ومع ذلك تعثرت جميع المساعي لمناقشة الشؤون العالمية على اساس ايدولوجي بسبب الدينامية المعقدة للتنافس متعدد الاقطاب في نهاية الثلاثينيات (حين رغب المحافظون البريطانيون كتشرشل اقامة تحالف مع روسيا الشيوعية ضد المانيا النازية، ونزوع الامريكان الليبراليين الى دعم الدبلوماسية الانكلو - فرنسية في اوروبا مع تجريد بريطانيا وفرنسا من ممتلكاتها الامبراطورية خارج اوروبا). وفضلاً عن ذلك امكن التغاضي عن الخروقات السياسية والاجتماعية في سني الحرب تحت ضغط الحاجة الى مقارعة الفاشية. وبدا أن الشكوك الاولى قد اهملت بفعل تجاهل ستالين لمبدأ الشيوعية العالمية سنة ١٩٤٣ واعجاب الغرب بالمقاومة الروسية لعملية بارباروسا - وخاصة في الولايات المتحدة. اذ كتبت مجلة (لايف) سنة ١٩٤٣ بحبور أن الروس «يبدون كالامريكان ويلبسون كالامريكان ويفكرون كالامريكان» واعلنت (نيويورك تايمز) بعد عام أن «التفكير الماركسي في روسيا السوفيتية قد انتهى». ويساعد هذا التعاطف برغم عنصريته على ايضاح الامتعاض الامريكي من قبول فكرة ان عالم ما بعد الحرب سيكون مغايراً لنظرتهم عن الانسجام العالمي - وهكذا نفهم ردود الفعل الغاضبة والمتألمة من خطبة تشرشل الشهيرة عن «الستار الحديدي» في آذار ١٩٤٦.

(١) غلادستون وليم: Gladstone (١٨٠٩ - ١٨٩٨) سياسي انجليزي، ولد في ليفربول، زعيم حزب الاحرار، تولى رئاسة الوزراء عدة مرات واجرى اصلاحات هامة.

ومع ذلك انكشفت بجلاء بعد عام أو اثنين الطبيعة الايديولوجية لما سمي الآن بالحرب الباردة بين روسيا والغرب. فشهد التعاطف الأمريكي مع روسيا انحرافاً قاسياً بفعل ظهور امارات عدم سماح روسيا بحلول ديمقراطية برلمانية في اوربا الشرقية، وحجم القوات المسلحة الروسية الضخم، ونشوب نيران الحرب الاهلية بين الشيوعيين ومعارضيه في اليونان، والصين، ودول اخرى - وأخيراً وليس آخراً - المخاوف المتزايدة من «الخطر الاحمر»، وحلقات الجواسيس، وذلك ما جعل ادارة ترومان ترد بحزم. فصرح ترومان في خطبته المعروفة بـ « مبدأ ترومان » في آذار ١٩٤٧ التي تصادفت مع الخوف من دخول روسيا الى الفراغ الذي خلفه انسحاب بريطانيا من ضمانتها لليونان وتركيا، أن العالم عليه أن يختار بين مجموعتي مباديء ايديولوجية مختلفتين:

«يعتمد احد اوجه الحياة على ارادة الاغلبية، ويتميز بمؤسساته الحرة، والحكومة التمثيلية، والانتخابات الحرة، وضمانات الحرية الفردية، وحرية التعبير والتدين، وحصانة من القسر السياسي. وأما الوجه الثاني فيعتمد على ارادة الاقلية المفروضة اجباراً على الاغلبية. وهو يقوم على الارهاب والقمع، ويتميز بصحافة غير حرة وانتخابات مرسومة وكبت للحريات الفردية».

ويواصل ترومان حديثه ليقول أن من سياسة الولايات المتحدة أن «تساعد الشعوب الحرة على المحافظة على مؤسساتها ووحدتها ضد الحركات العدوانية التي تسعى الى فرض الانظمة الاستبدادية عليها». ومنذ هذه اللحظة، ستتجسد الشؤون الدولية (بتعبير أكثر عاطفية) في حلبة صراع مانوي^(١)؛ ووفقاً لتعبير

(١) مانوي: Manichean: نسبة الى ماني مؤسس مذهب المانوية او الثنوية القائل بمبدأين (الخير والشر، النور والظلام. واليه مرجع اليزيدية وهي عقيدة دينية تقوم على تقديس الشيطان ونسبتها الى يزد او يزدان من الهة الزرادشتيين الايرانيين، ادخل ماني على التصوير الفارسي الاسلوب الصيني ورسم الملائكة والشياطين، اعدمه يهرام الاول بتحريض من الكهنة المزدنيين نحو ٢٧٧.

أيزنهاور، «احتشدت قوى الخير والشر وتسلحت وتواجهت بشكل ندر حصوله في التاريخ من قبل. فهذا هي الحرية تقارع العبودية، والنور الساطع يتصدى للظلام».

لا ريب أن لكثير من هذه البلاغة غرضاً محلياً - ليس في الولايات المتحدة وحدها بل وكذلك في بريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا وأية بلدان تقتضي مصلحة قواها المحافظة أن تستعين بمثل هذه الرطانة لتحط من شأن خصومها أو لتلوم حكوماتها على «التلطف تجاه الشيوعية». كما ان ذلك ساهم في تهويل شكوك ستالين من الغرب، تلك الشكوك التي انعكست على صفحات الصحافة السوفيتية التي قالت ان الغرب يتعدى على «ميدان نفوذ روسيا» في اوروبا الشرقية، ويعمل على احاطة روسيا بأعداء جدد من جميع الجوانب، وينصب قواعد هجومية، اضافة الى دعمه الانظمة الثورية ضد أي نفوذ شيوعي، كما «يحد أسنان» الامم المتحدة ضد روسيا بتعمد. وزعم مولوتوف أن «المسار الجديد للسياسة الخارجية الامريكية هو عودة المسيرة السابقة المعادية للسوفييات، والمصممة على تهئة اجواء حرب واللجوء الى فرض هيمنة عالمية بزعامة بريطانيا والولايات المتحدة. وقدر لهذا الايضاح بدوره أن يساعد النظام السوفيتي على تبرير تصفية المنشقين في الداخل، وتشديد قبضته على اوروبا الشرقية، والتصنيع بالاكراه، وزيادة انفاقه على التسليح. وهكذا اخذت المستلزمات الداخلية والخارجية للحرب الباردة تتغذى احداها على الاخرى، تحت ستار المبادئ الايديولوجية. ان المفهومين الليبرالي والشيوعي كلاهما «شامبلان» باعتبارهما فكرتين عالميتين؛ وهذا ما سمح لكل طرف أن يفهم ويتصور العالم برمته كحلبة لا ينفصل فيها الصراع الايديولوجي عن التفوق السياسي العسكري. وتوجب على أي بلد أن ينضم اما الى الكتلة التي تقودها أمريكا أو الى الكتلة التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي. وليس هناك من طريق وسط. وليس من الحكمة ان

يفكر أحد بوجود هذا الطريق الوسط في عهد ستالين وماكارثي. فهذه هي الحقيقة الاستراتيجية الجديدة التي يجب أن تتكيف معها لا شعوب أوروبا المنقسمة فحسب، بل وكذلك شعوب آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والأماكن الباقية.

الحرب الباردة والعالم الثالث

تركز جل النشاط السياسي العالمي في العقدين التاليين على التكيف مع التنافس السوفيتي - الأمريكي، ومن ثم الرفض الجزئي لذلك. ففي البدء انصبت الحرب الباردة على إعادة ترسيم حدود أوروبا، ولذلك انطوت هذه العملية على معالجة «المشكلة الألمانية» مادام حسم هذه القضية من شأنه أن يحدد حجم نفوذ القوى المنتصرة لعام ١٩٤٥ في ربوع أوروبا. فقد عانى الروس من غير شك أكثر من أي بلد آخر من الاعتداءات الألمانية في - النصف الأول من هذا القرن، ولذلك عقدوا العزم (وخاصة بوجود ستالين المصاب بهوس توفير الأمن) على عدم السماح بأي تكرار لتلك الاعتداءات في النصف الثاني من القرن. بيد أن السمو للثورة الشيوعية العالمية شيء ثانوي وغير منفصل في الوقت ذاته طالما كان ممكنا دعم موقع روسيا الاستراتيجي والسياسي لو نجحت في خلق دول تتزعمها قيادات ماركسية وتتطلع إلى موسكو تنتظر املاءاتها. ومن المحتمل أن هذه الاعتبارات هي التي رسمت مسار السياسة السوفيتية في عالم ما بعد ١٩٤٥، حتى لو أنها أهملت الحل التفصيلي للقضايا الأخرى. ولذلك كان

ثمة تصميم في المقام الاول على الغاء التسويات الاقليمية (١٩١٨ - ١٩٢٢)، وتبني «سبل ملتوية» لتحقيق اغراض استراتيجية؛ وعننى هذا حسبنا لاحظنا سابقاً اعادة تأكيد سيطرة روسيا على دول البلطيق، والاندفاع غرب الحدود البولندية - الروسية، مع الغاء وجود بروسيا الشرقية، وضم بعض الاقاليم من فلندا، وهنغاريا، ورومانيا. ولم يقلق ذلك الغرب الا قليلاً؛ والواقع ان معظم هذا الكلام قد تمت الموافقة عليه اثناء سير الحرب. أما الشيء الاكثر اقلاناً فكان اشارات روسيا عن الطريقة التي رغبت اتباعها لضمان ان تحكم البلدان المستقلة سابقاً في اوروبا الشرقية انظمة «تكن الود لموسكو».

وبهذا الصدد كان مصير بولندا نذيراً لما يحصل في اماكن أخرى بالرغم من انها الاكثر ايلاماً نظراً لقرار بريطانيا (١٩٣٩) بالقتال من أجل وحدة اراضيها، وبسبب ممارسة حكومتها المنفية لنشاطاتها «في الغرب». وما جعل تشرشل اكثر تشككاً بالنوايا الروسية اكتشاف المقبرة الجماعية للضباط البولنديين في كايتن، وقمع الروس لانتفاضة وارشو، مع اصرار ستالين على تعديل حدود بولندا، اضافة الى ظهور عصبة من البولنديين المواليين لموسكو في لوبلين. ووضحت هذه الشكوك حقيقة في ظرف السنين القليلة التالية، باقامة نظام دمية في بولندا والإزاحة الفعلية لجميع البولنديين المواليين للغرب من مناصب السلطة.

وتعلقت معالجة موسكو للقضية البولندية بـ «المشكلة الالمانية» بجميع الطرق. فأقليمياً لم يقتصر تأثير التعديل الغربي للحدود على تقليص حجم الاراضي الالمانية (مثلاً فعل ابتلاع بروسيا الشرقية) بل اعطى البولنديين كذلك محفزاً لمقاومة أي محاولة المانية لاعادة ترسيم خط اودر - نيس. وأصر الروس من الناحية الاستراتيجية على جعل بولندا «مصدراً» آمناً لضمان عدم تكرار الهجوم الالمانى لعام ١٩٤١؛ ولذا كان من المنطقي ان تصر موسكو على تقرير مصير الشعب الالمانى ايضاً. وأما سياسياً فكان دعم لجنة لوبلين متوازياً مع تنامي شأن

الشيوعيين الالمان في المنفى ليلعبوا دوراً مماثلاً عند عودتهم الى وطنهم . ثم أن استغلال روسيا لبولندا وجاراتها في اوروبا من الناحية الاقتصادية كان فاتحة لتجريد المانيا من موجوداتها . ولما اتضح لموسكو استحالة كسب الرأي العام الالماني في نفس الوقت الذي تقودهم فيه الى الهاوية ، توقفت اعمال التجريد وتحولت نبرة مولوتوف الى النعومة . على أن هذه التبدلات التكتيكية كان لها اهمية أقل مما للرسالة الواضحة القائلة أن روسيا ازمعت ان تكون لها كلمة (ان لم تكن الكلمة الفصل) في تحديد مستقبل المانيا .

واذن اتجهت السياسة الروسية سواء في المانيا أم بولندا الى الاصطدام بالغرب . اذ رغب الامريكان والبريطانيون والفرنسيون من الناحيتين السياسية والاقتصادية بافكار السوق الحرة والانتخابات الديمقراطية لتكونا نهج اوروبا قاطبة . اما من الناحية الاستراتيجية فقد صمم الغرب مثل تصميم موسكو على عدم السماح بالنهوض العسكري الالماني ، وقلق الفرنسيون على وجه الخصوص من ذلك حتى منتصف الخمسينات ؛ لكنهم جميعاً لم يرغبوا باستبدال هيمنة القوات الالمانية على اوروبا بالجيش الاحمر . وبالرغم من احتواء الحكومتين الفرنسية والايطالية بعد عام ١٩٤٥ على عنصر شيوعية ، كان من الواضح انعدام الثقة بالاحزاب الماركسية القابضة على زمام السلطة في أي مكان آخر - وهو شعور تأكد أكثر أثر التصفية المستمرة للاحزاب غير الشيوعية في شرقي اوروبا . وبقيت الحقيقة أن اهداف روسيا والغرب تتضارب في جميع مناسط الحياة بالرغم من تعالي بعض الاصوات الداعية الى عقد مصالحة بينهما . فاذا نجح احد الطرفين في برنامج ما ، عد الطرف الآخر ذلك النجاح تهديداً له ، وفي خضم هذا الجو كان من المحتم نشوء الحرب الباردة الى أن اتفق كلا الطرفين على التراضي بشأن وجهات النظر العالمية .

ويجدر بنا هنا ادراج السمات الرئيسية للحرب الباردة بعد عام ١٩٤٥ .

أولها تصعيد «الانشقاق» بين الكتلتين في أوروبا. أما أسباب عدم حصول هذا الانشقاق الثنائي في عام ١٩٤٥ مباشرة فهي: المهام الرئيسية التي وجدت قوات الاحتلال الحليفة نفسها ازاءها، ودور الأحزاب التي برزت من المنفى حال خروج الألمان وكانت عبارة عن ارادات نشيطة - عملت على إعادة الاتصالات وجلب الاغذية للمدن، وايواء اللاجئين وتصفية مجرمي الحرب. فأدى ذلك الى خلط الترتيبات الايديولوجية: اذ وجد الامريكان أنفسهم في المناطق الالمانية المحتلة مشتبهين في الصراع الى جانب الفرنسيين والروس؛ أما في الهيئات الوطنية ومجالس الوزراء المتشكلة في أوروبا فقد انتشر الاشتراكيون جنباً الى جنب مع الشيوعيين في الشرق، والشيوعيون الى جنب الديمقراطيين المسيحيين في الغرب. وفغرت الفجوة فاهما أكثر في نهاية ١٩٤٦ ومطلع ١٩٤٧؛ وكشفت الاستفتاءات العامة والانتخابات الاقليمية في المناطق الالمانية «عن الطبيعة السياسية لالمانية الغربية التي شرعت بالاختلاف الملحوظ عن المانيا الشرقية». وانعكست التصفية المستمرة لأي عناصر غير شيوعية في بولندا وبلغاريا ورومانيا في الازمة السياسية الداخلية في فرنسا بنيسان ١٩٤٧، حين اجبر الشيوعيون على الاستقالة من الحكومة. وحصل عين الشيء في ايطاليا بعد شهر واحد. وفسر الغرب هيمنة تيتو على يوغسلافيا (بدلاً عن اتفاقيات الحلفاء في زمن الحرب حول تقاسم السلطة) انها خطوة اخرى من خطوات تقدم موسكو. فأدت هذه الخلافات اضافة الى نفور الاتحاد السوفيتي من الانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الى اثاره امتعاض الامريكان الذين أملوا بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع موسكو بعد ان تضع الحرب اوزارها.

وكان هذا مجرد وثبة متواضعة في افتراضيات الغرب ذات الريبة أن ستالين قد خطط ايضاً للسيطرة على أوروبا « الغربية والشرقية» حين تسنح الظروف الملائمة، وربما سيعجل هو في خلق هذه الظروف. وقد يحصل هذا بالقوة

العسكرية المباشرة، بالرغم من ان الضغط الروسي المتزايد على تركيا كان يثير القلق، وهو ما دعا واشنطن الى تثبيت قوة مهمات ساحلية في شرقي البحر المتوسط سنة ١٩٤٦؛ واعتبرت ثورة اليونان الشيوعية علامة على ذلك، والاضطرابات التي ساندتها الشيوعيون في فرنسا علامة أخرى. وإذا اراد المرء ان يقلق حقاً على شيء، فليقلق من قوة الشيوعيين في شمالي ايطاليا. وصب الشيوعيون اليونانيون وتيتو وماوتسي تونغ جل اهتمامهم على خصومهم الداخليين وليس على النظام الماركسي الكوني؛ فتحتم على قادة الاحزاب الشيوعية والاتحادات التجارية في الغرب ان يستجيبوا أولاً وأخيراً الى اتجاه تابعيهم. ومن الناحية الأخرى، كان مؤكداً ان يلقي أي كسب للشيوعية في أي من تلك البلدان ترحيباً من روسيا شريطة الا يفضي الى اشعال حرب كبرى؛ ومن السهل ان نفهم في هذا الوقت سبب اعطاء الخبراء في الشؤون السوفيتية مثل (جورج كينان) اذنأ متعاطفة يوم اثار الجدل حول قضية «احتواء» الاتحاد السوفيتي.

ويسطع عنصران من العناصر المتعددة «لاستراتيجية الاحتواء» سريعة النمو. الاول ما قال فيه كينان بذي طبيعة سلبية برغم اثار الاركان العسكرية له بصفته ذا ضمانات للاستقرار أكثر صلابة، الا وهو اعلام موسكو بتلك المناطق من العالم التي «لا تسمح الولايات المتحدة . . بسقوطها بيد جهات معادية لنا». ولذلك ينبغي دعم هذه الدول عسكرياً لبناء قواتها للمقاومة؛ واعتبار الهجوم السوفيتي عليها «سبباً للحرب». كان الشيء الأكثر ايجابية، على أي حال، هو الاعتراف الامريكي بأن المقاومة ضد روسيا قد ضُعت بسبب «الانهك الشديد الذي أصاب الوضع المادي وتردي المعنويات» نتيجة لخوضها غمار الحرب العالمية الثانية. ولذا سيكون اهم ركن في أي سياسة إحتواء هو برنامج امريكي كبير للمساعدة الاقتصادية من أجل السماح باعادة اقامة الصناعات المبعثرة والمزارع

واعمار مدن اوروبا واليابان؛ ولأن ذلك لا يقتصر تأثيره على جعل الأخيرة أقل ميلاً الى الانجذاب للمباديء الشيوعية في الثورة والصراع الطبقي، بل وسوف يساعد على اعادة تعديل «موازين القوى» لصالح امريكا. واذا تطرقنا الى جدل كينان الجغرافي المعقول، فهناك فقط «خمسة مراكز للقوة الصناعية والعسكرية في العالم وهي المهمة بالنسبة لنا - من وجهة نظر الامن القومي - الولايات المتحدة نفسها، ومنافسها الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا العظمى والمانيا ووسط اوروبا، واليابان - وعليه فان الابقاء على المناطق الثلاثة الاخيرة داخل المعسكر الغربي وبناء قوتها، سيتمخض عن نتيجة «تعاقد القوى» وستؤكد ان الاتحاد السوفيتي كان في المنزلة الثانية دوماً. وبنفس درجة الوضوح، سينظر الاتحاد السوفيتي - ستالين الى هذه النظرة بعين الريبة سيما وانها شملت المانيا واليابان اللتين كانتا قبل وقت قريب عدوتان لها.

ولذلك تبدو أهمية التتبع التاريخي الدقيق للخطوات التي اتخذها كل طرف ومن ثم « تفاصيل العام الفاصل - ١٩٤٧ » أقل أهمية من التطورات العامة. فحلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في ضمانة اليونان وتركيا نال تبريره على اساس تصريح ترومان بوجود «مبدأ» ليس له حدود اقليمية. وعلى أية حال كانت الرغبة الامريكية المفتوحة «لمساعدة الشعوب الحرة في المحافظة على مؤسساتها» - حسب السياق الاوروبي - مرتبطة بالمناقشات الحامية حول الازمة الاقتصادية واسعة الانتشار، وأزمة الغذاء، وندرة الفحم وهي المصاعب التي ابتليت بها قارة اوروبا. وقدم الحل الامريكي - الذي اطلق عليه خطة مارشال للمساعدة الاقتصادية السخية «لايقاف اوروبا على اقدامها اقتصادياً» - عرضاً عن سابق اصرار لجميع الامم الاوروبية سواء كانت شيوعية أم لا. لكن، ومهما كان نوع الجذب لقبول هذه المساعدة في عيون موسكو، فانها قد انطوت على تعاون مشترك مع اوروبا الغربية، في نفس الوقت الذي عاد فيه الاقتصاد السوفيتي الى

اصلب اشكال الاشتراكية والمزارع الجماعية؛ ولن يحتاج الامر الى كثير ذكاء لنرى ان المبرر الاساسي هو اقناع الاوروبيين في كل مكان بأن المشاريع الخاصة اقدر من الشيوعية على تحقيق الرفاهية لهم. وآلت النتيجة الى انقسام اوروبا بصورة اشد من قبل إثر زيارة مولوتوف الى باريس ومحادثاته عن هذه الخطة، وممارسة موسكو ضغوطاً على بولندا وتشيكوسلوفاكيا لصرفها عن طلب المساعدة. فانتعش النمو الاقتصادي في اوروبا الغربية بفضل مليارات الدولارات الامريكية (وخاصة للدول الكبرى كبريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا الغربية). أما في اوروبا الشرقية فقد تشددت القيود الشيوعية وتأسس مكتب تبادل المعلومات بين الدول الشرقية عام ١٩٤٧. وانتهى عهد نظام التعددية في براغ بالانقلاب الشيوعي عام ١٩٤٨. وبينما نجح تيتو بالافلات من طوق ستالين الضيق، وجدت الدول التابعة الاخرى انفسها خاضعة لحملة التطهير، واجبرت في ١٩٤٩ على الانضمام الى الكومكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) الذي كان بعيداً عن سمات خطة مارشال السوفيتية، بل هو «مجرد خطوة جديدة في آلية حلب الدول التابعة». ولعل تشرشل قد حدس منذ وقت مبكر هذا الحال في خطبة «الستار الحديدي» عام ١٩٤٦ اذ غدت توقعاته حقيقية واقعة بعد عامين اثنين.

ثم جاء الميدان العسكري فاكمل اوجه التنافس الاقتصادي المكثف بين الشرق والغرب. ووضحت المانيا مركز هذا النزاع مرة أخرى. ففي آذار ١٩٤٧ وقعت بريطانيا وفرنسا معاهدة دنكرك التي تفرض على كل طرف تقديم المساعدة العسكرية الشاملة للطرف الآخر في حالة حصول هجوم من جانب ألمانيا. وتوسع هذا الميثاق في آذار ١٩٤٨ ليغدو حلف بروكسل الذي اشتمل على بلدان (بينلوكس). ومع أن الاتفاقية لم تأت على ذكر المانيا باسمها، كان من الواضح أن العديد من السياسيين في اوروبا الغربية (وخاصة فرنسا) اكثر انشغالاً

بـ « المشكلة الالمانية » في هذا الوقت من « المشكلة الروسية ». وتبدت الطبيعة العتيقة لمخاوفهم بمجرد بزوغ شمس عام ١٩٤٨. ففي نفس الشهر الذي وقعت فيه معاهدة بروكسل، انسحب الروس من مجلس السيطرة الرباعي على المانيا، مدعين بحصول خلافات عصية مع الغرب بشأن مستقبل المانيا الاقتصادي والسياسي، ولجأت القوى الثلاث الغربية الباقية بعد ثلاثة أشهر الى اعلان اصدار مارك الماني جديد في محاولة منها لأغلاق السوق السوداء وانهاء فوضى العملات. فكان رد الفعل الروسي حظر استخدام العملة الالمانية الغربية اضافة الى منع الانتقال من والى برلين.

واذا كان ثمة شيء جاء بروح الصراع اكثر الى هذا الوطن او ذاك فهو ازمة برلين (١٩٤٨ - ١٩٤٩)، اذ انبرى المسؤولون في كل من واشنطن ولندن الى مناقشة وسائل جمع شمل دول اوروبا والدومنيونات مع الولايات المتحدة للوقوف صفاً واحداً في حالة نشوب نزاعات مع روسيا. وليس ثمة شك في هذه المرحلة بجدية ايمان الولايات المتحدة بالخطر الشيوعي، في الوقت الذي رغب الامريكيون - كما هو الحال مع خطة مارشال - أن يجعلوا الاوروبيين على رأس مخططات الامن العسكري. بل ونزع ترومان في آذار ١٩٤٨ حتى الى الطلب من الكونغرس باعادة فرض التجنيد وهو ما جاء به قانون الخدمة الالزامية لشهر حزيران من ذلك العام. وتم التشدد على هذه الاجراءات أثر قيام السوفيت باغلاق الطرق البرية المؤدية الى برلين. وفيما نجح البريطانيون والامريكان من الاستفادة من القوة الجوية في افشال مناورات ستالين عن طريق رمي المساعدات الى برلين من الجو. في الأحد عشر شهراً التالية حتى استعادوا السيطرة على الطريق البري، برز كثيرون يجادلون بضرورة ارسال حملة عسكرية لتشق طريقها نحو المدينة. ان من الصعب التصديق أن مثل هذا التصرف ليس من شأنه ان يثير حرباً، فالذي حصل ان الولايات المتحدة وبموجب معاهدة

جديدة حركت اسطولاً من قاصفات (بي - ٢٩) نحو القواعد الجوية البريطانية، وهي اشارة الى اهتمامها الطاغي بهذا الامر.

وفي هذه الظروف، كان ممكناً ان يتحرك حتى دعاة العزلة في مجلس الشيوخ الى تأييد مقترحات انشاء ماسمي بمعاهدة حلف شمال الاطلسي بعضوية امريكية كاملة - وبهدف استراتيجي رئيسي هو تقديم المساعدة الامريكية الشمالية الى الدول الاوربية في حالة تعرضها لعدوان روسي. لقد عكس حلف الناتو منذ اولى سنواته مخاوف سياسية اكثر من حسابات عسكرية دقيقة، كما جسد التحول التاريخي في التقاليد الدبلوماسية الامريكية حين تولت الامر بدلاً عن بريطانيا التي كانت القوة «الجناحية» الرائدة والمسؤولة عن الحفاظ على التوازن الاوروبي. كانت المهمة الرئيسية في نظر الحكومتين الامريكية والبريطانية هي ربط الولايات المتحدة وكندا بعرى وثيقة مع الدول الموقعة على ميثاق بروكسل وتمديد الدعم المتبادل الى بلدان أخرى كالنرويج وايطاليا اللتين بقيتا غير آمنتين. لقد كان لدى امريكا في يوم توقيع المعاهدة ١٠٠ ألف رجل في اوربا (مقارنة مع ثلاثة ملايين عام ١٩٤٥)، وبقيت اثنتا عشر فرقة فقط للصمود بوجه الاندفاع السوفيتي غرباً. وفي الوقت الذي اعتمدت استراتيجية الناتو على « الثأر الجماعي » باستخدام القاصفات الامريكية بعيدة المدى رداً على الغزو السوفيتي، كان ثمة اتجاه آخر لبناء قوات مسلحة تقليدية كبيرة العدد ايضاً. وكان لهذا بدوره اثراً على ربط جميع القوى «الجناحية» - الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا بالتزامات عسكرية دائمية في قارة اوروبا لدرجة ادهشت المخططيين الاستراتيجيين لحقبة الثلاثينات.

وحقق تحالف الناتو عسكرياً ما حققته خطة مارشال اقتصادياً؛ إذ أوغل في شطر أوروبا لعام ١٩٤٥ الى معسكرين بوجود بلدان محايدة تقليدياً (سويسرا والسويد)، واسبانيا فرانكو وبعض البلدان الاخرى (فنلندا، والنمسا، ويوغسلافيا) التي لم تسر في هذا الفلك ولا ذاك. وهذا ما جعل بدوره اعادة توحيد المانيا اكثر استبعاداً. وشرعت القوات الالمانية الغربية بالرغم من المخاوف الفرنسية باعادة بناء نفسها ضمن خيمة الناتو في نهاية الخمسينات - وهو أمر معقول لحد كاف ان كان الغرب راغباً حقاً في تضيق الهوة في اعداد افراد قواته المسلحة. لكن ذلك حفز الاتحاد السوفيتي بشكل لا مفر منه على تطوير جيش المانيا الشرقية وان يكن ضمن قيود معينة. ولما انضم كلا شطري المانيا الى حلف عسكري قوي صار محتملاً أن تنظر كلتا الكتلتين لأية محاولة المانية مستقبلية للالتزام الحياد بعين الريبة والحذر على اساس انها ضربة لأمنه. وتعزز هذا الاحتمال لدى روسيا حتى بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ لاعتقاده أن أي بلد انخرط في التنظيم الشيوعي لا ينبغي ان يسمح له بالتخلي عن ذلك المبدأ. ووافق مجلس الامن القومي الامريكي في تشرين الاول ١٩٥٣ سراً على أن دول أوروبا الشرقية التابعة «لا يمكن اعتاقها الابحرب شاملة أو على يد الروس أنفسهم». وكان كلا الاحتمالين غير ممكن كما عبر (بارتليت). وتم في عام ١٩٥٣ ايضاً اخذ انتفاضة في المانيا الشرقية بسرعة. ثم تحركت الجحافل السوفيتية في ١٩٥٦ لتلقيها معلومات عن قرار هنغاريا بالانسحاب من ميثاق وارشو فأجهضت استقلالها. كما اصدر خروشوف سنة ١٩٦١ أوامره باقامة جدار برلين اعترافاً منه بالهزيمة، وذلك من أجل ايقاف تسرب اصحاب المواهب الى الغرب. فيما لقيت تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ نفس المصير الذي اصاب الهنغاريين قبل اثنتي عشرة سنة بالرغم من ان الدماء التي سفكت كانت اقل. فساهم كل من هذه الاجراءات التي اتخذتها القيادة السوفيتية العاجزة (وخاصة دعايتها الرسمية) عن مواكبة تطور الغرب الايديولوجي والاقتصادي، في الامعان بالانقسام بين

وتتمثل السمة الثانية للحرب الباردة في التصعيد «المتبادل» المستمر من أوروبا نفسها إلى بقية أرجاء المعمورة، وكان حتى في سني الحرب ثمة تركيز وحيد الجانب على الامكانيات الروسية حيال تعاملها مع التهديد الألماني؛ غير أن ذلك لم يعن أن موسكو قد نبذت اهتمامها السياسي بمستقبل تركيا، وفارس، والشرق الأقصى - مثلما اتضح ذلك في آب ١٩٤٥. ولذلك ليس من المرجح أن يصح القول بأن نزاعات روسيا مع الغرب حول المسائل الأوروبية محصورة جغرافياً في قارة أوروبا، لا سيما أن المبادئ المختلف بشأنها ذات مدى كوني - ضبط النفس مقابل الأمن القومي، والليبرالية الاقتصادية مقابل التخطيط الاشتراكي وما إلى ذلك. وأكثر من كل شيء هو أن الحرب نفسها قد خلقت اضطرابات اجتماعية وسياسية عارمة، من البلقان حتى الهند الشرقية؛ وحتى في بلدان لم تقتحمها الجيوش الغازية مباشرة (كالهند ومصر)، وادى تعبئة القوة البشرية والمصادر و «الأفكار» إلى أحداث تغييرات بالغة التعقيد. إذ انهارت النظم الاجتماعية، وفقدت الثقة بالانظمة الاستعمارية وانتعشت الأحزاب السرية الوطنية، وتصاعد نشاط حركات المعارضة التي لم تحقق مجرد النصر العسكري بل وكذلك أحدثت تغييرات سياسية، وهكذا كان ثمة اضطراب سياسي عانى منه الموقف الدولي لعام ١٩٤٥، ذلك الاضطراب الذي شكل تهديداً للقوى العظمى التائقة إلى استعادة الاستقرار السلمي بأسرع ما يمكن؛ بيد أن هذا صار فرصة لكل من القوى العظمى المتشربة بمبادئها الكونية لتطلب التأييد من صفوف الجماهير التي خرجت لتوها من قوقعة النظام القديم المنهار. وخلال الحرب نفسها قدم الحلفاء المساعدة لجميع أشكال حركات المقاومة المتصارعة ضد اسيادهم الألمان واليابانيين، وكان طبيعياً أن تأمل هذه الجماعات استمرار المساعدة بعد عام ١٩٤٥، حتى ان اشتبكت مع المنافسين الآخرين لاعتلاء سدة

السلطة. ولأن بعض هذه الجماعات شيوعية وبعضها الآخر معاد للشيوعية، فقد صعب الأمر أكثر على صناع القرار في موسكو وواشنطن في إطار فصل الصراعات الإقليمية عن الاتجاهات الكونية. فاوضحت قضية اليونان ويوغسلافيا سهولة تحول النزاع الداخلي المحلي الى قضية ذات أهمية عالمية بسرعة.

كان أول نزاع بين روسيا والغرب خارج أوروبا متعلقاً لدرجة كبيرة بميراث ترتيبات زمن الحرب؛ إذ وضعت إيران في الأعوام (١٩٤١ - ١٩٤٣) تحت حماية عسكرية ثلاثية الأطراف، من ناحية واحدة لضمان بقاءها في المعسكر الحليف، ولضمان عدم اكتساب أي دولة حليفة نفوذاً غير مبرر لدى نظام طهران من ناحية ثانية. وكان رد الفعل البريطاني تجاه عدم سحب موسكو حاميتها في مطلع ١٩٤٦ وظهور علامات تشجيعها للحركات الانفصالية المؤيدة للشيوعية في الشمال، هو تزايد الاعتراضات المتكررة على النفوذ السوفيتي غير المبرر في هذا الجزء من العالم، حتى خف نطاقه أثر تصاعد احتجاجات إدارة ترومان. فكان من نتائج انسحاب القوات الروسية وقمع الجيش الإيراني لحركات الاقاليم الشمالية وحزب توده الشيوعي نفسه، شعور واشنطن بالارتياح البالغ وتأكيدها من صحة اعتقاد ترومان بجدوى «التكلم بوحدة» مع السوفييات. لقد برهنت القضية - وفقاً لتعبير (اولام) «معنى الاحتواء قبل ان ينطق المبدأ فعلاً» وهيأت الولايات المتحدة نفسياً للرد على نحو مشابه ازاء اية اخبار عن نشاطات روسيا في أي مكان آخر. وهكذا انطلق رد الفعل الأمريكي (حسب مبدأ ترومان) الذي كان في طور النشوء بعد ضد استمرار الحرب الاهلية في اليونان، وضغوط موسكو على الاتراك لاعطائها امتيازات في مضائق ومنطقة كارز الحدودية، واعلان الحكومة البريطانية عن عجزها الوفاء بضماناتها لهذين البلدين. وانبرت وزارة الخارجية الامريكية بحلول نيسان ١٩٤٦ الى تقديم الدعم الى المملكة

المتحدة و «محادثات الكومنولث البريطاني». ان القبول المتزايد لهذه الافكار، والطريقة التي ربطت بها واشنطن الازمات المختلفة على طول «الخط الشمالي» لهذه البلدان والتي اغلقت على روسيا طرق التوسع الى شرقي المتوسط والشرق الاوسط، لتشير الى سرعة اختلاط الاتجاهات المثالية في السياسة الخارجية الامريكية ان لم يستعص عنها كلية بحسابات السياسة الجغرافية.

واذن تشكلت النظرة الغربية للتغيرات الحاصلة في الشرق الاقصى وفق هذا التوغل الشيوعي «العالمي». فكان رد القوى الاوروبية كقوى استعمارية نفس ذلك الذي ابدته سابقاً حتى عند عدم وجود نفوذ شيوعي هناك، كما في حالة هولندا التي اضطرت الى الخروج من «الهند الشرقية» اثر حركة - (سوكارنو) الوطنية، وفرنسا التي انغمست على عجل في صراع مسلح مع قوات (هوشي منه) في فيتنام، أو بريطانيا التي اشتبكت في حرب عصيان مضادة في ملايا. (ومن الناحية الثانية، ثبت في نهاية الاربعينيات ان من المفيد كسب تعاطف واشنطن، وفي حالة فرنسا الاعانة العسكرية ايضاً، للدعاء بأن العصاة موجهين فكرياً من موسكو). ولكن صدمة الولايات المتحدة من «خسارة» الصين كانت أكثر قسوة من التحديات البعيدة في الجنوب اثر استثمار رؤوس اموال امريكية ثقافية ونفسية كبيرة (ورؤوس اموال مالية أقل بكثير) في تلك الارض الفسيحة المكتظة بالسكان في وقت الحملات التبشيرية الامريكية خلال القرن التاسع عشر وما بعده. وقفز هذا الى نسب اعلى بعد تغطية الصحافة لانباء حكومة (شيانغ كاي شك) اثناء الحرب فانتاب الولايات المتحدة (بعيداً عن الحس الديني) شعور بأن لها «رسالة» في الصين. وفي الوقت الذي انتبه محترفو وزارة الخارجية والدفاع على نحو متزايد الى فساد وعدم كفاءة كومنتانغ، لم تكن تصوراتهم مقبولة في صفوف الرأي العام، وخاصة اليمين الجمهوري، الذين شرعوا أواخر الاربعينيات برؤية السياسة العالمية وفق مصطلحات الابيض والاسود.

لقد افضى الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الذي شهده الشرق في هذه السنين الى وضع واشنطن في متاعب متكررة. فمن الناحية الاولى لا يمكن رؤية الجمهورية الامريكية الاداة الداعمة لانظمة العالم الثالث الفاسدة أو الامبراطوريات الاستعمارية المنحلة. ومن الناحية الثانية، لم تشأ امريكا انتشار «قوى الثورة» ابعدها، طالما أن من شأنه (كما زعموا) دعم نفوذ موسكو. وكان من الاسهل نسبياً تشجيع البريطانيين على الانسحاب من الهند عام ١٩٤٧ لأن ذلك انطوى على الانتقال الى حكم برلماني ديمقراطي بقيادة نهرو. ونفس التصرف يمكن اتخاذه لدفع الهولنديين الى مغادرة اندونيسيا عام ١٩٤٩ بالرغم من أن واشنطن لا زالت قلقة من نمو العصيان الشيوعي هناك - وقد حصل ذلك في الفلبين (التي نالت إستقلالها عام ١٩٤٦). لكن «التذبذب» كان واضحاً في الاماكن الباقية. فقد نزع مخططو واشنطن باستمرار الى تبني افكار اعادة بناء الاقتصاد الياباني من خلال الشركات العملاقة (زياتسو) بدلاً من الاندفاع قدماً بتنفيذ الأفكار المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية ونزع السلاح من ايدي المجتمع الياباني بل وعمدوا الى تشجيع بناء قوات مسلحة خاصة باليابان - من جهة للتخفيف عن الاعباء الاقتصادية والعسكرية الامريكية، ومن جهة ثانية لضمان كون اليابان معقلاً معادياً للشيوعية في آسيا.

لقد تعززت مكانة واشنطن بحلول ١٩٥٠ نتيجة لعاملين. الاول الهجمات المتزايدة على سياسات «الاحتواء» المرنة التي اتبعها ترومان و(أشيسون)، ليس من طرف النقاد الجمهوريين وجو مكارثي وحسب، بل ومن طرف الشخصيات العنيدة في الادارة نفسها مثل لويس جونسون، وجون فوستر دولس، ودين روسك، وبول نيتز - الذين اجبروا ترومان على التصرف اشد من أجل تعزيز جناحه السياسي الداخلي. والعامل الثاني هو هجوم كوريا الشمالية عبر خط العرض ٣٨ في حزيران ١٩٥٠ الذي ترجمته الولايات المتحدة بسرعة على انه

مجرد جزء من خطة عدوانية كبرى رسمتها موسكو. فتظاهر هذان العاملان سوية ليعطيا اليد العليا لهذه القوات في واشنطن والتي أثرت سياسة أكثر فاعلية واندفاعاً للاشتباك في حرب من أجل إيقاف التردّي.

وتركت عواقب تبدل وجهة النظر هذه آثارها على السياسة الأمريكية على طول شرقي آسيا. وتجلت أكثر ما تجلت في التصعيد السريع للدعم العسكري الى كوريا الجنوبية - وهي نظام قمعي يجب أن يتحمل جزءاً من اللوم في هذا الصراع، ولكنها أعتبرت في هذه المرحلة ضحية بريئة. وسرعان ما تعزز الاسناد الجوي والبحري الأمريكي بفرق برية وبحرية أتاح لـ (ماك آرثر) أن يشن هجومه المقابل الضاري حتى حان تقدم قوات الأمم المتحدة شمالاً واستفزازها تبعاً لذلك الجيش الصيني فتدخل في تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٥٠. فاضطر ذلك الأمريكان بعد ان انكروا استخدام القنبلة الذرية الى اتباع خطة حملات موروثة عن حرب الخنادق (١٩١٤ - ١٩١٨). ولما أن أوان توقف اطلاق النار في حزيران ١٩٥٣، كان ما أنفقته امريكا ٥٠ مليار دولار، وارسلت أكثر من مليوني مجند الى ساحة الحرب، فقدت منهم أكثر من ٥٤ ألف رجل. وبينما توفقت في احتواء الشمال خلقت لنفسها التزاماً عسكرياً طويلاً الامد بالجنوب بحيث يصعب بل يستحيل عليها أن تنسحب منه.

لقد أدى هذا الصراع الى احداث تغييرات عميقة في السياسة الأمريكية في باقي ارجاء آسيا. اذا ارتأى معظم مسؤولي ادارة ترومان سنة ١٩٤٩ إيقاف الدعم عن شيانغ كاي شك مزدرين حكومة «الرعا» في تايوان، وفكروا في السير وراء بريطانيا بالاعتراف بنظام ماو الشيوعي. وعلى أية حال نالت تايوان بعد سنة واحدة فقط دعم وحماية الاسطول الأمريكي واعتبرت الصين عدواً لدوداً تدعو الضرورة (حسب وجهة نظر ماك آرثر في الاقل) الى استخدام الاسلحة الذرية لاختاد اعتداءاتها. ولا بد من تقديم الدعم للحكومة الجديدة في

اندونيسيا ذات الاهمية البالغة بالنظر لموادها الخام ومواردها الغذائية، من أجل مساعدتها على مقاتلة المتمردين الشيوعيين؛ وكذلك ينبغي حث البريطانيين على اتخاذ نفس الاجراءات في ملايا؛ واستعدت الولايات المتحدة الآن وفيما ضغطت على الفرنسيين لتشكيل حكومة أكثر تمثيلية في الهند الصينية، لارسال الاسلحة والاموال لمقاتلة الفيتناميين. ولما ادركت امريكا عدم جدوى نداءها المعنوي والثقافي في ايقاف المد الشيوعي، اتجهت بسرعة الى تقديم الضمانات العسكرية الاقليمية وخاصة بعد تبوء دولسن منصب وزير الخارجية. ف وقعت في آب ١٩٥١ معاهدة أكدت حقوق أمريكا في نصب القواعد الجوية والبحرية في جزر الفلبين، مقابل الالتزام الأمريكي بالدفاع عنها - وبعد ايام قلائل وقعت معاهدة الامن الثلاثية مع استراليا ونيوزلندا. وبعد اسبوع واحد تم توقيع معاهدة السلام مع اليابان بشكل نهائي فأنهت رسمياً حرب المحيط الهادي واعادت السيادة الكاملة لدولة اليابان - وفي ذات اليوم ايضا تم ابرام ميثاق أممي يقي على القوات الامريكية في كل من الجزر الوطنية وأوكيناوا.

أما العنصر الرئيسي الثالث في الحرب الباردة فهو سباق التسلح المتزايد بين الكتلتين جنباً الى جنب مع تشكيل الاحلاف العسكرية المساندة. وفي اطار الانفاق الحالي، لم يكن هذا السباق بأي شكل من الاشكال متكافئاً كما يوضح ذلك الجدول (٣٧).

الجدول (٣٧) الانفاقات الدفاعية للقوى (١٩٤٨ - ١٩٧٠)
(بمليارات الدولارات)

السنة	امريكا	روسيا	المانيا الغربية	فرنسا	المملكة المتحدة	ايطاليا	اليابان	الصين
_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____
١٩٤٨	١٠,٩	١٣,١	—	٠,٩	٣,٤	٠,٤	—	—
١٩٤٩	١٣,٥	١٣,٤	—	١,٢	٣,١	٠,٥	—	٢,٠
١٩٥٠	١٤,٥	١٥,٥	—	١,٤	٢,٣	٠,٥	—	٢,٥
١٩٥١	٣٣,٣	٢٠,١	—	٢,١	٣,٢	٠,٧	—	٣,٠
١٩٥٢	٤٧,٨	٢١,٩	—	٣,٠	٤,٣	٠,٨	—	٢,٧
١٩٥٣	٤٩,٦	٢٥,٥	—	٣,٤	٤,٥	٠,٧	٠,٣	٢,٥
١٩٥٤	٤٢,٧	٢٨,٠	—	٣,٦	٤,٤	٠,٨	٠,٤	٢,٥
١٩٥٥	٤٠,٥	٢٩,٥	١,٧	٢,٩	٤,٣	٠,٨	٠,٤	٢,٥
١٩٥٦	٤١,٧	٢٦,٧	١,٧	٣,٦	٤,٥	٠,٩	٠,٤	٥,٥
١٩٥٧	٤٤,٥	٢٧,٦	٢,١	٣,٦	٤,٣	٠,٩	٠,٤	٦,٢
١٩٥٨	٤٥,٥	٣٠,٢	١,٢	٣,٦	٤,٤	١,٠	٠,٤	٥,٨
١٩٥٩	٤٦,٦	٣٤,٤	٢,٦	٣,٦	٤,٤	١,٠	٠,٤	٦,٦
١٩٦٠	٤٥,٣	٣٦,٩	٢,٩	٣,٨	٤,٦	١,١	٠,٤	٦,٧
١٩٦١	٤٧,٨	٤٣,٦	٣,١	٤,١	٤,٧	١,٢	٠,٤	٧,٩
١٩٦٢	٥٢,١	٤٩,٩	٤,٣	٤,٥	٥,—	١,٣	٠,٥	٩,٣
١٩٦٣	٥٢,٢	٥٤,٧	٤,٩	٤,٦	٥,٢	١,٦	٠,٤	١٠,٦
١٩٦٤	٥١,٢	٤٨,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٥	١,٧	٠,٦	١٢,٨
١٩٦٥	٥١,٨	٦٢,٣	٥,٠	٥,١	٥,٨	١,٩	٠,٨	١٣,٧
١٩٦٦	٦٧,٥	٦٩,٧	٥,٠	٥,٤	٦,٠	٢,١	٠,٩	١٥,٩
١٩٦٧	٧٥,٤	٨٠,٩	٥,٣	٥,٨	٦,٣	٢,٢	١,٠	١٦,٣
١٩٦٨	٨٠,٧	٨٥,٤	٤,٨	٥,٨	٥,٦	٢,٢	١,١	١٧,٨
١٩٦٩	٨١,٤	٨٩,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٤	٢,٢	١,٣	٢٠,٢
١٩٧٠	٧٧,٨	٧٢,٠	٦,١	٥,٩	٥,٨	٢,٤	١,٣	٢٣,٧

لقد عكست الطفرة الواسعة في الانفاقات الدفاعية الامريكية لعدة اعوام بعد ١٩٥٠ بوضوح تكاليف الحرب الكورية وكذلك اعتقاد واشنطن بالحاجة الى اعادة التسليح في عالم تتهدده الاخطار؛ أما خفض الانفاق لما بعد عام ١٩٥٣ فيعزى الى سعي ايزنهاور السيطرة على «العقدة الصناعية العسكرية» قبل أن تسحق كلاً من المجتمع والاقتصاد؛ بينما عكست زيادات (١٩٦١ - ١٩٦٢) أزمته جدار برلين والصواريخ الكوبية؛ ووضحت وثبة ما بعد ١٩٦٥ التزام امريكا المتزايد بجنوب شرقي آسيا. وبرغم ان الارقام السوفيتية كانت مجرد ارقام وان سياسة موسكو قد اكتنفها الغموض، ربما كان من العدل الاستنتاج إن انفاقات الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥) نشأت من مخاوف ان الحرب مع الغرب ستؤدي الى اصابة الاتحاد السوفيتي بهجمات جوية مدمرة ما لم تتزايد اعداد طائراتهم وصواريخهم لحد كبير. فيما تعكس انخفاضات ١٩٥٥ - ١٩٥٧ دبلوماسية الانفراج التي تبناها خروشوف وجهوده الرامية الى رصد أموال للسلع الاستهلاكية؛ وكشف بناء القوة الكبير بعد احداث (١٩٥٩-١٩٦٠) العلاقات المتردية مع الغرب، والاذلال الذي اصاب روسيا بعد ازمة كوبا، والعزم على اتخاذ اسباب القوة على جميع الاصعدة العسكرية. وبالنسبة لنمو الانفاق لدى الصين الشيوعية فهو انعكاس لنموها الاقتصادي، غير أن زيادة الانفاق الدفاعي في الستينات أوحى ان بكين متجهة الى دفع ثمن قطيعتها مع موسكو. وتشير ارقام هذا الجدول فيما يتعلق بالدول الاوروبية، الى ان بريطانيا وفرنسا أكثرتا من الانفاق الدفاعي ابان الحرب الكورية، واخذت انفاقات فرنسا بالارتفاع حتى سنة ١٩٥٤ بسبب تورطها في الهند الصينية؛ بيد أن تلك القوى اضافة الى المانيا الغربية وايطاليا واليابان قد سمحت بزيادات متواضعة (بل وانخفاضات في بعض الاحيان) في الانفاق الدفاعي. وباستثناء النمو الصيني - وهذه الارقام تبعد عن الدقة كثيراً - لا يزال نمط الانفاق التسليحي في الخمسينات والستينات يوحى بانطباع عالم

ثنائي القطب .

وربما كان الشيء الأكثر أهمية من الأرقام هو سمة سباق التسلح متعدد المستويات والجوانب . فقد اعتقدت الولايات المتحدة برغم صدمتها من الانجاز الروسي بتصنيع القنبلة الذرية سنة ١٩٤٩ ، ان بوسعها الحاق تدمير بالاتحاد السوفياتي بالاسلحة النووية أكثر مما يستطيع الاخير أن يلحق بها . ومن الناحية الثانية، وكما جاء في مذكرة مجلس الامن القومي رقم ٦٨ في كانون الثاني ١٩٥٠ ، أنه أمر ملزم «أن نعزز وبأسرع ما يمكن قوتنا الجوية العامة، وكذلك قوتنا البحرية والبرية وقوات حلفائنا الى الحد الذي نصبح فيه غير معتمدين بشدة على اسلحتنا التقليدية» . ان السبب الرئيسي وراء مضاعفة حجم القوات البرية الامريكية ثلاث مرات في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٣)، برغم ان اغلب هذه الزيادة جاءت بعد استدعاء القوات الاحتياطية للقتال في كوريا، هو التصميم على تحويل الناتو من مجموعة التزامات عسكرية عامة الى تحالف يؤدي نشاطات في ميدان القتال - لاحباط اكتساح سوفيتي لاوروبا الغربية والذي خشيه كل من المسؤولين الامريكان والبريطانيين في هذه المرحلة . وكان ثمة ازدياد في عدد الالتزامات العسكرية في اوروبا بالرغم من تلاشي أي افق حقيقي يوحى بضخامة عدد الفرق الحليفة التسعين التي نصت على وجودها اتفاقية لشبونة (١٩٥٢) - فأمكن تحقيق توازن معقول في منتصف الخمسينات بنصب واحد الى خمس فرق المانية وموافقة بريطانيا على ارسال اربع فرق الى المانيا عندما توسع جيش المانيا الغربية للتعويض عن النقص الذي فرضته لندن وباريس . اضافة لذلك حصلت زيادات بعيدة في الانفاق الحليف على القوات الجوية سنة ١٩٥٣ . وكان واضحاً برغم قلة المعلومات عن تطور الجيش السوفيتي وقوته الجوية في تلك السنوات، ان زوكوف قد انكب على اعادة تنظيم الجيش الروسي فور رحيل ستالين - فطرد حشود الجند سيئي الاعداد، وباتت الوحدات

الروسية اكبر قوة واسهل حركة وأحل الصواريخ محل المدفعية، واعطى قواته قدرة على الفعل الهجومي أكثر مما كانت تتمتع به في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥١) حين كان خوف الغرب من شن الهجوم عليهم في اعلى درجاته. وكان من الواضح ايضاً في عين الوقت ان روسيا كانت تضع جل زيادات الانفاق على القوة الجوية الدفاعية والهجومية.

وثمة حلبة أخرى انفتحت للسباق التسليحي بين الشرق والغرب وهي حلبة البحر بالرغم من ان ذلك حدث وفق نمط غير منتظم. فقد انتهت بحرية الولايات المتحدة حرب المحيط الهادي مكلفة بالفخار بفضل الاداء المتميز لقوات المهات السريعة واسطول الغواصات. كما شعرت البحرية الملكية بأنها خاضت حرباً بمستوى جيد. لكن اختراع القنبلة الذرية (وخاصة تجارب بيكيني ضد تشكيلة متنوعة من سفن القتال) لتحملها قاذفات استراتيجية بعيدة المدى، قد سلط غمامة على مستقبل وسائل الحرب البحرية التقليدية وعلى حاملات الطائرات نفسها. وتعرضت كلتا البحريتين الى ضغوط قاسية بعد تحقيق الانفاق الدفاعي لفترة ما بعد عام ١٩٤٥ وكذلك (انطاق) صفوف العسكرية المختلفة في وزارة دفاع موحدة. ثم وصلت بر الامان (لدرجة ما) من خلال الحرب الكورية التي شهدت مرة اخرى انزالاً برمائياً، واستغلالاً بارعاً للقوة البحرية الغربية. كما امتلكت البحرية الامريكية ايضاً القدرة على الانضمام للنادي النووي بفضل ابتكار صنف جديد من الحاملات العملاقة ذات القاصفات المزودة بأسلحة ذرية، ومن ثم تخطيطها لبناء غواصات تسير بالطاقة النووية وقادرة على اطلاق صواريخ بالسستية بعيدة المدى. وانبرى البريطانيون برغم ضيق ذات يدهم عن الانفاق على الحاملات الحديثة، الى بناء حاملات القوات الخاصة - الكوماندو لما اطلق عليه حرب الادغال، كما نزعوا شأنهم شأن الفرنسيين الى بناء اسلحة ردع على الغواصات.

بيد أن اعظم حافز للانفاق المستمر على هذه البحرية هو بناء الاسطول السوفيتي . لقد كان أداء البحرية السوفيتية في الحرب العالمية الثانية ضئيلاً بالرغم من حجم قوتها الغواصية ، وقاتل معظم بحارتها على البر (أو ساعدتهم الجيش البري في مناوشات الانهار). وسمح ستالين بعد عام ١٩٤٥ ببناء مزيد من الغواصات اعتماداً على التصاميم الألمانية الارقى ، ربما لاستخدامها في مهمات دفاعية ساحلية، بيد انه حذ ذلك خلق بحرية سطحية بما في ذلك سفن المعارك وحاملات الطائرات. لكن هذا المخطط الطموح تعرض للإيقاف الفوري على يد خروشوف الذي لم ير مبرراً لبناء سفن قتالية كبيرة مكلفة في عصر الصواريخ النووية ، وكان في هذه النظرة متطابقاً مع كثير من سياسة الغرب ومارشالاته . ولعل ما أثار هذا الافتراض هو الامثلة المتكررة عن استخدام خصوم الاتحاد السوفيتي للقوات البحرية السطحية - مثل هبوط قوات الولايات المتحدة في لبنان عام ١٩٥٨ (فصدت سوريا التي تدعمها روسيا) ، وكذلك فرض «النطاق الآمن» على يد سفن القتال الامريكية حول كوبا في منازلة أزمة صواريخ ١٩٦٢ . وكان الدرس الذي استقاه الكرملين (وأكده الادميرال المشهور غورشكوف) هو أن روسيا حتى يوم امتلاكها بحرية فعالة ، ستبقى متخلفة في المصاف القتالي العالمي - وهي خلاصة عززها بناء البحرية الامريكية السريع للغواصات حاملة الصواريخ بولاريس في مطلع الستينات . فكانت النتيجة اللجوء الى توسيع مذهب في جميع صنوف البحرية الحمراء - الطرادات ، والمدمرات ، والغواصات بجميع انواعها - مع نشر ابعاد نطاقاً لقواتها فيما وراء البحار، متحدية الهيمنة البحرية الغربية هناك في البحر المتوسط مثلاً أو المحيط الهندي باسلوب لم يجربه ستالين قط .

وعلى أية حال ، تحتاج روسيا وفق السياقات التقليدية الى عقود من التطوير أخرى (ان سارت الامور على ما يرام) ، حتى يتسنى لها أن - تلحق

بركب حاملات قوات المهات البحرية الامريكية باهظة الثمن . اما المظهر الانفجاري الحقيقي لسباق تسلح ما بعد ١٩٤٥ فكانت حلبته في اماكن اخرى ، في ميادين الاسلحة الذرية والصواريخ بعيدة المدى ، ورأى الكثيرون في الأسلحة الذرية مجرد «قنبلة أخرى» وليس خطأ فاصلاً في تاريخ قدرة الانسان على التدمير بالرغم من التضحيات الفاجعة في هيروشيما وناغازاكي . وعلاوة على ذلك ، قبلت الدول الاوروبية الغربية فكرة أن الغزو السوفيتي العسكري لها بعد عام ١٩٤٦ سيرد عليه بالقاصفات الامريكية (ومن ثم البريطانية) المزودة بأسلحة نووية .

ولكن التحديثات التكنولوجية والخطوات التي قطعها الروس بشكل خاص غيرت ذلك المخطط . اذ كسر التفجير الذري السوفيتي الناجح (عام ١٩٤٩ وهو موعد سابق لاوانه حسب التقديرات الغربية) الاحتكار الامريكي . واشد خوفاً من هذا كان بناء قاصفات روسية بعيدة المدى سيما نوع (بيسون) ساد عنها الاعتقاد في منتصف الخمسينيات انها قادرة على الوصول الى الولايات المتحدة وكذلك (وهو افتراض خاطيء) انها موجودة باعداد كبيرة لدرجة خلقت معها «فجوة قاصفات» . ومهما يكن من أمر ، وافقت الولايات المتحدة سنة ١٩٤٩ على انتاج قنبلة «فائقة» (وهي القنبلة الهيدروجينية) ذات القابلية التدميرية الاعظم لحد مروع . وبدا مرة أخرى ان ذلك امتياز حاسم للولايات المتحدة التي توعدت منذ مطلع الخمسينيات وحتى منتصفها ، سواء في خطب فوستر دولس المرعبة أم في خطط القوة الجوية ، بانزال «انتقام هائل» بروسيا أو الصين لو حدثت حرب ضدها . ومع أن هذا المبدأ ذاته خلق عدم ارتياح في نفوس مسؤولي ادارة ترومان وايزنهاور - والذي افضى الى تعزيز قوات تقليدية

وانتاج اسلحة تكتيكية نووية (ميدانية) كبديل عن (ارمجدون^(١)) المنطلقة - جاءت الضربة الاقسى من الجانب الروسي. فقد جربت روسيا بنجاح قنبلتها الهيدروجينية سنة ١٩٥٣ بعد مرور تسعة أشهر فقط على التجربة الامريكية. وفضلاً عن ذلك كرست الحكومة السوفيتية مصادر غنية لاستغلال التكنولوجيا الحربية الالمانية في صناعة الصواريخ. فصار الاتحاد السوفيتي بحلول عام ١٩٥٥ منتجاً كبيراً للصواريخ البالستية متوسطة المدى (اس اس -٣)؛ واطلق في سنة ١٩٥٧ صاروخاً بالستياً عابر القارات لمسافة خمسة الاف ميل باستخدامها نفس المحرك الصاروخي الذي اطلق القمر الصناعي الارضي الاول (سبوتنيك) في مداره بتشرين الاول من نفس السنة.

ثم آلت واشنطن على نفسها رصد مصادر كبيرة لتطوير صواريخها البالستية عابرة القارات من أجل تقليص ما اطلق عليه مصطلح «فجوة صواريخ»، وبعد ان قض مضاجعها التقدم الروسي النووي وما ينطوي عليه من احتمال تعرض المدن الامريكية وقواتها القاصفة الى هجوم سوفيتي مفاجيء. غير أن سباق التسلح النووي لم يتحدد بهذه المنظومات وحدها. اذ طور كلا الطرفين في عام ١٩٦٠ وما تلاه مقدرتهما على اطلاق صواريخ بالستية من ظهر الغواصات؛ وتم في ذلك الوقت تصميم تشكيلات جديدة من الاسلحة النووية الميدانية، والصواريخ قصيرة المدى. وتزامن كل هذا مع الصراعات بين المخططين الاستراتيجيين والمحللين المدنيين حول كيفية ادارة مراحل تصعيد ما أضحى الآن استراتيجية «الرد المرن». ومهما كانت الحلول المقدمة واضحة، فان جميعها لم تنج من المشكلة المربعة أن الامر سيستحيل صعباً ان لم يكن مستحيلاً

(١) ارمجدون: Armageddon: موقعة ورد ذكرها في سفر الرؤيا (في التوراة). موقعة فاصلة او حاسمة بين قوى الخير والشر.

للدماج بين الاسلحة النووية وبين طرائق الحرب التقليدية. ومع هذا ستكون الخسائر البشرية والدمار المادي منفردين في جسامتهما لو القى احد الطرفين القنبلة الهيدروجينية على الطرف الاخر. ومضت واشنطن وموسكو بعد ان اطبق عليهما ما اطلق عليه تشرشل بتوازن (الذعر المتبادل) وكذلك عجزهما عن الكف دون اختراع اسلحة الدمار الشامل تنفقان الاموال ومزیداً من الاموال على تكنولوجيا السلاح النووي. وبينما اندفعت بريطانيا وفرنسا قدماً في برامجهما لصنع القنبلة الذرية ومنظومات الارسال خلال خمسينيات هذا القرن، بدا ان الدولتين العظميين فقط (امريكا وروسيا) من يحسب لهما الحساب في هذا الميدان وفي جميع معاييرها المتعلقة بالطائرات والصواريخ وحتى القنبلة الذرية نفسها.

نخرج الآن على العنصر الرئيسي الأخير في هذه المنافسة وهو سعي كلتا القوتين الى ايجاد حلفاء لها عبر الكون والتنافس للحصول على شركاء جدد - أو في اقل تقدير منع بلدان العالم الثالث من الانضمام الى المعسكر المقابل. كان هذا النشاط في البدء امريكياً نظراً لمكانة امريكا المتميزة عام ١٩٤٥ المستندة الى حقيقة امتلاكها حاميات وقواعد جوية كثيرة جداً خارج نصف الكرة الغربي، وكذلك للحقيقة المساوية لها في الاهمية والمتمثلة بتطلع بلدان عديدة الى واشنطن رانية لدعمها الاقتصادي والعسكري احياناً. وعلى النقيض من ذلك كان الاتحاد السوفيتي بحاجة يائسة لاعادة بناء نفسه، وهمه الرئيسي تثبيت حدوده وفق اعتبارات تناسب مشيئة موسكو، كما لم يكن لديه الوسائل الاقتصادية والعسكرية الكفيلة بنشر راياته في ميادين بعيدة. ان روسيا لا تزال قوة عظمى منغلقة نسبياً بالرغم مما كسبته من البلطيق، وشمالى فنلندا، والشرق الاقصى، والاكثر من هذا اتضح نظرة ستالين تجاه العالم الخارجى المشحونة لحد مفرط بالحدر والشك - وتجاه الغرب الذي خشي منه ستالين بغضه للمكتسبات الشيوعية المفتوحة (كما في اليونان ١٩٤٧)؛ وكذلك حيال الزعماء الشيوعيين كيتو وماو اللذين لم يكونا

«دمى سوفيتية» مطلقاً. وبدا أن موسكو نأت بنفسها عن الارتباطات الخارجية برغم دعايتها المؤيدة للثورات في الخارج منذ الثلاثينات.

ومع ذلك كان رأي واشنطن مثلما نوهنا سابقاً ان الخطة الاساسية لهيمنة شيوعية على العالم لم تنطو بعد وهي تسير خطوه اثر اخرى وتدعو الحاجة الى «احتوائها». ومثلت الضمانة الى اليونان وتركيا عام ١٩٤٧ أول اشارة عن هذا التحول، وبات تشكيل حلف الناتو سنة ١٩٤٩ اسطع مثال على ذلك. ولما توسعت عضوية الناتو في الخمسينات تجلى أن الولايات المتحدة عاهدت نفسها على «الدفاع عن معظم اراضي اوروبا وحتى اجزاء من الشرق الادنى - من سبتزبرجن الى جدار برلين وما وراء الحدود الآسيوية لتركيا». ولكن ذلك كان مجرد بداية للامتداد الامريكي. فقد عنى ميثاق ريو والترتيب الخاص مع كندا أن امريكا مسؤولة عن الدفاع عن نصف الكرة الغربي برمته. وخلقت معاهدة (انزوس) التزامات في جنوبي غرب المحيط الهادي. وأفضت المواجهات في شرق آسيا في الخمسينات الى ابرام معاهدات ثنائية متعددة تعهدت فيها الولايات المتحدة بنجدة البلدان الواقعة على طول الخط - اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، اضافة الى الفلبين، وتعزز هذا في سنة ١٩٥٤ بانشاء منظمة حلف جنوب شرق آسيا (سيتو) التي انضمت فيها الولايات المتحدة الى جانب بريطانيا، وفرنسا، واستراليا، ونيوزلندا، والفلبين، وباكستان، وتايلاند لتقديم الدعم المتبادل لصد الاعتداءات في تلك المنطقة الواسعة. أما في الشرق الاوسط فصارت امريكا الداعي الرئيسي لتجمع اقليمي آخر، وهو حلف بغداد لسنة ١٩٥٥ (الذي دعى فيما بعد بالستو - منظمة الحلف المركزي) الذي تقف فيه بريطانيا، وتركيا، والعراق، وايران، وباكستان ضد أية هجمات واعمال تخريبية. كما قامت امريكا بعمل ترتيبات خاصة في باقي انحاء الشرق الاوسط مع اسرائيل والمملكة العربية السعودية والاردن اما بسبب الروابط اليهودية -

الامريكية أو تنفيذاً «لمبدأ ايزنهاور» (١٩٥٧) الذي قدم المساعدة الامريكية للدول العربية. وقد صرح أحد المراقبين في مطلع ١٩٧٠ :

« لدى أمريكا ما يربو على مليون جندي موزعين على ٣٠ بلداً، وهي عضوة في اربعة احلاف دفاعية اقليمية وشريك فعال في حلف خامس، وترتبط بمعاهدات دفاع متبادلة مع ٤٢ دولة ولديها عضوية في ٥٣ منظمة دولية، وتتولى تقديم المساعدة الاقتصادية أو العسكرية الى ما يقارب ١٠٠ دولة عبر اصقاع الارض».

ان هذه سلسلة من الارتباطات لا بد أن لويس الرابع عشر أو بالمرستون أن يشعرا ببعض الامتعاض منها لو حصلت في عهديهما. ومع ذلك وفي عالم اخذ حجمه بالتقلص بسرعة وظهر كل جزء منه يوشج علاقته مع الآخر، امتلكت جميع هذه المعاهدات المتدرجة التوسع منطقاً معقولاً. أين تستطيع واشنطن في ظل نظام ثنائي القطب أن ترسم الخط - وخاصة بعد أن زعم أن اعترافها السابق بأن كوريا ليست قوية قد كان دعوة لشن الهجوم الشيوعي في العام المقبل؟ لقد اضحى هذا كوكباً صغيراً جداً كما يجادل (دين روسك) في مايس ١٩٦٥، «وعلينا أن نهتم به كله، بكل ارضه ومياهه، والفضاء المحيط به».

لقد شهدت سنو ما بعد موت ستالين تقدماً سوفيتياً بعيد المدى في العالم الخارجي برغم ان القوة والنفوذ السوفيتين كانا اقل اتساعاً. واراد خروشوف أن يكنّ العالم حياً للاتحاد السوفيتي لا أن يراه بعبعاً مرعباً؛ كما أزمع تحويل المصادر من الانفاق العسكري الى الاستثمار الزراعي والسلع الاستهلاكية. وعكست افكاره في السياسة الخارجية رغبة في «اذابة جليد» الحرب الباردة. ثم لجأ الى سحب القوات السوفيتية من النمسا بعد ان اطمأن الى سيطرته على مولوتوف؛ واعاد قاعدة بوركالا البحرية الى فنلندا وميناء (بورت آرثر) الى الصين؛ وطور

علاقاته مع يوغسلافيا متمسكاً برأي أن «هناك طرقاً متعددة نحو الاشتراكية» (وهو شيء اقلق كثيراً من اعوانه في اللجنة التنفيذية الدائمة وأثار كذلك حنق ماوتسي تونغ). ورغب ايضاً باقامة علاقات دبلوماسية مع بون بالرغم من أن عام ١٩٥٥ شهد التأسيس الرسمي لحلف وارسو رداً على انضمام المانيا الغربية الى حلف الناتو. بل انه ابدى توقه الشديد الى تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، بالرغم من تقلب اساليبه وانعدام الثقة الامريكية المزمّن الذي اعتبرت واشنطن في ضوءه جميع الخطوات السوفيتية شيئاً يجعل الانفراج الحقيقي مستحيلاً. وزار في نفس هذا العام الهند، وبورما وافغانستان. وتوجب ان يكون تعامل روسيا مع شؤون العالم الثالث من الآن فصاعداً جدياً نظراً الى تزايد نيل الدول الافريقية والاسيوية لاستقلالها.

ولكن لم يتحقق سوى نزر يسير من التحول التام الذي تحمس له خروشوف. ومما خلق الاحراج له هو اضطراره الى اخاد الانتفاضة الهنغارية - «السبيل الضال عن الاشتراكية» - بتصميم ستاليني. وازدياد حدة النزاعات مع الصين كما سناقش ذلك لاحقاً، فخلفت تصدعاً عميقاً في العالم الشيوعي. وتحطم الانفراج على صخور حادث (يو - ٢) سنة ١٩٦٠، وأزمة جدار برلين (١٩٦١)، ومن ثم المواجهة مع الولايات المتحدة حول الصواريخ السوفيتية في كوبا (١٩٦٢).

بيد أن أياً من هذه الحوادث لم يثن الروس عن مواصلة السير في سياستهم العالمية؛ فقد تنامت الروابط السوفيتية مع العالم الخارجي بشكل حتمي بمجرد اقامة العلاقات الدبلوماسية مع البلدان البارزة حديثاً والاتصال مع ممثليها تحت خيمة الامم المتحدة. اضافة الى أن خروشوف التائق الى ابراز التفوق الحقيقي للنظام السوفيتي على الرأسمالية كان نازعاً الى الحصول على اصدقاء جدد في الخارج؛ واهتم خلفاؤه الاكثر نشاطاً بعد عام ١٩٦٤ بكسر الطوق الامريكي

المفروض على الاتحاد السوفيتي والنفوذ الصيني . فضلاً عن ذلك كانت هناك بلداناً عديدة في العالم الثالث رغبة بالافلات مما اسمته «الاستعمار الجديد» وارساء بنية اقتصاد مخطط بدلاً من اقتصاد حر - وهو أمر عادة ما سبب قطع المعونة الامريكية . فتظافرت كل هذه العوامل لتعطي سياسة روسيا الخارجية «انطلاقة متميزة الى الخارج» .

وكتب لهذه الانطلاقة ان تبدأ بشكل حاسم في كانون الاول ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقية تجارية مع الهند (تم توقيعها مع زيارة نائب الرئيس نيكسون الى نيودلهي) ، وتبعها عرض عام ١٩٥٥ لتشييد مصنع الفولاذ في باي لاي ، ومن ثم تقديم المساعدة العسكرية الجزيلة ؛ كان لهذا صلة بأهم القوى في العالم الثالث ، اذ ازعج الامريكان والصينيين ، وجسد عقوبة لباكستان على عضويتها في حلف بغداد . وشرع الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا في نفس الوقت تقريباً (١٩٥٥ - ١٩٥٦) بتقديم المساعدة الى مصر فحلنا محل الولايات المتحدة في تمويل اقامة سد أسوان : كما تدفقت القروض السوفيتية ايضاً الى العراق وافغانستان واليمن الشمالي .

ثم نالت التشجيع السوفيتي البلدان الافريقية التي اعلنت عداها للامبريالية مثل غانا ومالي وغويانا . حتى جاء الفتق الكبير سنة ١٩٦٠ في امريكا اللاتينية يوم وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقية التجارة الاولى مع كوبا في عهد كاسترو ، فانغمس في التوترات مع الولايات المتحدة التي اعاظها هذا التصرف . فشكل كل هذا قالباً لا يتغير شكله بسقوط خروشوف . وفي خضم شن الدعاية السوفيتية حملة شعواء على الامبريالية عرض الاتحاد السوفيتي «معاهدة صداقة» ، واعتمادات تجارية ، ومستشارين عسكريين وأموراً أخرى على أية دولة تتخلص لتوها من ربقة الامبريالية . كما تسنى لروسيا أن تستفيد من الدعم الامريكي في الشرق الاوسط لاسرائيل ؛ (اذ قدمت لهذا السبب مساعدات متزايدة لسوريا

والعراق ومصر في الستينات)؛ ونالت الشهرة عن طريق تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لفيتنام الشمالية؛ واستطاعت أن تعلن التزاماتها لحركات التحرر الوطني حتى في أمريكا اللاتينية البعيدة. واذن فقد قطع الاتحاد السوفيتي شوطاً طويلاً في صراع النفوذ العالمي بعيداً عن حسابات ستالين الارتيازية الوجلة.

ولكن هل عنت هذه المنافسة بين موسكو وواشنطن على مد النفوذ الى بقية انحاء الكرة الارضية، وهذا التماحك للحياة على النفوذ عن طريق المعاهدات والقروض وتصدير الاسلحة، أن عالماً ثنائي القطب قد برز الى الوجود حقاً، وان كل شيء له أهميته في الشؤون العالمية لا بد ان ينجذب الى احد القطبين المتضادين؟ ان ذلك حقاً هو الكيفية التي تشكل بها العالم حسب رأي دولس ومولوتوف. وحتى ان تنافست كلتا الكتلتين عبر الكون وفي مناطق مجهولة لكليتهما عام ١٩٤١، فأنا كائنات تنكبان سييلين مختلفين تماماً. اما بلدان العالم الثالث فلم تكن في حال يسمح بصيرورتها مجرد تابع لاحدى القوتين العظميين البعديتين بعد انعقادها من قيود الامبراطوريات الاوروبية التقليدية.

ان الذي حصل في الواقع هو أن الاتجاه الرئيسي لسياسات القرن العشرين (بروز القوتين العظميين) قد شرع يتفاعل مع اتجاه آخر جديد هو التشظي السياسي للكون. فمن السهل لو تطلعنا الى الجو الاجتماعي الدارويني والامبراطوري الذي ساد حوالي عام ١٩٠٠، أن نعتقد أن كل القوة قد تركزت في عواصم قليلة من العالم. ولذلك جلب الغرور والطمع الامبراطوري الغربي معه بذور فئائه؛ اذ أدت الروح القومية المغالى فيها لدى القوميين السلافيين أو سيسيل رودس^(١) أو الجيش النمساوي - المجرى الى اثاره رد فعل البولنديين

(١) رودس (سيسيل) : Rhodes (١٨٥٣ - ١٩٠٢) رجل اعمال انجليزي . رئيس وزراء مستعمرة الكاب في افريقيا الجنوبية وزعيم السياسة الاستعمارية.

والصرب والفرنلنديين ، واستشرت افكار المصير الوطني التي روجت لصالح توحيد المانيا وايطاليا او قرار الحلفاء عام ١٩١٤ بمساعدة بلجيكا شرقاً وغرباً - الى مصر والهند والهند الصينية . واذ انتصرت امبراطوريات بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان على قوى الوسط سنة ١٩١٨ ، ولانها احبطت افكار ويلسون باقامة نظام عالمي جديد، سنة ١٩١٩ ، فان هذه الامبراطوريات لم تشجع موجات الوطنية هذه الا بشكل انتقائي: اذ كان من الخير منح حق تقرير المصير لشعوب اوروبا الشرقية لأنها اوروبية واذن فهي «متمدنة» ؛ لكن «ليس» من الخير تصدير هذه المبادئ الى الشرق الاوسط أو افريقيا، أو آسيا حيث مدت القوى الامبراطورية اقليمها وقمعت حركات الاستقلال هناك . ثم تضافرت مجموعة من العوامل منها تشتت تلك الامبراطوريات في الشرق الاقصى بعد عام ١٩٤١ ، وتعبئة اقتصاديات وتجديد رجال بلدان تابعة اخرى حين اتسعت رقعة ميدان الحرب والتأثيرات الايديولوجية لميثاق الاطلسي وانحطاط اوروبا فاطلقت العنان لقوى التغيير نحو ما سمي في الخمسينيات بـ «العالم الثالث» .

لكنه سمي عالماً «ثالثاً» تحديداً لانه أصر على تمييزه عن كلتا الكتلتين الروسية والامريكية: غير أن هذا لم يعنِ ان البلدان التي التقت في مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ كانت حرة من جميع الارتباطات والالتزامات تجاه القوتين العظميين - فتركيا، والصين، واليابان، والفلبين مثلاً كانت ضمن البلدان التي حضرت المؤتمر وكان مصطلح «عدم الانحياز» غير ملائم لها . ومن الناحية الثانية شددت جميعها على نزوح الاستعمار، وحثت الامم المتحدة على التركيز على قضايا أخرى غير توترات الحرب الباردة، واتخاذ اجراءات لتغيير العالم الذي لا يزال يزرع تحت وطأة السيطرة الاقتصادية للبيض . ولما حلت فترة نزوح الاستعمار الثانية في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، انضم الى الاعضاء

الاصليين في حركة العالم الثالث عدد كبير من الاعضاء الجدد المتألمين من عقود (أو ربما قرون) من الحكم الاجنبي والواعين والمتصارعين مع الحقيقة القاسية القائلة أن الاستقلال قد القى على عاتقهم مشاكل اقتصادية هائلة. لقد شرعوا بالنظر لعددهم الكبير الآن بالهيمنة على الجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ فتحوّلت هذه المنظمة المؤلفة أساساً من خمسين بلداً (تشكل نسبتها الطاغية دول أوروبا وأمريكا اللاتينية) إلى منظمة من أكثر من مائة دولة شملت على أعضاء عديدين افرو آسيويين. ومرة أخرى لم يضيق هذا نطاق تصرفات القوى الأكبر دائمة العضوية في مجلس الأمن والمتمتعة بحق النقض، لكن دَلَّ أن إحدى الدول العظمى لو رغبت بالاستئناس بـ «الرأي العالمي» (كما فعلت الولايات المتحدة حين دفعت الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة إلى كوريا الجنوبية سنة ١٩٥٠)، فعليها أن تستحصل موافقة هيئة ذات عضوية لا تضم واشنطن وموسكو. وكان لرأي العالم الثالث رائحة معادية للغرب بشكل متميز بسبب اكتظاظ الخمسينات والستينات بقضايا نزوح الاستعمار والدعوات المتعالية لانتهاء مشكلة «تخلف التنمية» وهي الظواهر التي روج لها الروس بدهاء والمتمثلة بأزمة السويس (١٩٥٦) وقضايا فيتنام، وحروب الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا. وتركز الانتباه على معاداة الاستعمار حتى في القمم الرسمية للبلدان غير المنحازة؛ وبرزت الأماكن الجغرافية التي عقدت فيها هذه المؤتمرات (بلغراد - ١٩٦١، والقاهرة - ١٩٦٤، ولوساكا - ١٩٧٠) حقيقة هذا الانصراف عن القضايا الأوروبية. ولم يعد جدول أعمال السياسة العالمية مقتصرًا على أيدي القوى التي تمتلك العضلات العسكرية والاقتصادية الأقوى.

وعمل ابرز ثلاثة انصار لحركة عدم الانحياز (تيتو، وعبد الناصر، ونهرو) على تأكيد هذا التحول. فقد برزت يوغسلافيا في قطيعتها مع ستالين (وطردت من الكومنفرم عام ١٩٤٨) وبقيت محتفظة باستقلالها بدون تعرضها لأي غزو روسي. انها لسياسة حوفظ على اتباعها بعد موت ستالين؛ ولم تعقد القمة الاولى لعدم الانحياز في بلغراد عبثاً. واكتسب جمال عبد الناصر سمعة طبقت آفاق الوطن العربي بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ المتمثل ببريطانيا وفرنسا واسرائيل، وكان عياباً حاداً للامبريالية الغربية، وتوافقاً لقبول المعونة السوفيتية؛ ومع ذلك لم يكن دمية بيد موسكو - اذ «عامل شيوعي مصر بقساوة وشنّت صحافته واذاعته في الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦١) حملة شعواء معادية للسوفيت». ولم تكن الروح القومية العربية وخاصة التطرف الاسلامي شريكين طبيعيين للمادية الملحدة، حتى وان حاول المنظرون الماركسيون المحليون ايجاد نقطة التقاء فيما بينهما. وأما بالنسبة للهند وهي الزعيم الرمزي للدول المتواضعة غير المنحازة فقد انطلق نهرو في ذم التصرفات الروسية في كل مكان وصار كثير الشكوك بالحزب الشيوعي الهندي؛ بالرغم من تدفق المساعدات السوفيتية الاقتصادية والعسكرية وبلوغها الذروة بعد الاشتباكات بين الصين والهند، وبين باكستان والهند. ويرجع شجبه للسياسة البريطانية في السويس الى مقتته «الجميع» تدخلات القوى الكبرى في العالم الخارجي.

ان حقيقة ان كثيراً من الدول الجديدة اخذت تدخل ساحة المجتمع الدولي في هذه السنين، وحقيقة ان روسيا كانت تواقعة لعزل هذه الدول عن امريكا وهي لا تعرف معلومات كافية عن ظروفها المحلية قد عنيا ان «الخسارات» الدبلوماسية قد رافقها «مكاسبها» الدبلوماسية ايضاً. واسطع مثال على هذا هو الصين التي ستتاولها لاحقاً، بيد أن هناك امثلة كثيرة اخرى. فتبدل نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨ اتاح لروسيا أن تقف موقف الصديق لتلك الدولة العربية

وتقدم لها قروضها، ولكن ما ان انطوت اربعة اعوام حتى ادى انقلاب بعثي الى تصفية دموية للحزب الشيوعي هناك، واثارت مساعدة موسكو المستمرة للهند حنق باكستان، فليست هناك طريقة تستطيع بها روسيا ارضاء طرف دون خسارة رضا الطرف الآخر. وكان الامر أكثر مرارة في اندونيسيا، اذ انقلب (سوكارنو) من ولاءه لموسكو الى بكين سنة ١٩٦٣ بعد أن استلم مقادير هائلة من الاعانات الروسية والاوروبية الشرقية. وعمد الجيش الاندونيسي بعد عامين الى محو الحزب الشيوعي من الوجود بقسوة متناهية. واعاد (سيكوتوره) في غويانا السفير الروسي الى بلاده عام ١٩٦١ لتورطه في اضراب محلي، كما رفض أثناء الازمة الكويتية اعادة تزويد الطائرات السوفيتية بالوقود من كوناكري. وادى الدعم الروسي لـ (لومومبا) في ازمة الكونغو سنة ١٩٦٠ الى التقليل من شأنه، فلجأ خليفته (موبوتو) الى اغلاق السفارة السوفيتية. بيد أن اقصى ضربة للنفوذ السوفيياتي من هذا النوع من هذه الهزائم جاءت سنة ١٩٧٢ حين طرد السادات ٢١ ألف مستشار روسي من مصر.

ولذلك كانت علاقة العالم الثالث بـ «العالمين الاولين» معقدة ومتقلبة دائماً. والحق ان هناك بلدان موالية بشدة لروسيا (كوبا وانغولا) وأخرى موالية لأمريكا (تايوان واسرائيل)، والسبب الرئيسي هو خوفها من تهديد جاراتها. وسعت بعضها الى الانخراط في لواء عدم الانحياز فحذت حذو تيتو. وهناك البلدان الأخرى التي قاومت الاستقلال لكونها متكلة على احدى الكتلتين لتلقيها الاعانات منها. وأخيرا هناك الثورات المستمرة، والحروب الاهلية، وتبدلات الانظمة، والنزاعات الحدودية في العالم الثالث التي فاجأت موسكو وواشنطن. وسببت الخصومات المحلية في قبرص واوغادين وعلى طول الحدود الهندية - الباكستانية، وفي كمبوديا احراجاً للقوتين العظميين ذلك أن كل طرف من الاطراف المتصارعة طلب معونتها. ومثلما كان الامر مع القوى العظمى السابقة

توجب على كل من روسيا وامريكا ان تقاسي حقيقة ان رسالتها «العالمية»! لن تلقى القبول تلقائياً من طرف الحضارات والمجتمعات الأخرى.

تصدع العالم ثنائي القطب

حين طويت حقبة الستينات وحلت السبعينات كانت هناك برغم كل شيء اسباباً وجيهة لبقاء علاقة موسكو - واشنطن هي الالهة في الشؤون العالمية. اذ اضحى الاتحاد السوفيتي عسكرياً أكثر اقتراباً من الولايات المتحدة، بيد أن كليهما بقيتا في منزلة مختلفة عن أية دولة أخرى في الكون. فالولايات المتحدة قد انفقت في سنة ١٩٧٤ مليار دولار والاتحاد السوفيتي ١٠٩ مليار دولار على الشؤون اندفاعية، وهو مبلغ يماثل ثلاثة الى اربعة اضعاف ما أنفقته دول أوروبا (أنفقت المملكة المتحدة ٩,٧ مليار دولار، وفرنسا ٩,٩ مليار، والمانيا الغربية ١٣,٧ مليار)، ثم ان عدد افراد القوات المسلحة الامريكية والروسية البالغ أكثر من مليونين وثلاثة ملايين على التوالي هو أكبر بكثير من عدد افراد القوات الاوروبية التي جهزت بشكل افضل بكثير من تجهيز الثلاثة ملايين رجل في القوات الصينية. كما امتلكت كلتا القوتان العظميان ما يزيد عن خمسة آلاف طائرة مقاتلة وهو رقم أكبر بعشر مرات مما لدى القوى العظمى السابقة. وتخطط الحملة الاجمالية لسفنها القتالية الـ ٢,٨ مليون طن لدى امريكا، و ٢,١ مليون طن لدى روسيا سنة ١٩٧٤ - حملة بريطانيا (٣٧٠,٠٠٠ طن) وفرنسا (١٦٠,٠٠٠ طن) واليابان (١٨٠ ألف طن) والصين (١٥٠ ألف طن)، على أن أكبر فجوة تتجلى في اعداد الاسلحة النووية كما هو في الجدول (٣٨).

الجدول (٣٨) عجلات الاطلاق النووي لدى عدد من القوى (١٩٧٤)

الصين	فرنسا	بريطانيا	روسيا	أمريكا	
—	—	—	١,٥٧٥	١,٠٥٤	الصواريخ البالستية عابرة القارات
٨٠	١٨	—	٦٠٠	—	الصواريخ البالستية المتوسطة
—	٤٨	٦٤	٧٢٠	٦٥٦	الصواريخ البالستية المنطلقة من الغواصات
—	—	—	١٤٠	٤٣٧	القاصفات بعيدة المدى
١٠٠	٥٢	٥٠	٨٠٠	٦٦	القاصفات متوسطة المدى

وهكذا نزع كل قوة الى افناء القوة الأخرى - وهي حالة سرعان ما أطلق عليها «التدمير المتبادل المضمون» - الى درجة سعيها الى عمل ترتيبات للسيطرة على سباق التسلح بعديد الطرق. فقد رسم بعد الازمة الكوبية «خط ساخن» ليتسنى لكل طرف ان يتصل بالآخر في حالة حصول حادث خطير آخر؛ ووقعت معاهدة حظر التجارب النووية لعام ١٩٦٣ التي اشتركت فيها بريطانيا ايضاً، والتي حظرت أجراء التجارب داخل الغلاف الجوي وتحت الماء، والفضاء الخارجي؛ كما وقّعت معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت ١) عام ١٩٧٢ التي فرضت حدوداً على اعداد الصواريخ البالستية عابرة القارات لدى كل طرف ووقفت العمل ببناء المنظومة الروسية المضادة للصواريخ البالستية. ووسعت تلك الاتفاقية في فلادفستوك سنة ١٩٧٥، واجريت مفاوضات في السبعينات لعمل معاهدة (سالت ٢) التي وقعت في حزيران ١٩٧٩ ولم يصادق عليها مجلس الشيوخ الامريكي. ومع ذلك لم توقف الاجراءات المختلفة التي نصت عليها اتفاقيات الحد من سباق التسلح هذه. والحق أن حظر

أو تحديد منظومة سلاح معين يؤدي ببساطة الى تحويل مصادره الى منظومة سلاح آخر. وقد عمد الاتحاد السوفياتي منذ أواخر الخمسينات وما بعدها الى زيادة متسارعة في تخصيصاته للقوات المسلحة؛ أما الولايات المتحدة فقد نزعت الى تعزيز اجمالي الانفاق بمستويات اعلى في الوقت الذي تضرر الانفاق الدفاعي بسبب تكاليف حرب فيتنام الباهظة، وتعاضم النفور الشعبي ضد تلك المغامرة. وآل الامر الى ابتكار منظومة اسلحة جديدة كل عدة سنوات: فقد زودت صواريخ كل طرف برؤوس حربية متعددة الأغراض؛ وعززت كل بحرية نفسها بغواصات حاملة الصواريخ؛ أما معضلة الصواريخ «الاستراتيجية» - التي أثارت فزع اوروبا من احتمال عدم رد امريكا على هجوم الاتحاد السوفيتي غرباً على أساس أن ذلك قد يؤدي الى اثاره غضب روسيا ولجئها الى تدمير المدن الامريكية - فقد ادت الى اختراع انواع جديدة من الاسحة النووية متوسطة المدى مثل بيرشنغ - ٢ وصواريخ كروز رداً على صواريخ الاتحاد السوفياتي (اس اس - ٢٠).

وتبدت التنافسات في المجالات الأخرى بشكل حاد. ذلك أن إحدى السمات المميزة لصناعة الاسلحة السوفياتية منذ الستينات كما اشرنا سابقاً هو التوسع المدهش في اسطوله - أي التوسع في بناء المدمرات والطرادات حاملة الصواريخ. ومن ثم حاملات الطائرات؛ ومن الناحية الجغرافية شرع الاتحاد السوفيتي بزيادة اعداد قواعده البحرية نظراً الى زيادة حدة التنافس الروسي - الامريكي في العالم الثالث بعد نجاح موسكو في اختراق المناطق التي احتكرت امريكا النفوذ فيها. وعنى التوتر المستمر في الزمن الاوسط وخاصة الحربين العربية - الاسرائيلية (١٩٦٧-١٩٧٣) أن الدول العربية المختلفة (سوريا، وليبيا، والعراق) ستبقى بحاجة للعون السوفيتي مثلما كان للسلاح الامريكي الى اسرائيل دوره الحاسم فيها. واعطى النظامان الماركسيان في اليمن الجنوبي

والصومال تسهيلات اقامة قواعد بحرية لروسيا تهيبها لها الحصول على مواطني قدم في البحر الاحمر. غير ان الانتكاسات رافقت التطبيقات كعادتها دوماً. فقد ادى ايثار موسكو الواضح لاثيوبيا الى طرد السفن الروسية وطواقمها من الصومال عام ١٩٧٧، بعد سنين قليلة فقط على حصول هذا الشيء في مصر؛ وخضع التوغل السوفيتي في هذه المنطقة الى معيار تنامي الوجود الامريكي في عُمان وديغو غارسيا، وحقوق اقامة القواعد البحرية في كينيا والصومال، وشحنات الاسلحة المتزايدة لمصر والعربية السعودية وباكستان. وعلى أية حال وردت الاشارات عن كسب روسيا لصراع النفوذ العالمي، من خلال المحاولات المتواصلة لنظام العقيد الليبي معمر القذافي المدعوم من روسيا لتصدير الثورة الى اماكن أخرى، وتواجد الحكومات الماركسية في اثيوبيا، وموزمبيق، وغويانا، والكونغو، ودول افريقية أخرى. حتى جاء التحرك السوفيتي الى افغانستان سنة ١٩٧٩ - وهو أول توسع (خارج اوروبا الغربية) منذ الحرب العالمية الثانية - وتشجيع كوبا للانظمة اليسارية في نيكاراغوا وغرينادا ليؤكد هذا الانطباع عن أن التنافس الامريكي - السوفياتي لم يعترف بأية حدود، مثيراً مزيداً من ردود الفعل المضادة وزيادة الانفاق الدفاعي لدى الجانب الامريكي. وبحلول عام ١٩٨٠، وبعد وصول ادارة جمهورية جديدة الى البيت الابيض شجبت الاتحاد السوفيتي على انه «امبراطورية شريرة» لا يجدي نفعاً ضدها سوى بناء مزيد من القوات المسلحة ومزيد من السير في سياسات لا تلين، لاح ان شيئاً جد نزيه قد تغير منذ ايام جون فوستر دولس.

ومع هذا، وبالرغم من هذا التركيز على العلاقة الامريكية السوفيتية وانفراجاتها وتوتراتها في الحقبة (١٩٦٠-١٩٨٠)، اوجت اتجاهات أخرى أن نظام القوى العالمي اقل بكثير من كونه ثنائي القطب وهو مابدا ظاهرياً في هذه الفترة. فلم يقتصر الامر على بروز العالم الثالث وتعقيده للامور، بل حصلت شروحات

عميقة في جسدي الكتلتين اللتين تزعمتهما موسكو وواشنطن . وكان أكثر هذه الشروحات تأثيراً هو الانشقاق بين الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . وإذا ما نظرنا للامر بأمعان لبدا أنه حتى الادعاءات الماركسية «العلمية» و «العالمية» اقتضت توفر ارضية تخلقها الظروف المحلية وقوى ثقافية اصلية، مع بلوغ مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي - وبعد كل شيء، حتى لينين نفسه اضطر الى الانحراف بشدة عن المبدأ الاساسي لمذهب المادية الجدلية من أجل انقاذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ . كما لاحظ بعض المراقبين الاجانب لحركة ماو الشيوعية في الثلاثينات والاربعينيات انه لم يكن صاغراً في الاقل لسياسات ستالين العقائدية تجاه أهمية العمال والفلاحين . ولفت نظرهم أن موسكو بدورها كانت أقل اندفاعاً في مساندتها للحزب الشيوعي الصيني، بل وسعت في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ الى الحاق الهزيمة بالصين بدعم المجموعة الوطنية بزعامة شيانغ كاي شيك، وهذا من شأنه حسب وجهة نظر الاتحاد السوفيتي أن يجنب بلدهم خلق «نظام شيوعي قوي» دون مساعدة الجيش الاحمر له في بلد تعداد سكانه أكبر من سكان روسيا بثلاثة أضعاف تقريباً وهو ما سيغدو قطباً منافساً ضمن ميدان الحركة الشيوعية العالمية.

ومع ذلك فاجأ مدى القطيعة معظم المراقبين واساءت امريكا فهمها لسنين طويلة واعترتها الرهبة من حصول مؤامرة شيوعية عالمية . وهنا نقول أن الحرب الكورية والمناورات الصينية الامريكية حيال تايوان قد حرفت الانتباه عن الحالة الفاترة لمحور موسكو - بكين الذي اعتبرت فيه اعانة ستالين الشحيحة للصين دوماً ثمناً لتأكيد امتيازات روسيا في منغوليا ومنشوريا . ومع أن ماو كان قادراً على اعادة التوازن في مفاوضاته عام ١٩٥٤ مع الروس، فان عدائه الاول مع الامريكان حول جزيرتي كيومي وماتسو واقتناعه الراسخ (انذاك في اقل تقدير) بحتمية الاصطدام بالرأسمالية قد جعلته موضع شك دائم لدى سياسات

خروشوف المبكرة في الانفراج . وبدا من وجهة نظر موسكو أن من الحماقة اثاره الامريكان في اواخر الخمسينات من غير داع ، سيما وانهم يتمتعون بالتفوق النووي ، وستكون انتكاسة دبلوماسية: دعم الصين في اشتباكها الحدودي مع الهند عام ١٩٥٩ ، وهو أمر له أهميته بالنسبة لسياسة روسيا في العالم الثالث ؛ وسيكون من اللاحكمة ايضا مساعدة الصين على تطوير برنامجها النووي (نظراً لنزوعها الى التصرف المستقل) دون وضع قيود عليه . كل هذا قد عدته موسكو خيانات متتابة من جانب ماوتسي تونغ . فألغى خروشوف الاتفاقية النووية مع بكين لعام ١٩٥٩ وقدم للهند قروضاً أضخم مما قدمه للصين . وساءت الامور أكثر في عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣ اذ ادان ماو الروس لتخليهم عن كوبا ، وتوقيعهم على معاهدة جزئية لحظر التجارب النووية مع امريكا وبريطانيا ؛ فعمد الروس آنذاك الى قطع جميع المساعدات عن الصين وحليفها البانيا وعززوا مساعداتهم الى الهند ؛ فوصل الامر الى نشوب الاشتباكات الحدودية الصينية - السوفيتية (بالرغم من انها لم تكن خطيرة مثلما اصبحت عليه عام ١٩٦٩) . ويبقى الشيء الاهم من كل ذلك هو انباء تفجير الصين قبلتها الذرية الاولى عام ١٩٦٤ وانكبابها على العمل لتطوير منظومات الارسال .

فمثلت هذه التطورات ابرز حدث استراتيجي منذ عام ١٩٤٥ . وصعق قراء صحيفة «برافدا» من تقرير يقول أن ماو لم يكتف بالادعاء باعادة الاقاليم الآسيوية التي فقدتها الامبراطورية الصينية لحساب روسيا في القرن التاسع عشر ، بل استنكر على الاتحاد السوفيتي ضمه لجزر كوري وأجزاء من بولندا ، وروسيا الشرقية وقسم من رومانيا . وأن روسيا انطلاقاً من رأي ماو يجب أن تقتلص الى حجمها الطبيعي - أي تفقد حوالي ١,٥ مليون كيلومتراً! ويبدو أن زيادة اعداد القوات المسلحة الروسية في الستينات تعزى الى ادراك موسكو الخطر الجديد الى الشرق اضافة الى الحاجة الى الاستجابة لزيادات ادارة كندي في الاتفاقات

الدفاعية. فارتفع عدد الفرق الروسية المنشورة على الحدود الصينية من ١٥ فرقة عام ١٩٦٧ الى ٢١ فرقة عام ١٩٦٩ وإلى ٣٠ فرقة عام ١٩٧٠ بعد الاصطدام الخطير في جزيرة دامانسكي في آذار ١٩٦٩. وضمت الدوريات الحدودية عام ١٩٧٢ أربعاً وأربعين فرقة على طول ٤٥٠٠ كيلو متر من الحدود المشتركة مع الصين (بالمقارنة مع ٣١ فرقة في أوروبا الشرقية) فيما تم نشر ما يعادل ربع القوة الجوية السوفيتية من الغرب الى الشرق. وطلقت يوم امتلكت الصين القنبلة الهيدروجينية، تلميحات مفادها ان موسكو تدرس مسألة توجيه ضربة وقائية ضد المنشآت النووية في لوب نور - فحدا ذلك بالولايات المتحدة الى وضع خطط للطوارئ كي لا تسمح لروسيا بمحق الصين، برغم ان امريكا قطعت شوطاً بعيداً منذ ميلها عام ١٩٦٤ للانضمام لجانب الاتحاد السوفيتي في مساع مشتركة لـ «اتخاذ تدبير عسكري» لتكيبيل الصين عن تطويرها في المجال النووي!

لا يعني هذا ان الصين في عهد ماو غدت قوة عظمى ثالثة كاملة الامتيازات. فهي تعاني اقتصاديا من مشاكل جمة فاقمها قرار زعيمها باطلاق «الثورة الثقافية» بكل ما رافقها من توقفات وثرغرات. واذا كان من حقها ان تفتخر بجيشها العرمرم على الصعيد العالمي، فان مليشياتها الشعبية لم تكن بمستوى الفرق الآلية الروسية. أما بحريتها فهي متواضعة اذا ما قوبلت بالاسطول الروسي المتوسع. واشتملت قوتها الجوية برغم كبر حجمها على طائرات قديمة؛ وكانت منظومة التوجيه النووي لديها فتية. ومع ذلك وما لم يكن الاتحاد السوفيتي مهيباً لمخاطر اثاره الامريكان والرأي العام العالمي لو وجه ضربة نووية الى الصين فان أقل اشتباك معها يمكن أن يأتي بخسائر جسيمة كانت ستصيب الصين بيد ان الروس مقتوا ذلك خاصة في عهد برجنيف. ولذا فلا عجب أن تنزع موسكو على اثر تردي العلاقات الروسية الصينية، الى الاهتمام بمحادثات الحد من الاسلحة النووية مع الغرب وتسريع خطوات تحسين

العلاقات مع دول مثل جمهورية المانيا الفدرالية التي بدت في عهد (فيلي برانت) أكثر اندفاعاً لتحقيق الانفراج مما عليه في أيام ادناور.

أما في المجال السياسي والدبلوماسي فكان الانشقاق الصيني - الروسي أكثر احراجاً للكرملين. فبالرغم من سعة صدر خروشوف لتحمل «الطرق المختلفة نحو الاشتراكية» (مع التأكيد الدائم على عدم تنوع هذه الطرق كثيراً!)، كان الامر حجة اخرى على الاتحاد السوفيتي الذي أتهم علناً بالتخلي عن المبادئ الماركسية الحقيقية؛ وبتشجيع توابعه وزبائنه على التخلص من «النير» الروسي؛ والمساهمة في عرقلة نشاطات روسيا الدبلوماسية في العالم الثالث بفعل تأثير الاعانات والدعاية الصينية المنافسة، حتى جاءت الذروة حين اتضح أن سياسات ماو الشيوعية المعتمدة على جهود الفلاحين اصلح من التأكيد الروسي على البروليتاريا الصناعية. بيد ان هذا لم يعنِ ان ثمة خطر حقيقي احاق بالامبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية بسبب اتباع المسار الصيني - ولم يفعل ذلك سوى نظام البانيا. ولكن بقي الحال محرّجاً لموسكو حين تعرضت لتقريع بكين أثر قمعها الاصلاحات التحررية التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٦٨، وتوغلها في افغانستان سنة ١٩٧٩. وفضلاً عن ذلك كانت الصين في العالم الثالث سداً منيعاً بوجه النفوذ السوفيتي؛ فنافست روسيا بحدة في اليمن الشمالي؛ ونفذت معظم خطوط شبكة السكك الحديد في تنزانيا، موجهة انتقادها لموسكو على عدم تقديم دعم كاف لفيتنام ضد امريكا؛ ولما استأنفت علاقاتها مع اليابان حذرت طوكيو من التعاون الاقتصادي الوثيق مع الروس في سيبيريا. فبات هذا الحال مرة أخرى صراعاً متكافئاً - اذ استطاعت روسيا كالعادة تقديم مزيد من المساعدات لدول العالم الثالث على شكل قروض وتزويدها بالاسلحة، كما توفقت في مد نفوذها من خلال عملائها في كوبا وليبيا مثلاً. بيد أن اضطرابها الى التنافس مع دولة ماركسية اضافة الى الولايات المتحدة اقض مضجع ساسة

الكرملين أكثر مما توقعوه.

ولذلك تعقدت العلاقات الدبلوماسية أكثر بسبب طبيعة هذا الخط الصيني وخاصة في آسيا. اذ استاء الصينيون من تودد روسيا الى الهند بل وارسالها معدات عسكرية الى نيودلهي بعد الاصطدامات الحدودية الصينية - الهندية؛ ولذا لا عجب ان تهرع بكين لدعم باكستان في اشتباكها مع الهند، وشجبها الشديد للغزو السوفيتي لافغانستان. وما زاد الطين بلة قيام روسيا بتشجيع توسع فيتنام الشمالية في نهاية السبعينات، ودخولها الى الكومكون، وكذلك تزايد الوجود البحري السوفيتي في موانئ فيتنام. ويوم غزت فيتنام كمبوديا في كانون الاول ١٩٧٨، ورطت الصين نفسها بأشتباكات دامية غير تامة النجاح مع جارتها الجنوبية، فتلقت الاخيرة شحنات تسليحية ضخمة من الاتحاد السوفيتي. وأنداك نظرت موسكو بارتياح أكبر الى نظام تايوان، فيما حثت بكين امريكا على زيادة تواجد قواتها البحرية في المحيط الهندي وغربي المحيط الهادي لمواجهة السرايا الروسية. فبعد مرور عشرين عاماً فقط على قيام الصين بانتقاد الاتحاد السوفيتي لمرونته حيال الغرب، اخذت الآن تضغط على اعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي على تعزيز دفاعاتها وتحذر اليابان والسوق المشتركة من تقوية ارتباطاتها التجارية مع روسيا!.

وعلى سبيل المقارنة، نجد أن الاضطرابات التي شهدتها المعسكر الغربي في مطلع الستينات والتي اثارها ديغول بصفة رئيسية ضد الهيمنة الامريكية، قد تعاضمت خطورتها على المدى البعيد - برغم انها أكدت الانطباع ان الكتلتين قد دخلتا طور الانحدار. اذ اغتاز ديغول وفي باله مرير ذكريات الحرب العالمية الثانية من معاملته بطريقة اقل احتراماً من معاملته الولايات المتحدة؛ ورفع عقيرته من السياسة الامريكية اثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦، ناهيك عن عادة دولسن بالتهديد بشن حرب نووية ايام بروز بعض الازمات مثل كيومي. كما

انتقد الخضوع الاوروبي (حسبما رآه) للمصالح الامريكية حتى ابان انشغاله باخراج فرنسا من الجزائر. ورأى مثلما رأى البريطانيون قبل عقد خلا في الاسلحة النووية فرصة للمحافظة على مكانة الدولة العظمى؛ وحين أجرت فرنسا أولى تجاربها النووية عام ١٩٦٠ صاح الجنرال جذلاً « طوبى لفرنسا - فقد اضحت اليوم اقوى وأكثر افتخاراً ». ورفض بأباء عرض واشنطن المتضمن تزويده بمنظومة صواريخ (بولارس) مشابهة لمنظومة بريطانية نظراً لطبيعة شروط ادارة كندي الملحقة بالصفقة أولاً، ولتصميمه على امتلاك فرنسا لقوة نووية مستقلة تماماً ثانياً. بل حين اتضح أن برنامج فرنسا النووي المستقل يستهلك نسبة أكبر من اجمالي الميزانية الدفاعية (ربما ٣٠٪ منها) مما لو اتمته في اماكن أخرى، لم يجد ديغول واخلافه حرجاً في الدفع. وشرع في نفس الوقت بسحب فرنسا من مؤسسة حلف شمالي الاطلسي العسكرية، واغلق مقرها الرئيسي في باريس سنة ١٩٦٦ كما عَمِدَ الى ترحيل القواعد الامريكية المقامة على الاراضي الفرنسية. بيد أنه سعى مقابل ذلك الى تحسين علاقات فرنسا بموسكو - حيث استحسنّت تصرفاته لحد بعيد - معلناً باستمرار حاجة اوروبا الى الوقوف بنفسها على قدميها.

لم تعتمد تصرفات ديغول المثيرة هذه على مجرد البلاغة والكبرياء الحضاري، ذلك أن الاقتصاد الفرنسي نما بسرعة لمدة تناهز عقدين من الزمن معتمداً على الدعم الذي قدمته خطة مارشال والمنح الامريكية الاخرى، ومستفيداً من النهضة الأوروبية العامة لما بعد الاربعينات. وكانت الحروب الاستعمارية في الصين الهندية (١٩٥٠-١٩٥٤) والجزائر (١٩٥٦-١٩٦٢) قد شتت المصادر الفرنسية لفترة معينة، بيد أنها لم تلحق بها خسائر يائسة. واتيح لفرنسا أن تستفيد من السوق الأوروبية المشتركة بعد أن تفاوضت لتحصل على ظروف طيبة لمصالحها القومية سنة ١٩٥٧، في عين وقت توجهها الى اعادة استثمار

زراعتها وتحديث صناعاتها. وتوفق ديغول في عمل مصالحة مثيرة مع المانيا في عهد ادناور سنة ١٩٦٣ بالرغم من انتقاده لواشنطن ومعارضته العنيدة لدخول بريطانيا السوق الاوروبية. وبقي طوال الوقت يضرب على وتر ضرورة وقوف اوروبا على قدميها، وتحررها من سطوة الدولتين العظميين، وتذكر ماضيها العظيم والتعاون من أجل مصير مجيد للجميع (بزعامه فرنسا). كانت تلك خطابات متهورة، ولكنها اثارت استجابة «كلا» طرفي الستار الحديدي، وراقت لكثير ممن مقتوا الثقافتين السياسيتين الامريكية والروسية، ناهيك عن سياستيها الخارجيتين.

وعلى أية حال تشوهت سيرة ديغول السياسية عام ١٩٦٨ على أثر ثورة «الطلبة والعمال». ذلك أن القيود التي اتى بها التحديث في اطار اقتصاد لا يزال متواضعاً (٥, ٣٪ من الانتاج التصنيعي العالمي عام ١٩٦٣) عنت ببساطة ان البلد ليس قوياً لدرجة تمكنه من لعب دور مؤثر كالذي تصوره الجنرال؛ ومهما كانت طبيعة الاتفاقيات الخاصة التي ابرمها مع المانيا الغربية، لم تجرؤ الاخيرة على التخلي عن ارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة التي ادرك سياسيو المانيا انهم معتمدون عليها بشكل ملح. وعلاوة على ذلك اوضح سحق روسيا القاسي للاصلاحات التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٦٨ ان القوة العظمى الشرقية ليس لديها نية بترك بلدان النصف الشرقي من الارض ترسم سياستها الخاصة بها، دعك عن انخراطها في ائتلاف اوروبي تقوده فرنسا.

ومع ذلك جسد ديغول وعجل في سير اتجاهات لم يكتب لها التوقف. فقد كبر حجم جيوش اوروبا الغربية وازدادت قوتها بالرغم من ضعفها العسكري بالمقارنة مع جيش أمريكا وجيش روسيا في فترة ما بعد ١٩٤٥؛ وحازت اثنتان منهما على اسلحة نووية وطورتا منظومات توجيه نووية. كما نجح في انهاض اوروبا اقتصادياً بشكل مدهش. والاكثر من هذا انه بالرغم من الغزو السوفيتي

لتشييكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ ، اعتور الضعف التقسيم السري لاوروبا في زمن الحرب الباردة. اذ حققت سياسة فيلي براندت فترة ازدهار في الاتصالات بين الشرق والغرب ، على اثر تحقيق المصالحة مع روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وبالاخص مع نظام المانيا الشرقية الاصب مراساً بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٣ ، والركن السياسي في ذلك هو القبول بحدود عام ١٩٤٥ لتبقى حدوداً دائمية. فتدفقت الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية عبر الستار الحديدي ، وامتد هذا الانفراج الاقتصادي الى التبادل الثقافي كاتفاقيات هلسنكي (١٩٧٥) المتعلقة بحقوق الانسان والمساوي المزمع بذلها لتحاشي سوء الفهم العسكري مستقبلاً ، مع اجراء تخفيضات متبادلة على القوات المسلحة. وكان رد فعل القوتين العظميين حيال كل ذلك هو مباركتها هذه الخطوات مع وجود بعض التحفظات (لا سيما عند الجانب الروسي). غير أن اهم حقيقة تجلت في هذا الوقت هو الجهود الأوروبية الحثيثة التي قامت بها دول اوروبا نفسها لتفعيل التقارب حتى حين فترت العلاقات بين موسكو وواشنطن ، ليكون من الصعب للغاية على الاتحاد السوفيتي أو أمريكا أن يوقفا هذه النشاطات مستقبلاً.

كانت امريكا من بين هاتين القوتين في وضع افضل للتوافق مع هذا الجو العالمي متعدد الاتجاهات. ومهما كانت تحركات ديغول المناوئة لها ، كان الامريكان قريبون من الاشتباكات الحدودية الصينية - الروسية وقادرون على قطع التجارة المتبادلة ، وافساد الدوافع الايديولوجية والتعامل الدبلوماسي عبر الكون ، فحدا كل ذلك ببعض المراقبين إلى توقع حتمية نشوب حرب روسية - صينية. وندر ان احتاجت الادارات الامركية الى اعادة نشر قواتها المسلحة بسبب هذه النزاعات بالرغم من استيائها من التصرفات الفرنسية. وعلى أية حال لا تزال دول الناتو تحتفظ بحقوق المرور لخط زيت الوقود الذي يخترق الاراضي الفرنسية. كما ابقت باريس على ترتيباتها الدفاعية الخاصة مع المانيا الغربية ، كي

تتواجد قواتها لو قامت قوات حلف وارشو بتحرك نحو الغرب . وأخيراً كانت ثمة بديهية مؤكدة في السياسة الامريكية بعد عام ١٩٤٥ فحواها ان اوروبا القوية والمستقلة (عن الهيمنة السوفيتية) ستكون من صالح الولايات المتحدة وتعمل على تخفيف الابعاء الدفاعية الامريكية - حتى لو اعترفت امريكا بأن اوروبا بذلك الحال قد تغدو منافساً اقتصادياً ودبلوماسياً لها . فلهذا السبب الشخصي شجعت واشنطن جميع الجهود الرامية الى توحيد شمل اوروبا، وحثت بريطانيا على الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة . أما روسيا فعلى النقيض من ذلك كانت ستشعر بانعدام الامن العسكري لو برز اتحاد اوروبي قوي في الغرب ، اضافة الى قلقها من ان هذه القوة ستشكل عامل جذب للرومانيين والبولنديين والشعوب الأخرى التابعة لها . أما سياسة الانفراج والتعاون الاقتصادي الانتقائيين التي اتبعتها موسكو مع اوروبا الغربية فهي شيء أحد أسبابه انه يتيح لها الحصول على منافع تكنولوجية وتجارية ، كما انها قد تدفع الاوروبيين بعيداً عن الامريكيين ، وسبب ثالث هو وجود التحدي الصيني في الجبهة الآسيوية لروسيا . ومهما يكن من أمر ، لن يكون من صالح روسيا على المدى الابد ان تتخطاه اوروبا الاكثر تفوقاً في جميع المجالات عدا العسكرية (وربما ستقوى عليه عسكرياً ايضاً) .

ومع ذلك ، ان كانت الولايات المتحدة في مكانة أفضل تتيح لها أن تستجيب للانماط المتبدلة للقوى العالمية ، فان هذا لم يتضح للعيان لسنين طويلة بعد عام ١٩٦٠ . ففي المقام الاول كان ثمة مقت متواصل لـ « الشيوعية الآسيوية » وحلول الصين في عهد ماو محل روسيا في ظل خروشوف لتغدو المحفز على الثورة العالمية في عيون كثير من الامريكان . وأكدت صدامات الصين الحدودية مع الهند سنة ١٩٦٢ (وهو البلد الذي سعت واشنطن الى خطب وده شأنها شأن موسكو) سمات الصورة العدوانية السابقة المنبثقة من صدامات كيومي وماتسو؛ وعسر على الافهام استيعاب مسألة الانفراج بين امريكا والصين في

مطلع الستينات حين اتجهت ماكنة ماو الدعائية الى ادانة روسيا لتقاعسها عن مساندة كوبا وتوقيعها على معاهدة حظر التجارب النووية المحدودة مع الغرب . وما حلت الثورة الثقافية الصينية (١٩٦٥ - ١٩٦٨) حتى ملأت التوترات والاضطرابات ربوع البلد وجعلته شيئاً شاذاً في عيون الادارات الامريكية . فلم يطلق أي من هذه الخطوات «اشارة عن» حالة يمكن أن يجرز فيها تقدم في عملية تشكيل علاقات أمتن مع الولايات المتحدة .

من المؤكد فوق كل شيء أن أمريكا كانت منهمكة في معالجة المشاكل الناجمة عن حرب فيتنام . اذ لاح الفيتناميون الشماليون والجنوبيون في نظر معظم الامريكان مظاهر جديدة لزحف الشيوعية الآسيوية ، ولذا يجب احتواؤهم بالقوة قبل أن يسببوا تدميراً أفدح ؛ ولما كانت هذه القوات الثورية تتلقى المعونة والتشجيع من الصين وروسيا ، فقد نظرت امريكا الى هاتين القوتين (والصين تحديداً) كجزء من تواطىء ماركسي معاد تجحفت فصائله ضد «العالم الحر» . وكثيراً ما قلق اصحاب القرار في واشنطن بعد ان عززت ادارة جونسون ارسالياتها الى فيتنام ، من المدى الذي تستطيع قواتهم بلوغه «من دون» اثاره تدخل صيني كما حصل في الحرب الكورية . ونظرت الحكومة الصينية الى الامر انه حتماً مسألة جدل ساخن طوال الستينات حول ما اذا كان الاشتباك مستعر الاوار مع السوفيت في الشمال سيأتي بعواقب وخيمة كالتي نجمت عن العمليات البرية الجوية الامريكية في الجنوب . وفيما حكم التناحر علاقتها المختلفة عرقياً مع فيتنام وفيما تنامي خوفها من حجم المعدات العسكرية التي كانت تدفع بها روسيا الى هانوي ، كانت هذه التوترات خفية عن ابصار معظم الجهات الغربية في فترة ادارتي كندي وجونسون .

ويصعب علينا لاسباب نظرية وعملية ان نطنب في سرد تأثيرات الحملة الامريكية الطويلة في فيتنام وأجزاء أخرى من جنوب شرقي آسيا على نظام

القوى العالمي - أو على نفسية الشعب الامريكي نفسه الذي بقيت أفكاره عن دور بلده في العالم متأثرة بذلك الصراع مع اتخاذ تلك التأثيرات وجوهاً متعددة. والحقيقة أن هذه الحرب قد خاضها «مجتمع مفتوح» وانفتح أكثر بأفضل افشاءات وثائق البنتاغون، والتقارير التلفازية والصحف اليومية عن بشاعة تلك المجزرة وتفاهتها؛ وانها أول حرب تخسرها أمريكا بشكل انعدم مثيله، وانها قد شوهت الانتصارات التي احرزتها امريكا في الحرب الكونية الثانية، وحطمت كل اصحاب السمعة المدوية من الجنرالات ذوي الاربعة نجوم حتى «المع وأفضل» المفكرين، كما تفاعلت وساهمت بمستوى مماثل في انشقاق المجتمع الامريكي حول اهداف الامة واولوياتها، وخلقت تضخماً، واثارت احتجاجات طلابية واضطرابات في الشوارع لم تحصل من قبل، حتى اعقبتها أزمة ووترغيت التي نزعت الثقة بمنصب الرئاسة لفترة من الزمن، واتضح لكثيرين أن هذه المذبحة تتناقض لحد مرير مع كل ما علمهم اياه «الآباء المؤسسون» وآلت بالولايات المتحدة الى فقدان شعبيتها عبر جل اصقاع الكرة الارضية؛ وأخيراً اوضحت مذكرات الحرب، وكتبها، والوثائق التلفازية، والمآسي الشخصية أن حرب فيتنام بالرغم من قلة تضحياتها قد أثرت على الشعب الامريكي نفس تأثير الحرب العالمية الأولى على شعوب اوروبا. وتجلت التأثيرات بشكل طاغ على المستويين الشخصي والنفسي؛ وبلهجة أكثر عمقاً ترجمت هذه المآسي على أنها أزمة أصابت المدنية الامريكية وتدابيرها الدستورية.

الا أن آخر الجوانب هي الأهم في هذا البحث وتقتضي مزيداً من التفصيل هنا. فقد قدمت حرب فيتنام تذكيراً مفيداً ومأساوياً بأن الافضلية في حياة المعدات العسكرية والانتاجية الاقتصادية لن تترجم دوماً وتلقائياً الى «كفاءة» عسكرية. وهذا لا يقلل من شأن تفاصيل هذا الكتاب الذي ركز على أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا في حروب واسعة النطاق (وتحالفية عادة) بين القوى

العظمى حين كرس كل طرف محارب نفسه لرفع شارة النصر. فكانت الولايات المتحدة تمتلك من الناحية الاقتصادية قوة انتاحية أكبر مما لدى فيتنام الشمالية بحوالي خمسين مرة. وعسكرياً حازت على اسلحة نارية بوسعها ارجاع الخصم الى العصر الحجري - والحق ان لديها القدرة على محو جنوب شرق آسيا بأكمله من الوجود باستخدام الاسلحة النووية. ولكنها لم تكن حرباً يمكن فيها اللجوء الى وسائل التفوق هذه لاختضاع الخصم بنجاح. ومنع الخوف من الرأي العام الداخلي ورد الفعل العالمي الاستعانة بالاسلحة النووية ضد خصم لا يستطيع ان يشكل تهديداً «حيوياً» لامريكا نفسها. وكان من المهم عدم استفزاز الدولتين الشيوعيتين العظميين وجرهما إلى ساحة القتال. فقلص ذلك ميدان الحرب على مجرد سلسلة من المناوشات محدودة النطاق في الادغال والاراضي ذات التضاريس التي اضاعت امتيازات الاسلحة الامريكية وصبت التركيز على تقنيات حرب الادغال وتماسك الوحدات. وحتى حين سار جونسون على طريقة سلفه بارسال مزيد من القوات الى فيتنام (حتى بلغت ٥٤٢ ألف جندي سنة ١٩٦٩)، رفضت الحكومة تعبئة القوات الاحتياطية أو تعبئة الاقتصاد لتلبية الاحتياجات العسكرية، متشبثة بفكرة ان هذا الصراع لا يزال محدود النطاق.

ونشأت مشكلة سياسية عويصة بسبب مصاعب خوض حرب في ظروف غير مواتية لمواطن قوة امريكا الحقيقية - أي التعارض بين الوسائل والغايات حسب تعبير (كلاوزفيتز). فقد كان الفيتناميون الشماليون والجنوبيون يقاتلون دفاعاً عما آمنوا به بعناد؛ وأما الذين ليسوا كذلك فكانوا يتعرضون بلا شك لاجراءات انضباط نظام استبدادي وطني عاطفي. في حين بدا نظام فيتنام الجنوبية بخلاف ذلك فاسداً وعديم الشعبية وواجه معارضة الرهبان البوذيين، وفشل في نيل تأييد الفلاحين المدعورين المضطهدين والمنهكين من الحرب؛ أما الوحدات الوطنية الموالية للنظام التي ابلت بلاءً حسناً على الغالب فلم تكن

بكافية للتعويض عن هذا التآكل الداخلي . وحين استعر اوار الحرب تساءل مزيد ومزيد من الامريكان عن جدوى الاصطراع من اجل نظام (سايجون)، وابدوا قلقهم من شروع هذا التصرف بنفث سموم الفساد في بنية القوات المسلحة الامريكية نفسها، وبدء تردي المعنويات، مع ديب روح السخرية وانعدام الانضباط وتعاطي المخدرات، وتفشي الدعارة، وانتشار التصرفات الوحشية في الميدان، ناهيك عن تآكل قيمة العملة الامريكية وتردي وضعها الاستراتيجي العام. لقد اعلن (هوشي منه) ان قواته لراغبة بفقدان الرجال بنسبة عشرة الى واحد - وغالباً ما فعلوا ذلك أيام اندفعوا صوب المدن كما حصل في هجوم تيت عام ١٩٦٨؛ بل انهم استمروا في القتال بالرغم من هذه الخسائر الجسيمة. وهذا النوع من قوة الارادة لم يكن متوفراً لدى الفيتناميين الجنوبيين، ولا لدى افراد المجتمع الامريكي أنفسهم، الذين اصابهم الذهول المتزايد من تناقضات الحرب. فبقيت الحقيقة تقول باستحالة انعقاد راية النصر بأيدي ديمقراطية مفتوحة تخوض غمار حرب بمعنويات فاترة. فهذا هو التناقض الاساسي الذي لم تستطع تغييره لا أنظمة (ماكنارا) ولا قاصفات (بي-٥٢) المنصوبة في غوام.

ويبقى من الصعب تقييم درجة تأثير حرب فيتنام على مكانة الولايات المتحدة في العالم بالرغم من انقضاء أكثر من عقد بعد سقوط سايجون (نيسان ١٩٧٥) وصدور الكتب التي احاطت بجميع وجوه ذلك الصراع. ولو نظرنا من جهة بعيدة مثلاً للاح لنا ما أطلق عليه عضو مجلس الشيوخ (وليام فولبرايت) «غطرسة القوة»، ووجوب جنوح البلد الى التفكير بعمق أكبر في الاولويات السياسية والاستراتيجية والتكيف بعقلانية أكثر مع عالم اخذ بالتبدل الفعلي منذ عام ١٩٤٥ - أي بكلمات اخرى أن هذه المأساة قد خلقت عين التأثير الذي كان لحرب الكريمية على الروس، وحرب البوير على البريطانيين، اذ اوجبتا اجراء اعادة تقييم واصلاحات عظيمة الاهمية.

وفي نفس الوقت ما كانت تأثيرات هذه الحرب أقل من كونها مأساوية .
وعلاوة على هذا، أنفقت امريكا اموالاً أكبر على قواتها النووية - حيث احرزت
بفضل ذلك تقدماً استراتيجياً ملحوظاً، وكذلك على بحريتها التي برزت في هذه
السنين لتغزو قوة كبرى في العالم؛ وفاقم انعدام التوازن هذا على امريكا، جنوح
الناخبين للمناداة ضد الانفاق العسكري في جل فترة السبعينات . ففي عام
١٩٧٨ شكلت «الانفاقات على الامن القومي» نسبة ٥٪ فقط من اجمالي الانتاج
القومي، وهو رقم اقل مما كان عليه طيلة ثلاثين عاماً. وتردت المعنويات لدى
افراد القوات المسلحة نتيجة الحرب وتخفيضات انفاق فترة ما بعد الحرب . أما
حملات التفتيش واعادة التنظيم في صفوف وكالة المخابرات المركزية والوكالات
الأخرى فقد أثرت على كفاءتها بالرغم من أهميتها البالغة . فيما اقلق التركيز
الامريكي على فيتنام حتى الحلفاء المتعاطفين مع امريكا، وادت طرائقها في مقاتلة
نظام فاسد الى نفور الرأي العام منها في اوروبا الغربية كما في العالم الثالث،
واضحت سبباً رئيسياً لما أطلق عليه «اغتراب» امريكا عن بقية شعوب الكوكب،
وادت الى صرف الانتباه الامريكي عن امريكا اللاتينية - والصدوف عن
«التحالف من أجل التقدم» الذي أزمعه كندي، بسبب الدعم العسكري للانظمة
اللاديمقراطية والنشاطات المضادة للحركات التحررية (كتدخل سنة ١٩٦٥ في
جمهورية الدومينيكان). وهكذا اصاب الحلفاء اضطراب لا مفر منه من جراء
الجدل حامي الوطيس بشأن المناطق الواجب على امريكا الانخراط للقتال فيها أو
عدمه، ونفخ لدى خصومها روح الكبرياء، وحدا بالاطراف المحايدة المترددة الى
التفكير في الارتداد للطرف الآخر ضماناً لأمنها . وعلى صعيد النقاشات الدائرة
في الامم المتحدة فقد أضحى الدور الإمبريكي محاصراً ومنبوذاً.

وثمة نتيجة سياسية أخرى للحرب الفيتنامية هي انها شوشت لعقد كامل

تقريباً مدى اعتراف واشنطن بالامتداد الصيني - السوفيتي، ومن ثم فرصتها لتبني سياستها لمعالجته. ولذلك كان الشيء الأكثر إلحاحاً هو وجوب معالجة هذا الإهمال بمجرد الانخراط بمعركة الرئاسة بقيادة العدو اللدود للشيوعية (ريتشارد نيكسون) في كانون الثاني ١٩٦٩. لكن نيكسون دمج على نحو فريد بين «الصلابة الأيديولوجية والواقعية السياسية» على حد تعبير الاستاذ (غادي)، وتجلت السمة الأخيرة في عمله مع باقي القوى العظمى. لقد ادعى الرئيس أنه لا يبالي بالمعايير الأيديولوجية حين يصل الأمر إلى مصاف الدبلوماسية العالمية بالرغم من كراهيته للحركات الراديكالية الداخلية وحنقه على ميل تشيلي في ظل (اليند) إلى السياسات الاشتراكية. فالأمر له لا ينطوي على تناقض له شأن بين إصدار الأوامر بتكثيف القصف على فيتنام الشمالية سنة ١٩٧٢ - لإجبار هانوي على الرضوخ لمطالب أمريكا الرامية إلى الانسحاب من الجنوب - وبين السفر إلى الصين لنزع قفاز التحدي مع ماوتسي تونغ في عين العام. لكن الأهم من ذلك تسميته هنري كيسنجر مستشاراً لأمته القومي (ومن ثم وزير خارجيته). كان يشتمل فهم كيسنجر للشؤون العالمية على المنظورين التاريخي والنسبي: إذ يجب أن ينظر إلى الأحداث ضمن سياقها الأكبر، ويجب ربط بعضها ببعض الآخر، وينبغي الحكم على القوى العظمى من خلال ما أتمت فعله، وليس من خلال أيديولوجيتها الحقيقية؛ وأن البحث الشامل عن الأمن شيء مثالي غير قابل للتحقيق، طالما أن أي فرد آخر غير آمن تماماً - وكل ما بإمكان المرء أن يأمله هو الأمن النسبي القائم على التوازن المعقول في الشؤون العالمية وكذلك الإدراك الناضج أن المشهد لا يمكن أن يكون متناسقاً تماماً ورغبة بالأخذ والعطاء. وشعر كيسنجر - كرجال الدولة الذين كتب عنهم أمثال (مترنيخ، وبسمارك) أن «رأس الحكمة لدى الإنسان وكذلك في الشؤون الدولية هو أن تعرف متى تتوقف»، فصارعت حكمة نظيراتها لدى بالمرستون «ليس إمامنا ثمة أعداء

دائمين»، وما قاله بسمارك «تأتي العداوة بين الصين وروسيا بالنفع لنا لو اننا اقمنا مع كليهما علاقات اوثق من علاقتهما فيما بينهما» فكان علامة فارقة في الدبلوماسية الأمريكية منذ رحيل كينان. بل انه نال فرصة في توجيه دفعة السياسة اعظم مما حظي بها قدوته الاوروبي في القرن التاسع عشر.

وأخيراً اعترف كيسنجر بحدود القوة الأمريكية ليس في سياق عدم قدرتها على تحمل حرب طويلة في ادغال جنوب شرق اسيا مع المحافظة على مصالحها الحيوية الاخرى وحسب، بل وكذلك لأنه ادرك وكذلك نيكسون ان التوازنات العالمية آخذة بالتبدل، وأن قوى جديدة تبزغ لتتحدى الهيمنة العليا للقوتين العظميين وما برحت هذه الهيمنة عظيمة بالمصطلحات العسكرية ولكن العالم أضحى حسب الاعتبارات الاخرى عالماً ذا اقطاب اكثر من اثنين، وصرح في سنة ١٩٧٣: « هناك خمس مجاميع في الاقل في العالم على الصعيد الاقتصادي» وشخص مردداً (ومعدلاً) كلمات كينان، خمس مناطق مهمة: أمريكا، وروسيا والصين واليابان واوروبا الغربية، ورحب بهذا التغير بخلاف موقف الكثيرين في واشنطن وربما كل فرد في موسكو. ورأى أن «جوقة» من عدد من القوى الكبرى تسحب كل واحدة من جانبها موترة خيط التوازن ومن دون وجود هيمنة لواحدة على اخرى ستتضمن «عالماً أكثر أمناً وأفضل حالاً» من حالة العالم ثنائي القطب الذي «لا يربح فيه الطرف الواحد الا بالحاق هزيمة ماحقة بالآخر» وانطلق واثقاً من قدراته في الدفاع عن المصالح الأمريكية في هذا العالم متعدد الاقطاب، يحث على اعادة تشكيل اركان الدبلوماسية الأمريكية بكل ما تشتمل عليه الكلمة من معان.

وجاءت الثورة الدبلوماسية التي فجرها التقارب المطرد بين امريكا والصين بعد عام ١٩٧١ بنتيجة بعيدة الاثر على «اواصر العلاقات بين القوى العالمية». اذ شعرت اليابان، وان اخذها التحرك الامريكي على حين غرة، أن بوسعها الآن اقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية وهو ما أتى عليها بدعم اضافي لتجاريتها المتعشة في آسيا. ولاح ان الحرب الباردة في آسيا قد وضعت اوزارها - وربما سيكون من الادق القول انها تعقدت أكثر: فباكستان التي أمست الممر الدبلوماسي للرسائل السرية بين واشنطن وبكين قد تلقت الدعم من كليهما أثناء اشتباكها مع الهند عام ١٩٧١؛ أما موسكو فوجهت دعمها الكبير الى نيودلهي. وطال التبدل في التوازنات اوروبا هي الأخرى. اذ وجد الكرملين بعد أن أفزعه العداء الصيني وفاجأته دبلوماسية كسينجر الجديدة ان من الحكمة له التوقيع على اتفاقية (سالت - ١) وتشجيع المساعي الاخرى الرامية الى تحسين العلاقات عبر الستار الحديدي. كما كبح جهود روسيا (بعد المواجهة القوية مع الولايات المتحدة خلال حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل) بدء كسينجر بـ «دبلوماسيته المكوكة» لعقد المصالحة بين مصر واسرائيل فجمد بذلك أي دور ذي معنى لروسيا.

من العسير معرفة المدى الذي سينجح فيه كسينجر في الاستمرار بسياسته المساوماتية الشبيهة بسياسة بسمارك لو لم تقذف فضيحة ووترغيت بنيكسون خارج البيت الابيض في آب ١٩٧٤ وزرعت الريبة لدى الامريكان من حكومتهم، فالذي حصل أن احتفظ وزير الخارجية بمنصبه خلال ولاية فورد الرئاسية ولكن بأقل حرية للقيام بالمناورات. وعمد الكونغرس الى تقليص الميزانية الدفاعية باستمرار. وقطع المعونة الاضافية عن جنوب فيتنام، وكمبوديا، ولاوس في شباط ١٩٧٥، قبل اشهر قليلة من سحق هذه الدول. وضيق (قانون صلاحيات الحرب) بشدة على صلاحية الرئيس بارسال القوات الامريكية الى ما

وراء البحار. وصوت الكونغرس أن التدخلات السوفيتية - الكويتية في انغولا لا يمكن أن تواجه بارسال وكالة المخابرات المركزية بمزيد من الاموال والاسلحة الامريكية الى الحركات الموالية للغرب هناك. ثم آل منصب وزير الخارجية الى الترنج حتى قبل هزيمة فورد في انتخابات ١٩٧٦، بعد أن خلع اليمين الجمهوري مع هذا الانحطاط في القوة الامريكية في الخارج وبعد اللوم الذي تحمله كيسنجر لتخليه عن المصالح القومية الامريكية (قناة بنما) والاصدقاء القدامى (تايوان).

وربما غدا الأمر حتمياً أن باتت السياسات الخارجية الامريكية أكثر غرابة مما كانت عليه في الازمنة الهادئة سيما وقد سلخت السبعينيات في معالجة العضلات الاقتصادية - الاجتماعية وسعت جماعاتها السياسية المختلفة الى التوطن مع الموقع الامريكي الاصغر الآن عالمياً. فدخل كارتر متشرباً بأفكار غلادستونية وولسونية في الحاجة الى خلق نظام عالمي «أعدل» الى حلبة نظام عالمي لا تعترى كثيراً من اعضائه (سيما في المناطق الاكثر اضطراباً) رغبة بنهج سياستهم وفق مبادئ مثالية. ولذا يتجلى شيء من الحكمة في اندفاعه الى تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب بالنظر الى سخط العالم الثالث من الفجوة الاقتصادية بين الامم الثرية والفقيرة التي تفاقمت أكثر بعد أزمة النفط لعام ١٩٧٣. كما نال كارتر ثقة لها ما يبررها لتقمصة دور «الوسيط» في اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) بين مصر واسرائيل - مع انه لا ينبغي ان يتفاجأ بردود أفعال الدول العربية القاسية، وهي ما أعطت بدورها الفرصة لروسيا لتمتين علاقاتها مع أشد الدول راديكالية في الشرق الاوسط، فوجدت حكومة كارتر بتبنيها تلك النوايا الجسام نفسها تتقلقل على صخور عالم معقد بدا غير مطواع للنصيحة الامريكية بشكل متزايد. وجنحت هذه الحكومة الى توبيخ الانظمة الاستبدادية واليمينية والضغط عليها لانتهاكها حقوق الانسان، لكن واشنطن واصلت مساندتها لـ (موبوتو) حاكم

(١) لا يخفى على القارئ العربي أن الكاتب انما يعرض هنا وجهة نظره الشخصية.

زائير، والحسن الثاني ملك المغرب، وكذلك شاه ايران - في أقل تقدير حتى سقوطه عام ١٩٧٩ الذي أسفر عن ازمة الرهائن والمحاولة الفاشلة لانقاذهم. وفي الاصقاع الأخرى من المعمورة، من نيكاراغوا الى انغولا، وجدت الادارة الامريكية صعوبة في اكتشاف القوات الديمقراطية الليبرالية الجديدة بدعمها، ومع ذلك ترددت في مواجهة الثوريين الماركسيين. واتجه أمل كارتر الى الابقاء على الانفاق العسكري واطئاً، ثم بدا منذهلاً من ان الانفراج مع الاتحاد السوفيتي لم يقلص لا الانفاق التسليحي ولا النشاطات الروسية في العالم الثالث. فانسحبت واشنطن من معاهدة سالت - ٢ والغت صفقات الحبوب الى موسكو على أثر الغزو السوفيتي لافغانستان في نهاية ١٩٧٩، ونزعت الى تعزيز البنية الدفاعية لها؛ كما شرعت باتباع سياسة «توازن القوى» - لا سيما عند زيارتي بريجنسكي الى الصين وافغانستان - تلك السياسة التي شجبها الرئيس قبل اربعة اعوام لا غير.

فاذا كانت ادارة كارتر قد تبوأ منصبها وفي جعبتها وصفات بسيطة لمعالجة معضلات عالم معقد، فان معضلات خلفه عام ١٩٨٠ لم تكن اقل بساطة بالرغم من أنها مختلفة لحد بعيد. فقد عزمت حكومة ريغان على الابحار بسفينة الدولة في اتجاهات جديدة تماماً بعد أن فاض بها رد الفعل العاطفي ضد «الطريق الخاطئ» الذي سارته الولايات المتحدة في العقدين الفائتين، وبعد أن تلقت التأييد من الاغلبية الساحقة في الانتخابات التي تأثرت بمرارة الاذلال في ايران، وبعد أن شحنتها النظرة الايديولوجية للعالم الذي بدا آنذاك مانوياً. فنبذت فكرة الانفراج لانها وفرت مجرد غطاء للتوسع السوفيتي. وعززت انتاج الاسلحة في جميع القطاعات. وكان مصير حقوق الانسان الشطب من جدول الاعمال؛ و «الحكومات الاستبدادية» صارت هي الافضل. وأغرب من هذا أن «البطاقة الصينية» صارت موضع شك بسبب دعم اليمين الجمهوري لتايوان. وتقلقلت

هذه الاستراتيجية مثلما متوقع على صخور الحقائق المعقدة للعالم الخارجي، ناهيك عن مقاومة الكونغرس والجماهير التي حذت وطنية الرئيس المحلية ولكنها ارتابت من سياساته المتعلقة بالحرب الباردة. وصار التوقف مصير التدخلات في امريكا اللاتينية وأي مكان مليء بالاحراش وكذلك فيتنام. ونجم عن تصعيد انتاج الاسلحة النووية استثناء انعدام الاستقرار، وضغط لعقد محادثات جديدة بشأن الاسلحة، ولا سيما حين تحدث مؤيدو الادارة عن قدرتهم على «الانتصار» في مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي، وتهاوت صروح الانظمة الاستبدادية في المناطق الاستوائية التي فقدت شعبيتها بسبب علاقتها بأمريكا. أما الاوروبيون فقد وقعوا في حيرة من المنطق الذي حرم عليهم ابتياع الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي، مع السماح للمزارعين الامريكان ببيع ذلك البلد حبوباً. وتناقضت عدم قدرة ادارة ريغان على الضغط على بيغن زعيم اسرائيل مع استراتيجيتها الرامية الى حشد العالم العربي في جبهة ضد الاتحاد السوفيتي، وعلى صعيد الامم المتحدة، بدت الولايات المتحدة أكثر عزلة مما سبق؛ فقد انسحبت في سنة ١٩٨٤ من اليونسكو - وهو موقف كان له أن يثير ذهول (فرانكلين روزفلت). واتجهت الى الحياة على معدات عسكرية اعظم مما امتلكته عام ١٩٨٠ عن طريق زيادتها الميزانية الدفاعية أكثر من الضعف؛ بيد أن الشك يلف ما اذا كان البنتاغون قد تلقى تقديراً طيباً عن ذلك، وكذلك خيم الغموض على مسألة ما اذا استطاعت أن تخمد موجات التذمر في داخل صفوف القوات المسلحة. أما غزو غرينادا الذي قيل عنه أنه نصر عظيم فكان مهزلة مريرة من وجوه «عملياتية» متعددة. وأخيراً وليس آخراً، تساءل حتى المراقبون المتعاطفون عما اذا كانت هذه الادارة قادرة على صياغة استراتيجية شاملة مترابطة وكثير من اعضائها مشتبكين في النزاعات مع بعضهم البعض (حتى بعد استقالة وزير الخارجية هينغ)، وأن رئيسها يولي اهتماماً ضئيلاً للقضايا الحاسمة، وأن هذه الادارة تنظر الى العالم الخارجي (باستثناءات نادرة) من خلال هذا المنظار

العربي المغرور.

سنعود في الفصل الاخير للحديث عن كثير من هذ القضايا. أما الغاية من وراء ادراج العديد من المشاكل التي واجهتها ادارتا كارتر وريغان (سوية) فهي أن هذه المشاكل قد صرفتهما عن الانتباه الى القوى الاكبر التي كانت تصوغ سياسات القوة العالمية - واهمها الانتقال من عالم ثنائي القطب الى آخر متعدد الاقطاب سبق أن رصده كيسنجر وبدأ بالتكيف له. (ان بروز المراكز السياسية - التجارية - الاقتصادية الثلاثة الاخرى - اوروبا الغربية، والصين، واليابان - وكما سنرى لاحقاً لم يعن انها خالية من المشاكل، غير أن هذا ليس موضوعنا الآن). وأهم من ذلك ان التركيز الامريكي على مشاكل نيكاراغوا، وايران، وانغولا، وليبيا وغيرها قد طمر حقيقة ان البلد الذي تأثر لاقصى حد بسبب التحولات الجارية في السياسة الكونية في السبعينات هو الاتحاد السوفيتي نفسه، وهي حقيقة تستحق منا ايجاز شامل لها قبل طي اوراق هذا الفصل.

لا شك ان الاتحاد السوفيتي قد عزز قوته العسكرية في هذه الاعوام. لكن هذا التعزيز قد تغير بسبب تطورات اخرى (على حد قول البروفسور أولام):

«كان قادة الاتحاد السوفيتي في موضع ساعدهم في تقييم الاكتشاف غير المريح الذي جاء به الكثير من الامريكان في الاربعينات والخمسينات: اي أن القوة العسكرية المتعاضمة لا سيما في العصر النووي لا توفر للدولة تلقائياً أمناً أقوى. اذ كان الاتحاد السوفيتي في عهد برجنيف في جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية ومن الناحيتين المطلقة والنسبية أكثر قوة مما كان عليه في عهد ستالين. ومع ذلك ترامت على هذه القوى المتعاضمة تطورات عالمية جديدة جعلت الاتحاد السوفيتي أكثر عرضة للخطر الخارجي وهزات السياسة العالمية لدرجة أشد مما كان عليه في عام ١٩٥٢ مثلاً».

فضلاً عن ذلك، استأنفت الولايات المتحدة حتى في أواخر ولاية كارتر تدعيم نشاطها الدفاعي - واستمرت بوتيرة أسرع في ولاية ريغان أيضاً - ذلك التدعيم الذي هدد باستعادة الجيش الأمريكي تفوقه في الأسلحة الاستراتيجية النووية، وتعزيز الأفضلية البحرية الأمريكية، وصب تركيزاً أكبر مما سبق على التكنولوجيا المتقدمة. أما الاستجابة السوفيتية الكثيرة بعدم سماحهم بالتفوق لحد رهيب فلم تستطع أن تحجب الحقيقة الساطعة بأن ذلك سيسلط ضغطاً متزايداً على عاتق اقتصاد آخذ بالانحطاط بشدة، وغير متهيء للدخول في حومة سباق للتكنولوجيا المتقدمة. فقد اضطر في نهاية السبعينات إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب الأجنبية ناهيك عن التكنولوجيا. أما دول الامبراطورية الشرقية، فبدأت تتزايد سخطاً، إذا ما استثنينا الكوادر الشيوعية المختارة، وشكل المنشقون البولنديون تحديداً مشكلة عويصة، ومع ذلك بدا تكرار عملية غزو تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨ شيئاً لن يأتي بغير فائدة ضئيلة. وإلى الجنوب أثار تهديد فقدان أفغانستان باعتبارها مصداً ضد التأثير الخارجي (لأسيما الصيني) انقلاب عام ١٩٧٩، الذي لم يتجلى أنه مجرد ورطة عسكرية بل خلق تأثيراً مأساوياً على موقف الاتحاد السوفيتي في الخارج. وعملت التصرفات السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وأفغانستان، على تصغير مكانة روسيا باعتبارها (نموذجاً) للآخرين سواء في أوروبا الشرقية أم أفريقيا. وكان التطرف الإسلامي في الشرق الأوسط ظاهرة مقلقة، هددت (كما في إيران) بمواجهة الشيوعيين المحليين وكذلك الجماعات المؤيدة لأمريكا. وفوق كل شيء هناك العداء الصيني الذي برز في نهاية السبعينات أكثر من ذي قبل بسبب تعقيدات فيتنام وأفغانستان. وإذا كانت إحدى القوتين العظميين قد «خسرت الصين» فهي الاتحاد السوفيتي. وأخيراً ساهم الغرور العرقي والشكوك العنيفة لزعمائته المسنين وتعامي نخبته المحلية في جعل التكيف الناجح للتوازنات العالمية الجديدة أكثر صعوبة مما لدى الولايات المتحدة.

لقد اعطى كل هذا بعض العزاء لواشنطن فعملت كدليل نحو نظرة أكثر ليونة وشمولية عن مشاكل السياسة الخارجية، حتى وان كانت مشاكل مفاجئة وكثيية. هنا ينبغي الاقرار ان تصرف ادارة ريغان ازاء بعض القضايا مثل تعديل الدعم السابق لتايوان قد اصبح أكثر عملية ونازعاً الى المصالحة. ومع ذلك كانت لغة الحملة الانتخابية (١٩٧٩-١٩٨٠) مجرد نظرة متطرفة عن النظام العالمي وقدر الولايات المتحدة فيه. ومثلما حصل الامر تكراراً في السابق، أحال التمسك بمثل هذه العواطف الموقف أكثر صعوبة على البلدان ان تتعامل مع الشؤون الخارجية على حقيقتها لا كما تتصورها أن تكون.

تبدل التوازنات الاقتصادية

(١٩٥٠ - ١٩٨٠)

اعاد ريتشارد نيكسون في تموز ١٩٧١ على اسماع مجموعة من محري شبكات الانباء في مدينة كنساس رأيه أن العالم يشهد الآن خمسة اقطاب للقوة الاقتصادية العالمية - اوروبا الغربية، واليابان، والصين اضافة الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. «انها هي الاقطاب الخمسة التي سوف تحدد المستقبل الاقتصادي، وكذلك مستقبل العالم في المجالات الاخرى في الثلث الاخير من هذا القرن لان القوة الاقتصادية ستكون المفتاح نحو انواع القوة الأخرى». واذا تبينا ملاحظة الرئيس هذه حول أهمية القوة الاقتصادية باعتبارها صائبة، تدعو الضرورة الى فهم اعمق للتحويلات التي كانت تحدث في الاقتصاد العالمي منذ السنين البواكر للحرب الباردة؛ ذلك انه بالرغم من ان التجارة والرفاهية العالميتين عرضة لبعض الاضطرابات غير الاعتيادية (ولا سيما في السبعينات) فمن الممكن تشخيص بعض الاتجاهات الاساسية طويلة المدى والتي

بدا مرجحاً لها أن تعمل على تشكيل انماط السياسة العالمية في المستقبل المنظور.

وكما هو حال الفترات المبكرة التي غطاها الكتاب، لا نتوخى في هذا الفصل الدقة المطلقة من الاحصائيات الاقتصادية المقارنة المتوفرة بهذا الشأن. اذ اوضحت الزيادة الحاصلة في عدد خبراء الاحصاء المحترفين الذين وظفتهم الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك التطوير الحاصل في تقنيات أكثر تعقيداً منذ أيام «قاموس الاحصاء» لـ (ماهلول)، صعوبة مهمة عقد مقارنات سليمة. والحق انه قد تعاورت بضعة عوامل الشك منها: نفور المجتمعات «المنغلقة» من نشر ارقام نشاطاتها، وتباين طرائق الدول في قياس معدلات الدخل والانتاج، وكذلك تذبذب اسعار التبادل (وخاصة بعد قرارات ما بعد عام ١٩٧١ بالتخلي عن قاعدة الذهب في التبادل)، فألقت ظلالاً من الشك على صحة أية سلسلة من البيانات الاقتصادية.

ان أهم واول سمة هي ما وصفها بايروش حقاً بـ «نسبة نمو غير مسبوق في الانتاج الصناعي العالمي» في العقود التي تلت الحرب الكونية الثانية. اذ بلغت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٥ ٦٪ سنوياً (أي ٤٪ من الدخل الفردي)، وكان معدل الزيادة حتى في فترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٠ هو ٢,٤٪ سنوياً، وهو رقم كبير جداً بالمعايير التاريخية. وجاءت ارقام روستوف عن «الانتاج الصناعي العالمي» لتؤكد صحة حسابات بايروش عن «الانتاج الصناعي العالمي» - مقدماً تبريراً لهذا الارتفاع المذهل (انظر الجدول (٣٩)).

الجدول ٣٩: الانتاج الصناعي العالمي (١٨٣٠-١٩٨٠)

(١٩٠٠ = ١٠٠)

الانتاج الاجمالي	نسبة النمو السنوي	
١٨٣٠	٣٤,١	(٠,٨)
١٨٦٠	٤١,٨	٠,٧
١٨٨٠	٥٩,٤	١,٨
١٩٠٠	١٠٠,٠	٢,٦
١٩١٣	١٧٢,٤	٤,٣
١٩٢٨	٢٥٠,٨	٢,٥
١٩٣٨	٣١١,٤	٢,٢
١٩٥٣	٥٦٧,٧	٤,١
١٩٦٣	٩٥٠,١	٥,٣
١٩٧٣	١٧٣٠,٦	٦,٢
١٩٨٠	٣٠٤١,٦	٢,٤

وهكذا صحت ملاحظة بايروش عن «ان الانتاج العالمي المتراكم بين ١٩٥٣-١٩٧٣ يقابل في حجمه نظيره للقرن ونصف القرن الفاصلين بين ١٩٥٣ و ١٨٠٠». لقد ساهمت جملة من العناصر في احداث هذا التغير المثير: نهوض الاقتصاديات التي دمرتها الحرب من كبوتها، وظهور تقنيات جديدة، والانتقال المطرد من الزراعة نحو الصناعة، اضافة الى تعبئة الموارد المحلية ضمن «اقتصاديات مخططة»، وانتشار التصنيع في العالم الثالث.

كما تنامي حجم التجارة العالمية لحد مدهش بعد عام ١٩٤٥ ولنفس
الاسباب تقريباً، مقارنة مع الانخفاضات الحاصلة في فترة الحربين العالميتين:

الجدول ٤٠: حجم التجارة العالمية (١٨٥٠ - ١٩٧١)

(١٩١٣ = ١٠٠)

١٨٥٠	١٠,٠١	١٩٣٨	١٠٣
١٨٩٦ - ١٩٠٠	٥٧,٠	١٩٤٨	١٠٣
١٩١٣	<u>١٠٠,٠</u>	١٩٥٣	١٤٢
١٩٢١ - ١٩٢٥	٨٢	١٩٦٣	٢٦٩
١٩٣٠	١١٣	١٩٦٨	٤٠٧
١٩٣١ - ١٩٣٥	٩٣	١٩٧١	٥٢٠

غير أن الشيء الأكثر تشجيعاً حسبما أشار اليه آشورث أن التجارة العالمية
في البضائع المصنعة قد تخطت بحلول عام ١٩٥٧ ولأول مرة تجارة السلع
الاساسية وهو تجسيد لحقيقة أن الزيادة الحاصلة في اجمالي الانتاج التصنيعي في
هذه العقود كانت أكبر بكثير من الزيادات المتحققة في انتاج السلع الزراعية
والمعادن (راجع الجدول ٤١)

الجدول ٤١ : الزيادات في الانتاج العالمي بالنسبة المئوية (١٩٤٨ - ١٩٦٨)

١٩٤٨ - ١٩٥٨ ١٩٥٨ - ١٩٦٨

السلع الزراعية	٣٢٪	٣٠٪
المعادن	٤٠٪	٥٨٪
المصنوعات	٦٠٪	١٠٠٪

وربما أمكن تبرير هذا الفرق لدرجة ما بالنظر الى الزيادات الكبيرة في النشاط الصناعي والتجاري فيما بين البلدان الصناعية المتقدمة (لا سيما بلدان السوق الأوروبية المشتركة)؛ بيد أن الطلب المتزايد على المنتجات الأساسية ونشوء بدايات التصنيع لدى عدد متعاظم من بلدان العالم الثالث عني ان اقتصاديات معظم البلدان الأخيرة أخذت بالنمو في هذه العقود بوتيرة أسرع مما كانت عليه في أي وقت في القرن العشرين. وعلى الرغم من الضرر الذي لحقته الامبريالية الغربية بالعديد من المجتمعات في اجزاء أخرى من العالم، ظهر أن الصادرات والنمو الاقتصادي العام لهذه المجتمعات ينتعشان أكثر حين تدخل الأمم الصناعية حقبة أكثر ازدهاراً. فاستناداً الى قول فورمان - بيك، نمت البلدان الأقل تطوراً بسرعة خلال القرن التاسع عشر عندما توسعت الاقتصاديات «المفتوحة» كالاقتصاد البريطاني بعجالة وهي أكثر من تضرر عندما اصاب الكساد العالم الصناعي خلال الثلاثينيات. وشهدت معدلات نمو أسرع ايضاً في الخمسينات والستينات لان البلدان المتقدمة كانت في طور ازدهار، والطلب على المواد الخام في ازدياد، والتصنيع في مرحلة انتشار. ووضح بايروش

أن حصة العالم الثالث من الانتاج التصنيعي العالمي قد قفزت من اقل (٦,٥٪) سنة ١٩٥٣ الى ٨,٥٪ (١٩٦٣)، و ٩,٩٪ (١٩٧٣)، ومن ثم الى ١٢,٠٪ (١٩٨٠). وتشير تقديرات وكالة المخابرات المركزية ان حصة البلدان الاقل تطوراً من « اجمالي الانتاج العالمي » قد ازدادت ايضاً من ١١,١٪ (١٩٦٠) الى ١٢,٣٪ (١٩٧٠) وإلى ١٤,٨٪ (١٩٨٠).

واذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد سكان العالم الثالث فان حصتهم من الانتاج العالمي لا تزال منخفضة جداً - وفاقتهم جلية للعيان. اذ كان اجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد في البلدان الصناعية ١٠,٦٦٠ دولار عام ١٩٨٠، ولكنه كان ١,٥٨٠ دولار فقط لدى فرد البلدان متوسطة الدخل كالبرازيل، بل هو ٢٥٠ دولار فقط لدى فرد افقر بلدان العالم كزائير. أما بالنسبة لحقيقة ان نسبة الانتاج والتصنيع العالميين آخذة بالازدياد «بشكل عام» فان هذه الزيادة لا تتوزع بالتساوي على جميع البلدان الاقل تطوراً. كما أن التباينات في حظوظ الثروة بين بعض البلدان الاستوائية كانت مذهلة حتى حين انسحب المستعمرون - مثلما كان وضعها في حالات عديدة قبل حلول العهد الامبريالي. وازداد حالها سوءاً بفعل انماط الطلب غير المتكافئة على المنتجات، وتباين مستويات المعونة التي سعى كل منها الى تأمينها، وكذلك نتيجة لتطرف المناخ، وتأثير القوى الاقتصادية الخارجة عن سيطرتها وتأثير الجفاف الذي دام بضعة اعوام. كما ادت الحروب الاهلية ونشاطات العصابات أو التوطين الاجباري للفلاحين الى خفض مستويات التجارة والانتاج الزراعي. وكان من الممكن ان تتوقف عجلة اقتصاد وحيد الانتاج لو انخفضت الاسعار العالمية للقول السوداني أو القصدير. وعنى ارتفاع معدلات الفائدة أو صعود قيمة الدولار الامريكي ضربة موجهة. وفاقمت الزيادات السكانية الحلزونية التي نشأت بفضل النجاح الطبي الغربي في مكافحة الامراض من الضغط على مخازن الاغذية وهددت بمحو أي زيادات في

اجمالي الدخل القومي. ومن الناحية الثانية هناك دول انطلقت في «الثورة الخضراء» داعمة الانتاج الزراعي بتقنيات تحسينية وسلالات جديدة من النباتات. وفضلاً عن ذلك عملت الاموال التي جنتها البلدان المحظوظة بنفطها في السبعينات على نقل العوائد الى جيب فئة اقتصادية اخرى، بالرغم من أن بلدان الاوبك الاقل تطوراً قد عانت من انخفاض اسعار النفط في مطلع الثمانينات. وأخيراً برزت ظاهرة تعتبر من أهم التطورات على الاطلاق وهي ما دعاه روزكرانس «الدول التجارية» - كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا، التي أخذت تحاكي اليابان، والمانيا الغربية، وسويسرا في صفقاتها التجارية ونزوعها الى انتاج المصنوعات التصنيعية وضخها الى الاسواق العالمية.

ويدل هذا التفاوت بين الامم الاقل تطوراً على السمة الرئيسية الأخرى للتغير الاقتصادي المثير - انه النمو الاقتصادي المتباين لدى امم المعمورة المختلفة، والذي ينطبق على القوى الصناعية الكبرى مثلما ينطبق على البلدان الاصغر. ان هذا الاتجاه ليستحق منا احاطته بشيء من التفصيل حول كيفية تأثيره على الدول الكبرى في هذه العقود نظراً لانه خلق أكبر تأثير على توازن القوى العالمي.

ليس ثمة شك في أن التحول الاقتصادي الياباني بعد عام ١٩٤٥ قد قدم أكثر الامثلة اثارة عن التحديث المدعوم في هذه العقود، الذي اتاح لها أن تتخطى جميع البلدان «المتقدمة» تقريباً لتغدو منافساً تجارياً وتكنولوجياً، وعارضاً نموذجاً يحتذى به «للدول التجارية» الآسيوية الأخرى. والواقع ان اليابان قد ابرزت نفسها قبل قرن تقريباً حين اضحت أول بلد آسيوي يقتفي خطوات الغرب على الاصعدة الاقتصادية والعسكرية والامبريالية. وحازت بنية تحتية قابلة للاعمار وزودتها بالموهوبين والعلماء على الرغم من التدمير الكبير الذي أصابها في حرب ١٩٣٧ - ١٩٤٥ وتعرضها للعزلة عن الاسواق العالمية، كما

امتازت بشعبها المتلاحم الذي عقد العزم على تطوير نفسه وتكريس جهوده للنشاطات التجارية السلمية. بيد أن اليابان امست عدة اعوام بعد ١٩٤٥ مغلوبة على أمرها وأقليماً يريزح تحت نير الاحتلال، معتمداً على المعونة الامريكية. وما أن حل عام ١٩٥٠ حتى تبدل التيار لدرجة مثيرة للسخرية نظراً للانفاق الامريكي المرهق على الحرب الكورية، وهو ما حفز نشاط الشركات اليابانية المصدرة للشرق. فشركة تويوتا مثلاً أحاق بها خطر الانهيار الى أن أنقذتها طلبية وزارة الدفاع الامريكية على مركباتها؛ ونفس الشيء تقريباً حصل مع كثير من الشركات الاخرى.

من المؤكد أن وراء (المعجزة اليابانية) أكثر من مجرد حافز الانفاق الامريكي خلال الحرب الكورية أو مرة اخرى خلال حرب فيتنام وأن المسعى لشرح كيف استطاعت اليابان نقل نفسها وكيف استطاع الآخرون محاكاة نجاحها قد تحول بحد ذاته الى صورة مصغرة للنمو الصناعي. ان أحد الاسباب الرئيسية لهذا التحول هو الايمان الياباني المتعصب لتحقيق اعلى مستويات السيطرة النوعية، واستعارتها وتحسينها تدابير ادارية معقدة واساليب انتاج غربية. وقد استفادت من التوجه العالمي نحو مستويات التعليم الجامعي الصارمة وعالية المستوى، ومن امتلاكها لاعداد هائلة من المهندسين، وخبراء الالكترونيات، وكذلك وجود ورش قليلة ولكن نشيطة مثل ورشة زيباتسو العملاقة. وتجلت الروح الاجتماعية الى جانب العمل الشاق والولاء للشركة، والحاجة الى تسوية خلافات الادارة مع العمال من خلال سياسة تمزج بين المصالحة والاذعان. واحتاج النشاط الاقتصادي الى مقادير ضخمة من رأس المال وكان له ما اراد جزئياً من خلال سياسة الانفاق الدفاعي القليل لبلد تفتياً بظلال الخيمة الاستراتيجية الامريكية، وأكثر من هذا من خلال السياسات المالية والضريبية التي شجعت الادخار الشخصي الى درجة كبيرة، لكن فيما بعد توظيفه لاغراض

استثمارية. وانتفعت اليابان من جهد وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية التي لعبت دوراً لا يستهان به في «رعاية صناعات وتطورات تكنولوجية جديدة في عين وقت سعيها الى ابطال الصناعات الشائخة والعتيقة». فكل هذا مختلف تماماً عن الاسلوب الامريكي الحر.

واذن ليس هناك من شك في درجة تقدم اليابان اقتصادياً مهما كانت جملة الايضاحات الايجابية والسلبية بهذا المضمار - وميل نفر من الخبراء الى تشخيص اسباب ثقافية ومتعلقة بطبيعة جنسهم البشري، ناهيك عن «العامل الاضافي» المتمثل بالثقة بالنفس وقوة الارادة لدى شعب شعر بأن ساعته قد ازفت. فتنامى معدل انتاجه القومي بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ بنسبة ١٠,٥٪ سنوياً، وهو رقم يفوق بكثير انتاج أية دولة صناعية أخرى، وحتى ازمة النفط (١٩٧٣ - ١٩٧٤) بما وجهته من ضربة قاسية للتوسع العالمي لم تحل دون تنامي معدل الانتاج الياباني في السنين اللاحقة وبقائه أكبر بمقدار ضعفي انتاج منافسيها الكبار. وكانت سلسلة منتوجاتها التي غدت بها المنتج العالمي المهيمن مذهلة - الكاميرات، وادوات المطبخ، والمواد الكهربائية، والآلات الموسيقية، والدراجات، والقائمة تطول أكثر. كما افلحت الصناعة اليابانية في تحدي صناعة الساعات السويسرية، وتفوقت على صناعة البصريات الالمانية، وبزت صناعة السيارات الامريكية والبريطانية. وضاهت صناعاتها الفولاذية الحديثة في السبعينات صناعات الفولاذ الامريكية. وكان التحول في صناعة سياراتها أكثر اثارة - اذ ارتفعت حصتها بين ١٩٦٠ - ١٩٨٤ من انتاج السيارات العالمي من ١٪ الى ٢٣٪ - وقامت بالتالي بتصدير السيارات والجرارات اليابانية بالملايين الى جميع ارجاء البسيطة. وتحول البلد بوتيرة متسارعة من انتاج المنتوجات التكنولوجية البسيطة الى المعقدة منها - الكمبيوترات، ومعدات الاتصالات البعيدة، والفضاء، والروبوتات، والتكنولوجيا الاحيائية. كما ازداد فائضها التجاري باستمرار - فتحولت الى

عملاق مالي اضافة الى كونها عملاقاً صناعياً - وتضخمت حصتها في الانتاج والسوق العالميين. وقد كان انتاجها القومي الاجمالي يوم اسدل الستار على احتلال الحلفاء سنة ١٩٥٢ أكثر بقليل من ثلث انتاج فرنسا أو المملكة المتحدة. ولكنه أضحى في نهاية السبعينات بحجم انتاج المملكة المتحدة وفرنسا «سوية» وأكثر من نصف انتاج امريكا. وفي غضون فترة جيل واحد ارتفعت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي واجمالي الانتاج القومي من حوالي ٢ - ٣٪ الى ما يناهز ١٠٪ - من دون توقف.

واذا ما وضعنا أية قوة كبرى لمقارنتها مع اليابان لبدت هامشية. ومع ذلك لم يكن غير حفة مراقبين قليلين اتخذوا الامر بجدية حين شرعت جمهورية الصين الشعبية بتثبيت اركانها في سني ما بعد تأسيسها عام ١٩٤٩. وربما عكس هذا من ناحية جزئية القلق من «الخطر الاصفر» مادام العملاق النائم في الشرق سيغدو قوة كبرى في الشؤون العالمية حالما يعبىء نفوسه البالغين ٨٠٠ مليون نسمة لاهداف قومية. والاكثر أهمية هو الدور البارز «والعدائي» الذي تبنته جمهورية الصين الشعبية تجاه القوى الاجنبية منذ ظهورها على المسرح الدولي تقريباً، حتى ان بدا ذلك رد فعل ارعن لمحاولات تطويقها. وكان ما جعلها أكثر اهمية من اليابان الحذرة الوديعة واعصى على الفهم بالنسبة لنشاطها في الشؤون الدولية هو: الاصطدام بالولايات المتحدة بشأن كوريا وكومي، وتحركها صوب التبت؛ والنزاعات الحدودية مع الهند؛ والقطيعة اللدود مع الاتحاد السوفيتي، والمواجهات العسكرية في المناطق المتنازع عليها؛ والصراع الدموي مع فيتنام الشمالية؛ والنبرة الهجومية عموماً للدعاية الصينية (وخاصة في عهد ماو) وانتقادها للامبريالية الغربية و «الهيمنة الروسية» وكذلك تشجيعها لحركات التحرر الشعبي عبر الكون. ولما كانت الصين ببساطة تمتلك ربع سكان المعمورة، لا بد أن يحسب حساب ميلها السياسي الى اتجاه أو آخر.

ومع ذلك، لو قمنا بتقييم الصين بمقياس اقتصادي دقيق لوجدناها مثلاً للتخلف الاقتصادي. ففي عام ١٩٥٣ كانت مسؤولة عن ٣, ٢٪ فقط من الانتاج التصنيعي العالمي ولديها «امكانات صناعية اجمالية» تساوي ٧١٪ من امكانات بريطانيا في عام ١٩٠٠! وأما نفوسها الذين تقفز اعدادهم عشرات الملايين كل سنة فأغلبيتهم الطاغية فلاحون فقراء منخفضو الانتاج القومي للفرد الواحد لحد مرعب. كما أن التمزق الذي سببه سادة الحرب والغزو الياباني ومن ثم الحرب الاهلية في نهاية الاربعينات لم يتوقف حين انتقلت الكوميونات الفلاحية من مالكيها بعد عام ١٩٤٩. ومع ذلك لم تكن الآفاق الاقتصادية يائسة تماماً. اذ امتلكت الصين بنية تحتية لا بأس بها من الطرق والسكك الحديد، وكانت صناعاتها النسيجية طيبة، وازدهرت مدنها وموانئها مراكز لعقد الصفقات التجارية، أما منطقة منشوريا على وجه الخصوص فقد طورتها اليابان في الثلاثينات. فالشيء الذي كان البلد بحاجة اليه اذا اريد له الانطلاق الصناعي هو فترة طويلة من الاستقرار وتدفق هائل لرأس المال. وقد تحقق كلا الشرطين لدرجة ما في الخمسينات - بسبب هيمنة الحزب الشيوعي وتدفق المعونة الروسية ومالت الخطة الخمسية لعام ١٩٥٣ الى محاكاة اولويات ستالين بتطوير الصناعة الثقيلة وزيادة انتاج الفولاذ والحديد والفحم. فتضاعف الانتاج الصناعي بحلول عام ١٩٥٧. ومن الناحية الأخرى، كان مقدار رأس المال الموفر للاستثمار الصناعي سواء المستحصل محلياً أم المقترض من الاتحاد السوفيتي، غير كاف مطلقاً لبلد له احتياجات كاحتياجات الصين - حتى اذا جاءت القطيعة الصينية - السوفيتية، تعرضت المعونة المالية والفنية الروسية الى انقطاع مفاجيء. بالاضافة لهذا تعرضت التنمية في الصين الى هبوط انكى بفعل قرارات ماو السخيفة بتحقيق «طفرة عظيمة الى الامام» عن طريق تشجيع اقامة مصانع فولاذ بحجم الاكواخ، وكذلك حملة «الثورة الثقافية» (التي اثارت سخط الخبراء الفنيين، والمدراء، والاقتصاديين المدربين). وأخيراً، عنت دبلوماسية المواجهة الصينية

وصداماتها العسكرية مع جميع جاراتها تقريباً في الخمسينات والستينات أن نسبة عظمى من مصادر البلد الشحيحة قد خصصت للقوات المسلحة.

على أن حقبة الثورة الثقافية لم تكن سيئة بجميع المقاييس الاقتصادية؛ إذ أكدت في الأقل على أهمية المناطق الريفية، وحفزت الصناعات صغيرة النطاق إضافة إلى تحسين تقنيات الزراعة، وأتت بالخدمات الاجتماعية والعناية الطبية إلى القرى ومع هذا لم يتسن تحقيق مزيد من الانتاج القومي الا من خلال مزيد من التصنيع، وتطوير البنية التحتية، والاضطلاع باستثمارات بعيدة المدى - وكل هذا نال عوناً بعد خفوت أصوات الثورة الثقافية وتنامي التجارة مع الولايات المتحدة، واليابان، والاقتصاديات الأخرى المتقدمة. وقد استغلت مصادر الصين من الفحم والنفط بسرعة مثلما كان الامر مع مناجمها المعدنية الوفيرة. وبز انتاجها من الفولاذ لسنة ١٩٨٠ البالغ (٣٧) مليون طن انتاج بريطانيا وفرنسا، وامسى استهلاكها من الطاقة من المصادر الحديثة ضعف استهلاك أي من الدول الأوروبية الرائدة. كما آلت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي في ذلك التاريخ إلى الارتفاع إلى ٥,٠٪ (إذ كانت ٣,٩٪ في عام ١٩٧٣)، وتفوقت على حصة ألمانيا الغربية. ولم يأت هذا التقدم في النمو من دون نشوء مشاكل. فقد اضطرت قيادة الحزب إلى إعادة تعديل الاهداف من أجل تحقيق «التحديثات الأربعة» للبلد؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ما ان تورد الإحصائيات مقدار الثروة أو الانتاج بالنسبة للفرد الواحد، حتى ينفضح التخلف الاقتصادي مرة أخرى. وبالرغم من كل مواطن القصور هذه، اتضح بمرور الزمن أن العملاق الآسيوي قد دخل أخيراً طور الحركة والتصميم على بناء أرضية اقتصادية جديدة بدوره المأمول باعتباره قوة عظمى.

أما المنطقة الخامسة التي شخصها نيكسون في كلمته لعام ١٩٧١ فهي «أوروبا الغربية»، التي هي من المؤكد تعبير جغرافي أكثر من كونها قوة معينة

كالصين والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة. ويعني حتى هذا المصطلح بحد ذاته معاني مختلفة للشعوب المختلفة - اذ يمكن ان يشير الى جميع البلدان الخارجة عن النطاق الذي تسيطر عليه روسيا (ولذلك فهو يضم اسكندنافيا، واليونان، وتركيا)، أو لعله يمثل السوق الاوروبية المشتركة الاصلية (أو الموسعة)، التي امتلكت أخيراً اطاراً مؤسسياً، أو قد يستخدم بمثابة اختصار لحفنة الدول العظمى سابقاً (بريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وإيطاليا) التي ينبغي أن تستشيرها وزارة الخارجية الامريكية مثلاً قبل ان تسرع الأخيرة بسياسة جديدة تجاه روسيا أو الشرق الاوسط. وحتى هذا لم يستنفد احتمالات الاختلاط في الدلالة، ذلك ان بريطانيا في معظم هذه الفترة اعتبرت أن «اوروبا» تبدأ من الجانب الآخر من القنال الانجليزي، وفضلاً عن ذلك هناك العديد من التوحيدين الاوروبيين (ناهيك عن الوطنيين الالمان) الذين اعتبروا تقسيم القارة لما بعد عام ١٩٤٥ مجرد حالة مؤقتة، يلحقها مستقبلاً انضمام بلدان كلا الطرفين في اتحاد ما أكبر. ولذلك، فمن الصعب استخدام مصطلح «اوروبا» من الناحيتين السياسية والدستورية أو حتى «اوروبا الغربية» بسياق غير مجازي، أو مفهوم جغرافي حضاري خاطيء.

وعلى أية حال هناك على الصعيد الاقتصادي تماثل اساسي فيما جرى في اوروبا في هذه السنين. واسطع سمة له هي «مستوى عال وراسخ من النمو الاقتصادي». اذ عادت معظم البلدان في عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ الى مستويات انتاجها لما قبل الحرب، وتخطت بعضها (وخاصة تلك التي كانت محايدة في الحرب) مستويات ما قبل الحرب. بل وشهدت الاعوام التالية واحداً بعد آخر انتاجاً تصنيعياً آخذاً بالازدياد، وكذلك مستويات عالية من الناحية التاريخية من الدخل المنفق اضافة الى رأس المال المستثمر. فباتت النتيجة تحول الى اسرع منطقة متنامية في العالم باستثناء اليابان. اذ ارتفع الانتاج القومي الاوروبي بين

(١٩٥٠ - ١٩٧٠) بمعدل يناهز ٥,٥٪ سنوياً و ٤,٤٪ للفرد الواحد، مقارنة بمعدلي الانتاج العالمي: ٥,٠٪ و ٣٪ على التوالي. وازداد الانتاج الصناعي بنسبة ٧,١٪ وهي أعلى من نسبة الانتاج الصناعي العالمي البالغة ٥,٩٪ وهكذا صار معدل الانتاج القومي للفرد الواحد في اوروبا فيما بعد حوالي مرتين ونصف ما كان عليه عام ١٩٥٠، ومن المهم أن نشير ان هذا التحول قد حصل في جميع انحاء القارة - في قلب اوروبا الصناعي في شمالي الغرب، وفي اراضي حوض البحر المتوسط، وكذلك في اوروبا الشرقية، وحتى الاقتصاد البريطاني الخامل نما في هذه الفترة بسرعة أكبر مما نما لعقود عدة. واذن ليس من المدهش ان مكانة اوروبا النسبية في الاقتصاد العالمي التي انحطت منذ مطلع القرن قد أخذت بالصعود. اذ قفزت حصتها من الانتاج العالمي من البضائع والخدمات في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٧٠) من ٣٧ الى ٤١٪، بينما كانت الزيادة على صعيد الانتاج الصناعي اعلى: من ٣٩ الى ٤٨٪. وكشفت ارقام وكالة المخابرات المركزية أن السوق الاوروبية المشتركة قد حازت في عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ على حصة من الانتاج العالمي أكبر من حصة الولايات المتحدة، وبلغت ضعف حصة الاتحاد السوفيتي.

ولذا يتضح أن أسباب نهضة اوروبا الاقتصادية ليست مفاجئة مطلقاً. اذ كتب على معظم انحاء اوروبا ان تعاني لفترة طويلة جداً من الغزوات، والاقتتال طويل الامد، والاحتلال الاجنبي، وقصف المدن، والمصانع، والطرق، والسكك الحديدية، وشحة الغذاء والمواد الاولية نتيجة للحصار، واستدعاء ملايين من رجالها للخدمة العسكرية ونفوق ملايين من حيواناتها. وحتى قبل تورطها بالقتال تعرضت تنميتها الاقتصادية «الطبيعية» الى العراقيل. اذ قطعت القيود التعريفاتية الباهظة المجهزين عن اسواقهم. وابقت الاعانات الحكومية على الشركات والمقاولين غير الكفوئين بعيدين عن المنافسة الخارجية كما رصدت

مقادير هائلة من الدخل القومي للاتفاق التسليحي بدلاً من المشاريع التجارية . وهكذا كان النمو الاقتصادي الاوروبي مستحيلاً في هذا الجو من الحصار والاكتفاء الذاتي ، وجني الفوائد عن طريق اىذاء الآخرين . أما الآن بعد عام ١٩٤٥ ، لم يوجد «اوريون جدد» مثل مونت ، وسباك ، وهولشتين فحسب الذين صمموا على خلق بنى اقتصادية تتفادى الوقوع في اخطاء الماضي ، بل وهناك الولايات المتحدة المحسن المعوان الراغبة بتقديم الاموال الى اوروبا (من خلال خطة مارشال وبرامج المعونة) على اعتبار ان هذا مشروع تعاوني .

وهكذا تسنى الآن تصحيح الاختلالات التي عانت منها قارة تضررت مصادرها الاقتصادية وأسيء استخدامها بفعل الحرب . ونشأ تصميم على بناء «قارة جديدة» في كلا جزئيهما الشرقي والغربي ، مع رغبة عارمة بالاستفادة من دروس حماقات الثلاثينيات . وجاء تخطيط الدولة سواء الذي وضعه كينز أم خبراء المجموعة الاشتراكية بدفعة قوية للسير في تنفيذ هذه الرغبة بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ؛ وقد جعل انهيار البنى القديمة من التحديث مهمة سهلة . ولم تكثف الولايات المتحدة باعطاء مليارات الدولارات بموجب خطة مارشال ، بل ووفرت ايضاً مظلة دفاعية تفيء الى ظلها كل دول اوروبا . (نعم أن كلاً من بريطانيا وفرنسا قد أنفقتا بسخاء على النشاط الدفاعي اثناء الحرب الكورية وفي فترة ما قبل تخليهما عن مستعمراتهما - لكنهما اضطرتا مع جاراتهما الى تخصيص الكثير من مواردهما القومية الشحيحة للتسلح لعدم توفر الحماية من الولايات المتحدة) . واتيح للشركات والافراد بسبب قلة القيود التجارية ان تزدهر نشاطاتها في اسواق أكبر . وقد حصل هذا فعلاً لا سيما ان التجارة «فيما بين» البلدان المتطورة (وهي في هذه الحالة بلدان اوروبا نفسها) أكثر رواجاً من التجارة في اماكن أخرى دائماً ، والسبب ببساطة هو أن الطلب المتبادل كان اعظم . واذا كانت التجارة «الخارجية» لاوروبا قد تضخمت اسرع من

سواها في هذه العقود، فذلك يعزى بشكل رئيسي الى ان كثيراً من عمليات البيع والشراء كانت تجري فيما بين الدول المتجاورة. فازداد الدخل القومي للفرد الواحد في فترة جيل واحد بعد عام ١٩٥٠ بنسبة تعادل زيادته خلال قرن ونصف قبل ذلك التاريخ! والحق أن سرعة هذا التغير الاقتصادي - الاجتماعي كانت مذهلة: ذلك أن نسبة نفوس المانيا الغربية المشتغلين بالزراعة والصيد وقطع الاخشاب قد هبطت من ٢٤,٦٪ سنة ١٩٥٠ الى ٧,٥٪ سنة ١٩٧٣، وفي فرنسا من ٢٨,٢٪ الى ١٢,٢٪ في عين الفترة (والى ٨,٨٪ في عام ١٩٨٠). وانتعش مقدار الدخل المنفق مع انتشار الصناعة؛ فقفز الدخل القومي للفرد الواحد في المانيا من ٣٢٠ دولار سنة ١٩٤٩ الى ٩,١٣١ دولار سنة ١٩٧٨، وفي ايطاليا من ٦٣٨ دولار عام ١٩٦٠ الى ٥,١٤٢ دولار عام ١٩٧٩. كما ارتفع عدد السيارات التي بجعبة كل ألف فرد من ٦,٣ في المانيا الغربية (١٩٤٨) الى ٢٢٧ (١٩٧٠)، وفي فرنسا من ٢٣٧ الى ٢٥٢ سيارة. فكيفما يحسبها المرء يجد أن الدليل ساطع على التقدم الاقتصادي بالرغم من وجود بعض الفروقات الاقليمية.

ويتجلى هذا الارتفاع أكثر اذا أتينا على ذكر جنوب الالب الذي بالغ الصحفيون في وصفه فأسموه «معجزة ايطاليا»، حيث ارتفع اجمالي الانتاج القومي بعد عام ١٩٤٨ بسرعة تماثل ثلاثة اضعاف سرعته في سني الحرب؛ والواقع أن الاقتصاد الايطالي حتى آن اوان انخفاضه عام ١٩٦٣ نما بسرعة في هذه الفترة اعلى من أي بلد آخر باستثناء اليابان والمانيا الغربية وايطاليا هي الأخيرة في تسلسل الدول الاوروبية «الاربعة الكبار». وقد استطاعت المؤسسات التصنيعية الايطالية بعد انعتاقها من سخافات السياسات الاقتصادية الفاشية، واستعانيتها لدرجة عظيمة بالمعونة الامريكية ان تستفيد من اجور العمل الواطئة في البلد وسمعتها الطيبة في التصميم فدعمت صادراتها بسرعة مذهلة ولا سيما

ضمن اطار السوق المشتركة . وعوضت الطاقة الكهربائية والنفط المستورد بثمن زهيد عن نقص توريدات الفحم . وشكلت صناعة السيارات حافظاً كبيراً . ولما انتعشت مستويات الاستهلاك المحلي احتلت شركة فيات وهي المنتج المحلي لهذه السيارة، موقعاً لم يشهد له منافساً لسنين طويلة في السوق المحلي فمثل قاعدة قوية لانطلاق صادراتها الى شمال الالب . وانضمت مصنوعات التقليدية كالاحذية والملابس الى قائمة المتوجات الجديدة، ففاقت مبيعات الثلاجات الايطالية أية مبيعات مناظرة لها في اوروبا في الستينات . بيد أن هذه ليست بقصة نجاح تام . فال فجوة بين الشمال والجنوب لدى ايطاليا اصبحت علامة فارقة مزمنة . أما الاوضاع الاجتماعية سواء في المدن الداخلية أم في المناطق الريفية الافقر فكانت أسوأ بكثير مما هو في اوروبا الشمالية . وما اساء الامر ان انعدام الاستقرار الحكومي والعجز العام الرهيب قد تفاعلا مع تضخم أكثر من الحد المعقول ، فأثر على قيمة الليرة واطلق اشارة عن ان هذا النهوض الاقتصادي مجرد نهوض هش . واذا ما أجرينا مقارنة في الدخل او التصنيع بين بلدان اوروبا فلن تحظى ايطاليا بمكانة حسنة أمام جاراتها الاكثر تقدماً؛ واذا ما نظرنا الى نسب النمو فستبدو مكانة ايطاليا أفضل حالاً .

ومقابل ذلك كانت بريطانيا في عام ١٩٤٥ متقدمة أكثر على جاراتها في أقل تقدير على بلدان اوروبا الكبرى . ذلك أنها (شأن امريكا) لم تتضرر بفداحة في احداث الحرب فصار نهوضها من صدمة الحرب اسهل بكثير من نهوض الدول الأخرى التي قاست الاحتلال والتدمير . وللناحية النفسية كذلك دورها هنا ، فقد بدا لشعبها ان من الصعب الاعتقاد بالحاجة الى اصلاحات متطرفة في نظامها الاقتصادي الحالي نظراً لأنها لم تذق علقم الهزيمة ، وبقائها أحد «الثلاثة الكبار» في بوتسدام ، واستعادتها جميع ممتلكاتها الامبراطورية . وقد عملت الحرب على المحافظة على المؤسسات التقليدية كالاتحادات التجارية ونظام الخدمة المدنية ،

والجامعات العريقة، فوفرت عليها عناء تصميم بنى جديدة. ولم يدخل حيز التنفيذ العملي أية ممارسات اقتصادية عملية جذرية أو «أركان» جديدة لآلية التنفيذ بالرغم من انطلاق حكومة العمال (١٩٤٥ - ١٩٥١) بتطبيق خططها من أجل إقامة «دولة رفاهية». وواصلت بريطانيا لثقتها حتى الآن بمكانتها المتميزة في العالم، اعتمادها على أسواقها المستعمراتية الخاصة بها، وأجهدت نفسها هباء في المحافظة على فرق الاسترليني، واهتمت بحامياتها فيما وراء البحار (وهي عبء ثقل الوطأة على عملتها) حتى أصابها الفشل في الانضمام الى الحركات المبكرة الرامية نحو تحقيق الوحدة الأوروبية، وكانت قد انفقت على الامور الدفاعية أكثر من باقي قوى الناتو عدا الولايات المتحدة نفسها.

نال موقع بريطانيا الدولي والاقتصادي الهش غطاءً جزئياً في مطلع سني ما بعد عام ١٩٤٥ بسبب الضعف الاكبر الذي عانت منه الدول الأخرى، وانسحابها الحكيم من الهند وفلسطين، والارتفاع قصير الامد في معدل الصادرات، وكذلك محافظتها على امبراطوريتها في الشرق الاوسط وافريقيا. ثم جاء اذلال السويس عام ١٩٥٦ ليخلق صدمة مذهلة ذلك أنها لم تفضح ضعف الاسترليني وحسب بل وحقيقة ان بريطانيا عاجزة عن التصرف عسكرياً في العالم الثالث بوجه الرفض الامريكي. ومع ذلك يمكن الجدال أن حقائق الانحطاط لا تزال محجوبة عن الانظار - ففي الشؤون الدفاعية، أوحى سياسة ما بعد عام ١٩٥٧ المستندة الى الردع النووي وهي الأقل تكلفة من القوات التقليدية الكبيرة، أن بريطانيا لا تزال تتبوأ مكانة القوة العظمى؛ ومن الناحية الاقتصادية تمسكت بريطانيا بحقيقة مساهمتها في الازدهار الشامل الذي شهدته القارة في الخمسينات والستينات. وإذا كانت نسبة نموها هي الأقل ضمن اوروبا فهي مع ذلك خير من التوسع الذي نزعت اليه في العقود المنصرمة وذلك ما أتاح لماكميلان أن يقول للناخبين البريطانيين: «لم نتمتع سابقاً بمثل هذا الرخاء

مطلقاً» ورجعة الى معايير الدخل المنفق أو أعداد غسالات الملابس والسيارات لاتضح لنا أن هذا القول صحيح تاريخياً.

واذا ما كان معيارنا التقدم الاسرع الذي تحقق في الاماكن الاخرى لبلد البلد مصاباً بما أطلق عليه الالمان بفظاظه «العلة البريطانية» - واعراضها مزيج من نظام الاتحادات التجارية المتناحرة، وسوء الادارة، والسياسات الارتجالية الحكومية، اضافة الى المواقف السلبية الموروثة أزاء العمل الشاق وتبني المقاولات. وكان الذي حصل أن الرفاهية الجديدة قد أحدثت ثورة عارمة في استيراد المنتجات الاوروبية الاحسن تصميماً والبضائع الآسيوية الارخص سعراً، فخلقت ضائقة عسيرة في ميزان المدفوعات، وقذفت بالاسترليني في أزمة خانقة، وخفضت قيمته فغذت التضخم وانفتح السبيل أمام طلبات بزيادة الاجور، فلجأت الحكومة البريطانية في اوقات مختلفة الى تحديد الاسعار وسن القرارات التي تنظم زيادة الاجور وكذلك تخفيض حجم العملة المتداولة، وكل هذا من أجل الحد من التضخم وخلق الظروف المناسبة لنمو مطرد. لكنها لم تؤت ثمارها لفترة طويلة الا نادراً. فقد تخلفت صناعة السيارات البريطانية وراء منافساتها الاجنبية، وآلت صناعة بناء السفن الى الاتكال كلية تقريباً على طلبات الادميرالية، ووجدت الشركات المنتجة للمواد الكهربائية والدراجات البخارية انها اضعف من الاستمرار في المنافسة. على أن بعض الشركات كانت استثناءات ملحوظة في هذا الصدد؛ وصمدت خدمات مدينة لندن المالية بقوة، وبقيت تجارة التجزئة ناشطة - لكن تأكل القاعدة الصناعية البريطانية كان رهيباً، ولم يمنحها دخولها للسوق المشتركة عام ١٩٧١ بالدواء المأمول لعلها: اذ تعرضت السوق البريطانية الى منافسة مستمرة في المنتجات المصنعة، مع ربط بريطانيا بسياسات الاسعار الباهظة التي انتهجتها السوق المشتركة. أما نفط الشمال فقد اتضح انه ليس هبة سماوية: نعم انه اتى على بريطانيا بعوائد ضخمة من العملة

الصعبة، غير أنه افضى الى رفع سعر الاسترليني وهو ما أضر بالصادرات الصناعية.

وتستقي من الاحصائيات الاقتصادية صورة لما أطلق عليه بايروش «تعجيل الانحطاط الصناعي في بريطانيا العظمى». اذ انحدرت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي من ٨,٦٪ عام ١٩٥٣ الى ٤,٠٪ عام ١٩٨٠. كما تراجعت حصتها من التجارة العالمية بسرعة من ١٩,٨٪ (١٩٥٥) الى ٨,٧٪ (١٩٦٧). وتختلف اجمالي انتاجها القومي الذي كان الثالث في العالم سنة ١٩٤٥، وراء نظيره الالماني الغربي ومن ثم وراء الانتاج الياباني، وحتى وراء انتاج فرنسا لاحقاً. كما انخفض معدل دخلها الفردي المنفق عن نظيره لدى جاراتها الاصغر والاغنى في اوروبا؛ وضحى في أواخر السبعينات اقرب الى دخل دول حوض البحر المتوسط منه الى دخل المانيا الغربية، وفرنسا. وان شئنا الحقيقة، فإن معظم هذا التقهقر في حصص بريطانيا (سواء من التجارة العالمية أم اجمالي الانتاج القومي العالمي) يعود الى حقيقة وجود ظروف فنية وتاريخية معينة اعطت البلد مقداراً لا يقدر من الثروة العالمية واتاحت لها فرصاً تجارية عظيمة في العقود المبكرة؛ أما الآن فقد زالت تلك الظروف الخاصة واستطاعت بلدان أخرى أن تستغل امكاناتها الذاتية في التصنيع، ولذا كان من الطبيعي أن يتزحزح موقع بريطانيا النسبي. واتجه الحال في مطلع الثمانينات الى التغطية عل هذا الانحدار فصارت بريطانيا تمتلك سادس أكبر اقتصاد في العالم مع قوات مسلحة ضخمة. واذا ما قورنت بعهد لويد جورج أو حتى ولاية كلمنت أتلي في ١٩٤٥ فهي الآن مجرد قوة اعتيادية متواضعة، لا قوة عظمى.

وفي الوقت الذي رسفت بريطانيا في الانحطاط النسبي كانت المانيا تحقق «معجزتها الاقتصادية». ويجدر التأكيد هنا ثانية على صيرورة هذا التطور «طبيعياً». اذ امتلكت الجمهورية الاتحادية حتى بعد شطرها عن أختها أكثر البنى

التحتية تقدماً في أوروبا، وتمتعت بمصادر داخلية ثرية (من الفحم الى مصانع الآلات)، مع وجود شعب فائق التعلم وعلى الخصوص في مجالات الهندسة، والادارة، والعلوم، وارتقى أكثر بفضل هجرة الكفاءات من الشرق. وكانت طاقاتها الاقتصادية قد قاربت النفاد في نصف القرن السابق أو أكثر بسبب متطلبات الماكينة الحربية الالمانية. أما الآن وبعد أن ركزت الطاقات الوطنية بشكل رئيسي لبلوغ النجاح التجاري، أضحت المسألة الوحيدة مدى هذا النهوض. وتحتم على الاعمال التجارية الكبرى في المانيا التي كيفت نفسها بسهولة تامة لحكم الرايخ الثاني، وفايمار، ومن ثم للرايخ الثالث، ان تتواءم مع الظروف الجديدة والتقاط المفاهيم الادارية الامريكية. وأضحت المصارف الكبرى قادرة مرة أخرى على لعب دور كبير في توجيه الصناعة. وبرزت الصناعات الكيماوية والكهربائية تارة ثانية لتغزو اقوى الصناعات الاوروبية. وطبعت شركات السيارات الناجحة بكثرة مبيعاتها مثل فولكسفاغن ومرسيدس «تأثيراتها المتعددة» الحتمية على مئات من شركات التزويد الصغيرة. وما أن ازدهرت الصادرات - حتى صارت المانيا الثانية في العالم بعد أمريكا في تجارة الصادرات - حتى دعت الحاجة الى اعداد متزايدة من الشركات والجمعيات المحلية من أجل الاتيان بـ «عمال أجنب» لتلبية الطلب الملح على العمالة غير الماهرة. وهكذا وللمرة الثالثة في غضون مئة عام أضحي الاقتصاد الالمانى مصدر النمو الاقتصادي الاوروبى.

وعليه يبدو هذا من الناحية الاحصائية قصة نجاح غير مثلوم. اذ ارتفع الانتاج الصناعي الالمانى حتى في الفترة بين ١٩٤٨-١٩٥٢ بحدود ١١٠٪ واجمالي الانتاج القومي حوالي ٦٧٪ واتيح للشركات الالمانية أن تحصل فوراً على رأس المال بفضل امتلاك البلد أعلى مستويات الاستثمار في أوروبا. كما امسى انتاج الفولاذ الذي لم يكن موجوداً سنة ١٩٤٦ أعلى انتاج في أوروبا (أكثر من ٣٤

مليون طن عام ١٩٦٠)، وهذا القول ينطبق على معظم الصناعات الأخرى. وحاز البلد على أعلى النسب في نمو الصادرات الداخلية سنة بعد أخرى. فصار إجمالي انتاجها الذي كان ٣٢ مليار دولار فقط سنة ١٩٥٢ أعلى رقم في أوروبا (٨٩ مليار دولار) بعد انسلاخ عقد واحد، بل تجاوز ٦٠٠ مليار دولار في نهاية السبعينات. ثم ان معدل الدخل الفردي المنفق لديها الذي كان ١,١٨٦ دولار عام ١٩٦٠ (وفي الولايات المتحدة ٢,٤٩١ دولار آنذاك) قفز الى ١٠,٨٣٧ دولار عام ١٩٧٩ - أي أعلى من نظيره في أمريكا البالغ ٩,٥٩٥ دولار. وامكن تحقيق الفائض عاماً بعد آخر. واحتاج المارك الألماني بشكل متزايد الى تعديل نحو الأعلى، وصار في الواقع نوعاً من العملة الاحتياطية. ولا شك بتبوء الألمان الغربيين منزلة انجح ثاني «دولة تجارية» كبرى في العالم بالرغم من المنافسة التي أشعلها اليابانيون الأكثر كفاءة. وتلك هي ابرز سمة للبلد منذ أن انتزع منه ٤٠٪ من اراضيه وعزل أكثر من ٣٥٪ من سكانه. ومن المثير للسخرية أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية أظهرت بعجالة أنها تتمتع بأعلى معدل دخل فردي انتاجي وصناعي من بين جميع دول أوروبا الشرقية (بما في ذلك الاتحاد السوفيتي) بالرغم من فقدانها ملايين من عمالها المهوبين المهرة الذين تسربوا الى الغرب.

ولكن وزنها الاقتصادي لم يترجم الى قوة سياسية والسبب تحديداً هو هزيمتها وتقسيمها واستمرار ايلولة أمرها في السياسة العالمية - الى أيدي قوات التحالف. وقد كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية حساسة بدرجة متميزة لأي برود أو احماء في علاقة حلف الناتو بحلف وارشو، شعوراً منها بالمسؤولية تجاه الشعب الألماني في الشرق. وامتلكت اضخم تجارة مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بالرغم من اتضاح حقيقة انها الخط الجبهوي الاول في حالة نشوب حرب أخرى. وعنى الحذر السوفيتي (والفرنسي بدرجة أقل) من انبعاث

«العسكرية الالمانية» أنها لن تكون قوة نووية مطلقاً. كما شعرت بوخز الضمير تجاه جاراتها كبولندا وتشيكوسلوفاكيا المتاخمة لروسيا، واعتمادها القوي على الولايات المتحدة؛ فرحبت بامتنان بالعلاقة الفرنسية - الالمانية الخاصة التي عرضها ديغول، ولكنها قلما شعرت بقدرتها على استخدام عضلاتها الاقتصادية للتأثير على سياسات فرنسا الصارمة. وسعد الالمان الغربيون جداً حين نظر اليهم على أنهم أعضاء فريق جيدون بعد أن انغمسوا في مواجهة فكرية عويصة مع ماضيهم، بيد أنهم لم يعتبروا زعماء قياديين للشؤون العالمية.

وهذا ما يتناقض بوضوح شديد مع دور فرنسا فيما بعد الحرب العالمية أو بصورة أدق في عالم ما بعد ١٩٥٨، حين ارتقى ديغول قمة السلطة. لقد تعرض التطور الاقتصادي الذي أمله مونت وزملاؤه الى الاعاقة بسبب الحروب المستعمراتية وانعدام الاستقرار نتيجة النزاعات الحزبية اضافة الى ضعف قيمة الفرنك. ومع ذلك كان الاقتصاد الفرنسي في طور النمو السريع حتى في زمن الحملة الجزائرية. اذ آل سكانها الى الازدياد لأول مرة منذ عقود عديدة فسلط طلباً متزايداً على المواد الداخلية. والحق أن فرنسا دولة غنية ومتنوعة المصادر ولكنها ارض نصف مستغلة وعانى اقتصادها ركوداً منذ مطلع الثلاثينيات. وبزغت آفاق النمو بمجرد أن وضعت الحرب اوزارها وتدفقت المعونة الامريكية، وعودة الموارد الى أيدي أهلها، ونشوء محفزات اقامة أسواق أكبر. وفضلاً عن ذلك كان لفرنسا (مثلها هو حال ايطاليا) مستوى دخل فردي صناعي متدن نسبياً بسبب اعتماد اقتصادها بقوة على الزراعة في مساحات صغيرة، وهو ما يعني ان الزيادات في ذلك المضمار مثيرة جداً: من ٩٥ سنة ١٩٥٣ الى ١٦٧ سنة ١٩٦٣، وإلى ٢٥٩ سنة ١٩٧٣ (مقارنة مع دخل المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ الذي كان ١٠٠). وبلغت نسبة النمو السنوي ٦,٤٪ في الخمسينات وقفزت الى ٨,٥٪ في الستينات نتيجة تحفيز الانضمام الى السوق المشتركة. ولم توفر الترتيبات

الخاصة للسوق المشتركة حماية للزراعة الفرنسية من أسعار السوق العالمي وحسب، بل ومنحتها سوقاً كبيرة ضمن حدود أوروبا. وقد عزز الازدهار العام في الغرب صادرات فرنسا من البضائع التقليدية التي ارتفعت قيمتها (الاقمشة، والأحذية، والنبيد، والمجوهرات) وازيفت اليها الآن الطائرات والسيارات. فتضاعف انتاج السيارات في الفترة (١٩٤٩-١٩٦٩) عشرة أضعاف، والالنيوم ستة أضعاف، والجرارات اربعة أضعاف، والحديد والفولاذ ضعفين ونصف.

وبالرغم من ذلك لم تستند فرنسا كما استندت جارتها عبر الراين على الصناعة، وما كان لآمال الرئيس بومبيدو بتخطي المانيا قريباً سوى آفاق ضئيلة على ارض الواقع. واذا تجاوزنا استثناءات قليلة في الصناعات الكهربائية والسيارات والفضاء لوجدنا أن معظم الشركات الفرنسية لا تزال صغيرة ورؤوس اموالها ضئيلة مع ارتفاع اسعار سلعها اذا ما قورنت بأسعار السلع الالمانية. والحق أن كثيراً من الاراضي الصغيرة قد تلقت اعانات بفضل سياسات السوق المشتركة بالرغم من «عقلنة» الزراعة؛ ومع ذلك أثارت الضغوط على ريف فرنسا التي تزامنت مع التوتر الاجتماعي الذي اتى به التحديث الصناعي، غضب الطبقة العاملة التي كان من بينها أشهر مشاغبى احداث عام ١٩٦٨. واتجهت فرنسا نظراً لقلّة مصادرها من الوقود المحلي الى الاعتماد الكبير على النفط المستورد، فتذبذب ميزان مدفوعاتها استناداً الى سعر النفط العالمي بالرغم من اضطلاعها ببرنامج طموح لانتاج الطاقة النووية. فتفاقم العجز التجاري مع المانيا الغربية باستمرار وخلق حاجة الى اجراء تخفيضات مقابل المارك الالمانى، وهو ربما كان اجراءً أكثر اطمئناناً من التذبذبات الرهيبة في سعر تبادل الدولار مع الفرنك، وكان شيئاً من عدم الاستقرار يشوب الاقتصاد الفرنسي حتى في اوقات النمو الاقتصادي المطرد وهو ما جعل كثيراً من البرجوازيين الحصفاء

يغادرون البلاد في وقت الشدة نحو سويسرا مستصحين ما جمعه لاقاته
أسرهم.

ومع هذا، كان لفرنسا تأثيراً على الشؤون الدولية بدرجة أبعد مما يتوقعها
المرء من دولة لا تملك من اجمالي انتاج العالم سوى (٤٪ فقط) - وهذا قول لا
يقتصر في صحته على فترة رئاسة ديغول وحسب. ولعل هذا يعزى الى الشأن
القومي - الثقافي الفرنسي، الذي تحسن مع أفول تحسن النفوذ الانكلو - امريكي،
وظهور روسيا شيئاً غير مرغوب فيه، وصيرورة المانيا شأناً مختلفاً. واذا قدر
لاوروبا أن تمتلك زعيماً ورجالات دولة، ففرنسا هي المرشح الالمع من بريطانيا
النازعة الى العزلة او المانيا المقهورة، وفضلاً عن ذلك ادركت الحكومات
الفرنسية المتعاقبة ان قوة بلدها المتواضعة يمكن دعمها عن طريق اقناع السوق
المشتركة بتبني خط متميز - في التعريفات الزراعية، والتكنولوجيا المتقدمة،
والتعاون مع الامم المتحدة، وفي السياسة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، وهلم
جراً - وهو الشيء الذي خلق أكبر قوة تجارية في العالم ورفعها الى مستويات
ارتاحت لها باريس. ولم يحصل أن كبل أي من هذه الترتيبات يد فرنسا عن
التصرف بشكل فردي حين بدت الفرصة سانحة.

ان حقيقة تنامي ثروة وانتاج جميع هذه الدول الاربع مع جاراتها في هذه
العقود ليست بضمانة للسعادة الدائمة. وان الآمال المبكرة بتقارب سياسي
ودستوري قد ارتكزت على التوجه الوطني القوي لدى الاعضاء الذي اوضحته
فرنسا في عهد ديغول بصورة ناصعة، ومن ثم جاء دور الدول الباقية (بريطانيا،
والدنهرك، واليونان) التي لم تنظم الى السوق المشتركة الا أخيراً وبرود. وادت
الخلافات الاقتصادية ولا سيما بشأن الكلفة العالمية لسياسة دعم المزارع الى تجميد
العلائق في بروكسل وستراسبورغ. وبدا أن صدمة ارتفاع اسعار النفط في
السبعينات أخرت اوروبا لدرجة خطيرة وحرمتها من التفاؤل: واتضح ان من

العسير تبني سياسات تكنولوجية متقدمة لمواجهة التحدي الياباني والامريكي بالرغم من التحذير المدوي والخطط الطويلة العريضة التي وضعت في بروكسل . ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه العراقيل اوضح حجم النشاط الاقتصادي للسوق الاوروبية المشتركة ان المنظر العالمي لمختلف لحد بعيد عنه في عام ١٩٤٥ أو ١٩٤٨ . وكانت السوق الاوروبية اعظم مصدر ومستورد للسلع في العالم (بالرغم من ان معظم هذا ناشىء عن التجارة ضمن حدود اوروبا) ، وامتلك في عام ١٩٨٣ أضخم احتياطي عالمي من الذهب والعملات ؛ وقامت بتصنيع عدد من السيارات أكبر مما صنعتها اليابان (٣٤٪ مقابل ٢٤٪) أو الولايات المتحدة (٢٣٪) . وضحى انتاجها من الحديد الخام الثاني في العالم بعد الاتحاد السوفيتي . ولما كان لدول السوق الاوروبية عدد سكان بلغ في سنة ١٩٨٣ أكثر من سكان امريكا وساوى سكان الاتحاد السوفيتي - ٢٧٢ مليون نسمة - تمتعت باجمالي انتاج قومي وحصصة من الانتاج التصنيعي العالمي أكبر مما لدى الدولة السوفيتية ، أو كتلة الكومكون برمتها . فان كانت السوق الاوروبية لا تزال غير ناضجة سياسياً وعسكرياً ، فهي أكثر قوة وحضوراً في التوازنات الاقتصادية الكونية مما كانت عليه عام ١٩٥٦ .

ونفس الشيء تقريباً يمكن أن يقال عن الاتحاد السوفيتي حين طويت سني الخمسينات حتى الثمانينات . فكما ذكرنا آنفاً مرت عقود لم يكتف فيها الاتحاد السوفيتي ببناء جيش قوي ، بل وحقق تفوقاً نووياً - استراتيجياً على الولايات المتحدة ، وطور بحرية تجوب المحيطات ، ومد نفوذه الى أجزاء مختلفة من البسيطة . ولكن هذا الانطلاق المثابر نحو تحقيق المساواة مع الولايات المتحدة لم تلحق به انجازات موازية على الصعيد الاقتصادي . فمن المثير للسخرية ان البلد الذي ادعى انه الدولة الاشتراكية الاولى في العالم ، أخذ يعاني من مصاعب اقتصادية متفاقمة مع مرور الزمن .

لا ينفي هذا القول حقيقة التقدم الاقتصادي الملموس الذي حققه الاتحاد السوفيتي -وجميع اعضاء الكتلة التي تسيطر عليها روسيا- منذ سني حكم ستالين الاخيرة. اذ شهدت المنطقة تحولات في ميادين عديدة أكثر مما شهدت اوروبا الغربية في هذه العقود القليلة، بالرغم من ان ذلك قد يعزى لحقيقة انها أشد فقراً. وعلى أية حال كانت المنجزات المتحققة ملموسة. اذ قفز انتاج روسيا من الفولاذ من ١٢,٣ مليون طن سنة ١٩٤٥ الى ٦٥,٣ مليون طن سنة ١٩٦٠ وإلى ١٤٨ مليون سنة ١٩٨٠ (جاعلاً من الاتحاد السوفيتي اعظم منتج في العالم). وارتفع انتاج الطاقة الكهربائية من ٤٣,٢ مليون كيلو واط / ساعة الى ٢٩٢ مليون، وإلى ١,٢٩٤ مليار في نفس الفترات. كما طفر انتاج السيارات من ٧٤ ألف وحدة الى ٥٢٤ ألف، وإلى ٢,٢ مليون وحدة؛ وينطبق معيار هذه القائمة على الزيادات المتحققة في باقي المتوجات من دون تحديد تقريباً. وقد ازداد الانتاج الصناعي الشامل الذي بلغ معدل نموه السنوي أكثر من ١٠٪ في الخمسينات، من ١٠٠ في سنة ١٩٥٣ الى ٤٢١ في سنة ١٩٦٤ وهو انجاز مدهش - مثلما هو شأن علامات البراعة السوفيتية مثل القمر الصناعي سبوتنك، واستكشاف الفضاء، وانتاج المعدات العسكرية. فامتلك البلد ابان تفهقر خروشوف سياسياً، اقتصاداً اوسع قاعدة وأكثر رخاء منه في عهد ستالين، واستمر هذا النشاط الايجابي بالازدياد.

ومع هذا، طفق عيبان طغيا على هذه الانجازات. الاول هو الانخفاض طويل الامد والمستمر في معدل النمو ومعه انخفاض في الانتاج الصناعي منذ عام ١٩٥٩ وتزايدته سنة بعد اخرى حتى بات في نهاية السبعينات ٣ - ٤٪ سنوياً واستمر بالهبوط. ولو نظرنا للامر بامعان لوجدنا أنه تطور طبيعي تماماً بعد أن اتضح الآن أن الزيادات السنوية المبكرة كانت تعزى بصورة رئيسية الى تدفق رأس المال والايدي العاملة الكبيرين. ثم شرع النمو بالتراجع بعد أن بدأ جميع

العمال بالعمل (وإزادات طلباتهم بالإضافة الى طلبات القوات المسلحة، والمزارعين)، وبالنسبة لاستثمارات رأس المال فقد وجهت على نحو كبير الى الصناعات الكبيرة والانتاج الدفاعي وهو ما أكد ثانية على النمو الكمي بدلاً من النمو الصناعي، تاركاً قطاعات أخرى كثيرة من الاقتصاد تعاني شحة رأس المال. وربما جاء ابلغ تأثير سلبي من المناخ الرديء دوماً الذي عرقل المسيرة الزراعية السوفيتية؛ اذ نما الانتاج الزراعي بمعدل ٨, ٤٪ سنوياً في الخمسينات ثم بمعدل ٣٪ فقط في الستينات ثم ٨, ١٪ في السبعينات - برغم الاهتمام ورأس المال السخي الذي بذله المخططون السوفيت ووزراؤهم المتألمون. واذا ما أخذنا بالاعتبار حجم القطاع الزراعي في الاتحاد السوفيتي وحقيقة ازدياد سكانه ٨٤ مليون نسمة في العقود الثلاثة التي تلت عام ١٩٥٠، لوجدنا أن جميع الزيادات المتحققة في الانتاج القومي بالنسبة للفرد الواحد كانت أقل بكثير من معدلات الانتاج «الصناعي» التي كانت بحد ذاتها انجازاً «قسرياً».

وثاني العييين هو الوضع الاقتصادي السوفيتي «النسبي». فخلال الخمسينات والستينات حين كانت حصته من الانتاج التصنيعي والتجارة العالميين آخذة بالازدياد، كان خروشوف محقاً بعض الشيء حين ادعى أن النموذج الماركسي في الانتاج لأفضل وسوف «يدفن الرأسمالية» يوماً ما. وعلى أية حال أضحى هذا الاتجاه من ذلك الحين أكثر اقلاقاً للكرملين. فقد صارت السوق الاوروبية بزعمامة المانيا الغربية (النصف عملاق) اثري وأكثر انتاجية من الاتحاد السوفيتي. وأخذت الدولة الجزرية الصغيرة (اليابان) تنمو بسرعة كبيرة لدرجة ان تخطيطها معدلات النمو السوفيتي باتت مسألة وقت وحسب. كما بقيت الولايات المتحدة في طور الصدارة بمعياري الثروة والانتاج الكلي بالرغم من انحطاطها الصناعي النسبي. وها هو المستوى المعيشي للروسي العادي وللأوروبي الشرقي يتراجع ففتح ثغرة مع المستوى المعيشي للفرد الغربي، وذلك ما نظرت

اليه الشعوب الماركسية بشيء من الحقد. وأوحت التكنولوجيا الحديثة وافرازاتها من الكمبيوترات والروبوتات وأجهزة الاتصالات البعيدة، ان الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في فلكه عاجزة عن المنافسة. وتراجعت الزراعة أكثر من السابق. واذا تحدثنا بلغة الارقام فان عامل المزرعة الامريكي كان ينتج في عام ١٩٨٠ ما يكفي لطعام ٦٥ فرداً فيما كان العالم الروسي ينتج ما يقيت ثمانية افراد فقط. فأدى ذلك بدوره الى احراج السوفيت واضطرارهم الى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية.

لقد عكست مصاعب الدول التابعة لروسيا كثيراً من مصاعب روسيا الاقتصادية نفسها، وهي ذات الدول التي حققت أيضاً معدلات نمو عالية في الخمسينات ومطلع الستينات - بالرغم من ان ذلك قد انطلق ايضاً من مستويات اوطأ مما لدى الغرب، وبتابع اولويات أكدت على التخطيط المركزي والصناعات الثقيلة، والتحول الى نظام المزارع الجماعية وفي الوقت الذي برزت فروقات في الرفاهية ومقدار الثروة لدى دول اوروبا الشرقية (ولا تزال) فان الاتجاه العام كان يمثل توسعاً بدائياً ومن ثم انخفاض - وهو ما ترك المخططين الماركسين أمام خيارات صعبة. وصار الاتجاه في حالة روسيا هو استصلاح الاراضي الزراعية المضافة بالرغم من الحدود التي فرضتها ظروف الشتاء في الشمال والصحاري في الجنوب التي عرقلت ذلك الاستصلاح، وهو ما سهل تذكير الكثيرين بتحويل استغلال خروشوف الوائق للاراضي البكر الى اراضي قاحلة. كما خلق الاستغلال المكثف للمواد الاولية خطر تفاقم انعدام الكفاءة في التعامل مع خزين النفط مثلاً في الوقت الذي ارتفعت التكاليف الصافية بسرعة حال امتداد التعدين الى المنطقة المتجمدة القطبية. نعم أمكن تخصيص مزيد من رؤوس الاموال لأغراض الصناعة والتكنولوجيا، ولكن فقط على حساب تحويل المصادر اما من الدفاع الذي بقي يحوز على الاولوية رقم واحد في الاتحاد السوفيتي -

بالرغم من جميع التبدلات الجارية في شخوص القيادة - أو من السلع الاستهلاكية - التي بدا تقليلها أمراً غير مقبول حقاً (وخاصة في أوروبا الشرقية) في الوقت الذي جعلت الاتصالات البعيدة من رفاهية الغرب شيئاً أكثر تجلياً. وأخيراً، فقد فكرت روسيا والانظمة الشيوعية بسلسلة من الاصلاحات التي لم تقتصر على اجتثاث الفساد بانتظام وهجر النمط البيروقراطي فحسب، بل وطالت «النظام» نفسه، عن طريق تقديم الحوافز، وادخال آلية أسعار أكثر واقعية، وافساح المجال للزيادات في الزراعة بالمزارع الخاصة، وتشجيع النقاش المفتوح وعقد الصفقات عند التعامل مع المظاهر التكنولوجية الجديدة، الخ؛ أي بكلمات أخرى سلوك السبيل نحو «الرأسمالية الزاحفة» مثلما فعلها الهنغاريون بحذق في السبعينات. غير أن صعوبة هذه الاستراتيجية كما اوضحتها التجربة التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٦٨، هي أن اجراءات «التحرر» تلقي بظلال من الشك على النظام الشيوعي نفسه - ولذلك غضب منها منظرو الحزب ورجال السلطة العسكرية طيلة حكم برجنيف شديد الحذر. ولذلك كان لا مفر من الابقاء على الانحطاط الاقتصادي النسبي بحذر، وهو ما جعل النجاح الملموس امراً مستحيلاً.

٢٠

ولعل العزاء الوحيد لصناع القرار في الكرملين هو معاناة غريمتهم امريكا من مصاعب اقتصادية منذ الستينات فما فوق، وشروعها بفقدان حصتها المتميزة في الانتاج والثروة والتجارة العالمية التي حظيت بها في عام ١٩٤٥. لقد كانت المكانة الاقتصادية الامريكية غير مسبوقة كما ذكرنا سابقاً، وثمة سبب جزئي لتربعها قمة العالم يرجع الى انفجار انتاجيتها، وثمة سبب ثان هو الضعف المؤقت الذي اصاب الامم الباقية. وجد بايروش أن الانتاج الامريكي قد هبط سنة ١٩٥٣ بنسبة ٤٤,٧٪؛ والى ٣١,٥٪ سنة ١٩٨٠؛ ولا يزال مستمراً بالهبوط. ولنفس السبب تقريباً أوضح محللو وكالة المخابرات المركزية أن حصة الولايات

المتحدة من اجمالي الانتاج القومي قد تعرضت للنقص من ٩, ٢٥٪ سنة ١٩٦٠ الى ٥, ٢١٪ سنة ١٩٨٠ (بالرغم من أن ارتفاع الدولار قصير الامد في اسواق العملات اشار الى الزيادة الصافية خلال السنين القليلة التالية). والمسألة ليست ان الامريكان كانوا ينتجون اقل لدرجة ملحوظة (باستثناء الصناعات التي فترت في العالم الغربي عموماً)، بل ان الآخرين كانوا ينتجون أكثر بكثير. ولعل انتاج السيارات يزودنا بأسهل طريقة لايضاح اتجاهي هذه المسألة: ففي عام ١٩٦٠ قامت امريكا بتصنيع ٦, ٦٥ مليون سيارة وهو رقم مثل ٥٢٪ من الانتاج العالمي البالغ ١٢, ٨ مليون سيارة: وانتجت في عام ١٩٨٠ ما نسبته ٢٣٪ فقط من الانتاج العالمي، ولكن لما كان الاخير قد بلغ ٣٠ مليون وحدة، ازداد الانتاج الامريكي الى ٩, ٦ مليون وحدة.

ثمة جانب مقلق لهذا التطور بالرغم من وجود هذا التصور الذي اسعف الامريكان بنصف تعزية ان صح التعبير. فليس السؤال الحقيقي «هل اقسرت الولايات المتحدة على الانحطاط؟» بل هو «هل اقسرت على الانحطاط «بسرعة بالغة؟» بالنظر الى حقيقة ان موقع امريكا التنافسي حتى في اوج فترات سلمها قد انحدر بقوة بسبب تآكل معدل النمو السنوي لانتاج الفرد الواحد وخاصة عند مقارنته بالعقود السالفة - انظر الجدول ٤٢.

من الممكن مرة أخرى اطلاق الجدل على اساس ان هذا تطور «طبيعي» من الناحية التاريخية. فقد عززت الولايات المتحدة كما يقول (ميشيل بالفور) ولعدة عقود قبل عام ١٩٥٠ انتاجها بوتيرة اسرع من أية دولة أخرى لانها كانت مبدعاً عظيماً لاساليب التحديث والانتاج الضخم. فكانت النتيجة انطلاقها باسرع من أي بلد آخر في طريق تلبية الاحتياجات البشرية، مع مزاولة نشاطها بمستوى عال من الكفاءة (بالاستناد الى ارقام الانتاج الفردي لكل ساعة). ومع أن هذا صحيح حقاً، فان امريكا لم تحظ بمساعدة اية اتجاهات خاصة شهدها

نشاطها الاقتصادي : اذ شجعت ايضاً على التوفير الشخصي بمستوى اوطأ، أما الانفاقات العسكرية نفسها باعتبارها جزءاً من الانتاج القومي فكانت اعلى من أية انفاقات لدى كتلة الامم الغربية. وازضافة لذلك انتقل نفر كبير من الامريكان من الصناعة الى قطاع الخدمات أي الى حقول ذات انتاجية واطئة.

الجدول ٤٢ : معدل النمو في الانتاج للفرد الواحد (١٩٤٨ - ١٩٦٢)

(١٩٤٨ - ١٩٦٢)	(١٩٥٠ - ١٣)	
١,٦	١,٧	الولايات المتحدة
٢,٤	١,٣	المملكة المتحدة
٢,٢	٠,٧	بلجيكا
٣,٤	٠,٧	فرنسا
٦,٨	٠,٤	المانيا الغربية
٥,٦	٠,٦	ايطاليا

لقد خفي عن الانظار معظم هذا القصور في الخمسينات والستينات بفضل الرقي اللامع في التكنولوجيا الامريكية المتقدمة، والرفاهية التي اثارت طلبات المستهلكين باقتناء السيارات فائقة السرعة واجهزة التلفاز الملونة، وكذلك بفضل تدفق الدولارات من الولايات المتحدة الى الاجزاء الافقر من العالم على شكل اعانات خارجية أو انفاق عسكري أو استثمار في المصارف والشركات. ومن المهم ان ننوه هنا الى التحذير المدوي الذي انطلق في منتصف الستينات عن التدفق الخارجي للاستثمارات الامريكية صوب اوروبا (وتوسعاً صوب اماكن

اخرى) بدعوى تحويل هذه البلدان الى توابع اقتصادية لامريكا؛ أو الى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمحسودة مثل اكسون وجنرال موتورز؛ وكذلك اشار التحذير الى تقنيات الادارة المعقدة التي تبتتها مدارس الاعمال الامريكية. والحق اننا لو نظرنا الى الموضوع من ناحية اقتصادية لرأينا أن الاستثمار والانتاج الامريكيين في الخارج هما دليل على القوة الاقتصادية؛ اذ تم استغلال انخفاض اجور العمالة وضمن دخولاً اوسع الى اسواق خارجية. وقد غدا تدفق رأس المال بمرور الزمن أكثر قوة بحيث بدأ يتخطى مقدار الفائض الذي كسبه الامريكان من تصدير مصنوعاتهم، وأغذيتهم وخدماتهم «غير المنظورة». وكانت معظم الحكومات الاجنبية راضية عن استلام المزيد من الدولارات (التي هي اقوى عملة احتياطية) بدلاً من المطالبة بالدفع على شكل ذهب، بالرغم من أن العجز عن الدفع قد اوحى بتدفق الذهب الامريكي في نهاية الخمسينات.

وما أن حلت الستينات حتى تلاشى هذا الوضع المريح. اذ نزع كل من كندي وجونسون الى زيادة الانفاقات العسكرية الامريكية في الخارج وليس في فيتنام فحسب بالرغم من ان ذلك الصراع قد حول الدولارات المنفقة خارجاً الى برك من الدماء، وجنح كلاهما الى تعزيز الانفاقات المحلية وهو الاتجاه الذي عرفت جدواه قبل عام ١٩٦٠. وما كانت أي من ادارتيهما راغبة بتحمل الثمن السياسي لجباية الضرائب من أجل تغطية العجز الحكومي، والارتفاعات الجنونية في الاسعار، والتلاشي المتزايد لقدرة الصناعة الامريكية على المنافسة - وهو ما أدى بدوره الى مفاقمة العجز في ميدان المدفوعات، والتخلي عن الاستثمار الخارجي (وذلك اجراء ادارة جونسون) في الشركات الامريكية، وتوجه الاخير نحو الوسيلة الجديدة المتمثلة بالدولارات الاوروبية. كما انحدرت حصة امريكا في نفس الفترة من احتياطي الذهب العالمي لدرجة صاعقة من ٦٨٪ سنة ١٩٥٠ الى ٢٧٪ فقط سنة ١٩٧٣. ثم وجدت ادارة نيكسون أن ليس أمامها غير خيار

ضئيل لإنهاء ارتباط الدولار بالذهب في الاسواق الخاصة، ومن ثم تعويم الدولار ضد العملات الأخرى، وذلك بالنظر الى حجم المدفوعات العالمية وطبيعة نظام تدفق الاموال التي فاقمت هذه المشاكل، وكذلك هجوم ديغول الغاضب على ما اعتبره «تصدير امريكا للتضخم». أما نظام (برتون وودز) الذي كان انجازاً عظيماً أيام كانت امريكا صاحبة الكأس المعلى في الشؤون المالية، فقد انهار حين لم يعد جهازها المالي قادراً على تحمل الاعباء أكثر.

وشتنا هنا أن نضرب صفحاً عن تفاصيل ارتفاع وانخفاض الدولار في السبعينات، كما لن نخرج على ذكر الخط المتعرج الذي اتخذته الادارات المتعاقبة لوقف التضخم وتحفيز النمو دون الحاق اضرار كبيرة سياسياً. لقد اضعف التضخم الاعلى من المعدل داخل الولايات المتحدة الدولار مقابل العملتين الالمانية واليابانية في السبعينات؛ أما أزمات البترول التي اضررت البلدان الاكثر اعتماداً على اوبك (كاليابان وفرنسا)، وكذلك الاضطراب السياسي في اجزاء العالم المختلفة اضافة الى رفع نسب الفوائد الامريكية فقد ادت كلها الى دفع الدولار الى الامام مثلما صار الامر في بداية الثمانينات، ومع أن هذه التذبذبات عظيمة الاهمية ونزعت الى مفاقمة الاضطراب الاقتصادي العالمي، فربما كانت أقل تأثيراً من الاتجاهات القاسية طويلة الامد وهي: انخفاض نمو الانتاجية، الذي هبط لدى القطاع الخاص من ٤,٢٪ (١٩٦٥-١٩٧٢) الى ١,٦٪ (١٩٧٢-١٩٧٧)، وإلى ٢,٠٪ (١٩٧٧-١٩٨٢)، وكذلك العجوزات الفدرالية المتفاقمة التي عدت بمثابة «دعم» للاقتصاد على حساب امتصاص مزيد من الاموال من الخارج (وهي التي اجتذبتها نسب الفوائد الامريكية العالية) فرفعت سعر الدولار الى مستويات شاهقة وحولت البلد من دائن الى مدين؛ وازدادت صعوبة الموقف التنافسي للشركات الامريكية ضد الشركات التي تستورد امريكا منها السيارات، والمواد الكهربائية، وادوات المطبخ، والمصنوعات الأخرى. ولذا

ليس من عجب أن ينحدر مستوى اجمالي الانتاج القومي الامريكي للفرد الواحد من الاول في العالم الى مصاف أوطأ.

ومع ذلك ثمة عزاءات تلوح أمام الذين يرون الاقتصاد الأمريكي واحتياجاته ضمن اطر أكبر وليس استناداً الى المقارنات المتتقة مع الدخل السويسري أو الانتاجية اليابانية. ذلك أن السياسة الأمريكية بعد عام ١٩٤٥ حققت بعض الاهداف الاساسية الهامة حسب قول كوليو: الرفاهية المحلية مقارنة بما أصاب البلد من ركود في الثلاثينات، واحتواء السياسة التوسعية السوفيتية من دون الاصطلاء بنار حرب، وانعاش اقتصاديات اوروبا الغربية (والتقاليد الديمقراطية، التي انضمت اليها اليابان من أجل خلق «كتلة اقتصادية أكثر توحداً»، وذات آلية مفروضة لتشكيل مؤسسات متعددة الجنسيات لادارة الشؤون الاقتصادية والعسكرية المشتركة؛ وأخيراً «تحويل الامبراطوريات الاستعمارية القديمة الى دول مستقلة لا تزال منضوية في خيمة اقتصاد عالمي». وباختصار، تولت امريكا ادارة النظام العالمي الحر الذي اعتمدت عليه نفسها بقوة متزايدة؛ وبينما تقلصت حصتها في الانتاج والثروة العالمية فان إعادة استتباب التوازنات الاقتصادية الكونية قد هيأت جواً ليس بشديد التنافر مع تقاليد الرأسمالية المتعلقة بالاسواق المفتوحة. وأخيراً اذا كانت قد رأت ان انتاجها قد تعرض للتآكل بفعل بروز اقتصاديات اسرع نمواً، فانها لا تزال محتفظة بأفضلية كبيرة على الاتحاد السوفيتي من جميع اعتبارات القوة القومية تقريباً - وبقيت فاتحة صدرها أمام المبادرات الادارية التحفيزية وتنكبت العبء التكنولوجي وهي أمور وجد منافسها الماركسي صعوبة هائلة في تقبلها.

ولعل من المهم على أية حال الاستعانة بالنموذج الاحصائي (راجع الجدول ٤٣) لايضاح منبع الاتجاهات المبينة اعلاه من حيث علاقتها بالتوازنات الاقتصادية الكونية، أي النهوض الجزئي للانتاج العالمي على أيدي البلدان الاقل

تطوراً، والنمو الياباني المشهود، وجمهورية الصين الشعبية بدرجة أقل؛ وكذلك تأكل حصة السوق الأوروبية المشتركة حتى ان بقيت أكبر كتلة في الارض؛ ثم ثبوت حصة الاتحاد السوفيتي وانحطاطها فيما بعد؛ اضافة الى التردى الاسرع للولايات المتحدة والمعجزة الاقتصادية الاعظم التي حققتها أيضاً.

والواقع أن آخر سنة في جدول ٤٣ (١٩٨٠) تتضمن ارقام البنك العالمي عن السكان، واجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد واجمالي الانتاج القومي نفسه التي هي دليل التوزيع «متعدد الاقتطاب» للتوازنات الاقتصادية العالمية، مثلما ميين في الجدول ٤٤.

الجدول ٤٣: حصص اجمالي الانتاج القومي العالمي ٦٠ - ١٩٨٠ (بالمئة)

١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	
١٤,٨	١٢,٣	١١,١	البلدان الاقل تطوراً
٩,٠	٧,٧	٤,٥	اليابان
٤,٥	٣,٤	٣,١	الصين
٢٢,٥	٢٤,٧	٢٦,٠	السوق الأوروبية المشتركة
٢١,٥	٢٣,٠	٢٥,٩	الولايات المتحدة
٩,٧	١٠,٣	١٠,١	البلدان المتطورة
			الآخري
١١,٤	١٢,٤	١٢,٥	الاتحاد السوفيتي
٦,١	٦,٢	٦,٨	البلدان الشيوعية
			الآخري

الجدول ٤٤: السكان، وإجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد، وإجمالي الانتاج القومي في سنة ١٩٨٠

السكان	الانتاج القومي للفرد	الانتاج القومي	
(بالملايين)	(بالدولارات)	(بمليارات الدولارات)	
الولايات المتحدة	٢٢٨	١١,٣٦٠	٢,٥٩٠
الاتحاد السوفيتي	٢٦٥	٤,٥٥٠	١,٢٠٥
اليابان	١١٧	٩,٨٩٠	١,١٥٧
السوق المشتركة (١٢) بلدًا	٣١٧	—	٢,٩٠٧
المانيا الغربية	٦١	١٣,٥٩٠	٨٢٨
فرنسا	٥٤	١١,٧٣٠	٦٣٣
المملكة المتحدة	٥٦	٧,٩٢٠	٤٤٣
ايطاليا	٥٧	٦,٤٨٠	٣٦٩
المانيا الغربية والشرقية	٦٨	—	٩٥٠
الصين	٩٨٠	٢٩٠ أو ٤٥٠	٢٨٤ أو ٤٤١

وأخيراً قد يكون مفيداً أن نتذكر أن لهذه الانتقالات طويلة المدى في التوازنات الانتاجية أهمية ليست كبيرة بحد ذاتها، بل هي كبيرة بمضامينها المتعلقة بالقوة السياسية. اذ نوه لينين نفسه في سنتي ١٩١٧ - ١٩١٨، بأن نسب

النمو «غير المتكافئة» للبلدان هي التي افضت بشكل عصي على المقاومة الى بروز قوى معينة وتقهقر أخرى :

«كانت المانيا قبل نصف قرن خلا بلداً تعيشاً غير ذي أهمية على قدر تعلق الامر بقوتها الرأسمالية عند مقارنتها بقوة انكلترا في ذلك الزمن، كما كانت اليابان ليست بذات شأن مقارنة مع روسيا. هل «يعقل» انه في ظرف عشرة أو عشرين عاماً سوف تبقى القوة النسبية للقوى الامبريالية على حالها دون أن يمسه تغيير ؟ ان هذا الامر لا يمكن تصديقه مطلقاً».

ان هذه القاعدة لقابلة للانطباق على «جميع» الوحدات القومية بغض النظر عن نظامها السياسي الاقتصادي الذي تحبذه، وهي أن النسب المتباينة في النمو الاقتصادي ستؤدي عاجلاً أم آجلاً الى احداث تغييرات في التوازنات العالمية السياسية والعسكرية.

ومن المؤكد أن هذا هو النموذج الذي تم رصده عن تطور القوى العظمى في الاربعة قرون السابقة لقرننا الحالي. أي أن الانتقالات السريعة على نحو استثنائي في مراكز الانتاج العالمي خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية لن تمر دون تأثير على مستقبل الاستراتيجيات الكبرى للقوى الرائدة اليوم.

الفصل الثامن

على أعتاب القرن الحادي والعشرين

تأريخ واستقرءاءات

لا يقتصر محتوى فصل يحمل هذا العنوان على مجرد سرد للتغيرات التي طرأت وفقاً لتسلسلها الزمني، بل هو يعالج، وهذا الأهم، التغيرات الحاصلة في «الاساليب». فحتى الماضي القريب هو تأريخ، وسيبقى المؤرخ يعمل ضمن نفس السياق الأكاديمي حتى لو وضعت أمامه مشاكل دراسة عقود التأريخ الماضية بانحيازاتها وتعددية مصادرها حجر عثرة لـ «غريلة الغث عن السمين». لكن الكتابات عن كيفية صيرورة الحاضر مستقبلاً لا يحق الادعاء بأن شكل أنها حقائق تاريخية حتى ان خاضت في اتجاهات آخذة بالمسير. فالتغير لا يقتصر على مناسب المواد الأولية فحسب استنتاجاً من الدراسات الارشيفية حاضراً لتغدو نبوءات اقتصادية وتكهنات سياسية مستقبلاً، بيد أن مصداقية ما يكتب عنه لم يعد ممكناً افتراضها. فاذا طفقت مصاعب منهجية في التعامل مع «الحقائق التاريخية» فان أحداثاً ماضية مثل اغتيال ارشيدوق ما أو هزيمة عسكرية «قد وقعت فعلاً» فليس من حديث الآن عن المستقبل يمكن القول به أمراً مقضياً. فالأحداث المفاجئة والحوادث المحضة أو توقف تيار ما يمكن لها سحق أكثر التنبؤات عقلانية، وان لم تفعل غير هذا، فذلك من «حظ» المتنبئ.

وعليه فان الذي يتبع انما هو مجرد توقع حدسي ومشروط مستند على

حدس عقلائي عن كيفية عمل الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية الكونية الراهنة - ومن دون تقديم ضمان بأن جميع (أو أياً من) هذا سوف يحدث. وها هو تحذير ساطع من مغبة استخلاص نتائج من دراسة الاتجاهات الاقتصادية القائمة يتجلى في ما اصاب القيمة العالمية للدولار على مدى السنوات القليلة الماضية وكذلك انهيار اسعار النفط خلال فترة ما بعد عام ١٩٨٤ (بكل تأثيراته المختلفة على روسيا واليابان ومنظمة الاوبك). ولم يتحد عالم السياسة والدبلوماسية يوماً بشتى ضروره لينهج خطوطاً مستقيمة. وعليه، لا بد من تغيير الفصول الاخيرة لجميع الدراسات الخائضة في الشؤون المعاصرة. وبعد سنوات قلائل وانطلاقاً من حكمة الادراك المتأخر، سيكون من العجائب أن ينجو هذا الفصل الحالي من التعديل.

ربما تتجسد خير طريقة لادراك الآتي من الأحداث في النظر «الى الوراء» باقتضاب الى نشأة وسقوط القوى العظمى خلال القرون الخمسة المنصرمة. فحجة هذا الكتاب أنه أقرّ بوجود قوة محرّكة للتغير نبعت أساساً من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وألقت بظلالها على البنى الاجتماعية والانظمة السياسية، وحتى على مواقع الدول والامبراطوريات. ولم تكن منتظمة سرعة هذا التغير الاقتصادي الكوني طالما أن خطى الاختراعات التكنولوجية والنمو الاقتصادي غير منتظمة هي الأخرى، وخاضعة لحالة البلد الخاصة اضافة الى تأثيرات الطقس، والامراض، والحروب، والجغرافيا، والاطار الاجتماعي، وهكذا دواليك. وهكذا ايضاً عانت مناطق ومجتمعات مختلفة عبر الكون معدلات نمو اعلى أو أوطأ، اعتماداً ليس على الانماط المتبدلة في مجالات التكنولوجيا، والانتاجية، والتجارة وحسب، بل وعلى درجة تقبلها للانماط الجديدة لتزايد الثروة والانتاج. فحين بزعت شمس بعض مناطق العالم، أفلت شمس مناطق أخرى - (نسبياً أو كلياً أحياناً).

وما في هذا مفاجأة. فليس للعالم قرار ما دام الاندفاع نحو التطور شيئاً بنفس الانسان. بل أن فورة التغير ستزداد عنفواناً واضطراباً عن السابق، على أثر الابداعات الفكرية منذ عهد النهضة فصاعداً، والتي وهبتها «العلوم الصرفة» اثناء عصري النهضة والثورة الصناعية اسناداً مشهوراً.

فيما ذهب الكتاب من ناحية ثانية الى تأكيد التأثيرات طويلة الامد والحاسمة التي أحدثتها وتيرة النمو الاقتصادي غير المتساوي على القوة العسكرية النسبية والموقع الاستراتيجي لاعضاء النظام الدولي. وما هذا بمثير للدهشة مرة أخرى، وتطرقنا اليه مراراً ولكن نمط سرده قد يكون مختلفاً هذه المرة. فما أقصر زعماء العالم على وضع ايديهم على خدودهم منتظرين قدوم انجلس ليصرح بـ «ما من شيء يعتمد على الاوضاع الاقتصادية أكثر من الجيش والبحرية». فهذا جلي أمام انظار امراء عصر النهضة مثلما يعلم موظفو البنتاغون اليوم بارتكاز القدرة العسكرية على امدادات وافية من الثروة التي تنهل بدورها من قاعدة انتاجية عملاقة، وتكنولوجيا خلاقية. ان التفوق الاقتصادي كما رأينا اعلاه لا يترجم «دوماً» وفوراً الى كفاءة عسكرية، فذلك يعتمد على عوامل اخرى كثيرة تبدأ من الجغرافيا ومعنويات الشعب وتنتهي بالقيادة والمهارة التكتيكية. وتبقى مع ذلك حقيقة ارتباط جميع التبدلات في موازين «القوة العسكرية» العالمية بالتغيرات الحاصلة في الموازين «الانتاجية»؛ وان نشأة وسقوط الدول والامبراطوريات المختلفة في المسرح العالمي تأتي نتاجاً للحروب الكبرى التي تتطاحن فيها قوى عظمى حيث يسلس النصر قيادة للجانب ذي المصادر المالية الاسخى.

وعليه ولما كان ما سنذكره استقراءً بدلاً من كونه سرداً تاريخياً، فقد استند الى الافتراض المعقول برجحان استمرارية سير الاتجاهات العامة التي استتبت في القرون الخمسة الفائتة. وسيبقى النظام الدولي موسوماً بالفوضى سواء هيمنت

عليه ست قوى عظمى أم أثنتان حتى حين - أي أنه ليس ثمة سلطة اعظم من دولة الامة المسيطرة الانانية. اذ تشهد بعض هذه القوى في كل فترة محددة من الزمن نمواً أو تقلصاً في حصتها «النسبية» من القوة العالمية. ولم يعد ممكناً للعالم ان يبقى ساكناً في عام ١٩٨٧ أو ٢٠٠٠ أكثر مما كان عليه عام ١٨٧٠ أو ١٦٦٠. بل انبرى خبراء اقتصاد بون للمجادلة بأن «انماط» الانتاج والتجارة العالميين آخذة بالتغير بوتيرة اسرع من السابق: فهي المنتجات الزراعية والمواد الاولية تفقد قيمتها النسبية، و «الانتاج» الصناعي يفقد علاقته ب «العمالة» الصناعية، ووسائل المعرفة تبلغ ايدي جميع المجتمعات المتقدمة، وأخذت رؤوس الاموال المتدفقة تتعد عن انماط التجارة. فمن شأن كل هذا اضافة الى التطورات العلمية الجديدة، أن يلقي تأثيراً على الشؤون الدولية. وباختصار سوف يستمر تيار القوة العالمية السريع بالمسير مثابراً على نحو خاص بالتغير التكنولوجي والاقتصادي، على افتراض عدم حصول حادث قدرى أو انفجار نووي كارثي. وسيغدو العالم اكثر ثراءً «بصورة عامة» عند بزوغ شمس القرن الحادي والعشرين - لو صحت التنبؤات الوردية عن تأثيرات الكمبيوترات، والروبوتات، والتكنولوجيا الاحيائية، وما الى ذلك، اضافة الى تحقق تنبوءات نجاح «الثورة الخضراء» في اجزاء من العالم الثالث (وتحول الهند والصين الى مصدرين للحبوب بانتظام). كما يرجح حصول النمو الاقتصادي حتى اذا كان التقدم التكنولوجي أقل فاعلية. وما يؤكد ذلك هو الانماط الديموغرافية المتبدلة وتأثيرها على مستوى الطلب، وهو عين نتيجة الاستغلال المثير للمواد الاولية.

والشيء الواضح أيضاً أن هذا النمو سيكون بوتيرة متفاوتة - سريع هنا وبطيء هناك، اعتماداً على ظروف التغير. وذلك اكثر من غيره ما جعل التكهّنات بالمستقبل مشروطة اكثر؛ فليس ثمة ضمانة بأن اليابان مثلاً سيمتد توسعها الاقتصادي المذهل الذي شهدته العقود الاربعة المنصرمة الى العقدين

القادمين؛ وليس من المستحيل أن معدلات النمو الروسي التي انخفضت منذ الستينات، ستزداد تارة ثانية في التسعينيات نظراً للتغيرات الطارئة على سياسة البلد الاقتصادية. وعلى أية حال، لا يرجح حصول أي من هذين التكهنين استناداً الى الاتجاهات الحالية. وبعبارة أخرى لو حصل أن اليابان عانت ركوداً وروسيا ازدهاراً اقتصادياً بين الآن ومطلع القرن الحادي والعشرين، فلن يأتي هذا الا نتيجة لتغيرات في سياسات وظروف هي أكثر تطرفاً من الافتراض المعقول والمستقى من الدليل المتيسر، تماماً مثلما لا تعني احتمالية أن تكون التقديرات المتعلقة بالخمسة عشر أو العشرين عاماً المقبلة خاطئة أن على المرء أن يفضل الاستنتاجات غير المعقولة على التوقعات العقلانية المستندة الى التطورات الشاملة الحاضرة.

وعليه، سيكون من المعقول التوقع أن أحد «الاتجاهات الكونية» لهذا اليوم (مثلاً) وهي سطوع شمس منطقة المحيط الهادي سوف يستمر لسبب وجيه أن ذلك التطور اعتمد على قاعدة واسعة جداً. فهو لا يشتمل على الامكانية الاقتصادية لليابان حسب، بل والعملاق سريع التغير - جمهورية الصين الشعبية؛ وليست الدول المرفهة وذات الصناعة الطيبة (استراليا ونيوزيلاندا) وحدها؛ بل وكذلك البلدان الاسيوية الصناعية الجديدة التي احرزت نجاحاً باهراً، كتاوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة - اضافة الى مجموعة أمم جنوب شرقي آسيا - ماليزيا، واندونيسيا، وتايلاند، والفلبين؛ وتوسعاً نقول انها تتضمن دول المحيط الهادي - الولايات المتحدة وأقاليم كندا. لقد حفز النمو الاقتصادي في هذه المنطقة الشاسعة تظافر عوامل فعالة منها ارتفاع مدهش في الانتاجية الصناعية لدى المجتمعات المصدرة، فأدى بدوره الى انتعاش عظيم في التجارة الخارجية، والشحن، والخدمات المالية؛ وتحرك ملموس نحو التكنولوجيات الحديثة والمصنوعات الرخيصة، ومن ثم جهد ناجح جداً لزيادة الغلة الزراعية (لا سيما

الحبوب وكذلك الماشية) بسرعة اعلى من التزايد السكاني. واندماج كل نجاح. هنا بصورة ايجابية مع النجاحات الأخرى ليثمر توسعاً اقتصادياً بز لحد بعيد توسع القوى الغربية التقليدية - وحتى توسع الكومكون في السنين الأخيرة.

لقد بلغ مجموع الانتاج المحلي الاجمالي لبلدان آسيا - المحيط الهادي (باستثناء الولايات المتحدة) سنة ١٩٦٠ (٨,٧٪) فقط من اجمالي الانتاج المحلي العالمي؛ فيما ازداد في عام ١٩٨٢ أكثر من الضعف الى ٤,١٦٪، ومنذ ذلك الحين تخطت معدلات نمو المنطقة نظيراتها في اوروبا وامريكا والاتحاد السوفيتي بفروقات ملموسة. ومن المرجح جداً أن يتجاوز أكثر من ٢٠٪ من اجمالي الانتاج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ - أي مساوياً لانتاج اوروبا أو امريكا؛ وسوف يتحقق هذا الانجاز حتى على اساس فروقات في نسب النمو «اصغر بكثير» من التي شهدتها ربع القرن الفائت. وتجلت حركة حوض الهادي أيضاً في تغير الموازين الاقتصادية في الولايات المتحدة نفسها في عين الفترة. اذ بلغت التجارة الامريكية مع آسيا والمحيط الهادي ٤٨٪ فقط من حجم التجارة مع اوروبا (منظمة التعاون والتطوير الاوروبية) عام ١٩٦٠، ولكنها ارتفعت الى ١٢٢٪ من التجارة الامريكية - الاوروبية بحلول عام ١٩٨٣ - وهو تغير صاحبه اعادة توزيع للسكان ودخولهم في الولايات المتحدة باتجاه المحيط الهادي. وبان ان هذه الاتجاهات ستأخذ بالاستمرار بصورة عامة بالرغم من بعض الانخفاض الذي يصيب نمو بلد «واحد» مثلاً، أو نشوء المشاكل التي تعرقل النشاط الصناعي. وعليه لا غرو ان يتنبأ خبير اقتصادي بثقة بأن منطقة الهادي بأسرها التي تمتلك الآن ٤٣٪ من اجمالي الانتاج العالمي سوف تحوز على ٥٠٪ منه سنة ٢٠٠٠؛ ويخلص الى «ان مركز الجذب الاقتصادي العالمي شرع ينتقل بسرعة الى آسيا ومنطقة المحيط الهادي، حيث تتبوأ منطقة المحيط الهادي مكانتها بمثابة احد مراكز القوة الاقتصادية العالمية». لقد تناهى الى الاسماع مثل هذا الكلام مراراً

منذ القرن التاسع عشر؛ ولكن ذلك التنبؤ لم يستحل حقيقة الا بعد النمو الهائل في تجارة المنطقة وانتاجيتها منذ سنة ١٩٦٠.

ويصح ايضاً الافتراض أن العقود القليلة المقبلة ستشهد استمراراً في اتجاه اقل جاذبية ولكنه اشملى: الاكلاف الحلزونية لسباق التسليح، الذي يحث خطواته غلاء منظومات السلاح الجديدة وكذلك استعار الخصومات الدولية. حتى قيل ان (أحد الثوابت القليلة في التاريخ هي الارتفاع الدائم في مقدار الانفاق العسكري)؛ فان صح هذا القول (رغمًا عن بعض التذبذبات قصيرة الامد) لحروب وسباقات تسليح القرن الثامن عشر حين تطورت اساليب التسليح بطيئاً، فهو أكثر صحة للقرن الحالي الذي ترتفع فيه اكلاف الطائرات، والسفن الحربية، والدبابات أكثر بكثير جيلاً بعد آخر، (حتى لو ادى ذلك الى تضخم). فلا مندوحة ان استبد الذعر بالساسة الادواريين الذين ارتعبوا من كلفة سفينة قتال ما قبل عام ١٩١٤ البالغة ٢,٥ مليون جنيه، لو علموا ان بريطانيا تنفق اليوم ١٢٠ مليون جنيه من أجل تبديل «فرقاطة». وسيحصل المشرعون الامريكان الذين أغدقوا الاموال عن طيب خاطر لانتاج ألوف القاصفات طراز بي - ١٧ في نهاية الثلاثينيات، من حقيقة أن تكلفة القاصفة الجديدة بي - ١ حسب تقديرات البنتاغون هي ٢٠٠ مليار دولار لمائة طائرة فقط. وها هو الارتفاع متسارع في جميع الصنوف:

«ارتفعت اكلاف القاصفات مائتي ضعف كلفتها في الحرب العالمية الثانية، والمقاتلات مائة ضعف او اكثر عما كانت عليه في تلك الحرب. وازدادت تكلفة حاملات الطائرات عشرين مرة، والدبابات خمس عشرة مرة عما كانت عليه في الحرب العالمية الثانية. وكلفت الغواصة صنف (غاتو) في تلك الحرب ٥,٥٠٠ دولار دولار لكل طن مقارنة مع ١,٦ مليون دولار لكل طن لغواصة «تريدنت»».

وما تفاقم هذه المشاكل الا الدليل على أن صناعة التسلح اليوم تبتعد كثيراً عن التصنيع التجاري ذي السوق الحرة. وهذا التصنيع التجاري المتمركز عادة في شركات عملاقة قليلة تتمتع بعلاقة خاصة مع وزارات دفاعها (سواء في امريكا، أم بريطانيا، أم فرنسا وحتى في «الاقتصاد الموجه» في الاتحاد السوفيتي)، قد تهيأت له الحماية على الدوام ضد عمليات عالم التجارة بفضل منح الدولة عقوداً وكفالات أعلى من التكلفة لانتاج معدات لا يحق لغيرها أو لغير «الدول الصديقة المأمونة» أن يستخدمها. أما السوق الحرة حتى للشركات العملاقة مثل آي. بي. أم وجنرال موتورز، فعليها ان تخوض منافسة عنيفة لتكسب مجرد «حصّة» في الاسواق الداخلية والخارجية المتقلقلة التي تلعب فيها النوعية وذوق المستهلك والاسعار دوراً كبيراً. وفيما ينتج التصنيع العسكري الذي دفعته رغبة الانسان بامتلاك أفتك الاسلحة لتهيئة قواته المسلحة للمقارعة في اصعب الظروف الممكنة (وحتى غير الممكنة)، مواداً متزايدة الغلاء والتعقيد و (قليلة الاعداد)، انخفضت معدلات تكاليف الوحدات في السوق الحرة بسبب منافسة السوق واتساع نطاق الانتاج. وحين يصح القول أن انفجار التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة منذ أواخر القرن التاسع عشر قد دفع حتماً مصنعي الاسلحة الى تكوين علاقة مع الحكومات التي انحرفت عن اعراف «السوق الحرة»، فإن السرعة الحالية لهذه الزيادة هي مروعة. وقد نجحت بعض المقترحات المقدمة حول «الاصلاح العسكري» في الولايات المتحدة للحيلولة دون النتيجة التي تنبأ بها بعض الساخرين، وهي ان ميزانية البنتاغون بأسرها سوف تبتلعها طائفة «واحدة» في سنة ٢٠٢٠: بيد أن حتى هذه المساعي لا يبدو أنها «تعكس» الاتجاه الحالي بانتاج اسلحة قليلة بأكلاف أضخم.

وإذا عزي جل هذا الى تعقيد منظومات الاسلحة الحتمي المتزايد - كالبطائرات الحديثة التي قد تشتمل على مائة ألف قطعة - فالشيء الثاني وراء ذلك

لهو استمرارية سباق التسلح في البر، وتحت المحيطات، وفي الهواء، والفضاء. وإذا كان ابرز محفز لذلك السباق هو العداءات بين منظمتي الناتو ووارشو فهناك أيضاً سباقات تسلح اصغر ولكنها مهمة ايضاً - دعك عن الحروب - مسرحها الشرق الاوسط، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، وعبر آسيا من ايران الى كوريا. فأوضحت النتيجة انفجاراً في انفاقات الدفاع في العالم الثالث حتى لدى الانظمة الفقيرة، مع زيادات واسعة في مبيعات الاسلحة ونقلها الى تلك البلدان؛ حتى فاقت مستوردات العالم من الاسلحة عام ١٩٨٤ (٣٥ مليار دولار) تجارته من الحبوب (٣٣ مليار دولار). وتجدر الاشارة الى انه في السنة التالية بلغت انفاقات العالم العسكرية قرابة ٩٤٠ مليار دولار أي أكثر من مجمل دخل النصف الاقفر من سكان الكوكب. والاسوأ هو ارتفاع الانفاقات التسليحية بسرعة اعلى من الاقتصاد الكوني وأن أغلب الاقتصاديات الوطنية كانت تتوسع، وتربعت امريكا وروسيا في هذا المضمار، حيث رصدت كلتاهما ما يربو على ٢٥٠ مليار دولار سنوياً على الدفاع وربما سيزيد على ٣٠٠ مليار دولار سنوياً في المستقبل القريب. فيما حاز الانفاق على القوات المسلحة في اغلب البلدان على حصة متزايدة في الميزانيات الحكومية واجمالي الانتاج القومي، ولا يحول دون ذلك سوى الركود الاقتصادي أو أزمة العملة الصعبة (باستثناء الدول النشطة كاليابان ولوكسمبورغ)، وليس وجود دافع حقيقي لتقليص الانفاقات العسكرية. ان «عسكرة» اقتصاد العالم، كما عبر عنها هكذا معهد المراقبة العالمي، الآخذ في النمو الآن أسرع مما في جعبتها لجيل آت.

لا شك ان هذين الاتجاهين - وهما النمو غير المتناسق مع ميل الموازين الانتاجية الكونية الى حوض الهادي؛ والارتفاع الحزوني في اكلاف السلاح والقوات المسلحة - لهما اتجاهين منفصلين، ومع ذلك، يتضح يوماً بعد آخر أنهما متفاعلان. فكلاهما يدفعهما التغير التكنولوجي والصناعي (حتى إن كان

لسباقات التسليح والمعتقدات الايديولوجية تأثيرها هي الأخرى). ويؤثر كلاهما بقوة على الاقتصاد القومي: فالاول يدعم الثروة والانتاجية بسرعة اعلى أو أقل، ويجعل مجتمعات معينة أكثر رفاهية من غيرها. أما الثاني فباستهلاكه المصادر القومية - ولا يقتصر القياس هنا على معايير رأس المال الاستثماري والمواد الأولية وحسب، بل وكذلك الحصة من العلماء، والمهندسين، وخبراء انتاج السلع الدفاعية بالمقارنة مع النمو التجاري التصديري. وبالرغم من أن الانفاقات الدفاعية يمكن ان تأتي ببعض التوسعات الاقتصادية، يبدو من الصعب دحض جدل ان الانفاق التسليحي « المفرط » يضر بالنمو الاقتصادي. ثم ان هذه الصعاب التي قاستها المجتمعات المعاصرة المتربعة قمة هرم الانفاق العسكري لتعيد ببساطة الصعاب التي عانتها اسبانيا فيليب الثاني، وروسيا نيقولا الثاني، والمانيا هتلر. فلا بد للمؤسسة العسكرية الكبيرة (مثلما هو شأن التمثال العملاق) التي تبدو مهولة في انظار المراقبين الخارجين، أن تركز على قاعدة راسخة (وهي الاقتصاد الانتاجي القومي في هذه الحالة)، والا ستعرض لخطر الانهيار مستقبلاً.

وعليه كان لكلا الاتجاهين مضامين اجتماعية - اقتصادية وسياسية. فالمرجح أن يؤدي النمو البطيء لدى بلد معين الى احباط معنويات الشعب فيثير الاضطرابات ويحمي وطيس المجادلات بشأن اولويات الانفاق؛ ومن الناحية الاخرى ستأتي سرعة التوسع التكنولوجي والصناعي هي الأخرى بعواقبها لاسيما على المجتمع غير الصناعي حتى اليوم. أما الانفاق العسكري السخي فيمكن بحد ذاته أن يعزز صناعات معينة ضمن الاقتصاد القومي؛ ولكنه قد يؤدي ايضاً الى بعثرة المصادر من ايدي جماعات أخرى في المجتمع، وربما جعل الاقتصاد القومي اقل قدرة على التصدي للتحديات التجارية للبلدان الأخرى. وقد اثارت الانفاقات الدفاعية العالية في هذا القرن جدل «المدفع أم الزبدة؟»

ولن يتوقف الا اذا اقترب عدو من عتبة البلد يوماً ما. والاهم من ذلك انها اثارت جدلاً حول العلاقة السليمة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.

ولذلك ليس لاول مرة في التاريخ يلوح اليوم توتر بين وجود الامة في عالم عسكري - سياسي فوضوي، وبين وجودها في عالم اقتصادي قائم على التجارة الحرة؛ أو بين توخيها الامن الاستراتيجي كما يمثله استثمارها في منظومات الاسلحة الحديثة واستهلاكها الواسع لمصادرها على يد القوات المسلحة من جهة، وبين سعيها للامن الاقتصادي حسبما تمثله الرفاهية القومية، التي تعتمد على النمو (النابع بدوره من اساليب الانتاج الجديدة وجمع الثروة)، وعلى الانتاجية المتزايدة، وعلى ازدهار الطلب الداخلي والخارجي من جهة اخرى. وربما سيتحطم هذا كله بفعل الانفاق المفرط على التسليح، وهكذا تصبح القضية برمتها قضية موازنة الامن قصير الامد للقوى ذات الانفاق الدفاعي المفرط مقابل الأمن طويل الامد المتعلق بتعزيز الانتاج والدخل، وذلك تحديداً عائد الى احتمالية قيام المؤسسات العسكرية العظمى بتخفيض معدل النمو الاقتصادي الذي يفضي الى تقليص حصة الامة من الانتاج التصنيعي العالمي وبالتالي ثروتها وحتى «قوتها».

ولعل التوتر بين هذه الاهداف المتضاربة يتسم بخدة أكثر في اواخر القرن العشرين نظراً لصراحة الاعلان عن وجود «نماذج» بديلة للمحاكاة. فمن الناحية الاولى، هناك «الدول التجارية» كاليابان وهونغ كونغ، وسويسرا، والسويد، والنمسا - التي استفادت كثيراً من النمو العظيم في الانتاج العالمي والاعتماد التجاري المتبادل منذ عام ١٩٤٥، وهي التي تؤكد سياستها الخارجية على العلاقة التجارية السليمة مع المجتمعات الأخرى. وبالتالي سعت جميعها الى الابقاء على انخفاض الانفاق الدفاعي بما يكفي لحفظ السيادة الوطنية، فأطلقت بذلك المصادر للاستهلاك المحلي الباذخ والاستثمارات الرأسمالية. وهناك من

الجهة الأخرى، الاقتصاديات «العسكرية» - فيتنام في جنوب شرق آسيا، وإيران والعراق وهما منغمسان في حربها الطويلة، وإسرائيل وجاراتها الغيرة في الشرق الأدنى، والاتحاد السوفيتي نفسه - التي تخصص جميعها أكثر من ١٠٪ من إجمالي إنتاجها القومي للانفاقات الدفاعية سنوياً، وهي بينما تؤمن أن هذا الانفاق ضروري لضمان الأمن العسكري، تراها تعاني من حرف مصادرها عن استخدامها في الأهداف الانتاجية السلمية. وبين قطبي الدول المحاربة والدول التجارية ان صح التعبير، تقف بقية أمم هذا الكوكب غير مقتنعة أن العالم مكان آمن لدرجة تتيح لها تقليص الانفاقات التسليحية الى مستوى اليابان، غير انها منزعة ايضاً من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرهقة الناجمة عن الانفاق المفرط على التسليح، ومدركة للمراوحة بين الأمن العسكري قصير الامد والأمن الاقتصادي طويل الامد. الا أن المشكلة عويصة للغاية للبلدان ذات الالتزامات العسكرية الواسعة في الخارج والتي تجد صعوبة في التخلص منها. علاوة على هذا، شعر كثير من مخططي القوى الرائدة بحاجة ملحة الى موازنة الكلفة التصاعدية للتسلح ليس مقابل الاستثمار الانتاجي وحده، بل ومقابل المتطلبات الاجتماعية المتنامية التي تجعل من مهمة ترتيب اولويات الانفاق أكثر عسراً من السابق.

فالتصنيع الذي تحتاجه معظم السلطات الحاكمة في المعمورة - ان لم يكن جميعها - وبلدانهم تحت الخطى صوب القرن الحادي والعشرين هو ثلاثي الاتجاهات: اذ يتحتم عليه أن يوفر (معاً) الأمن العسكري - (أو بديل عملي آخر يوفر الأمن) لمصالحها الوطنية، «و» اشباع الحاجات الاجتماعية - الاقتصادية لمواطنيها، «و» ضمان النمو المدعوم، وهذا الوجه الاخير شيء اساسي لكل من الاغراض الايجابية للحصول على (المدافع والزبد) الضروريين في الوقت الحاضر، وكذلك للاغراض السلبية المنطوية على تجنب الانحطاط الاقتصادي النسبي الذي قد يضر بالأمن الاقتصادي وأمن الشعوب مستقبلاً. فجلية هي صعوبة الوفاء

بجميع هذه الوجوه الثلاثة في فترة زمنية محدودة اذا ما نظرنا الى سرعة التغير التكنولوجي والتجاري غير المتساوية والتذبذبات العvisية على التكهن بها في السياسة الدولية. ومع ذلك فان تحقيق الوجهين الاولين - أو أي واحد منهما - من دون الثالث سيؤدي حتماً الى انحدار نسبي على المدى الطويل، وهو ما آل اليه حتماً مصير جميع المجتمعات الابطأ نمواً التي فشلت في التكيف مع ديناميات القوة العالمية. وكما اشار بعقلانية في ذلك أحد خبراء الاقتصاد «ان من الصعب أن نتخيل ذلك. بيد أن بلداً تخلف نموه الاقتصادي ١٪ عن اقطار اخرى على مدى قرن كامل قد يتحول من زعيم العالم الاقتصادي دون منازع الى اقتصاد متوسط».

هنا انصب جل اهتمام ما تبقى من هذا الفصل الذي بين يديك على ايضاح موقف الامم الرائدة من ناحية قدرتها على تحقيق هذا الصنيع. ولأحاجة بنا الى التأكيد على عدم وجود حل تام لهذا التوتر طالما انطوت المطالب المختلفة للانفاق الدفاعي والامن العسكري، والحاجات الاجتماعية والاستهلاكية وكذلك الاستثمار لاغراض النمو على منافسة ثلاثية على المصادر. وربما كان خير انجاز هو الابقاء على تنسيق تقريبي بين الاهداف الثلاثة، لكن طريقة تحقيق ذلك التوازن ستتأثر بقوة بالظروف القومية وليس بتعريف نظري للتوازن. فالدولة المحاطة بجيران عدوانيين ترى الاولوية في رصد المزيد للامن العسكري اكثر من دولة يشعر مواطنوها بالتححرر النسبي من هذا التهديد؛ وسيجد البلد الثري بمصادره الطبيعية الأمر سهلاً ابتياغ المدافع والزبد. ان اولويات المجتمع العازم على تحقيق النمو الاقتصادي واللاحاق بركب المجتمعات الأخرى لمختلفة عن اولويات بلد على شفير حرب. وتوضح الجغرافية والسياسة والثقافة أن «حلول» دولة ما لمختلفة عن الأخرى تماماً. ويبقى الجدل الاساسي قائماً مع ذلك: لن تستطيع القوة العظمى الاحتفاظ بمكانتها لفترة طويلة من دون موازنة تقريبية بين هذه المطالب المتنافسة - الدفاعية، والاستهلاكية، والاستثمارية.

قانون التوازن الصيني

لم يشهد اي مسرح صراعاً مريعاً بين مطالب تحديث التسليح، وحاجات الشعب الاجتماعية، وكذلك الحاجة الى تحويل جميع المصادر المتوفرة الى المشاريع «الانتاجية» غير العسكرية كالذي شهده المسرح الصيني، برغم أن جمهورية الصين الشعبية هي الافقر بين القوى الكبرى وأقلها حظاً في موقعها الاستراتيجي. ومع هذا، ان كانت الصين تعاني من بعض العضلات الحادة، فما يبدو الآن أن قيادتها الحالية تنشيء استراتيجية كبرى أكثر انسجاماً وأبعد نظرة الى الأمام من أي من استراتيجيات موسكو أو واشنطن أو طوكيو، ناهيك عن أوروبا الغربية. وبينما تمسك الابعاء «المادية» بخناق الصين، فانها ستخف وطأة بفضل التوسع الاقتصادي الذي «لو كتب له الاستمرار» لوعد بتبديل اوضاع البلد في ظرف عقود.

ان مواطن ضعف البلد لجد معروفة حتى لا تحتاج من هنا أكثر من الحديث المقتضب. فبكين قد اعتبرت نفسها معزولة ومطوقة من الناحيتين الدبلوماسية والاستراتيجية (بتبرير معين). واذا كان مرد ذلك في بعضه الى سياسات ماو تجاه جيران الصين، فهو ايضاً نتيجة لتنافس واشتداد اطماع قوى أخرى في آسيا في العقود الماضية. فلم ينس الصينيون بعد ذكريات الاعتداءات اليابانية السابقة، وعمقت حذر قيادة بكين الحالية حيال نمو اليابان الانفجاري في السنين الأخيرة. وهي نظرت الى واشنطن -برغم الانفراج في العلاقات بينهما

بعد السبعينيات - بعين الريبة، سيما لو وصل البيت الابيض نظام جمهوري يبدو أكثر حماساً لإنشاء كتلة مناوئة للروس وأكثر استعداداً لتغذية ولعها نحو تايوان، ولن تألو جهداً للتدخل ضد بلدان العالم الثالث والحركات الثورية التي تتطلع الى رابطة مع بكين. لقد بقي مستقبل تايوان والجزر الساحلية الصغيرة معضلة شائكة والعلاقات مع الهند ما زالت فاترة وتعقدت أكثر بسبب علاقة الصين مع باكستان والهند مع روسيا. وترى في الاتحاد السوفيتي بالرغم من تودد موسكو المتأخر اليها، ابشع خطر خارجي عليها - ليس بسبب نشر حشود الفرق واسراب الطائرات الروسية على طول الحدود فحسب، بل ونتيجة للغزو السوفيتي لافغانستان، وأكثر من هذا وذاك بسبب النزعة التوسعية جنوباً للدولة الفيتنامية المدعومة من روسيا. ولذلك فكر الصينيون بمثل ما فكر به الالمان في بواكير هذا القرن «بالطوق» الذي يحكم قيده على اعناقهم حتى وان سعوا الى تعزيز مكانتهم في نظام القوى الكوني.

علاوة على هذا، كان لزاماً أن تنهض دولة ليست بالقوة الكافية عسكرياً واقتصادياً - مقارنة بأعدائها الرئيسيين - بهذه المهام الدبلوماسية العويصة والمتعددة الاطراف. فمهما بلغ حجم الجيش الصيني في المصطلحات «العددية» فهو ما فتىء سيء التجهيز بآلات الحرب الحديثة. وتجسد معظم دباباته وبنادقه وطائراته وسفنه الحربية نسخاً قديمة عن الاطرزة الروسية أو الغربية وحصلت عليها الصين منذ سنين طويت، وهي ليست بشيء أمام الاطرزة الاحداث والاعقد؛ وما برحت صفقات شراء الاسلحة الاجنبية نادرة بسبب الافتقار للعملة الصعبة والنفور من الاتكال الكبير على امم أخرى. ولعل اشد ما يقض مضجع الزعماء الصينيين خمول الكفاءة (القتالية) نتيجة مقت ماو للاحترافية في الجيش واشاره المليشيات الفلاحية - فلم تسد هذه الحلول المثالية كبير نفع في صراعها الحدودي مع فيتنام عام ١٩٧٩ حين كبدت قواتها المتمرسه بالقتال

وحسنة التدريب الصينيين ٢٦ ألف قتيل و ٣٧ ألف جريح. والصين متخلفة اقتصادياً ولم يكد اجمالي انتاجها القومي للفرد الواحد يتخطى ٥٠٠ دولار مقارنة مع ما يربو على ١٣ ألف دولار لكثير من الدول الرأسمالية الغربية وأكثر من ٥ آلاف دولار للاتحاد السوفيتي، ولا يتوقع حصول زيادة كبيرة في الدخل الفردي سيما وأن عدد سكانها البالغ اليوم مليار نسمة سيرتفع بحلول عام ٢٠٠٠ الى ١,٣ - ١,٢ مليار نسمة وقد يصبح الصيني العادي فقيراً مقارنة مع سكان القوى الرائدة. ومن نافلة القول ان مصاعب حكم مثل هذه الدولة هائلة السكان، والتوفيق بين المؤسسات المختلفة (الحزب، والجيش، والبيروقراطيين، والمزارعين)، وكذلك تحقيق نمو من دون اثار اضطراب اجتماعي أو ايدولوجي، لسوف تمتحن حتى المع القيادات ذكاءً وأكثرها مرونة. ولا يسعفنا تأريخ الصين المحلي بسوابق مشجعة عن استراتيجيات تطور طويلة الامد.

ومع ذلك، كانت مؤشرات الاصلاح والتطور الذاتي خلال الستة الى الثمانية اعوام الفائتة مدهشة، واوحت أن فترة حكم دنغ هيساوبنغ هذه ربما سيرها المؤرخون بعدئذ بمنظار رؤيتهم لفرنسا كولبرت، أو المراحل الاولى من حكم فريدريك الكبير، أو اليابان في عقود ما بعد عودة ميجي: أي أن الصين بلد يتشبت بتطوير قوته (بكل ما تحمله الكلمة من معان) بأية سبل عملية، وموازنة الرغبة بتشجيع المشاريع والمبادرات والتغير مع تصميم «الدولة الاشتراكي» على توجيه الاحداث لتحقيق الاهداف القومية بأسرع وبأسهل ما يمكن. وانطوت هذه الاستراتيجية على القدرة على رؤية كيفية تعلق النشاطات المنفصلة للحكومة واحداً بالآخر. وعليه اشتملت على نشاط توازني معقد يقتضي احكاماً دقيقة تتعلق بالسرعة التي تحصل بها هذه التحولات بأمان، وبمقدار المصادر الواجب تخصيصها للحاجات طويلة الامد مقارنة مع الحاجات قصيرة الامد، وكذلك التنسيق بين متطلبات الدولة الداخلية والخارجية، وأخيراً وليس

آخراً، الطرائق التي تتيح المواءمة بين الايديولوجية والتطبيق في بلد ما برح نظامه ماركسياً «معدّلاً». فما هذا بوصف سعيد لوضع البلد ناهيك عن بروز مصاعب جديدة واحتمالية ظهور أخرى غيرها في المستقبل.

يمكن رؤية ذلك-على سبيل المثال- من خلال الطرق العديدة التي غيرت فيها القوات المسلحة نفسها بعد اضطرابات الستينيات. فالتخفيض المنظم لجيش التحرير الشعبي (الذي يشتمل على القوة البحرية والجوية) من ٤,٢ مليون الى ٣ ملايين رجل هو تعزيز للقوة الحقيقية، ذلك ان كثيراً من الجند كانوا مجرد قوات اسناد تستخدم لاقامة السكك الحديد وتأدية الواجبات المدنية. ومن تبقى منهم في صفوف القوات المسلحة فيمثلون نوعية افضل عموماً: فالامارة الظاهرية هي الكسوة الجديدة والعودة الى اعتماد الرتب العسكرية (التي الغاها ماو على اعتبار انها «من مخلفات البرجوازية»); بيد ان ما يعززها أكثر هو الاستغناء عن جيش المتطوعين الجرار عن طريق فرض التجنيد الالزامي (لدعم الدولة بملاك عالي الكفاءة)، وباستطلاع المناطق العسكرية وتحديث عمل الاركان، وكذلك بتطوير مستوى تدريب الضباط في الاكاديميات العسكرية التي استعادت نشاطها بعد انقضاء فترة احتقار (ماو) اياها. والى جانب هذا دخل تحديث واسع النطاق في ميدان الاسلحة التي عانت برغم كثرتها العددية من قدمها لحد بعيد. كما زودت بحريتها بسلسلة جديدة من القطع؛ من المدمرات وسفن الحماية الى زوارق الهجوم السريع وحتى الحوامات؛ اضافة الى تشكيلها اسطولاً جباراً من الغواصات التقليدية (بلغت ١٠٧ غواصة سنة ١٩٨٥)، فباتت ثالث أكبر قوة في العالم. وامتلكت دبابتها معدات تحديد المدى تعمل بالليزر، واحتوت قوتها الجوية على اسراب طائرات تعمل في جميع الاجواء ومزودة باجهزة رادار حديثة. ورافق هذا رغبة باجراء التجارب في اطار مناورات واسعة النطاق في ظروف ميدان معركة حديثة (فاشتملت احدى مناورات عام ١٩٨١ على ستة الى سبعة

جيوش تدعمها الطائرات-وهي ما افتقرت اليه في صدام عام ١٩٧٩ مع فيتنام)، كما اعيد النظر باستراتيجية «الدفاع الامامي» على طول الحدود مع روسيا لصالح شن هجمات مضادة خلف الحدود الطويلة المكشوفة. فيما انبرت البحرية هي الأخرى الى تجريب قوتها على نطاق اوسع: فنفذت قوة مهمات قوامها ١٨ سفينة في سنة ١٩٨٠ مهمة قطعت ٨ آلاف ميل بحري في المحيط الهادي الجنوبي، بتزامن مع آخر تجارب الصين على الصواريخ الباليستية عابرة القارات. (ان المرء ليتساءل هنا: اهذا اول استعراض ملحوظ لقوة الصين البحرية منذ جولات شنغ هو في مطلع القرن الخامس عشر؟).

بيد ان الاكثر روعة في ظهور الصين كقوة عظمى عسكرياً، هو التطور السريع الاستثنائي الذي شهدته تكنولوجيتها النووية. لقد ازدرى ماو الاسلحة النووية مفضلاً عليها «الحرب الشعبية» برغم ان اول التجارب النووية الصينية اجريت في عهده. أما قيادة دنغ فأزمنت على العكس رفع الصين الى مرتبة الدول «الحديثة» عسكرياً بأسرع ما يمكن. فشرعت الصين بحلول مستهل عام ١٩٨٠ باطلاق صاروخ (ICBM) (صواريخ باليستية عابرة للقارات) بمدى سبعة آلاف ميل بحري (وهي ما تطوي الاتحاد السوفيتي بأسره وحتى اجزاء من الولايات المتحدة). واطلق احد صواريخها بعد مجرد عام ثلاثة اقمار صناعية، وهي علامه على امتلاكها تكنولوجيا صواريخ متعددة الرؤوس. ان معظم قواتها النووية «برية القواعد» ومتوسطة المدى وليست طويلة؛ ولكنها مزودة بصواريخ ICBM الجديدة، وبأسطول من الغواصات حاملة الصواريخ (وربما كان اعظم خطوة بمعايير الردع النووي). وأخذت الصين منذ عام ١٩٨٢ تجري التجارب على الصواريخ الباليستية المنطلقة من الغواصات، وتعمل تحسينات على مداها ودقتها. ووردت تقارير ايضاً عن تجريب الصين اسلحة نووية تكتيكية. كل هذا قد استند الى ابحاث ذرية واسعة النطاق والى رفض صيني لـ «تجميد» تطوير

اسلحتها النووية وفقاً لاتفاقيات التحديد الدولية، لان ذلك ببساطة يدعم مكانة القوى العظمى القائمة.

وسيسهل ايضاً تأشير امارات الضعف مقابل دليل القوة العسكرية - التكنولوجيا. فهناك على الدوام فاصل زمني كبير بين انتاج نموذج أولي من سلاح ما وبين امتلاك اعداد كبيرة منه، وتجريبها ومن ثم دخولها الخدمة داخل الجيش الصيني. وهذا ليس بغريب لبلد شحيح برأسماله ومصادره العلمية. واستمرت العوائق الكأداء في عرقلة مسيرة الصين نحو بلوغ النوعية العسكرية الحقيقية لتساوى مع ما لدى امريكا وروسيا سواء أكانت تلك العوائق انفجار غواصة صينية أثناء تجربة اطلاقها صاروخ؛ أم الغاء أو تقليص برامج التسلح ونقص الخبرة في تكنولوجيا المعادن، أم نقص المحركات القاذفة المتطورة، والرادارات ومعدات الملاحة والاتصالات. وبقيت بحريتها بالرغم من تمارينها في المحيط الهادي بعيدة عن كونها اسطول «مياه زرق»، وتقع قوة غواصاتها حاملة الصواريخ خلف غواصات «القوتين الكبيرين» اللتين كانتا تهيلان الاموال لتطوير انواع عملاقة (اوهايو، والفا) اللتين تستطيعان الغوص بأعماق أبعد وتسير بأعلى سرعة من اي من الانواع السابقة. وأخيراً، يشير ذكر الاموال الى ان الصين ما دامت تنفق واحد الى ثمانية من الانفاقات الدفاعية للقوتين العظميين فقط، فليس أمامها من طريق لتحقيق المساواة التامة؛ ولذا فهي عاجزة عن امتلاك «جميع» أنواع الاسلحة، أو اتخاذ الالهبة لكل تهديد محتمل.

وبالرغم من ذلك، تمنح امكانات الصين العسكرية بلادها نفوذاً أقوى مما كانت عليه قبل سنوات. فالتحسين الذي شهدته مستويات التدريب والتنظيم والتجهيز لا بد ان يضع جيش التحرير الشعبي في موقع افضل لمواجهة الخصوم الاقليميين كفيتنام وتايوان والهند من العقود القليلة الماضية. وحتى الميزان العسكري مقابل الاتحاد السفيتي قد لا يبقى مائلاً لصالح موسكو بهذه الشدة.

فاذا ما افضى الخلاف في آسيا الى حرب بين الصين وروسيا، فلربما وجدت قيادة موسكو صعوبة من الناحية السياسية في اتخاذ قرار بتوجيه ضربات نووية قاسية للصين، بسبب رد الفعل العالمي ولاستحالة التكهّن برد الفعل الأمريكي؛ ولكن لو جنحت الى السبيل النووي، فأفق ضئيل جداً يلوح أمام قدرة القوات السوفيتية على «ضمان» تدمير قواعد منظومات الصين البرية والبحرية قبل أن تلتقط الصين انفاسها لتثأر. واذا ما نشب، من الناحية الاخرى، قتال تقليدي فستبقى المعضلة السوفيتية عويصة. وحقيقة ان موسكو تأخذ احتمالية الحرب بشكل جدي انما تسطع في نشرها حوالي خمسين فرقة (بضمنها ست أو سبع مدرعة) في منطقتيها العسكريتين شرقي الاورال. واذا صح افتراض قدرة هذه القوات على الاشتباك مع سبعين فرقة او اكثر من جيش التحرير الشعبي المنشورة في نفس المنطقة الحدودية، فربما لن يضمن تفوقها نصراً حاسماً. فترأى لعدد من المراقبين «تكافؤ تقريبي» و «توازن قوى» في وسط آسيا - فان كان هذا صواباً فستمتد التأثيرات الاستراتيجية له لأبعد من منطقة منغوليا الحالية.

بيد ان اعظم عنصر لقدرة الصين على خوض حرب طويلة الامد يكمن هنا: في نموها الاقتصادي السريع اثناء العقود الماضية والذي يبدو أنه سيستمر مستقبلاً. وكما نوهنا في الفصل السابق كانت الصين قوة تصنيعية عظيمة حتى قبل ان يثبت الشيوعيون اركان سلطانهم - برغم ان هذه الحقيقة قد حجبها حجم البلد الشاسع، وحقيقة أن غالبية السكان من الفلاحين، اضافة الى اضرار الحرب والحروب الاهلية. ثم جاء النظام الماركسي وحلول السلام ليعطيا الانتاج طفرة بعيدة، مع نزوع الدولة الى تشجيع النمو الزراعي والصناعي معاً - حتى ان فعلت ذلك احياناً بوسائل غريبة ومشبطة للانتاجية (كما حصل في عهد ماو). هنا اشار أحد الخبراء في سنتي (٨٣ - ١٩٨٤) «حققت الصين نسب نمو سنوي في الصناعة والزراعة منذ عام ١٩٥٢ بلغت ١٠٪ و ٣٪ على التوالي، واجمالي انتاج

قومي بلغ ٥ - ٦٪ سنوياً. وإذا لم تماثل هذه الأرقام انجازات «الدول التجارية» الآسيوية النازعة إلى التصدير كسنغافورة أو تايوان، فهي تمثل أرقاماً طيبة بالنسبة لبلد بحجم وعدد سكان الصين، وقابلة لترجمتها إلى قوة اقتصادية ذات شأن. فبات الاقتصاد الصناعي الصيني في نهاية السبعينيات مماثلاً لنظيرة الروسي أو الياباني لعام ١٩٦١ (ان لم يكن أكبر) حسبما بينت إحدى الإحصائيات. وعلاوة على هذا تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن «معدلات» نسب النمو هذه تشتمل على الفترة المصطلح عليها بـ «الثبة العظمى للامام» في سنتي ١٩٥٨-١٩٥٩، وعلى عهد القطيعة مع روسيا وسحب الأموال والعلماء الروس والغاء برامج عملهم في مطلع الستينات؛ وكذلك التخطيط الناجم عن (الثورة الثقافية) التي أفسدت التخطيط الصناعي، إضافة إلى التقليل من كفاءة النظام التربوي والعلمي لفترة جيل تقريباً. فلو «لم» تحصل هذه الأحداث، لاضحت وتيرة النمو الصيني أسرع من نظيرتها في جميع الدول - إذ يمكن التأكيد على ذلك بحقيقة بلوغ النمو الزراعي في السنين الخمس منذ إصلاحات دنغ نسبة ٨٪، والصناعة ١٢٪.

وقد كتب على القطاع الزراعي أن يبقى حسنة الصين ونقطة ضعفها في آن. إذ ما عتمت أساليب الزراعة الشرق آسيوية المستخدمة في حصاد الرز تدر غلة سخية لكل هكتار ولكنها تستهلك أيدي عاملة بافراط - وهو ما يعيقها عن تحقيق طفرة (مثلاً) لمضاهاة محاصيل الزراعة الوفيرة للمزارع الأمريكية. ولذا يفضي انحطاط هذا القطاع إلى تخلف الاقتصاد برمته - كالذي حصل في الاتحاد السوفيتي. وقد فاقم هذا التهديد عدد السكان الذي مثل قنبلة موقوتة. فالصين اليوم ساعية إلى إقادة مليار نسمة من موارد ٢٥٠ مليون أكر فقط من الأرض الصالحة للزراعة (مقارنة مع ٤٠٠ مليون أكر من الأرض الصالحة للزراعة المحاصيل لأشباع ٢٣٠ مليون نسمة في الولايات المتحدة)؛ فهل يمكنها أن تدبر أمر اطعام ٢٠٠ مليون صيني آخر بمقدم عام ٢٠٠٠ من دون مزيد من

الاعتماد على الغذاء المستورد الذي يحمل معه تكاليفه الاستراتيجية وتأثيره على ميزان المدفوعات؟ من الصعب الاستئناس باجابة واضحة على هذا السؤال الحاسم، ذلك ان الخبراء يشيرون الى نتف متفرقة لا تفني بالغرض. فصادرات الصين الغذائية تراجعت ببطء في سالف القرون الثلاثة، وما طلع عام ١٩٨٠ حتى انقلبت الى «مستورد». بيد أن الحكومة من الناحية الثانية آلت على نفسها تخصيص مصادر عملية سخية لتحقيق «ثورة خضراء» على الطريقة الهندية، وافضى تشجيع دنغ لاصلاحات السوق، مع رفع اسعار شراء المحاصيل (من دون القاء عبء الكلفة على عاتق المدن)، الى طفرات مذهلة في انتاج الاغذية في نصف القرن المنصرم. وبحلول الفترة بين ١٩٧٩ - ١٩٨٣ - وهي الفترة التي كانت تعاني فيها أغلب باقي ارجاء المعمورة من كساد غذائي - عزز القاطنون في الريف (٨٠٠ مليون نسمة) دخولهم بنسبة ٧٠٪، وزاد ما يتناولونه في غذائهم من سعرات حرارية فناهز النسبة البرازيلية والماليزية و « أنتج الصينيون عام ١٩٨٥ مائة مليون طن من الحبوب أكثر من معدل انتاجهم قبل عقد انطوى وهي احدى اضخم الطفرات المسجلة لحد الآن. أما والسكان آخذون بالازدياد ومعهم تتعاظم حاجتهم للاستهلاك، (والذي سيتطلب مزيداً من الحبوب)، سيزداد الضغط على الارض للايفاء بهذا التوسع في الاستهلاك الزراعي. ولكن انتاجية الاكر باقية محدودة كما هي، واما مسعى زيادة الغلة بالاستعانة بالاسمدة فمحكوم بالتراجع. ومع ذلك يوحي الدليل بقدرة الصين على التوفيق بالمحافظة على التوازن المعقد بدرجة كبيرة من النجاح.

يحمل مستقبل المسعى الصيني نحو الصناعة أهمية اعظم، بيد أنه بقي مغامرة محفوفة بالمخاطر على الصعيد المحلي. اذ قاست من ضعف القدرة الشرائية الاستهلاكية ومن اليد العليا للتخطيط وفق الاسلوب الروسي والاوروبي الشرقي سنين عدداً. فبرغم أن اجراءات «التحرر» للسنوات القليلة الماضية أفضت الى

طفرات في الانتاج التصنيعي (استجابة صناعات الدولة الى الحقائق التجارية المتعلقة بالتنوع والسعر وطلب السوق؛ وكذلك تشجيع اقامة مشاريع القطاع الخاص صغيرة النطاق وفسح المجال أمام التوسع الكبير في التجارة الخارجية)، لكنها خلقت أيضاً مشاكل متعددة. فقد اثار انشاء عشرات الالوف من المشاريع الاهلية حفيظة منظري الحزب الشيوعي، فيما اثار ارتفاع الاسعار (الذي ربما نشأ عن التعديل اللازم لتكاليف السوق مثلما هو نتيجة «للابتزاز» و «الاستغلال» موجات التذمر في صفوف عمال المدن الذين لم يرتفع دخلهم بسرعة ارتفاع دخول المزارعين أو المقاولين. فضلاً عن عمل انتعاش التجارة الخارجية على زيادة المستوردات المصنعة وهو ما أدى الى عجز تجاري. ثم ان تصريحات رئيس الوزراء (زهاو زيانغ) عن ان الامور قد «خرجت عن أعتها» وأن ثمة حاجة الى «تلاحم الاشياء» لبعض الوقت، لهي اشارات عن استمرارية المشاكل المحلية والايدولوجية.

ومع هذا، من المدهش ان نعلم انه حتى نسب النمو المصغرة قد تم التخطيط لها لتكون ٥,٧٪ سنوياً في المستقبل (بالمقارنة مع ١٠٪ منذ عام ١٩٨١). ومن شأن هذا بحد ذاته ان «يضاعف» اجمالي الانتاج القومي في اقل من عشر سنوات ومع ذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين امكانية بلوغ ذلك الهدف لعدد من الاسباب. ففي المقام الاول، بلغ ادخار الصين واستثماراتها ٣٠٪ من اجمالي الانتاج القومي منذ عام ١٩٧٠، وهو ما يعني تيسر مبالغ كبيرة للاستثمار الانتاجي، حتى وان نجم عن ذلك بعض المشاكل (فهي تقلل الحصة المخصصة للاستهلاك والتي يمكن تغطيتها باستقرار الاسعار وتساوي الدخول، وهو ما يدخل بدوره في العملية التجارية). وثانياً اتاحت فرص طيبة لتوفير التكاليف. اذ كانت الصين أحد البلدان المبذرة في استهلاك الطاقة (وهو ما افضى الى شحة خزينها النفطي الكبير جداً)، غير أن اصلاحات ما بعد عام ١٩٧٨ المتعلقة

باستهلاك الطاقة عملت على تقليل تكاليف احد «المغذيات» الرئيسية لصناعاتها، فأطلقت بذلك الاموال للاستثمار في مجالات اخرى أو للاستهلاك. ولم تشرع الصين الا اليوم تنفض عن نفسها غبار الثورة الثقافية. فبعد انطواء ما يربو على عقد اغلقت فيه الجامعات ومعاهد الابحاث الصينية (أو ارغمت على ممارسة نشاطها بطريقة رجعية) انطلقت التكهانات بالحاجة الى فسحة من الوقت لتمكين من اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي في البلدان الأخرى. فلوحظ قبل نيف من السنين:

«عند الاحاطة بهذه الخلفية فقط يمكن للمرء ان يستوعب الاهمية الجليلة لآلوف العلماء الذين خفوا الى الولايات المتحدة وأصقاع أخرى في الغرب في نهاية السبعينيات ليلبثوا فيها عام او اثنين أو اكثر... فمع بزوغ شمس عام ١٩٨٥ ستمتلك الصين كادراً من آلف العلماء والفنيين الذين احاطوا بأطراف تخصصاتهم المختلفة. وسيتجه عشرات آلف آخرون من المدربين اكثر في داخل البلد وخارجه الى تشكيل الهيئات الرائدة في المعاهد والمؤسسات التي ستضطلع بتنفيذ المشاريع اللازمة لرفع مستوى التكنولوجيا الصناعية الصينية الى اعلى المستويات الدولية، وفي الاقل في الانشطة الاستراتيجية».

كما لم تنل التجارة والاستثمار الخارجيين في الصين تشجيعاً (ولو انتقائياً) الا بعد عام ١٩٧٨ بحيث فصح المجال أمام المدراء والتجار ان يختاروا ما يلائمهم من بين الاجهزة التكنولوجية والمخترعات وتسهيلات الانتاج المقدمة من الحكومات والشركات الغربية التي بالغت في حجم السوق الصيني لهذه البضائع. فبرغم -أو بالاحرى بسبب- توق حكومة بكين الى السيطرة على مستوى ومحتوى تجارة ما وراء البحار، سيكون مرجحاً أن تخضع المستوردات الى الانتقاء الذي من شأنه دعم النمو الاقتصادي.

أما آخر وربما أجلّ جانب من «اندفاع الصين نحو النمو» فهو السيطرة المحكمة على الانفاق الدفاعي، لئلا تستهلك القوات المسلحة المصادر المطلوبة لميادين أخرى. فالدفاع حسب رأي دنغ ينبغي ان يحرز رابع مرتبة في تسلسل «التحديثات الاربعة» المطلوبة - أي بعد الزراعة، والصناعة، والعلم؛ ومع الصعوبة التي تكتنف الوقوع على ارقام مضبوطة عن الانفاق الدفاعي الصيني (نظراً لاختلاف اساليب الحساب بشكل رئيسي) يبدو جلياً تراجع حصة اجمالي الانتاج القومي المخصصة للدفاع في الخمسة عشر عاماً الفاتئة - ربما من ١٧,٤٪ عام ١٩٧١ (طبقاً لاحد المراجع) الى ٧,٥٪ عام ١٩٨٥. وهذا بدوره قد يثير موجات استياء في صفوف القيادة العسكرية فينفخ في كير المجادلات حول الاولويات والسياسات الاقتصادية؛ وسيتوجب تعديل المعادلة لو نشبت صدامات حدودية خطيرة في شمال البلد أو جنوبه. وبرغم ذلك فحقيقة انزال الانفاق الدفاعي منزلة هامشية قد تشكل اسطع اشارة الى تأريخ انكباب الصين الشامل على النمو الاقتصادي، مجسدة نقيضاً صارخاً لهوس السوفيت بـ «الأمن العسكري» وانغماس ادارة ريغان بأهالة الاموال على القوات المسلحة. وكما اشار بعض الخبراء، ليس ثمة مشكلة حقيقية في الانفاق الدفاعي أكثر من المعدل الحالي البالغ ٣٠ مليار دولار، مقدار اجمالي الانتاج القومي الصيني ومبلغ الادخار والاستثمار الحكومي فيه. فتزوع الصين لخلاف ذلك انها يعكس اعتقاد بकिन بعدم امكانية ضمان الامن طويل الامد الا بمضاعفة انتاجها وثروتها الحاليين مرات كثيرة.

وخلاصة القول؛ ليس من شيء يقف في سبيل هذا النمو غير اندلاع حرب مع الاتحاد السوفيتي أو نشوب اضطرابات سياسية طويلة الامد بمثل ما حصل ابان الثورة الثقافية. وعسيرة هي مشاكل الصين المتعلقة بالادارة، والطاقة، والزراعة ولكنها عين المشاكل التي واجهتها وتغلبت عليها جميع الامم النامية في غضون عملية النمو. وان بدت هذه ملاحظة وردية فستتضاءل أمام

احصائية «الايكونومست» الاخيرة عن ان الصين لو ابقت على معدل نموها السنوي البالغ ٨٪ - وهو ما تراه « معقولاً » - فسوف تتخطى اجمالي الانتاج القومي البريطاني والهندي قبل عام ٢٠٠٠ وسيبرز انتاجها انتاج أية قوة اوروبية مع اشراقه عام ٢٠٢٠ .

إن افدح الاخطاء هو الاعتقاد بأن هذا النوع من المؤشرات بكل عناصره المتغيرة يمكن ان ينفع في توخي الدقة. بيد أن الحقيقة العامة تبقى: ستحظى الصين باجمالي انتاج قومي ثري جداً في غضون حقبة زمنية قصيرة نسبياً، مبعده عن نفسها شبح كارثة مروعة؛ واذا كانت لا تزال فقيرة بمعايير الدخل الفردي فمن المؤكد انها ستتحسن اكثر مما عليه اليوم.

اما وبعد الفراغ من وضع الصين بحد ذاتها حري بنا أن نخرج على تأثير الصين على المسرح الدولي، حيث تبرز امامنا ثلاث نقاط هامة. الاولى وهي الاقل اهمية في بحثنا هذا هي أنه برغم ان تجارتها الخارجية تحظى بدعم النمو الاقتصادي فمن المحال تحول الصين الى المانيا غربية او يابان ثانية. ذلك ان حجم السوق الداخلي لقوة بسطت خيمتها على جل ربوع آسيا كالصين، اضافة الى عدد سكانها وحجم قاعدتها من المواد الأولية، تبعد احتمالية اعتمادها على تجارة ما وراء البحار بدرجة اعتماد احدي «الدول التجارية» البحرية والصغيرة. وستجد التجارة الخارجية عرقلة بسبب حجم القطاع الزراعي الحاشد بالعمالة وتصميم النظام على عدم الاعتماد المثير على الاغذية المستوردة. والمرجح ان الصين ستغدو منتجاً سخياً للسلع قليلة التكلفة كالمنسوجات التي ستساعد في تسديد ما بذمتها مقابل التكنولوجيا الغربية أو حتى الروسية؛ بل ان الصين عازمت على «عدم» الاتكال على رأس المال أو المصنوعات أو الاسواق الاجنبية، أو حتى على أي بلد أو مجهز بوجه الخصوص. وأما اكتساب التكنولوجيا والادوات واساليب الانتاج الاجنبية فسيخضع لمطالبات قانون التوازن الصيني.

وما هذا ليتناقض مع عضوية الصين في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (ودخولها المحتمل لعضوية الغات وبنك التنمية الاسيوي) - وهي ليست اشارات عن تفيؤ الصين ظلال خيمة «العالم الحر» بقدر ما هي علامات عن حسابات الصين المتغترسة بأن من الافضل لها اقتحام الاسواق الاجنبية، والتعامل بقروض طويلة الاجل، من خلال الهيئات الدولية بدلاً من «الصفقات» الانفرادية مع قوة عظمى معينة أو بنوك خاصة. من شأن هذه التحركات بكلمات اخرى ان تصون استقلال الصين ومكانتها. بيد أن النقطة الثانية منفصلة وتلقي بظلالها على الاولى. فبينما أخذ نظام ماو في الستينيات اوار الصدمات الحدودية، تؤثر بكين الآن المحافظة على علاقات سليمة مع جيرانها حتى ان نظرت اليها بعين الريبة. فالسلم هو استراتيجية دنغ المركزية كما اشرنا اعلاه؛ أما الحرب فحتى لو كانت اقليمية ستعمل على صرف المصادر للقوات المسلحة وستغير اولويات «التحديثات الاربعة» الصينية. وقد يصح ما خرج به الجدل مؤخراً، ان الصين شعرت بارتياح اكثر من علاقاتها مع موسكو لان تعاضم قوتها العسكرية خلق توازناً تقريبياً في وسط آسيا. فأطلق العنان الآن ان تركز أكثر على التطور الاقتصادي أثر تحقيق تكافؤ ما بين القوى، أو في الاقل حيازتها امكانية دفاعية لا بأس بها.

ومع هذا، وفي الوقت الذي اتسمت نواياها بالسلمية، تؤكد الصين عزمها على صيانة استقلالها التام، ونفورها العام من تدخلات القوتين العظميين العسكرية في الخارج. وتطلعت حتى الى اليابان بعين فاحصة، وقيدت حصتها في تجارة الصادرات والواردات، كما حذرت طوكيو من الاندفاع قدماً في تطوير سيبريا. حتى باتت الصين موضع دراسة عميقة في اروقة واشنطن وموسكو. فجميع المقترحات السوفيتية بتقوية اواصر العلاقات بل وعودة المهندسين السوفيت الى الصين بمستهل عام ١٩٨٦، فشلت في زحزة موقف بكين

الراسخ؛ استحالة تحقيق تحسن في العلاقات حتى تقدم موسكو تنازلات بخصوص بعض القضايا المعلقة الثلاث (ان لم يكن كلها) - الغزو السوفيتي لافغانستان، ودعم موسكو لفيتنام، والمشكلة المخضمة الخاصة بحدود وأمن وسط آسيا. ومن الجانب الآخر، صبت بكين انتقاداتها على سياسات الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط (مثلما تعرضت الجهود السوفيتية في المناطق المدارية).

والواقع ان الصين طالما كانت احد «البلدان الاقل تطوراً» وتستبد بها الشكوك الفطرية من هيمنة العرق الابيض على مقدرات الكون، فمن الطبيعي ان تغدو عياباً حروناً لتدخلات القوتين العظميين، حتى لو انها ليست بعضو رسمي في حركة العالم الثالث، غير ان لهجة انتقاداتها صارت اكثر نعومة عما كانت عليه ايام ماو في الستينيات. وما برحت الريبة تسكن نفوس الصينيين من مجادلات الامريكان حول متى واين توضع «البطاقة الصينية» بالرغم من عدائهم لمطالب الروس في آسيا. وترى بكين ضرورة الميل صوب روسيا (أو في الغالب صوب الولايات المتحدة نظراً للنزاعات المتكررة مع الروس)، من خلال اجراءات تنطوي على مراقبة مشتركة للتجارب النووية الروسية، وتبادل المعلومات حول افغانستان وفيتنام؛ بل ان الموقع المثالي هو الذي يقع بمسافة متساوية بين الاثنتين، وجعلهما يسارعان لخطب ود «المملكة الوسطى».

فاعتمدت اهمية الصين كممثل مستقل حقاً في حاضر (ومستقبل) النظام الدولي، على ما يمكن ان يصطلح عليه بـ «اسلوب» صنع علاقاتها مع القوى الاخرى. وذا ما عبر عنه جوناثان بولاك بطريقة تستحق السرد برغم طولها:

« ليس للأسلحة، والقوة الاقتصادية، وقوة السلطة وحدها ان تبرز الاهمية المنسوبة للصين في اطار المساواة بين القوى الكونية. واذا ما حكم على اهميتها

الاقتصادية بالتواضع، ومستواها الاقتصادي في افضل حالاته بانه مزدوج التأثيرات، فهذا لا يعني شيئاً بالنسبة للاهمية الكبرى للصين في حسابات كل من واشنطن وموسكو، والاهتمام الدقيق من لدن عواصم كبرى أخرى. ان الاجابة رغماً عن وصف الصين نفسها بأنها دولة مهددة ومظلومة، لتكمن في انها قد استهلكت مصادرها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية المتيسرة بمكر وطمش. واشتملت استراتيجية بكين حيال القوتين العظميين في اوقات مختلفة على التصدي والانخراط بصراعات مسلحة، وتسويات جزئية وانحيازات غير رسمية، مع حصول قطيعات حدودية مصحوبة أحياناً بخطابات مقذعة. فآلت النتيجة الى صيرورة الصين كل شيء لكل الامم، جاعلة الشك يخامر كثيراً من الأمم حيال نواياها وتوجهاتها طويلة الامد.

ان هذه الاستراتيجية «المتوسطة»، (والحق يقال) قد انطوت على مخاطر سياسية وعسكرية غير هينة. بل انها عولت بشدة على مكانة الصين باعتبارها قوة عظمى طالعة فاتجهت على الغالب الى تحدي خيارات أو مطالب القوتين العظميين؛ وتصرفت في احايين اخرى على نحو مختلف عما امله الآخرون منها. ولم تبد أية طواعية أو مرونة تجاه موسكو ولا واشنطن بالرغم من انكشاف حدودها للهجمات . . . فلكل هذه الاسباب احتلت الصين مكانة دولة متفردة سواء من ناحية مشاركتها في كثير من الصراعات السياسية المركزية أو العسكرية لما بعد الحرب أم من ناحية كونها دولة تقاوم التصنيف السياسي أو الايديولوجي البسيط . . . أما على الصعيد الواقعي فلا بد من الحكم على الصين من ناحية أو أخرى بأنها قوة عظمى مرشحة بحد ذاتها - لا تملك شيئاً أو محاكاة للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، بل انعكاساً لمكانة بكين الفريدة في السياسة الكونية. وفيما يخص المنظور طويل الامد، فالصين تمثل قوة سياسية واستراتيجية اكبر اهمية من اعتبارها «ملحقاً» بموسكو أو واشنطن أو مجرد قوة وسطى».

وكنقطة أخيرة، لا بد من التأكيد ثانية أن لا نية للصين في البقاء «خفيفة الوزن» استراتيجياً في المستقبل حتى إن بخلت في انفاقها العسكرية في الوقت الراهن. بل يصح العكس وهو انها كلما اندفعت قدماً في هذا التوسع الاقتصادي بأسلوب كولبرتي وقائم على اشتراكية الدولة، كلما انطوى ذلك التطور على سياسة - سلطوية أكثر. وهذا ما يهيجس للمرء أكثر حين يتذكر الاهتمام الذي بذلته الصين لتطوير قاعدتها العلمية والتكنولوجية، وكذلك الانجازات المثيرة المتحققة في صناعة الصواريخ والأسلحة النووية يوم كانت قاعدتها بالغة الصغر. فهذا الاهتمام بدعم البنية الاقتصادية الثانوية على حساب الاستثمار الآني في الأسلحة لا يرضي جنرالات الصين (الذين يؤثرون مثلما هو شأن الجماعات العسكرية في كل حذب وصوب، وسائل الأمن قصيرة الامد على طويلته). ولذا علقت «الاكونومست»:

«أمام رفاق السلاح الصينيين الصبورين حتى تثمر الإصلاحات الاقتصادية، وقت للانتظار. فان شييء لخطط السيد دنغ الاقتصادية برمتها أن تأخذ مجراها، وتضاعف انتاج الصين اربع مرات حسبها مخطط له بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (مع وجود احتمالات كثيرة بالطبع)، فلا بد من مرور ١٠ - ١٥ سنة حتى يستطيع الاقتصاد المدني أن ينفخ في اوصال القطاع العسكري روح النشاط الاسرع. وما ذلك بحاصل الا حين يكون لدى جيش الصين، وجيرانها، والقوى الكبيرة شيئاً ما تفكر به». انها لمسألة وقت فحسب.

المعضلة اليابانية

من شأن حقيقة تسمير بكين عن ساعديها بخصوص ما سيحدث في شرق آسيا ان يفاقم الضغوط على عاتق ما تدعيه اليابان «دبلوماسية السليمة من جميع الوجوه» - أو ما وصف بسخرية اكبر «انها كل الاشياء لكل الناس». ولعل خير ما نختصر به وصف المعضلة اليابانية:

كان من ثمرات النمو الهائل الذي حققته اليابان منذ عام ١٩٤٥، أن تمتعت بمكانة فريدة وراقية في النظام الاقتصادي الكوني ومنظومة القوى السياسية، ولكنها - كما يشعر اليابانيون - لمكانة بالغة الحساسية والخطورة، ويمكن ان تهتز بقسوة فور تبدل الظروف الدولية. فافضل شيء يمكن ان يحصل -من وجهة نظر طوكيو- هو استمرار العوامل التي صنعت «المعجزة اليابانية» أول مرة. غير أن الأرجح في الاحتمال ان تتلاشى هذه العوامل المساعفة أو أن تختفي عن بكرة ابيها طالما نحن نعيش عالماً فوضوياً تصطدم فيه القوى «غير المكتفية» بالقوى «المكتفية» على طول الخط، وفيه تسير دينامية التغير التكنولوجي التجاري بسرعة خاطفة، وترى اليابان ان من العسير بمكان مقاومة تيارات التغير لايانها المطلق بدقة وانكشافية موقعها، وهي ترى في التسوية الدبلوماسية سبيلاً للنجاة من تيارات التغير. ومن هنا نبع تبنيها المستمر للحلول السلمية للمشاكل الدولية، وانزعاجها من وجود صراع سياسي بين بلدين جارين آخرين، وكذلك توقعها الجلي للتواءم مع الجميع في وقت ازدياد ثرائها المتواصل.

لقد تطرقنا لاسباب نجاح اليابان الاقتصادي المدهش اعلاه. اذ بقيت ارض اليابان لما يربو على اربعين عاماً محمية بفضل القوات التقليدية والنووية الامريكية، وتولي البحرية الامريكية صيانة ممراتها الملاحية. فهكذا كرسّت اليابان نفسها لمواصلة نموها الاقتصادي المشهود ولا سيما في اسواق الصادرات،

بعد ان تمكنت من اعادة توجيه طاقاتها القومية من التوسع العسكري، وابعاد مصادرها عن الانفاق الدفاعي. وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لولا انكباب شعبها على العمل التجاري، واحكام السيطرة على النوعية، والاضطلاع بالعمل الشاق، بيد ان هناك عوامل خاصة اخرى وراء ذلك: الابقاء على قيمة الين الى مستوى منخفض عقداً من بعد عقد بهدف دعم الصادرات؛ وفرض القيود الرسمية وغير الرسمية على مشتريات المصنوعات الاجنبية (ولا ريب في استثناء المواد الاولية الحيوية للصناعة)؛ اضافة الى وجود نظام تجاري دولي ليبرالي لم يضع سوى عوائق قليلة في طريق البضائع اليابانية - مبقياً الطريق «مفتوحاً حتى بوجود الابعاء المتزايدة التي فرضتها امريكا على اليابان». ولذلك استطاعت اليابان في ربع القرن المنصرم أن تتمتع بجميع امتيازات التحول الى اعماق اقتصادي كوني، بل وبدون أية مسؤوليات أو اضرار اقليمية قد نجمت على مدى التأريخ عن مثل هذا النمو. فلا عجب إن حبذت بقاء الاشياء على ما هي عليه.

تكمن اسس نجاح اليابان الحالي بشكل خاص في القطاع الاقتصادي، وعليه ليس من قبيل المفاجأة أن يكون هذا القطاع أكبر من يقض مضجع رجالات طوكيو. فمن جانب واحد (كما سنتناوله ادناه) يقدم النمو التكنولوجي والاقتصادي جوائز لامعة لبلد يحظى اقتصاده السياسي بأفضل مكانة للقرن الحادي والعشرين المقبل؛ ولم يسمع غير جدل صغير النطاق حول تربيع اليابان تلك المكانة المرموقة، ومن الجانب الثاني، ها هو نجاحها يستفز بحد ذاته رد الفعل «ذي التأثير المقصي» ضد توسعها الريادي الصادراتي: فأما أحدى «شفرقي المقص» هذا فهي محاكاة البلدان الاسيوية الطموحة والمتمثلة بـ (الدول الصناعية الجديدة) أمثال كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند وغيرها للنموذج الياباني، ناهيك عن الصين نفسها والقابعة في قاع ميزان المنتجات (كالمنسوجات

مثلاً). فأجور العمالة لدى جميع هذه البلدان اقل مما لدى اليابان^(١)، والتقطت قفاز التحدي الجسور لليابان في قطاعات لم تعد اليابان تتمتع فيها بامتيازات حاسمة - المنسوجات، والدمى، والبضائع المنزلية، والسفن، وحتى الفولاذ والسيارات (بدرجة أقل بكثير). ولا ريب ان هذا لا يعني تراجع انتاج اليابان من السفن، والسيارات، والشاحنات، والفولاذ، بل أن تبقي نفسها في «قمة السوق» (انتاج فولاذ بمواصفات ارقى، أو سيارات اكبر حجماً واكثر تعقيداً)، أي ان تنسحب من نهاية الطيف الانتاجي الذي انعدمت فيه المنافسة لها عليه سابقاً؛ كما ان احدى المهام الرئيسية لوزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية هي الغاء الصناعات التي لم تعد منافسة - ليس بمجرد تخفيف حدة التراجع فحسب، بل وللترتيب لتوجيه المصادر والكوادر الى قطاعات اقتصادية أخرى ذات تنافسية عالمية اعظم.

أما (الشفرة الثانية) للمقصد وهي الاكثر خطورة فتتمثل برد الفعل الامريكي والاوروبي ضد الاختراق الياباني متزايد الحتمية لاسواقها المحلية. فقد اقتنى رواد تلك الاسواق سنة بعد اخرى مصنوعات الفولاذ الياباني، والادوات الميكانيكية، والدراجات النارية، والسيارات، واجهزة التلفاز، وسلعاً كهربائية أخرى. فأخذت الفوائض اليابانية بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة وامريكا تتسع سنة بعد أخرى. فكان الرد الاوروبي (وهو الاقوى) متراوحاً من فرض حصص استيراد محدودة الى اعاقه بيروقراطية (كاشتراط فرنسا عدم قبول السلع الكهربائية اليابانية الا من خلال موافقة هيئة جمركية في بويتير). بينما ترددت الادارات الامريكية وبسبب ايمانها بنظام تجاري عالمي مفتوح في حظر أو تقليص المستوردات اليابانية بغير فرض قيود «طوعية» احتيالية. لكن حتى أشد

(١) وذلك سبب لجوء اليابانيين لاقامة مصانعهم في تلك البلدان.

المخلصين لمبدأ التجارة الحرة رفعوا عقيرتهم من موقف تقوم به الولايات المتحدة ويتمثل بتجهيزها اليابان بالاغذية والمواد الاولية واستلامها منها المصنوعات اليابانية - انها لحالة تجارية «استعمارية» أو «متخلفة» لم يعرفوها في القرن ونصف القرن الماضيين. وعلاوة على هذا، طالبت واشنطن باتخاذ اجراءات لتقليص اللاتوازن بينها وبين اليابان على أثر تنامي العجز التجاري الامريكي لصالح اليابان - ٦٢ مليار دولار في السنة المالية المنتهية في ٣١ آذار ١٩٨٦، وكذلك بسبب ضغوط اصحاب الصناعات الامريكية المحاصرة الذين قاسوا وطأة هذه المنافسة عبر الهادي. (تمثلت هذه الاجراءات بتشجيع رفع قيمة التبادل للين، واحداث زيادة كبيرة في مستوردات اليابان من البضائع الامريكية، وهكذا دواليك). كما عني تحول العالم الغربي نحو سياسة شبه حمائية واتجاهه لفرض قيود على «اجمالي» استيراده من المنسوجات او أجهزة التلفاز، أن اليابان ستضطر الى تحميل شيء من ركود ذلك السوق الى منافساتها من البلدان الآسيوية.

واذن لا عجب ان انكر بعض المتحدثين الرسميين اليابانيين أن الاشياء تسير حسناً وقرعوا جرس الانذار عن التهديدات التي تستهدف حصص سوقهم الحالية ورخائها المتمثلة بـ: التحدي المتنامي من طرف البلدان الصناعية الجديدة في قطاعات صناعية كثيرة، والقيود التي وضعتها الحكومات الغربية على الصادرات اليابانية؛ والضغوط المفروضة لتغيير القوانين الضريبية ولتحويل الاموال من المدخرات الى الاستهلاك، مع ضمان زيادة كبيرة في المستوردات؛ وأخيراً الارتفاع الحاد في قيمة الين. وزعموا ان كل هذه العوامل يمكن ان تعني نهاية الازدهار الصادراتي الياباني، وانخفاض في حجم فوائض مدفوعاتها، وكذلك انخفاض نسبة النمو لديها (التي بدأت بالانخفاض فعلاً حين اصبح اقتصادها أكثر «نضجاً» وتضاءلت قدرتها على التوسع الهائل). وبهذا السياق لا ينبع قلق اليابان من مجرد نضوج اقتصادها: فتركيب سكانها العمري، اي ما سيكون عليه عام ٢٠١٠ حين ستمتلك «اوطاً نسبة عمرية عاملة» (الاشخاص من

١٥- ٦٤ سنة) من بين شعوب القوى الصناعية الرائدة»، يعني ان البلد سيحتاج الى انفاقات امن اجتماعي عالية يمكن أن تسبب فقدان الدينامية القومية. والعجيب ان جميع محاولات جعل المستهلك الياباني يقتني المصنوعات الاجنبية (عدا مصنوعات الهيبه كسيارات مرسيدس) كانت تؤدي الى نزاعات سياسية محلية، قد تسبب بدورها شقاً محتملاً لعصا الاجماع السياسي الذي كان ركناً اساسياً في التوسع الصادراتي في الماضي.

ثمة اسباب وجيهة تؤكد احتمالية توسع اليابان بوتيرة اسرع من القوى «الكبرى» الاخرى في المستقبل، حتى لو صح انخفاض نموها الاقتصادي حين تدخل طوراً اكثر نضوجاً، وتأكدت عدم رغبة بلدان اخرى بالسماح لليابان بالاحتفاظ بالتفوق الاقتصادي الذي ساعدها على انفجارها الصادراتي السابق. ففي المقام الاول، وبصفتها بلداً معتمداً لدرجة كبيرة على المواد الاولية المستوردة (٩٩٪ من النفط، و ٩٢٪ من الحديد، و ١٠٠٪ من النحاس)، فانها ستستفيد لدرجة كبيرة من تغير معايير التجارة التي خفضت اسعار كثيراً من الخامات، والوقود والاعذية؛ فالانخفاض الذي اصاب اسعار النفط بعد عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ الذي عمل على توفير مليارات الدولارات من العملة الصعبة لليابان سنوياً هو أشد الانخفاضات في اسعار المواد الاولية والاعذية. فضلاً عن هذا، وبينما سيفضي ارتفاع قيمة الين السريع الى تقليص حجم بعض صادرات البلد في الاسواق الخارجية (اعتماداً على مرونة الطلب دوماً)، فسيؤدي حتماً الى تخفيض كلفة المستوردات لحد بعيد - وبالتالي المساعدة على ابقاء الصناعة اليابانية في موقع تنافسي مع استمرار انخفاض التضخم. واكثر من هذا أن أزمة النفط (١٩٧٣) حفزت اليابانيين على البحث عن جميع انواع اقتصاديات الطاقة، وهو ما عزز كفاءة صناعتها اكثر؛ فافلحت في غضون العقد الماضي فقط (السبعينات) بتقليص اعتمادها على النفط بنسبة ٢٥٪ اصف الى ذلك إن عين الازمة قد ارغمت اليابان على البحث الدقيق عن مصادر جديدة للمواد الاولية وعلى الاستثمار

الهائل في تلك المناطق (وهو شيء يضارع لدرجة ما استثمرات بريطانيا الخارجية في القرن التاسع عشر). وليس لكل ذلك ان يؤكد «تماماً» استطاعة اليابان الاعتماد على تدفق متواصل من المواد الأولية واطئة الاسعار؛ بيد أن التكهّنات بشأن ذلك مشرقة.

ثمة اهمية كبرى تتجلى في زحف الصناعة اليابانية صوب اكثر القطاعات الاقتصادية اشراقاً (وأكثرها اضراراً للارباح اساساً) في مطلع القرن الحادي والعشرين: ألا وهي التكنولوجيا الراقية. وبعبارة اخرى، حين جنحت اليابان باستمرار الى الانسحاب من صناعات المنسوجات وبناء السفن والفولاذ الاساس وتركتها الى بلدان اجور عمالتها اقل، فانما نوت بجلاء ان تغدو قوة رائدة ان لم تكن «القوة الرائدة» في الصناعات المتقدمة علمياً وذات القيمة المضافة الاعلى. فانجازاتها في صناعة الحاسوب قد خالها البعض خرافية. وتمكنت الشركات اليابانية بعد استعارتها التكنولوجيا الامريكية أول الامر، ان تستغل كل امتيازاتها المحلية (سوق محمي، ودعم وزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية، وسيطرة نوعية افضل، مع نسبة تحويل طيبة للين مقابل الدولار) اضافة الى «اغراق» السوق باسعار اقل من التكلفة لصرف معظم الشركات الامريكية عن انتاج اشباه الموصلات، سواء (١٦ كي رام)، أم (٦٤ كي رام)، أم (٢٥٦ كي رام) فيها بعد.

بل ان الامر الاكثر اقلاقاً لصناعة الكمبيوتر الامريكية هو دلائل تصميم اليابان على التحرك صوب ميدانين جديدين (واكثر ارباحاً). الاول هو انتاج كمبيوترات متقدمة وخاصة كمبيوترات فائقة ومعقدة وغالية للغاية « الجيل الخامس» (الكمبيوترات الخارقة)، والتي بوسعها العمل بسرعة اعلى بمئات المرات من اكبر المكنائن الموجودة، وتوعد بفائدة لحائزها بكل شيء من حل الشيفرات الى تصميم نماذج الطائرات. لقد صعد الخبراء الامريكان من سرعة

تحرك اليابان في هذا المضمار، ومن مقدار رأس المال الذي انفقته وزارة التجارة والصناعة العالمية والشركات الكبرى كهيتاشي وفوجيتسو على الابحاث. بل وحصل ذات الشيء في ميدان برامجيات اجهزة الحاسوب والتي لم يكن فيها للشركات الامريكية (وبعض الشركات الاوروبية) أي متحد حتى مطلع الثمانينيات. والواقع ان النجاح في انتاج الكمبيوترات الخارقة والبرامجيات لمهمة اكبر من صنع اشباه الموصلات، وستضع مصممي اليابان أمام اقصى اختبار؛ فيما ستتهيا الشركات الامريكية والاوروبية (والاخيرة مدعومة بقوة من حكوماتها) لمواجهة التحدي التجاري، وستعطي وزارة الدفاع الامريكية مساندتها لضمان تفوق شركاتها الوطنية في مضمار تطوير الكمبيوترات الخارقة. ومع ذلك ستكون هذه الجهات جد مستبشرة لو افترضت امكانية صد اليابان نهائياً عن هذه الميادين.

هنا سيكون مجرد رطانة أن نعيد تفصيلاً انطلاقة اليابان صوب ميادين جديدة في التكنولوجيا المتقدمة طالما أن صحفاً ذات شأن أمثال (الايكونومست ونيوزويك تايمز وويل ستريت جورنال) قد أحاطت في جوانب الموضوع. فقد عد ارتباط شركة (متسوبيشي) مع شركة (ويستنغهاوس) دليلاً على اهتمام اليابان المتزايد بصناعة الطاقة النووية. كما ان التكنولوجيا الاحيائية هي الاخرى نشاط ياباني هام سيما في امكانية استخدامها لتعزيز المحصول الزراعي. وكذلك أمر صناعة الخزفيات. ثم ان التقارير عن انضمام (شركة تطوير الطائرات اليابانية) الى (بوينغ) لانتاج جيل جديد من الطائرات المكتفية من الوقود في التسعينيات - قد استهجنها خبير أمريكي باعتبارها «صفقة فاوستية» ستعرض فيها اليابان ثمناً^(١) بخساً لتحصل على التكنولوجيا والخبرة الامريكيتين - وهذا ما ينطوي على اهمية

(١) هذه الكلمة منسوبة لـ «فاوست» وهو حسبما تقول الاساطير الالمانية، منجم باع نفسه للشيطان مقابل الخبرات الارضية. اتخذ بعض الشعراء بطلاً لمؤلفاتهم ومنهم (غوته) في (مأساة شهيرة).

اعظم مستقبلاً، غير أن اهم شيء (بمعايير الانتاج) هو زيادة اليابان ميدان الروبوتات الصناعية وتطويرها مصانع (تجريبية) كاملة تسيطر عليها الكمبيوترات، والليزر، والروبوتات: انه الحل الامثل لازمة العمالة اليابانية! وتوضح الارقام الاخيرة (استمرت اليابان بانتاج روبوتات يساوي عددها انتاج باقي العالم برمته من الروبوتات، وبضعة اضعاف الانتاج الامريكي). بل وافادت دراسة اخرى ان اليابانيين يستخدمون روبوتاتهم بكفاءة أكثر من الامريكان.

تقف جملة من العوامل البنيوية الشاملة وراء هذه المشاريع راقية التكنولوجيا والتي استمرت تمنح اليابان افضلية ملموسة على منافسيها الرئيسيين. وربما هوّل الاجانب دور وزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية حين اعتبروها نظيراً اقتصادياً للأركان البروسية العامة الشهيرة، ولكن الشك ضئيل بأن الاتجاه الاشمل الذي تعطيه للتطوير الاقتصادي الياباني عن طريق ترتيب الابحاث والانفاق على الصناعات النامية والقتل الرحيم للصناعات المنحطة، قد نفع أكثر من سياسة الولايات المتحدة الحرة غير المنسقة. فيما يشمل عامل القوة الثاني - وهو احد اهم العوامل المفسرة لازدهار وزوال شركات وصناعات معينة - على المبالغ السخية و (المتزايدة) المرصودة للابحاث والتطوير في اليابان. «ستضعف نسبة المبالغ المخصصة للبحث والتطوير من اجمالي الناتج القومي الياباني خلال هذا العقد من نسبة ٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٣,٥٪ بحلول عام ١٩٩٠. أما الولايات المتحدة فقد استقرت على نسبة مقدارها ٢,٧٪ من اجمالي الناتج القومي لنفس الغرض اعلاه. فاذا ما استثنينا البحث في ميدان التطوير العسكري، ستخصص اليابان ساعات عمل للبحث والتطوير بمقدار الساعات الامريكية. واذا استمر الاتجاه احالي هكذا فان اليابان ستتولى القيادة في معدل الانفاق على البحث والتطوير غير العسكري بحلول «التسعينيات». وربما سيكون أكثر اثارة من هذا

حقيقة أن الانفاق الياباني على مشاريع البحث والتطوير تتولى زمامه الصناعة اليابانية نفسها بنسبة اعلى بكثير من نظيراتها في اوروبا والولايات المتحدة حيث تتولى الحكومات والجامعات أغلب ذلك. أي انها قصدت السوق بشكل مباشر وجرت التوقعات أنها ستشق طريقها سراعاً. واليابان تركت العلم «الصرف» لآخرين، ولن تلتفت اليه الا عندما تتضح صلته بالتجارة.

وجاء الامتياز الثالث بفضل مستوى الادخار القومي العالي في اليابان، حتى عند مقارنته مع الادخار الامريكي. وتفسير هذا الجزئي يعزى الى الفروق في نظامي الضرائب، حيث يشجع نظام امريكا الاقتراض الشخصي والانفاق الاستهلاكي - بينما يشجع نظام اليابان على الادخار الخاص. والفرد الياباني عليه ان يدخر المزيد لشيخوخته مادامت رواتب التقاعد ليست كريمة. فكل ما يعنيه هذا امتلاء مصارف اليابان وشركات تأمينها بالاموال واستطاعتها تزويد الصناعة برؤوس اموال دسمة بفوائد واطئة. كما ان حصة اجمالي الانتاج القومي المجبة من ضرائب الدخل ومدفوعات الضمان الاجتماعي اقل بكثير مما لدى المجتمعات الرأسمالية «ودول الرفاهية» الاخرى، واليابانيون عازمون على الاستمرار بذلك السبيل من أجل اطلاق الاموال لاستثمارها. أما الاوروبيون التائقون للسير في «الطريق الياباني» فعليهم في البدء أن يقلصوا بشدة انفاقهم على الرفاهية الاجتماعية. فيما يتوجب على الامريكيين الولى لنظام اليابان الضغط على انفاقهم الدفاعي والاجتماعي، وكذلك تبديل قوانينهم الضريبية لحد أكبر من كل ما فعلوه حتى الآن.

ويتمثل عنصر القوة الرابع في ضمان الشركات اليابانية سوقاً داخلياً لكل شيء عدا مصنوعات المقام العالي والفخامة - وهي حالة لم تعد تتمتع بها معظم الشركات الأمريكية أو حتى غالبية الشركات الأوروبية (بالرغم من اجراءاتها الحمائية). واذا كان جزء من هذا يرجع الى الممارسات والانظمة البيروقراطية

الموضوعة لصالح المنتجين اليابانيين في سوقهم الداخلي، فحتى الغاء هذه الاجراءات لا يرجح له ان يقنع المستهلك الياباني بـ «شراء المادة الاجنبية» عدا المواد الاولية والاغذية الاساسية؛ والذي يضمن ذلك هو جودة نوعية المنتجات اليابانية، والكبرياء الحضاري الاوروبي، والبنية المعقدة للتوزيع والبيع المحلي.

وتأتي أخيراً النوعية الممتازة للقوة العاملة اليابانية - في الاقل استناداً الى قياس اختبارات الذكاء العلمية والرياضية - هذه النوعية التي لا يخلقها نظام التعليم الحكومي التنافسي الجاد وحده، بل حتى التدريب النظامي الذي تعطيه الشركات نفسها. ثم ان الاشخاص بأعمار (١٥) عاماً كشفوا عن تفوق ملموس في المواضيع الاختبارية (كالرياضيات مثلاً) على اقرانهم الغربيين. بيد ان المسألة لمختلفة بالنسبة لمستويات التعليم العالي: فقليل من علماء اليابان نالوا جائزة نوبل، لكن البلد يخرج مهندسين اكثر بكثير مما يخرج أي بلد آخر (اكثر بحوالي ٥٠٪ من امريكا نفسها). ولديها اكثر من (٧٠٠) الف عامل في ميدان البحث والتطوير وهو رقم يفوق اعداد العاملين في هذا الميدان في بريطانيا وفرنسا والمانيا مجتمعة.

ليس بوسعنا الخروج بتخمين احصائي كمي عن التأثيرات المشتركة للعوامل الخمسة اعلاه، بالمقارنة مع ظروف الامم الاخرى، لكن الواضح من الشيء أن هذه العوامل مجتمعة تعطي الصناعة اليابانية اساساً وطيداً صلباً. وكذلك هو تأثير حب التعلم والذكاء اللذين تتميز بهما العمالة اليابانية اضافة الى الانسجام السائد الظاهر على منظومة العلاقات الصناعية، فهناك اتحاد الشركات فقط، وسعي الى تحقيق الاجماع في الرأي، والعهد بعدم تنظيم اضرابات. ومع ذلك ليس المنظر كله ورود: فهناك الساعات الطويلة من العمل، والتأكيد الطاغوي على روح الشركة (منذ الساعات البواكر لاداء التمارين الرياضية فما

بعدها)، وغياب الاتحادات التجارية المستقلة حقاً، والاسكان في منازل ضيقة، اضافة الى التأكيد على التسلسل الهرمي ومبدأ الطاعة العمياء. فضلاً عن كل هذا توجد في اليابان خارج اسوار المصانع هيئة طلبة راديكالية. فانطلقت تعليقات كثير من المراقبين الغربيين على هذه الحقائق، والنوازع المزعجة الاخرى لدى المجتمع الياباني - ولاح بعضهم يرى البلد بنفس مشاعر الرعب التي سكنت الاوربيين من «نظام المصنع» البريطاني في مطلع القرن التاسع عشر. وبكلمات اخرى فان ما يبدو بوضوح تنظيمياً مدهشاً للعمال والمجتمع في سياق «كمية الانتاج ونوعيته» (وبذلك يتاح جمع الثروة)، لينطوي على تحدٍ مقرف للاعراف التقليدية وانماط السلوك الفردي. ولما كانت محاكاة معجزة اليابان الصناعية تشتمل على مجرد استنساخ هذا الجزء أو ذاك من التكنولوجيا أو الادارة، بل وكذلك تقليد النظام الاجتماعي الياباني، ثار جدل المراقبين امثال ديفيد هالبرستام: «هنا يكمن أحدث واصعب التحديات امام أمريكا لما تبقى من القرن... انها لمنافسة اقسى واشد من منافستنا السياسية - العسكرية مع الاتحاد السوفيتي».

فإن كانت هذه الامتيازات الصناعية غير كافية، فهي اليابان تكملها ببروزها السريع زعيمة الامم الدائمة في العالم، مقدمة مليارات الدولارات سنوياً. كان ثمة سببين رئيسيين وراء هذا التحول الذي بدأ منذ لجوء وزارة التجارة والصناعة العالمية الى الغاء القيود الصادراتية المفروضة على اقراض اليابان، وتوفيرها المحفزات المالية للاستثمار الخارجي. الاول هو المستوى العالي غير العادي للادخار في اليابان - اذ يوفر اليابانيون ما يربو على ٢٠٪ من أجورهم، وبحلول عام ١٩٨٥ تجاوز مجموع المدخرات الكلية لافراد الاسر اليابانية معدل الدخل السنوي لأول مرة - فتسنى للمؤسسات المالية ان تمتلئ بالاموال التي تم استثمارها بتزايد في الخارج بهدف اكتساب عوائد اعلى. فيما يعود السبب

الثاني الى فوائض التجارة اليابانية غير المسبوقة في السنوات الاخيرة لانفجار ارباحها من الصادرات. ثم حدا الخوف من ان تخلق هذه الفوائض تضخماً داخلياً (لو عادت الى الوطن) بوزارة المالية الى تشجيع المصارف العملاقة على استثمار مبالغ سخية في الاستثمار الخارجي. فاضحى رأس المال الياباني الصافي المتدفق عام ١٩٨٣ ١٧,٧ مليار دولار؛ وطفر عام ١٩٨٤ الى ٤٩,٧ مليار دولار؛ ومرة اخرى الى ٦٤,٥ مليار دولار سنة ١٩٨٥، جاعلاً من اليابان اعظم امة دائنة على سطح الارض. ويتوقع معهد الاقتصاد الدولي ان الدين العالمي لليابان سيبلغ بحلول عام ١٩٩٠ حوالي ٥٠٠ مليار دولار؛ فيما يتنبأ معهد (نامورا) للابحاث أن يتجاوز اجمالي موجودات اليابان في الخارج تريلوناً واحداً من الدولارات في سنة ١٩٩٥. فلا عجب أن تتجبر المصارف وشركات الحماية اليابانية سراعاً لتغزو الاكبر والانجح في العالم.

وتنطوي عواقب هذه الزيادة الكبيرة في تدفق رأس المال الياباني على مخاطر اضافة الى فوائد الى الاقتصاد العالمي وربما الى اليابان نفسها. اذ تم استثمار اموال غير قليلة من رؤوس الاموال هذه في تعزيز البنى التحتية في ارجاء البسيطة (القنال الانكليزي مثلاً) أو فتح حقول جديدة لخامات الحديد (كما في البرازيل)، التي من شأنها ان تنفع طوكيو بشكل مباشر أو غير مباشر. فيما حولت شركات يابانية أموالاً أخرى من أجل اقامة شركات رائدة خارجاً (لاسيما من أجل الانتاج) - أما لتصنيع البضائع اليابانية في بلدان اجور عملاتها واطنة كي تحتفظ اليابان بتنافسيتها، أو لاقامة هذه المصانع في أقاليم بلدان السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة مثلاً بهدف تحطيم تعاريف الحماية. وعلى أية حال ذهب الجزر الاكبر من رأس المال هذا على شكل عقود قصيرة الاجل (وخاصة العقود مع وزارة المالية الامريكية) والتي لو ارجعت الى اليابان بمبالغ كبيرة فسوف تهز النظام المالي العالمي - تماماً مثلما حصل عام ١٩٢٩ - وتلقي بأعباء

ثقيلة على عاتق الدولار والاقتصاد الأمريكيين طالما أن جل هذه الاموال تذهب الى تمويل عجوزات الميزانية الكبيرة التي سببتها ادارة ريغان. ومهما يكن من أمر فاليابان نازعة أكثر الى الحفاظ على دورة فائض رأسها في مشاريع جديدة فيما وراء البحار بدلاً من ارجاعها للوطن.

ان نهوض اليابان في السنين القليلة الماضية لتصبح اعظم امة دائنة في العالم - بتزامن مع تحول الولايات المتحدة من اكبر دائن الى أكبر مدين - قد حصل بسرعة خاطفة عسرت من مهمة استيعاب كل مضامينها. ولما كان النمو يرضي عنانه لامة دائنة في كل حقبة تاريخية من التوسع الاقتصادي، وها هو العهد الياباني قارع جرس الدخول، فلا بد أن يعطي بروز اليابان بمثابة المصرف الطليعي العالمي دعماً متوسط الى طويل الامد للتجارة والتمويل الدوليين، معيدة الامثال التي قدمتها سابقاً هولندا، وبريطانيا، وامريكا. ومن المثير في هذه المرحلة ان تعاضم دور اليابان المالي «غير المرئي» يحصل «قبل» ان تصاب اليابان بأي تآكل في ريادتها الصناعية «المرئية» مثلما حصل مثلاً في حالة بريطانيا، وربما يتغير هذا الوضع وبسرعة عند ارتفاع قيمة الين كثيراً جداً، وكذلك تزايد تجاربها في «النضوج» طويل الامد وتقلص قاعدتها التصنيعية ومعدل نموها الانتاجي. وحتى عندما يحصل هذا - وهناك اسباب (نوهنا عنها آنفاً) للاعتقاد بأن انحطاط اليابان باعتبارها امة تصنيعية سيكون بطيئاً - فالحقيقة ساطعة: ان اليابان بما سيكون لديها من موجودات في الخارج بحلول عام ٢٠٠٠، سيزداد حسابها الجاري من خلال التدفق السخي للارباح الآتية من الخارج. ولذلك فاليابان مقدر لها في جميع الحالات أن تزداد ثراءً.

كيف ستغدو قوة اليابان الاقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين؟ يبدو ان الاجابة الموحدة ستكون: «اكثر قوة» اذا استثنيا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئية، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالميين على

نمط ما حصل في الثلاثينيات . فستبوء اليابان مكانة الامة الرائدة أو الثانية في مضمار الكمبيوترات، والروبوتات، والاتصالات السلكية، والسيارات، والشاحنات، وربما التكنولوجيا الاحيائية وحتى الفضاء. ويحتمل ان تكون الفريدة من نوعها في مجال التمويل. وقد افادت التقارير قبل هذا بتخطي اجمالي الانتاج القومي للفرد الياباني نظيره في امريكا ودول اوروبا؛ فمنحها اعلى مستوى معيشي في المعمورة. ويستحيل الافصاح عن مقدار ما ستكون عليه حصتها من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي أو اجمالي الانتاج العالمي. ويهمننا تذكر ان اجمالي الانتاج القومي الياباني كان عام ١٩٥١ ثلث انتاج بريطانيا وواحد الى عشرين من انتاج امريكا (!). ومع ذلك توفقت في غضون ثلاثة عقود أن تقفز بانتاجها ليلغ ضعف انتاج بريطانيا ونصف انتاج امريكا تقريباً. والحق ان نسبة نموها في هذه العقود كانت سريعة لحد استثنائي بفضل ظروف خاصة. بل ان كثيراً من التقديرات تشير الى رجوح توسع الاقتصاد الياباني بوتيرة اسرع بحوالي (٥, ١ - ٢٪) سنوياً من الاقتصاديات الكبرى الأخرى في العقود المقبلة^(١) (باستثناء الصين طبعاً). ولهذا السبب صرح الخبراء امثال (هرمان كاهن) و (عزرا فوجيل) بان اليابان ستغدو الدولة الاقتصادية «رقم واحد» في مطلع القرن الحادي والعشرين، وليس من عجب انبهار الكثير من اليابانيين بهذا الافق. اذ

(١) ومن الصعب لاسباب فنية ايضاح ما يعني هذا بأرقام دقيقة. فمعظم الاحصائيات شائعة الاستعمال (على يد وكالة المخابرات المركزية الامريكية مثلاً) في المقارنات الدولية مستندة الى الدولار الامريكي ونسب تبادل السوق؛ وهكذا فان انخفاض قيمة الدولار مقابل الين حوالي ٤٠٪ في عامي ٨٥ - ١٩٨٦ يمكن حسب هذا التخمين ان يدعم اجمالي الانتاج القومي الياباني بقوة مقارنة بانتاج امريكا (وكذلك مقارنة مع انتاج روسيا، ما دام اجمالي الانتاج القومي يحسب غالباً بـ «دولارات هندسية متوسطة». ومجرد ارتفاع قيمة الين من سعر صرفه الحالي الى ١٢ أو ١٠٠ للدولار وهو ما يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين انها نسبة «الحقيقية» - يمكن ان يعطي الياباني اجمالي انتاج قومي قريباً الى نظيره الامريكي ومتفوقاً على السوفيتي. وبسبب المشاكل الناجمة عن التذبذب السريع لنسب التبادل لجأ بعض الاقتصاديين الى اعتماد «نسب تعادل القوة الشرائية» حتى ان اتت هذه الطريقة معها بمشاكلها.

يبدو هذا انجازاً لا يصدق حققه بلد يملك ٣٪ فقط من سكان العالم قطنوا ٣,٠٪ فقط من ارضه السكنية؛ أما بالنسبة للامكانيات التي انطوت عليها التكنولوجيا الحديثة، فسيميل المرء الى افتراض ان اليابان غدت قاب قوسين أو أدنى من استنفاد قدرات شعبها وارضها، وانها يمكن يوماً ما ان تتخلف وراء الامم ذات المصادر الاثري والمحتاجة فقط الى اقتباس العادات اليابانية، وذلك هوحال دول جزرية أو طرفية اخرى صغيرة نسبياً (البرتغال، وهولندا، وحتى بريطانيا في وقتها). وعلى أية حال سوف تستمر اليابان تتسلق سلمها في المستقبل المنظور.

هناك حقيقتان طاغيتان كيفما يقيس المرء قوة اليابان الحالية والمستقبلية: الاولى هي انتاجيتها ورخاؤها العظيمين وهي سائرة في هذا السبيل، أما الثانية فهي عدم ارتباط قوتها «العسكرية» وحجم انفاقها الدفاعي بموقعها في التسلسل الاقتصادي الدولي. فهي تمتلك قوة بحرية معقولة (تتضمن على ٣١ مدمرة و ١٨ بارجة)، مع قاعدة جوية دفاعية محلية، وجيش متواضع، اضعف من ناحية القوة العسكرية مما كان عليه في الثلاثينيات أو حتى عشرينيات هذا القرن، والشيء الاكثر تعلقاً بجدل «تقاسم العبء» هو حقيقة رصد اليابان قليلاً جداً من الاموال للنشاط الدفاعي. اذ تفيد مجلة «التوازن العسكري» ان اليابان انفقت سنة ١٩٨٣ ١١,٦ مليار دولار على الدفاع، بالمقارنة مع ٢١ - ٢٤ مليار دولار انفقتها كل على حدة فرنسا، والمانيا الغربية، وبريطانيا، و ٢٣٩ مليار دولار انفقتها الولايات المتحدة؛ واذن تحتم على الفرد الياباني العادي ان ينفق من دخله ٩٨ دولار على الدفاع في تلك السنة، مقارنة مع ما انفقه البريطاني العادي (٤٣٩ دولار) أو الأمريكي (١,٠٢٣ دولار) وفي غضون هذا الرخاء الحاضر تبدو اليابان قد تخلصت من اعباء تكاليف الدفاع، وبطريقتين: الاولى هي تفيؤها ظل حماية آخرين، أي الولايات المتحدة. والثانية هي أن موفورات الدفاع تساعد

على استمرار تخفيض الانفاق العام وبذلك تهيء مزيداً من المصادر للمجهود الصناعي الياباني وهو سبب الضرر الفادح للمنافسين الامريكان والاوروبيين .

لو شاءت اليابان فعلاً أن تستجيب لضغوط الحكومة الامريكية ونقاد اوربيين آخرين بزيادة انفاقها الدفاعي الى مستوى ما تخصصه اعضاء الناتو في اوروبا - البالغ حوالي ٣-٤٪ من اجمالي الدخل القومي - لاضحى التحول مذهلاً جاعلاً من اليابان (الى جنب الصين) ثالث اكبر قوة عسكرية في العالم، منفقة على الدفاع ما يربو على ٥٠ مليار دولار سنوياً. وان اخذنا بالاعتبار ضخامة مصادر اليابان التكنولوجية والانتاجية فليس ثمة شك بقدرة اليابان على بناء قوة مهمات لبحريتها مثلاً، او صنع صواريخ ردع بعيدة المدى. ولا ريب ان ذلك يدر ارباحاً للشركات المحلية مثل ميتسوبيشي، اضافة الى خلق نظير للقوة السوفيتية في الشرق الاقصى، وبذلك تقديم المساعدة للولايات المتحدة.

لكن الشيء الارجح حصوله، على أية حال، ان طوكيو ستسعى لتنجو من تلكم الضغوط الخارجية، أو في الاقل الابقاء على انفاقها الدفاعي منخفضاً لاقل ما يمكن من ان تثير قطيعة مع واشنطن. وليس السبب الرئيسي مجرد الرغبة بابقاء انفاق اليابان الدفاعي ضمن سقف ١٪ من اجمالي الانتاج القومي؛ فلو اعتمدنا تعريفات الناتو (أي باضافة رواتب تقاعد العسكريين) فانها قد تجاوزت ذلك الحد، وانفقت على أية حال نسبة عالية من اجمالي انتاجها القومي على الدفاع في مطلع الخمسينات. وما كان بيدها ان تفعل الكثير في ظل ظروف معاهدة الامن بين امريكا واليابان لعام ١٩٥١، التي كانت المبرر القانوني للوجود العسكري الامريكي في اليابان، وهو ما شجع طوكيو أكثر على توجيه انتاجها للتجارة بدلاً من القوة الاستراتيجية؛ أما ظروف الثمانينات فهي الآن مختلفة تماماً عن ظروف الحرب الكورية. تتجسد الاسباب الحقيقية حسب رأي الحكومة اليابانية في الاعتراضات الداخلية والاقليمية ضد احداث زيادة كبيرة في الانفاق

الدفاعي، وإلى الدستور الذي يحظر ارسال قوات (أو حتى بيع اسلحة) الى الخارج. لقد غرست ذكريات الانشطة العسكرية المفرطة في الثلاثينيات، وخسائر الحرب «ولا سيما» احوال القنبلة الذرية في نفوس اليابانيين كرهاً وارتياباً من الحرب ومن ادوات الحرب لدرجة مساوية في الاقل للنزعة السليمة التي سادت في الغرب بعيد الحرب العالمية الاولى، وبينما يمكن ان يتغير ذلك مع مرور الزمن بمقدم جيل آخر أكثر نشاطاً، فالمرجح جداً ان الرأي السائد في المستقبل القريب سيميل الى تقييد حكومة طوكيو للابقاء على مستويات متواضعة للزيادات في الانفاق على «قوات الدفاع عن النفس» التي هي اسم على مسمى حقاً.

وتأتي جملة من الاسباب الاقتصادية لتمنح اضافةً لهذه الاسباب المعنوية والايديولوجية. اذا اشتدت معارضة عارمة في صفوف التجار والساسة اليابانيين ضد زيادة الانفاق العام (وهو حسبنا ذكرنا اقل بكثير من نظيره لدى اي من اعضاء السوق الاوروبية المشتركة): فهم يرون ان مضاعفة الانفاق الدفاعي مرة أو مرتين يتوجب ان تسدد أما عن طريق احداث عجز في القطاع العام الكبير أو بزيادة الضرائب - وكلاهما ممقوتان بشدة. وهناك الحقيقة التي خرجوا بها وهي ان الجيش والبحرية العملاقين لم يأتيا لليابان بـ «الامن» سواء الامن العسكري أم الاقتصادي في الثلاثينيات؛ ومن غير المحتمل ان نرى في الوقت الحالي كيف ستؤدي زيادة الانفاق الدفاعي الى الحيلولة دون قطع النفط العربي - وهو أمر أشد خطراً على اليابان من الناحية الاستراتيجية من الشتاء النووي الافتراضي مثلاً، وسيفسر جهود طوكيو المستميتة الى «القبوع في الصفوف الخلفية ملتزمة الصمت» متى ما نشبت ازمة في الشرق الاوسط. واذن ليس من الخير لليابان ان تجتنب استخدام القوة وحل جميع النزاعات الدولية سلمياً، كما ينبغي ان تفعل «دولة تجارية» عالمية النطاق؟ ان اليابانيين ليسعرون أزاء الحرب الحديثة

المكلفة جداً أن هناك العديد من المحاسن في دبلوماسيتهم السلمية في جميع وجوهها.

لا ريب ان هذه المشاعر تعاضمت مع ادراك طوكيو أن كثيراً من جيرانها سيتأهبهم الرعب من بناء القوة العسكرية اليابانية. والواضح ان ذلك سيكون رد فعل الروس - الذين تزعم امريكا ان تضم اليابان ضدهم «لمقاسمتها عبء» الشؤون الدفاعية، والذين لا يزالون يتنازعون مع طوكيو حول الجزر في شمال هوكايدو، وربما يشعرون بأن لديهم الكثير في الشرق الاقصى قد يطل مع تعاضم قوة الصين. بل ستكون كذلك استجابة الاقاليم التي رسفت سابقاً تحت نير الاحتلال الياباني - كوريا، وتايوان، والفلبين، وماليزيا، واندونيسيا - اضافة الى استراليا ونيوزيلاندا، التي تصرفت جميعها بعصبية ازاء أي علامات عن عودة انبعاث الروح القومية اليابانية والعقلية البوشيدية، والتي رحبت بتركيز طوكيو على الاساليب الانتاجية غير العسكرية من أجل ترسيخ الامن والسلام الاسيوي. وفوق كل ذلك ربما يلوح لطوكيو صعوبة تبديد شكوك بكين القلقة التي ما فتئت تقاسي ذكريات وحشية اليابانيين (١٩٣٧ - ١٩٤٥)، بل وحذرت اليابان من الاندفاع في تطوير سيبيريا (التي عقدت بدورها العلاقات بين طوكيو وموسكو) أو دعم تايوان.

واوجست جاراتها خيفة حتى من توسع اليابان الاقتصادي (الذي خلق معه استثمارات ملحة الحاجة، وبعض المعونة التنموية اضافة الى السياحة)، شاعرة انها تنجذب الى طراز جديد واكثر نعومة من «جو شرق آسيوي متبادل الرخاء» مرة أخرى - وتفش الخوف اكثر من عدم استيراد اليابان كثيراً (عدا المواد الاولية) من هذه البلدان، فيما تبتاع تلك البلدان مقادير هائلة من مصنوعات. وهنا سمع الصراخ الاعلى من لدن الصين التي رحبت في البدء بأزدهار التجارة والاستثمارات اليابانية في أواخر السبعينات، ومن ثم قلصتها

بشدة لسبب يرجع في بعضه الى العجز الذي اصاب ميزان مدفوعاتها ويعود في بعضه الآخر لتحاشي الاعتماد الاقتصادي على أي بلد اجنبي قد يحصل على امتياز غير مبرر منها؛ ثم ان دنغ حض عام ١٩٧٩ على «توسيع التجارة الامريكية مع الصين الى مستواها مع اليابان»، وبذلك تتلاشى اي احتمالية لتعدد وجوه «الهيمنة الامبريالية اليابانية على التجارة الحرة».

ان كل ذلك في الوقت الحاضر لمجرد ريشات في مهب الريح، ولكنها تقلق ساسة طوكيو حول أنسب طريقة لرسم استراتيجية خارجية متناسقة لليابان وهي تنطلق صوب القرن الحادي والعشرين. وما من شك في قدرتها بفضل توسع قوتها الاقتصادية على تبوئها منزلة «بندقية» ثانية - ليس من ناحية التجارة المتوسعة فحسب، بل وبحماية ممراتها الملاحية وخلق منطقة شبه معتمد عليها فيما وراء البحار. لكن الاعتراضات الداخلية والخارجية تجاه يابان قوية لم تقتصر على الحيلولة دون أي تحرك نحو نيل مكتسبات اقليمية حسب الاساليب الامبريالية العتيقة، بل وجعلت من المستبعد زيادة قواتها الدفاعية كثيراً. وهذا الاستنتاج الاخير على أية حال يقض مضجع الدوائر الامريكية الملحة على «اقتسام العبء» في غربي المحيط الهادي. فمن دواعي السخرية اذن ان تتعرض اليابان للانتقاد لو لم تزد انفاقها التسليحي كثيراً، وسيدنيها الآخرون لو فعلت ذلك. من شأن كلا الاتجاهين أن يسبب المشاكل لما أطلق عليه بحذق: سياسة خارجية باقصى ربح، وادنى مخاطرة، وهو وصف سياسة اليابان الخارجية. وهذا يوحى مرة أخرى بايثار اليابان لاقبل ما يمكن من تغيير في الشؤون السياسية لشرقي آسيا، حتى ان ازدادت سرعة النمو الاقتصادي. وهذا سيفاقم المعضلة هو الآخر، فساسة حتى الدول غير الماركسية تتناهم الحيرة حين يتصورون انى للتحويلات الاقتصادية المعقدة في آسيا أن تنفادى أن تصاحبها التغيرات بعيدة المدى في ميادين اخرى.

واذن لعل اعمق قلق الياپانيين هي التي نادراً ما تمت مناقشتها جهاراً

بسبب حذرهم الدبلوماسي، ولتحاشي أحداث هكذا تطورات - وبالتالي اطلاق ميزان القوى في شرقي آسيا. ان «دبلوماسية السلام مع جميع الجهات» هي ناجحة ومجدية في الوقت الحاضر، ولكن ما مدى نفعها لو أن الولايات المتحدة انسحبت من التزاماتها في آسيا، أو شعرت باستحالة حماية تدفق النفط من المنطقة حتى يوكاهاما؟ وما نطاق فائدتها ان نشبت حرب كورية اخرى؟ وما جدواها لو شرعت الصين بفرض هيمنتها على المنطقة؟ وما عونها لو ان الاتحاد السوفيتي المتهاوي والمتهور قام باعمال عدوانية؟ لا ريب بعدم وجود اجابة على هكذا اسئلة افتراضية ومخيفة؛ وهكذا قد تشعر حتى مجرد «دولة تجارية» ذات «قوات صغيرة للدفاع عن النفس» باستحالة التنصل من تقديم الاجابات، ومثلما اكتشفت امم اخرى خبا بريقها سابقاً، لم تعد الخبرة التجارية والثروة المالية كافيتين في عالم فوضوي يعج بسياسات الهيمنة العالمية.

السوق الاوروبية المشتركة - امكانات ومشاكل

تبرز اوروبا بمثابة دولة الامة غير المهيمنة الوحيدة من بين المراكز الخمسة الرئيسية للقوة الاقتصادية والعسكرية في عالم اليوم. وذلك ما يرشد على الفور الى المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه المنطقة وهي تحث الخطى نحو ولوج منظومة القوى العظمى لمطلع القرن الحادي والعشرين. واننا اذ ركزنا على افق القارة المستقبلية مستثنين الانظمة الشيوعية في الشرق، فلا زلنا نركز على بعض الدول التي هي اعضاء في منظمة اقتصادية - سياسية (السوق الاوروبية المشتركة) ولكنها ليست اعضاء في الحلف العسكري الرئيسي (الناتو)، اضافة الى دول لها علاقة بالاخيرة وليس بالاولى، وكذلك الدول المحايدة المهمة غير المنضوية

لكلتيهما. فبالنظر لهذه التناقضات، سوف يسلط هذا القسم ضوءه على السوق الأوروبية المشتركة (وعلى سياسات بعض اعضائها الكبار) بدلاً من أوروبا غير الشيوعية جملة واحدة - ذلك ان السوق الأوروبية المشتركة وحدها تمتلك تنظيمًا وبنية «امكاناتية» تؤهلها في الاقل لتغدو «القوة العالمية الخامسة».

بيد ان التعقيد سمة مشكلة تخمين ما ستكون عليه السوق عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٢٠، نظراً لاننا نستطرق الى «امكانات» السوق الأوروبية المشتركة بدلاً من واقعها الحالي. ان هذا الموقف ليضارع من بعض الوجوه نظيره الاصغر نطاقاً الذي صادف اعضاء الاتحاد الالماني في منتصف القرن التاسع عشر. اذ أوجدت بلدان السوق اتحاد الجمارك الذي اثبت نجاحه الباهر في تحفيز التجارة والصناعة بحيث اجتذب اعضاء جدد بسرعة، واتضح أن هذه العائلة الاقتصادية الموسعة لو استطاعت أن تحول نفسها الى «دولة قوة» لأمتت عنصراً كبيراً جديداً في النظام الدولي - يفرض على القوى العظمى الاولى أن تكيف نفسها له. ولكن طالما لم يحصل ذلك التحول، دبّت الانقسامات بين اعضاء اتحاد الجمارك بشأن حث الخطى في طريق التوحيد الاقتصادي، وبشأن التوحيد السياسي والعسكري؛ واستفحلت النزاعات حول الدولة التي ينبغي اسلاسها القيادة؛ اضافة الى الخلافات بين الاطراف المختلفة وجماعات الضغط بصدد الارباح (أو الخسائر) المترتبة عليها، ثم انها مادامت منقسمة فسوف تعجز عن استغلال امكاناتها، ويتعذر عليها التعامل معاملة الند للند مع القوى العظمى الاخرى. «فالمسألة» الالمانية في القرن الاخير لصورة مصغرة عن «المسألة الأوروبية» في الوقت الحاضر بالرغم من كل اختلافاتها الزمنية وملابساتها.

ومن ناحية «امكاناتها» تمتلك السوق حجم وثروة قوة عظمى مع كفاءتها الانتاجية. فتعداد سكانها بما في ذلك اسبانيا والبرتغال يبلغ حوالي ٣٢٠ مليون نسمة - أي اكثر ب ٥٠ مليون نسمة من سكان الاتحاد السوفيتي، ومساو لنصف

سكان امريكا. ثم انه شعب متسلح بتدريب راق نال تحصيله من مئات¹ الجامعات والكليات عبر اوروبا. ومن بينه ملايين العلماء والمهندسين. واذا كان معدل الدخل الفردي يغطي على ثغرات واسعة - مثلاً بين دخل المانيا الغربية والبرتغال - فهو اكثر ثراءً بكثير من الدخل في روسيا عموماً، بل ولبعض اعضائها دخل فردي اعلى من دخل امريكا. فهي حسبنا اشرفاً سابقاً أكبر كتلة تجارية في العالم رغم ان معظم نشاطها يتأتى من التجارة فيما بين بلدان اوروبا. ولربما استقينا خير مقياس لقوتها الاقتصادية من ارقام انتاجها من السيارات، والفولاذ، والاسمنت، الخ وهو ما يضعها قبل الولايات المتحدة واليابان وروسيا (عدا انتاج الفولاذ بالنسبة للاخيرة). واذا ما استندنا الى الاحصائيات السنوية وتذبذبات قيمة الدولار ونسبته الى العملات الاوروبية في السنين الست الفائتة، يلوح لنا مجموع اجمالي الانتاج القومي لاعضاء السوق (في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦) مساوياً لنظيره الامريكي، أو حوالي ثلثيه (في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤)، ولا ريب انه اعظم من انتاج روسيا، أو اليابان، أو الصين بالنسبة لحصته في اجمالي الانتاج القومي العالمي أو الانتاج الصناعي.

ولا يستهان بشأن تلك الدول الاوروبية الاعضاء بالنسبة لمعايير العسكرية. فلو نظرنا الى اكبر اربعة بلدان فيها فقط (المانيا الغربية، وفرنسا، وبريطانيا، وايطاليا)، لوجدنا ان حجم جيوشها النظامية مجتمعة يربو على مليون رجل، مع ١,٧ مليون احتياطي - وحقيقة انه رقم أقل من نظيره الروسي والصيني، لكنه اكبر من نظيره الامريكي. اضافة الى حياة هذه البلدان على مئات من سفن السطح الحربية الكبيرة والغواصات وألوف الدبابات، والمدافع، والطائرات. وأخيراً لدى كل من بريطانيا وفرنسا اسلحة نووية مع منظومات ارسال من قواعد بحرية وبرية. وسنذكر مضامين وفاعلية هذه القوات العسكرية فيما بعد؛ والنقطة المهمة هنا هي ان هذه القوات ستغدو ضاربة جداً «حال

حشدتها سوية». والاكثر من هذا ان انفاقها على هذه القوات يمثل حوالي ٤٪ من اجمالي الانتاج القومي. ولو ان تلك البلدان أو بالاحرى كل بلدان السوق اخذت تنفق ما يقارب ٧٪ من اجمالي انتاجها القومي على الدفاع، مثلما تصنع امريكا اليوم، لاصبح المبلغ المنفق مئاة المليارات من الدولارات - أي تقريباً نفس المبلغ الذي تنفقه القوات العظميان. ومع ذلك فان قوة اوروبا الحقيقية وفاعليتها في العالم أقل بكثير من مجموع قوتها الاقتصادية والعسكرية - وسبب ذلك ببساطة هو تفككها. فالقوات المسلحة مثلاً لا تعاني من مجرد تعدد اللغات (وهي مشكلة لم يصادفها الاتحاد الالماني مطلقاً)، بل انها مزودة بأسلحة كثيرة التباين، وهناك اختلافات ملحوظة في النوعية والتدريب - بين جيش المانيا الغربية واليونان مثلاً، أو البحرية الملكية والبحرية الاسبانية. ومع كل جهود الناتو لتوحيد مستويات الجيوش، لا يسع المرء غير الاستمرار بالحديث عن اثني عشر جيشاً وبحرية وقوات مسلحة ذوات مستويات متفاوتة. بيد ان حتى هذه المشاكل تتقزم أمام الخلافات السياسية المتعلقة بأولويات السياسة الدفاعية والخارجية لاوروبا. فموقف إيرلندا التقليدي (والخارج عن سياقات عصره) المحايد يمنع بلدان السوق من مناقشة القضايا الدفاعية - وحتى لو حصلت المناقشات، فسوف تتحطم على صخرة الرفض اليوناني. أما تركيا ذات الجيش العرمرم فليست عضواً في السوق؛ كما نشأ القلق متبادل بين الجيشين التركي واليوناني لدرجة اعلى من القلق من ميشاق وارشو. فيما تبرز لموقف فرنسا المستقل محاسن ومساوىء معاً (كما سنرى لاحقاً)؛ لكنه يفاقم تعقيدات التشاور حول شؤون الدفاع والسياسة الخارجية. بينما تجبذ كل من بريطانيا وفرنسا اجراء عمليات «خارج نطاق المنطقة»، وما برحتا في الواقع تقيمان سلسلة قواعد للجند فيما وراء البحار. وبالنسبة لالمانيا الغربية فان القضية الدفاعية الطاغية - التي وجهت نحوها «جميع» قواها - هي ضمان امن حدودها الشرقية. ولذلك فتبني سياسة موحدة تجاه القضية الفلسطينية مثلاً، أو حتى تجاه الولايات المتحدة

بنفسها امر معقد لحد استثنائي (وغالباً ما يفشل)، بسبب اختلاف مصالح الدول الاعضاء وتقاليدها.

يبد ان بلدان السوق قطعت شوطاً أطول في معايير التوحيد الاقتصادي، والاتفاقيات الدستورية والمؤسسية الموضوعة لتنفيذ القرارات على الصعيد الاقتصادي، ومع ذلك وباعتبارها «عائلة اقتصادية» فهي مشتتة أكثر مما تكون عليه دولة ذات سيادة. ودائماً ما تلقي الايديولوجيات السياسية بظلالها على السياسة الاقتصادية واولوياتها. ويصعب التنسيق ان لم يكن مستحيلاً، حين يتربع عرش السلطة أنظمة اشتراكية في بعض البلدان الاعضاء واحزاب محافظة في بلدان أخرى. ومع ان تنسيق العملات اضحى الآن أكثر نجاحاً من السابق، فان إعادة رص الصفوف التي تحصل فعلاً (والمنطوية على إعادة تقييم المارك الألماني) هي اشارة على اختلاف الأنظمة المالية - ومستويات الائتمان القرضي المتباينة لدى الاعضاء. وبعد كل الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الأوروبية، لم يتحقق لحد الآن غير تقدم طفيف نحو سياسة اوروبية مشتركة بشأن قضايا متعددة. فما زالت هناك نقاط جمارك على كثير من الحدود المشتركة، تجري فيها تفتيشات مطولة تثير حنق سواق الشاحنات. وحتى الزراعة التي هي الدعامة الأساسية لانفاق السوق وأحد القطاعات الاقتصادية حيث هناك «سوق مشتركة»، قد اثبتت انها اساس الخلاف. واذا استمر حقاً انتاج العالم من الاغذية بالتوسع، جنباً الى جنب مع اقتحام الهند وبلدان آسيوية أخرى سوق الصادرات، فسوف تتضاعف الضغوط نحو اصلاح نظام دعم الاسعار لدى السوق الأوروبية، الى ان تنفجر المسألة لتثير نزاعاً حامي الوطيس تارة أخرى.

وأخيراً يتبدى خطر شروع اوروبا بالركود وربما بالانحطاط، عقب النمو والنجاح الاقتصادي الذي أعقب الحرب. فهذا هو الجدول (٤٥) يوضح تضرر اوروبا أكثر من باقي الاقتصاديات الكبرى في الكون من تأثير ازمة النفط لعام

١٩٧٩ - الارتفاع الرهيب في اسعار النفط ، والضغط على ميزان المدفوعات ، وكذلك كساد الطلب والانتاج والتجارة في العالم بصورة عامة .

الجدول ٤٥ : النمو الذي شهدته اجمالي الانتاج القومي الحقيقي ،
(١٩٧٩-١٩٨٣)(بالمئة)

<u>١٩٧٩</u>	<u>١٩٨٠</u>	<u>١٩٨١</u>	<u>١٩٨٢</u>	<u>١٩٨٣</u>	
٢,٨	-٠,٣	٢,٦	-٠,٥	٢,٤	امريكا
٣,٤	١,٠	٤,٠	-٤,٢	٣,٠	كندا
٥,١	٤,٩	٤,٠	٣,٢	٣,٠	اليابان
٧,٠	٥,٢	٣,٠	٧,٤	٩,٠	الصين
٣,٥	١,١	-٠,٣	٠,٥	٠,٨	السوق الاوربية المشتركة (١٠ أعضاء)

كما ان احد المخاوف الاوربية الرئيسية هو تأثير هذا الانخفاض على مستويات العمالة - اذا اضحى عدد فاقدى اعمالهم في اوربا الغربية في السنين الاخيرة اكثر بكثير منه في أي وقت بعد عام ١٩٤٥ (فقفز مثلاً من ٥,٩ مليون الى ١٠,٢ مليون ضمن السوق المشتركة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) ولم يطلق غير اشارة ضعيفة عن تراجعه . فأدى بدوره الى رفع مستوى الانفاقات الاجتماعية الباهظة اساساً ، ولم يتبق غير النزر اليسير لاغراض الاستثمارات . ولم تحض بلدان السوق بشيء من قبيل خلق مهن جديدة مثل ما شهدته الولايات المتحدة (لا سيما بخصوص صناعات الخدمات قليلة الاجور) واليابان (في التكنولوجيا الراقية

والخدمات) حين بزغت شمس الثمانينات؛ ان النتيجة هنا لواحدة سواء كان تفسير ذلك نقص الحوافز العملية، أم ارتفاع تكاليف وكساد سوق العمالة، أم التنظيم البيروقراطي المفرط (حسب تبرير اليمينيين)، أم هو فشل الدولة في التخطيط للاستثمار المجدي (حسب رأي اليساريين)، أم كان ذلك مزيجاً من هذه الاسباب على أن الشيء الأكثر خطورة في عيون كثير من المعلقين هو امارات تراجع اوروبا خلف منافسيها الامريكان (وعلى وجه الخصوص) اليابانيين حسب مؤشرات المستقبل في مضمار التكنولوجيا الراقية. ولذلك دوى تحذير «التقرير الاقتصادي السنوي» للجنة الاوروبية:

«يتحتم على بلدان السوق اليوم أن ترد على تحدي انحطاط آخذ بالتعاظم، بالقياس الى امريكا واليابان، في مجال الامكانية الصناعية والتكنولوجيا الحديثة المتفجرة. فقد اشتد الآن تدهور الاداء التجاري العالمي لبلدان السوق في ميادين الكمبيوترات والمايكروالكترونيات ومعداتنا».

من الجائز تماماً طلاء الصورة القاتمة والمتشائمة عن اوروبا بصبغة براءة بفضل وجود علامات أخرى كثيرة على تمتع اوروبا بتنافسياتها - في نوعية السيارات، والطائرات التجارية والمقاتلة، والاقمار الصناعية، والكيماويات، ومنظومات الاتصالات السلكية، والخدمات المالية، الخ. ومع ذلك يبقى الشك يلف اهم قضيتين ملحيتين هل ان السوق نظراً لتشتت اعضائها اجتماعياً وسياسياً قادرة بمثل مستوى منافسيها فيما وراء البحار، على الاستجابة للتغيرات المتسارعة في انماط العمالة؟ أو هل انها متكيفة اكثر «لابطاء» وتيرة تأثيرات التغيرات الاقتصادية على القطاعات غير التنافسية (الزراعة، والمنسوجات، وبناء السفن، والفحم، وال فولاذ)، ولصب انتباهها على اوضاعها في المدى القصير فقط مهمة المدى الطويل؟ وهل يا ترى ان بلدان السوق قادرة على تعبئة مصادرها العلمية والاستثمارية لتبقى المنافس الرائد في مجالات التكنولوجيا

الراقية، مادامت شركاتها الآن مقاربة في حجمها لنظائرها الامريكية واليابانية العملاقة، بالرغم من أن أية «استراتيجية صناعية» لا يتولى رسمها جهة شبيهة بوزارة التجارة والصناعة العالمية (اليابانية)، بل اثنتا عشرة حكومة (اضافة الى لجنة السوق الاوروبية المشتركة) وكل تعكس اهتماماتها المختلفة؟

ولو صرف المرء انتباهه عن السوق بأسرها ليلمعن بايجاز في الموقف الذي تجدد فيه البلدان الثلاثة العسكرية والسياسية الرائدة نفسها في اوروبا، فلن يترسخ في ذهنه سوى شعور التهديد الذي تسلطه «المشاكل» على «امكانات» تلك البلدان. وللجدل نقول انه ليس من دولة اكثر من جمهورية المانيا الاتحادية توحى بهذا التضارب بسبب ميراثها من الماضي وطبيعة بنية اوروبا «المشروطة».

ومع أن الالمان متشائمون من الآفاق الاقتصادية لبلدهم لمطلع القرن الحادي والعشرين، فليس هذا هو القلق الرئيسي (وخاصة عند مقارنته مع المصاعب الاقتصادية المسكة بخناق مجتمعات أخرى). ففي الوقت الذي تجاوزت قوتها العاملة قوة بريطانيا أو فرنسا قليلاً، أمسى انتاجها القومي اعلى بكثير، عاكساً اقتصاداً ذا نمو انتاجي عظيم وطويل الامد. وهي اكبر منتج بين بلدان السوق للفولاذ، والكيماويات، والسلع الكهربائية، والسيارات، والجرارات، وحتى السفن التجارية، والفحم (بسبب انحطاط انتاج بريطانيا). واتيح لها بفضل انخفاض مستوى تضخمها وقلة نزاعاتها العمالية ان تبقي على تنافسية اسعارها الصادراتية، بالرغم من التثمينات المرتفعة للمارك الالمانى مراراً - التي بعد كل شيء لم تفعل سوى ارجاء اعتراف الامم الاخرى بأداء الاقتصاد الالمانى الافضل. ونالت المانيا سمعة عالمية بنوعية منتوجاتها بفضل تركيزها على الهندسة والتصاميم. بل وتسنى للاقتصاد الالمانى ان يحقق فائضاً في ميزانه التجاري سنة بعد أخرى فتبوا المنزلة الثانية بعد اليابان. ثم ان احتياطاتها الدولية أضخم من احتياطات أي بلد في المعمورة (وربما باستثناء اليابان بعيد

طفرتها الاخيرة)، حتى ان بعض الدول اعتمدت المارك الالماني عملة احتياطية .

فازاء كل ذلك، بوسع المرء ان يشير الى تلك العوامل التي تعطي للامان دافعاً «للذعر». فنظام دعم اسعار الزراعة لبلدان السوق، الذي سرب واردات الضرائب الالمانية، اخذ يعمل على اعادة المصادر من القطاعات الاقتصادية الاكثر تنافسية الى الاقل تنافسية - ليس في الجمهورية الفدرالية فحسب (حيث يوجد فيها عدد مذهل من المزارع الصغيرة)، بل حتى الى فلاحى جنوبي اوروبا. ولهذا قيمة اجتماعية جلية، ولكنه يشكل عبئاً أقسى نسبياً من الحماية الممنوحة للزراعة الامريكية وربما حتى اليابانية. ثم ان المستوى العالي الثابت لاعداد البطالة وهو دلالة على وجود نسبة كبيرة من القوة العاملة في الجمهورية الاتحادية تعمل في الصناعات القديمة، يشكل استنزافاً خطيراً للاقتصاد، رافعاً مدفوعات الضمان الاجتماعي بنسبة عالية؛ وان امكن تفادي مشكلة البطالة بين الشباب عن طريق توفير مدى واسع من التدريب، فلا ينظر الى الاتجاه الاخير الا باعتباره ازعج شيء. واذا كان من قبيل المبالغة الاعتقاد بأن العرق الالماني سوف «يتلاشى»، فسيخلق الانخفاض المخيف في معدلات الانجاب تأثيرات بعيدة النطاق على الاقتصاد الالماني وستتألف نسبة كبيرة من السكان من المتقاعدين الشيوخ. ويتنامى مع هذا الخوف قلق أقل يتمثل في أن «الجيل اللاحق» لن يعمل بحماس الذين اعادوا اعمار المانيا على انقراض الحرب وسيعمل باجور اعلى مقابل اسابيع عمل اقصر كثيراً من اسابيع عمل اليابانيين، وحتى نمو الانتاجية الالمانية لن يكتب له ان يواكب التحدي القادم من حوض المحيط الهادي.

ما من مشكلة من كل ما سردناه اعلاه عصية على التجاوز على أية حال، بالنظر الى استطاعة الالمان المحافظة على «مستوى» التضخم الواطىء، ونوعية متوجاتهم الراقية، واستثمارهم الواسع في التكنولوجيا الحديثة، وامتلاكهم

تصاميم متفوقة، مع هدوء عمالتهم. (وان انبرى احد في اسوء الاحتمالات ليصرح بأن لهذه المشاكل ان تؤثر على الاقتصاد الالماني، فكيف سيكون تأثيرها على اقتصاديات معظم جيرانها الاقل تنافسية؟!). ثم ان الشيء الاكثر صعوبة على التكهن هو ما اذا كانت الجوانب الفريدة وبالغة التعقيد لـ «المسألة الالمانية» مثلما ظهرت الى الوجود منذ نهاية الاربعينات سوف تبقى من دون تغيير حتى ولوج القرن الحادي والعشرين أم لا: أي ما اذا سيستمر الحال على وجود «المانيتين اثنتين» يفصلهما حلفان متعاديان، بالرغم من الالفه متعاظمة الوشائج بينهما؛ وما اذا كان بمستطاع حلف الناتو (الذي تشكل الجمهورية الفدرالية جزءاً مركزياً فيه) أن يدافع عن الاراضي الالمانية من دون تدميرها لو انحدرت خلافات الشرق - الغرب الى حضيض الصراع، وفي حالة تقلص القوة الامريكية في اوربا، أهمل بمقدور المانيا وشريكاتها الرئيسية في السوق الاوروبية والناتو أن تخلق بديلاً وافياً لمظلة امريكا الاستراتيجية التي ابلت خير بلاء في السنين الاربعين المنصرمة؟ أجل لا يلح أي من هذه القضايا المترابطة طالبة حلاً عاجلاً، ولكنها جميعها تهىء للمراقبين الحصفاء ارضية للقلق.

ان العلاقة «الالمانية - الالمانية» لتبدو في هذا الوقت هي الالم مهم مما عداها. فقد اتضح لنا في الفصول السابقة ان المكان الملائم للشعب الالماني ضمن نظام دول اوربا قد اكدر بال ساسة الدول في الماضي على مدى قرن ونصف في الاقل. فاذا ما اجتمع الناطقون بالالمانية سوية في دولة أمة وحدة - وهو ما جرى عليه العرف الاوربي قرابة قرنين من الزمن - فمن شأن هذا الحشد السكاني وقوته الصناعية ان يجعل من المانيا مركز القوة الاقتصادية لوسط غربي اوربا. وليس بالضرورة ان يؤدي هذا بحد ذاته الى خلق قوة عسكرية - اقليمية مهيمنة على اوربا ايضاً بنفس الطريقة التي شهد فيها عهد ويلهلم (وبالاحرى العهد النازي) نشوء الطموح بالهيمنة الالمانية على القارة. ففكرة أي طموح الماني مستقبلي لـ

«السيطرة على اوربا» لتبدو مفارقة تاريخية في عالم ثنائي القطب ما فتىء مسلسلاً قياده لواشنطن وموسكو، في عصر تهدد فيه نزاعات القوى العظمى بالانزلاق الى اتون حرب نووية، وبوجود جيل من الساسة الالمان نزع من اذهانهم الافكار النازية ويمسكون بزمام الامور في بون وبرلين الشرقية. وحتى لو حاولت المانيا ذلك فسوف ينقلب الميزان الاوروبي (ناهيك عن الكوني) ضدها. واذن وبتعبير واضح نقول ليس من شر «بل هناك خير كثير» في السماح للاثنين وستين مليون الماني «غربي» وسبعة عشر مليون الماني «شرقي» أن يتحدوا تارة اخرى، وخاصة حين يسكن كلا الطرفين شعور بالتواؤم فيما بينهما اكثر من وجوده مع وصاية القوى العظمى عليه.

بيد أن الحقيقة الكثيرة تنطوي على انه مهما كان ذلك الحل منطقياً من جانب واحد - ومهما عكس الشعبان الالمانيان (بالرغم من الفجوة الايديولوجية) دلائل الميراث والحضارة المشتركة - تبرز الحقائق السياسية الحالية لتقف بالضد من ذلك، حتى ان تقمص هذا الحل شكل الاتحاد الجرمانى الهش في القرن التاسع عشر، كما اقترح بذلك. فالحقيقة الناصعة هي ان المانيا الغربية تشكل الحاجز الاستراتيجي لسيطرة الاتحاد السوفيتي على الدول الصادة في اوربا الشرقية (ناهيك عن كونها موضعاً للوثوب نحو الغرب)؛ واستناداً الى بقاء سادة الكرملين يفكرون بمعايير «السياسة الواقعية» الامبريالية، فهم يرون في السماح بانجذاب جمهورية المانيا الديمقراطية باتجاه جمهورية اتحادية (فدرالية) ضربة ماحقة لهم. وجاء على لسان احدى السلطات مؤخراً انه بالاستناد الى اعداد القوات الحالية فقط، يتسنى لالمانيا الموحدة ان تحشد في الميدان ما يربو على ٦٦٠ ألف جندي نظامي اضافة الى ١,٥ مليون احتياطي. فليس بوسع الاتحاد السوفيتي ان ينظر بعين الارتياح الى المانيا موحدة ذات جيش قوامه مليوني جندي رابض على جناحه الغربي. ويبدو من الصعب من الناحية الاخرى ان

نرى داعياً لاحتفاظ المانيا المتحدة «المسالمة» بقوات مسلحة بذلك الحجم، قوات تعكس توترات الحرب الباردة الحالية. كما يصعب تصديق ان القيادة السوفيتية بالرغم من تأكيدها المكثف على دروس الحرب العالمية الثانية لا تزال توافق دعايتها عن انتقام الالمان وانبعث النازية الجديدة (وهو شيء بعد احتماله منذ تولي فيلي براندت مقاليد الحكم). ولكن الواضح ان موسكو تشعر بامتعاض متأصل من الانسحاب من «أي مكان»، وتقلق بشدة من العواقب السياسية لالمانيا الموحدة. فلن يقتصر الامر على كونها قوة اقتصادية جبارة - حيث ستجوز على اجمالي انتاج قومي يقارب انتاج الاتحاد السوفيتي في الاقل في ميادين معادلات الدولار الرسمية - بل وكذلك ستغدو المانيا قطباً تجارياً جاذباً لجميع جاراتها في اوربا الشرقية. والنقطة الاكثر خطورة هي كيف يمكن لروسيا ان تنسحب من المانيا الشرقية من دون اثاره مسألة انسحاب مماثل من تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا - تاركة حدود الاتحاد السوفيتي الغربية مشكوك في امرها مثل خط الحدود بين بولندا - اوكرانيا الذي يسكن حواله خمسون مليون اوكراني؟

واذن لا يبقى سوى دولة معطلة النشاط. ويرجح انتعاش التجارة بين الالمانيتين (وتضاؤلها فقط عند توتر العلاقات احياناً بين القوتين العظميين)؛ وأن كلتيهما نزاعتان الى الانتاج والاثراء اكثر من جاراتها؛ وتقسم على الولاء لمنظمتها العسكرية الكبرى (الناتو - وارشو) والاقتصادية (السوق الاوروبية المشتركة - الكومكون) اثناء اجراء ترتيبات خاصة مع اختها الدولة الالمانية. ومن المحال ان نحدد كيفية تصرف بون لو تعرض الاتحاد السوفيتي لفتنة داخلية - أو حين يتزامن هذا مع اضطراب داخلي في جمهورية المانيا الديمقراطية، كما يتعذر التكهن برد فعل الالمان «الشرقيين» لو حصلت الاستعدادات ضمن حلف وارشو لشن هجوم ضد الغرب. غير ان المؤكد ان ترتيبات «السيطرة» السوفيتية الخاصة على

الجيش الالماني الديمقراطي، والحاق فرقة بنادق آلية بكل فرقة المانية، لتوحي انه حتى رجال الكرملين الكئيبين لا يجذون وضع الالمان بوجه الالمان - حتى لو توجب ان يكون الامر كذلك.

غير ان الح واکبر مشكلة تواجهها الجمهورية الاتحادية - وواجهتها منذ وجودها - هي كيفية اتباع سياسة دفاعية ناجحة في حالة اشتعال حرب في اوربا. اذ حدا الاعتقاد البدائي بقدرة الجيش الاحمر على توجيه ضربته غرباً من دون اعاقه ملموسة، بکلتا الالمانيتين وشريكاتها في اوربا الى الاحتماء بمظلة الردع الامريكي النووي باعتبارها الملاذ الرئيسي الآمن. وعلى أية حال تكاثفت سحب الشك حول تلك الاستراتيجية منذ ان حاز الاتحاد السوفيتي على ادوات ضرب امريكا في عقر دارها بصواريخه البالستية عابرة القارات - أستشعل واشنطن حقاً فتيل صراع نووي متبادل رداً على هجوم روسي تقليدي ضد السهل الالماني الشمالي؟- حتى ان لم يحظر رسمياً؟ ويصح هذا ايضاً على المسألة المتصلة به وهي ما اذا ستشرع أمريكا بشن هجمات استراتيجية نووية ضد الاتحاد السوفيتي (داعية مرة اخرى الى الانتقام ضد مدنها) لو نوى الروس اطلاق صواريخ (أس. أس - ٢٠) قصيرة أو متوسطة المدى على أهداف اوروبية. ولم تعد - في الواقع - مقترحات خلق «ردع معقول» لمواجهة هذه الاحتمالات: نصب صواريخ بيرشنغ - ٢ وطرازات مختلفة من منظومات صواريخ كروز بوجه الصواريخ الروسية أس. أس - ٢٠؛ وانتاج قنبلة شعاعية معززة (أو قنبلة «نيوترونية» بهدف ازهاق ارواح جنود قوات حلف وارشو من دون تدمير المباني والبنية التحتية؛ ومن ثم - في حالة فرنسا - الاعتماد على قوة الردع التي تسيطر عليها باريس باعتبارها بديلاً للمنظومة الدفاعية الامريكية المشكوك فيها. ومهما يكن من أمر، تحمل كل هذه الخيارات مشاكلها؛ وفضلاً عن ردود الفعل السياسية التي ستثيرها وراءها فإن كلاً منها لتشير الى الطبيعة المتناقضة لمنظومات الاسلحة

النووية - لأن الاحتمال الاكبر ان يؤدي اللجوء اليها الى تدمير المنطقة التي انتوى الدفاع عنها الطرف الذي استخدم الاسلحة النووية.

وعليه لا عجب اذا سعت الادارات الالمانية الغربية المتعاقبة أولاً الى تشكيل منظومة دفاعية «تقليدية» قوية، في الوقت الذي اطلقت الفاظاً معسولة حول اهمية استراتيجية الردع النووي للنااتو، واقسمت على الحصول على اسلحة نووية لها. ولما كان الامر كذلك، لم يكن الجيش الاتحادي اكبر جيش في النااتو في اوروبا وحسب (٣٣٥ ألف جندي مع ٦٤٥ ألف من الاحتياطيين المدربين)، بل انه كان جيشاً ممتازاً للتدريب ومزوداً بمعدات طيبة؛ ولو انه لم يخسر التفوق الجوي لاعطى صورة عظيمة عن نفسه. وأما من الجانب الآخر يعسر انخفاض نسبة الانجاب المروع مهمة المحافظة على قوة الجيش الاتحادي الكاملة، بينما تعني رغبة الحكومة بالابقاء على الاتفاق الدفاعي أقل من (٥, ٣ - ٤٪) صعوبة تزويد القوات المسلحة بحاجتها الى مزيد من المعدات الجديدة. وعلى أية حال يمكن التغلب على هذه العيوب في خاتمة المطاف - مثلما استطيع التغلب على نواقص القوات الحليفة ذات المعدات الاقل والموجودة في المانيا الغربية، حالما توفرت الارادة السياسية. ومهما يكن من أمر، لا يزال الالمان يواجهون المعضلة المزعجة (التي لا يطيقها آخرون) والمنطوية على افشاء أي صراع واسع النطاق في اوروبا الوسطى الى سفك دماء مروع وتكبيدهم خسائر مادية في اقليمهم.

وعليه كان من غير المفاجيء منذ عهد فيلي براندت في الاقل، انطلاق حكومة بون في مضمار تحقيق «الانفراج» في اوروبا - ليس فقط مع أختها الالمانية، بل ومع أمم اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي نفسه، في مسعى لتهدئة مخاوفها من «المانيا مفرطة القوة»؛ كما شاركت المانيا اكثر من باقي زميلاتنا في النااتو في تمويل التجارة بين الشرق والغرب لاعتقادها بأن الاعتماد التجاري المتبادل من شأنه ان يبعد احتمالات الحرب أكثر (ولا شك ان ذلك يعود ايضاً

الى حسن وضع المصارف والصناعات الالمانية الغربية الجدير لحد بعيد بالاستفادة من تلك التجارة). ولا ينطوي هذا على التوجه نحو «تحييد» الالمانيتين - مثلما لمح الديمقراطيون الاشتراكيون اليساريون والحزب الاخضر - لان ذلك يعتمد على استحصال موافقة موسكو على حيادية المانيا الشرقية ايضاً، وهو أمر بعيد الاحتمال جداً. بل ان ما يعنيه هو أن المانيا الغربية ترى ان مشكلة امنها متركزة كلها تقريباً في اوربا وانها لا تملك أية نوايا «خارج المنطقة» - باستثناء النشاطات المتفرقة خارج اوربا التي ما برحت بريطانيا وفرنسا مهتمتين بها. ولذلك تتملص من اضطرارها (حسب رأيها) الى اتخاذ دور في القضايا الشاغلة والبعيدة في الشرق الادنى والمناطق البعيدة، ولعل ذلك يؤدي بها بدوره الى الاختلاف مع الحكومة الامريكية التي تشعر بأن الحاجة للمحافظة على الامن الغربي غير مقتصرة على اوربا الوسطى. وأما بالنسبة لعلاقة المانيا الغربية مع موسكو وبرلين الشرقية من جهة والقضايا غير الاوروبية من الجهة الثانية فتجد صعوبة ان لم تكن استحالة تقمص دبلوماسية ثنائية الوجهين؛ اذ يتحتم عليها بدلاً من ذلك ان تحسب ردود فعل واشنطن (وباريس على الغالب). وذلك ايضاً ثمن اضطرت الى دفعه بسبب موقعها الفريد في نظام القوى الدولي.

واذا كانت الجمهورية الاتحادية قد وجدت ان التحديات الاقتصادية اقل طواعية من المشاكل الخارجية والدفاعية، فهذا الحال لا ينطبق على المملكة المتحدة. فهي الاخرى وريثة ماض عريق ولها موقع جغرافي متميز - يطبع بصماته بقوة على العالم الخارجي. ولكنها ايضاً القوة العظمى السابقة التي وجد اقتصادها ومجتمعها اقصى صعوبة في التكيف لانماط التكنولوجيا والتصنيع المتغيرة في عقود ما بعد عام ١٩٤٥ (وفي اعتبارات كثيرة اخرى في العقود السابقة) كما اوضحت ذلك الفصول السابقة. وطبع أشد تأثير للتغيرات الكونية بصماته على الصناعة، ذلك القطاع الذي سبق أن خلع على بريطانيا لقب «ورشة

العالم». بل ان حصة الصناعة من الانتاج والعمالة لدى العديد من الاقتصاديات المتقدمة قد تقلصت بتزايد فيما انتعشت قطاعات أخرى (كالخدمات)؛ لكن الحالة مع بريطانيا كانت عويصة لحد بعيد جداً. فلم ينحصر الامر على استمرار انخفاض حصتها من الانتاج الصناعي العالمي «نسبياً» بل انخفضت «كلياً». والادهى من هذا هو الانتقال المفاجئ الذي اصاب المصنوعات ضمن تجارة بريطانيا الخارجية. وحين يصعب اثبات ملاحظة «الايكونومست» اللاذعة القائلة «بدأ الميزان التجاري البريطاني بالنسبة للمصنوعات بدءاً من عام ١٩٨٣ يعاني عجزاً لأول مرة منذ الغزو الروماني لبريطانيا»، فالحقيقة أن صادرات المصنوعات كانت حتى في نهاية الخمسينات أكبر بثلاث مرات من المستوردات. أما الآن فصار هذا الفائض في خبر كان. وما اساء الامر ان الانخفاض في نسبة العمالة لم يقتصر على الصناعات القديمة، بل واستشرى الى شركات تكنولوجيا الراقية.

فان كان تدهور تنافسية المصنوعات البريطانية قصة عمرها قرن، فقد احياها اكتشاف نفط بحر الشمال، الذي حين وفر ارباحاً لتغطية الفجوة التجارية المنظورة، عمل ايضاً على تحويل الاسترليني الى «عملة بترولية»، رافعاً قيمته الى مستويات خيالية لفترة ما فأفقد معظم صادرات البلد تنافسياتها. وحتى حين ينفد النفط مسبباً هبوط الاسترليني أكثر، فلا يبدو جلياً أن يعمل ذلك بحد ذاته على انتعاش الصناعة؛ فقد هجرت المصانع، وفقدت الاسواق الاجنبية (ربما الى الابد)، وتآكلت التنافسية الدولية بسبب الارتفاعات أكثر من المعدل في اجور الوحدة العاملة. أما التحول البريطاني نحو الخدمات فهو شيء واعد لحد ما، ولكن تبقى خدمات كثيرة مثلما هي في الولايات المتحدة (من تنظيف الشبائيك الى اعداد الوجبات السريعة) لا تجلب عملة صعبة ولا هي بمهنة انتاجية. وحتى الميادين المتوسعة ذات الارباح العالمية كالصيرفة الدولية، والاستثمارات، الخ، يبدو أن المنافسة حامية الوطيس فيها - والادهى هبوط حصة بريطانيا في مضممار الخدمات العالمية في الثلاثين عاماً المنصرمة من ١٨٪ الى ٧٪. وربما

ستتضاءل أكثر بعد أن غدت الصيرفة والتمويل مهنة عالمية هيمنت عليها تلك المؤسسات ذوات المصادر الهائلة من رأس المال في نيويورك ولندن وطوكيو (وخاصة الأمريكية واليابانية). وأخيراً، توحى التطورات المستقبلية في ميدان الاتصالات والمعدات المكتبية أن المهن النظيفة قد تتبع الطريق الذي سبق أن طرقتة عمالة الغرب ذوى الياقات الزرق^(١).

يأمل المرء أن لا يندر أي من ذلك بجائحة. فمن الجائز أن يساعد النمو العام في الانتاج والتجارة العالمية في المحافظة على الاكتفاء الذاتي للاقتصاد البريطاني، حتى لو انخفضت حصتها من مجمله وتراجعت حصة الدخل القومي الفردي سراعاً وراء نظيراتها لدى امم كثيرة اخرى، من ايطاليا الى سنغافورة. وهذا التراجع يمكن ان يتفاقم لو ادى تغير الحكومة الى احداث زيادات مفرطة في الانفاق الاجتماعي (بدلاً من الاستثمار الانتاجي)، وفرض ضرائب اعلى، وتراجع الائتمان التجاري، وكذلك التهرب من الاسترليني؛ أما تقليص هذا التراجع فيمكن أن يتأتى من خلال جهود حكومة تتبنى سياسة مالية أقل تشدداً، ومنطوية على «استراتيجية صناعية» متماسكة، ومتعاونة مع باقي نظائرها في اوروبا في مشاريع رائجة (لا تنشد الهيبة)، وقد يصح ما قاله احد الاقتصاديين حول أن الصناعة البريطانية ارشق واليق، واكثر تنافسية اثر معاناتها «نهضة صناعية». غير أن التكهانات ليست مشرقة بشأن حدوث تحول طيب؛ فالمعوقات تتمثل في النقص النسبي في سوق العمالة، وكساده، وارتفاع اجور الوحدات، وصغر الشركات البريطانية النسبي. كما لا يزال مستوى تخريج العلماء والمهندسين يرثى له.

تقودنا النسب الانفاقية العالمية المخصصة للدفاع المتعلق بالبحث والتطوير

(١) ذوى الياقات الزرق: (Blue- Collar): مصطلح يستخدم للتعبير عن عمال المناجم وغيرهم من العمال تفريقاً لهم عن موظفي المكاتب.

الى القرن الآخر من القياس الاقرن البريطاني. فهي لو كانت دولة غير طموحة، ومجهولة، ومنعزلة، ومسالمة، لاصبح نشاطها الاقتصادي مثيراً للشفقة - لكن هذا شيء منفصل عن نظام القوى العالمي. فالحقيقة ان بريطانيا بالرغم من تفهقها الفظيع عن ذروة مجدها الفكتوري بقيت - أو أدعي انها بقيت - احدى القوى الرائدة «متوسطة الحجم» في الكون، ذلك ان ميزانيتها الدفاعية هي ثالث أو رابع اكبر ميزانية (اعتماداً على طريقة حساب انفاق الصين)، كما تقف بحريتها في المركز الرابع، وحتى قوتها الجوية هي رابع اعظم قوة في العالم - وقد يرى امرء ان كل هذا عديم التناسب مع حجمها الجغرافي (٢٤٥ ألف كيلو متر مربع)، ونفوسها (٥٦ مليون نسمة)، وحصتها المتواضعة المتراجعة من اجمالي الانتاج القومي العالمي (٣,٣٨٪ عام ١٩٨٣). أكثر من هذا انها رغماً عن افول شمسها الامبراطورية لا تزال بذمتها التزامات استراتيجية واسعة في الخارج: فعلاوة على مرابطة ٥٦ ألف جندي وطيّار بريطاني في المانيا بمثابة مساهمة بريطانية في جبهة الناتو المركزية، لديها ثكنات وقواعد بحرية عبر الكون - بليز، وقبرص، ومضيق جبل طارق، وهونغ كونغ، والفولكلاند، وبروناي، والمحيط الهندي.

ولعل التفاوت بين وضع بريطانيا الاقتصادي الراكد ووضعها الاستراتيجي المتمدّد اكثر خطورة مما تعاني منه باقي القوى العظمى، عدا روسيا. ولذلك تجد نفسها ازاء حقيقة ارتفاع اسعار الاسلحة بنسبة ٦ - ١٠٪ أسرع من التضخم، واستهلاك كل منظومة اسلحة جديدة مبالغ اعلى مما تكلفه سابقتها بثلاث الى خمس مرات. واشتدت الوطأة على البلد نتيجة الضغوط السياسية الداخلية على الاتفاقات الدفاعي؛ فبينما تشعر الادارات المحافظة بضرورة احتواء الاتفاقات التسليحي لتقليل العجز المالي، لم تشعر اية ادارة اخرى باضطرارها قطع الاتفاقات الدفاعية بمصطلحاتها الشاملة. وعلى اية حال وبعيداً عن هذه الورطة السياسية، يلوح أمام البريطانيين خيار جذري لا مفر منه: «إما» تقليص

مخصصات جميع فروع القوات المسلحة، ساليين فاعلية كل فرع؛ أو الغاء بعض الالتزامات الدفاعية للامة.

وهكذا تبرز المعوقات كلما جيء ببديل. فاعتبر التفوق الجوي أمراً بديهيّاً (لأن ميزانية القوة الجوية الملكية هي الاكبر)، حتى حين كانت تكاليف المقاتلات الاوروبية لا يحيط بها العد. اما اضخم الارتباطات البريطانية الخارجية فهو تجاه المانيا وبرلين (حوالي ٤ مليارات دولار)، بل حتى الآن تعاني هذه القوات البالغة ٥٥ ألف جندي، و ٦٠٠ دبابة، مع ٣ آلاف عجلة مدرعة من سوء الامدادات بالرغم من معنوياتها العالية. ومهما يكن من أمر، فان أي تخفيض في حجم الجيش البريطاني المرابط في الراين أو أي مخطط انتقالي للبقاء على نصف القوات في الثكنات البريطانية بدلاً من الالمانية سيقدح زناد عدد من الاصداء السياسية - من الامتعاض الالمانى، الى المحاكاة البلجيكية، الى الانزعاج الامريكي - وهو ما يسبب اضراراً شديدة. فيما قبل البديل الثاني تقليص حجم اسطول السطح - وهو الحل الذي قدمته وزارة الدفاع عام ١٩٨١، حتى حلت أزمة فولكلاند فأحبطته. ولكن، ان كان وراء هذا الخيار تأييد جل اصحاب الحل والعقد في اروقة الوايتهول، فهو يبدو سيء التوقيت حيال تعاظم قوة التهديد البحري الروسي والتشديد الامريكي المتنامي على اضطلاع الناتو بمهمات «خارج المنطقة». (وهو بلا ريب امر متناقض مع دعوات المطالبين بتعزيز قوات الناتو التقليدية في اوربا للموافقة على تقليص سفن حماية ثاني اكبر اسطول اطلسي). وثمة «تخفيضات» مرشحة لاجرائها على الالتزامات البريطانية الواسعة والبعيدة (ولو انها مفهومة معنوياً) في جزر الفولكلاند: ولكن قد يؤدي حتى هذا التخفيض الى مجرد ارجاء قرار لعدة سنين. وهناك أخيراً الاستثمار في المنظومة الثلاثية أمكلفة جداً المتمثلة بالصواريخ البالستية المنصوبة على الغواصات، والتي ترتفع تكاليفها شهراً بعد شهر. وبالنظر لتحمس حكومة المحافظين لامتلاك منظومة ردع متطورة «ومستقلة» - بغض النظر عن المدى الذي ستغير فيه الزوارق الثلاثية التوازن

النووي كله - فلا يرجح تنفيذ ذلك القرار الا باجراء تغيير جذري للادارة في بريطانيا، وهو ما قد يسلط ظلالاً من الشك على ما هو اكثر من الدفاع المستقبلي.

وفي خاتمة المطاف يأتي الخيار الخطير. انه ما عبرت عنه الـ «سنداى تايمز»: «اننا ان لم نفعل شيئاً بسرعة، فسوف تتجه سياسة دفاع هذا البلد الى محاولة فعل نفس الشيء بأموال أقل، وهو ما لا يفعل غير ما هو مضر ببريطانيا وبالنائتو». وهذا ما يجعل السياسيين (من أي من الطرفين) امام الغاء التزامات معينة، وتحمل النتائج الناجمة عن ذلك؛ أو زيادة الانفاقات الدفاعية اكثر - مع ان بريطانيا تنفق ٥, ٥٪ من اجمالي انتاجها القومي وهو أعلى مما ينفقه أي شريك اوروبي آخر في الناتو عدا اليونان - وبذلك سيتقلص الاستثمار في النمو الانتاجي وتغم آفاق النهوض الاقتصادي بعيدة المدى. فليس هناك غير خيار واحد من بين خيارات احلاها مر، مثلما هو الامر مع القوى الآخذة بالانحطاط.

عين المعضلة اصاب جارة بريطانيا عبر القنال، حتى ان غطى على ذلك قلة الشك بسياسة فرنسا الدفاعية، وبالنشاط الاقتصادي الافضل منذ الخمسينات (على علاته). فتحتم في نهاية الامر على باريس شأنها شأن لندن أن تواجه مشكلة كونها مجرد قوة «متوسطة الحجم» ذات مصالح قومية والتزامات خارجية واسعة، في حين أن دفاعها يرسف تحت ضغط متنام من ارتفاع تكاليف الاسلحة. ومع ان عدد سكانها يساوي عدد سكان بريطانيا فان اجمالي انتاجها القومي للفرد الواحد لاكبر من نظيره البريطاني. اذ ينتج الفرنسيون سيارات وفولاذ اكثر مما ينتج البريطانيون ويمتلكون صناعة فضائية هائلة. وهي تعتمد بخلاف بريطانيا على النفط المستورد بشدة؛ فيما تغل فائضاً زراعياً سخياً استورده بلدان السوق المشتركة بكثرة. وآل الفرنسيون على انفسهم تصدر سوق المنافسة العالمية في عدد من مجالات التكنولوجيا الراقية - الاتصالات السلكية،

والاقمار الفضائية، والطائرات، والمقدرة النووية. وان كان الاقتصاد الفرنسي قد تأثر بشدة من اندفاع الادارة الاشتراكية نحو النمو في مطلع الثمانينات (بينما كان النمو المالي لشركاتها التجارية الكبرى آخذاً بالانخفاض)، بدا ان السياسات الصارمة قد قللت التضخم، وقلصت الفجوة التجارية، وثبتت قيمة الفرنك، فسمح كل هذا باستئناف النمو الاقتصادي الفرنسي.

بيد أن الانحدار يكشف عن نفسه حالما نقارن بين بنية فرنسا وآفاقها الاقتصادية مع ما تتميز به جاراتها عبر الراين - أو مع اليابان: فان كانت متفوقة في تصدير الطائرات المقاتلة، والنبيد، والحبوب، فهي لا تزال ضعيفة نسبياً بمعيار بيع البضائع المصنعة العادية الى الخارج. أما جل زبائنها فهي بلدان العالم الثالث غير المستقرة التي تباشر مشاريع حمقاء كالسدود أو شراء طائرات الميراج ومن ثم تلاقي صعوبة في تسديد تكاليفها؛ ومقابل ذلك يتوه «الاختراق الاستيرادي» للسلع الصناعية، والسيارات، والمعدات الكهربائية لداخل فرنسا، بالميادين الواسعة التي ليس لفرنسا امتياز تنافسي فيها. وها هو عجزها التجاري مع المانيا الغربية يتفاقم عاماً اثر عام ما دامت اسعار فرنسا ترتفع على الدوام بأسرع من ارتفاعها في المانيا، وهو ما يحتمل ان يفضي الى انحطاط اكثر في قيمة الفرنك. كما يعاني الجزء الشمالي من فرنسا من تدهور صناعاته - الفحم، والحديد، والفولاذ، وبناء السفن - علاوة على العبء المسلط على صناعة سياراتها. وان بدت التكنولوجيات الحديثة مشرقة الآفاق فليس بوسعها ان تمتص اعداد البطالة الفقيرة ولا هي قادرة على بلوغ مستويات الاستثمار اللازمة لمواكبة التكنولوجيات الالمانية واليابانية/ والامريكية. بل ان الامر الاشد اقلاقاً لبلد مرتبط اقتصادياً ونفسياً بالزراعة هو الازمة الناشئة عن فرط الانتاج العالمي من الحبوب، ومنتجات الالبان، والفاكهة، والنبيد، الخ - بوطأتها الثقيلة على ميزانيتي فرنسا وبلدان السوق المشتركة لو احتفظت اسعار المزارع بمستواها، اضيف الى ذلك تهديد نشوب الاضطرابات الاجتماعية لو انخفضت الاسعار.

لقد استطاعت فرنسا حتى سنين قريبة الاعتماد على اموال السوق المشتركة لتساعدتها في اعادة انعاش زراعتها، اما الآن فاتجهت تلك الاموال لصالح فلاحي اسبانيا والبرتغال واليونان. فكل ذلك قد يحرم فرنسا من مصادر رأس المال الضرورية للنمو القائم على التكنولوجيا الحديثة في العقدين المقبلين.

ولذا لا بد للمرء، ان شاء ان يحكم على السياسة الدفاعية الفرنسية، أن يحيط بهذا السياق الشامل ذي الاولويات المنصبة على مستقبل فرنسا. ثم ان هنالك الكثير مما له تأثير طاع على الاستراتيجية والنشاطات العسكرية في العهود الأخيرة. وعلى أثر ديب الشكوك المكثفة حول مصداقية الردع الامريكي النووي الاستراتيجي، جهزت فرنسا نفسها «بثالوثها» من منظومات الارسال لاستخدامها حال تعرضها لهجوم سوفيتي. كما تشعر باريس بامتلاكها طريقة اخرى لوقف رجال الكرمليين عند حدهم، بفضل تشبثها في كل ميدان بوسائل ردعها النووي (من الانتاج الى وسائل التصويب نحو الاهداف)، وتأكيدا على أنها ستطلق صواريخها لو اخفق الردع في تحقيق غرضه. وفي نفس الوقت احتفظت بأحد اكبر الجيوش البرية، وحامية واسعة في جنوبي غرب المانيا آخذة على نفسها الهروغ الى نجدة الجمهورية الاتحادية ساعة الخطر؛ ومع انها خارج صومعة الناتو وهو ما أتاح لها ابراز صوت «اوزوبي» مستقل في القضايا الاستراتيجية، فهي لم تلغ الحاجة العسكرية لتعزيز الجبهة الوسطى في حالة هجوم روسي. ثم ان الفرنسيين تقمصوا دوراً خارج اوربا، محدثين تأثيراً بديلاً إما عن الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة - بواسطة التدخلات العسكرية احياناً - فيما وراء البحار، ونصب حامياتها وتواجد مستشاريها في بلدان العالم الثالث، وكذلك من خلال سياسة بيع الاسلحة الرائجة، ولذا ان اقض ذلك مضجع واشنطن احياناً - واذا اكدت التجارب النووية الفرنسية في جنوبي الهادي بال بلدان تلك المنطقة - فما هذا بأمر طيب التأثير على موسكو بسبب تصرفات فرنسا المستقلة والغامضة. اكثر من هذا ان مطالب وتصرفات فرنسا بلعب دور هام في

الخارج لاستتفز الانتقاد المحلي كالذي ينشب في جميع المجتمعات الغربية الاخرى، ذلك ان كلاً من اليمين واليسار الفرنسيين يؤيدان تلك الفكرة. فحدا كل هذا بالمراقبين الاجانب (وحتى الفرنسيين انفسهم) الى وصف سياسة فرنسا بأنها منطقية، ومتسمة بالكبرياء، والواقعية، وما الى ذلك.

بيد ان هذه السياسة بحد ذاتها غير منزهة عن العيوب - طبقاً لما يعترف به المعلقون الفرنسيون انفسهم علناً - فهي تجعل مستوعبي حوادث التاريخ يستذكرون الفجوة التي انفرجت بين النظرية والواقع في سياسة فرنسا الدفاعية عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩. ففي المقام الاول هناك قدر كبير من الحقيقة في الجدل القائل بأن كل ترتيبات فرنسا الاستقلالية قد اجريت في ظل وضمانة امريكية اخذت على نفسها حماية اوروبا الغربية سواء بأسلحة تقليدية أم نووية، كما صرح (رايمون الاون) بأن الممكن الوحيد لفرنسا هي سياسة المحافظة على وجودها، لان فرنسا اصبحت خارجة عن خط المواجهة للمرة الاولى في هذا القرن. ولكن ماذا لو رفعت هذه الضمانة؟ اي ماذا لو اعترف بعدم التعويل على الردع النووي الامركي؟ وماذا لو قامت الولايات المتحدة بتواصل بسحب جندها، ودباباتها، وطائراتها من اوروبا باستمرار؟ ان كلا الاحتمالين قد يكون شيئاً مرحباً به في ظرف معينة. ولكن الفرنسيون يعترفون بان ذلك امراً بعيد الحصول في ضوء سياسات موسكو الاخيرة: تعزيز قواتها النووية «وكذلك» التقليدية المرابطة في اوروبا عل نحو يصل الى مستويات مفزعة، والاحتفاظ بالقبضة الفولاذية على رقاب توابعها في اوروبا الشرقية، وشن «هجمات سلمية» موجهة ربما لفطم شعب المانيا الغربية عن حلف الناتو وتحويله الى الحياد. وهناك العديد من الدلالات على ما سمي «تأطلس فرنسا الجديد» التي تعكس قلق الفرنسيين من المستقبل: احتداد اللهجة بوجه الاتحاد السوفيتي، وتصاعد الانتقادات للاتجاهات المحايدة بين صفوف الديمقراطيين الالمان الاشتراكيين، وعقد الاتفاقية الفرنسية الالمانية لنشر قوة الانتشار السريع الفرنسية في المانيا

(وربما مع اسلحة نووية تكتيكية)، اضافة الى تمتين الروابط مع الناتو، فستبقى باريس، الى أن يتغير موقف موسكو، قلقلة من احتمال انشغال جحافل الاتحاد السوفيتي «نحو» اوربا الغربية حين (وربما قبل ان) ترحل امريكا.

ولكن لو تصاعدت احتمالات هذا التهديد، ما الذي بوسع فرنسا أن تفعله بالمعايير «العملية»؟ من الطبيعي انها تستطيع ان تزيد قواتها التقليدية، وتهرع الى خلق جيش فرنسي - الماني قوي لحد يفي برد كيد الهجوم الروسي حتى لو تقلصت القوات الامركية هناك (او غابت). كانت هذه وجهة نظر الشعب وحتى (هيلموت شميدت) الالماني، أي ان هذا هو الامتداد المنطقي ليس لحلف باريس - بون فحسب، بل وكذلك للاتجاهات الدولية (مثل تراجع القدرات الامريكية). ولكن تبرز جميع انواع المعوقات السياسية والتنظيمية في سبيل هذه الخطة - من الموقف المتوقع لمستقبل الادارة الالمانية اليسارية، الى مسائل القيادة، واللغة، والانتشار، الى القضية الحساسة المتعلقة بأسلحة فرنسا النووية التكتيكية - ولكن على أية حال سوف تصطدم هذه الاستراتيجية بصخرة كأداء: انها شحة الاموال، فها هي فرنسا اليوم تنفق ما يناهز ٢, ٤٪ من اجمالي انتاجها القومي على شؤون الدفاع (مقارنة مع ما تنفقه امريكا (٤, ٧٪) وبريطانيا (٥, ٥٪))، على ان هذه النسبة لا استطاع رفعها كثيراً نظراً لضعف الاقتصاد الفرنسي. فضلاً عن هذا يعني استقلال فرنسا في تطوير الاسلحة الذرية امتصاص قواتها النووية الاستراتيجية ٣٠٪ من ميزانيتها الدفاعية، وهو اعلى بكثير مما تنفقه اية دولة اخرى، فلن يكفي كل ما يتبقى لانتاج الطائرات المتطورة، وحاملات الطائرات الحديثة المسيرة بالطاقة النووية، واسلحة الميدان المتقدمة، الخ. وان امكن احداث زيادات معينة في القوات المسلحة الفرنسية فما ذلك بنجاع لاشباع كل ما تحتاجه. واذن آل الفرنسيون مثلما هو شأن البريطانيين الى مواجهة الخيار القاطع بين الغاء بعض منظومات الاسلحة (وادوارها) تماماً، أو تكريس الاقتصاديات لها كلها.

كما اثير قلق مماثل من جدوى الردع النووي الفرنسي على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي. اذ يعاني ثالث الاسلحة النووية الفرنسي - الصواريخ التي تطلق من البر، والطائرات - من التدهور بمرور الزمن بل ان حتى تطويره وتحديثه قد لا يواكب تكنولوجيا الاسلحة الحديثة. وستحتد هذه المشكلة على وجه الخصوص لو تحققت انجازات خارقة في تكنولوجيا مبادرة الدفاع الاستراتيجي الامريكية، وكذلك في حالة تطوير الروس منظومة اكبر للدفاع بالصواريخ الباليستية. ولا ترى فرنسا شيئاً اكثر ازعاجاً من انكباب القوتين العظميين على تطوير امكاناتهما التحصينية بينما تبقى اوربا غير حصينة، فهرعت ازاء ذلك الى بناء منظومة الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات. ويبقى المبدأ العام قائماً على أية حال: قد تُفشَل التكنولوجيا الحديثة جدوى الانواع الموجودة من الاسلحة، ولا ريب انها سترفع كلفة استبدالها كثيراً جداً. أما الفرنسيون فقد أُلقي بهم في نفس كماشة المصادقية التي اصطادت جميع القوى النووية الاخرى. فاذا كانت باريس تعتقد بعدم احتمالية مخاطرة امريكا بتبادل ضربات نووية مع روسيا بسب عبور الحدود الالمانية فما هي احتمالية وفائها بوعدها «باستخدام السلاح النووي» نيابة عن الجمهورية الفدرالية؟ (يندر ان يثق الالمان الغربيون بذلك). وحتى التقليد الفرنسي بالدفاع عن فرنسا «المقدسة» باطلاق كل صواريخها صوب روسيا ليستند الى الاعتقاد غير المبرهن بأن الفرنسيين يؤثرون المحق بوسائل تقليدية على هزيمة محتملة بوسائل تقليدية. لقد دَوّت عبارة «بتر أحد اذرع الدب الروسي»، حتى رسخ في الذاكرة ان المرء سوف يلتهمه الدب لا محالة؛ وان دفاعات روسيا المضادة للصواريخ قد تضيق نطاق الضرر الممكن الحاقه بها. ويتضح ان استراتيجية فرنسا النووية الرسمية ليست بطريقها الى التبدل قريباً، ان كان ثمة شيء من ذلك، ولكن يحق لنا أن نتساءل عن درجة واقعيته لو تدهور ميزان الشرق - الغرب وضعفت الولايات المتحدة.

واذن تنحصر مشكلة فرنسا في ضغط مطالب كثيرة جداً على مصادرها القومية المتواضعة. فبالنظر الى اتجاهاتها الديموغرافية والاقتصادية - البنيوية، يتوقع استمرار اتيان الامن الاجتماعي على الحصة الكبيرة من الدخل القومي. وقد تحتاج الزراعة الى اموال هائلة وشيكاً، فيما تتطلب القوات المسلحة في نفس الوقت مبالغ طائلة من الاموال. ولذلك لا بد من موازنة كل هذه المصاريف مقابل الحاجة للاستثمار في العمليات الصناعية المتقدمة : فان عجزت عن رصد الاموال اللازمة للقطاع الأخير، فسوف تحيق الاخطار بأفاقها الدفاعية، والامنية الاجتماعية، وهلم جراً. والواضح ان هذه ليست معضلة فرنسا وحدها، ولو ان الفرنسيين هم الذين جادلوا بصوت اعلى من الآخرين مطالبين بوضع «اوربي» متميز في القضايا الدفاعية والاقتصادية الدفاعية - ولذلك فهم الذين ينطقون بالهموم الاوربية. ولنفس السبب فان باريس هي التي تتسلم عادة الدور القيادي في مباشرة سياسات جديدة - تقوية اواصر الروابط الفرنسية - الالمانية، ونتاج طائرات ايرباص واقمار صناعية اوربية، وهكذا دواليك. وقد لقيت معظم هذه المشاريع شكوك جارات فرنسا من هذا الولع بالتخطيط البيروقراطي ونشود الهيبة، او من احتمال سعي الشركات الفرنسية الى اقتطاع حصة الاسد من المشاريع الممولة اوربياً. وعلى اية حال اثبتت مخططات اخرى حقاً جدواها أو يبدو انها تنطوي على وعود سخية.

لا جرم ان مشاكل اوربا لاكثر مما استعرضناه هنا: فهي تشمل على شيخوخة شعوبها، وتقادم الدهر على صناعاتها، ونشوب الفتن العرقية في المدن الداخلية، وانفتاح الفجوة بين الشمال الرخي والجنوب الافقر، والتوتر السياسي - اللغوي في (بلجيكا) و (الستر) و (شمالي اسبانيا). ويلمح المراقبون المتشائمون الى احتمالية تكرار «التجربة الفنلندية» مع دول أوربية معينة (الدنمارك والمانيا الغربية) فستميل آنذاك للاتكال على موسكو. ولما كان ذلك لا يحصل الا بعد

تغير سياسي يساري في هذين البلدين، غدا من الصعب تقدير احتمالاته. ولو انبرى امرء لدراسة حالة اوربا مثلما هي - ومثلما تمثلها بلدان السوق الاوربية المشتركة بشكل رئيسي - باعتبارها وحدة قوة سياسية في النظام الكوني، فأهم القضايا التي تواجهها هي تلك التي جرينا بذكرها آنفاً: كيف السبيل لتطوير سياسة دفاعية مشتركة للقرن الآتي وقابلة للتطبيق حتى في عهد قد يتسم بتغير جذري في توازنات القوى العالمية؟ وما وسيلة الاحتفاظ بتنافسيتها ضد التحديات الاقتصادية الجبارة التي تسلطها التكنولوجيا الحديثة، والمنافسين التجاريين الجدد؟ وفيما يتعلق بالمناطق والمجتمعات الاربعة الاخرى المذكورة في هذا الفصل، يمكننا التلميح بالتغيرات المرجح حصولها بمرور الزمن في موقعها: يتوقع ان تتحسن مكانة اليابان والصين في العالم، وستتآكل كل من مكانة الاتحاد السوفيتي وحتى الولايات المتحدة. بيد أن اوربا ستبقى لغزاً. فان استطاعت العائلة الاوربية ان تتصرف سوياً فعلاً، فالاحتمال وريدي بأنها ستحسن مكانتها في العالم عسكرياً واقتصادياً. واما ان لم تفعل - وهو اكثر الاشياء معقولة نظراً للطبيعة البشرية - فاستمرار انحطاطها النسبي امر مفروغ منه.

الاتحاد السوفيتي «وتناقضاته»

تتميز كلمة «تناقض» في المصطلحات الماركسية بخصوصية متفردة، فهي تشير (حسبما أدعي) الى التوترات الموجودة اصلاً في ثانيا نظام الانتاج الرأسمالي، وهي التي سوف تؤدي الى انهياره حتماً. ولذلك فمن دواعي السخرية المقصودة ان نستخدم التعبير لوصف وضع الاتحاد السوفيتي القائم - الذي هو أول الدول الشيوعية في العالم. وفضلاً عن ذلك، ستطالعنا فجوة دائمة الاتساع بين غايات الدولة السوفيتية والوسائل المتبعة لبلوغها. فهي تدعم الحاجة الى انتاج زراعي وصناعي مكثف، ولكنها تعيق تلك الامكانية بتطبيقها «نظام المزارع الجماعية» واتباعها التخطيط الاحمق. وتؤكد على الاهمية الطاغية للسلام العالمي، ومع ذلك يعمل تسليحها الضخم وارتباطها مع الدول «الثورية» (جنباً الى جنب مع ميراثها الثوري)، على تصعيد التوترات الدولية. كما تدعي بحاجتها الى الامن الشامل على طول حدودها الواسعة، بيد أن سياستها الصارمة تجاه امن جاراتها تسيء الى علاقات موسكو مع شعوب اوربا الغربية والشرقية، والشرق الاوسط، والصين، واليابان - وبالتالي أشعرت الروس «بالتطويق» و «ضعف» أمنهم. اضيف الى ذلك تشديد فلسفتها على العملية الجدلية المستمرة للتغيير في الشؤون السياسية والاجتماعية؛ وفي الوقت عينه لم تتسلح بما يكفي للتعامل مع المستقبل المتفجر ذي التكنولوجيا الراقية الذي ذر قرنيه في اليابان وكاليفورنيا، ذلك بسبب عاداتها الدكتاتورية والبيروقراطية، واستئثار صفوة الحزب بالامتيازات، ووجود القيود المفروضة على التبادل المعرفي الحر، وكذلك الافتقار الى نظام الحوافز الفردية. وفوق كل شيء، وقادة الحزب يصرون دوماً على عدم قبول الاتحاد موقعاً عسكرياً ثانوياً مرة اخرى، ويحثون بالحاح أكثر على الامة بزيادة انتاجها، وجدت الدولة نفسها صعوبة في التوفيق بين هاتين الغايتين

وبالاحص في ابطال التقليد الروسي بتخصيص حصة باهظة من المصادر القومية للقوات المسلحة بكل عواقبها الوخيمة على قدرة البلد على التنافس التجاري مع المجتمعات الاخرى. ولعل هناك طرق اخرى لتسمية هذه المشاكل، ولكن هذا لا يعني خطأ تسميتها «تناقضات».

وأما لو أخذنا بالاعتبار الاساس «المادي» للفلسفة الماركسية، لتضاعفت السخرية من أن المصاعب الرئيسية التي تثقل كاهل الاتحاد السوفيتي اليوم تكمن في بنيته الاقتصادية؛ بل أن الدليل الذي وقع عليه الخبراء الغربيون - ناهيك عن اعترافات القيادة السوفيتية نفسها صراحة - لا يترك مجالاً للشك بذلك. ومن الطريف ان نعلم كيف سيكون شعور خروشوف الذي تنبأ بثقة في الخمسينات بأن الاتحاد السوفيتي سيبز الولايات المتحدة اقتصادياً و«يدفن» الرأسمالية، لو انه استمع الى اعترافات السيد غورباتشوف سنة ١٩٨٦ في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي:

«شرعت المصاعب تنخر بقوة في بنية اقتصادنا منذ السبعينات وتراجعت نسب النمو الاقتصادي بشدة. وبالنتيجة لم نتوفق في بلوغ اهداف التنمية الاقتصادية المنصوص عليها في برنامج الحزب الشيوعي، وحتى الاهداف الاصغر للخطتين التاسعة والعاشر، وفشلنا حتى في تنفيذ البرنامج الاجتماعي الموضوع لهذه الفترة. فاستبد الضعف بالقاعدة المادية للعلم والتعليم، والوقاية الصحية، والثقافة، والخدمات اليومية.

ولم نفلح تماماً في معالجة الوضع بالرغم من بذل الجهود المتأخرة بهذا الصدد. اذ أصاب التخلف قطاع الهندسة، وصناعة الفحم والنفط، وصناعة الهندسة الكهربائية، والمعادن الحديدية والكيمياويات، وخابت مساعيها في بلوغ أي من الاهداف الدالة على مواطن كفاءتنا والرامية لتحسين المستوى المعيشي للشعب.

ان تعجيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية هو المفتاح لحل جميع مشاكلنا؛
الحالية وطويلة الامد، والاقتصادية منها والاجتماعية، والسياسية والايديولوجية،
والداخلية والخارجية».

نلاحظ ان العبارة الاخيرة يمكن ان تقولها «أية» حكومة في الارض،
ومجرد الاعتراف بالمشاكل الاقتصادية ليس بضمانة انها ستجد طريقها للحل.

لقد كانت أشد القطاعات الاقتصادية ضعفاً في تاريخ الاتحاد السوفيتي
هي الزراعة، وهي ما تثير اشد الذهول لو تذكرنا ان روسيا كانت قبل قرن
واحد احد اكبر مصدري الحبوب في العالم. ولكنها اضطرت منذ مطلع
السبعينات لاستيراد عشرات الملايين من الاطنان من القمح والشعير سنوياً. وان
كتب لاتجاهات انتاج الاغذية ان تستمر على ما هي عليه، فسوف تضارع روسيا
(واقصاديات اخرى في اوروبا الشرقية) اجزاءً من افريقيا والشرق الادنى في
التميز بكونها البلدان الوحيدة التي انقلبت من «مصدرة» اغذية الى «مستوردة»
على نطاق واسع مع تفاقم الامر في السنين الاخيرة. ما كان سبب الركود
المخيف في الانتاج الزراعي الروسي عائداً الى قلة الاهتمام أو ندرة الجهود، اذ
وضع كل القادة الروس بعد ستالين نصب اعينهم على تحقيق زيادات في الانتاج
الغذائي بهدف اشباع الطلب الاستهلاكي والوفاء بالوعد برفع المستوى المعيشي
الروسي. ومخطيء من ظن عدم حصول هذه الزيادات - فالواضح ان وضع
الروسي العادي اليوم لافضل بكثير مما كان عليه عام ١٩٥٣ لانه كان يائساً
آنذاك. ولكن الادهي تراجع مستواه المعيشي تارة ثانية بعد عدة عقود من
الاقترب من الغرب - رغماً عن كل المصادر التي تخصصها الدولة للزراعة،
وهي التي تستهلك ما يناهز ٣٠٪ من اجمالي الاستثمار (مقابل ٥٪ في امريكا)
وتستخدم ما يربو على ٢٠٪ من القوة العاملة (مقابل ٣٪ في امريكا). والاتحاد
السوفياتي مضطر لاستثمار ما يقارب ٧٨ مليار دولار في الزراعة سنوياً ودعم

اسعار الاغذية بحوالي ٥٠ مليار دولار آخر، بالرغم من وضوح ابتعاد البلد عن كونه مصدراً في يوم من الايام، واضطر بدلاً من ذلك الى اهالة المزيد من المليارات من العملة الصعبة لاستيراد الحبوب واللحوم للتغطية على نواقص انتاجه الزراعي.

اجل هناك اسباب «طبيعية» وراء تذبذب الزراعة السوفيتية، ووراء حقيقة بلوغ غلتها حوالي سبع غلة الزراعة الامريكية. فمع ان الاتحاد السوفيتي على العموم يناهز الولايات المتحدة مساحة - لامتلاك كلتاها مساحة قارية، وكلتاها دولتان شماليتان - فهو يقع في الواقع الى الشمال اكثر: فتقع اوكرانيا في نفس خط عرض شمالي كندا. وما تأثير هذا بمنحصر على صعوبة نمو الشعير؛ فمناطق نمو القمح تقاسي شتاء أشد برداً - وتعرض لموجات جفاف اكثر - مما تتعرض له ولايات مثل كانساس واوكلاهوما. وطبع السنين الاربع (١٩٧٩ - ١٩٨٢) زمهرير ترك أثره القاسي، لدرجة اخرجت الحكومة فأحجمت عن الافادة بتفاصيل الانتاج الزراعي (بالرغم من ان معدل مستورداتها البالغ ٣٥ مليون طن من الحبوب سنوياً أتى لها بالحل!). وحتى انتاج سنة ١٩٨٣ «المعطاء» اخفق في تحقيق الاكتفاء الذاتي - وتبعته سنة أكثر كارثية بجفافها وبردها الحاد، والانكى أن وجود الصحاري في الشمال وقساوة الظروف في الجنوب أحبطا أي مسعى لزيادة الغلة عن طريق استغلال «الاراضي البكر» لزراعة القمح.

ما حصل يوماً ان اقتنع أي مراقب خارجي بأن المناخ وحده هو الذي اضعف الانتاج الزراعي الروسي. فالمشكلة الادهي هي ما جاءت به «اشتراكية» الزراعة فلجعل الشعب الروسي سعيداً، عمدت الدولة الى خفض اسعار الاغذية من خلال الدعم، فبات رطل اللحم يكلف الدولة اربعة دولارات كي تباعه بسعر ٨٠ سنتاً، وهو ما يجعله ارخص للفلاحين من استخدام الحبوب غير المعالجة، فيشتروه ويطعموا مواشيهم الخبز والبطاطا. ويخصص جل مبالغ الدولة

الاستثمارية للمشاريع واسعة النطاق (السدود، وشبكات البزل) بدلاً من مخازن الحبوب أو الجرار الحديثة التي يفتقر إليها الفلاح العادي. والمشكلة أن من يعملون في الحقول ليس لهم أن يتخذوا القرارات المتعلقة بالزراعة والاستثمار، وما إلى ذلك، بل هي شأن المدراء والبيروقراطيين. ولعل التنصل من المسؤولية ومن اتخاذ المبادرة بالنسبة للفلاحين الأفراد هو اعظم سبب يفسر الغلل المخيبة للآمال، وانعدام الكفاءة، وتبديد الثروات المفزع، علاوة على ان التبديد يحصل أيضاً بسبب رداءة تسهيلات الخزن وقلة الطرق المفتوحة طوال الحول، وهو ما يسبب تلف حوالي ٢٠٪ من الحبوب والفواكه، والخضراوات، وحوالي ٥٠٪ من محصول البطاطا. فما يمكن فعله لو تغيرت الاركان الاساسية في النظام - أي حدوث تحول بعيد عن المزارع المجاعية الى المزارع التي يديرها الفلاح بمفرده - يستند الى حقيقة انتاج الاراضي الخاصة حوالي ٢٥٪ من اجمالي انتاج روسيا، ومع ذلك فهي تشغل ٤٪ فقط من ارض البلد الصالحة للزراعة.

ولكن مهما صمت الأذان اصوات «الاصلاح» في اروقة المراجع السوفيتية العليا جاءت الاشارات عن عدم تفكير الاتحاد السوفيتي بمحاكاة التغيرات الواسعة التي اجراها السيد دنغ على القطاع الزراعي لاية درجة تقترب من «تحرر» الصين فجاءت العاقبة: تراجع الانتاج الروسي كثيراً عن انتاج جارتها المغامرة.

واذا كان الكرمليين لا يكشف صراحة تفضيله النظام الحالي للزراعة الجماعية بالرغم من كل مساوئه البارزة، يتراءى لنا سببان لهذا العناد، الاول هو ان الامتداد الكبير للاراضي الخاصة، وفتح اسواق كثيرة جديدة، وكذلك ارتفاع الاسعار المدفوعة للزراعة، كلها تنطوي على ارتفاع ملحوظ في حصة الفلاحين من الدخل القومي - وهو ما يغيض السكان المدنيين، وربما يؤثر سلباً على الاستثمار الصناعي. فهو يعني بعبارة أخرى تحقق الانتصار النهائي لسياسات

بوخارين (التي حبذت اعتماد المحفزات الزراعية) وخيبة عقوبات ستالين .
والثاني هو ان ذلك يعني تهاوي صلاحيات البيروقراطيين والمدراء القابضين على
زمام الزراعة السوفيتية ، اضافة الى مضامينه على جميع مستويات صنع القرار .
وفي الوقت الذي يتأكد ان الفلاحين الافراد يتخذون قرارات يوماً بيوم استجابة
لاشارات السوق ، وتغيرات الطقس ، ويجمعون معلومات عن محاصيلهم تفوق
كثيراً ما لدى اصحاب البيروقراطية المركزية مهما احسن انتقاء موظفيها ، فعلام
ينطوي ذلك بالنسبة لمستقبل «البيروقراطية المركزية» ؟ فان كان «صحيحاً» وجود
علاقة وثيقة ومحرجة بين «الاشتراكية والعجز الغذائي الوطني» فيندر أن تغرب
عن انتباه المكتب السياسي . ولكن من الافضل حسب نظره - والمؤكد من
الاسلم - الابقاء على المزارع «الاشتراكية» أو «الجماعية» حتى ان انطوى ذلك على
زيادة مستوردات الاغذية ، بدلاً من الاقرار بفشل النظام الشيوعي ورفع القيود
المفروضة على قطاع هائل من الشعب .

ومن هذا المنطلق يصعب على الاتحاد السوفيتي ان يعدل قطاعه الصناعي .
فما هذا بشيء ضروري حسبما يرى نفر من المراقبين ، بالنظر الى الانجازات
المدهشة للاقتصاد السوفيتي منذ عام ١٩٤٥ وحقيقة تفوق انتاجه على نظيره
الامريكي بالمعدات الميكانيكية ، والفولاذ ، والاسمنت ، والاسمدة ، وغيرها .
ولكن هناك امارات عن ركود الصناعات السوفيتية واقترب فترة التوسع السهل
نسبياً من نهايتها ، ذلك التوسع الذي حقق من خلال رسم اهداف انتاجية
طموح ومن ثم تكريس الاموال والقوة العاملة لبلوغها . يعزى جزء من هذا
الحال الى أزمة العمالة والطاقة المتفاقمة ، وهو ما سنذكره لاحقاً . وكذلك العلائم
المتكررة عن معاناة الصناعة من المبالغة في التخطيط البيروقراطي ، والتركيز
المفرط على الصناعة الثقيلة ، والعجز عن الاستجابة لخيارات المستهلك والحاجة
لاستبدال المنتجات لتلبية المتطلبات او الاسواق الجديدة . وليس انتاج الاسمنت

شيء حسن بالضرورة اذا كان الاستثمار الدسم فيه يسلب المصادر من قطاع آخر بحاجة اليها؛ واذا كانت عملية انتاج الاسمنت نفسها تستهلك طاقة كثيرة، مع توجب نقل المنتج النهائي لمسافات طويلة عبر اصقاع البلد وهو ما يسلط اعباءً كثيرة على منظومة السكك الحديدية المتعبة، اضافة الى تحتم توزيع الاسمنت نفسه على ألوف المشاريع العمرانية التي امر المخططون السوفيت باقامتها ولكن لم يقدر أحد على اتمامها. ويمكن استقاء نفس الملاحظات عن صناعة الفولاذ الهائلة، اذ يتجلى ضياع كثير من الفولاذ المنتج وهو ما يثير ذهول الخبراء من هذه الصناعة الكبيرة مقابل استهلاك ضئيل. والواقع ان هنالك قطاعات كفوءة ضمن الصناعة السوفيتية (تتعلق عادة بشؤون الدفاع حيث يمكن الاستحواذ على مصادر سخية و «جوب» التنافس مع الغرب)، ولكن النظام برمته يعاني من التركيز على الانتاج الكمي من دون كبير اهتمام بأسعار السوق والطلب الاستهلاكي. ولما كانت المصانع السوفيتية لا تستطيع التخلي عن عملها مثلما هو حال المصانع الغربية، فهي تفتقر ايضاً الى الدافع الاساسي للانتاج الوافر. ومما كثرت مساعي تعزيز النمو الصناعي بوتيرة اسرع، يصعب تصور انها سوف تجترح انجازات خارقة مع استمرار وجود النظام القائم (الاقتصاد المخطط).

بل ان كان حال الصناعة السوفيتية اليوم مقبولاً بالكاد (أو لا يطاق حسب وجهة نظر رجالات الحكومة الغاضبين)، فالمرجح أن يتعرض النظام للتردي أكثر بفعل ثلاثة ضغوط. الاول هو مصادر الطاقة، فقد اتضح اعتماد الانتاج الصناعي المتوسع بشدة على مقادير هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي منذ الاربعينات من دون أي حساب لكلفتها تقريباً. ولذا امسى «تبديد الطاقة» و «التبذير بالفولاذ» لدى الاتحاد السوفيتي وتوابعه مفرطاً لحد استثنائي بالقياس مع اوربا الغربية، كما يتجلى في الجدول ٤٦.

الجدول ٤٦ : مقدار مكافئ الفحم والفولاذ بالكيلوات والمستخدم لانتاج ألف دولار من اجمالي الانتاج المحلي، (١٩٧٩، ١٩٨٠)

الفولاذ	الفحم	
١٣٥	١,٤٩٠	روسيا
٣٨	٨٢٠	بريطانيا
٨٨	١,٣٥٦	المانيا الشرقية
٥٢	٥٦٥	المانيا الغربية
١٣٢	١,٢٩٠	تشيكوسلوفاكيا
٤٢	٥٠٢	فرنسا
٨٨	١,٠٥٨	هنغاريا
٢٦	٣٧١	سويسرا

ربما بدا من الممكن تحمل روسيا معدلات الاستهلاك الزائدة هذه يوم كانت مصادرها من الطاقة معطاءً ويسهل الحصول عليها نسبياً؛ غير ان الحقيقة المرعبة هي ان ذلك الحال لن يكتب له الدوام. وقد يتراءى ان نبوءة وكالة المخابرات المركزية الامريكية الشهيرة لعام ١٩٧٧ بارتفاع الانتاج النفطي السوفيتي قريباً ومن ثم هبوطه سريعاً كانت «سابقة لاوانها»؛ ومع ذلك هبط الانتاج النفطي الروسي قليلاً في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ لأول مرة منذ ان انجلى غبار الحرب العالمية الثانية. كما تثير المخاوف حقيقة وجوب العثور على الحقول المتبقية (وهي غنية بالنفط والغاز الطبيعي) في مستوياتها العميقة جداً، أو حقيقة وقوع الحقول في مناطق شديدة التأثر بالجليد السرمدي كغربي سيبيريا. فارتفعت كلفة استخراج طن اضافي من النفط السوفيتي في العقد الماضي بنسبة ٧٠٪، والمشكلة آخذة بالتفاقم طبقاً لقول غورباتشوف عام ١٩٨٥. فلذلك يعزى الانكباب

الروسي على زيادة انتاجه من الطاقة النووية بأسرع ما يمكن، وهو ما سيضاعف حصة انتاج الطاقة الكهربائية بحلول عام ١٩٩٠ (من ١٠٪ الى ٢٠٪). ومن السابق لاوانه الاحاطة بمدى الاضرار التي لحقتها كارثة تشيرنوبل بتلك الخطط - اذ كانت مفاعلات تشيرنوبل الاربعة تنتج سبع الطاقة الكهربائية المولدة نووياً في الاتحاد السوفيتي، ولذا عني اغلاقها زيادة الضغط على مصادر الوقود الاخرى - بيد انها سوف ترفع التكاليف (بسبب اجراءات السلامة الاضافية) وتبطيء وتيرة التنمية الصناعية عما مخطط له. واخيراً تطالعنا الحقيقة القاسية المنطوية على امتصاص قطاع الطاقة مبالغ كبيرة من رأس المال - ما يقارب ٣٠٪ من الاستثمار الصناعي - مع نزوعها للارتفاع بحدة. ويبدو من الصعب تصديق تقرير صدر حديثاً عن «ان الاستمرار في اتجاهات الاستثمار الاخيرة في مجالات النفط، والفحم، والطاقة الكهربائية جنباً الى جنب مع زيادة الاستثمار المزمعة في الغاز الطبيعي سوف يمتص «كل» الزيادة الموجودة في مصادر رأس المال للصناعة السوفيتية في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥»، ذلك لان مضامين المجالات الاخرى كئيبه جداً. وعلى هذا يتراءى المنظر الشامل كالاتي: مجرد الاستثمار بالتنمية الاقتصادية بسرعة متواضعة، لان قطاع الطاقة سيتطلب حصة متزايدة من اجمالي الانتاج القومي.

ويبرز بنفس الاهمية من الخطورة حسبما ترى القيادة السوفيتية، تهديد وجوه التكنولوجيا الراقية للروبوتات والكمبيوترات الفائقة، واللايزرات، والبصريات، والاتصالات، وما شاكل؛ حيث يحيق الخطر بالاتحاد السوفيتي من تخلفه كثيراً وراء الغرب. كما يتهدهده في المجال العسكري الاضيق، قدرة اسلحة الميدان «الصغيرة» ومنظومات الاكتشاف المتطورة على «تحييد» التفوق الروسي «الكمي» في المعدات العسكرية: وهكذا قد تستطيع الكمبيوترات الفائقة أن تحل الجفر الروسية، وتحدد اماكن الغواصات تحت سطح المحيط، وكذلك ادارة

منظر المعركة سريع التبدل، وأخيراً وليس آخراً حماية القواعد النووية الأمريكية (حسبما تضمنه برنامج (ريغان) لحرب النجوم)؛ في حين قد تمكن التكنولوجيا المعقدة للرادارات، والليزر، ومراقبة الاتجاهات، الطائرات وقوات المدفعية والصواريخ الغربية ان تحدد مكان وتدمير الطائرات والدبابات المعادية مع احتفاظها بحصانتها - مثلما تفعل اسرائيل لمنظومات الاسلحة السورية (روسية الصنع). فيتقتضي مجرد مواكبة هذه التكنولوجيا المتقدمة انفاق مخصصات متزايدة على الدوام مع تزويد القطاع السوفيتي الدفاعي بكفاءات من المهندسين والعلماء.

والمشكلة أنكى في الحقل المدني. اذ اعتبرت التكنولوجيا الراقية بحق امراً حيوياً لزيادة الانتاج الروسي، نظراً للقيود المفروضة على هذه «الاركان» الكلاسيكية كالعمالة واستثمارات رأس المال. ولنستأنس بمثال واحد؛ فبوسع الاستخدام واسع النطاق للكمبيوترات أن يقلص لحد بعيد التبديد الحاصل في حقول الاكتشاف والانتاج وتوزيع الطاقة. ولكن تبني استخدام الكمبيوترات لا يقتضي استثمارات سخية فحسب (من أين يؤتى بها؟!)، بل انه من الجانب الآخر يخلق تحدياً للنظام السوفيتي البيروقراطي شديد الكتمان والمنطوي على نفسه. ان الكمبيوترات واجهزة معالجة الكلمات، والاتصالات باعتبارها صناعات تكثف المعلومات لا يمكن ان تستغل على خير وجه الا على أيدي مجتمع بنى صفوفه اشخاص متمرنين على التكنولوجيا ومشجعون على اجراء تجاربهم بحرية وتبادل الافكار والفرضيات الجديدة بأوسع نطاق وأفضل اسلوب. وهذا ما يؤتي ثماره في كاليفورنيا واليابان، ولكنه بالنسبة للاتحاد السوفياتي يهدد احتكار الدولة الروسية للمعلومات. فاذا كان العلماء الروس القدامى ممنوعين حتى اليوم من استخدام آلات تصوير الوثائق شخصياً (فقسم تصوير الوثائق تديره المخابرات السوفيتية (كي. جي. بي.))، فمن العسير اذن تصور كيفية انطلاق البلد نحو الاستخدام واسع الانتشار لاجهزة معالجة الكلمات، والبريد الالكتروني، الخ

من دون تخفيف القيود البوليسية والرقابية لحد بعيد. ولذلك ومثلما حصل مع الزراعة، صار الفشل مصير حرص النظام على «التحديث» ورغبته برصد مصادر وعمالة اضافية، بسبب طبيعة البنية الاقتصادية والايديولوجيا السياسية، وهما عقبتان كأداوان في سبيل التغيير.

ولذا عند نزوعنا الى المقارنة نجد ان الاعتماد المتزايد على الآلات والتكنولوجيا المستوردة - سواء الآتية بطريق التجارة قانونياً أم المسروقة من الغرب - هو أقل وطأة ان كان مشكلة خطيرة. فمدى التجسس الصناعي والعلمي (سواء لاغراض عسكرية أو تجارية) لا يمكن الوقوف عليه بوضوح، ولكنه يبدو اشارة اخرى الى قلق روسيا من قبوعها في الخلف. واما افضل تجارة منتظمة - استيراد التكنولوجيا الغربية (وكذلك المصنوعات الاوربية الشرقية) مقابل المواد الاولية الروسية - فهي طريقة تقليدية كان البلد يروم بها الى «اغلاق الثغرة» في الفترة ١٨٩٠ - ١٩١٤، ومن ثم في العشرينات. وبذا فان كل ما تغير هو احدث طبيعة للمنتوج: آلات حفر الاراضي النفطية والفولاذ الاسطواني والانابيب والكمبيوترات والعدد الميكانيكية ومعدات الصناعة الكيماوية واللدائنية، الخ. وما اكدر المخططين السوفيت أكثر هو الدليل المتبدي عن استغراق التكنولوجيا المستوردة وقتاً أطول لاعدادها للعمل، وقلة كفاءتها عند الاستخدام عما في الغرب. فيما تجسدت المشكلة الثانية في تهيئة العملة الصعبة اللازمة لاستيراد هذه التكنولوجيا. وكان ممكناً تجاوز هذه المشكلة عن طريق استيراد البضائع المصنعة من البلدان التابعة في الكومكون (وبذلك يضمن عدم خسارة عملة صعبة)، ولكن منتوجات الاخيرة فشلت على نحو متكرر في مواكبة منتوجات الغرب، حتى ان كان الواجب قبولها للحيلولة دون انهيار اقتصاديات اوربا الشرقية. وبينما دفعت روسيا مقابل نسبة كبيرة من المستوردات الغربية من خلال المقايضة أو البيع المباشر لفائضها النفطي، فلعل التضاؤل

مصير آفاقها (وآفاق اوربا الشرقية) بسبب عدم ثبوت اسعار النفط ، وتزايد حاجاتها من الطاقة ، ونشوء التغيرات العامة في معايير التجارة بخصوص المواد الاولية بسبب تعقد عمليات المعالجة أكثر. وفي نفس الوقت تبقى مدفوعات كثير من المستوردات عالية بالنظر لتقلص دخول روسيا من النفط والمواد الاولية (ربما عدا الغاز) - وكل ذلك من شأنه أن يقلل المبالغ المتيسرة للاستثمار.

وأما السبب الثالث للقلق على مستقبل روسيا الاقتصادي فهو ديموغرافي . ان الكآبه طابع هذا الحال بحيث ان احد العلماء استهل مسحه «السكان والقوة العاملة» بهذه العبارة المزعجة :

«الكآبة المطبقة سمة آفاق تنمية مصادر روسيا البشرية وقوتها العاملة حتى نهاية هذا القرن، سواء على المدى القصير أم طويله . فنقص نسبة المواليد وزيادة نسبة الوفيات غير المعقولة تنسفان جميع التوقعات العقلانية السابقة، ولا يلوح أمل مشرق أمام الحكومة السوفيتية في اعتبارات نقص تدفق عناصر جديدة للقوة العاملة، وعدم انتظام توزيعها الاقليمي، وكذلك تفشي الشيخوخة في صفوف الشعب نسبياً» .

واذا كانت كل هذه العناصر خطيرة - ومترابطة - فان أقساها هو التدهور المتتابع في احتمالات عيش الاطفال وتساعد نسب وفياتهم منذ السبعينات وربما قبلها . مع ازدياد نسب الوفيات في الاتحاد السوفيتي وخاصة لدى الذكور العاملين نتيجة للتآكل البطيء في العناية الصحية والعلاجية وكذلك بسبب المستويات المخيفة لادمان الكحول . ويتوقع أن يعيش السوفيتي العادي اليوم ستين عاماً فقط أي أقل بستة اعوام عما كان عليه في منتصف الستينات . ومرعبة أيضاً نسبة وفيات الاطفال الرضع - وهذا هو البلد الصناعي الوحيد الذي شهد مثل هذه النسبة - لدرجة بلغت ثلاثة اضعاف نظيرتها لدى امريكا، رغماً عن

العدد اللجب من الاطباء السوفيت . واذا كان الشعب السوفيتي يموت بنسبة اسرع من السابق، فهذا هي نسب الولادات تنخفض بحدة . وقد اخذت نسبة الولادات الشاملة تنخفض باستمرار وخاصة في صفوف «الشعب الروسي» بسبب التمدن المزعوم، وانخراط الاناث في العمل، وسوء الاحوال المعيشية، والمساويء الأخرى . فآلت نتيجة كل ذلك الى عدم حصول غير زيادة هامشية في نسبة الذكور في البلد .

ازعجت مضامين كل ذلك زعماء روسيا لفترة، وفشلت النصائح بزيادة عدد افراد الاسرة، ولم تجد الحملة القاسية ضد الادمان نفعا كما ذهبت جهود اقناع العمال القدماء بالبقاء في مصانعهم ادراج الرياح . واول هذه المضامين هو حاجة البلد الى نسبة اكبر من المصادر لرصدها للعناية الصحية والضمان الاجتماعي، وخاصة ازاء تزايد نسبة المسنين : وما الاتحاد السوفيتي بهذا الصدد بمختلف عن بلدان صناعية اخرى (الا في نسب الوفيات الكثيرة) ولكن هذا يثير قضية اولويات الانفاق مرة اخرى . والثاني هو ما يتعلق بالصناعة والقوات المسلحة السوفيتية بالنظر الى الانخفاض المروع في نسبة نمو القوة العاملة : فتشير التقديرات الى تمتع القوة العاملة بزيادة صافية مقدارها خمسة ملايين وتسعمائة ألف شخص فقط في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) فيما كانت الزيادة المقدرة في القوة العاملة في السنين العشر السابقة اربعة وعشرين مليوناً ومئتين وسبعة عشر الف شخص . ولو تغاضينا عن المشاكل العسكرية الآن، فهذا الاتجاه يذكركنا مرة اخرى بان جزءاً كبيراً من نمو الانتاج الصناعي الروسي في الخمسينات حتى السبعينات يعزى الى القوة العاملة المعززة وليس زيادة الكفاءة؛ ولكن من الآن فصاعداً لم يعد التوسع الاقتصادي يعتمد على القوة العاملة سريعة التزايد . من المؤكد أن هذه الصعوبة يمكن تجاوزها لحد بعيد لو اطلق مزيد من الذكور الاقوياء جسمانياً من ميدان الزراعة، ولكن المشكلة هنا هي مغادرة عدد كبير من

الشباب في المناطق السلافية من الكوميونات الى المدن، في حين ان العدد الفائض الموجود في الجمهوريات غير السلافية اسوأ تعليمياً ولديه معرفة قليلة على الغالب باللغة الروسية، ويتطلب جهوداً كبيرة لتدريبه على الصناعة. وهذا ما يقودنا الى الاتجاه الاخير الذي يزعج مخططي موسكو: حصول تغير كبير في موازين السكان الآن بسبب ان نسبة الخصوبة في جمهوريات وسط آسيا كاوزباكستان تبلغ ثلاثة اضعاف ما عليه لدى الشعوب السلافية والبلطيقية وبالتالي يتوقع أن تنخفض نسبة الشعب «الروسي» من ٥٢٪ سنة ١٩٨٠ الى ٤٨٪ فقط بحلول سنة ٢٠٠٠. فلن يعود الروس هم الاغلبية لأول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي.

ولعل قائمة المصاعب تزداد كآبة في عيون معلقين معينين. فسبب الافراط بانتاج المواد المتعلقة بالشؤون الدفاعية في الاتحاد السوفيتي ونزوعه الى الزيادة هو النشاط المحموم لسباق التسلح. بيد انه لا يمكن ان ينظر الى الصورة على أنها كثيبة كلها وخاصة حين يتطلع المرء الى الانجازات الاجتماعية خلال نصف القرن المنصرم حسبما اشار أحد المؤرخين سنة ١٩٨١؛ وانها لعادة المراقبين الغربيين أن يبالغوا في وصف نقاط قوة روسيا في فترة معينة ونقاط ضعفها في الفترة القادمة. ومع ذلك ومهما طور الاتحاد السوفيتي نفسه منذ عهد (لينين)، تبقى الحقائق البارزة تقول انه لم يضارع الغرب يوماً، وان الفجوة في مستويات المعيشة الحقيقية تبدو آخذة بالاتساع منذ أواخر سني نظام (برجنيف)؛ وانه تراجع وراء اليابان وبلدان آسيوية أخرى بجميع معايير الانتاج الفردي والكفاءة الصناعية؛ وان هناك شكاً مقيتاً يحوم حول ادعاءات وتطلعات القيادة السوفيتية، نظراً لانخفاض معدلات النمو، واستثناء الشيخوخة في صفوف السكان، وقسوة المناخ، وقلة مصادر الطاقة، وكذلك المعوقات الزراعية.

فبهذا السياق يتاح لنا أن نفهم أكثر اعتقاد (غورباتشوف) بأن «تعجيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية في البلد هو المفتاح لحل جميع مشاكلنا». ومع ذلك

وبغض النظر عن المصاعب الطبيعية (الجلد السرمدي) يبرز عائقان «اساسيان» في سبيل تحقيق «الوثبة الى الامام» على الطريقة الصينية. الاول هو حصانة موقع مسؤولي الحزب، والبيروقراطيين والاعضاء الآخرين من النخبة المخصوصين بعدد كبير من الامتيازات (حسب التدرج)، وهو ما يدرء عنهم قسوة الحياة اليومية في الاتحاد السوفيتي، والذين يحتكرون السلطة والنفوذ، فهؤلاء يرون ان التهديدات الخطيرة لمواقعهم تأتي من مساعي الغاء مركزية نظام التخطيط والتسعير، وتحرير الفلاحين من ربطة القيود الاشتراكية (الكوميونية)، واعطاء مدراء المصانع حرية تصرف اكبر، وتقديم الحوافز للمشاريع الفردية بدلاً من موالي الحزب، واغلاق المصانع التي تجاوزها الزمن، ورفض قبول المنتجات الرديئة، والسماح بانتشار اكثر حرية للمعلومات. ويعتقدون ان تقديم الارشادات، واعطاء مرونة أكثر للتخطيط، ودعم الاستثمار في هذا القطاع أو ذاك، وكذلك الاجراءات الانضباطية ضد ادمان الكحول أو الفساد الاداري كلها شيء واحد، «يجب» ان تحصل جميعها حسب رأي مسؤولي الحزب «ضمن اطار الاشتراكية العلمية» ومن دون «أية تغيرات نحو اقتصاد السوق أو المشاريع الخاصة». فرأى أحد الزائرين أخيراً: «ان الاتحاد السوفيتي يريد الاحتفاظ بنقاط ضعفه ليقى سوفيتياً». فان كان هذا صحيحاً، فليس من المرجح أن تحدث كل دعوات غورباتشوف الى الحاجة الى «تحول هائل» في النظام، تأثيراً كبيراً على نسب النمو طويل الامد.

فيما يكمن العائق السياسي الثاني في الحصنة الكبيرة من اجمالي الانتاج القومي الروسي المرصودة للدفاع. لقد انتاب القلق كثيراً من المحللين ازاء افضل سبيل لحساب مجموع الانفاق ومقارنته مع انفاق الغرب التسليحي؛ فأدى اعلان وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٥ بأن اسعار الاسلحة السوفيتية بالروبل كانت اعلى بمرتين مما قدر سابقاً - وان روسيا ربما كانت تنفق ١١ - ١٣٪ من اجمالي

الانتاج القومي على الدفاع بدلاً من ٦ - ٨٪ - أدى الى جميع انواع سوء الفهم عما عنى ذلك. غير أن الأرقام المضبوطة (التي قد لا تتوفر حتى لدى المخططين السوفيت) هي أقل أهمية من حقيقة أنه بالرغم من انخفاض الانفاق التسليحي بعد عام ١٩٧٦، بدا أن الكرملين قد خصص حوالي ضعف انتاج البلد لهذا النشاط أكثر مما خصصته أمريكا حتى في عهد التصعيد التسليحي أيام (ريغان)؛ وهذا ما يعني بدوره أن القوات المسلحة السوفيتية قد امتصت مصادر هائلة من القوة العاملة والعلماء والآلات واستثمارات رأس المال التي يمكن تكريسها للاقتصاد المدني. ولا يعني هذا استناداً لبعض التنبؤات الاقتصادية، إن التخفيض الكبير في الانفاق التسليحي يفضي بسرعة الى ارتفاع عظيم في معدلات النمو الروسي، وذلك يعزي الى حقيقة وجوب مرور وقت طويل قبل إعادة تحويل مجمع دبابات تي - ٧٢ مثلاً كي ينتج شيئاً آخر. ومن الجانب الآخر، اذا عمل سباق التسلح مع الناتو فيما تبقى من القرن على رفع حصة الانفاق الدفاعي من ١٤٪ الى ١٧٪ أو أكثر من اجمالي الانتاج القومي بحلول سنة ٢٠٠٠، فسوف يستهلك الجيش مقداراً أكبر وأكبر من المعدات والادوات المعدنية، آتياً على حصة رأس المال الاستثماري المخصصة لبقية فروع الصناعة. ومع أن خبراء الاقتصاد يعتقدون بأن ذلك سوف يمثل مشكلة شائكة لصناع القرار السوفيتي، تشير جميع المؤشرات الى أن الانفاقات الدفاعية «سوف ترتفع» اسرع من نمو اجمالي الانتاج القومي - وستثقل وطأتها على الرفاهية والاستهلاك.

ولذلك يتوجب على الاتحاد السوفيتي مثلما يتوجب على غيره من القوى الكبرى أن يتخير في استخدام مصادره الاقتصادية بين: (١) سد متطلبات القوات المسلحة - مع تمكينها من الوفاء بحاجات الاتحاد السوفياتي الامنية، (٢) اشباع التوق المتقد لشعوب الاتحاد السوفيتي للسلع الاستهلاكية وظروف عملية ومعيشية أفضل، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية المحسنة للتصدي لارتفاع نسب

الامراض والوفيات؛ (٣) تلبية احتياجات الزراعة والصناعة لاستثمارات رأس مال جديدة من أجل تحديث الاقتصاد، وزيادة الانتاجية، ومواكبة الطفرات التي تحققها القوى الاخرى، وعلى المدى البعيد اشباع المتطلبات الدفاعية والاجتماعية للبلد. ان ذلك لينطوي على خيارات مريرة أمام صانعي القرار في روسيا مثلما هو في أي مكان آخر؛ ومع ذلك يتراءى للمرء انه مهما ألحّت وتعاطمت حاجات المستهلك الروسي و«تحديث» الاقتصاد، فان هوس موسكو التقليدي بالتسلح والامن يعني ان الخيار الرئيسي قد اتخذ سلفاً. وما لم يسع نظام غورباتشوف فعلاً الى تحويل مسار الاشياء فان المدافع ستأتي قبل الزبد، بل ان دعت الحاجة فستأتي قبل النمو الاقتصادي ايضاً. وهذا مثلما هو شأن السمات الأخرى، ما يجعل روسيا مختلفة بشكل اساسي عن اليابان واوروبا الغربية، وحتى عن الصين والولايات المتحدة.

واذن فالكرملين من الناحية التاريخية يجذو خطى قياصرة رومانوف، وستالين نفسه، في الرغبة بامتلاك قوات مسلحة مساوية لـ (أو من الافضل اكبر من) قوات أية دولة أخرى. وليس ثمة شك في ان القوة العسكرية السوفيتية في الوقت الحاضر عظيمة لغاية. والتضليل مآل أية محاولة تقديم رقم حقيقي عن مجموع الانفاقات الدفاعية السوفيتية السنوية: فمن ناحية تطالعنا ارقام موسكو «الرسمية» واطئة لحد السخف، صارفة النظر عن الانفاق المتعلق بالدفاع تحت عناوين اخرى («العلم» وبرامج الفضاء، والامن الداخلي، والدفاع المدني، والاعمار)؛ ومن الناحية الثانية تتعرض التقديرات الغربية لتعقيدات سعر صرف الدولار - الروبل، مع ضآلة المعلومات عن تدابير الميزانية السوفيتية، وكذلك الصعاب التي تكتنف مثلاً مسعى وكالة المخابرات المركزية الامريكية الى وضع «كلفة بالدولار» مقابل تكاليف السلاح او اجور القوة العاملة الروسية، اضافة الى وجود الأهواء المؤسسية والايديولوجية، فأضحت النتيجة سلسلة من

«التخمينات الناقصة» التي بإمكان المرء ان يقدمها حسب هواه. ومما يتعلق بهذا الموضوع على أية حال هو التحديث العظيم الذي شهدته جميع فروع القوات المسلحة السوفيتية، سواء النووية أم التقليدية، البرية منها والبحرية والجوية. ان المرء ليخرج بنتيجة مرعبة عن النمو السريع لمنظومات الصواريخ الاستراتيجية برية القواعد وبحريتها، وألوف الطائرات وعشرات الألوف من دبابات المعركة الرئيسية، وكذلك عن التطورات الاستثنائية في اسطول السطح واسطول الغواصات، اضافة الى النشاطات المتخصصة (الوحدات المحمولة جواً ووحدات الحرب البرمائية ونشاطات الحرب الكيميائية والاستخبارات و « نقض المعلومات»). وقد تكلف أو لا تكلف مبالغ بحجم ما تغطيه تخصيصات البتاغون؛ ولكنها تعطي الاتحاد السوفيتي من دون ريب قدرات عسكرية قد لا يتمتع بها سوى منافسة الاعظم الآخر (امريكا). فليست هذه بقرية القرن العشرين العسكرية الآيلة للانهار بمجرد اجراء أول اختبار جدي.

وأما من الجانب الآخر، فتعاني الماكينة الحربية الروسية من مشاكلها ونقاط ضعفها، وليس من الجائز اعتبارها قوة متعددة الوجوه وقادرة على التنفيذ الكفوء لكل العمليات العسكرية التي قد يطلبها الكرملين، ومن المناسب هنا ان نسلط الضوء على مجرد مجموعة المصاعب التي تواجه قيادة روسيا السياسية - العسكرية، من دون القفز الى الاستنتاج المقابل بأن الاتحاد السوفيتي لا يرجح «بقاءه» لحقبة طويلة جداً. وذلك بعد ان عرجنا على العضلات التي تواجه راسمي الاستراتيجية في القوى الكبرى «الآخرى» في ثنايا هذا الفصل.

تنبع بعض المصاعب التي تواجه صانعي القرار العسكري في روسيا في المدى المتوسط الى الطويل بشكل مباشر من المشاكل الاقتصادية والديمغرافية للدولة السوفيتية التي بينها اعلاه. ويتعلق اولها بالتكنولوجيا، وان شئنا العودة لنقطة طرحناها في الفصول السابقة، نقول ان روسيا قد تمتعت على الدوام منذ

عهد بطرس الاكبر بأعظم تفوق عسكري على الغرب حين تباطأت وتيرة تطور الاسلحة لحد اتاح لها المجال بالتساوي بامتلاك المعدات القتالة - سواء بالنسبة لصفوف المشاة في القرن الثامن عشر أم الفرق المدرعة في منتصف القرن العشرين. حتى اذا ركز التطور التسليحي على النوعية بدلاً من الكمية آل التفوق الروسي الى التراجع. واذا كان واضحاً تفوق روسيا في اغلاق الثغرة التكنولوجية مع الغرب التي فغرت فاها منذ عهد القياصرة، وتمتع قواتها المسلحة عديم النظر بمصادر علمية ونتاجية لاقتصاد تديره الدولة، برز الدليل مع ذلك على وجود تخلف زمني خطير في عدد كبير من النشاطات التكنولوجية. وأحد أسطح هذه الاشارات هي القلق الذي اعترى الاتحاد السوفيتي وهو يراقب تخلف اسلحته تكراراً وراء المعدات الامركية في المعارك التي خاضها «بالوكالة» ودارت رحاها في الشرق الاوسط وأماكن أخرى في العقود القليلة الماضية؛ والواقع أن مستوى الطيارين الكوريين والمصريين والسوريين والليبيين وطواقم الدبابات لم يكن من اعلى المستويات، وحتى ان كان من بينها، تطالعنا شكوك بقدرة اصحابها على التفوق على الاسلحة الامريكية ذات الكترونيات الطيران الراقية جداً، والمعدات الرادارية ومنظومات التوجيه المصغرة، وما شابه، ولعل الاستجابة لذلك تجسدت في اعداد الخبراء الغربيين المختصين بشؤون الجيش الروسي تقارير عن جهود حثيثة لتحسين النوعية وانتاج «صور عاكسة» لمنظومات اسلحة امريكا - بعد سنين قليلة. ولكن هذا بدوره يجذب المخططين السوفيت الى نفس الدوامة التي تهدد ببرامج الدفاع الغربي: اقتضاء الاجهزة الاكثر تعقيداً اوقات أطول لصنعها، وبرامج صيانة اكبر، ومعدات أثقل (عادة) وأبهر تكلفة دوماً، وكذلك انخفاضاً في اعداد الوحدات المنتوجة. فما هذا باتجاه مرض لقوة اعتمدت عادة على اعداد كبيرة من الاسلحة لتنفيذ مهامها الاستراتيجية المتعددة الياثسة.

فيما يتعلق الانزعاج السوفيتي الثاني من التخلف التكنولوجي بما اطلق عليه مبادرة الدفاع الاستراتيجي لادارة ريغان. يبدو من الصعب تصديق انها تجعل الولايات المتحدة فعلاً حصينة تماماً ضد هجوم نووي، (فهي مثلاً تعجز عن فعل أي شيء ضد صواريخ كروز واطئة الارتفاع). لكن الكرملين تزعجه الحماية التي قد توفرها المبادرة لمواقع الصواريخ والقواعد الجوية الامريكية، وكذلك العبء الاضافي على عاتق ميزانية الدفاع السوفيتية لانتاج مزيد من الصواريخ والرؤوس الحربية لقهر منظومة مبادرة الدفاع الاستراتيجي. والامر الاكثر اقلاناً ربما هو مضامين الحرب «التقليدية» ذات التكنولوجيا الراقية، فأشار أحد المعلقين:

« قد لا يكون الدفاع بوجه ٩٩٪ من الترسانة النووية السوفيتية كافياً، بالنظر الى عدد الاسلحة التي يمكنها المطاولة. ولكن لو استطاعت امريكا تحقيق التفوق التكنولوجي الذي يضمن تدمير معظم الاسلحة التقليدية السوفيتية (الطائرات والدبابات، والسفن) فسيغدو التفوق العددي السوفيتي أقل تهديداً، فلعل التكنولوجيا المعتبرة اقل من كونها شيئاً مثالياً لمنظومة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، هي الصالحة تماماً للصراع غير النووي».

وهذا ما يفرض بدوره استثمارات روسية اكبر للتكنولوجيا المتقدمة لا لليزريات والبصريات والكمبيوترات الفائقة ومنظومات الارشاد والملاحية: أي كما عبر ناطق روسي، سيكون هناك «سباق بأسلحة جديدة كاملة على مستوى تكنولوجي اكثر رقياً». وان شئنا الاستئناس بتحذيرات عام ١٩٨٤ التي اطلقها المارشال اوغاركوف الذي اصبح رئيساً لاركان الجيش فيما بعد، من عواقب فشل روسيا في مواكبة التكنولوجيا الغربية، يبدو ان الجيش الاحمر اقل ثقة بمقدرته على كسب ذلك النوع من السباق.

فيما يكمن في الجانب الآخر من المنظر تهديد محتمل ضد تفوق روسيا التقليدي «الكمي» أي ضد قوتها البشرية، وهو نتيجة اتجاهاين كما نوهنا اعلاه: انهما الانخفاض العام في نسب الولادة في الاتحاد السوفيتي، وارتفاع نسبة الولادة في المناطق غير الروسية، وأما اذا خلق هذا مصاعب في توزيع القوة البشرية على قطاعي الزراعة والصناعة فهو مشكلة ابعد مدى بالنسبة للتجديد. وبصريح العبارة ليست هناك مشكلة في انخراط ١,٣ الى ١,٥ مليون مجند سنوياً من مجموع ٢,١ مليون ذكر لائق للخدمة؛ ولكن نسبة آخذة بالازدياد تأتي من الشباب الآسيوي التركستاني، الذين لا يتقن كثير منهم اللغة الروسية، ويعانون من مستويات بالغة الانحطاط في الكفاءة الميكانيكية (دعك عن الالكترونية)، ومتأثرون أحياناً بتعاليم الاسلام بقوة. وتكشف جميع دراسات التركيب العرقي للقوات المسلحة السوفيتية ان فيلق الضباط وضباط الصف تطغي عليهم نسبة السلافيين - وينطبق الحال على افراد قوات الصواريخ، والقوة الجوية، والبحرية والقوات الفنية. وكذلك هو - بنحو لا يثير الدهشة - حال الفئة (١) من فرق الصف الاول للجيش الاحمر. وبخلاف ذلك تحتشد الفئة (٢) والفئة (٣) على وجه الخصوص بالمجندين غير السلافيين، وهو أمر يثير مسألة مدى فاعلية الفرق «التابعة» في حرب تقليدية ضد الناتو لو ساورت فرق الفئة (١) حاجة الى تعزيزات كبيرة. ثم ان تسمية هذه الحشود بـ«العرقية» وحشود «روسيا العظمى» بـ«القومية» مثلما درج عليه كثير من المعلقين الغربيين لأقل اهمية في المعايير العسكرية الضيقة من حقيقة ان نسبة كبيرة من القوة البشرية السوفيتية تعتبرها الاركاز العامة غير جديرة بالاعتماد عليها وغير كفوءة - وربما هو حكم صائب بالنظر الى ورود تقارير عن تطرف المسلمين في جنوبي روسيا، وحيرة تلك القوات الذاهبة مثلاً الى غزو افغانستان.

وبعبارة أخرى واجهت القيادة الروسية ما أصاب الامبراطورية النمساوية

- المجرية قبل ثمانين عاماً، أو ما أصاب الامبراطورية «القيصرية قبل ثمانين عاماً» ايضاً، انها «مشكلة القومية» التي فاقمتها الايديولوجية الماركسية. والواقع ان جهاز السيطرة بات الآن اكثر قوة بالمعنى الشامل مما كان عليه قبل عام ١٩١٤، وعلى المرء أن يقبل بشيء من التحفظ الادعاءات القائلة بأن اوكرانيا هي «مرتج» الانشقاق. فمع ذلك حدثت سلسلة من الوقائع لتقض مضجع القيادة الروسية ولتفاقم شعورها بانعدام الامن: ذكريات تهليل وابتهاج الاوكرانيين بالغزاة الالمان عام ١٩٤١، وتقارير سخط الاقاليم البلطيقية، والاحتجاجات الجيورجية (الناجحة) على محاولة عام ١٩٧٨ لجعل اللغة الروسية اللغة الاولى المساوية لمكانة اللغة الاصلية في الجمهورية؛ وربما افطع من كل هذا انتشار ملايين من الكازاخستانيين والاوزر عبر الحدود السوفيتية - الصينية، وكذلك وجود ٤٨ مليون مسلم على الحدود غير المستقرة مع تركيا، وايران وافغانستان، والانكى انها تثير حيرة متفشية حول المكان الانسب لارسال الاعداد المتناقضة من الشباب السلافيين «الموثوقين». أينبغي توجيههم الى القوات المسلحة - نحو فرق الفئة (١) ومناصب الهيبة حتى ان عنى ذلك مزيداً من التقلص في اعداد المتسربين لاداء النشاطات الصناعية والزراعية التي تعاني من حاجة يائسة لوحداث جديدة من الشباب المدربين الموالين؟ أم من الخير ترك الشعوب غير السلافية تشكل نسبة متصاعدة من افراد الجيش الاحمر بهدف تفريغ الروس والسلافيين الآخرين للاغراض المدنية؟ من المحتمل ان يطغى الاتجاه الاول لأن التقليد السوفيتي يقول «السلامة أولاً»: ولكن ذلك يعكس اختياراً بين شرين بعيداً عن حل المعضلة.

ان كانت العناصر الاقتصادية لما يطلق عليه الاستراتيجيون السوفيت «ترابط القوى» سبباً للقلق في اطار المكتب السياسي، فمن العسير أن يرى هؤلاء الزعماء أفقاً مشرقاً للجوانب «العسكرية» الاضيق المتعلقة بتوازن القوى الكوني

سريع التبدل. ومهما تبدو الآلة العسكرية السوفيتية عملاقة ومرعبة في عيون الآخرين، فمن الجدير بالقياس أيضاً تلك القوى الواقعة بوجه سلسلة المهام الاستراتيجية التي قد تستدعى القوات السوفيتية الى تنفيذها.

وعند الاضطلاع بهذه المهام فمن المهم الفصل بين الحرب التقليدية عن تلك التي قد تنطوي على اسلحة نووية، ولاسباب جلية نرى ان قائمة الموازين العسكرية التي اثارت جل الانتباه والقلق هي صناعة الاسلحة النووية الاستراتيجية على ايدي القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين تمتلكان القدرة على تدمير الكون. ولعل من المفيد الاستشهاد «بحساب» اعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٨٦ عن الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية لديهما - راجع الجدول ٤٧.

الجدول ٤٧ : عدد الرؤوس الحربية النووية المقدر

الإتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	
٦,٤٢٠	٢,١١٨	الرؤوس الحربية المحمولة بـ ICBM
٢,٧٨٧+	٥,٥٣٦	الرؤوس الحربية المحمولة بـ SLBM
٦٨٠	٢,٥٢٠	الرؤوس الحربية المحمولة بالطائرات
٩,٩٨٧+	١٠,١٧٤	المجموع

وينظر كل طرف لهذه الارقام من زاوية مصالحه الخاصة. فبالنسبة
للاطراف المهتمة بالارقام فقط، أو المحتمل سقوطها في خطأ تفسير الارقام،
سيكون ثمة تصد قوي للمجموع الفرعي وسيتذكر حقيقة ان الخزين الاضافي
الكبير من الاسلحة النووية «التكتيكية» تدعمه ايضاً كلتا القوتان العظميان. وأما
بالنسبة لعدد لا يستهان به من المعلقين غير الرسميين وعدد كبير من الشعوب،
تشكل القابلية التدميرية المجردة للأسلحة النووية التي تمتلكها هاتان الترسانتان،
اشارة الى انعدام الكفاءة السياسية وعشعشة المرض العقلي وهو ما يهدد سائر
الحياة اليومية في ربوع الكوكب، وينبغي ازالتها أو تقليصها لاقصى ما يمكن -
وأما من الناحية الاخرى فهناك حفنة من المعلقين - في الجامعات اضافة الى
وزارات الدفاع - ممن ارتأوا امكانية «استخدام» الاسلحة النووية فعلاً باعتبارها
جزءاً من استراتيجية قومية، وعليه فهم الذين انكبوا على دراسات مكثفة عن
منظومات الاسلحة النووية عند الطرفين، واستراتيجيات التصعيد والممارسات
النظرية، وكذلك عن مؤيدي ومعارضى الحد من الاسلحة واتفاقيات التحقق
من وجود الاسلحة، اضافة الى الدراسات عن «مواطىء الاقدام»، و «الوزن
المقابل بالمیغاطن»، وتحديد مرامي السياسات، وسيناريوهات «الضربة الثانية».

ان الصعوبة لتكتنف اية طريقة للتعامل مع هذه «المشكلة النووية» في
بحث غطى خمسة قرون انطوت وانتهت. ليست القضية ان وجود الاسلحة
النووية - او بالاحرى نشوء امكانية النشر الهائل - هو الذي دحض التفكير بأية
حرب او استراتيجية او اقتصاد من وجهة نظر تقليدية؟ وفي حالة حصول تراشق
شامل متبادل بالاسلحة النووية الاستراتيجية، ألن تمتد تأثيراتها الى افساد
«موازن القوى المتبدلة» في الشؤون العالمية في نصف الكرة الشمالي (أو ربما مع
جميع من في نصف الكرة الجنوبي ايضاً)؟ ألم يستتب القالب التقليدي تماماً بعد
عام ١٩٤٥، وهو المنظوي على خصامات القوى العظمى التي تتطور أحياناً الى

حرب مفتوحة؟

ليست هناك من اجابات مؤكدة على هذه الاسئلة . ومع ذلك تنطلق اشارات عن احتمالية نزوع القوى العظمى الى مزيد من الافتراضات التقليدية بشأن اللجوء الى القوة بالرغم من وجود الاسلحة النووية - بل في كثير من الاحايين «بسببها» . ففي الدرجة الاولى يتراءى الآن - وربما منذ سنين عدة - توازن اساسي في الاسلحة النووية لدى القوتين العظميين . أما ما يخص الجدل حول «سوانح الفرص» واحتمالات امتلاك هذا الطرف او ذاك «امكانية توجيه الضربة الاولى» فالجلي انه ما بيد واشنطن ولا موسكو ضمانة استطاعتها بحق خصمها مع الغاء احتمال تعرضها هي الاخرى للتدمير، أما بروز تكنولوجيا حرب النجوم فلن يغير هذه الحقيقة كثيراً . وتحديدأ فان حياة كلا الطرفين على عدد هائل من الصواريخ الباليستية التي تطلق من «الغواصات» والموضوعة في سفينة تحت الماء - وهو ما يصعب مهمة اكتشافها - تجعل من غير المعقول لدى كلا الطرفين ان يعتقد بامكانية تدمير اسلحة غريمه النووية كلها فوراً . فها هي الحقيقة التي تكبل ايدي صناع القرار هناك اكثر من المخاوف من «شتاء نووي» ، مالم يضطروهم لذلك تصعيد عرضي مفاجيء . وعليه امسك بخناق كلا الطرفين مأزق نووي لا يستطيعان عنه فكاكأ - بل واستحال عليهما اهمال التكنولوجيا النووية او التخلي عن امتلاك هذه الاسلحة - كما انهما لا يجنيان من ورائها فوائد حقيقية - مادامت منظومة كل منهما يتصدى لها او تقلدها منظومة الطرف الآخر، وطالما كان من الخطر الفادح استخدام تلك الاسلحة فعلياً .

وبعبارة اخرى سوف يستمر وجود الترسانة النووية الهائلة لكلتا القوتين العظميين، ولكنها لا تستخدم في كل الاحتمالات (الا عند الانجرار لفعل ذلك)، لان ذلك يناقض افتراض ان الحرب مثلما هو شأن معظم الاشياء الأخرى، تتطلب توفر توازن بين الوسائل والغايات . غير اننا نجد بخلاف ذلك ان الخطر

الذي تنطوي عليه الحرب النووية يشتمل على الحاق ضرر بالجنس البشري لدرجة لا يمكن ان تبلغ عندها تلك الحرب أي غرض سياسي او اقتصادي او ايدولوجي، ثم أن من الصعب محاججة قول (جيرفس): «ان الاستراتيجية العقلانية لنشر الاسلحة النووية هي تناقض مطبق»، بالرغم من انكباب انفار من اصحاب المقدرة العقلية على وضع «استراتيجية مقارعة حرب نووية». فمع اطلاق اول صاروخ ستكتب نهاية «الحياة المتبادلة» التي حرص عليها كلا الطرفين منذ فقدان الولايات المتحدة احتكارها النووي. وستنجم عواقب كارثية رهيبة لدرجة تعجز معها أية قيادة عقلانية عن اتخاذ الخطوة الاولى. والمرجح ان كلا الطرفين سيرتدع عن الخوض بفعاليات نووية ما لم تنشب حرب نووية نتيجة اهمال - وهذا الشيء ممكن بسبب احتمالات خطأ الانسان او حصول خطأ فني. واما أن حدث اشتباك فسوف تسعى كلتا القيادتين السياسية والعسكرية الى «احتوائه» ضمن مستوى القتال التقليدي.

وبعد كل هذا لم نتطرق الى المشكلة الاكثر الحاحاً على القوتين العظميين على مدى العشرين القادمة او ما بعدها: انها انتشار الاسلحة النووية الى بلدان في اشد مناطق الارض قلقاً - الشرق الادنى، وشبه القارة الهندية، وجنوب افريقيا، وربما حتى امريكا اللاتينية. ولم نلتفت هنا الى الامكانية المربعة للجوء هذه البلدان لاستخدام الاسلحة النووية في اشتباك اقليمي ما، ذلك لانها ليست جزءاً من منظومة القوى العظمى: وزبدة القول، ان للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مصلحة مشتركة في ايقاف الانتشار النووي لانه يعقد السياسات الكونية اكثر من السابق. وان كان ثمة شيء فقد يهيء الاتجاه نحو الانتشار النووي للقوتين فرصة للتعرف على ما يمتلكانه سوية.

تقع الترسانات سريعة التوسع للصين وبريطانيا وفرنسا في كفة منفصلة تماماً حسب وجهة نظر موسكو طبعاً. وقد استشرى الاعتقاد حتى سنين قريبة

بان جميع هذه الامم مجرد عناصر هامشية في التوازن النووي، وان استراتيجيتها النووية ليست جديدة «بالتعويل عليها» نظراً لاقتصار قدرتها على الحاق ضرر محدود بالاتحاد السوفيتي مقابل فوائدها المطلق، بيد أن المؤشرات توحى بأن هذا الاعتقاد سرعان ما سيتطلب تعديلاً. بل ان الاتجاه الاشد خطراً - حسبما ترى موسكو مرة اخرى - هو القدرة النووية الصينية المتزايدة، وهو ما أقض مضجع رجالات موسكو في الخمس وعشرين سنة الفائتة. فاذا كانت جمهورية الصين الشعبية تستطيع تطوير ليس منظومة ICBM برية اكثر تعقيداً وحسب، بل وكذلك - حسبما هو ظاهر - منظومة صواريخها الباليستية بعيدة المدى التي تطلق من الغواصات، وان لم تحسم النزاعات الصينية - السوفيتية باتفاق متبادل، فسيواجه الاتحاد السوفيتي احتمال اشتباك مستقبلي مسلح عبر الحدود قد يتطور الى تبادل الاطلاق النووي مع جاراته الصينية. وبحسب الظروف الحالية سيكون التدمير اللاحق بالصين رهيباً؛ غير ان موسكو لا يمكنها أن تغض النظر عن امكانية تضررها باطلاق عدد معين من الصواريخ النووية الصينية (وسيكون في التسعينات) على الاتحاد السوفيتي.

بيد ان الشيء الاكثر قلقاً من الناحية الفنية برغم قلة تأثيره سياسياً، هو تعزيز قدرات ارسال الرؤوس الحربية النووية لدى بريطانيا وفرنسا. فقد كان التأثير «الرادع» لمنظومتها اسلحة كلتا هاتين القوتين مشكوكاً فيه حتى عهد قريب. وأما في حالة تورطهما المستبعد بتبادل التراشق النووي مع الاتحاد السوفيتي مع التزام الولايات المتحدة الحياد (وهو التبرير الذي ستمسك به بريطانيا وفرنسا أولاً وأخيراً)، فمن غير المعقول نزوعهما الى الانتحار طالما انحصرت قدرتهما على الحاق ضرر جزئي بروسيا بواسطة منظمتي ارسالهما المتواضعتين، بيد ان قدرة هاتين القوتين المتوسطتين على تدمير الاتحاد السوفيتي سوف تتضاعف مرات كثيرة بسبب التطور المدهش الذي ستعانيه منظومتا

صواريخها الباليستية التي تطلق من الغواصات. فمثلاً ستمتع بريطانيا بفضل حيازتها على منظومة صواريخ «تريدنت ٢» بقوة ردع جسيمة تقريباً وقادرة على اصابة اكثر من ٣٥٠ هدفاً سوفيتياً، بدلاً من الاهداف الحالية الممكن اصابتها وباللغة ستيناً ونيفاً. كما ان امتلاك فرنسا الغواصة «لانفلكسيل» المزودة بصواريخ ام - ٤ المتعددة الرؤوس الحربية وذات المدى الابد، ربما سيتيح لها دك ٩٦ هدفاً سوفيتياً - أي اكثر من قدرة جميع الغواصات النووية الخمس السابقة مجتمعة، أما حين يعاد تجهيز زوارق أخرى بنفس صواريخ ام - ٤ فسيتضاعف عدد رؤوس فرنسا الحربية خمس مرات، ممكناً اياها من ضرب مئات الاهداف الروسية على بعد ألوف الاميال.

من المحال التنبؤ بما يعنيه هذا فعلاً. فقد شعر كثير من الشخصيات في بريطانيا «بعدم معقولية» فكرة لجوء بلدهم «وحده» الى استخدام الاسلحة النووية ضد روسيا، وليس من المتوقع أن تدحض هذه الافكار أمام الجدل المقابل بان انتحار البلد سوف يرافقه في الاقل الحاق ضرر بالاتحاد السوفيتي افدح مما الحق به حتى اليوم. وفي فرنسا هي الاخرى عبر الرأي العام - وبعض المعلقين الاستراتيجيين عن ايمان واه بسياسة البلد الرادعة. ومن الجانب الآخر يبدو من المعقول افتراض أن المخططين العسكريين الروس الذين يدرسون احتمالات المواجهة النووية جدياً، لا بد أن يشعروا بالقلق من هذه التطورات الاخيرة. فلن يقتصر مأزقهم على مواجهة «اربعة» بلدان فحسب - بدلاً من امريكا وحدها - مع احتمالية الحاق اضرار فادحة بالارض السوفيتية (وربما ثقيلة لحد مروع)، بل ان عليهم ان يدرسوا ما ستكون عليه التوازنات العالمية «اللاحقة» لو تورطت روسيا في صراع نووي متبادل مع إحدى هذه القوى (الصين مثلاً) في حين تركت القوى الاخرى الى الحياد لتراقب هذا التدمير المتبادل. ومن هنا جاء الاصرار السوفيتي المتكرر على اخذ المنظومتين البريطانية

والفرنسية بنظر الاعتبار عند توقيع اية معاهدة حد من الاسلحة الاستراتيجية «مع» اتاحة المجال للاتحاد السوفيتي بامتلاك هامش من القوة النووية تأهباً لمواجهة الصين. فمن المعقول القول بان كل هذا يجعل الاسلحة النووية اداة مشكوك فيها اكثر عند تنفيذ السياسة العسكرية «العقلانية» حسب وجهة نظر الكرملين.

اما ان اعتبرت الاسلحة التقليدية ابرز اداة للقوة العسكرية السوفيتية - وأهم وسيلة لبلوغ الاهداف السياسية للدولة السوفيتية - فالاعتقاد ضئيل بشعور المخططين الروس بأمان اكثر في الوقت الحاضر من استتباب التوازن العسكري العالمي. وقد تبدو هذه ملاحظة جريئة بالنظر الى افتضاح مجاميع الاعداد الكبيرة من ممتلكات روسيا من الطائرات، والدبابات، والمدافع، وفرق المشاة عند تخمين «الميزان العسكري» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - ناهيك عن التوكيد المتواصل على أن قوات الناتو غير القادرة على مسك زمام نفسها في حالة نشوب حرب تقليدية واسعة النطاق في اوربا، ستضطر الى استخدام الاسلحة النووية في ظرف ايام. ولكن هناك عدداً متزايداً من الدراسات الاكاديمية الأخيرة عن «التوازن» تفيد بأن ذلك هو الشيء الموجود بالضبط - أي الحالة التي لا يزال يظهر عندها ضعف في القوة الشاملة لدى «أحد» الطرفين بحيث يعجز عن ضمان النصر. وينطوي استخلاص هذه النتيجة على الخوض في تحليلات مقارنة في التفاصيل (أي ما تملكه امريكا مقابل الدبابات الروسية) وتأثيرات عوامل أخرى أكبر وغير ملموسة (كدور الصين وجدارة حلف وارشو بالاعتماد عليه)، ولا يتسع المقام هنا لغير عرض ملخص لهذه المجادلات. وحتى لو اتينا بهذا الدليل صائباً تقريباً فما هو للمخططين الروس بعزاء.

تنطوي أول وأهم نقطة على وجوب تغطية اي تحليل لتوازن القوى التقليدية كلا الحلفين المتضادين، لاسيما ما يتعلق بأوربا، وسيتجلى في الحال

اهمية اطراف الناتو عدا امريكا اكثر من اهمية اطراف حلف وارشو عدا روسيا .
فقد اشار التقرير الحكومي البريطاني ان «البلدان الاوربية تساهم بالجزء الاكبر
من قوات الناتو الموجودة في اوروبا: ٩٠٪ من القوة البشرية، و ٨٥٪ من
الدبابات، و ٩٥٪ من المدافع، و ٨٠٪ من المقاتلات، وما يربو على ٧٠٪ من
السفن الرئيسية في المياه الاوربية والاطلسية. كما تبلغ القوة الاوربية المحشدة
كاملاً ما يناهز ٧ ملايين رجل مقابل ٣,٥ مليون من الولايات المتحدة». ولا
غبار على حقيقة ان امريكا نشرت ٢٥٠ ألف رجل في مواضعهم في المانيا وان
فرق الجيش واسراب الطائرات المقرر بعثها الى الاطلسي في حالة نشوب حرب
اوربية، ستشكل تعزيزات حاسمة، فضلاً عن ان الناتو يعتمد برمته على الردع
النووي الامريكي والقوة البحرية الامريكية. ولكن المسألة هي ان حلف شمال
الاطلسي الناتو متزن بين دعامتي «القنطرة» اكثر من اتزان حلف وارشو المائل
بشدة اتجاه موسكو. وتجدر الاشارة الى اتفاق حلفاء امريكا في الناتو يبلغ ستة
أضعاف ما ينفقه حلفاء روسيا في حلف وارشو على الشؤون الدفاعية؛ والواقع
ان بريطانيا وفرنسا ومانيا الغربية تنفق «كل منها» اكثر من اتفاق بلدان حلف
وارشو (عدا روسيا) مجتمعة.

واذن لو نزعنا الى مقارنة بين الحلفين من دون شروط أو حذف وهو ما
وسم بعض التقديرات الغربية الاكثر حذراً^(١)، لتبدى لنا تفاوت استراتيجي في
معظم المجادلات؛ وحتى ان امتلك حلف وارشو ناصية الارقام فلا يلوح هذا
الامر حاسماً. فمثلاً يبدو ان كل حلف يمتلك عدداً متساوياً تقريباً من «اجمالي
القوات البرية في اوربا»؛ ويمتلك ايضاً عدداً متماثلاً من «اجمالي القوات البرية و
«اجمالي الاحتياط من القوة البرية». وقصارى القول ان مجموع قوات وارشو

(١) فمثلاً سهل جداً ايضاح ان قوات حلف وارشو اكثر تفوقاً لحد بعيد، عن طريق تضمين
جميع القوات المسلحة الروسية (حتى تلك المنشورة قبالة الصين)، وحذف قوات فرنسا مثلاً.

البالغ ١٣,٩ مليون رجل (٦,٤ مليون في «القوات الاساسية» و ٧,٥ ملايين في القوات الاحتياطية) ليس متفوقاً كثيراً على قوات الناتو البالغة ١١,٩ مليون رجل (٥ ملايين في «القوات الاساسية» و ٦,٨ ملايين في القوات الاحتياطية)، لا سيما ان نسبة بالغة من مجموع قوات حلف ارشو تشتمل على وحدات الفئة الثالثة والقوات الاحتياطية للجيش الاحمر. وحتى في الجبهة المركزية الاعظم اهمية حيث يبرز عدد فرق الجيش الروسي المدرعة نظيره في حلف الناتو، فلا يبعث الارتياح كثيراً تفوق حلف وارشو شيء - وخاصة عند تذكر صعوبة شن «مناورات حربية» هجومية سريعة في اقليم شمالي المانيا المتعرج وعند ادراك كثرة عدد «دبابات المعركة الرئيسية» الروسية تي - ٥٤ المهمة من بين ٥٢ ألف دبابة - وهو ما يمكن ان يسد الطرقات. ثم أن من المؤكد أن قوات الناتو في وضع افضل لمقارعة الهجوم السوفيتي مما كانت عليه في الخمسينات بفضل حيازتها على احتياطات ضخمة من الذخيرة والوقود والاسلحة البديلة... الخ.

وبالاضافة لذلك هناك العنصر الخفي المتعلق بتكامل وتلاحم كل من هذين الحلفين العسكريين بحد ذاتهما. لا جرم ان الناتو يعاني من مواطن ضعف متعددة: من الخلافات المستمرة عبر الاطلسي حول «عبء المقاسمة» الى القضية الحساسة بشأن التشاور الحكوماتي في حالة حصول الضغط من أجل اطلاق صواريخ نووية. وثمة قلق يسببه احياناً الموقف الحيادي وكذلك المتعاطف ضد الناتو والذي تظهره احزاب اليسار من المانيا الغربية وبريطانيا الى اسبانيا واليونان. وأما ان حصل في برهة من المستقبل ان تتكرر «تجربة فنلندا» مع احدى الدول الواقعة على طول خط الحدود الغربي لحلف وارشو (وبخاصة المانيا الغربية) فسيشكل ذلك كسباً استراتيجياً دسماً للاتحاد السوفيتي ومصدر اغاثة اقتصادية سخية له ولكن حتى ان كان هذا السيناريو معقولاً «نظرياً» فهو يتراجع بحدة أمام القلق الذي يساور موسكو من صحة الاعتماد على

«امبراطوريتها» في اوربا الشرقية. وها هي القيادة السوفيتية ترى امامها مشاكل عويصة لحد استثنائي: تنامي شعبية حركة التضامن في بولندا، وقيام الدليل على رغبة الالمان الشرقيين بتمتين علاقاتهم مع بون، و«دييب الرأسالية» الى هنغاريا، اضافة الى المصائب الاقتصادية التي اخنت بكلكلها على عاتق ليس بولندا ورومانيا وحدهما، بل وسائر ربوع اوربا الشرقية. فما هي بقضايا تجد حلها بتحريك قطعات الجيش الاحمر، ولا يبدو أن شحنات «الاشتراكية العلمية» تأتي بالبلسم الشافي لها. كما لم يبد ان روسيا تعمل على تخفيف قيودها على اوربا الشرقية رغماً عن ذرابة السنة رجال الكرملين الأخيرة بصدد التحديث واعادة النظر بالسياسات الماركسية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا كان لا بد أن يخلف هذا الامتعاض السياسي والضائقة الاقتصادية سحابة من الشك بجدارة الاعتماد على الجيوش «غير الروسية» ضمن حلف وارشو. فمن العسير اعتبار القوات المسلحة البولندية مثلاً تعزيزات اضافية - لقوة الحلف؛ بل العكس هو الصحيح ما دامت تقتضي اشرافاً دقيقاً من الجيش الاحمر في زمن الحرب - وكذلك مراقبة الطريق البولندي وخطوط السكك الحديد. وبنفس المعيار يصعب تصور اندفاع الجيشين التشيكي والهنغاري بحماس لغزو مواضع الناتو بناء على أوامر موسكو بالهجوم غرباً. أجل ان جل قوات حلف وارشو روسية (اربعة اخماسها)، وان الفرق السوفيتية هي رأس الحربة في أية حرب تقليدية مع الغرب؛ ولكنها ستكون مهمة جبارة أمام قواد الجيش الاحمر بادارة هذه الحرب «اضافة الى» مراقبة مليون أو أكثر من جنود اوربا الشرقية الذين تعوز الكفاءة معظمهم وبعضهم غير جدير بالاعتماد عليه لدرجة طيبة. واما احتمال رد فعل الناتو على هجوم حلف وارشو بشن هجوم ضد تشيكوسلوفاكيا مثلاً (مهما بعد)، فهو لا يفعل سوى مفاخرة الوضع سياسياً مثلما يقامه عسكرياً.

والانكى ان الروس اضطروا منذ مطلع الستينات الى التداول مع مشكلة

اشد رعباً: احتمال تورطهم بصراع واسع النطاق مع الناتو «و» الصين. فان حصل هذا في آن، فستقلص آفاق نقل التعزيزات من جبهة الى اخرى ان لم تستحل؛ بل حتى لو نشبت الحرب في جبهة واحدة فالمحتمل ان يهرع الكرملين الى اعادة نشر عدد من فرقته في جبهة ان كانت محايدة فنياً فهي تمثل عدواً محتملاً رابضاً على طول الحدود. فان كان الوضع كذلك فالاتحاد السوفيتي مضطر لابقاء ما يقارب خمسين فرقة مع (١٣) ألف دبابة على أهبة الاستعداد للاصطدام الصيني - السوفيتي؛ وبرغم حداثة القوات السوفيتية وسرعة تحركها، يصعب القول بأحرازها نصر تام - دعك عن احتلال طويل - ضد جيش يفوقها حجماً بأربع مرات. فكل هذا يوحي بالضرورة بأن الحرب ستبقى تقليدية (وقد يبقى هذا افتراضاً ناقصاً تماماً بالنظر الى التلميحات الروسية حول طريقة ضرب الصين)؛ بل وحتى لو يحصل اشتباك نووي مع الصين، فسينزع الروس الى تقليب الامر بشأن احتمال بقاء بلدهم في وضع غير طيب بوجه الغرب الخطر الذي لا يزال محايداً. وبنفس المقياس لا بد للاتحاد السوفيتي الذي سيكون قد تضرر بشدة من صراع نووي او تقليدي واسع النطاق ضد الناتو، ان يقلق من كيفية معالجة الضغوط الصينية لو تحول الى «دولة مهیضة الجناحين».

ومع ان الصين (فضلاً عن الناتو) تمثل اكبر مخاوف المخططين الروس بسبب مساحتها، لا يصعب تصور مقدار قلق الروس من «الجناح» الآسيوي برمته. فمن المنظار السياسي الجغرافي الاشمل، يبدو ان اتجاه السياسة الروسية القديمة المتجهة الى التوسع الاقليمي عبر آسيا قد بلغت محطتها النهائية.

وتبدد الخوف من امساك روسيا التاريخي بزمام السيطرة على سائر ربوع آسيا على أثر عودة الصين الى المسرح الآسيوي مرة اخرى، واستقلال الهند وتنامي قوتها، والنهوض الاقتصادي الياباني - ناهيك عن بروز كثير من الدول الآسيوية الصغيرة الأخرى. (وعين هذه الفكرة تجعل الاركان السوفيتية العامة

تجفل رهبة هذه الايام!). وحقيقة الامر ان ذلك لن يحول دون حصول موسكو على مكتسبات اقليمية هامة اخرى كما في افغانستان؛ ولكن استمرار ذلك الصراع والعداء الذي اثاره في المنطقة سيؤكد ان أي امتداد للاقليم السوفيتي سيكون مقابل ثمن عسكري وسياسي لا طاقة لروسيا على احتماله. لقد ولى زمن ادعاءات روسيا المتغطرسة بـ «رسالتها في آسيا» قبل قرن خلا، وصار سادة الكرملين اليوم يوجسون خيفة من التطرف الاسلامي المستشري الزاحف عبر حدود روسيا الجنوبية من الشرق الاوسط، ومن التهديد الصيني، ومن تعقيدات مسألة افغانستان وكوريا وفيتنام. ولعل الفرق المنشورة في اصقاع آسيا لا تكفي لخلق «الامان» مهما كان عددها على طول هذا القطاع الواسع، لا سيما ان السكة الحديد المارة عبر سيبيريا لا تزال معرضة للتدمير بضربة صاروخية معادية، وهو ما سيفضي الى مضامين بالغة الخطورة على القوات السوفيتية في الشرق الاقصى.

واذا علمنا ان اهم التقليدي للنظام الروسي هو سلامة «ارض» الوطن فلا يثير دهشتنا الضعف النسبي لقدرات الاتحاد السوفيتي في البحر وفي عالم ماوراء البحار. على أن هذا لا ينكر التوسع الكبير الذي شهدته البحرية الحمراء خلال ربع القرن المنصرم، من ناحية ادخال سلسلة طويلة من الغواصات، ومراكب السطح، وحتى حاملات الطائرات الجديدة. كما ان هذا ليس بتكذيب للتوسع المدهش الذي عانتته التجارة البحرية واساطيل الصيد وتعاضم دورهما الاستراتيجي البالغ. ولكن لم يحصل شيء يمكن ان يقف نداً للقوة البحرية الامريكية الضاربة المكونة من ١٥ قوة مهمات وقوة حاملات. وفضلاً عن ذلك لو اجرينا مقارنة بين اسطولي «الحلفين» وليس القوتين العظميين، لرأينا الفرق الملحوظ الناشئ عن مساهمة بحريات الناتو عدا الامريكية.

الجدول ٤٨ : القوتان البحريتان لحلفي الناتو ووارشو

حلف الناتو			حلف وارشو			
المجموع الامريكية عدا			السوفيتية المجموع			عدا
الامريكية			السوفيتية			
١٢	٨٥	٩٧	١٠٥	١٠٥	—	الغواصات النووية
١٣٢	٥	١٣٧	١٧٤	١٦٨	٦	الغواصات السائرة بالديزل
٢٢٧	١٤٩	٣٧٦	١٨٧	١٨٤	٣	سفن القتال السطحي الرئيسية
٢٨٣	٢٢٥٠	٢٥٣٣	٨٠٧	٧٥٥	٥٢	حاملات الطائرات

وحتى لو استثنيت الصين فان الحلفاء الغربيين يتمتعون بضعفي عدد مقاتلات السطح الرئيسية وثلاثة اضعاف القوة الجوية البحرية مما لدى حلف وارشو، ونفس الحال ينطبق على ممتلكاتهم من الغواصات كما يبين الجدول ٤٨ . بل ويتضائل الاعتقاد بان الاتحاد السوفيتي سيكون في وضع يمكنه من (احراز التفوق في البحر) في المستقبل القريب، عند النظر الى حقيقة قدم كثير من سفن القتال السطحي لحلف وارشو لما يزيد على عشرين عاماً، وضعف قدرتها على اكتشاف الغواصات المعادية، اضافة الى ان ٧٥٪ من رجال البحرية الحمراء هم مجندون (بخلاف محترفي الغرب المنخرطين في الخدمة الطويلة).

وأخيراً لو دعت الحاجة الى سفن قتال سطحي جديدة واكبر لتزويد البحرية السوفيتية بها فهذا يعني تشكيل «معقل محيطي» في بحر بارنت مثلاً لحماية الغواصات حاملة الصواريخ النووية من الهجمات الحليفة؛ أي لو كرس الاسطول السوفيتي بشكل رئيسي لحراسة «قوة ردع البلد الاستراتيجية» حين يمحّر في عباب المحيطات، فذلك ما

يترك قوة حرة ضئيلة (فضلاً عن غواصاته القديمة) لقطع خطوط الاتصالات البحرية لحلف الناتو. وتوسعاً فالأمل ضئيل أمام قدرة الاتحاد السوفيتي على تقديم العون لقواعده وقواته المتناثرة فيما وراء البحار في حالة نشوب صراع رئيسي مع الغرب. بل ومع كل الدعاية المدوية عن الاختراق الروسي للعالم الثالث، ليس هناك سوى قوات قليلة جداً ترابط فيما وراء البحار (اي خارج اوربا الشرقية وافغانستان)، نعم لدى روسيا قواعد رئيسية مقتصرة على فيتنام، واثيوبيا، واليمن الجنوبي، وكوبا، ولكنها تتكلف مبالغ مرهقة من الاموال المباشرة وهو ما يثير السخط المتعاضم حتى في روسيا نفسها. ولعل الاتحاد السوفيتي على اثر ادراكه عدم حصانة سكة حديدته عبر سيبيريا في حالة نشوب حرب تشترك فيها الصين، يحاول أن ينشئ خط مواصلات بحري الى اقاليمه في الشرق الاقصى من خلال المحيط الهندي. وحسب الاحوال القائمة يبدو ذلك الممر غير آمن لحد بعيد، ليس فقط لان ميادين نفوذ الاتحاد السوفيتي اقل شأنًا بكثير من قواعد واساطيل ما وراء البحار الامريكية (والبريطانية والفرنسية) الهائلة المنتشرة عبر الكون فحسب، بل وكذلك لعدم حصانة المواضع الروسية القليلة الموجودة حالياً، ازاء الضغوط الغربية زمن الحرب. بل سيتفاقم انعدام التوازن لو ولجت الصين واليابان وبلدان أخرى موالية للغرب حومة الصراع. فالحق ان ابعاد الاتحاد السوفيتي عن منظومة بلدان العالم الثالث ليس ضربة موجعة اقتصادياً - ما دامت تجارته واستثماراته وقروضه في تلك البلدان بالغة الصغر بالمقارنة مع نظائرها الغربية - بل انه ببساطة انعكاس لكونه «اقل» من قوة كونية.

ومع ان كل هذا يبدو امعاناً في ابراز تخلف الاتحاد السوفيتي، تجدر الإشارة الى ان مخططيه يفكرون فعلاً بـ «أسوأ الاحتمالات» ويصرون في مفاوضات الحد من الاسلحة على دحض أية فكرة بامتلاك مجرد قوات «مساوية»

لِقوات الولايات المتحدة، مجادلين بحاجة روسيا الى «هامش» زيادة لضمان امنها ضد الصين ولحماية حدودها البالغة ثمانية آلاف ميل. ان الامر حسبها يلوح للمراقب الخارجي هو أن الاتحاد السوفيتي يمتلك قواتاً أكثر من كافية لضمان أمنه، أما اصرار موسكو على بناء اسلحة احدث فيبعث الشك في نفوس الآخرين. بيد ان روسيا تلوح في انظار اصحاب القرار في الكرملين وهم ورثة التقليد السياسي المتسم بالعسكرة وجنون العظمة، محاطة بحدود متداعية - في اوربا الشرقية وعلى طول «الشريط الشمالي» للشرق الاوسط، وكذلك عبر حدودها الطويلة مع الصين؛ ولذا لم يأت دفع عدد هائل من الفرق الروسية واسراب الطائرات بهدف استتباب اوضاع تلك الحدود بالحصانة المأمولة. أما الانسحاب من اوربا الشرقية او اجراء تسويات حدودية مع الصين فهو امر ممقوت ليس بسبب العواقب المحلية وحدها، بل ولان ذلك قد يمثل امانة على ضعف الارادة السياسية. وفي عين الوقت الذي انغمس الكرملين بمعالجة المشاكل التقليدية لضمان الامن «الاقليمي» لاراضيه مترامية الاطراف، كان عليه ان يواكب الولايات المتحدة في انتاج الصواريخ، والاسلحة المنصوبة على الاقمار الصناعية، وغزو الفضاء، الخ. وهكذا انجر الاتحاد السوفيتي، أو بالاحرى النظام الماركسي في الاتحاد السوفيتي الى الاختبار الكمي والنوعي في معايير القوة العالمية، مع نفوره الشديد من التخلف وراء الآخرين.

ولكن «ترابط القوات» هذا أمر محبذ لو ان الاقتصاد كان انشط، وهو ما يعود بنا الى مشكلة روسيا طويلة الامد. فللاقتصاد دور لا ينكر بالنسبة للجيش ليس لانه ماركسي، وليس لانه يتحمل انفاقات الاسلحة والرواتب فحسب، بل وكذلك لان قواد الجيش يدركون عظم اهميته في حسم حرب قوى عظمى وتحالفية طويلة. و«لعل» من الصحيح مثلما اعترفت (الموسوعة العسكرية السوفيتية) عام ١٩٧٩ ان الحرب الكونية التحالفية ستكون قصيرة ولا سيما عند

استخدام الاسلحة النووية. وعلى اية حال، فعند الاخذ بالاعتبار الامكانيات العسكرية والاقتصادية السخية للدول المتحاربة ضمن التحالفات المتوقعة لم تغفل حقيقة ان الحرب سوف تطول اكثر. ولكن لو «طالت» هذه الحرب فسوف يعود التأكيد تارة اخرى على القوة الاقتصادية الدائمة مثلما كان عليه الامر في الحروب التحالفية في الماضي. فعند رسوخ هذا الاعتقاد في البال لم يكن من المرضي للقيادة السوفيتية ان يعرف عنها امتلاكها (١٢ أو ١٣٪) فقط من اجمالي الانتاج العالمي (أو ١٧٪ ان انبرى احد لضم انتاج اعضاء حلف وارشو باعتبارها قوى «اضافية»)؛ كما ان روسيا ليست متخلفة كثيراً عن حصة امريكا واوروبا الغربية في الانتاج العالمي وحسب، بل وانها قبعت وراء اليابان ايضا - وربما سيصبح انتاجها اقل من انتاج الصين لو استمرت معدلات النمو لديها في الثلاثين عاماً المقبلة على ما هي عليه الآن. وان لاح هذا ادعاء غير اعتيادي فحري بنا ان ننقل ملاحظة (الايكونومست): «تمتعت روسيا الامبراطورية سنة ١٩١٣ بانتاج حقيقي لكل رجل/ ساعة اعظم بثلاث مرات ونصف من نظيره الياباني، ولكنها امضت ما يقارب ٧٠ عاماً من الاشتراكية وهي تترنح الى الوراء، الى ما يناهز ربع معدل الانتاج الياباني اليوم». ولذلك كيفما يقدر المرء القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي اليوم، لا ينغص بال القيادة السوفيتية مجرد افق كونه رابع أو خامس مركز انتاجي في العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بل وكذلك مضامين تأثيره على القوة الروسية في المدى الطويل.

كل هذا «لا يعني» ان الاتحاد السوفيتي على شفير الهاوية، كما لا يعني انه بلد ذو قوة خارقة، فما «يعنيه» انه يواجه خيارات بالغة القساوة، حسبما عبر خبير روسي: «لم يعد ممكناً السير بسياسة المدافع، والزبد، والنمو التي اتبعت في عهد برجنيف... حتى لو وضعت سيناريوهات طافحة بالتفاؤل... اذ سيواجه الاتحاد السوفيتي ضنكاً اشد قسوة بكثير مما اصابه في الستينات والسبعينات».

لقد جرت التوقعات على استمرار تكثيف الجهود والتحضيرات لتحسين الاقتصاد. بيد ان آفاق افلات الاتحاد السوفيتي من تناقضاته ليست مشرقة بسبب الضعف الشديد لاحتمال قيام حتى نظام نشيط في موسكو بالتخلي عن «الاشتراكية العلمية» لدعم الاقتصاد أو بخفض عظيم لتكاليف الانفاقات الدفاعية ومن ثم التأثير على القلب العسكري للدولة السوفيتية. وأذن فمن دون قوته العسكرية الفظيعة لن يمثل البلد غير قوة هامشية في العالم؛ و«بوجود» قوته العسكرية سيجعل الآخرين يشعرون بعدم الأمان وسيضر بآفاق اقتصاده.. يا لها من معضلة كئيبة!

ومهما يكن من امر يندر ان يمثل هذا فرحة خالصة للغرب، ذلك انه ليس ثمة تقليد لدى الدولة السوفيتية يسمح بإمكانية قبولها ارتداداً اقليمياً بهدوء. وان شئنا الوقائع، لم تنكمش «أي» من الامبراطوريات واسعة الامتداد ومتعددة القوميات من التي احاط بها بحثنا هذا - العثمانية، الاسبانية، والنابليونية، والبريطانية - الى اصلها العرقي الى أن تنهزم في حرب قوى عظمى، أو تضعف بحرب حتى يكون انسحابها السياسي امراً لا مفر منه (كما حصل مع بريطانيا بعد عام ١٩٤٥). أما بالنسبة لمن يبتهجون بمصاعب الاتحاد السوفيتي الحالية ويتطلعون الى انهيار تلك الامبراطورية فلا بد لهم ان يتذكروا ان مثل هذه التحولات تحصل عادة بضمن باهظ جداً، ولا تأتي دوماً وفق اسلوب قابل للتكهن به.

الولايات المتحدة: مشكلة الرقم واحد في الانحطاط النسبي

يجدر بنا ونحن نعرج على تحليل الظروف الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة ان نتذكر مصاعب الاتحاد السوفيتي بسبب اختلافين هامين. الاول هو انه بينما يصح الجدل بتراجع دور امريكا في سلم القوى العالمي «نسبياً» اسرع من التراجع الروسي في العقود القليلة المنطوية، فلعل مشاكلها عويصة وشديدة الشبه بمشاكل غريمها السوفيتي، مع بقاء امريكا فضلاً عن هذا في معيار القوة «الشاملة» (وخاصة في الميدانين الصناعي والتكنولوجي) اقوى بكثير من الاتحاد السوفيتي. والثاني هو ان طبيعة المجتمع الامريكي غير الموحدة والمتسمة بعدم التدخل الحكومي (مع ما تشتمل عليه من عيوب) قد تعطي البلد فرصة للتكيف مع الظروف المتبدلة افضل مما متاح لقوة «جامدة» حرون. غير ان هذا يعتمد بدوره على وجود قيادة قومية تستوعب العمليات الاوسع في عالم اليوم، وتعني كل مواطن قوة وضعف موقع الولايات المتحدة في غضون سعيها للتواءم مع المسرح الكوني الآخذ بالتغير.

ومع ان الولايات المتحدة اليوم تتربع على المنزلة السامية في المجالين الاقتصادي والعسكري فما هي بمنجاة من الاختبارين الشاقين اللذين يتحديان «امتداد عمر» كل قوة كبرى تتبوأ «الرقم واحد» في الشؤون العالمية: أي ما اذا كانت تستطيع من الناحية العسكرية والاستراتيجية ان تحتفظ بتوازن معقول بين متطلبات الامة الدفاعية والوسائل التي بين يديها للوفاء بهذه الالتزامات، وما اذا كان بوسعها ان تصون قواعدها التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التآكل النسبي بوجه انماط الانتاج العالمي دائمة التغير. وسيكون هذا الاختبار هو الاقصى لان

امريكا مثلما هو شأن الامبراطورية الاسبانية بحدود عام ١٦٠٠ أو البريطانية حوالي عام ١٩٠٠، وريثة عدد كبير من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعتها على نفسها قبل عقود خلت؛ يوم كانت متمتعة بامكانات سياسية واقتصادية وعسكرية جبارة تتيح لها التأثير على مسار الشؤون العالمية. ولذلك احاق بها الخطر المألوف لمؤرخي نشوء وسقوط القوى العظمى السابقة، ومؤرخي ما يمكن ان يطلق عليه «فرط الامتداد الامبراطوري»: أي ان على صناع القرار في واشنطن ان يواجهوا ويتحملوا حقيقة ان مجموع المصالح والالتزامات الكونية لأمريكا اصبحت اليوم اكبر بكثير مما بوسع البلد الدفاع عنها جميعاً في وقت واحد.

كما تجابه الولايات المتحدة احتمالية فنائها نووياً، على عكس سابقاتها من القوى التي صادفتها مشكلة الامتداد المفرط - ويشعر سواد الشعب بانه تهديد بدل طبيعة سياسات القوة برمتها. فان حصل تبادل اطلاق نووي فستضعف مشاكل «آفاق» الولايات المتحدة لدرجة تحيلها «عديمة الهدف» - حتى ان كان وضع امريكا افضل من فرنسا أو اليابان في مثل هذا الصراع (بفضل منظومتها الدفاعية وامتدادها الجغرافي). ومن الناحية الاخرى يوحي تاريخ سباق التسلح لما بعد عام ١٩٤٥ بان الاسلحة النووية التي تهدد الشرق والغرب على السواء لن يستخدمها كلاهما - وهو السبب الرئيسي لاستمرار الانفاق على قواتها «التقليدية». وان حصل على أية حال ان تورطت دول كبرى في حرب نووية (سواء كانت اقليمية أم واسعة النطاق)، فستجلى تشابه الظروف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة اليوم والامبراطورية الاسبانية أو بريطانيا الادوارية في ايامها. وفي كل الاحوال ستواجه القوة رقم واحد المترنحة تهديدات لا تطل سلامة ارضها (وفي حالة الولايات المتحدة ضئيل هو احتمال تعرضها لغزو عسكري)، ولكن التهديدات ستسلط على مصالح الامة في الخارج - تلك المصالح الواسعة بحيث يصعب الدفاع عنها جميعاً في آن واحد، كما يتعسر ايضاً

التخلي عن أي منها دون التعرض لمخاطر جديدة.

وجدير بالذكر ان جميع تلك المصالح قد اضطلعت بها الولايات المتحدة لاسباب بدت وجاقتها في وقتها (وكانت شديدة الالحاح في الغالب)، كما لم ينتف في معظم الاحيان داع للتواجد الامريكي؛ بل هناك مصالح في بعض اجزاء الكون تبدو الآن أكثر اهمية مما عليه قبل عقود قليلة، في نواظر اصحاب القرار في واشنطن.

قد يثار جدل يقول بانطبق هذا حقاً على الالتزامات الامريكية في الشرق الاوسط. فهنا منطقة تمتد من المغرب غرباً حتى افغانستان شرقاً وتواجه فيها امريكا عدداً من الصراعات والمشاكل التي يلهث المرء بمجرد سردها (حسب تعبير احد المراقبين). انها منطقة تضم وفرة من نفط العالم؛ وتلوح لقمة يسيل لها لعاب الاتحاد السوفيتي لاختراقها (على الخريطة في الاقل)؛ كما انها الهدف الذي يضغط من أجله اللوبي الداخلي لتقديم الاسناد غير المحدود لاسرائيل الانعزالية ولكن القوية عسكرياً، وتتعرض فيها الدول العربية ذات الميل العام الى الغرب (مصر، والعربية السعودية، والاردن، وامارات الخليج العربي) الى ضغوط من المتطرفين الاسلاميين، اضافة الى التهديدات الخارجية من ليبيا مثلاً؛ ثم ان الدول العربية مع كل خصاماتها الخاصة تعارض سياسة اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني. فذا ما يجعل المنطقة عظيمة الاهمية للولايات المتحدة ولكنها في عين الوقت تقاوم بشكل محير أي سياسة بسيطة. بالاضافة الى انها المنطقة المرشحة مراراً في بعض اجزائها في الاقل، للانزلاق نحو الحرب. وأخيراً يوجد فيها الاقليم الوحيد - افغانستان - الذي يحاول الاتحاد السوفيتي غزوه بالقوة، لذا لا عجب ان اعتبر الشرق الاوسط قوة تجتذب الاهتمام الامريكي المتواصل سواء من الناحية العسكرية أم الدبلوماسية، بيد أن هزيمة عام ١٩٧٩ أمام ايران وفشل مغامرتها في لبنان عام ١٩٨٣، اضافة الى التعقيدات الدبلوماسية ازاء

التوفيق بين غريمين (مساعدة السعودية بدون اثاره حفيظة اسرائيل)، الى جانب فقدانها تعاطف الشعب العربي، كلها عوامل عسرت مهمة الحكومة الامريكية في اتباع سياسة منسقة طويلة الامد في الشرق الاوسط.

بينما تتبدى في امريكا اللاتينية هي الاخرى امارات تحد لمصالح امريكا القومية، فاذا قدر ان تنشب أزمة ديون في اي منطقة من المعمورة وسلطت ضربة قاسية لنظام الاقتراض العالمي وخاصة لمصرف امريكا، فالمرجح ان تبدأ من هذه المنطقة، والواقع ان مشاكل امريكا اللاتينية الاقتصادية لم يقتصر تأثيرها على خفض معدل القروض لكثير من المؤسسات المصرفية الامريكية الشهيرة فحسب بل وساهم في احداث هبوط شديد في صادرات المصنوعات الامريكية الى تلك المنطقة، وهنا يبرز امر يستدعي قلقاً عميقاً: انه التهديد المماثل لما حصل في شرق آسيا بلجوء بلدان العالم المتقدمة الرخية الى زيادة التعريفات على المصنوعات المستوردة ذات اجور العمالة القليلة، مع التراجع عن كرمها تجاه برامج الاعانة لما وراء البحار. وامعن في كل هذا حقيقة تغير امريكا اللاتينية اقتصادياً واجتماعياً بسرعة خاطفة في العقود القليلة الخوالي، فيما يضغط انفجارها الديمغرافي في عين الوقت على المصادر المتيسرة وعلى المؤسسات الحكومية المحافظة في عدد لا يستهان به من الدول. فتشكلت حركات واسعة النطاق جارت باصلاحات اجتماعية ودستورية، وحتى «ثورة» شاملة - وهذه الأخيرة اقتبست شرارتها من الانظمة الرأديكالية الحالية في كوبا ونيكاراغوا. فانبتق عنها اتجاه رجعي محافظ مع ادعاء الحكومات الرجعية بالحاجة الى اجتثاث جميع اثار الشيوعية الداخلية، مناشدة الولايات المتحدة عونها لتحقيق ذلك الهدف. فغالباً ما تجبر هذه التصدعات امريكا على الاختيار بين رعبتها في تدعيم احزاب اليمين الديمقراطية في امريكا اللاتينية، ورعبتها في دحر الماركسية كما تفرض عليها ان تدرس احتمالات قدرتها على تحقيق اغراضها بالوسائل السياسية والاقتصادية فقط. أم

أنها ستضطر للجوء الى الفعل العسكري (كما حصل في حالة غرينادا).

بيد ان اسوأ مصدر ازعاج يكمن جنوب امريكا تماماً، وعند المقارنة يجعل المشكلة البولندية بالنسبة لروسيا قزماً. ليس في الدنيا نظيراً للعلاقات الحالية بين المكسيك وامريكا، فالمكسيك على شفا الافلاس الاقتصادي والعجز عن دفع ديونها، وتحذو ازمته الداخلية بمئات الالوف من مواطنيها الى الاندفاع بصورة غير قانونية نحو الشمال كل عام، فيما تروج تجارتها بقوة من تدفق المخدرات، أما الحاجز امام كل ذلك فلا يزال مليئاً بالثغرات لحد مهول.

واذا كانت التحديات لمصالح امريكا في شرق آسيا بعيدة، فهذا لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الحيوية اليوم. اذ تقطن هناك أكبر نسبة من سكان المعمورة، والتجارة الامريكية رائجة ومتنامية مع البلدان المتاخمة للمحيط الهادي؛ فيما تربض قوتان من اكبر قوى المستقبل فيها؛ كما يجسد الاتحاد السوفيتي فيها حضوره المباشر (من خلال فيتنام) وغير المباشر ايضاً، وكذلك هو أمر البلدان الآسيوية حديثة التصنيع وشبه الديمقراطية التي احتضنت مبادئ النشاط الرأسمالي الحر من جهة، وقلصت دور الصناعة الامريكية في كل شيء من المنسوجات الى الالكترونيات من الجهة الثانية. اصف الى ذلك حقيقة العدد الكبير من الالتزامات الامريكية في شرق آسيا مذكرة ببدايات الحرب الباردة.

يكفي مجرد تعداد تلك الالتزامات لايضاح المدى الشاسع لدرجة استثنائية للمصالح الامريكية في هذه المنطقة. فقد سعت وزارة الدفاع قبل اعوام الى سرد موجز للمصالح الامريكية في شرق آسيا، بيد ان حصرها اماط اللثام من الجانب الآخر عن النطاق غير المحصور نسبياً لتلك الالتزامات الاستراتيجية:

«تعكس المعاهدات الثنائية مع اليابان وكوريا والفلبين أهمية الولايات المتحدة في حفظ امن شرق آسيا والمحيط الهادي؛ وكذلك شأن ميثاق مانايلا،

الذي يضم تايلاند الى شركاء معاهدتنا، اضافة الى معاهدتنا مع استراليا ونيوزيلاندا. كما تعززت اكثر على أثر نشر القوات البرية والجوية في كوريا واليابان، ودفع الاسطول السابع الى غربي المحيط الهادي. ولذا فأهدافنا الاقليمية الرئيسية بالاشتراك مع اصدقائنا وحلفائنا الاقليميين هي:

صيانة امن ممراتنا البحرية الرئيسية ومصالح امريكا في المنطقة، والاحتفاظ بقدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا في المحيط الهادي وشرق آسيا؛ اضافة الى كف يد الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وفيتنام عن التدخل في شؤون الآخرين؛ مع اقامة علاقة دائمية مع جمهورية الصين الشعبية؛ ومن ثم ترسيخ استقرار البلدان الصديقة».

يخفي هذا الكلام بين ثناياه فضلاً عما اوضحه، عدداً كبيراً من القضايا الاستراتيجية والسياسية الشائكة: انى يمكن اقامة علاقة مع جمهورية الصين الشعبية من دون التخلي عن تايوان؛ وما سبيل «ترسيخ استقرار البلدان الصديقة» مع السعي في عين الوقت الى الحد من تدفق صادراتها الى السوق الامريكية؛ وكيف يمكن جعل اليابان تتحمل حصة اكبر من مهمة الدفاع عن غربي المحيط الهادي من دون استفزاز جاراتها؛ وما هي طريقة الاحتفاظ بالقواعد الامريكية في الفلبين مثلاً بدون اثاره السخط المحلي: وهل من حيلة لتقليص الوجود العسكري الامريكي في كوريا الجنوبية من دون ارسال «الاشارة» الخاطئة الى كوريا الشمالية.

والادهمى وفق منظار نشر الجيوش، هو حصة امريكا في اوربا الغربية التي يمثل الدفاع عنها الاساس العقلافي الاستراتيجي للجيش الامريكي والقوتين البحرية والجوية. تفيد الاحصائيات السرية بتخصيص (٥٠-٦٠٪) من قوات الاغراض العامة الامريكية الى مصلحة الناتو، التي اثار انتقادات مراراً

حول مساهمة الاعضاء الباقين فيها بنسبة اقل بكثير من اجمالي انتاجها القومي حتى ان اضحى سكان اوربا الكلي ودخلها القومي اكبر من نظيريهما الامريكيين . وليس هنا مقام اعادة عرض المجادلات الاوربية المتعددة المعارضة لـ«اقتسام العبء» (كالثمن الاجتماعي الذي تتحمله فرنسا أو المانيا في المداومة على التجنيد الالزامي)، أو لصياغة نقطة تفرض انفاق امريكا على الدفاع أكثر مما تنفقه في الوقت الحالي لو تعرضت اوربا الغربية الى تكرر «حالة فنلندا» . تكمن الحقيقة التي لا مفر منها في نظر امريكا في امكانية تعرض هذه المنطقة دوماً الى الضغط الروسي اكثر مما تتعرض له اليابان مثلاً لسبب جزئي هو انها ليست «جزيرة» ، ولأن الاتحاد السوفيتي يحشد في الجانب الآخر من اوربا نسبة هائلة من قواته البرية والجوية الاكثر بكثير مما مطلوب لاغراض الامن الداخلي . وما فتىء هذا لا يمنح روسيا القدرة الكافية لقهر اوربا الغربية ، ولكنه ليس بحال يتيح لامريكا ان تسحب كثيراً من قواتها البرية والجوية بشكل منفرد . ويكفي حتى احتمال ميل الانتاج الصناعي الحاشد لكفة الاتحاد السوفيتي ، لاقتناع البتاغون بأن أمن وربة الغربية لامر بالغ الحيوية لأمن الولايات المتحدة .

ومهما بدت منطقية الالتزام الامريكي باوربا من الناحية الاستراتيجية ، فما هذه الحقيقة بحد ذاتها حائلة دون حصول تعقيدات عسكرية وسياسية معينة افضت الى خلاف بين قطبي الاطلسي . فان اتى حلف الناتو لامريكا واوربا الغربية بتقارب اوثق عرى على صعيد واحد ، جاءت السوق الاوروربية المشتركة نفسها (مثلما هو شأن اليابان) لتمثل طرفاً منافساً من النواحي الاقتصادية ، لا سيما بخصوص تقلص الاسواق امام المنتوجات الزراعية . والاسوأ انه في الوقت الذي تشدد السياسة الاوربية «الرسمية» دوماً على اهمية تفيئها ظلال المظلة النووية الامريكية ، تتصاعد موجات التذمر الشعبي من مضامين نصب الاسايحة الامريكية (صواريخ كروز وبيرشنغ – ناهيك عن القنابل النيوترونية) في

الاراضي الاوروبية. بل حتى لو نزلت الدولتان العظميان الى تحاشي استخدام الاسلحة النووية في حالة حصول اشتباك كبير، سيثير هذا مشاكل عويصة بشأن ضمان الدفاع عن اوروبا الغربية بوسائل «تقليدية». فهذا بديل باهظ التكاليف اولاً. وثانياً حتى لو قبل المرء ما يوحى عن استطاعة ايقاف قوات حلف وارشو البرية والجوية عند حدها، فهذا افتراض يقوم على تعزيز قوة الناتو الحالية. ومن هذا المنطلق ليس هناك اسخف من مقترحات تقليص او سحب القوات الامريكية من اوروبا - مهما الحت دواعي ذلك المتعلقة باسباب اقتصادية او لغرض دعم الانتشار العسكري الامريكي في نقاط اخرى من الكرة الارضية. ثم ان الصعوبة البالغة تكتنف استراتيجية شاملة كونية ومرنة في آن نظراً لانشغال نسبة لا يستهان بها من القوات المسلحة الامريكية في منطقة واحدة.

وانطلاقاً من هذه الحقائق باتت القوات المسلحة الامريكية هي الأكثر تضرراً من الهوة بين الالتزامات الامريكية من جهة وقوة امريكا من الجهة الثانية، ذلك انها ستكون اول من يعاني لو انفضحت نقاط الضعف الاستراتيجي في وطأة حرب ما. ومن هنا جاءت تحذيرات البتاغون من الانغماس في نشاطات شوقية ونقل للقوات من «نقطة حامية» الى اخرى في حالة بروز مشاكل جديدة. وهذه المشكلة كانت كامنة سنين عدداً اذا اعتبرنا انها احتدت بنهاية عام ١٩٨٣ حين حدا النشر الاضافي للقوات الامريكية في امريكا الوسطى وغرينادا وتشاد ولبنان بالرئيس السابق لرئاسة الاركان المشتركة الى التصريح: «لقد تفاقم انعدام التناسب بين حجم القوات الامريكية واستراتيجيتها لدرجة افطع من كل ما سبق». ومن الطريف ان تترافق هذه التحذيرات من «امتداد القوات المسلحة الامريكية بشكل كامل» مع صدور خرائط انتشار القوات المسلحة الامريكية عبر اصقاع الكرة الارضية، وهو ما يبدو في نواظر المؤرخين شيئاً شبيهاً لدرجة عجيبة بسلسلة قواعد الاساطيل والحاميات التي امتلكتها القوة العالمية السابقة

(بريطانيا العظمى) ابان اوج امتدادها الاستراتيجي .

كما يصعب من الناحية الأخرى توقع ان تستدعى الولايات المتحدة للدفاع عن «جميع» مصالحها فيما وراء البحار بوقت واحد ومن دون عون عدد محترم من حلفائها - اعضاء الناتو في اوربا الغربية واسرائيل في الشرق الوسط ، واليابان واستراليا وربما الصين في المحيط الهادي . وحتى الاتجاهات الاقليمية هي مواتية لامريكا من النواحي الدفاعية؛ فمثلاً اذا كان ممكناً ان يشن نظام كوريا الشمالية مجهول المرامي عدواناً، فمن النادر ان ترحب به بكين اليوم - ثم أن نمو سكان كوريا الجنوبية يبلغ حوالي ضعفي سكان الشمالية واجمالي انتاجها القومي اربعة اضعاف انتاج الشمالية . وبنفس الحساب نقول ان كان التوسيع الروسي في الشرق الاقصى يكدر بال واشنطن، فسيوازن ذلك التوسع بفعل التهديد المتنامي الذي تسلطه الصين على خطوط مواصلات روسيا البرية والبحرية مع الشرق . لقد أصاب وزير الدفاع الامريكي بتصريحه مؤخراً: «ليس بوسعنا ان نبتاع الوسائل الجديدة الكافية للوفاء بجميع التزاماتنا بثقة تبلغ ١٠٠٪؛ بيد أن الاكثر اطمئناناً حقيقة ان جماع المصادر المعبئة ضد الروس في العالم (من امريكا، واوربا الشرقية، واليابان، وجمهورية الصين الشعبية) لادسم بكثير من جماع المصادر المعبأة لصالح الروس» .

غير ان المعضلة الاستراتيجية العظمى تبقى رغماً عن كل هذه العزاءات : ارتباط الولايات المتحدة اليوم بنفس العدد الكبير تقريباً من الالتزامات العسكرية قبل ربع قرن خلا يوم كانت حصصها من اجمالي الانتاج القومي العالمي ، والانتاج الصناعي ، والانفاق العسكري ، وكوادر القوات المسلحة اكبر بكثير مما عليه الآن . فبقي لديها حتى في عام ١٩٨٥ ، بعد انسلاخ اربعين عاماً على انتصارها في الحرب الكونية الثانية ، وانطواء اكثر من عقد على انسحابها من فيتنام ، ٥٢٠ ألف رجل من القوات المسلحة خارج الوطن (بضمنهم ٦٥ ألف

بحار). وذلك من ناحية عرضية اكبر بكثير مما نشرته الامبراطورية البريطانية من قواتها العسكرية والبحرية في زمن السلم ابان اوج مجادها. غير ان ذلك ليس بكاف حسبما ترى هيئة الاركان المشتركة وكثير من الخبراء المدنيين. ولم تشهد اعداد القوات المسلحة القائمة بالواجبات الفعلية زيادة اكثر من ٥٪ بالرغم من تضاعف الميزانية الدفاعية الامريكية ثلاث مرات منذ اواخر السبعينات. ان المسألة حسبما اكتشفتها قيادتا الجيشين البريطاني والفرنسي في عهد مضى ان الامة ذات الالتزامات الممتدة فيما وراء البحار تعاني دوماً من «مشكلة القوة البشرية» اكثر من دولة تحتفظ بقواتها المسلحة لمجرد اغراض الدفاع عن الوطن؛ بل ان المشكلة اقصى بالنسبة للمجتمع الليبرالي ذا الاقتصاد الحر الواعي بانعدام الرغبة الشعبية بالتجنيد الالزامي.

من الممكن ان لا تتسع هذه الفجوة بين الامكانيات الامريكية ومصالحها في العالم لو لم تتكثف سحب الشك - منذ حرب فيتنام - «بكفاءة» النظام نفسه. وسنمر على هذه الشكوك مرور الكرام بعد ان خيض فيها بدراسات اخرى مراراً؛ فما هذه بمقالة اخرى عن موضوع «الاصلاح الدفاعي» الحساس. فعلى سبيل المثال يكمن احد وجوه الخلاف في درجة التنافس بين فروع القوات المسلحة، وهو امر لا شك بشيوعه لدى معظم الجيوش ولكنه عميق الاثر في النظام الامريكي - ربما بسبب التواضع النسبي لصلاحيات رئيس الاركان المشتركة، وربما بسبب ما يظهر من تخصيص موارد كثيرة جداً لقضايا المشتريات مقابل الامور الاستراتيجية والعملياتية. ولعل هذا التنافس يتلاشى في زمن السلم بفعل مثال صارم من «السياسة البيروقراطية»؛ ولكن في زمن الفعاليات الحربية يمكن ان يفضي ضعف التنسيق المناسب الى عواقب قاتلة - مثلاً عند الارسال الطارئ لقوة مهمات الانتشار السريع المشتركة التي تضم عناصر من جميع الفروع الاربعة.

وتشيع عن دائرة المشتريات العسكرية نفسها الادعاءات بـ «التبديد، والإحتيال وإساءة الاستخدام». وأمامنا ايضاح وجيه للفضائح المتعددة عن الاسلحة باهظة التكاليف و«سَيِّئَة الأداء» التي شدت انتباه الشعب في السنين الأخيرة: انه نقص العطاءات التنافسية. وقوى السوق في «المجمع العسكري - الصناعي»، والاتجاه نحو منظومات الاسلحة المموهة بالذهب، ناهيك عن اللهاث وراء ارباح اعلى. وعلى اية حال من الصعب فصل عيوب النشاطات المشتريانية عن الشيء الاشيع حصوًلاً: تعاظم التأثيرات التي تحدثها التطورات التكنولوجية الحديثة على فن الحرب. وبالاخذ بالاعتبار احتمالية تهديد الاتحاد السوفيتي اكثر في ميادين التكنولوجيا الراقية عادة - وهو ما يوحي بإمكانية الاعتماد على «نوعية» الاسلحة الامريكية لمجابهة «كمية» الاسلحة السوفيتية الاكثر من الدبابات والطائرات مثلاً، يلوح ميل الى ما اسماه (كاسبر واينبرغر) «تنافس الاستراتيجيات» حين امر بصنع اسلحة جديدة. وتجلت الحقيقة في انفاق ادارة ريغان في ولايتها الاولى اكثر من ٧٥٪ على طائرات جديدة زيادة على ما انفقته ادارة كارتر ولكن باضافة ٩٪ فقط الى اعداد الطائرات الاضافية فاضحة مشكلة المشتريات العسكرية المرعبة لواخر القرن العشرين: فبالنظر الى الاتجاه التي تحته التكنولوجيا نحو انفاق مزيد من الاموال على منظومات اسلحة اقل واقل، ترى اتمتلك الولايات المتحدة وتوابعها حقاً دبابات وطائرات معقدة وباهظة الثمن في سدة الاحتياط بعد انقضاء المراحل الباكرة من حرب تقليدية ضارية؟ وهل بجعبة البحرية الامريكية غواصات أو فرق هجومية كافية لو لحق بها خسائر موجهة في اولى مراحل معركة اطلسي «ثالثة»؟ فان كانت الاجابة بلا فما اوخم العواقب؛ ذلك ان من الواضح استحالة الاستعاضة عن اسلحة اليوم المعقدة بوقت قصير بمثلها أمكن ذلك في سني الحرب العالمية الثانية.

واشتدت هذه المعضلة اكثر بفعل عنصرين آخرين ضمن السعي المعقد

لصياغة سياسة دفاعية أمريكية فاعلة يتمثل الاول في القيود على الميزانية اذ اضحى من قبيل الاعمال الشاقة اقناع الساسة برفع الانفاقات الدفاعية اكثر ما لم تهدد البلد بشدة بضغوط خارجية اخرى، الى ٥, ٧٪ من اجمالي الانتاج القومي مثلاً - لا سيما ان حجم العجز الفدرالي يدعو الى الحاجة لموازنة الانفاق الحكومي باعتبارها اولى اسبقيات الدولة. على ان المشكلة التي تواجه البنتاغون ستحتد اكثر لو حصل تخفيض او حتى ايقاف زيادات الانفاق الدفاعي مع استمرار تصاعد تكاليف الاسلحة في عين الوقت.

فيما ينطوي العنصر الثاني على تعدد الطوارئ العسكرية التي تحتم على دولة عظمى كامريكا ان تخطط لها - وهي ما تفرض مطالب مختلفة على عاتق القوات المسلحة ومنظومات اسلحتها. وما هذه بسابقة في تاريخ القوى العظمى، ذلك ان الجيش البريطاني كثيراً ما اضطر للتخطيط للقتال في الحدود الشمالية الغربية للهند او في بلجيكا. بل ان هذا التحدي يجبو امام مهمة الدولة «رقم واحد» في عالم اليوم. فان كانت القضية المصيرية للولايات المتحدة هي المحافظة على ردعها النووي ضد الاتحاد السوفيتي بجميع ميادين التصعيد، فلا بد ان توجه الاموال الى اسلحة مثل صاروخ ام اكس، وقاصفات بي-١، وبيرشنغ-٢، وصاروخ كروز، والغواصات حاملة الصواريخ الثلاثية. وأما ان كان أقرب سيناريو محتمل هو حرب تقليدية واسعة النطاق ضد حلف وارشو، فالمفترض تحول الاموال لاتجاهات تامة الاختلاف: الطائرات التكتيكية، ودبابات المعركة الرئيسية، والحاملات العملاقة، والفرقاطات، والغواصات الهجومية والقوات السوقية. أما ان كان الارجح تحاشي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الاصطدام المباشر، مع زيادة قوتيهما اكثر لخوض الحرب العالمية الثالثة، فسوف تتغير سلسلة الاسلحة تارة اخرى: وسنشهد صنع اسلحة صغيرة، وطائرات عمودية، وحاملات خفيفة - وسيضحى الدور المعزز لفيلق البحرية

الامريكية على رأس القائمة. ومن الجلي ان جل النقاش حول «الاصلاح الدفاعي» ينبع من افتراضات مختلفة عن «نوع» الحرب التي قد تستدعى الولايات المتحدة لخوض غمارها. ولكن ماذا لو تبني اصحاب السلطة الافتراض الخاطيء؟

ترى هل تسمح بنية اتخاذ القرار الحالية بتنفيذ استراتيجيه شاملة؟ هذا هو فحوى القلق الآخر من كفاءة النظام واطلقه متحمسو حملة «استعادة» السلطة الامريكية. وهذا لا ينطوي على مجرد تحقيق انسجام اقوى بين السياسات العسكرية فتقل مساحة الجدل حول «الاستراتيجية البحرية» مقابل «الحرب الائتلافية»، بل ويؤثر على جميع المصالح الامريكية السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية طويلة الامد، فيقضي على التناحر البيروقراطي الذي طبع بصمته على جل مراحل العملية السياسية في واشنطن. وخير مثال نقبسه هو الجدل «الشعبي» العام حول كيف واين ينبغي على امريكا ان تستخدم قواتها المسلحة في الخارج لتعزيز أو الدفاع عن مصالحها القومية - مع رفع وزارة الخارجية عقيرتها بالحاجة الى ردود فعل واضحة وقاطعة ضد من يهدد تلك المصالح غير ان وزارة الدفاع تشيح عن التورط فيما وراء البحار الا في ظروف خاصة (لاسيما بعد نكسة لبنان). بل شهدنا بخلاف ذلك امثلة على ايثار البنتاغون اتخاذ قرارات من طرف واحد بشأن سباق التسلح مع روسيا مثل برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي، والتخلي عن سالت - ٢ من دون استشارة حلفائها الكبار، وهو ما يخلق المتاعب لوزارة الخارجية. وها هي الشكوك تحوم حول الدور الذي يلعبه مجلس الامن القومي ولا سيما مستشارو الامن القومي انفسهم. والتناقض سمة سياستها في الشرق الاوسط بسبب تعقيد القضية الفلسطينية، ولتعثر مصلحة امريكا الاستراتيجية في دعم الدول العربية المحافظة المؤيدة للغرب ضد التغلغل الروسي في تلك المنطقة على الغالب بفعل مقاومة لوبيها حسن لتنظيم المؤيد

لاسرائيل . فيما استمرت الخلافات بين الوزارات بشأن اللجوء الى الاجراءات الاقتصادية - من المقاطعة التجارية وحظر انتقال التكنولوجيا الى قطع الاعانات والتوقف عن بيع الاسلحة والحبوب - دعماً لمصالح امريكا الدبلوماسية، وهو ما يؤثر على سياستها تجاه العالم الثالث وجنوب افريقيا وروسيا وبولندا والسوق الاوربية المشتركة واماكن اخرى . واذن ما من شخص يعقل وجود «حل» جاهز وواضح لجميع المشاكل التي تعصف بالمعمورة؛ ثم أن الاحتفاظ بمصالح امريكية طويلة الامد لن يلقي دعماً بالتأكيد حين تبرز الشقاكات ضمن بنية صنع القرار.

افضى كل ذلك الى ان تلهج السنة النقاد الاكثر تفاؤلاً بالاسئلة عن الثقافة السياسية الشاملة التي يتوجب على صناع القرار الامريكي أن يسيروا بهديها . انها لمسألة واسعة وبالغة التعقيد بحيث لا يصح الخوض فيها بعمق الآن . ولكن كثيراً ما تعالت الاصوات بان البلد الذي يجب عليه ان يعيد صياغة استراتيجيته في ضوء التغيرات الكونية الكبيرة وغير الملجمة في الشؤون الدولية، قد لا يجدي له نفعاً النظام الانتخابي الذي يبدو انه يشل عملية صنع قرارات السياسية الخارجية كل سنتين . كما تؤثر عليها سلباً الضغوط القاسية التي يسلطها اعضاء اللوبيات، ولجان التصرف السياسي، وجماعات المصالح الاخرى، والتي تضرر كلها هي الاخرى بسبب تغير هذه السياسة أو تلك؛ كذلك شأن «التبسيط» المتأصل للقضايا الاستراتيجية الدولية الحيوية بل المعقدة، من خلال وسائل الاعلام الجماهيري التي لا يكفي زمن ومدى انتشارها لعلاج هذه القضايا والتي تضع نصب عينيها جمع الاموال واكتساب المستمعين واما نوعية الناس فهي مهمة ثانوية لا غير . اصف الى ذلك تأثير الدعايات الحاضرة على «التهرب» والمتغلغلة في ساحة الثقافة الاجتماعية الامريكية والتي يتاح فهمها في ضوء اعتراف الامة «بحدودها» ولكنها تشكل عائقاً امام الانسجام مع عالم

اليوم الاكثر تعقيدا وانفتاحاً مع ايدولوجيات «اخرى». وأخيراً قد يتضرر البلد من الفصل القائم بين صلاحيات صنع القرار والصلاحيات الدستورية، وهو ما اتخذ حين كان البلد منعزلاً جغرافياً واستراتيجياً عن بقية انحاء الكرة الارضية قبل قرنين من الزمن وكان أمامه فسحة طيبة من الوقت للاتفاق حول القضايا القليلة المتعلقة فعلاً بالسياسة «الخارجية»، ولكن ذلك أخذ يصعب حين تبوأ أمريكا منزلة دولة عظمى على النطاق الكوني، وتستدعي غالباً لصنع قرارات خاطفة حيال بلدان تتمتع بقيود اقل من قيود الاولى بكثير. ليس بين كل هذه المصاعب عائقاً عصي على تنفيذ استراتيجية امريكية شاملة طويلة الامد، ولكن تأثيرها المترابط والمتراكم يخلف صعوبة جسيمة اكثر مما تصادف بلداً آخر في تنفيذ التغيرات المطلوبة على الصعيد السياسي لو بدا انها تؤذي مصالح خاصة ويأتي أوان انجازها في سنة انتخابية. وعليه ففي القطاعين الثقافي والسياسي الداخلي سيخضع تطوير سياسة امريكية شاملة فعالة لعبور عتبة القرن الحادي والعشرين، الى اقصى اختبار على الاطلاق.

وأما آخر وجه للعلاقة الانسب بين «الوسائل والغايات» في الدفاع عن المصالح الامريكية الكونية فتتعلق بالتحديات الاقتصادية التي تثقل كاهل البلد. وبسبب تعيدها الهائل تهدد بثقل وطأتها على عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة القومية. ومن الصعب تلخيص مما يحصل في جميع قطاعات الاقتصاد الامريكي نظراً لتشعبها وتعقيدها - لا سيما في فترة اخذ يطلق فيها اشارات متضاربة. ومع ذلك تفي بالغرض لحد ما الخصائص التي سردناها في الفصل السابق.

اولها تراجع صناعة البلد نسبياً بالقياس الى الانتاج العالمي ليس بمجرد الصناعات القديمة كالمنسوجات والحديد الفولاذ، وبناء السفن، والكيمياويات الأساسية، بل وحتى في الحصص العالمية من الروبوتات، ومعدات غزو

الفضاء، والسيارات، والعدد الميكانيكية والكمبيوترات - حتى لو اكتنفت الصعوبة محاولة الحكم على التتيحة النهائية لهذه المرحلة من الصراع الصناعي التكنولوجي. وها هي المشاكل العويصة تنجم عن التراجع في كلا الاتجاهين: فسعة الفجوة المنفرجة بين سلمي الاجور لدى امريكا والبلدان الصناعية الجديدة، في مجال التصنيع الاساسي والتقليدي، رهية بحيث لا تفي «اجراءات تحسين الكفاءة» بملئها؛ بيد ان الخروج من حومة التنافس في تكنولوجيا المستقبل، لو كتب له ان يحصل، سيحمل معه عواقب اشد كارثية. والمثل هو تردي فائض امريكا التجاري من بضائع التكنولوجيا الراقية من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٤ مليارات دولار فقط عام ١٩٨٥ ومازال سائراً نحو العجز، ذلك ما اورده دراسة صدرت اواخر عام ١٩٨٦ عن الكونغرس.

فيما يتمثل القطاع المتخلف الثاني بالزراعة ولو بشكل أقل توقعاً. فقبل عقد فقط من السنين انبرى الخبراء الى توقع انعدام توازن عالمي مرعب في متطلبات التغذية والغلة الزراعية. ولكن سيناريو المجاعة والكارثة هذا اثار استجابتين نشيπτين. جاءت الاولى على شكل استثمار هائل في الزراعة الامريكية منذ السبعينات فما فوق، مغذياً اياه افق مبيعات غذائية اكبر لما وراء البحار، فيما تجسدت الثانية في الانكباب العميق (الذي موله العالم الغربي)، على الوسائل العلمية لزيادة انتاج العالم الثالث من المحاصيل، وهو ما افلح في تحويل اعداد متزايدة من هذه البلدان الى «مصدرة» للغذاء فأخذت تنافس الولايات المتحدة. وهذان الاتجاهات منفصلان ولكنها تزامنا مع تحول دول السوق الاوربية المشتركة الى منتج رئيسي للفوائض الزراعية بفضل نظام دعم الاسعار لديها. ونتيجة لذلك يشير الخبراء اليوم الى «فيض غذائي عالمي» من شأنه ان يحدث تراجعاً حاداً في اسعار الصادرات الغذائية الامريكية - وطرده كثير من المزارعين خارج ميدان هذه التجارة.

فلا عجب اذن ان ادت هذه المشاكل الاقتصادية الى تصاعد موجة المطالب
الحمائية من قطاعات كثيرة من الاقتصاد الامريكي، ومن صفوف التجار،
والاتحادات، والمزارعين، وبيات مناصرو تعزيز الحماية، مثلما حصل بعد
«اصلاح التعريفات» في بريطانيا ايام ادوارد، يشكون من ظلم تصرفات البلدان
الاعرى، و«اغراق» السوق الامريكي بمصنوعات بسعر اقل من الكلفة، ومن
تدفق الاعانات السخية للمزارعين الاجانب - وذلك ما لا يمكن علاجه حسبما
يرتأون الا بتخلي ادارات امريكا عن سياسة عدم التدخل، ولجئها الى اتخاذ
اجراءات مضادة صارمة. ان كثيراً من هذه الشكاوي صحيحة (مثل شحن
اليابان رقائق سليكون بسعر اقل من الكلفة الى السوق الامريكي)، وتوسعاً
نقول ان موجة التعاطف مع الحماية كانت ايضاً انعكاساً للتآكل الذي اصاب
تفوق امريكا الصناعي عديم المتحدي، فقد أثر الامريكان بعد عام ١٩٤٥ مثلما
فعل البريطانيون في وسط العهد الفكتوري، التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة،
ليس لمجرد اعتقادهم بان التجارة الكونية والرخاء سوف يتعززان في غضون تلك
العملية، بل وبسبب علمهم انهم قاب قوسين او ادنى من الاستفادة من الغاء
الحماية. فلما انسلخ اربعون عاماً واخذت تلك الثقة بالانحطاط، فمن المتوقع
حصول تغير في الرأي لصالح حماية السوق المحلي والمنتج المحلي. وضارع هذه
الحالة مرة اخرى حالة بريطانيا في السابق، حين انبرى المدافعون عن النظام
القائم ليؤكدوا ان التعريفات المتزايدة قد لا يقتصر تأثيرها على جعل المنتجات
المحلية «اقل» تنافسية عالمياً وحسب، بل ويمكن ان تسبب اصداء خارجية
مختلفة - حرب تعريفات كونية، وتوجيه ضربات للصادرات الامريكية، وتقليل
قيمة عملات عدد من البلدان حديثة التصنيع، ومن ثم عودة الى الازمة
الاقتصادية لثلاثينات هذا القرن.

كما تتزامن اختلالات مالية غير مسبقة الى جانب هذه المصاعب ثقيلة

الوطأة على الصناعة والزراعة الأمريكية. اذ ادى فقدان المنتجات الصناعية تنافسيتها الخارجية وانخفاض مبيعات الصادرات الزراعية الى احداث عجوزات مرعبة في التجارة المنظورة - ١٦٠ مليار دولار في الاشهر الاثنى عشر المنتهية في مايس ١٩٨٦ - بل ان الأمر ان هذه الفجوة لم يعد ممكناً املاؤها عن طريق الارباح الأمريكية من «الاشياء غير المنظورة» وهو المصدر التقليدي للاقتصاد الناجح (مثل الاقتصاد البريطاني قبل عام ١٩١٤). بل على العكس كانت الطريقة الوحيدة امام امريكا لشق طريقها في العالم هي استيراد مزيد من رؤوس الاموال، وهو ما حولها من اكبر دائن في العالم الى اكبر مدين «في ظرف سنين قليلة».

ان ما عقد هذه المشكلة - أو سببها حسب رأي كثير من النقاد - هو سياسات الحكومة نفسها المتعلقة بالميزانية. فقد اعتادت واشنطن حتى منذ الستينات على الاعتماد على تمويل العجز، بدلاً من فرض ضرائب اضافية لسد الكلفة المتزايدة للبرامج الدفاعية والاجتماعية. ومازاد الطين بلة ان القرارات التي اتخذتها ادارة ريغان في بدء الثمانينات - المتمثلة بالزيادات الهائلة في الانفاق الدفاعي، وتخفيض مدهش في الضرائب، ولكن «من دون» أي تقليص ملحوظ في الانفاق الاتحادي على القطاعات الاخرى - خلقت زيادات غير اعتيادية في العجز وبالتالي في الدين القومي، كما يرينا الجدول ٤٩ :

الجدول ٤٩ : العجز والدين والفوائد للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ (امريكا)
(بمليارات الدولارات)

العجز	الدين	الفوائد على الديون	
١٩٨٠	٥٩,٦	٩١٤,٣	٥٢,٥
١٩٨٣	١٩٥,٤	١,٣٨١,٩	٨٧,٨
١٩٨٥	٢٠٢,٨	١,٨٢٣,١	١٢٩,٠

فحذرت الاصوات اعلاه من أن استمرار هذه الاتجاهات سوف يدفع بالدين القومي الامريكي الى ما يناهز ١٣ «ترليون» دولار بحلول عام ٢٠٠٠ (أي بمقدار ١٤ ضعفاً عما كان عليه عام ١٩٨٠)، وأن مدفوعات الفوائد عن هذا الدين ستقفز الى ١,٥ «ترليون» دولار (أي ضعف مقدارها بتسع وعشرين مرة عما كانت عليه عام ١٩٨٠). والواقع ان خفض معدلات الفائدة هذه يمكن ان يقلص هذه التقديرات، ولكن الاتجاه العام يبقى مزعجاً جداً. وحتى لو قلصت العجوزات الاتحادية الى «مجرد» ١٠٠ مليار دولار سنوياً، فسيبقى تفاقم الدين القومي ومدفوعات الفوائد مع مطلع القرن الحادي والعشرين يخلق حاجة لتحويل مبالغ لم يسبق لحجمها مثيل من الاموال لذلك الاتجاه. وان كان ثمة مثال يخطر على البال عن قوة عظمى غرقت في المديونية في «فترة السلم» فهي فرنسا في ثمانينات القرن الثامن عشر حين ساهمت ازمته المالية في خلق ازمته السياسية.

على ان هذه العجوزات التجارية والاتحادية اخذت تترافق اليوم مع مظاهر جديدة في الاقتصاد العالمي - ولعل خير وصف لها هو «انتقال»

استثمارات رأس المال الدولي من التجارة بالبضائع والخدمات. فبسبب التداخل المتزايد الذي يعانيه الاقتصاد العالمي، اضحى حجم التجارة بالمصنوعات والخدمات المالية اكبر من السابق بكثير، وربما بلغ ما يقارب ٣ ترليون دولار سنوياً؛ غير انه تراجع الآن على أثر المستوى العالي لرأس المال المتدفق خلال اروقة اسواق المال العالمية، وامتلاك سوق الدولار الاوربي (المتمركز في لندن) وحده «ما لا يقل عن ٢٥ مرة ضعف حجم التجارة العالمية»، وبينما حثت بهذا الاتجاه احداث السبعينات (التحول من نسب التبادل الثابتة الى العائمة، ونشوء فيض بالاموال المتدفقة من بلدان الاوبك)، فقد عززته ايضاً عجوزات الولايات المتحدة، طالما كانت الطريقة الوحيدة امام الحكومة الاتحادية لسد الثغرة الواسعة بين انفاقاتها وعوائدها، تتمثل في تغذية البلد بمبالغ ضخمة من الاموال السائلة من اوربا ومن اليابان بصورة خاصة، جاعلة من امريكا منذ ذلك الحين اكبر مدين في العالم كما نوهنا.

من الصعب حقاً تصور سير عجلة الاقتصاد الامريكي «من دون» تدفق الاموال الخارجية في مطلع الثمانينات حتى ان انطوى ذلك على عواقب وخيمة لرفع قيمة التبادل مقابل الدولار، ملحقاً اضراراً فادحة بصادرات امريكا الزراعية والصناعية. بل ان هذا يثير بدوره سؤالاً مقلقاً حول ما يمكن ان يحصل لو سحبت هذه الاموال السخية والتطيرية من الدولار جاعلة نسبته تهبط للحضيض.

بيد ان تلك الاتجاهات زودتنا بدورها بايضاحات تفيد بان الاصوات المحذرة تغالي في خطورة ما يحصل للاقتصاد الامريكي وتشيح بعيونها عن ملاحظة كون معظم هذه التطورات طبيعية. فعلى سبيل المثال كان من الممكن التقليل من ضرر الحزام الزراعي الوسطي الغربي لو لم يشتر كثير من الاشخاص اراض باسعار ملتهبة وفوائد باهظة في اواخر السبعينات. كما يبدو التحول من

التصنيع الى الزراعة امراً معقولاً مرة اخرى وهو ما يحصل في جميع البلدان المتقدمة؛ وجدير بالذكر ارتفاع «انتاج» امريكا الصناعي باجمالي المقاييس حتى مع تناقص العمالة التصنيعية (وخاصة عمالة ذوي الياقات الزرق) - ولكن ذلك مرة اخرى اتجه «طبيعي» نظراً لانتقال العالم بخطى حثيثة من الانتاج القائم على المادة الى الانتاج القائم على المعرفة. وعلى نفس المنوال نقول بعدم وجود خطأ في تحول المؤسسات المالية الامريكية الى مؤسسات مالية «عالمية»، ذات مراكز ثلاثة في طوكيو ولندن ونيويورك للتداول بمبالغ ضخمة من رؤوس الاموال (وجني الارباح منها)؛ فهو لا يفعل غير دعم مكتسبات الامة من الخدمات. وحتى العجوزات الاتحادية الكبيرة والدين القومي المتصاعد يوصف احياناً بأنه ليس خطيراً جداً بعد تخصص حصة لعلاج التضخم؛ كما يراود بعض الاوساط اعتقاد «بنهوض» الاقتصاد من هذه العجوزات، أو بأن السياسيين سيتخذون تدابير لاغلاق الفجوة سواء بزيادة الضرائب أو تخفيض الانفاق أو مزيج منهما. وقيل ان السعي العاجل جداً لتخفيف حدة التضخم قد يخلق ركوداً مقيتاً.

بل روي ما هو اكثر اطمئناناً عن البشائر السعيدة لنمو الاقتصاد الامريكي. فها هي الولايات المتحدة انتهزت انتعاش قطاع الخدمات فخلقت مهناً في العقد الفائت بوتيرة اسرع مما في أي وقت في تاريخها السلمي - واسرع بالتأكيد مما في اوربا الغربية بكثير. ثم ان سرعة حركة عمالتها تسهل هذه التحولات في سوق العمل. وعلاوة عن ذلك يوعد الانكباب الامريكي المذهل على التكنولوجيا الراقية - ليس في كاليفورنيا وحدها، بل وفي انكلترا الجديدة، وفرجينيا، واريزونا، ومناطق كثيرة اخرى - بزيادات اعظم في الانتاج، وفي الثروة القومية (اضافة الى تأمين تفوق استراتيجي على الاتحاد السوفيتي). والواقع ان الفضل يعود للفرص السانحة في الاقتصاد الامريكي التي جعلت امريكا تستمر في اجتذاب ملايين المهاجرين، وخلق الحوافز للمتعهدين الجدد؛

مع امكانية الاستفادة من فيضان رأس المال في تحويله الى قنوات استثمارية جديدة. وأخيراً اذا كانت التغيرات في ميدان التجارة العالمية تؤدي الى تخفيض اسعار المواد الغذائية والمواد الاولية فمن باب اولى ان ينفع ذلك اقتصاداً ما برح يستورد كميات هائلة من النفط، وخامات المعادن، وغيرها، حتى ان اضررت ببعض المنتجين الامريكان كالمزارعين.

لعل كثيراً من هذه النقاط صائبة «على حدة». فلما كان الاقتصاد الامريكي متنوعاً وواسعاً جداً، من المرجح ان تزدهر بعض القطاعات في عين وقت ركود قطاعات اخرى - وأما محاولة وصف الحال بتعميم شامل بكلمة «أزمة» او «انتعاش» فهي غير موفقة. وليس من المدهش ان نجد بعض خبراء الاقتصاد والمحترفين متفائلين من المستقبل، لو اخذنا بالاعتبار انخفاض اسعار المواد الاولية، وتراجع قيمة تبادل الدولار العالمية لعام ١٩٨٥ غير القابلة للدعم، والانخفاض العام في نسب الفائدة، وكذلك تأثير الاتجاهات الثلاثة على التضخم والائتمان التجاري.

وبالرغم من كل ذلك تبدو الصورة اقل اشراقاً بكثير، لو نظرنا اليها من زاوية استراتيجية امريكا الشاملة، والاساس الاقتصادي الذي تركز عليه مستلزمات الاستراتيجية الفعالة طويلة الامد. ففي المقام الاول ونظراً للسلسلة الطويلة من الالتزامات العسكرية التي اخذتها امريكا على نفسها منذ سنة ١٩٤٥، اضحت قابليتها على القيام بهذه الاعباء اقل وضوحاً مما كانت عليه قبل عقود، يوم كانت حصتها من اجمالي الانتاج القومي العالمي والصناعة العالمية اكبر بكثير من الآن، وزراعتها لا تعاني ازمة، وميزان مدفوعاتها افضل بكثير، مع تمتع الميزانية الحكومية بالتوازن، والدولة غير مديونة بهذه الشدة لباقي ارجاء المعمورة. وبالمعنى الاشمل كان ثمة شيء من الصحة في التشبيه الذي قدمه بعض علماء السياسة بين الولايات المتحدة اليوم و «هيمنتها السابقة» التي اخذت

بالانكفاء.

وهنا مرة ثانية، من المفيد الاشارة الى التشابهات الغريبة بين الهوى المتنامي في صفوف الدوائر المعنية في امريكا اليوم وبين الهوى الذي دب في اروقة جميع الاحزاب السياسية في بريطانيا الادوارية وادى الى ما اطلق عليه حركة «الكفاءة القومية»: أي الجدل واسع النطاق بين نخبة رجالات صنع القرار، والتجار، والمثقفين حول مختلف الاجراءات التي يمكن من خلالها قلب انعدام التنافسية المتفاقم مقارنة مع مجتمعات اخرى متقدمة. اذ بدا أن القوة «رقم واحد» لعام ١٩٠٠ أخذت تحسر مكانتها بكل مضامين ذلك على موقع البلد «الاستراتيجي» طويل الامد، على اصعدة التجارة ومستويات التدريب والتعليم، والكفاءة الانتاجية، ومستويات الدخل، وكذلك مستويات المعيشة والسكن بين صفوف الاقل ثراءً. ولذلك انطلقت حقيقة الدعوات بـ «التجديد» و «اعادة التنظيم» من اليمين في الاقل مثلما انطلقت من اليسار. وعادة ما تؤدي هذه الحملات الى اصلاحات هنا وهناك؛ ولكن وجودها بحد ذاته (من دواعي السخرية) هو عرض عن الانحطاط، من ناحية ان هذه الاصوات ما كانت لها من ضرورة قبل عقود قليلة حين لم تنشأ ذرة من الشك بريادتها، والرجل القوي لا يقلق على كفاءته الجسدية، ولا يبدأ بالحديث عن صحته الا عند سقمه، حسبما قال الكاتب جي.كي. تشسترتون متهكماً. فبنفس المعيار حين تكون المنعة وانعدام التنافس سمة قوة عظمى لن يرجح استعمار الجدل حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، اكثر مما يحتمل عند اصابتها بالضعف النسبي.

وبتحديد اكثر، هناك مضامين خطيرة لاستراتيجية امريكا الشاملة لو استمرت قاعدتها الصناعية بالتآكل. واما ان حصلت حرب تقليدية واسعة النطاق في المستقبل (نظراً لرهبة طرفي الحرب من الانزلاق الى ابادة نووية شاملة)، سيتلفت المرء يميناً وشمالاً متسائلاً عن التأثير الذي سيصيب القدرات

الانتاجية الامريكية بعد سنين من الانحطاط عانتها بعض الصناعات الاساسية، وتقلص عمالة ذوي الياقات الزرق، وهلم جراً. وتقفز الى الذاكرة هنا صرخة هوينز التحذيرية لعام ١٩٠٤ عن تأثير الانحطاط الصناعي البريطاني على قوة «ذلك» البلد:

«افترضوا ان صناعة ما تعرضت للتهديد (بسبب تنافس خارجي) وهي تمثل قاعدة نظام الدفاع القومي، ترى اين ستكونون آنذاك؟ ليس بوسعكم الاستمرار في المشوار من دون صناعة حديد، وتجارة هندسية رائجة، ذلك انكم لن تحوزوا في ظروف الحرب الحديثة على وسائل الانتاج، ولن تستطيعوا المحافظة على مستوى ثابت من كفاءة اساطيلكم وجيوشكم».

من النادر ان يتصور احد ان انميار القدرة الصناعية الامريكية سيكون فظيلاً جداً: فقاعدتها الصناعية ببساطة اكبر من قاعدة بريطانيا في عهد ادوارد، كما أن «الصناعة المتعلقة بالدفاع» لم تنفخ في كيرها أوامر البنتاغون وحسب، بل وترافقت مع الانتقال من التصنيع القائم على المادة الى القائم على المعرفة (التكنولوجيا الراقية)، وهو ما من شأنه على المدى البعيد أن يضعف اعتماد الغرب على المواد الأولية. ثم انه لم تنشب حرب تحالفية طويلة الامد، لا يمكن لبعض الاتجاهات ان تحدث تأثيرها المدمر مطلقاً؛ وهي المتمثلة بتجميع اشباه الموصلات في بلدان اجنبية وشحنها الى امريكا (أو بالنسبة لمنتوج ما قد يستخلص من اشباه الوصلات قدر المستطاع)، وخمول نشاط الشحن الامريكي وكساد صناعة السفن الامريكية، أو حتى اغلاق كثير من المناجم وحقول النفط الامريكية. وعلاوة على هذا، لو شئنا الاستئناس ببعض السوابق التاريخية، فأهم قيد على أي «فورة» في الانتاج زمن الحرب قد جاء عادة في مجال الحرف اليدوية، وهو ما يحدو بالمرء تارة اخرى الى التساؤل عن التقلص طويل الامد في العمالة الامريكية (كالخرفين المهرة عادة).

وثمة مشكلة تامة الاختلاف ولكنها على نفس المستوى من الالهية في صياغة استراتيجية شاملة ناجعة الا وهي المتعلقة بتأثير النمو الاقتصادي البطيء على الاجماع السياسي والاجتماعي الامريكي. فقد عملت الولايات المتحدة في القرن العشرين على تحاشي السياسات «الطبقية» الظاهرية لدرجة ادهشت اغلب الاوربيين. ويعتقد ان هذا يعزى الى حقيقة هروب كثير من المهاجرين من الظروف الخائفة في الاماكن الاخرى؛ وحقيقة ان حجم البلد اتاح المجال لمن خابت آمالهم بوضعهم الاقتصادي، «للهرب» الى الغرب، فاصبحت مهمة تنظيم العمل اكثر صعوبة مما في فرنسا او بريطانيا مثلاً؛ اضافة الى ان تلك الابعاد الجغرافية نفسها بما تنطوي عليه من فرص تجارية قد شجعت على تطوير شكل غير منظم لحد بعيد للرأسمالية الحرة التي صبغت بصبغتها الثقافة السياسية للامة (بالرغم من الهجمات المتفرقة من اليسار). وبالنتيجة اصبحت «فجوة الارباح» بين الاثرياء والفقراء في الولايات المتحدة اوسع بكثير مما لدى مجتمع صناعي متقدم؛ وعلى نفس المنوال مثلت الانفاقات الحكومية حصة من اجمالي الانتاج القومي اقل مما لدى بلدان اخرى (عدا اليابان التي يبدو انها تمتلك شكلاً اقوى بكثير للدعم المستند على العائلة والمقدم لصالح الفقراء والمسنين).

ترسخ انعدام السياسات «الطبقية» هذا بالرغم مما خلقه من فروقات اجتماعية اقتصادية واضحة المعالم، بفعل حقيقة ان نمو الولايات المتحدة الشامل منذ الثلاثينات قد فتح آفاق الرخاء الفردي لاغلبية السكان؛ مع الحقيقة المزعجة اكثر المنطوية على عدم «تعبئة» افقر «ثلث» من الشعب الامريكي ليغدوا ناخبين نظاميين، ولعل من غير الحكمة افتراض الاستمرار في السير بالتقاليد السائدة في الاقتصاد السياسي الامريكي (انفاقات حكومية نزيهة، وضرائب قليلة على الاغنياء) لو اصاب الامة ضائقة اقتصادية بسبب انخفاض الدولار وبطء النمو، وكل هذا بالنظر الى تباين معدلات الولادة بين الجماعات البيض من جهة

(١)
والجماعات الهسبانية من الجهة الثانية - ناهيك عن اختلاف نسب تدفق المهاجرين صوب الولايات المتحدة، وبالنظر الى الانقلاب الاقتصادي الذي يؤدي الآن الى فقدان ملايين المهن الصناعية عالمية الارباح نسبياً، وخلق ملايين المهن ضئيلة الارباح في الخدمات. كما يوحي ذلك بأن السياسة الامريكية التي تستجيب للتحديات الخارجية عن طريق زيادة الانفاقات الدفاعية، وترد على أزمة الميزانية بتقليص الانفاقات الاجتماعية، قد تواجه خطر استفزاز اضطرابات سياسية دائمة السعير. وهكذا ومثلما مر الامر بنا في تناول القوى الاخرى بهذا الفصل، تنعدم الاجابات السهلة عند التطرق لهذا التوتر متلاشي الاتجاهات المستمر بين الدفاع والاستهلاك والاستثمار عند تقدير الاولويات القومية.

من المحتم ان يستدرجنا هذا الى العلاقة الحساسة بين النمو الاقتصادي البطيء والانفاق الدفاعي الباذخ. ان الجدل حول «علم اقتصاد الانفاق الدفاعي» متعب جداً واذا اخذنا بعين الاعتبار حجم وتنوع الاقتصاد الامريكي، والحوافز المحتملة للعقود الحكومية الضخمة، فان الدليل الحاضر لا يشير ببساطة الى اتجاه واحد. بيد ان ما يهمنا هنا هو البعد المقارن. فحتى حين شكلت الانفاقات الدفاعية ١٠٪ من اجمالي الانتاج القومي ايام ايزنهاور و ٩٪ ايام كندي، كانت حصة امريكا النسبية من الانتاج والثروة الكونية آنذاك تناهز «ضعف» ما هي عليه اليوم. بل ان الاقتصاد الامريكي لم يكن يواجه تحديات ضد مصنوعاته التقليدية او عالية التكنولوجيا. والانكى انه لو استمرت امريكا بتخصيص ٧٪ او اكثر من اجمالي انتاجها القومي للانفاق الدفاعي، بينما تأخذ منافساتها الاقتصادية الكبيرة كاليابان برصد نسبة اقل بكثير منها، ستتجلى الحقيقة المنطقية بامتلاك الأخيرة أموال اسخى جاهزة للاستثمار المدني. واذا استمرت

(١) اي ذات الاصل الاسباني او البرتغالي أو الامريكي اللاتيني.

وزارة الدفاع (البنتاغون) بامتصاص العدد الاكبر من علماء ومهندسي الأمة من ميدان تخطيط وانتاج السلع للسوق العالمي في حين تتركس البلدان الاخرى علماءها ومهندسيها لانتاج منتجات أفضل للاستهلاك المدني، فمن المحتم أن تنخفض حصة أمريكا من الصناعة العالمية بتواتر، وتراجع نسب نموها الاقتصادي عما هي عليه في البلدان المهتمة بحاجات السوق، وقليلة الاهتمام بتوريد الاموال الى الشؤون الدفاعية.

ولعل من نافلة القول ان هذه الاتجاهات تضع الولايات المتحدة في أتون اقصى ورطة على المدى الطويل. فهي تحتاج الى قوات دفاعية اكثر من اية قوة اقليمية كاليابان او المانيا الغربية لمجرد انها «القوة العظمى» الكونية ذات الالتزامات العسكرية شديدة الامتداد - بنفس الطريقة التي شعرت فيها الامبراطورية الاسبانية بحاجتها الى جيش اكبر مما تمتلكه نظيراتها آنذاك، كما يذكرنا ذلك باصرار بريطانيا على امتلاك بحرية اعظم بكثير من بحرية أي بلد آخر. والشيء اكثر مرارة هو قلق صناع القرار الامركي المبرر من «خسارة» سباق التسليح مع روسيا ما دام الاتحاد السوفيتي يمثل اخطر تهديد عسكري للمصالح الامريكية عبر الكون ويرصد نسبة اعظم من اجمالي انتاجه القومي للدفاع. ومع ذلك بوسع احصاف صناع القرار هؤلاء أن يستوعب ان عبء التسليح يضعف الاتحاد السوفيتي، وانه لو دأبت القوتان العظميان على رصد حصص متزايدة على الدوام من ثرواتها القومية لصالح قطاع التسليح غير المنتج فالسؤال الحاسم سيكون: «من سينحط اقتصادها «بصورة اسرع» نسبة الى الدول المتعازمة كاليابان والصين وغيرهما؟» ان من شأن الاستثمار البسيط في التسليح بالنسبة لدولة مفرطة الاتساع كالولايات المتحدة ان يشعرها بعدم الحصانة في كل مكان؛ ولكن الاستثمار الثقيل في التسليح مع انه يوفر افقاً افضل على المدى القصير، قد ينحت في التنافسية التجارية للاقتصاد الامريكي لدرجة تجعل الأمة

«أقل» امنا على المدى الطويل .

والسوابق التاريخية لهذا الحال غير مشجعة أيضاً. ذلك ان مصير البلدان «رقم واحد» السابقة هو التورط بأنه بينما كانت قوتها الاقتصادية في طور الانحطاط اضطرتها التحديات الخارجية المتعاضمة الى تخصيص مزيد من مصادرها للقطاع العسكري وهو ما يضغط بدوره على الاستثمار الانتاجي فيفضي بذلك على مدى الزمن الى تخفيض النمو، ورفع الضرائب، واحتداد النزاعات الداخلية بشأن اولويات الانفاق، مع اضعاف القدرة على تنكب اعباء الدفاع. فان كان مسار التاريخ كذلك حقاً، لمال المرء الى اقتباس مقولة شو الساخرة المقذعة: «تفاوت روما وانهارت بابل، وسيأتي دور سكارسدال».

واذن وبصورة أشمل يكون الجواب الوحيد على السؤال الذي طال الخوض فيه حول ما اذا كان بوسع الولايات المتحدة ان تحتفظ بموقعها الحالي هو «كلا» - لأنه لم يتح لأي مجتمع ان يبقى متقدماً على المجتمعات الأخرى «الى الابد»، لان ذلك ينطوي على تجميد النمط المتبدل لمعدلات النمو، والتقدم التكنولوجي، والتطورات العسكرية التي وجدت منذ عهود سحيقة. وأما من الناحية الأخرى ف «لا يعني» الاستشهاد بالسوابق التاريخية ان الولايات المتحدة لا بد ان تتضاءل نسبياً الى حجم القوى الرائدة السابقة كاسبانيا أو هولندا، أو انها ستشطر كالامبراطوريتين الرومانية والنمساوية - المجرية، انها بكل بساطة دولة كبيرة من الممكن ان تؤول الى المصير الاول، وربما هي تتمتع بالتجانس بحيث لا تسير في السبيل الثاني. وحتى المثال البريطاني المرغوب في الأدب العلمي السياسي الراهن ليس بمثال جيد اذا اهلنا الفروقات في «الحجم». فيمكن ان نصوغ هذا الحال بطريقة أخرى: توحى مزايا الجزر البريطانية المتعلقة بحجمها الجغرافي، وعدد سكانها، وكمية مصادرها الطبيعية انها لا بد ان تمتلك ما يقارب (٣ أو ٤٪) من ثروة وقوة العالم، على اعتبار ان «جميع الاشياء الأخرى

متساوية»؛ ولكن نظراً لاستحالة تساوي جميع الأشياء الأخرى، اتاحت مجموعة فريدة من الظروف التاريخية والتكنولوجية للجزر البريطانية ان تتوسع لتمتلك ٢٥٪ مثلاً من ثروة وقوة العالم آنذاك، وأما حين اخذت تلك الظروف الطيبة بالانحسار، لم يبق أمام الجزر البريطانية الا ان تعود الى حجمها «الطبيعي». وعلى نفس المنوال نقول ان امتداد امريكا الجغرافي، وعدد سكانها، وكمية مصادرها الطبيعية كلها عوامل توحى بانها ستحوز على ١٦ - ١٨٪ من ثروة العالم وقوته، ولكنها استطاعت ان تزيد حصتها الى ٤٠٪ أو أكثر بحلول عام ١٩٤٥ بفضل سنوح ظروف تاريخية ملائمة جداً. ان ما نشهده اليوم هو مستهل عقود التراجع عن ذلك الرقم العالي الاستثنائي الى حصة أكثر «طبيعية». لقد عملت القدرات العسكرية الهائلة للبلد على اخفاء هذا التراجع في الوقت الحاضر، وكذلك كان اثر نجاحه في نشر الرأسمالية والثقافة الامريكية عبر ارجاء البسيطة. وحتى ان أوان التراجع الى حصتها «الطبيعية» من قوة وثروة العالم، فستبقى الولايات المتحدة لحقبة طويلة في المستقبل قوة بالغة الاهمية في عالم متعدد الاقطاب بفضل حجمها الشاسع.

ولذلك تنطوي مهمة رجال الدولة الامريكان في العقود الآتية على تشخيص شكل الاتجاهات الواسعة الوشيكة، وتحسس الحاجة الى «تصريف» الشؤون بطريقة تبطيء تآكل مكانة الولايات المتحدة، ولا تعجله السياسات التي لا تأتي بغير فائدة قصيرة المدى مع اضرار طويلة المدى. ويشتمل هذا على انكباب اصحاب القرار من مكتب الرئيس فما دون على معرفة أن التغير التكنولوجي ومن ثم الاقتصادي الاجتماعي في العالم يحصل بوتيرة اسرع من السابق؛ وان المجتمع الدولي اخذ بالتشتت سياسياً وثقافياً على نحو اشد مما يعتقد عنه، وانه يستعصي على العلاجات المبسطة التي تقدمها واشنطن او موسكو لمشاكلها عادة؛ ثم ان موازين القوة الاقتصادية والانتاجية لم تعد مائلة

لصالح الولايات المتحدة مثلما كانت عليه عام ١٩٤٥ ؛ كما أن هناك امارات حتى في الميدان العسكري تشير الى اعادة توزيع للموازنين ، بعيداً عن نظام ثنائي القطب صوب نظام متعدد الاقطاب ، تصبح فيه القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة اكبر مما تمتلكه اية قوة اخرى منفردة ، ولكنها لن تكون منفردة القوة مثلما كانت في العقود التالية لانجلاء غبار الحرب العالمية الثانية . ليس هذا بحد ذاته شيئاً لو تذكر المرء تعليق كيسنجر عن مساوئ تنكب سياسات ضمن مفهوم ما اعتبر عالمياً ثنائي القطب دائماً ؛ كما سيبدو هذا الاقترق اقل سوداوية عند الوقوف على تدهور روسيا المحتمل بسبب التيارات المتبدلة لقوى العالم . من الواجب التذكير مرة اخرى واخرى بأننا حين خضنا في جميع النقاشات عن تآكل ريادة امريكا ، ان الانحطاط نسبي وليس شاملاً ، ولذلك فهو امر طبيعي تماماً ؛ واما التهديد الخطير الوحيد للمصالح الحقيقية للولايات المتحدة فيمكن ان ينجم عن الاخفاق بالتكيف الناجح مع النظام العالمي القادم .

وبعد ان اطلعنا على سلسلة مواطن القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة اليوم ، ليس عصبياً «نظرياً» على الادارات المتعاقبة ان تسير دبلوماسيتها واستراتيجيتها المتعلقة بهذا التكيف بحيث تستطيع حسب قول وولتر ليبمان «ان توازن التزامات الامة مع قوتها» . ومع انه ليست هناك «دولة وارثة» يمكن ان ترث اعباء امريكا بالطريقة التي تقمصت فيها امريكا دور بريطانيا في الاربعينات ، يصح القول ايضاً ان البلد يعاني من مشاكل اقل من التي قاستها اسبانيا حين أحاط بها الاعداء من كل حذب وصوب ، أو هولندا التي ضغطتها كماشة فكاهها فرنسا وانكلترا ، أو الامبراطورية البريطانية التي واجهها حشد من المتحدين . وكثيبة هي الاختبارات التي تواجه الولايات المتحدة وهي تشق طريقها صوب القرن الحادي والعشرين وخاصة في القطاع الاقتصادي ؛ ولكن مصادر الامة تبقى ثرية «لو» استطيع تنظيمها حسبما ينبغي ، ولو كان ثمة تقدير

حكيم لكل من حدود القوة الامريكية وفرص فرضها .

وان شئنا النظر من زاوية واحدة ، لصعب القول بتفرد المعضلة الامريكية فأي بلد في العالم «لا يواجه» مشاكل تطوير سياسة قابلة للتطبيق ، أو في الاختيار بين المدافع والزبد والاستثمار؟ كما ان مكانة الولايات المتحدة ، من الزاوية الاخرى ، مكانة خاصة جداً .

فهي تبقى رغماً عن انحطاطها الاقتصادي والعسكري طبقاً لتعبير بيرهاسنر «العامل الحاسم في جميع القضايا ومسائل التوازن» ، ولما كانت تتمتع بقوة هائلة للخير أو الشر ، ولكونها قطب الرحى في منظومة الحلف الغربي ، ومركز الاقتصاد الكوني الحالي ، فان «ما تفعله» و «ما لا تفعله» لينطوي على أهمية أكثر من أهمية ما تقرر فعله أية قوة عظمى أخرى .

خاتمة

بعد التطرق الى مسح زمني قدره خمسمائة عام لنشوء وسقوط القوى العظمى ضمن النظام الدولي، تبرز الحاجة الى اعداد قسم نهائي عن «النظرية والاساليب»، نخرج فيه على النظريات القائمة عن «الحرب ودورة القوة النسبية» و « الحروب الكونية والديون الحكومية والدورة الطويلة»، وكذلك «حجم وبقاء الامبراطوريات»، اضافة الى المساعي الأخرى المختلفة التي بذلها علماء السياسة لاستنتاج شيء عن مجمل ما يجري عادة والايحاء بشيء عما ينطوي عليه المستقبل. على أن هذا ليس بكتاب في العلم السياسي حتى وان قدم سلسلة كبيرة من الحقائق والتعقيبات المفصلة على لسان علماء السياسة الذين انبروا الى التمهيد في النماذج الواسعة للحروب والتغيرات في النظام الدولي.

كما لا ينبغي هذا القسم الى محاولة اعطاء مختصر عن موقعنا الآن، فهذا الشيء يتناقض مع احدى الرسائل الرئيسية لهذا الكتاب، وهي أن النظام الدولي عرضة للتغيرات المتواصلة ليس بتأثير تصرفات ساسة الدول اليومية ومد وجزر الاحداث السياسية والعسكرية وحسب، بل وبسبب التغيرات الناشئة عن التحولات الأعمق في اسس القوى العالمية التي تشق سبيلها الى السطح حين يحين أوانها.

ومع ذلك من المناسب أن نبدي بضع ملاحظات عامة قبل عرض هذه الدراسة. اذ جرى الجدل في سائر فصول الكتاب على قدر تعلق الأمر بالنظام

الدولي، حول أن الثروة والقوة أو بالاحرى القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، نسبتيان دوماً وينبغي أن ينظر اليهما وفقاً لذلك. ولما كانتا نسبيتين، وبالنظر لكون جميع المجتمعات عرضة للتغير المحتم، فاذن «لا يمكن مطلقاً» أن تبقى التوازنات العالمية على ما هي عليه، وإن من حق ساسة الدول أن يفترضوا أن الوضع سيبقى هكذا الى الأبد. لقد كان تاريخ الشؤون الدولية طوال الخمسة قرون الفائتة تاريخ حروب أو في الأقل استعداداً لحروب، نظراً لطبيعة التنافس والفوضى التي اتسمت بها خصومات الأمم، وتنطوي كلتا الحالتان على استهلاك للمصادر التي يمكن للمجتمعات أن تستفيد منها في أمور «خيرة» أخرى سواء كانت عامة أم خاصة. ولذلك شهد كل قرن جدلاً حول المدى الذي ينبغي عنده استخدام الثروة القومية للأغراض العسكرية، مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والعلمي آنذاك. كما سردنا جدلاً حول أفضل الطرق لتعزيز الرخاء القومي ليس بفضل الفوائد الفردية التي تأتي بها الثروة المتعاظمة وحسب، بل وبفضل الاعتراف بأن النمو الاقتصادي والانتاجية المالية المزدهرة لهما تأثير أيضاً على آفاق علاقات القوى العظمى لو نشب صراع دولي آخر. والواقع أن نتيجة جميع الحروب الكبرى الطويلة بين القوى العظمى التي تناو لها هذا الكتاب لتشير مراراً الى الأثر الحاسم لقوى الانتاج الاقتصادي، سواء أثناء الصراع عينه أم أثناء فترات «ما بين» الحروب حين تنزع معدلات النمو المتباينة الى تقوية القوى العظمى أو اضعافها. وتؤكد نتيجة حروب التحالفات الكبرى في الفترة المحصورة بين (١٥٠٠ - ١٩٤٥) لدرجة كبيرة التغيرات التي كانت تحصل على الصعيد الاقتصادي خلال فترة اطول. وهكذا يعكس النظام الاقليمي الجديد الذي يستتب في نهاية كل حرب، اعادة توزيع القوة التي حصلت في اطار النظام الدولي. وعلى أية حال لا يوقف حلول السلام عملية التغير المستمر هذه، وتضمن السرعة المختلفة للنمو الاقتصادي لدى القوى العظمى أن التغير سوف يأخذ بالاستمرار صعوداً أو هبوطاً بشكل نسبي.

وليس من المؤكد ما اذا كان وجود قوى «صاعدة» وأخرى «هابطة» في نظام عالمي فوضوي يفضي دوماً الى استعار حرب ما. ويعتقد معظم المؤرخين أن «الحرب» و «نظام القوة العظمى» سيران دوماً يداً بيد. ورأى ماكايندر، وهو أحد رجالات الفكر التجاري والجغرافي السياسي الحديث، أن «الحروب العظمى في التاريخ هي الحصيلة المباشرة أو غير المباشرة لنمو الأمم غير المتناسب». ولكن أتلاشى هذا النموذج في عام ١٩٤٥ ؟ ربما كانت حقيقة الحال أن صنع الأسلحة النووية وتهديدها بتحويل اي تبادل نيران الى تدمير متبادل، قد أنهى أخيراً عادة اللجوء الى الصراعات المسلحة بمثابة استجابة لتغيرات خاصة في توازنات القوى العظمى، تاركاً مجرد حروب «بالنيابة» صغيرة النطاق. وعلى أية حال، قد تضمن الحياة المتبادلة للأسلحة النووية أيضاً أن الصراعات المستقبلية لو حصلت بين القوى العظمى فسوف تبقى تقليدية، بالرغم مما قد تبلغه من شراسة ودموية نظراً لاستخدام الأسلحة الميدانية الحديثة.

ليس من أحد يمتلك الاجابة بوضوح على هذه الأسئلة الحساسة، والذين يعتقدون أن الانسان لن يكون أحق لدرجة توريط نفسه في حرب قوى عظمى مكلفة أخرى، ربما يحتاجون الى تذكيرهم بأن هذا الاعتقاد قد سبق تبنيه أيضاً بشكل واسع في القرن التاسع عشر، والواقع أن كتاب نورمان انجلس المسمى «الوهم الأكبر» الذي أضحى أفضل مبيع عالمي وانطوى على جدالات حول أن الحرب ستغدو كارثة اقتصادية على رأس كل من المنتصر والمندحر، قد ظهر «بوقت متأخر» في عام ١٩١٠، حين انبرى رؤساء الاركان الاوروبيون الى بلورة خططهم الحربية.

ومن الجلي أن هناك تحولات مهمة في التوازنات «آخذة بالحصول» مهما كان احتمال الاصطدامات التقليدية أو النووية، وربما بسرعة أعلى مما هي عليه سابقاً. وفضلاً عن هذا، فهذه التحولات تجري على الصعيدين المنفصلين ولكن

المتزامنين وهما الانتاج الاقتصادي والقوة الاستراتيجية. واذن، يبدو «نموذج» السياسة العالمية كما يلي تقريباً، ما لم تتبدل اتجاهات العقدين الفائتين (ولكن لم تتبدل؟):

أولاً: سيحصل انتقال في حصص الانتاج العالمي واجمالي الانفاق العسكري العالمي من أكبر خمسة مراكز للقوة الى أمم كثيرة أخرى، بيد أن هذه ستكون عملية تدريجية، وليس من المرجح أن تنضم دولة أخرى الى «العصبة الخماسية» المؤلفة من الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، الصين، اليابان وفي المستقبل القريب السوق الأوروبية.

ثانياً: بدأت التوازنات الانتاجية العالمية بين هذه القوى بالميل الى اتجاهات معينة: فقد مالت بعيداً عن روسيا والولايات المتحدة، وحتى السوق الأوروبية، نحو الصين واليابان. ولكن هذا لا يعني شيئاً بالنسبة لتحقيق ترتيب «متوازن» خماسي الاطراف في الشؤون الاقتصادية، ذلك أن السوق الأوروبية والولايات المتحدة تتمتعان بنفس القدرة الانتاجية والتجارية تقريباً (مع أن الثانية تتفوق لكونها دولة عسكرية). وأما الاتحاد السوفياتي واليابان فهما متكافئان ايضاً (بالرغم من نمو اليابان بصورة اسرع)، اذ يمتلك كل منهما ما يقارب ثلثي الطاقة الانتاجية للقوتين آنفتي الذكر، وأما جمهورية الصين الشعبية فما زالت قابعة في الخلف ولكنها تنمو بوتيرة اسرع من الجميع.

ثالثاً: وما يتعلق بالناحية العسكرية فهناك النظام ثنائي القطب الذي امتلكت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحدهما القدرة على ضمان تدمير احدهما للآخر، وتدمير اي بلد كان. ومع هذا قد تتآكل ثنائية القطب هذه ببطء لدى كلتا الدولتين اما بسبب ان هذه الاسلحة لا تستخدم في معظم الحالات، أو بسبب نزوع الصين وفرنسا وبريطانيا جميعاً للحصول على اضافات هائلة الى

ترساناتها النووية. وأما على الصعيد التقليدي فسبب التآكل يرجع الى بناء القوة الصينية المطرد زائداً الاحتمال المتنامي بأن ثمة تراكم قوة هائلة يمكن أن ينبثق عن حشد القوات البرية والبحرية والجوية لالمانيا الغربية وفرنسا (ومن المحتمل ايضاً بريطانيا وإيطاليا)، لو أفلحت تلك الأمم حقاً في العمل سوية بصورة فاعلة. ولكن هذا ليس مرجحاً أن يحدث في المستقبل القرب لأسباب داخلية-سياسية. ولكن الحقيقة هي أن وجود هكذا احتمال يسلط سحباً من الإشك بالعالم «ثنائي القطب» في الأقل على المستوى التقليدي. ومن المثير للتناقض أن لا أحد يتوقع في الوقت الحاضر أن اليابان سوف تحول نفسها الى قوة عسكرية عظمى، ومع ذلك لا يستغرب جميع العارفين بنموذج «الحرب والتغير في السياسة العالمية» ان ترتقي العرش يوماً ما قيادة سياسية يابانية مختلفة وتقرر تكريس قوتها الاقتصادية نحو بلوغ درجة أعلى من القوة العسكرية.

ولو حصل أن اليابان قررت أن تمتلك حضوراً عسكرياً فاعلاً في الشؤون العالمية فلعل ذلك يعود الى أنها لم يعد بوسعها المحافظة على مصالحها من خلال تقمص دور «الدولة التجارية» ببساطة، ولذلك ضاعفت قواتها المسلحة فلعلها تفعل ذلك على أمل تعزيز قوتها ونفوذها دولياً الى درجة تعجز عن بلوغها باجراءات غير عسكرية. وبرغم ذلك يوضح تاريخ خمسمئة عام من التنافس الدولي أن «الأمن العسكري» وحده ليس كافياً على الاطلاق. فهو يستطيع على المدى القصير أن يردع أو يهزم الدول الخصيمة (وذلك أمر مرض تماماً بالنسبة لمعظم الساسة والشعوب). ولكن لو مدت الامة نفسها جغرافياً واستراتيجياً بسبب هذه الانتصارات، أو ارتأت تكريس نسبة كبيرة من دخلها الكلي «للحماية» تاركة نسبة أقل «للاستثمار الانتاجي»، فمن المرجح أن يعاني انتاجها الاقتصادي انحطاطاً بكل مضامينه السلبية على قدرتها في الأمد الطويل على تلبية كل من مطالب مواطنيها الاستهلاكية وأداء الواجبات التي تمليها عليها مكانتها

الدولية. وهذا ما هو حاصل فعلاً في حالة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا. ومن المهم أن نلاحظ أن الصين والمانيا الغربية اندفعتا في كفاحهما من أجل تحاشي الاستثمار المفرط في الانفاق العسكري، لخوفهما من تأثير ذلك على آفاق النمو طويل الامد.

ولذا نعود الى المشكلة التي حيرت الخبراء الاستراتيجيين والاقتصاديين والزعماء السياسيين منذ العهود الكلاسيكية فصاعداً. فما يلزم الدولة كي تتحول الى قوة عظمى هو امتلاكها قاعدة اقتصادية مزدهرة. على اساس ان تعريف القوة العظمى هو الدولة القادرة على الصمود بنفسها أمام اية دولة أخرى. ويقول ليست: «تجعل الحرب أو احتمالية نشوبها من القاعدة الصناعية مطلباً لا غنى عنه لأمة من الطراز الاول». ولكن الانصراف الى الحرب أو تخصيص حصة ضخمة من «قدرة الأمة الصناعية» على الانفاق التسليحي «غير الانتاجي» يخلق خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية، وخاصة بمواجهة دول تركز حصة أكبر من دخلها على الاستثمار الانتاجي للنمو طويل الامد.

لقد أحاط الكتاب الكلاسيكيون عن الاقتصاد السياسي بكل تفاصيل ذلك. وارتأى الذين ذهبوا مع (آدم سميث) الابقاء على خفض الانفاق، وأما الذين تعاطفوا مع فكرة (ليست) عن «الاقتصاد القومي» فرغبوا بامتلاك الدولة عناصر قوة أعظم. ولو كان كل هؤلاء نزيهين لاعترفوا أنها مسألة اختيار حقاً، وما اعسره من اختيار. ومن المؤكد أساساً سير «الثروة» مع «القوة» يداً بيد. وعلى أية حال وجد الساسة في غالب الاحيان انفسهم يواجهون المعضلة المعتادة: بين شراء الأمن العسكري في وقت الخطر الحقيقي أو المتوقع وهو ما سيغدو عبئاً على الاقتصاد القومي، أو الابقاء على انخفاض الانفاقات الدفاعية، ولكنهم قد يجدون مصالحهم تهددها أحياناً تصرفات دول أخرى.

وهكذا اضطرت القوى العظمى الحالية الى التداول مع هذا التهديد ثنائي الوجه الذي سبق أن واجهته أسلافها: الوجه الاول الناشيء عن نموذج النمو المتباين الذي يجعل بعضها أكثر ثراءً (وأقوى عادةً) بالنسبة للآخرات، والثاني هو المتعلق بالمنظر التنافسي الخارجي والخطر أحياناً، وهو ما يقسرها على الاختيار بين أمن عسكري أكثر عجالة وأمن اقتصادي طويل الأمد. ثم أنه ليس هنالك من قاعدة عامة تزود صناع السياسة في عهدهم بمنهج تصرف قابل للتطبيق في جميع الأحوال، فان هم أهملوا اعداد الدفاعات العسكرية الكافية، فلعلهم سيعجزون عن اتخاذ رد فعل ضد قوة منافسة استفادت من تفوقها بهذه الناحية، وأما ان أنفقوا كثيراً على التسليح- أو عادة على المحافظة بكلفة متزايدة على الالتزامات العسكرية التي أخذوها على أنفسهم في فترة سابقة- فيحتمل أنهم سيرهقون دولهم بأكثر من طاقتها، كشيخ هرم يحاول أن يعمل أكثر من طاقته الطبيعية، ثم أن عبء أي من هذين الاحتمالين لم يخف في ضوء «قانون كلفة الحرب المتزايدة». وحتى لو تناولنا أشيع مثال أي لو استطاع احد فعلاً أن يمنع استهلاك ميزانية القوة الجوية الامريكية الذي يتسببه انتاج طائرة «واحدة» في سنة ٢٠٢٠، فان تصاعد كلفة الاسلحة الحديثة هو علامة تحذيرية الى جميع الحكومات مع دافعي ضرائبها.

ولذلك تركت جميع القوى الكبرى لهذا اليوم- الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والصين، واليابان، والسوق الاوروبية (زعماء)- تتصارع مع معضلات النشأة والسقوط القديمة جداً، ومع سرعة النمو الانتاجي المتقلقلة، والابتكارات التكنولوجية، والتغيرات الحاصلة في المنظر العالمي، وكذلك مع الاكلاف الحزونية للأسلحة، اضافة الى التبدلات في موازين القوى. فتلك هي التطورات العvisية على سيطرة دولة واحدة أو فرد واحد. وان شئنا اقتباس قول بسمارك الشهير، فان جميع هذه القوى سائرة في «تيار الزمن» الذي لا

تستطيع فيه أن «تخلق أو توجه» بل بوسعها استناداً إليه أن «ترعى شؤونها بمهارة أكثر أو أقل». وأما كيفية ظهورها بعد انتهاء الرحلة فيعتمد لدرجة كبيرة على حكمة الحكومات في واشنطن وموسكو وطوكيو وبكين والعواصم الأوروبية المتعددة. وقد سعى التحليل اعلاه الى تصوير احتمالات بروز الآفاق أمام كل من هذه الدول، وبالتالي آفاق نظام القوى العظمى اجمالاً. بيد أن هذا ينطوي على مقامرة مرعبة تعتمد على «المهارة والخبرة» التي ستبحر بها تلك الدول في «تيار الزمن».

محتويات الكتاب

٥ اهداء
٧ مقدمة الترجمة
١١ توطئة

الفصل الاول

٢١ نشوء العالم الغربي
٢٤ الصين في عهد سلالة آل منغ
٢٩ العالم الاسلامي
٣٥ الخارجان - اليابان وروسيا

الفصل الثاني

٤١ مطامع هابسبرغ للسيطرة على اوروبا (١٥١٩ - ١٦٥٩)
٤٢ معنى الصراع وتسلسله الزمني
٥٣ مواطن القوة والضعف لدى كتلة هابسبرغ
٧٥ مقارنات دولية
٩٨ حرب ومال ودولة الأمة

الفصل الثالث

١٠٣ المال والجغرافيا وأثرهما في كسب الحروب (١٦٦٠ - ١٨٥١)
١٠٨ الثورة المالية
١٢٥ السياسة الجغرافية
١٤٩ كسب الحروب (١٦٦٠ - ١٧٦٣)
١٧٠ كسب الحروب (١٧٦٣ - ١٨١٥)
٢٠٥ الاستراتيجية والاقتصاد في العصر الصناعي

الفصل الرابع

٢١١	التصنيع وتغير التوازنات في العصر الصناعي (١٨١٥ - ١٨٨٥)
٢١٩	تدهور العالم غير الاوروبي
٢٢٤	هل ان بريطانيا قوة مهيمنة
٢٣٧	القوى الوسطى
٢٥٥	حرب الكريما وتآكل قوة روسيا
٢٦٩	الولايات المتحدة والحرب الاهلية
٢٧٦	حروب توحيد ألمانيا
٢٩٠	الخلاصة

الفصل الخامس

نشوء عالم ثنائي القطب وأزمة «القوى الوسطى»

٢٩٥	الجزء الاول (١٨٨٥ - ١٩١٨)
٣٠١	التوازن المتبدل لقوى العالم
٣١٠	موقع القوى في الحقبة من (١٨٨٥ - ١٩١٤)
٣٨٠	التحالفات والانجرار الى أتون الحرب (١٨٩٠ - ١٩١٤)
٣٩٠	الحرب الشاملة وموازن القوى (١٩١٤ - ١٩١٨)

الفصل السادس

نشوء العالم ثنائي القطب وأزمة «القوى الوسطى»

٤١٩	الجزء الثاني (١٩١٩ - ١٩٤٢)
٤١٩	النظام الدولي بعد الحرب
٤٤٢	المتحدون
٤٨٧	القوتان العظيمان البعيدتان عن المسرح
٥٠٨	أزمات الفترة (١٩٣١ - ١٩٤٢)
٥٢٧	الاستراتيجية والاقتصاد «اليوم وغداً»

الفصل السابع

٥٢٩	الاستقرار والتغير في عالم ثنائي القطب (١٩٤٣ - ١٩٨٠)
٥٣٠	الاستخدام المناسب للقوة العارمة
٥٤٤	المنظر الاستراتيجي الجديد
٥٦٩	الحرب الباردة والعالم الثالث
٦٠٢	تصدع العالم ثنائي القطب
٦٢٨	تبدل التوازنات الاقتصادية (١٩٥٠ - ١٩٨٠)

الفصل الثامن

٦٦٧	على أعتاب القرن الحادي والعشرين .. تأريخ واستقراءات
٦٨٠	قانون التوازن الصيني
٦٩٧	المعضلة اليابانية
٧١٦	السوق الأوروبية المشتركة امكانات ومشاكل
٧٤٣	الاتحاد السوفياتي «وتناقضاته»
٧٨٢	الولايات المتحدة مشكلة الرقم واحد في الانحطاط النسبي
٨١٣	خاتمة
٨٢١	محتويات الكتاب

نشوء وسقوط القوى العظمى



هذا الكتاب

في كتاب «نشوء وسقوط القوى العظمى» - الذي أراه دراسة تحليلية شاملة أكثر منه كتاباً أو سجلاً تاريخياً - يستعرض بول كيندي الدورة الحضارية لتأريخ أمدته خمسمائة عام عبر نظرة شمولية استتقت استنتاجاتها من الأرضيات الواقعية للأمم هذه الفترة وترجمها بوجوهها المتعددة السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية اعطى فيها لكل جانب حقه غير منقوص.

والدراسة هذه ليست بمجرد سرد لأحداث الماضي في ميادينها المذكورة أعلاه، وهي ليست بتحليل لتلك الأحداث أيضاً فحسب، بل هي قد حملت في ثناياها نظرة تأملية استقرائية للمستقبل تجلت - على سبيل الذكر لا الحصر - في إدراكه سقوط أركان الاتحاد السوفياتي قبل أن يسقط «صدر الكتاب بلغته الأم قبل تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١». كما ولج بنا إلى جذور المشكلة العرقية في يوغسلافيا «سابقاً» - الصرب والكروات والبوسنيون والهرسك - شارحاً علتها الحقيقية ومقدماً نبوءة موضوعية صادقة عما آل إليه الحال بعد سنوات عدداً.

الملكوتية
للنشر والتوزيع

الملكوتية الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٤ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ - منشوراتها في العام ٢٠٠٧ م